

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# مَحْرَمِ افندي

شرح  
شرح مساجد اجماع

تأليف  
الساج عبد الله بن صالح ابن الفضل

مكتبة الشريعة

مسجد كوكش، طرنت، ۱۳۳۳



— ❧ — الجلد الثانی من محرم — ❧ —

اعاظم علمادین بر ذات محترم تصحیحہ ہمت بیور مشدر

— ❧ —

معارف نظارت جلیلہ سنک ۲۹۵ نومرولی وفی ۲۹ جادی الآخر ۳۱۸ وفی  
۱۱ تشرین اول ۳۱۶ تاریخلی رخصتنامہ سبلہ طبع اولنمشدر .

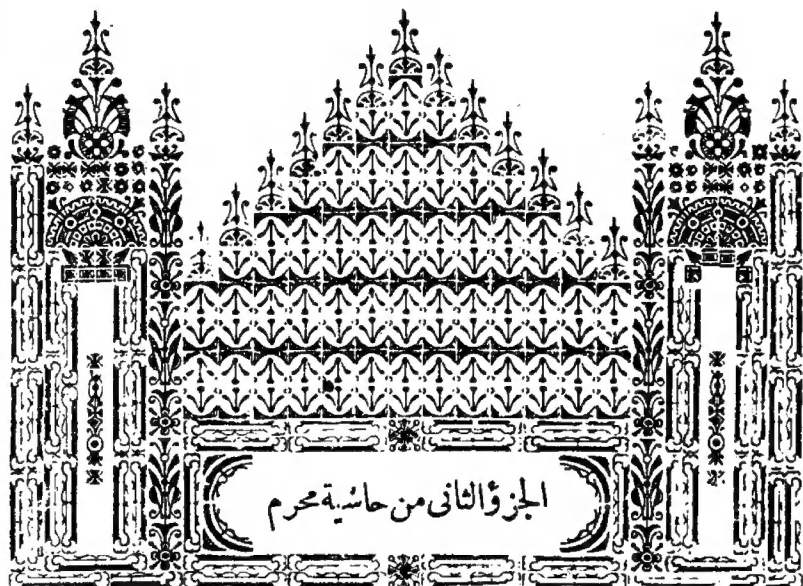
— ❧ —

سنہ

۱۳۲۰

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ — کونٹہ فون ۸۴۳۲۶۴



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبى بعده. وبعد فلما كانت الحاشية اللطيفة  
للفاضل التحرير الشهير بمحرم افدى عامله الله تعالى بلطفه الحنفى حاشية مفيدة لمعاني  
شرح مولانا الجامي قدس سره العالى على كافي ابن الحاجب ولكنها متنته الى قول  
الشارح المزبور في باب البدل (وان اختلفا فهو ما فهمتا متحدان ذاتا) يعنى وان اختلف  
مدلول البدل ومدلول البدل منه في بدل الكل في نحو قوله جاءني زيد اخوك لكون  
الشخص الذي هو مدلول زيد هو الشخص الذي هو مدلول اخوك فاراد العبد الضيف  
الفقر المحتاج الى عناية ربه القدير الحاج عبد الله بن صالح ابن اسماعيل الامام بالجامع المنير  
العالى المنسوب الى خالد بن زيد ابى ايوب الانصارى رضى عنه البارى ان يتم ما نقص  
من هذه الحاشية مهمة بعض فضلاء الزمان ويرجون نظر وطالع من الاخوان ان لا ينظر  
الى سقطات هذا الفقير وتقصيراته في التعبير ونسأل الله تعالى ان يوفقه لاتمام هذا الشأن  
الخطير. والله على كل شئ قدير. قال الشافعى عن الشيخ الرضى (قال الشافعى الرضى)  
اي في شرح الكافية في هذا المقام (وانما الى الان) اي الى هذا الزمان (لم يظهر لي فرق جلي)  
اي بحيث تبين المغايرة الكلية (بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا يرى  
عطف البيان) اي شيئا وانما من الثوابع (الابدال الكل) واستدل عليه بان سيوبه لم يذكر  
عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة نحو مررت برجل عبد الله ثم قال يعنى  
سيوبه ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله يدخله وقوله (وما قالوا) من تنمة  
كلام الشيخ المذكور يعنى والتوجيه الذي قالوا به ومبتدأ وخبره وقوله فالجواب  
(من ان الفرق بينهما) اي بين بدل الكل وبين عطف البيان (ان البدل هو المقصود  
بالنسبة دون متبوعه) وليس هو فرعا لمتبوعه بهذه الحثية يعنى في كونه مقصودا

الاقسام لكن لا يخفى على  
اخذانه لا يعرف بذلك تلك  
الاقسام على الوجه  
المطلوب وتعرف المستثنى  
بانه المذكور بعد الا  
واخواتها محالفا لما قبلها انفا  
واثباتا كذلك فانه تعريف  
للمستثنى بحيث يصدق على  
كل من التصل والنقطع  
ولا يميز احدهما من الآخر  
وقد صرح المصنوع بان كان  
تعريفه كذلك وانما قال  
بتعذر تعريفه على وجه يميز  
احدهما من الآخر به وهذا  
كما قال محتج بالضرورة  
وقوله ثم نقول آه باطل  
ايضا لما عرفت من عدم  
حصول الامتياز المطلوب  
بالتعريف واذا انتهت  
هذا عرفت فساد قول  
المتأمل انه ليس مفهوم عام  
بل هو لفظ مشترك لانه من  
قبل المفهوم العام النقسم  
الى قسمين المتقابلين وليس  
بلفظ مشترك موضوع لكل  
واحد من المعنيين المختلفين  
وضام استقلال به تبين  
بطلان قول الهندي ان  
قليل هذا ينقسم الكل الى  
الاجزاء وذلك ظاهر ولا  
تقسم الكلى الى الجزئيات  
لانه يكون متواطفا  
مشتركا قيل يمكن من  
الاخير بارادة ما هو  
مشترك بين القسمين على  
وجه عموم المجاز فانه كلى  
متواطىء كالحبوان وكل  
من التصل والنقطع من  
جزئيات ذلك المفهوم  
الكلى كالعبد المص الى  
هذا حيث قال وهو فصله

الذي يتميز به عن النقط  
(قوله) عن متعدد قيل اي  
عن المراد منه بان يكون  
المستثنى قرينة ليس  
المراد جميع المتعدد كما هو  
مدلول اللفظ لاعن حكمه  
حتى يلزم التناقض بادخاله  
في الحكم واخرجه بل  
الحكم على التعدد بعد  
اخراج المستثنى عنه ولك  
ان تريد به انه مخرج عن  
النسبة الى التعدد بان تريد  
جميع التعدد ونسب الشيء  
اليه فتأتي بالاستثناء  
لاخرجه عن النسبة ولا  
تناقض لان الكذب صفة  
بالنسبة المتعلقة للاعتقاد ولم  
ترد بالنسبة افادة الاعتقاد  
بل قصدت النسبة ليخرج  
عنه شيئ ثم تفيد الاعتقاد  
وهذا غاية ما يتيسر لي في  
تحقيق المقام ولا نجد في كلام  
غيري الاطالة الكلام وان  
شئت الوصول فاستمع لنا  
بني عليك بالقبول واعلم ان  
في تحقيق معنى الاستثناء  
ثلاثة اقوال منهم من يقول  
الاستثناء مبين لفرض  
التكلم بالمستثنى منه فهو مثل  
التخصيص عند هؤلاء في  
المعنى لافرق بينهما الامن  
جهة وجوب الاتصال بصيغ  
مخصوصة وهو غير مستقيم  
لجواز له عندي عشرة الا  
درها والمشرة نص في  
مدخلها ولا يصح ان  
يقال ان التكلم بعشرة اراد  
بها تسعة وذكر الاواحدة  
ليبين مراده بطلان  
النصوصية واجماع  
المجتهدين على ان الاستثناء

من النسبة (بخلاف عطف البيان فانه بيان) اي جي لبيان متبوعه لالكونه مقصودا  
من النسبة (والبيان) اي المين بكسر اليااء (فرع المين) بفتح اليااء (فيكون المقصود) اي  
من النسبة في عطف البيان (هو الاول) اي هو المين المتبوع لالمين التابع (فالجواب)  
اي عن قولهم هذا في بيان الفرق (اما لانسلم ان المقصود في بدل الكل) اي مثل  
جاءني اخوك (هو الثاني فقط) اي من غير دخل للقصد للمتبوع (ولا في سائر الابدال) اي  
وايضالا يخصص القصد في الثاني فيما عدا بدل الكل من بدل الجزء من الكل ومن بدل الاشتغال  
(الابدال) (الغلط) اي فاناسلم ان المقصود في غير بدل الغلط هو الثاني فقط وحاصل ما قالوا  
في بيان الفرق ادعاء انحصار القصد في الثاني وحاصل الجواب منع ذلك الانحصار في غير بدل  
الغلط ومنه وقع الاشتباه الذي ذكره الشيخ الرضي فانه اذا لم ينحصر المقصود في الثاني وجاز  
ان يكون المتبوع داخلا في كونه مقصودا لا يظهر الفرق بين عطف البيان وبين بدل الكل  
فانهما محتملان في ان يكون المتبوع مقصودا ثم نقل الش من طرف المحجب تحقيق بعض  
المحققين فقال (وقال بعض المحققين في جوابه) اي في الجواب عن المذكور (الظاهر) اي  
الراجع (انهم) اي ان القائمين في الفرق (لم يريدوا) اي من قولهم ان البدل هو المقصود  
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان (انه) اي المتبوع في البدل (ليس مقصودا بالنسبة  
اصلا) اي لاجالة ولا تبعا كما في بدل الغلط (بل ارادوا) اي بقولهم هذا (انه) اي متبوع  
البدل (ليس مقصودا اصليا) اي اوليا ولا منافاة في ان يكون مقصودا لاقادة فائدة اخرى  
(والحاصل) اي حاصل ارادتهم (ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت) (اي انت فيه)  
اي في هذا القول (الاسناد الى الاول) اي الى اخوك (وجئت) اي انت (بالثاني) اي بلفظ  
زيد (تمثله) اي لفظ اخوك (وتوضيحا) وهذا اذا كان للمخاطب اخوة غير زيد فيكون زيد  
موضعا للمراد ومينا لان الاخ الجاني هو الاخ الذي يسمى زيد الا غيره من عمر ووبكر  
(فالثاني) جواب ان اي قصدت ذلك فاللفظ الثاني التابع (عطف بيان) لكونه مذكورا  
للتوضيح (وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني) اي الى زيد قصد اوليا (وجئت بالاول) اي  
باخوك المتبوع (توطئه له) اي لذلك المقصود وهذا اذا لم يكن للمخاطب اخ غير زيد (ومبالغة  
في الاسناد) اي لا قصد الى مبالغة الاسناد بسبب تكرار ذكره بعنوانين (فالثاني بدل) لعدم  
محيطه للايضاح (وح) اي وحين اذ قصد به التوطئة لا الايضاح (يكون التوضيح الحاصل به)  
اي تلك القول (مقصودا بعبارة المقصود اصاله هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر)  
(والثاني) وهو مبتدأ (اي بدل البعض) (جزؤه) خبر المبتدأ (اي جزء المبدل منه نحو  
صرت زيدا راسه) (والثالث) وهو مبتدأ (اي بدل الاشتغال) وقوله (ايته) خبر مقدم  
وقوله (وبين الاول) معطوف عليه (اي المبدل منه) وقوله (مبتدأ) خبر مؤخر والجملة  
خبر المبتدأ الاول وقوله (بحيث توجب) تفسير الملايسة اي المراد بالملايسة ما تقع بينهما  
ملايسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس) اي الى التابع الملابس (اجمالا)  
لكونه سببا للاستظهار الى المقصود (نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء) اي بقوله اعجبني



زيد بنسبة الاعجاب الى ذات زيد (انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته) لان ذات زيد ليس بمطلق بالا عجب فانه ليس بامر غريب حتى يحصل الغرابة بل عدم الادراك يحصل بالجهل لصفة من صفاته التي تتعلق بها الاعجاب (ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا) فان العقل صارف عن تعلق الاعجاب الى ذاته فذات زيد شامل لجميع صفاته فكان الصفة التي يراد تعلق الاعجاب اليها مذكورة اجمالا في ذات زيد وهذا في الصفات التي هي داخلية في الذات واماما تكون غير داخلية فهو قوله (وكذا في سلب زيد ثوبه) فان نسبة السلب الى ذات زيد غير معقولة بل تلك النسبة توجب ان شيئا ما يتعلق بذات زيد مسلوب فلما قال ثوبه علم من ذلك ان السلب منسوب الى الثوب بنسبة ايقاعية (بخلاف ضربت زيد احماره وضربت زيد اغلامه لان نسبة الضرب الى زيد) يعني تعلقه ووقوعه عليه (نامة) اذ ليس فيه قرينة صارفة عن القصد فان النفس لا تنتظر الى غير تعلق الضرب الى زيد (ولا يلزم في محتملها) اي في صحة النسبة (اعتبار غير زيد) اي اعتبار نسبة الى غير زيد (فيكون) اي فيكون لفظ حماره وغلامه (من باب بدل الغلط) لعدم مناسبة بين زيد وبين ما بعده بشئ من الملابس المذكورة (بغيرهما) وفسره بقوله (اي تكون تلك الملابس) للاشارة الى ان قوله بغيرهما ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة احترازية للملابسة اي ملابسة تكون (بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءا) اي وبغير كون البدل جزءا المبدل منه واحتزبه عن الملابس بما ذكر من النوعين اي بغير الكلية والبعضية (فيدخل فيه) اي في قوله بغيرهما (ما) اي ملابسة حاصلة (اذا كان المبدل منه جزء من البدل) اي بعكس النوع الثاني وهو بدل البعض من الكل فيكون هذا بدل الكل من البعض (ويكون ابداله منه) اي ابدال هذا النوع منه اي من بدل الاشتمال (بناء على هذه الملابس) فانه يصدق عليه ان بينهما ملابسة بغير العينية وبغير كون البدل جزء من المبدل منه (نحو نظرت الى القمر فلنك) فان المبدل منه وهو القمر جزؤ من البدل وهو فلنك وهذا اشارة الى وقوع الخلاف في ادخال هذا النوع في انواع البدل فقال بعضهم ان هذا النوع لا نسلم جوازه كيف وهذا غير مروى عن العرب واثبت سلمنا جوازه لكن لا نسلم ان القمر بعض الفلك بل هو شئ مركوز في الفلك فيكون الفلك شاملا له وهو عين بدل الاشتمال انتهى يعني وليس هو بدل الكل من البعض فاراد الش رد بقوله (والمناقشة بان القمر ليس جزء من فلنك بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال) وليست هذه المناقشة بمعبر فان عدم تطبيق المثال بالمثل لا يلزم منه عدم جواز الممثل لجوازه وقوع مثال آخر مطابق له واليه اشار بقوله (ويمكن ان يورد مثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه) اي في هذا المثال (فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات) فيكون برجه بدلا من الدرجة التي هي جزؤ البرج وقوله (وانما لم يجعل هذا البدل) جواب عما يتوهم ان يقال واذا كان كذلك فلم يجعل النحاة هذا النوع نوعا آخر من البدل فاجاب عنه بانه لم يجعل (قسما خاصا) اي غير داخل في بدل الاشتمال (ولم يسم ببدل الكل من البعض) اي ولم يذكر قسما مستقلا غير داخل في الاقسام

التصل اخر اجه مبطل له ايضا ومنهم من قال المستثنى منه وآلة الاستثناء والمستثنى جميعا للمنى واحد من غير تقدير الاول امى ثم اخرج منه حتى كان العرب وضعت لتسعة عبارتين احدها تسعة والاخرى عشرة الا واحد وهو ايضا غير مستقيم لان اقاطمون بان التكلم بقوله عندى عشرة معبر بالعشرة عن مدلولها الذى هو خمستان وبالا عن معنى الاخراج وبالا واحد عن انه مخرج ولو كان بمثابة تسعة لم يستقيم فهم هذه المعاني المذكورة منها كما لا يستقيم ان يفهم من بعض حروف تسعة عند اطلاقها على مدلولها معنى آخر ثم هو بطل باجماع النحويين على انه اخراج وايضا فانه لم يعمد بكلمات مركبة وضعت للمنى تعرب في وسطها هذا معلوم انتفاؤه من لغة العرب قال المصن والذى حمل الفريقين على مخالفة الاخراج ما توهموه من لزوم الكذب في كل استثناء وبيانه انه اذا قال له عندى عشرة وقصد اليها الى انفرادها بمجملتها ثم اخرج الدرهم منها كان ما قربه اولافا ثانيا فيلزم الكذب في احد الاسمين فعند ذلك يتعذر الاستثناء في كلام الله فانه اذا قال فليت فيه الف سنة الا خمسين عاما واراد بالف سنة جميع مدلولها يكون المعنى لبث الحسين في جهله

المذكورة بعنوان انه بدل الكل من البعض (لقلة وندرة) وقال الشارح الفجدواني في هذا المقام ولعل التقسيم الذي ذكره العلامة السكاكي مستبد اي مستقل باخراج مثل هذا لتقص حيث قال في المفتاح ووجه الحصر عندي هو انا نقول البديل اما ان يكون عين المبدل منه او لا يكون فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن فاما ان يكون اجنبيا او لا يكون فان كان فهو بدل الغلط وان لم يكن فاما ان يكون بعضه فهو بدل البعض من الكل او غير بعضه فهو المراد ببديل الاشتمال وقد سقط بهذا زعم من زعم ان ههنا قسمها خامسا اهمله النحويون وهو بدل الكل من البعض كنحو نظرت الى القمر فلنكحه وهذا كله لفظ المفتاح الذي نقله ذلك الشارح (بل قيل لعدم وقوعه) وهذا اشارة الى قول البعض الاخر وهو انهم لم يجهلوه قسما خامسا لعدم وقوعه (في كلام العرب فان هذه الامة مصنوعة) اي ليست بشواهد بها على وضع القواعد وانما قال بل قيل ولم يقل وقيل الاشارة الى الترتي في النقل يعني ان بعضهم لم يعتبر الامة وانكر هذا النوع باسمه قوله (والرابع) اي من انواع البديل وهو مبتدأ وفسره الش بقوله (اي بدل الغلط) وقوله (ان قصد) خبره وهو فعل معلوم مسند الى المخاطب ولما كان لفظ الرابع عبارة عن بدل الغلط الذي هو صفة الاسم وكان قوله ان قصد عبارة عن القصد الذي هو صفة المخاطب لم يتحد المبتدأ والخبر فلا يصح الحمل اراد الش ان يفسره على وجه يحصل به اتحاد بينهما فقال (اي يكون) يعني الرابع الذي هو بدل الغلط هو اللفظ الذي يوجد (ان قصداً) اي بسبب قصدك (اليه) (اي الى البديل) هذا تفسير للضمير المحرور والعائد الى المبتدأ ولما كان قوله ان قصد بمنزلة الجنس لحد بديل الغلط لكونه شاملاً لبدال الثلاثة لانهم ايضا يقصدوا لغيره الش بقوله (من غير اعتبار ملابسة بينهما) اي بين البديل والمبدل منه لان البديل الثلاثة وان كانت يقصدوا لغيره لكن ذلك القصد باعتبار الملابسة الواقعة بين البديل والمبدل منه كالكلية والبعضية وغيرها بخلاف القصد في بدل الغلط لان الملابسة بينهما وان وجدت في بعض الصور لكنها غير معتبرة للقاصد وقوله (بعد ان غلطت) ظرف لقوله ان قصد اي قصدك الى البديل بعد غلطك بسبب من الاسباب كاسه ور والنسيان وغيرهما وقوله (بغيره) متعلق بقوله ان غلطت وقول المش (اي بغير البديل) تفسير للضمير المحرور وقوله (وهو المبدل منه) بيان للفظ الغير ثم شرع المص بعد تقسيم البديل الى الانواع الاربعة في بيان مسائله واحكامه التي تجوز وما لا تجوز فيه عموماً وخصوصاً فقال (ويكونان) وفسر الش ضمير التثنية بقوله (اي البديل والمبدل) منه للاحتراز عن تخصيص المسئلة ببديل الاشتمال والغلط لكونهما قريين للضمير وقوله (مرفقين) خبر منصوب ليكونان والمراد من المعرفة اعم يعني اي معرفة كانت من انواع المعارف مثاله (نحو ضربت زيداً اخاك) وهذا التمثيل تمثيل لبديل الكل لان مدلول اخاك المعروف بالاضافة مدلول زيد المعروف بالترتيب وانما مثل الش بهذا الكون بدل الكل اشرف الانواع ولعدم اختصاص التعريف فيه ولتعميم المسئلة كما ذكرنا واما مثال بدل البعض فنحو قولنا ضربت زيداً رأسه ومثاله من الاشتمال نحو اعجبني زيد علمه ومن بدل

الالف ولم يثبت تلك التحسين تعالى الله عن مثله علواً كبيراً وهذا الذي ذكره ويلزمهم في هذا الباب من الابدال كبديل البعض وبديل الاشتمال ويستعمل على ذلك ايضا وقوعه في كتاب الله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً واذا كان يجب من ذكر الناس مع الوجوب على جميعهم فيستحيل ان يذكر مع ذلك ما يدل على انه واجب على بعضهم اذ يصير المعنى امرت الجميع امرت البعض في وقت واحد وهو باطل فان زعم الاولون ان الناس ههنا هم المستطيعون وانه انما ذكر المستطيعين ليتبين به المقصود بالناس كان الرد عليهم على ما تقدم وزيادة وهو ان التقدير من استطاع منهم بغير خلاف والضمير في منهم راجع الى الناس فيصير المعنى والله على المستطيعين من استطاع من المستطيعين وهذا ما يجزئ المسلم على تجويزه وان زعم الفريق الثاني ان المراد بما سمي بدلاً ومبدلاً منه عين ما يفهم منه اخر كافى المستثنى عندهم كان اظهر فساداً لان جميع ما تقدم يبطله ايضا وكذلك الضمير في منهم المذكور لانه يعود عندنا على بعض مدلول الكلمة وهو فاسد وايضا فانه يؤدي الى ان يكون بعض الناس والمستطيعين



اللفظ جاءني زيد حمارة (و نكرتين) اي ويكونان نكرتين مثاله من بدل الكل (نحو جاءني رجل غلام لك) ومن بدل البعض (عجني رجل رأس له ومن بدل الاشتغال نحو عجني رجل علم له) (ومختلفين) اي ويكونان مختلفين في التعريف والتكثير يعني في كون احدهما معرفة وكون الاخر نكرة ومثاله من بدل الكل (نحو) قوله تعالى (بالناسية ناصية كاذبة) وقوله مختلفين شامل للصورتين احدهما كون المبدل منه معرفة والمبدل نكرة كما في المثال المذكور وثانيهما بالعكس ومثاله ما ذكره الش بقوله (وجاءني رجل غلام زيد) ثم شرع في بيان شرط يخص بالقسم الاولين من المختلفين فقال (واذا كان) وقوله (البديل) تفسير لاسم كان وهو الضمير المستتر تحت وقوله (نكرة) اما خبر منصوب لكان ان كان من الافعال الناقصة كما هو مختار الش حيث فسر قوله من معرفة بقوله (مبدلة) (من معرفة) للإشارة الى انه خبر بعد خبر ويحتمل ان يكون كان بمعنى وجد وقوله نكرة بالرفع نائب فاعله وقوله مبدلة من معرفة صفة للنكرة (فالتعت) تفسير الش له بقوله (اي نعت البديل النكرة واجب) لبيان ان الالف واللام في قوله فالتعت عوض عن المضاف اليه وان قوله فالتعت مبتدأ وخبره محذوف وهو افظ واجب والجملة الاسمية جزائية وقوله (لثلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه) دليل للوجوب يعني انما واجب توصيفه لثلا يكون البديل الذي هو المقصود بالنسبة انقص فائدة من غير المقصود الذي هو المبدل منه من كل وجه لانه لو كان كذا يكون غير المقصود لكونه معرفة اتم من كل وجه والبديل مع كونه مقصودا انقص من كل وجه من وجوه الافادة لكونه نكرة محضة وهذا خلاف المرضي للزوم نقصان المقصود وكال غير المقصود (فاتوا) اي اوردا محاب اللغة (فيه) اي في مثل هذا البديل (بصفة) حيث وصفوه بصفة (اتكون) ذلك الايراد (كالجابر لما) اي للنقص الذي (فيه) اي في البديل حال كونه (من نقض النكارة) اي من نقض النكارة المحضة ولما وصفت النكرة زالت النكارة المحضة التي هي انقص الوجود ومثله المصنف بالاية ليكون شاهدا فقال (مثل) قوله تعالى (بالناسية) وهو المبدل منه المعرفة (ناصية) وهو البديل النكرة (كاذبة) وهذه صفة البديل النكرة ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل البديل فقال (ويكونان) اي المبدل منه والبديل من اي بديل كان (ظاهرين) اي اسمين ظاهرين غير مضميرين (نحو جاءني زيدا خوك) هذا مثال لبديل الكل ايضا والامثلة من غير ظاهرة (ومضميرين) اي ويجوز ان يكون المبدل منه والبديل ضميرين غير ظاهرين سواء كان متكلمين او مخاطبين او غائبين ومثال كونهما ضميرين (نحو الزيدون لقيتهم اياهم) فان اياهم ضمير بديل من ضمير المفعول المتصل بقوله لقيتهم وانما مثل الش بالغائبين لما سيجي من الاتفاق فيه دون غيره (ومختلفين) اي ويجوز ان يكونا مختلفين بان يكون احدهما ظاهرا والاخر ضميرا وذلك يشمل صورتين احدهما كون المبدل منه ضمير او البديل ظاهرا (نحو اخوك ضربته زيدا) وثانيتهما كونه بالعكس نحو (اخوك ضرب زيدا) فان اياه ضمير منفصل منصوب على انه بديل من زيدا الذي هو الاسم الظاهر ثم شرع في مسألة غير جائزة من الصور فقال (ولا يبدل

جميعا عبارة عن المستطمين وفساد هذا مقطوع به والمذهب الثالث وهو المستقيم المنفذ عنه الاشكالات كلها ما افروا منها وما لزمهم ان المستثنى منه وكذا المبدل منه مراد به الجميع بالنظر الى الافراد والمستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بديل البعض داخل في المبدل منه والتناقض بمجي زيد واتقاء محيثة في جاني القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المحي منسوبوا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا فان نسبة الفعل في جاءني غلام زيد ورأيت غلاما طريقا الى الجزئين مما لکنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبوا الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعراب الجزء الاول وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه افظا لمكن لا بدله من التقدم له وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذا المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة وبذلك التفصيل تبين انه لا يصح تفسير المتعدد بالمراد منه كما فعله القائل هذا مع كونه تصفلا لا يرتكب مبنى على الثاني من القولين المزيفين وفيه فساد آخر

وهو انه ادعى الاخراج  
عن المراد من التثنية ووزعم  
المراد منه ما عدا المستثنى  
على ما عليه القول الثاني كما  
دل بقوله بان يكون المستثنى  
قرينة انه ليس المراد جميع  
المتعدد كما هو مدلول اللفظ  
ولم يدرك الاخراج لانه  
لا يكون داخلية حتى  
يكون محرجا فادري وهمه  
الى القول بما معناه  
ان المستثنى غير  
منهما بما يستحقه المفرد  
اذا وقع منسوبا اليه في مثل  
ذلك المواقع وما في من  
اجزاء المنسوب اليه يحرج  
ان استحق الحر كالضاف  
اليه وينبغي ان استحق  
التبعية كما في التواضع الخمسة  
وان لم يستحق شيئا من  
ذلك نصب كالمستثنى تشبيها  
بالمفرد في محله بعد  
المرفوع وان كان جزء  
العدة في بعض المواضع  
نحو جاء في القوم الازيدا  
لان المجموع هو المسند  
اليه فزيدة الكلام ان  
دخل المستثنى في جنس  
المستثنى منه ثم اخرج  
بالاواخوات انما كان قبل  
استناد الفعل او شبه اليه  
فلا يلزم التناقض في نحو  
جاء في القوم الازيدا لانه  
بمنزلة قولك القوم المخرج  
منهم زيد جاؤني ولا في  
نحوه على عشرة الا درما  
لانه بمنزلة قولك العشرة  
المخرج منها واحده على

ظاهر من مضمير بدل الكل ( من الكل ) يعني لا يجوز ان يكون الاسم الظاهر  
بدلا من الضمير اذا كان بدل الكل من جميع الضمائر ( الامن الغائب ) اي لا يجوز ان  
يبدل الظاهر من الضمير الغائب ( مثل ضربته زيدا ) لان زيدا في هذا المثال اسم ظاهر  
يكون بدلا من ضمير الغائب في ضربته بدل الكل وهو جائز ثم شرعه الشر في دليل عدم  
جواز الابدال من ضمير المتكلم والمحاطب فقال ( لان المضمير المتكلم والمحاطب اقوى )  
في المعرفة ( واخص دلالة من الظاهر ) اي من الاسم الظاهر كما سيأتي في بحث المعرفة  
فقوله اخص دلالة عطف تفسير لقوله اقوى لان القوة المعبرة في باب التعريف بحسب  
الاخصية وما هو اخص فهو اقوى واذا كان كذلك ( فلما ابدل الظاهر ) اي ولو جعل  
الاسم الظاهر بدلا ( منهما ) اي من المضمير المتكلم والمحاطب حال كونه ( بدل الكل يلزم  
ان يكون المقصود ) الذي هو البديل ( انقص ) لصفه في التعريف ( من غير المقصود )  
الذي هو المبدل منه لقوته في التعريف ( مع كون مدلوليهما واحدا ) وهذا اشارة الى وجه  
تخصيص عدم الجواز في بدل الكل اي لكون بدل الكل ما يكون مدلول الاول بعينه يلزم  
ان يكون كلاهما متساويين في قوة التعريف كما في التعريف الذي بين ضمير الغائب وبين  
الاسم الظاهر فانهما متساويان فيه ( بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط ) فان البديل في  
هذه الثلاثة لما يمكن مدلوله مدلول الاول لا يلزم ان يكونا متساويين كما بينه الشارح بقوله  
( فان المانع فيها ) اي الذي يمنع كون الاسم الظاهر بدلا من المتكلم والمحاطب ( مفقود )  
اي غير موجود ( اذ ) اي لانه ( ليس مدلول الثاني فيها ) اي في هذه الثلاثة ( مدلول الاول )  
حتى يكون مانعا من الابدال ثم شرع في امثلة كون الاسم الظاهر بدلا من الضمائر كلها  
في الابدال الثلاثة فقال ( فيقال ) اي فيجوز ان يقال في بدل البعض ( اشتريتك نصفك )  
فتصفك بدل من ضمير المحاطب المنصوب ( واشتريتني نصف ) فتصني بدل من ضمير  
المتكلم المتصل المنصوب في اشتريتني وهذا المثالان لبدل البعض ( و ) يقال في بدل الاشتمال  
( اعجبتني علمك ) فان علمك مرفوع لفظا على انه بدل الاشتمال المحاطب ( واعجبتك علمي )  
فان علمي مرفوع محلا في هذا المثال بدل الاشتمال من ضمير المتكلم ( وضربتك الحمار ) فان  
الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المحاطب في ضربتك ( وضربتني الحمار )  
فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المتكلم ( عطف البيان ) وهو مبتدأ  
وقوله ( تابع ) خبره اي هذه القول ( شامل لجميع التواضع من الصفة والعطف والبديل  
وال تأكيد لانه يصدق على هذه الاربعة انها تواضع كما يصدق على عطف البيان فيحتاج الى  
فصل والى قيد حتى يخرج الاربعة فقال ( غير صفة ) لان المقصود من الصفة دلالة على  
معنى في متبوعه وعطف البيان ليس كذلك لان المقصود منه ايضا متبوعه سواء كان معني  
فيه او لا ( واحترز ) اي المصنف ( به ) اي بقوله غير صفة ( عن الصفة ) ولما كان البديل  
وال تأكيد والعطف بالحروف ايضا تواضع غير الصفة ودخلت في التعريف و اراد المعروف  
اخراج هذه الثلاثة منه فقال ( بوضع متبوعه ) وهذه الجملة الفعلية صفة بعد صفة لقوله



تابع يعنى تابع غير صفة يوضح ذلك التابع متبوعه كما قال الشارح (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله يوضح متبوعه (عن البدل) لان المقصود بالنسبة دون متبوعه (والعطف) اى احترز عن العطف (بالحروف) لانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (والثأ كيد) لانه يقرر امر متبوعه لانه يوضحه ولما تبادر الى الوهم ان عطف اليان لكون المقصود منه ايضاح المتبوع يلزم ان يكون اوضح منه فيلزم خروج بعض مواده عن التعريف اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم فقال (ولا يلزم من ذلك) اى من كون عطف اليان لا يوضح المتبوع (ان يكون عطف اليان اوضح من متبوعه) لكون الاستقراء شاهدا على ان بعض صورته ليس باوضح من متبوعه (بل ينفى) فى عطف اليان (ان يحصل من اجتماعهما) اى من اجتماع التابع المتبوع (ايضاح لم يحصل) ذلك الايضاح (من احدهما على الافراد) اى لم يحصل من التابع على الافراد او من المتبوع على الافراد واذ لم يلزم الاوضحية (فيصح ان يكون الاول) اى المتبوع (اوضح من الثانى) اى من التابع مثاله (مثل) قول الاعرابى (اقسم بالله ابو حفص عمر) (قابو حفص) اى الذى يكون فاعلا لا قسم كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر) بالرفع (عطف بيان له) اى لقوله ابو حفص لان عمر تابع غير صفة لعدم دلالة على المعنى لكونه علما وهو ايضا يوضح قوله ابو حفص ببيان اسمه العلم فحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من ابى حفص على الافراد لشموله لعمر وغيره ولا من عمر على الافراد ايضا لانه شامل لعمر الذى ليس كنيته باحفص ثم شرع الشارح فى سبب الورود فقال (وقصته) اى قصة سبب ورود هذا الكلام (انه) اى الشان (اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه) اى فى وقت خلافة (فقال) اى الاعرابى على سبيل الاشتكاء (ان اهلى) اى وطنى الذى فيه اهلى (بعيد) عن هذا المحل (واتى على ناقة) اى راكب على ناقة (دبراه) مشتق من الدبر وهو علة فى البعير فسر له العصام بقوله ريش پشت وهى على وزن حمراء صفة لناقة (محجفاء) وهى صفة اخرى لها اى يقال لها اغر (نقاء) وايضا هى صفة لها وهى مؤنث انقب مشتق من النقب وهى علة الجرب يكون فى الدواب كذا فى القاموس (واستحمله) هذا تضرع بصيغة الامر اى اعطى ناقة قوية توصلنى الى اهلى ولما قال له الاعرابى (فظنه) اى ظن عمر رضى الله تعالى عنه هذا الاعرابى او كلامه (كاذبا) اى على خلاف الواقع (فلم يحمله) اى فلم يعطه عمر ناقة بناء على ظنه (فقال) اى عمر رضى الله عنه على طريق القسم بناء على ظنه الغالب (والله ما تقب لناقة) اى ليس بها علة النقب كما زعمت (ولادبرت) اى ولا بها علة الدبر ولما آيس الاعرابى (فانطلق الاعرابى) اى ذهب ما يوسا (فحمل بعيره) اى حمل ماله من الزاد وغيره على بعيره (ثم استقبل البطحاء) اى توجه الى الوادى الذى فيه حصاء صغار او الى الوادى المسمى بالبطحاء (وجمل يقول) اى شرع فى ان يقول (وهو) والحال ان الاعرابى لم يركب عليها بل يمشى خلف بعيره \* اقسام بالله ابو حفص عمر \* مامسها فى نقب ولا دبر \* وقوله مامسها جواب القسم (اغفر له اللهم ان كان فجر) وهذا اعتذار

نصب استخذه لذاته لكونه نائب متبوع المستثنى منه فح لا بد من قيد تام ليم الضابطة وليس بشئ وايضا فيه ان تنصب اليوم فى المثال المذكور ليس لوقوعه موقع المستثنى منه (قوله) الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا قبل نقضه المحس بقلنا القوم الا زيدا اخوتك ولعل الشارح لم يلتفت الى عدم وثوقه على المثال وجواز ان يكون منصوبا وليس الامر كما زعمه اذ لا كلام فى جواز هذا التركيب والمراد هو النقض بجواز هذا ليس الا بل عدول الشارح عن ذلك لقبوله ما اجاب به الرضى وتقصيله الكلام ان المص قال فى الايضاح العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيد اخوتك قال الرضى هذا البرد الاعلى مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اى ينسبون اليك بالاخوة وكذا فى امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيها تقدم عليه لتقويه بالا هذا جوابه

للاعرابي من طرف عمر رضي الله عنه يعني يارب اغفر لعمر رضي الله عنه ان حلف هذا الحالف كاذبا لانه يكون حينئذ يمينا غموسا من الكبار فيكون فاجرا به واعلم انه ليس في الواقع من طرف عمر رضي الله عنه تجوز لانه يمين على ظنه فيكون يمينا لغوا الا يؤاخذ به ولذا قال الاعرابي الاديب ان كان فجر يعني ان عمر رضي الله عنه مع ظهور عدائه وشفقته لا يحلف كاذبا ولو فرض انه كذب فاغفر فجوره (وعمر مقبل من اعلى الوادي) في مكان يسمع مقالته (فجمل) اي فشرع عمر (اذا قال) الاعرابي (اغفر له اللهم اللهم ان كان فجر) اي في وقت قوله هذا (قال) عمر رضي الله عنه (اللهم صدق صدق) كرده لاهتمامه اي اللهم صدق الاعرابي يعني قبل اعتذاره من طرفي وهذا بناء على كمال تقواه وتزهده ثم نزل من اعلى الوادي الى مكان الاعرابي (حتى التقي) اي التقي عمر والاعرابي (فاخذ) عمر (بيده) اي بيد الاعرابي لتطفاه (نقال) عمر رضي الله عنه متفحصا عن حال الناقة ومتطلبا لصدقه (ضع) امر من وضع (عن راحلك) اي انزل ما عليها الحمل (فوضع) اي الاعرابي امتنالا لامره (فاذا هي نقة) اي الناقة ناقة نقباء (عجفاء) على ما خبر به (فحمله على بيره) اي فاعطاه بعير نفسه (وزوده) واعطازادا (وكساه) واعطاه كسوة ثم اراد المصنف ان يبين الفرق اللفظي بين تركيب يجوز فيه كون الاسم عطف بيان وبين تركيب لا يجوز كونه بدلا فقال (وفصله) اي فصل عطف البيان ثم فسر الشارح معنى الفصل بقوله (اي فرقة) وقوله (من البدل) متعلق بالفصل (لفظا) وتفسير الشارح بقوله (اي من حيث الاحكام اللفظية) يدل على ان قوله لفظا تمييز من الذات المقدرة في اضافة الفصل الى الضمير اي فصل شيء من عطف البيان وهو لفظه لكن لما لم يكن من فرق اللفظ فائدة فسر به بقوله اي من حيث الاحكام اللفظية يعني الفرق بينهما من حيث ان الحكم النحوي الذي يجوز في عطف البيان لا يجوز في البدل و قول الشارح (واقع) اشارة الى ان قوله وفصله مبتدأ وخبره في مثل انا بن بان يكون ظرفا مستقرا ومتعلقه واقع (في مثل) انا بن التارك البكري بشر (ثم اشار الى بيان الفرق فقال (فان قولك بشر) بالجر (ان جعل عطف بيان للبكري) اي الذي جعل مضافا اليه التارك (جاز) اي جاز كونه عطف بيان من البكري وهذا حكمه اللفظي الذي يجوز في عطف البيان وهو انه لا يشترط جواز اقامته مقام متبوعه (وان جعل) اي ان جعل لفظ بشر في هذا التركيب (بدلا منه) اي من البكري (لم يجوز) اي لم يجوز كونه بدلا وهذا حكمه اللفظي الذي لا يجوز في البدل لان جواز اقامة البدل مقام المبدل منه شرط فيه وحاصله ان كل تركيب يجوز فيه قامته مقامه جاز وكل تركيب لا يجوز هذا لم يجوز كايته الشارح بقوله (لان البدل) اي انما لم يجوز ان يكون بدلا لان البدل يكون (في حكم تكرير العامل) وهو لفظا التارك ههنا (فيكون التقدير) اي تقدير البدل مقام المبدل منه (انا بن التارك بشر وهو) اي تركيب التارك بشر (غير جاز كما ذكرنا فيما سبق) اي في بحث الاضافة وقوله (في الضارب زيد) بدل من قوله فيما سبق اي ذكرنا في بحث الاضافة بان تركيب الضارب زيد لا يجوز وهو كون المضاف ضفة معر فباللام وكون المضاف اليه اسما مجردا عن اللام وكونه مضافا

ولا يخفى ان ثبوت معنى الفعل في اخوتك ممنوع والتأويل بذلك تصف غير صحيح وعلى تقدير التسليم يكون العامل ح في غاية الضعف ومثله لا يعمل فيها قبله بالاتفاق فالحق ما ذهب اليه المصنف قوله عطف على قوله بعد الامر كذلك وما قبل من انه يوجب ان يجب لنصب في المشتق في قولنا ما جاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حار ليس بشيء لثبوت قوله ومخفوض بمد غير فهذا قد سد سبيل ذلك التوهم ومنه يعلم ان قوله بمد لا المتوسط بين منقطعاً ونحو ما يناسب حذفه واعلم ان المصنف في الشرح على ان شرط ان يقدم احد جزئي الكلام مثل قوله ما جاءني الا اخاك احد فلو قلت الا زيدا ما جاءني اخوتك لم يجوز (قوله) وما في محل النصب على الحالية هذا متعين وما قبل الاحسن ان خلافاً تقدير زمان مخالف اي زمان خلافاً كان مذ سافر يطابق في المعنى ما خلا وهم ومن هذا القليل وما قبل في قوله قدس سره اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات الانسب ان يجعل



بإضافة لفظية لأن شرطاً جواز الإضافة اللفظية وجود التخفيف اللفظي في المضاف فقط  
 أو في المضاف إليه فقط أو في كليهما وفي هذا التركيب لم يوجد التخفيف فيهما وإذا لم يجوز  
 أن هذا المصراع للأسدي أراد اظهار شجاعته ثم أراد الش أن يذكر مصرعاه الثاني ليظهر  
 معنى الاول فقال (وآخره) أي آخر البيت قوله ﴿عليه الطير ترقبه وقوعاً﴾ اعلم أن  
 التارك اسم فاعل من ترك يترك من باب نصر ينصر وترك يكون بمعنى ودع فيكون فعلاً تاماً  
 متعدياً وبمعنى صير فيكون فعلاً ناقصاً ولما احتمل ههنا المعنيان أراد الش أن ينبه عليهما وعلى  
 اعرابه في كل من المعنيين فين اولاً على تقدير كونه من الافعال الناقصة فقال (وعليه الطير  
 ثاني مفعول التارك) يعني على تقدير كون التارك بمعنى المصير أي بمعنى جعل يكون قوله  
 البكري مفعول الاول ويكون عليه خبر مقدم والطير مبتدأ مؤخر أو الجملة منصوبة محل  
 على أنها مفعول ثان له والمعنى أنا ابن الرجل الذي هو جاعل البكري عليه الطير هذه أي  
 هذا الاعراب وهو كونه مفعولاً ثانياً (أن جعلناه) أي أن جعلنا لفظ التارك (بمعنى المصير  
 والا) أي وأن لم نجعل قوله التارك بمعنى المصير بل جعلناه بمعنى الوادع (فهو) أي فتركيب  
 عليه الطير (حال) من مفعول التارك وهو البكري المضاف إليه وهذا محتمل وجهين أحدهما  
 أن يكون عليه ظرفاً مستقراً حالاً والطير بالرفع فاعل له والآخر أن يكون عليه خبر مقدم  
 والطير مبتدأ مؤخر أو الجملة الاسمية حال منه بالضمير فقط على ضعف نحو كئنه فوه إلى  
 في وإلى الوجهين أشار بقوله (وقوله ترقبه) أي جملة ترقبه وهو مضارع من الترقب وهو  
 الانتظار وأصله ترقب بتاتين فحذفت أحدهما وهي (حال من الطير أن كان) لفظ الطير  
 مرفوعاً حال كونه (فاعلاً لعله) وهو الوجه الاول والمعنى أنا ابن الرجل الذي ترك البكري  
 والحال أن عليه الطير مترقباً ثم أشار إلى الاعراب على الوجه الثاني فقال (وإن كان) أي  
 لفظ الطير (مبتدأ فهو) أي تركيب ترقبه (حال من الضمير المستكن في عليه) أي الضمير  
 الذي انتقل من المتعلق المحذوف فكان فاعلاً للظرف المستقر (ووقوعاً) أي وقوله وقوعاً  
 (جمع واقع) كالشهود جمع شاهد (حال من فاعل ترقبه أي) الطيور مترقبة حال كونها في  
 الترقب (واقعة حوله) أي حول البكري (مترقبة) ومنتظرة (لازهاق) أي لاخراج  
 (روح) وقوله (لأن الإنسان ما دام فيه رمق) أي علامة حياة (فإن الطير لا ترقبه) توجهه  
 ودليل لتعبيره بالترقب والانتظار لأنه لو كان ميتاً لوقفن عليه لاجل الأكل ولكن لما ترقبين  
 علم أنه لم يمت بعد ولا يخفى ما في هذا البيت من اظهار شجاعته أبيه والا فتخار بالانساب إليه  
 وفهم أن أعوان البكري جنباً مكنه حتى لم يقدر وأعلى الترقب لتخليصه ومحافظة وما قيد  
 المصنف الفرق بقوله لفظاً وفهم منه أن له فرقا معنويًا أيضاً أراد الشارح بيانه فقال (وأما  
 الفرق المعنوي بينهما) أي بين عطف البيان والبدل (فقدتين) أي ظهر (وباسبق) أي في  
 تعريفهما بأن البدل تابع مقه وبالنسبة وعطف البيان ليس كذلك ثم أراد الشارح أن يبين  
 وجه الشبه بين عطف البيان في تركيب أنا ابن التارك البكري وبين عطف البيان الذي يكون  
 مناهما فقال (والمراد) أي مراد المصنف (بمثل أنا ابن التارك البكري بشر كل ما) أي كل

المستثنى المتقطع والمستثنى  
 مجزأ مختار فيه النصب  
 (قوله) تقديره خلوزيد  
 وعدو عمر ولا حاجة إلى  
 هذا البيان لانفهامه مما  
 يأتي في آخر الكلام على أنه  
 يرد عليه أن الفعل  
 المسند إلى الفاعل  
 المستتر إذا صار في تقدير  
 المصدر يكون في تقدير  
 المصدر المضاف إلى الفاعل  
 فيكون تقديره خلوزم  
 من زيد (قوله) أي وقت  
 خلوم قبل الظ خلو  
 بمضمم وكذا في قوله وقت  
 مجاوزهم ولا وجه  
 للاقتصار على التوجيهين  
 لاحتمال رجوع ضمير ما  
 خلا إلى الجائي ولا وجه  
 لهذا القول لأن الفاعل  
 المذكور هو القوم فلا يصح  
 تقدير البعض وكان منشأ  
 توهم عدم دخول زيد في  
 القوم وقد عرفت فساد  
 ودعوى لزوم تقدير  
 الجائي أيضاً مما لا يصدر  
 عن له أدنى مسكة (قوله)  
 أي حال كون المستثنى  
 واقفاً محل يكون متأخراً  
 عن الاقبال لاختفاء في جملة  
 هذا التوجيه إذا البيان  
 المتعارف في هذا المعنى  
 ويجوز فيه النصب بعد  
 الا ولا معنى لأن يقال  
 في محل واقع بعد الا  
 ولا معنى لا يقال في محل  
 واقع بعد الا لو كان كلمة  
 فيه في يجوز كما نقله الشارح

لفظه (كان عطف بيان) كلفظ بشر من الالفاظ التي ليست فيها الالف واللام (للمعرف)  
 باللام) كلفظ البكري (الذي اضيف اليه) اي الى ذلك المعرف باللام (الصفة المعرفه باللام  
 ومثاله مثل هذا (نحو الضارب الرجل زيد) حيث جعل زيد عطف بيان  
 من الرجل المعرف باللام الذي اضيف اليه صفة الضارب المعرف باللام  
 فيجوز ان يكون زيد عطف بيان من الرجل فلا يجوز ان يكون بدلًا منه وهذا  
 البيان المراد المصنف مما هو ظاهر من تركيبه حيث خصص الفرق بمثل هذا اليت فيكون  
 المراد بالمثل هو افراد هيئة هذا التركيب اعني تركيب التارك البكري بشر يريده ما  
 هو مثله في تلك الهيئة اراد الشئ ان يبين انه يجوز توجيه مراد المصنف بوجهه واعم  
 من هيئة هذا التركيب فقال (ويمكن) اي لا يتمتع (ان يراد به) اي بقوله في مثل انا بن  
 التارك الخ (ما) اي التوجيه الذي (هو) اي هذا التوجيه (اعم من هذا الباب) اي من باب  
 الضارب الرجل زيد يعني من هذه الهيئة (اي كل ما خالف حكمه) وهذا تفسير لما واعم  
 اي المراد في مثل انا بن التارك البكري بشره كل لفظ خالف حكم ذلك اللفظ من الجواز  
 (اذا كان) ذلك اللفظ (عطف بيان) اي وقت كونه عطف بيان وقوله (حكمه) مفعول  
 خالف اي خالف حكم كونه عطف بيان حكم ذلك اللفظ (اذا كان بدلًا) اي حكم وقت  
 كونه بدلًا بان يجوز كونه عطف بيان ولا يجوز كونه بدلًا سواء كان في مثل التركيب الذي  
 ذكره او لا فاذا اريد به هذا (فيقتول) اي فيشمل قول المصنف وفصله من البديل الخ  
 (صورة النداء ايضا) اي كما يتناول صورة الاضافة (فانك تقول يا غلام زيد وريدا) فقوله  
 يا غلام منادى مبنى على ما يرفع به وهو الضم لانه نكرة قصد امينا وريد يجوز ان يكون  
 عطف بيان منه وان يكون بدلًا منه فان كان عطف بيان يجوز ان يكون بالرفع حملا على  
 لفظه وبالنصب حملا على محل المنادى كما سبق في بحث المنادى كما قال (بالتوین مر فو عاحملا  
 على اللفظ) اي لفظ المنادى (ومنصوبا حملا على المحل) اي على محل المنادى وهو  
 النصب بالمفعولية (اذا جعلته) اي يجوز هذا اذا جعلت لفظ زيد (عطف بيان) وهو حكم  
 عطف البيان حيث قال المصنف في بحث المنادى وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد  
 والصفة وعطف البيان الخ ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله هذا حكم كونه  
 عطف بيان وهو مخالف لحكم كونه بدلًا حيث قال (ويا غلام زيد بالضم) من غير تنوين  
 ولا نصب (اذا جعلته بدلًا) اي اذا جعلت زيد بدلًا من الغلام يكون حكمه الضم لان حكم  
 كونه بدلًا حكم المنادى المستقل وهو الضم على ما يرفع به فقط حيث قال في بحث المنادى  
 ايضا والبديل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل ثم بين احكام التوجيهين  
 فقال (والمعنى الاول) اي تخصيص مراده بمثل هذا التركيب (اظهر) من المعنى الثاني  
 فوجه الاظهرية ان المصنف لم يقل نحو انا بن التارك فالتبادر من ذكر المثل ومن اضافته الى  
 هذا التركيب ان مراده تخصيص ولم يكن دلالة على التعميم ممنوعا لكنه وجه ظاهر مرجوح  
 (والثاني) اي توجيه مراده الى التعميم (افيد) اي اكثر فائدة من الاول وجه الافيدية

فقوله فيما بعد الا بدل من  
 قوله فيه بدل البعض من  
 الكلام وليس مما بلغت  
 اليه ارباب النحوي لان ما  
 استدلل به على صحة التكرار  
 لا يناسب بالمقام وذلك  
 لان المصنف لم يقل ويجوز  
 فيه النصب بعد الا بل فيما  
 بعد الا فاحتجج الى تصور  
 المعنى في صورة الحال كما  
 ذهب اليه قدس سره او  
 بيان انه بدل كما قاله الهندي  
 ولا يخفى على الارب  
 رجحان محتمل الشارح  
 قدس سره وان لم يرش  
 به القائل (قوله) ولم يشترط  
 ان لا يكون منقطعاً ولا  
 مقدماً ما ذكره من وجه  
 عدم التقيد بضعف اذ  
 عادة المصنف استثناء التأخر  
 من الحكم العام المتقدم  
 المتأخر للمتأخر لا العكس  
 فعدم التقيد هنا يوجب  
 اخراجه عن الحكم السابق  
 ولا يقضي تقديمه اخراجه  
 عن هذا الحكم ويمكن  
 ان يقال لو لم يكن حكم  
 المستثنى المتقدم والمنقطع  
 في كلام غير موجب ايضاً  
 تقدم لكان ذكر قوله او  
 مقدماً وقوله او منقطعاً  
 بعد قوله وهو منصوب  
 اذا كان بعد الا غير الصفة  
 في كلام موجب فهو الا فائدة  
 فيه فلم اتم على عمومها فيما  
 سبق فلم يحتج هذا الى التقيد  
 بعدم كونه مقدماً ام الاوجه  
 ان يقال اختيار البديل فيما  
 يصور فيه البديل ولا يمكن

ان الثاني شامل الى صور اخرى من المتأدى (وغيره كما عرفت) (البنى) ولما كان البنى من اقسام الاسم فسر الش بقوله (اى الاسم البنى) يعنى لا المبنى المطلق (وهذا الحد اى حد المبنى بما سيذكره) (لا يصح) لاحد (الا ان يعرف ماهية البنى على الاطلاق) اى سواء كان اسما مبنيا او فعلا مبنيا او حرفا حتى لا يكون التعريف تعريفا بالمجهول (ولا يعرف) اى لا يصح الا ان لا يعرف (الاسم البنى) لانه لو عرفه يكون تعريفا بالمعارف بما يعرفه وهو منافي للمقصود من التعريف وانما يصح لمن يعرفه ماهية البنى المطلق (اذا) اى لانه (لوم يعرفها) اى لوم ماهية البنى على اطلاق (لكان) اى هذا الحد (تعريفا للمبنى) على اطلاق (لكان) اى هذا الحد (تعريفا للمبنى) اى الاسم المبنى المجهول (بالمبنى) المطلق المجهول وهو باطل فثبت ان هذا تعريف لمن يعرف المبنى المطلق وانما يكون هذا تعريفا للمبنى بالمبنى (لانه) اى المصنف (ذكر فى حد المبنى) اى فى حد الاسم المبنى لفظ المبنى حيث قال ما ناسب مبنى الاصل فقوله وهذا الحد الخ جواب سؤال الوارد على تفسير الشارح بقوله اى الاسم المبنى تقديره ان هذا التعريف باطل لانه تعريف للاسم المبنى بالمبنى وهو تعريف الشئ بالمجهول وهذا لا يصح فاجاب بانه لا نسلم انه تعريف الشئ بالمجهول لانه تعريف بالنسبة الى من يعرف المبنى المطلق (ما ناسب) (اى اسم ناسب) فقوله اسم تفسير لما هو جنس شامل للمعرب والمبنى وقوله ناسب فصل يخرج المعرب لانه لم يناسب فقريته تخصيص الموصول بالاسم وتفسير به سياق الكلام وهو ذكر مبنى الاصل بعده (مبنى الاصل) وهو مفعول ناسب فاضافة المبنى الاصل اما بيانية والتقدير المبنى الذى هو الاصل كما هو مرضى الشارح او اضافة لامية كما هو مرضى عصام الدين لانه رد كلام الشارح فيما قبل بان الاضافة البيانية انما تصح اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وههنا ليس كذلك لان المبنى عم مطلقا من الاصل فيكون من قبيل اضافة الاعم المطلق الى الاخص المطلق وهو الاضافة اللامية كيوم الاحد ورد بان هذا الشرط انما هو فى الاضافة البيانية الاصطلاحية وهذا ليس كذلك لانه اضافة بيانية لغوية ويمكن رده باننا لا نسلم ان بينهما عموم مطلقا وانما يكون لو كان المراد بالمبنى هو المبنى المقيد بالاصل وليس كذلك بل يجوز ان يطلق به المبنى المطلق فحينئذ يكون المبنى اصلا وغير اصل والاصل ايضا يكون مبنيا وغير مبنى (وهو) اى المبنى الاصل (الحرف) بجميع اقسامه (والفعل الماضى) بجميع صيغة (والامر بغير اللام) عند البصريين (والمراد بالشبهة المنفية فى تعريف المعرب) وهو قوله فالمعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل (وهذه المناسبة) حيث فسر الش قوله لم يشبه بقوله لم يناسب وهذا جواب لسؤال المقدر وموانه لا تقابل بين تعريف المعرب وبين تعريف المبنى لان المنفى فى تعريف المعرب هو المشابهة وال مثبت فى تعريف المبنى المناسبة فلا تقابل بينهما فاجاب بان المراد بالمشابهة المنفية الخ وانما فسر المشابهة هى المشاركة فى الكيف

فى المستثنى المتقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا فى المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدلا للفظ ولا يمكن اللفظ فى الاستثناء لان معناه على الرواية كما تقدم فلذا لم يخرج الى التقييد بما يخرج المنقطع والتقدم على ان التبادر من قوله ذكر المستثنى منه ماهو الشايع فى ذكره فاستثنى به عن التقييد بما يخرج المستثنى المتقدم كذلك قيل وقد اراد الشارح قدس سره بذلك الرد على الهندى حيث قال فى قول المص ويختار البدل اى فى المستثنى متصل مؤخر ليخرج المنقطع والمقدم على المستثنى منه بان حكم المستثنى المقدم على المستثنى منه وحكم المنقطع قد يتناه لا يجوز فيهما الا الصب فبعد هذا لم يبق حاجة الى التقييد كذلك لاخراج ذلك اذ لا يخطر ببال من احاط بما سبق جواز النصب وكون البدل فى مختار فى هذين القسمين لماقتضى هذه الحاطرة تقدم ثم لقاتل ان يقول فى هذا التوجيه نظر لانه ح يلزم الاستثناء عن قوله فى كلام غير موجب ايضا لانه احتراز عن كلام



موجب وقد علم حكمه  
فما سبق ودفعه ظاهر  
لاصحاب القطرة السليمة  
(قوله) فالمراد بالفرغ  
الفرغ له ولك ان تستغنى  
عن هذا التكلف بان  
تجعل الفرغ وصفا  
للمستغنى بحال متعلقه  
فيكون المأل الفرغ  
عامله وان تجعل  
المستغنى مفعولا عن  
اعرابه العامل فيكون  
المستغنى مفعولا والعامل  
مفعولا هكذا قيل  
والوجه ما قاله الشارح  
قدس سره قال المص  
وهذا الذي يسميه  
التعويون الاستثناء  
الفرغ لانه فرغ له  
العامل قبل فعطف  
المستغنى منه وجعل  
اعرابه لما بعد الا  
وسى باسمه وان كان  
في المني مخرجا من  
مستغنى منه محذوف  
الاخرى ان معنى ما قام  
الازيد ما قام احدا لا  
زيد والا لم يستغنى  
الاستثناء ولم يفهم  
قال وما يدل على انهم  
اعتبروا ذلك قولهم  
ما قام الامتداح وامتداح  
قام هند لان هند  
في قولك قام هند  
فاعل في التحقيق وقولهم

والمناسبة اعم منه مطلقا فهو الممر ب هو عدم المشابهة وهو تقيض الاخص المطلق  
ومفهوم المبنى هو المناسبة وهو عين الاعم المطلق وعين الاخص عام من وجه من عين  
الاعم الاعم المطلق فيلزم ان يكون بعض الممر ب مبنيا وبعض المبنى ممر بار هو باطل لانه  
مستلزم لبطالان التعريفين طرفا وعكسا واما اذ فسر المشابهة بالمناسبة فيكونا بينهما تباين  
كلى فلا يجوز ثم نقل الشارح تفسير المناسبة من صاحب المفصل واثبت به وجه تفسيره  
المشابهة ولذا اورد على طريق النقل فقال (ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة)  
اي المناسبة المذكورة في تعريف المبنى (بانها) اي مناسبة الاسم المبنى لبنى الاصل من الامور  
الثلاثة (اما) حاصلة (بتضمن الاسم) اي الاسم الذي يصدق عليه حد المبنى (معنى مبنى  
الاصل) فيصدق عليه انه ناسب مبنى الاصل (مثل اين فانه) اي فان اين اسم مبنى  
(بتضمن معنى همزة الاستفهام) لان اين مركب من الظرف والاستفهام فالاستفهام  
جزؤ معناه فيكون متضمنا معنى همزة الاستفهام التي هي مبنى الاصل لكونها  
حرفا متضمن الكل للجزء فيحصل بينهما مناسبة بالكلية والجزئية (او شبهه) عطف  
على قوله بتضمن اي المناسبة ما يشبه الاسم المبنى (له) اي لبنى الاصل (كالمبهات) من  
الموصلات واسماء الاشارات والمضمرات (قلها) اي فان كل ذلك من المبهات (تشبه الحرف  
في الاحتياج الى الصلة) كان الموصل يحتاج الى الصلة في تعيين معناه (او الصفة) عطف  
على قوله الى الصلة كان الموصل من المبهات يحتاج الى الصفة في تعيين معناه نحو مررت  
بمن هو زيد وكذا احتياج اسماء الاشارات الى الصفة (او غيرها) اي او يحتاج الى غير الصلة  
والصفة من الاحتياج الى المرجع في المضمرات (او وقوعه) بالجر عطف ايضا على قوله  
بتضمن اي المناسبة اما حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقعه) اي موقع مبنى الاصل (كترال)  
من اسماء الافعال (فانه) اي لفظ ترال (واقع موقع انزل) لان قولهم ترال بيتا مثلا في موقع  
قواهم انزل بيتا فانزل امر بغير اللام وهو مبنى الاصل (او مشاكلة) اي المناسبة اما حاصلة  
بمشاكلة الاسم المبنى (لواقع) اي للاسم الواقع (موقعه) اي موقع مبنى الاصل (كفجار)  
لانها وان لم تكن بمعنى الامر لكونها بمعنى فاجرة لكنها مشاكلة لترال الذي هو واقع موقع  
انزل (او وقوعه) اي او المناسبة حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقع ما) اي موقع الاسم الذي  
(اشبهه) اي اشبه مبنى الاصل وذلك (كالتنادي المضموم) اي كالتنادي الذي يبنى على الضم  
وهو الاسم المفرد اذا كان معرفة نحو يا زيد (فانه) اي فان علة ببناءه (واقع موقع كاف الخطاب)  
لكونه منصوب المحل على انه مفعول لادعوا ولو قدر اظهاره يكون ادعوا وقوله (المشابهة)  
بالجر صفة الكاف في كاف الخطاب وقوله (للحرف) متعلق بالمشابهة اي التنادي المضموم  
واقع موقع الكاف الاسمي في كونها مفعولين منصوبين والكاف الاسمي الذي هو  
الضمير مشابه للكاف الحرفي الذي في ذلك لان الكاف المتصل باسم الاشارة حرف عماد

ما قام الاهداء الفاعل في التحقيق هو المستثنى منه وهند مستثناة ولكنه لما حذف المستثنى منه تفرغ العامل له فعمل فيه عمله في المحذوف ( قوله ) وهو اى والحال ان المستثنى قبل ذلك ان يحمل الواو للمطف ويحمل هو عطفا على المستثنى منه وفى غير الموجب عطفا على غير المذكور وعلى اى تقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى المستثنى منه بل ما هو فى غير الموجب حقيقة المستثنى منه دون المستثنى ثم قيل والاوجه ان يحمل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويحمل قوله وهو فى غير الموجب جملة مطبوعة على ما سبق يعنى وعند الذكر فى غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى فنجح يصح عدم الذكر فى الموجب فصحح استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف ولما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى من فعوى الكلام لاي يرب على حسب العوامل فى الموجب وقتا من الاوقات الا ان يستقيم المعنى وانت خير بان الحال متعين وما ذهب اليه القائل سمح لا يلتفت اليه الا من له عرج ( قوله ) بان

مبنى الاصل والكاف فى نحو ادعوك كاف اسمية ليست بمبنى الاصل بل مشابهة للمبنى الاصل الذى هو كاف ذلك والمنادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمىة المشابهة لكاف ذلك الحرفية التى هى مبنى الاصل والواقع موقع المشابهة للمبنى الاصل واقع موقع مبنى الاصل بالواسطة وقوله ( فى نحو ادعوك ) متعلق بقوله واقع ( او اضافته ) اى المناسبة اما باضافة الاسم الذى ارى بدناؤه ( اليه ) اى الى مبنى الاصل ( كقوله تعالى من عذاب يومئذ ) وانما يكون مثالا ( فيمن ) اى فى مذهب القارى الذى ( قرأ ) اى قرأ لفظ يومئذ ( بالفتح ) اى بفتح الميم واما فى مذهب من قرأ بالجر فهو عنده معرب فوجه من قرأ بالفتح ان لفظ يوم مجرور بالاضافة لاضافة المذاب اليه لكنه لما كان مضافا الى الظرف المبني الذى هو اذا الذى هو مضاف الى جملة كان كذا وعوض عنها التثوين كان لفظ اليوم مبني على الفتح ومجرور واحلا اقول وفيه تساهل لان لفظ اليوم ليس بمضاف الى مبنى الاصل بل مضاف الى الظرف الذى هو من الاسماء التى اصلها الاعراب ولعل مراده انه مناسب باضافة الى المضاف الى مبنى الاصل اعنى بالواسطة فافهم ولما فرغ المصنف من النوع الاول للمبنى شرع فى تعريف النوع الثانى منه فقال ( او وقع ) اى المبني ما وقع ( غير مركب ) اى وقع حال كونه غير مركب او صار غير مركب ان كان وقع بمعنى صار والحاصل ان قوله غير مركب منصوب اما على الحالية من فاعل وقع او على انه خبره المنصوب ولما كان المراد بالمركب المركب المثبت فى تعريف المعرب المركب مع عامله على وجه يتحقق مع عامله كان المراد بالمركب المنفى ههنا عدم ذلك المركب فاراد الشارح تفسيره فقال ( مع غيره ) اى مع غير الاسم المبني وهو الذى لم يقع مركب مع غيره حال كون ذلك التركيب ( على وجه ) اى على طريق ( يتحقق معه عامله ) فهذا يصدق على غير المركب وعلى المركب مع غيره لا على وجه يتحقق معه عامله وقوله ( فعلى هذا ) متعلق بقوله مبنى فمبني سأتى والفاء تقرينية يعنى اذا كان المراد بالغير المركب هو ما ليس بمركب مع عدم تحقق عامله سواء كان مركبا فى نفسه او لا وقوله ( المضاف ) مبتدأ وخبره قوله مبنى وقوله ( من المركبات الاضافية المعدودة ) حال من ضمير المضاف الراجع الى الالف واللام والموصول اى الاسم الذى يضاف الى ما بعده حال كون ذلك الاسم من المركبات الاضافة وكان الغرض من ذكره تعدادها لانه يتوارد عليه المعانى المقتضية للاعراب وذلك الاسم ( كغلام زيد وغلام عمر و غلام بكر ) فان المقصود من ذكر كل منها تعداده ومع هذا كله مضاف ومركب وذلك الاسم وان كان مركبا لكنه ( مبنى ) لكونه غير مركب مع عامله بل مركب مع غيره على وجه لم يتحقق معه عامله وقوله ( والمضاف اليه ) مبتدأ وخبره ( معرب ) اى الاسم الذى اضيف اليه الغلام فى هذا التركيب وهو زيد وعمر وبكر معرب لكونه مركبا مع عامله الذى هو الاسم المضاف ثم اراد الشارح ان يبين وجه تنويع المبني على نوعين دون المعرب حيث اورد فى تعريف المبني بل هو ههنا لتقسيم المحدود فكأنه

يكون الحكم مما يصح  
ان يثبت على سبيل العموم  
كان عليه قدس سره  
ان يكفى بهذا القدر لان  
ما ذكره من المثال خارج  
عمان فيه وقوله او يكون  
هناك قرينة دالة على ان  
المراد بالمتنى منه بعض  
معين غير محتاج اليه بل  
غير صحيح لانهم صرحوا  
باعتبار العموم في مثل  
قرأت الا يوم كذا ولم  
يجوزوا كون المتنى منه  
بعضا معينا في هذا الباب  
مطلقا قال المص  
والكثير في هذا الباب  
الوقوع في غير الموجب  
لان المتنى منه محذوف  
ولا بد من تقديره معنى  
وانما يقدر عاما من جنس  
المشترك او هذا التقدير  
يستقيم مع النفي الا ترى اى  
انك اذا قلت ما ضربنى الا  
زيد استقام تقديره ما  
ضربنى احد ولو قلت  
ضربنى الا زيد لم يستقم  
مثل افراد ذلك بوجه  
وقد جاء قليلا في الموجب  
حيث استقام المعنى كقولك  
قرأت الا يوم كذا لانه يجوز  
ان يقرأ الايام كلها الا يوما  
بخلاف ضربنى الا زيد فانه  
لا يستقيم ان يضربه كل احد  
ويستقيم زيدا هذا كلامه  
وعليه غيره وانما وقع  
النازع في ذلك عدم صحة  
كون المراد بالتقدير فيه  
جميع ايام الدنيا وانت خبير

قال المبنى على نوعين احدهما ما نسب مبنى الاصل والثاني ما وقع غير مركب فقال (ولما كان  
المبنى مقابلا للمعرب) بتقابل العدم والملكية لكنه بالنسبة الى النوع الاول المبنى ملكة لان  
المعتبر فيه المناسبة والمعرب عدم ككون المعتبر فيه عدم المناسبة وبالنسبة الى النوع الثاني  
بالعكس لان المعتبر في المعنى عدم التركيب وفي المعرب وجود التركيب فافهم وقوله (واعتبر)  
عطف على كان اى ولما اعتبر (فيه) اى في المعرب (امر ان) احدهما (التركيب) لانه قال في  
تعريفه هو المركب (و) ثانيهما (عدم المشابهة لمبنى الاصل) حيث قال فيه لم يشبه مبنى الاصل  
وقوله (كان) جواب لما يعنى لما كان كذلك كان (المبنى ما انتفى) اى الاسم الذى انتفى (فيه)  
مجموع هذين الامرين) يعنى المشابهة والتركيب (اما بانتفاءهما معا) اى وذلك الانتفاء يعنى  
انتفاء المجموع اما حاصل بانتفاء عدم المشابهة والتركيب كهؤلاء الغير المركب (او) حاصل  
(بانتفاء احدهما فقط) اى بانتفاء احدا الامرين وذلك مشتمل على قسمين احدهما ما انتفى  
فيه عدم المشابهة وذلك بوجود المشابهة التى بمعنى المناسبة دون عدم التركيب كالتركيب  
الاضافة الممدودة كما ذكرنا و ثانيهما انتفاء عدم التركيب وذلك بان يكون مركبا دون عدم  
المشابهة وذلك بان يكون مناسبا نحو ضرب هؤلاء فان هؤلاء مركب مع عامله لكنه مناسب  
لمبنى الاصل واذا اعتبر فيه انتفاء مجموع الامرين يعنى مجاوز كذبهما او يصدق  
احدهما وكذب الاخر (فكلمه او) وهو ما في قوله او غير مركب (ههنا) اى في تعريف  
المبنى (لنزع الخلق) يعنى انه لا يجوز في المعنى كذب الامرين ويجوز صدقهما وصدق  
احدهما كما هو شأن القضية المنفصلة العنادية المانعة الخلق فان الامرين هما وجود المناسبة  
وعدم التركيب اذا كذبا ما علم يصدق عليه المبنى لان كذب المناسبة هو عدم المناسبة وكذب عدم  
التركيب هو التركيب وهذا يصدق على نحو ضرب زيد لان زيدا غير مناسب لمبنى الاصل  
ومركب مع عامله فلا يصدق عليه المبنى بل يصدق عليه ضده الذى هو المعرب فبقيت  
في المبنى الصور الثلاث التى تجوز فيه اما صورة صدقهما فكما في لفظ هؤلاء فانه يصدق  
عليه انه مشابه لمبنى الاصل وانه غير مركب واما صورة صدق الاول وكذب الثاني فكما  
في نحو ضرب هؤلاء فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل ويكذب فيه انه غير مركب بل  
يصدق عليه انه مركب واما صورة صدق الثاني اعنى عدم التركيب وكذب الاول اعنى  
المناسبة كما في التركيب الاضائية الممدودة نحو ما ذكر من قوله غلام زيد و غلام عمر وفانه  
يصدق على الغلام انه غير مركب بتركيب تحقق معه عامله ويكذب فيه انه مناسب لانه غير  
مناسب لمبنى الاصل وهذا اختيار الشارح لكن قال المحشى عصام الدين انه يمكن ان يحمل  
اول نزع الجمع بان يكون المراد بقوله ما مناسب ما مناسب مناسبة تكون سببا لبنائه وبقوله غير  
مركب انه ما يكون عدم التركيب سببا لبنائه فعلى هذا يمنع صدقهما معا على لفظ هؤلاء  
المفرد فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل مناسبة موجبة لبنائه ولا يصدق عليه ان عدم

تركيبه سبب لبنائه بل سبب بناءه مناسبة لبنى الاصل سواء كان مركبا او لا وقوله وانما  
اختلف الخ توجيه لما ارتكب المصنف من عكس الترتيب في تعريف المبنى حيث قدم  
التركيب في تعريف العرب واخره ههنا اراد الشارح بيان وجه ارتكابه فقال (وانما  
اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريف العرب والمبنى) وقوله (تقدما وتأخيرا)  
اما تمييزان من نسبة اختلف ترتيب ذكر المشابهة يعني اختلف ترتيب ذكرهما في التعريفين  
من جهة تقديم ما اخر في احدهما وتأخير ما قدم حيث قدم التركيب واخر المشابهة في تعريف  
العرب فيما قال هو المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل وقدم المشابهة واخر التركيب في  
تعريف المبنى حيث قال ما مناسب مبنى الاصل ووقع غير مركب او مفعولان مطلقان من  
اختلف اى اختلافا تقدما وتأخيرا وقوله (ايثارا) مفعول له للاختلاف يعني انما اختلف  
الترتيب المذكور لا يثار المصنف واختياره (للتقدم ما) اى لتقدم الوصف الذي (مفهوما  
وجودى) وهو المناسبة في تعريف المبنى والتركيب في تعريف العرب وقوله (لشرفه) علة  
للايثار يعني انما اختار تقديم ما هو وجودى ليكون الوجودى اشرف من المعدى ثم انه  
لا يخفى ان ايثارا ان جعل مفعولا له لقوله اختلف كما هو الظاهر يلزم ان يذكر فيه اللام لانه  
ليس فعلا لفاعل الفعل الممثل لان الاختلاف مسند الى الترتيب والا يثار فعل المصنف  
الهمم الا ان يوجه بان المراد هو الارادة والمعنى اراد المصنف اختلافا يثار ثم شرع المصنف  
في بيان القاب المبنى بعد تعريفه فقال (والقابه) اى ما يعبر به عنه وقوله (اى القاب المبنى)  
تفسير لمرجع الضمير وقوله (من حيث حركات واخره وسكونها) تصحيح لصحة ارجاع  
الضمير الى المبنى لان اللقب الذى هو الضم مثلا ليس فى بلقب للاسم المبنى بل لقبه هو قولنا  
المضموم وايضا ان القابه ليست بمنحصرة فى الثلاثة لان الالف فى يازيدان والواو فى  
يازيدون القاب المبنى ايضا لان كلا منهما منادى مبنى على ما يرفع به وهو الالف فى الاول  
والواو فى الثانى ولا يترجم ان الالف مخصصة بمبنى الاصل لاننا نقول انه خلاف الظاهر  
لان الضمير رجع الى المبنى المعروف وهو المبنى العارض الذى يوجد فى الاسم فيحتاج فى  
التصحيح الاقيدن احدهما ان كون الالف للمبنى لا من حيث نفسه وذاته بل من حيث  
حركات واخره فاندفع به الاول وتانيهما ان كون القاب المبنى منحصرة فى الثلاثة يتوقف  
على تخصيص الالف ههنا بالحركات فبقوله من حيث حركات واخره اندفع هذا ايضا  
وقوله (عند البصريين) اشارة الى ان المصنف اختار مذهب البصريين فى هذا وهو تخصيص  
التعريف للمبنى بهذه الالف ولا يعبر بها فى العرب اذا الظاهر فى الاضافة هو التخصيص  
وقوله (ضم وفتح وكسر) خبر المبتدأ وهو القابه وقوله (للحركات الثلاث) تعيين لهذا  
التعريف بالمبنى الذى بنى على حركة من الثلاث المذكورة (ووقف) عطف على القريب او  
البيد وقوله (للسكون) تعيين لقب الوقف بالمبنى الذى بنى على السكون ولما تبين ان المصنف

بان تحقق معنى المصوم هنا  
لا يتوقف على اعتبار ايام  
الذي يابل على عموم ايام  
القارى وهو المراد من  
غير اعتبار الاسبوع او  
الشهر وما اتى به من الا  
لا يجهش منها ولا يحتاج  
فى دفعهما الى ما ذكره  
من الوجه الغير الصحيح  
وذلك لانهم لا يجوزون  
نحو قولك مامات الازيد  
وما خلفى الا بشر  
العدم صحة تقدير العام  
المنضبط به ذلك الباب  
وعدم توجه الثانى ظاهر  
مما قلناه لان ميناه فاسد  
فاذك بالمتى على ان هذين  
السؤالين لا يجتمعان  
لان الاول مبنى على  
ما هو الصحيح من  
وجوب عموم المستى  
منه والثانى على عدمه  
وجواز خصوص  
المستى منه فان كان  
الامر هو الثانى لا  
يجوز الاثبات بالسؤال  
الاول متعبنا فلا يجوز  
الثانى وقوله «فيكون  
المعنى زيد دائما على  
جميع الصفات الصحيح  
دام زيد على جميع  
الصفات (قوله)  
وقال الشارح الرضى  
يمكن اه عبارة  
الشارح الرضى هكذا  
ولما قل ان يقول احمل  
الصفات التبعة  
على ما يمكن ان يكون  
مثله عليها عمالا يتناقض



ذهب الى مذهب البصريين اراد الشارح ان يبين مذهب مخالفهم في هذا فقال (واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني) التي هي الضم والفتح والكسر والوقف (في المعرب) ويقولون في نحو ضرب زيد غلام عمر ومثلا ان زيدا مضموم والغلام مفتوح وعمر ومكسور وكذا في نحو لم يضرب مثله ساكن (وبالعكس) اي ويذكرون انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجروا الجزم في المبني ولا يخصصون احدهما باحدهما ولما كان المفهوم من ظاهر قوله واما الكوفيون فيذكرون الخ ان البصريين يخالفون في كل من ذلك يعني لا يذكرون القاب المبني في المعرب ولا القاب المعرب في المبني مع ان المصنف عبر في صدر الكتاب المعرب بالقاب البناء حيث قال بالضمه فما الخ اراد الشارح ان يبين ماهو المراد بالاختلاف بينهما فقال (والمراد) اي المراد بما ذكرنا من ان البصريين يخالفون الكوفيين في هذا (ان الحركات والسكنات البنائية) التي هي المعبر عنهما (لا يعبر عنهما) اي عن الحركات والسكنات (البصريون الالهذه الالقاب) اي لا يعبرون عنهما بالقاب الاعراب ولا يقولون ان يازيد مثلا مرفوع وان لارجل منصوب وان فجار مثلا مجرور وان من مجزوم بل يعبرون عنها ويقولون انه مضموم ومفتوح ومكسور وساكن خلافا للكوفيين فانهم يعبرون بها (لان) اي لا المراد به وان هذه الالقاب اي الضمة والفتحة والكسرة (لا يعبر بها) اي بهذه الالقاب (الا عنهما) والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا (اي الاعن الحركات والسكنات) لانهم اي البصريين (كثيرا ما يطلقونها) اي يطلقون اقباب البناء اطلاقا كثيرا (على الحركات الاعرابية ايضا) اي كما يطلقونها على البنائية وشاهد هذا الاطلاق (كامر) اي كالاطلاق الذي مر (في صدر الكتاب حيث قال اي المصنف الذي هو على مذهب البصريين) بالضمه فما والفتحة نصبا والكسرة جرا) حيث عبر ههنا عن الحركة الاعرابية بالضمه والفتحة والكسرة التي هي القاب المبني ولولم يحز التعبير بهذا في مذهبهم لم يحز التعبير للمصنف بها لكونه ذاهبا الى مذهبهم لما عبر بها علم ان مرادهم بالتخصيص البصريين هو تخصيص المعبر عنها بالتعبير لا تخصيص التعبير بالمعبر عنها قوله (وعلى غيرها) عطف على قوله على الحركات الاعرابية يعني ان البصريين كما يطلقون القاب المبني على الحركات الاعرابية كذلك يطلقونها على غير الحركات الاعرابية (كما يقال الراي في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة مع انه ليس شئ منهما من الحركات البنائية ولا الاعرابية لانهما مختصان باخر الكلمة كما عرف في بيان حكمهما حيث قال في المعرب وحكمه ان يختلف آخره وفي المبني وحكمه ان لا يختلف آخره والحاصل ان ههنا قامين احدهما المعبر عنه والثاني التعبير فالاول اما الحركة الاعرابية واما الحركة البنائية والثاني ايضا اما القاب الاعراب واما القاب البناء فالاقسام اربعة الاول تعبير الحركة الاعرابية بالقاب الاعراب والثاني تعبير الحركة البنائية بالقاب البناء والثالث تعبير الحركة الاعرابية بالقاب البناء فهذه الثلاثة متفق عليها والرابع تعبير الحركة لبنائية بالقاب الاعراب وهذا القسم هو الذي اختلف فيه البصريون والكوفيون فالبصريون لا يعبرون ولا يطلقون والكوفيون يطلقون ثم شرع في بيان حكمه بعد تعريفه فقال (وحكمه)

واستثنى من جملتها العلم كما قيل في ما زيد عالم في الصفات المنفية او احل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانه قلت امكن ان يجمع فيه الصفات الاسفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف ولا يخفى ان الاول يخرج المستثنى منه عن العموم الى الخصوص فلا يصح جدا والثاني مدفوع بما ذكره الفاضل الشريف من انه اذا حمل قولنا ما زيد الا عالم على المبالغة كان معناه ان جميع الصفات قد اتت منه لصفة العلم ويلزم من ان ذلك يحمل سائر صفاته الموجودة له في حكم عدم نظرا الى كمال العلم وتصور تلك الصفات فيه وهذا معنى يقبله الطباع السليمة واما اذا حمل ما زال زيدا لا عالم على المبالغة كان معناه دام زيدا على جميع الصفات الاعلى صفة العلم ويلزم منه ان يحمل الصفات المدومة عنه في حكم الوجود له نظر الى ان ثبوت تلك الصفات له اقرب من ثبوت صفة العلم وفيه ساجدة (قوله) واذا

وقوله (اي حكم المبنى) تفسير لمرجع الضمير وقوله (واثره المترتب على بناءه) تفسير للفظ الحكم وقسم الحكم بالاثري لايم بان المراد بالحكم ههنا هو ما حكم به وهو من معاني الحكم لانه اذا قيل ان حكم كونه فحار مثلاً لانه لا يختلف آخره باختلاف العوامل فلا شك ان الحكم به اثر لكونه مبنيًا وعلامة عليه كما سبق هذا من كلام عصام الدين في بحث العرب (ان لا يختلف آخره) وقوله (اي آخره المبنى) تفسير للضمير وقوله (لكن لا مطلقاً) توطئة وترتية للفائدة من التقيد حيث قال (بل) (لا يختلف العوامل) يعني ليس المراد من حكم المبنى الا يختلف آخره اصلاً سواء اختلفت العوامل او لا بل المراد به انه لا يختلف باختلاف العوامل ولا ينافي هذا الاختلاف آخره في بعض المواضع لعله اخرى غير اختلاف العوامل وقوله (اذ قد يختلف) الخ علة لهذا القيد اي وانما قيد المص عدم الاختلاف بهذا القيد لانه قد يختلف (آخره) اي آخر المبنى (لا لا اختلاف العوامل) بل لعله اخرى (نحو) اختلاف سكن من في قولك (من الرجل) حيث حركت النون بالفتحة لدفع اجتماع الساكنين (و) من السكون الى الكسرة نحو (من امرأة) فان نونها حركت بالكسرة لدفع التقاء الساكنين ايضاً (و) نحو (من زيد) لانه لم يختلف آخره وبقي على الاصل لعدم علة الاختلاف ثم شرع في تعداد انواعه فقال (وهي) وقوله (اي المبنى) تفسير للضمير ولما لم يطابق هذا الضمير مرجعه لكون المرجع مذكراً اراد ان يصححه بقوله (دالتان) اي جمل ضمير المبنى مؤنثاً ههنا (باعتبار الخبر) اي باعتبار خبر الضمير وهو قوله (المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنائيات واسماء الافعال والاصوات) وهذه كلها مؤنثات والضمير قد يطابق خبره نحو قوله تعالى هذا اكبر وقوله بالرفع بيان لا عراب لفظ الاصوات لانه لم يكن مضافاً اليه للاسماء احتمل عطفه بالرفع على الاسماء لافعال وبالجر على الافعال المضاف اليه الاسماء ولما كان عطفه على الاسماء اولى ليطابق الاجمال بالتفصيل قال (بالرفع) اي قوله والاصوات بالرفع (عطف على اسماء الافعال لا على الافعال) اي لا بالجر على انه عطف على الافعال ثم بين قرينة هذا التوجيه بقوله (لتصديره) اي انما يكون كذلك وقلنا به لتصدير المص (ببحث الاصوات فيما بعد) اي في مقام التفصيل (بالاصوات لا باسماء الاصوات) ولو كان مراده بالجر عطفاً على الافعال لكان المص في مقام التفصيل يصدره بالاسماء ويقول اسماً لافعال ولما لم يقل كذلك علم ان مراده في الاجمال عطفه على الاسماء (وبعض الظروف) اي المبنى بعض الظروف ولما غير المص اسلوبه في قوله بعض الظروف حيث قيده ببعض بخلاف اخواته اراد الشئ ان يذكر وجه تفيره فقال (وانما قال) اي المص (بعض الظروف) ولم يقل الظروف كما في امثالها من المضمرات وغيرها (لان جميعها) اي لان جميع الظروف (ليست بمبنية بل بعضها) اي بل بعضها مبنية ولو قال الظروف او كل الظروف لكان خلاف الواقع ثم اشار الشئ الى التنبيه على مقدمة فقال (فهذه) اي الابواب التي ذكرها المص في اقسام المبنى (ثمانية ابواب) منحصرة (في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها) اي من الاقسام الثمانية المذكورة (من علة البناء) مثلاً لا بد من ان يقال في المضمرات انها لم تكون مبنية واي مناسبة بينها وبين مبنى الاصل وقوله (لان الاصل في الاسماء الاعراب) دليل اقوله لا بد

تمت البدل قبل لا يخفى ان هذه المسألة من تمة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل ثم قيل وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة العرب على حسب العوامل برشد اليه قوله ومن ثمه جاز ليس زيد الا قائماً وامتنع ما زيد الا قائماً وكأنه لم يتعظن لكون الفرض السوق له الكلام ببيان احوال المستثنى من الابدال والعمل يقتضي العامل وكون بيان حاله احق بالتقديم من بيان حال شئ من احواله فتدبر (قوله) اي برأه الله قيل يعني فاعل حاشا ضمير الله تعالى اضم من غير سبق ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وانضافاً الى زيد على وجه التثنية من غير ملاحظة تثنيه الله تعالى اياه فالظاهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اي برأه الجي زيدا عن نفسه جمل امتناع الجي وانتاؤه عنه بمنزلة تثنيه اياه وهذا صل

الحجاي وأما لزوم هذا ذكر علة في بنائها لكون البناء خلاف الأصل لان الأصل في الاسماء ان تكون  
معربة والحاصل انه لا بد في بنائها من علة لكن تلك العلة انما تستلزم كونها مبنية على ما هو الأصل  
في البناء فقط (واذا كان) اي اذا كان قسم من الاقسام الثمانية (مبنيا على الحركة) نحو انا وهؤلاء  
(فلا بد عند ذلك) البناء على الحركة (من علتين اخريين) اي من العلتين اللتين هما غير العلة التي  
كانت علة لبنائه (احديهما) اي احدي هاتين العلتين (علة البناء) اي علة كونه مبنيا (على الحركة)  
لانه خلاف الأصل (فان لا) (صل) في البناء السكون) فاذا مبنيا على الحركة التي هي خلاف  
الأصل يقتضي لبنائه على الحركة من علة (والاخرى) اي واخرى العلتين اللتين لا بد منهما  
في بناء المبنى على الحركة هي علة البناء (للمحركة المعينة) من الفتححة والضمة والكسرة وهي (انها)  
اي الحركة المعينة من هذه الثلاث (لما) اي لا ي علة (اخترت) اي تلك الحركة من الثلاث (دون  
الباقيتين) منها بان يقال مثلاً ان انا من الضمائر لم يبن على الفتح دون الكسر والضم ويزيد مثلاً  
لم يبن على الضم وتزال من اسماء الالهة لم يبن على الكسر ثم اعلم ان الشارح قوله فانه ثمانية  
ابواب حيث ذكر الثمانية بعنوان الابواب الى دفع ما يشكك على الحصر في الثمانية من لزوم خروج  
بعض المبنيات منها لانه لما قال الموصولات دخل فيها ما الموصولة وخرجت سائر انواع ما من  
الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة وكذا في قوله اسماء الافعال خرج منها وزن فعال التي  
ليست بمعنى الامر لان فعال التي تكون بمعنى يافاعلة ليست من اسماء الافعال لان اسماء الافعال  
كاسيأتى تصدق على ما كان بمعنى الماضي او الامر وكذا خمسة عشر وبطريك فانهما مبنيان مع  
انهما لم يبد خلا في اقسام المركبات ولما عتونها الشارح بالباب فكأنه قال باب الموصولات وباب  
اسماء الافعال وهكذا في غيرهما كانت شاملة غير الموصولات ايضا لان الباب في اصطلاح طائفة  
من مسائل متنوعة ولا تنحصر في مسألة واحدة بل كل ما فيها مناسبة تدخل فيه كذا حققه عصام  
الدين ثم المص شرع في التفصيل بعد الاجمال بطريق ترك حرف التفصيل والعطف كما هي عادته  
فقال (المضمر) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (ما وضع لتكلم) وهذه الموصولة مع صلها  
خبره يعني المضمر الذي هو باب من ابواب المبنى هو اسم وضع لتكلم وما يوجب ان يعلم ههنا ان  
في وضع الضمير مسلكين احدهما المسلك المشهور عند النحاة وهو ان المضمرات واسماء  
الاشارات والموصولات والحروف وامثالها انما توضع لفهم كل تحت افراد كافي وضع سائر  
الكليات من الانسان وغيره فالمضمر مثلاً وضع لفهم المتكلم يستعمل في كل ما ورد في المتكلم  
نحو انا ونحن وضربت وضربنا ولي ولنا واياي واياها فيكون الوضع على هذا المسلك عاما  
والموضوع له ايضا عاما فانيهما مسلك التحقيق عندهم هو ان المضمر وامثاله وضع لمعين مثلاً  
اذا قلنا انا زيد فاما موضوع لهذا التكلم واما مفهومه وهو ما وضع لتكلم مثلاً آلة للملاحظة ذلك  
الموضوع له الخاص فيكون الوضع على هذا عاما والموضوع له خاصاً كما قرر في علم الوضع واذا  
قرر هذا فقول المص ما وضع لتكلم الخ يحتمل المسلكين فاذا كان الاول فالعنى انه وضع لفهم  
المتكلم مع افراده واذا كان الثاني فعناه انه وضع يستعمل في كل من التكلم الخاص الذي هو  
الموضوع له وعلى كلا التقديرين يكون المراد من التكلم والمحاطب والغائب الاستفراق يبنى لكل

تقدير جهة في مدل  
جاء في القوم حاشا زيدا  
لا يصح في مثل ضرب  
القوم عمر حاشا زيدا  
لان الضرب لا يكون  
فيه فاعلا وان اعتبر  
على سبيل التجوز كما  
لا يخفى (قوله) منكور  
اي منكرا يعرف  
باللام قبل يشعر  
كلامه بان النكر  
احتراز عن المرف  
باللام ولا وجه  
لتخصيص الاحتراز به  
اذ هو احتراز عن كل  
معرف مضافا كان  
نحو جاءني اخوة  
زيد الاعمر فانه لا  
يصح فيه الحل على  
الصفة او اسم الاشارة  
نحو ما جاءني هؤلاء  
الا زيد او اسم  
موصول نحو ان  
الناس الا الذين آمنوا  
لني خسر والوجه  
انه يجب جملة تابعا  
لنكر ليصح جملة  
صفة لان غير الا يصلح  
وصفا لمرفة فكذا  
الا المحمول عليه  
وليس بجنى لظهور  
كون المراد بهذا القيد  
اخراج المرف باللام  
نحو ما جاءني الرجال او  
القوم الا زيد فانه  
احتمل ان يراد به  
استفراق الجنس  
فيصح الاستثناء  
واحتمل ان يشار به

متكلم كما افاده عصام الدين ثم قيد الشئ المتكلم بقيد فقال (من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه) الى  
 من حيث كون المتكلم الموضوع له متكلماً حاكياً عن نفسه لا من حيث انه يتكلم حاكياً عن غيره  
 وانما قيد بالحياة لان المتكلم اسم فاعل من التكلم كان الخطاب اسم مفعول من مخاطبة ومعنى  
 المتكلم من اظهر الكلام كان الخطاب من يتوجه اليه الخطاب وهذا المعنى منهما اعم من المتكلم  
 الذى يحكى عن نفسه نحو ضربته او عن غيره نحو ضرب زيد او يحكى عن نفسه بالاسم الظاهر نحو  
 انا زيد فالذى يكون موضوعاً له الضمير هو الذى يحكى عن نفسه بالا يزيد لانه لما قال انا حكى عن  
 نفسه بانا وما قال زيد حكى عن نفسه بالاسم الظاهر وكذا الحكم فى الخطاب لان من يتوجه اليه  
 الخطاب اعم من ان يخاطب بانته وان يخاطب بغيره فال موضوع له الخطاب هو الاول ولذا قيده  
 الشئ اعنى قوله (او مخاطب) بقوله (من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب) فقوله يتوجه  
 اليه الخطاب يحتمل ان يكون صفة كاشفة لان الخطاب هو الذى يتوجه اليه الخطاب ولا معنى له  
 غيره كما صرح به عصام الدين وان كان المراد بالخطاب ما به الخطاب فهو خلاف ما اراد به الشئ لانه  
 حكى هذا التوجه عن غيره حيث قال (وقيل المراد (بالتكلم) اى بلفظ المتكلم الذى هو موضوع  
 له الضمير من (يتكلم به اى من يتكلم بآنامثلاً (او) (الخ) اطب اى المراد بلفظ الخطاب الذى هو  
 الموضوع له من (مخاطب به) وانما اراد هذا القائل هذا المعنى (فان انا) مثلاً (موضوع لمن) اى  
 لشخص (يتكلم به) اى بآنا (وانت) ايضا موضوع (لمن) اى لشخص (مخاطب به) اى بانته  
 والفرق بين ما ارتضاء الشئ من حمل كلام المص عليه وبين ما حكاك عن هذا القائل ان ما اختاره  
 الشئ هو حمل قوله ما وضع لتكلم الخ على معنى ان آنامثلاً موضوع لفهوم المتكلم والمخاطب لا  
 لفظهما والقريئة فى حمل قيد الحية على هذا قوله فيما بعد ونخرج بهذا القيد لفظاً المتكلم  
 والمخاطب ومراد هذا القائل ان آناموضوع لذات المتكلم والمخاطب والحاصل ان المراد بالتكلم  
 اما لفظه ومفهومه واذاته فالاول ليس بمراد حدود كلام المص يحتمل الثانى والثالث قوله  
 (ونخرج بهذا القيد) يحتمل ان يكون المشار اليه قول المص يعنى نخرج بقيدان المضمرة ما وضع  
 حده هذه الامور الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب المنصف بما وصفه به وهذا هو ما اختاره  
 عصام الدين ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير الشارح فقط يعنى ونخرج بقيد الحية ويحتمل  
 ان يكون اشارة الى تفسير ما حكاك الشارح بقوله وقيل الخ كما قال به بعضهم لقربه ولكن قال  
 المحشى عصام الدين ان المراد به هو قيد المنصف حيث قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة  
 على تفسير الشارح وعلى تفسير ما حكاك الشارح ويدل على كونه كذلك افراد القيد لانه لو كان  
 المراد القيد الاخير لكان حق العبارة ان يقول بهذا القيد الاخير ولو كان المراد القيد  
 اقل بهذين القيدين ويدل عليه ايضا قوله (لفظ المتكلم والمخاطب) وقوله فان الاسماء انظاهرة  
 بعده يعنى ونخرج بقيدان المضمرة ما وضع لتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره افظاً المتكلم  
 والمخاطب لان لفظيهما موضوعان لمن يتكلم ولمن يخاطب لانهم موضوعان للمتكلم والمخاطب  
 لعدم التمييز بين الموضوع والموضوع له ولان لفظى المتكلم والمخاطب غائبان (فان الاسماء انظاهرة  
 كلها) اى سوا كانت افظاً المتكلم او الخطاب او الغائب الغير الموصوفة بما وصف (موضوعة

الى جماعة يعرف  
 الخطاب ان فهم زيد  
 فلا يتعذر ايضا الا  
 ستناء الذى هو  
 الاصل فى الا كما قاله  
 قدس سره وصرح  
 به الرضى والهندى  
 وغيرهما واما نحو  
 هؤلاء فان احتمل  
 ان يشار به الى جماعة  
 يعرف الخطاب ان  
 فهم زيد فيكون  
 بهذه الحية داخل  
 هؤلاء ولو سكت عن  
 المستثنى الا انه لا  
 يدخل فى اطلاق  
 الجمع المعروف فلا  
 يصح الاحتراز بالجمع  
 المنكور عنه ولا يلزم  
 من ذلك الاخلال به  
 لظهور اسره بعد  
 هذا اللهم الا ان يقال  
 الجمع المعروف انما يقابل  
 الجمع المنكور لا المنكور  
 وح كان على القائل ان  
 يمنع سداد قوله اى  
 منكور وقد قبله وقوله  
 ان الناس الا الذين  
 آمنوا لى خسر  
 فتمثل كون المستثنى  
 داخل فى الجمع المعروف  
 الواقع اسم موصول  
 سهو وما زعمه اوجه  
 مخالف لصريح عبارة  
 المص فتبصر (قوله)  
 نحو جاني رجال الا  
 واحداً القائل ان يقول  
 هذا غير داخل فيه  
 لانه لو سكت عن



لغائب) أى موضوعه للغائب (مطلقا) أى من غير اشتراط تقدم الذكر نحو المتكلم زيد والمخاطب عمرو والغائب بكروهم اخوة (او غائب تقدم ذكره) أى والمضمر ما وضع للغائب الذى تقدم ذكره (ويخرج بهذا القيد) أى بقيد تقدم ذكره (الاسماء الظاهرة) نحو جاءنى رجل واكرمت الرجل وقوله (وان كانت) الخ وصلية ودليل للخروج بهذا القيد يعنى ان الاسماء الظاهرة تخرج بهذا الغائب بتقدم الذكر لان الاسماء الظاهرة ولو كانت (موضوعه للغائب) مطلقا كما ذكر فيما قبل لكنه باشتراط تقدم الذكر فى ضمير الغائب خرج من التعريف (اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرط فيها) أى فى الاسماء الظاهرة كما كان شرطاً فى الضمير لان الفرق بينهما هو اشتراط تقدم الذكر وعدم اشتراط لانه ان وجد تقدم الذكر فى بعض صور الاسماء الظاهرة لكن وجوده فيها ليس لكونه شرطاً لها واماً فى الضمير فتقدم ذكره شرط له وقوله (لفظاً ومعنى او حكماً) اما تميز من ضمير ذكره او مفعول مطلق مجازى لقوله تقدم اما بتأويله بالاسم المنسوب أى قدما لفظيا ومعنويا او حكما فحذفت اداة النسبة او بحذف المضاف أى تقدم لفظ وتقدم معنى وتقدم حكم فحذف المضاف فيه (اراد) أى المص (بالتقدم اللفظى ما يكون) أى قدما ما يكون (المتقدم) أى اللفظ المتقدم (ملفوظا ما مقدا متحقيقا) بان يذكر المرجع او لا والضمير ثانيا (مثل ضرب زيد غلامه) فزيد فى هذا المثال مرفوع على أنه فاعل وغلامه بالنصب مفعوله والضمير الغائب المضاف اليه راجع الى زيد الملفوظ المتقدم تحقيقا على الضمير (او تقديرا) أى او التقدم اللفظى يكون قدما ما تقدير الاتحقيق بان يذكر الضمير او لا والمرجع ثانيا لكن ذلك المرجع مقدم على الضمير تقديره يعنى ان رتبته ومقامه قبل الضمير وان كان متأخرا فى الذكر (مثل ضرب علامه زيد) فعلامه فى هذا بالنصب على أنه مفعول للفعل والضمير لجرور المضاف اليه راجع الى زيد المتأخر الذى هو بالرفع فاعل للفعل وهو مقدم على الضمير تقديره لانه وان كان متأخرا عنه فى الذكر لكنه مقدم عليه فى الرتبة وموضعه قبل الضمير لكونه فاعلا وانما حمل الشارح كلام المصنف على ان مراده بقوله لفظا انه شامل على تقدم اللفظى التحقيقى والتقديرى لان التقدم اللفظى التقديرى وهو تأخر المرجع فى اللفظ وتقدمه فى الرتبة خرج عن الاقسام فوجب ان يدخله فى احده هذه الاقسام فاسباب ان يدخله فى قوله لفظا لانه يقال المقدر كالملفوظ واما ما قيل انه محل فحل لان المصنف لما ذكر لفظا ما بقلا للمعنى والحكم ظهر ان مراده باللفظ ههنا ما لا يكون معنى وحكما هذا لا ينافى ان يكون اللفظ مقابلا للتقدير فى مواضع آخر ولا يمتزى ايضا بان صاحب الامتحان ادخل امثاله من قوله ضرب غلامه زيد فى المتقدم المعنوى لان الاقسام فى متاهات ان أى التقدم لفظا ومعنى بخلاف من المصنف هذا (وبالتقدم المعنوى) أى اراد المصنف بالتقدم المعنوى (ان يكون المتقدم) أى المرجع (مذكورا من حيث المعنى) فقط (لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه) يعنى بان يكون المرجع جزء للفظ المتقدم (كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير) أى مرجع هو فى قوله هو اقرب (هو العدل المفهوم) أى هو لفظ العدل الذى يفهم (من قوله تعالى اعدلوا) لكونه مصدرا الذى هو الحدث وهو الجزؤ من الفعل واذا كان العدل منهما من اعدلوا (فكانه)

المستثنى فى هذا المثال لم يتعين دخوله فى المستثنى منه لانه لا يشمل جسيم الرجال واحتمال دخوله غير مضرب بل هو المطلوب والا لمخرج جاءنى رجال الا زيد من الباب (قوله) ويتفرد الاستثناء لعدم دخول الله فى آلهة بتعين قيل فان قلت ما كره لا يفيد الاستثناء التصل وهو لا يكتفى فى الجمل على الصفة بل تفرد الاستثناء مطلقا فينبى ان يقول وعدم خروجها عنها يبين قلت نفى الدخول يقين اما الدخول بشك فاما ما ذكره المطلوب وبعد فيه نظر لان عدم الدخول يبين بمحتمل الدخول بطريق الظن وهو يكتفى فى الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تميز الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فلا يحمل على البدل قلت رده المص بأنه لا يكون الا فى غير الموجب وليس النفى ضمن المستغاد ومن كلمة لو كان لصريح والنفى ضمن الذى هو كالصريح انما

اي فصار كأنه (متقدم) على الضمير الغائب (من حيث المعنى) وان لم يكن متقدما عليه صراحة  
لفظا مقدما ومؤخرا وقوله (او من سياق الكلام) معطوف على قوله من لفظه وسياق الكلام  
بالياء التحتية يطلق على التأخر من الكلام كان السياق بالموحدة يطلق على المتقدم لكن  
المراد ههنا معنى السياق لانه اعم من المعنيين في بعض المواضع كاذكره المحشى حسن جلي في  
حاشية المطول اي ذلك المعنى الذي هو المرجع اما مفهوم من سياق الكلام اي من ما قبل الكلام  
الذي هو فيه بان يكون المرجع لازما لذكر لفظ مصر حاو يدل الكلام عليه التزاما (كقوله تعالى  
ولا بويه) وهو الذي ذكر في آية الميراث في سورة النساء وهي آية بوصيكم الله في اولادكم ولم يذكر  
في هذه الآية مرجع ضمير ولا بويه لاحقيقة ولا تقدير ابل ذكر معنى (لانه لما تقدم ذكر الميراث  
دل اي هذا الكلام دلالة التزامية) على ان ثمة اي في باب ذكر الميراث (مورثا) اي ميتا تاركا واذا  
دل ما قبل الكلام وما بعده على ان ههنا مورثا لازما للميراث (فكأنه) اي فصار كأنه (تقدم ذكره  
معنى) اي ذكر المرجع معنى فصار معنى الآية ولا بوى المورث وجعل صاحب المتوسط هذه  
الآية داخلة في المتقدم الحكيم والحاصل انه اذا دل الكلام على المرجع بدلالة المطابقة مقدما  
او مؤخرا صار التقدم لفظا واذا دل تضمننا والتزاما صار التقدم معنويا وقال في الامتحان  
وكذا قوله تعالى . حتى توارت بالحجاب . اذا العشى يدل على توارى الشمس وهي مرجع  
المستر في توارت قال بعضهم ومنه قوله تعالى . انا انزلناه في ليلة القدر . اذا النزول في ليلة القدر  
دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى . شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن . وكذا  
قوله تعالى . ما ترك على ظهرها من دابة . فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دل على ظهر  
الارض وكذا الفناء مع لفظة على في قوله تعالى . كل من عليها فان . وقال صاحب الامتحان ان  
في قول ذلك البعض والحاقي الايات الثلاث بالمعنوى نظرا فان بعض الدال لما تأخر كيف يقال ان  
المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب ان يحل من التقدم الحكيم انتهى ثم قال واما التقدم  
الحكم بتصدر اموال وجه تغيير العبارة ههنا حيث لم يقل واراد بالتقدم الحكيم كما قال فيه  
اللفظي والمعنوي هو ان مراد المصنف غير معلوم في الحكيم لان بعض المصنفين كالبيضاوي لم  
يذكر التقدم الحكيم اصلا وقال الفاضل البركوي رحمه الله في امتحانه وانما لم يذكر المعص لان  
في ذكره تناقضا اذ مثل ما ذكر فيه قول الرضى التقدم الحكيم ان يكون المفسر  
مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير فنقول انه وان لم يكن مقدما على  
الضمير لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال اي الرضى  
فان قلت قاي شئ الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قلت التفخيم  
والتعظيم الخ ثم قال الفاضل صاحب الامتحان بعد ما نقل عن الرضى هذا الكلام فظهر  
من هذا ان ضمير الغائب في التقدم الحكيم مجاز انتهى وغاية ما في الباب بعد التاني والثلاثين  
الحكم بآتي لمعنيين احدهما الاثر الثابت للشئ منه وثانيهما قصدا لالحاكم مثلا قوليهم المستر في  
حكم الملفوظ معناه النجاة يحكمون بملفوظيته لوجود آثاره فيه من كونه قاعلا ومؤكدا او

هو للبا والواي  
ومتصرفاته وواقفة  
الرضى ورد ايضا  
بانه لا يجوز البدل  
الا حيث يجوز الا  
مستثناء وفيه اثبتين  
البدل عندهم في  
كلمة التوحيد ولا  
يجوز الاستثناء وفيه  
انه لا وجه للنظر اذ  
المعتبر في دخول  
المستثنى دلالة اللفظ  
المستثنى منه عليه عند  
عدم الترضى لذكر  
المستثنى ولا ينبغي ان  
هذه مرتبة اليقين  
دون الظن بقوله  
وطريق الظن يكتفى  
في الاستثناء بم قوله  
لان التعدد يستلزم  
المغايرة قبل فعل هذا  
معنى قوله تعالى ( لو  
كان فهما آية  
الا الله ) لو كان  
فيها آله غير الله  
باعتبار كون الجميع  
غير الله ولا ينبغي ان  
المتبادر من وصف  
الجميع بالمغايرة لشي  
ان لكل جزء منه  
غير ذلك الشئ  
قولنا وجل غير زيد  
يعنى ان كل رجل  
منها غيره لان الجميع  
من حيث الجميع غيره  
وكيف لا ولا فائدة  
في وصف الجميع  
بمغايرة الواحد  
فالوجه ان وصف

معطوقا عليه وههنا يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو محنة ذكر الضمير وهذا مبنى على كونه مجازا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم في الجواز الاتحاد في اللوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم انتهى ما في الامتحان ولما كان في كون التقدم الحكمي حقيقة او مجازا اشتباه وكلام المص محتملا لهما ولم يعلم ما اراد به قال الش العلامة (واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشأن والقصة لانه انما جئ به) اي انما اختير ذكر الضمير في هذا المقام (من غير ان يتقدم ذكره) كما هو الحقيقة في سائر الضمائر الغائبة (قصدا) اي لقصد المتكلم (لتعظيم القصة) وقوله قصدا مفعول له الحصر لي لقوله جئ واللام في التعظيم متعلق بالقصد يعني وانما جئ بمثل هذا الضمير الذي لم يتقدم مرجعه لظهور قصده لتعظيم القصة التي تذكر بعده وقوله (بذكرها) متعلق بالتعظيم يعني حصول التعظيم بسبب ذكر القصة بعده مبهمه) وقوله (ليعظم وقوعها في نفس ثم تفسيرها) علة لاقتضاء الاهتمام للتعظيم وهو مفعول له الحصول ايضا يعني ان حصول تعظيم وقوع هذه القصة يقتضي ظهورها وظهورها يقتضي عدم جهل المخاطب وعدم جهله يقتضي ذكرها مبهمه (فيكون ذلك) اي الاهتمام ثم التفسير (ابلاغ من ذكره اولا) اي ابتداء (مفسرا) اي حال كون الضمير مفسرا بتقديم ذكر مرجعه (فصار) اي ذلك الصنع (كأنه في حكم المائدة الى الحديث المتقدم) لذكر الضمير الذي هو موضوع لما تقدم ذكره (المهودينك وبين مخاطبك) لكونه مذكورا بالضمير الذي هو من المعارف يعني المتكلم ادعى ظهور القصة عند المخاطب لكونها عظيمة عنده بحيث انها لم تخف لاحد فضلا للمخاطب وانه لو ذكرها اولا لمفسرا لكان غير مفيد لعدم الجهل فيه ثم اعلم ان الحصر في قوله فانما جاء في ضمير الشأن بالنظر الى قصد التعظيم يعني انما جاء التقدم الحكمي في ضمير الشأن لان قصدا التعظيم لا يوجد الا في فيه لا بالنظر الى وجود التقدم الحكمي لانه يوجد فيه وفي غيره كما قال (وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وره رجلا) حيث جعل قاعل نعم ضمير اثنابا مستتر من غير سبق مرجع ومفسر بالتركه التي بعده وهو رجلا لان مرجعه هو المخصوص الذي ذكر بعده وهذا اذا كان المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد واما اذا كان مبتدأ وخبر جملة نعم فالانساب ان يكون من التقدم اللفظي التقديرى فاعرف وره رجلا على ان يكون الضمير مبهما مفسرا بالتركه وهو رجلا ولا يخفى جريان الادعاء المذكور فهنا ثم لما كان للضمير قسمات متداخلة بعضها بالنظر الى ما قبله من الكلمة من حيث اتصالها بها واتصالها عنها وبعضها بالنظر الى امرابه اراد المصنف ان بين القسم الاول فقال (وهو) وقوله (اي المضمير) اشارة الى مرجع الضمير وقوله (بالنظر الى ما قبله) اي الى كلمة قبله قبل لهذا التقسيم وهو للاحتراز عن التقسيم باعتبار امرابه وقوله (قسيان) اشارة الى ان قوله (متصل ومنفصل) خبر للمبتدأ بعد ملاحظة العطف ثم شرع الى تعريف كل من القسمين فقال (فالمتصل) هو (استقل بنفسه) وانما تقدم المتصل في الاجال وقدم المنفصل في التعريف للاشارة الى ان المتصل هو الاصل وقدمه في الاجال لاصالته ولما كان تعريف المنفصل وجوديا لكونه عبارة عن المستقل ولكون المتصل عبارة عن غير المستقل قدم المنفصل لكونه

الالهة بنذر الله يعني انه اذا وجد الالهة يكون كل منها غير الله لان وجود الالهة يستلزم عجز كل منها فلا يكون شئ منها الله وهذا ظهر انه يصح الاستنباط ايضا لان فرض وجود الالهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها بين هذا البيان وهذا من جملة الاوهام اما اولا فلان كلامه قدس سره لا يقتضي كون الجميع من حيث الجميع غيره تعالى كون وهذا محال لا سبيل اليه لانه يجوز ان يكون فرد منها ثابتا غير مغاير له وهذا محال بالضرورة بل مقتضى ما قاله انه لو كان فرد منها غيره تعالى موجود الحاصل التعدد المستلزم لثبوت المغايرة اي وجود غير الله من الالهة وقد اتت نصا فهو صريح في ان الالهة صفة لها باعتبار كل الافراد كلا افراديا لا مجموعيا واما ثانيا فلان الكلام في معنى قوله عز وجل لو كان فيهما آلهة الا

كالملكة المتصل والملكة ومقدمة على عدمها وقوله (غير محتاج الى كلمة اخرى قبله) تفسير لمنى  
المستقل بنفسه يعني ان الضمير المتفصل سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا هو ما يحتاج في تلفظه  
الى الكلمة الاخرى اى غير نفسه من الكلمة التى قبل ذلك الضمير كما هو شأن المتصل فعلى  
هذا قوله قبله صفة للكلمة وقوله (ليكون) صفة بعد صفة للكلمة وهو كالبیان للاحتياج المعبر  
فيه وهو كون الضمير كالجزء من الكلمة التى قبله وهو داخل فى مدخول الغير يعنى فى المنفى  
ومعناه انه غير محتاج بان لا يكون (كالجزء منها) اى من الكلمة التى قبله (بل هو) اى الضمير  
المتفصل (كالاسم الظاهر) فى عدم الاحتياج الى ما قبله وفى عدم كون كالجزء (سواء كان)  
اى الضمير المتفصل الغير المحتاج (مجاورا للعامل نحو مانت منطلقا) لان ما فى هذا هو المشبهة  
بليس وهو عامل (عند الحجازية) اى عند اللغة الحجازية فيرفع الاسم وينصب الخبر وهذا وان  
كان مجاورا ومحتاجا الى عامل الذى قبله لكنه غير محتاج اليه فى التلفظ والايكون كالجزء المتصل  
به (او) سواء كان (غير مجاور له نحو ماضرت الاياك) لان اياك وان لم يكن مجاورا للعامل الذى  
هو ضربت بل كان مجاورا لالا لكنه غير محتاج الى ما قبله بل يمكن ان يوقف على الا ويتبدأ بياك  
ولما فرغ من تعريف المتفصل شرع فى تعريف المتصل فقال (والمتصل غير المستقل) (بنفسه)  
وفسره ايضا بقوله (المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل) اى ذلك المضمرة (به) اى بعامله وانما قال  
فى التفسير الاول الى كلمة وقال ههنا الى عامله لان الاحتياج لما كان منفيما فى الاول وكان ما قبله اعم  
من العامل وغيره قال الى كلمة لكونها اعم من العامل وغيره وقد اشار الى هذا العموم بقوله سواء  
كان الى آخره ولما كان المذكور ههنا هو الاحتياج وهو للاحتياج فى التلفظ وكان ذلك منحصر  
فى الاتصال بالعامل فان المحتاج الى عامله لا الى غيره من الكلمات لان الغرض منه الاتصال به  
(ويكون) ذلك الضمير باحتياجه واتصاله (كالجزء منه) اى من العامل ولما فرغ من تقسيم  
المضمرة باعتبار ما قبله شرع فى تقسيمه باعتبار اعرابه فقال (وهو) وقوله (اى المضمرة) اشارة  
الى مرجعه واحترز به من ارجاعه الى احد القريين من المتصل والمتفصل ليكون هذا التقسيم  
تقسما آخر للمضمرة اى لانه تقسيم لاحد قسميه واشار ايضا الى تغير هذا التقسيم والى ما به  
يمتاز عن التقسيم الاول بقوله (باعتبار الاعراب) وقوله (ثلاثة اقسام) اشارة ايضا الى ان الخبر  
امور لا امر واحد وهو قوله (مرفوع ومنصوب ومجرور) وقوله (لقيامه) علة للتعبير عن  
المضمرة بهذه الصفات التى هى مختصة بالعرب يعنى وانما عبر عن المضمرة بالمرفوع واخويه اقيام  
المضمرة فيما وجد فيه (مقام الظاهر) اى مقام الاسم الظاهر العرب مثل كونه مبتدأ وخبر او فاعلا  
ومفعولا ومضافا اليه وقوله (واقسام الظاهر) بالجر عطف على قوله لقيامه اى ولا تقسام  
الاسم الظاهر (اليها) اى الى هذه الاقسام الثلاثة يعنى المرفوع والمنصوب والمجرور ولما كان  
الحصر العقلى قاضيا يكون الاقسام ستة بضرب القسمين الاولين اعنى المتصل والمتفصل فى هذه  
الاقسام الثلاثة وكان الاستقرار قاضيا يكونها خمسة اراد ان يبين الاقسام الموجودة بالاستقرا  
فقال (فالاولان) وقوله (اى المرفوع والمنصوب) تفسير للاولان وقوله (كل واحد منهما)  
اى من الاولين اشارة الى انه كما يجوز ان يضرب المرفوع فى القسمين الاولين كذلك يجوز ان

الله لا يخفى انما  
زعمه من وقوله  
ذا وجه الالهة  
يكون كل منها غير  
الله لا يكون معنى النظم  
الجليل فانه لا يبقى  
ح معنى لقوله لفسدنا  
وبهذا ظهر عدم صحة  
قوله لان وجود  
الالهة يستلزم عجز  
كل منها فلا يكون  
شيء منها الله لان  
الاستدلال لم يكن  
بهذا الطريق وبذلك  
سقط ما فهم من  
جواز الاستثناء  
المنقطع فان منسأه  
هذا المعنى المخالف  
الصرح النص (قوله)  
قال فى البيت شذوذ  
ان آخر ان قبل  
الاولى فى قوله الا  
الفرقان شذوذان  
آخر ان احدهما  
وقوعه صفة كل  
دون ماضيف اليه  
وثانها الفصل بين  
وبين موصوفه بالخبر  
وكان المعنى اراد  
التنبيه على ان البيت  
مالم يخش فيه من  
استعمال ليتأكد  
كون الا صفة فيه  
شاذ او كان لشاعر  
قصد الظرافة فى جعل  
لفظ الفرقدين شاذ  
رعاية للنسبة بينه  
وبين معناه فانه شاذ  
عن الاخوة واقول



يحتمل ان يكون الا  
شرطا اى لا يكون  
الفرقدان اى لا يوجد  
فالذى ان يوجد  
الفرقدان لكان اخ  
مفارق اخيه فلا  
شدوذ في البيت  
اصلا وانت خير  
بانه لو جعل المتسك  
به الا لفرقدان لكان  
الاولى ذلك واما  
اذا كان المتسك  
باليث الحادى  
فلا وجه لان  
يقال في قوله  
الا الفرقدان لا  
تراه من التاخر  
وما جوزه من كون  
الاشرطا فهو بحيث  
لا يذهب اليه وهم  
ذى فهم (قوله)  
وهذا الكوفيين  
الح قيل يعنى في  
نصبها على الظرفية  
خلافا للكوفيين يعنى  
قوله النصب على  
الظرف ان اعرابها  
النصب لا غير وذلك  
النصب على كونها  
ظرفين ابدالاً على  
الحكاية حالة الظرفية  
في بعض الاوقات ثم  
ما اشار اليه الشارح  
من ان في قول المص  
على الظرف مساحعة  
والمراد الظرفية  
ليس بضرورى  
بل يصح ان يكون  
على ظاهره والمعنى

يضرب المنصوب فيهما ايضا بخلاف الجرور كاسيأتى وقوله (فيمان) وقد صرفت الفائدة بهذا  
التفسير (متصل) اى القسم الاول منهما متصل وقوله (لانه الاصل) دليل للاتصال يعنى ان  
المضمر انما كان متصلا لكون الاتصال اصلا في الضمير فلا يعدل عنه الا مانع يمنع الاتصال  
وسياأتى ذكر الموانع منه (ومن فصل) اى القسم الثانى منهما منفصل وانما كان منفصل مع انه  
خلاف الاصل (لانه من الاتصال) اى لوجود مانع من الموانع الآتية لكونه متصلا (وانتاهى)  
وقوله (اى المضمر الجرور) تفسير للثالث اى القسم الثالث الذى هو الضمير الجرور (متصل  
فقط) اى هو متصل فلا يتجاوز الى كونه منفصلا وانما لا يوجد الجرور والمنفصل (لانه لا مانع  
فيه) اى في الجرور (من الاتصال الذى هو الاصل) في المضمر وكل ما لم يوجد فيه المانع فلا  
يعدل فيه عن الاصل ولما ذكر المانع ايجابا وسلبا احال معرفته الى ماسيأتى فقال (وستعرف المانع  
من الاتصال ان شاء الله تعالى) وقوله (فذلك) اجمال بعد التفصيل ونتيجة له وقوله (اى المضمر  
تفسير) للمشار وهو مبتدأ وقوله (خمس انواع) خبر ثم بين الشارح هذه الخمسة بقوله  
(المرفوع المتصل) اى اول الانواع من الخمسة المرفوع المتصل نحو ضربت (و) ثانيهما (المنفصل  
اى) المرفوع المنفصل كانه (و) ثالثها (المنصوب المتصل) مثل ضربك (و) المنفصل) اى رابعها  
المنصوب المنفصل مثل ما ضربت الاياك (و) خامسها (الجرور المتصل) نحو اعجنى ضربه  
فيه ثم شرع المص في تفضيله فقال (النوع) (الاول) وقوله (يعنى المرفوع المتصل) تفسير  
للتنوع الاول الاول اى يريد المصنف بالتنوع الاول المرفوع المتصل على طريق مطابقة النشر  
للف وقوله (ضمير) تفسير للمضاف المحذوف ليطابق الخبر وهو قوله (ضربت) بالمبتدأ  
وهو قوله النوع الاول لكونه عبارة عن الضمير اى مثال النوع الاول من الضمائر ضمير نحو  
ضربت ولما كان لفظ ضربت محتملا لثلاث صيغ من التكلم والمخاطب والمخاطبة اراد الشارح  
ان يعينه فقال (على صيغة التكلم) لكونه مضموما (الواحد) لكونه تاء (المعلوم الماضى) اى  
مراد المصنف بهذا اللفظ هو ما كان مبني على صيغة التكلم الح يعنى بفتح الضاد والراء وسكون  
الباء يضم التاء الح والقرينة في هذا إعادة النحاة في الابتداء من التكلم كاسيأتى (وضربت)  
وقوله (على صيغة التكلم) تفسير للفظ ضربت يعنى ان هذا اللفظ ههنا كأن التكلم على صيغة  
(الواحد) لانه ولغيره كما في ضربنا (المجهول الماضى) كان الاول معلومه يعنى يضم الضاد وكسر  
الراء وسكون الباء يضم التاء وقوله (المتهمين اولهما) اشارة الى متعلق الجار في قوله (الى  
ضربن) والمراد بالاولى هو اللفظ الاول اعنى ضربت المعلوم وقوله (صيغة جمع الغائبة المعلوم  
الماضى) تفسير للفظ ضربن يعنى انه بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبنون ضمير الغائب (و)  
(ثانيهما) اى ثانى اللفظ وهو ضربت المجهول منتهى (الى) (ضربن) (صيغة جمع الغائبة المجهول  
الماضى) يعنى يضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وبنون الضمير المؤنث (وانما بدأ) اى المص  
(بالتكلم) دون الغائب والمخاطب (لان ضمير التكلم اعرف المعارف) كاسيأتى في باب المعرفة  
وكل ما هو اعرف يكون اشرف لقوة معرفته فتقديم الاشراف نسب ولما كان هذا الدليل  
دالا على تقديم التكلم فقط لا على تأخير الغائب عن المخاطب اراد ان يذكر دليل تأخير الغائب

فقال (واخر) اى المصنف (ضمير الغائب) حيث جعل ضربت وضربن مفعيها (لانه) اى لان  
 ضمير الغائب (دون المكل) اى دون كل من المتكلم والمخاطب (وصورة التصريف) التى ذكرها  
 المصنف اولها ومنتهاها من النوعين المعلوم والمجهول (هكذا) اى مثل ما قول (ضربت)  
 بضم التاء المعلوم المتكلم وحده (ضربت) للمتكلم مع غيره (ضربت) للمخاطب (ضربت) لثنية  
 (ضربتم) لجمعهم ضربت بكسر التاء للمخاطبة (ضربت) لثنيتهما ايضا (ضربتن) لجمع المؤنث المخاطبة  
 (ضرب) للمفرد الغائب والضمير مستتر فيه (ضربا) لثنية (ضربوا) لجمعهم (ضربت) بفتح الضاد  
 والراء والباء وسكون التاء المفرد المؤنث الغائبة وضميره هى مستتر ايضا (ضربت) لثنيتهما  
 (ضربن) لجمعها وقوله (وعلى هذا القياس) ظرف مستقر خبر مقدم لقوله (المجهول) اى اذا  
 قرئ بضم الضاد وكسر الراء يكون ان تصريف تصريف المجهول والضمائر فى هذه الصيغ  
 مرفوعة على انه فاعل فى المعلوم وثابتة فى المجهول والتاء المضمومة فى المتكلم الواحد والمفتوحة  
 فى المخاطب والمكسورة فى المخاطبة ونافى المتكلم مع الغير والالف فى التاني والتون فى جمع  
 المؤنث والمستتر فى الغائبين وفيهما متصل مستتر فى باقيهما متصلات بارزات (و) (التوع)  
 (التانى) وقوله (اى المرفوع المنفصل) تفسير له اى للتوع الثانى من المتصل والمنفصل اللذين  
 من قسم المرفوع ضمير (انا) للمتكلم وحده حال كونه منتها (الى من) وهو ضمير جمع المؤنث  
 الغائبة كاعده الشارح بقوله (انا) للمتكلم وحده (نحن) للمتكلم مع غيره (انت) بفتح التاء  
 للمفرد المذكر المخاطب (انتما) لثنية (انتم) لجمعهم (انت) بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة (انتما)  
 لثنيته (انتن) لجمعهم (هو) للمفرد المذكر الغائب (ها) لثنيته (هم) لجمعهم (هى) للمفرد المؤنث  
 الغائبة (ها) لثنيته (هن) لجمعهم وهذه نهايتها التى ذكرها المصنف ثم لما كان انت مركبا من ان  
 ومن بالحرركات الثلاث والضمير من هذين الجزئين هل هو اجموع المركب او احدهما  
 والاخر لبيان احوالها اراد ان يبين ما ذكره النحاة فيها فقال (والضمير فى انت الى انتن)  
 هو ان اى التون الساكنة مع الهمزة القطعية المفتوحة قبائها (اجما) اى اجموعا فيها اجما  
 (والحروف الاواخر لواحق) اى الحروف التى فى اخرايت واخواتها من التاء المتحركة  
 بالحرركات الثلاث مجردة او مع الف التثنية او مع نون الجمع (دالة على احوال) اى على احوال  
 الضمائر حال كون الاحوال (من الافراد) اذا كانت مقارنة بالتاء وحدها (والثنية) اذا كانت  
 مقارنة بالتاء والالف (والجمع) اذا كانت مقارنة بالتاء والواو فى الجمع المذكور وبالتاء والتون  
 فى جمع المؤنث (والتكدير) وهو فى المفرد بفتح التاء وهى الجمع بالواو (والثاني) وهو فى المفرد  
 بكسر التاء وفى الجمع بالتون وقال بعض المحشين وليس نقل الاجماع فى هذا محل صحيح وانما  
 هو مذهب الجمهور فان الفراء قال ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان  
 الضمير هو التاء المتصرفه كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا اتصالها ضموا اللفظان اليها فان  
 قيل لعل مراده اجماع البصريين كما حمل عليه صاحب الباب عبارة الباب قيل هذا لا يدفع  
 الاعتذار قال ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء فى انت هى الاسم وهى التى فى نحو  
 فت سبان ولكنها كثرت بان فلا اجماع من الكل ولا من البصريين انتهى واقول ولعل مراد

ان نصبه بناء على  
 الظرف فان سوى  
 صفة الظرف فى  
 الاصل اقيم مقامه  
 فنصبه بناء على  
 موصوفه الذى هو  
 الظرف ثم قيل قال  
 الرضى ما قدده ان  
 سوى فى الاصل  
 مكانا سوى قال الله  
 تعالى مكانا سوى اى  
 مستويا ثم حذف  
 الموصوف والميم  
 الوصف مقامه مع  
 قطع النظر عن معنى  
 الاستثناء فصار  
 بمعنى المكان ثم استعير  
 لى البدل كما استعير  
 له لفظ المكان قيل  
 انت الى مكان عمرو  
 اى بدله ثم استعمل  
 بمعنى البدل فى  
 الاستثناء ثم جرد  
 من معنى البدل  
 مجرد الاستثناء وقد  
 عبرت من هذا  
 التحقيق انه ظرف  
 فى الاصل لافى حال  
 الاستثناء ولا يخفى  
 عليك ان قوله هذا  
 اعنى وقد عبرت من  
 هذا التحقيق انه  
 ظرف فى الاصل  
 ينافى ما سبق  
 ان سوى صفة  
 الظرف فى الاصل  
 فنصبه بناء على  
 موصوفه الذى هو  
 الظرف وكذا قوله

الشارح بالاجماع الاجماع الاكثرى لا الاجماع الكلى والله اعلم (و) (النوع) (الثالث) (اي)  
 المنصوب المتصل وهو (اي المنصوب المتصل) (قسمان) بحسب انواع عامله (القسم الاول) من  
 النوع الثالث (المتصل) اي الذي اتصل (بالفعل) لكونه عامله (نحو) (ضربني) منتها (الى  
 ضربين) ثم قال الش طريق التفصيل (ضربني) للمتكلم وحده (ضربنا) بفتح الباء للمتكلم  
 مع غيره (ضربك) للمفرد المخاطب (ضربكما) لثنيته (ضربكم) لجمعهم (ضربك) بكسر الكاف  
 للمخاطبة (ضربكما) لثنيته (ضربكن) بتشديد النون المفتوحة لجمعه (ضربه) للمفرد الغائب  
 (ضربهما) لثنيته (ضربهم) لجمعهم (ضربها) للمفرد المؤنث الغائبة (ضربها) لثنيته (ضربهن)  
 لجمعهن المؤنث (و) (القسم الثاني) من القسمين للمنصوب (المتصل) اي الذي اتصل (بغير  
 الفعل) من الحروف النواصب التي تنصب اسمها (نحو) (اني) لانه ضمير متكلم منصوب  
 لكون اسم ان متصلا بعامله الذي هو ان وقوله (انما) للمتكلم مع الغير (انك) بفتح الكاف  
 للمفرد المخاطب (انكما) لثنيته (انكم) لجمعهم (انك) بكسر الكاف للمفرد المخاطبة (انكما)  
 لثنيته (انكن) لجمعهن (انه) للغائب منتها (الى انهن و) (النوع) (الرابع) (اي المنصوب)  
 المنفصل وقوله النوع في الموضوعين تفسير لموصوف وقوله الثالث والرابع وقوله اي  
 المنصوب المتصل والمنصوب (المنفصل) تفسير ان النفس الثالث والرابع وهو مبتدأ  
 وقوله (اي) خبره وهذا للمتكلم وحده (ايانا) للمتكلم مع غيره (ايك) بفتح الكاف  
 للمفرد المخاطب (ايكما) لثنيته (ايكم) لجمعهم (ايك) بكسر الكاف للمخاطبة (ايكما)  
 لثنيته (اياكن) لجمعهم (اياهم) منتها (الى اياهن) ثم بين الش الاختلاف الواقع في اياه  
 واخواته فقال (وفي اياه اختلافات كثيرة) مبني على ان الضمير فيها هل هو اياه وحده  
 او ما يتصل به وحده بناء على انه اسم ظاهر مضاف او مجموعه قبيل التحليل والاختش والمأزني  
 ان الاسم المضمر هو اياه وما يتصل به اسما مضاف اياها القوله لهم فايها واياها التواب وهو ضعيف  
 لان الضمير لا يضاف فايها واياها التواب شاذ وقال الزجاج والسير في اياها اسم ظاهر مضاف الى  
 المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم اياك واياه واياي بكما لها اسما وهو ضعيف اذ ليس  
 في الاسماء الظاهرة ولا المضمر ما يختلف آخره كفاؤها واياه وقال بعض الكوفيين وابن  
 كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة بابا وادامة لها تصير بسببها منفصلة قال الرضي  
 وليس هذا القول بعيد من الصواب وقال سيبويه وهو المختار ان الضمير هو اياه وما يتصل به  
 بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والنية والمخاطب واخطار الشارح في هذا  
 مذهب سيبويه حيث قال (والمختار ان الضمير هو اياه والواحق) اي وما يتصل به بعده من الهاء  
 والكاف والياء وغيرها (للدلالة على التكلم) اي تبدل على انه متكلم كاياء في اياي وناي اياها  
 (والمخاطب) كالكاف في اياي (والنية) كالهاء في اياه (والافراد) كايك واياه (والثنية) كايها  
 واياكما (والجمع) كياهن واياهن وكايكم واياكن (والتذكير والتأنيث) ثم قال بعض المحققين في  
 بيان دليل هذا المذهب وذلك ان الواحق لو كانت اسما لزم اضافة الضمير اليها وهو امر لم يثبت  
 في كلامهم كاقدم فلم يبق الا ان يكون اياه هو الضمير والواحق المتصلة حروف تبدل على احوال

فمن قوله المنصب على  
 الظرف ان اعز ايها  
 المنصب لا غير وذلك  
 المنصب على كونها  
 ظرفين ابداعا يساعده  
 هذه الدعوى فتبين  
 كون الاسم كاسم  
 الشارح قدس سره  
 عند الدلائل ايضا  
 وان مخالفته هذه من  
 قبيل وقوعه في حبس  
 ويبين على ان المنص  
 قد صرح بان انتصا  
 بها فانه قال هذه  
 مذهب سيبويه وهو  
 عنده طرف من حيث  
 المعنى لانك اذا قلت  
 جاءني اليوم سوى زيد  
 فكذلك قلت مكان  
 زيد ولم يسمع منهم الا  
 منصوبا فلذلك التزام  
 فيه المنصب ثم انه تحقيق  
 الرضي صريح في انه في  
 الاصل ليس وقد  
 استفاد القائل منه  
 ذلك (قوله) ومعرفة  
 اي الاخوات ومنهم  
 من جوز رجوع  
 الضمير الى كان  
 واخواتها لان  
 كان التي ثبت لها الخبر  
 لم تعرف بعد وفيه  
 ما فيه (قوله) والمراد  
 بيمدية المسند  
 لدخولها ان يكون  
 استاده الى اسمها  
 واقام بعد دخولها على  
 اسمها وخبر هائل  
 فيه ان اخذ الخبر في

المقصود من كان ايا مشترك ثم شرح في بيان النوع الخامس الذي هو المجرور والمتصل فقال (و) (النوع) (الخامس) اكتفى الش ههنا بتفسير موصوف الخامس وهو قوله النوع ولم يذكر تفسير الخامس كما ذكر في الاولين لظهوره وانحصاره في المتصل فقط واقول وهو ايضا قسمان قسم منهما متصل بالاسم المضاف كقول المص (غلامي) وهو خبر للخاص وقوله (مثال المتصل بالاسم اى لفظ غلامي مثال المضمر المجرور والمتصل الذي اتصل بالاسم المضاف الجار له لكونه متضمنا للمعنى الحروف الجارة وثانيهما متصل بالحروف الجارة كقول المصنف (ولى) وهذا معطوف على غلامي وقوله (مثال المتصل بالحرف) تفسير له اى لفظ لى مثال للمضمر المجرور المتصل الذي اتصل باحد الحروف الجارة وهى اللام ههنا ثم ذكر الشارح سائر الضمائر من المجرور والمتصل بالاسم حتى ينتهى الى ما ذكره المصنف من غاية القسمين فقال (غلامي) هذا مثال المجرور والمتصل بالاسم للمتكمم وحده (غلامنا) مثال للمتكمم مع الغير (غلامك) مثال للمفرد المذكور المخاطب ثم ترك باقى الامثلة لظهورها وهى غلامك غلامه غلامها غلامهم وهذا نهايتها كما ذكره المصنف بقوله (الى غلامهن) ثم ذكر بعض امثلة القسم الثانى فقال (و) (لى) هذا مثال لما يتصل بالحرف للمتكمم وحده (لنا) للمتكمم مع الغير (لك) لما يتصل بالحروف للمفرد المخاطب وكذا الكمالكم لك الكمال لكن له لهما لهم لهما لهما هن وهذه نهايتها التى ذكرها المص بقوله (الى) (لهن) ثم لما كانت الاقسام الجارئة فى الضمائر اكثر من التى وجدت فى اللغات اراد الشارح ان يذكر وجه حصرها بما ذكر فقال (وكان القياس) اى الاصل فى حكم العقل (ان تكون ضمائر كل من المتكلم) سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا متصلا او منفصلا (والمخاطب) اى من المخاطب كذلك (والغائب) اى ومن الغائب كذلك وقوله (سته) خبر لكان اى يقتضى ان يكون للمتكمم ستة صيغ لان المتكلم اما واحد او اثنان او ثلاثة فصاعدا وكل منها اما مذكر او مؤنث فهذه معان ستة وكذا القياس فى المخاطب والغائب (لكنهم) اى لكن اهل اللغة (وضموا المتكلم) اى لفهوم المتكلم او لمن يتكلم (لفظين بدلان) بالاشتراك المعنوى (على ستة معان كضرب وضربنا) اى مثال اللفظين الموضوعين لسته معان من الضمائر كالتاء المرفوعة المتصلة بالفعل والتاء المتصلة به ثم فصله بتعيين الموضوع له لكل منهما فقال (ضمير ضربت) وهو التاء المضمومة (مشارك) اى لفظ مشترك بالاشتراك المعنوى (بين الواحد المذكور والمؤنث) يعنى ان لفظ ضربت اذا صدر من المتكلم المذكور يكون موضوعا للمذكر واذا صدر من المؤنث يكون موضوعا للمؤنث وهو مشترك بين هذين العيين وموضوع لهما بوضعين مستقلين (وضمير ضربت بمشارك بين الاربعة) اى ضمير ضربنا ايضا مشترك بين اربعة معان من الستة وقوله (الثنى) بدل بعض من اربعة اى احد المعانى الاربعة التى وضع لها لفظ ضربنا هو ثنية (المذكر والثنى المؤنث) اى ثنية المؤنث (والجمع المذكور والجمع المؤنث) اى وتالها الجمع المذكور واربعاها الجمع المؤنث وهذه الاربعة معان وضع لها لفظ ضربنا (ووضعا) اى وضع اهل اللغة ايضا (للمخاطب خمسة الفاظ اربعة) من هذه الخمسة (غير مشتركة) وهى ضربت بالفتح وضربت بالكسر وضربت وضربت لان كل واحد من هذه الاربعة موضوع لمعنى مستقبل (واحد) اى واحد من هذه الخمسة وهو لفظ ضربت

تعريف الخبر تعريف  
الشيء نفسه فالأولى  
ان يقال المراد بالبعدية  
السند لذخولها ان  
يكون اسناده واقعا  
بعد دخولها وبعدية  
نظر لان كون هذه  
الأفعال من دواخل  
الجملة الاسمية يحكم باز  
يكون الاستناد قبل  
دخولها فلا يصدق  
التعريف على خبر من  
اخبارها ولا يخفى  
انه من قلة التأمل لان  
الشارح قدس سره  
ليس بعدد تعريف  
الخبر بل بكلامه صريح  
في بيان المراد بالبعدية  
المأخوذة في تعريفه  
وما أتى به القائل ليس  
اسم وراء ما ذكره  
قدس سره وأما نظره  
الثاني فقير وارد لان  
المراد بكون هذه  
الأفعال من دواخل  
الجملة الاسمية انها من  
دواخل ذاتها وما  
صدق عليه هذه الجملة  
دون مفهومها  
الحاصل بعد تحقق  
الاستناد وهذا ظاهر  
فانه لو لا كذلك لا  
يتسيران ان نتكلم  
بقولنا كان زيدا قائما  
مثلا لا بعد ان نقول  
زيد قائم وهو  
ضروري البطلان  
(قوله) وذلك اذا



كان الاعراب فيهما  
اوفي احدهما لفظا قبل  
اشارة الى ان اطلاق  
كلام المص ليس على  
ما ينبغي ولا من قيد  
ويمكن دفعه بان المص  
لاجل حكمه حكم  
خبر المبتدأ استثنى عنه  
كون تعريفه ما تعان  
قدعه فان ليس له هذا  
الحكم من احكام  
الخبر واما امتناع  
التقديم فياذا اتنى  
الاعراب فيهما  
والقرينة فليس  
من احكام الخبر بل  
من احكام الفاعل  
والفعل ولا بد ان  
يقول وذلك اذا  
كان الاعراب فيهما  
اوفي احدهما لفظا او  
كان هناك قرينة تعين  
الخبر برشده قوله  
فيما بعد وكذلك اذا  
انتفى الاعراب اه  
والظاهر ان مراد  
الشراح قدس سره  
ليس الاعتراض على  
المص بل بيان  
اشترائه مع خبر  
المبتدأ في جميع الا  
حكام السالفة الا في  
صورة التقديم فلا  
يجوز الاعتراض بذلك  
وقوله ولا بد ان يقول  
اه يشهد بسوء الفهم  
لان المراد بيان مادة  
الخلاف بين الجزئين  
وذلك عند كون  
الاعراب فيهما اوفي

(مشارك بين المتى المذكور) اذا كان ثنية ضربت وضربتم (والمتى المؤنث) اذا كان ثنية ضربت  
وضربتن ثم شرع في بيان الغائب بطريق المقايسة فقال (واعطوا) اى اعطى اهل اللغة (الغائب  
حكم المخاطب في ذلك) اى في ان تكون الاربعة موضوعا لاربعة معان واللفظ الواحد  
موضوعا للمعنيين ولما توهم ان ثنية الغائب ليس كثنية المخاطب والقياس وفيه قياس مع الفارق  
لان ثنية المخاطب لفظ واحد وثنية الغائب ليس كذلك لانها لفظان مغايران اجاب بقوله (فان  
الضمير) وهو الالف فقط (في مثل ضربا) لثنية المذكور (وضربنا) لثنية المؤنث (هو الالف  
المشارك بينهما) اى بين المذكور والمؤنث والوحدة المعبرة بالنظر اليه (والنساء) اى التى في ضربنا  
(حرف تأنيث) اى لبيان تأنيثه لانها ضمير حتى يكون ما فالو حقه والحاصل ان ما به الاشتراك  
غير ما به الافتراق فلا يكون اللفظان واحدا (وبقيت الانواع الخمسة) اى بقيت الانواع  
الخمس المذكورة احدها المرفوع المتصل وثانيها المرفوع المنفصل وثالثها المنصوب المتصل  
ورابعها المنصوب المنفصل وخامسها المجرور المتصل وقوله (جارية) بالنصب حال من انواع  
اى بقيت الخمسة المذكورة حال كونها جارية (على هذا المجرى) اى مجرى المرفوع المتصل ثم  
فسره بقوله (اعنى) اى اريد بقوله جارية هذا المجرى (ان للمتكلم لفظين) يعنى من المعاني الستة  
للمتكلم لفظان (وللمخاطب) اى عين للمخاطب المذكور مع مؤنث (خمس) اربعة منها مغايرة  
وهى المفرد المذكور والمؤنث والمجموع المذكور والمؤنث وواحد منها مشترك وهو ثنية (والغائب)  
اى وعين للغائب المذكور مع مؤنث (خمس) ايضا (فصار المجموع) اى فصار مجموع الالفاظ  
الموضوعة (ثنتي عشرة كلمة) يعنى لفظين للمتكلم وخمس للمخاطب وخمس للغائب وقوله  
(لثمانية عشر معنى) صفة للكلمة اى معينة لثمانية عشر معنى يعنى ستة للمتكلم وستة للمخاطب  
وستة للغائب (فاذا كان لكل (اى اكل) واحد (من الانواع الخمسة) يعنى المرفوع مع قسميه  
والمنصوب مع قسميه والمجرور المتصل (انثي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى) يعنى اللفظين  
المتكلمين والمخاطب الخمسة والغائب الخمسة (تكون جملتها ستين كلمة) بضرب الانواع الخمسة في  
الكلمات اثنتي عشرة (لتسعين معنى) اى موضوعا لتسعين معنى لانا اذا ضربنا معاني الانواع  
الخمس في المعاني الثمانية عشر يحصل تسعون معنى (وبينوا) اى بين اهل التصريف (لذلك  
الامور) اى لوضع كل لفظ معين على حدة او بالاشتراك (عللا) اى علة اتعيينه له (ومناسبات)  
بين اللفظ والمعنى وهو عطف تفسير للعلل كذا قيل لكنه لما بين في عمله الذى هو ليس من علم  
النحو قال (لا نطول الكلام بذكرها) اى بذكر العلل لانها مذكورة مفصلة في المراح وغيره  
فليرجع اليه ولما فرغ المصنف من الضمائر البارزات في الانواع الخمسة شرع في بيان المستترات  
فيها فقال (المرفوع المتصل) وهو الذى يكون اما فاعلا او نائبه في الافعال التامة واسما لافعال  
الناقصة وقوله (خاصة) اما ضد العامة كجافى القاموس واما مصدر بوزن العاقية بان يكون اصله  
خاصة فادغمت فان كانت ضد العامة تكون حالا من فاعل يستتر وهو الضمير الراجع الى المبتدأ  
على مذهب من جوزوه وان كانت مصدرا يكون مفعولا مطلقا للفعل المحذوف اى خص خصوصا  
وهذه الجملة اما مترضة او حالية بقدر المقدرة اى قد خص خصوصا وتأوه اما للتأنيث والنقل

او للمبالغة كما فصله المحشى عصام الدين وقوله (يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان) تقصير  
 للقصر المستفاد من لفظ خاصة يعني ان القصر فيه اضافي بالنظر الى المتصلات والى المتفصلات  
 فعدم جواز الاستتار فيه بين لان الانفصال يمتنع فيه الاستتار والقصر فيه من قيل قصر الصفة  
 على الموصوف يعني الاستتار مقصور في المرفوع المتصل دون المنصوب والمجرور وقوله  
 فالرفوع مبتدأ وقوله (يستتر) خبره وقوله (لانها فضلة) دليل لعدم وجود الاستتار في  
 المنصوب والمجرور المتصلين يعني انما يستتر هذان النومان لكونهما فضلة في كلام لا عمدة فيه  
 وقوله (والمرفوع) بالنصب عطف على اسم ان ودليل لاختصاص الاستتار بالمرفوع المتصل  
 يعني انما يختص الاستتار بالمرفوع لان المرفوع (فاعل) لاتصاله بالفعل واشبهه بصفة المرفوعة  
 (ومو) اى والحال ان الفاعل (كجزء الفعل) لان الفعل مركب من ثلاثة معان وهى الحدث  
 والزمان والنسبة الى فاعل ما والفاعل الغير المعين جزء منه والفاعل المعين ليس بجزء لكنه  
 مشبه بالجزء والجزء لا بد من ذكره فالفاعل لا بد من ذكره ولما كان محصل هذا الدليل وجوب  
 ذكر الفاعل وجوبه يقتضى امتناع حذفه لزم على النحاة ان يذكر وا دليلا يهدم هذا الوجوب  
 فذكره الشارح بقوله (فجوزوا) اى فجوزوا المنفعة (في باب الضمائر التى وضعتها للاختصار)  
 وقوله وضعها على صيغة المصدر مبتدأ للاختصار ظرف مستقر خبره والجملة صلة للى وقوله  
 (استتار الفاعل) بالنصب على انه مفعول لجوزوا يعنى جواز النحاة استتار الفاعل مع  
 كونه واجب الذكر تمتع الحذف لان الضمائر موضوعه للاختصار كان معارضا لكونه واجب  
 الذكر لان الاختصار يقتضى عدم الذكر وهو مناف لو جوب الذكر اللازم لكونه فاعلا  
 وقوله (فاكتفوا بلفظ الفعل) عطف على قوله فجوزوا وبيان لعل ترجيح الاستتار اللازم  
 للاختصار يعنى انما رجحوا جانب الاختصار دون جانب لازم الفاعلية حيث اكتفوا بلفظ  
 الفعل فقط دون ذكر الفاعل الذى هو كالجزء لان حذف جزء الكلمة شائع في كلام العرب  
 حيث قال فى الاستشهاد له (كايحذف فى آخر الكلمة المشهورة شئ) اى حرف من حروفه  
 لعدم لزوم الغرابة بحذفه لدلالة الشهرة عليه (ويكون) اى ويوجد (فيما بقي) من الحروف  
 (دليل على ما) اى على الحرف الذى (التي) فعل مجهول من الالتقاء والمراد منه هنا الحذف اى  
 على ما حذف منه من حرف او من حرفين وقوله (على ماضى) لتقوية الاستشهاد وهو خبر  
 للمبتدأ المحذوف يعنى حذف شئ فى آخر الكلمة المشهورة مبنى على الجواز الذى سبق (في  
 الترخيم) اى فى باب الترخيم وهو حذف آخر الكلمة الجائز فى المنادى من غيره ضرورة وفى  
 غيره بضرورة اعلم ان ههنا مقدمة مطوية لا بد من الضمائها وهى انهم عبروا عن الحذف بالاستتار  
 كراهة تسمير الحذف فى باب الفاعل كما اشار اليه الفاضل المحشى عصام الدين عصمه الله تعالى  
 بقوله ظاهرا يدل على ان الفاعل المستتر هو محذوف وهو الذى ذهب اليه المصنف وقال الا  
 ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة التسمير بخلاف الفاعل انتهى يعنى ان ظاهرا  
 كلام الشارح وهو قوله فجوزوا الخ وقوله كايحذف يقتضى ان الحذف جائز مع ان المطلوب  
 ههنا جواز الاستتار فبعد انضمام هذه المقدمة يتدفع هذا بان المراد من الادلة ثبات جواز

احدهما نظريا واما اسر  
 جواز التقديم باعتبار  
 تحقق القرينة المعينة  
 لا خبر وعدم جوازه  
 باعتبار عدم تحققها  
 فهما متوافقان فيه كما  
 ارشدك اليه الشارح  
 قدس سره فلا يصح  
 ان يقال وذلك اذا  
 كان الاعراب فيها  
 اوفى احدهما لفظيا او  
 كان هناك قرينة تعين  
 الخبر (قوله) خبر كان  
 وهو ركن لا خبر  
 كان واخواتها اشارة  
 الى رفع ما اورده  
 الرضى بعد ان فسر  
 عليه بقوله اى حامل  
 خبر كان واخواتها  
 من انما كان ينبنى  
 للمص هذا الاطلاق  
 لانه لا يحذف من هذه  
 الافعال الا كان  
 واعترض عليه بان  
 اجماع الضمير الى  
 مجرد خبر كان  
 والسابق خبر كان  
 واخواتها بدلا سببا  
 وقد سبق ضامرا يرجع  
 كل منها الى خبر كان  
 واخواتها قال المعترض  
 ولك ان يحمل الضمير  
 واجمال خبر كان  
 واخواتها ونحمل  
 قوله فى مثل الناس  
 مجزئون قيده له  
 بخصمه بكان وانت  
 خبر بان الاعتراض  
 عليه بعدم ذكره

الحذف في الحقيقة لكنهم عبروا عن هذا الحذف بالاستتار للكتابة المذكورة ثم انما كان مقضى هذا الدليل انه يجوز الحذف والاستتار في الفاعل مطلقا مع انه خاص في بعض صيغة اراد الش دفع هذا الوهم المتولد فقال (ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ) كما هو المفهوم من الدليل المذكور (بل) اي بل هو خاص في بعض الصيغ وهي ما ذكرها المص بقوله (في) (الفعل) (الماضي للفائب) ولما كان قوله للفائب شاملا لتثنيته وجمعه ومؤنث الفائب وصفه الش للاحتراز عنهما فقال (الواحد) احتراز عن التثنية والجمع (المذكر) احتراز عن المؤنثة الفائية لانها تذكر فيها بدو وقوله (اذ لم يكن مسندا الى الظاهر) احتراز ايضا عن المذكر الفائب المسند الى الاسم الظاهر نحو ضرب زيد لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو زيد ضرب) لان ضرب ماض معلوم فائب واحد غير مسند الى ظاهر بل هو الى ضمير مستتر تحته راجع الى زيد (و) (لواحدة المؤنثة) (الفائية) قوله والفائية بالجر عطف على قوله للفائب وقول الش لبيان حرف العطف ومطابقة اعني الواحدة المؤنثة للاحتراز عن تثنيته وجمعه وعن المذكر الفائب كما احتراز في الاول ولكن قدم الش الاوصاف ههنا واخرها في الاول للتفتن في العبارة وقوله (اذ لم تكن مسندة الى الظاهر) يحتز به كالاول عن نحو ضربت هند لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو هند ضربت) لان ضربت ماض معلوم واحدة مؤنثة اسندت الى الضمير او مؤنث المستتر تحته راجعا الى هند ولما توهم ههنا ان الاستتار في المذكر الفائب مسلم لانه ليس فيه شيء زائد يحتمل الفاعلية ولكن كونه مستترا ههنا غير مسلم ولم لا يجوز ان تكون التاء في ضرب ضمير ابارزا فاعلاله اراد ان يدفع هذا بقوله (فان التاء) اي انه مستتر ههنا ايضا فان التاء الساكنة في آخره (علامة التانيث لا الضمير المرفوع) اي لانه الضمير المرفوع وقوله (والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر) دليل لقوله لا الضمير المرفوع يعني لانه لو كان ضميرا مرفوعا وفاعلا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر (في نحو ضربت هند) لامتناع اجتماع الفاعلين لفعل واحد فلما اجتمع مع الفاعل الظاهر كافي هذا المثال علم انه ليس فاعل قوله (وفي) (انفعل) (المضارع للمتكلم مطلقا) عطف على قوله وفي الفائية يعني ان المرفوع المتصل يستتر ايضا في متكلم المضارع وقوله (سواء كان) متنى او مجموعا (واحد او فوق الواحد مذكر او مؤنثا) تفسير لقوله مطلقا يعني يستتر في المتكلم مطلقا اي سواء كان متنى او مجموعا مع مذكر ومؤنث فيشمل اربعة معان وهي المتنى المذكور والمؤنث فيشمل اربعة معان وهي المتنى المذكور والمؤنث فوضعت لهذه الاربعة صيغة المتكلم مع غيره وقوله واحد اشمل معنيين اعني الواحد المذكور والواحد المؤنث مثال الواحد المذكور والمؤنث (نحو اضرب) لان فاعله ضمير مستتر تحته وهو اناسا و كان عبارة عن المتكلم المؤنث او المذكر ومثال ما فوق الواحد الذي هو عبارة عن اربعة معان قوله (ونضرب) بالعطف على قوله اضرب فان لضرب موضوع للمتنى والمجموع المذكور والمؤنثين اعلم ان النسخ المتقولة عن الشارح هكذا كما افتاء عنه في تفسير المطلق ويوجه عليه بان قوله او فوق الواحد مستدرك بعد قوله متنى او مجموعا ولذا قال المحشى عصام الدين عصمه الله ان هذا يعني قوله متنى او مجموعا وهو

عن الفهم واختيار ما لا يصح من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى بما يتجرب منه (قوله) ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة قبل جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة والظاهر جعلها الى هذا الجملة وانما قال المص في مثلها ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى التل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها ثانيا ما اراده او لابل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسير الشارح ثم قبل فاحفظ هذه التكة الجملة وطبق محيط بانها لا تليق بالحفظ لان الامر ليس كذلك بل التل المضاف الى هذه الجملة يراد به مثل هذه الصورة دون ما هو اهم منها بدليل قوله ويجب الحذف في مثل امات الخ فلا يصح ان يقال بانه اعم من مثلها وانما قال كذلك لان المعنى على ذلك اي ان هذه المسئلة ونظائرهما يجوز فيها اربعة اوجه وهذا لا يستفاد من قوله في ظاهرا كما لا يخفى وبه يظهر سر تفسير الشارح الضمير بهذه

الصورة دون هذه  
الجملة (قوله) أي ان  
كان في عمله خير  
فجزاؤه خير قبل  
يبنى ان يحمل ضمير  
جزؤه الى الظروف  
لا الى الطرف اي  
فجزاء ذلك الخير خير  
فان دفع به ما قاله الرضى  
انه ليس مراد التكلم  
انه ان كان في عمله خيرا  
لانه لا يفوت مقصود  
التكلم وما بصدد  
لوجعل مراده ذلك  
فلا دليل على نفيه وانما  
يفوت مقصوده لو  
جعل الضمير الى  
الطرف وهو من جملة  
الاهام لان كلام  
الرضى لا يندفع بهذا  
التفسير الخالي من  
الفائدة بل يتأكد  
به ويتقوى لظهور  
ان مراد التكلم  
بالجزء ليس الا  
جزاء العمل وذلك  
ان الرضى قال  
التركيب الذى في  
المتن اعنى ان يكون  
بعد ان اسم وجزاؤه  
الفاء وبعد الفاء اسم  
مفرد نحو المرائم تقول  
بما قتل به ان سيفا  
فسيف وان خنبرا  
فخنبر فتقول تنظر  
فيه فان جازم كان  
المحدوف بعد ان  
تقديره او موه او نحو  
ذلك كما في قوله الناس

من قلم الناسخ ثم قال فالصحيح انه ليس في عبارة الشارح قوله متى او مجموعا بل الشارح اراد  
ان يغير عبارة الهندي عن قوله متى او مجموعا الى قوله ما فوق الواحد فالناسخ جمع بين اللفظ  
المغير وبين المتغير منه وانما غيره الشارح لان لفظ المتنى لا يطلق على اثنين في العرف بل يطلق  
فيه على لفظ مخصوص نحو رجلا فاعلمه وقوله (و) (للو احد المذكور) (المخاطب) عطف  
على ما قبله اي يستتر المرفوع المتصل ايضا في المضارع للواحد المخاطب وانما فسر به الواحد لانه  
لو كان متنى او مجموعا يكون المضمير فيهما بارزا وقوله (المذكور) قيد ايضا للمخاطب لانه لو كان  
مؤنثا يكون الضمير بارزا ايضا نحو تضرع بين ومثال المضارع الواحد للمخاطب المذكور (نحو  
تضرع واضرب) فان فاعله الضمير وهو انت مستتر فيه (و) (للو احد) (الغائب والغائبة)  
وهما ايضا معطوفان على ما قبله يعنى ويستتر ايضا في المضارع الواحد للغائب والواحدة للغائبة له  
لكن لما كان الاستتار فيهما غير واجب جازان يكونا مسندين تارة الى الضمير الذى تحته وتارة  
الى الاسم الظاهر واراد الشارح ان يقيد بان استقاره فيها ليس مثل ما قبله ما بل الضمير مستتر  
فيها (اذا لم يكونا) اي الواحد الغائب والغائبة (مسندين الى الظاهر) نحو يضرب زيد وتضرب  
هند ومثال الاستتار ما مثله الشارح بقوله (نحو زيد يضرب) فان الضمير المذكور في الاول  
والمؤنث في الثانى مستتران فيهما بقوله (والصفة مطلقا) معطوف على ما قبله ايضا يعنى ان  
الضمير المرفوع مستتر في الصفة ايضا وقوله مطلقا حال من قوله في الصفة وتذكير مطلقا مع  
وجوب مطابقتها لذي الحال اما بتأويل الصفة بالوصف وبالتعت او على عدم الاعتداد بتأنيث  
الصفة لكونها مصدرا هذا اذا كان مطلقا اسم مفعول واما اذا كان مصدرا ميميا فهو مفعول  
مطلق لفعل محذوف وهو اطلق ثم فسر الشارح بقوله (سواء كان اسم فاعل او مفعول او  
صفة مشبهة او افعلى التفضيل) وهذا تفسير المطلق بالنسبة الى نفس الصفة باعتبار انواعها وعلى  
تقدير كونه حالا من الصفة وقوله (وسواء كان مفردا او متنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا) تفسيره  
ايضا باعتبار افرادها ولا يخفى ان في حمل المطلق الذى هو لفظ واحد على معنى هذين  
التفسيرين محل نظر والحق ما قاله المحشى عصام الدين في ما قال في اعراب مطلقا به ظرف زمان  
اي زمانا مطلقا ليشتمل على هذين التفسيرين يعنى سواء كانت الصفة في زمان كونها اسم فاعل  
او غيره وسواء كان مفردا او غيره والاحسن ما قال صاحب الوافية حيث خصص لفظ المطلق  
بالتفسير الثانى وحمله عليه ثم فسر الاول بقوله ثم المراد بالصفة اسما الفاعل والمفعول والصفة  
المشبهة وافعل التفضيل ولما كان الاستتار جائزا ههنا كذلك قيده بقوله (اذا لم يكن مسندا الى  
الظاهر) يعنى ان الاستتار في الصفة ليس في جميع الاوضاع والازمان بل وقت عدم كونها  
مسندة الى الظاهر واما اذا كانت مسندة الى الاسم الظاهر (نحو اقامم الزيدان) فلا يكون  
مستتران اقامم لكونه متمدا على همزة الاستفهام يكون مسندا الى الظاهر وهو الزيدان ثم  
مثل لما اسند الى المستتر بقوله (كقولك زيد ضارب) فان ضارب مسند الى مستتر تحته (وهند  
ضاربة) فان ضاربت مسندة الى ضمير المؤنث تحته (والزيدان ضاربان) فان ضاربان مسند  
الى ضمير التثنية تحته (والهندان ضاربتان) فان ضاربتان مسندة الى ضمير تثنية المؤنث ايضا

(والزبدون ضاربون) مثال لما اسند الى ضمير المذكر (والهندات ضاربات) مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث نحتة وقوله (وليس الالف) الخ يحتمل ان يكون اول مسئلة ويحتمل ان يكون جوابا مقدرا ان الاستتار في مفردات الصفة مسلم ولكن في الثاني والجموع غير مسلم لا يجوز ان يكون الالف في التثنية والواو في الجمع المذكور ضميرين بارزين وفاعلين كافي الفعل فاجاب بان الالف (في ضاربان والواو في ضاربون) ليست (بضميرين لانهما ينقلبان يا في النصب والجر) اى في حالة نصبهما وجرهما نحو رأيت ضاربين وهذا مثال لحالة النصب ومررت بضاربين هذا مثال لحالة الجر ثم هذان المثالان ان قرى ياؤهما بالفتح يكونان مثالين للتثنية فيكون ياؤهما مقلوبان من الالف وان قرى بالكسر يكونان للجمع فيكون ياؤهما مقلوبان من الواو (والضماؤ لا تتغير عن حالها) في جمع الاحوال (الا ان يتغير عاملها) اى الا في حال تغير عاملها مثلا اذا اقضى عاملها ثنية الفعل يكون الفا وان اقضى جمعه يكون واو وان اقضى مخاطبة مفردة يكون ياء فتقول يضربان ويضربون وتضربين هذا التغيرات من اقتضاء العامل وهو الفعل الذى اقضى هذه التغيرات (والعامل ههنا) ان في الصفة (ليس عاملا في الضمير) حتى يكون تغيرهما بسبب تغير العامل (وانما هو) اى انما العامل في الصفة (عامل في اسم الفاعل) اى في نفس اسم الفاعل مثلا (والضمير) اى والضمير الذى هو مستر تحت الصفة (فاعل له) اى لاسم الفاعل مثلا وقوله (والضمير باق) خبر بعد خبر يعنى هذا الضمير باق (على ما) اى على الهيئة التى (كان عليه في الرفع) يعنى ان ضمير ضاربان في حالة رفعه وهو ما باق على ما كان عليه في ضاربين في حالة نصبه وجره فعدم تغيره دليل على ان ضميره هو ذلك الضمير الذى تحت لا الالف والياء وكذلك في ضاربون من ان الضمير هو هم لا الواو والياء لان العامل الذى هو اسم الفاعل اقضى فاعلا متى في الاول وجمعا في الثانى فلذا كانت حال الضمير عدم التغير (فلو كانت) اى الالف والواو وغيرهما في الصفة (ضماؤ لا تتغير) اى يلزم ان لا تتغير ثم ان هذامن المحيى يحتمل ان يكون ابطلا لاسند منع السائل وقوله (الا يرى) الخ تمة الابطال يعنى يشهد على ما قلنا (ان الياء) اى التى هى ضمير فاعل (في تضربين والنون) اى وان النون (في يضربن) وكذا في تضربن (والواو) اى وان الواو (في تضربون) وكذا في يضربون (والالف) اى وان الالف (في يضربان) وكذا في تضربان (لا تتغير) اى هذه المذكورات من الضماؤ لا تتغير في الفعل المضارع في حالة رفعه ونصبه وجره و عدم تغيره دليل على كونها ضمماؤ وقوله (فهما اى الالف) الخ تفسير لحاصل ما ذكر في الفرق يعنى ان الالف (والواو في الصفة حرف التثنية والجمع) اى الالف حرف دال على تثنية الواو وحرف دال على جمعها (وليستا) اى الالف والواو المذكوران (بضميرين) اى على ان تكونا اسمين ضميرين كما كانتا في الفعل يعنى حاصل الفرق انه ما حرفان في الصفة واسمان في الفعل والضمير من اقسام الاسم لامن اقسام الحرف ثم المصنف لما قسم الضماؤ الى المتصل والمنفصل اراد ان يبين ان اسمهما من القسمين اصل في الضماؤ وبأى علة يعدل بها عن الاصل فقال (ولا يسوغ) وفسره الش بقوله (اى لا يجوز) لان السوغ بمعنى الحوازو بقوله (لضمير) لان فاعله هو قوله (المنفصل) وهو صوفه

يجزبون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خبر جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوى اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خبر معنى غير مقصود لان مراد التكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل بسيفه لا ان له اعمالا وفي تلك الاعمال خيرا ولا ان في يده او في محبته وقت القتل بسيفه قال وهذا الذى قلبا في المعنى ضعيف فانظر هل ترى سبيلا الى اندفاع ذلك بما زعمه القائل واقعا كلا (قوله) اى لان كنت قيل رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة جاءت بمعنى ان الضرطية في هذه الصورة وليس هذا اخلافا في مجرد توجيه التركيب بل اخلافا في معناه لانه ان كان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب استغاليا بلو كان ذكره المص متباعدة للبصريين فالتركيب ماضوى والقاضى بما هو الحق

الضمير وقاعدة التفسير في قوله (اي مرفوعا كان او منصوبا) تعميم المنفصل الى النوعين يعني ان الاصل في الضمائر ان يكون متصلا ولا يبدل عنه الالفة واذا كان الاصل فيها هو الاتصال فلا يجوز اتيان المرفوع المنفصل ولا المنصوب كذلك (لاجل شيء) من الملل (الا لتعذر المتصل وقوله (اي لاجل تعذره) اشارة الى ان اللام في تعذرا جلية والى ان الاستثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف وهو ما قدره الش فيما قبل بقوله لاجل شيء وقوله (لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر) دليل لكون الاتصال اصلا فيه وقوله (فتى امكن) فريع لكونه هو الاصل يعني اذا كان الاتصال اصلا فتى امكن اي الاتصال الذي هو الاصل (لا يسوغ الانفصال) اي لا يبدل عن الاصل الى الفرع الذي هو الافصال الا في الموضع الذي يتمتع فيه اتيان المتصل الذي هو الاصل ثم اراد ان يفصل مواضع تعذر الاتصال فقال (وذلك) وقول الش (اي تعذر المتصل) تفسير للمشار اليه اي ذلك التعذر ثابت (بالقديم) وقوله (اي تقديم الضمير) تفسير للمضاف اليه التقديم بان يكون الالف واللام عوضا عن المضاف اليه الذي هو مفعوله وبيان للمقدم والمقدم عليه هو قوله (على عامله) يعني اذا اريد تقديم ضمير الفاعل المنصوب على عامله تعذر الاتصال وقوله (لانه اذا تقديم على عامله لا يمكن ان يتصل به دليل لتعذره في تلك الصورة يعني اذا قدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالضمير بعامله وقوله (اذا الاتصال) به (انما يكون باخر العامل) دليل للملازمة اي انما يلزم عدم امكان اتصال الضمير وقت تقدمه على عامله لان الاتصال المقتر في الضمير انما يكون بانصالة باخر العامل لا باوله لان الاصل في العامل التقديم قوله (او بالفصل) عطف على قوله بالتقدم وقول الش (الواقع) ظاهره انه لتصحيح تعلق اللام في قوله (لغرض) بقوله بالفصل وقال المحشي عصام الدين انه لا حاجة الى تفسيره بها لانه لا يفيد الا تعلق اللام وهو حاصل بغير هذا التفسير واقول لدل قاعدة الاشارة الى ان اللام انما يتعلق بالفصل مع تضمينه لمعنى الوقوع لان المقام مقام العدول عن الاصل ولا يبدل عنه الا بتحقيق الفصل لا بتوهمه يعني ان تعذر المتصل لا يوجد الا بوقوع الفصل الذي يقع لغرض لا بوقوعه لا لغرض وقول الشارح (لا يحصل الا به) للاشارة الى ان الغرض قد لا يحصل بالفصل وقد يحصل بغيره مثل ضربت زيدا انا فان الغرض وهو الاهتمام بشان زيد وان كان يحصل ههنا الا انه لم يتعين لهذا الغرض اذ يحصل بدونه ايضا كما يحصل بالتقدم نحو زيد اضربت وجواز الافصال يختص بالفصل الذي لا يحصل غرض المتكلم الا به لانه لو حصل بغير الفصل لا يجوز الافصال كما في ضربت زيدا انا وقوله (اذا الفصل يتا في الاتصال) دليل لقوله لتعذر الاتصال يعني انما يتعذر الاتصال لان الفصل اللازم للغرض يتا في الاتصال اللازم للاتصال وقوله (وبركه فوت الغرض) دليل لاستثناء اللازم يعني ولان ترك الفصل يقتضي فوت الغرض المقصود ومحصله ان فيه مقامين احدهما ترك الاتصال وقا بينهما ترك الانفصال فالاول للاول والثاني للثاني ثم اعلم ان ذلك الغرض المتقضى للانفصال وقوله (او بالحذف) عطف ايضا على ما قبله يعني ذلك التعذر اما حاصل بسبب الفصل او الحذف وقول الشارح (اي حذف عامله) تفسير للحذف بان يكون اشارة لان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو مفعول الحذف

(وقوله)

الاستعمال فا قال الشيخ الرضى لا ارى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليل واما اللفظ فلفظ الشاعر اباخر اشه اما انذا نفره فان قولي ما تكلم الضمير لحي فاه الصراط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله اي لا تقتصر والكوفيون مستقنون من ذلك فيه نظر لان مساعدة المعنى لا تثبت بمجرد استقامة التعليل بل لا بد من اثبات التركيب فيما بينهم استحبابي وقوله وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان هو ضامنا يدل على ان لفظة ما زائدة وفي بحث لاتهم لم بعد واما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة قال الرضى ما في حيثيا ليست مزيدة لانه قطع حيث عن الاضافة وتعلم من قوله هذا ان الزائدة مالم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيدا فتح وفيه اغلاط



منها ان الرضى لم يقل  
بما نقله عنه من بيان  
مساعدة المعنى واللفظ  
ومنها ما زعم ان قوله  
وزيدت لفظا ما بعد  
ان في موضع كان  
عوضا منها يقتضى  
كون ما زائدة  
فاعترض عليه وليس  
كذلك بل هو صرح  
بانها ليست بزايدة  
وكانه وقع فيه من قوله  
زيدت حيث وهم ان  
التصير كذلك يدل على  
كون ما زائدة ولا يخفى  
ان امثال هذا محالا  
يليق بشان المحصلين  
ونقل كلام الرضى  
ببارة لينكشف نور  
الحق ويضمحل دجى  
الباطل قال ويجب  
حذف كان بعد ا  
معوذتها ما نحو قوله  
اباخر اشارة امانت ذا  
نفر فان قوى لم يأكلهم  
الضبع اى لان كنت  
فحذف حرف الجر  
جواز على القياس  
المذكور في المقول  
له ثم حذف كان وايدل  
منه ما فوجب الحذف  
للايجمع بين الموضع  
والموضع منه واجاز  
البرد ظهور كان على  
ان مزيدة لا عوض  
ولا يستند ذلك الى  
سماع ثم ادغم النون  
لساكنة في الميم  
وجوبا فبقى الضمير  
المرفوع المتصل بلا

وقوله (لا به اذا حذف عامله) الخ دليل على ان حذف عامل الضمير سبب للتعذر المذكور لانه  
اذا حذف عامل الضمير (لا يوجد ما) اى لفظ (يتصل) اى الضمير (به) اى بذلك اللفظ ولما  
تمذر الاتصال لعدم ما يتصل به بعين الانفصال وقال عصام الدين عصمه الله ينبغي ان يراد حذف  
عامله دونه يعنى ان حذف العامل اعم من ان يحذف دون الضمير وان يحذف مع الضمير فالمراد  
هنا هو الاول لانه اذا حذف العامل مع ذلك الضمير يكون الضمير المقدر متصلا بالعامل  
المقدر نحو زيد اضربه لانه عامل زيد او هو ضربت محذوف مفسر مع فاعله الضمير المتصل  
به وهو ضمير الفاعل وقوله (او يكون الهامل) عطف على ما قبله ايضا وقوله (اى عامله) تفسير  
ايضا للمضاف اليه المعوض عنه بالالف واللام اى ذلك التعذر اما حاصل بسبب كون عامل  
الضمير (مضويا) بان يكون الضمير مبتدأ او خبرا وقوله (لا متاع اتصال اللفظ بالمعنى) دليل  
ايضا على كونه سببا للتعذر المذكور يعنى انما كان كون عامله معنويا سببا للتعذر لانه يحلزم اتصال  
الضمير الملقوظ بالعامل الغير الملقوظ وهو مجتمع فتمين الانفصال ايضا والفرق بين كون العامل  
محذوفا وبين كونه معنويا هو ان العامل فى الاول هو الموجود وفى الثانى هو المندوم لان  
العامل فى زيد اضربه هو لفظ ضربت الذى قدرتم حذفه وفى زيد قائم هو عدم العامل  
اللفظى فى اوله وقوله (او) (بكون عامله) (حرفا) عطف على قوله معنويا كما اشار اليه الشارح  
فى اثباته بقوله او يكون عامله لانه يفيد انه عطف على خبر الكون ولما لم يكن سببية كون العامل  
حرفا على اطلاقه بل كان مقيدا بكون الضمير مرفوعا اراد ان قيد بقوله (والضمير) اى والحال  
ان الضمير (المعمول له) اى لذلك الحرف العامل (مرفوع) وقوله (اذا الضمير المرفوع  
لا يتصل بالحرف) دليل لكون عامل الضمير المرفوع سببا للتعذر يعنى انما كان هذا سببا للتعذر  
لان اتصال الضمير المرفوع بالحرف العامل وان كان ممكنا لكنه لا يتصل (لانه) اى لان الاتصال  
(خلاف لفتهم) اذ لم يوجد فى لغة العرب شاهد على ذلك الاتصال فكان متعذرا بالنظر اليه  
وقوله (بخلاف المنصوب) دليل على قيد المص يعنى انما خص تعذر الاتصال بالحرف فى المرفوع  
لانه غير متعذر فى غيره لانه يوجد فى لغتهم اتصال الضمير المنصوب بالحرف العامل (نحو اى  
وانك) لانها ضمير ان منصوبان متصلان باملهما الحرف وانما لم يذكر المجرور مع انه متصل  
ايضا لان الكلام دأثر بين جواز الاتصال والانفصال والمجرور ليس كذلك لانه غير جائز  
الانفصال وقوله (او بكونه) عطف ايضا على ما قبله وهو من اسباب التعذر وقول الش (اى  
كون الضمير) تفسير للضمير الذى هو مضاف اليه لكون واسم له وقوله (مسند اليه) خبره  
وقوله (اى الى ذلك الضمير) تفسير للضمير فى اليه وهو ظرف للمسند وقوله (صفة) بالرفع  
فائب فاعل للمسند ولا يضر كون المسند مذكرا لان تأنيث الصفة غير حقيقى وقوله (جرت)  
صفة للصفة وقوله (على غير من) اى صارت تلك الصفة صفة لغير الموصوف الذى (هى) وقول  
الش (اى تلك الصفة) تفسير لمرجع هى وقوله (كاشنة) تفسير لمتعلقه له (له) وايدان بكون  
هى مبتدأ وله ظر فاستقر اخبره يعنى ان ذلك التعذر حاصل ايضا بسبب كون ذلك الضمير بحال  
يستند اليه صفة جرت على غير فاعلها. قوله (فانه لو لم ينصل) الخ دليل على كون الاتصال متعذرا

في تلك الصورة يعني لو لم ينفصل (الضمير) في هذه الصورة (عن هذه الصفة لزم الالتباس)  
 أي التباس غير الفاعل (في بعض الصور) أي في بعض صور هذا الباب وان لم يلزم في بعض  
 صور أخرى مثال الصورة التي التبس فيها (كما إذا قلت زيد) وهو مبتدأ أول وقوله (عمرو)  
 مبتدأ ثان وقوله (ضاربه) خبر للمبتدأ الثاني والجملة خبره والضمير المحرور راجع إلى عمرو  
 قوله (هو) ضمير مرفوع منفصل على أنه فاعل للصفة التي هي جرت على عمرو والذي ليست  
 هي له بل لزيد ثم فصله الش بقوله (فانه لو قيل) أي فلو لم ينفصل الضمير الذي هو فاعل ضاربه بل  
 اتصل واستتر فيه وقيل (زيد عمرو ضاربه) بلا ذكر هو (التبس على السامع ان الضارب زيد  
 وعمرو) يعني التبس ان ضمير ضاربه الذي تحت هل هو راجع إلى زيد بان يكون هو الضارب او  
 إلى عمرو وبان يكون هو الضارب (بل المتبادر) إلى الفهم (انه) أي مرجع ضمير ضاربه (عمرو  
 لانه) أي لان عمرا (اقرب إلى الضمير المستتر) من زيد أي إلى الذي استتر تحت ضاربه (بخلاف)  
 أي هذا القول فيه التباس بخلاف (ما) أي بخلاف الذي القول (إذا قيل ضاربه هو) يبرز  
 الضمير فلا التباس فيه (فانه لما انفصل الضمير) عن عامله (على خلاف الظاهر) لان الظاهر ان  
 يتصل به لما عرف ان الاصل الضمير في هو الاتصال (يعلم ان مرجعه) أي مرجع الضمير  
 (ما هو خلاف الظاهر وهو) أي المرجع الذي هو خلاف الظاهر (زيد) لان الظاهر في باب  
 الارجاع ان يرجع إلى قريبه الذي هو عمرو وهما وقوله (والا لاجابة) إشارة إلى ان المقضى  
 للانفصال ليس مثل الاسباب السابقة لانه لو لم يوجد الالتباس المذكور لاجابة (اليه) أي إلى  
 انفصاله هاتم الشارح لما قال ان الالتباس يختص ببعض الصور دون الأخرى اراد ان يذكر  
 وجه شمول هذا الحكم في غير هذه الصورة مع انعدام ذلك المحذور فيها فقال (وإذا وقع  
 الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه) أي حمل على ذلك البعض (ما) أي الصورة  
 التي (لا التباس فيه لا طراد الباب) أي لتكون الصورة التي لا التباس فيها والصورة  
 التي التبس فيها على نسق واحد ثم ان الشارح اراد ان يذكر نكتة لاختيار المصنف  
 للفظ من مع ان المناسب فيه لفظ ما للعموم دون من فقال (وانما قال) أي المص (من هي له لا) أي  
 لم يقل (ما هي له) وقوله (كما هو الظاهر) متعلق بقوله لا ما هي له اعني انه متعلق بالمتن أي لم يقل  
 ما هي له بالفظ ما كما ان الاتيان به هو الظاهر وقوله (ليكون اشمل) متعلق بالمتن دليل على كون  
 لفظ ما ظاهرا يعني ان وجه الظهور كونه اشمل للعقلاء وغيرهم وقوله (اقتصارا) علة لقوله  
 وانما قال يعني انما اختار لفظ من للاختصار (على ما هو الاصل) يعني بالاصل هو العقلاء انتهى  
 وقال المحشي عصام الدين ان كون العقلاء اصلا ممنوع لان الاصل هو ما هو الاكثر وهو غير  
 غير العقلاء انتهى ويمكن ان يقتصر جانب الش بآيات المقدمة المنوعة بدليل آخر بان يقال  
 ان العقلاء هو الاصل لشرفه والله اعلم ثم شرع في امثلة المنفصل الذي تعذر فيه الاتصال فقال  
 (مثل اياك ضربت) (مثال) أي هذا مثال للتبذر (لتقديم الضمير على العامل) هكذا  
 وجده من نسخ الشرح لكن الاحسن ان يقال مثال التقديم على العامل او لتقدمه على العامل  
 كما لا يخفى (وما ضربك الا انا) وقوله (مثال الفصل) خبر له مبتدأ أيضا أي هذا المثال مثال

عامل يتصل به فعمل  
 منفصلا فصار امات  
 وتقول ايضا ما زيد  
 قائم قت وقال  
 الكوفيون ان  
 الفتوحة  
 بمعنى  
 المكسورة الشرطية  
 ويجوزون مجي ان  
 الفتوحة شرطية قالو  
 القراء ثان في قوله تعالى  
 ان فصل أي فتوح  
 الهمزة وكسرها  
 بمعنى واحد أي معنى  
 الشرط وما عندهم  
 ايضا عوض عن  
 الفعل المحذوف ولا  
 اري قولهم بعيدا من  
 الصواب لمساعدة  
 اللفظ والمعنى اياه اما  
 لمعنى فلان معنى  
 (قوله) اما انت ذانفر  
 البيت ان كنت ذاعدا  
 فليست بفرد واما اللفظ  
 فليجى الفاء في ندا  
 البيت وفي قوله اما انت  
 واما انت صرحا فانه  
 يكلاما ثاني وما تدر  
 مع عطف اما انت بفتح  
 الهمزة على اما انت  
 بكسر الهمزة وهو  
 حرف شرط بلا  
 حذف قال  
 والبصريون يقولون  
 اما انت منطلقا انطلق  
 معك بالرفع  
 والكوفيون جوزوا  
 جزمه بان الفتوحة  
 الشرطية وجوزوا  
 الرفع مع كونه  
 جواب الشرط ليكون  
 الشرط محذوفا

لتعذر الاتصال لتحقيق الفصل بينه وبين عامله (لفرض وهو) اى الفرض (التخصيص  
ههنا) اى فى هذا المثال حيث اريد اختصاص الفعل بالفاعل وذالايحصل الا بالفصل بالا  
وبعضه نحو انما (واياك والشر) (مثال) للتعذر (لحذف العامل) المحذوف هو ما قدره  
بقوله (اى اتق نفسك والشر) فان الضمير الذى هو اياك لما حذف عامله الذى هو اتق ههنا حذف  
واجبا لكونه من باب التحذير كما تقدم تعذر اتصاله فافصل لذلك (وانا زيد) (مثال كون  
العامل) اى مثال لتعذر المتصل بسبب كون عامله (معنويا) فان ائلا كان مبتدأ كان عامله  
معنويا فمذرا اتصال المعمول اللفظي بالعامل المعنوي (وما انت قائما) (مثال كون العامل  
حرقا) يعنى مثال للتعذر الحاصل بسبب كون عامل الضمير حرقا (والضمير) اى والحال ان  
الضمير المذكور فيه مرفوع) لكونه اسم ما التى تشبه بليس وهو من المرفوعات (وهند زيد  
ضاربه هي) (مثال الضمير الذى اسند اليه) اى الى ذلك الضمير وهي هي ههنا حيث اسند اليه  
(صفة) وهي ضاربه (جرت) اى صارت تلك الصفة خبر الزيد فكانت جارية (على غير من) اى  
على غير فاعله اى (هي) اى تلك الصفة (له) اى فاعل وصفته وهي هند ههنا كما قال الشارح  
(فانه) اى الشأن (اسند اليه) اى الى لفظ هي (الضاربة) اى الصفة (الجارية على زيد) وهو  
غير من هي له وانما جرت عليه (حيث وقعت) اى الضاربة (خبر اله) اى الزيد (وهي) اى  
والحال انها (صفة لهند) فى الحقيقة (حيث قام الضرب بها) اى يند فى الواقع لانها هى الضاربة  
لزيد ثم قال (وانما يصح ذلك) اى يصح ان يكون هذا المثال مثالا للتعذر بكونه اسند اليه صفة  
(اذا كان هي) اى لفظ هي فى هذا المثال (فاعلا) للصفة المذكورة (لأنه كيدا) اى لا يكون هذا  
المثال من هذا القبيل اذا كان لفظ هي تأكيذا بان يكون فاعل الضاربة ضميرا متصلا مستترا  
تحت راجعا الى هند ويكون لفظ هي تأكيذا لذلك الضمير المستتر (والا) اى وان صح ايضا ان  
يكون مثالا للصفة المذكورة على تقدير كون هي تأكيذا (لكن) اى هذا المثال على ذلك التقدير  
(داخلا فى صورة الفصل لفرض التأكيذ) قوله (ولكنه) استدراك من قوله وانما يصح ذلك  
يعنى تولد توهم من قوله وانما يصح ذلك اذا كان فاعلا لا تأكيذا بان هي فى هذا المثال هل  
هو فاعل على انه داخل فيها نحن فيه او تأكيذ على انه داخل فى صورة الفصل فدفعه بقوله ولكنه  
لفظ هي ههنا (تأكيذ لازم) اى لازم للتركيب (لا فاعل) اى لانه فاعل اسند اليه الصفة  
المذكورة (بدليل نحن الزيدون) والعمرى (ضاربوهم نحن) فان قولهم نحن ليس فاعل  
لضاربوهم لانه لما جمع بالواو علم ان فاعله تحت وهو ضمير جمع المذكور ولما كانت الصفة غير  
مختلفة بالنية والمخاطبة والمتكلم احتمل ان يكون الضمير الذى فيه لفظهم ولفظا تم ولفظ  
نحن فان كان الاول يكون راجعا الى العمرى وليس كذلك لان المراد بالفاعل هو المتكلم  
فلزم ههنا ان يؤكد الضمير الذى تحت وهو نحن بالفصل حتى لا يلبس غير الفاعل بالفاعل  
(وروى عن الزمخشري) فى هذا المثال (ضاربهم نحن) يعنى الزيدون والعمرى ضاربهم نحن  
اى بافراد لفظ ضاربهم (وعلى هذا) اى وعلى ما روى عنه بافراد ضاربهم (يكون) اى لفظ  
نحن (فاعلا) لان ضاربهم لما كان بلفظ افراد لم يستتر تحت ضمير لانه لو استتر يلزم ان يكون

لازما ولما كان معنى  
الشرط ههنا ظاهرا  
قال سيبويه دخل فى  
ان معنى اذا ما يعنى  
اذا واذا ما شرطية  
بلا خلاف قال ولا بد  
عند البصريين من  
تقدير فعل يعمل فى  
الجار والمجرور اعنى  
فى امات ذافر الذى  
هو يعنى لان كنت  
ولا يصلح ان يكون  
ذلك لم يأكلهم لان  
معمول خبر ان لا  
يتقدم عليها وايضا  
بعد الفاء لا يعمل فيها  
قبل الفاء الامع اما  
الشرطية اما ظاهرة  
او مقدرة فقدر  
البصريون امات ذا  
نفر تقتصر وتكبر  
ويبنى على هذان  
يكون قوله الله بكلام  
جواب اما فت  
والعامل فى امات  
صريح المحذوف اى  
يكلك الله لاجل  
ارتعائك قال وكلمه  
تكلف والاولى ان  
يقول ان الشرطية  
كثيرة الاستعمال مع  
كان الناقصة فان  
حذف شرطها جازا  
لم يغير حرف الشرط  
عن صورتها نحو ان  
سيفافى وان حفا  
وان كذبا وكذا  
حذف شرطها وجوبا  
مع مفسر كما فى ان زيدا  
كان مقطعا وان

مفردا مذكرا فالرجعان وهما الزيدون والعمررون لا يساعدهما بقوله (كقَالَ) يحتمل ان يكون  
 نقلا لتوجيه الزمخشري يعني ان الزمخشري بعدم امثل به قال على طريق الاعتذار (واختار  
 بالتمثيل صورة لا لبس فيها) يعني الزمخشري اختار في التمثيل الصفة المذكورة باللفظ ضاربهم  
 بالا فرادولا التباس في كون نحن فاعلا لتمييزه في هذه الصورة بخلاف نحو ضاربوهم بالجمع  
 لانه لما كان بلفظ الجمع التباس فاعله وانما اختار صورة عدم اللبس (لثبت الحكم) اي حكم  
 وجوب الافصال (في صورة اللبس بالطريق الاول) يعني اذا وجب انفصال الضمير في صورة  
 لا لبس فيها فوجوبه في صورة اللبس اولى ويحتمل ان يكون قوله كقَالَ اشارة الى كلام المصنف  
 يعني كون نحن في هذا المثال كقَالَ به المصنف في تمثيله في المتن بقوله هند زيد ضاربتة هي لانه  
 مثال لا التباس فيه لان ضاربتة لما كانت بصيغة التأنيث تعين ان يكون فاعله راجعا الى هند لا الى  
 زيد فعلى هذا يكون قوله واختار عطف على قوله قال فيكون توجيهها لاختيار المصنف هذا المثال  
 ولما فرغ من مسائل الضمير من حيث وجوب الاتصال والافصال شرع في مسأله من حيث جواز  
 الاتصال والافصال فقال (واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا) ولما قيد المصنف في  
 هذه المسئلة بقوله وليس احدهما مرفوعا اراد ادا الشارح ان يبين وجه هذا التقيد فقال (احتراز)  
 اي قوله وليس احدهما مرفوعا احتراز (عن نحو اكرمك) فان في اكرمك ضميرين احدهما  
 ضمير المتكلم وهو ضمير مرفوع لكونه فاعلا والثاني الضمير المنصوب مخاطب فالاول متصل  
 بعامله بالفعل وكذا الثاني لان اتصاله بالضمير الاول كاتصاله بنفس الفعل (اذ المرفوع كالجزء  
 من الفعل فكانه) اي فصار كأنه (لم يتحقق الفصل بين الفعل) اي بين مجموع الفعل وفاعله  
 (والضمير الثاني) اي وبين الضمير الثاني وهو كاف الخطاب (اصلا) فاذا تشابه هذا بالجزء  
 (فيجب اتصاله) اي اتصال الضمير الثاني بالفاعل لكون الاتصال اصلا ولا مانع فيه ثم شرع  
 المصنف في بيان حكمهما على تقدير عدم ذلك فقال (فان كان) وقيد الشئ هذه المسئلة بقيد  
 احدهما قوله (على تقدير اجتماعهما) اي اجتماع الضميرين وثانيهما قوله (وعدم كون) اي وعلى  
 تقدير عدم كون (احدهما) اي احدهما ضميرين (مرفوعا) ليحترز بالقيد الاول عن كون الضمير  
 واحدا بالقيد الثاني عن كون احدهما مرفوعا يطابق الاجمال بالتفصيل وقوله (احدهما)  
 بالرفع على انه اسم كان وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اي احدا ضميرين) وقوله (اعرف)  
 بالنصب خبر كان وفاعله راجع الى الاخذ والمنفصل عليه هو ما فسر الشارح بقوله  
 (من الاخر) وكون احدهما مرفوعا من الاخر بان يكون احدهما متكلما والاخر مخاطبا او ظاهرا  
 او يكون احدهما مخاطبا والاخر غائبا ثم بين فائدة التقيد باعر في احدهما في اجراء حكم التخيير  
 فقال (احتراز) اي فائدة هذا القيد احتراز (عما) اي عن الضميرين اللذين (اذالساويا)  
 في التعريف بان يكون كلاهما متكلمين او غائبين (نحو اعطاهما اياه) فان كلا الضميرين في هذا  
 المثال ظاهرا وليس احدهما مرفوعا من الاخر فيتعين حكم التخيير فيدخل في الحكم الذي سيأتي  
 وهو قول المصنف والا فهو منفصل وذكره الشارح ههنا بقوله (حيث يجب الافصال في  
 الثاني) اي في ان الضميرين ثم بين الشارح علة حكم وجوب الافصال في صورة كون احدهما

حذف شرطها  
 وجوبا بلا مفسر  
 وجب تغيير صورتها  
 من كسر الهمزة الى  
 فتحها لان يقال لها على  
 وضعها الاصل مع  
 قطعها وجوبا عن  
 مقتضاها الاصل بلا  
 مفسر هو كالموض  
 مستكره فاذا غيرت  
 من حالها الوضع سهل  
 حذف شرطها على  
 سبيل الوجوب لانها  
 نصير كتابها ليست في  
 الظاهر حرف  
 الشرط ولا بد اذن من  
 ما لتكون كاللصقة لها  
 من مقتضاها اعني  
 الشرط لم لا يخلو لها  
 عند ذلك من ان  
 يحذف منها كان مع  
 اسمها وخبرها او  
 تحذف مع اسمها  
 وحدها فان كان الاول  
 وجب في جزائها الفاء  
 وذن بها ان اما في  
 الاصل حرف شرط  
 لان الفاء علم السببية  
 فيجوز انما تنصرف صورة  
 حرف السببية اعني ان  
 وان سقط على سبب  
 الوجوب جميع اجزاء  
 السبب اعني كان مع  
 اسمها وخبرها وذلك  
 نحو اما زيد فمطلق اي  
 اما يمكن في الدنيا شئ  
 فزيد منطلق اي ان  
 يكن شئ موجودا  
 يوجد انطلاقة اي هو  
 منطلق لا محالة فلا بد  
 اذن من اقامة جزء  
 من الجزاء مقام الشرط

اعرف فقال (للتحرز عن تقدم) الخ يعني انه اما وجب الانفصال في الثاني في هذه الصورة ليحترزه عن تقدم (احد المتساويين من غير مرجح) لان المرجح في صورة عرفية احدهما للتقديم الذي يقتضى جواز الانفصال في الثاني هو كون المتقدم اعرف ولما انتفت هذا العلة المر جحة للتقديم تعيين وجوب الانفصال الثاني منه وقوله (وقدمته) عطف على قوله ان كان اعنى الجملة الشرطية اى ان كان احدا الضميرين اعرف ووردت تقديم ذلك الاعرف وقوله ( اى احدا الضميرين ) تفسير اضمير قدمته لانه راجع الى احدا المضاف في قوله احدهما ولما كان المتبادر من اضافة الاحدا الى ضمير التثنية كون الاضافة فيه للاستغراق اشار الشارح الى انه ليس كذلك ههنا بقوله ( الذى هو اعرف ) يعنى ان الاحد الذى قدم معين واضافه للعهد الخارجى وهو اعرفهما وقوله ( على الآخر ) متعلق بقدمته اى قدمت الاعرف على غير الاعرف ثم اشار الى فائدة ضم هذا الشرط فقال (احتراز) اى قوله وقدمته احتراز (عما) اى عن الصورة التى (اذا كان الاعرف موخرا) لنكتة اقتضت تأخيرها اما بان يكون المقام مقتضيا لتقديم غير الاعرف فيلزم لاجله تأخير الاعرف او بان يكون مقتضيا لتأخيرها فى اول الوجهة (نحو اعطيتك اياك) فان احدا مفعولى اعطيت ضمير فائب وثانها ضمير مخاطب والمخاطب اعرف من الغائب فوجد فيه الشرط الاول ولكن لم يرد المتكلم تقديم المخاطب الذى هو اعرفهما لان ضمير الغائب لكونه مفعولا اول لا عطيته لزم تقديمه على المخاطب الذى هو المفعول الثانى له مع اعرفيته ( فيلزم انفصاله ) اى انفصال الضمير الثانى وقوله ليعذر علة للزوم الانفصال ههنا يعنى انما يلزم انفصاله (ليعذر المتكلم) اى ليصح اعتذار المتكلم (فى تأخير الاعرف) مع وجود المرجح لتقديمه واذا قيل له لم اخرت المؤخر الذى حقه ان يتقدم لكونه اعرف فيصح له ان يقول انى وان اردت تقديمه ولكن انفصاله مانع لتقديمه وقوله (ولا يلحقه) عطف على ليعذر اى ليعذر المتكلم وثلا يلحقه (طعن فى اول الوجهة وان كان) لا يلحقه بعد التفكير بكونه مفعولا ثانيا يجب تأخيرها وقوله (بايراده) من قيل التنازع لجواز تعلقه بقوله ليعذر وقوله لا يلحقه يعنى انما حصل التعذر به او انما لا يلحقه طعن بسبب ايراده اى ايراد المتكلم ذلك الاعرف (على خلاف الاصل) اى الذى هو الاتصال وخلافه ايراده منفصلا وهذا الذى اختاره المصنف من المذهب هو مذهب الجمهور (وحكى سيبويه نحو بوز الاتصال) فى صورة تقديم غير الاعرف (ايضا) اى كأمع الجمهور فى صورة تقديم الاعرف ويحتمل ان يكون قوله ايضا اشارة الى جواز الانفصال يعنى ان سيبويه جواز الانفصال ايضا كما جواز الجمهور الانفصال (نحو اعطيتوك) ثم قوله وحكى سيبويه اى وحكامه عن النحاة بلا التزام محتمة كذا فى النصاب وقال بعض المحشين فى الاستدلال على ما حكاه سيبويه لان الثانى وان كان اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية لكونه المفعول الاول وهو عبارة عن الاخذ واذا كان كذلك فهو يستحق التقديم نظر الى الترجيح المعنوى الذى هو مفن عن الترجيح اللفظى كذا فى الحواشى الهندية وحكى النصاب ايضا حكاية التضعيف عن سيبويه فنه حيث قال بعد حكايته عن النحاة انه فاسد لانه لم يسمع مثاله من العرب والله اعلم وقوله (فلك الحيار)

لانه لم يبق منه شئ كما  
يجب فى حرف الشرط  
وان كان الثانى قائما  
غير لازم بل يجوز  
حذفها والاثنان بها  
نحو اما زيد مطلقا  
انطلقت واما انت ذا  
نفران قوى واما فتح  
الهمزة ان الشرطية  
من دون حرف  
الشرط كما اثبت  
الكوفيون فليس  
بمستور هذا كله من  
كلامه او رده بطلوه  
لنضمنه استيفاء الخط  
من المحل مع كون ما  
تفرده حقيقا بالقبول  
(قوله) اسم ان  
واخواتها وستعرفها  
اى الاخوات (قوله)  
اى لثنى صفة الجنس  
وحكمه قبل كفى  
تقدير الصفة ولا  
حاجة الى تقدير  
معطوف يشير اليه قوله  
وحكمه ويمكن ان  
يقال لم يشير بقوله  
وحكمه الى تقديره بل  
اشار الى بيان معنى لثنى  
صفة الجنس من انه  
ليس بمعنى لثنى وجود  
الصفة بل لثنى حكمه  
وهو ثبوت الجنس  
ولك ان تبقى صفة  
الجنس على ظاهرها  
لان الملقى فى الاغلام  
رجل ظرف لثنى  
جنس طرفة الرجل  
فكانت تلك لا طرفة  
رجل وانت خير بان  
مراد الشارح قدس  
سره بهذا التفسير  
افادة ان لثنى ما جرى

عليه وهذا سر  
المطف وما ذكره  
القائل من قوله ذلك  
ليس اسرورا هذا  
فان الصادق على ما  
ذكره ليس الاما  
ذكره قدس سره  
(قوله) لكن اكثر  
منها قيل في كون  
المفعول به وفيه وله  
كذلك نظر لان  
المجرور بواسطة  
حرف الجر والواقع  
موقع الفاعل كثير  
جدثم قيل والاولى ان  
يقال كان المنصوب من  
اسم لا مخصوصا باسم  
فيما بينهم وكان المنصوب  
اهم بالبيان فدعا ذلك  
الى بيان هذا الاسم  
وتعريف مفهومه  
بخلاف سائر المنصوب  
فان المنصوب منها لم  
يخص باسم والاول  
ليس بشئ لان اسم لا  
لا يكون منصوبا الا  
باجتماع ثلثة شرائط  
فلو احتمل واحد منها  
لم ينتصب بخلاف سائر  
المنصوبات فان بعضها  
بلا شرط وبعضها  
بشرط شئ فظهر من  
ذلك ثلثة هذا وكثرة  
ما عاده واما الثاني  
فليس بعيد بل هو  
مختار المص فانه قال لما  
كانت ترجمة هذا  
الفصل بقولهم  
المنصوب وجب ان يجد  
بما يكون منه منصوبا  
فلذلك ذكرت هذه  
الاشرا لعلو ترجم باسم  
لا لا تنفي بان يقال

جملة جزائية مجزومة المحل على انه جزاء الشرط اعنى قوله فان كان والجملة الشرطية صغرى  
جواب لقوله اذا اجتمع ضميران وقوله (اي الاحتيار) تفسير للفظ الخيار مطابقا لما فسر به  
صاحب القاموس فعلى هذا يجوز ان يكون قوله (في) (الضمير) (الثاني) ظرفا لقوا ومتعلقا  
للفظ الخيار وان جاز كونه ظرفا للظرف المستقر وهو قوله فلك ثم فسر الشارح لفظ الخيار  
بقوله (ان شئت اورده) اي الضمير الثاني (متصلا) ليكون توطئة لقوله (نحو اعطيتك) وقوله  
(باعتبار عدم الاعتداد بالفصل) دليل وبيان لسبب جواز الاتصال يعنى ان شئت اوردت  
الضمير الثاني متصلا بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد بافصاله عن العامل (بما هو) اي بسبب  
الضمير الذى هو (متصل) بالعامل وهو الضمير المخاطب ههنا لانه لما قدم لا عرفيته لزم ان يعتبر  
فيه زيادة فضيلة ومزية على غير الاعرف وتلك المزية اعتباره كالجزية ثم فسر الشق الثاني  
المفهم من قوله الخيار بقوله (وان شئت اورده متصلا) ويجوز ذلك ايرادك الضمير الثاني  
منفصلا كما مثل به المصنف بقوله (نحو اعطيتك اياه) حيث جعل الضمير الثاني من غير المرفوع  
منفصلا ثم بين سبب الايراد بقوله (باعتبار الاعتداد) اي انما جاز فيه ان تورده منفصلا بسبب  
انه يجوز ذلك الاعتبار (بالفصل) اي بافصال الثاني (بما) هو اي بسبب الضمير الذى  
(يفصله) اي يفصل بينه وبين عامله وذلك الضمير هو الضمير المخاطب الذى يفصل بين الضمير  
القائب وبين العامل ههنا (وان كان متصلا) ولما كان الاعرف من الضميرين احدهما  
المخاطب لكونه اعرف بالنسبة الى القائب وتانيهما المتكلم لكونه اعرف بالنسبة الى المخاطب ولما  
اورد المص مثال الاول اراد ان يورد مثال الثاني فقال (و) (نحو) (ضربك) ثم الش اراد  
تطبيق المثال بالممثل فقال (فانه) يعنى هذا المثال مطابق للممثل لانه (اجتمع فيه ضميران) احدهما  
الضمير المتكلم المجرور والمتصل لكونه مضافا اليه وتانيهما الضمير المخاطب المنصوب المتصل فتح  
قد وجد الشرط الاول وهو كون احدهما اعرف والشرط الثاني ايضا كما قال (اي احدهما)  
اي الضميرين من المتكلم والمخاطب (مرفوعا) ولما توهم منه ان الضمير الاول لما كان فاعلا  
للمصدر يكون مرفوعا فتح يكون مخالفا للشرط الثاني اراد الش دفع هذا التوهم فقال (مجرور  
الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية) يعنى ان احدهما ليس بمرفوع كاتوهم لان الاول مجرور  
بالاضافة اي باضافة المصدر اليه وهو محله القريب وان كان محله البعيد مرفوعا لكونه فاعلا  
والاعتبار بمحله القريب فيقال انه ضمير مجرور متصل والضمير الثاني منصوب متصل لكونه  
مفعولا للمصدر قوله (وقدم) عطف على قوله اجتمع وبيان لوجود الشرط الثالث وهو  
قوله وقدمته يعنى ان هذا المثال مطابق ايضا بالنسبة الى الشرط الثالث ايضا لانه قدم فيه (الاعرف  
الذى هو ضمير المتكلم) وانما قدم لكونه فاعلا وكون الاصل فيه هو التقديم فاذا وجدت  
الشروط الثلاثة المذكورة فيه (فلك) اي فجاز لك (الوصل) اي اتصال الثاني (باعتبار عدم  
الاعتداد) اي بسبب اعتبارك لعدم (الاعتداد بالفصل) اي بافصاله (بالتصل) اي بسبب الضمير  
المتصل (ولك) اي وجاز لك (الفصل) اي بحمل الضمير الثاني منفصلا (نحو ضربى اياك  
للاعتداد) اي بسبب اعتبارك للاعتداد (بالفصل) اي بافصاله (بالتصل) ولما فرغ المص من



المسئلة التي حكمها بالتخير شرع في المسئلة التي حكمها وجوب الانفصال فقال (ولا) وفسره  
 الشئ قوله (اي وان لم يكن احدهما اعرف) بان تساوي في المعرفة ككونهما غائبين او مخاطبين  
 او متكلمين وهذا الاشارة الى انعدام الشرط الشرط الاول وقوله (او يمكن ولكن ما قدمته)  
 اشارة الى انعدام الشرط الثاني يعني وان لم يكن احدا للضميرين اعرف من الاخر او يكون  
 احدهما اعرف ولكن ما اردت تقديم ما هو اعرف (فهو) وقوله (اي الضمير الثاني) تفسير  
 للمرجع وقوله (على كل من التقديرين) قيد للجزاء وقوله (منفصل) خبر للمبتدأ والجملة جزائية  
 وقوله (لا غير) تأكيده اي لا يجوز فيه غير المنفصل كما يجوز الوجهان في الباب السابق ثم  
 شرع الشئ في ادلة وجوب الانفصال فقال (اما على التقدير الاول) اي اما تعيين الانفصال على  
 تقدير عدم كون احدهما اعرف ثابت (فلا يلزم الترجيح في تقديم احدهما على الاخر) يعني  
 لو جاز الاتصال والانفصال على تقدير عدم اعرفية احدهما لم يترجح احدهما على الآخر  
 المتساويين في المعرفة (فيما) اي في اللفظ الذي (هو) اي ذلك اللفظ مع ما يتصل به كالكلمة  
 الواحدة) لكون الفعل الاول فاعلا في المعنى لانه لا خذ في باب اعطيت (بلا مرجح) لان  
 المرجح في صورة الاول هو الاعرفية او تقديم المتكلم فاذا لم يوجد احدهما من الامرين لم  
 يوجد مرجح يقضي تقديم احدهما واتصاله فاذا لم يوجد مرجح يلزم اكتساب مرجح آخر  
 لانها اذا تعارضت اقطا والمرجح جمل الثاني منفصلا حتى تعين الاول للاتصال الموجب  
 للتقديم (واما على التقدير الثاني) اي واما تعيين الانفصال ووجوبه على تقدير كون احدهما  
 اعرف ولكن ما قدمته (فلكرهتهم) اي فالانفصال كرهتهم (تقديم الانقص) وهو الاعرف  
 الذي لا يكون كالكلمة الواحدة لعدم كونه فاعلا لفظا كما في ضربتك او معنى كما في اعطيتك اياه  
 وقوله (على الاقوى) متعلق بالتقديم وقوله (فيما هو كالكلمة الواحدة) صفة للاقوى اي على  
 الاقوى الذي هو كالكلمة الواحدة لكونه فاعلا معنى لكون الضمير الغائب مفعولا اول لا عطيته  
 و لكون المخاطب الاعرف مفعولا ثانيا له فانه وان كان اعرف وكانت الاعرفية مرجحة لتقديمه  
 ولكن كون الغائب كالكلمة الواحدة مرجح لتقديمه ولو قدم الاعرف ههنا يلزم تقديمه بلا  
 مرجح اي زائد على الاعرفية فبحرورد منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال ومثال ما لا يكون  
 احدهما اعرف (نحو) زيدا (اعطيتك اياه) كما قال الشئ (مثال) اي هذا مثال (لما) اي للضميرين  
 اللذين (لم يكن احدهما اعرف) وقوله (لكونهما) دليل لعدم الاعرفية يعني ان احدهما ليس  
 باعرف في هذا المثال لكونهما (ضميرين غائبين) (او) (اعطيتك) (ايالك) واما فسر الشئ  
 باعطيته للاشارة الى ان قوله اياك عطفت على قوله اياه والتقدير نحو اعطيتك اياك (مثال) اي هذا  
 مثال (لما) اي للضميرين اللذين (يكون احدهما اعرف وهو) اي الاعرف (ضمير المخاطب)  
 وهو اياك (ولكن ما قدمته) للكتبة السابقة ولما فرغ المصنف من المسائل التي تعين فيها احدهما من الامرين  
 من ايراده متصلا ومنفصلا وتخبر فيها المتكلم في ايراد ايها شاء شرع في المسئلة التي اختير فيها  
 احدهما من الامرين مع جوازها فقال (والمختار) اي الذي يكون مختارا للذخاء من الامرين (في  
 خبر) (باب) (كان) اي اذا وقع الضمير خبر الهو زاد الشارح لفظ باب للاشارة الى ان المراد

هو المسند اليه بعد  
 دخولها لكن اوليته  
 غير ظاهرة بل الظاهر  
 كون مختاره قدس سره  
 اولي لانه يظهر به وجه  
 ترجحة هذا الفصل  
 بقوله المنصوب بلا  
 قوله ولا يبعد ان يقال  
 اشارة الى امكان  
 تزييف ما هو المختار  
 المصوب به من كون  
 المنصوب بلا بضامن  
 اسم لا وفيه ان اعتبار  
 كون المبني منه منصوبا  
 محلا يلزم ان يكون  
 المرفوع ايضا كذلك  
 لانه ايضا في محل لو  
 وقع فيه الاسم المحابى  
 على تلك الشرائط  
 لا ينصب وايضا لو كان  
 المبني داخلا في  
 المنصوب بلا لاصح  
 الاحتراز عنه والا  
 خراج عن حده وقد  
 فعلوا ذلك (قوله)  
 لك على النسخ الشهو  
 ر ومن ثمة المثالين قبل  
 هذا بعيد جدا اذ لا يقال  
 لا غلام رجل لك بل  
 لا غلام لك فالاولي انه  
 نصب في احدي المثالين  
 حذف خبر لا وذكره  
 على طبق ما سبق انه  
 يحذف كثيرا ولما قدم  
 مثال الحذف وذلك  
 القول سيدد كما ترى  
 (قوله) والكسري في  
 جمع المؤنث السالم بلا  
 تنوين نوقش في  
 العبارة بان ليس ما  
 ينصب به الكسري بلا  
 تنوين فذكره في تعيين  
 ما ينصب به غير

بالحبر ههنا اعم من خبر كان وصار وغيرهما من الافعال الناقصة دفعا لانهما انهما مختص بكان ولذا  
فسره بقوله (اي خبر كان واخواتها) وقوله (اذا كان ضميرا) تطبيق لهذه المسئلة بمسائل الضمير  
والافلا فائدة فيه وقوله (الانفصال) خبر لقوله والخيار ومثاله (كما تقول كان زيد قائما) اي  
مثاله قولك وكنت اياه في اثناء مجموع قولك كان زيد قائما (وكنت اياه) وانما ورد قوله كان زيد  
قائما مع ان المثال وكنت اياه ليحصل مرجع للضمير النائب حتى يصح به التركيب ثم شرع الشارح  
في بيان دليل كون الانفصال مختارا مع جواز الامرين بل المختار ان يكون متصلا لكونه هو  
الاصل فقال (لانه) اي انما اختار الانفصال ههنا لان خبر باب كان (كان في الاصل خبر المبتدأ)  
لكون باب كان من نواسخ المبتدأ (ويجب) اي وحينئذ يجب (ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا)  
وقوله (لان عامله) علة لقوله يجب اي وانما يجب كون خبر المبتدأ منفصلا اذا كان ضميرا لان  
عامله اي عامل خبر المبتدأ (ممنوع) وقد عرفت انه اذا كان عامل الضمير معنويا يجب الانفصال  
ولذا يختار الانفصال بالنظر الى اصله ثم شرع الشارح في بيان علة جواز الاتصال فقال (ويجوز)  
اي جواز امر جوا (ان يكون) اي خبر باب كان (ضميرا متصلا ايضا) اي كما يجوز جواز اراجحه  
ان يكون منفصلا (نحو) كسسته في قولك (كان زيد قائما وكسسته) وانما جاز ذلك (لانه) اي لان خبر  
باب كان (شبيه بالمفعول) في وقوعه بعد الفعل وفاعله لانه مفعول حقيقة لما عرفت (وضمير  
المفعول) في مثل زيدا (ضربته واجب الاتصال في شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال)  
لكون اللازم في المشبه به وجود منية على المشبه (فلا اقل) في فائدة التشبيه ونمرة وقوله (من)  
ان يكون جائزا للاتصال) بيان للمفضل عليه لقوله اقل يعني لاحكم اقل من جواز الاتصال لان  
الاقل من الجواز هو الامتناع ولو حكم به لم يبق فائدة للتشبيه ولو حكم بالوجوب كما هو حكم  
المشبه به لم يحصل منية المشبه به على المشبه فروعي للجائنين وحكم بالجواز ولما تولد من ههنا انه  
لما وقع المشابهة بالمفعول واعتبر علة للاتصال مع كونه اصلا فكان الانفصال مختارا استدرك  
الشارح بقوله (لكن الانفصال مختار) في خبر كان (لان رعاية الاصل) وهو كون مقتضى انفصاله  
كون اصله خبر المبتدأ (اولى من رعاية المشابهة بالمفعول) المجوزة للاتصال يعني تعارض  
المرجعان احدهما يرجع الانفصال والاخر يرجع الاتصال فرعاية الاول كان اولى ووجه  
الاولوية ما ذكره المحقق عصام الدين وهو ان الخبرية حقيقة لكونها لازم الذات وكونه  
مشابها بالمفعول تشبيهية وهي لازم الصفات فرعاية الحقيقة اولى من رعاية التشبيهية ثم شرع  
المصنف في بيان مسئلة اخرى فقال (والاكثر) ولما كان المتبادر من الاكثر انه اكثر المذاهب  
اراد الشارح ان يبين ان المراد بالاكثرية بالنسبة الى الاستعمال فقال (في الاستعمال) ولما انفهم  
منه ان الضمير الذي يعدلوا به لا يجوز فيه الانفصال والاتصال لكن اكثر الاستعمال هو الانفصال  
كما ستعرف من مثال المتن الذي سيورده المصنف اراد الشارح ان يذكر دليل الانفصال بقوله  
(انفصال الضمير) اي وجه كون الضمير (المرفوع) الذي (يبدلوا) منفصلا في اكثر الاستعمال  
ثابت (لكون ما) اي لكون الاسم الذي وقع (يبدلوا) مبتدأ هذا بانصب خبر الكون وقوله  
(محذوف الخبر) صفة (تقول) (لولا انت الى آخرها) اي الى آخر الضمائر وفسر الشارح

مستحسن (قوله) على ما ينصب به فان قلت كان الاظهر الا خصر ان يقال على الفتح كما ذكره النحويون فلم خالفهم بالعدل عنه قلت ليشمل بالثنية والجمع كانه عليه المص حيث قال هذا اولى من قولهم منى على الفتح فانما تقول لا غلامين لك وليس منيا على الفتح وكذلك لا مسلمين لك فاذا قلنا على ما ينصب به يشمل ذلك كله (قوله) والياء المفتوحة ما قبلها قبل والانسان يكون الاعراب المحل للمعرب بالحروف الذي ين عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلام رجل كان منصوبا بالياء وما فيه ظاهر (قوله) لان الاضافة ترجع جاب الاسمية لانها من خواص الاسم وفيه وجه آخر ذكره المصنف قائلا وانما يخفى الفرد معه لما تضمنه من معنى الحروف ولم يبين المضاف ولا المشبه به لان الاضافة مائعة لخصوصيتها بالاسماء واما لان البناء تركيب فكم تركب اكثر من كلمتين والاول اقوى وما قبل في تفسير قوله لان الاضافة اي الاضافة الى الفرد ليس كايين (قوله)



فقال (فذهب الاخفش الى ان الكاف) اى المتصل الذى (بعد لولا ضمير مجرور) اى مجرور متصل بكافى بك وضربك (وقع) اى لكنه واقع (موقع المرفوع) لكون المقام مقام المبتدأ كما عرفت ثم اشار الى جواز وقوع المجرور موقع المرفوع بقاعدة وهى قوله (فان الضائر) مطلقا (قد يقع بعضها موقع بعض) آخر ثم استشهد عليه بقوله (كما تقول ما نانا كانت) ثم اشار الى مقام الاستشهاد فقال (كانت) اى الذى هو مدخول الكاف الجارة وقوله (في هذا المقام) متعلق بوقع المتأخر (مع انه ضمير مرفوع) اى مع انه موضوع على الضمير المرفوع المتفصل (وقع موقع المجرور) اى موقع المجرور والمتصل وكذلك الضمير فى لولا كان فى صورة المجرور والمتصل ثم وقع موقع المرفوع المتفصل على عكس قوله كانت ثم شرع فى بيان توجيهه بسيبويه فى لولا فقال (وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام) اى فيما اذا دخل على الضمير المجرور (حرف الجر) اى بمعنى اللام التمليلية كان معنى قوله لولا كذا كان كذا فى معنى لم يكن كذا لوجوده كفى حاشية المصام وقوله (والكاف) بالنصب عطف على لولا اى وان الكاف فى لولا (ضمير مجرور واقع موقعه) لا موقع غيره كاذهاب اليه الاخفش ثم اشار الى الفرق بين المذهبين فقال (فالاخفش تصرف فيما لولا) حيث ابقى لولا على حاله وتصرف فى الضمير بتصرف وقوله (وسيبويه) مرفوع على انه عطف على الضمير المتصل فى تصرف وقوله (فى نفسه) معطوف على قوله بعد لولا فيكون من قيل عطف الشينين على معمولى عامل واحد واما ان عطف سيبويه على قوله فالاخفش وفى نفسه على قوله بعد لولا ليكون من قيل عطف الشينين على معمولى عاملين مختلفين ولا يجوز يعنى محصل مذهب سيبويه انه تصرف فى نفس لولا حيث الحقه بالحروف الجارة وقدم الشارح مذهب الاخفش تنبيها على انه هو المذهب المنصور لما قال المحشى المصام ان التصرف فى ما بعد لولا اولى من التصرف فى نفسه لانه معمول والمعمول محل تصرف الاعراب وايضا انه متأخر والمتأخر اولى فى التصرف ولما فرغ من نقل المذهبين فى ما بعد لولا على بعض اللغات شرع فى نقلهما فى باب عسى فقال (واما عساك فذهب الاخفش) على سياق ما ذهب اليه فى لولا يعنى (الى انه) اى الكاف فى عساك (ضمير منصوب) فى الصورة (واقع موقع المرفوع) لكونه فاعلا امسى (وسيبويه) اى وذهب سيبويه (الى ان عسى محمول على لعل) اى التى للترجى (لتقاربهما) اى لتقارب عسى ولعل فى المعنى) اى فى كونهما للطعم والاشفاق ثم ذكر محل المذهبين ايضا بقوله (فهنا) اى فى التصرف فى عسى (ايضا) كما تصرف فى لولا (الاخفش تصرف فى الضمير) بناء على ما نقله من قاعدة ان بعض الضائر واقع فى موقع بعض وقوله (وسيبويه) ايضا عطف على المستتر فى تصرف لما قلنا فى ماسبق وقوله (فى العامل) عطف على قوله فى الضمير وما معمول لا تصرف ولما فرغ المصنف من المباحث انى تتعلق بالضائر من حيث ذاتها ومن حيث صفاتها التى تلحقها بالذات كالاتصال والانفصال شرع فى المباحث التى تلحقها بالواسطة فقال (ونون الوقاية) وازافة النون الى الوقاية اضافة لامية من قيل اضافة السبب المسبب اى نون هى سبب الوقاية او بيسانية اى النون التى هى الوقاية كذا فى المصام وهو مبتدأ وقوله (مع الياء) ظرف مستقر اما على انه حال من المبتدأ او

والحقيق ان المحدود هو المنصوب بلا ذلك ليس الا النكرة المتصلة المفردة ولا يلزم من ذلك وجوب انتصاب ما هو كذلك فلا يلزم المحذور ولا يحتاج الى قيد يخرج تلك النكرة فى صورة وجوب التكرير بل لا يصح لان مبنى ذلك الجواز فكما يجوز اعمال لا كذلك يجوز الفاؤه عن العمل وتفصيل ذلك على ما قاله الرضى ان لا التبرئة انما تعمل لمشايتها لان وجه المشابهة ان اللبابة فى الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة لللبابة فى النفي لانها تبنى الجنس فلما توغلنا فى الطرفين اعنى فى النفي والاثبات تشابها فاعلمت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التى هى انما تعمل لمشايتها الفعل بالاسالة فهى مشبهة بالمشبهة والتانى ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تناقيا وتناقضا لامشابهة ولا مقارنة فعل هذا تقول انما تعمل فى المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها تبنى الجنس لم يكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ



التي في الحقيقة واجاز  
ابو العباس وابن  
كيسان عدم تكرير  
لا في المواضع الثلاثة  
واغاب عن المص  
لمسورة كون هذه  
التكررة غير معمولة  
لان المقيدان كونها  
معمولة منصوبة فلا  
ساس لهذه الصورة  
بما هو فيه قوله هذا  
جواب دخل مقدور على  
قوله وان كان معرفة  
قبل وعلى التعريف  
بانه غير جامع وقاسم  
ما يرشد الى فساد  
فانها بحسب التوجيه  
تريد على ما بينه الشارح  
قدس سره في اثناء  
بيان تلك الوجوده  
التي (قوله) عطف  
مفرد على مفرد وخبر  
ها محذوف لم يقل  
وخبرها محذوفان  
فيها على ان المحذوف  
خبر واحد لهما لانها  
بحكم المائلة في حكم  
واحد كما ان زياد وان  
عمر قائمان وقيل لا  
حول ولا قوة في حكم  
لا ولا حدة اذا ماله لا  
شي من الامرين الا  
بالله ولذلك اى لا حول  
ولا قوة موجود ولم  
يقول موجودان وهذا  
غير مستقيم لان المعنى  
المتى لا حول عن  
المسبة ولا قوة على  
الطاعة لا يتوفيق الله  
ولا رجوع لتأني  
المعاصي ولا طاعة لنا  
من مشقة الدين من  
الشي يؤمرنا في اداء

المنحصة بالاسم يعني الكسرة التي تكون في آخر الكلمة المركبة من حرفين فصاعدا لان آخر  
المضارع اما صرف فوع بالضمه واما منصوب بالفتح واما ساكن بالجر واما محذوف والكسرة  
مخالفة له على جمع التقادير واما قيدنا بالكسرة بما ذكرنا ليكون توطئة لقوله (بخلاف كسرة  
نضربين) على صيغة المفرد المخاطبة يعني كسرة باء نضربين خارجة عن الكسرة التي يجب التحفظ  
عنها (لانها) اى لان كسرة باء نضربين متلاوقة (في الوسط حكما) اى لاحقيقة لانها في الحقيقة  
في آخر الكلمة ولكن لما لحقت بهاء الضمير في كل حالة والنون في حالة رفعه كانت الكسرة بسبب  
لحوقها في الوسط (وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفو) حيث كسرت النون لالتقاء الساكنين  
(و) كسرة لام (قل الحق) لانها مجز ومان والثاني في حكم المجزوم وحركت النون واللام  
بالكسرة لكن تلك الكسرة ليست هي الكسرة التي يجب التحفظ عنها (لعمري) اى لعمري  
الكسرة فيها ما لم تلزم نون الوقاية في امثالهما او لما فرغ المصنف من بيان المواضع التي التزم فيها  
اتيان النون شرع في بيان المواضع التي لم يلزم فيها اتيانها فقال (وانت مع النون) ولما كان  
المراد بالنون ههنا هي نون الفعل المضارع وصفها الشارح بقوله (الاعرابية) اى مع النون  
المنسوبة الى الاعراب وقوله (الكائنة) للتنبيه على ان قوله (فيه) ظرف مستقر مجرور والحل  
على انه صفة للنون المعرب باللام وعلى ان الظرف المستقر وان كان نكرة لا يجوز كونه صفة  
للمعرف للزوم المطابقة بالتعريف لكن بقدر في امثال هذا المقام الاسم المعروف باللام وقوله (اى  
في المضارع) تفسير للضمير المجز وريضي اذا كان الفعل المضارع مع النون الاعرابية وهي نون  
التثنية والجمع المذكور والمخاطبة (و) (مع) (لنودن وان اخواتها) ثم فسر الشارح اخوات ان  
بقوله (يعني ان) بفتح الهمزة (وكان ولكن وليت ولعل) وانما فسر الاخوات بهذا الثلاثي هو  
اختصاص هذا الحكم بما في آخره النون بل انه يعم جميع الحروف المشبهة وقوله (غير) خبر  
المبتدأ ولما كان التخيير عبارة عن استواء الامر من غير ترجيح احدهما اراد الشارح ان يذكر  
الامر من فقال (بين الاتيان بنون الوقاية) ثم ان اختيار هذا الاتيان لما احتاج الى مرجع اشار  
اليه بقوله (للمحافظة على الحركات البناءية) يعني يجوز ذلك في هذه الكلمات اتيان بنون الوقاية  
في او اخرها وانما يجوز ذلك لتحصيل المحافظة وتلك المحافظة في بعضها محافظة حركاتها  
وفي بعضها محافظة سكونها اما محافظة حركاتها (في غير لدن) من المضارع الذي فيه نون الاعراب  
وان اخواتها لان حركاتها البناءية اما كسرة كما في يضربان واما فتحة كما في البواق واذالم  
تلتحق نون الوقاية يلزم ان يكسر لما قاتها بياء المتكلم واذ كسر تزول الفتحة التي نبت عليها (و)  
اما المحافظة (على السكون) فصاحلة (في لدن) لانه لو لم تلتحق النون بهما لم تحرك نون لدن  
بالكسر فيزول سكون آخر هاتم فسر الامر الآخر فقال (وبين تركها) يعني يجوز ذلك ترك اتيان  
نون الوقاية في الكلمات المذكورة وانما يجوز تركه (تحرزا) اى لتحرز المتكلم (عن اجتماع  
النونات) والمراد بالنونات ههنا ما فوق الواحد لان النونات لم تجتمع في كل من تلك الكلمات  
بل تجتمع في بعضها وهي ان وان ولكن وكان واما في لدن فتجتمع فيها النونان وكذا في يضربان  
ويضربون ويحتمل ان يكون من باب التقلب ولما لم يمتش هذا الحكم في لعل وليت اشار الى  
تعميم هذا الحكم ليحصل الشمول اليها فقال (ولو حكما) اى ولو كان ذلك الاحتجاج اجتماعا



الزكوة والصدقة  
وغيرها الا بالله قال  
الرضي ويجوز على  
مذهب يبيو به ان  
يقدر بعد ما خبر الهمما  
معا اي لاحول ولا  
قوة لنا اي موجودان  
لنا ان مذهبه ان لا  
لتمتوح اسهلها لتعمل  
عمل ان في الخبر فمما  
في موضع الرفع فلا قوة  
مبتدا مطوف على  
مبتدا واقدر مرفوع  
منه خبر المبتدا لا خبر لا  
فيكون الكلام جملة  
واحدة نحو زيد وعمر  
وخاريان ويجوز ايضا  
عنده ان يقدر لكل  
واحد منهما خبرا لا  
حول موجود لنا ولا  
قوة موجودة لنا  
فيكون الكلام جملتين  
واما على مذهب غيره  
وهو ان لا المفتوح  
اسمها على الخبر  
عمل ان كما عملت فيه لا  
النصب اسمها  
فيجوز ايضا ان تقدر  
لهمما خبرا واحدا  
وذلك الخبر يكون  
مرفوعا بلا الاولى  
والثانية معا وما وان  
كافا عاملين الاتهما  
متاثران فيجوز ان  
يسمى في اسم واحد  
عملا واحدا كما في ان  
زيد وان عمرا قائمان  
كاتباشي واحدا وانما  
المتنع ان يصل عاملان  
مختلفان في حالة واحدة  
عملا واحدا في موصول  
واحد قياسا على امتناع  
حصول اثر من

حكمها بان يجتمع مع التون الحكمي (كافي لعل) لانه ليس في آخره تون بل فيه لام ولكن اللام  
في حكم التون (لقرب اللام) اي لقرب مخرج اللام (من التون) اي من مخرج التون وقوله  
(في المخرج) متعلق بالقرب ثم اراد الشارح وجه جواز الترك في ليت فقال (وهلا على اخواتها)  
يعني وانما يجوز ترك التون في ليت مع عدم جريان علة الترك فيه لانه ليس في آخره تون ولا ما هو  
في حكمها بل فيه تاء ولا قرب لمخرج من التون وجواز ذلك فيه ليس لجريان علة الترك بل جاز  
فيه هلا على اخواتها (كافي ليت) ثم استثنى منها ما يختار فيها احدا الامرين وان استويا في الجواز  
فقال (ويختار) وقوله (لحوق تون الوقاية) تفسير لنائب الفاعل المستتر في يختار يعني ويكون  
لحوق تون الوقاية مختارا على عدم لحوقها (في ليت) وقوله (من بين اخوات ان) حال من ليت  
اي يميز من سائر الحروف المشبهة وانما كان مختارا (لعدم مائع) وهو اجتماع التونات الذي  
هو علة الترك وهذه العلة معدومة (في ذاتها) اي في ذات ليت لانه ليس في آخره تون ولا ما هو  
في حكمها ثم اشار الى دفع المرجح الذي يجوز الاتيان بقوله (والحمل على اخواتها خلاف الاصل  
ولا يصار) اليه الا لضرورة صادقة عن العدول عنه ولا يخفى ان قول ويختار بمنزلة الاستثناء  
من مسألة التخير (و) (في) (من وعن ولد وقط) اي ويختار لحوقها ايضا في من وعن ولما كان  
لفظ قد احتملا للحرف الذي يختص بالفعل وهو قد التحقيقية او التقليلية اراد الشارح دفع  
هذا الاحتمال فقال (وما) اي لفظ قد وقط راد بهما ما هو (يعني حسب) اي الاسمان لان المراد  
بقده الحرف وهذا التفسير يحتاج اليه بالنسبة الى قد لان قط ليس بحرف بل اسمية ظاهرة  
لا تحتاج الى التفسير بل يذكر استباغا وانما كان المحقوق مختارا في الكلمات المذكورة (للمحافظة  
على السكون) اي على سكون او اخرها (اللازم الذي) اي السكون الذي (هو الاصل  
في البناء) ولما انتقض هذا الدليل بكلمة لدن بان يقال ان هذا الدليل بعينه جار على كلمة لدن لكون  
آخرها سا كذا اشار الى دفعه بقوله (مع قلة الحروف) يعني لان سلم جريان دليل الاختيار في كلمة  
لدن لان تمام العلة هو انضمام قلة الحروف وحروف لدن كثيرة لكونها على ثلاثة احرف ثم  
اشار الى ما هو المختار في لعل فقال (وعكسها) (اي عكس ليت) هو مبتدا وقوله (لعل) خبره  
وقوله (في الاختيار) متعلق بالعكس يعني ان ليت ليست بالعكس في معناها وفي غيره من الاحكام  
بل في كون لحوق التون مختارا فيها ويكون العكس ههنا بمعنى التي كقال (فالمختار) يعني ان معنى  
العكس هو ان المختار (فيها) اي في لعل (ترك التون) الذي هو عكس اماتيان وانما كان ترك  
التون مختارا في لعل (لثقل التضعيف) وهو تشديد اللام في آخرها بخلاف ليت لانه ليس  
في آخرها تضعيف (وكثرة الحروف) اي لكثرة حروفه اي حصل من مجموع الامرين قتل  
ليس في غير هاتم شرع في مسألة ضمير الفصل فقال (وتوسط بين المبتدا) اي وقع او بدخل بين  
المبتدا (والخبر) قال بعض الشراح وانما قال بتوسط للاحتراز عن الضمير الذي يتقدم او يتأخر  
انتهى فعلى هذا يكون قوله بين المبتدا مستدركا لان التوسط لا يكون الا بين الشئين ولهذا يحمل  
التوسط على التجريد اي على معنى مطلق الوقوع او الدخول كما فسر به بعض المحشين وقوله  
بين مشترك بين الزمان والمكان فهنا متعين للمكان فتأمل وقوله (قبل العوامل) اي قبل دخول  
العوامل اللفظية عليهما (مثل زيد هو القائم) لان هو دخلت بين زيد الذي هو المبتدا لان

وبين اتمام الخبر الان (وبعدها) (اي) ويدخل (بعد) دخول (العوامل) اللفظية عليهما  
 (نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب) فان انت دخلت بين اسم كان وبين خبره وهما وان كانا  
 بعد دخول العوامل اللفظية - ما وخبره - لكنهما باقيا على حقيقتيهما وهي الابتدائية  
 والخبرية حقيقة فيصح اطلاق المبتدأ والخبر عليهما كذا في المصام وعلله بان المراد بالمبتدأ  
 والخبر ذاتهما لا اوصافهما ولا شك ان الذات باقية فيهما وقوله (صفة مرفوع) بالرفع  
 على انه فاعل يتوسط ولما كان الظاهر من التعبير ان قول ضمير مرفوع فمعدل المص عن هذا  
 التعبير اراد الشارح ان يبين وجه العدول فقال (ولم يقل) اي المصنف (ضمير مرفوع) على  
 مقتضى الظاهر والواو في ولم يقل اما عطفة اي قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع وبجمل  
 ان تكون استينافية بان يكون جوابا للسؤال المقدر (لما كان الاختلاف) اي لوجود الاختلاف بين  
 النجاة في هذا المكان وقوله (في كونه) متعلق بالاختلاف اي في كون المتوسط بين المبتدأ والخبر  
 (ضميرا) فعند اكثر البصريين وعند الحليل انه حرف وعند غير الحليل انه اسم لكن لا محل له  
 من الاعراب وقال الكوفيون له محل ثم اختلفوا في ان محله بحسب ما بعده او بحسب ما قبله فقال  
 الكسائي بالاول والفرابي الثاني وهذا هو الاختلاف الذي نقله ابن هشام والرضي نقله على  
 خلاف ذلك فقال اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين انه حرف ولما تشعب هذا  
 الاختلاف عدل المصنف عن التعبير بالضمير لان من جملة حرقا لم يكن ضمير اعنده لان الضمائر  
 من اقسام الاسم فاورد ما هو المتفق عليه وهو التعبير بالصيغة لانه يطلق عليه لفظا الصيغة سواء  
 كان ضميرا او لا وقوله (منفصل) بالجر صفة مرفوع هو انا الى هن كاسبق وقوله (مطابق)  
 صفة بمد صفة وقوله (للمبتدأ) متعلق بالمطابق ثم اراد الشارح ان يفصل المطابقة بقوله  
 افراد) نحو زيد هو القائم وندى وندى (وتثنية) نحو الزيدان هما القائمان (وجما) نحو  
 الزيدون هم القائمون (وتذكير) وناثا وتكلمنا) نحو انا القائمون (وخطابا) نحو انت القائم  
 (وغيبة) نحو زيد هو القائم ثم شرع في بيان اسم تلك الصيغة بين النجاة فقال (ويسمى) وقوله  
 (هذا المرفوع) تفسير لنايب الفاعل المستتر في يسمى اي ويصطلح عليه بين اهل العربية ان تلك  
 الصيغة التي هي على صورة ضمير المرفوع تسمى (فصلا) ولما احتمل ان يكون ليفصل سيبا  
 للتسمية وسببا للتوسط وكان الظاهر هو الثاني اراد الشارح ان يحمل قوله ليفصل على ما هو الظاهر  
 فقال (وذلك التوسط) اي توسط ذلك الضمير وقوله وذلك مبتدأ وخبره قول المصنف (يفصل)  
 اي كي ان يفصل وفسر الشارح الضمير المستتر في يفصل بقوله (ذلك المرفوع المنفصل المتوسط)  
 وقوله (بين كونه) ظرف ليفصل وتفسير الشارح بقوله (اي بين كون الخبر) تفسير للضمير  
 المجرور في كونه اي انما يوقع ذلك المرفوع بين المبتدأ والخبر ليميز ذلك بين كون ما بعده (نعتا) لما  
 قبله (وخبرا) اي وبين كون الخبر خبرا اله يعني انه خبر لا نعت ولما جرى هذا السبب في كونه سببا  
 للتمييز فيما يلبس الخبر بالنعت وفيما لا يلبس كما شهد به الاستعمال اراد الشارح ان يبين بان كون  
 المرفوع سببا للتمييز بين كونه نعتا وخبرا (فيما يصاح لهما) اي في التركيب الذي يصلح ما وضع في  
 مقام الخبر ان يكون نعتا لما ضم مبتدأ بان يوجد فيه شرط كون نعتا من التعريف وغيره فيلبس الخبر

مؤثرين ويجوز  
 عندهم ايضا ان يقدر  
 لكل واحد منهما على  
 خياله هذا كلامه  
 وبذلك كله ظهر انه كان  
 اللازم للشارح قدس  
 سره ان يتأني بوجود  
 دان بدل قوله موجود  
 وان يقول في الصورة  
 الثانية من الوجه الاول  
 اي لا حول موجود  
 ولا قوة موجودة الا  
 بالله لان القدر هو  
 الجردون الاستثناء  
 والظاهر من قوله  
 قدس سره فعطف  
 خبر الجملة الاولى  
 استثناء عنه بخبر الجملة  
 الثانية ان الخبر هو  
 الاستثناء وهذا هو  
 كجاري ومن العجائب  
 ما قبل على قولك ذلك  
 اي فعطف خبر الجملة  
 الاولى استثناء عنه بخبر  
 الجملة الثانية من انه  
 يستفاد من هذا ان  
 خبر الجملة الثانية  
 مذكور وقد سبق انه  
 موجود فينته ما تنافر  
 فالاولى ان يقال سابقا  
 وخبر ما بالله فانه كفر  
 لانه اذا قيل لا حول  
 ولا قوة بالله يكون  
 المعنى قبحهما عن الله  
 تعالى علوا كبيرا  
 (قوله) فلان لازادة  
 قبل جوز الشيخ  
 الرضي كون لا نفي  
 فتكون ملغاة لجواز  
 الفاها بضم ط التكرير  
 والتكرير ولا يجب  
 الالقاء في كليهما بل  
 يجوز الاختلاف بينهما

في هذا التركيب بالتمتع فيحتاج الى التمييز واما في التركيب الذي لم يصلح فيه ما وضع في موضع الخبر ان يكون نقا بان لم يوجد فيه شروط التسمية فهو ما قاله الشارح (ثم اتسع) اي اعطى الرخصة في الاستعمال (فادخل) اي ادخل بسبب الرخصة لاسباب الاحتياج الى التمييز (فيما) اي فيما فيه الالتباس وقوله ما ناب فاعل لا دخل اي ادخل في انواع التركيب الذي فيه ليس التركيب الذي (لا ليس فيه وذلك) اي سبب عدم اللبس واقع (عند اختلاف الاعراب) كافي قوله كان زيد هو القائم مادام منصوبا على انه خبر كان لا يحتمل ان يكون نقا لزيد المرفوع لما عرفت ان انصفة تامة للموصوف في الاعراب (وكون المبتدأ) اي ذلك عند كون المبتدأ (ضميرا) فانه لا لابس فيه ايضا لان الضمير لا يوصف به (وغير ذلك) ككونه نكرة مع كون المبتدأ معرفة وقوله (بالحمل) متعلق باتسع اي اتسع ذلك بسبب حمل الصورة التي لا لابس فيها (على صورة اللبس) اي على الصورة التي لها لابس من قيل حمل النقيض على النقيض واعلم ان الشانما حمل قوله ليفصل على كونه سببا للتوسط ولم يحمل على كونه سببا للتسمية لقربة السياق لان السبب للتمييز بين كونه نقا وخبر انما هو التوسط لا التسمية ولذا قيل انه هو الظاهر وبعضهم جعله سببا لوجه التسمية حيث قال وانما تسمى فصلا لانه فصل بين كون ما بعده نقا وكونه خبر الانك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل لتعين كونه خبرا وقال الخليل وسيديويه سمي فصلا لفصل الاسم الذي قبله عما بعده بدلالة على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبر ومال المفسرين الى شيء واحد الا ان تقديرها احسن من تقديرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حفظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كاعتماد في البيت الحافظ للسقف عن السقوط ولما كان جواز التوسط بشرط شيء لا مطلقا شرع المص في بيان ذلك الشرط فقال (وشرطه) ثم فسر الشانما الضمير المحرور بقوله (اي شرط الفصل بذلك المرفوع) وانما فسر الضمير بهذا ولم يقل وشرط التوسط لان الفصل قريب والارجاع الى القريب مع عدم المانع وشرط الفصل على ما ذكره احد امرين ولهما (ان يكون الخبر معرفة) في تأويل المفرد وهذا خبر لقوله وشرطه اي وشرطه الاول كون الخبر معرفة ثم ذكر الشانما الشرط بذلك فقال (لان الفصل) يعني انما اشترط الفصل بكون الخبر معرفة لان الفصل خلاف الظاهر وانما يصار اليه للاحتياج الى شيء آخر والفصل الذي هو خلاف الظاهر (انما يحتاج اليه) اي الفصل (فيها) اي في المعرفة وفي صورة كون الخبر معرفة وثاني امرين الذي هو شرط له ايضا ما ذكره بقوله (او افعل من كذا) الخبر صيغة افعل التي استعملت بمن لا بالف واللام لا بالاضافة وقوله (لاحقا بالمعرفة) دليل لاشتراط الفصل فيه يعني انما اشترط الفصل فيه لان افعل اذا استعمل بمن يكون ما حقا بالمعرفة فاعطى حكم المعرفة الملتحق بها الذي هو الاحتياج الى الفصل لهذا الاسم وقوله (لا متاع اللام) دليل لاحقا يعني انما الحق افعل من المعرفة لاشتراكهما في عدم جواز لام التعريف فيهما لان المعرفة بعد كونها معرفة باحد اسباب التعريف لا يجوز دخول اللام فيها وكذا افعل من بعد كونه مستعملا بمن لا يجوز دخول اللام فيه ثم بقوله (مثل كان زيد هو افضل من عمرو) ولما كان هذا القسم

في الالف والاعمال وفيه غلطان احدهما ان الرضى لم يجوز هذا الوجه كون الثانية لثني الجنس بل قال والثاني فتح الاول ونصب الثاني على ان يكون الثانية زائدا لتأكيد ثني الفعل كافي قوله ما جاء في زيد ولا عمرو وثانيهما انه لا تكرير في هذه الصورة لان اللفظة ح تكون لا الثانية والتكرير انما يتصور لو كانت اللفظة لا الاولى وانما وقع الفاعل فيه من عدم ضبطه الوجه فان ما اتاه من يجوز ان الرضى واقع لكن في الوجه الخامس دون الثاني كما سخط عليه (قوله) ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد هذا على مذهب غير سيبويه واما عنده فلا مساغ لذلك لان خبر لا حول مرفوع عنده لا يبتدأ او خبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عامله عنده في الخبر كما هو كذلك عند غيره فيرتفع الخبر باملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبرا هل حiale (قوله) وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالفاء عمل لا قبل له وجه ضعف اظهر مما ذكرنا وهو انه يجوز ان يكون لا

مقسما ايضا الى كون الفصل داخلا قبل دخول العوامل اللفظية والى كونه داخلا بعد دخولها وترك المص مثال الاول واقتصر على المثال الثاني احتاج الى بيان وجه الاختصار وايضا يلزم على المص ان يأتي مثلا ليكون الفصل مع كون الخبر معرفة فتركه ايضا اراد الشان يذكر وجه ترك الاول فقال (واقصر) اى المص فى عبارته (على مثال) اى على اتيان مثال (افعل من كذا بعد دخول العوامل) حيث اورده بكان وقوله (ودون المعرفة) اشارة الى الترك الثانى اى واقصر على مثال افعل من ولم يؤثر مثال الخبر وقوله (ودون الخبر قبل العوامل) ناظر الى الاختصار على تمثيل افعل من ليعنى وانما اقتصر فى افعل من على تمثيل كون الفصل داخلا بعد دخول العوامل لا يراده بكان ولم يؤثر فيه مثال ما كان دخلا قبل دخول العوامل بان يقول نحو زيد هو افضل من عمرو وقوله (لاستغنائهما) دليل على الاختصار فى البابين اى لاستغناء كون الفصل مع الخبر المعرفة وكونه مع افعل من قبل دخول العوامل (عن المثال) اى عن التمثيل لهما بالاستقلال وقوله (لكثرتهما) دليل الاستغناء اى لكثرة امثلة الخبر المعرفة مطلقا اى قبل دخول العوامل وبعده لكثرة امثلة مثال افعل من قبل دخولها وقال المصام فى توجيه ترك مثال الخبر المعرفة وانما اقتصر على هذا لانه لما احتاج الى الفصل فى صورة افعل من مع عدم الالتباس فيه فاحتاجه اليه فى صورة كون الخبر معرفة بالطريق الاولى واقتصر المصنف فى الاشارة الى هذا فافهم ثم شرع المصنف فى ذكر الاختلاف الواقع بين النحاة ومحل هذا المرفوع فقال (ولا موضع له) وقول الشارح (اى للفصل) يعنى المرفوع الذى يسمى فضلا وقوله (من الاعراب) بيان للموضع يعنى من مواضع الاعراب من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لافظا ولا تقدير الاحتمال (عند التحليل) وانما ذهب التحليل الى الحكم بعدم المحل له من اعراب (لانه) اى لان الفصل (عنده) اى عند التحليل (حرف) اى من نوع الحرف لكن لا على صورة من الصور المختصة بل هو (على صيغة الضمير) اى على صورة الضمير الذى هو من نوع الاسم وقد عرفت الحرف من المبنى الاصل ثم قبل الشارح مذهبا آخر فيه وهو المذهب الذى استبعده التحليل فقال (وعند بعضهم اسم) اى ان هذا المرفوع اسم (مبنى) كسائر الضمائر لكن (لا مقتضى فيه) من مقتضيات المذكورة (للاعراب) من الفاعلية والمفعولية والاضافة ومن لواحقها وقوله (ولا عامل) اى وليس لهذا المرفوع عامل من العوامل اللفظية والمعنوية وهذا كالملة اقول لامة تضى الاعراب لانه لما يوجد له عامل لم يوجد له مقتضى الاعراب كما سبق فى تعريف العامل بانه ما يقوم المعنى المقتضى للاعراب (لكن التحليل استبعد) اى نسب البعد (الغناء الاسم) اى جعل هذا الاسم لغوا معطلا لان لا يكون حاملا للمعنى من المعانى المتصورة على الاسم فيقتضى الى وجود واسطة بين قسمي الاسم بان يوجد اسم لا اعراب له لفظا وتقديرا كفى المرب او محلا كافى للمبنى منه (فذهب الى حرفيته) لان وجود الحرف على صورة الاسم اولى من وجود الاسم الذى لا اعراب له لفظا ولا تقديرا ولا محلا وهذه المذاهب التى ذكرها المص على تقدير

(ان)

يعنى ليس ولا تكون  
عامة اذ ليس ههنا ما  
يدل على عملها من  
نصب الخبر والضعف  
عملها بالاستعمال  
قل وانما قال وضعف  
وجه ضعف الاول ولم  
يقل ضعف ضعف  
الاول اشارة الى ان  
الظاهر ان المص  
ضعف رفع الاول فى  
الاستعمال ولا يلزم  
من ضعف توجيه  
الضعف اندفاع  
الضعف فى الاستعمال  
فان مداره على كثرة  
الاستعمال وقلته  
وكلاهما من الاوهام اما  
الاول فظاهر لان  
الاعتراف بكون لا  
يعنى ليس فى التركيب  
ونفى عملها فبانه من  
الاسم المرفوع والخبر  
المنصوب المقدرا  
يتصور اجتماعهما  
فيمثل له حظ من  
المرئية او اقتدا على  
احمال الفكر والروية  
واما الثانى فلان كلام  
المص صريح فى ان  
ضعف الوجه و  
قوتها من جهة اللفظ  
من غير نظر واعتبار  
الى طرف الاستعمال  
وكيف يتصور حواش  
هذا التوهم مع ثبوت  
قوله وامارفع الاول  
وقتح الثانى فوجهه ان  
الاولى جعلت لا النسبة  
بليس فلذلك قبل على  
ضعف لان استعمال لا  
يعنى ليس قليل واما  
فتح الثانى فواضع هذا

ان لا يكون له محل ثم شرع في نقل المذهب الذي على تقدير كونه اسماله محل من الاعراب فقال  
 (وبعض العرب بمجمله مبتدأ) اي بعض اهل اللسان من العرب ولما كان المراد من الجمل المسند  
 الى بعض العرب ليس معناه الحقيقي بقربته كون المراد من بعض العرب هم الواضعون وانت  
 خير بان اصل العرب لم يسموا الا لفاظ بالالقاب التي اطلقها النحاة من المبتدأ والخبر وغيرهما  
 بل اطلاق هذه الالقاب على تلك الفاظ بعد وضع علم النحو وهو متأخر اراد الشان يفسر  
 الجمل ب تفسير يصحح اسناده الى العرب الواضعين فقال (اي يستعمله) اي بعض العرب يستعمل  
 ذلك المرفوع المسمى بالفصل ملايسا (بحيث) اي بالحيثية التي (بحكم النحاة) اي بحكم النحويون  
 الذين وضعوا فن النحو وسموا الفاظ بالالقاب المحصورة قوله (بكونه) متعلق بقوله يحكم  
 اي يحكمون بكون ذلك الفصل (مبتدأ) لما رآوا فيه من المعنى الذي يقتضيه الحكم بكونه مبتدأ  
 ثم اشار الى القرينة الصارفة عن هذا بقوله (والا فالعرب) يعني وان لم يكن الجمل بمعنى الاستعمال  
 على ما فسر به وابقى على معنى الحقيقي واستدل الى العرب اسنادا حقيقيا فلا يصح هذا الاسناد لان  
 العرب (لا تعرف المبتدأ والخبر) اي الاسم الذي وضع بالوضع الصناعي على الفهم الذي يحصل  
 فيه المعنى المقتضى للاعراب فلا يصح هذا الاسناد واما اذا فسر الجمل بما فسر فاسناد الاستعمال  
 الملايس تلك الحيثية صحيح وقال العصام هذا التفسير انما يحتاج اليه اذا كان الجمل بمعنى الحكم  
 بكونه مبتدأ واما اذا كان المراد بالجمل استعماله في افراد المبتدأ كما هو الظاهر فلا يحتاج الى  
 تفسيره بهذا لان العرب سواء عرفوا اسم المبتدأ او لم يعرفوا استعمالوه والحقوق في عداد  
 المفهومات التي وضع النحاة عليها اسم المبتدأ بعد وضع الفن انتهى خلاصة ما في العصام والمالم  
 يظهر كون الفصل مبتدأ لعدم الاعراب فيه وظهر جملة مبتدأ بالاعراب الذي فيما ذكر بعده  
 فقال (وما بعده) اي والاسم الذي بعد الفصل (خبره) اي خبر ذلك الفصل ثم شرع الشان  
 في بيان الاعراب الجائز في قوله خبره فقال (فقوله خبره) اي لفظ خبره في قول المصنف محتمل  
 اعرابين احدهما قوله (امام رفوع على انه خبر) اي خبر للموصول (والجملة) اي وجملة ما بعد  
 خبره (حال) اي جملة اسمية حالية والوارد فيها للحال من قوله مبتدأ يعني بعض العرب يجعل الفصل  
 مبتدأ حال كون ما بعده خبره واثاني الاعرابين ما قال (او منصوب) اي فقوله خبره اما منصوب  
 (عطفا) اي حال كونه معطوفا (على ثاني مفعولي يجمعه) ومو قوله مبتدأ فتكون الواو عاطفة  
 والموصول معطوفا على المفعول الاول لقوله يجمعه يعني ويجعلون ما بعده الفصل خبره فهذا  
 الاعراب جائزا ايضا لكونه من قبيل عطف الشئتين بحرف واحد على مفعولي عامل واحد ثم  
 اراد الشارح ان يذكر العلامة التي يعرف بها جملة مبتدأ فقال (وانما يعرف من العرب جملة  
 مبتدأ مع ان العلامة التي هي الاعراب مفقودة في ذلك الفصل فلا يعرف في نفسه بل يعرف  
 (رفع) اي برفعهم (ما) اي الاسم الذي (بعده) اي يقع بعد الفصل كاقروا (في مثل) قوله  
 (كنت انت الرقيب) برفع الرقيب وكأقري رواية شاذة في قوله تعالى وما ظلمناهم ولكن  
 كانوا الظالمون برفع الظالمون وفي قوله تعالى ان ترن انا قل منك برفع اقل والمراد بقوله  
 في مثل قوله ان يتوسط الفصل بعد دخول العوامل اللفظية المقتضية للنصب فيما بعده فان الرقيب

كلما به ظهر وجه  
 قول الشارح قدس  
 سره وضعف وجه  
 ضعف رفع الاول  
 واختيار هذا على  
 وضعف ضعف على  
 ان الضعف نفسه لا  
 ينسب الى الضعف فلو  
 قيل كذلك لما صح  
 بدون تقدير الوجه  
 واعلم ان المصنف  
 والمعرض بذلك هو  
 الرضي ولا يخفى عليك  
 ان الفرض من وجوب  
 التكرير فائدة ان لا  
 لنفي الجنس لفائدة عن  
 العمل في اللفظ كما  
 صرحوا به واعترف  
 نفسه بذلك وهذا انما  
 يكون اذا لم يرد بلا  
 الثانية معنى لقط وهذا  
 لا يصح والافى سورة  
 كون لا الثانية زائدة  
 ولا يجوز ان يكون  
 لفائدة مثلها لانها تكرر  
 ح مثلها فيجب التكرير  
 ولا يحصل تكرير  
 الثانية بالاول لان  
 التكرير ذكر الشيء  
 مرة اخرى فهو انما  
 يحصل بالذكر الثاني  
 واذا تمهدت هذا  
 عرفت انه لا مجال  
 لحصول شرط لا لفائدة  
 بذكر لا الثانية العامة  
 فيما بعده وان قوله  
 وتطابق الاسمين  
 اعرابا ليس بمستقيم  
 (قوله) والا يلزم ان  
 يكون قوله الاباق  
 منصوبا ومنه فوا  
 يريد ان يلزم في صورة  
 اعتباره جملة واحدة

في هذا المثال يقتضي عامله ان يكون هو منصوب بالكونه خبر الكنت اذا رفع على تقدير وجود قراءة  
 الرفع فيه تعين كونه خبر المبتدأ الذي هو الفصل (و) في مثل قولك (علمت زيدا هو المطلق)  
 لان المطلق في هذا المثال ان قرئ بالنصب يكون مفعولا ثانيا علمت وان قرئ بالرفع يكون  
 خبر المبتدأ الذي هو الفصل ولما كانت النسخ مختلفة وجود الواو في بعضها وعدمها في البعض  
 الاخر وكان ماذكره الشارح من التوجيهين بناء على النسخة الواردة بالواو اراد ان يذكر  
 التوجيه الذي تقتضيه النسخة الواردة بنبر الواو فقال (وفي بعض نسخ المتن) اي وقع في بعض  
 نسخة هكذا (مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو) في اول قوله ما بعده (وحيث) اي وحين اذا كان  
 بلا واو وحين اذ لم يكن بالواو (الرفع) اي رفع قوله خبره (متعين) لانه لا يجوز حيث كونه  
 معطوفا على المعمول المنصوب لعدم اداة العطف فيه فتعين كون الموصولات مبتدأ وخبره خبرا  
 والجملة الاسمية حالية بدون الواو كما في قوله لكانه فوه الى في اقول وانما اختار الشارح النسخة  
 الاولى مع كون الثانية اخصر ليعرف العبارة على الاستعمال القوي وهو استعمال الاسمية  
 الحالية يذكر الواو على تقدير جعلها حالية وانما قدم كونه مرفوعا لمطابقتها للنسخة الثانية والله  
 اعلم ولما فرغ المصنف من مسألة ضمير الفصل شرع في مسألة ضمير يقال له ضمير الشأن فقال  
 (وبتقدم قبل الجملة) ولما اورد في الحواشي الهندية بان لفظ قبل حشوا لفائدة فيه اذا النرض  
 يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب اراد الشارح ان يدفع هذا الايراد فقال (ويراد  
 لفظ قبل التأكيذا لتقدم) يعني انه ليس بحشوز اندك اقل ولما كان الظاهر كون هذا التأكيذا  
 تأكيذا مضويا لكونه بعد تكرر اللفظ الاول وكان فائدة التأكيذا ما دفع توهم التجوز او عدم  
 الشمول اراد الشارح ان يذكر بيان فائدة منه ههنا فقال (لان تقدم الضمير) يعني انما يحتاج الى  
 هذا التأكيذا لدفع توهم التجوز في التقديم وانما يتوهم التجوز فيه لان تقديم الضمير (على  
 مرجعه غير معهود) ويكون هذا اقرب منه مائة عن ارادة المعنى الحقيقي ثم ذكر وجه آخر لدفع  
 توهم كونه حشوا بحمله على التأيس فقال (ولا يبعد) في دفع توهم الحشويان يحمل لفظ قبل  
 على بيان الفائدة اللازمة ههنا وهي (ان يقال معنى الكلام) اي معنى قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير  
 غائب (ويقع) اي الضمير الغائب المسمى بضمير الشأن (متقدما) اي حال كونه متصفا بصفة  
 التقدم وقوله (من غير سبق مرجع) ايسر بدخل في المراد لدفع الحشوا وانما هو تخصيص آخر  
 لدفع الانتقاض نحو الشأن هو زيد قائم كما سيصرح به الشارح بقوله ولم يحمل التقدم على ما ذكرنا  
 انتقضت القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم فلما قيد التقدم وخصص بكونه متقدما من غير سبق  
 مرجع لم تصدق هذه القاعدة على مثل هذا التركيب الخارج عن افراد تلك القاعدة  
 لان الضمير في ذلك التركيب وقع مقدما لكنه سبق المرجع وهو لفظ الشأن (وذلك)  
 اي وقوع الضمير متقدما (بحسب المفهوم اعم من ان يكون) اي تقدمه (قبل الجملة اولا) اي قبل  
 المفرد وان كان بحسب التحقق مختصا بقبليته الجملة لكونه مفسرا بها (فلذلك) اي فلكون التقدم  
 المذكور اعم بحسب المفهوم محتاجا الى قيد يخصه بالتقدم قبل الجملة (قيد) اي المصنف قوله

ان يحمل العطف من  
 قبل عطف المفرد على  
 الفردان يكون قوله  
 الا بالله خبر الهماء  
 فيكون منصوبا لكونه  
 خبر الاول ويكون  
 مرفوعا ايضا لكونه  
 خبرا لثاني وثي  
 واحد لا يكون  
 مرفوعا ومنصوبا في  
 حالة واحدة وهذا  
 مبنى على ما ثبت عليه  
 من السهو الظاهر فان  
 الا بالله لا يكون خبرا  
 الاول بل هو استثناء  
 بعد تمام الكلام بتقدير  
 الخبر لها والعجب من  
 الشارح قدس سره انه  
 صرح في عدة مواضع  
 من تلك الوجوه بمجواز  
 ان يقدر لها خبر واحد  
 وان يقدر لكل منهما  
 خبر على حدة واذا  
 كان الثابت عنده ذلك  
 اي كون المستثنى مع  
 اداة الاستثناء خبرا في  
 هذه الصورة كيف  
 يقول بتقدير خبرا  
 وخبرين فانه ان  
 اعتبر جملة واحدة لا  
 يكون الخبر فيه مقدرا  
 بل مذكورا وان اعتبر  
 جليتين يكون المقدرا  
 خبرا واحدا دون  
 خبرين ولا عروفي  
 ذلك فان الانسان حبل  
 على النقصان ولكن  
 رفع عن الامثلة الخطاء  
 والنسيان (قوله) اما  
 الاستفهام حقيقة به  
 الشارح قدس سره  
 بذلك على ان مقصود  
 المصنف خبر المعنى في



يتقدم (قوله قبل الجملة) ولما كانت الجملة المفسرة التي تقدم عليها الضمير حصة معينة من جنس الكلام كاسياني في تفسيرها بحصة معينة اراد ان يفسر الجملة هنا بقوله (اي قبل هذا الجنس من الكلام) واعلم ان الفائدة في تفسير الجملة في قوله ويتقدم قبل الجملة بالجنس وفي تفسيرها في قوله الاتي وفسر بالجملة بقوله اي بهذه الحصة المعينة انما هي اترية الفائدة بذكر الثاني بالاسم الظاهر اذا الظاهر في العبارة ان يقول يفسر بها بعد ولما ذكر في موضع الضمير الذي هو مقتضى الظاهر باسمها الظاهر الذي هو خلاف مقتضاه اشار الى ان الجملة في الموضعين متغايرة لان المراد بالاولى جنس الجملة وبالثاني الحصة المعينة ثم اعلم ان تصدير الشارح على هذا التوجيه بقوله ولا يبعد يقتضي كون هذا التوجيه لا يبعد كل البعد لكونه وجها وجيها ولكن اعترض عليه المعاصم بان هذا التوجيه بعيد غاية البعد لانه مستلزم لتغيير عبارة المص بوجوه الاول انه جعل صيغة التقدم على خلاف مقتضاه لانه لما فسر بقوله وقع منقدا ما اقتضى كون المتقدم متأخرا وهذا التوجيه اخراج مقتضى قوله ويتقدم عن مقتضاه والثاني انه لما قيد قوله متقدما بقوله من غير سبق مرجع جعل التقدم لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا ايضا خروج عن مقتضى التقدم اقول وهذا اذا جعل قوله من غير سبق قيد للتقدم وادخل في المراد في دفع توهم الحشو وقد صرفت فيه ما لدفع انتقاض آخر والثالث انه جعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم بل جعله بمعنى المتقدم مطلقا لانه جعل التقدم بمعنى عدم سبق المرجع وازداده التقدم الى الجملة هو معنى تركيب المصنف وهذا ايضا اخراج تركيبة عن مقتضاه انتهى ثم قال ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبل الفصل وذكر اى لفظ قبل ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشأن والجملة بغير الضمير او بحملة معترضة وقال ايضا في وجه تفسير الجملة في قوله قبل الجملة بقوله اي قبل هذا الجنس من كلام ان هذا التفسير من الشارح لارد على من وجه وضع الظاهر موضع الضمير بان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شأن الضمير فيتوهم فيه ان المراد بقوله يفسر بها اي يفسر بما يتعلق بها لا بنفسها فوضع الظاهر موضع الضمير حيث قال وفسر بالجملة دفعا لهذا التوهم فرد الش التوهم بان الجملة في الموضعين متغايرة فقال الحش ان ما قيل اهون مما ارتكبه الش من اداء التباين بينهما فافهم واختر ما شئت قوله (ضمير) فاعل يتقدم وهو مضاف الى قوله (غالب) اضافة العام الى الخاص وقوله (يسمى ضمير الشأن) ان كان داخلا في القاعدة لجملتها صفة للضمير وان كان غير داخل فيها فاعتراضية وازداده الضمير الى الشأن من قيل اضافة الدال الى المدلول اي الضمير الذي يبنى الشأن وقول الش (اذا كان مذكرا) قيد للتسمية بضمير الشأن وقوله (رعاية للمطابقة) مفعول به ليسمى تحذف فيها اللام لكون التسمية والرعاية فملين ان وضع هذا الاسم يعني اذا وقع الضمير مذكرا يسمى ضمير الشأن لتحصيل الرعاية لمطابقة لفظ الشأن لذلك الضمير وقوله (لا ان الضمير راجع اليه) لدفع التوهم الناشئ من وجوب مطابقة الضمير للمرجع وهو عطف على قوله رعاية وتعرض للحصر يعني ان تسمية ذلك الضمير اذا كان مذكرا بضمير الشأن وانما هي للرعاية بين كونه مذكرا وبين تسميته للمطابقة في الجملة لا لكون الضمير راجعا الى لفظ الشأن المذكور لتحصيل المطابقة بينهما وبين

الثلة وليس كازمه  
الهندي من انه قصد  
الى الصوم حيث قال  
ونحوها كالا نكار  
والقديرو وغيرهم  
مولدات الاستفهام  
فان هذا ليس بثبت  
(قوله) فيجب انتصاب  
الاسم بعينها نحو الا  
زيدا تكررته قبل في  
وجوب الانتصاب  
بحسب الجواز ان يكون  
بمدكلة العرض فعل  
لازم نحو الا يزيد ينزل  
الا ان يتكافى ويقال  
اراد وجوب انتصاب  
الاسم بعدها في باب  
الاضمار على شريطة  
التفسير وكان لم يسمع  
كلام الاندلسي وقوله  
فدقلم ان لا في العرض  
تعمل فيها بعدها كما  
تعمل فيه اذا كانت في  
الخبر وهذا غير صحيح  
لانها اذا كانت عرضة  
من حروف الافعال  
كان ولو حروف  
التخصيص فيجب  
انتصاب الاسم بعدها  
كافي قواك الازيدا  
تكرمه ولا يكون من  
قيل ما ذكرتم قول  
يتصور صحة قول القائل  
بعد ذلك كلافه لا  
مساس لهذا بصورة  
كون الفعل متعديا او لا  
زما ولا سبيل الى  
ارجاع دعوى  
الوجوب الى صورة  
الاضمار على شريطة  
التفسير كالا يعني على  
التأمل (قوله) وتنت  
اسم لا يبنى قبل يبنى

مرجعه (و) (ضمير) (القصة) مجرور على انه معطوف على الشان كما اشار اليه الشارح  
بتوسيط لفظ الضمير بين حرف العطف وبين لفظ القصة وقول الشارح (اذا كان مؤنثا)  
تقييد ايضا لتسمية بالقصة يعنى ذلك الضمير بضمير القصة اذا كان الضمير وقعا على صيغة  
المؤنث رعاية للمطابقة في الجملة لانه لو سمي ايضا بضمير الشان وقت وقوعه مؤنثا تو جد الرعاية  
لان لفظ الشان مذكر واما اذا سمي بالقصة وهى لفظ مؤنث وجدت الرعاية بين اللفظ والمعنى  
في الجملة ولما لم يعين المصنف موقع ايراده مذكرا او مؤنثا اراد الشارح ان يذكره فقال (ويحسن  
تأنيته) اى تأنيث الضمير الواقع قبل الجملة من غير سبق مرجع (اذا كان العمدة فيها) اى  
في الجملة المؤخرة عنه (مؤنثا) والعمدة هى المسند اليه لانه لكونه ذاتا وموضوعا كافى في الجملة  
الاسمية او فاعلا او ما يقوم به الفعل كما في الجملة الفعلية يكون عمدة بالنسبة الى المسند الذى هو  
وصف او فعل وقوله (لتحصل) علة (المناسبة) دليل لقوله يحسن يعنى انما يحسن  
هذا التحصيل المناسبة بين الجملة التى وقت العمدة فيها مؤنثا وبين الضمير الذى وقع مبهما  
ومفسرا بها وحاصلة تحصيل المناسبة بين المفسر مثال الاول هو زيد قائم ومثال الثانى نحو  
قوله تعالى فاذا هم ابصار الذين كفروا ونحو قوله تعالى فانها لاتسمى الابصار وانما  
قال ويحسن ولم يقل ويجب لان اختيار كونه مؤنثا امر استحسانى لا امر وجوبى لانه يجوز  
تذكره ايضا اذا كانت العمدة مؤنثا وانما لم يتعرض الشارح للشق الاخير وهو استحسان  
كونه مذكر اذا كانت العمدة فيها مذكر الان ان لم تتضمن الجملة مؤنثا لم يسم تأنيته وان كان  
قياسا باعتبار القصة وانما اعتبرت العمدة في استحسان هذا الاراد لانه لو كان المؤنث فضلة  
او كالفصلة نحو انها بنيت غرفة لاختر تأنيته بل يكون الامر ان متساويين فيه ولما كان ذلك  
الضمير مبهما محتاج الى التفسير اراد المصنف ان يذكر ما يفسره فقال (يفسر) على صيغة  
المجهول وقوله (ذلك الضمير الغائب) نائب فاعله والجملة صفة للضمير الغائب ان كان قوله يعنى  
اعراضية او صفة بعد صفة ان كان صفة كاعرفت وقوله (لاهامه) علة لاحتياجه الى التفسير يعنى  
يفسر ذلك الضمير الغائب المسمى بضمير الشان او القصة لكونه ضمير مبهما لعدم سبق مرجعه  
ولا احتياجه الى التفسير (بالجملة) وقوله (المذكورة) صفة للجملة اى بالجملة التى تذكر (بعده) اى  
بعد ذلك لا الضمير وزاد الشارح لفظ المذكورة للاشارة الى ان قوله بعده ظرف مستقر على انها  
صفة للجملة بتقدير المتعلق معرفة وانما وجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هى المرادة من  
ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجب كون مفسر الشئ بعد وانما اختير تقدم هذا الضمير  
على الجملة ليحصل التعظيم لضمون الجملة والاحلال له لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا  
او وقع في النفس تعظيما واجلالا وللايقوت الكلام عن السامع عند غفلة حتى انه لا يورد اذا لم  
يكن شان للجملة فلا يقال هو الذباب يطير وانما فسر الشارح قوله بالجملة بقوله (اى بهذه الحصة  
من الجنس المذكور) وهو جنس الكلام كاسبق لانه اذا حمل معنى هذه الجملة على معنى تلك الجملة  
المذكورة في قوله قبل الجملة بعينها لم يكن بينهما تباين في اللفظ والمعنى فيحتاج الى تكتة في اختياره

المبنى اشارة الى مبهود  
وهو المبنى من اقسام  
اسم لاوح خرج عنه  
نحو لاه بارد امان  
بارد اليس نمت اسم  
المبنى فانه نمت لاتباع اسم  
لاقوله والمبنى في قوله  
ونمت المبنى اشارة الى  
ما جرى على الفتح  
بالاصالة مما لا حاجة  
اليه اصلا ولا وجه  
لهذا القول فانه من  
قيل التصريح بما علم  
ضمنا والتفصيل لما  
سبق من الاجال  
(قوله) مفردا حال من  
ضمير مبنى قبل لا وجه  
يدعو الى جعل بعض  
قبول الحكم او صافا  
للموضوع وبعضها  
احوالا والاظهر  
ولت مبنى اول مفرد  
عليه ثم قبل ولك ان  
يجعل مفردا حال من  
ضمير في الاول وعليه  
حالا من ضمير مفردا  
فيكون حال كل عامل  
عليه ويكون الضيقات  
كلها للموضوع  
والاول ريك كثرى  
والثاني فاسد بحسب  
اللفظ والمعنى (قوله)  
اذا كان المعطوف  
نكرة بلا تكرير لا  
قبل زاد في كلام المتن  
قيدان والصواب ما  
ذكره المتن مطلقا  
اذا الكلام في المعطف  
على اسم لا واذا كان  
المعطوف معرفة بتبين  
المعطف على المبتدأ ولا  
يتصور المعطف على  
اسم لا واذا كان

الظاهر مقام الضمير كما صرحت في ضمن التوجيه الثاني الذي ذكره الشارح بقى وان لا يبعد لان  
هذا التفسير وان كان مذكورا في ضمن التوجيه لكنه مرضى الشارح العلامة ولما جاز كون  
جملة يسمى ضمير الشأن داخلة في قاعدة ضمير الشأن بان تكون صفة وخارجة عنها بان تكون  
معتضة وكان الرجوع عند الشارح ان تكون خارجة لكونه وجه التسمية عنده للتأنيذ توجه عليه  
لزوم الاستدراك اذ اراد الشارح ان يذكر ما هو الرجوع منهما فقال (والظاهر) اي الرجوع (ان  
قوله) اي قول المص (يسمى ضمير الشأن والقصة) هذا يدل من ان قوله وقوله (جملة معتضة)  
اي جملة معتضة في انشاء القاعدة خبر ان قوله (بيان للواقع) خبر بعد خبر اي ليس بقيد مخرج  
او مدخل وقوله (ليس داخلا في بيان القاعدة) كالتأكيذ لم يلزم لكونه لبيان الواقع لان ما لا  
يكون قيد احترازا عن خروج فرد ودخوله يكون خارجا للبيان في بيان القاعدة يعني الرجوع  
ان يكون جملة يسمى جملة معتضة وقيد او قويا لا احترازا او غير داخل في الجملة المبنية لقاعدة  
ذلك الضمير ثم انبت كون الرجوع هذا التوجيه بامر من احدهما ذكره بقوله (فانه لا دخل  
للتسمية في هذا الحكم) اي في حكم بيان القاعدة وقال المحشي العصام عليه ما لا نسلم ان كون  
عدم المدخلة في البيان مستلزم لعدم الدخول في القاعدة لان علة الدخول في القاعدة لا تحصر في  
البيان والاثبات بل يجوز ان تكون للتقيد وغيره ويمكن ان يحجب عنه بان المراد بالمدخلة ما يكون  
على طريق البيان والاثبات لكون قاعدة الفائدة فيه وقوله (فانه ثابت سواء وقت هذه  
التسمية او لا) دليل لقوله فانه لا دخل الخ يعني ان ما يكون له دخل في بيان القاعدة يشترط  
ان لا يكون ثابتا قبل البيان ووقوع ذلك الضمير المقيد بتلك القيود ثابت قبل التسمية فينتج  
ان ما له دخل في القاعدة غير التسمية من القيود ثم شرع في الدليل الثاني لاثبات عدم  
المدخلة فقال (وايضا) اي كابدل على خروج هذا القول من القاعدة كونه لبيان التسمية  
يدل ايضا على خروج شئ آخر وهو لزوم الاستدراك يعني انه لو دخل قوله يسمى ضمير الشأن  
في القاعدة (يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده) اي يلزم لدخوله ان يكون قوله يفسر بالجملة  
بعد مستدركا زائدا او ما يلزم له الاستدراك باطل فكون هذا القول داخلا في القاعدة باطل اما  
الصغرى فلانه لو كان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة داخلا في القاعدة يكون مغنيا عن قوله  
يفسر بالجملة لان ما يسمى بضمير الشأن يكون مفسرا بالضرورة لانه لا بهامه يحتاج الى التفسير  
فجبرد قوله يسمى ضمير الشأن افاذا ما فاده قوله يفسر فيلزم ان يكون قوله يفسر الخ مستدركا  
زائدا بخلاف ما اذا قلنا ان قوله يسمى ليس بداخل في القاعدة لانه حينئذ لا يعلم كونه مبهما  
الظاهر في الضمائر ان يكون لها مرجع يعين معناها فيحتاج الى قيد بين كونه مبهما وذلك القيد  
قوله يفسر الخ فلا استدراك على هذا التقدير ولما توجه على تقدير عدم دخول التسمية انتقاض  
آخر اراد الشارح ان يبين اندفاعه فقال (فلي هذا) والقاد في فلي فصيحة والجار متعلق بقوله  
انتقضت واسم الاشارة اشارة الى تقدير عدم مدخلة التسمية يعني اذا دفع لزوم الاستدراك  
بجمل قوله على عدم المدخلة فيلزم على هذا الحمل محذور آخر فيحتاج لدفعه الى حمل التقدم على

الطيف بتكرير لا  
ايضا يجوز الطيف  
على اللفظ والحمل  
وقوله بنحكم ما علم فيها  
سبق لا يوجب التقيد  
لاخر اجماع لان ما سبق  
ما يعلم من هذا المقام  
ولا يذهب عليك ان  
الشارح قدس سره  
لم يرد بذلك التنبيه على  
وجوب ذكر هذين  
القيدين واخلال المص  
بهما بل اراد بيان المعنى  
بان امر جواز الامر  
ين في اي صورة ولا  
ينفي جواز الامرين  
في مثل لا حول ولا قوة  
ايضا كيف وجوز ما  
مذكور فيها قبل بل  
بقول صورة التكبير  
لا تخفى بجواز  
الامرين بل فيها دور  
وراء هذين وقد سبق  
بيانها على التفصيل  
فانفرض الان بتعين  
بافادة غير ذلك  
(قوله) ولم يجعل في  
حكم التصل لمظنة  
الفصل قبل لا حاجة الى  
جملة مظنة الفصل بل  
يكفي في منع البناء  
الفصل بالمعطف وانه  
لم يات الى فصل  
المعطف اهله اذ هو  
على حرف واحد وهو  
ضعيف اذ لم يكن  
وحتى فصل كثير  
وليس على حرف  
واحد الا حرفان  
وليس بمعجم لان  
التعليل بذلك لم يكن  
لنوع البناء كيف وقد  
صرح قدس سره بان

معنى ان المراد بتقديم ذلك الضمير قبل الجملة كونه مسبوق المرجع لانه (لو لم يحمل التقديم) في قوله  
 ويتقدم (على ما) اى على المعنى الذى (ذكرنا) فى أثناء قوله ولا يسعد حيث قال متقدما من غير  
 سبق مرجع (انتقضت القاعدة) اى قاعدة ضمير الشأن (بقولنا الشأن هو زيد قائم) وانما يرد  
 الانتقاض به اذا بنى هذا القول (على ان يكون هو) اى ضمير فى هذا التركيب (مبتدأ راجعا  
 الى الشأن) اى الى هذا اللفظ (و) ان يكون قوله (زيد قائم) اى جملة (خبر عنه) اى عن الضمير  
 (فانه) على هذا التقدير (يصدق عليه) اى على هذا الضمير (انه ضمير غائب تقدم على الجملة)  
 يعنى بمعنى انه ذكر قبلها (مفسرا اى حال كونه مفسرا) (بالجملة بعده) يعنى ان هذه القاعدة جارية  
 بمينها على هذا الضمير مع انه لا يطلق عليه انه ضمير الشأن لانه خارج عن افراده قوله (فانه  
 باعتبار رجوعه) هذا دفع لما ورد من جانب المعلق لدفع النقض وتقرير الدفع هو انما لا نسلم جريان  
 هذه القاعدة فان هذا الضمير مادام انه راجع الى الشأن لا يحتاج الى التفسير واذا لم يحتاج اليه  
 فلا يصدق عليه انه مفسر بالجملة بعده ولا تجرى القاعدة المذكورة على هذا الضمير ثم ان هذا  
 الايراد يحتتمل ان يكون معارضة فى المقدمة بان يقول ان هذا المثال لا تجرى عليه القاعدة لان  
 الضمير فيه غير مبهم وغير المبهم لا يحتاج الى التفسير فالضمير فيه لا يحتاج الى التفسير فاذا لم يحتاج  
 الى التفسير لا يكون مفسرا بالجملة واذا لم يفسر بالجملة لا تجرى عليه تلك القاعدة ويحتتمل ان  
 يكون معنا كما قررناه بان يقول لا نسلم جريانها وانما تجرى اذا كان الضمير مبهما فاجاب عنه بقوله  
 فانه اى فان الضمير باعتبار رجوعه (الى الشأن) لا يخرج عن الابهام بالكلية (لان لفظ الشأن مبهم  
 ايضا لاحتياجه الى المضاف اليه وان خرج عنه فى الجملة بسبب كون المرجع معينا (بل انما يرفع)  
 اى الابهام الحاصل فى هذا الضمير (بجملة زيد قائم) لانه به يعلم ان مرجعه هو شأن زيد قائم لا  
 شأن غيره من الجمل (كلا لا يخفى) اعلم ان هذا الدفع يكون منعا للمقدمة القائلة بانه غير مبهم فيكون  
 قوله فانه الخ مستند الى ان كان السؤال الوارد مقرر اعلى طريق المعارضة ويكون ابطلا للسند  
 ان كان مقرر اعلى طريق المنع وقوله لا يخفى يحتتمل ان يكون اشارة الى وجه آخر لدفع  
 الانتقاض بان يقول ان مادة النقض يجب ان تكون محقة فلا يستقضى بالمثال المصنوع واليه مال  
 عصام الدين ثم شرع المصنف فى بيان مسائل ضمير الشأن من حيث انه يجوز اتصاله وانفصاله  
 واستناده وعدم استناده فقال (ويكون) وقوله (ضمير الشأن والقصة) تفسير لضمير يكون  
 لكونه راجعا الى الضمير الذى قبله سواء سمي بضمير الشأن او بالقصة يعنى ويجوز ان يكون  
 ذلك الضمير (متصلا ومنفصلا) قوله (واذا كان متصلا يكون) اشارة الى ان قوله (مستترا  
 وبارزا) قسمان من المتصل لانهما قسمان من مطلق الضمير وقوله يكون للاشارة الى ان مستترا  
 خبر بعد خبر ليكون وانما غير العبارة حيث ترك المعلق ههنا لكون المستترا والبارز قسم القسم  
 يعنى قسم المتصل وقوله (على حسب العوالم) متعلق بقوله يكون واشارة الى ان تنوعه الى  
 الانواع المذكورة انما هو على ما اقتضته العوالم بان تقتضى العوالم اتصاله وانفصاله  
 واستناده وبروزه ثم فصله الشارح بقوله (فان كان عامله معنويا) ثم بين طريق كون عامله معنويا  
 بقوله (بان كان) اى كون عامله معنويا انما يكون بكون ذلك الضمير (مبتدأ كان) اى يقع حينئذ ذلك

امتناع البناء لمكان  
 الماطف بل عل وجه  
 عدم كونه فى حكم  
 المتصل كما ان يزيد  
 وعمر وكذلك وجود  
 الماطف لا يمنع حكم  
 الاتصال كما فى هذا  
 المثال بل المانع له الفصل  
 بلا كالا يخفى (قوله)  
 يعنى ان الاصل فى مثل  
 هذين التركيبين قبل  
 طوى ما اشتدل عليه  
 الشروح فى هذا المقام  
 من انه جواب سؤال  
 مقدرو هو انك قلت  
 اسم لا المفرد التكرة  
 مبنى ومثل لا ابالة ولا  
 غلاى له مع افرادها  
 وتنكير عام عرب لانه  
 محل له الدليل على  
 اعرابها حتى ينتقض  
 بهما فالحق بان يحمل  
 تحقيقا لهذين التر  
 كيبين من غير تقدير  
 سؤال وهذا من  
 عجائب الاوهام فان  
 الشارحين لم يذهبوا  
 الى ان جواب سؤال  
 مقدر على ما ذكره  
 وكيف بوجه العدول  
 من تقدير السؤال  
 بعدم الدلالة على  
 اعرابها مع ثبوت  
 الاجماع عليه بل عدم  
 التقدير انما هو لعدم  
 ظهور السؤال قال  
 الرضى يعنى المص  
 بقوله ذلك ان الكثير  
 ان يقال لا بل له ولا  
 غلامين له فيكونان  
 مبنيين على ما ذكر  
 وجاز ايضا على قلة  
 لكن لا الى حد

الضمير (منفصلا) لتعذر الاتصال كعرفت (وان كان) اي وان كان عامله (لفظيا) وقوله (يصلح)  
صفة لفظيا وقوله (لاستتار الضمير) اي لاستتار الضمير (فيه) متعلق بيصلح (كان) اي يقع  
الضمير (مستترا او لا) اي وان لم يكن العامل معنويا او كان افعليا ولكن لا يصلح لاستتار  
الضمير فيه بان كان اسم باب ان نحو قوله تعالى وانه لما قام عبد الله وكان اول مفعول باب علمت نحو  
قول الشاعر علمته الحق لا يخفى على احد (كان) اي يقع الضمير حينئذ (بارزا) لتعذر الاستتار  
(مثل هو زيد قائم) (مثال) اي هذا مثال (للمنفصل) اي الذي كان منفصلا بسبب كونه مبتدأ  
وكذا قوله تعالى قل هو الله احد على رأي بعض المفسرين (وكان زيد قائم) (مثال) اي هذا مثال  
(للمتصل المستتر) لان ضمير الشأن مستتر في كان على ان يكون اسما وجملة زيد قائم بفسره  
والقرينة عليه رفع قائم لانه لو لم يكن كذلك لكان حقه النصب (وانه زيد قائم) (مثال) اي هذا  
مثال (للمتصل البارز) لانه اسم ان وان العامل لفظي لكنه لا يصلح لاستتار الضمير فيه وقال  
في الامتحان ان كان اسم باب كان او كاد كان مستترا وان كان اسم باب ان او اول مفعول باب علمت  
كان بارزا مثال الاول كان زيد قائم ومثال الثاني نحو قوله تعالى ما كاد يرفع قلوب فريق منهم ومثال  
الثالث انه زيد قائم ومثال قائم ومثال الرابع كاسبق في بيت الشاعر اعلم انه بقي ههنا شئ وهو ان  
الحصر المستفاد من قول الشارح غير حاصر لاقسامه لانه حصر كونه منفصلا على كون العامل  
معنويا وليس كذلك بل اذا كان العامل اللفظي حرقا مشابها بليس يكون ايضا منفصلا ولذا قال  
المصام ان الشارح لم يأت بحق التفصيل وحده ان يقال ان كان معنويا او حرقا هو مرفوع كان  
منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والافراز انتهى واقول لعل الشئ اراد ذكر ما هو  
متفق عليه وهو المبتدأ الذي عامله معنوي واسم ما فكونه مرفوعا بها ليس بمتفق عليه لانه مختص  
بلغة وامافي بعض اللغات فهو ايضا مرفوع والله اعلم ثم شرع المصنف في بيان جواز حذفه وفي  
تفاوته بالقوة والضعف فقال (وحذفه) وهو مبتدأ اي حذف ضمير الشأن ولما كان قوله  
وحذفه محتملا للحذف عن اللفظ مع قيام التقدير وللحذف عن اللفظ بلا تقدير اشار الشارح  
الى ان المراد به من الاحتمالين هو الاحتمال الاول فقال (عن اللفظ) ثم بين طريق الحذف عن  
اللفظ بقوله (باضماره) وقوله (لانسيا منسيا) اشارة الى ان المراد ليس الاحتمال الثاني بان يكون  
محذوفا عن اللفظ والتقدير وان يكون لسيا وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (منصوبا) حال  
من الضمير المحرور في حذفه وهو مفعول للحذف وقوله (ضعيف) خبر لقوله وحذفه يعني ان  
حذف ضمير الشأن من اللفظ في حال كونه منصوبا جائز مع الضعف كما فسره الشارح بقوله (اي  
جائز مع ضعف) وقوله (بخلاف ما) للاشارة الى بيان الحكم للمفهوم المخالف من قوله منصوبا  
يعني ان جواز الحذف مختص بكونه منصوبا بخلاف الحكم الذي (اذا كان) الضمير المذكور  
(مرفوعا فانه لا يجوز) حذفه (اصلا) اي لا بالضعف ولا بالقوة وانما لا يجوز حذفه اذا كان  
مرفوعا (لكونه) اي لكون المرفوع (عمدة) اي في الكلام لو وقع مبتدأ وعمدة لا يجوز  
حذفها الا باقامة القرينة في مقامها وحذفها بلا دليل عليها غير جائز (اما جوازه) اي اما جواز

لنحو وفي المتن وجمع  
المذكر السالم وفي  
الاب والايخ من بين  
الاسماء الستة اذا وليها  
لام الجر ان تعطى حكم  
الاضافة محذوف نوني  
المتى والمجموع  
واثبت الالف في الاب  
والايخ فيقال لا غلام  
لك ولا مسلمي لك ولا  
ابله ولا اخاله فتكون  
معربة اتفاقا وهذا كلامه  
وبه نبين المقام واتضح  
المرام (قوله) اي  
مشاركة اسم لاجن  
يضاف قبل لافرق بين  
التوجيهين في المال  
وانما التفرقة في حل  
تركيب المصنوع بالرجاع  
ضمير مشاركتة تارة  
الى اسم لا المضاف  
اطهار اللام وبالرجاع  
ضمير له الى المضاف في  
اصل معنى الاضافة  
وهو الاختصاص  
والتعريف متفرع  
عليه لمخصوص المواد  
وبالرجاع ضمير  
مشاركتة تارة الى مثل  
هذين التركيبين  
وبالرجاع ضمير له الى  
تركيب يشتمل على  
الاضافة وهو  
اختصاص قوله في  
اصل معناه اشارة الى  
ان التعريف في  
الاضافة زائدة على  
اصل المعنى وح لا  
يكون قوله الا ان بين  
الاختصاصين تفاوت  
كما يستفاد من كلام  
المصنوع بل زائدة عليه  
ويجوز ان يكون معنى

اصل مناه واصل  
الاختصاص او يكون  
فاضة ادراج الاصل  
انه لا مشاركة في  
خصوص معنى الا  
ضاقة لا بين الا  
ختصاصين تفاوتاً  
فيكون قول الشارح  
الا ان بين الاختصاصين  
تفاوتاً من  
مضونات كلام المص  
وهو اجدري القول  
ونحن نقول وجه  
تقييد المعنى بالاصل ان  
مشاركة في خصوص  
معنى الاضافة لانه  
اختصاص تقيدي  
والاختصاص المفهوم  
من هذا التركيب  
خبري وهذا اظهر  
كلا يعني هل من فهمه  
اظهر ومن البين انه لا  
سبيل الى اعتبارهما  
واحد بمسبب المال  
فان حاصل الوجه  
الاول كون التشبيه  
لمشاركته للضاف  
بعد جملة اسم لاني هذه  
الصورة اى زيادة  
الالف وحذف النون  
في الاختصاص  
وحاصل الثاني عكس  
الاول لان اعتبار  
التشبيه لمشاركته له  
حال كونه في صورة  
لا باله ولا غلامين  
بدون زيادة الالف  
وباثبات النون في  
الاختصاص فعل هذا  
يكون المشاركة لا بال  
له ولا غلامين له وهل  
الاول يكون هو  
مشاركاً بل المشارك

الحذف في المنصوب مع كونه عمدة ايضا لكونه اسم ان (فلكونه) اى فلكونه المنصوب (على صورة  
الفضلات) لكونه ضمير منصوب بصورة وان كان عمدة حقيقة والفضلة يجوز حذفها بلا قرينة  
(واما ضعفه) اى واما كون جواز حذفه ضعيفا (فلانه) اى فلان ذلك الحذف (حذف ضمير مراد  
اى) يلزم لحذفه حذف الضمير الذي يراد ايراده (بلا دليل عليه) اى بغير قرينة دالة على وجوده  
وارادته وقوله (لان الخبر كلام مستقل) دليل لقوله بلا دليل يعني ان هذا الحذف حذف بلا  
دليل لان الخبر الذي يفسره ليس بدليل عليه كما يتوهم لانه كلام مستقل مشتمل على المستداليه  
والمستد والضمير المذكور مفرد والكلام المستقل لا يدل على اللفظ المفرد ثم شرع في التمثيل  
استشهادا بقول الشاعر على جواز الحذف فقال (مثاله) اى مثال المنصوب الذي حذف مع  
ضعف شعر (ان من يدخل الكنيسة يوما يلقى فيها جاذرا وظيا) اى انه من يدخل قاسم ان  
ضمير شان ومن من كالمجازاة ويدخل بكسر اللام فعل شرط والكنيسة مفعول فيه له وقوله  
يلقى مجزوم بحذف الالف في آخره على انه جزء الشرط والجاذر جمع جؤذرو وهو ولد البقر  
والمراد ههنا قتيان يشبهن في الحسن والجمال باولاد البقرة الوحشية والظباء ومعنى البيت ان  
الشان من يدخل معبد انتصاري صادف هناك ولدا يشبهن باولاد البقرة وانما عملت في ضمير  
الشان المقدر لانه لو لم يقدر بل اعمل ان في من لبطلت الصدارة لان كلمة من تقتضي الصدارة  
فلهذا لم يدخل ان على كالمجازاة ولما كان الجواز مع الضعف على تقدير كون الضمير منصوبا  
بان المشددة اراد ان يذكر حكمه في حالة كونه منصوبا بان الخففة فقال (الا) ولما كان هذا استثناء  
من المواضع التي يجوز فيها حذفه مع ضعف اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (مع ان) (المفتوحة)  
يعني جاز حذفه في كل موضع يكون دلالة الضمير منصوبا على انه اسم لان الامع كونه اسما لان  
المفتوحة (اذا خففت) اى في وقت كون المفتوحة مخففة ولما كان المستثنى منه مركبا من الجواز  
والضعف وكلمة الا ناظرة اليهما وكان الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص وهو استواء وجوده  
وعدمه فيحتمل لاثبات الامتناع او الوجوب فقال (قانه) فسر الشارح الضمير المنصوب بقوله  
(اى حذفه بنية الاضمار) يعني حذفه من اللفظ لا من التثنية كما سبق (ههنا) اى في موضع يكون  
مع ان المفتوحة المخففة (مع كونه) اى مع كون الضمير (منصوبا) بان وعلى صورة الفضلات  
(لازم) اى المراد بنى الامكان الخاص الذي ليس طرفاه ضرورياً وهو الوجوب لا الامتناع  
وان كلمة لا ليس لنفي الضعف بل لنفي الجواز ومثال في التنزيله (كقوله تعالى وآخردعوهم)  
اى آخردعوى اهل الجنة وهو مبتدأ وقوله (ان) مخففة ان وانما فتحت لوقوعه خبرا عن  
اسم المعنى هو الدعوة لانها لو كانت خبرا عن اسم الذات لكانت مكسورة نحو زيد انه قائم  
واسمه ضمير الشأن لان قراءة رفع الحمد تدل على ان لفظ الحمد ليس باسم لها وجملة (الحمد لله  
رب العالمين) خبر لها ومفسرة للشان المقدر ثم شرع الشارح في بيان وجه كون لزوم تقديره  
مع ان المفتوحة المخففة دون المشددة فقال (وذلك) اى ذلك اللزوم اعني لزوم تقدير الضمير  
المذكور مع ان المفتوحة المخففة ثابت (لانه) اى الشأن (قد خففت ان) بالكسر (وان) بالفتح

او بالعكس وانما خفتا (لثقلهما بالتشديد) اي بتشديد النون (الواقع فيهما) اي في المكسورة  
والمفتوحة (وبعد تخفيفهما) متعلق بقوله (وجدوا) يعني بعد اشتراكهما في ايقاع التخفيف  
وفي الالة وجداهل الالة (ان المكسورة الخفيفة عاملة) اي حال كونها عاملة (في الملفوظ)  
ومؤثرة فيه بتأثيرها الخاص وهو كونها ناصبة له نصابا لفظيا (كما قال الله تعالى وان كلاما  
ليوفيهن) حيث قرئ ان في التواتر بالتخفيف حال كونها عاملة في كلا ناصبة ولم يبلغ  
عملها بالتخفيف (ولم يجدوا ان المفتوحة الخفيفة عاملة) كذلك (في الملفوظ مع ان ان) اي مع ان  
لفظان (المفتوحة اقوى شبا) اي من جهة المشابهة (بالفعل من المكسورة) اي للمفتوحة  
مشابهة زائدة من المشابهات المشتركة بينهما وهي كون اولها مفتوحا ولم توجد هذه المشابهة  
في المكسورة فاذا كانت المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة (فهى) اي المفتوحة (اجدر)  
اي البقى من المكسورة (بالعمل) لقوة المشابهة فيها من المكسورة (فاذا لم يجدوها) اي المفتوحة  
في الاستعمال (عاملة في الملفوظ) اي في الاسم الملفوظ حال تخفيفها (قدر واعملها) اي عمل  
المفتوحة الخفيفة (في ضمير الشأن) اي المقدر والزموم (لثلازيد المكسورة عليها)  
اي على المفتوحة (عملا) اي من جهة العمل بان تعمل ان المكسورة في حالة تخفيفها في الملفوظ  
مع نقصان مشابقتها وتعمل المفتوحة مع زيادة مشابقتها (مع انه) اي مع ان لفظان (اجدر به)  
اي بالعمل ولما كان في المفتوحة الخفيفة حكمان احدهما كون الاعمال لازما وثانيهما كون حذف  
الضمير المذكور لازما وقد بين وجه كون الاول لازما اراد ان يبين وجه الحكم الثاني فقال (ولم  
يجوزوا) وهو معطوف على قوله وقدروا اي فاذا لم يجدوها كذلك قدروا عملها في ضمير  
الشأن ولم يجوزوا (اظهار ذلك الضمير) اي الضمير المقدر المعمول (لثلافتون التخفيف  
المطلوب ههنا) اي لانهم اذا جوزوا اظهار ذلك الضمير ففوت الغرض من تخفيف ان لانها انما  
خفت لتقل التشديد الذي حصل بحرف واحد واذا اظهر ذلك الضمير يحصل حرفان فيكون  
اقل من الاول وقوله (كاي بدل عليه حذف النون) لاثبات كون التخفيف مطلوبا يعني بدل  
حذف احدي النونين على مطلوبة التخفيف في ان المشددة ولما كان قوله ولم يجوزوا بمعنى  
انهم لم يجعلوا الاظهار ممكنا وكان المراد من الممكن النفي ههنا هو الامكان العام المقيد بجانب  
الوجود اعني نفي الضرورة عن الاظهار فقط كان عدم اظهاره ضروريا واجبا ولذا لم يكتف  
النفي بقوله ولم يجوزوا حيث عطف عليه قوله وحكموا اي لما نقوا الضرورة عن الاظهار  
واحتمل كلامهم النفي ايضا عن عدم الاظهار مع ان ذلك ليس بمرادهم لم على النفي  
بيان مرادهم بالامكان النفي فقال (وحكموا) اي انهم حكموا (بلزوم حذف ضمير الشأن  
مع ان المفتوحة) دون المكسورة لانه جائز الحذف فيها وانما التزموا حذفه (اذا خفت)  
اي حاله تخفيف المفتوحة بخلاف حالة تشديدها لانه واجب الاظهار ولما فرغ المصنف  
من بيان مسائل الضمائر من انواع مبنى شرع في بيان مسائل اسماء الاشارة وانواعها  
فقال (اسماء الاشارة) واذافة الاسماء الى الاشارة لامية لانه من قيل اضافة الدال الى  
المدلول ولما كان هذا التركيب دالا على كونه معرفة وكان تعريفه للعهد الخارجي بقرينة سبق

ح لاله ولا غلاى له  
وهذا عملا لاسم الى  
الشك فيه وان كنت  
في ريب بعد ذلك  
نعم لك يا كامل في كلام  
الشارح قدس سره  
واذا وعيت ذلك  
فاستمع لما هو الحق  
واعلم انه لا يستقيم  
الكلام على ما ذكر  
قدس سره والا لان  
التشبيه بالمضاف  
واعطاه حكمه لانه  
يكون بعد حصول  
المصحح لذلك وهي  
المشاركة في اصل  
المعنى فلا بد من  
حصولها قبل ذلك  
والا لمصحح التشبيه به  
فان في متعين بحيث لا  
يسهل الى احتمال آخر  
جدا قال المص تشبيهه  
بالمضاف لشاركته له  
في اصل معناه فيجوز  
على ذلك ان تقول لا  
اله ولا غلاى له  
فتمطى هذا النفي  
احكام المضاف من  
ثبات الالف وحذف  
النون وهو على هذه  
الفة معرب لانه اجري  
مجرى المضاف بخلاف  
الفة الاخرى اعني  
لا ابل لك فانه فيها مبنى  
لانه غير مشبه بالمضاف  
وان كان مشاركا له  
فيجرى مجرى  
المفردات قال وانما شبه  
بالمضاف في هذه الفة  
القبالة لمشاركته  
بمضاف في اصل معناه  
لان معنى قولك اوك  
اب لك فقد اشتركا في



ذكرها ولو لكون المهد الخارجي أصلا في مقام التعريف ولا يعدل عنه لالضرورة اراد الش  
 ان يذكر القيود التي بها حصل تعريفه فقال (اي اسماء الاشياء المعدودة في المبنيات) قوله  
 اسماء الاشارة اي الاسماء التي تدل على الاشارة شامل للقوى واغيره لقوله المعدودة في المبنيات  
 يخرج منها ما لا يعد منها وقوله (بحسب الاصطلاح) بيان لكون هذا المعنى حقيقة اصطلاحية لا  
 لغوية ومتعلق بالنسبة التي بين المبتدأ والخبر اعني بين المحدود والحد لان قوله اسماء الاشارة  
 مبتدأ وقوله (ما وضع) اي الموصول خبره يعني اسماء الاشارة ما وضع ولما كان الغرض من  
 التعريف ان يكون للماهية وكان اراد صيغة الاسماء بالجمع منافيا له ولم يوجد له مفهوم كلي يشمل  
 لكل افراده لكون كل افراده موضوعا لمعنى مستقل كما هو شان وضعه وكان المبتدأ على صفة  
 الجمع اراد الشارح ان يفسر الموصول بما يطابق المبتدأ والغرض فقال (اي اسماء) يعني ان  
 الموصول عبارة عن الاسماء لي مطابق بالمبتدأ لكن ليس المراد به مجموع الاسماء الذي وضع لمعنى  
 بل المراد به انه (وضع كل واحد منها) اي من الاسماء (لمشاراليه) ولما كان المشاراليه ههنا عبارة  
 عن المعنى قريبة كونه الموضوع له فسر الش بقوله (اي لمعنى مشاراليه) يعني ان كل واحد منها  
 موضوع لمعنى يصدق عليه انه يشاراليه وقوله (اشارة حسية بالجوارح والاعضاء) قيد للاشارة  
 التي دل عليها لفظ المشار و منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف الذي يدل عليه قوله  
 مشاراليه ي يشاراليه اشارة حسية وانما حمل الاشارة على هذا المعنى وخص به (لان  
 الاشارة عند اطلاقها) اي عند ذكرها مطلقا (حقيقة في الاشارة الحسية) واذا كان المراد  
 بالاشارة اشارة حسية لاذنية وكان استعمال اسماء الاشارة في هذا المعنى حقيقة لكونه  
 استعمالا في معناه الموضوع له في الاصطلاح (فلا يرد) على التعريف معنا (ضمير الغائب  
 وامثاله) من المعارف بان قال ان هذا التعريف منقوض بدخول ضمير الغائب فيه لانه ايضا  
 موضوع لمعنى يشاراليه يعني الى مرجعه وانما لا يرد (فانها) اي فان الضمائر ليست موضوعة  
 للمعنى المشاراليه بالاشارة الحسية بل هي موضوعة (للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية  
 لاحسية) فانما اذا قلنا زيد هو قائم فهو موضوع للاشارة الى زيد الموجود في الذهن لا الى  
 زيد الموجود والحاضر المحسوس المشاهد (ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم) وكذا قوله  
 تعالى تلك الجنة التي (بما) اي اسماء الاشارة التي (ليس الاشارة اليه) فيها (حسية) اي مثل  
 ما في هذه الآية لا يدخل في افراد اسماء الاشارة التي يطلق عليها في الاصطلاح حقيقة لوجود  
 القرينة المانعة فيه وهو عدم كون المشاراليه محسوسا مشاهدا بل مثل الاشارة في هذا (محمول  
 على التجوز) اي على المجازي على الاستعارة المصرية بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس المشاهد  
 في غاية الظهور ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس ثم بين الشارح علته بناء اسماء الاشارة بقوله  
 (وانما بنيت) اي اسماء الاشارة مع كون الاصل فيها الاعراب لكونها اسماء (لشبهها) اي لمشايتها  
 (بالحروف) التي هو مبنى الاصل في احتياجها الى الصفة في تعيين معناها كما ان الحروف  
 احتاجت الى المتعلق في الدلالة (كسابق) وقائدة ذكر علة البناء ههنا مع معلوميتها تعيين اسماء  
 الاشارة في النوع الاول من المبنى اعني انه داخل في نوع مااسب مبنى الاصل لافي النوع

هذا المعنى وهو نسبة  
 الابوة الى المذكور بعد  
 اللام مثلها في الاضافة  
 وان اختلفا في ان  
 المحذف يفيد قوة  
 الخصوصية حتى يصير  
 معرفة وابيات اللام  
 لا يصير معه كذلك فلما  
 اشتركا في اصل معنى  
 الاضافة حمل على  
 المضاف فاجرى  
 مجراه فلذلك قيل لا  
 ابالة ولا غلام له اشبه  
 كلامه في وقال في  
 الامالي كل نكرة  
 نسبت الى منسوب اليه  
 باللام وحكمها يختلف  
 باعتبار افرادها  
 وباعتبار اضافتها  
 فالقياس استعمالها  
 مفردة لان اللام  
 قطعت عن الاضافة  
 لفظا ومعنى كما في سائر  
 الابواب ويجوز على  
 غير القياس وهو مع  
 ذلك ليس بالكثير  
 في الاستعمال اجرؤا  
 مجرى المضاف في  
 الحكم لا في المعنى  
 فتعطي احكام المضاف  
 من اعراب مجرور او  
 محذوف كون حتى كانت  
 مضافة فنقول في لا  
 ابالك وفي لا غلامين  
 لك لا غلاميك تشبيها  
 له بالمضاف لمشاركته  
 له في اصل معنى  
 الاضافة من حيث  
 كونه منسوب الى الثاني  
 على اصل معنى تلك  
 النسبة لامل الا  
 اختصاص التعريف  
 الذي جعلها الواحد

الثاني الذي هو غير المركب ثم شرع في تقسيمها فقال (هي) (اي اسماء الاشارة) (ذا) فقوله  
هي مبتدأ ومجموع ذا وما عطف عليه خبره وهذا هو التوجيه المرضي عند الشق بقرينة انه  
جعل قوله للمذكر حالا لا خبرا حيث قال (حال كونها) اي حال كون ذا (للمذكر) ولما كان  
المذكر اسم جنس شامل للنثية والجمع اراد الشق ان يبين ان المراد بالمذكر (الواحد) لا المتى  
والمجموع بقرينة المقابلة ولما حمل الشق قوله للمذكر على انه ظرف مستقر حال من ذا ورد عليه  
انه يلزم ان يكون حالا من الجزاء من جزء الخبر وذلك خلاف ما ارتضاه الجمهور ومنهم المص  
حيث عرف الحال فيما سبق بما تين هيئة الفاعل او المفعول به وحل كلام المصنف على خلاف  
ما ارتضاه غير مرضي فاجاب بقوله (والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر)  
اي ذا (المبتدأ) يعني هي فيكون معناه نسبة ذا الى هي فيكون لفظ ذا نائب فاعل نسبة فكانت  
حالا من الفاعل معنى واعتراض المصام على هذا التوجيه يمنع كون ذا فاعلا للنسبة لان ذا وحده  
ليس مخبر للمبتدأ بل هو المجموع فيكون المنسوب الى المبتدأ هو المجموع لا ذا وحده وهذه  
يقضي ان يكون فاعل النسبة هو المجموع مع ان قوله للمذكر حال من ذا وحده ثم المصام بعد  
ما بين ركاكة الشارح رجح ان يكون خبر هي محذوف اي خمسة وان يكون ذا مبتدأ وللمذكر  
خبره كارجحه صاحب الامتحان وزيني زاده وغيرهما قول لعل جميع الشارح هذا التوجيه  
وتكلفه بما عرفت لسلامته من الحذف والله اعلم بقوله (ولما تاهان) معطوف على ذا قبل الربط  
كما هو مرضي الشارح يعني وذا حال كونها لمتى ذا ولما كانت حالات الاعراب ثلاثا فعنى  
الرفع والنصب والجروعين لتلك الحالات الثلاث لفظين وهما ذان وذين اشار الشارح  
الى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث فقال (رفعا) اي ذان بالالف في حالة الرفع (وذين) بالياء  
الساكنة المفتوح ما قبلها (نصبا وجرا) اي في حالة النصب والجرو ثم فسر بما يطابق به مرضيه  
فقال (اي ذان وذين حال كونهما لمتى المذكر) ولما كان لفظ لمتى حالا وحقها ان تكون  
مؤخرة عن ذي الحال احتاج الى تكتة لتقدمه لكونه على خلاف مقتضى الظاهر فقال (قدم)  
على صيغة المجهول اي قدم لمتى مع ان رتبة مقتضى تاخره (ليكون الضمير) اي الضمير المحرور  
الراجع الى المذكر (اقرب الى مرجعه) مما يكون مؤخر عنه (وعلى هذا القياس في التراكيب  
الثلاثة الباقية) وهي قوله للمؤنث تاو ما عطف عليه والمتاهان وجمعها ولاء ثم صرح بذلك  
الاعراب فقال (فقوله) اي قول المصنف (هي مبتدأ وقوله ذا) ليس وحده بل (مع ما عطف  
عليه مقيدا كل واحد منها) اي من ذا وما عطف عليه (بحال) من كونه للمذكر ولؤنث وغيرهما  
(كان) اي ذلك المجموع المركب من ذا وما عطف عليه (خبراله) اي للفظ هي ولما كان في  
لفظ ذان لفتان احدهما ما اختاره المصنف وهو كونه مبنيا على ما يرفع به اذا استعمل في حالة  
الرفع وعلى ما ينصب به اذا استعمل في حالة النصب والجرو وتايتيهما ان يكون مبنيا على  
ما يرفع به فقط اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجئ في بعض اللغات ذان) يعني حال كونه  
مبنيا على الالف (في جميع الاحوال من الرفع والنصب والجرو) وقوله (منه) خبر مقدم (قوله

معين قال ومن ثم يبنى  
ومن اجل ان هذا  
الحكم كان من اجل  
تشبيهه باصل معنى  
الاضافة انهم لم يفتوا  
في لاي فيها لان هذه  
النسبة ليست نسبة  
الاضافة فلذلك لم تعط  
حكم الاضافة باعتباره  
بخلاف النسبة التي هي  
بمعنى اللام (قوله)  
لفساد المعنى قيل قال  
المص ولانه لو كان  
مضافا لزم الرفع  
والتكثير وكانه لم  
يذكره في المتن لانه  
معارض بانه لو كان  
مفردا لزم عدم الالف  
ووجود النون وكما  
يمكن ان يستدعي  
عدم التكثير ورو الرفع  
بانه لا غير صورة  
المضاف شابه المفرد  
التكثير فلم يرفع ولم  
يكثروا يقول قال في  
الشرح مذهب سيبويه  
ومن تأمله ان ما  
ذكرناه مضاف واللام  
لنا كيد الاضافة  
فلذلك كانت فيها احكام  
الاضافة وانما غره  
من ذلك وجه احكام  
الاضافة فظن انه  
مضاف وليس  
بمستقيم لاصري احدهما  
اننا قطع بان قولهم لا  
ابالك يعني لاي لاي  
ولا خلاف ان لاي  
لك غير مضاف فوجب  
ان يكون الاخر مثله  
والوجه الثاني ان لا  
هذه اعني التي تنصب  
ما بعده لا تدخل الاعلى

تعالى) مبتدأ مؤخر اى من هذا القيل قوله تعالى (ان هذان لساحران) اى على قراءة من قرأ  
 ان بالتشديد حتى يكون هذان منصوب المحل اسماله ولذا قال (على احد الوجوه) اى وكونه  
 من هذا القيل على احد الوجوه المقررة فى هذه الآية الكريمة وقال بعض المحشين المراد  
 بقوله على احد الوجوه بمعنى انه على احد التوجيهات فى قراءة التشديد مع قراءة هذان  
 بالالف فان فيها توجيهات احدها هذا وثانيها ان ان ههنا بمعنى لثم وهذان مبتدأ وساحران  
 خبره وثالثها ان ضمير الشأن محذوف والجملة خبر لضمير الشأن مفسرة له كذا نقل عنه وانما  
 دخل اللام فى خبر المبتدأ وان كان قليلا لانه يجوز مع قلة وهذا هو الاولى لانه نقل من الشارح  
 نسخة مشتملة لها (والمؤنث) (الواحدة) (نا) اى اسما الاشياء حال كونها موضوعا للمؤنث  
 الواحدة سبعة احدها ناقص والا قوال بين النحاة فى اصاله احد السبعة ثلاثة الاولى انه هو نا  
 فقط والثانى انه هو ذى فقط والثالث كلاهما اصلان وذكر الشارح القول الاول بقوله  
 (قيل هي) اى كلمة نا هي (الاصل) فقط (فى لغات المؤنث الواحدة) وهي اللغات السبع التى  
 يذكرها المصنف (لانه) اى اصلها ثابت لانه (لم يثن منها) اى لم يكن شئ من لفظها من اللغات  
 (الاهى) اى الانا (وذى) وهي تانية من السبعة الموضوعات للمؤنث الواحدة ثم ذكر القول  
 الثانى من الاقوال الثلاثة فقال (وقيل هي) اى لغة ذى بالذال (الاصل) فقط فى اللغات المذكورة  
 انما تكون الاصل (لكونها) اى تكون ذى (بازاء ذال المذكور) اى لكونها بالذال المعجمة تكون بازاء  
 اللغة الموضوعات للمذكر وهي ذا (فيثنى ان يناسبها) اى فيثنى ان يناسب المؤنث لمقابلته من المذكور  
 فى بعض الحروف مع ان الياء فيها يصلح ان تكن اداة التانيث كما فى تضرين ثم ذكر القول الثالث  
 من الثلاثة فقال (وقيل هما) اى نا وذى كلاهما (اصلان) والبواقي فروعات لوجود المرجح  
 فى كل واحد منهما من غير زيادة فى احدهما ثم ذكر وجه تقديمهما على سائر هاتين (وللقول)  
 اى ولوقوع القول من النحاة (باصالتهما) اى باصالة نا وذى (قدمتا على سائرهما) اى على سائر  
 اللغات الموضوعات للمؤنث الواحدة (لقرعتهما) اى لقرعية سائر اللغات (وتى) (قلب الالف)  
 من (ياء) وهي ثالث اللغات (وتهو ذه) وهي خامسها حال كونها (قلب الالف) من تانيته  
 (والياء) اى قلب الياء فى ذى (هاء) فتكون تامقلوبة الى ته وذى مقلوبة الى ذه (بغير وصل الياء)  
 اى بغير جعل الياء موصولا (بهاء) اى بهاء ثابت فيهما بل الهاء فيهما كسورة بالقصر (وتهى)  
 وهي سادس السبعة (وذهى) وهي سابعها حال كونها (بوصل الياء) اى بجعل الياء موصولا  
 (بهاء) بخلاف الاولين (ولمتاه) (اى لمتى المؤنث) (نان) اى لفظ تان حال كونه موضوعا  
 لمتى المؤنث (فى الرفع) اى فى حالة الرفع وفى العبارة تفنن حيث قال فى الاول رفعاهما مفيد  
 ان اثنى الواحد (وتين) بفتح التاء وسكون الياء (فى النصب والجر) اى فى حالة النصب والجر  
 ولما اخص التثنية من اللغات المذكورة دون سائرهما اراد الشارح ان يذكر وجه الاختصاص  
 بها فقال (ولا يثنى) اى ولا يورد التثنية (من لغاته) اى من الالفاظ السبعة المستعملة فى  
 المؤنث الواحدة (الانا) اى الالف تادون اللغات السائرة وانما اخص هذا الابدان (لكنثرة

التكرات ولو كان  
 مضافا لكان معرفة  
 وح متع دخول لا  
 عليه وجه دخولها  
 دليل على انه غير  
 مضاف وذكر فى  
 الامالى وجه ثالثا  
 وهو انه لو كان معرفة  
 لكان لواحد مخصوص  
 ونحن نقطع بان قولك  
 لا اخالك ليس لواحد  
 مخصوص وانما هو تقي  
 لجميع الاخوة اما  
 باعتبار الزموم واما  
 باعتبار نفسه كما فى لا  
 رجل افضل منك ولا  
 كان اعتبار جانب المعنى  
 اقوى اكتفا هناك  
 بالتنبيه عليه وما ذكره  
 الفائل من المارضة  
 لا يصح لضرورة ان  
 القول بان هذا الذى  
 غير داخل فى حقيقة  
 ذلك الذى والا لكان  
 لوازمه باسرها  
 موجودة فيه بل اثبت  
 بعض احكامه له تشبيه  
 به لا يكون معارضا بانه  
 لو لم يكن هذا دخلا  
 فى حقيقة ذلك لما ثبت  
 فيه هذا الحكم وما  
 ذكره فى الاعتذار  
 عن سيبويه واكثر  
 النحويين ما خوذ من  
 كلام الرضى فانه قال بعد  
 نقل كلام الص  
 واعتراضه عليهم  
 وجواب لم يرفع ولم  
 يكرر لكونه فى صورة  
 التكره والنقض من  
 الفصل باللام لا  
 يرفع ولا يكرر فكيف  
 يرفع ويكرر مع الفصل

دورها على الالفة) اى على السنة النحاة بخلاف اللغات الستة الباقية (وتوهم بعضهم) اى  
بعض النحاة (من اختلاف اواخر دان وذين) فى نية المذكر (ونان وتين) فى نية المؤنث وقوله  
(باختلاف العوامل) متعلق بقوله من اختلاف اواخر اى منشأ التوهم هو الاختلاف الواقع  
فى اواخرها حال كونه بسبب اختلاف العوامل وقوله (انها معربة) مفعول توهم والضمير  
راجع الى المذكورات بمعنى توهم بعض النحاة ان اللغة مخصوصة فى نية ذاو وناو هي دان وتان  
معربة وهذا التوهم الذى يقتضى كونها معربة ناشئ من الاختلاف الواقع فيها بايرادها بالالف  
مرة وبالياء اخرى بسبب اختلاف العوامل كما فى ثنائى الاسماء المعربة (والجمهور) اى وجهور  
النحاة ثابتون (على ان هذا الاختلاف) اى اختلاف دان وتان بان يكونا بالالف اذا اقتضى  
العامل رفعهما وبالياء اذا اقتضى نصبهما او جرهما (ليس) اى ذلك الاختلاف (بسبب اختلاف  
العوامل) كما توهم ذلك البعض (بل دان وتان) بالالف (موضوعان لثبته المرفوع وذين وتين)  
بالياء (لثبته المنصوب والمجرور ووقوعها) اى وعلى ان وقوع المذكورات حال كونها (على  
صورة المعرب اتفاقا لا لقصد الاعراب) اى لان وقوعها عليها لقصد الاعراب الدال على  
المعاني المتصورة حتى تكون معربة مخالفة لاختلافها فى الاعراب والبناء وانما حكم الجمهور بعدم  
كونها معربة (لوجود علة البناء فيها) اى فى المذكورات وهى المشابهة لمبنى الاصل الذى هو  
الحرف ووجوب علة البناء محقق واتفاق بعض المبنيات على صورة المعرب واقع والحكم الناشئ  
من هذا الوقوع وهمى مع ان الحكم ببنائها على لوجود علة والى مسلك العقل اولى  
من السلوك الى مسلك التوهم (ولجمعهما) (اى لجمع المذكر والمؤنث) (اولا ومدوا قصرا)  
وتفسير الش بقوله (اى بمدودا ومقصورا) اشارة الى ان قوله مدوا قصر احالا من لفظ اولاء  
يعنى من اسماء الاشارة اولاء حال كونها موضوعا لكل واحد من جمع المذكر والمؤنث بالاشتراك  
اللفظى وحال كون لفظ اولاء مقروبا بالمدى بوجود الهمزة المكسورة بعد الف بان يكون  
مبنيا على الكسر وبالقصير بعدم الهمزة بعد هابان يكون مبنيا على السكون ثم اشار الى الصورة  
الدالة على قصره بقوله (واذا كان) اى لفظ اولاء ومادته (مقصورا) يعنى اذا ريد اذاده على  
هيئة المقصور (بكتيب الياء) على صورة كتابة الالفات المقصورة كطوى وقصوى ولما فرغ  
المصنف من مسائل اسماء الاشارة من حيث تجردها عن الملاحظات شرع فى مسائلها  
من حيث لحوق بعض الحروف بارئها واخرها فقال (ويلحقها) وقوله (اى اسماء الاشارة)  
تفسير لم يرجع الضمير المنصوب ولما كان اللحق مشعرا بالكون فى الاخر اذ ان قصره  
على وجه يدل على كونه فى الاول وايضا على وجه يدل على عدم الجزئية فقال (يعنى)  
اى يريد المصنف بقوله يلحقها يعنى انه (يدل على اوائلها) بذكره اللحق الاخص واردة  
الدخول الاعام بذكر المقيد واردة المطلق دخولا مقيدا بقوله (على سبيل اللحق)  
وانما قيد به لان الدخول يشعر بالجزئية فاحترزه عن الدخول على سبيل الجزئية  
والحاصل ان قيد الدخول بلى اوائلها للدلالة على الغرض الاول وقيد بلى سبيل  
اللحق للدلالة على الثانى وقوله (والعروض) عطفت تفسير للحرق لان اللحق هو

باللام ان لا يرفع ولا  
يكسر فكيف يرفع  
ويكرر مع الفصل  
باللام وهذا الجواب  
ليس مستقيم لان اسم  
لا العرب محرف  
اعراب المحذوف منه  
نون التثنية لا يكون  
فى صورة النكرة  
(قوله) والغرض من  
الفصل باللام ان لا  
يرفع ولا يكرر قلنا  
هذا الغرض ينال  
قواهم فريدت اللام  
تأكيد اللام المقدرة  
كتيم الثانى فى آية نيم  
عدي على مذنب من  
قال ان يـم الاول  
مضاف الى عدى  
الظاهر فكان الفصل  
بين المضاف والمضاف  
اليه كالفصل وكيف  
يصح كون اللام زائدة  
لذلك الغرض وقد جاء  
الفصل باللام للتمية  
بين المضافين فى  
النادى كقوله يا بوس  
للجهل ضارا لا نوام  
وقال الرضى فى جواب  
قوله لا اياك يعنى لا اب  
لك باتفاق فوجب ان  
يكون غير مضاف مثله  
قد اتفقوا ان معنى  
الملتزم اعنى لا اياك  
ولا اب لك سواء ولم  
يتفقوا ان اياك واب  
لك بمعنى واحد وقد  
يكون المقى من الملتزمين  
واحد مع ان السند اليه  
فى احدها معرفة وفى  
الاخرى نكرة  
فالسند اى خبر لا  
اياك محذوف اى لا

لعمري (بعد اعتبار اصلتها) أي أصالة اسماء الإشارة يعني لا اعتبار كونها مركبة مع ما لحق بها وقوله (حرف التنبيه) فاعل يلحقها (وهي) أي حرف التنبيه (كلمة) وتأنيت هي باعتبار الخبر وقوله (فهو ليس في الحقيقة منها) بيان لفائدة التعبير بالحقوق ودفع لما يتوهم من اتصاله في الخطاب جزء منها والفاء في فهو ينفي أن يكون للتفصيل أي والهاء في كلمة هذا ليس جزء من اسماء الإشارة في الحقيقة وإن كان جزء منها في صورة الخط (وانما هو) أي انما لفظها (حرف جي) أي أي الحق باوائل اسماء الإشارة (للتنبية على المشار اليه قبل لفظه كما جي) أي للتنبيه (أي لفائدة تنبيه المخاطب (على النسبة الاستنادية) أي على الاستماع والحفظ بمضمون الجملة التي بعدها لكونها من الامور التي يجب ويستحب الاعتناء بها) (كقولك) (ها زيد قائم) (وها ان زيد قائم) وقال البيضاوي في متن الامتحان ويدخل الهاء ما لم يلحق اللام بينهما انتهى يعني ان هاء التنبيه لا تدخل على كلمة ذلك وتلك فلا يقال هاذلك وانما بقيد المصنف بهذا الشرط يعني بقوله ما لم يلحق اللام كما اشترط به البيضاوي في متن الامتحان ولذا قال بعض شراح الكافية ان المراد بقوله يلحقها أي يلحق بعضها الان بعض اسماء الإشارة لا يلحقها حرف التنبيه وردده الشارح الفجوداني عليه بان عدم دخول حرف التنبيه على بعضها من قبيل التخالف للمانع وجد في اجراء انقاعه وقييد القاعدة الكلية بعدم المانع ليس بشرط والمانع في عدم الدخول اجتماع الحرفين الدالين على معنى واحد وهي افادة التباعد وقال العصام وانما لم يقل ويتصل بها التلاويهم عدم جواز الفصل بينهما وبين دافع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل اسماء الإشارة فقال (ويتصل بها) ولما كان المراد من الاتصال ههنا اتصال لفظا بآخر وكان هذا الاتصال اعم من الاتصال بالاول وبالاخر وكان الواقع ههنا هو الثاني اراد ان يفسر الضمير على وجه يطابق الواقع وهذا لا يحصل الا بحذف المضاف فقال (أي باواخر اسماء الإشارة) (والباعث لهذا التفسير بيان الواقع والمصحح له هو شمول مطلق اتصال لا الاتصال بآخر ويجوز ان يكون تفسيره به للإشارة الى المجاز بطريق ذكر اسم الكل واردة الجزء والله اعلم وانما جمع لفظ الا واخلان اسماء الإشارة متعددة ولكل واحد منها آخر مخصوص فيكون داخل في القاعدة المقررة بانه اذا قبل الجمع بالجمع يراد به انقسام الاحاد على الاحاد وقوله (حرف الخطاب) فاعل يتصل أي حرف مخاطب به (وهو) (والحرف الذي يتصل بالا واخلان المسمى بحرف الخطاب) (الكاف) أي مسمى الكاف وقوله (تنبيه) مفعول له بقوله يتصل وانما حذف اللام مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لكونه صفة الحرف بخلاف التنبيه فانه صفة المتكلم لكن الاتصال وان لم يكن نفسه صفة المتكلم لكن لكونه مطاوع او صل يجوز ان يكون صفة له كأنه قال اوصله المتكلم للتنبيه فاقص (على حال الخطاب) أي على حال الشخص الذي وقع به التخاطب باسماء الإشارة لا قوله (من الافراد) ظرف مستقر على انه صفة للحال يعني تنبيهها على الحال التي هي جزء من مجموع الافراد (والتنبيه والجمع والتذكير والتأنيت) مثلا اذا قلت يكون ذلك تنبيه على حال الخطاب بانه مفرد مذكر والافراد والتذكير جزء من مجموع تلك الاحوال ثم لما كان كاف الخطاب معدودة من الضمائر

ابالك موجودا ما في  
لا بلك فهو لك أي  
لا ب موجود لك  
فالجملة الاولى بمعنى لا  
كان ابوك موجود  
او الثانية بمعنى لا كان  
لك اب فعوى الجملة  
واحد مع كون المستند  
اليه في احديهما معرفة  
وفي الاخرى نكرة  
وهذا ايضا ليس  
بمستقيم لضرورة انها  
ليسا بيدين بحسب اللفظ  
فاذا ثبت الاتفاق على  
الحكم باستوائهما ثبت  
كون ذلك بحسب  
المعنى اذ لا واسطة بينه  
وبين اللفظ سلطانان  
المراد بالمعنى ماهو  
اخص من الفعوى  
وانه واسطة بينهما  
لكن لا ثم اتحاد  
هذين التركيبين بحسب  
ايضا الظهور ان حاصل  
قولك لا كان ابوك  
موجود انتفاء وجود  
اب مخصوص وحاصل  
قولك لا كان لك اب  
انتفاء جنسه اعم من ان  
يكون واحدا او كثيرا  
والنفار بينهما ظاهرا  
جدا فلا يصح عند  
ارادة احدهما التعبير  
بما يؤدي الاخر وعدم  
تعدد الاب بالنسبة الى  
شخص واحد لا عبرة  
به لانه امر لا يستفاد  
من اللفظ بل من  
الخارج على ان مادة  
الخطاب لا تختص بهذا  
المثال بل تم نحو  
اخالك فليفرض  
الكلام فيه (قوله)

والضائر معدودة من الاسم وكان المناسب ان يكون الكاف اسما وقد جعل حرفا قاضي وجهما  
 للعدول وقد اطلق عليه انه حرف احتاج الى بيان نكتة لوجه العدول فقال (وانما جعلت هذه  
 الكاف حرفا لا متاع وقوع الظاهر موقعها) فلا يقال ذا زيد (ولو كانت) اي تلك الكاف (اسما  
 لم يتمتع ذلك) اي وقوع والظاهر موقعها (مثل ضربتك و) مررت (بك) حيث يجوز فيها ان  
 يقول ضربت زيدا ويزيد وهذا الاستدلال باطل للالزام للاسمية وهو جواز وقوع الظاهر  
 موقعها وقبل عليه ان لا نسلم كون جواز ذلك الوقوع لازما للاسمية لان الضائر المستتر  
 في افعل وفعل وفعل من المتكلمين والمحاطب اسما مع انه لا يجوز وقوع الظاهر موقعها  
 لجوب الاستتار فيها ولو كان جوازا لوقع لازما لمتنع انفكاك الاسمية عنها فاجيب  
 بتحرير المراد بان يقال ان مرادنا من الاسم الذي يلزمه الجواز هو الذي يكون من مقولة  
 الصوت اللفظ والضاير المستتر ليست من مقولة الصوت فاجاب عنه الهندي بان فيه  
 دليل الاسمية وهو الاسناد اليه قال قاله المتحان ولا يخفى هذا كلام على السند والالزام  
 اثبات المقدمة المنوعة واني هذا واجب ايضا بتغيير الدليل بان يقول وانما جعلت هذه  
 الكاف حرفا لكونها غير مستقلة بالمفهومية اذ معنى ذلك انيت بسكون الباء فحينئذ  
 لا اشكال وهذا ما اختاره العصام وقبل والدليل على حرفيته عدم خطئه من الاعراب  
 اذ لا يمكن جملة تابعا لاسم الاشارة بان يكون صفة او بدلا او تاكيدا لانه متباين ولا جملة  
 مضافا اليه لاسم الاشارة لعدم القصد ولان اسم الاشارة لا يضاف لكونه معرفة واذا امتنع  
 الاعراب فيه يكون حرفا لكون الاعراب من لوازم الاسمية وهذا الدليل هو ما اختاره  
 صاحب الامتحان و اشار اليه العصام بتصويره لا يبعد ثم شرع في بيان انواعها فقال (وهي)  
 (اي حروف الخطاب) وانما فسر به ليصح ارجاع ضمير المؤنث حيث رجع الى الحروف  
 الجمع ثم ان الضمير مبتدأ وقوله (خمس) خبره وانما جئ في اسم العدد بالتاء مع ان الظاهر  
 ان يكون خمس حتى يكون موافقا للمبتدأ لكون ميمه حرفا فارحرف يجوز تذكيره وتانيته وانما  
 ترك ما هو الاول وهو اعتبار التانيث ههنا حتى يكون مقر الحرفية حروف الخطاب لتحصل  
 الموافقة بقوله في خمسة كذا في العصام (والقياس) اي الاصل في بيان عدد حروف الخطاب  
 (مقتضى) ذلك الاصل (الستة) لكون الاحوال المعبرة في الخطاب ستة ثلاثة للمذكر الخطاب  
 وثلاثة للمؤنث الخطابية ثم ذكر وجه كونها خمسة بقوله (واشترك خطاب الاثنين) اي ولما اشترك  
 ثنية الخطابين في اللفظ (فرجعت) اي وبهذا السبب رجعت حروف الخطاب (الى خمسة) وقوله  
 (مضروبة) مجرور على انه صفة لقوله الى خمسة في تركيب الشارح لزجه قول المصنف بقوله  
 ومرفوع على انه صفة لقول المصنف خمسة اي حروف الخطاب بحسب اللفظ خمسة مضروبة  
 (في خمسة) اخرى حال كون تلك الخمسة التي ضربت حروف الخطاب فيها (من انواع اسماء  
 الاشارة يعني) اي يريد من الانواع (المفرد المذكر والمؤنث ومتاهما وجمهما وهي) اي وانواع  
 اسماء الاشارة ايضا (سته) لان المعاني فيها ستة ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث وهذه الستة (راجعة  
 الى خمسة) كارجعت حروف الخطاب الى خمسة لكن رجوع حروف الخطاب الى الخمسة

وانما خص سيويه بهذا  
 الخلاف لانه العمد فيها  
 بينهم قيل فيه بحث لانه حكم  
 المحقق الشريف قدس  
 سره في شرح الكشف  
 بان الخليل اعلى كفايته ولا  
 ريب في ان الاصر كما قاله  
 قدس سره وان القائل  
 يحرف الكلم عن مواضعه  
 فان الشريف قدس سره في  
 ذلك الصرح بان سيويه  
 اعلى كفايته من الخليل  
 وغيره من علماء العربية  
 كما لا يشك على من نظري  
 اول سورة البقرة قوله  
 اول ان المتحان الخلاف  
 لا تعيين المتخالفين قيل لا يخفى  
 بعده عن العبارة وليس  
 كذلك بل الظاهر ذلك  
 فانه لو كان المراد بيان  
 المتخالفين لوجب تعدادهم  
 ولم يفعل ذلك في غير هذه  
 المسئلة ايضا والعجب ان  
 القائل في كلا الاحتمان ولم  
 يبين ما يجعل عليه الظاهر  
 ان الثابت عنده ذهول  
 المص عن كون هذا  
 مذهب جمهور النحاة  
 وذلك من تصور اطلاعه  
 فان المص صرح في الامالي  
 وغيره بان ذلك مذهب  
 اكثر النحاة (قوله) وهي  
 زائدة عند البصريين نافية  
 مؤكدة عند الكوفيين  
 قيل الظاهر ان زيادتها عند  
 البصريين ايضا لتأكيد  
 النفي وهذا ناقص لما سبق  
 من كلامه ان ما الزائد نال  
 يتعلق بها غرض اصلا  
 (قوله) اي اسم اشتدل  
 لينخرج آه قيل جعل  
 الاشتدل بمعنى كون الخبر  
 مسموغا عند سماعه فاحتاج

لاخراج الحروف الا  
واخر الاتيين ما اريد  
بكلمة ما ولو جعل الاشتغال  
بمعنى كون الخبر متعلقا  
مذكور الاضافة معنى فيه لم  
يحتاج له اليه والاحتياج  
ليس لمجرد اخراج  
الحروف الا واخر  
المذكورة بل لكل مجموع  
من الحروف الا واخر  
وجزه آخر لاشتغاله على  
الجار كما اشتغاله الاسم وليس  
كذا فان معنى اشتغال الشيء  
على آخر تحققه في ذلك  
الشيء ليس الا لا يخفى ان  
عمل الاعراب يشتمل على  
علم المضاف اليه لتحققه  
وثبوت فيه فاحتج الى  
جعل ما عبارة عن الاسم  
لاخراج ذلك وليست  
الحروف الاوائل والا  
واسط تشتمل على علم  
المضاف لان عمله الاواخر  
فلا يصح الا الاحتراز الا  
هنا (قوله) والمضاف اليه  
وان كان مختصا بما عرفة  
به لكن المشتغل على علامته  
اعم منه وما هو مشبه به قليل  
اشارة بقوله وان كانا  
مختصا بما عرفة به الى احتمال  
ان لا يكون مختصا بالظاهر  
ما عرفة به بان يراد بما نسب  
اليه حقيقة او صورة وقوله  
ولكن المشتغل على علامته  
اعم منه وما هو مشبه به مبنى  
على ان يراد به المشتغل على  
ذات العلامة لا على العلامة  
من حيث انها علامته او  
الاشتغال حقيقة او صورة  
وقبه انه يتنقض تعريف  
المجروح بمثل غلامى غير  
مجرور ويمكن ان يدف  
بان المراد بسلامة المضاف

لاشتراك تثنيتهما ورجوع اسماء الاشارة (لاشتراك جمعهما) اى جمع المذكر والمؤنث حيث  
اشترك فيهما لفظ واحد وهو اولاء ولما فسر الش الحصة بالانواع مع ان الظاهر ان يفسر  
بالافراد اراد ان يبين باعث التفسير فقال (وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة) ولم نقل من افرادها  
(لان افراد المفرد المؤنث) من الانواع (ترقى الى ستة) لان افرادها المفرد المؤنث على ما سبق  
من اللغات الواقعة فيه سواء كان بعضها اصلا وبعضها افرع او كان كلها اصولا برأسها ستة وهى  
تاو ذى وتة وذه وتهى وذهى فلو اعتبر الافراد فيها كان افراد المفرد المؤنث ستة فيقتضى  
ان يكون المضروب فيه ههنا عشرة ستة للمفرد المؤنث وواحد للمفرد المذكر واثنان لتثنيتهما  
وواحد لجمعهما واما اعتبار المص في المضروب فيه الحصة علم ان مراده بحسب الانواع لا الافراد  
وانما اعتبر المصنف لانواع دون الافراد لانه في صدد تعداد الاسماء التى يدخل فيها حرف  
الخطاب لا في صدد مطلق التعداد ولا شك انه لا يدخل على كلها كما يشهد عليه موارد الاستعمال  
ثم الغاء في قوله (فيكون) اما التفصيل واما الجواب فعلى الاول يكون المراد به تفصيل الحاصل  
من الضرب وعلى الثانى تفريع الحاصل وعلى كلا التقديرين يرجع اسم فيكون الى الحاصل  
ولذا فسر الشارح بقوله اى (الحاصل من الضرب) يعنى فيكون الحاصل من ضرب حروف  
الخطاب الحصة في مضروب انواع اسماء الاشارة الحصة (خسة وعشرين وهى) (اى تلك  
الحصة والعشرون) (ذاك) بفتح الكاف اى ابتداء هذا ذاك منتها (الى ذاك) (يعنى) اى  
المص بقصد بقوله هذا ان تلك الحصة والعشرين اولها (ذاك) بفتح الكاف (اذاشرت) اى اذا  
اردت الاشارة (الى مذكر وخاطبت مذكرا) اى وارتد الخطاب الى مفرد مذكر ايضا (واذا  
كما اذاشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين) بفتح الراء وحيث اردت المعنيين قلت ذلك اللفظ  
(واذاكم) اى احدها ذاك (اذاشرت الى مذكر) اى المفرد مذكر (وخاطبت مذكرين) بكسر الراء  
(و) (على هذا القياس) (ذاك) وتوسط الش قوله على هذا القياس بين حرف العطف  
وبين ذاك لارادة مزج لفظ ذاك فيما قبله من بيان اثنين مواقع الاستعمال والافهنا  
اللفظ في كلام المص معطوف على قوله ذاك من قيل عطف احدا جزاء الخبر على  
جزء آخر فيكون المعنى على ارادة الش وتقول ذاك على هذا القياس يعنى على  
القياس الذى قلت بقولى اذا اشرت الخ وعلى ارادة المص عطفه على ما قبله وهى  
ذاك في حالة الرفع (وذيتك) فى حالتى النصب والجر (اذا اشرت) اى اذا اردت  
الاشارة (الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مذكرا) اى مفردا مذكرا حال  
كونه منتها (الى ذانكن) فى حالة الرفع (وذيتكن) فى حالتى النصب والجر (اذا  
اشرت الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مؤنثات) اى جمعاً مؤنثاً (وكذلك البواقي)  
(يعنى) اى يربد المص بالبواقي (تاك) اذا اشرت الى مفرد مؤنث وخاطبت مفرد  
مذكر امنتهيا (الى تاكن) يعنى تاك تاكا تاك تاكا تاكن والمشار اليه فى كلها  
مفرد مؤنث وقوله (وتيك الى تينكن) اشارة الى ان كاف الخطاب انما يدخل  
فى اللفظين من اللغات الواقعة فى مفرد المؤنث وهما تاو تى لان تى مقلوب تا كما مر الى الثانى  
اشار بقوله تيك يعنى تيك اذا اشرت الى المفرد المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا الى تينكن



اي منتها الى تيكن تيك تيكما تيك تيكما تيكن وقوله (وتاك) في حالة الرفع (وتيك) في  
حالي النصب والجرا اذا اشترت الى تنبيه المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتها (الى تانكن  
وتينكن) اذا اشترت الى مؤنثين وخاطبت مؤنثات يعني تانك تانكما تانكن تانك تانكما تانكن  
(واولئك بالمد) بالهمزة بعد الالف اذا اشترت الى المذكرين او المؤنثات (واولاك بالقصر)  
اي بقصر الهمزة بعد الالف منتها (الى اولانكن واولاكن) ولما وقع الاختلاف في ذي بانه هل  
يتصل به حرف الخطاب او لا ذكره الشارح بقوله (واما ذيك فقد اورد الزمخشري والمالكي  
وفي الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ) ولما فرغ من المسائل التي تتعلق باسماء الاشارة من حيث  
ما يدخل فيها ويتصل بها شرع فيما يتعلق باستعمالها فقال (ويقال) اي يستعمل (ذا) يعني من  
غير اتصال حرف الخطاب ومن غير زيادة اللام (للقريب) اي اذا اردت الاشارة الى المشار اليه  
القريب بالنسبة الى البعيد (وذلك) اي ويستعمل لفظ ذلك باللام والكاف (للبعيد)  
اي اذا اشترت الى المشار اليه البعيد بالنسبة الى القريب منه (وذاك) اي يستعمل لفظ  
ذاك بالكاف بدون اللام (للمتوسط) اي اذا اردت اشارة الى المشار اليه الذي يقع في  
الوسط بالنسبة الى الطرفين ولما كان المناسب له ان يقول ذا للقريب وذاك للمتوسط  
وذلك للبعد حتى يكون الوضع مطابقا للطبع لزم ان يبين نكتة لهذا العدول فقال (واخر)  
اي المصنف (المتوسط) عن البعيد (لان المتوسط) لكونه من الامور النسبية (لا يستحق  
الابعد تحقيق الطرفين) من البعد والقرب لكونه عبارة عن المتخلل بين الشئين فاعتبر  
جانب التحقيق ولما كان عادة المصنف في بيان المسائل هو ذكر احكامها من غير احالة الى  
قالها من غير التصدير بلفظ قيل او يقال وعدل ههنا عن عادته حيث صدرها بلفظ يقال  
اراد الشارح ان يذكر نكتة عدوله فقال (ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من  
هذه الكلمات الثلاث) اي ولما تتبع المصنف موارد الاستعمال وعلم ان كل واحد  
من ذا والاخرين يستعمل استعمالا كثيرا (مقام الاخرين منها) بان يستعمل ذا للبعد  
والمتوسط وذلك ايضا للقريب والمتوسط وذاك للقريب والبعيد (لم يتخذ) اي ولهذا  
لم يتخذ المصنف (هذا الفرق) اي فرق ذا من اخويه مثلا باستعماله في القريب  
(مذهبا) اي مذهبا حاصل يستند الى النحاة ويقع لهم المصنف (واحاله الى غيره) اي  
قل هذا الفرق عن غيره (فقال) في صدره (يقال) اي لفظ يقال ولم يقل وحي ذا للقريب  
ونحوه من العبارات كما هي عادته في غير هذا المقام ثم شرع في بيان احوال الكلمات  
التي تستعمل في البعيد ايضا فقال (وتلك) اي الموضوعة لتنبيه المؤنث مقارنة بالكاف (وذاك)  
باللام والكاف (وتاك) اي الموضوعة لتنبيه المؤنث مقارنة بالكاف (وذاك)  
اي الموضوعة لتنبيه المذكر مقارنة بالكاف وقوله (حال كون هاتين الاخيرين)  
تفسير لقوله (مشددتين) وبيان على انه حال من ذاك وتاك يعني انهما تدخلان  
هذا الحكم اذا كانتا نونهما بالتشديد (واولاك) اي الموضوعة لجمع المذكر والمؤنث  
بالاشتراك (باللام) اي اذا استعملت الاخيرة باللام المتوسط بين الاولين الكاف وقوله  
(اي هذه الكلمات الاربع) تفسير وبيان في ان قوله (مثل) (وكلمة) (ذلك) خبر للمبتدأ

اليها كان حاصلها بحرف  
الجبر حقيقة وان اغمي ما  
اشتمل على علم المضاف اليه  
ليس اولي بتقدير ان لا  
يخص المضاف اليه بما عرفة  
به كما يقتضيه كلمة الوصل  
وقوله قدس سره وان كان  
مختصا بما عرفة به عدة بين  
تلك الاشارة والعجب من  
القائل انه تصدى لشمسية  
وهو ذلك بالحاق لفظ لا  
دليل عليه وتوهم انتقاص  
تعريف الجبر ورجل غلام  
عجيب فانه ليس بمتشمل على  
العلامة لا حقيقة ولا صورة  
والقول بكون المراد بلفظ  
العلامة مجردا لكسرة  
او الفتحة او الياء سواء  
كانت من حركات او اوائل  
الكلم او او اخرها وسواء  
كانت من حروفها اصول  
او زوائد هافساده اظهر  
من ان يخفى ودعوى ن  
هذه مراد الشارح قدس  
سره ومبنى كلامه قربة بلا  
مسرية لان قلت يلزم المصير  
الى ذلك من ادخاله نحو كفي  
بالله مع انه ليس بمضاف  
اليه قلت نظرا لشارحه فيه  
انه وان لم يكن بمضاف اليه  
لكنه مجرور بواسطة  
حرف الجر وكل ما هو  
كذلك فهو مشتمل على  
علامة المضاف اليه فهل  
يلزم من ذلك اخراج  
العلامة عن معناها كلا  
واعلم ان كلامنا هذا سوق  
ليان مراد الشارح ونحن  
لنم ذلك بناء على انه لا  
يقصد بالمد الا ما ليس  
بزائد لان الحد باعتبار  
المعاني لا يدخل الامور  
التي لا معنى لها بل لانه

وهو كلمة تلك مع ما عطف عليه وانما وسط الشارح بين مثل وبين ذلك لفظ الكلمة للاشارة الى ان لفظ ذلك هنا يراد لفظه كما هو الظاهر لانه اذا اريد معناه كان اشارة الى كل ما سبق من ذاواخويه فيكون خلاف الواقع وقوله (في افاة البعد) تقدير لوجه الشبه بين ذلك وبين ما ذكر يعني ان تلك المذكورات مثل كلمة ذلك في ان كل واحد منهما اذا استعمل بتلك الصورة يفيد كون المشار اليه بعيدا ولما كان في قوله مثل ذلك احتمالات ثلاثة احدى ها ظاهر وثانيها غير جائز وثالثها بعيد اما ان الظاهر فهو كون المراد منه افظه كما فسر به واما الغير الجائز فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى المجموع واما البعيد فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى ذلك المذكور كما قلنا كلمة ذلك اراد الشارح ان يشير اليه اى الى هذا الاحتمال الثالث فقال (ولا يبعد) اى لا يبعد كل البعد بحيث يصير الى حد الامتناع وان كان احتمالا بعيدا في نفسه فلا يرد بهذا ما يقال بان هذا الاحتمال بعيد فلا وجه في تصديره بقوله ولا يبعد (ان يجعل ذلك) اى ان يراد بلفظ ذلك معناه بان يجعل (اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا) وهى ما ذكره بقوله وذلك للبعد فيكون المعنى ان تلك الكلمات مثل المشار اليه الذى هو كلمة ذلك المذكور والاولى ان يقول الى لفظ ذلك لانه اذا اشير الى الكلمة يكون المناسب ان يقول تلك واما وجه البعد فافاء المعصام من انه لو كان المراد ذلك لكن على المصنف ان يقول هذا بدون اللام يعنى بما استعمل في المتوسط لان لفظ ذلك مذكور فيما سبق في الوسط ولما حصر المصنف الحكم المذكور في لفظ تلك وتلك وذلك المشددين واولا لك حال كونها مقرونة باللام وكان حكم ما عداها مجحولا اراد الشارح بيان احكام تلك وتلك وذاك المخففتين واولا لك الغير المقرونة باللام فقال (واما تلك) اى حال كونها بغير اللام (وتلك وذاك) حال كونهما (مخففتين واولا لك بغير اللام) وقوله (فلمتوسط) خبر المبتدأ اى الكلمات المذكورة مستعملات للمتوسط وهذا من الشارح لبيان ماهو المفهوم من قول المصنف لكن لما كان المفهوم ههنا محتملا للاستعمال في القريب والمتوسط احتاج الى التعيين ثم شرع في بيان قاعدة فقال (وما هو للمتوسط) اى الالفاظ التى تعين استعمالها للمتوسط بان تكون مقارنة بالكاف دون اللام (بعد حذف حرف الخطاب منه) يكون (للقريب) نحو ذلك اذا حذفت الكاف منه يكون ذا فيكون للقريب وكذلك ذاك وتلك بعد حذف الكاف ذان وتان فيكونان للقريب (واما ثمة وهنا) حال كون هنا (بضم الهاء وتخفيف النون) (وهنا) حال كونه (بفتح الباء وتشديد النون) وقوله (وهو الاكثر) ناظر الى فتحة الهاء يعنى اذا شدد النون كان فتح الهاء اكثر استعمالا من كسر ها (وجاء) فى بعض الفقه (كسر الهاء) اذا شدد نونه (ايضا) اى كما جاء بفتح الهاء (فالمكان) اى ثمة وهنا بلفظة فموضوع للاشارة الى المكان وفسره الشارح بقوله (الحقيقى) للاحتراز عن المكان الشبهى المجازى وبقوله (الحقى) للاحتراز عن المكان الذهنى وقوله (خاصة) اى حال كون الموضوع للمكان مخصوصا اى بملاحظة الاختصاص وهذا احتراز عن سائر اسما الاشارة لانها ايضا للاشارة الى المكان كما قال هذا

ودى الى ان يكون له معنى فيما ليس له معنى كما صرح به المصنفا الامالى وايضا اضافة العلم الى المضاف اليه قيد الاختصاص فلا يدخل فيه اى في تعريف الجبرور ما لا يدخل في المضاف اليه (قوله) وكذا المضاف بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخل في تعريفه فيه نظر لان المصنفا صرح بدخول اللفظ في التعريف كما عطف عليه وكان الشارح قدس سره بنى كلامه على عدم التام (قوله) وذهب في ذلك الى مذهب سيويه قال فى الترح والمجور وبالحرف مضاف اليه الا ترى انك اذا قلت صررت بزيد فقد أضفت المورود الى زيد بواسطة حرف جر وذلك سى حرف جر لانها مجر معاني الافعال الى الاسماء قال الرضى بنى الاسماء على ان الجبرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد ساء سيويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ماهو المشهور لان من اصطلاح القوم انه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اراد به ما انجر باضافة اسم اليه محذوف التنوين من الاول للاضافة وامام من حيث المعنى فلا شك ان زيدا فى صررت بزيد مضاف اليه اذا أضف اليه المورود بواسطة حرف الجر وانت خبير بان العامل على ذلك احاطة اراد الجبرور فلا يحصل الفرض بتأدية المشهور (قوله) مراد اقل المصنفا احتزرت به عن مثل

المسجد وذلك البيت ونحوه لكنها ليست بموضوع بصفة الاختصاص بل هي عامة للمكان وغيره كما اشار الى فائدة القيد بقوله (لا يستعمل) اي لا يستعمل نعمة واخواته (في غيره) اي في غير المكان المذكور هذا ناظر الى فائدة توصيف الشارح للمكان بالحقيقي والحسي اي لا يستعمل في غير المكان الحقيقي الحسي سواء كان مستعملا في غير المكان او في المكان الغير الحسي (الاجازا) وقوله (على سبيل التشبيه) بيان لملاقاة المجازي في انما تستعمل هذه الالفاظ في غير المكان مجازا على سبيل الاستعارة المصرية التبعية بان يشبه الزمان كما في قوله تعالى هنالك الولاية وغيره كما يشار بها الى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها بالمكان في القوة والتمكن فاستعمل فيه ما وضع للإشارة الى المكان وقرينته ما ذكر بعدهما من الاوصاف وقوله (واما ما عداها) اشارة الى فائدة تقييده بقوله خاصة بانه للاحتراز عن سائر اسماء الاشارة يعني ان المذكورات من اسماء الاشارة موضوعة بالحقيقة للاشارة الى المكان خاصة واما ما عداها اي ما عدا المذكورات (من اسماء الاشارة) مثل هذا وغيره (فقد يستعمل في المكان) كالمذكورات ههنا في نحو هذا المسجد (وغيره) اي ويستعمل ايضا في غير المكان في نحو هذا الرجل وهذا محل الفرق بينهما والحاصل ان الفرق بينهما بين سائر اسماء الاشارة ان هذه المذكورات تستعمل في المكان حقيقة وفي غيره مجازا بخلاف البواق فانها مستعملة في المكان وغيره حقيقة وله فرق آخر ذكره المصام وهو ان هذه الالفاظ مستلزمة للطرفية فلا تكون مبتدأ او غيره واما البواق فلا يلزم طرفيتها فتكون ظرفا او غيره ثم شرع في مسائل الموصولات من المبني فقال (الموصول) وقوله (اي الموصوت المعدود من المبنيات) اشارة الى ان الالف واللام في قوله الموصول للههنا جارحى وقوله (في اصلاح النحاة) اشارة الى ان ما ذكر بعده من التعريف تعريف اصطلاحى لا لغوى والى ان المراد به اصطلاح النحويين لا اصطلاح غيرهم من الاقوام (مالا يتم جزء) وقول الش (اي اسم) تفسير لما اشار الى انه موصوف نكرة لا موصول معرفة حيث لم يفسر بالمعرفة لان المقام مقام التعريف والفائدة من التعريف هو الاعلام للجاهل للعالم ولو كان معرفة لازم معلوميته وقوله (لا يتم) يتعلق به قوله (من حيث جزئيته) وفي هذا التعبير اشارة الى ان قوله جزء تمييز من الذات المقدرة في نسبة لا يتم الى فاعله يعني لا يتم جزئيته وقوله (يعني لا يكون جزء تاما) تفسير على طريق بوضع ان التامة صفة للجزء لان التمييز ههنا بمعنى الفاعل واذا ايضا ان التني راجع الى القيد اعني نفي التامة لاجزئية وقوله (ان كان جزء) اي تفسير التركيب بهذا ان كان لفظ جزء (تمييزا) اي ان كان نصبة على التمييز وهذا التفسير موافق لما عليه الجمهور من ان لا يتم ليس من الافعال الناقصة لان الافعال عندهم منحصرة في المعدودات منها ولفظ لا يتم خارج عنها واما عند من قال بعدم الانحصار فيجوز كونه من الافعال الناقصة على ان يكون بمعنى صار في نحو قولهم تم القسعة بهذا عشرة واليه اشار الشارح بقوله (او لا يصير) عطف على قوله لا يكون يعني اما ان يفسر بما سبق او يفسر بان معناه لا يصير (جزء تاما ان كان يتم) اي لفظه (من الافعال الناقصة) وقال المصام وبعده جعله فعلا ناقصا جعله بمعنى صار غير ظاهر الظاهر انه بمعنى كان انتهى اللهم الا ان يقال لما كان في التامة بعد النقصان تحول وانتقال فسر به لتلك

قوله فت يوم الجمعة فانه نسب اليه القيام بواسطة حرف جر تقديره او لكنه محذوف غير مراد واعترض عليه الرضى بانه ان اراد انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية فيه ظاهر وايضا انت مقرر بتقدير الحرف فيه وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اراد انه غير مراد فإفظا اي ليس في حكم المقبوط به حيث لم يجز والمقدر في الاضافة مراد اي عمله وهو الجرباق كانت فلت المضاف اليه كل اسم صفة كذا جبر وجر حرف مقدر فيكون على نحو ما انكر من حدهم العرب بانه يختلف آخره ويغنى الى الدار كما الزمهم اذ كون المضاف اليه مجرورا محتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جبر بعد ذلك كانت في الفاعل انا المحذوف يعرف فيرفع وقد جعل معرفة حقيقة بحاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مراد بآيا عمله اي الجرب والجواب ان المراد هو الثاني كما دل عليه صريح عبارة قوله فيكون على نحو ما انكر من حدهم العرب ويغنى الى الدار قلنا هذا وما يكون كذلك ويلزم الدور ان لو حد بمظهر الجرب فيه فاعلم ثم قال الرضى اعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف جبر

الإشارة اولاً لانه لما قسره على التقدير الاول بلا يكون فسرته في الثاني بلا يصير للتفنن والله اعلم ثم  
 قال (والمراد بالجزء التام) اى الذى اعتبر عدمه في الموصول (مما لا يحتاج) اى جزء الجملة الذى  
 لا يحتاج (في كونه جزءاً اولياً) نحل اليه بحيث نحل اليه (المركب او لا) اى انحلالاً او لا لانه  
 اذا انحل اليه انحلالاً ثانوياً يكون ذلك الجزء جزءاً ناقصاً لكونه جزءاً الجزم يعنى ان الجزء التام هو  
 الجزء الذى لا يحتاج في كونه جزءاً اولياً وان كان غير محتاج بعد انضمام شئ اليه لكنه لا يحتاج قبل  
 الانضمام (الى انضمام امر آخر معه) مثال الاولى (كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها)  
 من اجزاء الجملة سواء توقفت الجملة عليه من حيث الاسناد كما في المبتدأ والخبر والفاعل او من  
 حيث التعلق كالمفعول فهذا المبتدأ مثلاً جزؤا دلى للجملة وتحل الجملة اليه انحلالاً او لا فان لم  
 يحتاج الى انضمام امر آخر نحو زيد في قائم فهو جزء تام وان احتاج الى انضمام امر آخر في كونه  
 جزءاً اولياً فهو جزء ناقص نحو الذى فانه اذا كان مبتدئاً محتاج في كونه مبتدئاً الى انضمام الصلة ثم  
 لما كان الظاهر للمعرف ان يقول في التعريف مما لا يكون جزءاً لان المبتدأ اذا احتاج الى انضمام  
 امر في كونه مبتدئاً لا يكون مبتدئاً فلا يكون جزءاً اصلاً فعدل المصنف عن هذه العبارة الظاهرة  
 اراد الشارح ان يبين وجه العدول فقال (وانما نفي) في التعريف (كونه جزءاً تاماً) بناء على ان  
 النفي يرجع الى القيد (لا جزءاً مطلقاً) يعنى سواء كان تاماً او لا (لانه) اى عدم نفي الجزئية ثابت لانه  
 (اذا) كان مجموع الموصول والصلة جزءاً من المركب (بعد كونه جزءاً تاماً) بانضمام الصلة اليه  
 (يكون الموصول وحده) اى من غير ملاحظة الصلة (ايضاً) اى كما كان المجموع (جزءاً) اى من  
 المركب فلما كان الموصول قبل انضمام الصلة اليه غير خارج عن الجزئية كان نفي الجزئية عنه  
 نفياً للجزئية عما تحققت جزئيته وهو على خلاف الواقع (لكن لا جزءاً تاماً) لكونه جزءاً الجزم  
 (اولياً) اى ولا اولياً لانه اذا انحلت الجملة اليه تحل اولاً الى مجموع الموصول والصلة وثانياً الى  
 الموصول وحده وهذا ظهر فائدة تقييد الكون والانحلال بقوله ولا قوله (الابصلة) استثناء  
 مفرغ يعنى لا يتم شئ الابصلة (وعائد) ولما يوهوم توجه النقص على التعريف بانه باطل لكونه  
 مستلزماً للدور حيث ذكر فيه الصلة الموقوفة على الموصول اراد الشارح منه تبحر المراد  
 فقال (والمراد بالصلة) اى المذكورة في التعريف (مناها القوى) وهو ما يتصل به  
 (لا الاصطلاحى) اى ليس المراد به الموقوف على معرفة الموصول وانما يمكن المراد به معناها  
 الاصطلاحى (فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير طائد  
 اليه) يعنى ان الاصطلاحى ليس بعبارة عن مطلق اتصال شئ باخر بل هو عبارة عن الاتصال  
 الخصوص وهو اتصال الجملة المشتملة على العائد اذا كان الاصطلاحى عبارة عن هذا المعنى  
 فمعرفة (اي معرفة تلك الصلة) (موقوفة على معرفة الموصول) لان قوله بعد  
 الموصول مذكور فيه واذا كانت معرفتها موقوفة على معرفة الموصول (فلو عرف الموصول  
 بها) اى بالصلة (لزم الدور) ولما يوهوم من جانب الناقض ان يقال لانسلم ان يكون المراد  
 بالصلة معناها القوى اراد المعرف ان يثبت المقدمة المنوعة بقوله (والقرينة على ان

بل هو هو وكذا في ضارب  
 فريد لان ضارب وان كان  
 مضافاً الى زيد لكنه بنفسه  
 لا يحرف الجر كما كان مضافاً  
 اليه من حيث المعنى حيث  
 نصبه ايضاً ولم يحتاج في  
 اضافته اليه لافى حال  
 الاضافة ولا قبلها الى  
 حرف جر بل قد تعدى اسم  
 الفاعل بحرف جر في بعض  
 المواضع وان كان من فعل  
 متمدد بنفسه نحو انا ضارب  
 لزيد لكونه اضعف عملاً  
 من الفعل هذا كلامه  
 وليس مبنياً للفعل عما قال  
 المحسن والغرض ان يندرج  
 فيه القوى واللفظي ولا  
 يمكن التشريك بينهما الا  
 بذلك التعريف واذا فصل  
 باخص من ذلك بل يريد  
 الرد عليه بان قولك هذا  
 وقصدك التشريك بهذا  
 الحد بينهما ليس بمستقيم  
 ونقول وبالله التوفيق ان  
 الاسم لا يجر بنفسه والاسم  
 لا يعمل الجر الا لانيابة عن  
 الحرف العامل فاذا لم يكن  
 حرف في الاضافة اللفظية  
 فكيف يكون المضاف اليه  
 مجروراً او النحاة متفقون  
 على اعتبار حرف الجر في  
 الاضافة اللفظية فانهم  
 يقولون بان العامل في  
 المضاف اليه مطلقاً اما  
 الحرف المقدراً والمضاف  
 لنيابة عن الحرف ولا قائل  
 بالفرق هنا بين المضاف اليه  
 بالاضافة اللفظية وبينه  
 بالاضافة المنووبة والشيخ  
 الرضى لو قوعه في تلك  
 الخفاقة قد اضطرب في هذا  
 المقام وتبين ما هو العامل  
 في المضاف اليه بالاضافة

المراد بها) اى بصلة (معناها التقوى لا الاصطلاحى) هى (قوله) اى قول الم عرف (وعائده فانه لو اريد بها) اى بالصلة (معناها الاصطلاحى لكان هذا القول) اى قوله (وعائده) مستدركا) لكنه ليس بمستدرك فلا يكون المراد بها معناها الاصطلاحى وقوله (لانه لاخراج) الخ دليل للمقدمة الاستثنائية يعنى ان قوله (وعائده) ليس بمستدرك لانه قيد لازم لاخراج (مثل اذ وحيث) من تعريف الموصول لانها ليس بموصولين لانها وان وجدت بعد هاجلة (و) لكن (ليس) لهامصلة اصطلاحية) لعدم العائده فيها واذا كان لفظ عائده لا يخرج شئ مقار للمعرف لم يكن مستدركا واذا لم يكن مستدركا يكون قيد لازما واذا كان القيد لازما لم يكن المراد من الصلة معناها الاصطلاحى لانه لو كان المراد بها الاصطلاحى لم يلزم ذكر العائده لكونه مندرجا فيه ثم شرع فى احتمال جواب آخر عنه بتغيير التعريف فقال (والقائل) اى ويجوز ان قائل (ان يقول) فى الجواب عنه (يمكن) اى لا يمتنع (ان يعرف الصلة بما) اى بتعريف (لا يتوقف معرفته) اى معرفة التعريف (على معرفة الموصول بان يقال) فى تعريف (الصلة جملة متصلة باسم لا يتم) اى ذلك الاسم (جزء الامع هذه الجملة) وقوله (مشملة) صفة بعد صفة للجملة اى الصلة جملة متصلة مشتملة (على عائدها) اى الى ذلك الاسم (فلى هذا) اى بناء على تعريف الصلة بهذا التعريف (يجوز ان يكون المراد بالصلة) فى تعريف الموصول (معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور) المحذور فانه لما لم يكن الموصول مذكورا فى هذا التعريف الذى عرف به الصلة لم يلزم الدور لانه لم يتوقف معرفة الصلة على الموصول فى التعريف الذى عرفناها به ولما توجه على هذا التعريف ايضا انه وان دفع بهذا التعريف لزوم الدور لكنه بقى فيه محذور آخر وكون ذكر العائده مستدركا فانه لما اعتبر فى الجملة التى اريد اتصالها بالموصول كونها مشتملة على العائده وكان العائده ايضا مأخوذا فى تعريف الصلة واذا اشتملت الصلة الاصطلاحية على هذا المعنى يكون ذكر العائده مستدركا لا محالة لكون هذا التعريف مبنيا على ذكره اجاب عنه بقوله (وذكر العائده مع انه مأخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية) على تعريف هذا القائل ليس بمستدرك وانما كان مستدركا اذا لم يحصل منه فائدة اصلا وليس كذلك بل فى ذكره مكررا فائدة وهى (تصرح بما) اى بالمعنى الذى (علم ضمنا) اى فى ضمته لا مصرحا وقوله (مبالغة) مفعول له للتصريح اى قد تصرح به بعد ما علم فى ضمن التعريف لقصد المبالغة (فى الاحتراز) اى فى الذى قد حصل فى ذكره ضمنا (عن مثل اذ وحيث) اى عن الاسماء التى التزم كرا الجملة بعدها وليست بموصول فان ذكر العائده فى هذه الجملة التى وقعت بعد اذ وحيث ليس بملتزم وبهذا حصل الفرق بينهما وبين الموصول فخرجت امثال هذه الاسماء التى يلزمها الجملة بذكر العائده لكن لما كان ذكره فى التعريف على طريق الفضلة اعنى بقوله مشتملة على عائده ذكره نائبا للاهتمام بشانه ومن الين انه لا يلزم من ذكر الشئ مرتين بل مررات اذا كان للاهتمام استدراك منكر وقال المصام ولا يخفى ما فى كلام هذا القائل الذى غير التعريف من التكلف ومع ذلك يلزم عليه ان يكون ذكر ما لا يتم جزءه فى تعريف الموصول لغو المدخوله

اللفظية فقال وفى العامل فى المضاف الى اللفظ اشكال ان قلنا ان العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف مقدر او كذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل مفعول الفعل بل نريد الاضافة التى يكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم لا يعمل الجر الا لنيابة عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه قال ويجوز ان يقال عمل الجر لنيابة المضاف الحقيقي بجرده من التنوين او التنوين لاجل الاضافة فقد ظهر بذلك وقوعه فى حيص وبيص وكونه كمن اثبت عليه الذنوب واختلط به الظنون فان ما ذكره فى امتناع كون العامل به الاضافة او المضاف يدل دلالة قطعية على كون الاضافة اللفظية مشاركة للمعنوية فى اعتبار حرف الجر وقد نفى ذلك وايضا تجوز كون العامل هو المضاف مع قطع النظر عن الحرف ومعناه مناقض لقوله الاسم لا يعمل الجر الالتيانية عن الحرف العامل وانما وقع فى هذه الورطة من ان القوم يقولون فى المعنوية ان الاضافة بمعنى اللام او بمعنى من ولا يقولون كذلك فى اللفظية بل يصرحون بان فاعداها ليس الا التخفيف لكنه

في مفهوم الصلة يعني مفهوم الصلة التي عرفت بهذا التعريف فهرب هذا القائل من محذور  
 ووقع في محذور آخر وهو اشتغال تعريف المص للموصول على اللغو وهو ذكر ما لا يتم جزءاً  
 اللازم عليه ح أن يكتفى بقوله ما لا يكون الاصلة وان يقول ما لا يذكر الاصلة ثم ان قوله وذكر  
 العائد من مقول هذا القائل والظاهر ان هذا منع لزوم الدور والاستدراك على تقدير ارادة  
 المعنى الاصطلاحي من الصلة يعني انما لنسلم لزوم الدور اذا اريد بالصلة معناها الاصطلاحي وانما  
 يلزم اذا عرفت بالتعريف السابق واما اذا عرفت انها بهذا التعريف فلا دور ولا نسلم ايضاً لزوم  
 الاستدراك بذكر العائد انما يلزم لو كان ذكره من غير فائدة وليس كذلك وقوله ( ولما كانت  
 الصلة ) الخ توطئة لقول المصنف وصلته وانما احتاج الى هذه التوطئة لدفع ايهام كون  
 المقصود من قوله وصلته تعريف الصلة لكونه في صدد التعريف حيث عرف اولاً الموصول  
 فيوهم كونه في صدد التعريف ان قوله وصلته شروع في تعريف الصلة لوجود التضايف بينهما  
 فاراد الش ان يدفع هذا الايهام بهذه التوطئة بان مقصود المصنف بقوله وصلته ليس تعريف  
 الصلة كما توهم لانه لو كان كذلك لزم بطلان التعريف بكونه غير مانع لكونه تعريفاً بالاعم بل  
 المقصود من ذكره انه لما كانت الصلة اى المذكورة في تعريف الموصول بقوله الاصلة  
 (بمعنيهما) اى بالمعنيين اللذين يجوز ارادة احدهما ههنا وهما معناها اللغوي ومعناها الاصطلاحي  
 الذي عرف به القائل (اعم بحسب المفهوم) وان كانت مساوية بحسب التحقق لان الصلة لم  
 تحقق في الواقع الا بالوصف المقصود واما بحسب المفهوم فهي اعم (من ان يكون) جملة خبرية  
 او غير خبرية بان تكون انشائية طلبية او غير طلبية لذكر الجملة في التعريف مطلقة (ولا تكون  
 بحسب الواقع) اى ولا يجوز ان تكون الصلة في الواقع (الا) جملة خبرية فان هذا التخصيص  
 لا يفهم من التعريف قوله (والعائد) عطف على والصلة اى ولما كان العائد المذكور في التعريف  
 (اعم) ايضاً بحسب الفهم (من ان يكون ضمير او غيره) بان يكون الانف واللام وغيره من  
 العائذات (واذا كان ضميراً) اى وايضاً اذا كان العائد ضميراً (اعم من ان يكون) ذلك الضمير  
 (للموصول) بان يكون راجعاً اليه (او لغيره والواجب) اى والحال ان الذي وجب  
 في الضمير الذي اشترط في الصلة (ان يكون ضمير للموصول) وانما ذكر الش والواجب  
 اهتماماً بان كون الضمير ضمير للموصول لانه متفق عليه بخلاف وجوب كون العائد  
 ضميراً لانه مختلف فيه حيث ذهب المالكي الى جواز كونه اعم من الضمير لما ذكره في التسهيل  
 بعدم الفرق من ان العائد الى المبتدأ اعم اتفاقاً من ان يكون ضميراً او غيره واذا قيس عليه عائد  
 الموصول بقي على عمومته ورجح العصام كونه عاماً ههنا ايضاً وتنبه صاحب الامتحان وقوله  
 (عينهما) جواب لما يعني ولوجوب التخصيصات الغير مفهومة من التعريف عين المص  
 الصلة (بقوله) (وصلته) (اى صلة ما لا يتم جزء الاصلة) وعائد تفسير لمرجع ضمير  
 وصلته وانما فسر الضمير بها اولم يحمله واجعا الى الموصول كما هو الظاهر لانه قريب بالنسبة الى  
 الموصول ولان السبب لتعين الصلة انما هي الصلة التي ذكرت في تعريف الموصول والتصرح  
 بهافي المرجع انما يحصل بذكره مفضلاً بذكره مجحلاً ولا يحصل الذكر التفصيلي الا بالارجاع

هفل من اثبات ذلك فيه  
 وتنبه عنه مبنى على اعتبار  
 معنوي وهذا انما يكون  
 بعد تحقق الاضافة وثبوتها  
 وهو يتوقف على اعتبار  
 الجر كما عرفت فلا يلزم من  
 قولهم اللفظة لا تكون  
 بمعنى من واللام وعدم  
 تقديرها لافادة معنيهما  
 عدم اعتبار حرف الجر  
 مطلقاً الا ترى ان بعض  
 افراد المعنوية من نحو غلام  
 زيد لا يجوز فيه تقدير اللام  
 لفساد المعنى ولزوم كون  
 غلام زيدا مذكورة كغلام  
 لزيد فاذا وجب اعتبار  
 حرف الجر فيه لتصحیح  
 اللفظ في اللفظة بطريق  
 الاولى (قوله) تنوينه او ما  
 يقوم مقامه قبل هذا  
 الاكثر فلا ينتقض بالحسن  
 الوجه لان الحذف في الاضافة  
 فيه بحذف متعلق المضاف  
 اليه ولا ينتقض بكم رجل  
 وحواج بيت الله والضارب  
 الرجل لان المراد بحذف  
 التنوين لاجل الاضافة  
 كونه بحيث يجب حذف  
 تنوينه لاجلها لو كان فيه  
 تنوين ولا يلزم صحة اضافة  
 الغلام الى زيد لان الغلام  
 ليس بحيث لو كان فيه  
 تنوين لسقط بسبب  
 الاضافة لانه لو كان فيه  
 تنوين لسقط لاجل اللام  
 وفيه ان قولك الضارب  
 الرجل وقولك الغلام زيد  
 الفرض سواء في علة حذف  
 التنوين المقدروا ايضاً هذه  
 الدعوى تنافي ما سبق من  
 قوله هذا في الاكثر فلا  
 ينتقض بالحسن الوجه لان  
 الحذف في الاضافة فيه بحذف

الى المذكور في التعريف وقوله (جملة خبرية) خبر للمبتدأ وهو صلته وقوله (او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول) كعطف التلقين الذي هو عطف قول القائل على قول القائل الاخر نحو قوله تعالى قال ومن ذريتى يعنى ان الصلة ليست بمنحصرة بالجملة الخبرية التي هي المركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى بل مراد المص بها انها علم من ان تكون مركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى او بالتركيب الغير الاسنادى بقرينة قوله بعده وصلته الالف واللام اسم الفاعل واقتصار المص على الجملة الخبرية لكونها اصلا في الصلة لان الذى والتى وغيرهما من الموصولات وضمت لجمعها صفة للمعرفة بواسطة لان الجملة تكرة لا تكون صفة للمعرفة فحمل اخوات باب الذى عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان الانشائية كالامر والنهى غير موصوطة للموصولات والصلة يجب ان تكون موصوطة لها قوله (والعائد) مبتدأ لقوله (ضمير) خبره اى العائد الذى ذكر في ضمن امرى الموصول هو ضمير فقط وقوله (لا غير ضمير) تأكيد للقصر المستفاد من سوق الكلام اى المراد بالعائد هو الضمير لا غيره من العائدين وقوله (له) نظرف مستقر صفة للضمير اى ضمير كائن له وقوله (اى للموصول) تفسير لمرجع الضمير المحرور وقوله (لا لغيره) تفسير للتخصيص المستفاد من سوق الكلام لاجل التعيينات الثلاثة احدهما تعيين الصلة للجملة الخبرية فافاده قوله وصلته وتاثيرها تعيين العائد للضمير فافاده بقوله والعائد ضمير وتاثيرها تعيين الضمير لكونه للموصول فافاده بقوله ههنا له ولما كانت الالف واللام الداخلتان على اسم الفاعل والمفعول معدودتين من الموصولات لكونهما اسمين ولم تكن صلتها جملة في الحقيقة بل في معنى الجملة اراد ان يبين صلتها فقال (وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول) وانما لم تكن صلتها جملة مع انها هي الاصل فيها (لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية) اى في الصورة فتكون اسمها في الحقيقة وحرفا في الصورة (فحملت لذلك صلتها) اى صلة اللام (ما) اى لفظا (كانت جملة معنى) لكونها مشتملة على المسند والمسند اليه والاسناد اتام لان اسم الفاعل مشتمل على الفاعل الراجع الى اللام وعلى الحدث المسند به وكذلك اسم المفعول مشتمل على نائب الفاعل المرفوع وعلى الحدث وكان اصل صورتهما جملة فعلية لكن جعلت (مفردة صورة) اى من حيث الصورة او في الصورة (عملا بالحقيقة والشبه جميعا) اى ليحصل العمل بالحقيقة وبالشبه بان اعتبرت حقيقتها حتى جعلت صلة لان الصلة من افراد الجملة واعتبر افرادها في الصورة لكون الموصول الداخل عليها في صورة الحرف وقال المصام ليس تعرض المص لصلة الالف واللام لعدم دخولها في تعريف الصلة فانها داخلة في تعريف الصلة لان هذا الاسم الذى هو في صورة اسم الفاعل او المفعول جملة سكبت وصيغت على تلك الصورة بل تعرض لها لبيان ان صلة اللام الموصول هذه الجملة من بين الجمل والاولى للمص ان يقيده بقوله فقط ليوحد الاحتراز عن اسم التفضيل والصفة المشبهة من بين الصفات لانها لبعدها عن الفعل لا يكونان صلة انتهى وحاصل مراده ان فائدة الخبر في قوله وصلة الالف واللام امران احدهما تعيين صلتها من بين الجمل وتاثيرها تخصيصه باسم الفاعل والمفعول فيستفاد الاول من كلام المصنف على ما قرره والثانى من اشارة الكلام بمعونة القاعدة المقررة بان السكوت في محل البيان

متعلق المضاف اليه فانه ح يكون البيان كليا ويندرج نحو الحسن الوجه تحت اضارب الرجل والتعقيب هنا بحيث يظهر ما وقع القائل فيه ان الرضى ذهب الى صحة التقدير في نحو المرفع باللام ايضا حيث قال في شرح قول المص مجردا تنوينه اى التنوين او ما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون بقدرانه لو كان فيه تنوين الحذف لاجل الاضافة كما في كم رجل ومن حواج بيت الله والضارب الرجل فعل هذا يكون شاملا للكل ولا يجبه السؤال بجواز الغلام زيد لان الكلام فيما جاز وثبت والمص ايضا صرح بذلك قائلا ردت التنوين وما قام مقامه وكذلك ما ليس فيه تنوين بقدر ان لو كان فيه تنوين كان محذوفا لاجلها لكنه اراد تقديره فيها ليس باللام فلا يشمل عنده نحو الحسن الوجه والضارب الرجل ويقول بان ما يقوم مقامه اهم من ان يكون حقيقة او حكما فدخل نحو الحسن الوجه ايضا حيث حذف ما اضيف اليه فاعل الذى هو كجزء منه والمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعله المضاف اليه فكأنه حذف من المضاف لمكان الجرئية واما نحو الضارب الرجل فلم يحذف منه تنوين ولا ما يقوم مقامه حقيقة ولا حكما لكونه محمول على الحسن الوجه فكان في



بعيد الحصر ولما سكت عن نحو قوله مثل اسم الفاعل وعن قوله او نحوها او واما لهما فمفهم منه  
 الحصر ولذا قال الخنسي والاولى ثم شرع المصنف في تعداد الموصولات فقال (وهي) وفسره  
 الشرح بقوله (اي الموصولات) لتلايتهم ارجاعه الى الصلة في اول الوهلة وان لم يصح  
 رجوعه اليها بعد ايراد الخبر (الذي) اي لفظ الذي حال كونه موضوعا (للمفرد المذكر)  
 (والتي) حال كونه موضوعا (للمفرد المؤنث) (واللذان) حال كونه موضوعا (لثنى المذكر)  
 (واللتان) حال كونه موضوعا (لثنى المؤنث) ولما توهم ان اللذان واللتان مبنيان على الالف في كل  
 الاحوال كما هو مقتضى كونهما من المبنيات اراد بيان حالهما فقال (ويكونان) اي ويكون  
 لفظ اللذان واللتان مقارنين (بالالف) وقوله (في حالة الرفع) تعيين لكونهما بالالف يعني  
 لا مطلقا بل اذا استعملتا في مقام الرفع (والياء) ان يكونان بالياء (في حالة النصب والجر)  
 (والاولى) ولما كان هذا اللفظ مرسوما بالواو بعد الالف والتسبانه هل يقرأ الواو حتى  
 يقرأ على وزن طوي كما كانت عليه مؤنث الاول ولا يقرأ الواو فيكون ارسامه بليان ضمة  
 الهمزة كما في اولئك اراد الشارح دفع هذا الالتباس فقال (على وزن العلى) يعني انه يضم  
 الهمزة من غير وصل حال كونه موضوعا بالاشراك (لجمع المذكر والمؤنث) قال الذي اللذان  
 الاولى والتي اللتان الاولى (الا انه) اي لافرق بين الوضعين الا فرقا وهو ان لفظ الاولى  
 (في جمع المذكر) اي استعماله فيه (اشهر) من استعماله في جمع المؤنث (والذين) بالياء الساكنة  
 المكسورة ما قبلها والتون المفتوحة وجاء الذون بالواو الساكنة المضمومة ما قبلها وجاء الذين  
 وكذا اللذان واللتان بخذف التونات اذا طالت صلتها كذا في الامتحان ولما تنبس لفظ الذين  
 بلفظ الذين في التنبيه اراد دفعه بقوله (كاللذين) وقوله (لجمع المذكر) يعني الذين واللاتين  
 كلاهما لجمع المذكر لكن الاول جمع من لفظه والثاني جمع من غير لفظه كما قيل في الحاشية ان  
 اللاتين رفعا ونصبا وجر اجمع الذي من غير لفظه ويخذف نونه فيقال اللاتي بهمزة بعد هاء  
 ساكنة كالفاضي وهو قليل وقد جاء اللاتون رفعا واللاتين نصبا وجر انتهى وقد اهل الش  
 ذكر هذا النقل واهمل ايضا ما ذكره في الامتحان من ان الاولى والذين مختصان بالوى العلم فلا  
 قالان في غيرهم ولا يخفى ان الشارح العلامة معذور في هذا الاهمال لاهمال المصنف فيه (واللاتي)  
 (بالمهزة والياء) اي حال كونه بالمهزة المكسورة وبالياء الممدودة بعدها (واللاء) حال كونها  
 (بالمهزة المكسورة فقط) اي من غير ياء بعدها (واللائي) (بالياء فقط) اي من غير همزة  
 وقوله (مكسورة) يعني حال كون تلك الياء مكسورة (اوساكنة) اي وهما لتان فيها لكن  
 اللغة الثانية فرع للاولى ولذا قال (اجراء للوصل) اي وصل كلمة اللائي (بحرى الوقف)  
 وهذا الاجراء جائز وواقع كما قرئ متواترا قوله تعالى لقد كان لسبأ في مسكنهم  
 يسكون الهمزة في لسبأ (لجمع المذكر والمؤنث) يعني حال كون كل من الكلمات الثلاث  
 موضوعا لجمع المذكر والمؤنث (الا انها) اي لكن استعمال تلك الثلاث (في جمع المؤنث  
 اشهر) من استعمالها في جمع المذكر على عكس لفظ الاولى (واللاتي واللاتي)  
 (لجمع المؤنث) يعني حال كونها موضوعتين لجمع المؤنث ومختصتين به (وجاء في اللاتي)

حكمه وذلك لان سقوط  
 التنوين من المرفع باللام  
 لا يكون لاجل الاضافة  
 عنده بل لاجل اللام  
 (قوله) ثم المتبادر من هذا  
 التعريف قبل انما قال  
 المتبادر لانه يمكن تأويل  
 التعريف بان المراد بواسطة  
 حرف الجر لفظا او قدرا  
 اعم من التقدير حقيقة او  
 حكما ولا يخفى ان هذا  
 التأويل لا يدخل اللفظ على  
 رأى من لا يقول باعتبار  
 الحرف فيها وكلام الشارح  
 مبني عليه بل معنى المتبادر  
 ان الظاهر من كلام القوم  
 هو ان لاماس الحرف  
 باللفظة والتعريف مبني  
 على اعتباره فهي غير داخلة  
 فيه والسبب من الشارح  
 انه قال نظر الى كلام القوم  
 فان الظاهر من كلام القوم  
 ليس عدم الدخول بل هو  
 مما تردد به الشيخ الرضى  
 وكاه قدس سره لم يلتفت  
 الى قول الهندي اعلم ان  
 كلام النحويين دل على ان  
 الاضافة اللفظية ايضا  
 بواسطة حرف الجر  
 (قوله) لانها قيد معنى في  
 المضاف قبل قباده منه ان  
 نسبة المنوى الى مفاد  
 الاضافة فانها افادت معنى  
 للمضاف ويجه ان اللفظة  
 ايضا افادت معنى للمضاف  
 وهو الخفة فالاولى ان يقال  
 نسبة المنوى الى المفادله  
 وكذا اللفظة فان الاضافة  
 الاولى قيد تعيينا او  
 تخصيصا لمعنى المضاف  
 والثانية لا قيد الا تخفيفا  
 اللفظ المضاف فنسبة  
 الاولى الى معنى المضاف

والثانية الى اقله ومن  
الظاهر ان الحقة لا تكون  
معنى اللفظ لانها صفة اللفظ  
من حيث انه لفظ بخلاف  
الترتيب والخصيص فان  
الحاصل من ذلك الاصرين  
معنى له باعتبار الدلالة عليه  
وما اختاره باطل لاستلزامه  
ان لا يكون التخصيص  
والعين هو المضاف ولك ان  
تقول في بيان وجه النسبة  
لا وجب في الاضافة من  
اعتبار الحرف اما الداعي  
اللفظ والمضى جميعا او  
الداعي اللفظ فقط نسوا  
الاول الى المعنى والثاني الى  
اللفظ تمييزا بين قسميها  
بهذا الوجه ( قوله )  
الصادق عليه وعلى غيره  
بشرط ان يكون المضاف  
اليه اقل لاحاجة الى ذكر  
هذا الشرط لانه اذا  
صدق المضاف اليه على  
المضاف وغيره لاحالة  
يصدق المضاف على غير  
المضاف اليه لامتناع اضافة  
الاخص مطلقا وانت خبير  
بان الاستثناء عن هذا  
الاشتراط والبيان انما  
يكون في صورة سبق ما  
يعلم منه امتناع اضافة  
الاخص مطلقا ( قوله ) واما  
مسار كل واحد قبل ان  
اريد المساواة التي هي قسم  
من اقسام النسب كما هو  
الظاهر لا يصح التمثيل  
بالثب والاسد لثبتهما  
وان اريد المساواة في  
الاستعمال بان يصح  
استعمال احدهما كالمصح  
استعمال الآخر لا يلزم  
المقابلة بالاعم والاخص  
والمباين الا اذا حلت على

اللات بمحذف الياء وبقاء الكسرة على التاء وهذا فرع اللغة الاولى وقوله ( وفي اللواتي )  
الفرع الثانية بمعنى وجاء في اللواتي راءوا بمحذف التاء والياء معا ) وحاصل ما ذكره الشارح  
ان المص قد ذكر ههنا سبع لغات وهي الاول والذين واللاتين واللاء واللاي واللاتي  
واللواتي مع فروعات بعضها لفظان منها مختصان في جمع المذكر وهما الذين واللاتين ولفظان  
منها مختصان في جمع المؤنث وهما اللاتي واللواتي وثلاثة منها مشتركة فيهما لكن يفرق  
بينهما بزيادة الشهرة وقتلها فان الاولى منها اشهر في المذكر واللاتي مع فرعيتها اشهر في  
المؤنث ( وما ) عطف على ما قبله اي الموصولات ما اذا كان مقارنا ( بمعنى الذي ) اي  
معناه معنا الذي وهذا بيان مابه الاشتراك بين وما بين من وهو كونهما بمعنى الذي وقوله  
( فيما لا يعقل ) لبيان الافتراق بينهما وهو كون ما مستعملا فيما لا يعقل وقوله ( غالبا ) لتقييد  
الاستعمال فيما لا يعقل بانها اكثرى لا كاي واما استعمال من فيما يعقل فكلمتي وقوله ( نحو )  
عرفت ما عرفته مثال الاستعمال الغالب فيما لا يعقل لان معنى ما في عرفته ليس من ذوي  
المعقول واما مثال استعماله فيما يعقل فهو ما قال ( وجاء فيما يعقل ) اي وقد استعمل لفظ  
ما بعد كونه بمعنى الذي فيما يعقل ( نحو والسما وما بينهما ) حيث ورد في هذه الاية وما بينهما  
مستعملا بجمع ان المقام يقتضي ان يستعمل فيها بمن لانه عبارة عن الله عز وجل ( ومن )  
عطف على ما قبله وقوله ( ايضا بمعناه ) بيان لمابه الاشتراك بينهما وهو كونهما بمعنى الذي  
وقوله ( فيمن يعقل ) لبيان مابه الافتراق ايضا وهو كونه مختصا فيمن يعقل ثم شرع الش  
في بيان احكامهما المشتركة بينهما فقال ( ويستوي فيهما ) اي في ما ومن ( المفرد والمتن )  
والجموع والمذكر والمؤنث ) اي يكون كل منهما عبارة عن مفرد نحو وما آذاك حجر  
واحد او حجران او احجار وكذلك يقال ومن آذاك زيد او زيدان او زيدون او هند  
او هندان او هندات ( واي ) عطف على ما قبله ايضا وهو ( بمعنى الذي ) كافي الاولين  
( نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار ) وهذا للمذكر ( وايه ) للمؤنث  
حيث قال ( بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار ) ( وذو الطائية )  
يعني لفظ ذو ايضا من الموصولات ثم فسر الش افظ الطائية بقوله ( اي المنسوبة الى بني طي )  
وانما نسبت اليهم ( لاختصاص مجيئها ) اي مجيئ ذو ( موصولة ) اي حال كونها موصولة كسائر  
الموصولات ( بلقيهم ) اي بلفظة بني طي وهو ايضا ( بمعنى الذي ) اذا استعملت صفة للمذكر ( واتي )  
اي بمعنى التي استعملت صفة للمؤنث ( قال الشاعر وبثري ذو حفرت وذو طويت )  
فان الما ما ماتي وجدى هو قوله بثرى عطف على قوله ما ماتي فيكون ذو صفة او مبتدأ او خبر آله  
وذو في الموضعين اسم موصول بمعنى التي وحفرت صفة المتكلم صلته والعائد الى الموصول  
محذوف كافسره بقوله ( اي التي حفرتها ) والموصول مع صلته خبر للمبتدأ وذو طويت  
عطف على ذو حفرت كما قال ( واتي طويتها ) ويقال طويت البئر اذا بينتها بالحجارة ولا يخفى ما  
في قوله فان الماء ما ماتي وفي قوله وبثري ذو حفرت من الحصر الادعائي المستلزم للمندح كما هو  
الانطباق لمقام الاقتحار ( واذ بعد ما ) اي بعض الموصولات لفظ ذاحال كونه بعد ما ( الكائنة )  
اشارة الى ان قوله ( الاستفهام ) ظرف مستقر صفة لما يتقدير المتعاقب معرفة مثاله ( نحو ما ذا

ما لا يما فيه لزم تكلفات كثيرة وذلك القول قوى لأرفع الأنا يقال تسمع في التثنية على حال المرادف أيضا (قوله) فإن كان المضاف إليه أصلا للمضاف قيل إشارة إلى أنه ينبغي أن يقيد عبارة المص فباعد اجنس المضاف بأن يكون أصلا للمضاف وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه أصلا وفيه نظر لأن الإضافة اللامية لا تحسن في ثلاثة رجال وليس المضاف إليه أصلا للمضاف ويشكل بما ذكره رجل مطلقا لأنه لا يصح جعل اضافته لامية ولا بيانية لأنه لا يصح ما هي رجل بل يجب هي رجال إلا أن يقال المراد رجل الجنس والتويز للوحدة الجنسية أي ما هي هذا الجنس والكل باطل لأن الشارح قدس سره لم يرد بذلك إفادة قصور كلام المص بل أراد ما يستفاد منه وذلك لأنه لما شرح جنس المضاف بصحة الصدق والحمل عليه وكان ذلك اختلافا وتعميلا لا ليس منه أزال فساد الصوم بالتنبيه على أن ما سبق من الصدق والحمل معتبر في صورة الأصل كما هو مقتضى لفظ الجنس فإذا قلنا خاتم لاقتة يتراب في كون الثاني جنسا للاول وأصله وإذا عكسنا ذلك وقلنا فاضة خاتم لا يكون الثاني جنسا للاول ولا أصله كما هو الظاهر فكل مضاف

صنعت أي ما الذي صنعت) وسيجيء إعرابه في مقام التفصيل (والالف واللام) أي وبعض الموصولات الف واللام وأشار الش بتفسيره بقوله (أي مجموعهما) إلى أن المختار في الف واللام الموصول هو كون مجموعهما اسم موصول كذا في شرح المفتاح للشراف والتفتا زاني لانه اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا فالوجه أن يقول وال كهل كذا في الامتحان ثم أشار إلى معانيهما بقوله (بمعنى الذي) أي إذا دخل على اسم الفاعل أو المفعول المفردين المذكورين (أو التي) أو بمعنى التي إذا دخل على مؤنثهما المفرد (أو التي) أي بمعنى اللذان واللتان إذا دخل على تثنيتهما مذكرا أو مؤنثا (أو المجموع) أي بمعنى الذين أو اللاتي إذا دخل على جمعهما مذكرا أو مؤنثا أيضا ولما فرغ المص من تعداد أسماء الموصول أجمالا شرع في بيان مسائلها فقال (والعائد المفعول) (أي العائد الذي لا يتم الموصول) جزأ (الابه) وهذا إشارة إلى أن الف واللام للعائد الخارجين بأن يكون المراد من العائد ما سبق ذكره صريحاً في تعريف الموصول الذي هو من شروط الموصول جزء تاماً وقوله (إذا كان مفعولاً) أي إذا كان العائد مفعولاً للصلة قيد لجواز الحذف وقوله (والعائد مبتدأ وجملة (يجوز حذفه) خبره وقوله (إذا لم يمنع مانع) إشارة إلى أن جواز الحذف مقيد بشرط وهو عدم المانع للحذف والمانع للحذف هو كون العائد ضميراً منفصلاً واقعاً بعد الانحو الذي ما ضربت إلا آية فحينئذ لا يجوز حذفه إذ لو حذف لا يعلم أن العائد إلى الموصول هل هو المنفصل الذي بعد إلا أو الضمير المتصل قبل الألف واللام فإنه لا يجوز حذفه لمانع وهو خفاء كونهما موصولاً والضمير أحد دلائل موصوليتهما ولو حذف الضمير خفي علينا أنهما موصول أو حرف تعريف كذا في حاشية العصام ولهذا قيد بقوله (إذا لم يمنع مانع) لئلا يرد ذلك وقوله (لأنه فضلة) دليل لاختصاص جواز الحذف في العائد بالمفعول يعني أنه إنما يجوز الحذف في العائد المفعول دون غيره لأن المفعول فضلة فلا يبالى بذكره مع أن الإيجاز مطلوب وقوله (لأنه كان فاعلاً) دليل لعدم جواز الحذف في غيره المفعول وإشارة إلى أن القصر المستفاد منه قصر اضافي يعني بالنسبة إلى الفاعل لا إلى غيره من المرفوعات والمجرورات وقوله (لكونه عمدة) دليل لعدم جواز الحذف في الفاعل يعني أن جواز الحذف مختص بالمفعول دون الفاعل لأن الفاعل لما كان عمدة لم يحز حذفه والمفعول لما كان فضلة يجوز حذفه وإنما حمل الش العلامة القصر المستفاد من مفهوم كلام المصنف حيث قيد العائد بالمفعول لئلا يرد على القصر لزوم جواز حذف المبتدأ والمجرور لأنه يجوز حذف المرفوع إذا كان مبتدأ بشرط أن لا يكون الخبر جملة نحو الذي هو زيد يقوم غلامه ولا ظرفاً نحو الذي هو في داره ويجوز حذفه أيضاً إذا كان مبتدأ في صلة أي نحو قوله تعالى إياهم أشد على الرحمن أي إياهم هو أشد كما سيبيء وإذا كان مبتدأ وطالت صلتها كقوله تعالى وهو الذي في السماء والارض إلى أي وهو الذي هو في السماء والارض والمطالات الصلة بالعطف عليه جاز

الحذف وكذا يجوز حذف الجور بشرط ان يجز بحرف متعين تطلبه الصلة وتعدى به نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر ولا تعين تؤمر في التعدية بالباء طلبه فكان طلبه قرينة للمحذوف اي بما تؤمر به او بشرط ان يجز باضافة صفة ناسبة له تقدير انحو الذي اناضارب زيد فان انا مبتدأ وضارب زيد خبره والجملة صلة للموصول والباء اليه محذوف وهو ضاربه اعلم ان تخصيص المصنف جواز الحذف بالمفعول قطعاً ومنه لما عدها خلاف الواقع بل اللازم عليه ان يقول وحذف العائد المفعول كثير وحذف المبتدأ والجور قليل كاقبال الضاوي في متن الامتحان حيث قال وكثر حذفه مفعولاً وقل مبتدأً وجور راد صوبه شارحه البركوي في زيادة لفظ وكثر حيث قال في الامتحان وقد اصاب بمعنى المصنف في زيادة الكثرة لولاها لا وهم اختصاص الجواز واعتذار الشئ العلامة عن المصنف بحمل القصص على الاضافي بقوله لا اذا كان فاعلاً لا يختص بعدم الجواز بما عدا المفعول حيث خصص عدم الجواز بالفاعل ليدخل حكم المبتدأ والجور والمذكورين في جواز الحذف ولذا قال العصام ولا يخفى ان عذرا التقيد ضعيف والاولى ان الحذف فيها كتر انتهى ويمكن ان يستدل بان مراد المصنف بالجواز بلا شرط وهو الجواز المترتب على كونه فضلة واما كثرة الوقوع وقلة فتشئ آخر ولا شك ان الجواز فيما عداه مشروط بالشرائط المذكورة وان قلت ان الجواز في العائد المفعول مشروط ايضا بعدم المانع كما قيده الشارح قلت المانع الذي قيد بعده ليس بمانع للجواز لان علة الجواز وهي كونه فضلة باقية والمانع الذي يكون عدمه شرطاً هو مانع الوقوع والوقوع اخص من الجواز ولا يلزم ان يكون شرط الاخص شرطاً للاعم بخلاف الشروط المذكورة للمبتدأ والجور ولا نهائياً مشروطاً للجواز كما فصحت به عبارة العصام حيث قال وحذف المرفوع اذا كان مبتدأً يجوز بشرط ان لا يكون الخ ليس جعل الشرط متعلقاً بالجواز والله اعلم ثم قال (نحو قوله تعالى الله يسطر الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاءه) يعني ان المفعول العائد الى من محذوف في هذه الآية ثم المص للوسط مسألة الاخبار بالذي بين مقام الاجمال والتفصيل اتباعاً للنحاة اراد الشئ بيان فائدة توسيطهم لها فقال (واعلم ان النحاة وضوا باباً يسمونه باب الاخبار بالذي) مع ما يلحق به كالتى (او ما يقوم مقامه) اي واما يقوم مقام الذي يعني به الالف واللام (ومقصودهم) اي مقصود النحاة (من وضعه) اي من وضع هذا الباب (تمرين المتعلم) وفي القاموس مرته تمريناً تمرن دربه فتدرب انتهى والتدرب التعود اى القاء في المهالك حتى تعود المرأة كما هو عادة الفرس في تعليم الفرس فتعى تمرين المتعلم تعوده في الجملة بالقاء فكره في المسائل العميقة كما قال (فيما تعلمه في هذا الفن من مسائل النحو وتذكيره) اي لتذكير المتعلم (ايها) اي تلك المسائل لانه ميزان يعلم به مراتب المتعلمين في الاستحضار والسرعة في الاستقال ولانه لا بد في الاخبار بالذي من تذكير كثير من المسائل مثلاً لا بد من تذكير الحال والتعريف به يجب ان يكونا ذكرين حتى يعلم انها لا يخبر عنهما وان الجور مجزى وكاف التشبيه لا يقان مضمرين حتى يعلم انها لا يخبر عنهما وان ضمير الشأن يجب تقديره لغرض الابهام قبل التفسير حتى يعلم انه لا يخبر عنه

اليه هو اصل المضاف فهو جنس له وكل مضاف ليس باصل فليس بنجنس وبها انعكس فيبينها تلازم هدت هذا عرفت ان الكلام المص لا يقبل التقيد كذلك وان مثل قوله ثلاثة رجال ومأة رجل ما يعتبر فيه كون المضاف اليه جنساً للمضاف معتبر على ان يكون هو اصلاً له فلا محذور (قوله) تقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك قليل الانسب بحسب المعنى ان يكون هذه الاضافات بيانية واطهار من فيها خال عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر مادها م اليه والاسرائيل كازعمه القائل بل كون الاضافة في هذه لامية متعين بحيث لا سبيل الى البيانية وذلك لان شرط البيانية كون المضاف اليه جنساً للمضاف والاخص لا يكون جنساً للاعم وايضاً من شرطها صحة الحمل وانت خبير بان لاخص لا يحمل على الاعم (قوله) قلنا لم لكن لا كانت الاضافة بمعنى فاه قيل هذا كلام ظاهرى اوقع اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون لتعهم رتبة التقليد عن الفكر والتحقيق ما ادانا اليه التمسك بحبل التوفيق وهو ان كثيراً ما ينزل لاطرف الحدث منزلة الفاعل فيستداليه فالإضافة اليه ايضا لهذا النزول فعنى ضرب اليوم كنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام

وليس هذا الوجه جاريا  
في نحو خاتم فضة فافترا  
ومن الظاهر ان الداهيين  
الى المنوية في قسمين  
يدعون ان الاضافة الى  
الظرف ايضا بمعنى اللام  
يقولون معنى ضربت اليوم  
ضرب له اختصاص باليوم  
بلاصة الوقوع فيه كقول  
احد حاملي الحربة لصاحبه  
خذ طرفك ونحو كوكب  
الحرقاء سهيل اى كوكب  
له اختصاص بالرأه الحرقاء  
بلاصة انها تسرع في التهي  
لاسباب الشاء عند طلوعه  
لاقبله كما هو شأن النساء  
المديرة المهية للامور في  
احيانها وهي التي يقال لها  
اضافة لادنى ملاصة كما  
صرح الرضى وغيره  
فشرح كلامهم بما يخالف  
صرح مقامهم ليس بمرضى  
ثم فيما ذكره الشارح قدس  
سره نظر لان شرط البيان  
ان يكون المضاف اليه  
جنس المضاف محمولا عليه  
وشرط الامة ان لا  
يكون المضاف اليه فيها  
جنس المضاف فلا يمكن  
ادراج احد المتباينين تحت  
الآخرى بخلاف الظرفية  
فانها ليست بهذه المثابة بل  
وافقت شرط الامة على  
ان ما ذكره قدس سره في  
الجواب ضعيف لا يدفع  
السؤال الترجيح بلا  
مراجع بالكلية الا ان يقال  
هذا الارجاع محمول على  
التعجوز وارتكاب مجاز  
كثير محدود فلذلك يجوز  
ارجاع البيانية اليها (قوله)  
اى ضرب واقع في اليوم  
قبل الظان في يوم فيها هو

وعلى هذا فقس غيره (فانهم) اى فان النحاة (اذ قالوا الاحد) من المتعلمين (اخبر عن الاسم  
الفلانى في الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم) له انه قبل البيان تعجيز وهو غير جائز (طريقة  
الاخبار به) اى بالذى (لا بدله) اى لذلك المتعلم (من تذكر كثير من مسائل النحو) اى بما يجوز  
فيه التقديم والتاخير وما لا يجوز وما يجوز فيه الاضمار وما لا يجوز كما اشرنا فيما سبق الى نبذة منها  
(وتدقيق النظر) اى لا بدله ايضا من تدقيق النظر (فيها) اى في تلك المسائل (حتى يعلم) بسبب  
التدقيق (ان ذلك الاخبار في اى اسم) من الاسماء (يصح وفي اى اسم) منها (يتمتع) كما ستطلع  
عليه ما و اذا كان الامر كذلك (فاراد المص) لهذا السبب (الاشارة الى هذا الباب فقال) (و اذا  
اخبرت) وتفسير الشئ لقوله اخبرت بقوله (اى اذا اردت ان تخبر) للاشارة الى ان اخبرت ههنا  
بجاز مرسل تبى بذكر المسبب الذى هو اخبرت و ارادة السبب الذى هو ارادة الاخبار و فائدة  
الجاز ههنا بيان قوة القصد و الارادة للاخبار بانه لا يختلف الفعل المراد عنها و اما القرينة المانعة  
عن ارادة معناه الحقيقي فهو ان اخبرت لما كان بصيغة الماضي افاد تحقق الاخبار و الحال انه لم  
يتحقق بمبدل مستحق بعد هذا و قوله (عن جزء جملة) متعلق بخبر وتفسير للمخبر عنه بانه يكون  
جزء جملة كالمبتدأ والمفعول (بالذى) وتفسير الشارح بقوله (اى باستعانة الذى او انى او الالف  
واللام) للاشارة الى ان الباء في بالذى للاستعانة كالباء في كتبت بالقلم من قبيل الاستعانة على  
الفعل بآلته وايضا فيه اشارة الى ان المراد بالذى اعم من النى وغيره من الموصولات فكأنه قال  
اذا اخبرت باستعانة الذى واخواته و بما يقوم مقامه قال العصام ان قوله و بما يقوم مقامه هو الالف  
واللام و اما باقى الموصولات فلا يظهر انه يجزى هذا الاخبار في كلها اى نحو النى والذات  
والذين وكذا ما ومن وقوله (فان الباء ليست صلة للاخبار) بيان الوجه حمل الباء على الاستعانة  
دون الصلة وقوله (لان الذى) الخ علة لقوله ليست صلة يعنى ان كون الباء في قوله بالذى يحتمل  
ان تكون صلة لقوله اخبرت وان تكون للاستعانة لكن الظاهر انه ليست بصلة لانها لو كانت صلة  
يلزم ان يكون لفظ الذى مخبرا بها وليس كذلك بل مقتضى المقام ان الذى مخبر عنها لا مخبر بها  
قوله لان الذى (مخبر عنها لا مخبر بها) دليل للمقدمة الاستثنائية الرافعة وانما قلنا ان الظاهر هذا  
لان المنفهم من كلام العصام جواز الحمل على الصلة بان يفسر قوله بالذى بقوله بما يعبر عنه بالذى  
يعنى ان المراد اذا اخبرت بالاسم الذى يعبر عنه بلفظ الذى فعلى هذا يكون المخبر عنه الاسم الذى  
يعبر عنه بالذى فيكون الذى مخبرا به فتح تكون الباء صلة للاخبار وقوله (صدرتها) جواب لا اذا  
(اى) اذا اردت الاخبار بالذى (او قمت كلمة الذى او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية) يعنى  
الجملة الحاصل بعدها الاخبار انما يفسر صدرتها بقوله او قمت الى آخره لعدم تأنى معنى التصدير  
في الحقيقة لان التصدير عبارة عن جعل شئ في صدر شئ وفيه تعميم الضمير بارجاعه الى الذى  
والى ما يقوم مقامه وتعين المضاف اليه الذى اضيف اليه المصدر المذكور في ضمن التصدير (و  
جعلت موضع المخبر عنه) قوله (اى في موضع ما هو) اشارة الى ان قوله موضع مفعول فيه لجملة  
وتفسير المخبر عنه بقوله ما هو (مخبر عنه) اشارة الى ان المراد بالمخبر عنه هو الذات الذى قصد

الاخبار عنه حال كون ذلك القصد (١) استمانه (الذي في الجملة الثانية) بجهة غير معلومة في الجملة الاولى التي كان فيها قبل قصدا لاخبار وان كان معلوما فيها بجهة اخرى وفي قصص الخبر عنه بقوله بما هو مخبر عنه اشارة الى ان المراد به هو الذات التي تكون مخبرا عنه في الجملة الثانية وان اطلاق المخبر عنه عليه مجاز اولي باعتبار ما يؤل اليه لانه باعتبار وجوده في الجملة الاولى قبل الاخبار ليس بمخبر عنه فلم يكن موضعه ايضا موضع المخبر عنه الحقيقي ثم اشار الى كون هذا الموضع ليس بموضع المخبر عنه الحقيقي بقوله (يعني) اي يريد المصنوع بقوله وجعلت موضع المخبر عنه (في موضعه الذي كان) اي ذلك الموضع (له) اي الذات الذي يكون مخبرا عنه في الجملة الثانية اي في المال وقوله (في الجملة الاولى) متعلق بكان يعني كان ذلك الموضع موضعاً له في الجملة الاولى وقوله (ضمير اليها) مفعول ثان لجعلت وقوله (اي لكلمة الذي) تفسير لمرجع الضمير في لها مع التنبيه على ان تأنيث الضمير بتأويل الكلمة (واخرته) وقوله (اي المخبر عنه) تفسير لمرجع الضمير المنصوب في اخرته وقوله (عن الضمير) للاشارة الى المؤخر عنه اي اخرت اللفظ الذي يكون مخبرا عنه في الثانية حيث وضعت موضعه الضمير الراجع الى كلمة الذي (خبراً) (انصب على الحال) اي قوله خبراً منصوب على انه حال من الضمير المنصوب في اخرته يعني اخرت المخبر عنه عن الضمير الراجع الى كلمة الذي حال كون ذلك المؤخر خبراً لل مبتدأ الذي هو الموصول (او ضمن اخرته) يعني يحتمل اي يكون في نصب خبراً توجيه آخر وهو كونه مفعولاً ثانياً لآخرته على تضمين اخرت يعني (مضى جعلته) لان التأخير عبارة عن جعل الشيء مؤخراً عن الشيء الآخر فجاز ان يريد به معنى جعلته (اي جعلته خبراً متأخراً) والحاصل ان الاخبار بالذي يحصل بعده اشياء بتصديرك الذي ويوضعك الضمير الراجع الى الذي في موضع الاسم الذي اريد اخباره وتأخيرك لذلك الاسم عن ذلك الضمير وبجملتك اياه خبراً عن ما صدر من الموصول ثم مثل له مثلاً فقال (فاذا خبرت) وزاد الشارح هنا كلمة (مثلاً) احترازاً عن التخصيص في المفعول (عن زيد من) (جملة) (ضربت زيداً) والتفسير بتوسيط الجملة بين من وبين مدخولها للاشارة الى ان المراد من ضربت زيداً لفظه ولما ذكر المصنوع موضوع التمثيل على طريق الاجمال اعتماداً على التفصيل السابق اراد ان يذكره تفصيلاً فقال (بكلمة الذي) يعني اذا اردت الاخبار عن زيد بكلمة الذي (او قمتها) اي اوقعت كلمة الذي (في صدر الجملة الثانية) يعني الجملة التي تحصل بعد الجمل المخصوص (وجعلت في موضع ما) اي في موضع الاسم الذي (هو مخبر عنه) اي كان مخبراً عنه واخرته وبقي موضعه خالياً وذلك الموضع (في هذه الجملة) اي في الجملة الثانية التي اريد تخصيصها (اعني) اي اريد بذلك المخبر عنه الذي اخرج وبقي موضعه خالياً (زيداً) اي لفظ زيداً الذي كان مفعولاً في الجملة الاولى وهذا التفسير الثاني وهو قوله (والمراد بموضعه) مبنى على ان المراد بموضع المخبر عنه (محله الذي كان) ذلك المحل (له) اي للمخبر عنه (في الجملة الاولى) يعني في جملة ضربت زيداً (وهو) اي ذلك المحل (محله المفعول من ضربت) فيكون المراد بالموضع محل الاصراب الذي وجد فيه المفعول لاداة المفعول والحاصل انك اذا جعلت في موضع ما هو

اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة بتقدير واقع في اليوم وانت خبر بان مراد الشارح قدس سره افادة ان لظرف مستقر وذات متعين لضرورة استعالة كونه لنوا كما هو الظاهر (قوله) موضوعة للدلالة على معلومية المضاف فان وضعها على ان قيدان بين المضاف والمضاف اليه خصوصية ليست لغيره فيما دل عليه لفظ المضاف فلذلك افادت التعريف مثلاً اذا قلت غلاماً رآك غلامان كثيرة فلا يدان تشير به الى غلام من بين غلاماته له منزلة خصوصية يزيد واما يكون اعظم غلاماته او اشهر لكونه غلاماً له او يكون غلاماً معهوداً بينك وبين مخاطب وبالجمله بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية قال الرضى فلا تنظي من اطلاق قولهم في مثل غلام زيدانه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلاماً لزيد سواء بل معنى غلاماً لزيد واحداً من غلاماته غير معين ومعنى غلاماً لزيد الغلام المين من غلاماته ان كان له غلامان جماعة وذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد (قوله) وليس يجري هذا الحكم في نحو غيره ومثل كنعو وشيه وغير ذلك قبل ينني ان لا يكون فرق بين غلام زيد وبين غير اشارة الى معين

مخبر عنه سواء كان موضوع المؤخر في هذه الجملة او موضع زيد المفعول في الجملة الاولى (ضمير المذى) اى راجعا الى الذى (واخترت المخبر عنه يعنى زيدا) في المثال المصنوع (وجملته) اى وجعلت ذلك المؤخر (خبرا عن الذى و) (قلت الذى ضربت زيدا) والواو في قلت ليس في نسخة الكافية لان قلت فيها جواب لقوله واذا اخبرت فلا يقتضى الواو واما باعتبار مزج الشارح الكلام المصنف مع كلامه فيقتضى الواو لانه على هذا معطوف على جملة الذى هو بعض من كلام الشارح ولما اختص الاخبار بالالف واللام في الجملة الفعلية من الجمل اراد المصنف ان يبينه عليه فقال ( وكذلك ) يفسره الشارح بقوله (اى مثل الذى) للاشارة الى ان الكاف في كذلك بمعنى المثل والى ان اسم الاشارة اشارة الى لفظ الذى والكاف ان كانت حرفا تكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله (الالف واللام) مبتدأ مؤخر كذا في المعرب ويحتمل ان تكون الكاف اسمية مع بقاء خبرته وبعده ان يكون مبتدأ لان الفائدة من هذا الخبر افادة كون الالف واللام مثل ذلك لان الجمل في حكمهما في جواز الاخبار لاني تجسس الامثال الكلمة التى في هذا الحكم وقوله (في الجملة الفعلية) يجوز ان تكون ظرفا مستقرا مرفوعة المحل على انها صفة الالف واللام او ظرفا مستقرا منصوبة المحل على انها حال من الالف واللام كذا في زيني زاده وقوله (خاصة) حال من الجملة الفعلية يعنى ان الالف واللام اللتين تدخلان في الجملة الفعلية حال كونهما خاصة فحكمهما في جواز الاخبار عن جزء من اجزاء تلك الجملة مثل حكم الذى في الجواز وفي الكيفية المخصوصة وهو بان تصدر الالف واللام وبان تجمل موضع الخبر عنه ضمير الالف واللام وبان تؤخر المخبر عنه خبرا له مثلا اذا ازدت الاخبار عن زيد في ضربت زيدا بالالف واللام بدأت الفعل الذى هو ضربت الى اسم الفاعل والى اسم المفعول فتقول في الاول الضاربة انا زيد والثانى المضروب الى زيد وعلى جواز الامرين من اخذ اسم الفاعل ومن اخذ اسم المفعول نبيه المص بصورة الدليل فقال (ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول) (منها) اى من الجملة الفعلية والافليس من دأب المص لتليل المسائل كانه عليه العصام ثم اللام في ليصح متعلق بالاشتراط المفهم من الكلام السابق يعنى انما يشترط كون صلتة جملة فعلية ثم اراد ان يبين علة اختصاص الالف واللام في هذا الحكم بالجملة الفعلية فقال (فان صلة الالف واللام لا تكون الاسم الفاعل او اسم المفعول) كما عرفت فيما سبق فلا تكون غيرهما من الاسماء والافعال والجمل صلة لهما فاذا انحصر جواز صلتة بهما لزم ان يكونان كل ما يمكن ان يؤخذ منه اسم الفاعل او المفعول يجوز ان يكون صلة لهما وان ما لا يمكن اخذهما منه لا يجوز ان يكون صلة لهما والجملة الاسمية لا يجوز ان تكون صلة لهما لانها مما لا يمكن اخذهما منه فان قلت يجوز ان يخبر عن زيد في مثل زيد قائم وفي زيد اخوك فانه يجوز بناء اسم الفاعل منه قلت لا يجوز بناءها بحيث يصح كونها صلة للالف واللام لانه انما يصح لوقال القائم زيدا او المواخيرك زيد وليس كذلك بل يقال الهو قائم والهو مؤاخيرك والضمير لا يصح ان يكون صلة فعلى هذا لزم ان يفيد قولنا كل ما يمكن بقولنا بحيث يصح كونها صلة للالف

وبين مثل وغيره في عدم افادة الاضافة التعريف فيها مع ان الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف الاول دون الآخرين والباث لهذا الكلام قلة التأمل فان تعريف وصف الاول باعتبار ما هو عليه في الحال والاصل او الاصل فقط وكلاهما متفان في الآخرين لتوغلها في الابهام فكيف يصح القياس (قوله) او المراد بالتعريف مجرد وجوده وخلوه على انه مصدر البنى للمفعول فالمعنى وشرطها ان يكون المضاف مجردا من التعريف خاليا عنه ومن العجائب ما قيل والاظهر ان المراد بالتعريف ابراده بل التعريف فانه مال ذلك المعنى وان اراد انه منطوق لفظ المتى فلا (قوله) وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى التكررة كان كليا للادنى وهو التخصيص قيل استعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص مندم تقليل الاشتراك في التكررة وما هو بمنزلة التخصيص في التكررة يعنى في المعرفة توضيحا وهذا من عدم فهم المحل فان المراد ان مفاد المعنوية امر ان التعريف والتخصيص ولا يطلب شئ منهما باضافة المعرفة فليس المضاف الانكرة قال المص وانما شرط تجريد المضاف من التعريف لان الاضافة ان كانت الى معرفة ادى الى



واللام ولما كانت علة الجواز امكان اخذها ولم يمكن الاخذ من كل الجمل بل من بعضها  
 اراد الشارح ان يذكر شروطا لا مكان الاخذ فقال (ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل  
 المبني للفاعل واسم المفعول) اي كذا يمكن ان يؤخذ اسم المفعول (من) الفعل (المبني للمفعول)  
 لا مقابل (بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة افعلية متصرفا) اي ما يجي منه الفاعل  
 والمفعول بصيغة مخصوصة وانما اشترط هذا (اذ غير المتصرف) اي لان الفعل الذي لا يتصرف  
 (نحو نعم وبئس وحذا وعسى وليس لا يجي منه) اي من غير المتصرف (اسم الفعل  
 ولا المفعول) فاذا لم يجي منه اسم فاعل ولا مفعول لم يكن اخذها منه واذا لم يمكن اخذها  
 منه (فلا يخبر بالالف واللام عن زيد) مثلا (في ليس زيد منطلقا) ولا يخفى ان هذا شرط  
 وجودي فشرع في بيان شرط آخر عدمي فقال (وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل) اي  
 الفعل الذي اريد الاخبار عن احد اجزائه بالالف واللام وحرف لا يستفاد من اسمي الفاعل  
 والمفعول منها) اي معنى تلك الحروف ومثال الحروف التي لا يستفاد منها هما (كالسين  
 وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد) اي الداخل (في جملة سيقوم زيد)  
 وكذا سوف يقوم ولا يقوم وهل يقوم وانما لم يخبر بها من اجزاء هذه الجمل (فانه اذا بني اسم  
 الفاعل من سيقوم) اي مثلا (يكون) ذلك المبني (قائما) اي دالا على مجرد نسبة القيام الى الفاعل  
 من غير دلالة على الزمان المستقبل ومن غير دلالة على معنى السين الذي هو تقريب الاستقبال  
 (فيقوت معنى السين) الذي هو الغرض من تصدير المضارع به وفي حاشية العمام ان فيه بحثا  
 لان السين تفيدا لتأخير كان صيغة المستقبل تفيد ذلك وصيغة الماضي تفيد التقديم فاذا لم يبالوا  
 في الاخبار بالالف واللام بقوت الزمان الدال عليه الجملة جازان لا يبالوا بقوت ما يفيد السين  
 او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل المتني اسم الفاعل المعدول فيقال  
 في الاخبار عن زيدا في لا يقوم زيدا قائم انتهى واقول حاصل بحثه ان الشارح لما اشترط جواز  
 الاخبار بالالف واللام بعد كون الفعل محلي بالسين وسوف وحرف النفي وغيرها واثبت  
 هذا الاشتراط بانه لو جاز كون الفعل على تلك الصفة واريد اشتقاق اسم الفاعل والمفعول  
 منه لفات الغرض من تلك الحروف لانه لم يكن اشتقاق احدهما من الفعل الذي تحلى بهذه  
 الحروف مع بقاء المعنى المستفاد منها توجه عليه نقض بان يقال ان استدلال الاشتراط بهذا الدليل  
 باطل لان هذا الدليل بعينه جاز في اسم الفاعل او المفعول المشتقين من الفعل الماضي او المستقبل  
 لانه لم يمكن ايضا اشتقاق احدهما من احد الفعلين مع بقاء زمانهما المعين مع انهما جازان واجيب  
 بدعوى الفرق بينهما بان النحاة لم يبالوا بقوت ما يفيد الفعل من الزمان المعين ورد بانه لو جاز  
 عدم مبالاةهم بقوت ما يفيد الفعل من الأزمنة فلم لا يجوز عدم مبالاةهم ايضا بقوت ما يفيد  
 تلك الحروف ويمكن ان يجاب بابطال القوت اعني قوت الغرض المستفاد من الأزمنة في الفعل  
 المجرد بان اسم الفاعل والمفعول وغيرها من الصفات المشتقة تدل على الزمان في الجملة فاذا  
 اشتقت من فعل تفيد البتة مقارنته بزمان واما التبيين فيجوز ان يستفاد من القران مخالفا

الجمع بين التعريفين وهو  
 مطروح في لغتهم وان كانت  
 الى فكرة لم يستعمل لان  
 تعريفه ابلغ من تخصيصه  
 وقال الرضي وانما مجرد  
 المضاف عن التعريف  
 لان الاهم من الاضافة الى  
 المعرفة تعريف المضاف  
 وهو حاصل للمعرفة  
 فيكون تحصيلها للحاصل  
 والفرض من الاضافة الى  
 المنكر تخصيص المضاف  
 وفي المضاف المرف  
 التخصيص مع زيادة وهي  
 التبيين فانظر هل ترى بين  
 الاقوال الثلاثة شيئا من  
 التخالف (قوله) ولو  
 اضيفت الى المعرفة لكان  
 تخصيص الحاصل قبل لا  
 يخفى ان تحصيل الحاصل  
 محال فنتج استحالة  
 الاضافة الى المعرفة لان  
 المؤدى الى الملح مع  
 فلا حاجة الى قوله فنضع  
 الاضافة وليس كذلك  
 بل المحال حصول الحاصل  
 وما يكون تحصيله وطلبا  
 للحاصل غير محال كيف  
 وقد تفعل كثير اما مورا  
 تعد من قبيل تحصيل  
 الحاصل فالمعنى ان اضافة  
 المعرفة الى مثلها لا يكون  
 الا لطلب التعريف وهو  
 حاصل بدونها فلا يتبع  
 الاضافة لان حصول  
 الحاصل محال وكان القائل  
 لم ينظر الى شرح الرضي  
 فانه مع كونه قائما بان اضافة  
 المعرفة الى مثلها تحصيل  
 للحاصل يجوز ما مع لايانه  
 لان من اجتماع التعريفين  
 اذا اختلفا (قوله) لانه في  
 هذه الامثلة تعريف

ما يستفاد من الحروف المذكورة من التقريب والنفي لان الصفة لا تدل بذاتها عليها مع ان الغرض  
والمقصود من بناء الفعل المذكور انما هو افادة ذلك المعنى المقيّد بقيد محصول فلا يلا خط فيه  
وجود القرينة الدالة على معنى السين والنفي ثم شرع المصنف في فائدة ذكر القيود اللازمة في  
الاخبار فقال (فاذا تذر امر منها) وقوله (اي من الامور الثلاثة) تفسير لمرجع الضمير  
المجرور في منها وقوله (التي هي تصدير الموصول) صفة كاشفة للامور الثلاثة وهي تصدير  
الموصول (ووضع عائد للموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا) وهذه الثلاثة هي  
اركان جواز الاخبار واذاجاز اجتماع كلها جاز الاخبار وان لم يجز واحد من الثلاثة (وتعذر  
الاخبار) اي لم يجز الاخبار المذكور سواء وجد جواز الامرين الاخيرين او لم يوجد  
شرع المصنف في اثبات اشتراط وجود الامور الثلاثة بالاستدلال بحكمهم في امتناع الاخبار  
المذكور فقال (ومن ثمة) والجار متعلق بالمذكور بعد ما على منها تعذر سبيل التنازع والمشار  
اليه ثمة هو ما فسر الشارح بقوله (اي ومن اجل انه اذا تعذر اخبار) يعني ان الحكم بامتناع  
الامر الا ان يلزم من نبوت تلك القضية الشرطية وفي هذا التفسير اشارة الى ان من في من ثمة  
تعليقية بمعنى اللام والى ان المشار اليه ثمة هو تلك القضية ولا يخفى ما في اطلاق الاسم الموضوع  
للاشارة المكان على القضية الكلية من المجاز فافهم (امتنع) (الاخبار) وقوله (بالذي) قيد  
وقوع (في الضمير الشأن) ثم شرع الشرح تصوير جريان الاخبار بقوله (بان يكون) اي لو فرض  
الاخبار الممتنع بطريق ان يكون (ضمير الشأن مخبر عنه) وقوله (لامتناع تصدير الجملة) دليل  
لامتناع اخبار الذي يتوقف جوازه على جواز مجموع الامور الثلاثة فامتناعه يحصل بامتناع  
امر منها وهما امتنع الاخبار بامتناع امر منها وهو امتناع تصدير الجملة (بالذي) اي جعل الجملة  
الاولى مصدرة بالذي (وتأخير المخبر عنه خبرا) واعلم ان المفهم من ظاهر الكلام ان الممتنع  
الذي يقتضي الاخبار هو الشئان تصدير الجملة وتأخير المخبر عنه وليس كذلك بل هو امر  
واحد وهو تأخير المخبر عنه لانه استدلل على امتناعه بقوله (لوجوب تقديمه) اي تقديم ضمير  
الشأن (على الجملة) فيكون تأخيرها منافي لهذا الوجوب واما ذكر التصدير فكونه سببا موجبا  
للتأخير يعني ان هذا الامتناع لترتب الامرين المنافيين على ضمير الشأن لانه ترتب على كونه  
ضمير الشأن تقديمه على الجملة وعلى كونه مخبرا عنه تأخيرها واجتماع هذين الامرين هو اجتماع  
التقيضين لانه يلزم حينئذ ان يكون ضمير الشأن موجبا للتقديم والا تقديم فرجح مقتضى  
كونه ضمير الشأن وهو وجوب التقديم وامتناع التأخير (و) (كذلك امتنع) اي الاخبار (في)  
(الموصوف) اي في الاسم الذي كان موصوفا بتوصيفه بصفة واريد بالاخبار بالذي عن هذه  
الموصوف فقط (بدون الصفة) اي بان لا يراد الاخبار به مع صفة لانه لو اريد بالموصوف مع  
صفة لم يمتنع وقوله (و) (في) (الصفة) عطف على قوله في الموصوف اي امتنع الاخبار ايضا  
في الصفة التي اريد الاخبار عنها (بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل  
ان يخبر بالذي عن زيد) اي عن الذي هو الموصوف (بدون العاقل) الذي هو الصفة

العرف بل فيها زوال  
التعريف الحاصل باللام  
او الاضافة وحصول  
تعريف آخر قبل نتيجه عليه  
انه وان ليس فيه تحصيل  
الحاصل لكن فيه تضييع  
العمل اذ لا فائدة في ازالة  
تعريف اللام الموجود  
في الكلمة واحداث  
التعريف بطريق آخر  
هذا واذك انما يكون  
شيئا ان لو كان مفاد  
المبال من مفاد المبدل به  
وليس فليس (قوله) واما  
استعمالا فلما ثبت من  
الفصحاء من ترك اللام  
قبل اي ابدأ ثم قبل  
والاخصر الاوضح فلانه  
مع ما ثبت من الفصحاء لا  
يخفى بطلانه فان الاستدلال  
ليس بعدم نبوت ذلك من  
الفصحاء بل بانه ثبت منهم  
تركي موضع ذكره فلو  
كان الاستعمال به لما تركوه  
وليس الداعي انهم التزموا  
تركه ولم يجزوا ذكره  
صلاحي قيد بايد فان هذا  
غير معلوم فلا سبيل الى هذه  
الدعوى ولا يصح الا  
استدلال بهذا الطريق قال  
المصنف واما استعمال  
الفصحاء فالسموع منهم  
ثلاثة الاتوب قال ثلث  
الانابي والديار البلاقع  
وقال قسما وادرك خمسة  
الاشبار هذا كلامه وبه  
ظهر حقيقة ما قلناه مع  
فسادهم القائل (قوله)  
تخفيفا لا تعريف ولا  
تخصيصا قبل يجوز انما قيد  
تخفيفا لا تعريف ولا تخصيصا  
ولا يجوز لا قيد الا تخفيفا  
لا تعريف ولا تخصيصا  
فلاولى ان يقال قيد

(ولا عن العاقل) اى ولا يجوز ايضا ان يخبر بالذى عن العاقل فقط (بدون زيد) الموصوف  
لانه لا يجوز كل منهما وهو الاخبار عن الموصوف بدون الصفة والاخر هو الاخبار عن الصفة  
بدون الموصوف (لاستزامة) اى لاستزام الاخبار (وقوع الضمير للصفة) فى الشق الثانى (او  
موصوفا) فى شق الاول وفيه لف ونشر مشوش كالا يخفى لانه لو امكن الاخبار عن زيد فقط  
فى المثال المذكور لزم تأخير عن محله خبر الموصول الذى صدر ولزم ايضا جعل محل زيد  
ضميرا وابقاء لفظه فى محله صفة لذلك الضمير بان يقال الذى ضربته العاقل زيد فمع يلزم  
ان يكون الضمير موصوفا وهو غير جائز وكذا لو اريد الاخبار عن الفظ العاقل فقط يلزم  
تأخير واقامة الضمير فى محله فيؤول التركيب الى ان يقول الذى ضربت زيدا هو العاقل  
فحينئذ يلزم ان يكون الضمير صفة لزيد وهو غير جائز ايضا لان الضمير كالا يجوز كونه  
موصوفا كذلك لا يجوز كونه صفة لما سبق فى باب الصفة (مخلاف ما) اى الامتناع فى الصورتين  
حاصل ملايسا بخلاف جواز الاخبار (اذا اخبر عن مجموعهما) اى عن مجموع الموصوف  
والصفة بمحمل المجموع مخبرا عنه (فيقال) اى فيجوز ان يقال (الذى ضربته زيد العاقل) فانه  
لا محذور فى هذا التركيب من جعل الضمير موصوفا وصفة (و) (كذلك امتنع فى) (المصدر  
العامل) اى كما امتنع الاخبار بالذى فيما ذكر امتنع ايضا فى المصدر الذى يعمل بدون المعمول  
بان اريد الاخبار عنه فقط بدون المعمول فلا يجوز (اى الاخبار) فى نحو عجبت من دق القصار  
الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار) اى عن المصدر مع فاعله الذى اضيف هو اليه (بدون  
الثوب) اى بدون مفعوله الذى هو الثوب فيؤول الى ان يقول الذى عجبت منه الثوب دق  
القصار وانما امتنع هذا (لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار  
وهو الضمير المجرور فى منه (عاملا فى الثوب) ناصباله فلا يجوز اعمال الضمير (مخلاف الذى  
عجبت منه دق القصار الثوب) بان اريد الاخبار عن مجموع المصدر وفاعله ومفعوله  
فلا محذور فيه (و) (كذلك امتنع فى) (الحال) اى كما امتنع الاخبار المذكور فيما ذكر من  
الموصوف وغيره امتنع ايضا فى الحال اى فى الاسم الذى وقع حالا لانك اذا خبرت عن قائما  
فى قولك ضربت زيدا قائما فقلت الذى ضربته زيدا اياه قائم بمتنع ان يقع اياه مقام قائما وانما  
امتنع فيها (لان الحال يجب ان تكون نكرة) كما قال فى باب الحال واصلها ان تكون نكرة  
واذا وجب فى الحال ان تكون نكرة (فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه)  
اى فى موضع الاسم الذى وقع حالا (بالحالية) اى يحمل الصفة التى كانت فى الاسم المخبر عنه  
المتأخر عن الضمير الذى جعل فى موضعه فاذا حصل التنافى بين مقتضى الحالية وبين مقتضى  
الضمير امتنع ايقاع الضمير موضعه فاذا امتنع ايقاع المذكور امتنع الاخبار عنه لا متاع احد  
شروط الاخبار (و) (كذلك امتنع فى) (الضمير المستحق لغيرها) يعنى وكذلك امتنع  
الاخبار عن الضمير الذى هو مستحق لغيرها (اى لغير كلمة الذى) وفسر الشارح الضمير  
المؤنث الراجع الى الذى بالكلمة ليصح رجوع ضمير المؤنث اعنى ضمير لغيرها الى

تخفيفا فى اللفظ لا ترفعا  
ولا تخصيصا وكان القائل  
اراد ما ذكرى بعض كتب  
البلاغة من ان الذى بلا  
الماطلة لا يجمع الذى  
والاستثناء لا يشرطه فى  
لان لا يكون متفيا قبلها  
بغيرها ويجمع انما بناء على  
ان الذى فيه غير مصرح به  
لكن لما كان هذا الفرق  
او من بيت العنكبوت  
كيف وقد جوزوا اجتماع  
غير لا من ادوات التى  
بالتى والاستثناء لم يكن  
مقيدا به كما صرح به  
التنازلى حيث قال وقد  
يقع مثل ذلك فى تركيب  
المصنفين واعلم ان مراد  
الشارح قدس سره قوله  
لان ترفعا ولا تخصيصا ليس  
ان هذا من تنمة ما ذكره  
المصنف فان ذلك لا يما لجوز  
العارف بالسلب الكلام  
وطرقه بل يريد افادة ان  
القصر انما وقع بالنسبة الى  
معنى الاضافة التعريف  
والتخصيص فهو فى قوة  
ان يقال اى لا ترفعا ولا  
تخصيصا (قوله) فى اللفظ  
لا فى المعنى قبل اشارة الى  
قائمة لذكر قوله فى اللفظ  
وفيه بحثان احدهما ان المعنى  
لا يوصف بالصفة والتقل  
وتأنيها انه يحمل المصدر  
بظاهره مضافا الى خفة  
المعنى اى لا قيد التخفيفا  
فى اللفظ لا فى المعنى فلا  
قيد انه لا قيد ترفعا ولا  
تخصيصا فاما قال ان ذكره  
فى اللفظ للاشارة الى وجه  
التسمية اقرب منه وان كان  
بيدا فقلل الاقرب ان  
قال لو قال لا قيد التخفيفا

الذي وهذا كما اذا اردت الاخبار عن الضمير المنصوب المتصل بالراجع الى زيد ضربته  
 وصدرت الذي واخرت الضمير المنصوب على محله وقلب الذي زيد ضربته هو امتنع  
 هذا التركيب (لامتناع تصدير الذي) وانما امتنع التصدير (لاستلزام ذلك) اى التصدير  
 (عود الضمير) اى عود ضمير ضربته مثلا (اليها) اى الى كلمة الذي واذا ارجع ذلك  
 الضمير اليها (فيبقى ذلك الغير) وهو زيد (بلا ضمير) فامتنع ارجاع الضمير الواحد الى  
 المستحقين فامتنع الاخبار (و) (كذلك امتنع) اى الاخبار (في) (الاسم المشتمل عليه)  
 يعنى فى الاسم الذى يشتمل عليه (اى على الضمير المستحق لغيرها) اى لغير كلمة الذى (نحو  
 قولك زيد ضربته غلامه) اى مثال الاسم المشتمل على الضمير نحو غلامه فى تركيب زيد  
 ضربته غلامه (فلا يصح الاخبار عن غلامه) لكونه اسما مشتملا على الضمير الذى يستحق  
 لزيد الذى هو غير كلمة الذى (بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير  
 اى الذى فى غلامه (عائدا الى الموصول) اى الذى صدرته (بقي المبتدأ) وهو زيد (بلا عائدا)  
 وهو لا يجوز (واذا جعلته عائدا الى المبتدأ ببقى الموصول بلا عائدا وكل منهما) اى كل واحد  
 من هما المبتدأ بلا عائدا وبقاء الموصول بلا عائدا (ممتنع) فان كل واحد منهما مستلزم للعائد  
 اما المبتدأ فحذف العائد اليه فى الجملة شاذ واما الموصول وان جاز فيه حذف العائد المفعول  
 لكن فلا يجوز فى باب الاخبار (وما الاسمية) (والواو استثنائية) واما مبتدأ والاسمية صفها  
 وما بعده من قوله موصولة وما عطف عليه خبره وانما قيدها بالاسمية لالها هى الموصولة  
 (لا) ما التى هى (الحرفية قائما) اى فان ما الحرفية لا تكون موصولة لان الحرفية قسمان  
 (اما كافة) اى مانعة لعملان وغيرها من تأثر العوامل (نحو انما زيد قائم) وكذا انما  
 بالفتح وكانما وانكنا (واما نافية) اما داخل على الفعل (نحو ما ضرب زيد) اما داخل على  
 الاسم نحو (ما زيد قائما) وكلاهما ليستا بموصولين قال العصام ان فى ذكر المص لفظ ما بوصف  
 الاسمية وبيان معانيها التى هى غير كونها موصولة فائدين احديهما ان لفظه مامشركة  
 بين الحرفية والاسمية حيث وصفها بالاسمية للاحتراز عن الحرفية ففهم منه انها كانتكون  
 اسمية تكون حرفية وثانيهما بيان ان ما الاسمية لا تختص بالموصول بل هى كانتكون موصولة  
 كذلك تكون استفهامية وغيرها يصل به الاستثناء عن وضع باب مخصوص لغيره من المعانى  
 وهذا عادة المصنف حيث استغنى بذكر باب اسماء الافعال عن ذكر باب مستقل لغير  
 اسماء الافعال وادرج فى باب ما ليس من اسماء الافعال هذا خلاصة ما فى العصام  
 وهذا البيان من العصام على ما ذكرنا من حمل كلام المصنف على هذا المعنى دفع لما ظن  
 بعض الشراح بحمل مراده على انه اراد به بيان ما ليس بموصول فى باب ما وليس كذلك لقوات  
 الفائدتين فيه وقال ايضا ان فى حصر الحرفية فى الكافة والثانية نظرا لان المصدرية وكذا  
 بالزائدة حرفية ايضا ويمكن ان يقال ان مراد الشارح حصر الحرفية التى يعمد دخولها على  
 الفعل والاسم مع كونها موضوعة لمعنى واما المصدرية فمختصة بالدخول على الفعل  
 والزائدة ليس لها معنى والله اعلم وقوله (موصولة) خبر لما ومثالها من غير العقلاء (نحو

يتبادر الذهن الى تخفيف  
 المضاف على قياس افادة  
 الاضافة المعنوية التعريف  
 والتخصيص فى المضاف  
 فصرح بقوله فى اللفظ اى  
 فى لفظ المتكلم سواء كان  
 مضافا ومضافا اليه لا تعميم  
 والاول ثم فان القليل  
 مطلقا يوصف بالحفة  
 بملاحظة القلة والثاني  
 مدفوع بان المقام يعين  
 المرام ولا يساعد العمل  
 بذلك الظن وما زعمه اقرب  
 مخالف لرضى المص فانه  
 صرح بما ذكره الشارح  
 قدس سره حيث قال شارحا  
 لقوله لا تقيد الانحطفا فى  
 اللفظ لان المعنى كما كان  
 الاخرى انك اذا قلت  
 صرحت برجل ضارب  
 زيدا فعملتهم لم يقصدوا  
 الانحطفا فى اللفظ  
 والمعنى على ما كان عليه فى  
 اصل هذا (قوله) والمراد  
 ان اشار اليه به اه قيل لا  
 يخفى ان هذه العبارة انما  
 يذكر لبناء لاحق على سابق  
 واثبات سابق بلا حق ولا  
 يثبت المجموع هنا بما ذكر  
 اذ لا يثبت عدم افادة  
 التخفيف واجب بان  
 عدم افادة التعريف يستلزم  
 عدم افادة التخصيص لان  
 معنى واحدا فى الاضافة  
 يوجب التعريف  
 والتخصيص وانما تفاوت  
 الايجاب بتفاوت المضاف  
 اليه فى التعريف والتكارة  
 وذلك الايراد لا يندفع  
 بهذا الجواب لان ما ذكره  
 من الاستلزام، ودعوى

عرفت ما اشتريته) ومن العقلاء نحو قوله تعالى والسماء وما بينهما وانما اكتفى الشئ بمثال واحد  
اشارة الى التمثيل بالاصل واستغناء بتمثله في الاجمال (واستفهامية) اي ما الاسمية كما تكون  
موصولة كذلك تكون استفهامية يعني انها منسوبة الى الاستفهام الذي هو جزء معناها من قبيل  
نسبة الكل الى الجزء كذا في الامتحان سواء كانت داخلة على الاسم او على الفعل فتال الاول  
(نحو ما عندك) مثال الثاني نحو (ما فعلت) وتحذف الفهامة الجار المضاف نحو كتاب منه  
عندك ومع الجار الحرف نحو قوله تعالى عم يتساءلون للفرق بينها وبين الموصولة من نحو عما  
كانوا يعملون ولذا اتحذف قبل ذا الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتلحقها هاء السكت في  
الوقف كما وقد تستعار للمعنى من معان يناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار  
(وشرطية) اي تكون بمعنى الشرط ولها جزاء (نحو ما تصنع اصنع) وكذا قوله تعالى ما يفتح  
الله للناس من رحمة فلا ممسك لها (وموصوفة) اي بمعنى شئ (اما) موصوفة بمفرد نحو صررت  
بما معجب لك اي شئ يعجبك فان معجب مفرد اي ليس بحملة (واما) موصوفة بحملة  
نحو رب ما تكرر النفوس من الامر لله فرجة كحل العقال لله وفسره الشئ بقوله (اي رب  
شئ تكرر النفوس) للاشارة الى ان ما بمعنى شئ والى انه مفعول لقوله تكرر وقدم عليه  
لصدارة اللازمة لرب وحمله تكرر صفتها فقوله فرجة بفتح الفاء وسكون الراء انقراج  
الغم وانكشافه والعقال بكسر العين جبل تشد به الدابة لئلا ينزعها عن القيام والمعنى رب امر  
تكره النفوس له انقراج سهل سريع كحل عقال الدابة بالسهولة فانه لا يحكم ربطه غاية  
الاحكام بل يشد على وجه يكون حله سهلا وقوله فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر يعني  
ورب ما تكرر النفوس من الامر والحال انه قد حصل له الانقراج لانه قبل الحل لم يدرك  
كونه مشدودا بالسهولة الحل فلما انقراج بحل العقال علم في ذلك الوقت انه كان مشدودا به  
(وتامة) اي ما الاسمية تكن تامة يعني غير محتاجة الى صلة ولا صفة كذا فسر به بعض الشراح  
وقال العصام قلت ولا موصوف انتهى يعني انه كما يجب تفسيرها بانها غير محتاجة الى صلة ولا  
صفة يجب ايضا ان يقول ولا موصوف لانه كما يجب الاحتراز عن الموصولة والموصوفة يجب  
الاحتراز ايضا عن الصفة كما سيجي بعدها اقول بل يجب ايضا ان يحترز عن الاستفهامية  
بان يقول ولا استفهام كافي الامتحان ويمكن ان يقال ان مراد الشارح الذي فسر هابه وحصر  
الاحتراز عن الامرين ليس تفسير حقيقيا لها بل مراده منه الاحتراز عن بعض ما عده  
ويحتمل ان يقال ان مراده بالاحتياج احتياج المقدم الى المؤخر واحتياج الموصول والموصوف  
من هذا القبيل واما احتياج الصفة الى الموصوف عن قبيل احتياج المتأخر الى المتقدم فتأمل  
وقوله (بمعنى شئ) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة التامة ولما وقع الاختلاف بين  
النحاة في ان التامة هل هي بمعنى شئ المنكر او المعرف اراد الشارح ان يذكر هذين المذهبين  
فقال (منكر) اي التامة التي تكون بمعنى شئ انما هي بمعنى شئ منكر (عند ابى على  
والشئ المعرف) اي وانها بمعنى الشئ المعرف باللام (عند سيديوه) ولما ذهب المصنف

ان معنى واحدا في الاضافة  
يوجب التعريف وا  
التخصيص جميعا ضروري  
البطلان بل الدافع بارتكاب  
التجاوز كما في قوله فلا تليل  
تلك القبيلة (قوله) فلا يرد  
انه لا دخل في ذلك  
الاستلزام لا انتفاء  
التخصيص قبل قد عرفت  
دفعه بما هو الاحق  
بالاختيار يريد ما سبق  
آقاع من الوجه الم (قوله)  
ومن جهة انها قيد تخفيفا  
قبل الاولى ان يقال من جهة  
انها لا قيد تعريف فاقيد  
تخفيفا فترق الضارب بازيد  
والضارب زبدي الجواز  
والامتناع اذ لو افادت  
التعريف لتساويا في  
الامتناع ولو لم تعد  
التخفيف لتساويا في الجواز  
وما فيه من الفساد اظهر  
من ان يخفى (قوله) واجاب  
المص عنه في شرحه كلامه  
هذا وقد اجازها الفراء  
اما لانه توهم ان التعريف  
انما دخلها بعد الحكم  
باضافة فصل التخفيف  
بالاضافة فلما قصد  
التعريف عرف بما يليق به  
واما لانه توهم انه مثل  
قوله الضارب الرجل  
والضارب وكلا الامرين  
غير مستقيم اما الاول فلان  
الالف واللام هي السابقة  
والاضافة انما اتت بعد  
الحكم بذهب التنوين فلا  
يستقيم نسبة حذف التنوين  
اليها واما الثاني فسيأتي  
الكلام عليه (قوله)  
وضعف قبل الاولى ان

الى مذهب ابى على قدمه الش ومثاله (نحو قوله تعالى فنعما هي) فاذا فسرت على المذهب الاول  
 قيل (اي نعم شيئاى او نعم الشئى) بان يكون فاعل نعم هو ما وانما يجوز كونه فاعلا لكونه  
 بمعنى الشئ المعروف وسيد ذكر الشارح سائر احوالها في افعال المدح (وصفة) اى ما  
 الاسمية صفة بمعنى تكون صفة لتكرة لافادة الابهام في تلك التكرة (نحو اضربه ضرابا) ثم  
 فسر الش بقوله (اى ضراباى ضرب كان) يعنى فائدة توصيف تلك التكرة بما تعمم الضرب  
 بانه باى ضرب تضربه يحصل المطلوب واختلف في حال التى تلى التكرة من افادة الابهام  
 وتوكيد التكرير فقال بعضهم انها اسم فعنى مثلاما مثل وقال بعضهم انها زائدة وقيل  
 انها حرف للتقليل وفائدة ما هذه اما التحقير والتعظيم والتوين فعنى اضربه ضرابا هو  
 ضربا حقيرا او عظيما ونوعا من الضربات او ضربا قليلا وقوله (ومن كذلك) جملة اسمية  
 معطوفة على جملة ما الاسمية موصولة الخ يعنى ان من التى من اقسام الاسم كافى كونها مشتركة  
 بين ما ذكرت من المعانى وانما لم يقيد من بالاسمية ولم يقل ومن الاسمية كما قال وما الاسمية  
 لان من لا تنجى حرفا عند البصرية ولا عند الكوفية الا انها قد تراد عند الكوفية ببناء على  
 تجوزهم زيادة الاسماء (اى تكون) من (موصولة) وهو ما نحو فيه (نحو اكرمت من جاءك  
 واستفهامية) اى وتكون استفهامية (نحو من غلامك ومن ضربت) فمن في المثال الاول اما  
 مبتدأ وما بعده خبره او على العكس وفي المثال الثانى مفعول لضربت (وشرطية) اى تكون  
 شرطية كما تكون ما كذلك (نحو من تضرب اضرب وموصوفة) اى وتكون من موصوفة كما  
 تكون ما كذلك (اما بمفرد) اى وبعد كونها موصوفة اما ان تكون موصوفة بمفرد (نحو قوله)  
 اى قول حسان ابن ثابت رضى الله عنه في مقام الافتخار والابتهاج في كوننا من امة محمد صلى الله  
 تعالى عليه وسلم اى نحو قوله من غيرنا في قوله (ه وكنى بنا فضلا على من غيرناه حب النبي محمد  
 اياناه اى) على (شخص غيرنا) وحب النبي فاعل كنى وهو مضاف الى فاعله وهو النبي وايانا  
 مفعوله وقوله فضلا حال من حب النبي وحب النبي وان كان مؤخر الكنه مقدم في الرتبة  
 لكونه فاعل كنى وقوله على من متعلق بالفضل ومن موصوفة وغيرنا بالجر صفة يعنى كنى حب  
 نبينا محمد عليه السلام ايانا يعنى اصحابه وامتة حال كون ذلك الحب فضيلة عظيمة على امة غيرنا اى  
 غير امة محمد عليه السلام من الامم (او) تكون موصوفة (بجملة نحو من جاءك قد اكرمته) فمن  
 مبتدأ وجملة جاءك صفة وجملة قد اكرمت خبره وقوله (الافى التامة) استثناء من الظرف المستقر  
 وظرف له اى ان لفظا من كائن مثل ما في جميع الامور المذكورة (الافى التامة) (والصفة) يعنى  
 لا تكون من تامة ولا صفة كما قال الش (فان كلمة من لا تنجى تامة ولا صفة) واثار بقوله لا تنجى الى  
 ان عدم كونها مستعملة في التامة والصفة انما هو لعدم ورودها في كلام العرب وقال الامام وفيه  
 رد لابى على حيث اثبت محيى كلمة من في التامة وقال في القاموس انها تنجى تامة فاختر المص  
 عدم ثبوته حيث نص عليه وفيه مباحث اهملها المص منها ان كلمة من خصت بما يعلم وخصت  
 ما بما لا يعلم وانما نحو قوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه ونفس وما سواها حيث استعملت من

يكون من التضعيف بمعنى  
 ضعفه الفاعل فلم يكن  
 موثوقا به ليستدل به ووح  
 لا يتوجه المصادرة وهذا  
 من قلة التدبر لان المراد  
 من الفصحاء ليس الا  
 العرب العرباء وتضعيف  
 التراكيب وتقويتها لا  
 ينسب اليهم بل هو فعل  
 الادباء ومتحكمهم في ذلك  
 ما ثبت من استعماله الفصحاء  
 قوله) لما عرفت من امتناع  
 الضارب زيد قيل يعنى  
 امتناع الضارب زيد  
 متقرر بحيث ينبغي ان يرد  
 من يخالفه وان كان الاعشى  
 فلا يمكن ان يرد بقول  
 الاعشى وح لا شوب  
 للمصادرة وليس بعيد  
 قال قلت بل فاسد لان  
 اثبات امر وفيه في كلام  
 العرب انما يكون  
 باستعمالهم وعدمه فلا  
 يجوز لاحد ان يخالفهم  
 ويرد استعمالهم فانهم  
 ارباب هذا اللسان ولا لنا  
 فيه شئ سوى القبول  
 والاذعان على ان هذا  
 المعنى الفاسد لا يمكن  
 اخذه من اللفظ بل فية  
 ما برده وهو قوله ضعف  
 اذ لو كان كذلك لوجب  
 ان يقال امتنع قلنا لم يرد  
 القائل ودما ثبت من  
 استعمالهم باس من عنده  
 غير ثابت عندهم حتى  
 يتجه ذلك بل ان امتناع  
 هذا التركيب ثابت  
 بزيادة استعمال اهل  
 اللسان ودلالة اصول  
 المستفاد منهم بحيث يرد  
 من يخالف في ذلك وان كان  
 ممن يستدل بقوله  
 وذلك لاستعماله الجمع

في الآية الاولى فيما لا يعقل واستعملت كلمة ما في الآية الثانية فيما يعلم فقال صاحب الامتحان انهما مجازان ومنها انهما يقعان على الواحد والمذكر والمثنى والجمع والمؤنث ومنها ان لفظهما مفرد مذكر وقد يعبر بهما عن المؤنث والمثنى والجمع فيحمل تارة على اللفظ ويقال ضربت من قام من الاناسين او الاناسي او الهندين او الهندات ويقال ايضا عرفت ما فعلته من الامرين او الامور وقد يحمل تارة على المعنى فيقال ضربت من قام وقاما وقاموا وقامت وقمن وعرفت ما فعلته وفعلتها والحمل على اللفظ اكثر من الحمل على المعنى كذا في الامتحان (واي) اي حكم هذا اللفظ الذي كان معدود من الموصولات حال كونه (المذكر) اذا كان مجردا عن التاء (واية) اي وحكم لفظاية حال كونها (المؤنث) اذا كان بالتاء (كن) اي حكمهما مثل حكم من (في ثبوت الامور الاربعة) وهي وقوعها موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة (وانتفاء التامة والصفة) اي في انتفاء التامة والصفة يعني ان هاتين الكلمتين تقعان موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة ولا تقعان تامة وصفة ولا يخفى ان وجه الشبه متعدد من ثبوت الامور ومن انتفاء الامرين لانه مركب منهما فلا يتوهم ان المركب من الثبوت والانتفاء عدس على انه يمكن ان يأخذ مركبا مع اندفاع التوهم بان الثابت غير المتنفذ فافهم ولما اكتفى المصنف بالتشبيه ولم يتعرض لامثله اراد الشان بين الامثلة فقال (فاي الموصولة) اي مثال كلمة اي التي وقعت موصولة (نحو اضرب ايهم لقيت) فاي بالنصب لكونه مفعول اضرب وهو مضاف الى ضمير الجمع وجملة لقيت صلها (والاستفهامية) اي مثال هذه الكلمة التي وقعت استفهامية (نحو ايهم اخوك وايهم لقيت) فاي مرفوع لفظا على انه مبتدأ ومضاف الى ضمير واخوك خبره (والشرطية) اي ومثال كلمة اي التي وقعت شرطية (نحو قوله تعالى ايا ما تدعو افله الاسماء الحسنی) فقوله ايا منصوب لفظا على انه مفعول لفعل الشرط وهو تدعوا وما زائدة وجملة له اسماء الحسنی جزاء الشرط ومعنى الآية اي اسم من الاسمين المذكورين وهما ما ذكر في اول الآية من قوله تعالى قل ادعوا الله وادعوا الرحمن فداؤه تعالى بهما جائز لان الله اسماء كثيرة حسنة (والموصوفة اي مثال الكلمة التي وقعت موصوفة (نحو اياها الرجل) فاي منادى مبنى على ما يرفع به وهو الضمة ومعرفة لكونه منادى والرجل صفة واختلفوا في ان اي هل تكون موصوفة بالنكرة بالاخفش اجاز كونها نكرة موصوفة وخمس الشيخ الرضى كونها معرفة بالنداء ولما توجه على هذا الحصر سؤال وجواب ذكره الشارح بقوله (فيل اي) اي كلمة اي (تقع صفة اتفاقا) بين النحاة في قوله مررت برجل اي رجل فيلزم على المصنف ان يقول واي كما لا في التامة (فلم جعلها المصنف كن التي لا تقع صفة اسلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل) ليست بصفة بل هي (استفهامية) في الاصل (لان معنى مررت برجل اي رجل) ليس معنا توصيف الرجل الاول باي بل معناه ان هذا الرجل (رجل عظيم يسئل عن حاله) اي عن حاله التي تكون سببا لمظلة لانه عظيم (لا يرفعه كل احد) وهذا الجمل يكون سببا للسؤال واذا كان معناه هذا (فقلت) تلك الكلمة (عن الاستفهامية الى الصفة) فان سبب الاستفهام

وقعين ذلك وامامه لم يقبل امتنع فلما استتره من حال التابع والمتبوع ولا ريب فان مراد المصنفه لرجوعه الى الضارب زيد المتبوع لا غير قال في النسخ وانما حكمنا بضعف الواهب المائة الهجان وبعد ما لان قوله وبعد ما معطوف على المائة المغاف اليه الواهب والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب بعدها فيكون مثل الضارب زيد قال وانما جوزه بعد التعويض انه ليس مباشرا وانما هو تابع وقد يحتمل في التابع مالا يحتمل في المتبوع كافي قوله رب شاة ولسنحتها بدرهم ولو قيل رب سلتها لم يحز هذا كلامه وسيأتي لهذا الجمل مزيد تحقيق ان شاء الله تعالى (قوله) اللهم الا ان قال قيل اشار الى صفة الواضع لوضوح كمال بعده عن العبارة ثم قيل ولقوله وضمف الواهب المائة الهجان احتمال آخر من كونه من تمة الاستدلال على قوله ولا تفيد الانحفا في اللفظ وكذا نظاره يريد القائل انه لاجل اعتبار هذه الامور الثلاثة وجودا وعندما ضعف الواهب الخ وهذا ليس من تصرفات القائل بل هو من جملة ما ذكره الشارح قدس سره كما سيبي قوله فانه يحتمل النصب على الجمل قيل فيه ضعف لان



هو الجهل في ذات المسؤل عنه وفي صفته وسبب الجهل توصيف الرجل بالعظمة فيكون من قبل  
اطلاق المسبب على السبب وهي) ولما كان هذا الضمير مفردا مع ان كلمة اى واية مشتركتان  
في الحكم الاتي اراد الشان يصحح ارجاع الضمير المفرد المؤنث فسر به قوله (اى كل  
من اى واية) يعني كل واحدة من هاتين الكلمتين (معربة) وقيد الشان كونها معربة بقوله  
(بالاتفاق) ليظهر فائدة لتقييد بقوله (وحدها) يعني ان تقييد المص. بقوله وجدها وان القصر  
المستفاد منه انما هو قصر اضافي بالنسبة الى الاختلاف الواقع في البواقي من الموصولات كما هو  
مقتضى تفسير الشان بقوله (لا يشار كها) اى لا يشار لكل واحدة من الكلمتين (في الاعراب) اى  
في كونها معربة (غيرها) اى غير وكل واحدة من الكلمتين حال كون ذلك الغير (من الموصولات)  
اى من باقى الموصولات (الا على اختلاف) اى لا يشارك في كونها معربة الا مع وصف الاختلاف  
وتلك المشاركة (في) كلمة (الذان واللتان وفي) كلمة (ذو الطائفة) يعني اتفاق النحاة في كون  
بعض الموصولات معربة محصور في هاتين الكلمتين دون سائر الموصولات لان بعض البواقي  
من الموصولات معربة ايضا لكنه معربة بالاختلاف كما في الذان واللتان وذو الطائفة وقد سبق  
بيان الاختلاف الواقع في الاعراب والبناء في الذان واللتان واما في ذوفان منهم من يعر به مع لزوم  
صيغة الافراد والتذكير في استعمال اية نحو قوله. فاما رجال موسرون ايستهم فحسبي من ذى  
عندهم ما كفايها. يعني اما الرجال الاغنياء الذين ايستهم فالذى تكفيهم من الذى حصل عندهم  
ما كفاي من المؤنة وغيرها فان قوله من ذى مجرور بالياء الجار الذى هو من فاستعمل ذو معربا في  
هذا القول وقال في الامتحان وذو الطائفة مبنية في اشهر اللغات لاتصرف تقول جاءني ذو فعل  
وذو فعلا ورأيت ذو فعلا وقد تغير في التذكير والافراد وغيرها اى التأنيث والتثنية والجمع  
مع اعراب جميع متصرفاتها محلا على الذي بمعنى صاحب نحو هذان ذو اعرف وهاتان ذواتا  
اعرف وهؤلاء ذواتا انا اعرف وذوات اعرف ومنهم من يقول ذو للمذكر وذات مضمومة للذكور  
نث ويوجدان في كل حال ومنهم من يقول في جمع المؤنث ذوات مضمومة في كل الاحوال انتهى  
واعترض المصام على الشارح على حمل قوله وحدها على الحصر بالاعراب الاتفاقي واثبات  
الاعراب الاختلافي لبعض الموصولات الباقية حيث قال نص المصنف بقوله وحدها على  
رد اعراب اللذان وذو الطائفة يعني انهما ليستان بمعربتين عند المصنف فقوله وهي معربة وحدها  
محمول على ان مطلق الاعراب مختص بهاتين الكلمتين دون سائر الموصولات ثم قال وقد ضيع  
الشارح ما قصده يعني ما قصد المصنف بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق عليه ويمكن ان يجاب  
من طرف الشارح بان وجود الاختلاف بين النحاة في اللذان وذو الطائفة مشهور وان لم يذهب  
اليه المصنف ومع قيام جواز كون المص غير منكر لهذا الخلاف يكون حمل على وجه لا يشعر  
بالانكار كما حمله الشارح عليه اولى من حمل على وجه يشعر بالانكار كما حمله عليه المحشي  
فلذا اختار الشارح العلامة هذا الوجه الاول ثم شرع الشارح في بيان وجه كون  
الكلمتين معربتين من بين الموصولات فقال (وانما اعربت) اى انما اعرب كل واحدة من اى

مدار الاستدلال على ان  
التقل الموقوف به الجر  
ولولا لا احتمال انما  
الهبان النصب على  
المفعولية فلا يحتاج الى  
دعوى النصب العبد محلا  
على الحمل وفيه انه لا ينظر  
الى مراد المستدل بل الى  
ما استدلل به فاذا احتمل  
وجه غير ما اراده يجوز  
حملة عليه لا محالة وليس  
الكلام في اضافة الواهب  
الى المائة حتى ينصب المائة  
لذنه لانه من قبيل  
الضارب رجل المحمول  
على الحسن الوجه من جهة  
انهم شبهوا الحسن الوجه  
في النصب مع صحة الاضافة  
بالضارب الرجل فشبهوا  
الضارب الرجل في صحة  
الاضافة بالحسن الوجه  
وذلك انما كان في الحسن  
الوجه لحيى الالف واللام  
في الثاني فينبى ان يشبهه  
ما كان واقاله في ذلك  
فهو جائز بالاتفاق ولا  
يلزم من جوازه جواز  
الضارب زيد وما يشبهه  
ليس فيه اللام من المعارف  
لما ذكرناه (قوله) لزوال  
التنوين باللام قبل لا يكفي  
في اثبات انتفاء التخفيف  
بل لابد من ضمنية انتفاء  
ما عطف من المضاف اليه  
للاضافة كما الحسن الوجه  
وهنا سهو من لان الكلام  
ليس في بيان سبب انتفاء  
مطلق التخفيف من جهة  
الاضافة في بيان انتفاء  
تخفيف الضارب الرجل  
من هذه الجهة وذلك  
انما يكون بيان ما كان

واية مع ان الاصل فيهما هو البناء وكونهما معربين على خلاف ما هو الاصل فيهما (لانه التزم فيها) اى فى كل واحدة من كلمتي واية (الاضافة) اى اضافتهما (الى المفرد) وقوله (التي) صفة الاضافة اى الاضافة التي (هى من خواص الاسم المتكسر) اى الاسم المنصرف الذي يقبل الجر بالكسر بخلاف غير المنصرف وقوله (فليرد) تفرغ على قوله الاضافة الى المفرد فتح لا يرد التقص بكلمة (حيث واذا) لانها وان كانت اسما التزم فيها الاضافة فتمكن الاضافة المترتبة فيها اى الاضافة الى الجملة لا الى المفرد التي هى من خواص الاسم المتكسر وقوله (الا) استثناء مفرغ وقوله (اذا) ظرف لقوله معربة وتوسط الشارح قوله (كانت موصولة) ليحصل الاحتراز عما اذا كانت موصوفة لانها اذا كانتا موصوفتين فهما مبنيتان مطلقا كما سيجي ولم يتعرض له المص لان سياق كلامه يدل على هذا القيد وهو قوله (حذف صدر صلتها) فان ذكر الصلة مفن عنه يعنى ان كل واحدة من الموصولتين معربة في جميع الاوقات والوقت كونها موصولة وحذف صدر صلتها اى صلة كل واحدة من الكلمتين العربيتين ومثال حذف صدر الصلة (نحو قوله تعالى ثم لنزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا) وهذا (فيمن) اى فى قراءة من (قرأ) كلمة اشد (بالضم) على انه خبر للمبتدأ وهو الضمير المرفوع المنفصل في التفسير الذي فسر به الشارح بقوله (اى ايهم هو اشد) ثم شرع في بيان وجه كونها مبنية في هذه الصورة فقال (وانما بنيت) اى انما كل واحد منهما حال كونها (موصولة عند حذف صدر صلتها التا كدشبهه) اى لوجودنا كد مشابهة المذكور (الحرف) لانها لما كانت موصولة كانت مشابهة للحرف في الاحتياج وهو احتياجه الى الصلة ثم لما حصل لها المشابهة الاخرى (من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة) وهو حذف صدر الصلة زاد لها الاحتياج الاخر فنادى احتياج القديم فاضمه حلت علة الاعراب ولما كان الاصل في المبنى ان يبنى على السكون احتياج الى اخرى للبناء على الحركة فقال (وبنت) كل واحدة منهما (على الضم تشبيها لها) هى لجمعها شبهة (بالغايات) نحو قبل وبعد وقوله (لانه حذف منها) اى من كل واحدة منهما بيان لوجه التشبيه يعنى انها مشبهة بالغايات في الحذف في كل منهما ومن الغايات (بعض ما يوضحها) ويبيانا لانه حذف منها بعض ما يوضحها وهو صدر الصلة (كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه) ثم شرع في بيان الفرق بين كونها موصولة وبين كونها موصوفة حيث استثنى الاول ولم يتعرض للثاني فقال (ولم يستثنى) اى وانما لم يستثن المصنف (الموصوفة) اى الحال التي كانت كل واحدة منهما موصوفة مع ان استثناءها لازم ايضا (لبنائها) وعدم استثناءه مستلزم لدخولها في المستثنى (مثل يائها الرجل) لان اى ههنا موصوفة مبنية (كما استثنى التي) اى كما استثنى المصنف الموصولة التي (حذف صدر صلتها لانه اى لان المصنف (ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى) حال كونه (مفردا معرفة فهو مبنى) سواء كان من لفظ اى واية او غيرها (وبناء الموصوفة) اى وبناء كل واحدة من الكلمتين حال كونها موصوفة (لهذا) اى لكونها داخلة في المنادى المفرد المعرفة فاذا بنيت لكونها منادى حصل المقصود (فلا حاجة الى الذكر ثانيا)

تخفيفه بسببه (قوله) يعنى سيبويه واتباعه ذلك مخالف لما في شرح الرضى من قوله والضاربة عند سيبويه لا يجوز فيه الا التنبه ويحتمل عنده بعد الثنى والجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا وقال الرماني والمبرد في احد قوله وجار الله ان الضمير بمذى الام مفردا كان او متنى او مجموعا مجرورا بالاضافة (قوله) فانه لا يحتاج جوزه الى حمل قيل اشار الى فائدة قوله فيمن قال والاطهر انه اشارة الى قياس المبرد على الضاربك من وجه آخر وهو منع كونه مضافا وهذا مع قطع النظر عما فيه يزيه تصریح المص بان ذلك اشارة الى ان الجواب كذلك انما يحتاج اليه على قول هذا القائل وامان ذهب الى انه مفعول وليس يضاف فصول الفراء متدفع عنه من اصله (قوله) فاعلم فاعل المفعول له قيل كانه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التأويل الى هنا فعق ما قيل الانسان مشتق من النسيان ثم قيل ويحتمل هنا ان يكون مفعولا لقال اى انما جاز عندهم قال كذا حملا على المختار والاول ليس بشئ والثاني بين البطلان لفساد المعنى (قوله) وبيانه قال المص واما الضاربك فلانهم حملوه في جهة

لانه حينئذ يلزم تحصيل الحاصل ثم شرع المص في مسائل ماذا من حيث الاحتمالات الجارية في معناها ومن حيث ان تغير معناها يقتضي التغير في جوابها فقال (وفي) توسيط الشارح بين الجار والمجرور لفظ (قولهم) فيدان استعمال (ماذا صنعت) ليس بكلام شاعر مخصوص بل مشهور متداول في محاوراتهم ويحتمل ان تكون فائدة الزيادة تصحيح دخول الجار فيه بان يكون المراد من ماذا صنعت لفظه والحاصل ان ما صنعت ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (وجهان) مبتدأ مؤخر أي ان ماذا صنعت اي المركب من ما الاستفهامية الواقعة بعدها لفظا اذا الموصول ومن فعل مخاطب غير مشتمل على ضمير المفعول الرجوع اليه توجيهان في معنى ماذا (احدهما) اي احد الوجهين وتوسيط الشارح بقوله (ان معناه) للاشارة الى ان قوله (مالذي) خبر لقوله احدهما لكن مجرد قوله مالذي لا يرتبط بالمبتدأ لان المبتدأ عبارة عن الوجه بمعنى التوجيه والتوجه يقتضي ان يكون تصديقا لانه لا يقال وجهت زيدا بل يقال وجهت بان زيدا قائما اوقاعد فيقتضي ان يصح قول المص بان يقال ان مراده من احد الوجهين ان معنى ماذا هو مالذي قوله (على ان يكون) بيان لطريق التوجيه الاول بان يقول ان كون معنى ماذا بمعنى مالذي بناء على ان يكون (ذا) اي لفظ ذا وحده (بمعنى الذي فيكون التقدير) اي تقدير مجموع الكلام (اي شيء الذي صنعت) فقوله اي شيء مأخوذ من الاستفهامية وقوله الذي مأخوذ من ذا ولما كان ذا على هذا التقدير موصولا وجملة صنعت صلة فيقتضي العائد فسر الشارح بقوله (اي صنعت) يعني العائد الى الموصول محذوف ثم اراد توجيه اعراب ماذا بعد توجيهه معناه فقال (فما) اي كلمة ما في ماذا (مبتدأ وما) اي والكلمة التي (بعده) بعد ما هو ذا بمعنى الذي ههنا (خبره) والجملة الحاصلة منهما جملة اسمية (او بالعكس) بان يكون ما الاستفهامية خبرا مقدما والموصول مبتدأ مؤخر انهم شرع في بيان كيفية الجواب المطابق لهذا التوجيه فقال (و) (حينئذ) اي حين اذ كان ماذا بمعنى الذي (جوابه) ان يكون المناسب في جواب السؤال (رفع) ولما احتمل ان يكون قوله رفع اسما وان يكون فعلا مجهولا حيث يساعد الخط كلا الاحتمالين اختار الشارح الاحتمال الاول حيث فسر بقوله (اي مرفوع) و اشار المصام في حاشيته الى الاحتمال الثاني حيث قال ولك ان تجعله فعلا مجهولا انتهى يعني بان يكون رفع فعلا مجهولا وفائب الفاعل الذي تحته راجعا الى المبتدأ والجملة الفعلية خبره ولا يخفى ان ما اختاره الشارح اولي وان كان محتاجا الى جعل المصدر بمعنى المفعول لانه مفرد مطابق لما هو الاصل في الخبر ثم اشار الى المعنى المقتضى للرفع بقوله (على انه) اي على ان اللفظ الذي يجاب به (خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت) في جوابه (الاكرام) اي لفظ الاكرام بالرفع وتقدير الكلام مع المبتدأ المحذوف مفسره بقوله (اي الذي) وهو المبتدأ وقوله (صنعت) بصيغة المتكلم صلة والضمير المنصوب في صنعه راجع الى الموصول وقوله (الاكرام) خبر المبتدأ وقوله (ليكون) الخ دليل على كون الجواب مرفوعا يعني انما يكون

(جوابه)

الاضافة على ضاربك الا ترى انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين بفعلولا بها وكانت مفعولات متصلا التزاموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف لانهم ابتنوا فيه التثنية والتثنية لا يجوز ان يثني لان التثنية والتثنية مشعر ان القائم والضمير المتصل في حكم تامة الاول فيصير متصلا منفصلا في حالة واحدة ولما التزموا الاضافة من غير تحقق تخفيف في ضاربك حملوا لضاربك عليه باب واحد فقد ثبت انه لا يثنى فيه تخفيف لما منع منع فصل من ذلك انه لا يلزم من صحة اضافة الضاربك صحة اضافة الضارب زيد هذا كلامه وانما ذكرناه ليتبين كون المراد ما ذكره الشارح قدس سره ولا يظهر سقوط ما في به فانها فان الكلام في افاضة هذه الاضافة وعدمها معنى اضافة الاسم الى الضمير المتصل مع قطع النظر عما كان عليه اولاً فانه لا يفيد في هذا المقام شيئا الا ترى انك اذا قلت اصل ضاربك ضارب اياك قصدوا التخفيف فعملوا انفصل متصلا وقالوا ضاربك هل يكون الاضافة الى المتصل مفيد التخفيف كلا (قوله) وام يحملوا الضارب زيد عليه اه قبل بجه عليه انه لم يحملوا الضارب زيد على ضارب

جوابه رفع على هذا التوجيه ليكون (الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما) أي من السؤال  
والجواب (جملة اسمية) ثم شرع في بيان الوجه الآخر وفي جوابه المناسب فقال (و) (الوجه)  
(الآخر) وزاد الشارح كلمة الوجه ليظهر موصوف كلمة الآخر الذي هو اسم التفضيل أي  
الوجه الآخر من الوجهين (ان معناه) أي معنى (ماذا مطلقا) (شيء) ولما كان لفظ ماذا في  
الوجه الأول مركبا من ما ومن ذا فواحد يدل على معنى أي شيء من قبيل لفظ واحد دل على  
معنى المركب وذا واحد يدل على معنى الذي لم يبق في هذا الوجه احتمال كون ذا زائدة وأما في  
هذا الوجه فيحتمل كونها زائدة كما قال الشارح (وهنا عبارتان) أي في هذا الوجه يحتمل التعبير  
ان (احديهما) أي احدي العبارتين (ان ماذا بكما لها) أي بمجموع ما وذا يعني بهيته الاجتماعية  
(بمعنى أي شيء) أي بمعنى أي شيء مأخوذ من المجموع لان أي شيء مأخوذ من ما وحده كما في  
الوجه الأول (والثانية) أي العبارة الثانية من العبارتين المحتملتين (ان ما) وحده (معناه أي  
شيء) أي مجموع أي شيء مأخوذ من ما كما كان في الوجه الأول (وذا زائدة) أي وتكون ذا زائدة  
لأنه لم يبق لها معنى حتى تدل عليه ثم قال (والظاهر) أي الراجح من العبارتين هي العبارة  
الأولى وهي (ان مؤداهما) أي مؤداهما (واحد) لا ينفك أحدهما عن الآخر في الدلالة على  
هذا المعنى (فان معنى قولهم) أي معنى قول القوم (انها) كلمة ماذا (بكما لها) أي بمجموعها (بمعنى  
أي شيء) فالتعني المفهوم من هذا القول (انه) أي الشأن (ليس لكل منهما) أي من ما وذا (معنى  
بالاستقلال) بان يكون لما معنى مستقل ولذا معنى مستقل آخر وانما لم يكن كذلك (لكون كلمة ذا  
زائدة) هنا فالمعنى الذي هو أي شيء ليس معنى ما وحده والآن نحصل المقابلة بين هذا الوجه  
الأول فلا يحصل الفرق بينهما ولا معنى ذا وحده لكونها زائدة هنا فتمين ان يكون معنى  
المجموع منها واليه اشار الشارح بقوله (فالمفهوم من مجموعهما أي شيء) وفي العصام والأولى  
ان ذا لا ينبغي موصولة ولا زائدة الابد ما ومن استفهاميتين والأولى في ماذا هو او من ذا  
هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي وأما قولك من ذا فاقنا هذا اسم اشارة  
لا غير ويحتمل في من ذا الذي ان تكون زائدة وان تكون اسم اشارة كما في قوله تعالى ام من  
هذا الذي فان هاء التثنية لا تدخل على اسم اشارة انتهى ملخصا ثم شرع في بيان كيفية  
جواب هذا الوجه فقال (و) (حينئذ) أي وحين اذ كان ماذا بمعنى أي شيء (جوابه)  
أي يكون المناسب في جواب السؤال بما ذا صنعت على هذا التوجيه منصوب لان جوابه  
المناسب (انصب) (أي منصوب على انه) أي بناء على انه أي على ان اللفظ الذي يجاب  
به (مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام) بالنصب (أي صنعت الاكرام ليكون الجواب  
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية) اما في الجواب فظاهر وأما في السؤال فلان  
ماذا مفعول للفعل الذي بعده ولما لم تكن علة الرفع في الأول وعلة النصب في الثاني  
وهو مطابقة الجواب للسؤال علة واجبة لوقوع التخالف فيها اشار الشارح بقوله  
(ويجوز في الأول انصب الجواب بتقدير الفعل المذكور في الثاني رفعه على ان يكون

زيد فان النسبة بين  
الضارب زيد وضارب زيد  
كالنسبة بين الضاربك  
وضاربك ورد بان منشأ  
هذا الاشتباه عدم التأمل  
المورث للاتباء والا  
فكيف يشبه مثله على  
التضاد والمنازين فانه  
اضافة ضاربك حصل  
بها التخصيف في المضاف  
والمضاف اليه والضاربك  
وان لم يشارك في تخفيف  
المضاف ولكن شاركه  
في تخفيف المضاف اليه  
بخلاف الضارب زيد  
وضارب زيد ثم قال الراد  
وينقدح من هذا انه  
يمكن حل الضاربك على  
الختار في حسن الوجه  
لشاركتها في تخفيف  
المضاف اليه بالاضافة  
بقي انه لما حصل في  
الضاربك التخصيف لا  
حاجة فيه الى الحل الا ان  
قال لم يحصل التخصيف  
بمخفف شيء بل بتبدل  
التفصيل بالتفصيل فالحق  
بالتخصيف بالهدف وانت  
خير بان كليهما ليسا على  
شيء بل قد خبط خبط  
مشواورا كما في هباء  
لا سيما الراد اما القائل  
فلان حل الضاربك على  
ضاربك وان كان لجره  
تشاركهما في كون  
المضاف اسم فاعل  
والمضاف اليه مفعولا  
من مفعولات متصلا  
لكن لا يقاس هذا عليه  
حق يمكن ان يقال ان  
الضارب زيد وضارب  
من جنس واحد فاما

يجوز في احدهما يجوز في الآخر اذا لم يصح هو الاتحاد الجنسي وذلك لا عرفت من ان حمل الضاربك على ضاربك انما هو من جهة جواز ضاربك بدون حصول التخفيف بالاضافة فحمل عليه ذلك ما هو من جنسه وجواز ضارب زيد لحصول التخفيف بها فلا يجوز حمل ما ما ليس كذلك عليه ليجرد كونه من جنسه وبهذا ظهر توجه السؤال على ما عتونه الشارح بقوله ولقائل يجبت لا سبل الى دفعه ولكن قد عرفت انه خلاف المراد بل هو خارج عن الباب فلا عبرة به واعلم ان اول من وقع في هذه الورطة الرضى فانه قال معترضا على المس بعد نقل كلامه من عدم صحة القياس على الضاربك لانه محمول على ضاربك المتعق فيه اعتبار التخفيف ولا يحمل عليه الضارب زيد لانه ليس من بابيه فيه نظر وذلك لان للقراء ان يقول اذا جازك حمل ذى اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على الجرد منها لعله في الجرد دون ذى اللام وهي اجتماع التقيضين لو لم يصف لما ذكرتها من باب واحد فهل اجازني حمل ذى اللام في الضارب زيد على

خبر مبتدأ محذوف ولم يستبره المصنف حيث لم يقل والاولى في جوابه او الاحسن وامثالهما من العبارات الدالة على استحسان قوله (لفوات المطابقة بين السؤال والجواب) معنى عنه لان من المعلوم ان مراعاة مطابقة الجواب للسؤال ليست بواجبة بل هي امر استحسانى لانه قد يختلف ولو كانت واجبة لم يحجز تخلفها ولما فرغ المس من مسائل الموصولات شرع في مسائل اسماء الافعال التي هي معدودة من المبنيات فقال (اسماء الافعال) اى الاسماء التي معانيها معانى الافعال وهو مبتدأ وقوله (ما كان) خبر وقول الش (اى اسم كان) للشارة الى ان ما عبارة عن الاسم بقرينة كونها من المبنيات العارضة وانما فسرهم بمفرد ليكون المقام مقام التعريف الذى هو الجنس لا للافراد وقوله (بمعنى الامر) خبر منصوب لكن اى اسم كان معناه المفهوم منه مقارنا بالمعنى المفهوم من لفظ الامر كما سيحى وجهه وقوله (او الماضى) بيان لتوعى اسماء الافعال يعنى ان اسماء الافعال نوعان احدهما ما كان مقارنا بمعنى الامر والاخر ما كان مقارنا بمعنى الماضى ثم اشار الشارح الى دليل بناء هذه الاسماء بصورة الصفة فقال (الذين) بصيغة التثنية اى بمعنى الامر او الماضى الذين (هما) اى الامر والماضى (من اقسام المبنى الاصل) وكل اسم يكون معناه كذلك فهو مبنى فاذا كانا موصوفين بكونهما من اقسام مبنى الاصل (فقله بناؤها) اى علة بناء اسماء الافعال مطلقا (كونها) اى كون تلك الاسماء (مشابهة) اى مناسبة (لمبنى الاصل) في وقوعها موقعه ولما وقع الاعتراض على التعريف بانتقاضه بالاسماء التي ليست بمعنى الامر او الماضى فليزمن ان يكون غير جامع دفعه بقوله (فاقيل) اى اذا انحصرت اسماء الافعال بكونها بمعنى احد الامرين فقط فتحتمل في دفع ما قيل (ان اف) يعنى ان لفظ اف ليس بمعنى الامر ولا بمعنى الماضى بل بمعنى المضارع لكونه (بمعنى التضجر) على صيغة المتكلم للمضارع (واوه) بتشديد الواو يعنى وكذا لفظ اوه ليس بمعنى ما بل هو بمعنى المضارع ايضا لكونه (بمعنى اتوجع) مع انهما من اسماء الافعال فحينئذ يحتاج الى ان يقول (فالمراد به) يعنى لانسلم لزوم عدم صدق التعريف عليهما وانما يلزم لو كان المراد بكل واحد من التضجر واتوجع معناها الاصلى الذى هو المضارع بل المراد بكل واحد منهما معنى الماضى فان المراد باف معنى (تضجرت و) باتوجع معنى (توجعت) ولما كانت القاعدة فى الانشائيات فى نحو بعت واشتريت ان يعبر عنها بالمضارع الحال لوقوعها وقت التكلم (عبر عنه) اى عن كل واحد من تضجرت وتوجعت (بالمضارع) اى بالتضجر واتوجع (لان المعنى على الانشاء) اى معناه محمول على انشاء التضجر واتوجع (وهو) اى المعنى المحمول على الانشاء (انسابان يعبر عنه) اى عن ذلك المعنى الانشائى (بالمضارع الحالى) اى بصيغة المضارع الذى يراد به الحال ثم شرع فى امثلتهما مع الاشارة الى التمثل بنوعى الفعل من اللازم والمتعدي فقال (مثل رويد زيد اى امهله) وقوله (مثال) خبر للمبتدأ المحذوف اى مثل رويد زيد امثال (لما) لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الامر) وهو فعل متعد وهو معنى امهله (وهيها تذاك) وفى هيها ت ثلاث لغات احديها (فتح التاء) وهو (فى) لفة (الجار ويكسرهما) اى وثانيها بكسر التاء وهو (فى) لفة (بني تميم وبالفم) اى وثالثها بضم التاء وهو

الجرد منها وهو ضارب  
زيد في صحة الإضافة لعله  
حاصلة في الجرد دون  
ذي اللام وهو حصول  
التخفيف بناء على انها  
من باب واحد واما الزاد  
فلضرورة انتفاء التخفيف  
بالإضافة في ضارب بكلا  
جزئيه وانتفاء في  
الضاربك ايضا اذ لا  
يتصور فيه حصول ذلك  
في المضاف اليه كانه لا  
يتصور في المضاف وقد  
دل بقوله بخلاف الضارب  
زيد وضارب زيد على  
انتفاء التخفيف في كلا  
هذين التركيبين ولا  
يعني انه اظهر بذلك كونه  
عن لا يدري باب الإضافة  
اسلا فان العارف بشئ  
بما ذكره وفي اللفظة  
من تحقيق المسئلة ومخالفة  
الفراء والحامل عليها  
والجواب لا يقرب الى  
التقول بمثل هذا القول  
المخالف لا صرحوا به  
من نفس الامر ومن  
فروع هذه الفعلة قوله  
ويتقدح من هذا انه يمكن  
حمل الضاربك على المختار  
في الحسن الوجه  
لشاركتها في تخفيف  
المضاف اليه بالإضافة  
فانك قد عرفت انه لا  
يحمل على الحسن الوجه  
الا ما كان فيه المضاف  
والمضاف اليه مرفعين  
باللام وانه لا تخفيف  
في الضاربك بالاتفاق  
ومن فروعها قوله في  
الح وقد احطت بحقيقة

(في لغة بعضهم) اي بمعنى بنى تميم او بعض العرب (اي بعد) (مثال) اي قوله هيات مثال  
(ما) اي لاسم الفعل الذي (هو) مقارن (بمعنى الماضي) وهو فعل لازم ثم اراد الشارح ان يذكر  
وجه تقديم الامر على الماضي لتقدمه بالطبع لكونه مشتقا منه فقال (وقدم الامر) اي وانما تقدم  
المصنف الامر في التعريف على الماضي (لان اكثر اسماء الافعال بمعناه) يعني ان اكثر ما وقع  
من اسماء الافعال ورد بمعنى الامر فقدم في التعريف للإشارة الى هذا ثم انه لما اختلف اقوالهم  
في هذا الباب في ان اسماء الافعال هل هي موضوعة لمعنى يشبه معنى الامر او الماضي بان يكون  
علما له اراد الشارح بين مرادهم بما هو الظاهر من الاحتمالات فيه فقال (والذي) اي الامر  
الذي (حملهم) اي حمل النحاة (على ان قالوا ان هذه الكلمات) من رويدو هيات (وامثالها)  
من الاسماء التي يفهم منها معنى الفعل (ليست بافعال) اي حقيقة بل هي اسماء (مع تأديتها) اي  
مع اي كلامها يؤدي (معاني) الافعال من الامر والماضي وغيرها وقوله والذي مبتدأ وقوله  
(امر لفظي) خيره اي الذي حملهم على هذا القول امر لفظي حقيقي يعني نفي الفعلية  
عنها ليس لعدم كون معناها فعلا بل لامر آخر (وهو) اي الامر اللفظي الذي هو  
الحامل لهم على هذا القول (ان صيغها) اي ان صيغ هذه الاسماء (مخالفة لصيغ الافعال)  
اي لصورة الافعال المضبوطة بوزن معلوم من هيئة الماضي والامر الحاضر وقوله (وانها)  
عطف على ان صيغها كمطف التفسير او كمطف الخاص على العام يعني وان هذا الامر  
الحامل ان تلك الاسماء (لا تنصرف تصرفها) يعني انها لا تقبل التنصرف كتصرف  
لافعال بان يكون لها مفرد وثنية وجمع ومذكر ومؤنث وقوله (لانها) معطوف على قوله  
امر لفظي يعني انه ليس مرادهم بقولهم في مقام الاثبات مع تأديتها معاني الافعال ان اسماء  
الافعال وان لم تكن افعالا لكنها (موضوعة لصيغ الافعال) لكونها مؤدية لمعانيها (على  
ان يكون) اي بناء على ان يكون لفظ (رويدملا موضوعة لكلمة امهل) ثم ايد هذا  
بتزييف الشارح الرضى لهذا القول حيث قال (قال الشارح الرضى وليس ما) اي ليس  
القول الذي (قال بعضهم) ناشئ عن التوهم من كون اسماء الافعال مؤدية لمعاني الافعال وهو  
(ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل) وهو ما يدل بيئته على الزمان  
وبمادته على الحدث كما هو شأن الفعل واذا كان لفظ صه اسما للفظ اسكت الدال على معنى الفعل  
(فهو) اي لفظ صه (علم للفظ الفعل) وهو اسكت (للمعناه) اي ليس اسماء الاعلى معناه فقوله  
ما قال اسم ليس وقوله (بشيء) خبره يعني ليس ما قال هذا البعض بشئ معتبر مسموع في هذا  
الباب لانه لو كان اسم صه علما موضوعا للفظ اسكت لفظهم لفظ اسكت في كل وقت من اوقات  
اطلاق لفظه وليس كذلك (اذ العربي الفصح) يضم القاف الخالص يعني لان العربي الخالص  
(ربما يقول صه) ويفهم منه طلب السكوت من المخاطب (مع انه لم يخطر بباله) اي قبله (لفظ  
اسكت) ولو كان معناه لخطر بباله وقوله (وربما) ترقى يعني وربما لم يسمعه اي ذلك العربي الفصح  
لفظ اسكت (اصلا) فضلا عن ان يخطر بباله (ولهذا) اي ولكون اسماء الافعال غير موضوعة  
لافاظ الافعال (قال المصنف) في تعريفها (ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل

ما كان معناه الامر او الماضي ثم اراد الشئ ان يدفع الانتقاض الوارد على تعريف المصنف بان  
 هذا التعريف صادق على مثل الضارب امس لانه بمعنى الماضي ايضا فاجاب عنه باننا لانسلم ان  
 هذا التعريف يصدق على مثل الضارب امس لان دلالة هذا ليست بدلالة وضعية اعني التي  
 هي دلالة اللفظ المفرد لان الضارب وحده يدل على ذات يصدر عنه الضرب غير مقترن بزمان  
 معين وامس وحده يدل على زمان معين بخلاف رويدو هيئات (والتبادر) من قوله ما كان بمعنى  
 الامر او الماضي (ان يكون هذا) اي كونه بمعناه (بحسب الوضع) بان وضع هذا اللفظ لمعنى هو  
 معنى الفعل يعنى وضع هذا اللفظ المفرد لمعنى مركب من الحدث والزمان واذا كان التبادر منه  
 ان يكون بحسب الوضع (فلا يرد مثل الضارب امس) حال كونه (نقضا على التعريف) لانه لا  
 لا يصدق عليه انه اسم ووضوح معنى الفعل بل انه يصدق عليه انها اسمان وضع احدهما  
 المعنى والاخر لمعنى آخر ثم انه لما وقع الخلاف في ان وزن فعال من الثلاثي المجرد هل هو قياسي  
 في معنى الامر او لا اراد المصنف ان يبين بقوله (وفعال) بفتح الفاء (اي ما يوزن) يعنى المراد  
 من فعال ليس حصره في تلك المادة بل يعم لكل ما يوزن (بفعال) وقوله (الكائن) اشارة الى  
 ان قوله (بمعنى الامر) ظرف مستقر بتقدير المتعلق معرفة لكونه صفة للمعرفة وهو فعال  
 فان المراد به اللفظ وقال بعضهم ان فعال مبتدأ ومعنى الامر خبره ولعل ذلك البعض اختار كونه  
 خبر التحصيل الفاعلة وهو تعيين معناه بخلاف كونه صفة لانه لافاعلة في التوصيف بكونه بمعنى  
 الامر لانه لم يوجد فعال بمعنى الماضي حتى يحترز عنه ويمكن ان يقال ان التوصيف للاحتراز  
 عن كونه مصدرا او غيره كما سيبي وكدنا قوله (المشتق) للاشارة الى ان قوله (من الثلاثي)  
 (المجرد) ظرف مستقر صفة الامر هذا اما اختاره الشئ والهام وضعفة المعرب المشهور  
 بزني زاده واختار كونه صفة بعد صفة لفعال او حالا واختار في الامتحان كونهما حالا وقوله  
 تعالى مبتدأ وقوله (قياس) خبره وفسره الشارح بقوله (اي قياسي) لتصحيح الحمل لان  
 القياس بدون حرف النسبة لا يتحد بالمبتدأ فاحتاج الى التصحيح اما بالانضمام حذف حرف النسبة  
 حتى يكون معناه ان فعال بمعنى الامر منسوب الى القياس او بتقدير ذواى كونه كذلك ذو قياس  
 مثال ما كان كذلك (كزال بمعنى انزل) مشتقان الزول الثلاثي ولما وقع الخلاف بين سيويه  
 والمبرد في كون فعال بمعنى الامر قياسيا او مسموعا قال سيويه انه قياسي وقال المبرد انه مسموع  
 لانه لو كان قياسيا لجاز ان يقال قوام وقمادى وقم اقدم وليس لاحد يتعد صيغة لم يقلها العرب  
 اراد الشئ ان يبين ان المصنف اختار مذهب سيويه وانه كيف يجاب عن اليراد الوارد على  
 سيويه فقال (قال سيويه هو) اي كون فعال بمعنى الامر (مطردي الثلاثي المجرد ويرد عليه)  
 اي على كونه مطردا (انه لا يقال قوام وقمادى وقم اقدم) فيحتاج الى ان ياول قول سيويه وهو  
 مطرد (فلهدا تأول بمضمم) وهو اندلسي (قول سيويه) اي قوله مطرد (بانه) اي سيويه (اراد  
 بالاطراد الكثرة) يعنى بقوله مطرد انه كثير الوقوع يعنى انه مسموع كما قاله المبرد لكن لما  
 كثرت المسموعات (فكانه) اي فبلغ في الكثرة حتى صار كأنه (قياس لكثرتة) وفي قوله فكانه

الحال خبرا (قوله) من  
 غير اعتبار حذف  
 تنوينه ما قبل متعلق بقوله  
 ثم حمل لا بقوله مفايا بطور  
 بالتأمل عكس ذلك  
 (قوله) وذلك ان يحمل كل  
 واحدة منها هذا هو الحق  
 الذى لا صرية فيه وما  
 سبق من البيان ليس كما  
 ينبغي بل هو غير صحيح اما  
 اولا فلانه لم ينقل من  
 الفراء انه استدلل بهذا  
 البيت ووقع في المخالفة منه  
 الا ترى الى قول المص  
 اجاز الفراء نحو الضارب  
 زيدا اما لانه توهم ان لام  
 التعريف دخلتها بعد  
 الحكم باضافتها فحصل  
 التخفيف بحذف التنوين  
 بسبب الاضافة ثم صرف  
 باللام واما لانه قاله  
 على ضارب الرجل  
 والضاربك قاله اذا جاز  
 الاضافة فيها مع عدم  
 التخفيف فليز فيه ايضا  
 فانه حصري باب الازالة في  
 هذين الاسمين ولو كان  
 الغرض من ايراد البيت  
 تزييف ما استدلل به لما صح  
 له ذلك واما ثانيا فلان  
 قوله لما عرفت من امتناع  
 مثل الضارب زيد لعدم  
 الفاعلة في الاضافة ليس  
 بحتم لان ذلك الامتناع  
 انما هو الاضافة المنوية  
 وازافة الضارب الى زيد  
 على قول من جوزه لا  
 يكون من اقسام المنوية  
 بل هو منبهة اخافة اللفظية  
 فلا يلزم منه ذلك  
 المحذور ولو قيل فيه كما



هو لصواب من امتناع  
مثل الضارب زيد لعدم  
حصول التخفيف بالاضافة  
لما صح ايضا لزوم  
المصادرة على المطالان  
المدعى ذلك وقد جعل  
دليلا واما ثالثا فظهور  
انه لو كان المراد تزييف  
دليل القراء لكان الواجب  
ان يقول وامتنع لان  
الحكم بضعف دليله لامن  
جهة الاستعمال اعتراف  
بجواز قوله وقد حكم ولا  
بامتناع ما جوزه وهذا  
باطل بالضرورة لما فيه من  
التناقض بين واما اذا  
حل على هذا الوجه  
الصحيح الدال على كلام  
المص على التبع الصريح  
فلا يتصور ورود شيء  
بما ذكر وبما لم يذكر  
(قوله) لان لكل من مبنى  
التركيب الوضعي  
والاضافي معنى آخر لا  
يقوم احدهما مقام الآخر  
فيل فيه بحث لان الكل  
من هينى الاضافة  
وتركيب الصفة مع معصوما  
معنى آخر وقد قام هيئة  
الاضافة في الاضافة  
الفظة مقام هيئة تركيب  
العامل والممول وهذا  
ناش من القول من  
تصریح القوم بان المعنى في  
الاضافة الفظة كما كان  
ولذا قالوا به لا يفيد شيئا  
سوى التخفيف وذاك  
ضرورى التسليم الا ترى  
اذا قلت صرحت برجل  
ضارب زيد مكان  
في المعنى كقولك  
صرحت برجل زيدا  
وتفصيل الكلام ان اضافة

اشارة الى ان الاطراف ههنا مجاز عن كثرة الوقوع وقال المصاحب الامتحان انه لا يحتاج  
الى حمل كلامه على المجاز ليندفع هذا الايراد لان كون الشيء قياسيا لا يقتضى ان يبنى في جميع  
المواد فلا ينافى عدم وروده في مادة القيام والقيود لكونه قياسيا حتى يحتاج الى التأويل وزاد  
صاحب الامتحان اشتراط كون الفعل المذكور فعلا تاما فلا يبنى انما هو وكون انتهى ولما كان  
اختلاف في كونه قياسيا انما هو في مجيئه من الثلاثى اراد ان يبين ما هو حكمه من الرباعى فقال  
(واما في الرباعى) اى واما حكمه في الرباعى (فاتفقوا) اى فاتفقت النحاة من سبويه وغيره (على  
انه) اى على ان اسم الفعل الكائن بمعنى الامر (لم يأت) اى لم يبنى (الا نادرا) وهذا المعنى الذى  
حمل عليه قوله على انه لم يأت الا نادرا هو ما اختاره المصاحب وغيره من المحشين فى توجيه كلام  
الشارح لانه اذا حمل على ظاهره وقيل ان معناه ان فعال لم يأت من الرباعى الا نادرا فلا يجوز  
لان فعال لم يتصور مجيئه من الرباعى وما يبنى نادرا هو قرقار وعرعار وليس بوزن فعال بل  
ففعال وقرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار بمعنى تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعة وهى  
لعبة لهم لان الصبي اذا لم يجد احدا رفع صوته فقال عرعار فاذا سمعوا اخرجوا اليه وتلاعبوا  
بتلك اللعبة قال يدعوه وليد هو بها عرعاره قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية  
صوت الصبيان كما قال غاق غاق وقال السيرافى فى الجواب الى المبردان الحكاية لا تغير فلو كانا  
صوتين لقليل قارقار وعار عار بالانف وعند الاخفش ان فعال بمعنى الامر من الرباعى قياس والله  
اعلم ثم شرع فى بيان باقى المعانى لهذا الوزن فقال (وفعال) وهو مبتدأ وزاد الش قوله (حال  
كونه) للبيان فى ان قوله (مصدرا) حال من الضمير المستتر فى خبره الا انى اعنى قوله مبنى وقوله  
(معرفة) بالنصب صفة لقوله مصدرا وقوله (كفججار) صفة اخرى للمصدر يعنى حال كون  
هذا الوزن موصوفا بصفتين احدهما المصدرية وثانيتهما التمريف يعنى ان يكون قوله كفججار  
خبر المبتدأ المحذوف بتقدير هو مثل فججار لكن الزينى زاده قدم كونه صفة بعد صفة فتأمل ولما  
خفى كونه معرفة اشار فى تفسيره بقوله (بمعنى الفجرة او الفجور) يعنى انهم يعملون مثل هذا  
بمعنى الفجور او الفجرة المعرفة باللام بان يكون علما للمصدر المعرفة لا بمعنى فجرة او فجور  
واشار الش ايضا بقوله بمعنى الفجرة او الفجور الى وقوع التردد بين كونه مستعملا فى المؤنث  
والمذكر وايداه بما نقله عن الش الرضى حيث قال (قال الش الرضى وهو) اى هذا الوزن (على  
ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يقيم الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيته) واما قال هذا  
الان ادلتهم مرددة ومعارضة لان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال مرا او صفة او مصدرا  
او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكروا وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا  
منهم دليل على التردد فى كونها مؤنثة كذا فى المصاحم ومحصل التردد فى الدليل انهم ربما  
استدلوا على تأنيث اسم الفعل والمصدر الواقعين على وزن فعال بكونه مؤنثا فى استعماله  
صفة وعلم الشخص طردا فانها مؤنثان كما يبنى وهذا استدلال عجيب ثم قيل فى الاستدلال  
على تعريفه بقرينة الواقع معرفة فى قوله انا اقتسمنا خطيتنا بيتنا فحملت برة واحتملت

الموصوف الى الصفة كنكت  
معرفا لشيء بآلم يقصد  
الذات الاترى انك اذا قلت  
مهرت بزيد العالم فالتى  
بالذات زيد والعالم مجي  
الا لترض الحكم عليه  
بالعلم وايضا فان كونه صفة  
يقضى له حكم التسمية  
وكونه مضافا اليه يقضى  
له حكم التى بالنسبة فكيف  
يكون الشيء شيئا غير تبع  
من جهة واحدة وايضا فان  
الصفة يقضى ان يكون  
بأعرب الموصوف وكونه  
مضافا اليه يقضى ان يكون  
محفوظا بالاضافة فيؤدى  
الى ان يكون الشيء محفوظا  
مرفوعا وهو باطل واما  
امتناع اضافة الصفة الى  
موصوفها فالكلام فيه  
كالكلام فى الاول وزيادة  
وهو انه يؤدى الى تقديم  
النوع وتأخير المتبوع وهو  
عكس حقيقتها ولذلك  
امتنع تقديم الصفة على  
الموصوف هكذا فى شرح  
المص وقال فى الامالى انما  
امتنع ذلك لانه لا يغا امان  
تضيف باعتبار الذات او  
باعتبار المعنى او باعتبارهما  
جميعا فان اضفت باعتبار  
الذات كان باطلا لانه  
يؤدى الى اضافة الشيء الى  
نفسه وان اضفت باعتبار  
المعنى فهو ايضا باطل اذ  
ليس عالم موضوعا لمجرد  
المعنى بل للذات والمعنى  
هو التى ولذلك لو  
قلت رجل عالم جازو باعتبار

فجار وجه الاستدلال ان رة علم للمرأة وفجار بمعنى الفجار ولما كانت برة معرفة لكونه  
علما حكم بتعريف فجار لكونه قرينة ولا شك ان هذا الاستدلال كالاول فى القرابة وحمل  
كلامه على الاخرى فى التأنيت والتعريف مع عدم الاستدلال على المحمولة معرفة موشة بديع  
بل لو ثبت وصف فجار بالمؤنث المعروف بفجار القبيحة مناجاز الاستدلال به على الامرين  
التأنيت والتعريف وقوله (و) (حال كونه) (صفة) عطف على قوله مصدرا وقيد الشارح  
بقوله (المؤنث) اشارة الى قول الشى الرضى حيث قال الثالث اى من هذا الوزن الصفة  
المؤنث ولم يجي فى الصفة المذكورة (مثل يافساق) (بمعنى يافسقة) وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ  
وهو فعال مصدرا كإفسره الشى بقوله (اى كل واحد من القسمين الاخيرين) وهما فعال  
مصدرا وفعال صفة هذا احتراز من القسم الاول وهو فعال بمعنى الامر لانه اسم فعل (مبنى)  
ثم ذكر وجه بناء هذين القسمين بقوله (لمشابهته) (اى لمشابهة كل من القسمين (له) (اى  
الفعال بمعنى الامر) وهو القسم الاول كاسبق من انه مبنى لكونه بمعنى الامر ثم ذكر وجه المشابهة  
بقوله (عدلا وزنه) وهما تميزان من الذات المقدرة فى النسبة بين المشابهة وبين فاعله (امازنة)  
اى مشابهته من جهة الوزن (فظاهرا واما عدلا) (اى واما مشابهة عدلا) (فلما) (اى ثابت للذى  
(ذهب اليه النحاة من ان فعال) (اى ان هذا الوزن فى طرف المشبه الذى هو) (بمعنى الامر  
معدول عن الامر الفعلى) (يعنى ان تزال مثلا معدول عن الامر الفعلى لقصد المبالغة فى الامر ونظيره  
فى الامر) هذا بيان لعل العدول اى انما عدل عن الامر الفعلى لقصد المبالغة فى الامر ونظيره  
(كفعال) (فتفتح الفاء وتشديد العين) (وفعول للمبالغة فى الفاعل) (يعنى كان فعال وفعول بحيثان  
لقصد المبالغة فى فاعل كذلك يجي فعال فى مكان افعال وانما يبين وجه العدول فى ظرف  
المشبه لكونه ظاهرا فيه اما فى فعال بمعنى المصدر فلكون نحو فجار معدولا عن الفجور  
او الفجرة وفى فعال صفة فلكون يافساق معدولا عن يافسقة ثم اعلم ان المشابهة من جهة  
الزنة ظاهرة واما من جهة العدل ففيها شى على ما حكاه الشارح بقوله (قال الشارح الرضى  
والذى) (اى والرأى الذى) (ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل) بان يكون  
هيئات مثلا معدولا عن بدور وبدعدول عن امهل (شى) (اى حكم) (لادليل لهم) (اى للنحاة  
(عليه) (اى على جوازه فضلا عن وقوعه) (كيف والاصل) (يعنى كيف يكون مع ان القاعدة  
(فى كل معدول عن شى ان لا يخرج) ذلك الاسم المعدول اليه (عن النوع الذى ذلك الشى  
اى المعدول (منه) (اى من ذلك النوع) (يعنى ان كان من نوع الاسم فالواجب فى المعدول ان يكون  
اسما ايضا فاذا كان الاصل فى كل معدول ان يكون كذا (فكيف يخرج الفعل بالعدل) (يعنى  
فكيف يجوز ان يخرج الفعل مثل يعدو وامهل واما لهما من المعدولات بسبب كونه معدولا  
(من عملية) (اى من نوع الفعل) (الى الاسمية) (اى الى نوع الاسم حتى جاز بعد العدل ان يقال  
انها اسماء الافعال (واما المبالغة) واما تشبيه هذا القسم بفعال بمعنى الامر فى كونه معدولا  
لتحصل المبالغة المقصودة به (فمبنى) (اى بالمبالغة المقصودة لا يحتاج حصولها الى هذا التكلف لانها

(نابتة في جميع اسماء الافعال وبين) اى الشارح الرضى (وجهها) اى وجه حصول المبالغة في جميع اسماء الافعال وعدم اختصاصها في الصورة المخصوصة حيث بين هذا (في كلام طويل) وكان المناسب تركه لطوله (فن اراد الاطلاع عليه) اى على ذلك الكلام (فليرجع اليه) اى الى ما في شرح الشيخ الرضى وقال المصام في حاشيته ويرد عليه بنى براد النقض على قوله والاصل في كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذاك الشئ منه بان يقال ان ثلاث معدود عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة وثلاثة لفظ مركب وكل مركب ليس باسم فالمدول اسم والمعدول منه ليس باسم واجيب عنه بان المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما التأم منه اصله ومادة النقض من قبيل الثانى فلا نقض (و) (فعال حال كونه) (علما للاعيان) وزاد الش بين حرف العطف وبين قوله علما قوله فعال حال كونه للاشارة الى ان قوله علما حال من المستكن في مبنى كاسيأتى ولما كان لفظ اعيان جمعا وله ظمال ليس بعلم لهذا الجمع فسر به بقوله (اى اعيان من الاعيان) اى لذات من الذوات ثم بين فائدة قوله علما وقوله للاعيان بقوله (انما قال) اى المص (علما) اى يخرج باب فساق) لانه صفة لا علم (وانما قال للاعيان ليخرج باب بخار لانه وان كان علما كما قالوا) اى بناء على ما قال النحاة علم للفجرة او الفجور خلافا لما نقل عن الشيخ الرضى كما عرفت (لكنه) (علم للمعاني للاعيان) اى لانه علم للاعيان والذوات (وقوله) اى المص (مؤثرا) بالنصب (صفة علما) اى صفة لفظ علما ثم بين وجه زيادة هذا القيد فقال (وذكره) اى انما ذكر المص لفظه مؤثرا (للتبيه) اى اقصه التبيه (على انه لم يقع) اى لم يقع هذا العلم الذى هو علم للاعيان (الا كذلك) اى الواقع علما مؤثرا وان جاز وقوعه علما مذكرا عند العقل وحاصل التبيه ان هذا القيد قيد وقوعه لا احترازا ومثال ما وقع كذلك (كقطام) (علما للمؤث) اى لامرأة (وعلا ب) (كذلك) اى انه علم لامرأة ايضا وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ وقوله (فى) (استعمال اهل) (الحجاز) قيد لكونه مبنا وزاد الشارح لفظ استعمال ولفظ اهل للاشارة الى ان الاختلاف الذى حصل في بناءه واعرابه انما هو بين اهاليه يعنى ان قوله فى الحجاز مجاز حذفي كما فى قوله تعالى واسئل القرية لان الحجاز اسم ارض ولا يسند اليها الاستعمال والى انه مخالفة في الاستعمال لافى الحقيقة ثم بين وجه استعمال اهل الحجاز بقوله (لمشابهته لفعال بمعنى الامر) يعنى انما استعملوه كذلك لكون هذا اللفظ مشابها بباب فعل الذى هو بمعنى الامر (عدلا وزنة) اى من جهة العدل والزنة يعنى ان قطام مثلا معدول عن قاطمة كما ان تزال معدول عن ازل وقوله (ومعرب) عطف على قوله مبنى يعنى ان مثل هذا من فعال معرب (فى) (استعمال) (بني تميم) ولا يحتاج ههنا الى تقدير اهل لان بنى تميم اسم قبيلة لا اسم مكان كما فى الاول وقوله (الاماني آخره) استثناء من نائب الفاعل الذى استكن في معرب يعنى معرب كل ما كان على هذا الوزن عندهم (اى الا فى فعال) اى الا فى الوزن الذى وقع (علما للاعيان الذى) وهذا التفسير لافظ ما وقوله (يكون) الخ تفسير للفظ (فى آخره) واشارة الى انه نظرف مستقر صلة لما وقوله (راه) فاعل للظرف ويجوز ان

ما جما ايضا باطل لانهما جميل ليس اللفظ موصوفا لهما على السواء وهذا الوجه تجريق في منع اضافة الصفة الى موصوفا ايضا (قوله) فلا قال الى قوله من غير فرق مما يخفف (قوله) ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في الموم والمخصوص قبل اراد بالمائة في الموم ان يكون مدلولها كليتين ونقد افراد ومتساويين وبالمائة في المخصوص ان يكون مدلولها شخصا واحدا والاحمر الاوضح ولا يضاف احد المترادفين والمتساويين الى الآخر وبني ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه ولا يضاف الاخص من حيث انه الاخص الى الاخص وكانه اقتصر على ما ذكر لانه وقع في افة ما يوم وقوعه من نحو كل الدارهم وعين الشئ وسيد كرز فاراد دفعه وفيه ان المراد بهذا التعبير اعنى ثبوت المسألة في الموم والمخصوص ليس الالفادة عدم كون احدهما اهم من الآخر او اخص منه واذا اتنى هذان الاحتمالان تبين المائة اهم من الترادف والتساوى قصصيل المراد من ثبوت المسألة في الموم وحده ممتنع كيف يلزم على هذا تحقق التساوى بين الكليات باسرها لتحقق المسألة في الموم فان كل واحد منها معتبر على

يكون في آخره خبرا مقدما وراه مبتدأ مؤخرا والجملة الاسمية صلة للموصول كما جوزه صاحب  
 العرب زني زاده لكن تفسير الشبهذا يأتى عنه وقوله (فان بنى تميم) دليل للاستثناء يعنى  
 انما يستثنى من هذا الحكم ما في آخره راء فان بنى تميم (اختلافوا فيه) اى في ما يكون في آخره راء  
 (فاكثرهم) اى فاكثر بنى تميم (يوافقون الحجازيين في بناءه) اى ما في آخره راء (واقلمهم) اى  
 واقل بنى تميم (لا يفرقون) في هذا الوزن (بين ذات الراء وغيرها) اى وغير ذات الراء (بل  
 يحكمون) اى يحكم اولئك الاقلون من بنى تميم (باعراب الكل) اى باعراب كل واحد من  
 ذلك الوزن وقوله (نحو حضار) (علما للكب) مثال للمستثنى عندها اكثرهم ثم اراد  
 الشارح ان يبين وجه الفرق بين ذوات الراء وغيرها حيث حكم الاكثر بنى تميم باعراب ما ليس  
 فيه راء وبناء ما فيه راء فقال (وجه الاكثر بنى تميم) اى وجه حكم اكثر بنى تميم ببناء ما فيه راء هو  
 (ان الراء حرف مستقل) وقوله (لكونه) علة لكونه مستقلا يعنى انما حكم للراء بالثقل لكون  
 الراء (في مخرجه كالمكرر) لوجود صفة الكثرة فيه (فاختبر فيه) يعنى فلكونه كالمكرر اختبر  
 فيه (البناء) دفعا للثقل العارض له بسبب التكرير (لانه) اى لان البناء (اخف) من الاعراب  
 وقوله (اذسلوك طريقة واحدة) دليل على ان البناء اخف يعنى انما يكون البناء اخف لانه لعدم  
 اقتضائه لاختلاف آخر الكلمة كان طريقة واحدة بخلاف الاعراب لانه لكونه مقتضيا  
 لاختلاف الاواخر كان طرائق مختلفة والسلوك في الطريقة الواحدة (اسهل من سلوك طرائق  
 مختلفة) وهو بدى وقال في الامتحان وفيه نظر لان هذا يقتضى اختيار الفتح على الكسر وقال  
 المصام هذا وجه بدى ذكره الفاضل الهندى اوضحه الش والمشهور في كتبهم وجه  
 آخر هو ان الالة في ذوات الراء مستحسنة والمصحح له كسر هانتهى وانما كانت الالة  
 مستحسنة لان بنى تميم احرص من الالة لاسيما في ذوات الراء (الاصوات) اى الاصوات التى  
 عدت من المبنيات وهو مبتدأ خبره سياتى وهو قوله كل لفظ ولما كان لفظ الاصوات الذى  
 هو المعدود من المبنيات اخف من مطلق الاصوات احتاج الى مقدمة تبين بها انواعها وظهر  
 من تلك الانواع ما هو معرب وما هو مبنى منها فاراد الش ان يذكر تلك المقدمة فقال (اعلم ان  
 الاصوات) اى الاصوات الغير الموضوعة للمعنى (الجارية على لفظ الانسان) بل على لفظ  
 العرب (اما منقولة) اى من الصوت (الى باب المصادر) وهى ايضا نوعان لانها ما منقولة الى  
 المصادر (ولزمت المصدرية ولم تصرا سم فعل او) منقولة الى المصادر (لم تلزم المصدرية وصارت  
 اسم فعل فالاول) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولزمت المصدرية ولم تصرا سم فعل  
 (مثل واللتعجب) فان واهما اصله صوت ثم نقل الى المصادر ولزمت المصدرية وهو ليس باسم  
 فعل (وحكمه) اى وحكم هذا النوع من الاصوات (حكم المصادر) في انه يكون مفعولا مطلقا  
 بالنصب (والثانى) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولم تلزم المصدرية فصارت اسم  
 فعل (مثل صومه وحكمه) اى وحكم هذا القسم (حكم اسماء الافعال) من كونها مبتدأ  
 وفاعلها سادامسد الخبر فتكون الجملة اسمية او كونها مع فاعلها جملة فعلية او غيرها من الاحكام  
 الجارية عند الحاجة في اسماء الافعال وقال الرضى وانما سميت هذه الاقسام اصواتا وان كان غيرها

وجه العموم والا لما كان  
 كيا (قوله) واما اذا كان  
 للجنس فيها خفاء قبل  
 يزول الخفاء صحة عين الا  
 شئ ونفس الالشي  
 والخفاء انما جاء من جعل  
 الشئ شاملا لغير الموجود  
 في الخرج كما هو في اللغة فان  
 الشئ في اللغة ما يصح ان  
 يخبر عنه وتفصيل ما يزول  
 به الخفاء ان الالام الجنسى  
 اذا اراد به الاشارة الى  
 الطبيعة من حيث هى  
 فالعين اعم منه لصدقه  
 على فرد من الطبيعة  
 والطبيعة بخلاف طبعه  
 فانها لا تصدق الا على  
 نفسها وان اراد به الطبيعة  
 في ضمن الفرد فالعين  
 تصدق عليها وعلى الطبيعة  
 من حيث هى فلا كلا  
 التقديرين يكون العين  
 اعم وليس بمستقيم اذ لا  
 شئ اعم من الشئ كادل  
 عليه قوله عز وجل وهو  
 على كل شئ قدير والالا  
 شئ فرضى ولا يكون  
 هو اعم منه بل هو اما  
 من افراد الشئ يحمل  
 الالشي اسماء يصح ان  
 يخبر عنه او مبين له وهو  
 ظاهر ولا سبيل الى شئ  
 سوى هذين جزما فبطل  
 ما زعمه من زوال الخفاء به  
 والتفصيل باطل ايضا  
 لفرورة انه في صورة  
 الجنس يعم جميع ما افراد  
 ما يصدق عليه فلا تصور  
 تخصيصه بطبيعة حتى  
 يكون البين منه باعتبار  
 سموه لطبيعة اخرى  
 ايضا وهذا في غاية  
 الظهور ولكن من لم  
 يحمل الله له نورا  
 قاله من نور وكان

من الكلام ايضا لان صوتا هذه في الاصل اما اصوات ساذجة لحكاية اصوات المجموعات والجمادات واصوات مقطعة معتمدة على الخارج لكونها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية مثل اح واف ولا يصوت به الحيوان فسميت باسم ساذج الصوت فقل اصوات وقوله (واما غير منقولة) عطف على قوله اما منقولة يعني الاصوات الجارية اما غير منقولة من الاصوات الصرفة الى غيرها (بل باقية على ما) اي على الصفة التي (كانت) تلك الاصوات الصرفة (عليه) اي على تلك الصفة وقوله (حين كونها) ظرف لكانت اي على ما كانت عليه حين كون تلك الاصوات (اصواتا ساذجة) اي صرفة (ولم تصر) تلك الاصوات الغير المنقولة (مصادر ولا اسماء افعال وهي) اي والتي كانت كذلك من غير المنقولة (على انواع فيها) اي فبعض تلك الانواع (ما) اي صوت (بمرض الانسان عند عروض معنى له) اي للانسان من الندامة من شيء او التعجب من شيء (كقول المتقدم) اي من نمرض له الندامة واراد اظهارها (او التعجب) اي من يمرض له ادراك امر غريب وينشأ منه التعجب فاراد اظهاره (وي) قال في الصحاح هو كلمة تعجب ويقال ويك ويوي لعبد الله وقد تدخل وي على كأن المخففة والمشددة تقول ويكأن قال الخليل هي مفصلة قول وي ثم تبدى فتقول كأن وقال الكسائي هو ويك فادخل عليه ان ومعناه الم تراها اقول ومنه قوله تعالى ويكأن الله ييسط الرزق وقوله تعالى ويكأنه (و) قوله (حينئذ) ظرف لقوله (لا تقدر) يعني حين كانت الاصوات باقية على اصلها ولم تنقل الى المعنى الاخر لم تكن مبتدئة ولا خبرا ولا فاعلا ولا غيرها لان المبتدأ ما يمكن ان تحكم عليه بشيء والخبر ما يمكن ان تحكم به على شيء والامر ان محالان هنا لانك لا تقدر (ان تحكم عليه) اي على ذلك الصوت (بشيء) حتى يكون مبتدئة (او) ان تحكم (به) اي بذلك الصوت (على شيء) حتى يكون خبرا وانما امتنع القدرة بذلك لان وضعه لاظهار التندم والتعجب او الوجد كافي اح وكذا وضع غاق لحكاية صوت الغراب لا غير ونحوه لا بغير لاسمائه لهذا الصوت لجري العادة باخاذه فلم يحتاج باعتبار المعنى الذي وضع له الى جزء آخر يركب معه حتى يحكم عليه اوبه فان وقع شيء من هذا الباب مركبا فاما يقصده اللفظ كقولك نخ صوت لاناخة البعير وفاق حكاية صوت الغراب لاما هو وضع الباب عليه من حكاية الصوت او تصويت البهائم او اظهار التندم (ومنها) اي ومن الانواع التي بقيت الاصوات فيها على اصلها (ما يجري على اسطر الانسان على سبيل الحكاية) اي هذا الجريان (ب) سبب (ان يصدر من نفسه) اي من ذلك الانسان المتلفظ به (ما) اي لفظ (يشابه) ذلك اللفظ الصادر (صوت شيء) من الاصوات (كما اذا قلت غاق فاصدا لاصدار ما) لاصدار لفظ (يشابه صوت الغراب على نفسك وح لا تقدر) انت ايضا (ان تحكم عليه اوبه) الا اذا اردت لفظه وتقول قلت غاق او لفظ غاق صوت غراب (ومنها) اي ومن الانواع التي بقيت الاصوات فيها على حالها (ما) اي صوت (يصوت به) اي يراى باصداره التصويت (لاجل حيوان) لا على قصد الحكاية وعلى قصد اظهار معنى بمرضه له وقوله (اما لجزا او دماء او غير ذلك) بدل بعض من لاجل (كما اذا قلت نخ لاناخة البعير

الاناسب للشارح قدس سره ان لا يشرع بصورة كونه اهم منه فان بطلان هذا الاحتمال ظاهر من عدم حصول المعنى على اعتبار الشيء طالما لا يقال اذا قلت عين الشيء يصح ان ترديه غير مخصوص بان يكون المعنى عين ما يصح عليه اطلاق الشيء او عين هذا اللفظ لانه على الاول لا يكون عين الشيء امام بل عين ما يطلق هو عليه وهو ليس بعام كذا وعلى الثاني لا يكون نحن فيه لان المهد والخبر المستفاد من اللام لا يكونان بانظر الا الالفاظ ولقد احسن الرضى حيث قال لا فائدة ذلك عين زيد وكلام المص ايضا ظاهر بل صريح في كون اللام للمهدية قال في قوله بخلاف كل الدارهم وعين الشيء فان هذا ليس مثله لان كلا صالح للدارهم وغيرها فاذا اضفت الى الدارهم فقد حصلت فائدة لم يكن وكذلك عين الشيء وما كان مثله فان المضاف يختص بهذه الاضافة لما فيه من صلاحية ان يكون المضاف اليه وغيره قوله ويرد على قوامهم اسم مماثل قبل الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان يتوجه على قوله بشرطها فنجريد المضاف عن التعريف وكأنه فضل المس من وروده فافخره الى هنا و ليس مما يلتفت اليه لانه على تقدير وروده لا يكون

(وح) أى وحين إذا كان المقصود منه ذلك (أيضا) كالنوعين السابقين (لا تقدران تحكم عليه أوبه  
 وهذه الأقسام) أى وهذه الأقسام الثلاثة انتهى إلى أقسام لتغير المنقولة (كلها مبنيات لا تنفاه التركيب  
 فيها) أى فى تلك الأقسام فيصدق على كل منها أنه غير مركب لعدم القدرة على جعل كل منها محكوما  
 عليه أوبه (وإذا تلفظ بها) أى إذا أريد أن يجرى واحد من هذه الأقسام (على سبيل الحكاية  
 كما إذا قلت) فى النوع الأول (قال زيد عند العجب وى أو) أى إذا قلت فى النوع الثالث (عند)  
 قصد (أنا خة البعير) قال زيد (نحو) أى إذا قلت فى النوع الثانى قال زيد (غاق عند حكاية صوت  
 الغراب) وقوله (فهى) جواب إذا تلفظ أى إذا أريد أن يتلفظ بتركيب من تلك الأصوات مع  
 العوامل فتلك الأصوات (فى هذه الحالة) أى فى حالة التركيب (أيضا) كما كانت غير مركبة (مبنية)  
 من غير تفرقة بين كونها مركبة أو غير مركبة فى كونها مبنية (لكن) أى لكن كون الأصوات المركبة  
 مبنية (لا من حيث أنها أصوات) كما كانت مبنية فى حالة عدم التركيب (بل من حيث أنها) أى من  
 حيث أن هذه الأصوات (حكاية عنها) أى عن الأصوات الساذجة المبنية (والمراد بالأصوات  
 ههنا) أى فى القسم الذى عدم من المبنيات (ما) أى أصوات (كانت باقية على ما) أى على حالها التى  
 (هى) أى الأصوات (عليه) وهو قسم غير المنقولة بثلاثة أنواعه المذكورة هذا احتراز عن القسم  
 المنقول إلى المصادر وأسماء الأفعال وقوله (من غير نقلها على سبيل الحكاية) احتراز عن حالتها  
 التى ذكرها بقوله وإذا تلفظ إلى آخره يعنى أن المراد ههنا ما كانت باقية على التصويت ولم تنقل  
 على سبيل الحكاية بأن جعلت مقول القول وقوله (وهى بهذا الاعتبار) بيان لقريته كون المراد  
 بها هو ما كان كذلك معنى وإنما يكون المراد بهما ههنا ما لم تكن منقولة على سبيل الحكاية لأنها باعتبار  
 كونها محكية (ليست بأسماء لعدم كونها دالة بالوضع) لأن الأول كوى فى النعجب دال بالطبع وإن  
 الثانى كدماق حكاية للصوت وأصداره على لسان الإنسان تشبها بشئ لا يخفى أنه ليس بوضع  
 وكذا الثالث لأنه لم يوضع لآنا خة البعير وإنما هو لجرى عادة الله تعالى بآنا خة عند اسماءه وما ليس  
 بأسماء ليس بمعنى لأن المبنى الذى هو من أقسام الاسم أخص والاسم أعم منه وفى الأعم يستلزم  
 نفي الأخص (وذكرها) جواب للسؤال الذى ورد على قوله ليست بأسماء بأنها إذا لم تكن أسماء  
 يبنى أن لا تذكر فى عداد الأسماء فأجاب عنه بأن ذكرها أى بأن ذكر الحويين لتلك الأصوات  
 (فى باب الأسماء) إنما هو (لأجرائها) أى لأجرائ تلك الأصوات (بجرىها) أى بجرى الأسماء  
 (واخذها) أى ولاخذ الأصوات (حكما) أى حكم الأسماء بأن حكمت عليها بأنها مرفوعة  
 محلا لكذا أو منصوبة لكذا (وبنية) يعنى وبعد أجرائها بجرى الأسماء وأخذها حكما لحقت  
 بالمبنيات منها بالأعزبات (لجرىها) أى لجرى الأصوات (بجرى ما) أى بجرى الاسم الذى  
 (لا تركيب فيه من الأسماء ولما لم يكن كل الأصوات معدودا من الاسم المبنى بل كان بعضها معربا  
 كما إذا كانت منقولة إلى المصادر وكان بعضها دخلا فى أسماء الأفعال ولم يكن المراد بها هذا  
 الداخلة بقرينة كونها بابا آخر أرا دال الشارح بعد سرده فى المقدمة المذكورة بيان ما هو المراد  
 من تعريف المصنف فقال (فالأصوات) هذا تفريع لتفسيره بقوله والمراد بالأصوات

التأخير مبنيا على القول  
 بل على كون هذا الوضع  
 أحق به وأحرى (قوله)  
 فأجاب عنه بأنه متأول بحمل  
 أحدهما على المدلول الخ فى  
 يتأول منه أنه أريد بالسيد  
 مطلق المدلول وهو سيد  
 بل الطريق فى تكثير العلم  
 أن يراد به المسمى به لا  
 مطلق المدلول فتأويل  
 سيد كمرز مسمى بسيد  
 هو المسمى بمرز والظاهر  
 أن يراد بالمرز مدلوله  
 دون اللفظ وأول السيد  
 يسمى به فيكون من قبيل  
 إضافة العام إلى الخاص  
 لا إضافة المدلول إلى اللفظ  
 وليس من سلامة الفهم  
 إذ ليس المراد تكثير  
 المضاف ولا يفهم ذلك  
 من كلامه قدس سره  
 فضلا من التبادر بل  
 التبادر الموافق لما صرح  
 به المصنف والرضى وغيرهما  
 أن المراد بالمضاف الذات  
 وبالمضاف إليه اللفظ وذلك  
 أنه كما يطلق اللفظ ويراد به  
 مدلوله يطلق أيضا مع  
 القرينة ويراد به ذلك  
 اللفظ الدال قول مثلا  
 جاءنى زيد والمراد ذاته  
 وتكلمت بزيد والمراد  
 اللفظ فعنى جاءنى سيد  
 كمرز أى مقلب هذا القلب  
 ولا يذهب عليك ما بين  
 (قوله) فتأويل سيد  
 كمرز مسمى بسيد هو  
 المسمى بمرز وبين قوله  
 والظاهر أن يراد بالمرز  
 مدلوله دون اللفظ المتضمن  
 لكون مبنى تأويله هذا  
 إضافة المدلول إلى اللفظ  
 من التناقض وفساد يجوز

وتطبيق لتعريف المصنف بالحدود يعني ان تعريف المصنف انما يطابق بمطلق الاصوات لان  
 الاصوات ( بهذا الاعتبار ) ( كل لفظ ) ( انما قال ) اى المصنف ( لفظ ) مع ان الاصوات من  
 انواع الاسم ( ولم يقل اسم ) اى كل اسم ( لعدم الوضع فيها ) اى فى الاصوات بهذا الاعتبار  
 ( كما عرفت ) فى قول الشارح بانها ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع ( حتى به ) اى بهذا  
 اللفظ ( صوت ) من اصوات الحيوانات او من الاصوات الحاصلة من التصاق جسم بجسم  
 او غيرها كما مثل لها فى متن الامتحان بطق بفتح الطاء وكسر ها وسكون القاف حكاية وقوع  
 وقوع الحجارة بعضها على بعض وفسر الشارح قوله حتى بقوله ( اى اصدر على لسان  
 الانسان ) لان الحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق او قال زيد نبح او اخ واما بمشابهة  
 نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قلت غاق قاصدا اصدار ما شابه صوت الغراب  
 عن نفسك من غير تركيب ولما خص الشارح مراد المصنف بالقسم الاخير كما فصله سابقا فسر  
 الحكاية به يعنى ان الاصوات كل لفظ قصد به اصدار صوت وقوله ( تشبها ) مفعول له لقوله  
 اصدر وبيان افرض الاصدار ليحصل تشبيه لفظ ( بصوت شئ ) من اصوات الحيوانات  
 والجمادات ثم احال الشارح مصحح تفسيره به الى ما بينه فى السابق فقال ( كما عرفت فى القسم  
 الثانى من الاصوات ) اى من الاقسام الثلاثة التى هى من الاصوات ( الغير المنقولة ) وهو قوله  
 ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية الخ هذا ما اختاره الشارح والفاضل الهندى  
 وقال فى الامتحان وتخصيص الحكاية باخر القسم الثانى وهم لشمولها للكل معنى وحكما  
 والفرض الاصلى من النحو معرفة التركيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما يقع غير مفعول مع  
 انه حينئذ لم تحصر المبنيات فيما ذكر انتهى وقال العصام والحق ان المراد بالاصوات وكذا بكل  
 قسم من اقسام المبنى ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الفرض منه والالكان بيان المبنيات  
 فى الكتب النحوية قاصر او تعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على  
 الجميع انه حتى به صوت ثم عرف المصنف القسم الاخر من الاصوات فقال ( او صوت به  
 للبهائم ) يعنى القسم الاخر من الاصوات كل لفظ صوت به للبهائم اى للحيوان الذى هو ذوات  
 القوائم الاربع ولما اقتصر فى التعريف على البهائم كان التعريف غير جامع فاراد ان يفسر كلامه  
 بالحل على التمثيل حتى يشمل فقال ( يعنى مثلا ) اى يريد المصنف بقيد التصويت بقوله للبهائم انه  
 صوت به مثلا للبهائم وغير ها وقوله ( اى لا ناختها ) تفسير التصويت يعنى ان التصويت للبهائم  
 يكون لا ناختها كنخ مشددة او مخففة لا ناخة البعير ( او زجرها او دوائها ) كس بكسر الهاء  
 وبالسین المشددة وهج بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم ونحو س بضم الموحدة وسكون  
 السين لدعاء الغنم ( او غير ذلك ) نحو سح لث الابل وهدع لتسكين صقار الابل اذا فررت ثم  
 بين الباعث لتفسيره بقوله مثلا فقال ( وانما قلنا مثلا ) اى وانما فسرنا كلام المصنف بقولنا مثلا  
 ( لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع ) كالبعير والغنم دون الطيور فاذا حل البهائم على  
 هذا المعنى المتبادر منها ( فلا يتناول ) اى التعريف ( ما ) اى التصويت الذى ( هو ) اى ذلك

كونه من قبيل اضافة  
 العام الى الخاص ظاهر  
 لا ستره فيه ( قوله ) والقب  
 اوضح من الاسم قبل كون  
 القب اوضح انما يظهر  
 اذا لم يكن مشتركا لكن  
 التكرز مشترك فى  
 القاموس الكرز الثيم  
 والحاذق وابن عقلة وابن  
 دبرة وابن جبروات  
 خبير بان القب ما يفيد  
 تعيين الذات الذى يفيد  
 الاسم مع زيادة وصف  
 يمدح به الذات او يذم  
 فالذات بالقب اشهر منها  
 بالاسم وما قلته من  
 القاموس لا يستلزم  
 خلاف ذلك لان  
 الاشتراك كما يكون فى  
 القب يكون فى الاسم  
 وانما يلزم الخلاف ان لو لم  
 يكن الاشتراك فى الاسم  
 والمسمى بسميد اكثر  
 من ان يحصى ( قوله )  
 واختلف فى ان ايها  
 الاصل قبل وفى تقديم  
 مفتوحة اشعار باختيار  
 ان الاصل الفتحة لكن  
 قوله وقعت الساكنين  
 ظاهر فى ان السكون  
 هو الاصل وليس كذلك  
 لان معنى قوله وقعت  
 الساكنين انه لما استحال  
 اجتماع الساكنين وجب  
 التصويت بهذه الحركة  
 لكونها اولى من غيرها  
 وهل فيه ما يشعر برجحان  
 السكون فيما نحن فيه  
 كلام وقد مرح المص  
 بان الصحيح هو الفتح  
 ( قوله ) مثل مسلمين  
 اذا اضيف الى ياء المتكلم  
 قيل لو كان الفرض تمليل  
 التمثيل كان الظاهر  
 ان يقال لانه اذا اضيف  
 ولو كان تقييده لا



التصويت (للطيور) اى لاجل الطيور (بل لبعض الافراد الانسان) اى بل لاجل بعض  
افراد الانسان (ايضا) كما لا يتناول ماهو للطيور (كالصبيان والمجانين) ثم ذكر افادة هذا  
التفسير للشمول فقال (واذا كان ذكرها) اى ذكر البهائم (على سبيل التمثيل) لا على سبيل  
التقييد والتخصيص (يتناول التعريف) اى تعريف هذا القسم من الاصوات (كلها) اى  
كلام الطيور وافراد الانسان (فالاول) اى مثال القسم الاول المعروف بقوله كل لفظ  
حكى به صوت (كغاق) ولما كان لفظ غاق اعتبار ان احدهما اعتبار كونه نفس المحكى عنه  
ولم يبق على الصوتية نحو قال زيد غاق وتانيهما اعتبار كونه تشبيها لصوته بصوت  
الغراب نحو قال الغراب غاق والاول ليس بصوت عند الشارح اراد ان يحمل كلام المصنف  
على ما ارتضاء فقال (اذا صوت به) يعنى انما يكون لفظ غاق مثلا اذا صوت به (انسان)  
اى بصوت به على سبيل الحكاية عن انسان بل عن الغراب نفسه (تشبيها) له اى لقصد تشبيه  
صوته (بالغراب) اى بصوت الغراب (والثاني) اى ومثال القسم الثاني المعروف بقوله صوت  
به للبهائم (كنخ) حال كونها (مشددة ومخففة عند اناخة البعير) وقال بعض النحاة ان هذا  
القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاء الرضى وقال صاحب الامتحان وارى انه الحق  
لدخوله في حدها انتهى ولما ذكر الشارح في الاصوات الغير المنقولة ثلاثة انواع فيما سبق  
واخل كلام من الثلاثة في الاصوات المبنية حيث قال وهذه كلها مبنيات والمصنف لم يذكر  
الاتعريف القسمين الاخيرين اراد الشارح ان يذكر وجه ترك المصنف للقسم الاول على  
طريق النقل فقال (ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو) اى القسم الاول المتروك (ما)  
اى صوت (كان) اى ذلك الصوت (صوت الانسان) لا صوت الحيوان والجمادات هذا  
احتراز عن مثل غاق وقوله (ابتداء من غير تعلق بالغير) احتراز عن مثل نخ لانه وان كان  
صوت الانسان لكن المقصود به اناخة البهائم وغيره فليكون متعلقا بالغير بخلاف القسم الاول  
لانه صوت الانسان نفسه عند عروض المعنى له (قبل) اى في تعليل تركه والقائل هذا هو الفاضل  
الهندي (ذلك) اى وجه عدم ذكر المصنف لهذا القسم ثابت (لانه) اى الشأن (لما كان هذان  
القسمان) يعنى الاخيرين المذكورين (مع تعلقهما) اى مع تعلق كل منهما (بالغير) بان  
يكون المقصود بالاول حكاية الغير وبالثاني التصويت للغير فقوله مع تعلقهما متعلق بقوله  
(ملحقين) الذى هو خبر كان يعنى لما الحق القسمان اللذان وجد فيهما ما يأتى عن  
الحاقيهما (بالاسماء المبنية) وهو وجود التعلق بالغير فان البناء من خواص الاسماء وهذه  
الاصوات ليست باسماء كما مر لانها ما تعلقت بغير الانسان بالمعنيين يوم ذلك التعلق انه من  
جنس اصوات الحيوانات تشكلم فيما بينها ويحكى فيما بينها عن غيرها التى ليست من الاسماء  
المبنية فقوله (كان) جواب لما اى لما كان هذان القسمان ملحقين مع وجود التعلق بالغير كان  
(كون ذلك القسم) اى القسم الاول الغير المذكور (كذلك) ملحقا بالاسماء المبنية (اولى)  
بالالحاق من القسمين الاخيرين (ليكونه) اى انما كان هذا الاولى بالحاق ليكون

يطلب اذا جوبابا فيبنى ان  
يقول وصار مسلي  
بالعطف ولا يحمل جزء  
لا اذا ركز قوله مسلمون  
اذا اضيف الى ياء المتكلم  
قلت وادع ياء ومن الظاهر  
ان كلنا الصورتين اى  
التعليل والتقييد ممالا  
يناسب المقام او قال بعد  
قوله وان كان آخره ياء كما  
في مسلين ادغمت في ياء  
المتكلم لاجتماع التلحين فيما  
هو كالكلمة الواحدة  
مقتصر على ذلك القدر  
وقال بدل قوله مثل  
مسلمون اذا اضيف الح فاذا  
اضيف المسلمون الى ياء  
المتكلم اخ لا حسن (قوله)  
واما لاسماء الستة التى  
صرحت عنها هذا بمنزلة  
الاستثناء من قوله فان كان  
آخره الفاتية وان كان  
ياء ودغمت وان كان واد  
اقلت ياء وادغمت فان كان  
في آخره هذه الاسماء  
الحروف الثلاثة في  
الاحوال الثلث اذا  
اضيف الى غير ياء المتكلم  
ففي الاضافة الى الياء  
يجب ان يكون على  
الاحكام المذكورة في  
الحروف الثلاثة فاستثناءها  
بيان حكمها او بمنزلة  
الاستثناء من اضافة  
الاسم الصحيح لانيها  
يحذف اعجازها نسيا  
منسيا اسما صحيحة مع  
ان بعضها ليس كالاسماء  
الصحيحة وهو واخى  
وابى على ما اجازها  
المبرد ويصح انه يبنى  
انه يتعرض لمجرد اخى

القسم الاول (صوت الانسان) ابتداء (من غير تعلق بغيره) من الحيوانات والجمادات كوى  
 للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير وما لم يتعلق بالغير في غاية البعد  
 من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ماهو اقرب الى الغير معربا فماهو ابعده منه بالطريق الاولى  
 ان لا يكون معربا ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل على هذا التوجيه انما يدل ويثبت اولوية كون  
 القسم الاول ابعده عن كونه معربا من القسمين الآخرين وكان حاصله اثبات البعدية عن  
 الاعراب وهذا لا يستلزم الحاقها بالمبنيات اذ يمكن لقائل ان يقول اننا لانسلم ان عدم كونه معربا  
 يوجب الحاقها بالمبنيات لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا تكون اسما معربة  
 ولا مبنية كالى العصام ولعل الشارح اشار الى ضعفه بصيغة التضعيف ولم يلتزمه واكتفى  
 بالنقل والوجه والوجه لتركه ما علة في الامتحان حيث قال بقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ  
 غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كوى للمتقدم وآه للمتوهم واح للسعال  
 وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخر على ما يقتضيه الطبع فاذا حكي دخل في القسم الاول  
 يعنى بقوله كل لفظ حكي به صوت انتهى واقول ان حاصل التعليلين انه ان اريد بالحكاية  
 في ضمن حكي انه اعم من الحكاية بنفس المحكي عنه وبمشابهه كان مثل قال زيدوى داخلا في  
 القسم الاول وان اريد بها الحكاية بما يشبه صوت غير الانسان كما تكلف به الش وحمل الحكاية  
 عليه يكون مثل هذا خارجا عن القسمين فتح يحتاج الى ان يقول في الحاقه بالمبنيات بانه علم الحاقه  
 من الحاق القسمين الآخرين بالدلالة والله اعلم (المركبات) الظاهر انها مبتدأ وخبره ما سبقت  
 من قوله كل اسم وفسرها الشارح بقوله (اي المركبات المعدودة من المبنيات) والمتبادر منه  
 ان باعث التفسير الاشارة الى ان اللام للمهد يعنى ان المراد بالمركبات المذكورة سابقا وهى التى  
 عدت في اقسام المبنيات اعم من ان يكون مبنيا بكلا جزئيه كخمسة عشر او باحد جزئيه كعبلبك  
 صرح بذلك في الفصل وقال العصام جعل اللام للمهد فحمل كل اسم عليها فاما لا يصح  
 فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل  
 اسم تعريف المحدود اى المركبات كل اسم لا يلائم جعل التعريف في اخواته للمذكورات  
 على ما هو ظاهر كلام المصنف وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومبعدة للجمعية لا يلائم  
 جعل نظائر هامة هودات فهذه العبارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات على الاجناس  
 لا المهورات انتهى والحاصل ان حمل اللام على الجنس لاجل حمل التعريف عليه في المركبات  
 وفيما سبق من اخواتها يكون اولى مما يشعر كلام الشارح به من حملها على العهد بقرينة هذا  
 التفسير ويمكن ان يقال ان مراد الشارح من قوله اى المركبات المعدودة من المبنيات ليس لبيان  
 كون اللام للمهد بل لتعيين المحدود وهو المركبات المعدودة من المبنيات لا المركبات المعدودة  
 من العرب (كل اسم) اى المركبات كل اسم صريح وقوله (حاصل) للاشارة الى ان قوله (من)  
 (تركيب) (كلمتين) ظرف مستقر على انه صفة للاسم وزاد الش لفظ التركيب للاشارة الى ان  
 حصول الاسم المركب ليس من ذات الكلمتين بل من تركيبهما وقوله من كلمتين فصل يخرج به

وابى وفى والتعرض  
 بالباقي طرأ القائدة  
 هكذا قيل وليس بصواب  
 اذ ليس مما سبق بمائل  
 هذه الاسماء الستة وبيان  
 حكمها حتى يكون هذا  
 من قبيل الاستثناء من  
 الحكم السابق فان هذه  
 ليست من الثابت في آخرة  
 ياء او واو او الف بل  
 من المحذوف الآخر  
 بحذف حاربه نسيانسيا  
 كيد المحقق بالصحيح  
 وليس حكمه بيان  
 لحكمه حتى يكون  
 مستثنى منه ودعوى  
 ذلك باعتبار بعضها على  
 مذهب المبردين البطلان  
 فانه يخالف لصرح المتن  
 الا ترى الى قوة واجاز  
 المبرد ولو كان مبنى  
 الكلام مذهب المبرد  
 لقول واجاز وابى واخى  
 وقد صرح في الشرح به  
 من قبيل الصحيح حيث  
 قال وتقول في الاسماء  
 الستة اذا اضفتها الى  
 ياء التكلم ابى واخى كما  
 تقول يدى لانهم لما  
 حذفوا حرف العلة من  
 آخره كحذفهم من يدوم  
 صار نسيانسيا وكذلك  
 امر به على ما قبله فقالوا  
 اب واخ فصار وحكمه  
 حكم الصحيح ولذلك  
 قالوا ابى واخى (قوله)  
 فاعنى ابى قيل قدم الاخ  
 على الاب لانه ابعدهن  
 خلاف المبرد وارسخ في  
 هذا الحكم كيف ولم  
 يستعمل اخى بالتشديد

والأجزاء المبردة حلا على ماورد من أبي كاسم به الشارح قدس سره وهو مراد ببول المص وأجاز المبرد احمى وابى بتقديم اخيه ايضا فانه لو كان مبنى التقديم هذا لكان اللازم هنا تأخير والتعرض لامتثل ذلك مما يقتضى منه العجب ويراه المائل اعجب من كل عجيب (قوله) في اكثر موارد استعماله قال المص واما وجه في وهي اللغة الفصيحة فهو انه انما قيل ثم في الفرد لفرد ضرورة نزول عند الاضافة وذلك انهم لو افردوه على اصل اخوانه لقالوا فقلت الواو الفاء جميع ساكنة مع التنوين فيحذف الا لف لا لثاء الساكنين فيبقى الاسم على حرف واحد وليس ذلك في الاسم المتكسر من كلامهم فاذا اضافوا فقد زال التنوين من اجل الاضافة فوجب ان لا تحذف العين لعدم مقتضى مجدها واذا وجب ان يثبت العين وهي الواو قياس هذه المواد ان يكون ما قبلها من جنسها فصار اصلة فوى فوجب قلب الواو ياء وادغامها في الياء على ما هو قياس مثل ذلك ثم قلت ضنة الفاء كسرة ليصح النطق بالياء بدما فصار في الاحوال الثلث

الاسم المفرد فانه اسم لكنه ليس بمجاصل من كلمتين هذا هو المتبادر من العبارة ولكن الاولى ان يكون مجموع قوله كل اسم من كلمتين جنسا لا الاسم فقط حتى يرد عليه اعتراض الرضى بانه لاحاجة اليه ايضا كافي سائر الحدود المقدمة لانه في قسم الاسماء وان اجاب عنه العظام بانه لو لم يصرح لكائن العبارة هكذا هو قولنا كل ما هو من كلمتين وعدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعوا الى التصريح بقوله كل اسم وفائدة ضم الش قوله (حقيقة او حكما) سيذكرها وقوله (اسمين) الخ لبيان الكلمتين اى سواء كانت الكلمتان اسمين كعربك خمسة عشر (او فعلين) نحو ضرب بضرب (او حرفين) نحو من عن وقوله (او مختلفين) يشمل على المركب من اسم وفعل نحو انا اضرب ومن اسم وحرف نحو من زيد ومن فعل وحرف نحو ضرب من قوله (وجملها كلمة واحدة) ناظر لكل من الاقسام يعنى سواء لم يجعل كل واحد من المركبات من الكلمتين كلمة واحدة او جعلها كلمة واحدة بان يجعل المركب اسما واحدا ما بالعلمية كعربك او بغيرها كافي خمسة عشر وانما ذكر الشارح هذا التعميم لتحصل الفائدة فيما يقيد به المصنف وهو قوله (ليس بينهما نسبة) (اصلا) وقوله (لا في الحال ولا قبل التركيب) تفسير لقوله اصلا ثم ذكر فائدة قوله حقيقة او حكما فقال (وانما قلنا) اى وانما قيدنا الكلمتين بالوصف العام الشامل للكلمتين سواء كانتا كلمتين (حقيقة او) كلمتين (حكما) لا يخرج (من تعريف المركب (مثل سيويه) اى ما تركب من اسم ومن صوت لانه ان كان المراد من الكلمتين ما يكون كلمتين حقيقة بان تكونا موضوعين لمعنى خرج منه نحو سيويه (فان الجزء الاخير منه) وهو لفظويه (صوت غير موضوع لمعنى) كما هو شان الاصوات فاذا كان صوتا فلا يكون كلمة حقيقة فلا يصدق تعريف المركب عليه (لكنه) اى لكن الجزء الاخير (في حكم الكلمة حيث اجري) اى لانه اجري (بجري الاسماء المبنية) كما عرفت في الاصوات (وقوله) اى قول المصنف في التعريف (ليس بينهما نسبة) فصل للتعريف اتى به (ليخرج) عن تعريف الاسم المركب المبني (مثل عبد الله) اى مثل العلم الذي اصله مركب بتركيب اضافي بينهما نسبة اضافية (و) يخرج ايضا مثل (تأبط شرا) اى مثل العلم الذي اصله مركب وبين تأبط وشرا نسبة تعلقية وقوله (لان بين جزئى كل واحد منهما) دليل لدخول هذين المركبين في التعريف قبل هذا القيد لان بين جزئى كل من عبد الله وتأبط شرا (نسبة قبل العلمية) وان اضمحلت النسبة بعد كونها علمين فيصدق عليهما انهما اسمان مركبان من الكلمتين لكنه لا يصدق عليهما الحدود فيقتضى اتيان فصل حتى يخرجهما ثم ان قول المصنف ليس بينهما نسبة كان فصلا يخرج من الحد بذكره ما وجدت فيه نسبة قبل العلمية مثل عبد الله لكن يخرج به ايضا مثل خمسة عشر فلا بد من فصل آخر حتى لا يخرج منه مثل هذا وقيد الفاضل الهندي النسبة المذكورة بقيد حتى لا يخرج هذا التركيب وهذا القيد هو قوله ان المراد بالنسبة المنفية في قوله ليس بينهما نسبة هي ما ليست نسبة اسناد نحو زيد قائم حال كونه علما ولا نسبة اضافة نحو عبد الله ولا نسبة عمل نحو تأبط شرا فيدخل في التعريف نحو خمسة عشر فاشار

الشارح الى ركاة هذا القيد فقال (ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد) اي بقيد ليس بينهما نسبة (مثل خمسة عشر) وكذا مثل بيت بيت مما يتضمن الثاني منه لغير حرف العطف او حرف الجر كما في بيت بيت لان الاول متضمن لغير خمسة وعشر والثاني متضمن لغير من بيت الى بيت (عن الحد) اي عن الحد المركب (مع انه) اي مع ان مثل هذا التركيب (من افراد الحدود) اي من افراد الاسم المركب المبني وكل حد لا يصدق على كل ما يصدق عليه الحدود وليس بمحد صحيح فحد المركب ليس بمحد صحيح وقوله (لان بين جزئيه) الخ دليل للصغرى يعني انما يخرج عن التعريف مثل هذا التركيب لان بين كل من الجزئين اللذين احدهما خمسة والاخر عشر (قبل التركيب) اي قبل اتيانه بهذه الصورة (نسبة العطف) لان اصله خمسة وعشر فيجئ ذلك يصدق عليه قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبه كليه لكون التكررة في سياق النفي وقد صرح المصنف بقوله اصلا فصار نصا للسلب الكلي فوجب الحمل على ما حمل عليه الش بقوله في الحال ولا قبل التركيب ثم اشار الى رد قول الفاضل الهندي كما عرفت آفقا من تعيين النسبة المنفية بقوله (وتعيين النسبة على وجه) آخر اى على وجه لا يخرج عن الحد مثله (يخرج منها) اي من النسبة المنفية (هذه النسبة) اي مثل بسبب العطف وقوله وتعيين مبتدا وخبره قوله (اصعب من خرط القتاد) ووجه الاصعوبة انه لا قرينة على تخصيص النسبة ببعض افرادها فلا يكون خروج خمسة عشر قرينة لانه يؤدى الى الدور ثم الش لما ارد التوجيه بالتعيين اراد ان يبين توجيهها بوجه آخر لا يخرج مثله فقال (والاحسن) في توجيهه هذا التعريف بوجه لا يخرج مثله (ان يقال المراد بالنسبة) يعني بالنسبة المنفية بقوله ليس بينهما نسبة (نسبة مفهومة) اي المراد بها النسبة التي تفهم (من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى) سواء كانت تلك النسبة باقية في المعنى المراد الا ان لم تكن (ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبدالله) اذا كان علما (النسبة الاضافية) يعني اذا نظر اليه يعلم انه قد كان في اصل تركيب اضافي (و) يفهم ايضا (من ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة المتعلقة التي تكون بين الفعل) وهو تأبط (والمفعول) وهو شرا فصح يصدق على مثل عبدالله وتأبط شرا ان بينهما نسبة في الظاهر فيخرجان عن الحد (بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا) لان من نظرا اليه لا يشاهد فيه التركيب العطفى لانه ليس فيه حرف العطف في الظاهر (كمان هيئة تركيب احد شطري جعفر) يعني الكلمة التي ركبت من الحروف المهجائية من الجيم والعين (مع الاخر) اي مع الفاء والراء (لا تدل عليها) اي على الهيئة التركيبية (من غير فرق) اي من غير فرق بين تركيب خمسة عشر من الكلمتين وبين تركيب جعفر مثلا من جمع وفر (فانطبق الحد على الحدود طردا) اي جمعا وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق المحدود صدق الحد (وعكسا) اي معناه وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق الحد صدق المحدود اعلم ان المركب ثلاثة الاول ما كان على هيئة المركب النسبي نحو عبدالله وتأبط شرا وزيد قائم والثاني ما لم يكن على هيئة المركب

(قوله) وكلامه خص  
المفهرم بالذكر قبل كان  
ما ذكره مقتضيا  
لاختصاص ياء التكلم  
بالذكر في مقام النفي لان  
ثبوت بعض الاحكام  
انما كان بالاضافة اليه  
وليس بشئ لان الكلام  
في المضاف الى الياء فلما  
نفي صورة الاضافة الى  
المفهرم دخل موقه  
دخولا اوليا لايصال  
لوقبل وذولا يضاف  
الى غير اسم الجنس لكان  
الا صرح بذلك لان الكلام  
في المفهرم فلا يناسب  
العرض لغيره قال الشارح  
قدس سره وانما خص  
المفهرم بالذكر مع كون  
ذومني الاضافة الى غير  
اسم الجنس مطلقا لان  
الكلام في هذه الاسماء  
باعتبار اضافتها الى ياء  
التكلم فلم يناسب التكلم  
على وجه يم المفهرم وغيره  
لكان احسن (قوله)  
كل ثان اى متأخر قيل  
اراد دفع ماورد على  
التعريف من الشاهد  
فصاعد اول دفعه طريقان  
جمل الثاني بمعنى المتأخر  
واعتباره ثانيا في المرتبة  
الثانية بالاضافة الى  
متبوعه لاقى الذكر  
والصفة الثالث في المرتبة  
الثانية من الموصوف  
وان كانت ثالث في الذكر  
واول كلامه ناظر الى  
الدفع الاول واخره الى  
الثاني ولا يذهب عليك  
ان المس نية بقوله  
كل ثان باهراب

النسبي ونحو الجزآن والثالث كذلك لكن لم يبين كلا الجزئين بل احدهما فالاول خارج عن التعريف والاخير ان داخلا في فاراد المصنف بيان القسمين الاخيرين الداخلين فيه فقال (فان تضمن) (الجزء) (الثاني حرفا) وانما زاد الشلف لفظ الجزء لبيان موصوف الثاني سواء كان الحرف المذكور الذي تضمنه الجزء الثاني عطفا (اي حرف عطف) كخمس عشرة (او غيره) كيت بيت هذا تفسير للحرف على وجه التعميم (بناء) (اي الجزآن معا) ثم بين الشلفا البناء في كل من الجزئين فقال (الاول) يعني ان وجه بناء الجزء الاول ثابت (لوقوع آخره في وسط الكلمة) وقوله (الذي) صفة للوسطاى في الوسط الذي (ايس محلا للاعراب) لان الاعراب يكون في الآخر (والثاني) اي وجه بناء الجزء الثاني واقع (لتضمنه) اي لتضمن الجزء الثاني (الحرف) فاسب لهذا بمبنى الاصل فوجب البناء (كخمس عشرة) اي مثال المركب الذي تضمن الجزء الثاني في الحرف فبنيا لذلك مثل خمس عشرة (فان اصله خمسة وعشرة) يعطف العشرة على الخمسة (حذف الواو) اي واو العطف التي عطفت الثاني على الاول ليحصل التركيب (وركت عشرة مع خمسة) تركيبا تعداديا (و) (مثل) (حادى عشر واخواتها) وسط الشارح لفظ المثل للاشارة الى انه معطوف على مدخول الكاف من خمس عشرة يريد مادون العشرين وفوق العشرة ولما احتمل ارجاع ضمير اخواتها الى القريب كما هو المتبادر في الضمائر الى مجموع المتالين ليكون شاملا اراد الشارح ان يشير الى جواز كل من الاحتمالين فقال (يعنى) اي انما يريد المصنف من اخواتها (اخوات حادى عشر) فقط وهي (من ثاني عشر) منتبها (الى ناسع عشر) وقوله (واخوات) اشارة الى الاحتمال الثاني يعني اخوات (كل من خمسة عشر وحادى عشر) ولما كانت عادة المصنف الاكتفاء بمثال واحد في مثال هذا اعنى في مقام لا يحتاج فيه الى الاشارة الى بكنة ولم يكتب في هذا الباب بمثال واحد اراد الشارح ان يبين وجه ايراد المثال فقال (وانما اورد) اي المصنف (مثالين) في اسماء العدد المركبات (ليعلم) اي للاشارة الى ما يجب علمه وهو (ان البناء) اي كونه مبنيا (ثابت في هذا المركب) اي في التركيب التعدادى (سواء كان احد جزئيه) اي جزئى المركب بالتركيب التعدادى (العدد الزائد على العشرة) وهو من احد عشر الى تسعة عشر (او صيغة الفاعل) اي او كان احد جزئيه صيغة الفاعل (المشتقة منه) اي من احد ونحوه وهذا التعميم مبنى على ان المراد من مدار البناء هو العدد مطلقا سواء كان تضمنه لمعنى الحرف ظاهرا كما في احد عشر او غير ظاهرا كما في حادى عشر اذ ليس المعنى حادى وعشر ولما كان تضمن التركيب الثاني لمعنى الحرف غير ظاهرا وكان مدار البناء على ذلك التضمن واردا على تمثيل المصنف بالمثال الثاني اراد الشارح ان يقرر ذلك الايراد وجوابه فقال (وقبل فيه نظر) اي في التمثيل للمبنى بالمثال الثاني (لان الثاني) اي لان الجزء الثاني (فيه) اي في نحو حادى عشر (لا يتضمن الحرف) اي حرف العطف (لانه) اي عدم تضمنه ثابت لانه (لا يراد به) اي بمحادى عشر (حادى وعشر) اي مجموع الحادى والعشر كما يراد به في نحو احد عشر بل يراد به الجزء الاخير منه فقط (وجوابه) اي حواب هذا

سابقه ان المراد بالتانى المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد الثانى فى اعراب سابقه والباء لظرفية فيقاوالت الثالث والرابع فى الذكر لان علامتها ان فى الاعراب والكل باطل فان الشارح قدس سره لم يرد بما ذكره بيان طريق الدفع كيف وهذا مما يساعده اللفظ والمعنى فان قوله فى لوحظ الخ تمت لقوله متأخرا ولا يصح له الاكتفاء بالموصوف لان اطلاق تان وارادة متأخر بلا وجه ليس بسديد فست الحاجة الى وصف يظهر ذلك ولا يتوجه الاشكال بمثل عليك ورحمة الله السلام لتأخر التابع رتبة وبه ظهر سقوط قوله ان المصنف بقوله كل تان باعراب سابقه ان المراد بالتانى المسبوق ونحوه من جملة الالاجيب لظهور انه مع ذلك الانتكاب يحتاج اباى ذكره الشارح قدس سره (قوله) ناش كلاما من جهة واحدة شخصية مثل جاعنى زيد العالم الخ قبل لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر فى الصفة المادحة والذامة والتى للترحم والتاكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى الضمى وتابيه بل الى التبرع وذكر التابع للمدح او التاكيد وكذا لا يصح فى التاكيد وعطف البيان وبعض

النظر بغير المراد بان يقال (ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد) اى من احد عشر وثلاثة عشر مثلاً حادى عشر وثالث عشر انما يراد به (واحد من المشتق منه) لان المراد به هو المجموع كما هو وجه النظر وحاصل تسليم قوله لا يتضمن معنى انما ان المراد به واحد هذا العدد لا المجموع وانه لا يتضمن معنى الحرف (لكن لا مطلقاً) يعنى لانما انه يراد به اشتقاق لفظ حادى من لفظ واحد مطلقاً اى سواء اعتبر فيه تركيبه مع العشر او لا (بل) يراد به (باعتبار وقوعه) اى باعتبار وقوع الحادى عشر (بعد العدد السابق على المشتق منه) اى بعد العدد الناقص منه يعنى بعد تمام العدد العشرة بان يزداد عليه واحد وايد اخبار ذلك الواحد الزائد على العشرة ثم اراد ايضاح ذلك بقوله (فان الثالث مثلاً) اى الواقع المرئية الثالثة (واحد من الثلاثة) اى من مجموع الثلاثة (لكن لا مطلقاً) اى لكن لانه واحد منه من غير اعتبار وقوعه فى المرتبة لانه لو كان كذلك لا يقال فيه انه احد الثلاثة (بل) المراد به انه واحد منه (باعتبار وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد (بعد الاثنين) اى بعد تمام الاثنين السابق على الثلاثة (فلما اخذوا هذه الصيغة) اى صيغة الثالث (من المفردات) اى من الاحاد الى العشرة (للدلالة) على ليدل (على ما ذكرنا) اى على الواحد الذى هو آخر وحدات ذلك العدد الذى يبلغ به ذلك المبلغ (ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك) اى ارادوا مثل اخذهم فى المفردات ان يأخذوا (من المركبات) اى من احد عشر الى تسعة عشر (ولا يتيسر ذلك) اى ولا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل (من مجموع الجزئين) اى من مجموع الاحد والعشر واخواته وانما لا يتيسر ذلك من المجموع (لان صيغة فاعل لاتسع حروفها) اى حروفها الثلاثة الاصلية مع الالف الزائدة وقوله (جميعاً) حال من حروفها اى لاتسع حروفها حال كونها مجموعة بحيث تفيد صيغة واحدة معنى المجموع من الاحد والعشر وفاقترح بالضرورة الى الصيغتين وهما الحادى والعاشر فلو ثبت كذلك لحصل اسماء الفاعل الدالان على المفردين فالتبس ح منه المقصود (فاقتصر وا) اى فذلك اضطرر الى الاقتصار (على اخذها) اى على اخذ تلك الصيغة المشتقة (من اخذ الجزئين) اى من ايها ما كان (اذا فى اخذ بعض الحروف من كل جزء) اى وانما اضطرر الى الاخذ من احدها لامتناع اخذها من كل جزء من الجزئين لان فى اخذها كذلك (مظنة الالتباس) اى الالتباس المقصود بغير المقصود لما عرفت من ان المقصود منه العدد الاخير فقط فاذا اخذناها من الجزئين يحصل منه الاسمان المشتقان وهما الحادى والعاشر وهما يدلان على العددين الاخيرين وهو خلاف المقصود (واختاروا) اى لاضرارهم الى الاخذ من الجزئين تعيين الاخذ من احد الجزئين ثبت من هذا جواز الاخذ من احدهما من الجزئين كما هو مقتضى الدليل ولكنهم اختاروا (الاول) او اختاروا الاخذ من الجزء الاول وان جاز الاخذ من الجزء الثانى بمقتضى الدليل (ليدل) اى ليدل الاسم لما خوذ (على المقصود) وهو ارادة الجزء الواحد الاخير فقط (من اول الامر) بخلاف الاخذ من الجزء الثانى لانه لا يدل عليه من اول الامر بل من تانى الامر وما يدل على المق من اول الامر اولى بما دلالة عليه من تانى الامر ثم اشار الى منشأ غلط السائل حيث توهم ان المراد من التضمن لمعنى المعروف فهو تضمن

المطوق وبليس من ضم  
الحل فاقول الشارح  
على فاعلية زيد العالم شامل  
لكل بحسب القياس  
كيف والتابع للمثال  
المذكور صفة مادة  
وتسمع زيادة الكلام  
المتعلق بهذا المقام (قوله)  
فليس ارادها من جهة  
واحدة هذا الذى ذكره  
الشارح قدس سره مراد  
المص كانه عليه فى الشرح  
بان من جهة واحدة خرج  
به خبر المبتدأ والثانى  
والثالث من باب علت  
واعلمت لانها تان بامر اب  
ساقهما ولكن من غير  
جهة واحدة والعجب من  
الرضى انه حل عبارة هذه  
مع ظهور معناها على وجه  
لا حاصل له فقال ذكر  
المص ان قوله من جهة  
واحدة يخرج غير المبتدأ  
وتانى مفعولى فثبت  
واعطيت والحال من  
النصب والتمييز من  
النصب لان ارتفاع  
المبتدأ من جهة كونه  
مبتدأ وارتفاع الخبر من  
جهة اخرى وهى كونه  
خبر المبتدأ وكذا انتصاب  
اخذ المفعولين من جهة  
كونه اولهما وانتصاب  
الثانى من جهة كونه ثانيهما  
وانتصاب الاول فى ضربت  
زيداً قائماً من جهة كونه  
مفعولاً وانتصاب الثانى  
من جهة كونه حالاً وكذا  
فى جرت الارض حيوات  
انتصب الاول من جهة  
كونه مفعولاً والثانى من  
جهة كونه تمييزاً قال ولله

نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونها ممدتي الكلام كما قرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغيير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان قول ارتفاع زيدا في جاني زيد الظريف من جهة كونه قاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه مفعولا وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو هو الغفور الودود الآية وكذا المسندات نحو علّت زيدا مالا مالا نظريا وكذا الاحوال المتعددة نحو فتقدم مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الامر لا يتغير اسماءها ولا جهات امرائها فينبغي ان تدخل في حد التوابع وبما عرفت من كلام الشارح ان الابتداء من حيث انه يقتضي مسندا اليه ما ملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا صار ما ملا في الخبر فليس ارتفاعهما بالامل المذكور من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مفعولا فيه ومفعولا ناعلا في مفعوليه وليس انتصابهما بالامل من جهة واحدة وعلى هذا القياس سقط ما اورده ادلا وقوله وان قلنا بتغير الجهات ساقط

فمن تركيب الحادي عشر ونحوه السؤل وليس كذلك بل تحقيقه ما قال بقوله (فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن) معنى (حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد) الاخير (من احد عشر) لكنه لا مطلقا بل (بشرط وقوعه) اي وقوع ذلك الواحد الاخير (بعد العشرة) واذا كان حادي مشتقا من الاحد بشرطه وقوعه بعد العشرة (لحادي عشر) اي فتركيب حادي عشر (متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من) مجموع (احد عشر المتضمن حرف العطف) لا باعتبار (اي ليس تضمنه لحرف العطف باعتبار نفسه) يعني باعتبار (ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له) لانه لو كان اصله حادي وعشر يكون المقصود منه مجموع الحادي والعشر وليس كذلك كما عرفت (وعلى قياس) اي على قياس حادي عشر في كونها متضمنين لحرف العطف (الحادي والعشرون لافرق بينهما) في كونهما بعطف الجزء الثاني على الاول بشئ (الا بذكر الواو) في الحادي والعشرون لكونهما معريين (وحذفه) اي وبجذف الواو في الحادي عشر باعتبار انه مأخوذ من احد عشر يعني حذف الواو في الثاني وبقي في الاول وقوله (الاتي عشر) استثناء من قوله كخمسة عشر اي كل واحد من احدا الى التسعة اذا تركب مع العشرة بنحو الجز آن منه الاتي عشر للمذكر ولما اكتفى المصنف بذكر مثال المذكور اذ الشئ ان يبين ان مؤنثه كذلك بقوله (وانتي عشرة) ولما استثنى المصنف تركيب اتى عشر من تركيب خمسة عشر الذي بنى فيه الجز آن احتمل حكم المستثنى ان لا يبنى الجز آن وان يبنى احدهما ويعرب الاخر فاراد الشارح بيان حكم المستثنى بقوله (فانه لا يبنى فيهما) اي في كل من اتى عشر وانتي عشرة (الجز آن) اي الجز آن الاولان وهما اثنا واثنا (بل يبنى الثاني) منهما وهو العشر (للتضمنه) اي لتضمنه معنى حرف العطف (ويعرب الاول) اي يعرب الجزء الاول منهما (لشبهه) اي لشبهه الجزء الاول (بالضاف) اي بالثنية المضاف لان اصلها اثنان واثنا للاحقهما بالثنية كما عرفت ولما ركبا مع العشرة سقطت النون منهما فاشبهاسا بالثاني (سقوط النون) اي بسبب سقوط النون منهما في كونهما معريين بالالف والياء وفي سقوط نونهما بالاضافة وقوله (والا) شروع في بيان القسم الثاني من المركب المبنى وهو معطوف على قوله فان تضمن يعني ان المركب المددود من المبنى قسمان احدهما ما تضمن فيه الجزء الثاني لمعنى الحرف فحكمه بناء الجزئين والثاني لم يتضمن فحكمه بناء الجزء الاول فقط فالاول هو المراد بقوله فان تضمن والثاني هو المراد بقوله والا ولما كان قوله والا امر كبا من ان الشرطية ولا الحرفية القائمة مقام الفعل فسر الشارح بقوله (اي وان لم يتضمن الثاني) اي الجزء الثاني (حرفا) اي معنى حرف من الحروف (اعرب الثاني) اي اعراب الجزء الثاني منهما وقوله (مع منع صرفه) لتقييد الاعراب الذي في الثاني بالاعراب الناقص وقوله (ان لم يكن قبل التركيب مبنيا) قيد آخر لبيان ان اعراب الجزء الثاني منهما مقيد بكونه معربا قبل التركيب فانه ان لم يكن معربا قبله بل كان مبنيا لم يعرب كما في نحو سيبويه وانما قيد الشئ بقوله مع منع صرفه ليظهر ما به الفرق بين الافصح والافصح لان اعراب الثاني متفق عليه في الفصح والافصح والفرق بين الافصح وغيره



انما هو في منع صرفه وفي صرفه فالاول الافصح والثاني غير الافصح وكذا فائدة القيد بقوله  
وان لم يكن الخ لتطبيق قول المصنف على ما هو الاشهر والاولى لانه قد نقل الرضى جواز اعراب  
الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف في هذا المقام حيث اطلق اعراب الثاني  
وفي بحث غير المنصرف حيث اكتفى فيه ببيان الشرطين في كون التركيب مانعا للصرف بقوله  
هناك وشرطه ان لا يكون بالاضافة ولا باسناد ولم يتعرض لكونه غير صوت وقد وجه الشارح  
كلامه هناك بما وجهه تطبيق الكلام بما هو المشهور (كعليك ونحو الاول) ولعل المصنف  
قدم المثال على بعض اجزاء الاحكام ليكون كالتيقيد للاعراب بكونه كاعراب بعليك وهو اعراب  
مع منع الصرف والله اعلم وقوله (للتوسط) بيان لوجه بناء الجزء الاول وهو وقوع آخره في  
وسط اللفظ المركب وقوله (المانع من الاعراب) صفة كاشفة للتوسط بمنزلة علة كون الوقوع  
في الوسط موجبا للبناء وهو انه لم يكن تركيب بعليك نسيبا وجملا كلمة واحدة لكونه علما وقع  
آخر الجزء الاول في وسط الكلمة والوسط ليس محلا للاعراب فيكون مانعا لفتحين البناء ولما  
كان الاصل في البناء هو السكون احتاج الى توجيه آخر لبنائه على الفتح فقال (وعلى الفتح)  
اي وانما نجي على الفتح (لانه) اي لان الفتح من بين الحركات (اخف) قال في الامتحان  
وسكنوا آخر الاول ان كان حرف لين نحو معدى كرب وفتحوه في غيره انتهى وانما لم يتعرض  
الشارح لعللة الاعراب في الثاني لكونه في غاية الظهور لان الاصل في الاسم هو الاعراب  
وقوله (في الافصح) متعلق باعراب الثاني وبقوله نفي الاول على سبيل التنازع فيما يتعلق  
حذف المفعول من الاخر كذا في العرب لزي زاده وتفسير الش بقوله (اي اعراب الثاني مع  
منع الصرف) لبيان ما هو الافصح وانما منع الصرف لوجود العلتين فيه وهما التركيب والعلمية  
(وبناء الاول انما هو في افح اللغات) وفي هذا التفسير تأييد لكون قوله في الافصح من التنازع  
ثم شرع في بيان اللغتين الغير الافصحين بقوله (وفيه) اي في مثل بعليك من المركبات التي لا  
يتضمن الثاني فيها معنى الحرف (لغات اخرى) اي فصيحان (احديهما) ما يقابل قوله نفي الاول  
وهو (اعراب الجزئين معا واطافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخرهما) اي  
واخرى اللغتين الفصيحيتين ما يقابل منع الصرف في الثاني وهي (اعراب الجزئين معا واطافة  
الاول الى الثاني وصرف الثاني) ولما فرغ المصنف من المركبات شرع في بيان الكتابات التي هي  
من جملة المبنيات فقال (الكتابيات) وهو مبتدأ وخبره قوله كم وما عطف عليه ثم شرع الش في  
بيان التكتة في عدم تعرض المصنف لتعريفها فقال (جمع كناية) اي لفظ الكتابيات جمع والمراد بها  
ههنا جمعيتها لان المقام ليس بمقام التعريف حتى يحتاج فيه الى ان يقال بان جمعيتها مضمحلة  
(وهي) اي الكناية (في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين) اي غير مهم (بلفظ غير صريح  
في الدلالة عليه) اي على ذلك الشيء المعين وانما يعبر عنه بلفظ صريح (لغرض من الاغراض  
كالابهام) اي وذلك لغرض مثل ارادتهم الشئ المعين (على السامعين) اما لحفاظته عن  
السامعين او محافظته السامعين عنه (كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا) فانه عبر

ايضالا لانه لا يدعى تغيير  
المجرات بتغيير الاسماء بل  
بتغيير تطلق العوازل  
بالمحولات كما ذكر ولي  
نحو قولك جاءني زيد  
الظريف لم يتغير تعلق  
العامل بما يل هو من حيث  
انه كان يقتضي مستندا اليه  
عمل فيها ما وما قوله ثم  
قول الاخبار المتعددة  
الخ لجوابه ان ليس شيء  
مما ذكرته ثانيا رتبة بل  
لفظا والمراد ما هو ثان  
يستحق سابقه قدما عليه  
رتبة ليكون ثانيا كاملا  
مستحقا لكونه ثانيا ومن  
قال ان الرفع علامة المبدئية  
والنصب علامة الفضلة  
فه ايضا ان يبين تعهد  
المجرات في المبدئية والفضلات  
فان كون الشيء عمدة من  
حيث كونه مستندا اليه جهة  
مغايرة لكونه عمدة من  
حيث كونه مستندا او كونه  
فضلة من حيث انه وقع عليه  
الفعل جهة مغايرة لكونه  
فضلة من حيث انه وقع فيه  
الفعل (قوله) اعلم ان  
الاعراب الخ قيل الاحسن  
ان التعريف هنا للتابع  
في الاعراب ولما لم يكن  
عاملا للتابع حركة الحادى  
وتابع حركة اسم لا تعرض  
لها في علمها ولم تعرض  
بالحال الى هذا الباب  
وليس بمستقيم كالا يخفى  
(قوله) ثم ان كل  
ههنا ليست في موقعها لان  
التعريف انما يكون للعلم  
وبالعلم لا بالافراد  
وبالافراد قيل وايضا لا

يصدق على تابعه وان كل  
 ثان قد كر كل يمنع صحة  
 الحل وليس بشئ لان  
 الحل هناك يمكن على تابع  
 ثم ماوردته الشارح  
 قدس سره واراد لا يمكن  
 دفعه بان يقال انه ليس  
 بمنع قابل تمييضا لعناه  
 وانه على اى شئ يطلق  
 بالنسبة الى من صرف  
 معنى التابع لان المراد منهم  
 ببيان فوائد اليهود اللهم  
 الا ان يقال ان صيغة  
 الجمع ونقطة كل  
 متضمنتان زائدتان لبيان  
 الجمع والتبع (قوله)  
 والظاهر انحصار المحدود  
 فيها لعدم ذكر غيرها  
 يزيد قدس سره ان  
 التعريف بالافراد لا  
 يحصل الغرض منه صريحا  
 وهو كون الحد جامعا  
 وما ناوله اصابه عنوه  
 فلا بد ان يقال انه لما افاد  
 صدق المحدود على كل  
 افراد المحدود منه انه  
 لا يصدق على غيرها  
 فيكون ما هنا لكن لا  
 يحصل بهذا القدر كونه  
 جامعا يقال الظاهر هو  
 الانحصار اذ لو كان شاملا  
 لغير كمال مذكورا  
 وهذا التكلف على تقدير  
 اعتبار كل غير متعمم  
 محتاج اليه فا قيل هذا  
 تكلف مستغنى عنه كالا  
 يحى على من له حظ  
 ادنى بالسلب دقائق  
 التركيب العربية بل مما  
 يلقبه الجرم من وجه  
 الماء الصافي الى الساحل

فيه عن شخص معين بلفظ فلان ولم يعبر عنه باسمه الصريح الذى هو زيد لغرض ايهامه على  
 السامعين لاحدى المحافظتين ثم لما توهم ههنا ان مراد المص من لفظ الكنيات ان كان تعريفا  
 لزم عليه ان يعرفها وان لم يكن المراد تعريفها لزم عليه ان يذكر جميع الالفاظ المستعملة فى  
 الكناية وكلما لازم متنفيان ههنا اراد الشارح ان يفسرها بوجه يندفع به هذا التوهم فقال  
 (والمراد بها) اى بالكنيات (ههنا) اى مباحث المنيات (ما يكتنى به) اى لفظ يكتنى به (لا المعنى  
 المصدرى) اى ليس المراد بها معناها المصدرى وهو التكنية والتعريف بقرينة اطلاقها على نفس  
 الاسماء وبه يندفع توهم لزوم التعريف على المصنف (ولا كل ما يكتنى به بل بعضه) بقرينة ان  
 كثير منها معرب كهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذى يستحسن ذكره وفلان وفلانة  
 وايضا كثير منها ليس من هذا الباب كالضمير الغائب ومن ما وبه يندفع توهم لزوم ذكر الجميع  
 (ولا كل بعض) اى ولا كل بعض اى عام بعموم الافراد وقال بعض المحشين ان فى دلالة العبارة  
 عليه خفاء وقال المصام لافرق بينه وبين كل ما يكتنى به والصواب مبهم اى والصواب ان يقول  
 ولا بعض مبهم (بل بعض معين) اى بالمراد بالكنيات بعض معين لامبهم وقوله (فكانهم  
 اصطلاحوا) لبيان القرينة على تعيين ذلك البعض لان حاصل كلامه ان العهد فى قوله الكنيات  
 هو العهد الخارجى فلا يبدله من قرينة واظن ان النحاة اتفقوا (فى باب المنيات ان يريدوا  
 بها) اى على ان يريدوا بالكنيات (ذلك البعض المعين) من الالفاظ المعينة التى قد ذكرت فيها بعد  
 وقوله (ولذلك لم يقل) بيان للقرينة على ذلك الاصطلاح يعنى ولا اصطلاحهم على هذا لم يصدر  
 المص لفظ البعض بان يقول (بعض الكنيات كما قال) اى كما هو دأبه فى مقام يراد به البعض المعين  
 حيث صدره على الظروف فقال (بعض الظروف) وتصديره فى الظروف وتركه فى الكنيات  
 يدل على ان تركه للاعتداد على الاصطلاح (وبتقدير) اى فحين اذا اريد بها البعض المعين لا يمكن  
 (تعريفه) اى تعريف ذلك البعض المعين (الا بالتصريح به مفصلا) اى بتصريح كل واحد  
 من البعض المعين على طريق التفصيل لتعذر الجمع فى لفظ واحد لا اختلاف الفاظه ومعانيه ولان  
 التعريف يكون للجنس لا للافراد وقوله (فلذلك) فريع على هذا التحقيق اى فلكون المراد  
 بها البعض المعين (اعرض) اى المصنف (عن تعريفها) اى عن تعريف الكنيات مطلقا وقوله  
 (مطلقا) يحتمل ان يكون اشارة الى الاعراض عن تعريف مطلق الكنيات من المبنى والمعرّب  
 وان يكون اشارة الى ترك مطلق التعريف من المطلق الكنيات ومن تعريف البعض المعين  
 (وامرض) اى فلذلك تعرض المصنف (لذلك البعض المين) اى لذكر الفاظ ذلك المعين مع  
 التعيين لمعاني كل منها (فقال الكنيات) (كم) ثم ذكر الشرح كونه مبنية فقال (وبناؤها) اى  
 ووجه بناء هذه الكلمة لاحد وجهين اما (لكونها) اى لكون كلمة كم (موضوعه وضع الحروف)  
 اى كون الحروف فى كونها موضوعه على حرفين وهما الكاف والميم فاشبهت الحروف وهذا  
 وجه مشترك بين الخبرية والاستفهامية وقوله (او لكون الاستفهامية متضمنة المعنى الحروف)  
 وجه خاص بالاستفهامية فاحتاج الى وجه آخر لبناء الخبرية فذلك قال (وجعل الخبرية) اى  
 فوجه بناء الخبرية حملها (عليها) اى على الاستفهامية من قبيل حمل النظم على النظر (وكذا)

اي ومن البعض المين كلمة كذا (وبناؤها) اي ووجه بناء هذه الكلمة (لانها) اي لان هذه الكلمة (في الاصل دامن اسماء الاشارة) اي التي من جملة اسماء الاشارة (دخل عليها) اي على كلمة كذا (كاف التشبيه فصارا المجموع) منهما (بمنزلة كلمة واحدة) لكون المجموع موضوعا للمعنى الذي يلابس (بمعنى كم) وهو العدد (وبقي ذاعلى اصل بنائه) فلا يحتاج الى ذكر وجه آخر زائد اعلى اصل بنائه وقوله (وكل واحد منهما يكون) للاشارة الى اشتراك معناه بمعنى وكل واحد من كم وكذا يكون موضوعا (للمدد) وقوله (او الكناية عنه) لبيان انها ليسا بلفظين صريحين للمدد بل كنيهما عن العدد ولما ذكر المصنف في معانيهما ما به الاشتراك اراد الشارح ان يذكر معنى آخر للفظ كذا بحث لم يوجد كم فقال (وجاء كذا) اي وجاء لفظ كذا في اللغة (كناية عن غير العدد ايضا) كما يجي للمدد (نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت) مثلا وقوله (او غيره) بالجر عطفت على قوله عن يوم السبت والمعنى ح انه يجي ايضا كناية عن غير يوم السبت من الايام الاسبوعية ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه معطوف على قوله نحو خرجت ويكون المعنى ان غير العدد اما خرجت يوم كذا او غيره نحو خرجت يوم كذا بل نحو كيت وذيت فانه يجي بمعنى كيت وذيت ايضا (وكيت وذيت للحديث) يعني ومن البعض المين من الكنايات لفظ كيت وذيت وهما الحديث يعني يقال ان زيدا قال كيت وذيت وقد سبق وجه التفسير بقوله (اي الكناية عن الحديث) وقوله (والجملة) عطفت تفسير للحديث وهو للاشارة الى ان المراد بالحديث هو الحديث الطويل الذي اطلق عليه القصة وقوله كيت وذيت بحركات التاء والفتح اشهر اى كذا وكذا وقال العصام وتفصيله انهما في الاصل كيت وذيت على وزن المرة حذف اللام وابدل منهما فاما نأتي كافي بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل والوقف عليهما حينئذ بالتاء ولا يكونان الا مفتوحين كذا في الرضى يعني انهما اذا استعملتا على الاصل ووقف عليهما بالتاء لا يكونان الا مفتوحين فلا ينافي ما نقل عن غيره من جواز حركات التاء كما يجي لانه محمول على الاستعمال بكيت وذيت فافهم والله اعلم (وانما بنيا) اي وانما بنى لفظ كيت وذيت (لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي) اي الجملة (من حيث هي) اي من حيث كونها جملة (لا تستحق اعرابا ولا بناء) لانهما من خواص المفردات بل استحقا فهما للاعراب انما هو اذا وقعت موقع المفرد كما عرفت لان الاعراب والبناء من خواص الاسم الذي هو من انواع الكلمة التي هي المفرد ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل انما هو لدفع كونه معربا وما الدليل لانبات كونه مبنيا فقوله (فلما وقع المفرد وقعها) يعني ولما وقع الاسم المفرد الذي هو كل واحد من كيت وذيت موقعها اي موقع الجملة المذكورة (ولم يحز خلوه) اي خلو الاسم المفرد (غنيهما) اي عن الاعراب والبناء لزم اتصاف ذلك المفرد باحدهما (رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب) هذا جواب لما لان للاسم حالتين احدهما قبل التركيب والاخرى بعد التركيب والاصل في الاولى البناء وفي الثانية اعراب قال الشيخ الرضى وبنائها على الفتح لثقل البناء كما في ابن وكيف وقال ايضا ويجوز بناؤها على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجب ولا

من الايجاب مما يلتصق اليه (قوله) بدل على معنى في متبوعه قيل اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو صرحت برجل حسن فلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه و اشار الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحالة اعتبارية تحصل له بسبب المتعلق لانه بوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى ينافي دلالتها على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن البساطة وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق لاهل حالة اعتبارية قائمة بالتبوع والحق ان يقال حسن وان دل باعتبار اسناده الى قاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال الوصف بحال المتعلق لكنه بدل باعتبار تركيبه مع التبوع على في التبوع وهو كونه بحيث يحسن فلامه ولا يخفى على التأمل الجواب انه لا فرق بين ما ذكره الشارح فيما بعد وبين ما اختاره القائل هناك الا من جهة الاجمال والتفصيل (قوله) اي بدل ببيت تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه قيل لا يذهب ان اعجمي زيد وعلمه او اعجمي زيد عليه وجاء في القوم كلهم خرجت

يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت انتهى  
وقد عرفت ان هذا النقل منه محمول على استعمالهما على خلاف الاصل اي على خلاف كونها  
مشددين لانه علل قوله فلان تكونان المفتوحين بقوله انقل التشديد ولما كان اللائق بالمص ان  
يذكر كلمة كآين فتركها اراد الش العلامة ان يذكرها وان يذكر في وجه تركه نكتة فقال (ومن  
الكنائيات) اي ومن جملة الكنائيات التي بنيت (كآين) وهو بفتح الكاف وفتح الهمزة وتشديد  
الياء (وانما بنى) اي ذلك اللفظ (لان) اي لان لفظة (كاف التشبيه دخلت على اي) اي  
على لفظة اي بتشديد الياء ولما فرغ من بيان حال الكاف التي هي الجزء الاول من المركب شرع  
في بيان حال الجزء الثاني فقال (واي) اي لفظ اي (كان في الاصل) اي في اصل وضمة (معربا)  
كما سبق في الاستفهام (لكنه) اي لكن الشان (محي) بضم الميم وكسر الحاء مجعول محاي  
ازيل (عن الجزئين) من الكاف ومن لفظ اي (مضاهيا لافرادى) اي معنى التشبيه من  
الكاف ومعنى الاستفهام من اي (وصار المجموع) من اللفظين (كاسم مفرد) في كون المجموع  
دالا على معنى مفرد وليس ذلك المعنى المفرد ملاسا بمعنى احدا الجزئين بل (بمعنى كم الخبرية)  
وهو الاخبار بالكثرة (فصار) اي فلذلك صار لفظ كآين (كأنه اسم مبنى على السكون) لكونه  
بمعنى الاسم المبنى الذي هو كم الخبرية ومناسبا له في البناء على السكون وقوله (آخره) مبتدا  
اي آخر الاسم المبنى وقوله (نون ساكنة) خبر والجملة صفة بعد صفة للاسم اي صار ذلك  
الاسم مشبها للاسم المبنى الذي آخره نون ساكنة (كا) اي كالنون الذي وقع (في) آخر  
(من) بفتح الميم وهو الانسب لكونه اسما وقوله (لاننون يمكن) عطف على قوله نون ساكنة  
اي ليست النون الساكنة التي في آخر نونين يمكن كما كانت تلك النون الساكنة في الاصل  
نونين يمكن استشهد على كونها نونساكنة لانتوين بقوله (ولهذا) اي ولكونها نونساكنة  
كافي سائر المبنيات عليها لانتوين (يكتب) فيه (بدالياء) اي بدالياء اي (نون) في الرسم يعنى  
الشاهد على كونها نونساكنة لانتوين انه يكتب بدالياء نون وقوله (مع ان التوين لا صورة  
لها) دليل على ان كتابتها بالنون علامة على عدم كونها تنويناي ان كتابة النون بدالياء  
علامة على ان تلك النون الساكنة ليست بتوين لانها لو كانت تنوين لم تكتب على صورة النون  
لانه لا صورة للتوين (في الخط) واذا كانت تلك الكلمة المركبة مركبة من المبنى والمرب  
وكانت الكسرة فيها كسرة اعراب وكان اصل النون تنوين (فترتبه) اي فترتبه لفظه كآين  
(في البناء من حطة عن اخواتها) لكون اخواتها مركبة من المبنى الصرف (فلذلك) اي فلا  
نحاطر بفتحها عن رتبة اخواتها (لم يذكر المص) اي ذلك اللفظ (معها) اي مع اخواتها وقال  
المصام ويحتمل ان لا يقول المص ببناء ثم شرع المص في تفصيل كل من كم الاستفهامية والخبرية  
وفي بيان الفرق بينهما وبين غيرها فقال (فكم الاستفهامية) وهو مبتدا وقول الش (المتضمنة  
معنى الاستفهام) اشارة الى ان النسبة لسبة المتضمن بكسر الميم الى المتضمن بفتح الميم وقوله  
(يميزها) اي يميز الاستفهامية مبتدا ثان وتفسير الشارح بقوله (اي الذي يرفع الابهام

هذا القيد من التعريف  
لان دلالة عليه على حصول  
صفة في زيد ليست هيئة  
تركيبه مع زيد بل لضافته  
الى ضميره وكذا دلالة  
كلمه على الشمول في القوم  
ليست هيئة تركيبه بل  
لاضافة الكل الى ضمير  
فلا تامة لقوله مطلقا ولا  
يتم ما ذكره في بيان فائدته  
وقول ان المراد بقوله  
يدل هيئة تركيبه ليس  
الافادة لزوم الافتراق  
والانفصال بينهما على معناه  
الخاص المعروف هنا وانه  
بذلك يمتاز عن العام كما  
سند ذكره فكل ما يكون  
مركبا مع متبوعه دالا على  
معنى قائم به داخل في الحد  
لانواع فيه واسم الضمير  
وعده مما لا عبرة به كيف  
ولو لم يخرج بذلك  
الاعتبار لكان مثل ما  
سبق صرحت برجل حسن  
غلامه خارجا عنه وليس  
فليس نعم هذه الامثلة  
خارجة بهذا القيد لكن  
من جهة اخرى كما ستقف  
عليه وما اختاره الشارح  
قدس سره من اخراجها  
بقيد الاطلاق مخالف  
لمراد المص قال في الشرح  
قولي تابع يدخل فيه النعت  
وغيره وقولي على معنى في  
متبوعه يخرج عنه ما  
سواء وقولي مطلقا بدفع  
وهم التوهم في مثل  
ضربت زيدا قائما انه داخل  
في ذلك فانه ان سلم انه تابع  
يدل على معنى في متبوعه  
فليست دلالة على ذلك  
مطلقا وانما هو بتقيده

عن جنس المسئول عنه ) للإشارة الى ان رفعه للإسما إنما هو عن جنس الذي سئل عنه  
يعني ان المسئول عنه من اى جنس ملك او انس رجل او امرأة وقوله (منصوب) خبر للمبتدأ  
الثاني والجملة الاسمية خبر للاول وقوله (على التمييز) لبيان المعنى المقتضى للاعراب وهو  
التمييز وقوله (مفرد) اما خبر بمد خبر او صفة للمنبوب ثم شرع في وجه كون مميز هذا  
القسم منصوباً بمفردا فقال (لأنها) اى وانما اختير لمميزها النصب والافراد لان كلمة كم (لما  
كانت) موضوع (لامدد) وكناية عنه وكان لمميز العدد ثلاثة أنحاء كما سيحكي في اسما العدد ان  
ميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع ويميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد  
وميز مائة الى ما فوقها مخفوض مفرد (ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين  
مميزه منصوب مفرد جعل مميزها) وهو جواب لما اى جعل مميزكم الاستفهامية (كذلك)  
كميز احد عشر وقوله (لأنه لو جعل) الخ دليل الاختيار حال العدد الاوسط يعني وانما  
جعل مميزه كمميز العدد الاوسط لأنه لو جعل (كاحد الطرفين) بان جعل مجموعا مجرورا كافي  
الطرف الاول او مفردا مجرورا كافي الطرف الثاني (لكن تحكما) اى لكان دعوى بالادليل  
وترجيحا بلا مرجح لتساويهما في الطرفية بخلاف الوسطية اذ ليس لهما مساو في الوسطية  
مع لوفيه رجحانا من وجه لانه خير الامور اوسطها ووجه الفاضل الهندي بان اختيار  
حال لوسط العدد لان هذا النوع من العدد اكثر من الطرفين ووجه الشيخ الرضى بان  
السائل لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى وقال العصام بعد  
نقله عنهما ودفعه عنهما والاوجه ان يقال نصب مميزكم الاستفهامية لانه جعل مميزكم  
الخبرية كالطرفين دفعا للحكم فلو جعل مميزكم الاستفهامية مثلها او مثل احدها لالتبس  
بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تميزاً ولم يعكس لان كم الخبرية مقدمة على الاستفهامية  
لكن الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط انتهى ولكل  
وجهة ثم شرع المصنف في بيان حال مميزكم الخبرية فقال (و) (كم) (الخبرية) وقوله  
الخبرية مبتدأ اول وموصوفها محذوف وهو لفظ كم واليه اشار الش بتوسطه بينه وبين  
المعطف والمبتدأ الثاني محذوف و اشار اليه الشارح بقوله (مميزها) وقرينة الحذف عدم  
جواز كون قوله (مجروح) خبرا عن الخبرية لفظا ومعنى اما لفظا فاعدم المطابقة اللفظية  
واما معنى فاعدم جواز الحمل وقرينة الحذف سياق الكلام الحاصل ان الجملة الصغرى خبر  
المبتدأ الاول وهو مع خبره جملة اسمية كبرى معطوفة على الجملة الاولى هذا على ما قدر به الش  
على خلاف ما قدر به الفاضل الهندي لانه قدر لفظ المميز حيث قال ويميزكم الخبرية مجرور  
لكن الش اختار هذا المسلك ليحصل التطابق بينه وبين ما قبله و اشار الشارح بقوله (بالاضافة)  
الى الواسطة للجبر وهى اضافة كم اليه وانما كان مميز الخبرية مجرور لانها تقيضة رب حملت  
عليه اى الخبر كذا في الامتحان وقوله (مفرد) مرفوع على انه خبر بمد خبر او صفة لقوله مجرور  
واشار الش بقوله (تاره) الى انه لاتناقض بين قوله مفرد وبين قوله مجموع لانه مفرد تارة  
(ومجموع) (اخرى تقول كم رجل عندك) بالمميز المفرد (وكم رجال عندك) بالمميز المجموع

بحال الضرب كما تقدم وتال  
في الأيضاح الصفة يطلق  
باعتبارين عام وخاص  
فالعام ما دل على ذات  
باعتبار معنى هو الملق  
والخاص باعتبار النابع  
وهو ان يقال تابع بذل على  
معنى في متبوعه من غير  
تقييد فتولنا تابع يخرج منه  
الخبر اذ الخبر ليس بتابع  
وانما هو جزء مستقل  
بخلاف الصفة فانها ليست  
بمستقلة وقولنا بدل على معنى  
في متبوعه يخرج ما عدا  
الصفة والحال وقولنا بدل  
من غير تقييد يخرج منه  
الحال هذا كلامه وخروج  
مثل قولك جاءني زيد  
صديقك ونحو اعجبت زيد  
علمه وغير ذلك من  
المطوف بذلك القيد اعنى  
قوله يدل على معنى في  
متبوعه ظاهر لا يقرر في  
محله من ان قيد الحيثية  
مراد في الحد وذا كر اولم  
يذكر فالعنى تابع يدل على  
معنى في متبوعه وذكر  
هذه الحيثية ولكن بقي  
كلهم واجمعون في قوله  
جاءني القوم كلهم او  
اجمعون فانه ذكر بحيث  
يدل على الشمول والاجتماع  
وقد ذكر في الامالى انه  
اورد هذه الاشكال على  
المص فاجاب عنه قائلا ان  
كان كلهم دأله على معنى في  
المتبوع فليكن قولك جاءني  
زيد زيد دالا على معنى في  
المتبوع وليس دالا على  
معنى فيه وبيانه ان التوهم  
الذي رفعه زيد الثاني ليس

(كما تقول) في المميز للمائة وما فوقها من أسماء المدد التي هي أحد الطرفين (مائة توب) بالجر والافراد (و) تقول في المميز للثلاثة الى العشرة التي هي الطرف الآخر منهما (ثلاثة اثواب) بالجر والجمع ثم اراد الشانين وجه جواز كون مميز الخبرية مفردا ومجموعا فقال (وانما جاء) بمميز الخبرية (مفردا) اي حال كونه مفردا في بعض الاستعمال ليوافق مميز المدد الكثير وهو مائة وما فوقها (لان المدد الكثير) وهو مائة وما فوقها (مميزه) اي مميز ذلك العدد (كذلك) اي مفرد مجرور هذا وجه استعماله مفردا واما وجه استعماله مجموعا فاقال (وانما جاء) اي مميز الخبرية حال كونه (مجموعا) في بعض الاستعمال لقصد التصريح بتكثيره الذي يحتاج فيه الى التصريح ولا يحتاج اليه في اصل العدد (لان العدد الكثير) نحو مائة توب (فيه) اي حاصل فيه (ما) اي لفظ (ينهي) اي يخبر (عن كثرة) اي عن كونه كثيرا (صريحاً) اي انباء صريحاً لان لفظ المائة ثلاثيني صراحة بكثرة (ولما كان هذا) اي ولما كان المذكور من كم الخبرية لكونه كناية عن العدد الكثير وليس بصراحة عنه (ليس) اي هذا المذكور من العدد الكثير بالكناية (مثله) اي مثل العدد المذكور المصريح بكثته من لفظه (في التصريح بالكثرة) فيحتاج الى لفظ ينوب عن التصريح فلذلك (جعل جملة مميزة) اي قصد بجعل مميزة مجموعا ان يصير الجمل المذكور (كأنها) اي مثل ان تلك الجملة نصير (ناشئة) تنوب (عن معنى التصريح) وتقول مقامه في التصريح (بها) اي بالكثرة ثم شرع المص بعد بيان ما به الفرق بين الاستفهامية والخبرية بحسب التميز في بيان ما به الاشتراك بينهما من المسائل فقال (وتدخل من) اي وتدخل لفظة من الجارة (فيهما) اي عليهما اي جواز اذا لم يفصل بينهما وبين مميزهما فعل متعد فانه لو فصل به وجب دخول من عليهما لثلاثين تنوب المميز بمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات كندى الامتحان ولما احتمل كون الضمير المجرور راجعا الى ذات كم الاستفهامية والخبرية وهو خلاف الواقع اراد الشارح ان يفسر مرجع ضمير التثنية بقوله (اي في مميزكم الاستفهامية والخبرية) يعني ان الضمير راجع الى قوله مميزها وهو وان كان مفردا بحسب كونه مذكورا مارة في كلام المصنف لكنه مثنى بحسب الاضافة الى النوعين كما في قوله تعالى ثم قست قلوبكم (تقول) في مميز الاستفهامية في مقام السؤال عن عدد المضروب من الرجال (كم من رجل ضربت) ايها المخاطب وتقول ايضا في مميز الخبرية بطريق الاقتباس في مقام الاخبار عن كثرة ما اهلكك من القرى (وكم من قرية اهلكناها) ولما انفهم من كلام المص المساواة في جواز دخول من في مميز الاستفهامية والخبرية على خلاف ما قاله الشارح الرضى اراد الشارح العلامة ان يبين ما هو الحق منهما فقال (قال الشارح الرضى هذا) اي دخول من (في الخبرية) اي في مميز الخبرية (كثير نحوكم من ملك وكم من قرية) وهاتان في الآيتين للخبرية اي كثير امن ملك وكثير امن قرية وقوله (وذلك) لبند اي كونه كثيرا وقوله (لما وافقته) ظرف مستقر خبره والموافقة مصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المضاف اليه وهو راجع الى مميز الخبرية وقوله (جر) بالنصب مفعول المصدر (وقوله)

تالما يزيد الاول ولم يكن موضوعا له وانما جاء في اللبس على السامع بالنظر الى الوجود اذ يحتمل ان يكون جاء غلامه او غيره من المتسويين اليه فالتبوع ليس التوهم قائما بها التبع بالمخاطب ونحن قد قيدنا قلنا ما دل على معنى في المتبوع وكذلك قولنا جاءني القوم كلهم لم يأت المتكلم بلفظ لهم الارافا بها التوهم عن السامع لثلاثين يقدر ان بعضهم جاء فليس في المتبوع الذي هم القوم احتمال اصلاص كلهم فبين ان مطلقا ليس الا الاخراج الحال وقد اورد على المص الحال المؤكدة فانها تدل على معنى في صاحبها مطلقا فلنكن كالصفة واجاب بان قال انما اتى بقوله مطلقا على سبيل التبيين لاهل معنى انه داخل في جملة الحد فان الحال ليس بتابع حتى يجب الاحتراز عنه ثم لو قلنا في الحال ما بين هيئة الفاعل او لمفعول لوردت الصفة اذن فتقول في الصفة من غير تقييد فيخرج هذا مع ان الحال ليس بتابع اذا تمهدت هذا فنقول بتقريب مل قلناه من الايضاح ان الرضى اعترض عليه بانه ينقض الحد الاول باسمه الآلة والمكان والزمان اذا قتل مثلا دل على ذات وهو الموضوع باعتبار معنى وهو القتل هو الحق من وضع هذا

وقوله (للمميز) متعلق بمجر او مجوز ان يكون بنزع الحافض اى فى الجر متعلقا بموافقة وقوله للمميز صلة للموافقة وقوله (المضاف) الجر صفة للمميز واللام بمعنى الذى وقوله (اليه) راجع الى الموصول وقوله (كم) نائب الفاعل يعنى ان وجه كثرة دخول من اليانية فى مميز الخبرية انما هو لكونه موافقا فى الجر للمميز الذى اضيف اليه لفظ كم الخبرية (واما مميزكم الاستفهامية) يعنى واما حال مميزكم الاستفهامية (فلم اعثر) اى فلم اطالع (عليه) اى استعمال ذلك المميز (مجرور) اى حال كونه مجرورا (بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جواز كتاب من كتب هذا الفن) اى من كتب فن النحو والحاصل من كلام الشارح الرضى عدم جواز دخولها فى مميزكم الخبرية فضلا عن وقوعه وكثرته عارضه الشارح على قوله ولا دل على جواز كتاب من كتب هذا الفن تجوز الزمخشري فى تفسير الآية فقال (لكن جواز الزمخشري) يعنى ان قولك ولا دل على جواز باطل لان الزمخشري جواز (ان يكون كم) اى كلة كم (فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آياتناهم من آية بينة استفهامية وخبرية) مع ان من داخل فيهما ثم ذكر المصنف مسألة اخرى مشتركة بينهما فقال (ولها) بضمير المفرد المؤنث على النسخة التى وجدها الشى بقرينة ارجاعه الى كلة كم حيث فسره بقوله (اى لكم) ثم عممه بقوله (استفهامية) كانت (او خبرية) لانه لو كان ما وجدته من النسخة مثنى للزم عليه ان يفسره بقوله اى لكم الاستفهامية والخبرية فعلى النسختين يكون نظرا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله (صدر الكلام) مبتدأ مؤخر اما انقضاء الاستفهامية للصدارة فتأب (لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام) اى معنى الاستفهام (وهو) اى الاستفهام (يقضى صدر الكلام) وانما انقضى الاستفهام الصدرة (ليعلم من اول الامراته) اى الكلام الذى قصد الاستفهام به (من اى نوع من انواع الكلام) حتى يتفرغ ذهن السامع لفهم ذلك الكلام وهذا فى الاستفهامية ظاهرا واما فى الخبرية فاقال (و الخبرية ايضا) اى كالا استفهامية (تدل على انشاء التكنين) كما ان رب تدل على انشاء التقليل فلا يخرج الكلام الذى فيه احدهما عن الخبرية لان كونهما خبرين انما هو باعتبار الاخبار عن الكثرة والقللة الخارجتين كانه عليه العصام بقوله لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله (وهو) اى الكلام الذى قصده انشاء التكنين (ايضا) اى كالكلام الذى قصده الاستفهام (نوع من انواع الكلام) واذا كان كذلك (فيجب التنيه) من المتكلم (عليه) اى على انه من اى نوع من انواع الكلام (من اول الامر) كما يجب فى الاستفهامية ثم شرع المصنف فى بيان اصراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (وكلاهما) اى كلا الاستفهامية والخبرية ولما كان فى لفظ كلاهما اشكالان احدهما فى تذكرة لان الظاهر ان يكون مؤنثا والاخر فى تنيته لان الخبر وهو قوله يقع مفردا والظاهر اما ان يقول كل واحد منهما يقع او يقول كلاهما يقعان لطابق الخبر بالمبتدأ اراد الشارح ان يبين هذين الاشكالين فقال (لو قال) اى المصنف (كلتاها) باقظ المؤنث (لكان) اى لكان هذا اللفظ (او ف) من لفظ المذكر لان المذكر وان كان موافقا ايضا باقظ ويل اللفظين او الاسمين لكن زيادة الموافقة فى ايراده مؤنثا (لأنيت الاستفهامية والخبرية) هذا دليل للاوقفة

اللفظ على ما فسروا زيف ما اجاب به فى الايضاح من السؤال الذى اوردته على نفسه وهو ان اسما الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الكورية والانسانية والمرأة باعتبار الانوثة وكذلك جميع اسما من ان الصفات المقصود بها المعنى لا الذات والاسماء التى بها الذات وقد احتزنا فى الحد بقولنا هو الذى قال ان اراد بقوله فى اسما الاجناس ان التى بها الذات وحدها من دون المعنى فلان اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اراد ان التى الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا يتعمد لان الصفات ايضا اذا كررتها مجردة من متبوعها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى التعلق بها وكذا اذا كررتها مع متبوعها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى فى تلك الذات ولولم يدل الاصل المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحنس ثم نقول قوله فى الصفات ان التى بها المعنى لا الذات مناقض لقوله فى جد الصفة الصامة ما دل على ذات باعتبار معنى ولا يذهب على المصنف انه لا يزداد على



الص شيء من ذلك فان  
وردوا اسما الاكلة والزمان  
والمكان انما يتصور اذا  
كان المتي بوضعهما والتلفظ  
بها افادة المعنى اولا وبالذات  
وهذا ضروري البطلان  
الاترى الى لفظ القتل فانه  
لا فائدة موضع القتل وزمانه  
ليس الاوافهم المعنى منه  
اعنى القتل انما يكون في  
ضمنه وبقيته وما ذكره  
في التزييف من التردد في  
ناش من التردد في  
الواضحات فان المراد ليس  
هذا ولا ذاك بل كون  
القصد الى الذات اولا  
وبالذات والى المعنى ثانيا  
وبالعرض ولا ريب في  
ان اسما الاجناس كذلك  
وقوله ثم نقول ان غريب  
جدافانه لا يفهم من كلام  
المص في حد الصفة العامة  
ان المقصود بها الذات لا  
المعنى حتى يكون منافضالم  
ذكره في الصفات بل قد  
صرح فيه بان المتي هو المعنى  
دون الذات المدلول بها  
الاترى الى قوله ما دله على  
ذات باعتبار معنى هو المتي  
فهل يكون هذا منافضا  
لقوله في الصفات ان المتي بها  
المعنى لا الذات كلا (قوله)  
فان دلالة التوابع في هذا  
الأمثلة على حصول معنى في  
المتبوع انما هي مخصوص  
موادها قيل ذلك في المعنى  
القوم كلهم باطل لان  
تركيب التأكيد مع المتي  
يفيد تقرير الشمول فلو  
دلالة على حصول الشمول

يعنى انما كان الابراد بالتأنيث اوفق لان تأنيثكم شاع في السنة النحاة اما وجه الموافقة  
فللاشارة الى ان تأنيثه بتأويله مبنى على ما شاع بين النحاة وللتذكير وجه ايضا ثم شرع  
الشارح في رفع الاشكال الثاني وهو ان الظاهر ان يكون لفظ كلا مفردا لان شرطه ان يكون  
مضافا الى التثنية والضمير المضاف اليه ينبغي ان يكون مفردا لان لفظكم واحدا بالذات فدفعه  
بقوله (فهو) اى فوجه ابراده بلفظ كلا لذى للتثنية متي (على تاويل كلا هذين النوعين)  
يعنى ان لفظكم وان كان واحدا بالذات لكنه اثنان بحسب النوع (وهما) اى النوعان (كم)  
الاستفهامية والخبرية) وقوله (اى كل واحد منهما) اى من كم الاستفهامية والخبرية اشارة  
الى وجه افراد الخبر وهو قوله (يقع) ونقل الزنجي زاده في معرب الكافية قاعدة في استعمال  
كلا عن معنى اللبيب فقال وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو وكلاهما قائم او كلاهما  
قائم ان ايهما الصواب فكنت ان قدر كلاهما توكيذا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو  
وان قدر مبتدأ فالوجهان والخيار هو الافراد فعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل  
كليةما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان ويتمين مراعاة اللفظ في نحو كلاهما محب لصاحبه لان  
معناه كل منهما انتهى وهذا النقل منه يقتضى ان يكون الافراد في يقع بخيار الكونه خبرا ههنا  
وقوله (مرفوعا ومنصوبا ومجرورا) اما حال من المستكن الذى في يقع او خبر منصوب له  
ان كان يقع بمعنى يصير (ثم بين) اى المصنف (موقع كل واحد منهما) اى من الاستفهامية  
والخبرية وفي نسخة منها فيكون راجعا الى الثلاثة من المرفوع والمنصوب والمجرور (بقوله)  
(فكل ما) فاشارة الى تفسير ما بقوله (اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبر) الى ان  
لفظ كل ههنا افرادى لا مجموعى لانه اذا دخل على المعرفة يكون مجموعا ولما دخل ههنا على  
ما الموصول توهم انه مجموعى فدفع الشارح هذا التوهم بهذا التفسير و اشار الى انه ليس  
بموصول بل هو نكرة موصوفة عبارة عن افراد نوعى لفظكم كما قال زنجي زاده ان لفظ ما  
ههنا لا يجوز ان يكون موصولا لهذا السبب وقوله (بكون) اشارة الى ان قوله (بعده)  
ظرف مستقر ومتعلقه يكون على صيغة المضارع بمعنى يوجد والجملة صفة ما قوله (فعل) مبتدأ  
مؤخر ثم الشارح اراد ان ينبه بقوله (او شبه فعل) على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل  
نحوكم يوما انت ساروكم رجلا انت ضارب ووجه الزيادة بقوله (لفظا او تقدير) سيبه فيما  
بعده وقوله (غير مشتغل) بالرفع على انه صفة فعل وقوله (عنه) متعلق بمشتغل بتضمن معنى  
الفراغ والضمير المجرور راجع الى ما رقه قوله (بضميره) متعلق ايضا بمشتغل وصلة له على اصل  
معناه يعنى فكل من الاستفهامية والخبرية اذا وقع بعد كل منهما فعل غير فارغ عن عملهما سبب  
اشتغاله يكون بالضمير الراجع ولما كانت النسخة لصحيفة غير مشتغل عنه ولم يكن فيها قوله  
بضميره وكما ان غير المشتغل اى الفراغ عن عملكم اعم من ان يكون سبب فراغه اشتغاله بالضمير  
او بالمتعلق به لم يحتج على هذه النسخة الى زيادة قوله او متعلق بضميره واما على النسخة التى زيد  
فيها قوله بضميره يعنى تخصيص سبب الفراغ بالاشتغال بالضمير فاحتاج الى زيادة قيد يندفع به  
وهم تخصيص سبب الفراغ بالضمير فقط ولذا زاد الشارح قوله (او متعلق بضميره) فقال

المشغول بالضمير نحوكم رجلا ضربته ومثال المشغول بمتعلق ضميره نحوكم رجلا ضربته  
ومثال المشغول بمتعلق ضميره نحوكم رجلا ضربته غلامه وانما زاد الشارح  
(فهو من حيث هو كذلك) ليكون اشارة الى ان قوله (كان منصوبا) خبر  
لقوله فكل ما يعني ان كل واحد من هذين الوعين لكم اذا كان مقيد بهذه القيود يكون  
اعرابه نصبا (معمولا) لما وجد بعده من الفعل اوشبهه (على حسبه) اى على اقتضائه  
ولما كان ضمير حسبه راجعا الى الفعل والفعل يقتضى معبولات كثيرة توهم منه ان كونه  
منصوبا متعلق عن نفسه اقتضاء الفعل مثلا اذا قلنا كم يوما ضربت ونظرنا فيه الى اقتضاء الفعل  
كان اللاتقي في كم ان يكون مفعولا به للفعل وان نظرنا الى المميز الذى هو الظرف يكون اللاتقي  
فيه ان يكون مفعولا به فاراد الشارح ان يفسر الضمير على وجه يدفع به هذا التوهم فقال  
(اى على حسب عمل هذا الفعل) يعنى المراد باقتضاء الفعل انه باقتضاء عمل هذا الفعل الذى  
وقع بعده هذا من كم حال كونه مضافا الى هذا المميز فان كان المميز مفعولا نحوكم رجلا ضربت  
يكون اقتضائه مفعولا به وان كان ظرفا يكون اقتضائه مفعولا به وليس المراد به اقتضاء  
الفعل مطلقا من غير نظر الى المميز ثم فسر الشارح العمل المخصوص بهذا الفعل بقوله (وعمله  
لا يكون الا بحسب المميز) وقوله (وذلك انك) الخ دليل على قوله لا يكون الا بحسب  
المميز ودليل كونه كذلك انك (تقول كم يوما ضربت) مثلا (فكم) في هذا التركيب  
(منصوب على الظرفية) اى على كونه ظرفا لضربت باقتضاء يميزه يكون كذلك (مع اقتضاء  
الفعل) من غير نظر الى المميز (المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات  
فتعنيه) اى فكون كم ههنا معينا (لا حدى من المنصوبات) وهو المفعول فيه (انما هو) اى التعيين  
(بحسب المميز) وهو اليوم لانه لو لم تكن كذلك يلزم ترجيح تعيين الضعيف وهو المفعول فيه  
من معولات الفعل على الافوى المحتاج اليه وهو المفعول به سيما اذا كان الفعل متعديا واعلم  
ان هذا التفسير من الشىء وجه تسميه ساقه فى الاستدلال عليه لدفع ما اعترض عليه الشىء الرضى  
بقوله ان الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت  
فكم منصوب على الظرفية لاقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من  
المنصوبات فتعنيه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل والمميز انتهى ووجه الدفع انه لما فسر  
بتقيد عمل هذا الفعل لم يحتاج الى ما قاله الرضى لان عمل ضربت ههنا مثلا انما هو على وجه  
الظرفية لا على وجه آخر ثم شرع الشىء فى امثلة كل منهما فقال (فالاستفهامية) اى فمثل كم  
استفهامية المنصوبة هو مبتدأ وقوله (نحوكم رجلا ضربت) خبره وقوله (فى المفعول به) متعلق  
بالنسبة (وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرة مثل كم غلام  
ملكتم وكم ضربة ضربت وكم يوما سرت) لان كلاما من هذه وقع بعدها فعل غير فارغ عن  
عملها بسبب الاشتغال بعمل ضمائرهما فاقضى كل من هذه الافعال بحسب المميز ما اقتضى  
من المفعول به فى الاول والمصدر فى الثانى والظرف فى الثالث ثم اراد الشارح ان يبين وجه  
تقيد الفعل بقوله لفظا وتقدير افعال (وانما جعلنا الفعل) اى وانما جعلنا الفعل المذكور

فى متبوعه لم يتفرده  
الشىء الذى يدل عليه  
المتبوع ولا يخفى ان القائل  
من من القائلين ولقد سبق  
بيان المقام بما لا ضيق عليه  
فلهذا من الواضحين  
(قوله) رده قبل بناء على  
انه لا داعى الى اشتراك  
الاشتقاق ولا موجب  
للتأويل بالمشق لا عقلا ولا  
نقلا وليس بناء الرد على  
الامثلة التى ذكرها حتى  
يتجه ان يقال ان اكثر ما  
ذكره لا يصح رد الان  
كونه نعتا باعتبار انه فى قوة  
المشتق ولقد اساب القائل  
فى هذا القول قال المص  
فى شرح قوله ولا فصل  
الى المعنى يعنى ان معنى النعت  
ان يكون تابعا يدل على معنى  
فى متبوعه فاذا كانت  
دلالة كذلك صبح وقوعه  
نعتا ولا فرق بين ان يكون  
مشتقا وغيره ولكن لما كان  
الاكثر فى هذا المقام وضع  
المشتق توهم كثير من  
النحويين ان الاشتقاق  
شرط حتى تأ ولو اغير  
المشتق بالمشق هذا كلامه  
(قوله) ولا فصل بين ان  
يكون مشتقا وغيره قبل  
الارضاء الا حصر ولا فرق  
بين المشتق وغيره بذلك  
اذ ليس المطلوب تقي  
الفرق بين المشتق وغيره  
كيف والفرق بينهما واضح  
بل فيه بين التعيين وان  
اراد القائل انه لا فصل بين  
المشتق وغيره فى ان يكون  
نعتا يبطل دعوى

في قول المصنف (اوشبهه) اي وجعلنا قولنا اوشبهه (اعم من ان يكون) اي ذلك الفعل الذي وقع بعدكم مع عدم اشتغاله بضميره (ملفوظ) في نحوكم رجالا ضربت (او مقدرا) اي وكان الفعل الغير المشتغل بالضمير مقدرا بعدكم اي بينكم وبين الفعل المذكور المشتغل بالضمير في نحوكم رجالا ضربت لانه اضطررت اقوال النحاة في هذا الصورة لانها حينئذ تدخل في قاعدة الرفع لانه لم يصدق عليها قاعدة النصب لكون الفعل الذي بعد لفظكم مشتغلا بالضمير مع انهم صرحوا بجواز النصب في تلك الصورة ايضا ولذلك اجاز الفاضل الهندي دخول هذه الصورة في قوله والا فرفع بمعنى انه يجوز رفعه وحمل قول المصنف فان منصوبا على وجوب النصب يعني ان المنصوب نوعان نوع وجب نصبه كما في نحوكم رجالا ضربت ونوع جاز نصبه ورفع كما في نحوكم رجالا ضربت وقال المصام ويرد ما ذكره الرضي انكم رجالا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف انتهى يعني ان هذا الكلام من الرضي يمنع النوع الذي يجب فيه النصب بل يقتضي ان قول المصنف كان منصوبا بمعنى منصوبا جوازا وتكلف الشارح الرضي في نحوكم رجالا ضربت حيث جوز تقدير الفعل قبلكم وقال ولا يمنع من تقدير الناصب قبلكم ثم دفع ما قبل انكم يقتضي الصدارة والتقدير قبله متمتع بقوله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود انتهى ثم مقصود الشارح الجامي ههنا توجيهه على وجه لم يحتاج الى ما تكلف به الفاضلان من حمل النصب على الوجوب كما ذهب اليه الهندي ومن تقدير الفعل قبله كما ذهب اليه الرضي بتعميم الفعل الغير المشتغل من الملفوظ والمقدر (ليدخل في قاعدة النصب مثل قولكم رجالا ضربت اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير) وقوله (وقدرت بعده) فعلا غير مشتغل عنه ايكم رجالا ضربت ضربته لقوله اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير يعني ان طريق جملة من هذا القبيل ان تقدر بعدكم فعلا غير مشتغل اي غير فارغ عن عمله بسبب الاشتغال بالضمير وهو ضربت ههنا (فهو) اي قبل هذا التركيب يجوز نصبه ورفع لانه (من حيث ان ما بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب) فيجوز نصبه (وان لم يجعله) اي وان لم يجعل مثله (من قبيله) اي من قبيل الاضمار. (ولم تقدر بعده) اي بعدكم (فعلا غير مشتغل عنه فهو) اي قبله (من هذه الحية سرفوع داخل في قاعدة الرفع) ثم شرع المصنف في بيان المحل الذي يكونكم مجرورا فيه فقال (وكل ما قبله) وفسره الشارح بقوله (اي كل واحد منكم الاستفهامية والخبرية) للاشارة الى ان لفظ كل مضاف الى ما الموصوفة بالكرة التي هي عبارة عن النوعين من الاستفهامية والخبرية وقوله (وقع قبله للاشارة الى ان قبله ظرف مستقر صفة لما وقوله (حرف جر) فاعل للظرف ومثال الاستفهامية (نحو بكم درهما اشتريت) وقوله (وبكم رجل مررت) اشارة الى مثال الخبرية (او مضاف) اي او وقع اسم مضاف الى احدهما مثال الاستفهامية التي وقعت بعد الاسم المضاف (نحو غلامكم رجالا ضربت) ومثال الخبرية (نحو (عبدكم رجل اشتريت) فقوله وكل ما قبله مبتدأ والفاء في قوله (فمجرور) جوابية وقوله

الاحصية والعول بانه لو اني بدلت لفصل بالفرق لكان اوضح مما لا يلتفت اليه (قوله) مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية بفتح الراء وضحا وكلة اي اذا اضيفت الى لفظ موصوفه بعينه يكون مجازا عن الكمال في حقيقة دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع لتأثير دعليه انه ليس في هذا التركيب شيء يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل فالاولى ان يقال وفي مثل مررت بضارب اي رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع لتأثيره كما قيل وليس بمستقيم فضلا عن كونه وارد الان قوله مررت بضارب اي رجل ليس مما يلتفت به فكيف يصح ان يمثل بتركيب باطل بل الغرض افادة كونه تارة صفة وامتثاعه اخرى وذلك قد حصل بما ذكره الشارح قدس سره (قوله) وتوصيف الكرة قبل اي الكرة وما في حكمهما من ذي لام يقصده الى فرد مبهم كما في قوله ولقد اسر على القيم يسبي و اشار الى وجه تخصيص الجملة بالكرة بقوله في حكم الكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم

مجرور خبر للمبتدأ الذي تضمن معنى الشرط لدخول لفظ كل على موصوف بالظرف وأشار  
الشارح بقوله (محرف الجر أو الاضافة) الى عامل المجرور وقوله (وانما جاز تقديم حرف الجر  
او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام) جواب للسؤال الذي ورد بان تقديم حرف الجر  
او الاسم المضاف على كم الاستفهامية او الخبرية متاف لصدارتها فاجاب بان جاز للضرورة  
(لان تأخير الجار) سواء كان حرفا واسما (عن المجرور تمتع لضمف عمله) اى عمل الجار  
مطلقا واذا امتنع التأخير (فيجوز) اى وجب (تقديم الجار عليهما) اى على الاستفهامية  
والخبرية مع اقتضائهما الصدارة وهذا الجواب على تقدير اعتبار كون الجار كلمة منفصلة عنهما  
مع اعطاء حكم الصدارة لهما وقوله (على ان يجعل الجار) الخ جواب على اعتبار كل من  
الجار وما بعده كلمة واحدة فلا يلزم ح ان يعطى حكم الصدارة للجار يعنى مع انا لا يحتاج  
الى ما قلنا من الجواز للضرورة وانما يحتاج اليه اذا لم يكن الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة  
مع انه جاز ان يجعل الجار (اسما كان او حرفا) تقدم الش اسم ههنا على الحرف ليكون اشارة  
الى ان الجمل المذكور فى الاسم ابعد من الجمل فى الحرف فاذا جاز فى الابد فجوازه فى  
البعد اولى (مع المجرور) اى مجرور كل منهما (ككلمة واحدة) اى مثل كلمة واحدة (مستحقة  
للصدر) فان الجار حينئذ يكون كجزئهما وقال الرضى حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ثم  
شرع المصنف فى الحكم الثالث من اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (والا) ولما  
كان قوله والاعبار عن انتفاء كل من الشروط المقدمة فسر الش بقوله (اى وان لم يكن)  
واشار به الى ان امركية من حرف الشرط ولا النافية يعنى وان لم يوجد (بعده) اى بعد كل  
واحد من الاستفهامية والخبرية (لا لفظا ولا تقدير افعلا ولا شبه فعل غير مشغول) اى غير فارغ  
(غنه بضميره او متعلق ضميره) بسبب الاشتغال بالضمير كما هى شروط النصب (ولا قبله) اى  
قبل كل منهما (حرف جر او مضاف) كما هى شروط الجر وزاد الشارح قوله (وكان مجردا  
عن العوامل اللفظية) ليكون جوابا حقيقيا للشرط وليكون كالقوله (فرفوع) يعنى وان  
لم يكن كذلك فيكون مرفوعا لكونه مجردا عن العوامل اللفظية من الفعل الملفوظ او المقدر  
ومن الجار وانما فسر الشارح بقوله (اى فهو مرفوع) للاشارة الى ان الفاء جزائية داخلية  
على الجملة الاسمية التى حذف فيها المبتدأ فتكون جملتها جزء لقوله والا وقوله (مبتدأ) خبر  
بعد خبر او صفة للمرفوع يعنى ان مثل هذا مرفوع على انه مبتدأ (ان لم يكن ظرفا) اى  
ذلك المرفوع يريد به المنصوب بتقدير فى على طبق قوله فى بحث وما وقع ظرفا فلا كثراته  
مقدر بجملة لا ما يدل على مكان او زمان على طبق قوله وظروف الزمان كلها تقبل النصب  
وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا كذا فى متن العصام وقول الشارح (نحو من ابوك)  
تنظير لامشيل يعنى كان من الاستفهامية فى قولك من ابوك مبتدأ وان كانت نكرة وخبره  
اعنى ابوك معرفة كذلك يجوز ان يكون كم مع كونه نكرة مبتدأ وما بعده خبره وان كان معرفة  
يجوز ان يكون خبرا عنه ثم انه لما كان كون النكرة مبتدأ لا يجوز فى صورة كون خبره معرفة

النكرة لكونها لا فائدة  
نسبة مجهولة كالنكرة التى  
هى لا فائدة فرد مجهول واذا  
جلت صفة يجب ان يكون  
معلومة للمخاطب حتى  
يتبين موصوفه عند  
المخاطب بما يعرفه من النسبة  
ولذا قيل الاخبار بعد العلم  
بها اوصاف الا ان يكفى فى  
كونها فى حكم النكرة بانها  
موضوعة لا فائدة نسبة  
مجهولة واستعما لها فى  
النسبة المعلومة طار على  
وضعها وقوله لا المعرفة  
اشارة الى ان قوله النكرة  
احتراز عن المعرفة لكن  
يبين ان يعلم انه لم يحترزها  
لانها لا توصف بالجملة  
الخبرية بل لانه لا يوصف  
بالجملة اصلا فعبارة المص  
غير واضحة وليس كما  
يبين اظهر وان وصف  
الخبرية كذلك انما هو  
باعتبار ما هو عليه فى اصل  
وصفه ومدار المقام على  
مطلق الجملة الا انه يحى بقيد  
الخبرية لا يسبى ولا ينهم  
من المذكوران المعرفة  
قد توصف بالجملة الانشائية  
فلا ورود لسؤال خفاء  
العبارة على ان حمل قوله  
وتوصف النكرة على  
الاحتراز مما لا يصح جدا  
وقد اشار الشارح لا المعرفة لم  
يكن لبيان قصد الاحتراز  
بل لا فائدة ان عدم التعريف  
للمعرفة انما كان  
لاختصاص هذا الحكم  
بالنكرة ثم ان سبب عدم  
انصاف المعارف بالجل انما

عند غير سيويوه من الحاة اراد الش ان يذكره فقال (وهذا) اى كون كم مبتدأ على الاطلاق  
 (بمعنى على مذهب سيويوه) اذ يلزم حينئذ التزام كون المبتدأ نكرة متضمنة استفهام ماسع  
 كون خبره معرفة ولا يلزم ذلك الاعلى مذهب سيويوه (فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة)  
 لا مطلقا بل عن نكرة (متضمنة استفهاما) كن وما وكم (واما عند غير سيويوه) من الحاة (فهذا)  
 اى النكرة المتضمنة استفهاما ليس بمبتدأ عنده غيره حتى يلزم ما ذكر بل هو فى مثل تلك الصورة  
 (خبر مقدم على المبتدأ) وجوبا ولم يحز كونه مبتدأ (لكونه نكرة) لكون (ما بعده معرفة)  
 وقوله (وخبر ان كان ظرفا) عطف على قوله مبتدأ (نحوكم يوم اسفر فكم) اى لفظ كم (ههنا)  
 اى فى هذا المثال الذى كان يميزه ظرفا (منسوب المحل) اى منصوب محله (اولا) اى باعتبار  
 الاصل (داخل تحت قاعدة النصب) لكون شبه الفعل بعده وهو كائن المحذوف اذ هو غير  
 مشتغل عنه لان لفظ الكائن ههنا رافع للضمير الذى فيه على القاعلية وناسب لكم على الظرفية  
 وهذا يدل على ان لفظ الكائن مقدر بعدكم وقوله (باعتبار اعمال الكائن) متعلق بالدخول الذى  
 فى ضمن قوله داخل اى دخوله تحت هذه القاعدة باعتبار جعل الكائن عاملا (فيه) اى فى كم  
 وقال المصام هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضى لاراء المرفوع محال ليس كم بل الجملة الظرفية  
 وهى الناقصة على الخبر انتهى وقال ابن قاسم العبادى رداعلى المصام ان ما قاله الرضى مرضى  
 موافق لكلام التحاة كابن هشام لان الظرف لما ناب عن الخبر ثبت له حكمه من الرفع انتهى  
 اليه اشار الشارح بقوله (وداخل فى قاعدة الرفع) اى وكم ههنا كما دخل فى قاعدة النصب  
 باعتبار اصله داخل ايضا فى قاعدة الرفع لانه ليس بعده فعل او شبه مشتغل عنه لا لفظ ولا  
 تقدير او لا قبله جار (ثانيا) اى بعد اعمال الكائن فيه وانما دخل بهذا الاعتبار تحت قاعدة الرفع  
 (لقيامه) اى لقيام لفظ كم (مقام عاملة الذى هو خبر المبتدأ) لان القاعدة هى ان الظرف اذ قام  
 مقام عاملة ثبت له حكم العامل ولما فرغ لمصنف من بيان اعراب كم الاستفهامية والخبرية شرع  
 فى بيان احوال اثار اسماء الاستفهام والشرط ولما كانت اكثر احكام اسماء الاستفهام والشرط  
 مثل احكامهما حال اليار المذكور بقوله (وكذلك) على احكام كم ولما احتمل ان يكون المشار  
 اليه عبارة عن قوله فكل ما بعده وعن قوله ولها صدر الكلام فسر الش بقوله (اى مثل كم)  
 وهذا اشارة الى ان الكاف بمعنى المثل والى ان الاشارة الى كم لكن ليس وجه التشبيه فى جميع  
 احكامها بل (فى تأنى الوجود الاربعه الاعرابية) يعنى احدها كونه منصوبا معمولا على  
 حسبه وثانها كونه مجرورا بحرف الجر والاضافة وثالثها كونه مرفوعا بالابتداء بشرط ان لا  
 يكون ظرفا واربعا كونه مرفوعا بالخبرية بشرط ان يكون ظرفا (بالشرائط المذكورة) وهى  
 اشتراط نصبه يكون ما بعده فعلا واشتراط جزمه يكون مدخول احد الجارين واشتراط رفعه  
 بكونه مجر دا عنهم او قوله وكذلك ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (اسماء الاستفهام والشرط)  
 مبتدأ مؤخر ولما لم يتأتى جميع الوجود الاربعه فى كل واحد من هذه الاسماء اوله الش بقوله  
 (بمعنى انه يتأتى تلك الوجود الاربعه) يعنى المراد بما ذكرنا فى وجه التشبيه بمعنى ان تلك

يظهر على ما اختاره المص  
 وهو ان الجمل نكرات  
 لانه لا تقدر باعتبار الحكم  
 والحكم فى المعنى نكرة  
 فان الحكم بشئ على شئ  
 يجب ان يكون مجهولا عند  
 المخاطب اذ لو كان معلوما  
 لوقع الكلام لدوا نحو السماء  
 فوقنا والارض تحتنا فكان  
 الاسم الذى يسبك فيها  
 نكرة وتقريره انك تقول  
 فى الفعلية صررت برجل  
 قام ابوه فتقدروه بقائم ابوه  
 فتأخذ الاسم من الحكم لا  
 من المحكوم عليه ولو كانت  
 اسمية كقولك صررت  
 برجل ابوه قائم لكان  
 تقديره صررت برجل قائم  
 ابوه فتسبك من الحكم  
 الذى هو الثانى لا يقال فقد  
 يكون بعض الاحكام  
 معارف فى قولك زيد القائم  
 لانا نقول ليس القائم زيد  
 القائم يخبر عنه بالقيام بل  
 لا بد ان يكون القائم معلوما  
 نسبتة الى صاحبه عند  
 مخاطب ولو كان الحكم  
 بالقيام اوجب ان يكون  
 مجهولا وانما الخبر فى المعنى  
 الحكم بان هذه الدات هى  
 هذه الدات واذا كان  
 كذلك صار زيد محكوما  
 عليه والذى يدل على ذلك  
 صررت برجل اخوه القائم  
 وعلى ذلك الاعتبار المخار  
 عند اكثر النحو بين يكون  
 نظر القائل مند فمامن  
 اصله (قوله) لان الدلالة  
 لتليل لوصف النكرة بالجمل  
 (قوله) وانما قيد الجمل

الوجوه تتأني (في جميع هذه الاسماء) لاني كلها وهذا لا يتأني ان لا يوجد بعض الوجوه في بعض تلك الاسماء وهذا من الشر تأويل لكلامنا في وجه التشبيه وهو المفهوم من تشبيه هذه الاسماء بما ذكر في كم من الاحكام لاعرابية فانه يفهم منه ان هذا الوجوه الاربعة تجري في كل واحد من هذه الاسماء وليس كافهم ل تجري في بعضها ويجري بانها في البعض يصدق عليها انها تتأني في المجموع الجملة (لا) المراد به انها تتأني (في كل واحد منها) اي من هذه الاسماء كما سيفصله الشرح وفي المصام ان هذا التأويل من الشارح في طرف المشبه وهو قوله اسماء الاستفهام حيث اراد بها ان ما شبه منها بكم جميعا من حيث المجموع لا كل واحد منها وبعضهم اوله في التشبيه فقال ذلك البعض يعني وكذلك انها مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ثم قال المصام ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزا لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام انتهى ثم بين الشارح ما هو مشترك بين الاستفهام والشرط وبين ما هو مختص باحدهما فقال (وهي) اي تلك الاسماء المشبهة بكم (من) اي لفظ من (وما واي واين اني وتي مشتركة) اي حال كون كل من هذه الستة مشتركة (بين الاستفهام والشرط واذا) اي وكلمة اذا حال كونها (مختصة بالشرط وكيف) اي وكلمة كيف (واياد) حال كونها (مختصتين بالاستفهام) ثم فصل الشرح كل واحد منها من حيث يتأني فيها بعض تلك الوجوه فقال (فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأني فيهما) اي في من وما وقت كونهما استفهاميتين (الوجوه الثلاثة الاول) وهي كونها منصوبتين بما بعدهما من الفعل وكونهما مجرورتين باحد الجارين وكونهما امر فوعتين بالابتداء ومثال كونهما منصوبتين بما بعدهما في كلمة من (نحو من ضربت و) في كلمة مانحو (ما صنعت) ومثال كونهما مجرورتين في كلمة من بحرف الجر نحو (بمن مررت و) الاسم المضاعف نحو (غلام من ضربت و) مثال كونهما امر فوعتين بالابتداء في كلمة من نحو (من ضربت و) في كلمة مانحو (ما صنعت) ثم بين وجه عدم تأني الوجه الآخر فيهما فقال (ولا يتأني فيهما) اي في من وما (الرفع على الخبرية لا متاعا ظرفيها) لانها شرط الخبرية كما مر (واذا كانتا) اي كلمة من وما (شرطين فكذلك يتأني فيهما تلك الوجوه الثلاثة) اي كانتا في تلك الثلاثة فيما اذا كانتا استفهاميتين من النصب والجر والرفع بالابتداء (نحو) اي مثال النصب في من نحو (من تضرب اضرب و) في مانحو (ما تصنع اصنع و) مثال الجر وجر مجرور بحرف الجر نحو (بمن تمر امررو) بالمضاف نحو (غلام من تضرب اضرب و) مثال رفعه ما بالابتداء في من نحو (من يأتي فهو مكرم و) في مانحو قوله تعالى (وما تقدموا لانفسكم من خير نجده عند الله ولا يتأني فيهما) اي من وما اذا كانتا شرطيتين (بل) لا يتأني (في جميع اسماء الشرط) سواء كانت ماعداها مشتركة نحو اي واين او مختصة بالشرط نحو اذا وعلى كل تقدير فيها لا يتأني (الرفع على الخبرية) وقوله (فانه لا يقع) اشارة الى ان عدم وقوعها خبر ليس لعدم استعداد تلك الاسماء للخبرية بل لانه لا يقع (بعدها) اي بعد تلك الاسماء (الا الفعل) لكونها شرطية مستلزمة للدخول على الفعل (ولا يصح الفعل للابتداء) الا اذا نحو تسمع

بالخبرة لان الانشائية لا تقع صفة لا يتأويل ببديل قيد التأويل بالبعد لان التأويل مشترك بينهما وبين الجمل الخبرية اذا الجمل التي لها محل من الاعراب في تأويل مفرد بسبوك منها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره ان القيد بالخبرية اشارة الى ان الخطا الوصف بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار لا احتياجهما الى تأويل ببديل لعدم وقوعها والاولى ان يقال بالقيد لان الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو في ضرورة اصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة ومفعولها والصواب هو التلليل اما بان الانشائية لا تقع صفة ولا خبر او اوصلة ولا حالا لان الانشائية لا تثبت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه وما بان الصفات كلها قابل العلم بها اخبار في الحقيقة فاذا علمت سميت صفات وكان الخبر لا يكون الا محتملا للصدق والكذب فكذلك الصفة وهذا ما ذكره المص في الايضاح ثم ما ذكره الشارح في نفس الامر فان الطليعية قد تقع صفة لكونها محكية يقول محذوف هو انعت في الحقيقة كقوله جاؤا بمدق حل رأيت الذئب قط اي بمدق مقول عنده هذا القول كما يقع حال نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اي

مقولا في حق هذا القول  
ومفعولا تابيا في باب ظن  
نحو وجدت الناس اخبر  
تقله لكن يرجع جميع ذلك  
الى الخبرة فالوجه في  
التحليل ما عرفت (قوله)  
واذا لم يكن فيها الضمير  
الرابط تكون اجنبية قيل  
اي في بادى النظر فالترام  
الضمير احتراز عن ان  
يظنها مخاطب اجنبية غير  
قابلة لكونها صفة ولم يحترز  
عن ذلك في الخبر الجملة  
واكتفى بما يقوم مقام  
الضمير لان توجه الخطاب  
الى الخبر فوق توجهه الى  
الصفة فليس ههنا مظنة  
الفعله عمالا يظهر الا بغير  
توجهه والذات في رابطة  
الحال ايضا فوق المسألة  
في رابطة الخبر وبما حققنا  
اندفع ما قيل من انه في  
اللازمة مناقضة لجواز  
حصول الربط بغير الضمير  
كافي خبرا مبتدأ وفيه ان  
الحكم بالزوم اعم من ان  
يكون مذكورا او مقدرا  
وايضا حذف الضمير  
الربط في الصفة احسن من  
حذفه في الخبر لانها مع  
الموصوف جزء الجملة  
بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ  
جملة فالتهفيف فيها هو مع  
غيره كالكلية الواحدة  
اولى كما صرح به الرضى في  
مباحث خبر المبتدأ (قوله)  
ويوصف بحال الموصوف  
سواء كان مفردا او جملة  
وكذا عديله فلذا اخر  
البحث من بيان كونه جملة

بالمعدي او مابا بالاسم في نحو وان تصوموا (وما هو لازم للظرفية) اى والاسم الذى هو لازم  
ظرفيته وقوله (من هذه) بيان لما اى حال كون تلك الاسماء من الاسماء المذكورة السابقة (كنى  
واين واين وانى وكيف واذا) قوله وما هو مبتدأ وقوله (ن لم نجر بحجاز) جملة شرطية خبره  
يعنى ما هو لازم الظرفية من اسماء الشرطيات في وجهان من الوجوه الاربعة احدهما الجر  
بحرف الجر ان دخل عليه وتانيهما النصب على الظرفية ان لم يدخل فان دخل عليه الجار يجرب  
(نحو من اين) وان لم يدخل (فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية) ابدأ باعتبار انه مفعول لمقدر  
(وعن بعضهم) اى ونقل عن بعض النحاة (ان اذا قد يخرج عن الظرفية) وقوله (ويقع  
اسما صريحا) كالمطلب للتفسير لقوله قد يخرج عن الظرفية يعنى اذا خرج عن الظرفية سقى اسما  
صريحا مجردا عن معنى الظرف (نحو اذا يقوم زيد اذا يقدم عمرو) وقوله (اى وقت قيام  
زيد وقت قعود عمرو) تفسير واشارة الى ان اذا الاول مبتدأ واذا الثانى خبره وكلاهما بمعنى  
الوقت (فهى) اى كلمة اذا في قوله اذا يقوم زيد (مرفوعة بالابتداء) وقوله (وقال الشارح الرضى)  
للإشارة الى ان قول هذا البعض غير ثابت لانه قال (وان لم اعثر) اى لم اطلع (لهذا) اى لكون اذا  
مستعملا في غير الظرف (على شاهد من كلام العرب) نظما ونثرا وهذا من الشارح تأكيد لقوله  
فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية يعنى لا يجوز استثناء اذا من هذه الاسماء لما نقله عن الشارح  
الرضى من عدم الاطلاق لانه يشعر بعدم ثبوته فلا يجوز نقض القاعدة بمثل هذا وقال بعض  
المحشين ان قوله (وما هو لازم للظرفية) الخ اى اخل فيما نقل عن الشارح المذكور يعنى والاسم  
الذى هو لازم الظرفية (يرفع في الاستفهام محلا) وقوله في الاستفهام احتراز عن الشرط  
اذ لا يتصور فيه الخبرية كما تقدم فربما لو انما قيد الارتفاع بقوله محلا لانه اذا كان مبنيا صار له محلان  
احدهما الرفع وهو محله البعيد والثانى النصب على الظرفية وهو محله القريب كما اشار اليه  
بقوله (مع انتصابه على الظرفية) اى ادمع فانه يدل على ان الانتصاب على الظرفية محله القريب  
لان مع بدخل على المتبوع الدال على التقديم وقوله (اذا كان خبرا مبتدأ مؤخر) احتراز عما اذا كان  
بعده فدل كما تقدم (نحو متى عهدك بقفلان) فان متى لكونه لازم الظرفية له محلان احدهما انتصابه  
على الظرفية بكونه ظرفا لمتعلق محذوف ولما احتمل ان يقدرا المحذوف مقدما ومؤخرا اراد  
ان يفسره بقوله (اى متى كان عهدك به) لافادة ان المتعلق قد مر مؤخرا على وفق ما تقدم في قوله  
وقد رت بعده فعلا (وما اى) اى وما اللفظ اى من هذه الالفاظ (فيتأتى فيه الوجود الاربعة كلها  
فانه قد يقع في محل الرفع الخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية) من الجر والنصب ومن  
الرفع الابتداء على الخبرية فاما رفعه بالخبرية ففي هذا المثال وهو (نحو اى وقت يجيئك اى الى  
وقت) اشارة الى ظرفية (كائن) اشارة الى المتعلق المؤخر للظرف وهو الخبر في الحقيقة (بجيتك)  
مبتدأ مؤخر ثم فصله بقوله (فاى وقت على تقدير انتصابه) لفظا (الظرفية) اى بكونه ظرفا  
(مرفوعا محل) اى مرفوعا محله (بالخبرية) يعنى انه منصوب لفظا لكونه مرفوعا مرفوعا محلا  
لكونه خبرا (والوجوه الباقية) وهى الوجوه الثلاثة الباقية احدها النصب (مثل ايم

ضربت و) ثانيها الجر نحو (ايهم مررت و) ثالثها الرفع على الابتدائية نحو (ايهم قائم) ثم شرع  
 المصنف في مسألة من مسائل كم بعد قياس سائر اسماء الاستفهام والشرط بها وهي جواز  
 الوجوه الثلاثة فيها فقال بطريق الاستشهاد (وفي مثل . كم عملة ك يا جرير وخالة .) ثم  
 فسر الش هذا المثل بقوله (يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر التمييز وحذفه) اي  
 يريد المصنف بالمثل انه في التركيب الذي وقع فيه لفظكم واحتمل من حيث نفسه لان يكون  
 للاستفهام والخبر ومن حيث تمييزه ان يكون يميزه مذكور او ان يكون محذوفا فان الحال  
 في تركيبكم عمه كذلك فقول في مثل خبر مقدم وقوله (ثلاثة اوجه) مبتدأ مؤخر ثم لما  
 اختلف النسختان عند الشارح ففي بعضها وفي مثلكم عمه بحذف المميز كما هي مختار  
 الشارح فان النسخة تقتضي التعميم في المسئلة من حيث المميز كما فسره بشاره العموم الى  
 احتمال الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه اراد ان يوجه قوله ثلاثة اوجه على وجه  
 يوافق لكل واحدة من النسختين فقال (هكذا) اي كما نقلت وفسرت عليه يعني بحذف  
 لفظ المميز (في كثير من النسخ) ثم بين النسخة الاخرى بقوله (وفي بعضها) اي وفي بعض  
 النسخ (وفي مثل تمييزكم عمه) يعني بزيادة لفظ التمييز فينبذ يكون مراد المصنف بقوله  
 في مثل (اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه) اي في مثل الاسم الذي وقع تمييزا يجري فيه  
 بعض الوجوه الثلاثة المذكورة وهو كون عمه منصوبا ومجرورا وما اذا كان مرفوعا فلا  
 يكون فيها وقع تمييز ثلاثة اوجه من الاعراب (فعلى النسخة الاولى) وهي النسخة التي  
 اختارها الشاعري ما لم يذكر فيها لفظ التمييز فبناء عليها (يحتمل) اي احتمالا عنده راجحا  
 كما سيصرح (ان يعتبر الالوجه الثلاثة) اي التي ارادها المصنف بقوله ثلاثة اوجه اي يجوز ان  
 تعتبر تلك الثلاثة الجائزة (في كم) اي في ذاتها (احدها) اي احدا الثلاثة (رفعه) اي محلكم  
 مرفوعا (بابتداء) لعدم شرط نصب الجر وعلى هذا التقدير كون المميز مذكورا وهو لفظ  
 عمه ويحتمل ان يكون محذوفا مقدرا بكم شخص او شخصا (والآخران) اي والوجهان  
 الآخران من الثلاثة (انصبه على الظرفية وعلى المصدرية) اي الثاني من الوجوه جعله  
 منصوبا على الظرفية والثالث منها نصبه على المصدرية وهذان الوجهان على تقدير كون  
 المميز محذوفا وانما احتمل اعتبار الوجوه في كم (قانه) اي لان المصنف (اشار فيما سبق)  
 في بيان وجوه اعرابكم (بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب)  
 حيث لم يقال منصوبا بالفعل بل قال على حسبه ليم كل المنصوبات التي اقتضاها  
 الفعل فيجوز ان يعتبر في هذا البيت على تقدير كون عمه ميمزا ان يكون مرفوعا  
 بالابتداء وخبره قوله جلبت في المصراع الثاني وعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون  
 عمه مرفوعا بالابتداء يحتمل ان يكون المحذوف زمانا او مصدرا فتقدير الاول كم زمان  
 فيكون منصوبا لكونه ظرفا لقوله جلبت وتقدير الثاني كم حلبة فيكون منصوبا على  
 انه مفعول مطلق لقوله جلبت ثم اشار الشارح الى موافقة هذا التوجيه لما سبق  
 من بيان المصنف فقال (ولا يخفى ان هذا) اي وجه اعتبار الوجوه الثلاثة في نفسكم

فتح قوله يتبعه في النكرة  
 يحتاج الى تأويل والمراد  
 بحال الموصوف ما جعل  
 حاله ولو تجاوز ازيد  
 الحسن من قبيل الوصف  
 بحال الموصوف وان ليس  
 الحسن الالوجه وكذا  
 المراد بالوصف بحال المتعلق  
 ما جعل حاله غير الموصوف  
 بحسب دلالة التركيب وان  
 كان قائما به نحو زيد الحسن  
 نفسه او ذاته فانه من قبيل  
 الوصف بحال المتعلق مع  
 ان الحسن قائم بزيد  
 فاعرف حال قوله اي بحال  
 قائمه به وليس بما يلفت اليه  
 فان قوله يتبعه في النكرة  
 لا يحتاج الى التأويل لان  
 الجمل فكرات كما عرفت  
 فان كان الموصوف نكرة  
 جاز توصيف بالجمل والافلا  
 فكيف يكون الحكم  
 بالتبعية في التكثير محتاجا  
 الى التأويل قوله والمراد  
 بحال الموصوف ما جعل  
 حاله ولو تجاوز الى آخر  
 ما ذكره غلط ناش من قلة  
 التدبير فان الجار والمجرور  
 في قوله بحال الموصوف  
 في محل الرفع فاعل يوصف  
 اي يحمل حال الموصوف  
 اي هيئته وصفاله كافي  
 رجل متعلق اي وقد يحمل  
 حال متعلق قائم ومضروب  
 وحسن وكذا معنى قوله  
 وبحال الشيء وصفه بذلك  
 الشيء لنزله منزلة حاله نحو  
 برجل مصري حمارة في  
 حصول الفائدة بذلك على  
 ما صرح به الرضوي وغيره  
 كيف ولا سبيل الى ما ذكره



القائل لالفاظ ولا معنى كما لا  
يغنى على المأمل الخبير قوله  
يعنى بصفة اعتباره تحصل  
له بسبب من لفظه قيل لا اشكل  
عليه الموصوف بحال المتعلق  
اذا التفت تابع يدل على معنى  
في متبوعه وليس حال  
المتعلق معنى في المتبوع  
اول قوله بحال متعلق بما  
ذكر ويلزمه ان يكون  
التفت في جاني رجل  
حسن غلامه الحسن بل  
ما هو اول به اى كان بحيث  
يحسن غلامه ولا يغنى ان  
هذا الوصف تابع  
للموصوف في الامور  
الغشيرة كالوصف بحال  
الموصوف بل يلزم ان  
يكون جاني رجل كاش  
بحيث يحسن غلامه وصفا  
بحال المتعلق لانه وصف  
بصفة اعتبارية تحصل  
بسبب المتعلق فالوجه ان  
يقال معنى قوله ووصف  
بحال المتعلق انه يوصف  
بلفظ يدل على معنى قائم  
بالتعلق ويجرى عليه  
اعراب التابع ويجعل له  
وبشكل في صدق  
التعريف عليه بانه يدل  
بجمله وصفا على معنى  
اعتباري حاصل بالقياس  
اليه في متبوعه وليس  
الامر كذلك فان ما ذكره  
قدس سره وان تضمن  
رفع ما حكمه من الاشكال  
التوجه من التعريف لكن  
غرضه بيان كيفية ما هو  
المجموع عليه من تنزيل حال  
متعلق الشيء منزلة حاله كما

(اليق) ان الوجهين الآخرين (بما سبق) في كلام المصنف (من وجوه) عراب كم وجه الالية  
ار في هذه التوجيه تخليصا لكلام المصنف عن ورود لزوم الاختلال بذكره ما لم يذكر قبله  
ثم شرع الشارح في بيان احتمال التوجيه الآخري في الوجوه الثلاثة عن النسخة الاولى فقال  
(ويحتمل) اى احتمالا مرجوحا عنده (ان تعتبر الاوجه) اى الاوجه الثلاثة المذكورة (في)  
تمييزها) اى في تميز كلمة كم (اعنى) اى بذلك المميز هنا (عمة) اى كلمة عمة (فاحدة) اى فاحدا الاوجه  
الثلاثة (لرفع) اى رفع عمة (بالابتداء) اى يكونه مبتدأ وحلت خبره الفع لا يكون مميزا  
لان المميز لا يكون مرفوعا فلزم ارتكاب كون المميز محذوفا ايضا (استفهامية كانت) اى سواء  
ان تكون كلمة كم استفهامية فيكون مميزا المحذوف منصوبا مفردا (او خبرية) فيكون المحذوف  
مجرورا مفردا او مجوعا ولا يخفى ان الاعتبار لا يكون في هذا التقدير الا بحذف المميز فلا يكون  
داخلا في الوجوه الثلاثة اللهم الا ان يقال ان المراد بقوله ان تعتبر الاوجه اى بعض الاوجه  
(والآخرا) اى الوجهان الاخران (الص) اى احدهما نصب كلمة عمة (على تقدير كونها)  
اى كون كم (استفهامية) ان يكون عمة تمييزا لها (و) الاخر من الوجهين (لجر) اى جر عمة  
على تقدير كونها اى كون كم (خبرية) ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف  
ميزها وهو غير مذكور فيما سبق) ولما كان اعتبار الاوجه كما ذكره الشارح فرعاً على جواز  
حذف المميز لم يرد الى خبر اليه بقوله (فكان الاليق) اى على المص (ناخبر هذا) اى تأخير قوله  
وفي مثل كم عمة الخ (عن قوله) اى قوله الآتى بعده وهو قوله (وقد يحذف في مثل كم مالك) حتى  
يكون قوله على الترتيب الاليق وهو تقديم الاصل على الفرع وان جازى بعض المواضع تقديم  
الفرع على الاصل ليكون توطئة للقاعدة فان قيل ان الوجه الاول مبنى ايضا على ذلك لا اعتبار  
لان الوجهين الآخرين اعنى نصب كم على الظرفية او المصدرية مبنيان ايضا على حذف  
المميز ولم خصص الش الالية بهذا الوجه الثاني فاجاب عنه الفاضل الامير بان الوجه الاول  
ليس فيه عكس الترتيب لان جميع الوجوه فيه معتبرة في نفس كم موافقة لما سبق من الوجوه  
الاعرابية واما الوجه الثاني ففيه عكس الترتيب لان الوجهين الآخرين فيه متملقان بحذف  
المميز وقال المصام بمداثبات التحمل في التمييز في الحمل على التميز في بعض الوجوه فالاولى  
ان يقال المراد بالاوجه الثلاثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله  
وقد يحذف انه قد يحذف مثل مميز كم عمة لك يا جبرير وخالة فانه الذى ذكر اتفاقاً يكون اشارة  
الى ثلاثة اوجه اخرا باعتبار المميز المحذوف ويكون نحوكم ممالك كم ضربت تنظيراً بحذف  
هذا التمييز وتبييناً لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كفى كم ضربت او المقدر  
كما في كم ممالك انتهى وفيه ان الوجه الاخير منها وهو جر عمة مع الجمعية محتاج الى اثبات  
وقوع نسخة في البيت المذكور بالجمع بان تكون كم عمات وخالات ولعل الفاضل المذكور  
اطلع على تلك النسخة ثم اراد الشارح توجيه الوجوه المذكورة على النسخة التى ذكر فيها  
التمييز فقال (واما النسخة الاخرى) اى واما باعتبار الوجوه على النسخة الاخرى وهى وفى

مثل تمييزكم عمة بزيادة ذكر التمييز (فلا يحتمل) فلا يحتمل الاعتبار في الوجوه (الا الوجه الاخير)  
وهو اعتبار بعض الوجوه في عمة على تقدير عدم كونه مميزا وهو تقدير رفعه بالابتداء بان يكون  
المميز محذورا واعتبار بعضه في عمة ايضا على تقدير كونه مميزا ثم شرع في بيان معنى البيت المذكور  
بعده تطبيقه بما سبق فقال (والبيت للفرزدق) هذا بيان لقلته (يهجو جريرا) يعني مراده بهذا  
البيت ان يهجو جريرا بترذيل اقاربه (وتمامه) اي وتمام البيت (فدعاء قد حلبت على عشاري) ثم  
شرع في بيان بعض المفردات من حيث اللفظ والتصريف فقال (الفدعاء) على وزن حراء مؤنث  
الافدع ومعناه (المعوجة الرسخ من اليد او الرجل) وفي شرح الابيات الفدع التحريك عوج  
في المعامل كأنها قد زالت عن اماكنها ويقال رجل افدع وهو المعوج الكف والذراع  
او القدم والساق لان في مفاسله انحرافا وانحلا (فتكون) حينئذ معنى الفدعاء (مقلبة الكف  
او القدم بمعنى انها) اي الكف او القدم (لكثرة الخدمة) اي لكثرة خدمتها مع المهانة والترذيل  
(صارث) اي رجعت كل واحدة من الكف والقدم بعد كونها مستقيمة - الملة (كذلك) اي  
معوجة (او هذا) اي او معنى الانقلاب ان هذا الاعوجاج يعني اعوجاج الاعضاء المذكورة  
(خلفة لها) اي للعمات والحالات (نسبها) اي نسب الشاعر في مقام الهجو عمات جرير وخالاته  
(الى سوء الخاقعة) من اول الامر لا لكثرة الخدمة فيحصل الهجو المطلوب في كل من الاعتبارين  
(وانما عدى) على صيغة المجهول (حلبت) اي لفظ حلبت (بملى) مع ان الاصل فيه ان يتعدى  
باللام كما يقال حلبت له ماشيته وهما تعدى بملى الاستعلائية (لتضمنه) اي لتضمن لفظ حلبت  
(معنى قلت) مباغاة في الهجو اي حلبت وقلت تلك الحلية على ثم بين وجه كونه استغنى خدمتها  
بقوله (اي كنت كارهها لخدمتها) اسوء خلقتها (مستكفما منها) اي من خدمتها (فخدمتي  
على كره مني واختار) اي ولذلك الاكرام اختار (من انواع خدمتها الحلب لانه) اي لان  
الحلب (خدمة المواشي وهي) اي خدمة المواشي (اباغ في الذم من خدمة الاناس) الخدمة  
مصدر مضاف الى المفعول ومن متعلق باباغ اي خدمة المواشي اباغ في الذم من الخدمة  
للانسان (والشار) بكسر العين (جمع عشراء) بضم الميم وفتح الشين (وهي) اي العشراء  
(الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها) اي واختار الشاعر من المواشي خدمة  
الناقة الموصوفة دون خدمة الغنم والمز و غيرها من المواشي (لانها) اي لان الناقة الموصوفة  
(تأذى من الحلب) اشد تأذيا (ولا تطيع) تلك الناقة لمن حلبها (بسهولة) وان اطاعت بكرة  
وضرب واذا لم تطع بسهولة (فني حلبها) اي فيحصل في حلب الناقة (زيادة مشقة) لمن حلبها  
وزيادة مشقة الحالب هي مقصود الشاعر لاستكراهه من خدمتها (وفي ذكر عمة وخالة) اي في  
ذكر الشاعر عمة جرير وخالاته من بين الاقارب (اشارة الى ردالة طرفي) بقوله (ايه وامه) بدل  
من الطرفين لان العمة اخت الاب والخالة اخت الام يعني ان نسبك يا جرير رذيل مطلقا لاشرف  
في واحد من الطرفين وهذا اباغ في مقام الهجو المطلوب ثم شرع في تطبيق لفظكم المقصود على  
تقدير كونه استغفامية وخيرية فقال (فلا استفهام) اي المستفاد من كم وهو مبتدأ وقوله (على تقدير

في الخبر لحصول القسامة  
بذلك على ما ذكره القص  
في الصرح قال الزمخشري  
وقد نزلوا نعتي بحال  
ما هو من سببه منزلة نعت  
بحاله وهو نحو قولك  
صرت برجل كثير عدوه  
وكأن القاتل ذهل عن  
صرام القوم وكون هذا  
القسم من باب التزليل والا  
لما عترض على ما ذكره  
الشارح موافقا لما ذكره  
بانه يرجع الى ان يكون  
النعت كائن بحيث يحسن  
غلامه دون الحسن فيبعد  
القسمان فان من عرف  
ذلك عرف ان النعت هو  
الحسن وان القسمين  
متضايان ولعله وقع فيه من  
ظاهر قوله اذ كون الرجل  
الح غافلا عن كونه لتصور  
ذلك الاعتبار والتزليل ثم  
ان ما اتى به من الوجه ماله  
مال ما ذكره الشارح  
قدس سره فينصر (قوله)  
والافراد والنثية والجمع  
والنذكير والتأنيث الا اذا  
كان مصدرا فانه يستوي  
فيه جميع هذه الامور ونحو  
رجل عدل ورجل عدل  
واحدة عدل او افضل  
التفضيل بمن فانه مفرد  
مذكر لا غير او افضل  
التفضيل المضاف للزيادة  
على من اضيف اليه او  
فعولا بمعنى فاعلى نحو رجل  
صبور وامرأة صبور او  
فعيلا بمعنى مفعول كرجل  
جريح وامرأة جريح  
وما في الصرح في هذا المقام

النصب) اى نصب عمة خبر للمبتدأ وقوله (على سبيل التهمك) خبر بعد خبر واحد خبر  
والآخر حال من فاعل الظرف في الخبر يعنى الاستفهام ههنا ليس على حقيقة لان حقيقة استفهام  
تقتضى جهالة المتكلم وطولية المخاطب وههنا ليس كذلك لان المتكلم عالم وليس الغرض من  
سؤاله استفادة العلم بل غرضه الاستهزاء بمجازا بعلاقة اللزوم لان كثرة الشيء ملزوم للجهل  
فكأنه من ذكر الملزوم وارادة اللازم واليه اشار شارح بقوله (كأنه) اى كأن المتكلم ههنا  
(ذهل) اى غفل (عن كمية عدد عمامته وخالاته) اى لكثيرتهما (فسأل عنه) اى عن عدده  
وهذا ما اختاره الشارح العلامة وقيل الاستفهام يجرى على الحقيقة كأنه قال اخبرنى اى  
عدد من العمامات والخالات جلبت على عشارى اى ذلك كثير لا اعراف عدده فى الحقيقة  
وقوله (وكونها) مبتدأ اراد به بيان كونها (خبرية) وقوله (على تقدير الجر) اى جر عمة على التمييز  
(على سبيل التحقيق) اى على سبيل الحقيقة (اى كثير من عمامتك) يا جرير (وخالاتك قد جلبت  
على عشارى) والمراد بكم على هذا التقدير الاخبار بكثرة الحد، وهذان الوجهان على تقدير  
كون عمة بمنزلة المنصور فى الاستفهامية ومجرورا فى الخبرية واما على تقدير كون المميز محذوفا  
فعمدة مرفوع على الابتدائية وهو الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة واليه اشار الشارح بقوله  
(واذا حذف المميز) فنصب كم اعلى الظرفية واليه اشار بقوله (اى كم مرة) اعلى المصدرية  
واليه اشار بقوله (او كم حبة) النصب ايضا فتكون كم على هذين التقديرين استفهامية (على  
سبيل التهمك) كما عرفت (او كم مرة او كم حبة) بالجر فيها فتكون كم خبرية على سبيل التحقيق  
وبقوله (على التكرير) اشار اليه اعماء (فارفع عمة) اى فعل تقدير كون المميز محذوفا وكون عمة  
مرفوعا يكون ارتفاعه (على الابتداء) اى على كونه مبتدأ ولما كان عمة نكرة احتاج الى تخصيص  
ما حتى يصح كونه مبتدأ فقال (وهصححه) اى مصحح كونه مبتدأ (توصيفه) اى جملة موصوفا  
(بقوله لك) حتى يكون نكرة موصوفة (وخبره) اى خبر ذلك المبتدأ (قد جلبت) اى جملة قد  
جلبت والعائد الى المبتدأ الضمير المستتر تحتها اجمالا الى المبتدأ (وكم) اى واغراب كم (استفهامية  
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع النصب) لكونه داخل فى قاعدة النصب (لان  
انقل الواقع بعدها) اى بعدكم وهو جلبت (وسلط عليها) اى على كم لعدم شغله بالضمير وغيره  
(وسلط الظرفية) على تقدير المميز مرة (او المصدرية) او تسليط المصدرية على تقدير بحبة كما مر  
(واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء) لانها تابعا لعمدة فان الاول عطف عليه والثانى صفة له  
(واذا نصبتها) اى اذا نصبت عمة على التمييزية على تقدير الاستفهام (نصبتهما) اى نصبت خالة  
وفدعاء (واذا خفضها) اى واذا خفضت عمة على التمييزية على تقدير الخبرية (خفضتهما) اى  
خفضت خالة وفدعاء ايضا (وذلك واضح) ولما فارغ المصنف من مسئلة كم من حيث مهابه ومن  
حيث اغرابه واغراب تمييزه شرع فى بيان تمييزه من حيث ذكره وحذفه فقال (وقد يحذف)  
قال فى المغرب هذا عطف على المحذوف وهو قد يكثر ذكر المميز فيكون من قبيل عطف  
بعض المسائل الشتى على بعضها وتفسير الشارح بقوله (مميزكم) لبيان الضمير المستتر

سهو بين وقع من هفوة  
الافلام هكذا قبل وهو من  
جملة الاوهام اذا غاب على  
الشرح فى هذا المقام وكأنه  
اراد بنسبة السهو اليه انه لم  
يذكر المصدر وافعل  
التفضيل فى الجملة المستتاة  
ولا يحمل ذلك على السهو  
جزما بل لا يبنى ان يحمل  
على التفسير ايضا لان  
المصدر من حيث انه مصدر  
لا يصير صفة فلا وجه  
لذكره فى هذا الموضع  
وكذا افضل التفضيل فان  
تساوى الامور فيه اغاها  
من جهة استعماله ببعض  
ما يستعمل به لا مطلقا على  
انه قد عرف حكم فيما سبق  
والشارح قدس سره قل  
فى ذلك الزمخشري فانه قال  
وكما كانت الصفة وفق  
الموصوف فى اغرابه فهى  
وفقه على الافراد والنثنية  
والجمع والتعريف والتكثير  
والنذكر والتأنيث الا اذا  
كان ما هو من سببه فانها  
موافقة فى الاغراب  
والتعريف والتكثير دون  
ما سواها او كانت صفة  
يستوى فيها المذكر  
والمؤنث نحو فصول وفعل  
يعنى مفعول او مؤنثه يجرى  
على المذكر نحو علامة هذا  
كلامه ونعم المقلد (قوله) فان  
قلت اذا نظرت حق النظر  
وجدت الاول اح قيل فيه  
بحث لان الالف التى تلتحق  
النثنية فى الفعل نفس  
الفاعل والفعل مفرد كما  
كان والالف التى تلتحق

الصفة علامة تثنيها  
والفعل فيها مستكن واما  
ان تثنيها باعتبار ثنية فاعلا  
دون موصوفها فنوع بل  
الحق انها موصوفها كيف  
ولا يوجب ثنية المسند بلا  
شبهة في موضع ويوجب  
ثنية الموصوف بلاشبهة  
نحو جاء في هذان الرجلان  
نعم فجه على كون الوصف  
بحال الموصوف مطلقا تابعا  
للموصوف في الحسنة  
البراق ايضا لانه لا يظهر  
في الوصف بالجملة فان  
يضر بان في رجلان  
يضر بان لا يتبع الرجلين  
بل الحق به ضمير الفاعل  
فحصل صيغة التثنية الا ان  
يقال اراد التابئة حقيقة او  
سورة او يقال الجملة التي  
وقعت صفة مأولة بمفرد  
مطابق ولا يخفى على الناظر  
حق النظر ان الفاعل  
اركتب لرفع السؤال مالا  
يرتكب اليه وهو مع ذلك  
لا يفيد شيئا واوردهما هو  
ظاهر المنع فليس كلامه  
مما يلتفت اليه (قوله) حسن  
قام رجل قاعد غلامه قيل  
ولم يكن كالفعل وكان  
تابعا لموصوف لوجب قام  
رجل قاعد غلامه وامتنع  
قاعدة غلامه وهذا غلط  
ظاهر لانه لم يكن كالفعل  
لا جاز قاعد غلامه فضلا  
عن الوجوب لان المطابقة  
واجبة في غير الفعل وكانه  
وقع فيه من وجوب مطابقة  
الصفة للموصوف مطلقا  
اذ لم يكن كذلك كما دل عليه

نحوه يعني اي نائب الفاعل المحذوف مستتر نحوه وراجع الى مميزكم لاني فسر كم وقوله  
(استفهامية كانت او خبرية) لتعميم هذه المسئلة الى كل من النوعين (ومثل كم  
مالك) في الجملة الاسمية (وكم ضربت) في الجملة الفعلية ولما كان قوله في مثل اشارة الى  
تعميم هذه المسئلة فيما هو مشابه بهذين التركيبين فسر الشارح وجه المشابهة بقوله (اي  
في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف) ثم اراد الشارح ان يفصل توجيه الاستدلال  
بالقرينة فقال (قانه) اي في مثال المصنف قرينة دالة على المميز المحذوف وهي انه (اذا سئل عن  
كمية ماله) على تقدير كونها استفهامية (او اخبر عن كثرته) اي كثرة المال على تقدير  
كونها خبرية وقوله (فظاهر الحال) مبتدأ وقوله (قرينة) خبره والجملة الاسمية جواب  
لقوله اذا سئل عن المال واخبر بكثرته فالقرينة للمحذوف قرينة حالية لان ظاهر حال  
المتكلم دال (على انه) اي السؤال بكم ماله (سؤال عن كية دراهمه او دنانيرك) لان المال يطلق  
عليهما كما يطلق على غيرهما لكن العرف خصص بهما هذا على تقدير استفهاميتها (او اخبار)  
اي اوضحا حال قرينة دالة على انه اي الاخبار بكم ماله اخبار (عن كثرتهما) اي دراهمه  
ودنانيرك وهذا على تقدير خبريتها (فمنه) اي ففني تركيب كم ماله (كم درهما او دينار)  
التمييز في الاستفهامية (او) مضاه (كم درهم او دينار ماله) يميزها في الخبرية ثم شرع في بيان  
اعراب كم في مثال كم ماله فقال (فكم) اي لفظ كم (في هذا المثال) اي في مثال كم ماله يعني  
في كل مثال يكون بعدكم اسم فكم (مرفوع على الابتداء) لكونه اسما صالحا للابتداء مع  
اقتضائه الصدارة (ومالك) مرفوع ايضا على انه (خبره) اي خبر لفظ كم (واذا سئل عن  
ضربك) يعني اذا قيل في التركيب الثاني كم ضربت واريد به الاستفهام وسئل عن عدد  
الضرب بضم قرينة اخرى وهي ان يكون السؤال المذكور (بعد العلم بوقوعه) اي اذا سئل بعد  
على المتكلم بوقوع الضرب من مخاطب لانه لو لم يعلم بوقوعه كان الظاهر ان يسئل عنه  
بالهمزة او بهل ويقول اضربت او هل ضربت ولكن لما سئل بكم كان ظاهره انه علم  
بوقوعه ولكن جهل عدده واسئل كذلك (او اخبر به فظاهر) اي الرجوع في المراد ان يقدر  
المرء او الضربة وان احتمل احتمالا مرجوحا ان يقدر مفعولا كما ينبغي (ان السؤال) حين  
كونها استفهامية (او الاخبار) حين كونها خبرية (انما هو) اي كل واحد منهما (بالنسبة الى مرات  
ضربك اي كم مرة) بنصب المميز في الاستفهام (او كم مرة) بالجر (ضربت) في الخبرية (او الى  
ضربك) يعني او بالنسبة الى ضربك (اي كم ضربة) بالنصب اذا كانت استفهامية (او كم ضربة  
ضربت) بالجر اذا كانت خبرية (فكم في هذا المثال) اي في مثال كم ضربت يعني في كل مثال دخلت  
لفظة كم على فعل غير مشتغل عنه (امام منصوب على الظرفية) اي على ان يكون ظرفا للفعل  
الذي يمدّه (او المصدرية) اي اوعلى ان يكون مصدرا مفعولا مطلقا ولما كان المصدر  
الذي للعدد مشتركا مع المرة في الدلالة على الكمية احتاج الى الفرق بينهما فاراد الشارح ان  
يفرقه بقوله (والفرق بين المعنيين) اي بين جملة ظرفا وبين جملة مصدرا (واذا كان المصدر)

بعبارة لكنه لم يدركه لا  
سبيل الى هذا التركيب  
بدون اعتباره كالفعل  
والجواب منه انه لم يتطعن  
لذلك من قوله ويجوز  
قعود غلمانه فان جواز  
هذا التركيب لجيبه على  
سبيل لم يشبه به الفعل فان  
قلت فيلزم اذ لا يجوز هذا  
التركيب لوجوب المطابقة  
اذا لم يكن الصفة كالفعل قلنا  
هي كالفعل ايضا الا انه لمدم  
مشاكلها لفظا نظر الضعف  
فصار سببا لذلك الجواز  
(قوله) وضمف قام رجل  
قاعدون غلمانه كما ضمت  
يقعدون غلمانه لانه كالفعل  
والفعل اذا قدم على الاسم  
لا يثنى ولا يجمع وانما لم يمتنع  
الجواز كونه من باب اسكنوني  
البراعيث وما قبل ههنا  
ولو لم يكن كالفعل لامتنع  
ناش من الوهم المبين فساد  
(قوله) اجتمع فيه اء قيل  
الاولى تركيب في الظاهر  
ليحصل الاستثناء بلا كفاية  
وللتأنيب ان جمل الاسم  
الظاهر بعد الضمير بدلا  
ليس خلاف الظاهر حتى  
يكون الظاهر اجزاء فاعل  
واذا كقول سديد غير ان  
هذا القيد لو لم يوجد لكان  
الاستثناء ناطقا بكون ذلك  
الابدال خلاف الظاهر  
ايضا (قوله) او يجعل الفعل  
خبرام قدما على المبتدأ قيل  
الاولى او يجعل الجملة ثم قيل  
ووجهه ما ذكر العلامة  
التغائز في المطول انه  
كثيرا ما يطلق الفعل على

في قوله كم ضربة (للتوع) بان يكون بكسر الصاد (فظاهر) لانه لا يشتركان لان المراد  
في المرة هو السؤال او الاخبار عن عدد الضربات وفي الضربة عن نوعها فلا اشترك حيث  
حتى يحتاج الى التفريق (واما اذا كان للعدد) اي واما اذا كان المصدر للعدد بان يكون يفتح  
الصاد فتح تشترك المرة والضربة في السؤال عن العدد فتحتاج الى الفرق حتى يجوز ان يعتبر  
في الاول الظرفية وفي الثاني المصدر مع اتحادهما لهما في فرق بينهما بالملاحظة (فالماحوظ  
في الظرفية) اي المعنى الذي لوحظ في جملة منصوب على الظرفية (اولا) اي قبل ملاحظة كونه  
حدا (الزمان) لان الحدث لا يخلو من ان يقع في زمان لكن المراد بذلك الزمان ليس هو الزمان  
الذي دل عليه الفعل بالتضمن بل المراد به هو الزمان (الدال عليه الالفاظ الموضوع للزمان)  
نحو امس والآن وغدا لان هذا زمان مدلول لهذه الالفاظ لانها مدلولات الفعل ولعل  
الفرق بين الزمان الذي هو مدلول الفعل وبين الذي هو مدلول هذه الالفاظ هو ان مدلول  
الفعل لا يقبل التعدد بل هو واحد متمدن وجود الفعل الى انقضائه وما لا يقبل التعدد  
يلغو السؤال عن عدده بخلاف الزمان الذي هو مدلول هذه الالفاظ لان تكرار الضرب  
يقضي تعددا زمتا والله اعلم (وفي المصدرية) اي المعنى الذي لوحظ حين جملة مصدر (اولا)  
اي قبل الزمان (الحدث) وليس المراد به ايضا الحدث الذي هو جزء الفعل لانه للجنس فلا يقبل  
التوعية والتعدد بل المراد به الحدث (الدال عليه لفظ المصدر) لانه قابل للعدد والتوع وهذا ان  
التوجيه في اعراب كم اذا قدر المميز بالمرءة او بالضربة ولما فرغ من بيان الاحتمال الرجح اراد  
ان يبين المرجوح فقال (ويحتمل ان يكون المثال اثنائي) وهو كم ضربت اي ما كان بعده فعل غير  
مشتغل (بتقديم كم رجلا) النصب اذ كانت استفهامية (اور جل ضربت بالجرا اذا كانت خبرية)  
(فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية) لانه مقتضى الفعل بحسب المميز ولما فرغ  
المصنف من مسائل الكليات من المبنيات شرع في مسائل الظروف منها فقال (الظروف) ولما  
عبر عنهم المصنف في تعداد المبنيات ببعض الظروف واسقط ههنا لفظ بعض احتاج الى توجيه  
المهد الخارجي المستفاد من حرف التعريف دفعا لتوهم المغايرة فذلك فسر الشارح  
بقوله (اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها) اي تعداد المبنيات  
(ببعض الظروف) يعني ان الالف واللام للمهد الخارجي وهو اشارة الى ما ذكر في تعداد  
المبنيات بعنوان بعض الظروف واذا كان المهد اشارة اليه لالا الى مطلق الظروف يكون مقنيا  
(فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا) فكانه قال الظروف المذكورة بعنوان بعض الظروف  
وقوله الظروف مبتدأ (منها) ظرف مستقر خبره وفسر الضمير المحرور بقوله (اي  
من تلك الظروف) وقوله (ما) (اي ظرف) الموصول مع صلة التي هي (قطع) على صيغة  
المجهول فاعل للظرف كذا في العرب يعني ان الظروف يكون بعضها الظرف الذي قطع (عن  
الاضافة) وبعضها غير ذلك وقوله (بحذف المضاف اليه) بيان لسبب القطع يعني ان سبب  
قطع هذا الظروف عن الاضافة هو حذف المضاف اليه (عن اللفظ) فقط (دون النية) اي

دون الحذف من النية ونسبانه (فانه عند نسبانه اعراب مع التثوين) يعنى انما اريد بالحذف الحذف من اللفظ دون النية لانه ان حذف من النية بان كان منسيا لم يكن من الظروف المقطوعة التى عدت من المبنيات لانه يكون معربا مع وجود التثوين الذى هو من خواص المعرب (محمود رب بعد كان خيرا من قبله) فانه لما حذف المضاف اليه منهما فى اللفظ حذف ايضا النية لانه لم يرد خبرية بعدية شئ من قبلته بل اراد بهما ان كل متأخر كان خيرا من متقدم ثم انه لما كان وجه التسمية لتلك الظروف بالظروف المقطوعة ظاهرا عبر عنها بالغايات ايضا اراد الشارح ان يبين وجه تسميتها بالغايات فقال (وسميت الظروف المقطوعة على الاضافة غايات) كما سميت بالمقطوعة (لان غلية الكلام) اى غاية كل كلام سدر من العقلاء (كانت) تلك الغاية (ما) اى اسم الذى (اضيفت هى) اى تلك الظروف (اليه) اى الى ذلك الاسم لارغاية الكلام فى كل امر نسبي يجب ان تكون فى ذلك المذنب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضافة يجب ان تكون فى المضاف اليه (فلما حذف) ذلك الذى اضيفت هى اليه بلا عوض (صرر) تلك الظروف المضافة (غايات) وقوله (ينتهى بها الكلام) صفة كافية للغايات اى معنى صيرورتها غايات انه ينقضى بها الكلام وانما قيد الحذف بلا عوض اذ عوض عنه لصار كأنها لم تقطع فعرف وهو فى غير الظروف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفى الظروف قليل كما سيجى فى ما بعد من كلام الشارح ثم شرع فى بيان وجه بسانها فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت تلك الغايات من ان الاصل فيها هو الاعراب (لنضمها) اى تضمن تلك الظروف (معنى حرف الاضافة) فيكون مناسباً لمبنى الاصل بهذا السبب والمراد بحرف الاضافة هو اللام والظاهر ان هذا سبب مستقل لبنائها (و) قوله (لشبهها) شروع فى بيان السبب الآخر فخرج بنيت ان تكون النسخة باو كخبط فى بعض الحواشى المرئية يعنى ان سبب بسانها ما تضمنتها معنى اللام الذى هو الاصل فى الاضافة او لمشابهة تلك الغايات (بالحروف) التى هى مبنى الاصل (فى الاحتياج الى المضاف اليه) وان كان هذا الاحتياج باقيا فى حال اضافة بالفعل لان فى حال اضاقة بالفعل مرجحاً لاعرابه وهو وجود الاضافة التى هى من خواص الاسم هذا بخلاف حال عدم الاضافة فانه لم يوجد المعارض لمرجح البناء واما عدم اعتبار مرجح الاعراب فى الاسم الذى اضيف الى الجملة فاعدم ظهور اثار الاعراب فى المضاف اليه لكونه جملة كذا فى المعاصم وقوله (واختير) عطف على مدخول انما اى وانما اختير (الضم) من بين القاب البناء (لجبر النقصان) لانه لما حذف المضاف اليه حصل للكلام نقصان فارد جبره باختيار الاقوى من الالقاب وهو الضم لانه اقوى الحركات وقوله (كقبل وبعد) اما ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف اى هو كائن كقبل او صفلا مصدر المحذوف اى قطع قطعا كقبل وقول الشارح (وما شبههما) تفسير للتمثيل اى والذى كان مشابها بها وقوله (من الظروف) بيان لما هى من الظروف (المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء) وفائدة التفسير بقوله من الظروف للإشارة الى ان وجه الشبه بين تلك

الفعل مع ضميره المتصل وانت خبر بان عبارة الجملة ههنا اجنبية لان الكلام فى الفعل والمشببه وليس المتببه الفعل مع فاعله حتى يكون الجملة السبب بالمحل ويكون اطلاق الفعل عليها من قبيل بعض الاطلاق فكلا قوله من عدم التأمل (قوله) فلا حاجة لهما الى التوضيح قبل فيه ان اعرف المعارف الذى فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا فى مرتبة فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح ليقرب فى الوضوح فلام عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب لبيان مرتبة ليلا حاربية المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لاحاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وجل عليه باقى الضائر وكان القائل غافل عن الخلاف بينهم وعن كون مبنى كلام الشارح ما هو المختار من مذهب سيويه من ان اقوى المعارف المضمرات وضمير المتكلم والمخاطب فى مرتبة واحدة واما ما ذهب اليه فهو مذهب مالك ولاهنا ان تفصل فى هذا المقام لتنف على قول المص والموصوف اخص او مساووتين عندك ما ذكره الشارح فيه فتقول المتقول عن سيويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها

المضمرات ثم الاعلام ثم  
الاشارة ثم المرف باللام  
والموصولات وسكون  
المتكلم مع المخاطب اعرف  
المعارف ظاهر واما الغائب  
فلان احتياجه الى لفظ  
يفسره جملة بمنزلة وضع  
اليد وانما كان العلم اخص  
واعرف من اسم الاشارة  
لان مدلول العلم ذات معينة  
مخصوصة عند الوضع كما  
عند المستعمل بخلاف اسم  
الاشارة فان مدلوله عند  
الواضع اى ذات معينة  
كانت وتعيينها الى المستعمل  
بان يقرن به الاشارة الحسية  
فكثير اما يقع اللبس في  
المشار اليه اشارة حسية  
فلذلك كان اكثر اسما  
الاشارة موصوفا في كلامهم  
ولنا لم يفصل بين اسم  
الاشارة ووصفه لشدة  
احتياجه اليه وانما كان اسم  
الاشارة اخص واعرف  
من المرف باللام لان  
المخاطب يعرف مدلول  
اسم الاشارة بالعين والقلب  
معا ومدلول ذى اللام  
يعرف بالقلب دون العين  
فما اجتمع فيه معرفة بالقلب  
والعين اخص مما يعرف  
باحدا مما ولضعف تعرف  
ذى اللام يستعمل بمعنى  
الكرة نحو قوله تعالى لئن  
اكلة اللب والموصوف  
كذى اللام واما المضاف  
الى احد الاربعة فتعريفه  
مثل تعريف المضاف  
اليه سواء لانه يكتسب  
التعريف منه هذا عند

المذكورات وبين قبل ليس هذه الظرفية ولا كونها من الجهات الست بل ما به الاشتراك بينهما  
هو كونها مستعملة بالقطع عن الاضافة وسمو عه به ولذا قال (ولا يقاس عليها) اى على  
المذكورات (ما) اى ظروف ملازمة (بمعناها) اى بمعنى المذكورات من مثل تحت وفوق  
وذلك نحو العين والشمال فاذا لم يقس عليها بما بمعناها فمدم جواز القياس في غيرها اولى ولما  
كان في ما قطع عن الاضافة تجويز وجيه آخر وقد تركه المصنف لقلته قال (ويجوز في هذه  
الظروف على قلة) اى بناء على استعمال قليل (ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب)  
اى فحينئذ تعرف الظروف المذكورة لعدم جريان ادلة البناء وهي ترك المضاف اليه بلا عوض  
ثم استشهد لهذا (قال الشاعر) فساغى الى الشراب وكنت قبلا كاد اغص بالماء الفرات  
قوله فساغى اى سهل وقوله متعلق به والشراب فاعل فساغى وضمير المتكلم في كنت اسمه وقوله  
قبلا منصوب لفظا على الظرفية والتنوين عوض عن المضاف اليه اى كنت قبل هذا الزمان  
واكاد من افعال المقاربة واغص فعل مضارع من غص بغص غصة من باب علم او فتح وهو بفتح  
الفين المعجمة والصاد المهملة ضد السهولة هو خبر اكاد وجملة كاد خبر كنت والفرات هو  
الماء لعذب يعنى اصابنى فرح فسهل دخول الشراب في حلقى بعد الغم الذى اصابنى قبل هذا  
بحيث اكون قريبا الى عدم دخول الماء العذب في حلقى لشدة غمى وقصته انه قتل قريب  
هذا الشاعر فصار من الغم الغصت بحيث لا يمرى الطعام والشراب في حلقه من عدم التمكن  
من اقتصاص قاتله ولما تمكن من قصاصه بان قتل قاتله زال الغم فسهل مدخله وقوله (فلافرق)  
دفع للاعتراض الوارد على هذا القاعدة بانه لا نسلم ان يكون قوله قبلا بما عوض فيه التنوين  
عن المضاف اليه فلم لا يجوز ان يكون من قيل ما حذف فيه المضاف اليه لفظا لونية فيكون  
من قيل رب بعد كان خبرا من قبل كما تقدم فدفعه الش بابطال السند بان يقول ان هذا ليس  
من قيل ذلك لانه لا فرق في هذا المضاف اليه لفظا لانية (بين ما اعرب) اى بين الظروف  
التي اعربت حال كونها (من هذه الظروف المقطوعة) عنها كافي قول الشاعر (وبين ما بنى  
اى وبين الظروف التي بنيت (نهما) اى من تلك الظروف ولو كان هذا من قيل الاول لحذف  
فيه المضاف اليه ونسى نسيا منسيا وليس كذلك لانه وان كان المضاف اليه محذوفا ههنا لكنه  
منوى لتعويض التنوين عنه حاصله انه لا فرق بين ما بنى وبين ما اعرب في تضمينها معنى الاضافة  
(وقال بعضهم) ليس كون قوله وكنت قبلا معربا لكونه معوضا بالتنوين المرجح لجانب الاعراب  
(بل انما اعربت لعدم تضمينها) اى الظروف المذكورة (معنى الاضافة) كالم تضمن الظروف  
التي تنزع عنها معنى الاضافة كما سبق في قوله رب بعد الخ واذا لم تتضمن لمعنى الاضافة ههنا  
كذلك (فمعنى) قبلا في (كنت قبلا) في هذا البيت (اى قديما) ثم اراد الشارح ان ينقل محاكاة  
الشارح الرضى بين هذين المذهبين وترجيح احدهما قال (وقال الشارح الرضى والاول)  
اى عدم الفرق بين ما اعرب في كون المضاف اليه منويا (هو الحق) ثم شرع المص في بيان  
ما الحق بتلك الظروف ل (واجرى مجراه) وفسر الشارح الضمير المجرور في مجراه بقوله

(اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة) للاشارة الى انه راجع الى الظروف المذكورة  
 لكن لا الى مطلق الظروف لانه يقتضى تأنيده بل الى لفظه في قطع عن الاضافة وقوله (لا غير  
 وليس غير) اي لفظهما نائب فاعل اجرى وقوله (في حذف المضاف اليه) اي وانما اجرى  
 هذان اللفظان مجرى ما قطع من الظروف لاشتراكهما في حالين احدهما حذف المضاف  
 اليه في كل من اللفظين ومن الظروف المذكورة (والبناء على الضم) اي وتانيهما كون كل منهما  
 من الظروف مبنيين على الضم وقوله (وار لم يكن) الخ شروع في علة البناء على الضم وجلة  
 وان لم يكن اعتراضية يعني وار لم يكن (غير) اي لفظ غير في اللفظين (من الظروف) اي معدودا  
 منها لكنه بنى على الضم (لشبهه) اي لشبه غير (بالغايات) وهي لفظ قبل وبعد وشبهه بها (لشدة  
 الابهام) اي لوجود شدة الابهام (الذي فيه) اي في لفظ غير لان صفة القيرية لا تختص بذات  
 دون ذات حتى لا يكتسب التعريف بالاضافة الى المعرفة وقال الرضى وهي اشدها ما من مثل  
 فانهذا لم يبين مثل على الضم (كما) اي كالابهام الذي هو حاصل (فيها) اي في الظروف  
 المقطوعة (ولا يحذف منه) اي من لفظ غير (المضاف اليه) في اي موضوع كان (الابعد لا  
 وليس) اي في موضع كونه واقعا بعد لا وليس (نحو فاعل) يحمل الامر والتكلم (هذا لا غير  
 وجاني زيد ليس غير) وقال في شرح اللب ان لا في غير لثني الجنس وتقدير جاني زيد لا غير  
 جاني زيد لا الجاني غير زيد ويجوز ان يكون التقدير جاء زيد لا غير زيد جاء وغير التي في ليس  
 غير بمعنى الاول المضاف اليه المحذوف هو المستثنى كانه قبل ليس الا كذا قاله الرضى وقال  
 العصام في مثله والظاهر ان غير في لا غير وليس غير على نحو واحد وليس في ليس ضمير  
 والتقدير ليس غيره جانبا كما ان لا غير تقديره لا غيره جاء وانما خصص حذف المضاف اليه  
 في حال وقوعه بعدهما (لكثرة استعمال غير بعدهما) بخلاف كونه خاليا عنهما (و) لما كان  
 الحاق لفظ حسب بالظروف المقطوعة بواسطة شابهته بغير فسرر الشارح بتوسط (كذلك  
 اجرى مجرى الظروف المقطوعة عن اضافة) بين العاطف وبين قوله (حسب) اي كما  
 اجرى لا غير وليس غير مجرى الظروف كذلك اجرى لفظ حسب مجراها لكن ليس  
 اجراؤه مجراها لشبهه بالغايات بل (لشبهها) اي لشبه كلمة حسب (بغير) اي لفظ غير (في كثرة  
 الاستعمال) كما في غير بعد لا وليس (وعدم تعرفها) اي وفي عدم اكتساب كلمة حسب  
 للتعريف (بالاضافة) كما في غير مطلقا وقال العصام ولا عجب ان يقال ان حسب بمعنى لا غير اذ لا  
 فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والقلة عن هذا الوجه اعجب  
 وليت شعري انه لم يجمع حسب مناسبا للغايات في الابهام لانه لا بهامه لا يعرف كغير انتهى  
 وحاصله اعتراض على الشارح في حمل حسب على غير مع انها متساويتا الاقدام (ومنها)  
 (اي من الظروف المبغية) اي الممدودة من المبني وفي الامتحان ان ترك قوله ومنها النسب  
 انتهى ولعله مراده ترجيح قول من قال ان حيث مشترك في علة البناء مع لا غير ونحوه فلا  
 يحتاج الى كلمة منها لانها تقتضى التباين (حيث) اي لفظ حيث (للمكان) وفي الصحاح  
 ان حيث في المكان بمنزلة حين في الزمان وهو موضوع للمكان في اللغة نحو قمت حيث قام

سيويه وعند المبرد قال  
 تعريفه المضاف انقص من  
 تعريف المضاف اليه لانه  
 يكتفى منه ولذا يوصف  
 المضاف الى المضمر ولا  
 يوصف المضمر فنده نحو  
 الظريف في قوله رايت  
 الرجل الظريف بدلا  
 صفة. وعند سيويه هو  
 صفة لسلام ومذهب  
 الكوفيين ان الاعرف  
 العلم ثم المضمر ثم المبهم ذو  
 اللام قال الرضى ولعلمهم  
 نظروا ان العلم حين وضع  
 لم يقصده الامدلول واحد  
 معين بحيث لا يشار كفي  
 اسمه ما يماثله وان اتفق  
 مشاركة فيوضع ثلث  
 بخلاف سائر المعارف وعند  
 ابن كيسان الاول المضمر  
 ثم اسم الاشارة ثم اللام  
 ثم الموصولة وعند ابن  
 الجراح اعرفها اسم  
 الاشارة لان تعريفه بالتعيين  
 والقلب ثم المضمر ثم العلم  
 ثم ذواللام وقال ابن مالك  
 اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير  
 المخاطب والعلم الخاص  
 الذي لم يتفق له مشاركة  
 جعلهما في درجة واحدة  
 ثم ضمير القائب السالم من  
 لهما اي الذي لا يشبهه  
 مفسره ثم المشابه والمنادي  
 ثم الموصول وذوالاداة  
 والمضاف بحسب المضاف  
 (قوله) اي الموصوف  
 المرفع اشد اختصاصا  
 بالتعريف اراد بذلك  
 التفسير التنبه على ان ليس  
 المراد بكونه اخص او



زبدای مکان قیامه (وقال الاخفش قد يستعمل) ای استملا قليلا (لزمان) نحو وقت حيث قام زبدای زمان قیامه (ولا يضاف) ای لا يضاف للفظ حيث الى شئ من شأنه ان يضاف اليه (الا) يضاف (الى جملة) وقوله (اسمية كانت) ای الجملة (او فعلية) تفسير للجملة السكرة في قول المصنف نحو وقت حيث زيد قائم او حيث يقوم زيد وقوله (في الاكثر) متعلق بقوله يضاف الى جملة يعني ان اضافته الى الجملة (ای في اكثر الاستعمالات) لا في اكثر اللغات ثم شرع في بيان ما هو الاقل من الاستعمال فقال (وقد جاء) ای وقد جاء هذا البيت وهو قوله (اما ترى حيث سهيل طالما فحيث) ای لفظ حيث (فيه) ای في هذا البيت (مضاف الى مفرد وهو) ای ذلك المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر ای لفظ حيث مضاف الى مفرد مفعول ترى ثم فسر بقوله (ای اما ترى مكان سهيل طالما آخره) ای آخر البيت (نحجما ايضا) كالشهاب ساطعا) وقال بعض المحشين فعلى هذا يكون مفعولا كما صرح به بعضهم من ان حيث ليست بلازمة الظرفية فانها في البيت مفعول ترى ای مكان سهيل كافي قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته هذان بناء على ان نجم الحركات كاذكره الش بدلا من سهيل والظاهر ان حيث باقى على الظرفية ونحجما بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شراح الايات وطالما حال من سهيل والمعنى اما ترى في مكان سهيل حال كونه طالما نحجما ساطعا كالشهاب ثم شرع في بيان وجه كونه مبنيا بقوله (وانما بنيت) ای وانما بنيت كلمة حيث (على الضم كالغايات) ای كبناء الغايات المذكورة فباسبق (لانها) ای لان تلك الكلمة (غاية الاضافة) ای غايه اضافتها (الى الجملة) وان كانت في الاقل مضافة الى مفرد لانه ادر فلا يضر النادر للقاعدة الكلية (والمضاف) ای الاسم الذى يضاف (الى الجملة في الحقيقة) مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى) ای كلمة حيث (وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها) ای فاضافة كلمة حيث اليها ای الى تلك الجملة المأولة بالمفرد (كلا اضافة) يعنى وجود الاضافة مشابه لعدمها (فشابهت) كلمة حيث (الغايات المحذوف ما اضيفت) هى (اليه) وقوله المحذوف بالنصب صفة الغايات على انها صفة جرت على غير من هى له لان قوله ما اضيفت اليه نائب فاعله ای الغايات التى حذف الاسم الذى اضيفت تلك الغايات اليه كقبل وبعد (بنيت) ای حيث (على الضم مثلها) ای مثل الغايات في البناء على الضم وهذا بالاتفاق (و) اما (مع الاضافة الى المفرد) ففيه قولان احدهما انه (يعرب به بعضهم لزوال علة البناء ای الاضافة الى الجملة) والثانى بقاءه على بناءه واليه اشار بقوله (والاشهر بقاءه) ای بقاء حيث المضاف الى المفرد (على بناءه) لشذوذ الاضافة الى المفرد فلا تنهدم القاعدة بخروج فرد من حكمها (ومنها) (ای من الظروف المبنية) (اذا) ای لفظ اذا (زمانية كانت) كانت هو وضمها (او مكانية) وهى التى للمفاجأة ومكانيتها قوله كاسياتى فى الشرح (وا) بنيت) ای وانما بنيت كلمة اذا (لما) ای للعلة التى (ذكرنا فى حيث) بوفيه ان ما ذكره الش فى علة بناء حيث هى علة بناءه على الضم واذا ليست مشاركة لها فى تلك العلة لانها مبنية على السكون فعلة اصل البناء التى تشتركان فيها هى انهما لما كانتا موضوعين لمبهم

مساوياته يبنى ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الأفراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا فى المعارف ولا فى التكرات اما فى المعارف فانك تقول جاءنى الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الذى العجب واما فى التكرات فانك تقول رايت شيئا ابين وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود (قوله) فلا اقل من ان يكون ادون وهذا غير جائز لان الحكمة تقتضى ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكنى به المخاطب فذاك ولم يمتنع الى نعم والازاد عليه من نعم ما يزاو به المخاطب معرفة (قوله) لم يوصف ذو اللام الا بمثله قيل اما ان يراد بمثله مثله فى درجة التعريف فيشمل للمضاف الى مثله فلاحاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قاله انه انقضى من المضاف اليه ايضا وان اراد المماثلة فى كونه ذو اللام وح نجه ان يقال الا حصر الاوضح ح لم يوصف ذو اللام الا به ای بنى اللام ويراد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيكلف بان المراد بمثله مثله ولو صورة ولا يخفى سقوط هذا القول لظهور ان المراد بالمثل هو المتبادر منه الشامل

للموصول على المختار ولو  
اكتفى بهذا القدر لما ظهر  
دخول المضاف الى احدهما  
في هذا الحكم وان كان  
مساويا لانه ليس مستقلا  
في ذلك بل هو حاصل له  
بسبب الاضافة وحال كونه  
مضافا هذا على مذهب  
سيبويه واما اذا حمل على  
مذهب غيره فلا بد منه جدا  
(قوله) بلا واسطة نحو  
جاءني الرجل صاحب  
الفرس او بواسطة قبل لا  
حاجة اليه على مذهب  
سيبويه لو قدر المائلة  
بالمائلة في الدرجة لانه  
اياموصوف بالمضاف الى  
مثله بلا واسطة على مذهب  
سيبويه ولا يخفى انه عمالا  
يلتفت اليه (قوله) مساو  
لتعريف المضاف اليه او  
انقص منه قيل من قال انه  
انقص بمسك بجواز وصف  
المضاف الى الضمير دونه  
وعلى هذا يشكل وجه ان  
لا يوصف المرف باللام  
الا بمثله او بالمضاف الى مثله  
لجواز ان يوصف بالمضاف  
الى الاعرف منه وهذا من  
العجائب فانه لم يتطعن لمراد  
التمسك ومعنى ما تمسك به  
فانه يقول لو كان تعريف  
المضاف مساويا لتعريف  
المضاف اليه لما جاز وصف  
المضاف الى المضمر لمدام  
الحاجة اليه كما لا يجوز  
وصف المضمر لذلك ولا  
يقول بان كل معرف يجوز  
وصفه بالمضاف الى المضمر  
حتى يصح توهم القائل

احتاجا الجملة المضاف اليها فاشابهتا في الاحتياج الى الجملة الموصول ولتساويهما في الحرف  
في مطلق الاحتياج لانهما محتاجتان الى الاضافة ولعل الشارح اراد بقوله لما ذكرنا ما ذكره  
في بيان مذهب بعضهم آقا بقوله لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة كذا في حاشيته لابن  
قاسم الباري وقال بعض المحشين ويحتمل ان تكون علة بناء اذا اسكان الآخر وقلة الحروف بلا  
اعلال وترخيم نحو من بخلاف نحو عدا انتهى فعلى هذا الاشتراك بينهما في العلة (وهما) اي  
كلمة اذا والماعمم الشارح بقوله زمانية كانت او مكانية احتاج الى التقييد بقوله (اذا كانت  
زمانية اي كلمة اذا ما زمانية واما مكانية فانه كانت زمانية فهي) (للمستقبل) (اي للزمان المستقبل  
وان كانت) اي ولو كانت لفظة اذا (داخلة على الماضي) يكون معناها ايضا للمستقبل هكذا  
في بعض النسخ با تأنيت وهي الموافقة لما قبلها وفي بعضها بتذكير وان كان (وذلك) اي كونها  
للمستقبل في حالي دخولها على المستقبل والماضي حاصل (لان الاصل في استعمالها) اي في  
استعمال اذا (ان تكون لزمان من ازمة المستقبل مختص من بينهما) اي من بين تلك الازمنة  
المستقبلية (بوقوع حدث فيه) لئلي في ذلك الزمان (مقطوع بوقوع) اي بوقوع ذلك الحدث  
(في اعتقاد المتكلم) سواء كان وقوعه عن مقطوع في الواقع اولا (والدليل عليه) اي على  
كونها كذلك (استعمالها) اي استعمال لفظة اذا (في الاغاب الاكثر في هذا المعنى) اي  
في الحدث المقطوع بوقوعه في زمان من ازمة المستقبل (نحو اذا طلعت الشمس) فان وقوع  
طلوعها مقطوع محقق عند المتكلم وفي الواقع ايضا (وقوله تعالى) اي ونحو قوله (اذا  
الشمس كورت) اي عورت او اذا ذهب ضوءها وقال ابو عبيد كورت مثل تكوير العمامة  
كذا في الصحاح وتكوير الشمس ايضا مقطوع بوقوعه (ولهذا) اي وليكون اكثر محل اذا فيها  
تحقق وقوعه وقطع به (كثير في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة  
وقد يستعمل) اي لفظ اذا (في الماضي كما في قوله تعالى) اي قصة ذي القرنين عليه السلام (حتى  
ذا باغ) اي ذو القرنين (بين السدين) وكذا قوله تعالى (حتى اذا ساء) اي سوى (بين الصدفين  
اي بين منقطع الجبلين المرتفعين) (و) كذا في قوله تعالى في تلك القصة (حتى اذ جعله نارا)  
وفاعل كل من الافعال الثلاثة هو ذو القرنين وصدور هذه الافعال منه في الزمان الماضي بالنسبة  
الى نزول تلك الآيات وهذا كله اذا استعمل مجردا عن معنى الشرط واما استعماله في الشرط  
فما قال (وفيها) (اي في اذا) يعني في كلمة اذا (معنى الشرط) يعني تدل عليه بالدلالة التضمنية  
وان لم تكن موضوعة له ثم اراد الشارح ان يبين معنى الشرط الذي تضمنته فقال (وهو) اي  
معنى الشرط (ترتب مضمون جملة) وهو مضمون الجملة الجزائية (على اخرى) اي على مضمون  
الجملة الاخرى التي وقعت شرطا فاذا قلنا مثلا اذ غربت الشمس جئتكم فقها ترتب مضمون  
جئتكم وهي محي المتكلم على مضمون غربت وهو غروب الشمس فاذا كان حال الجملتين اللتين  
وقتا بهما كذلك (فضممت) اي فظهر منه انها تضمنت (معنى حرف الشرط) وهي كلمة ان  
هذا اشارة الى صورة الا- تدلال وهي ان اذا تضمنت معنى الشرط لان بهما جملتين يترتب

مضمون احدهما على الاخرى وكل اداة شانها كذلك ففيها معنى الشرط فكذا كذا اذا فيه معنى  
الشرط ثم اراد الشان ان يشير الى فائدة اخرى مستفادة منها فقال (فهذا) اى فاليان بان كذا  
متضمنة لمعنى الشرط (علة اخرى لباثها) اى لباث كذا اذ مع العلة التي ذكرت فيما قبل من كونها  
مبينة ثم ايد المص كلامه (ولذلك) وهو باو او واللام متعلق بما بعده فتعين الجملة حينئذ  
لان تكون معترضة او استثنائية وفي بعض النسخ بالفاء فتكون الجملة جوابية اى اذا كانت كلة  
اذا متضمنة لمعنى الشرط ويحتمل مع الفاء للاعتراض والاستثنا كفى عرب زنى زاده ثم  
فسره الشارح المشار اليه بقوله (اى لكون معنى الشرط فيها) لتعيين علة عدم وجوب الفعل  
بعدها وتقديم قوله لذلك على متعلقه للقصر يعنى وتضمنها معنى الشرط فقط لا لاساتها فيه كفى  
كلمة ان (اختير) (اى جعل مختارا) وانما فسر به للاشارة الى ان اختير متضمن لمعنى جعل وقوله  
(بعدها الفعل) يعنى اختير ولم يجب يعنى ان اهل الكلام انما لم يجملوا وقوع الفعل بعد  
اذا واجبا كما هو شان حروف الشرط بل جوزوا وقوعه بعدها وعدمه ثم اختاروا وقوعه  
على عدمه لكونها متضمنة لمعنى الشرط وتلخيصه ان ههنا دعويين احدهما عدم الحكم بوجوب  
الفعل بعدها وثانيهما اختيار الفعل وقوله لذلك دليل على الاولى على ما فسر به الشارح وعلى  
ما يفهم من القصر المستفاد من التقديم يعنى انما لم يجب وقوع الفعل لعدم اصالتها في الشرط  
وعلى هذا التقدير لا يتجه عليه ما قاله الفاضل المصام بان اولى فيه ان يراد بقوله ولذلك  
ولكون معنى الشرط فيها غير قوى اختيار الفعل ولم يجب كفى متى واخواتها لاننا جعلنا  
القصر بالنسبة الى حروف الشرط الموضوعه للشرط لا بالنسبة الى سائر الظروف المتضمنة  
لمعنى الشرط ثم اراد الشارح ان يبين دليل اختيار الفعل على الاسم فقال (لناسبة الفعل  
الشرط) لان الشرط يقتضى الفعل ثم اراد ان يبين لوجه الغير المختار فقال (وجوه الاسم)  
اى وجوزوا وقوع الاسم بعد اذا (ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها) اى لعدم كون كلة  
اذا اصلا (في الشرط مثل ان ولو) اعلم ان في هذا المقام اختلافا بين النحاة فقال ابن مالك في  
نكت الكافية بل وقوع الفعل بعدها واجب لانها شرطية فوجب الفعل بعدها لفظا او  
تقديرا كان الشرطية ولم يجوز بعدها الاسم الا الاخفش فانه جوز وقوع الاسم بعدها  
وعبارة الشيخ الرضى تقتضى ان يكون وقوع الاسم بعدها شاذا وفي شرح نجم الدين سعيد  
والذى يدل على تجوز الامرين الاطباقي على جواز الرفع فيما اضر عامله اذا وقع بعدها  
اى نحو اذا زيد ضربته ضربته ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع بحال لان تقدير الفعل  
حينئذ واجب فتعين النصب انتهى والحاصل ان ما فهم من عبارة المصنف جواز الامرين  
واختيار الفعل كما هو مذهب الاخفش ثم اشار المصنف الى استعمال آخر فقال (وقد تكون)  
وقوله (اذا) تفسير للضمير في تكون وقوله (للمفاجأة) ظرف مستقر على انه خبر لتكون  
وانما اتى بتكون مصدرا بقدر للاشارة الى ان استعمال اذا في المفاجأة قليل بالنسبة الى ما قبله  
من الظرفية الصرفة ومن الشرطية وانما قيده الشارح بقوله (بجردة عن معنى الشرط)

(للاشارة)

ويجبه ابراده ذلك (قوله)  
اى باب اسم الاشارة بذى  
اللام قال المص اور ذلك  
اعتراضا لكون الميم لم  
يوصف بمضاف الى ميم  
او مضاف الى معرف باللام  
وهو اخص منهما واجب  
من ذلك بقوله للابها مقل  
يجب ان يراد بذى اللام  
ما يشمل الذى واخواته قال  
الرضى لا يوصف اسم  
الاشارة الا بذى اللام  
والموصول نحو هذا الرجل  
وهذا الذى قال كذا والا  
ظهر ان يراد بهذا فى قوله  
باب هذا خصوصه وقوله  
باب هذا اسم الاشارة لان  
يراد بهذا اسم الاشارة  
وليس من باب الافادة  
فانه لاحاجة الى ارتكاب  
مالا يصح من دعوى  
وجوب عموم ذى اللام  
الموصول لانه محمول عليه كما  
صرح به الشارح وما نقله  
عن الرضى ليس فيه امر  
واراد ما ذكره الشارح  
قدس سره فلا يثبت به  
وجوب كون ذى اللام اهم  
من معناه كيف وقد صرح  
الرضى بعدم كلامه المنقول  
فانه اقتصر على ذى اللام  
لتعيينه في نفسه وحمل  
الموصول عليه لانه مع صلته  
بمعنى ذو اللام وما  
ادعاه اظهر احد معاني  
المدكور في الشرح (قوله)  
بل رجل اراده فرداه  
افزاده على ما قال المص من  
انه ليس من الابيض ما  
ينين به حقيقة الدان

للاشارة الى المناقاة بين كونها للشرط وكونها للمفاجأة وليكون توطئة لقول المص بعده  
 فيلزم المبتدأ بعدها ثم بين الشئ لفظة المفاجأة بقوله (يقال فاجأ الامر مفاجأة) يسمى انها من مهموز  
 اللام ومن باب المفاجأة مأخوذة (من قولهم) اى من قول العرب (فجئت) بكسر الجيم على  
 انه من باب سمع او بفتح على انه من باب مع بمعنى مجئت عليه كذا في القاموس (فجأة بالضم  
 والمد) اى بالضم الفاء واما قيد به لانه بفتح الفاء كالضربة مصدر فجأه من الحدين بمعنى اخذه بغتة  
 والمراد اى بالفظ المفاجأة المأخوذة من فجئت فجاء الذى تكون اذا بمعناه انه بمعنى (اذا فتيته وانت  
 لا تشمر به) اى الملاقاة من غير شعور فى حضوره ههنا قال الهندى ان الفجأة كالضربة بمعنى  
 وكسى رانا كادرياقته وبالمعنى وناكاه رسيده انتهى فيكون الاول بمعنى الوجدان والثانى  
 بمعنى الوصول وقوله (فيلزم المبتدأ بعدها) عطف على قوله وقد تكون ويحتمل ان تكون الفاء  
 جواية للمحذوف كذا فى العرب وقول الشارح (فرقا بين اذا هذه) اى بين اذا التى للمفاجأة  
 (وبين اذا الشرطية) لبيان علة لزوم المبتدأ يعنى انما يلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة لتحصيل الفرق  
 بين المفاجأة والشرطية ولما توهم المناقاة بين قوله فيلزم ههنا وبين عدم وجوب الرفع فى باب  
 الاضمار على شريطة التفسير اراد الشارح ان يدفعه بقوله (والمراد) اى مراد المصنف  
 (بلزوم المبتدأ) اى بقوله فيلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة انما هو (غلبة وقوعه) اى وقوع  
 المبتدأ (بعدها) اى بعد اذا المفاجأة وغايته ان المراد باللزوم هو اللزوم الكلى واذا كان  
 كذلك (فلا ينافى) اى لا ينافى قوله فيلزم (ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها) اى بعد اذا  
 المفاجأة (فى باب الاضمار على شريطة التفسير) وقال المصام وهذا بعيد يعنى حمل الارادة  
 باللزوم على معنى الغلبة بعيد وقيل معنى اللزوم انه يلزم فماسوى باب الاضمار على شريطة  
 التفسير وقيل ان فى دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردا على الكوفيين حيث جوزوا ان يكون  
 المرفوع بعدها فاعل الظرف على مذهبهم الذى لا يشترطون الاعتماد على المبتدأ او غيره  
 فى عمل الظرف فاراد المصنف ان يرد عليهم بان المرفوع الذى بعدها يلزم ان يكون  
 مبتدأ لافعال الظرف ولما تعرض للمثال اراد الشارح بيانه فقال (نحو خرجت) يعنى مثال  
 كون اذا للمفاجأة نحو خرجت (فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر)  
 اى على طريق حذف خبره (والعامل فى اذا هذه) اى التى للمفاجأة (معنى المفاجأة)  
 هذا عند المصنف وقال بعضهم ان العامل هو الخبر المحذوف كذا فى المتوسط اى لمعنى الذى  
 هو المفاجأة بان يشتق منه فعل يتضمن معناه (وهو) اى العامل فى اذا ههنا (عامل) اى  
 من العوامل التى (لا يظهر) اى لا يجوز اظهاره كالعامل فى المنادى وغيره (وقد استغنوا  
 عن اظهاره) اى عن اظهار العامل (لقوة ما) اى لقوة المعنى الذى (فيه) اى فى هذا المعنى  
 (من الدلالة عليه) اى من كونه مدلولاً على معنى هذا العامل لان معنى المفاجأة يدل عليه  
 لفظ اذا (واما الفاء) اى واما الفاء التى قبل اذا (فهى) اى تلك الفاء (اللسبية) اى للسبية  
 ما قبلها لما بعدها (فان مفاجأة السبع) وهى المعنى المفهوم من اذا (مسبية) يعنى انها حاصلة

المشار اليها بخلاف قولك  
 صرحت بهذا العالم لانه يتبين  
 به ان المشار اليه رجل فكان  
 فى ضمنه يتبين حقيقة المشار  
 اليه فسقط ما قبل بل رجل  
 متصف بالعلم (قوله) اى  
 قصد لبيته قبل المراد  
 بالنسبة ما يمتثل والنسبة  
 التفيدية ليشمل غلام زيد  
 وعمرو وجاء فى فيشكل  
 التعريف بجاء فى زيد  
 الفاضل والعاقل لوجعل  
 وصفا لامطوفا كما سيجى  
 يشكل بالمطوف فى قوله  
 وانواعه رفع ونصب وجر  
 الا ان يقال النسبة المقصودة  
 فى هذا المقام نسبة  
 البعضية لان جمل  
 المجموع خبرا بفيد بعضية  
 كل منها فالمطوف  
 مقصود بهذه النسبة  
 منشأ ذلك الابراد فله  
 التأمل فان عموم النسبة  
 مسلم لكن الصفة  
 خارجة يكون العطف  
 ما هو الملقى بها فان الصفة  
 غير مقصود بالنسبة ولا  
 اوتياب فى دخول ونصب  
 وجر نجب المحدود لانه  
 من جملة الملقى ولا وجه  
 لجعل النسبة بمعنى نسبة  
 البعضية وصرحها عن  
 الظاهر المتبادر المراد فى  
 هذا الموضع وهو نسبة  
 الفعل اليه فاعلا كان او  
 مفعولا او غيرها ونسبة  
 الاسم اليه اذا كان مضافا  
 كما صرح به الرضى وغيره  
 بل هو غلط صريح ناش  
 من عدم اتقان معنى

(عن الخروج) المفهوم من خرجت (وقيل) اى فى تحقيق الفاء (والاقرب الى التحقيق انها) اى الفاء (للعطف من جهة المعنى) فلا ينافى افادتها السببية (اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى) اى حاصل معناه حين كونها للعطف (خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج) يعنى تقدير الزمان مبنى على مذهب الزجاج (اى ان اذا هذه) اى التى للمفاجأة زمانية (او) التقدير (مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها) اى اذا هذه (عنده) اى عند المبرد (مكانية وقولنا زمان وقوف السبع) على ما هو مذهب الزجاج (او مكانه) اى مكان وقوف السبع على ما ذهب اليه المبرد وعلى كلا التقديرين انه (مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا) اى وان لم يكن مفعولا فيه بل كان مفعولا به (لم يبق اذا ظرفية) وقوله (بل تصير اسمية) عطف على قوله لم يبق وقوله (بل المفعول به محذوف) عطف على قوله لا مفعول به (اى فاجأت فى زمان وقوف السبع او مكانه) وهذا تفسير لكونه مفعولا فيه (ايام اى السبع) وهذا تفسير للمفعول به المحذوف ولما ذكر المصنف من استعمال كلمة اذا استعمالها للمعنى الشرط واستعمالها للمفاجأة ولها استعمال آخر لم يذكره اراد الشارح ان يذكره فقال (وقد يكون) اى كلمة اذا (لمجرد الزمان) اى على وجه الظرفية دون الشرطية والمفاجئية (نحو آتيتك اذا احمر البسراى وقت احمر ارالبسر) فان كلمة اذا فى اذا احمر لمجرد الزمان على وجه الظرفية لكونها مفعولا فيه ومنه قوله تعالى والليل اذا بشى كفى الامتحان (وقد يستعمل) اى كلمة اذا (اسما مجردا عن معنى الظرفية فى) (نحو اذا يقوم زيد اذا بقعد عمرو) اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقدمه الشيخ الرضى (وقد سبقت اليه) اى الى جواز استعمالها ومنه (الاشارة) فى باب الكنايات حيث قال الشيخ الرضى ان لم اعترأخ وقدمر ان الراجع عند الشارح عدم ثبوته ولما فرغ من بيان اذا بالالف بعد الذال شرع فى بيان اذا بسكون الذال فقال (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (اذ) اى كلمة اذا بسكون الذال وقوله (الكثرة) اشارة الى ان قوله (للماضى) صفة لكلمة اذا نحو قوله تعالى واذا يكر بك الذين كفروا (وبناؤها) اى وجه بناء كلمة اذا حاصل (لما) اى للوجه الذى (مر) اى ذلك الوجه (فى حيث) اى فى كلمة حيث وهى اضافتها الى الجملة (او) وجه بنائها (لكون وضعها) اى وضع كلمة (وضع الحروف) اى مثل وضع الحروف اى كما ان الحروف وضعت لمعنى غير مستقل كذلك هذه الكلمة وان كانت اسما موضوعا للمعنى المستقل لكن استعمالها يحتاج الى ضم ضميمة وهى المضاف اليه قد نجى (اى قد نجى) كلمة اذا (للمستقبل) اى مثل اذا بقرينة مجاز (كقوله تعالى فسوف يعلمون) اى الذين يجادلون فى آيات الله (اذا الاغلال فى اعناقهم) اى فى الوقت الذى الاغلال فى اعناقهم والقرينة قوله فسوف يعلمون لانها للمستقبل ولما كانت كلمة اذا ظرفا له تكون للمستقبل ايضا ووجه استعمال اذ هنا لتزليل المستقل بكان الماضى فى تحقق الوقوع كما استعملت الافعال الماضية فى مثل هذا المقام فى المستقبل نحو ونفخ فى الصور وقال المصام ويمكن منع كونه فى الآية للمستقبل بجواز

النسبة كما لا يخفى على اصحاب البصرة (قوله) قدوله بالنسبة متعلق بالقصدا للمفهوم من المتي قيل توضيحه انه ليس متعلقا بالمق والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المتي بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المتي لانه عبارة عن قصد نسبتته الى شئ او نسبة شئ اليه وفى قوله المفهوم من المقصود احتمالان اى المفهوم من لفظ المتي او من المتي منه وهو الظاهر من كلام الشارح قدس سره لكن قوله اى كما يكون هو مقصود بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها منافض لذلك فانه يلزم نفي كون المعطوف مقصودا واثبات كونه كذلك فى حالة واحدة وباعتبار واحد وكلام الشارح لا يقبل التوجيه فليك ب ضبط ما هو الصواب وهوان الجار والمجرور متعلق بمقصود وليس المتي المذكور صفة النسبة حتى يكون معنى الكلام اى قصد نسبتته الى شئ او نسبة شئ اليه ويكون تعلق الجار والمجرور بالقصد المنفهم منه كيف ولو كان كذلك لما خرج به من الصفة

ان يكون لمطلق الوقت كأنه قيل فسوف يعلمون زمان الاعلال في اعناقهم انتهى ويمكن ان يوجد فيه شاهد آخر نحو قوله تعالى واذا قال الله يا عيسى ابن مريم انت قلت كما في تفسير التيسير (ويقع بعدها) اي بعد كلمة (الجلتان) وقوله (الاسمية والفعلية) تفسير للجمليتين على طريق البدل وانما احتاج الى التفسير لانه يجوز ان يتوهم ان المراد من الجمليتين الماضوية والاستقبالية كما في اذا يعني ان كلمة اذ تدخل على الاسمية والفعلية الماضوية والاستقبالية وانما يجوز وقوع الجمليتين فيها (لعدم اشتغالها) اي اعدم اشتغال كلمة اذ (على معنى الشرط) وقوله (المقتضى) صفة للشرط وفاعله راجع اليه وقوله (اختصاصها) بالصب على انه مفعول للمقتضى لوجود شرط العمل في المفعول وهو كونه باللام وقوله (بالفعلية) متعلق بالاختصاص وهذا التوصيف كيان علة اختصاص ماعدا اذ بالفعلية يعني ان اذ غير مختصة بالفعلية لانها غير مشتملة على معنى الشرط وغيرها من نحو اذ مختصة بالفعلية لانها مشتملة على معنى الشرط وكل ما هو مشتمل على معناه مختص بالفعلية لان الشرط يقتضى اختصاصها بها (مثل كان ذلك) اي مثل قولك كان ذلك (اذ زيد قائم) وهذا مثل لوقوع الاسمية (واذا قام زيد) وهذا مثل لوقوع الفعلية وانما صدر المثال بكان ذلك ليكون تنصيصا لمعنى الماضى على اصل وضعها ودرجهم في التنزيل ووقوع الجمل الثلاث في آية واحدة في قوله تعالى اذا خرجهم الذين كفروا اثنى اثنين اذها في الغار اذ يقول لصاحبه ثم بين الشئ استعمالا آخر لم يذكره المصنف فقال (وقد يحكى) اي لفظة اذ (للمفاجأة) كما استعمل اذ فيها (نحو خرجت فاذا زيد قائم ولقاة بحبيها) اي بحى اذ في المفاجأة (لم يذكرها المصنف) والانسب في المثال نحو ينادى فلان اذ زيد طالع حتى يوافق ما نقل عن الرضى من انه قد يحكى للمفاجأة والاغلب في جواب بينا اذ في جواب بينا اذ لا يحكى بعد اذ الا الفعل الماضى وبعد اذ الا الجملة الاسمية والاكثر خلوجاوبهما عنهما ولذا لا يستفصحهما الاصمعي في جوابهما لكن خطى في انكار الفصاحة كذا في العصام وفي الامتحان واتى اذ للمفاجأة فيدخل حينئذ الماضى ومثل بقوله ينادى فلان اذ طلع زيد ولا يحكى ان هذا تخالف لما نقل من انه لا يحكى بعدها الا الاسمية ولعل مراده من حصرها في الاسمية انه في الاستعمال الاغلب ومراد صاحب الامتحان جوازها على خلاف الاغلب ولعل الشارح لم يتعرض لوقوعها بين بينا وبيننا للاختلاف الواقع بين الاصمعي وغيره واتى بالجملة الاسمية في المثال للتنبيه على الاستعمال الاغلب وقد يحكى للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكما نستعار اللام للوقت نستعار اذ للتعليل قال الرضى الاولى جعلها حينئذ حرفا كأنه للتردد في الاسمية لم يذكره الشارح هنا (ومنها) اي ومن الظرف المبينة (ابن واني) وتوسيط الشارح قوله (فهما) للاشارة الى اذ قوله (للمكان) خبر للمبتدأ المحذوف وانما فسر هنا كذلك وفيما قبل بتوسيط الكاشة للتفنن يعني ان في مثل هذا يجوز كون الظرف المستقر صفة وخبر للمحذوف وكذا يجوز ان يكون حالا كذا في المغرب وقوله (استفهاما وشرطا) يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في الظرف المستقر

والتأكيد وعطف البيان لان كل واحد من هذه التوابع مما قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه وهذا عمالا سبيل الى الشك فيه بل هو صفة العطف اي المعلوم بالحروف فعدم انتقاض الحد انما هو بان يكون المعنى على ظاهر اللفظ قال المص في الشرح خرج بقولنا مقصود بالنسبة لصفة والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بالنسبة الا ترى انك اذا قلت جاء زيد العاقل فالتى بالنسبة انما هو زيد والصفة انما هى بها لتوضيحه وشرطها ان تكون معلومة ليصح الايضاح بها وعلى هذا القياس (قوله) وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع قيل لانها لم ينسب اليها شئ ولا هى الى شئ لان نسبته غير مقصودة كالمبدل منه فادراج الفصد ليس لفصد لاحتراز عن غير البدل بل لبيان المشترك بينهما وبين البديل ثم قيل فاعرف الفصد ولا عمل ولا ريب في ان الفائل قد مال عن الفصد والصراط المستقيم ضل بما وجده في الشرح عن سواء السبيل (قوله) واجيباه قيل فهم هذا المعنى من كون

المطف مقصودا بالنسبة  
مع متبوعه بعيد جدا  
هل انه يرد عليه ان يدل  
الغلط مقصود بالنسبة  
مع متبوعه بهذا المعنى  
وبالجملة انه لا فرق في المعنى  
بين قولنا جاء زيد حمارة  
وبين قولنا جاء زيد بل  
حمارة فجعل احدهما  
داخلا في مفهوم  
التعريف بهذا التفسير  
دون الاخر تحكم وليس  
بشيء بل هو غير مستقيم  
لان مدار الجواب تعلق  
القصد بكليهما ومتبوع  
الغلط غلط غير مقصود  
اصلا بخلاف غيره مما  
ذكره الا ترى ان  
المطوف عليه ببل مقصود  
ابتداء والمطوف انتهاء  
يتبدل الرأي فكلاهما  
مقصودان بهذا الطريق  
( قوله ) ولما تم الحدباء  
ذكره جمعا ومعنا اردفه  
لزيادة التوضيح قبل  
يحتمل ان يكون قوله  
يتوسط شرعا في بيان  
حكم المطوف بعد تعريفه  
سيما اذا اريد به التوسط  
في اللفظ كما هو المتبادر  
فيكون بيانا لعدم جواز  
حذف العاطف وقد قال  
المص قولنا بتوسط الخ  
شرط بعد تمام الحدلان  
الحدباء قبله قد تم ( قوله )  
ولم يكتف قبل اعدام  
الاكتفاء فكان منها  
قصد زيادة التوضيح  
ومنها بيان ما يقصد في  
ايراد المطوف ومنها

وارى يكون تمييزا من نسبة الظرف المستقر الى فاعله اى من حيث الاستفهام والشرط وان يكون  
منصوبا على الظرفية اى وقت الاستفهام والشرط كما اختاره العصام بقرينة ما بعده وهو  
قوله ومتى للزمان فهما اى فى الاستفهام والشرط واختار الشارح اوالوجود حيث فسره  
بقوله ( اى حال كونهما الاستفهام والشرط ) اى لذاتى استفهام وشرط كذا فى العصام او  
بطريق تسمية الدال وهو ذاتهما باسم المندلول وهو معناها كذا فى الامتحان ثم بين وجه  
كونهما مبنيين بقوله ( وبناؤهما ) اى وجه بناء قلما بين وانى حاصل ( لتضمنهما ) اى لتضمن  
كل واحد من اين وانى ( معنى حرف الاستفهام او الشرط ) مثال تضمن اين حرف الاستفهام  
( نحو اين زيدو ) مثال تضمنها حرف الشرط ( اين تكن اكن ) مثال تضمن اين حرف الاستفهام  
( اين زيدو ) مثال تضمنها حرف الشرط ( انى تجلس اجلس ) اراد لشارح ان يذكر استعمالا  
خاصا بانى فقال ( وقد جاء ) اى جاء فى الكلام تركيب ( انى زيد ) لاي معنى الاستفهام عن مكان  
زيد ولا بمعنى الشرط بل ( بمعنى كيف ) نحو قوله تعالى فانوا حرككم انى شئتم اى كيف شئتم  
يعنى من اى جهة شئتم كذا فى اليبضاوى والقرينة الصارفة عن ارادة معناه الحقيقى هو وجود  
فعل بعده مجردا عن معنى الشرط ( و ) جاء ايضا فى الكلام ( انى القتال ) لاي معنى السؤال  
عن مكانه بل ( بمعنى متى ) يعنى للسؤال عن زمانه قال الرضى ولا فى ثلاثة معان استفهامية كانت  
او شرطية احدها بمعنى اين الا ان مع من فى للاستعمال ظاهرة او مقدرة ويحيى اى بمعنى  
كيف نحو انى يؤفكون ويحيى اى بمعنى متى ولا يحيى بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل انتهى  
قال ابن قاسم العبادى قوله ولا يحيى بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل مخالف لما مثله الشارح  
بقوله انى زيد وانى القتال وقال سبرى زاده والحق ما قاله الرضى ثم قال بعد ما رجح قول  
الرضى بقى ههنا شئ وهو ان انى فى قوله تعالى انى لهم الذكر بمعنى كيف على ما صرح فى الكشف  
ولم يدخل على الفعل ثم قال ويمكن دفعه فليتأمل اقول وجه التأمل انه يجوز ان يكون  
الفعل مقدرا بعد انى فى هذه الاية ويشعر بهذا تفسير اليبضاوى بقوله وكيف يتذكرون  
والله اعلم ( و ) ( منها ) ( متى ) ووسط الش بين حرف المطف وبين متى بقوله منها للاشارة الى  
ان قوله متى عطف على قوله ومنها اين يعنى ومن الظروف المبنية متى وانما ترك المصنف لفظ منها  
ههنا للاشارة الى كمال اتصال متى بما قبلها من اين وانى فى كونهما للمكان والزمان وقوله ( للزمان )  
ما صفة لمتى بتقدير الكاشفة او خبر للمحذوف بتقدير هو للزمان او حال منه اى كاشا للزمان وقوله  
( فهما ) ظرف لقوله للزمان يعنى متى للزمان فهما ( اى فى الاستفهام والشرط ) ومثال كونه فى  
الاستفهام ( نحو متى القتال ) فى الشرط نحو ( متى تخرج اخرج ) ( و ) ( منها ) ( ايان ) اى ومن  
الظروف المبنية ايان ( للزمان ) اى الكاشفة للزمان او هى للزمان ( استفهاما ) اى حال كونها  
للاستفهام وقوله ( مثل متى ) يريد به انه مثله فى كونه للزمان وللأستفهام وهذا كلام يشير به الى  
ما ل كلام المص الى تفسيره بالفظ اخصر منه مثاله ( نحو ايان يوم الدين ) فاين ظرف زمان خبره  
مقدم ويوم الدين مبتدأ مؤخر ( والفرق بينهما ) اى بين متى وايان بعد وضع كل منهما للزمان

استفهما (ان ايان مختص) اى مقصور (بالامور العظام) اى الامور التى تعظم عند المتكلم  
 لكونها هائلة وعامة للكل (وبالمستقبل) اى ومختص ايضا بالزمان المستقبل (فلا يقال) اى اذا  
 كان لفظ ايان مختصا بالامور العظام لا يقال (ايان قيام زيد) لان قيام زيد ليس من الامور العظام  
 (و) لا يقال ايضا (ايان قدم الحاج) باللفظ الماضى لانه سؤال عن زمان قدوم الحاج فى الماضى  
 وليس هو سؤال عن الزمان المستقبل (بمخالفة متى) اى ايان ملابس بخلاف متى (فانه) اى لفظ  
 متى (غير مختص) اى غير مقصور (بهما) اى بالامور العظام والمستقبل بل يستعمل فيهما وفى  
 غيرهما من غير الامور العظام ومن الزمان الماضى فيقال متى هذا الوعد متى قيام زيد ومتى يقوم  
 زيد ومتى قام زيد ولما كان فى لغة ايان اختلاف بين اهل اللغة بينه الشىء بقوله (والمشهور فيه)  
 اى فى ايان (فتح الهمزة والنون) اى فتح النون (وقد جاء) اى فى غير المشهور (كسرهما) اى كسر  
 الهمزة والنون وهى لغة سليم (ايضا) اى كجاء فتحهما وقال المصام قوله وقد جاء كسرهما بآباد  
 من هذه العبارة اى بجى كسرهما كجى فتحهما وليس كذلك انتهى يعنى ان المتبادر منه ان  
 كسرهما معا فى لغة واحدة وليس الامر كذلك لعبارة الرضى وهى ان كسرهما لغة سليم وقال  
 الاندلسى كسر نونها لغة انتهى وقد يتبادر من هذه العبارة ان كلام الاندلسى متعلق باللغة  
 المشهورة اعنى فتح الهمزة وحاصل ما تفيد عبارة الشىء ان فتحهما لغة مشهورة وكسرهما  
 معاملة غير مشهورة وما تفيد عبارة الرضى ان اللغة المشهورة فتح الهمزة مع فتح النون وكسرهما  
 وان غير المشهورة كسر الهمزة والنون والمتبادر من احدى العبارتين مخالفة للآخرى  
 (و) (منها) (كيف) (الكاشة) (للحال استفهما) واما صرح الشىء بتوسيط الكاشة ههنا  
 ليكون اشارة الى المفارقة بين متى وايان وبين كيف فى كون معناهما للزمان فى ماضى وللحال فى كيف  
 ولما كان لفظ الحال موضوعا فى اللغة للزمان اعنى نهاية الماضى وبداية المستقبل وحمل بعض  
 الشارحين وهو صاحب الوافية لحال ههنا على هذا المعنى اراد الشىء العلامة ان يرد هذا الحال بان  
 يفسره بقوله (ى) استفهما (الحال التثنية وصفته) يعنى المراد من الحال ههنا معنى الصفة ثم اشارة  
 الى باعث التفسير بقوله (قال) اى بالحال صفة التثنية لازمان الحال كما توهمه بعض الشارحين  
 وهو صاحب الوافية حيث قال كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وى لتضمنه همزة الاستفهام  
 وهو من ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسئول عنه فى الحال او فى حال التكلم  
 بالسؤال انتهى ولعل منشأ التوهم كونه مستعملا الظرف ثم ايد الشارح تفسيره به  
 بالقل عن صاحب الفصل فقال (قال صاحب الفصل وكيف جار مجرى الظروف) لا ظرف  
 (ومعناها السؤال عن الحال) لانه السؤال عن حال المسئول عنه فى الحال كما هو المتوهم (تقول  
 كيف زيد اى على اى حال هو) وقال نجم الدين سعيد ما نصه قال تاء هذا المصنف كيف جار مجرى  
 الظروف وليس بظرف اذ يبدل منه غير الظرف نحو كيف زيد اى صحيح ام سقيم يعنى ولو كان  
 ظرفا لابدل منه الظرف نحو متى يوم الجمعة يوم السبت وهذا مذهب سيويه فانه عنده اسم  
 لا ظرف وانما جرى مجرى الظرف لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور والظرف متقاربان

انه اما ان يمد الحروف  
 العشرة فيطول واما  
 ان يحذف فيتقصر معرفة  
 المعلوم موقوفة الى  
 وقت معرفة العشرة فى  
 قسم الحروف واما ما  
 ذكره فيمكن منع كون  
 المعلوم على الصفة  
 نه ان نحويا عندهم كيف  
 ولو كان كذلك لاستحق  
 الرفع صرتين فاما ان يؤثر  
 فى الرفع الموجود ~~كلا~~  
 المتضيين فيكون اثر  
 المتضيين واما ان يقدّر  
 رفع لاحد المتضيين ولم  
 يقر به وليس بذلك لان  
 النص صرح فى الشرح  
 بان عدم الاكتفاء  
 ذكره الشارح قدس سره  
 حيث قال ولم استغن فـ  
 الحد بقبول تابع بتوسط  
 بينه وبين متبوعه احـ  
 الحروف العشرة لان  
 الحروف قد تتوسط بين  
 الصفات فلو حد العطف  
 بذلك لدخل فيه بعض  
 الصفات وما زعمه من  
 امكان المنع لانه عليه لان  
 الصفات فى نحو قوله  
 يالهي زبابة للبحار فى  
 الصايغ فالقام فالارب  
 سواء فى صدق حد التعت  
 المتبر بينهم عليه فنقول  
 لو كانت هذه معطوفات  
 ايضا فاما ان يؤثر فى الرفع  
 الموجود ~~كلا~~ المتضيين  
 وكلاهما باطل بالضرورة  
 فتمنع عدم دخوله فى  
 المطف احد التوابع  
 قوله وحكم النص فى



وقال الاخفش وهو ظرف اذ تقدير كانه يقولك في اي حال مؤذن بذلك وترد عليه الحال  
يعني الحال الاصطلاحية النحوية فانها مقدرة بنى مع الهاليسبت بظرف ثم هو معارض بصحة  
تقديره بلعي وبانه يحجب بالاسماء انتهى (و) هي قد (نستعمل) اي كلة كيف (للشرط) اي لمعنى  
الشرط مطالعة ابل اذا كانت (مع) اعلى ضعف) اي على استعمال ضعيف (عند البصريين)  
يعنى شرطية المقارنة بكلمة ما في استعمالها في الشرط عند البصريين (نحو كيفما تجلس اجلس  
اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا) وهو عطف على قوله مع اي معنى استعمالها في الشرط  
غير مشروط بمقارنته ما (عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس) وسيجي في بحث الحروف وان  
كون كيفما من كلم المجازاة شاذ غير موجود في كلام البلغاء ثم فصل الشا عن ايهما فقال (فاركار)  
اي ان وجد (بعده) اي بعد لفظ كيف حال كونه للاستفهام (اسم فهو) اي فلفظ كيف  
(في محل الرفع بالخبرية) اي بسبب كونه خبرا (عنه) اي عن ذلك الاسم مثاله امر وهو  
قوله كيف زيد (وان كان) اي وان وجد (بعده) اي بعد لفظ كيف (فعلى نحو كيف جئت  
فهو) اي فلفظ كيف (في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت اراكيا او ماشيا)  
(ومنها) (اي من الظروف المبنية) (مذومند) والنسخة التي اختارها الشارح الهندي  
ليس فيها اللفظ منها وقال في الامتحان ذكرها بنى مذومند في الظروف وان لم يكنا ظرفين  
لما بهتاه في الدلالة على الزمان انتهى وسيجي في قوله الشارح ايضا بقوله اعلم  
انهما الخ ما يؤيد النسخة التي اختارها الهندي وما قاله صاحب الامتحان (بينا) اي بنى  
مذومند مع اسمان عند المصنف لكونهما ظرفين وان الاصل في الاسم هو الاعراب  
(لما افقتهما مذومند حرفين) اي لما افقتا مذومند حال كونهما اسمين لمذومند حال كونهما  
حرفين في اللفظ والمعنى وهما شبه شي بالخرور لكونهما مثل الحرف صورة ومعنى وكذا اللفظ  
عن وعلى والكاف اذا وقعت اسماء اعلم ان مذمبنى على السكون واذا التقى الساكن بضم آخره  
فيقال هذا اليوم بضم الذال وفي بعض اللغات مضموم ابدا وكسر ميمه وميم من ذلقة سليمة والله  
اعلم وقول الشارح (ويكونان تارة) توطئة لقوله (بمعنى اول المدة) وبيان بانه ظرف مستقر  
خبر للكون وقوله تارة للاشارة الى انها يكونان بمعنى آخر كما سيجي يعني يكون هذان اللفظان  
في بعض الاوقات مستعملين بمعنى اول مدة (اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليها) او الفعل  
الذي تقدم عليهما وهو ما رأيت في قوله (نحو ما رأيت مذومند يوم الجمعة) بالرفع في يوم الجمعة  
(اي اول زمان عدم رؤيتي) وهو مبتدأ (يوم الجمعة) بالرفع خبره والضمير في قوله عدم رؤيته  
راجع الى المفعول على ان الرتبة مصدر مضاف الى المفعول وفاعله محذوف اي عدم رؤيتي  
اي وليس الضمير اجمالا الى ارائي الذي هو فاعله ما رأيت ليطابق المفسر المفسر وهذا خلاصة  
ما قاله الصام من ان الضمير في قوله في التفسير اي اول زمان عدم رؤيته كضمير رأيت اي في المفسر  
وليس فاعلا ولا يتجه ان الظاهر اول مدة زمان عدم رؤيتي كما ينوهم انتهى ثم اراد المصنف  
ان يفصل حكم ما كان بهذا المعنى فقال (فيليها) وقوله (اي يقع بعدها) تفسير بالاولى وهو  
وقوع شي من غير فصل وقوله (اي بعد مذومند) تفسير لضمير الثانية والفاء في فليهما

شرح الفصل ولاشي  
في شرح الفصل يشمر  
يكون الصفة من باب  
المطف حتى يلزم التخالف  
بين قوليه (قوله) انه قال  
في امالي الكافية عيارته  
هذه عرفوا المطف  
بانه تاخ بينه وبين متبوعه  
احد الحروف العشرة  
وهذا يرد عليه جاء زيدا  
العالم والمائل فانه تابع  
توسط بينه وبين متبوعه  
احد الحروف وليس  
بمطف في التحقيق وانما  
هو باق على ما كان عليه  
في الوصفية وانما حسن  
دخول حرف المطف  
لنوع من الشبه بالمطوف  
لما بينهما من المتغير (قوله)  
قال بعضهم فيه نظر  
وليس بشي لان التوابع  
كل واحد منها محتاج  
الاخر فلا يجوز ان يكون  
شي واحد في حالة  
واحدة لتمازعا معاولا  
سبيل الى دعوى خروجه  
عما كان عليه بدخول  
الماطف لضرورة بقائه  
على ما كان عليه اولافهذه  
هي لضرورة التي تدعو  
اليه قال الرضي يجوز ان  
يعترض على حده بمثل هذه  
الارصاف فانه يطلق عليها  
انها معطوكة ويدفعه في  
صورة دعوى انها في  
صورة المطف وليست  
بمعطوكة واطلاقهم المطف  
عليها مجاز (قوله) فكان  
يلزم ان يكون هذا  
المطوف ايضا تائيدا كيد ابل

للتفصيله وقوله (المفرد) الفاعل لقوله بليهما يعني اذ كانا بمعنى اول المدة وقع بعدها المفرد  
 (اي الاسم المفرد) وهذا تفسير لموصوف المفرد احترازا على الفعل المفرد وقوله (لا المتني  
 و) لا (الجموع) لبيان ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمتني ولا بجموع ولما نسر الش المفرد  
 ههنا بما يقابل المتني والجموع توهم ان ما وقع المتني بعدهما من المثال غير صحيح فاحتاج الى  
 تأويل لفظ المفرد بما يشمل لما وقع فيه المتني فقال (حقيقة) يعني المراد بالمراد المقابل للمتني  
 والجموع اعم من ان يكون مفردا حقيقة (كالثال المتقدم) يعني قوله ما رأيت مذ يوم الجمعة  
 لان الاسم الذي وقع بعدهما في هذا المثال يوم الجمعة وهو مفردا حقيقة (او حكما) اي  
 او يكون المفرد مفردا حكما وان كان متني حقيقة (نحو ما رأيت مذ اليوم ان اللذان صاحبنا)  
 بفتح الباء اي كان مصاحبان او بسكون الباء اي وقع المصاحبة بيني وبينه (فيهما) اي في  
 هذين اليومين ولما كان المقصود ههنا من اول المدة اول مدة الزمان الذي هو زمان عدم  
 الرؤية فالمقصود هو اخبار اول هذا الزمان فالاول هذا الزمان هو لزمان الذي وقعت فيه  
 المصاحبة وهو اليومان والى هذا اشار السارح بقوله (اي اول مدة عدم رؤيته هذان  
 اليومان) وقوله (فنادام) الخ شرع في بيان ان المتني من اليومين ليس عددهما بل المقصود به  
 الامر الواحد لانه مادام (لا يلاحظ هذان اليومان او امرا احد لا يحكم عليهما) اي على  
 اليومين (باولية المدة) بناء على ان صحة الحمل اتحادا لابتداء الخبر في الخارج وقوله (لان اول  
 المدة) الخ دليل لقوله لا يحكم ولا يحكم تقرير الكلام ان اليومان يلاحظ امرا واحدا لانه لو لم  
 يلاحظ لا يحكم عليهما باولية لكنه يحكم ثبت انه يلاحظ امرا واحدا اما بالضرورة  
 فلان اول المدة (انما يكون امرا واحد الاشئين) في صورة المتني (او اشيا) في صورة  
 الجموع، قوله (في المتني والجموع) الخ تقرير يعني اذا ثبت ان يكون ما يصبر عنه باول المدة امرا  
 واحدا ثبت ان المتني والجموع (اذا واقعا اول المدة) بان يكونا خبرين عنه وبمحلا عليه  
 (يكونان) اي يكون ذلك المتني والجموع (في حكم المفرد) لانه يعبر عنهما بالمفرد وهو اول  
 المدة ههنا وقوله (المعرفة) صفة المفرد ثم اراد تعميم المعرفة للمعرفة الحقيقية والحكمية  
 فقال (حقيقة) اي سواء كان ذلك المفرد معرفة في الحقيقة (كالثال المتقدم) يعني اليومان المذكور  
 في قوله ما رأيت مذ اليومان (او معرفة) (حكما) اي في الحكم لا في الحقيقة (نحو ما رأيت مذ يوم  
 لقيتي فيه) فان قوله يوم ليس بمعرفة في الحقيقة لكنه لما اكتسب التخصيص بوقوع ملاقة  
 الخطاب فيه صار معينا وانما يكفي كون المعرفة حكما في الجواز (لحصول التمين المقصود من كونه  
 معرفة وانما كان التمين) بوجه (مقصودا لانه) لو لم يتعين الوقت لكان مجهولا ولا يخفى انه  
 (لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل) بوجه ما قصد اعلامه اي زيادة على تعيين اول  
 الزمان الذي فهم من الفعل وقوله (لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة)  
 دليل لقوله لا فائدة في جعله الوقت المجهول لانه يجوز ان يتوهم ان في جعل الوقت المجهول  
 اول مدة فعل فائدة وهي تعيين وقت ما من الاوقات للفعل لان كل زمان له اول وآخر فحينئذ  
 تكفي افادته من غير تعيين فاراد دفعه بان الفائدة ما يترتب على الفعل فيلزم ان يكون

فيه ان العطف على المؤكد  
 ايضا يستلزم ان يكون  
 المعطوف مؤكدا لما ذكر  
 ولنت خبر بان ذلك اي  
 ما ذكره السارح قدس  
 سره كلام الرضى بعينه ولا  
 يرد عليه هذا الاعتراض  
 لانه لا يحصل للمؤكد معنى  
 يسبب التأكيد حتى يكون  
 هو والمعطوف يشتركان  
 فيه فانه كان الاعتراض لفظي  
 ودفع محذور كما عرفت  
 بخلاف التأكيد فان معناه  
 قائم به (قوله) لانه قد طال  
 الكلام بوجود المفصل قبل  
 حكما في النسخ والاطهر  
 بوجود الفصل او بطول  
 الكلام بالمفصل لقوله فحسن  
 الاختصار فيه ان طول  
 الكلام حاصل لو اخر  
 الفصل من المعطوف مع  
 انه حين التأخير يتعين  
 التأكيد فانه اذا قل  
 ضربت انا وزيد اليوم  
 يطول الكلام كطوله اذا  
 قيل ضربت انا اليوم وزيد  
 فالوجه ان يقال جواز  
 العطف على ما هو كالجزء  
 من الفعل احترازا من  
 طول الفصل بين المعطوف  
 والمعطوف عليه ولقد  
 اصاب في دعوى ظهور  
 الفصل بدل المفصل لكنه  
 اخطأ في الاعتراض على  
 قوله فحسن الاختصار  
 لظهور ان قولك ضربت  
 اليوم وزيدا خسر من  
 قولك ضربت انا اليوم  
 وزيد فحسن قوله  
 الاختصار بترك التأكيد

وطهران ما ذكره القائل  
من قبيل الاوهام فانك اذا  
اذقلت ضربت انا وزيد  
اليوم لا يكون غاغن فيه  
اولا يكون اليوم فصلا  
فان المعنى بوقوع الفصل  
ان يوجد امر فاصل بين  
المعطوف والمعطوف عليه  
وماليس كذلك فليس  
بنك اي ليس فصلا  
(قوله) والجزر لا يتصل  
من جاره سواء كان ضميرا  
او ظاهرا كما صرح به  
الرضي وغيره وما قيل هذا  
ينقض بقوله تعالى فبارحة  
من الله الآية وبقولهم  
ضربني من غير ما جرم  
فليس بمستقيم لعدم  
انفصال الجزر في هذين  
المثالين بحسب الحقيقة  
(قوله) بدليل قولهم يعني  
وبنك اذ بين لا يضاف  
الا الى التعداد قبل هذا انما  
يصير دليلا لولم يكن زيادة  
بين الا في صورة العطف  
على الضمير وليس كذلك  
لشيوع استعمال مثل بين  
زيد وبين عمرو والا ان  
يقال هذا ايضا من قبيل  
اعادة الجار من غير  
ضرورة كما في العطف  
على الضمير وليس من  
سلامة الفهم لان الغرض  
اقامة الدليل على كون  
الثاني كالعدم بانه لو لم يذكر  
ايضا لظهر المراد وحصل  
المعنى كما في المثال المذكور  
اذ لا يتصور ان يكون  
هنا بيان بين بالنسبة الى  
الاسم وحده وبين

مفيد الغير ما افادة الاول فاولية وقت مذموم بالضرورة فلا حاجة الى افادته فيحتاج الى  
فائدة زائدة في ذكر اول المدة بمذموم وهذا الذكر انما هو لتعيين ذلك الاول المفهم من الفعل  
ثم شرع في بيان الاستعمال الثاني فيهما فقال (و) (تارة يكونان) (بمعنى جميع المدة)  
وقوله بمعنى عطف على قوله بمعنى اول المدة ولذا وسط الشارح بين المعطوف والمعطوف  
بقوله تارة يكونان وقوله (اي جميع مدة زمان الفعل) المتقدم للاشارة الى ان المراد بجميع المدة  
جميع مدة زمان الفعل المتقدم عليهما كما تقدم يعني تكون مذموم وتارة بمعنى جمع المدة كما يكونان  
بمعنى اول المدة (فيلهما) (اي مذموم) (اي فحينئذ يليها) (المقصود) (وتفسير الشارح بقوله  
(اي الزمان الذي قصديانه حال كونه ملتبسا) (بالعدد) للاشارة الى ان الالف واللام  
في المقصود موصول الى ان الباء في قوله بالعدد ليست بصلة للمقصود ولا ظرف انويل  
الظرف مستقر حال من الضمير الذي هو نائب الفاعل الرجوع الى الموصول والى ان المضاف  
محذوف اي بيان ذلك الزمان لانه هو فعل القاصد لان الباء في قوله بالعدد للمصاحبة يعني  
بمعنى مع يعني يلى مذموم زمان الذي قصديانه مع العدد وهذا التفسير مأخوذ من قول  
الرضي حيث قال ولولم يأول بهذا لكنت العبارة فيليهما المقصود به العدد انتهى وتحقيق  
هذا ان المتبادر من كلام المص من دخول الباء في العددان المقصود من العدد هو بيان الزمان  
وفي اشكال لان المقصود ههنا هو البيان المذكور والعدد معاقراد الرضى ان يدفع اشكال  
عن العبارة يحملها على المعنى الغير المتبادر وتبعه الش العلامة واما الفاضل العصام فدفعه ببقاء  
العبارة على المتبادر يعني على كون الباء صلة وبالتجريد بان المراد بالعدد اسم العددي يعني يليهما  
الزمان الذي قصد هو باسم العدد بقرينة جملة مقصودا به والكون مقصودا به ان اللفظ  
وانما شان المبنى كونه مقصودا انتهى ثم قال واختار يعني المص المقصود بالعدد يعني انه قال  
المقصود بالعدد ولم يقل باسم العدد ليشتمل المتنى والجموع المفرد المقيد بالوحدة نحو  
ماريته مذموم ومذمومان لانها ليست باسم العدد بل هي اعداد لكونها قيد المقصود بالعدد  
من تقييد الآحاد (اي بعدده المستغرق) اي بعدده الذي يستغرق (جميع اجزائه) اي جميع  
اجزاء زمان الفعل السابق وانما فسر الش قوله بالعدد بهذا التفسير لبيان الفرق بين ما كان  
بهذا المعنى لان المراد في قولنا ماريته مذموم الجملة بالمعنى السابق ان الرؤية منقطعة في يوم  
الجمعة بعد ان تكون متحصلة في جزء منه بخلاف ما اراد به بهذا المعنى لانه يراد به ان الرؤية  
متتية في جميع اجزاء يوم الجمعة فالعدد مستغرق الثاني دون الاول ثم اكده الاستغراق بقوله  
(بحيث لا يشذ) اي لا يخرج (منه) اي من العدد المذكور (شي) نحو ماريته مذمومان (قوله  
(اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيتي) تفسير لمعنى مذموم قوله (يو مان لا يزيد ولا نقص) بيان  
لاستغراقه وفرق صاحب المتوسط بين الزمان الذي في السابق وبين ههنا بان الزمان الذي  
في الاول هو الزمان الذي يصلح ان يكون جواب المتنى والزمان الذي في الثاني ما يصلح ان يكون  
جوابا لكم بمعنى اذ قيل متى عدم رؤيتك تقول ماريته مذموم الجمعة واذا قيل كم عدم رؤيتك

نقول مذمومان فستل في الاول عن حد الزمان وفي الثاني عن عدده ولما فرغ المصنف من بيان  
 الاستعمال المشهور لمذمومين شرع في بيان بعض الاستعمالات القليلة فقال (قديع) ولما  
 ذكر ههنا لفظ الوقوع وهو اعم من الولي وغيره فسر الشارح بقوله (بعدها) اي بعد مذ  
 ومنذ سواء كانا بالمعنى الاول او بالمعنى الثاني ليخص الوقوع بمعنى الولي (المصدر) (نحو ما  
 خرجت مذ ذهابك) فتقديره على المعنى الاول اول مدة زمان عدم خروجي زمان ذهابك  
 وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي مدة ذهابك (او الفعل) اي وقدر يقع بعدها الفعل  
 (نحو ما خرجت مذ ذهبت) فالتقدير على الاول ايضا اول مدة عدم خروجي زمان صدور  
 الذهاب منك وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي زمان صدور الذهاب منك يعني اوله مع  
 اول الذهاب و آخره مع آخره وقال العصام الاولى او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى  
 الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهمه عبارة (او ان) ولما كان مراد المصنف بهذه الكلمة افظا  
 شاملا لما هي المثقلة والخففة بقرينة جواز الاستعمال بكل منهما فسر الشارح بقوله (اي  
 ما كتب) يعني ليس المراد بان هي ما كانت مثقلة داخلية على الاسمية او مخففة داخلية على  
 الفعلية على التعمين لاحديهما بل المراد بما كتب (على هذه الصورة) يعني بالهمزة والنون  
 (مثقلة كانت) بان قرئت بتشديد النون (او مخففة) بان قرئت بسكونها لا اشتراكهما في الاقتضاء  
 لتأويل ما بعدهما من الجملة بالمفرد ولا شك ان تلك الصورة شاملة لهما ومثال المثقلة (نحو ما  
 خرجت مذ ذهابك) وتقديره على المعنى الاول اول مدة عدم خروجي زمان ذهابك  
 وعلى الثاني جميع مدة عدم خروجي زمان وقوع الذهاب منك ومثال الخففة قوله (او ما  
 خرجت مذ ان ذهبت) والتقدير في الوجهين كالاول وانما اورد المثال ههنا بدون الواو كما  
 هو الظاهر للاشارة الى ان حمل هذه الصورة على هذين الوجهين اعنى على المثقلة والخففة  
 انما هو بالترديد لانه لا يمكن الحمل عليهما جمعا ولما كان في هذا الباب وجه آخر وهو وقوع  
 الجملة الاسمية بعدها بلادخول حرف من حروف المصدر اشار الشارح اليه بقوله (او الجملة  
 الاسمية) اي اوقع بعدها الجملة الاسمية (نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره المص) اي لم  
 يذكر المصنف وقوع الاسمية (لقد) النسبة الى وقوع غيرها ثم عطف المص قوله (فيقدر)  
 على قوله يقع اي قديع بعدها المذكورات من المصدر وغيره فقدر حينئذ (بعدها) اي  
 بعد مذ ومنذ (زمان) اي لفظ زمان او بمعنىا نحو ساعة او وقت او يوم او ليلة لو ساعدتهما  
 القرينة فلذا انكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف كذا في حاشية العصام (مضاف) الى احد  
 هذه الامور من المصدر وان الفعل وانما يقدر ذلك (ليصح حمل ما) اي حمل المصادر التي  
 (بعدها) اي بعد مذ ومنذ (عليهما) اي على مذ ومنذ حملتا واطنالا ان مذ ومنذ عبارتان عن  
 الزمان فلا يحمل عليهما الا ما هو بمعنى الزمان حتى يوجد الاتحاد الخارجي بينهما (فكان التقدير  
 في تركيب) ما خرجت مذ ذهابك ان نقول (مذ زمان ذهابك و) قس (على هذا انقياس  
 فيما بقى) من قولك ما خرجت مذ ذهبت وما خرجت مذ ذهابك او مذ ان ذهبت وقال ابن

آخر بالنسبة الى المخاطب  
 وحده لان اليينية آخر  
 يقتضى طرفين ولاساس  
 كذلك يكون بين زائدا  
 في صورة العطف على  
 الضمير او في غير هذه  
 الصورة كما لا يخفى على  
 ذى الفطرة السليمة  
 (قوله) مستدين بالاشعار  
 قيل فيه اشعار لفعل  
 استدلالهم لكن لا يقتصر  
 استدلالهم على الاشعار  
 بل استدلالهم بالقرآن  
 العظيم ايضا وهو قوله  
 نعم تسألون به والارحام  
 وانت خير بانه لاشعار  
 فيه للازمنة لان مدار  
 ما ذكره من التواعد  
 النحوية استعمال العرب  
 العرباء واشعارهم وانما  
 لم يتعرض لهذه الآية  
 الكريمة لما قيل من انه  
 غير متعين لوقوعه للعطف  
 لاحتمال كون الواو  
 لقسم بخلاف قوله فاذهب  
 فإليك والايام عن عجب  
 فانه متعين له لكنه مدفوع  
 بانه شاذ لا يقاس عليه  
 ولا سبيل الى احتمال ان  
 يكون الواو لقسم لان  
 مراد الشاعر ان هذا ليس  
 بعجب منك ومن الايام  
 انما ذكر الايام ههنا  
 للزم فلا يقسم بها ويدل  
 عليه اول البيت وهو  
 فاليوم قربت تهجونا  
 وتشتتنا فاذهب قال  
 الرضى ولا دليل لهم في  
 ذلك اذ الضرورة حاملة  
 ولا خلاف معها اذ

ولا يجوز ان يكون الواو  
فالنظام الجليل للقسمة لانه  
لا يكون اذن قسم السؤال  
لان قبله واتقوا الله الذي  
تسألون به وقسم السؤال  
لا يكون الامع الباء قال  
وكون الارحام مجرورا  
اعما هو في قراءة حمزة  
والظاهر ان حمزة جوز  
ذلك بناء على مذهب  
الكوفيين لانه كوفي ولازم  
تواتر القراءات السبع هذا  
والعجب من الهندي انه  
قال وقوله تعالى تسألون  
به والارحام شاذ فان هذا  
عالم لا يجترى عليه المنفى اللهم  
الا ان يريد ان هذا في  
القراءة العادة لكنه غلط  
لانهم من احدي القراءات  
السبع وقد ذهب اكثر  
العلماء الى تواترها والا  
حسن عندي ما قيل ان الباء  
مقدر والجر بها كما هو  
المختار في نحو الله لافعلن  
فانهم جوزوا عمل حرف  
الجر المقدر مطلقا والقول  
بانه لو ظهر الجار فالعمل  
للاول ساقط اذا العمل  
للساني في الاصح كما في  
المعجم والحرف الزائد في ثم  
اسم السلام وكفى بالله  
(قوله) جاؤني كلهم اقبل  
فيه انه لا اشكال في جواز  
جاؤني كلهم وجواز مجيئي  
جاءك لوجود الفصل  
فالاولى التمثيل بجاءوا  
كلهم زيد او اعجبت جالك  
زيدا وليس بشيء لان  
الكلام في الفصل بالانفصال  
(قوله) وقوى اورده عليه

مالك في نكتة وتقدير هذا في المصدر وان صحح لانهما مفردان فحذف المضاف واقیم المضاف  
اليه مقامه واما تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيدويه لان الزمان ح يكون مضافا الى الجملة لان  
الفعل اذا وقع بعدها كان جملة فيلزم حذف المضاف واقامة الجملة المضاف اليها مقامه كالمضاف  
اليه وقيام الجملة مقام المفرد والمضاف اليه ضعيف لقلة الاضافة الى الجملة فلا يلحق بالكثير  
المطر داتهي ولما فرغ المص من بيان اقسام مذومندوا اقسام ما بعدهما شرع في اعرابها ما واعراب  
ما بعدهما مع التنبيه على وقوع الاختلاف بين الجمهور والزجاج في التبيين فقال (وهو) (اي  
كل واحد من مذومند) حال كونهما (اسمين) اي لاحرفين وانما فسر به بكل واحد ليصح افراد  
الضمير الراجع اليهما (مبتدا) وقوله (وهما معرفتان) جواب للمقدر يعني كأنه قيل لم يجوز  
ان يكونان مبتدئين مع ان شرط المبتدأ ان يكون معرفة او نكرة مخصصة اجاب عنه بان شرط  
المبتدأ موجود فيهما لانهم ما وان لم يكونا معرفتين بالنظر الى ذاتهما لكنهما معرفتان بالنظر الى  
ما لهما (لكنهما) في تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او بمعنى (جمع المدة) كما عرفت  
وعلى التقديرين يكونان معرفتين بالاضافة (وخبر ما بعده) وقوله (اي خبر كل) واحد  
(منهما) تفسير لم يرجع ضمير وخبره وقوله (ما يقع بعد) اي بعد كل منهما تقصير لصلة ما بانها  
لفظ بعده بتقدير يقع (خلافا للزجاج) اي يخالف هذا القول خلافا للزجاج يعني بعد  
الاتفاق على ان احدهما من كل واحد منهما ومن ما بعدهما مبتدا وخبر لكن المبتدأ عند  
الجمهور مذومند وخبره ما بعده وعند الزجاج على العكس وانما خولف هذا القول (فانهما)  
اي لان مذومند (عنده) اي عند الزجاج ليسا مبتدأ بل هما (خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد  
عليه) اي على الزجاج من طرف الجمهور (انه) على هذا التقدير (يلزم ان يكون المبتدأ في  
مثل قولك مذومنان نكرة) وهو يومان (والخبر) وهو مذومند (معرفة) لكونه اما بمعنى  
اول المدة او بمعنى جميع المدة كما سبق (وذلك) اي كون النكرة مبتدأ والمعرفة خبرا (غير جائز)  
بالاتفاق وكما ورد عليه هذا يرده عليه ايضا انه غير جائز من حيث المعنى ايضا لان المقصود هو  
الاخبار عن اول المدة او جميعها بانه يوم الجمعة او يومان لان المقصود هو الاخبار عن يوم  
الجمعة بانه اول المدة او جميعها ولما ورد على المصنف ان بين كلاميه مخالفة من جهة ان مذومند  
كانا طرفين على ظاهر قوله ومنها مذومند وهذا يقتضي ان يكونا خبرين لامبتدئين لان  
الظرف اذا وقع في التركيب يتعين للخبرة فقوله وهو مبتدأ يخالف هذا اراد الشارح  
ان يدفع هذا اليراد بقوله (واعلم انهما) اي مذومند اذا كانتا مبتدأ او خبر فهما (اسمان  
صريحان لا طرفان) لانهما ليسا بتقدير في و اذا كانا كذلك (فلا يصح عد هما) اي عدم  
ومند (من الظروف المبينة) كما سبق التنبيه عليه بانه على النسخة التي اختارها الش  
(الان يراد بظرفيهما كونهما من اسماء الزمان) يعني ان المراد من عد هما في  
عدد الظروف كونهما اسمين صريحين وضما لزمان (لانهما يقعان طرفين) بمعنى  
ان لفظي مقدرفيهما كافي سائر الظروف وقوله (في تراكيهم) متعلق بيقعان (ومنهما)  
(اي من الظروف المبينة) (لدى) ولما جاء في لدى لغات اشار اليها المصنف فاحديه الذي

ان الظاهر ويحوى (قوله)  
من الاحوال العارضة له  
بالنظر الى ما قبله اولى ان  
يقول نظر الى غيره كالى  
قوله وكذا المطوف عليه  
في حكم المطوف في  
الاحوال العارضة بالنظر  
الى نفسه وغيره لان قولنا  
زيد هو القائم وهو  
مضروب في حكم زيد  
في الاحوال العارضة له  
بالنظر الى القائم من كونه  
مبتدا واجب التعريف  
محصولا للقائم بضمير  
الفصل واعلم ان قوله  
وكذا المطوف بمحمل ان  
يكون من جهة عبارة المتن  
وبمحمل ان يكون من جهة  
مسئلة ذكرها الشارح  
لاستيفاء المسئلة والثاني  
اوجه لانه على الاول يكون  
اعتبار امره في عبارة النص  
لا يفهم منه من غير ضرورة  
ثم اعلم ان الشارح قد افرد  
في التكلف في صحيح كلام  
المتن كآرى ولا يحتاج  
اليه لان مناه ان المطوف  
في حكم المطوف عليه في  
التركيب فكل ما يستحق  
المطوف في التركيب  
يستحق المطوف في يازيد  
وعبد الله يستحق المطوف  
عليه على تقدير كونه مضافا  
النصب فكذا المطوف في  
يازيد والحادث يستحق  
المطوف عليه لو كان فيه  
لام الفصل من كلة يافكذا  
المطوف والكل كآرى  
لان مراد الشارح افادة  
مادة المروض من اى جهة

(بالالف المقصورة) (ولدن) (بفتح اللام وضم الدال وسكون النون) وقال الرضى لدن مثل  
عضدسا كنة النون هي المشهورة ومضاهها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن  
حكيم ومضاهها اول غاية زمان او مكان وقلماء تارقهما من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان  
ثم قال ولدى بمعنى لدن الان يقال لدن ولغايتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فكذا يلزمها  
من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدره فهو بمعنى من عند او ما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى  
الابتداء بانتهى ولكونهما اصلين في الجمع واكثر افرق بينهما وبين ما بعدهما بقوله (وقد  
جاء لدن) (بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون) (ولدن) (بفتح اللام والدال وسكون  
النون) (ولدن) (بضم اللام وسكون الدال وكسر النون) وهذه كلها بالنون وقد جاء بغير  
النون وهو قوله (ولد) (بفتح اللام وسكون الدال) (ولد) (بضم اللام وسكون الدال)  
(ولد) (بفتح اللام وضم الدال) وهذه سبع لغات مع ان فيها ثمان لغات فبقى في بيان  
الشارح لغة لدن بفتح اللام وكسر الدال لكونه في صدد التقييد واما المص فلعدم تقييده بشئ  
اكتفى بقوله لدن من غير اشارة الى حركات الدال فيحتمل التقييد بالفتح والكسر في الدال  
وانما لم يكتف في بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان قيد الدال بحركات ثلاث مع التلافيوه  
التثنية على اصالة لدن بضم الدال كذا في العصام ثم شرع الش في وجه بناؤها فقال (وبناؤها)  
اى بناه لدى وما بعدها وانما فسرنا الضمير كذلك لما قال بعض الحاشين ان ضمير بناؤها راجع  
الى لدى وما بعدها كما يدل عليه قوله الاتي والفرق الخ يعنى ان الش مثل في بيان الفرق بقوله  
لدى زيد اولدى زيد ولو خصص الضمير بلدى لكونها اصلا لم يناسب التثنية بلدى يعنى بناء  
المجموع حاصل (لوضع بعضها) اى لكون بعض لغاتها هى لدول ولدى يعنى ما كانت بغير النون  
والالف موضوعات (وضع الحروف) في كونها موضوعات على حرفين لمن وعن وان كانت  
مشتركة في المعنى بخلاف لدى ولدن فانها موضوعات كوضع الاسم يعنى انها على ثلاثة احرف  
(وحمل الباقية) اى وحمل ما بقى من هذه الثلاثة من البعض الذى لم يكن على وضع الحرف (عليه)  
اى على البعض الذى وضع وضع الحرف من حمل النظير على النظير في المعنى ثم اشارة الى  
اشتراك الكل في المعنى بقوله (وكلمها) اى وكل واحدة من اللغات المذكورة (بمعنى عند) اى  
ملازمة بمعنى في الجملة وانما قيدنا بقولنا في الجملة لئلا يرد عليه بيان الفرق فان معنى قوله وكلها  
بمعنى عند في اصل اللغة والفرق بينهما في استعمال حيث قال (والفرق) اى الفرق بين كل منها  
وبين عند (انه يقال) اى في عند (المال عند زيد فيها) اى في المال الذى (يحضر عنده) اى  
في كيسه وبيته (وفيها) اى ويقال ايضا في المال الذى ليس عنده بل (في خزائنه) اى في خزائن  
زيد (وان كان) اى ولو كان ذلك المال (غائبا عنه) او عن حضور زيد (ولا يقال) اى ولا يجوز  
في باب لدى ان يقال (المال لدى زيدا ولدن زيدا لافيا) اى في المال الذى (يحضر عنده) لافيا  
يكون غائبا او في خزائنه ولذا يقال عند الله ولا يقال لدى الله لاسهامه المكان (وحكما) اى  
وحكم كل من اللغات بحسب العمل (ان يجز) على صيغة المجهول ونائب فاعله تحته راجع

الى المجرور المتفهم منه وقوله (ها) اى بكل من اللغات المذكورة متعلق بقوله يجر والباء سببية  
 وقوله (على الاضافة) ايضا متعلق به يعنى حكم كل واحدة من اللغات المذكورة فى الاعراب  
 بحسب ما بعده ان تكون مضافة الى ما بعدها وان يكون ما بعدها مجرورا بها على الاضافة (نحو  
 المال لدى زيد) وهذا الحكم فى اكثر لغات العرب (وقد ينصب فى بعض لغات العرب بلدن)  
 اى بلفظ بلدن من بين تلك المذكورات (خاصة) اى خص النصب ببلدن لا بغيرها من البقية وقوله  
 (غدوة) نائب الفاعل لقوله ينصب يعنى ينصب لفظ غدوة (خاصة) بلدن خاصة على التمييزية  
 (سماعا) اى حال كون ذلك النصب من جهة السماع من العرب (تشبيها لنونها) اى لتشبيه نون  
 لدن (بنون التتوين فى مثل رطل زيتا) فصار لدن كأنها اسم تام بالتتوين فصار عاملا وناصبا لتمييزها  
 وهو لفظ غدوة قال الرضى قصبتها تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول فى نحو ضارب زيد انتهى  
 وفى نكت ابن مالك ان النصب على التمييز وكذا نقله الدمامى عن المغنى لابن هشام واختاره  
 الشارح العلامة ثم اراد الشارح ان يبين دليلا يدل على كون نون لدن كالتتوين فقال (ولذلك)  
 اى ولكون نون لدن كالتتوين (يحذف) على صيغة المجهول اى النون (عنها) اى عن كلمة لدن  
 (ويثبت) وكذا على صيغة المجهول اى تحذف النون تارة وتثبت اخرى حال كونها مع غدوة كما  
 هو شان سائر الاسماء التامة المنونة مع التمييز اعلم ان المصام ذكر فيه توجيهها حاصله ان حذف  
 النون من قوله لدن غدوة ان كان قبل مقارنتها بغدوة يحمل على حذف التتوين كافى سائر الاسماء  
 المنونة تارة فلما منع واثباتها اخرى وان كان الحذف بعد مقارنتها بغدوة يحمل على ان حذفها كحذف  
 التتوين فى الاسماء التامة المنونة انتهى يعنى ان حذف التتوين منه جائز فى كل حال سواء حذف  
 بعد كونه اسما تاما او قبله وقوله (ولكون غدوة) عطف على قوله ولذلك يعنى ان حذف النون  
 واثباتها من لفظ لدن عند مقارنتها بكلمة الغدوة كما يكون جائزا لكونها شابة للتتوين كذلك  
 يجوز لكون غدوة (اكثر استعمالا من سحرة) بضم السين وسكون الحاء وهى السحرة الاعلى  
 يعنى ان لدن اذا نصبت به لفظ سحرة وقيل لدن سحرة لم يحز حذف النون منها (وغيرها) اى  
 وغير السحرة وهذا يشعر ان حذف التتوين بعد مقارنتها بغدوة لان كثر الاستعمال كانت  
 كالدايل على تعينه للتمييز (و) منها (قط) ترك الش ههنا تفسير مرجع الضمير فى قوله ومنها واعلم  
 وجه تركه عدم تلك الكلمة فى النسخة التى وصلت الى الشارح كما هى اكثر النسخ التى وصلت  
 الى غيره من الشراح ويحتمل ان يكون لفظ منها من كلام الشارح وانما زاده لتصحيح عطف قوله  
 قط على قوله لدى كما هو الابقى ههنا لقوله منها خبر مقدم وقط مبتدأ مؤخر ولما اختلفت اللغات  
 فى لفظ قط واحتمل رسم ما ذكره المص الكلى اراد الش ان يفسره على وجه يشمل الكل فقال  
 (مفتوح القاف) اى حال كون اللفظ الذى اشتمل القاف والطاء مفتوح القاف (ومضموم  
 الطاء) اى ومضموما طاء (المشددة وهذه) اى وهذا اللفظ بهذه الصفة (اشهر لغاته)  
 اى لغات قط ولكونه اشهر يحمل كلام المصنف على هذا ثم شرع فى بيان اللغات الاخرى بقوله

حصلت هذه الاحوال له  
 وكلمة غير لتوغله والابهام  
 مما لا يقيد هذا البيان ويعد  
 حصول المطلوب حسن  
 التعبير بما هو ثانيا فقال اولاً  
 بالنظر الى ما قبله وثانياً  
 بالنظر الى نفسه وغيره  
 ودعوى حصول بعض  
 الاحوال له مما تأخرت  
 باطلة والاستدلال على  
 ذلك بزيده هو القائم وعمره  
 وباعتبار ان عمرافى فى  
 حكم زيد فى الاحوال  
 العارضة له بالنظر الى القائم  
 من كونه مبتدأ واجب  
 التعريف محصورا فيه  
 القائم بغير الفصل فانسد  
 لانه لا يحتوى على الحكم  
 بالمحصار القائم فى زيد  
 والمحصر فى عمرو وهذا  
 يناقض بين وايس مراد  
 الشارح تصحيح كلام المتن  
 وتوجيه ما ذكره حتى يمد  
 من باب الذكف فانه صحيح  
 فى نفسه بل هو انحصار  
 ما ذكره الرضى فلذلك  
 كلامه حق يقين مراد  
 الشارح قدس سره قال  
 لا يريدون بقوله ان  
 المظوف فى حكم  
 المظوف عليه ان كل  
 حكم ثبت للمظوف  
 عليه مطلقا يجب ثبوته  
 للمظوف حتى لا يجوز  
 عطف المعرفة على التكرة  
 وبالعكس ولا عطف  
 العرب على البنى وبالعكس  
 وعطف المفرد على الثنى  
 او المجموع وبالعكس بل  
 المراد به ان كل حكم يجب  
 للمظوف عليه بالنظر الى

(وقد تخفف الطاء المضمة) فصار قط فتفتح القاف وضم الطاء مخففة (وقد يضم القاف) أي قاف كل من اللغتين فصار يضم القاف والطاء مخففة (اتباعا) يعني لا لاصالهما بل لجل القاف في كل منهما تابعا (لضمة الطاء المشددة) كما في اللغة الأولى (أو المخففة) كما في اللغة الثانية فيحصل منها أربع لغات الأولى اللغة الأشهر والثانية الغير الأشهر وهما اصلان والثالثة فرع الأولى الأشهر والباقية فرع الثانية الغير الأشهر ثم ذكر لها لغة خامسة غير اصل ولا فرع لاحد الاصان فقال (و) قد (جاء قط) حال كونها (ساكنة الطاء) من غير تشديد وإنما حمل الشئ بيان حركة القاف لكونها معلومة في الجملة من قوله (مثل قط الذي هو اسم فعل) فانه فتتح القاف كقوانا جاءني زيد فقط (فهذه خمس لغات) فيه (كلها) يعني ان هذه اللغات الخمس وان كانت مختلفة في التكلم لكنها ليست بمختلفة في المعنى لان كل واحدة من اللغات الخمس مستعملة (للماضى المنفى) وقوله للماضى تعيين للخبرية في كلام الشئ لتقديره كلمة كلها وأما في تركيب المص فيجتمعل ان يكون حالا أو صفة أو خبرا محذوف وانما فسر الشئ بقوله (أي لاجل الفعل الماضى المنفى) للإشارة الى ان اللام للاجل لا للصلة وانما حمل اللام عليه لانه لو كان للصلة لزم ان يكون الفعل مضاء الموضوع له وليس كذلك فان معناه هو الزمان لا الفعل ومعنى كونه للفعل ان يكون مذكورا في عقبه ليفيد معنى الاستغراق في الزمان الذى انى وجود الحدث فيه وهذا التفسير على تقدير كون الماضى صفة للفعل وأما اذا كان صفة للزمان فاليه اشار بقوله (أو الزمان الماضى المنفى) فعلى هذا تكون اللام للصلة لانه موضوع للزمان الماضى المنفى فقوله المنفى صفة للماضى في اللفظ وجار عليه وأما في الحقيقة فالمنفى هو (وقوع شئ) أي حدث (فيه) أي في ذلك الزمان فيكون قوله وقوع شئ فيه مرفوعا على انه نائب انفاعل لقوله المنفى والفرق بين التفسيرين انه في الاول اشارة الى ان كون لفظ المنفى في قول المص صفة للماضى حقيقة عقابية لكونه مسندا الى الفعل الماضى وفي الثانى اشارة الى ان كونه صفة للماضى ومسندا اليه مجاز عقلى لانه لا معنى لنى الزمان بل المنفى وقوع الحدث فيه وايضا ان الاول على عدم تقدير كون الماضى موضوعا له والثانى على تقدير كونه موضوعا له هذا اللفظ وقوله (ايستغرق النفى) للإشارة الى علة زيادة هذا اللفظ وفائدة يعنى انما اتى بهذه اللفظ مع افادة الفعل السابق لما يفيد ايستغرق النفى المستفاد من الفعل السابق (جميع الازمنة الماضية) لان هذا الاستغراق لا يستفاد من الفعل المنفى السابق (نحو ما رأيت قط) يعنى ان نفى الرؤية مستغرق جميع الازمنة الماضية وكذا نحو هل رأيت الذئب قط فانه ايضا بمعنى ما رأيت ثم شرع في بيان وجه البناء فقال (وبناء المخففة) يعنى ان وجه بناء ما كانت مخففة من هذه الخمس (لوضهما) أي لكون ذلك اللفظ موضوعا ومطبوعا (وضع الحروف) أي مشابهة بعض افراد الحروف في كونه على حرفين وفي سكون آخره مثل عن وهل بخلاف المشددة منها قائم على ثلاثة احرف مثل وضع الاسم فحينئذ لم تشابه المشددة الحرف بلا واسطة فيحتاج الى بيان سبب آخر في بناءه ولذا قال (وبناء المشددة تشابهتها) أي لكونها مشابهة (لاختها المخففة وقيل) في وجه بناء المشددة انه (حمل على اختها عوض) في كونه

ما قبله لا بالنظر الى نفسه  
يجب نبوة المصطوف كما اذا  
لزم في المصطوف عليه  
بالنظر الى ما قبله كونه جملة  
ذات ضمير قائم اليه لكونه  
صلة لزم مثله في المصطوف  
وكذا ان اتقضى ما قبله كونه  
نكرة كيجرور رب  
او المجرور وربكم وجب  
كون المصطوف كذلك قال  
وكان يجب على الأصل  
المتقدم ان لا يجوز يا زيد  
والحادث لوجود مجرور  
المصطوف من اللام بالنظر  
الى ما قبله لما كان المكروه  
هو اجتماع اللام وحرف  
النداء ولم يجتمعا حال  
كون اللام في المصطوف  
جاز كما في يا ايها الرجل  
وان وجب للمصطوف  
عليه حكم بالنظر  
الى نفسه والى غيره معا  
وجب مثله للمصطوف ان  
كان في نفسه مثله المصطوف  
عليه فلذا وجب بناء  
المصطوف في يازيد وممرود  
وان لم يكن حال المصطوف  
في نفسه كحال المصطوف  
عليه لم يجب فيه ما وجب في  
المصطوف عليه فلذا لم يضم  
المصطوف في يازيد وعباقة  
لا ضم النداء ليس لحرف  
النداء فقط بل لذلك  
ولكونه مفردا معرفة هذا  
وبذلك قد تبين بطلان قوله  
لان معناه ان المصطوف الى  
آخره المنقول وكونه من  
جملة الاحاجيب (قوله) او  
محول على نكرة القمير  
فيل الظاهر ان يحمل المحل  
على نكرة القمير وجها



لاستغراق النفي ولما بنى عوض لكونه مقطوعاً عن الاضافة كما ينبغي بنى قط ايضاً لكونه  
محمولاً على من قيل حل النظر على النظر (و) (منها) (عوض) وتوسيط الشارح لفظ منها  
لتصحيح المطف كاسبق وقوله (فتح العين وضم الصاد) تفسير لتصحيح اللفظ وهو اما حال  
او خبر مبتدأ محذوف كونه بضم الصاد هي اللفظة المشهورة (وقد جاء) اي وجاء في عوض (فتح  
الصاد) في لفة (وكسر ها) اي وكسر الصاد في اللفظة الاخرى وقوله (للمستقبل) او حال او صفة  
او خبر مبتدأ محذوف كاسبق في قوله للماضي (اي لاجل الفعل المستقبل) وهذا اذا كان قوله  
المستقبل صفة للفعل وكان قوله (المنفي) مسنداً في الحقيقة الى المستقبل وعلى تقدير كون اللام  
للاجل لا للصفة وقوله (او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء) تفسير على تقدير كون اللام  
للصفة وكون المستقبل صفة للزمان الموضوع له وكون اسناد المنفي الى الزمان مجازاً عقلياً كما  
عرفت فيما سبق وقوله (ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلية) بيان ايضاً للفائدة زيادة للفظ  
كما عرفت (نحو لا اراه) (فتح الهمزة) (عوض) يعني انه لا يتعلق به رؤيتي في جميع الازمنة  
المستقبلية (وبناء عوض) اي ووجه بناء عوض (الا لضم لكونه مقطوعاً على الاضافة  
كقبل وبعد) وقد عرفت ان ما قطع عن الاضافة من الظروف مشابه للحرف في الاحتياج  
والبناء في قوله (بدليل اعرابه) للاستمانه يعني انما حكم على عوض بانه مقطوع على الاضافة  
باستمانه دلالة كونه معرباً اذا كان (مع المضاف اليه نحو عوض المائتين اي) يعني انه بمعنى  
(دهر الداهرين ومعنى الداهر والمائتين الذي) اي مناهما هو الموجود الذي (سبق على  
وجه الدهر) واكثر ما يستعمل عوض في مقام القسم وقال العصام ان الاستدلال بكونه  
معرباً على انه مقطوع عن الاضافة تحكم لجواز ان تكون الفتحة التي ترى في لفظ الدهر  
في قوله دهر الداهرين فتحة بناء لافتحة اعراب لانه كاسبق يجوز بناؤه على الفتحة  
والكسر بخلاف نحو قبل وبعد لانه لم يسمع بناؤه كذلك فتعين فتحهما بالاعراب ثم  
شرع في بيان احكام الظروف المضافة الى الجملة غير مقطوعة عن الاضافة والى لفظ اذ بعد  
بيان احكام ما قطع عن الاضافة فقال (والظروف المضافة الى الجملة و) (الى كلمة)  
(اذ) وقوله (المضافة) بالجر صفة لكلمة اذ وفيه اشارة الى ان هذا الحكم للظروف المضافة  
الى اذ ليس على اطلاقه بل هو شرط يكون هذه الكلمة مضاف (الى الجملة) فقوله الظروف  
مبتدأ وقوله (يجوز بناؤها) خبر ما يجوز بناء هذه الظروف كما يجوز اعرابها كما بينه الشارح  
وقوله (لا كتسابها) دليل لجواز بنائها يعني وانما يجوز بناؤها لا كتسابها اي لا كتساب  
لظروف المذكورة (البناء من المضاف اليه) وهي الجملة التي هي مبنى الاصل ولما ظهر الاكتساب  
المذكور في الظروف المضافة الى الجملة ولم يظهر في الظروف المضافة الى كلمة اذا شارح الشارح  
اليه بقوله (ولو بواسطة) يعني المراد من الاكتساب اعم من الاكتساب بلا واسطة كما في اعداد  
او بواسطة كافي كلمة اذ وقوله (على الفتحة) متعلق بالبناء وقوله (للخفة) دليل لتعين الفتحة من  
بين القاب البناء (نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم) هذا مثال للظرف المضاف وهو يوم

ثانياً تقدير التكثير ولا  
يجعل مدلاً وليس من  
سلامة الفهم لان معنى  
تقدير التكثير ان يقدّر  
ذلك منكر المقصد  
عدم التبيين ولا يكون  
الضمير كضمير وهو جلا  
على الشذوذ فكيف  
يكون هذا وجهه  
بل هو قسمة كالاجنح  
(قوله) فتبين الرفع على  
ان يكون خبراً مقدماً على  
المبتدأ وهو محروق  
ولقائل ان يقول لم يتبين  
لذلك الجواز ان يكون  
الرفع لكونه مبتدأ رفاً  
لفاعل هو محروق لان الصفة  
اذا طابقت مفرداً جازية  
الامر ان وليس بشئ لان  
الانطباق باعتبار المطف  
جملة خبراً مقدماً عليه وهو  
المراد بالتبيين دون  
الوجوب (قوله) وانما جاز  
الذي الخ قيل جمل لجواب  
هذا السؤال تلك احتمالات  
الاول منع كون الفاء  
عاطفة والثاني تخصيص  
كون المطفوف في حكم  
المطفوف عليه بما اذا لم يكن  
بين المطفوف والمطفوف  
عليه سببية لان المطفوف  
والمطفوف عليه يصيران  
بمنزلة امر واحد فيكون  
رابطة المطفوف عليه  
للمطفوف والثالث  
ان الفاء السببية قيد معنى  
في الجملة الثانية رابطاً لها  
بما ربط به المطفوف  
عليه وهو ان الغضب  
يسبب وطيرانه واما  
قوله ويمكن فحرا بآخر  
يقتدر الرابطة ولا ينبغي

الى الجملة وهي جملة ينفع (وقوله تعالى من خزي يومئذ) وهذا مثال للظرف المضاف الى كلة اذا  
 المضافة الى الجملة وهي جملة كان كذا فحذفت جملة كان كذا وعوض عنها التنوين وقوله  
 (فمن قرأ بالفتح) متعلق بالتالين يعني ان هذين المثالين انما يجوز كونهما متالين لما بنى على الفتح  
 في قراءة من قرأها بالفتح كما قرئ به فيهما في القراءة المتواترة واما فيمن قرأها بالرفع في الاول  
 وبالجر في الثاني كما هي المتواترة ايضا فيكونان متالين لكونهما معربين ولما لم يتعرض المصنف  
 لمقابلة جواز البناء لكونه معلوما لاصالته اراد التلويح ان يذكره فقال (ويجوز اعرابها) يعني  
 انه كما يجوز بنؤها على الفتح يجوز اعرابها (ايضا لكونها) اي لكون الظروف المذكورة  
 (اسماء مستحقة للاعراب) بالنسبة الى ذاتها لبقاء الظرفية ولعدم ثبوت الاحتياج الى شيء وهذا  
 بيان لمرجع الاعراب وقوله (ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه) اي من ذلك المبنى  
 اثبات لمرجع الاعراب بردم مرجع البناء يعني ان الاضافة الى المبنى وان كانت موجودة حين  
 كونها معرفة لكن لا يجب اعتبارها حتى يجب البناء فجاءت الاضافة تقتضي الجواز لا الوجوب  
 (وكذلك) وفسر الشارح المشار اليه بقوله (اي كالمذكور من الظروف) يعني انه اشارة الى  
 الظروف بتأويل المذكور لانه لو لم يأول به لكان اللائق في العبارة ان يقول ومثلها وقوله  
 (في جواز البناء على الفتح والاعراب) بيان لوجه التشبيه (مثل وغير) وتوسيط الشارح قوله  
 (مذكورين) للاشارة الى ان قوله (مع ما وان) حال من مثل وغير اوصفة لهما ثم ان ما اختاره  
 الفاضل الهندي وعصام الدين من نسخ المتن هكذا مع ما وان وان زيادة الالف والتون  
 الاخرين فلا يحتاج الى التقييد بقوله مشددة ومخففة اذ لفظهما معنى عنه لتكررها فيها واما  
 النسخة التي اختارها الشارح فالالف والتون ليس بمكرر فيجب عليه حينئذ ان يأوله ويقول  
 (مخففة) وهي التي تدخل على الفعل (ومشددة) وهي التي تدخل على الجملة الاسمية وان يأول  
 ايضا قوله وان بما يكتب على هذه الصورة (مثل قياسي مثل ما قام زيد) وهذا مثال للفظ مثل  
 المذكور مع المصدرية (وقيامي مثل ان تقوم) وهذا مثال المذكور مع ان المخففة  
 المصدرية (او) قياسي (مثل انك تقوم) وهذا مثال ما ذكر من لفظ المثل مع ان المشددة واما  
 عطفه باولان النسخة التي اختارها الشارح هي ما ليس الالف والتون مكررا فيهما فيقتضي ان يمثل  
 مثلا لان سواها كانت مشددة او مخففة فلا يجتمعان في مادة واحدة فيكون المثل احدا لاسرين  
 فيقتضي ان يأتي في المثالين باو والداخل على احدا لاسرين كما ذكرنا في امثاله ثم شرع الشارح  
 في توجيه وجه جواز البناء والاعراب في المذكورات فقال (لما شبهتهما) اي وانما الحق مثل  
 وغير حال كونهما في هذه الصفات بالظروف المضافة في جواز البناء واعراب لكونهما  
 مشابهي (الظروف المضافة الى الجملة) في كونهما مضافين في المعنى الى المصدر مع وقوع المبنى  
 وهو ما وان مشددة ومخففة بموقع المضاف اليه نحو اذا وحيث يعني ان الظروف المضافة الى  
 الجملة وهي التي كان مثل وغير مشبهي لها (نحو اذا وحيث) وقوله (ولهذه المشابهة) يعني  
 بسبب هذه المشابهة لا بغيرها من الاسباب (ذكرهما) اي المصنف (في بحث الظروف) مع

عليك ان تكون الجملة الثانية  
 مع الاولى بمنزلة جملة  
 واحدة لا يتوقف جعل  
 الفاء السببية ولا اشعاره  
 ما هو رابط للجملة الثانية  
 بما ربطه المعطوف عليه  
 بل يحصل ذلك من الفاء  
 العاطفة فان معناه التعقيب  
 فكما يجعل الفاء السببية  
 الثانية مع الاولى كواحد  
 كذلك التعقيب لانه في قوة  
 ويفض بزيد عقب طيراته  
 ولا يرد ذلك على الشارح  
 قد سره لانه لم يصرح  
 بتخصيص كون المعطوف  
 في حكم المعطوف عليه بما  
 اذا لم يكن المعطوف  
 والمعطوف عليه سببية ولا  
 ينفع هذا التخصيص مما  
 ذكره حتى يتعرض عليه بان  
 هذا الاسراج في صورة  
 انتفاء السببية ايضا بل لا  
 اجب في المتن بجعل الفاء  
 على السببية بين ذلك  
 باحتمالات ثم بيان الشارح  
 قد سره من منظوريه  
 وذلك لان مذهب المصنف  
 عدم الجواز في صورة  
 العطف مطلقا قال في  
 الفرح تقرير الاعتراض  
 ان قال بطير صلة الذي  
 وفيه ضمير يعود عليها  
 فيض بزيد معطوف على  
 الصلة ولا ضمير فيه  
 الصحيح ان يكون صلة  
 بطل عطفه على بطير  
 فالجواب ان هذه الفاء  
 ليست فاء العطف ولذلك  
 اذا قلت الذي بطير وفض  
 زيدا الذي لم يعمر باخاقي

انهم ليسوا بظرفين (ويجوز اعرابهما) اى وكما يجوز بناؤها مجوز ايضا اعرابهما (لكونهما اسمين مستحقين للاعراب) كما هو التوجيه في اعراب الظروف المذكورة وقال الشيخ الرضى ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها يبنى ان لا يكون على اطلاقه لان الظروف المضافة الى الجملة على ضربين واجبة الاضافة اليها هي حيث في الاغلب واذا ما اذا فيها خلاف هل هي مضافة الى شرطها او لا وجازة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء وما جازة الاضافة اليها فهي ايضا على ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ما هي المصدر فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها واما ان تضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع او الى الاسمية سواء كان صدرها مفعلا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظروف المضافة وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤها انتهى ملخصا (المعرفة والتكرة) اى المتداولتان في السنة النحاة وكثرة ذكرهما فيما تقدم من المباحث قائمة مقام ذكرهما صريحا واللازم لكثرة الاحتياج اليهما ان يقدم مجتمعا على بحث غير المتصرف لكن لما كانت انواع المعرفة من اقسام المبنى كانت معرفتها موقوفة على معرفة المبنى فلم يذخرها المصنف عنه كذا في العصام ثم فسر الش بقوله (اى هذا باب بيان المعرفة والتكرة) لبيان ان هذين اللفظين خبر للمبتدأ المحذوف وهو هذا مشير الى ما سيجي من المسائل المستحضرة وقد ر كمة الباب للاشارة الى ان مباحثهما مباحث مستقلة ليست من مباحث المبنى بقرينة ترك العاطف كما هي عادة المصنف حيث اقام ترك العاطف مقام الباب وانما قدر البيان لئلا يلزم اتحاد المئين بالكسر بالمئين بالفتح ولما قدر البيان كان المعنى ان المسائل التي كانت جزء من الكتاب مهيئة للمسائل التي كانت جزء من الفن وقوله (من اقسام الاسم) للاشارة الى ان اسمها من اقسام الاسم مطلقا لان الاسم المبنى لان الاسم تسميات متدخلة باعثة رات مختلفة تقسيمه تارة الى المغرب والمبنى باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدم اختلافه وتقسيمه الى المعرفة والتكرة باعتبار الاشارة الى معين وعدم الاشارة اليه وتقسيمه الى المؤنث والمذكر باعتبار وجود علامة التأنيث وعدم وجودها وتقسيمه الى المنه والجموع والمراد باعتبار دلالة على اثنين او اكثر وعدمها وتقسيمه الى المتصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمية ثم يقسم المتصرف الى المصدر وغيره كذا في الامتحان ولما كان تعريف المعرفة وجوديا والتكرة عدميا قدم تعريف المعرفة فقال (المعرفة) يعنى ماهيتها على ان يكون اللام لجنس كما هو الالىق بمقام التعريف وهو مبتدأ وقوله (ما) اعنى الموصول مع صلته خبره وتفسير الشارح بقوله (اى اسم) (وضع) تفسير لما به عبارة عن المقسم وهو الاسم المطلق ولما كان لا موضع اقسام اربعة عقلا وهي ان الوضع اما عام واما خاص وعلى التقديرين فال موضوع له اما عام واما خاص فامتنع من هذه الاقسام قسم وهو كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فبقى ثلاثة اقسام منها استقراء الاول الوضع العام مع الموضوع له العام وهو وضع الكليات لافرادها كوضع الانسان

وانما هي فاء السببية ولا يلزم فيما بعد فاء السببية ما يلزم فيما بعد حرف المطف هذا كلامه وبه قال في الامالى وايضا لوجه ما ذكره فانما فاه ان اراد به انهم سببية الاولى والثانية بان يكون الفاء بالسببية فهي الصورة الاولى بعينها اذ لا سبيل الى كون الثانية سببا الاولى وان اراد ذلك لانفهام على تقدير ان يكون الفاء مشتركة بين المطف والسببية فهي الصورة الثانية لانفاير بينهما فطم بقول تجوز ذلك في صورة كون الفاء عاطفة اما مع السببية كما ذكره الشارح او بدونها كما اورده القائل من مذهب الرضى قال اجاب المصنف عن ذلك بان هذه الفاء السببية لا للمطف وكلامنا في المعطوف هذا ما قاله المصنف والذي يقول عندى ان الجملة الذي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاول متراجعا او لا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابطة اكتفاء بما في اخنها التي هي كجزئها سواء كان مضمون الاول سببا لمضمون الثانية كما في مسألة الذباب اولا كما تقول تخبر عن زيد في جاء في زيد

لزيد وعمر ومع وضعه للحجران الناطق الموجود فيهما او الثاني الوضع الخاص مع الموضوع له الخاص وهو وضع الاعلام الشخصية والجنسية والثالث الوضع العام مع الموضوع له الخاص وهو وضع الجروف والمضمرات واسماء الاشارات وغيرها كما سيبي اراد الشئ ان يفسر الوضع على وجه يشمل الاعلام وغيرهما من المعارف فقال ( بوضع جزئي ) كوضع الاعلام ( او كلي ) كوضع غيره والوضع الجزئي ان يتصور الوضع مفهوما جزئيا للاسم بازائه كوضع زيد لذاته بتصور مشخصاته المنحصرة له وكوضع الاسامة لماهية الاسد بان يتصور ماهيتها من حيث خصوصها لا من حيث كليتها وصدقها على كثيرين فهي بمنزلة المفهوم الجزئي لا لتحتمل غيرها او المراد بالوضع الكلي ان يتصور المفهوم الكلي سواء جعل ذلك المفهوم آلة للاحاطة الجزئية فوضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات بان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا ولم يجعل ذلك المفهوم آلة للاحاطة الجزئية بل وضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم بان يكون الوضع والموضوع له كلاهما عين فالمرقة منهما ما كان الموضوع له خاصا سواء كان الوضع ايضا خاصا كافي الاعلام او عاما كما في البواقي من المعارف والنكرة ما كان الموضوع له عاما فافهم هذا فانه نافع جدا والام في قوله ( اشئ ) متعلق بوضع وصلة له ووسط الشارح قوله ( ملتبس ) ليكون قوله ( بعينه ) صفة لشيء والضمير المحرور في قوله بعينه راجع الى الشئ في قوله ما وضع بمنزلة الجنس تعريف المعرفة يشمل الاسماء المعارف والنكرات وقوله لشيء بعينه بمنزلة الفصل اخرج النكرات اذ هي لم توضع لشيء بعينه ثم الشارح اراد تفسير الشئ المتلبس بعينه فقال ( اي بذاته المتعينة ) افراد بظاهره ان الشئ اذ قيد بعينه يراد به ذاته المتعينة يعني شخصه اعتمادا على ما شاع بين الادباء من استعمال امثال هذا التركيب اعني تقييدهم لشيء بقولهم بعينه يريدون به ذاته المتعينة المشخصة والا فبجي العين بمعنى الذات المتعينة مما لم تساعد عليه اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه هو ذات لشيء ونفس الشئ كافي قولهم جاني زيد بنفسه بالباء الزائدة فيكون معنى المعرفة ما وضع لشيء نفسه لا الامر متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع لشيء اذ ما من موضوع لشيء الا انه موضوع لذلك الشئ نفسه فيشمل جميع الالفاظ الموضوعات بالنسبة الى معانيها الحقيقة فلا يوجد الاحتراز عنها فضلا عن النكرة كذا في المعاصم وقد سمع من بعض الاساتذة انه لا يرد على الشئ ما اورده المعاصم من انه اذا لم يحمل هذا التفسير على ما هو الشائع بين الادباء لزم المحذور المذكور اعني الالتباس لان المراد من الشئ المذكور هو الذات وهو مع قطع النظر عن التوصيف بالتميين اعم من المتعينة وغيرها والمواصف بقوله المتلبس بعينه يراد به تعيين ذاته فيكون بعد التوصيف ذاتا متعينة لا قبله انتهى ما سمع منه رحمه الله تعالى وقوله ( المعلومة للمتكلم والمخاطب ) بالجر صفة بمد صفة لقوله بذاته وكذا قوله ( المعهودة بينهما ) صفة تالفة للذات ( قال شي ) يعني انما قيدنا بهذه لان الشئ المذكور في التعريف حال كونه ( مقيدا بهذه المعلومية ) وهي كونه معلوما لهما

فقربت الشمس الذي جاء  
فقربت الشمس زيد لان  
المتى تعقب بحيث فروب  
الشمس زيد هذا كلامه  
ونحن لأم جواز والمعجب  
منه انه كيف قوى ذلك  
عنده بلا شيء يتمك به من  
كلام انصحاء فانه لو كان قد  
ظهر بذلك لاتي به ولما  
ارتكب الى الاستدلال بما  
صنعه نفسه وايضا كلامه  
هذا مناقض لما قلنا عنه  
من حكمه بان كل حكم  
يجب للمطوف عليه  
بالنظر الى ما قبله يجب بيوت  
للمطوف كما اذا لزم في  
المطوف عليه كونه جملة  
ذات ضمير حائلا لكونه  
صلة لزم مثله في المطوف  
( قوله ) مختلفين اي غير  
متحدتين قبل ما ذكره في  
توجيه مختلفين فلا يجب ان  
يقضى منه العجب والاولى  
ان لا يتكلم بمثله بل وجب  
قالوجه انه يقرر في محله ان  
الوصف قد يكون ابيان  
المتى بان يوصف الشئ  
بوصف الجنس لبيان عموم  
الحكم وشموله الجنس  
ومنه قوله تعالى وما من  
دابة في الارض ولا طائر  
يطير مجناحه فوصف  
طاملين بمختلفين للتصريح  
بالعموم ولا يبعد ان يقال  
احتراز عن مثل ضرب  
واكرم زيد عمرا وبكر  
خالدا فان زيد وعمرا  
معمولا داملين ما ضرب  
واكرم على ما نقله من  
الفراء انه على تصرفك

(والمهودية) وهي كونه معهودا بينهما (اذ اوضح له) اى لذلك الشيء (اسم فهو) اى فذلك الاسم هو (المعرفة واذ اوضح له اسم) يعنى اذا اوضح لذلك الشيء (باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحثية) وهي كونه من حيث انها مملومة ومعهودة (فهو) اى فذلك الاسم الموضوع لذلك الشيء باعتبار ذاته فقط هو (التكررة فقوله ما اوضح لشيء) مع قطع النظر عن معلوماته ومعهوديته (شامل للمعرفة والتكررة وقوله بعينه) مع القيود المذكورة (بمخرج به التكررة) ثم شرع المص في تعداد انواعها فقال (وهي) (اى المعرفة) وقوله هي مبتدأ وخبره في تركيب المصنف قوله المضمرات الخ وفي تركيب الش قوله (ستة انواع) والضمير راجع الى المعرفة المعرفة بما ذكر لكنهما من حيث افرادها النوعية كاسبق في اول الكتاب في قوله وهي اسم الخ وقوله (بالاستقراء) اشارة الى ان الحصر في هذه الانواع الستة ليس بعقل ولا جلي بل هي منحصرة فيها بحكم الاستقراء ثم قال (واشار) اى المصنف (بترتيبها) اى بترتيب تلك الانواع بحمل كل واحد منها في مرتبة بان ذكر بعضها اولا وبعضها ثانيا بعده (في الذكر) اى حال كون ذلك التركيب ذكرا (الى ترتيبها) اى الى ترتيب تلك الانواع (بحسب المرتبة) ان كان بعضها اعرف من بعض وبعضها اعلى مرتبة في الاعرفية والحاصل ان المعرفة بالنسبة الى افرادها كل مشكك فان بعضها اعرف من بعض وبعض الاعرف اعلى من الاعرف الاخر الخ وقبل الى مرتبة ليس فوقها عرف منها وقبل الشارح تبع في ذلك للفاضل الهندي لان الترتيب المذكور ليس بمطابق للترتيب الربى في الاعرفية فان المبهات منها ما يساوى ذا اللام والمضاف الى احدها ومنها ما يساوى المعرفة باللام ومنها ما يفوته فاجيب بان ما ذهب اليها الش هو المشهور من مذهب سيديو به صرح بذلك في المتوسط ثم قال وفيه اختلافات وسيصرح به الشارح ايضا واختار المص ما هو المشهور من مذهب سيديو به فلا يمتز بان الشارح تبع في ذلك الفاضل الهندي وليس كذلك وكون المبهات مساوية لذي اللام والمضاف الى احدها هو غير المشهور من مذهبه (فالاول) مبتدأ وقوله (المضمرات) خبره يعنى اول انواع المعرفة هي المضمرات وهي اعرف باقى الانواع (فانها) اى انما كانت المضمرات معرفة مع انها وضمت بوضع كلى لانها (موضوعه بازاء معان معينة مشخصة) وكل لفظ شانه كذلك فهو معرفة فالمضمرات معرفة بحسب تعيين الموضوع له وتشخصه لكن ذلك الوضع ليس باعتبار امر جزئى كافى الاعلام بل (باعتبار امر كلى) كما مر لكن ذلك الامر الكلى الغير المعين ليس هو الموضوع له للضمير بل هو آلة للملاحظة (فان الواضع لاحظ اولاً) اى قبل الوضع (مفهوم المتكلم الواحد) لكن لا من حيث كونه زيدا ولا من حيث كونه متصفا بصفات اخرى بل (من حيث انه) اى من حيث ان المتكلم الواحد (بحكى عن نفسه مثلاً) بان يقول انا فعلت كذا (وجعله) اى وجعل الواضع ذلك المفهوم بعد ملاحظته بهذه الحثية (آلة للملاحظة افراده) من المتكلمين الحاكين عن انفسهم (دوضع) بعد ذلك من الملاحظة (لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه) مثلاً اذا قال

العالمين فيجوز العطف عليها لانه العطف على معمولين غير مختلفين بل متعدين في الممول ولا يخفى انه من جملة الاوهام لاننا علم بالضرورة انه اذا لم يذكر هذا القيد يجوز ان يتوهم امتناع ضرب ضرب زيد مراً او بكر خالداً او اما اذا كرر فلا يتوهم كذلك جزاً فمتبين ما قاله الشارح قدس سره كيف لا ومفهوم العالمين عند الاطلاق اهم من المتعدين والمتخلفين فالبيان باحد هذين الوصفين انما هو للاحتراز عن الاخر وقد صرح بذلك صاحب الوافية وانما قيد العالمين بالمتخلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد مراً من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد مراً فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثانى تأكيد للفعل الاول فيجوز العطف عليها لانها ليسا بممولين مختلفين قال والمراد باختلاف ههنا هو ان لا يكون الثانى تأكيداً للاول وقوله ولا يمد الخ مع كونه متافياً لما قبله لانه جزم عليه فاسد لان ضرب واكرم في قواضى ضرب واكرم زيد مراً ملائماً مختلفان لاستقلال كل واحد منهما بالاسم فلا يجوز العطف على معموليهما وكان القائل

زيد انا قائم وضع لفظ انا زيد واذ قال عمرو انا قائم وضع لفظ انا عمرو مع ملاحظة كل منهما متكلماً واحداً يحكى عن نفسه ( بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه ) يبنى لا يفيد لفظ انا فى انا قائم مثلاً اذا قاله زيد الا انه وفى تركيب الثانى الا انه ولا يفهم منهما الا انه زيد فى الاول وعمرو فى الثانى (دون القدر المشترك) يبنى لان الواضع لاحظ له وضع لفظ انا لذلك القدر المشترك بين الافراد وهو مفهوم المتكلم الواحد قوله ( فتعقل ذلك المشترك ) امام مصدر مضاف مبتدأ وقوله (آلة) خبره وهذا اولى لافادته الحصر لان المصدر المضاف اذا كان مبتدأ يكون لحصره على الخبر فى كلامه حصر بقرينة قوله لانه الموضوع له واما على صيغة الماضى المجهول والمضارع المجهول فيكون قوله ذلك المشترك نائب فاعله وقوله آلة بالنصب حال منه يعنى تعقل الواضع لذلك القدر المشترك انما هو (للوضع) وقوله (لانه الموضوع له) عطوف على قوله آلة بتقدير اللام يعنى ان ذلك التعقل لكونه آلة لانه الموضوع له (فالوضع كلى) اى اذا كان الحال كما قررنا فالوضع فى المضمرات وامثالها كلى للملاحظة المفهوم الكلى (والموضوع له جزئى مشخص) وهو زيد المتكلم وعمرو والمتكلم المشخصان وموضعه علم الوضع (و) (الثانى) (الاعلام) اى الثانى الاقتصار من مرتبة المضمرات فى التعيين هو الاعلام (الشخصية) يعنى سواء كانت تلك الاعلام شخصية (كما اذا تصور ذات زيد) مع جميع صفاته (ووضع لفظ زيد بازائه) اى بازاء زيد المتصور (من حيث معلوميته) للمتكلم والمخاطب (ومعهوديته) اى معهودية ذلك المتصور بينهما (او الجنسية) عطوف على الشخصية يعنى سواء كانت تلك الاعلام جنسية (كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته) بين المتكلم والمخاطب وبعد تلك الملاحظة وضع له (لفظ اسامة فهذا اللفظ) اى لفظ اسامة (بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة) واعطى له احكام المعرفة حيث استعمل بمنع الصرف للتعين فيه وهما التائيد والعلمية ولا يجوز ايضاً دخول حرف التعريف عليه كما فى زيد (بخلاف) اى وضع لفظ اسامة للحيوان المفترس ملابس بخلاف (ما) اى بخلاف وضع كائن (اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى) اى مفهوم الحيوان المفترس (مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه) اى فان لفظ الاسد (بهذا الاعتبار) وهو قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته (نكرة) اعلم ان النحاة اتفقوا على علمية نحو اسامة للاسد ولفظ سبحان للتسبيح لكن اضطربت اقوالهم فى الفرق بينه وبين الاسد مع اشتراكهما فى الوضع للمفهوم الكلى قادمى بعضهم الفرق بينهما ان استعمال الاسد فى اقراءه حقيقة واستعمال اسامة مجاز فقال صاحب الامتحان والحق ما قاله ابن الحاجب والربضى من ان تعريف مثلها تقديرى كعدل عمرو لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف وبقي ههنا ما قال المصام حيث قال ويشكل تصور العلم الشخصى بانه تصور الذات بعينه ووضع اللفظ بازائه بلفظ الله تعالى فانه لم يمكن تصوره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه تعالى

لم يبد ان علة الامتناع قيام الحروف الواحد مقام طابطين وهذه العلة متعققة فيه الا ترى انك اذا قلت ضرب واكرم زيد عمراً وبكر خالداً يكون المعنى ضرب واكرم بكر خالداً فيكون الواو قائماً مقام هذين وهو المحكوم عليه بالامتناع ولا وجه تخصيص هذا المثال بتجوز الفراء فانه ممن يجوز المطف على طابطين تخلفين مطلقاً كما ستقف عليه (قوله) قوله ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شجرة فيبيضاء مطوفاً على سوداء والعالم فيها كل وشجرة مطوفاً على ثمرة والعالم فيها ما والنار الاولى عطوف على الاسرة الاولى والعالم فيه كل والنار الثانية عطوف على الاسرة الثانية والعالم فيه تحسین وعلى هذا القياس فيما بعد فان الحجرة عطوف على الدار والعالم فى الدار هو فى عمرو ومطوف على زيد والعالم فيه الابتداء (قوله) وهى جواز ذلك المطف مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند الجمهور قيل رد لما تبعه على المص ان قوله خلافاً للفراء بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يسم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفاً جاداً تبعه عليه ايضاً

فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى ترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه انتهى  
 اقول ان احوال النحاة في هذا الاسم الشريف كثيرة فقال الفاضل العالم الاكبر ماني في شرح  
 لطيف على الخطبة ان الاظهر انه وصف في اصله بدليل كونه صفة الاسم الاخر الشريف  
 في قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله الذي على قراءة من قرأ بالجر على انه صفة وان امكن  
 الجواب عنه بجواز كونه عطف بيان لكن القول بانه وصف غلبة بحث لا يستعمل في غيره  
 وصار كالمثل مثل الثريا والصق اجري مجراء في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف  
 به وعدم تطرق احتمال الشراكة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر آخر خفي غير  
 معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لودل على مجرد ذاته المحصورة لما افاد ظاهر  
 قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين  
 مشاركا للآخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة انتهى ولا يخفى ان  
 توجيه الاكبر ماني وان كان توجيها اقناعيا لكنه لا يكون سببا للتخلص عما اشكله العصام (و)  
 (الثالث) اي الذي في المرتبة الثالثة من مراتب التعريف هو ما ذكره المصنف في المرتبة الثالثة  
 في الذكر وهو (المبهمات) (يعني) اي يريد المصنف بالمبهمات (اسماء الاشارة و) اسماء  
 (الموصلات) فملى هذا يكون قوله والموصلات عطفا على قوله اسماء لا يراد بصيغة الجمع  
 (وانما سميت) اي تلك الاسماء (مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم) اي عند مخاطب  
 (وكذا الموصل) اي كان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم فالموصلات ايضا (من غير صلة) مبهم  
 صرح به الرضي حيث قال لان محضرة المشير اشياء متعددة كل يحتمل ان يكون مرجع الاشارة  
 ثم قال وانما يجعل الضمير الغائب من المبهمات لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند  
 المخاطب عند النطق به وكذا ذواللام العهدية بخلاف اسم الاشارة والموصول (وهذا القسم)  
 وهو المضمرات والمبهمات يخالف لقسم العلم لان قسم العلم من قبيل الوضع الخاص والموضوع  
 له الخاص بخلاف هذا القسم من المعرفة فانه (من قبيل الوضع العام والموضوع له) اي والحال ان  
 الموضوع له (الخاص) وقوله (فانما) دليل للمجموع يعني وانما يكون الوضع هذا القسم عاما  
 والموضوع له خاصا لان الفاظ الاسماء المبهمات (موضوعه بازاء معان متعينة معلومة معهودة)  
 وهي هذا الحجر والذي خرج من الدار مثلا لان الاول حجر معين معلوم وكذا الشخص  
 الذي في الثاني معلوم ومعهود بعنوان الخارج من الدار فلفظ هذا في الاول والذي في الثاني  
 موضوعان لهذا الحجر المعين والخارج المعين (من حيث معلوميتها ومعهوديتها) يعني بعد  
 ملاحظة التعيين لكن لا بملاحظة تخصيص هذين اللفظين لهذين المعنيين كافي العلم حتى يكون  
 الوضع ايضا خاصا بل هما موضوعان لهما حال كون ذلك الوضع (وضعا عاما) اي شاملا  
 لهذا الشجر ولهذا الانسان وللذي دخل وللذي اكل مثلا (كلية) اي حال كونه وضع  
 كلية غير مانع من وقوع الشراكة بين كثيرين (فان الواضع) اي وانما كان الوضع عاما كليا لان  
 الواضع (اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكور) وتعقل ايضا المشار اليه المتني المذكور

انه حفيد البيان انتفاء  
 عدم الجواز مع مخالفة  
 الفراء في هذا التركيب  
 ويكون محتلا لعدم  
 الجواز بلا مخالفة الفراء  
 وان مخالفة سيويه  
 في عدم الجواز ومخالفة  
 الفراء في جميع الصور  
 الا في نحو في الدار زيد  
 والحجرة صر وفلا يفيد  
 ما هو المقي من عدم الجواز  
 عند سيويه مطلقا الجواز  
 ان يكون المقصود نفي  
 مخالفة الفراء فيما عدا هذا  
 التركيب او اثباته فيه ثم قيل  
 اعلم ان الشيخ الرضي لم  
 يوثق نقل النص ونقل  
 لسلسلة انه اتفق المتقدمون  
 ومنهم الاخفش على انه جاز  
 العطف الا فيما اذا كان  
 فصل بين العاطف  
 والممول المجرور و  
 خالفهم الفراء وسيويه  
 بالتمنع مطلقا والتأخرون  
 لا يجوزون الا اذا تقدم  
 المجرور في المظوف  
 والمظوف عليه فملى هذا  
 خصوص المثال المستثنى  
 في المظوف والمظوف  
 عليه محفوظ ونقول بيان  
 هذا المقام يستدعي التفصيل  
 فننقل كلام المصنف وما اورد  
 عليه ولا يتضح المسئلة  
 قال في شرح المظوف  
 حامين متمتع عند البصريين  
 المتقدمين مطلقا وصورته  
 ان زيد في الدار وعمر  
 الحجرة وجاثر عند الفراء  
 وبعض الكوفيين مطلقا  
 وينقسم امره عند كثير  
 من التأخرين كالا

وغيره فنه مايجوز وما  
يتمتع فيجوزون ما في قولك  
في الدار زيد والجمرة  
عمرو ويمنون ما عدا ما  
ذكر وضابط ما جوزه  
ان يتقدم الجور في  
المطوف عليه ويتأخر  
المنسوب او المرفوع ثم يأتي  
المطوف على ذلك الترتيب  
فاما وجه المانين له فلان  
حرف العطف نائب عن  
العامل الواحد قائم مقامه  
فلم يقول ان يقوم مقام  
حاملين فاذا قلت زيد في  
الدار وعمرو والجمرة فقد  
اقامته مقام الحاملين ولذلك  
تأولوا مثل قولهم ما كل  
سوداء نمر ولا بيضاء  
شعبة هل ان المضاف  
محذوف وترك المضاف  
الي على اعرابه ووجه  
القائلين بالجواز ما ثبت من  
ظواهر الامثال المذكور  
وهو ما ذكرناه من الترتيب  
المتقدم في مثل قولك في  
الدار زيد والجمرة عمرو  
فوجب تقدير الجواز بالباب  
الذي ثبت جوازه والبقاء  
على الامتناع فيما لم يثبت  
تمسكنا بما ذكره المانون  
في التعميم فثبت ان الوجه  
في العطف على حاملين  
ما اختاره المتأخرون وان  
الظاهر من قوله تعالى  
واختلاف الليل والنهار  
آيات للموقنين انه مثل  
قولك في الدار زيد  
والجمرة عمرو وكذلك  
قوله ما كل سوداء نمر  
وبيضاء شعبة وعليه

او المجموع المذكور وقس عليه المفرد المأثوث والمتى والمجموع المؤننين (وعين لفظا) اي لفظ  
هذا وهذا وهؤلاء وغيرها (بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم) اي من افراد المشار اليه  
المفرد المذكور فدخل فيه كل مفرد مذكر بشار اليه فاذا وضع اللفظ بملاحظة هذا المفهوم (كان  
هذا) اي هذا الوضع (وضعا عاما) وقوله (لان التصور) دليل الملازمة يعني وانما يكون اذا  
كان حال الوضع كذلك وهو الوضع للمعين مع ملاحظة المفهوم يلزمه ان الامر اعني كون  
الوضع عاما وكون الموضوع له خاصا اما لزوم الاول فثبت لان التصور (المعتبر فيه) اي في  
هذا الوضع (عام وهو) اي ذلك العام المعبر هو (المشترك) اي هو المفهوم الذي اشترك (بين  
تلك الافراد) اي افراد مفهوم المشار اليه المفرد المذكور متلاحث دخل فيه كل معنى مشار  
اليه مفرد مذكرا (والموضوع له خاصا) يعني اما لزوم كون الموضوع له خاصا فثبت (لانه)  
اي لان الموضوع له (خصوصية كل واحد من تلك الافراد) مثل خصوصية المشار اليه  
بالجمرة غير المشار اليه بالشجر وقوله (لا المفهوم المشترك) عطف على قوله خصوصية يعني  
الموضوع له ليس هذا المفهوم المشترك (بينها) اي بين تلك الافراد حتى يكون الموضوع له عاما  
بمخلاف وضع مثل الانسان لانه موضوع للحيو ان الناطق المشترك بين افراد (و) (الرابع  
والخامس) (ما عرف باللام) يعني الرابع من المعارف هو الاسم الذي عرف باللام والحال من  
منها ما عرف بالنداء اي الاسم الذي عرف بالنداء وسيجي وانما جمع الشارح بينهما بقريته  
عطف المصنف في ما سيجي في قوله او النداء باو وانما جمع المصنف بينهما لانهما مشتركان في  
كون التعريف الواقع فيهما من خارج بخلاف البواقي ولما كان اللام له معان اربعة اراد الشارح  
ان يفسر اللام على وجه يعم اشكل من المعاني الاربعة فقال (المهدية او الجنسية والاستغراقية)  
يعني سواء كانت اللام التي عرف بها الاسم لا ما تفيد العهد او الجنس او الاستغراق وسواء كان  
العهد خارجيا او ذهنيا كما عهده الفاضل الامير في حاشيته وقال صاحب الامتحان في تعليقاته  
ان اريد بالجنس من حيث هو هو فاللام لام الحقيقة نحو الانسان نوع والعسل حلوان  
اريد من حيث وجوده في ضمن كل الافراد فلام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر  
الا الذين الاية وان اريد من حيث وجوده في بعض الافراد بلا تعيين فلام العهد الذهني نحو  
اشترى اللحم حيث لا عهد فتكون اللام الجنسية المطلقة منقسمة الى الحقيقة والاستغراق والعهد  
الذهني فعلى هذا لا يرد على الشارح انه جعل قسم الشيء وهو الاستغراق قسما له اي للجنس كما  
اورده عصام الدين لانه يجوز ان يندرج العهد الذهني وهنأ في اللام المهدية كما نقلناه عن  
الفاضل الامير وان يراد بالجنسية لام الحقيقة القسمية للاستغراق لا معناها الاعم منهما (وانما لم  
يقول) اي المص (ما دخله اللام) حيث عدل عنه الى قوله ما عرف الخ (لئلا يدخل فيه) اي في  
المعرف باللام (ما) اي الاسم الذي (دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ) فانه لو قال ما دخله  
اللام يصدق على اللام التي دخلت لتحسين اللفظ دون افادة التعريف ولما قال ما عرف باللام  
لم يصدق على مثل هذا اللام فيخرج منه وهو المطلوب انما انه لما كان للمص في حق العبارة



قوله تعالى والذين كسبوا  
 السيئات جزاء سيئة بمثلها  
 عقفا على قوله للذين  
 احسنوا الحسنى وزيادة  
 والذين كسبوا السيئات  
 عطف على الذين احسنوا  
 وجزاء سيئة عطف على  
 الحسنى وقال فى الايضاح  
 ماهو مثل ذلك وهو ان  
 سيئويه واصحابه لا يجيزون  
 العطف على عاملين مطلقا  
 وجدوه على حذف  
 المضاف وترك المضاف اليه  
 على امرائه وغيرهم يجوز  
 العطف على عاملين مطلقا  
 وكثير من النحويين  
 المحققين يجيزونه ما كان  
 مثله وهو ما تقدم فيه  
 المجرور وتأخر غيره من  
 يبنى بالمطوفين على ذلك  
 الترتيب وهذا هو الوجه  
 المستقيم لطواهر القرآن  
 واشعار العرب ولا حاجة  
 الى التمسك واما الذين  
 اجازوا العطف على عاملين  
 مطلقا فانهم لما راجعوا  
 مثل هذه المسائل  
 وظهرها ظنوا ان الباب  
 واحد فاجازوا الجمع واما  
 حبيويه الذى هو المانع فانه  
 لما ظهر له امتناع زبدى  
 الدار ومروى الحميرة  
 لفقدان وروده وظهور  
 ما عليه ظن ان الباب واحد  
 نعم المنع فى جميع وهو ان  
 النائب لا يزيد على قوة  
 الاصل فاذا لم يعمل الاصل  
 عملين فالنائب اولى هذا  
 وقال الرضى ان الاخفش  
 يجيز العطف على عاملين

ان يقول ما عرف باللام والميم حتى يدل فيه ما عرف بالميم لانه مرفعة ايضا اراد الشارح ان يذكر  
 وجهها لتركة فقال (والميم) اى الميم التى (فى) قوله عليه السلام (ليس من امير اصيام فى امسفر)  
 فى مقام ليس من البر الصيام فى السفر حيث اجاب عليه السلام لسائل حيرى سأل بلفظه بابدال  
 اللام الى الميم فقال امن امير اصيام فى امسفر وانما لم يذكر هاهنا المصنف لان تلك الميم (بدل من  
 اللام) فكان ذكر اللام مغنيا عنها واذا كان ذكر اللام مغنيا عنها لكونه بدلا منها (فلا يعدها) اى  
 لا يعد الاسم المعروف الذى (دخلته) او دخلت الميم اياه نحو لفظ برون لفظ صيام (قسما آخر) اى  
 قسما آخر غير القسم الذى دخلته اللام (من المعارف) بان يقال ما عرف باللام والميم وقال المصام  
 فحينئذ سقط ما ذكره فى قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان  
 شاملا للميم انتهى يعنى ان بين قول الشارح ههنا وبين قوله هناك تناقضا لان اللازم لقوله لو قال  
 دخول حرف التعريف لكان شاملا هو ان يكون الميم فردا آخر للتعريف بل هو بدل من اللام فاللازم ان  
 بدلا منه واللازم لقوله ههنا هو ان الميم ليس فردا آخر للتعريف بل هو بدل من اللام فاللازم ان  
 متناقضان وكذا المزومان ويمكن ان يرفع التناقض من طرف النش بان يقال انا لانسلم التناقض  
 لان ما ذكره المص فى اول الكتاب بيان خواص الاسم ولا شك ان اللام والميم يشتركان فى كونها  
 من خواصه فيكون المراد من التعريف ههنا ما يكون خاصة الاسم فيلزم حينئذ شمول التعريف  
 للميم لانه يكون من افراد ما هو الخاصة وما ذكره ههنا تعريف المعروف باللام ولا شك ان دخول  
 الميم فى افراده ايسر بقطعى حتى يحكم انه من افراده كاللام فاحتمل ان يكون خارجا بدلا من اللام  
 فحمله النش ههنا على البدلية لعدم القاطع فى دخوله والله اعلم (او) (عرف) (بالنداء) وانما  
 وسط النش قوله عرف بين العاطف والمطوف للاشارة الى ان قوله بالنداء معطوف على قوله  
 باللام والى ان او ههنا لتقسيم المحدود حيث ذكر ما به الاشتراك بينهما كما هى اماراة لكونه لتقسيم  
 المحدود ويؤيده عد المصنف كلامهما نواعا على حدة حيث قدر النش بقوله والرابع والخامس  
 وقد اشرنا اليه ايضا فى تفسيره (نحو يارجل) ولما كان المرف بالنداء مشترين بين كونه نكرة  
 وبين كونه معرفة احتاج الى قرينة تميز ما هو المعرفة من المنادى وما هو النكرة منه فاراد  
 الشارح ان يبين تلك القرينة فقال (اذ قصد به معين) يعنى انما يكون نحو يارجل مثلا للمعرفة  
 اذا قصد بالنداء لمداء معين (بخلاف) نحو (يارجل) اى قصد به انداء (غير معين فانه) اى فان  
 قوله يارجل الماع هذا القصد (نكرة) فلا يكون مثلا للمعرفة ولما ذكر المص المعرفة بالنداء  
 والمتقدمون من النحاة تركوا ذكره فى كتبهم حيث اكتفوا بذكر المعرفة باللام اراد  
 النش ان يذكر وجه تركهم فقال (ولم يذكره المتقدمون) اى انما لم يذكر المتقدمون  
 هذا النوع (لرجوعه) اى لرجوع هذا النوع (الى ذى اللام) بان يكون من قبيل رجوع  
 الفرع الى اصله كما بينه (اذا صل) اى لان اصل قولنا (يارجل) هو قولنا (يا ايها الرجل)  
 لاتحاد المعنى الذى قصد من قولنا يارجل للمعنى الذى دل عليه قولنا يا ايها الرجل (و)  
 (السادس) (المضاف الى احدها) اى النوع السادس من المعارف هو الاسم الذى يضاف الى

احدا المعارف المذكورة ولما توهم من عدم جواز الاضافة في القسم السادس اعني ما عرف  
بالنداء انه لا يجوز ارجاع الضمير الى جميع ما سبق من انواع المعرفة اراد الشارح بيان صحة  
الارجاع الى كلها (اي) الى (احدا الامور الخمسة) يعني ان مراد المص بقوله والمضاف الى احدها  
هو المضاف الى احدا الامور الخمسة (المذكورة) ولو بالجملة قوله (ولا يستلزم) دفع لمنشأ التوهم  
وهو ان الضمير المذكور لو كان راجعا الى الخمسة المذكورة يتبادر منه ان تصح الاضافة الى كل  
منها مع انه لا تصح الاضافة الى ما عرف بالنداء فاجاب عنه بانه لا يستلزم (صحة الاضافة الى احدها  
محميا) اي صحة الاضافة (بالنسبة الى كل واحد) منها (فلا يرد) اي في حينئذ لا يرد (انها) اي  
الاضافة (لا تصح) (بالنسبة الى الاربعة الاول) وهو الاعلام والمضمرات والمبهجات وما عرف  
باللام (بالنسبة الى المتأني) كما رجمه الفاضل الهندي كذلك (فان المتأني لا يضاف اليه) وقال  
المصام لا يخفى ان ارجاع الضمير الى الكل ودفع استلزام الصحة لصحة الاضافة تكلف ولهذا  
جعل الهندي المرجع الامور الاربعة وهو ان كان بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف  
في المعنى ولان عبارة المتقدمين الذين لم يذكره ابتداء لم يسبق في كلامهم زيادة على هذه الاربعة  
فلما زاد المصنف واورده هذه العبارة اختار الضمير انتهى فكان الشذوذ الى ان القضية  
المستنبطة من قوله الى احدها في قولنا احدا الامور الخمسة المذكورة يضاف اليه وهذه القضية  
المستنبطة هي الموجبة الجزئية وهو اعم من الموجبة الكلية القائلة بان كل واحد من الامور  
يضاف اليه ومن السالبة الجزئية القائلة بان بعض الامور لا يضاف اليه والاعم لا يستلزم الاخص  
والله اعلم ثم لما كان المتبادر من قوله والمضاف الى احدها هو الاسم الذي يضاف الى احد  
المذكورات بلا واسطة مع انه اعم من المضاف بالذات وبالواسطة ورد على تركيب المصنف نقض  
بانه غير شامل فاشار الشارح الى هذا النقض مع جوابه فقال (قيل) اي على المصنف (كان عليه)  
اي كان واجبا عليه (ان يقول والمضاف الى المعرفة) يعني سواء كان ذلك المعرفة مكتسبا تعريفه  
من الامور المذكورة او من المضاف الى احدا المذكورة وانما كان الواجب عليه ذلك (ليدخل  
فيه) اي في النوع السادس (المضاف الى المعرفة ايضا) اي كادخل فيه المضاف الى  
المعرفة بالذات (مثل غلام ابيك) فان الغلام في هذا التركيب مضاف الى الاب والاب مضاف الى  
الضمير الذي هو من المعارف المذكورة فاكسب الاب من الضمير تعريفا فصار معرفة ثم  
اكسب الغلام من الاب لكونه مضافا اليه (والجواب) اي عن هذا الايراد تحريرا المراد وهو  
(ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون) اي ذلك المضاف مضافا (بالذات) كقولنا  
غلامك (او بالواسطة) كقولنا غلاما بيك اعلم ان هذا السؤال نقض شبهي تقريره ان عبارة  
المصنف باطلة لانها عبارة غير شاملة للاسم المضاف وكل عبارة شأنها كذلك فهي باطلة والجواب  
من الصغرى يعني لا نسلم انها غير شاملة لم لا يجوز ان يكون المراد منها اعم منهما ولما كان بعض  
الاسماء مستثنى من تلك القاعدة وقد ذكره الشارح في بحث الاضافة اراد ان ينبه عليه ههنا فقال  
(ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق) اي في بحث الاضافة (المضاف اذا كان لفظا تغير او المثل

مختلفين . طلقا الا اذا وقع  
فصل بين الماطف  
والمطوف المحرور نحو  
دخل زيد الى عمرو بكر  
خاله فهذا لا يجوز اجماعا  
منهم ممن جوز المطف  
طاملين ومن لم يجوز اما  
عند من جوز فللفصل بين  
الماطف الذي وهو كالجار  
وبين المحرور وامان لم  
يجوز فلهذا وللفصل على  
طاملين وليس الامر كما  
زعم المس من قوله يحجزه  
بعض الكوفيين . طلقا فان  
كلهم طبقوا على المع  
ذكرنا لما ذكرنا واما الفصل  
بالطرف او غيره بين  
الماطف والمرفوع  
او المنصوب فمختلف فيه  
منع منه الكسائي والفرغ  
وابو علي في السنة وذلك اذا  
لم يكن الفاصل مطوقا بل  
يكون معمولا من غير  
مطف لعامل المطوف  
المرفوع او المنصوب الذي  
يبدو ضرب بزيد وحمرا  
بكر وجاني زيد واليوم  
عمرو وان كان الفاصل  
ايضا مطوقا على مثله لم  
يختلف في جوازه في  
المرفوع والمنصوب وفي  
عدم جوازه في المحرور  
قال ابو علي انما فتح الفصل  
بين الماطف والمرفوع  
او المنصوب بما ليس  
بمطوف لان الماطف  
كان نائب عن العامل فلا يقع  
فيه بالفصل بينه وبين  
مطوفه كما لا يفصل بين  
العامل ومعموله واجاز

او اشبه فهو) اى ذلك اللفظ (مستثنى من هذا الحكم) اى حكم كون المضاف معرفة بالاضافة الى احد الامور والاولى ان يحدد قوله والمضاف بقوله ان لم يتوغل كقيد به صاحب الامتحان ولعل المصنف حمل هذا القيد ههنا وفي بحث المضاف لان التوغل امر زائد ولا تنقض القاعدة بمثله والله اعلم وقوله (معنى) قيد للمضاف الذى اكتسب التعريف بالاضافة الى احد هذه الامور وهو مفعول مطلق مجازى لقوله والمضاف اما بتقدير المضاف اى اضافة معنى او بتقدير الموصوف اى اضافة معنوية ويحتمل ان يكون مفعولا فيه بحذف مضافين لقوله والمضاف اى وقت افادة معنى وان يكون مفعولا له بحذف مضاف اى لافادة معنى وهذه الوجوه الاربعة نقلها زنى زاده من الحواشى الهندية ثم قال والاول اظهر واختاره الشارح ايضا حيث فسر به قوله (اى اضافة معنى) ثم فسر به قوله (يعنى اضافة معنوية) للاعلام بان اضافة الاضافة من قبيل اضافة المنسوب الى المنسوب اليه ولما كان تفسير الشارح بقوله اضافة معنى ثم تفسيره بقوله اضافة معنوية موها بكون المختار عنده ان يكون من قبيل حذف الموصوف اراد ان ينبه على ان مراده منه حذف المضاف فقال (فقوله) اى فقول المصنف (معنى) بدل منه وقوله (مفعول مطلق) خبر لقوله فقوله وقوله (بحذف مضاف) متعلق بالنسبة يعنى ان قوله معنى مفعول مطلق بطريق حذف المضاف لا بطريق حذف الموصوف كاترى (واحترز) اى المص (به) اى بقوله معنى (عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية) نحو حسن الوجه وضارب زيد وانما احترز عما (فاتها) اى الاضافة اللفظية (لا تعيد تعريفا) بل قيد التخفيف فى اللفظ فقط كما سبق فى بحث الاضافة ولما ترك المص تعريفات المعارف وعرف من بينها العلم لا غير اراد ان يبين وجه تركه فقال (ولما سبق) فى بحث المبنى (تعريف المضمرات والمبهمات) يعنى الموصولات واسماء الاشارات وقوله (ومعنى المضاف الى احدها) حال من فاعل سبق اى والحال ان معنى المضاف الى احدها (معنى ظاهر) وكذا قوله (والمعرف باللام والتداء مستثنى عن التعريف) حال ايضا يعنى لما سبق تعريف النوعين الاولين من ظهور القسم السادس واستثناء القسم الرابع والخامس عن التعريف وقوله (خص العلم) جواب لما وقوله (بالتعريف) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور فيكون خص بمعنى امتاز يعنى امتاز العلم بين المعارف بذكر تعريفه فقط وقوله (فقال) عطف على خص اى خص المصنف وقال (العلم) واما كان المراد بالعلم المعرف ههنا هو العلم الشامل لاقسامه الثلاثة بصديق تعريفه عليها اراد الشارح ان يفسره بحيث يشملها فقال (اسما كان) اى سواء كان العلم اسما يعنى غير كنية ولقب (اولقبا او كنية) وقال المصنف هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة فى العموم انتهى يعنى ان لفظ الاسم يطلق فى الاصطلاح على كلمة دلت على معنى مستقل وعلى اسم غير صفة وعلى علم غير لقب ولا كنية فالاول اعم من الثانى والثانى اعم من الثالث (لانه) اى لان العلم (ان صدر بالاب) نحو ابوبكر (او بالام) نحو ابايمن (او الابن) نحو ابن عامر (او البنت) نحو بنت عمرو (فهو) اى فذلك العلم (كنية والا) اى وان لم يصدر بمذكر فهو قسمان (فان

ذلك غير هم فى السمة لجواز الفصل بين الرفع والناسب ومعموليها وامتناع ذلك بين الجار ومعموله قال فنقول الاخفش لا يمنع من صور المطف على حاملين الاما فيه الفصل بين الماطف والمجرور سيويه منه مطلقا والقراء كاتب اليه ابن مالك يوافق سيويه ويخالف الاخفش وهما اى سيويه والقراء يفهم ان الجار فى كل صورة توهم المطف على حاملين فذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع مطلقا لا باسما الجار كما هو مذهب سيويه والقراء فى كلام المص وحالته نظروا ايضا يرى الاشكال على ماوجه بكلام المتأخرين واختاره من ان الذى ثبت فى كلامهم ووجد بالاستقراء من المطف على حاملين هو المصوب بالفا بطل المذكور فوجب ان يقتصر ولا يقاس عليه غيره اذا المطف على حاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل وهو عدم علة تخصيص الصورة المينة بالجواز دون غيرها واذا كان المطف على حاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باسما الجار فاض كما فعل سيويه والقراء حتى لا يكون محكما هذا ما اورده ولا يخفى على المصنف التحير انه لاشئ من ذلك برده على المص قال

قصده مدح) نحو صالح (او ذم) نحو صالح (فهو) اى فذلك العلم (اللقب والا) اى وان لم يصدر  
ولم يقصده مدح او ذم (فهو) اى فذلك العلم (الاسم) نحو زيد وعمر و قال بعضهم ان تخصيص  
الكنية بما صدر بالامور الاربعة للاتباع الما قال القدماء والا فال تخصيص غير لائق لان ما صدر  
بالاخت والاخت خارج عنه واورد عليه ايضا ان قوله والا فان قصد قضية مباينة الكنية لان المفهوم  
منها ان الكنية ما لم يقصده المدح والا لزم مع ان بعض الكنية صدر بالاب والام مع قصد المدح  
كابي الخير وام الخير فان قيل ان بينهما عموم وخصوصا من وجه وانما قد يتصادقان قلنا فحينئذ  
يلزم ان يكون التقسيم غير حقيقى والمخلص ان يلتجأ الى ما حققه الرضى من ان الفرق بينهما  
معنوى وهو ان اللقب يمدح الشخص او يذم بمناه والكنية لا يعظم بمناها بل لعدم التصريح  
بالاسم فان بعض النفوس تألف من ان تخاطب باسمها فقوله العلم مبتدأ وقوله (ما وضع لشيء)  
بعينه (في مقام الجنس خبره اى اسم وضع لشيء معين (شخصا) اى سواء كان ذلك الشيء شخصا  
(او جنسا) لان الشيء المعين اما شخص كزيد واما حقيقة مستقلة معينة في الذهن عينا كاسامة  
لحقيقة الاسد المعينة عند العقل عينا عند دخول لام الجنس (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله  
بعينه (عن التكرات) لانها وان وضعت لشيء لكنهما لم توضع له مع ملاحظة التعيين ولما ذكر  
الوضع ههنا توهم خروج الاعلام التي لم يكن اختصاصه المعين من الوضع بل من غلبة الاستعمال  
فاراد الشارح ان يدفع هذا التوهم فقال (والاعلام الغالبة التي تعينت) اى لم يكن التعيين فيها  
من الوضع بل تعينها (لغير معين بغلبة الاستعمال) اى بسبب غلبة استعمال المستعملين (فيه) اى  
في ذلك الفرد كالنجم حيث تعين للثريا بغلبة الاستعمال فقل تلك الاعلام (داخلة في التعريف)  
اى في تعريف العلم (لان غلبة استعمال المستعملين) اذا كانت ملازمة (بحيث اختص العلم  
الغالب بغير معين) تكون تلك الغلبة ملازمة (بمثلة الوضع من وضع معين فكان هؤلاء  
المستعملين وضمواله) اى لذلك المفرد المعين (ذلك) الاسم يعنى ان الاستعمال لمعين شابه الوضع  
لمعين في كونها لمعين فصار هؤلاء المستعملين مشاهين للواضعين فيصدق على تلك الاعلام  
انها وضعت بعينها وقوله (غير متناول) بالنصب حال من الضمير الذي في وضع وقوله (غيره)  
بالنصب ايضا مفعول متناول كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حال كون ذلك الاسم الموضع لشيء)  
تعينه غير متناول غير ذلك الشيء) وقوله (باستعماله فيه) بيان للتناول اى التناول والشمول  
لغير المعين مع كونه موضوعا له انما يكون بسبب استعمال ذلك الاسم الموضع لمعين في غير ذلك  
المعين يعنى ذلك التناول لا ينافى ذلك الوضع (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير متناول  
غيره (عن المعارف) اى التي سوى العلم (كلها) من المضمرات والمبهمات وما عرف بالام  
او النداء ومن المضاف الى احدها فان كلامها وان وضعت بخصوصيات كل من افرادها  
المعينة كما قررنا الا انها اذا استعملت فيها تناول غيرها وتحملة كانوا من وهذا فانها  
وان وضعت لتكلم معين ولشار اليه معين لكنها تناول بهذا الوضع غيره من المتكلمين  
لكون وضعها عاما بملاحظة القدر المشترك فان قيل هذا لا ينافى في المعروف بلام الجنس فانه

كون الاخفش ممن يجيز  
ذلك العطف لا يابى اطلاق  
القول بان مقدمى  
البصرين مانعون فان هذا  
الاطلاق صحيح عند اجتماع  
فقره او اكثرهم على المنع  
 واجتماع النحويين من  
البصريين والكوفيين على  
امتناع نحو دخل زيد الى  
عمر و بكر خالد لا ينافى  
حكم بان الفراء وبعض  
الكوفيين يجيزون  
العطف على عاملين مطلقا  
ولا يوجب الاستثناء لان  
جواز هذا التركيب  
وامتناعه ليس لجواز ذلك  
العطف وامتناعه بل  
الامر ورأه ذلك وهو  
الفصل بين العاطف الذى  
هو كالجار وبين المجرور  
فان جاز جاز والا فلا  
وكلام المص لا يتجاوز  
العطف بل يختص ببيان  
القائلين بجوازه والمانعين  
له من حيث هو وهو لا يرد  
قول المص بان الفراء من  
المانعين وخالته ذلك  
بمجرد نسبة ابن مالك  
الاجازة اليه كما هو الظاهر  
لن مرف سرائب الكلام  
ومتكلميه ولا يرد عليه  
سؤال المحكم لانه يقول  
كان القياس عدم الجواز  
لهذه الامة لكن لما ثبت  
ذلك في صورة الترتيب  
كاسبق ما وجاز ابا السماع  
وه قصورا على هذه  
الصورة لانتفاء السماع في  
غيرها والتأويل خلاف  
الظاهر وار تكلم تعسف

لا يتناول غيره قلنا يمكن ان يقال المعروف باللام وضع للجنس من حيث هو بعينه ويتناول غيره كالجنس الاستغراق كذا في حاشية ابن قاسم المبادئ (وقوله) هو مبتدأ اي وقول المصنف في تعريف العلم (بوضع واحد) وتفسيره بقوله (اي تناولا بوضع واحد) للاشارة الى ان قوله بوضع ظرف مستقر منصوب محلا على انه صفة لمصدر محذوف اي تناولا كأننا بوضع واحد وقوله (للا يخرج الاعلام المشتركة) خبر للمبتدأ وهو قوله يعني ان هذا القيد في تعريف قيد مدخل لا يخرج لان المراد من قوله غير متناول ليس هو عدم تناول المطلق بل عدم تناول بوضع واحد فلا ينافي هذا تناوله بوضع آخر غير الواضح الاول فان من وضع زيد الشخص معين لم يتناول ذلك زيدا آخر بذلك الوضع بل يتناوله بوضع آخر لان زيدا علم مشترك بين الاشخاص المعينة فهو صفة لشخص بعينه غير متناول لشخص آخر مسمى بزيدا لان الاوضاع مختلفة وقال العصام دفعا لما ورد على الشارح من انه يلزم عليه ان يقول ليدخل بدل قوله للا يخرج لانه يهجم ان الاعلام المشتركة داخلة قبل هذا القيد وليس كذلك لانها تخرج بقوله غير متناول فاحتاج الى ادخالها بقوله بوضع واحد كما ذهب اليه صاحب الامتحان ووجه الدفع انه لانسلم خروجها بقوله غير متناول وانما تخرج اذا كان المراد بها الغير المتناول المطلق يعني سواء كان بوضع واحد او باوضاع لم لا يجوز ان يكون المراد به الغير المتناول المقيّد بوضع واحد فحينئذ لا تخرج عن التعريف لان الاعلام المذكورة ايضا غير متناولة غيرها بوضع واحد وانما تناوله باوضاع متعددة ثم اشار الشارح الى توطئة لقوله واعرفها فقال (ولما اشار) اي المص (الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها) اي بسبب جعل كل من الانواع في مرتبتها في الاعرفية (في الذكر) اي في ذكر الاعرف من الانواع اولاً وما دونه ثانياً وهكذا كما سبق (اراد) اي المص (التنبيه) هنا (على ترتيب اصنافها) يعني ان المضمرات نوع واحد وتحتها اصناف ثلاثة وهي المتكلم والمحاطب والغائب وبين كل من الاصناف الثلاثة مرتبة في الاعرفية لكن ليس مراده بيان الترتيب في كل من الانواع محاسو المضمرات بل (فيها) اي في النوع الذي (يكون فيه) اي في اصناف ذلك النوع (هذا الترتيب) في الاعرفية كما فيها بين اصناف المضمرات (فقال) (واعرفها) (اي اعرف المعارف) اي اعرف كل من اصناف تلك الانواع وقوله (يعني اقلها البسا) تفسير لسبب اعرفية بعضها من الاخر مع اشتراكها في الوضع للمعين يعني ان التفاوت بين المعارف في افادتها عدم الالتباس فانها قيد تقليل الشركاء مع التعيين اكثر مما تفيد الاخرى فهو اعرف لكن المعترف في افادة عدم اللبس ليس عدم اللبس عند المتكلم او غيره بل المقترع عدم اللبس (عند المحاطب من حيث اصنافها) لان من حيث انواعها وانما قيد بالحقيقة فان اعرفها من حيث انواعها هو المضمر مطلقا كما عرفت وقوله (المضمر المتكلم) خبر لقوله اعرفها وقوله (لبعد وقوع الالتباس فيه) دليل الاعرفية فان المتكلم اذا قال انا وسمعه المحاطب لم يقع الالتباس في كون ان الموضوع له لانا هو المتكلم المعين (ثم)

(المضمر)

مستغنى عنه ولترجع الى المتن وكلام الشارح فنقول معنى قوله خلافا لقراء ان الفراء يجيزه مطلقا وقوله الا في نحو في الدار زيد والحجيرة عمرو اي ويجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور وقوله خلافا لسيبويه اي لا يجوز عنه مطلقا وان كان بالضابط المذكور فتمين من هنا انه لا حاجة الى اخذ الفراء في صورة الاستثناء الا ان الشارح اهم في المقام بسبب سبيل ان يقال انه لا وجه لتوسيط خلاف الفراء بين المستغنى والمستغنى منه بل لا يصح لانه بيان المخالفة قبل تمام الحكم فاخذه في الاستثناء وحيث يكون المعنى ان الفراء مخالف لما في المطف على العامل في جميع الصور الا في هذه الصورة فانه موافق لهم فيها وذلك جائز وان كان السؤال مندفا من اصله وما اعترض به القائل من قوله يتجه عليه الخ من قبيل التكلم بما لا يعنيه ثم في اقتضائه على قوله يعني الا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب قصور اذ لا بد من ضخمة اشتراط كون المعطوف على ذلك الترتيب وايضا في قوله بل يحملها على حذف المضاف وإبقاء المضاف اليه على امرائه نظر لان ذلك اي حذف المضاف واضماره لا يتصور في نحو قوله في

(المضمر) (المخاطب) أي ثم الاعراب بعد المضمر المتكلم هو المضمر المخاطب وإنما المخاطب انقص معرفة من المتكلم (فانه يتطرق) أي يحدث (فيه) أي في المخاطب (ما) أي طريق يسلك اليه ويكون ذلك الطريق سبيل وقوع الالتباس المانع لكمال التعريف بخلاف المتكلم فانه (لا يتطرق) ذلك السبب (في المتكلم) وإنما فسرنا التطرق بهذا لانه في الاصل حدوث الطريق وكلما كثر حدوثه كثر سبب الالتباس له فيكون من قيل ذكر السبب واردة السبب ثم اراد الش بقوله (الا يرى انك اذا قلت انا لم يلبس) أي لفظ انا (بغيره) أي بغير من بقوله ويتكلمه (واذا قلت انت جازان يلبس باخر) فانه يجوز ان يكون في حضورك اشخاص يكون كل منها قابلا للمخاطب (فيتوهم) أي بسببه (ان الخطاب له) أي لغير من يخاطب فمع محتاج الى قرينة لفظية او حالة على تعيين المخاطب الذي يراد بقولك انت فان قيل كيف يكون المضمر المتكلم اعرف مع انه ربما يكون ملتبسا بغيره ايضا كما اذا قيل انا من وراء الجدار فانه لا يعلم انه فلان واجيب بان احتمال من خوطب به في انت شائع بخلاف انا فان الاحتمال فيه يعرض لحيلولة الجدار اقول وهذا الجواب مبني على ان المتبر في الاعرفية ان لا يوجد الالتباس اصلا وهذا الاعتبار غير معلوم فان تفسيره فيما قيل بقوله يعني اقلها لبس عند المخاطب وبقوله (وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة) أي التي يمتد بها الاعرفية (ابعد من اللبس) بدلان على خلافه فمع يجوز ان يوجد اللبس في المضمر المتكلم وفي المخاطب لكن يكون اللبس الذي يوجد في المتكلم اقل من الذي في المخاطب ولما بقي حكم صنف المضمر الغائب اراد الش ان يذكره فقال (ثم المضمر الغائب) أي المضمر الغائب ادون منهما في الرتبة وبقوله (ولم يذكره) اشارة الى وجه عدم ذكر المص ذلك الصنف أي وإنما لم يذكر المضمر الغائب لتعيينه بعدم الاعرفية التي بالنسبة اليهما (لانه علم من اعرفية المتكلم المخاطب انه) أي المضمر الغائب (ادون منهما) أي من المتكلم والمخاطب ثم اراد الش ان يذكر وجهها لاقتصار المص في بيان النسبة على اصناف المضمرات فقال (واقصر) أي المص في مقام بيان النسب بين اصناف الانواع الستة (على بيان النسبة بين اصناف المضمرات) وترك بيان ما عداها (فان سائر المعارف) من غير المضمرات (لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها) يعني انه لا تفاوت بين اصناف المعارف الباقية من غير المضمرات الا بين اصناف المعرفة التي امر فيها بسبب الاضافة الى احد المذكورات (فان فيه) أي في المضاف (تفاوتا) بين اصنافها لكن ليس ذلك التفاوت باعتبار نفسه بل (باعتبار تفاوت المضاف اليه) مثلا ان الغلام المضاف الى المتكلم اعرف من المضاف الى المضاف اليه المخاطب (ولهذا) أي ولكون التفاوت بين اصناف المضاف اليه باعتبار تفاوت المضاف اليه (ما ثبت) أي لم يثبت المص (التفاوت بين اصنافه) أي بين اصناف المضاف مع وجود التفاوت فيها (بعد بيانه) أي بعد بيان التفاوت (بين انواع المضاف اليه) من المضمرات والمهمات وغيرها (واصنافه) أي وبعد بيان التفاوت بين اصناف بعضها يعني المضمر ثم اراد الش ان يشير الى ان الترتيب الذي ذكره المص بين المعارف ليس متفقا عليه فقال (وهذا الترتيب الذي ذكره) أي المصنف (انما هو) أي هذا

لدار زيد والحجرة عمرو بل المحذوف فيه عند سبويه الجار واصل الكلام وفي الحجرة عمرو وتقدير المضاف وبقاء المضاف اليه على ما كان عليه انما هو في مشكلة ما كل سوداء عمرة ولا يبيضه شمس اذا الاصل عنده ولا كل بياض فعطف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه لا على انه مطوف على سوداء ولو قال الشارح قدس سره فانه لا يجوز هذا المطف بحسب الحقيقة بل يفهم الجار كما قال الرضى ثم وعم (قوله) ثبتت عنده وتحقق قيل الظاهر ثبتت ويتحقق وقد يقال ان التعمير بالماضي ادخل في البيان والبلغ (قوله) او الدفع ظن السامع به تجوزا هذا يتصور على ثلثة وجوه اثنان منها ما ذكره الشارح هنالك والثالث ان يظن السامع به تجوزا لاني اصل النسبة بل في النسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كلا واجمع واخواته وكلاهما وتشمهم ونحوها وهذا هو الذي في قدس سره في الشمول ومنه يعلم ان المص اراد الله او اكرتني بقوله في النسبة اتم وكنتي (قوله) هذا حاصل ما ذكره المص

الترتيب (مذهب سيويه) وعليه جمهور النحاة كما سبق في بحث النعت (فان فيه) اى في هذا  
الترتيب (اختلافات كثيرة) بين النحاة وقائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط لان الموصوف  
يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها في انها يقع موصوفا لا اخر يكون اعرف بالنسبة  
اليه (النكرة) اى الاسم النكرة (ما) اى الاسم الذى (وضع شئ) اى المعنى (لابينه) وقوله  
(اى لا باعتبار) تفسير اقوله بعينه المتنى يعنى انه وضع شئ لكن لا باعتبار (ذاته) اى ذات ذلك  
الشئ (المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك) كما كان ذلك الوضع في المعرفة كذلك بل  
هو موضوع لمعنى من غير اعتبار تعينه ومعلومة سواء كان ذلك الاسم منقولا او مرئجا لا مفردا  
او مركبا لقا او كنية موضوعا لعين حدثا او قتا او لفظا يؤذن به او مراد به او محض عدد فانه  
اذ لم يعتبر التمين في كل منها يكون نكرة واما نحو ادخل السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين  
لان وضعه باعتبار وضع الاسم للجنس للماهية المعينة ووقوعه على غير معين لعارض وكذا وقوع  
اسامة على فرد غير معين لا يوجب النكارة لعدم الوضع ولا يرد نحو وجهك ورأسك لان  
ذلك وضع شئ لا بعينه وان وقع على معين لعارض انتهى ما في شرح الفاضل الهندي ثم اراد  
الشارح ان يبين فائدة قيد التعريف فقال (فقوله) اى قول المصنف في تعريف النكرة (ما وضع  
شئ) جنس (شامل للمعرفة والنكرة) فيكون مابه الاشتراك بينهما (وبقوله) اى بقول المصنف  
(لابينه خرجت المعرفة) من تعريف النكرة فيكون هذا القول اشارة الى مابه الامتياز بينهما  
(اسماء العدد) وهو اما مبتدأ خبره محذوف اى اسماء العدد ماسيا تى او خبر لمبتدأ محذوف اى  
هذا البحث اسماء العدد او مبتدأ وقوله ما وضع الخبره ولما كانت اسماء العدد من جملة الاسماء  
احتاج الى وجه لتخصيصها بالذكر فاراد الشان يبين وجه اختصاصها فقال (انما افرد لها) اى  
انما افرد المصاها (بالذكر) اى بذكرها من بين الاسماء ولم يدرجها فيها (لان لها) اى لاسماء  
العدد (احكاما خاصة ليست) اى تلك الاحكام (لتبهرها) من الاسماء الباقية فحصل لها نوع  
استقلال ولما بعد ذكر المبتدأ بتوسط ذكر وجه الافراد اراد الشان تنبيه على كون اسماء العدد  
مبتدأ بذكر الضمير المراضى عند الشان لكون اسماء العدد مع حذف الجزاء الاخر جملة مستقلة  
فحينئذ يكون قوله ما وضع خبر المبتدأ المحذوف كما اشرنا اليه واليه اشار بقوله (وهي) اى اسماء  
العدد (ما وضع) وانما فسر الشان الموصول بقوله (اى الفاظ وضعت) ولم يقل اسماء وضعت مع  
انها من نوع الاسم للاشارة الى ان بعضها مركب وبعضها مفرد فان مثل خمسة عشر ليس بكلمة  
واحدة بل هي كلمتان فاذا لم يكن كلمة لم يكن اسما فحينئذ لو جعل الموصول عبارة عن الاسم لم يشمل  
التعريف مثل خمسة عشر فلذا فسر الشان بلفظ اعم من الكلمة حتى يشمل التعريف لمثل  
هذا من الالفاظ المركبة (لكمية آحاد الاشياء) يعنى انها الفاظ وضعت للفظ اجيب بها  
عن السؤال بكم يعنى عن السؤال من العوارض التي تعرض الاشياء من حيث آحادها (منفردة  
كانت) اى (تلك الاحاد) كما كانت في لفظ الواحد (او مجتمعة) كافي غيره وانما فسر الشان به  
ليكون اشارة الى جواب الفاضل الهندي الاشكال الذى اورده الشارح الرضى بان التعريف

في شرحه حيث قال قولنا  
يقرر امر المتبوع يخرج  
منه الصفة والبدل  
والعطف وقولنا في النسبة  
او الشمول يخرج عنه  
عطف البيان لانه لم يؤث به  
الا ليقرر امر متبوعه  
وبحقه ولكن لاني النسبة  
ولاني الشمول ولعل مراد  
الشارح بذلك التصريح  
ونسبة هذا المعنى الى المص  
هو الاشارة الى عدم ما  
اورده الرضى من ان المص  
قال دخل عطف البيان في  
قولنا يقرر امر المتبوع  
وخرج بقولنا في النسبة  
او الشمول وفيه نظر لانه  
ان كان معنى التقرير تحقيق  
ما ثبت في اللفظ الاول  
ودل عليه فليس جميع  
ما هو عطف بيان مدولا  
عليه بلفظ المتبوع نحو  
جاءني العالم زيد والفاضل  
عمر واذا دلالة الم على  
زيد بل ربما دل بعض  
متبوعاته عليه وذلك مع ناة  
الاشتراك نحو اقسام باق ابو  
حفص عمر اذا فرضنا انه  
ليس هناك ممن سمي بابي  
حفص الاثنان او ثلاثة وان  
كان المراد بالتقرير  
التوضيح فالوصف داخل  
فيه ايضا وان شيئا آخر  
فليس بواضح وينبغي  
صيانة المحدود من مثل  
هذه المحتلات ومن غفل  
عن ذلك قال لو تعرض  
لنا كيد متبوعاتها لكن  
انصب (قوله) ولا يبعد  
ارجاع الضمير الى التأكي

غير شامل للواحد والاثنتين لانهما لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنتين فاجاب عنه الفاضل الهندي بان المراد من الاحاد اعم من ان تكون مفردة او مجتمعة فتشمل الواحد والاثنتين ثم ذكر الشارح المعنى المراد من الاشياء والاحاد والكمية فقال (قالا شياء) اي المراد بالاشياء (هي المعدودات) كرجل ورجلان ورجال (واحادها) اي المراد باحاد الاشياء (كل واحد واحد منها) اي من الاشياء (وكية الاحاد) اي المراد منها (ما) اي لفظ (يجاب به) اي بذلك اللفظ (اذا سئل عن واحد او عن اكثر) بقوله (من واحد) متعلق باكثر وقوله (من تلك المعدودات) ظرف مستقر صفة لواحد وقوله (بكم) متعلق بسئل يعني اذا سئل بكم عن واحد واحد اي على حدة مفردة او سئل عن اكثر من الواحد الذي هو من تلك الاشياء المعدودات حال كونها مجتمعة وهذا هو المراد من الاحاد (والالفاظ الموضوعية) اي المراد من الالفاظ الموضوعية (بازاء تلك الكميات) نحو واحد واثنان وثلاثة (بان يكون) اي بطريق اي ان يكون (كل واحد منها) اي من تلك الالفاظ (موضوعا لكمية واحدة منها) اي من تلك الاحاد وقوله (والالفاظ الموضوعية مبتدأ وقوله) اسما العدد) خبره يعني المراد باسماء العدد هي تلك الالفاظ ثم بين الشئ بالصراحة دخول الواحد في التعريف في اصطلاح النحاة فقال (قالوا احد) اي لفظ الواحد (موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت) اي اخذت الاحاد (منفردة فاذا سئل) اي فعلى هذا اذا سئل (عن معدود منها) اي من الاشياء (بكم) هو اي بكم آحادها (يجاب بالواحد) ان كان شيئا واحدا هذا اذا اخذت مفردة واما اذا اخذت مجتمعة فينبها بقوله (والاثنان اي لفظ الاثنان مثلا) (موضوع لكميتها اي لكمية آحادها) اذا اخذت اي تلك الاحاد حال كونها (مجتمعة متكررة مرة واحدة) فانه اذا تكرر الواحد مرة حصل الواحدان فيقال اثنان (فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنتين وهكذا الى ما نهاية له) يعني اذا تكرر الواحد مرتين يجاب بالثلاثة واذا تكرر ثلاث مرات يجاب بالاربعة وقس عليه ما فوقها (فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنتين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا) اي الواحد والاثنتان (عند بعض الحساب من العدد) يعني انهما داخلان عند بعض اهل الحساب غير داخلين عند بعض والاثنتان داخل عند بعض دون الواحد والحاصل ان في دخولهما وعدم دخولهما ثلاثة مذاهب الاول انهما داخلان في اسماء العدد وهذا مذهب النحاة لطبقهم على عددهما في الاصول كما سيأتي والثاني انهما ليسا من اسماء العدد لان العدد عندهم هو نصف مجموع الحاشيتين اي الطرفين فالواحد ليس له حاشية واحدة وهو الاثنان فالواحد ليس بعدد لانعدام الحاشيتين ولما لم يكن الفرد الاول وهو الواحد عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول وهو الاثنان ايضا عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب والتسالك ان احد ليس بعدد لعدم صدق تعريف العدد عليه ولكن الاثنان عدد لان العدد عند ذلك البعض ما يقع نصف مجموع الطرفين فاخذ طرفي الاثنان وهو الواحد وطرفه الاخر هو الثلاثة فالواحد مع الثلاثة

اللفظي قيل على اي تقدير بشكل باجمع وتواضع فانه لا يجري فيها التأكيد اللفظي ثم قيل ودفعه بتأويل الشمول المستفاد من كلها الشمول للأنواع لا لجميع الأشخاص وليس بذلك فان اجمع واخوانه ادوات التأكيد والكلام فيها عدما من الالفاظ وايضا يجوز ان يكون الاداة الثانية مؤكدة للاولى في صورة لتكرير فيكون اجمع واخوانه مما يؤكد بتكرير لفظه وقد ذهب بعض النحاة الى ان اخوات اجمع مؤكدات له ثم اعلم ان المصريح بان المراد بالالفاظ كلها ما هو المتبادر منها حيث قال والمراد باللفظي ان يكرر اللفظ الاول بعينه لتقرير النسبة كقولك جاءني زيد زيد وهو جار في الاسم والفعل والحرف والجملة والظاهر والمفهر هذا كلامه (قوله) قيل لا معنى لهذا الكلام الثلاث قيل وعلى هذا الوجه لذكرها بين اللفظ التوكيد لان التوكيد من الاسماء المرة وهذه مهملات ولذا لم يذكر مثل حسن بسن في التأكيد والحق ادراج هذه الالفاظ في التأكيد بغرب من المسامة وتزييلها منزلة الاسماء لانها مربعات مستعملة في كلام العرب لا بد من ضبطها في الصيانة من



اربعة وهو مجموع الحاشيتين فالانسان نصف اربعة التي هي مجموع الحاشيتين فيكون عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب فحصل ان الواحد ليس بعدد عند اهل الحساب اتفاقا والاختلاف في الاثنان عندهم وقول الفاضل الشارح ينطبق على المذهب الثاني كما اشار اليه المصام ولما توهم ان تعريف اسماء العدد صادق على مثل رجل ورجلين لكونهما موضوعين للكمية في الجملة مع ان امثالهما ليست من العدد اراد الشارح ان يبين التعريف المذكور بحيث يندفع هذا الوهم فقال (ولما كان المتبادر من هذه العبارة) اي من قوله ما وضع للكمية الخ (ان نفس الكمية) اي من غير ان ينضم اليها شيء آخر من الجنس وغيره (هي) اي نفسها (الموضوع له) فقوله هي ضمير فصل لقصر الموضوع له على نفس الكمية فالتقصير فيه قصر افراد اضافي واليه اشار بقوله (من غير اعتبار معنى آخر معه) يعني به الجنسية فان المعنى الموضوع له في نحو رجل ورجلين مركب من الكمية وجنس الرجلية فيكون الرجل مثلاموضوعا على رجل واحد والرجلان موضوع للعدد والجنس معا فلا يكون موضوعا للكمية فقط بل تكون دلالة عليهما بالتضمن بخلاف وضع اسماء العدد فالكمية فيها هي الموضوع له وقوله (لا ينتقض التعريف) جواب لما اى فتح لا ينتقض تعريف اسماء العدد معنا (بمثل رجل ورجلين) هذا مثال كون المنفى الاخر جنسا (او ذراع وذراعين) هذا مثال لكونه مساحة (ومن ومنين) هذا مثال لكونه مقدارا مخصوصا فان هذا المذكورات وان وضعت للكمية لكنهما لم توضع للكمية فقط بل وضعت لهما مع اعتبار معنى آخر (حيث لا يفهم) اي لانها لا يفهم (منها) اي من هذه الكلمات (الوحدة والانثوية فقط) بل يفهم منها معنى آخر وكل شيء شابه كذلك ليس بداخل في تعريف اسماء العدد (اصولها) (اي اصول اسماء العدد) هذا تفسير للضمير (التي يتفرع منها) اي من تلك الاصول (باقيا) اي باقى اسماء العدد هذا تفسير للاصول بان المراد بها هي ما يتفرع عليه الغير يعني انها ما تقابل الفروع لا المراد بها معانيها الاخر وقوله (اما بالحق تاء التأنيث) الخ تفصيل للفروع ببيان اسباب تفرعها من الاصول يعني انها يتفرع منها اما بسبب الحاق تاء التأنيث (كو احدواثنان) لان اصلهما واحدواثنان (او باسقاطها) اي واما يتفرع باسقاط تاء التأنيث (كثلاث الى تسع) فان اصولها ثلاثة الى تسعة (او بالثنية) اي يتفرع منها بسبب جمل ذلك الاصل ثنية (كاثنتين والفين) فان اصل الاول مائة واصل الثاني الف (او بالجمع) اي واما يتفرع بجعله جمعا حقيقة (كثات والوفو) مشبهة نحو (عشرين) واخوانه (او بالتركيب) او يتفرع منها بسبب كونه مركبا من اصلين (اضافيا كان) او سواء كان ذلك التركيب تركيبا اضافيا بان يكون احد الاصلين مضافا الى الآخر (كثلاثمائة) فانه تركيب اضافي حيث اضيف فيه الثلاث الى المائة (او امتزاجيا) بان لا يكون بينهما نسبة من الاضافة او العطف (كخمس عشرة) فانه مركب من الاصلين الذين ليس احدهما مضافا او معطوفا في الحال وان كان الثاني معطوفا في الاصل (او بالعطف) او يتفرع منها بسبب عطف احدهما على الآخر (كخمس

(وعشرين)

الحق في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضى التأكيد اللفظي وعلى ضربين احدهما ان يفيد الاول به والثاني ان يفيد بموازنة مع انه قدما في الحرف الاخير ويسمى اتياما وهو على ثلاثة اشرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو حيث صريشا ولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له في حال في الافراد معنى نحو قولك حسن بن ابيك قوله معنى يشكك غير ظاهر نحو خبيث نبت من نبت الفس اي استخرجه واستفيد مما ذكره ان صريشا تأكيد لفظي مع انه ليس تكرار اللفظ الاول حكما بمعنى ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المني جعله صفة كاشفة ولا يخفى ان البيت اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تأكيد وقد مررت في الاول الكتاب ان المثل ما لا يتناقض به وتخصيص اصلا وهذه الفاظ ذكرت لتخصيص اللفظ وتقوية المعنى فهي موضوعات فلا وجه لادراك المسامحة والتعويل في ادراج هذه الالفاظ في التأكيد وليس مذکور في التأكيد معدود منه كما في هذا التركيب وقد نقاه القائل والاعراض

وعشرين (لان هئتها الاجتماعية التي لها وحدة اعتبارية فرع لكل جزء من الخمسة منفردة ومن العشرين كذلك نقوله) (انتشرة كلمة) خبر اقله واصولها يعني ان اصول العدد هذه الكلمات وقوله (واحد الى عشرة) اما بدل من انتشرة واخبره للمحدوف اي هي لفظ واحد منها الى عشرة او مع العشرة يعني واحد اثنان ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة فهذه عشر كلمات (و) الحادى عشر منها (مائة) الثانى عشر (الف) قال فى الامتحان فان قيل لا امتداد فى ثلاثة فلا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلامه على سبيل القطع كقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل وانما الدخول فى تناول القطعى كقوله تعالى وايدىكم الى المرافق قلنا تقدير الكلام وثلاثة والزائد عليها فالامتداد والتناول قطعيان فتكون النهاية لاسقاط ما وراءه لالمد الحكم اليه الذى هو حكم عدم تناول القطعى الملابس انتهى واقل هذا الدوال والجواب اشارة الى المسئلة الاصولية الاولى ان النهاية قد تكون داخلية فى المعنى وقد لا تكون فان كانت الممتدة زائدة مجاورة للنهاية كفى قوله تعالى وايدىكم الى المرافق لان اليد تطلق من رؤس الاصابع الى المضدين فالمرافق داخلية فى اليد فتناول اليد اليها فتكون المرافق داخلية وان كان المتمدن مقطعا كالتناول المقطع عند الغروب فلا يتجاوز بحيث يتناول الليل كفى قوله تعالى اتوا الصيام الى الليل فلا تدخل النهاية فيها فالسائل نبحى سؤاله على ان اسماء العدد من قبيل الثانى فاعترض بخروج العشرة والجيب اجابه بناء على ان اسماء العدد من قبل الاول لان الزائد يتناول ما فوق العشرة فالعشرة داخلية فيه كفى المرافق وقد اشرنا اليه فى التفسير ثم شرع المصنف فى بيان كيفية تفريع كل فرع منها على اصوله فقال (تقول) ولما كان هذا القول من المصنف مجحلا اراد الشارح ان يفصله بقوله (فى الاعداد) الظاهر انه بكسر الهمزة على انه مصدر اعد لانه الملازم لما يكون ظرفا له وهو تقول فانه فعل المخاطب والاعداد يناسب ان يكون كذلك لانه بفتحها على انه جمع العدد يعني انك تقول حين قصدت استعمال كل منها حال كون تلك الكلمة (مذكورة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة) (واحد اثنان) (فى المفرد المذكور ونثيته) (اي الواحد فى المفرد المذكور والاثنان فى نثية المذكور) (واحدة اثنان وثنان) (فى المفردة المؤنثة ونثيتها) يعني ان واحدة فى المفرد المؤنث واحدا فى المطلقين وهما اثنان وثنان فى نثية المؤنث وقوله (على ما هو القياس) اشارة الى ان هذه الفاظ غير خارجة عن القاعدة وهى ان ذوات التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر فيكون المجرد منها اصلا وما بالتاء فرعا (وتقول) اي فيما زاد على اثنين على خلاف القياس يعني انك تقول (فى المذكور) (ثلاثة الى عشرة) يعني ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة حال كون كل منها ملابسة (بالتاء) وقوله (لجماعة المذكور) اشارة الى تصحيح دخول التاء فيها وهو كون الثلاثة وما فوقها جمعا مذكرا فانت كلها بالتاء (اعتبار التأنيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة رجال) (و) (ثلاث الى عشر) فقوله ثلاث بالرفع على الحكاية منصوب محلا على انه

على الشارح بما استفادته ثم الجواب كذلك من فقدان التدبر وقلة التتبع فان ما ذكره الشارح ما خوذ من كلام الرضى حيث قال وقد تكرر التنصل منفصلا فنقول فى الرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثانى مخالفا للاول لفظا اذا الضرورة داعية الى المخالفة وما ذكره من الرضى من نفسى اللفظ ليس الثانى منها ملتغا اليه لاني المتن ولا فى الصرح والحكمى المذكور ليس هو من الثانى بل من الاول على قول الرضى ايضا والقسمة اثنان باقسامها الثلاثة من باب التأكيد بالاتفاق وثبوت المعنى فى بعض هذه الاسماء لا يخرجها من التأكيد الى الصفة لان معانيها ليست مغايرة لما يستفاد من المتبوعات بل هى لا فائدة معانى تلك المتبوعات على قياس اجمع واخوانها والالكانت هى ايضا داخلية فى الصفات وكلا (قوله) ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل بل لا يصح ذكرها لانه بعيد جوازها فى الانسان كله من غير ان يراد الاناس فقد اسند من اصلح قول المصنف اجزاء بتأويله بذى امور متعددة افرادا كان او اجزاء وفيه محال منقول (قوله) اكد ذلك الضمير ولا قيل كانه دل

معطوف على ما قبله والماعطف مقدر كذا في المغرب لزني زاده اى ثلاث اربع خمس ست  
 سبع ثمان تسع عشر حال كون كل منها (بدونها) اى بدون التاء (لجمع المؤنث فرقا بين المذكر  
 والمؤنث) يعنى وانما تركت التاء فيها مع ان كلها للمؤنث ليحصل الفرق بين المذكر الذى اتى  
 بالتاء وبين المؤنث لان المذكر لما كان اصلا اتى بالتاء لما سبق فيجب ان يفرق بينه وبين ما يتفرع  
 عليه من المؤنث فذلك الفرق يحصل بتركها (نحو ثلاث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل  
 الامر) يعنى وانما لم يفعل الامر (بالعكس) بان يكون مذكرا بغير التاء ومؤنثا بها كما هو  
 القياس (لكون المذكر اسبق) اى من المؤنث فاذا كان ما هو اسبق في الاعتبار بغير التاء يكون  
 مؤنثا باداء التانيث كما كان في نحو ناصر وناصره والواحد والاثنتان واذا كان مذكرا بالتاء  
 يكون مؤنثا بمحذوها والاصل ههنا بعكس السابق يعنى ما بالتاء اصل وما بتركها فرع ثم شرع  
 المصنف في بيان احوال ما فوق العشرة فقال (وتقول اذا جاوزت عشرا) قدره الشارح كذا  
 للإشارة الى ان قوله (احد عشر) وما بعده مفعول لمقدر وهو تقول يعنى اذا جاوزت  
 العشر تقول احد عشر (اثناعشر) (في المذكر) اى اذا كان معدودة وتمييزه مذكرا فانها  
 بمحذف الالف في احدى وبمحذف التاء في اثنا وبمحذوها في الجزء الثاني ايضا (نحو احد  
 عشر رجلا واثنان عشر رجلا) (احدى عشرة اثناعشرة) (وثنا عشرة) اى وتقول  
 كذا بزيادة الف التانيث في الاول وبزيادة التاء في اثنتا وثلاثا وبزيادتها في الجزء الثاني (في المؤنث)  
 اى اذا كان معدودة مؤنثا نحو احد عشرة امرأة حال كونها (على الاصل) اى على  
 القاعدة الجارية ثم بين تلك القاعدة بقوله (بتذكير المذكر) كما في الاولين (وتانيث المؤنث)  
 كما في الاخيرين قوله (وغير الواحد) جواب لما يرد عليه من ان الاحد ليس من اصول بل  
 المذكور فيها هو الواحد فاجاب عنه بان اصل الاحد هو الواحد وهل الاحدى هو الواحدة  
 لكن الواحد غير (الى احد والواحدة) غيرت (الى احد للتخفيف) ولا يستعمل  
 الاحد ولا الاحدى الا في تركيب كاسبق في احد عشر واحدى عشرة او مضافين نحو  
 احدهم واحديهن ولا يستعمل واحد وواحدة في التركيب الا قليلا وايضا تحذف النون  
 في اثنان واثنان وثمانين وفي العظام ان اصل الاحد واحد على وزن حسن  
 صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع وفي احدى  
 كذلك عند غير المازني واما عنده فقلب الو او المكسورة في الاول قياسا كما في مضمومة (وتقول)  
 (ثلاثة عشر الى تسعة عشر) يعنى اربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وسبعة عشر  
 وتسعة عشر بالتاء في الجزء الاول وبمحذوها في الجزء الثاني يعنى تقول كذا (في المذكر  
 نحو ثلاثة عشر رجلا) وقوله (ثلاث عشر الى تسعة عشرة) معطوف على قوله ثلاثة  
 عشر بالماعطف المقدر يعنى وتقول كذا (في المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة) وكذا ما فوقها  
 من اربع عشرة وخمس عشرة وست عشرة وسبع عشرة وثمان عشرة وتسع عشرة  
 حال كون كلها بمحذف التاء في الجزء الاول وبانياتها في الجزء الثاني (ابقاء) اى لقيده

عليه المس بالثال ولا يخفى  
 انه لا وجه للفصل بين هذا  
 الحكم وبين بيان النفس  
 والعين كالأوجه للفصل  
 بين قوله ولا يؤكذبكل  
 واجمع وقوله واكتع  
 واخواه مع شدة اتصال  
 اكتع واخويه باجمع وشدة  
 اتصال هذا الحكم بالحكم  
 السابق اذ يعلم منه ان  
 الحكم السابق يشمل اكتع  
 واخويه ولما اقتصر فيه  
 على ذكر اجمع وهو من جملة  
 الاوهام اذ لا وجه لاراد  
 هذا الحكم متصلا ببيان  
 النفس والعين لانه ليس  
 لبيان ذات المؤكدة المعنوية  
 وقد كان الكلام فيما سبق  
 مسوقا لبيان ذوات هذه  
 المؤكدات فاقصرت به بينهما  
 كاتصال بين المصا وكأنها  
 والترص فيما بدلا كتع  
 واخويه انما كان لبيان ان  
 كل واحد منها لا يوجد  
 بدونه لانها توابع له والتابع  
 من حيث انه تابع لا يوجد  
 بدون المتبوع وهذا حكم  
 يحسن بيانه بعد ان تمام الكلام  
 وبقاء البيان فلا يناسب  
 تعقيب بيان جهة استعمال  
 اجمع به وتقديمه على  
 شرائط استعمال النفس  
 والعين (قوله) البديل تابع  
 مقصود بما يناسب الى المتبوع  
 قيل يخرج من التعريف  
 البديل من المنسوب نحو  
 ضئفي زيدا خوك والعبادة  
 العجيبة البديل تابع  
 مقصود بالنسبة دون  
 متبوعه وهذا باطل كما

الابقاء (للجزء الاول فيهما) اى فى النوعين المذكورين من ثلاثة عشر وثلاث عشرة (بحالها)  
 اى ابقائه مع حاله التى كان عليها (قبل التركيب) وحال الجزء الاول قبل التركيب كون مذكروه  
 بالتاء مؤنثه بتركها وهكذا يحمل بعد التركيب بان يكون بغير تاء فى المؤنث لانها لما تزل منزلة  
 اسم واحد صار آخر الاول تاءه وسط الكلمة فصارت ذلك الاخر محفوظا عن التغيير ثم اراد ان  
 يذبه على توجيه كون الجزء الثانى بترك التاء فى المذكر وبانباتها فى المؤنث فقال (وتذكير الثانى)  
 اى جعل الواضع الجزء الثانى وهو عشر بغير التاء كما هو الاصل (فى المذكر كراهة اجتماع  
 التائيتين) اى كراهة ذلك الواضع لا اجتماع اداتى تائيت (من جنس واحد) بان يكون تاءه (فيما)  
 اى فى المركب الذى (هو كالكلمة الواحدة) يعنى ان تركيب ثلاثة عشر مثلاً وان كانتا كلمتين  
 لكنهما لما اعتبرتا واحداً كانتا كالكلمة الواحدة وحدة اعتبارية (بخلاف احدى عشرة) يعنى  
 ان اجتماع التائيتين من جنس واحد كذلك انما يلزم فى المذكر واما احدى عشرة (اثنتا عشرة)  
 وكذا اثنتا عشرة فلا يلزم فيهما هذا المحذور (فان التائيت فيهما) اى فى كل من احدى واثنتا عشر  
 العشرة (من جنسين) فان الجزء الاول فى احدى عشرة مؤنث بالالف والثانى بالتاء فلا يكونان  
 من جنس واحد ولما كانت علتها ترك التاء فى الجزء الثانى لزوم اجتماع التائيتين او رد عليه بان الجزء  
 الثانى فى احدى عشر واثنى عشر بغير تاء ايضا مع عدم اجتماع التائيتين فيهما فاجاب عنه بقوله (واما  
 تذكير الثانى) اى تذكير الجزء الثانى (فى احدى عشر واثنى عشر فمحمول) اى فليس للاحتراز  
 عن المحذور المذكور بل تذكيره فى التركيب محمول (على التذكير) اى على تذكير الجزء الثانى  
 (فى ثلاثة عشر) لكونهما من نوع واحد ثم اورد على قوله من جنسين بان يقال ان كون التائيتين  
 فى احدى عشرة من جنسين مسلم لكن كونهما فى اثنتا عشرة من جنسين غير مسلم لانهما من  
 جنس واحد لكون كل منهما تاء فاجاب عنه بانبات المقدمة المنوعة فقال (والتاء فى ثنتان) ليست  
 اداة التائيت بل هى (بدل من لام الكلمة) لان اصله تنوفاً اذا كانت كذلك (فلم يمحض) اى ذلك  
 التاء (للتائيت) اى لم يكن ذلك التاء لمحض التائيت بل هو مشوب بين البدلية والتائيتية (ولهذا)  
 اى ولعدم كونه لمحض التائيت (حكمتنا عليه) اى على هذا التاء (بانه) اى بان تائيته (جنس آخر  
 من التائيت) مخالف لساير الاجناس من التاء التى لمحض التائيت ومن الالف كذلك ونظيره الواو  
 التى فى واخر الاسماء الستة نحو ابوك فانها ليست لمحض الاعراب ولا لمحض جوهر الكلمة ولما  
 اورد عليه النقض بان يقال ان التاء فى ثنتان للتائيت لامع البدل لان البدل من لام الكلمة هى  
 الهمزة التى للوصل فى اول الكلمة فيعود المحذور وهو اجتماع علامتى التائيت من جنس واحد  
 اجاب عنه بقوله (وفى ثنتان) اى والتاء فى كلمة ثنتان (وان كانت للتائيت) اى لمحض التائيت لامع  
 البدلية (الانها) اى لكن تلك الكلمة (حملت على ثنتان) فى ابقاء التاء هذا ما افاده الشارح  
 وقال صاحب الامتحان وتاء ثنتان واثنتان للزمتان الوسط لعدم مفرديهما وكانتا بدلين  
 من لام الكلمة وهمزة الوصل للابتداء لا للتعمييض كانتا بجنس آخر انتهى حاصله عدم  
 التفريق بين ثنتان واثنتان فى هذا الحكم اراد ان يذبه على وجه اتيان التاء فى المؤنث فقال

ستقف عليه (قوله) اى  
 يقصد النسبة اليه بنسبة  
 ما نسب الى المتبوع قبل ما  
 كان من البين ان ليس  
 البدل مقصودا فاما نسب الى  
 المتبوع اذ ليس المقى من  
 جاءنى زيد اخوك اخاك  
 تكلف لتجميع التعريف  
 بان جملة بمعنى قصد نسبتته  
 بنسبة ما نسب الى المتبوع  
 وبهدفه نظر لان نسبة  
 الجنى الى الاخ ليست  
 نسبتته الى زيد مقصودة من  
 ضم السند الى زيد ونسبته  
 الى الاخ مقصودة من ضم  
 اليه فلا بد من زيادة تحمل  
 وهو المقى من النسبة الى  
 المتبوع النسبة اليه كفى بدل  
 الفلطة ان المقى من النسبة  
 الى المتبوع النسبة الى التابع  
 فالتلفظ بالمتبوع هو وحال  
 نسبتته من تقرر ولكنه  
 فى الذم كفى البواق ومن  
 المعلوم ان معنى الحد ظاهر  
 لا يلتبس على احد وهو  
 انه امر مقصود بالامر  
 المنسوب الى المتبوع فاذا  
 قلت جاءنى زيد اخوك  
 يكون المقى بالمجموع  
 المنسوب الى زيد اخاك اى  
 هو المقى بذلك الحكم وهو  
 المحكوم عليه به فى الحقيقة  
 ولا يخفى ان سراد القوم  
 هذا ليس الا وهل فيه امر  
 من التكلف كلا واذا كان  
 البدل ما قصد بالحكم  
 المنسوب الى المتبوع شمل  
 هذا الحد جميع الافراد  
 الحدود ولا يخرج منه

(واما تأنيث الجزء الثاني) اى الجزء الثانى وهو عشرة (فى المؤنث) اى فى نحو ثلاث عشرة امرأة قنات (لانه) اى الثانى (لما وجب تذكير ضمير) المذكر (وهو حذف التاء من الجزء الثانى فى المذكر يعنى فى ثلاثة عشر رجلا) (لما عرفت) من كراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فيها هو كالكلمة الواحدة (وجب تأنيثه) اى تأنيث الجزء الثانى بالتاء (للمؤنث) فى نحو ثلاث عشرة امرأة (لاستفاء المانع وهو) اى المانع المتبقى عدم الفرق بين المذكر والمؤنث (يعنى انه لما سبق ان علة حذف التاء من آخر العشرة فى المؤنث اذا استعملت مفردة هى الفرق بين المذكر الذى بالتاء وبين مؤنثه لانه اذا قيل عشرة نسوة بالتاء لم يحصل الفرق بينه وبين عشرة رجال فحذفت التاء فى مذكرا لم يحصل ذلك الفرق واما اذا ركبت العشرة مع ثلاثة ونحوه فبقي فى المذكر ثلاثة عشر وفى المؤنث ثلاث عشرة فقد حصل الفرق بينهما لان الجزء الاول بالتاء فى الاول وبتركها فى الثانى ولما حصل الفرق الذى هو انتفاء عدم الفرق وجب تأنيثه بناء على القاعدة ثم اراد المصنف ان بين اختلافا فى شين عشرة من الكسرة والاسكان بين تميم والحجاز فقال (تميم) اى قبيلة تميم (تكسر الشين) بضم التاء من الاكسار اى تجعلها مكسورة بان تبدل فتحها الى الكسرة وانما زاد الشارح قوله (عند التركيب للاحتراز عن افراد لانه لا خلاف فى فتحها وبقيد المصنف بقوله (فى المؤنث) للاحتراز عن المذكر فانه لا خلاف فيه ايضا تفسير الشارح بقوله (اى من عشرة لبيان محل الشين وقوله (تمحززا) علة لقوله تكسر يعنى ان تلك القبيلة يتبدل فتحة الشين عن عشرة الى الكسرة ليحصل التحرز عن احدا الامرين اما (عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنتا عشرة) لانه اجتمعت فى كل منهما اربع فتحات وهى فتحة العين وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (او) التحرز عن توالى (خمس فتحات فى ثلاث عشرة الى تسع عشرة) فانه اجتمع فى كل من التراكيب التى ابتداءها ثلاث عشرة واثنا عشر خمس فتحات متوالية وهى فتحة ما قبل العين وفتحها وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (والحجازيون يسكنونها) اى يخففون فتحة الشين باسكانها لا بكسرها (وهى) اى لغة الحجازيين هى (اللغة الفصيحة) كما ورد به فى القرآن فى قوله تعالى وقطناهم اثنى عشر اسباطا يسكنون الشين فى القرآء المتواترة وان قرئ بكسر هاءى الشواذ وقوله (لان السكون) متعلق بقوله يسكنونها يعنى انما اختار الحجازيون الاسكان فى التخفيف دون الاكسار لان السكون (اخف من الفتحة) بالنسبة الى الكسرة فانها وان كانت مفيدة فى دفع المحذور ولكنها ليست اخف من الفتحة بل الامر بالعكس ثم شرع المصنف فى بيان القواعد الثمانية يعنى فيما زاد على تسعة عشر من الاعداد ثم اشار الشارح بقوله (وقول) الا ان قوله (عشرون) معطوف بعاطف مقدر على ما قبله من مفعول تقول يعنى ونقول فيما زاد على تسعة عشر عشرون (واخواتها) اى اخوات كلمة عشرون من القواعد الثمانية ولما ظهر الاعراب فى كلمة اخواتها المعطوفة على عشرون ولم تكن النسخة التى رويت عن المصنف مضبوطة احتمل الاعراب فى اخواتها ان تكون بالضمه رفعا وبالكسرة نصبا وجرا لكن الجرا على تقدير الكسرة ليس

البديل من المنسوب نعم قد تكلف الشارح قد سره لكن لتصحح التعريف لانه لا يتوقف عليه كما عرفت بل لنطبق كلامه لما سبق منه فى حد العطف وقد عرفت ما فيه وستقف زيادة لم تسمع فيه وقد تبين مما ذكرناه فساد قول القائل وبعد فيه نظرا الخ (قوله) ولا يصدق الحد على المطوف بل دفع لما اورده الرضى من ان هذا لا يطردق بنحو جاني زيد بل عمر وفان المقي هو الثانى دون الاول مع انه عطف نسق فان قلت برده على هذا الجواب ان بدل المطوق يكون نداء وهو ان تذكر البديل منه عن قصد ونعمد ثم نوهم انك غلط لكونه الثانى اجنبيا وهذا يعتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن فى الفصاحة وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى عند تنجيم بدوران اعتبرت هذا من اقسام البديل لا يصح الجواب وان لم تعتبر يصح لكن ينتقض التعريف بخروج هذا القسم اذا اعتداد ادمم اعتبارا له عند تحققه ودخوله فى المحذور بحسب نفس الامر قلنا قد اعترف ان المتكلم بهذا القسم من الكلام يظهر كونه غالطا بما فى الاول وهذا اى المطوف بل ليس كذلك بل الظاهر منه كون القصد اليه ابتداء

فلا محذور قوله وليس  
نسبة ما نسب اليه من عدم  
القيام مقصودة بالنسبة الى  
زيد بل الظاهر ان يقول  
على طبق ما ذكر في شرح  
التعريف ان ليس المق  
نسبة عدم القيام الى زيد  
بنسبته الى احد في الكلام  
قلب وليس بذلك والقلب  
في امثال هذا المقام بعيد  
عن القلب والمعنى وليس  
ما نسب اليه الى احد من  
عدم القيام مقصودة  
بالنسبة الى بسبب النسبة  
الى زيد بان يكون المقصد  
اليها بسبب تقرير النسبة  
الى زيد او بالقياس الى زيد  
بان يكون مقصودا باعتبار  
زيد وتقرير النسبة اليه ولا  
يجزى عليك انه منقطع  
الاشكال عن تعريف  
المبدل بمنزلة ما سمعته في  
تعريف العطف من ان  
معنى كونه مقصودا دونه  
ان يكون ذكر المتبوع  
توطئة لذلك كونه مقصودا  
الى التنبيه على طريق آخر  
في الدفع ومن الظاهر ان  
ما ذكره في شرح التعريف  
حين ما ذكره في هذا الموضع  
فانه قال فيه اي بقصد النسبة  
اليه نسبة ما نسب الى  
المتبوع وهذا التعبير ليس  
بمستقيم لان النسبة الى زيد  
غير النسبة الى اخوك بل  
النسبة واحدة لكن المبدل  
هو المسمى بـ (زيد) المبدل منه  
قوله اي بدل هو كل المبدل  
منه قيل لا يجزى ان المركبات  
الاضافية الاربعة صارت

بصحيح لكون المتبوع غير محتمل للجرف فتمين الضمة رفعا والكسرة نصبا وما اختاره الفاضل  
الهندي هو الاول على ان يكون اخوانا مبتدأ وخبره محذوف اي واخوانها مثلها فالجمل  
حينئذ معترضة ولما كان الاعراف المختار عند الشارح هو النصب بالعطف على ما قبله اشار  
الى ما اختاره على خلاف الهندي فقال (بكسر التاء) يعني ان لفظ اخوات ينبغي ان يكون بكسر  
الداء ثم انه لما كانت كسرة التاء في جمع المؤنث السالم مشتركة بين النصب والجر بينه بقوله (لانه  
منصوب) يعني ان كونه بكسر التاء لكونه منصوبا مجرورا ثم بين المعنى الذي اقتضى النصب له  
بقوله (بالعطف على عشرون) اي نصبه بسبب كونه معطوفا على عشرون (المنصوب) اي الذي  
نصب محلا (بمقولة القول) بسبب كونه مفعولا لا لفظ نقول المقدر المعطوف على لفظ نقول  
الذي في كلام المصنف حيث صدر به اعلم انه انما يصح ان يحذف عشرون وما عطف عليه مفعولا  
للقول اذا كان القول بمعنى الذكر لان مفعول القول ههنا مفرد وهو لفظ عشرون ومفعول  
القول يكون مركبا لكون القول بمعنى المركب كذا قيل في بعض الحواشي ثم فسر الاخوات  
بقوله (وهي ثلاثون واربعون وخمسون الى تسعين) اي متبعا الى تسعين يعني به ستون وسبعون  
وثمانون ولما كانت تلك القمود مشتركة بين المذكر والمؤنث نبه المصنف عليه بقوله (فيهما) (اي)  
تقول كذا (في المذكر والمؤنث) حال كون ذلك اللفظ (من غير فرق) في اللفظ بان زاد فيه حرف  
في المؤنث او ينقص كما يفرق في غيرهم ثم نبه على اصطلاح آخر فيه بقوله (وهي عقود ثمانية) يعني  
كما يقال لهذه الالفاظ انها اخوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون لها  
وايضا يقال لها باب نوع عشرون وباب عشرون كما هو المذکور في متن الامتحان ثم شرع  
المصنف في بيان احوال الاعداد التي بين القمود المذكورة وفسره الشارح بقوله (وتقول  
فيما زاد على كل عقد من تلك القمود الى عقد آخر) للتنبيه على ان قوله (احد وعشرون)  
معطوف بما عطف مقدر على لفظ عشرون وقيد الشارح بقوله (في المذكر) لانك تقول احد  
وعشرون تجزى الجزء الاول من علامة لتأنيث في المذكر وتقول (احدى وعشرون)  
بالحاق الف التأنيث بالجزء الاول (في المؤنث) وقوله (ولما غير الواحد والواحدة) الخ بيان  
من الشارح لنكتة في تغيير المصنف لعبارة ههنا حيث لم يقل مثل ما سبق من ذكر ابتداء  
عدد في كل نوع وانتهائه حيث قال احد عشر الى تسعة عشر ولم يكتب ههنا بذكر الانتهاء  
بقوله الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم بالعطف فاحتاج الى نكتة الزيادة ههنا وهي انه لما  
غير الواحد الى الفاظ احدى والواحدة الى لفظ احدى (ههنا) اي في استعمالهما مع احد  
القمود الثمانية حال كون كل منهما مفردا (بدون التركيب) اي بدون ان يكون كل منهما جزءا  
من التركيب بخلاف نوع احد عشر واحدى عشرة فان تغيير الواحد الى احد والواحدة الى  
احدى كان في حال التركيب لافي حال الافراد وقوله (لان المعطوف) الخ علة لتغييرهما ههنا مع  
كونهما غير مركبين يعني انما غيراهما مع عدم التركيب بالفعل لكون المعطوف وهو عشرون  
مثلا (والمعطوف عليه) وهو احد واحد واحد وان لم يكونا مركبين بالفعل لكنهما مركبان

اسماء للاقسام الاربية  
كعبدة الله علما وان عطف  
البعض على الكل من قبل  
العطف على جزء الاسم  
ليستفاد منه اسم القسم  
الثاني وهكذا في اخويه  
وهذه مسامحة شاعت  
في كلام المصنفين ولا يكاد  
يحتج منه فيبان ان  
الاضافة في الاولين  
بيانية وفي الاخير  
من لامية لادنى ملاسة  
بيان ما هو اصل معنى  
الاضافة لامناه المراد  
في هذا المقام فلا يتكلم انه  
كيف يعطف المضاف اليه  
بالاضافة الالامية على  
المضاف اليه بالاضافة  
البيانية وما يجيبه عنه  
من ان الاضافة في الاولين  
ايضا لامية فهو بين ان امام  
ليس مقام الاضافة الالامية  
وكذا ما يجيبه من ان بين  
الحرف والقدر والمذكور  
فرقا فمعطف المجزور  
باللام المقدرة على المجزور  
بمن المقدرة وان لا يجوز  
عطفه على المجزور بمن  
المذكورة فلا يحصل له  
وفيها انه عطف ببعض هذه  
الابدال على البعض الآخر  
عطفًا معتبرا من قبل  
عطف بعض الاقسام على  
بعض فانها افراد المفهوم  
كلها معروفة واقسامها فلا  
يصح بالنظر الى الثابت في  
الكتاب ان يقال ان عطف  
البعض على الكل من قبل  
العطف على جزء الاسم  
ليستفاد منه اسم  
القسم الثاني وانه  
من قبيل المسامحة

بالقوة لكونه اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه (في قوة التركيب) وقوله (لم يكن استعمالهما) جواب لما (بالعطف) يعني انه لما كانت حال كل واحد من لفظ الواحد ولفظ الاحدى مخالفة لحال غيرها مما استعمل مع العقود المذكورة من الاحاد بسبب التغير لم يكن استعمال لفظي الواحد والاحدى حال كون استعمالهما بعطف العقود عليهما وقوله (على صورة) متعلق بالاستعمال والصورة مضاف الى (لفظ) الذي هو مضاف الى (ما تقدم) يعني انهما لم يستعمل في حال العطف على صورة لفظ الاعداد الذي تقدم استعمالا مثل استعماله (يعني) اي بعين ما تقدم من كون مذكرها باناء ومؤنثها بمخذفها (فلذلك) اي فلكونه استعمال هذين التركيبين من احد وعشرون واحدى وعشرون مخالفا لاستعمال ما فوقهما (لم يدركهما) اي لم يحمل المصنف هذين التركيبين مندرجين (في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم) كما في ثلاثة عشر للمذكر بالياء وفي ثلاث عشرة للمؤنث بمخذفها فان قاعدة اعطف على ما سيجي ان العقود الثمانية اذا عطف على الزائد يستعمل ذلك الزائد على القاعدة المتقدمة اعني انه بالياء للمذكر وبمخذفها للمؤنث (بل) اي جهل المصنف (خصها) قصر تلك القاعدة (بماعداهما) اي بماعدا احد وعشرون واحدى وعشرون ولم يكتب بقوله احد وعشرون الى تسعة وتسعين بل توسط بعد ذكرها بذكر حكم ماعداهما (فقال) (ثم بالعطف) قال المصنف وللصريح بقوله احد وعشرون واحدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العقود على الزائد عليها انصرح بصورة العطف فقال بالعطف لتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والى بصورة العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على اقل والعكس هذا على طبق ما ذكره الشارح متابعا لما في حواشي الهندي اما على ما ذكره الرضى من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا تم هذه النكتة انتهى كلامه وحاصل هذه النكتة انه قال ههنا ثم بالعطف بلفظ ما تقدم بالياء وقال في المسئلة الاتية ثم بالعطف على ما تقدم يعلى للاشارة الى ان عطف الاكثر على الاقل مطابق بصورة ما تقدم من نحو خمسة عشرة حيث تقدم الاقل على الاكثر فيه واجب فلا يعكس واما في المسئلة الاتية فيجوز فيها الوجهان يعني عطف الاكثر على الاقل وعكسه والله اعلم فقوله ثم عاطفة وقوله بالعطف عطف على ما قبله بحسب المعنى فكانه قال تقول هكذا وتقول هكذا ثم تقول بعطف احدهما عن الاخر كما استفيد من تفسير الشرح حيث قال (اي عطف تلك العقود) من عشرين وثلاثين مثلا (على الزائد) متعلق بقوله عطف اي على العدد الزائد (عليها) متعلق بقوله الزائد اي الزائد على العقود من ثلاثة الى تسعة ولا يخفى ان هذا التفسير يفيد انه لا يجوز عكسه ههنا كما هو في حواشي الهندي وتيسره الشرح وقوله (كاشا ذلك الزائد) اشارة الى ان قوله (بلفظ ما تقدم) ظرف مستقر حال من المعطوف عليه المفهوم من لفظ العطف وليس بصلة للعطف لانه لو كان ظرفا لغوا متعلقا بقوله ثم بالعطف توهم ان ما تقدم من نحو ثلاثة واربعه معطوف على العقود

وليس كذلك بل الامر بالعكس كما عرفت يعني انك تقول في هذا النوع فيما عدا المذكورين  
بعطف الاكثر من العقود على الاقل الزائد عليها حال كون ذلك الزائد المطوف عليه ملائسا  
بلفظ العدد الذي تقدم كما هو المفهوم من تفسير الش بقوله (من اسماء الاعداد) وهذا بيان  
لما اى المراد من قوله ما تقدم هو اسماء العدد المذكورة من ثلاثة الى تسعة في المذكور ثلاث الى  
تسع في المؤنث حال كونه (بمعنى) وقوله (من غير تغيير) عطف تفسير لقوله بعينه يعني المراد  
بكونه بعين ما تقدم انه لا يتغير بصورة اخرى بخلاف الواحد والواحدة لانهما ليستا بصورة  
ما تقدم كما عرفت وانه على القاعدة السابقة في كون اثنا بغير التاء في المذكور وبالتاء في المؤنث  
وفي كون ثلاثة وما فوقها الى تسعة بمكس كما فصله الشارح بقوله (فقول انسان وعشرون  
في المذكور) اى تقول فيه كذا كما تقول فيما تقدم اثنا عشر فيه (و) قول (اثنتان واثنان وعشرون  
في المؤنث) كما تقول اثنا عشرة فيه وهذا ان على القياس كما كانتا فيما تقدم (وثلاثة وعشرون)  
اى وتقول ثلاثة وعشرون كما تقول ثلاثة عشر فيه فيما تقدم يعني بالتاء (في المذكور وثلاث)  
اى وتقول وثلاث (وعشرون) كما تقول ثلث عشرة يعني بغير التاء (في المؤنث) ثم قال  
(مكذا) ليكون قوله (الى تسعة وتسعين) متعلقا بمنتهيا ولما اكنفى المصنف ببيان منتهى  
المذكور زاد عليه الش بيان منتهى المؤنث بقوله (بل الى تسع وتسعين) ثم شرع المصنف في مسألة  
ما فوقها وجعله الش على دأبه مفعولا للمقدر وفسره بقوله (وقول فيما) اى في العدد الذي  
(زاد) اى ذلك العدد (على تسعة وتسعين) (مائة والف) (في الواحد) اى اذا كان كل منهما  
واحدا (ماثنان والافان) اى وتقول كذا (في الثانية) اى في ثنية كل منهما وايضا بالالف  
رفعا بالياء نوبا وجرا على قاعدة الثانية وقوله (فيهما) ظرف لتقول وقوله (اى في المذكور  
والمؤنث) تفسير لضمير الثانية وقوله (من غير فرق بينهما) للتنبيه على عدم الفرق بين المذكور  
والمؤنث يعني تقول كذا في مذكر كل من لفظ المائة ولفظ الالف وفي مؤنثهما من غير تفريق  
بينهما بلفظ للمذكر ولفظ للمؤنث بل هي متساوية في الكل ثم شرع في بيان حكم ما زاد عليهما  
فقال (ثم) ووسط الشارح قوله (تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما) بين العاطف  
وبين قوله (بالعطف) لبيان ان قوله بالعطف متعلق بلفظ تقول المقدر وقوله فيما زاد على مائة  
والف اى في العدد الذي زاد على مفرد مائة والف وقوله وما يتفرع عنهما اشارة الى ان المزيد  
عليه ليس مختصا بهما بل حكم ما يتفرع عنهما وما يكون فروعا لهما من تثنيتهما وجمعتهما من  
المائتين والالفين ومن المئات والالوف وكذلك وهذا هو الظاهر من تلك العبارة لكن الاستقراء  
يحكم ان المراد بقوله وما يتفرع هو ثنية المائة وثنية الالف لاجتماعهما لان جمعتهما لا يدل على  
عدد معين وما لا يدل على عدد معين ليس من اسماء العدد كما صرح به في الامتحان لان المئات  
والالوف لا يدل على معين من ثنائية وثلاثة آلاف بل يحتاج في كل منهما الى تقييد وتفسير  
الش بقوله (اى بعطف الزائد عليهما) اى على المائة والالف نحو مائة وواحد والف وواحد  
(او عطفهما) اى اما بعطف المائة والالف (على الزائد) نحو واحد ومائة وواحد والف يعني

لانه من قبل عطف الاسم  
على آخر مثله بدون  
المساعة كالايحى على  
صاحب البصرة قوله اما  
اشتمال البدل الى قبل يخرج  
منه نحو جاءني زيد حماره  
فانه الاشتمال لاحدما على  
الاخر فكأنه جعل وجه  
التسمية اكثر يا غير مطرد  
في جميع الافراد والشهور  
اشتمال المبدل منه على البدل  
باعتبار تشويقه الى البدل  
وكونه دالا عليه اجمالا  
بحيث يبقى سامع المبدل منه  
منتظرا لذكر البدل وهذا  
وجه تحقيق مطرد بخلاف  
ما ذكره الشارح فانه كلام  
ظاهري غير مطرد ومن  
قال ينبغي ان يحمل كلام  
الشارح على هذا فنقد في  
جمالا يحتمل واديس كما زعمه  
لوجهين احدهما ان نحو  
جاءني زيد حماره ليس من  
نوع بدل الاشتمال بل هو  
من بدل الفاعل كيف وقد  
اعترض الرضى على المص  
بعد ان فسر قوله والثالث  
بينه وبينه ملازمة بغيرها  
بقوله اى بين الاول  
والثاني ملازمة بغير الكلية  
والجزئية بان هذا الاطلاق  
يدخل فيه بعض بدل الفاعل  
نحو جاءني زيد غلامه او  
حماره ولقيت زيد اخاه ولا  
شك في كونهما من بدل  
الفاعل واجاب الشارح  
قدس سره بان المراد  
بالملازمة بينهما هي الملازمة  
بحيث توجب النسبة الى  
لنوع النسبة الى الملابس



ان حكم المطف في هذا النوع مخالف لما قبله لان كلا من عطف الاقل على الاكثر ومن عكسه جائز ههنا وقوله (حال كون الزائد واقعا) تمهيد لقول المصنف (على) (سورة) (ما تقدم) بانه ظرف مستقر وحال من الزائد المفهوم من قوله بالعطف يعني ان كلا الامرين جائزان ههنا حال كون العدد الزائد الذي عطف على عدد المائة والالف اعطاهما عليه واقعا ومستعملا على الصورة التي تقدمت (من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل) يعني على ما كانت عليه قبل المطف من كون الواحد والاثني للذكر والواحدة والاثنان بالناء للمؤنث ومن كون ثلاثة الى تسعة بالناء للمذكر وبجذفها للمؤنث كما فصله الش بقوله (فقول مائة وواحد او واحدة) هذا مثال ما وقع الزائد الاقل معطوفا على المزيد عليه الاكثر مذكر او مؤنثا وقوله (ومائة واثنان او اثنتان) معطوف على قوله واحد يعني انك تقول مائة واثنان للمذكر ومائة واثنان للمؤنث وهذه الامثلة لما كان الزائد فيها على القياس وقوله (ومائة وثلاثة رجال) في المذكر بالناء (او ثلاث) اي مائة وثلاث (نسوة) مثال لما كان الزائد فيها عددا منفردا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا القياس وقوله (ومائة واحد عشر رجلا او احدى) اي او مائة واحد (عشرة امرأة) مثال لما كان الزائد فيها عددا مركبا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى القياس وقوله (ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى) اي مائة واحد (وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان) اي مائة واثنان (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد المعطوف على الاكثر عددا مركبا بالقوة وعلى القياس في العدد الزائد وقوله (ومائة وثلاثة وعشرون رجلا او ثلاث) اي او مائة وثلاث (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد معطوفا كذلك مع كونه على خلاف القياس بان كان مذكرا بالناء ومؤنثه بجذفها وقوله (الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة) بيان لمنتهى هذا الحكم وقوله (وكذا الحال في نية المائة) اي مائتين (والالف) اي في الالف (ونتيه) اي في نية الالف اي العين بيان لحكم ما يتفرع عليها كما مر وقوله ونتيه الظاهر عدم صحة هذه النسخة بعد قوله والالف بناء على ان الالف معطوف على المائة كذا قيل في حاشية الفاضل الامير وانما قال الظاهر لانه يجوز ان يطفف قوله والالف على قوله في نية المائة لاعلى المائة ووجه ان الشارح لما اورد في الامثلة المذكورة مثالا للفظ المائة المفردة قاس عليها امثلة الالف المفردة فبح لا يكون قوله ونتيه على ما في بعض النسخ مستدركا زائدا لان في ذكر هكذا فائدة ما بالجملة (وجمعهما) اي في جمع المائة وفي جمع الالف ثم ذكر حكم ما كان الاكثر منه معطوفا على الاقل فقال (وبجوز ان يكس المطف في الكل) اي بان يطفف الاكثر على الاقل (فقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا) ثم شرع المصنف في بيان اللغة الثالثة الجائزة في تركيب مخصوص وبيان ما هو الاصل منها وما هو شاذ منها فقال (و) (الاصل) (في) ياء الجزء الاول (في) ثمانى عشرة فتح الياء اي اذا كان مستعملا في المؤنث وانما اوسط الشارح قوله الاصل للتنبه على اصالة هذا الوجه بالنسبة الى اسكانها للمادل

اجبالا وليس نحو ضربت  
في داره من هذا القبيل  
لان نسبة الضرب الى زيد  
تامة فيكون من باب بدل  
اللفظ وتامهما ان ما ذكره  
من الوجه المشهور لا يكون  
اعلم بما ذكره الشارح فانه  
لا يشمل ما هو منه بدل  
الاشتغال من المثال  
المذكور كما لا يشمل  
ما ذكره الشارح فان نسبة  
المجيء الى زيد تامة  
ولا يلزم من صحتها اعتبار  
غير زيد فابن الدلالة  
والتوقيف ثم اعلم ان المصنف  
قال انما وقع لبعض  
التعويض اختلاف في بدل  
الاشتغال هل الثاني مشتمل  
على الاول والاو مشتمل  
على الثاني فان اريد  
بالاشتغال التعلق فالثاني  
متعلق بالاول وان اريد  
بالاشتغال الدخول  
فالثاني داخل في الاول فان  
حسن الدار دخل في الدار  
اذا قلت اعجبتني الدار حسنبا  
ونحوه وان اريد بالاشتغال  
الملازمة لكل واحد منهما  
فلا يسل للآخر فان زيدا  
ملايس لبله وعلمه  
ملايس له قوله وبدل اللفظ  
اي بدل سبب عن اللفظ  
قيل جعل اللفظ مدبرا  
والاولى جملة بمعنى غير  
المستقيم وجعل الاضافة  
اضافة الى المبدل منه  
فيكون الملازمة قوية  
اذهو الشايع في اضافة  
المبدل ويمكن جعل  
الاضافة في الاقسام  
الثلاثة ايضا من هذا القبيل  
بدقة نظرنا بها لمن هو  
اهله فقول بدل الكل

عليه قول المص حيث قال وجاء فان مثل هذه العبارة وتصديرها بحجاء يدل على هذا وانما كان فتح الياء اصلا (لبناء صدور الاعداد المركبة) اى اجزاءها الاول من الاعداد التى تركبت من اخواتها او قوله (على التبع) متعلق بالبناء (كثلاثة عشر) لان آخر الجزء الاول الذى فى صدر التركيب مبنى على الفتح وهو التاء ثم لا يبين ما هو فرع عقبه بقوله (وجاء اسكانها) (اى اسكان الياء) وانما عدل عن الفتح الذى هو الاصل الى الاسكان (للتاقل المركب) اى لحصول التناقل فى هذا التركيب التعداد (بالتركيب) اى بسبب كونه مركبا مع امكان اسكان آخر الجزء الاول لكونه يا. (كا) اى كاسكن آخر الجزء الاول (فى معدى كرب) يعنى مركبان التناقل فى معدى كرب يوجب اسكان الياء كذلك يجزئه فيما نحن فيه وانما فسرناه هكذا لما قال المصام ان تشبيه ثمانى عشرة فى اسكان يائها بتركيب معدى كرب انما هو فى التناقل علة الاسكان مع قطع النظر عن كونها علة موجبة او مصححة والا فلا يصح التشبيه لعدم القدر المشترك لان التناقل فى معدى كرب علة موجبة وفى ثمان عشرة علة مصححة فان الاسكان واجب فى الامور وجازئ فى الثانى ثم شرع فى بيان الوجه الشاذ فقال (وشذ حذفها) (اى حذف الياء) هذه النسخة التى بتقديم شذهى ما اختاره الش واما النسخة التى اخذها الفاضل الهندى فبى وحذفها بفتح الزون شاذ فتكون الجملة ح اسمية بنى خرج حذف الياء فى ثمانى عشرة حال كونها (بفتح الزون) على غير القياس وقوله (لانها اذا حذفت الياء) علة لقوله شذبنى انما شذفتح الزون بعد حذفها لان الياء اذا حذفت فى اواخر امثالها (فالوجه) اى فالقياس (مقام الكسرة كافى قولك جاءنى القاضى اذا حذفت الياء) اى للتخفيف وقوله (الا ان الذى) الخ شروع فى بيان وجه العدول ههنا عن القياس الذى هو الكسر الى غير القياس الذى هو الفتح بنى انه وان كان القياس ههنا بقاء الكسر لكن الوجه الذى (سوغ) اى جوز (ذلك) اى الفتح (فيه) اى فى لفظ ثمانى بعد حذف يائها (كونه) اى كون ثمانى (مركبا) اى مع عشرة لان زيادة الياء فى آخره ثقيل فى مثال القاضى منفرد الوجود بسبب واحد من اسباب التثقل لكن حدوث التى تركيب يكون سببا آخر له فزاد فى ثمانى سبب على اصل السبب ولهذا عدل عن القياس (فروعى زيادة استنقاله فجعل) اى فذلك الرعاية جعل (موضع الكسرة فتحة) ثم نقل ما ارتضاء الرضى بقوله (قال الش الرضى ويجوز كسر ها) اى كسر الزون فى ثمان عند التركيب مع العشرة (ليبدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى) اى من الكسر (لبوافق) ذلك التركيب يعنى ثمان عشرة (اخواته) من ثلاث عشرة وغيرها (لانها) اى لان اخواتها (مفتوحة الاواخر) اى مفتوحة واخر اجزائها الاولى فى كل ما حال كونها (مركبة مع الشرة) اعلم ان توجيه الشارح لكلام المصنف مخالفا لما نقله عن الرضى يقتضى ان لا يجوز الكسر فى الزون فانه يكون اصلا مرفوعا على ما فهم من تقريره ولذا قال المصام الدين ان الشارح نبه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المص مما لا يرتضيه الرضى فان المتبادر من كلام الرضى ان حذف الياء مع الكسرة غير شاذ بل واقع من غير

معناه يدل من كل المبدل منه حيث جى به بجميع المبدل منه فهو بالبيان الاول فترك جميع المبين بالبيان الاول وجى بجميعه بالبيان الثانى فلم يبق شى من المتروك بلا يدل فاجى به من التابع يدل عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون يدل الكل وبذل البعض يدل عن بعض ما قصد بالمبدل اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد قصد زيد بده نسبة القطع اليه اجمالا فقبل بده ابدالا ليد المبين اجمالا باليد المبين تفصيل تفصيل اليد بديل عن اجماله فهو بديل البعض اذ غير البديل من المبدل منه ترك بلا عوض ولم يجد شى من المبدل منه سوى اليد بديلا وبذل الاشغال بديل عما اشغل عليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه فهو بديل عما اشغل عليه المتروك ولم يجد المبدل بديلا بل الواحد البديل ما اشغل عليه المتروك وليس بمستقيم اما اولى فانه يكون اللفظ اى المبدل منه مراد بذلك البديل على قياس ما ذكره فى بدل الكل وبذل البعض وهذا باطل بالضرورة واما ثانيا فلان المبدل منه لا يكون توطئة للبديل لان البديل يكون بيانالا قبله فى جميع الصور كما ينطبق به صريح كلامه واما ثالثا فانه لو كان الكل والبعض

شذوذ انتهى ملخصا اقول والحق مع الرضى فان الشذوذ في كلام المصنف راجع الى القيد وهو فتح النون بمعنى الشاذ مجموع الحذف والفتح ولا يلزم منه ان لا يجوز الحذف مع الكسر على القياس ولذا قال في اصل الامتحان وجاز الحذف مع كسر النون وضعف مع فتحها والله اعلم (ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد) تمهيد لقول الاقوي ويميز الثلاثة الخ وتنبه على ان مسائل التمييز غير مسائل اسماء العدد لكن لما كان بينهما نوع اتصال (شرع) المصنف (في بيان حال مميزاتهما) اى مميزات اسماء العدد بعد بيان احوال انفسها وهذا بيان وجه ذكر المميز ثم نبه على وجه الاستدعاء من مميزات الثلاثة ووجه ترك الواحد والاثنتين فقال (وابتداء) اى انما ابتداء المصنف (من ثلاثة) اى من بيان حال مميزات الثلاثة (لانه) اى الشان (لا يميز للواحد والاثنتين كما سيصرح) المص (به) اى بعدم وقوع المميز لهما (فقال) (ويميز الثلاثة) منتها (الى العشرة) فى المذكور (والثلاث الى العشر) اى فى المصنف (مخفوط) (اى مجرور) بحسب الاعراب (ومجموع) بحسب الكلمة وهو خبر بعد خبر وقوله (لفظا) اما حال من الضمير المستكن فى قوله مجموع اى سواء كان ذلك الذى يكون مميزا مجموعا بحسب اللفظ (نحو ثلاثة رجال) فان لفظ الرجال فيه جمع فى اللفظ (او معنى) اى او كان مجموعا بحسب المعنى (نحو ثلاثة رهط) فان الرهط مفرد فى اللفظ وجمع فى المعنى لانه يطلق على ما دون العشرة من الرجال ثم بين الشارح وجه كونه مخفوضا مع ان الاصل فيه هو النصب فقال (اما كونه) اى اما وجه كون مميز هذا النوع من العدد (مخفوضا) ثابت (فلانه) اى الشان (لما كثر استعماله) اى استعمال مميز هذا النوع من العدد فان استعمال العدد كثير مع ان احتياجه الى التمييز اشد وقوله (آثروا) بمد الهمزة جواب اى اختاروا (فيه جر التمييز) وقد موه على النصب الذى هو مقتضى معنى التمييز لان الجرا انما يكون (بالاضافة والاضافة اليق) للتخفيف لانهما (اى ان الاضافة) (تسقط التوئين والتوئين) وبخذف التوئين يحصل تخفيف فى اللفظ وهو المطلوب فيما كثر استعماله ثم شرع فى بيان وجه كونه مجموعا فقال (واما كونه مجموعا) (ثابت) (ليطابق المعدود) اى لتحصيل مطابقة المعدود الذى هو جمع لكونه ثلاثة احاد (العدد) اى الاسم العدد الذى وضع له (الافى ثلثائة) منتها (الى تسعمائة) اى استثناء اى قوله الا فى ثلثائة استثناء (من قوله مجموع) يعنى مميز الثلاثة الى عشرة مجموع فى كلها الا اذا اضيف الى لفظ المائة فان المائة الذى هو مميز الثلاثة مجرور ومفرد فى نحو ثلثائة وانما انتهى منه (لانهم) اى لان اهل الكلام (لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها) اى بكلمة المائة (ثلاثا) اى لفظ ثلاث (واخوانه) اى اخوات ذلك اللفظ من الاربعة وغيره يعنى لم يجمعوا لفظ المائة حين جعلوه تميز اللفظ الثلاث واخوانه بل تلفظوا به مفردا فى كلها (وكان قياسها) اى قياس ثلثائة جملة معترضة وقادتها بيان ما هو القياس فى استعمال لفظ المائة اذا قصد جمعها يعنى انه كان القياس والقاعدة فى لفظ المائة اذا فرض القصد بجمعها جمعا (ان تجمع) تلك الكلمة (فيقال) (مئات) بالالف والياء على صورة جمع المؤنث السالم (او) يقال (مئين) بالياء والنون على صورة جمع

وغير ما فى بدل الكل والبعض وغيرهما هو المبدل منه لزم فساد ما جمع عليه ائمة التفسير والعربية من التعبير ببديل الكل من الكل وبديل البعض من الكل فالصواب ما ذكره الشارح قدس سره قال المص وبديل اللفظ انما ذكره ههنا لانه الذى يقال بمد اللفظ لانه قلط واضيف الى اللفظ لانه كان سببا للاتيان به الا ترى انك اذا اردت ان تقول اشتريت ثوبا وغلط لسلك الى ان قلت ههنا ثم نبه كان سببا لان ثوبا فاللفظ فى ذكر المبدل منه على خلاف ما هو عليه هو الذى اوجب ذكر المبدل فسعى بديل اللفظ لذلك واما غيره فى التسمية فواضح هذا كلامه قوله والثانى جزؤه اى جزء المبدل منه قيل لم يردان الضمير راجع الى المبدل منه العلوم راجع الى المبدل راجع الى الاول فى قوله مدلوله مدلول الاول بل اراد تعيين الاول وقوله والثانى جزؤه بتقدير والثانى مدلوله جزؤه وليس من عطف الثانى على الاول وعطف جزؤه على مدلول الاول كما هو الظاهر والالكان عطفنا على معمول عاملين مختلفين بدون ما هو شرط جواز عند المص ولقد اصاب فى الاول دون الثانى (قوله) بغيره قيل الاولى

المذكر السالم وانما كان القياس فيها ان تجمع احدا لجمعين (لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو اى الجمع الذى يكون على صورته (مثنى والثانى) اى والجمع الثانى (جمع المؤنث السالم وهو) اى ذلك الجمع (مئات) وانما زاد الش لفظ الصورة في جمع المذكر السالم ولم يزد في جمع المؤنث لانه لا اختلاف في الثانى في كونه جمعا للمائة واما جمع المذكر السالم ففيه خلاف بين الاخفش في كونه جمعا فقال الاخفش انه جمع على وزن غسايين وقال الاخر انه مفرد في صورة الجمع فان اصله محى على وزن غضى ابدل الياء الاخيرة نونا فصار مثنى كذا في المعاصم ثم شرع في بيان وجه رفض القياس المذكور في نحو ثلثمائة واخواته فقال (ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين) وانما لم يحز اضافة هذا العدد الى جمع المذكر السالم لان تأنيث صورة ثلاثة انما يكون بتأويل الجماعة في المعداد ومسلمون ليس في تأويل الجماعة ولا يمكن ان يقال ثلاث مسلمين لان الثلاث الى العشر على غير القياس كما عرفت واذالم يحز الاضافة الى جمع المذكر (فلم يبق) في جواز الاضافة اليه من الجمعين (الامثات) فانه يجوز اضافة اليها لدم المانع فيها (لكنهم) اى لكن اهل اللغة (كرهوا ان يلى التميز) فقوله التميز بالرفع فاعل بلى ومفعوله محذوف وهو العدد المذكور به اى كرهوا ان يلى العدد المذكور من الثلاثة واخواته التميز (المجموع بالالف والتاء) بان يقال ثلاث مئات (بعد ما تعود) وهذا كالعلة لوجه الكراهة اى بعد العادة التى تعود بها التميز (الجمعي بعدما) اى بعد العدد الذى (هو في صورة المجموع بالواو والنون اعنى) اى اريد بالعدد الذى هو في صورة المجموع لفظ (عشرين) منتها (الى تسعين) فانه يقال فيها عشر درهما فاذا لم يحز في المذكر السالم وصار مكرها في المؤنث السالم (فاقتصر) اى التميز (على المفرد) اى على لفظ المائة دون المئين والمئات (مع كونه) اى مع قطع النظر عن عدم جوازه او عن كراهته لان ما يجمع بالجمعين المذكورين يكون لافراد فائدة اخرى وهى كون المفرد (اخصر) من الجمع ثم شرع في بيان حال يميز نوع آخر من اسماء العدد فقال (ويميز احد عشر) في المذكر منتها (الى تسعة وتسعين) ولما اكتفى المصنف في ذكر يميز هذا النوع بذكر مكره اضرب الشارح بقوله (بل الى تسع وتسعين) لبيان ان يميزه مؤنثه كذلك يعنى احدى عشرة الى تسع وتسعين (منصوب مفرد) فقوله منصوب بالرفع خبر لقوله ويميز وقوله مفرد خبر بعد ثم شرع الشارح في بيان علل كل من كونه منصوبا ومفردا فقال (امانصبه) اى نصب المميز ما (فى العقود) الثمانية واما فيما بينها من الاعداد المركبات اى فى نحو عشرين وثلاثين (فلتعدد الاضافة) اى لامتاع اضافة العقود امتناعا عاديا الى تمييزها حتى تكون مجرورة وانما تعذر الاضافة (اذ) اى لانه (لا يستقيم ابقاء النون) اى النون الواقعة فى آخر كل من العقود (معهما) اى مع الاضافة وانما لا يستقيم ابقاء النون مع انها ليست بنون الجمع (اذهى) اى لان النون الواقعة فى العقود المذكورة وان لم تكن نون الجمع حقيقة حتى يتمتع ابقاؤها مع الاضافة ولكنها (فى صورة نون الجمع) وقوله (ولا حذفها) بالرفع معطوف على قوله

والا وضع ترك باء الملاسة والقول بان يتم الملاسة غير ما هو بين السقوط (قوله) والرابع ان قصد اليه بندان غلطت بغيره قيل فيه نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكر خلاف ما قصد بالقصد والنسيان او سبق اللسان فكأنه اريد ان قصد الى البدل من حيث انه بدل يعنى ان قصد الى الا بدل بعد ان غلطت بغيره وانت خبير بان ايراد هذا الوهم الباطل الخارج عما نحن فيه ودفعه بما هو المتعين في صورة الضعف حمل شنيع (قوله) ويكونان مرفعتين ونكرتين وغنقتين فيصير ست عشرة صورة حاصل من ضرب اربعة فالاول زيد اخوك والثاني زيد رأسه والثالث زيد حمله والرابع زيد الحمار والخامس رجل غلامك والسادس رجل يده والسابع رجل علمه والثامن رجل حارون التاسع الى السادس عشر تأخذ الاول من الاربعة الاولى مع الاربعة الثواني والاول من الاربعة العواني مع الاربعة الاول فنقول زيد غلامك زيد يده الى آخره قوله لا يكون المقضى قبل هذا وجه مطرد في الكل فعمل باطراده ولم يخص هذا ببدل الكل كما فعله المصنف وقال فى البعض

ابقاء النون اى ولا يستقيم حذف النون ايضا بان تكون تلك المقود مضافة الى تمييزاتها (اذا)  
 اى لان النون في اواخر المقود (ليست هي) اى النون المذكورة (في الحقيقة) اى في نفس الامر  
 (نون الجمع) حتى يجرى فيها ما جرى في نون الجمع ان الاحكام فاذا امتنع الشقان المذكوران  
 تعيين اية وهما مع غير الاضافة فاذا التين غدا لاضافة امتنع الجر تعين النصب (واما في ما عداها)  
 اى واما نصب التمييز فيما عدا المقود من الاعداد المركبة فيما بين المقود (فلا تهم) اى فلان العرب  
 (كرهوا) اى جعلوا كرهوا فيما بينهم (ان بصيروا) اى ان يجعلوا (ثلاثة اسماء) وهى التمييز  
 والعددان اللذان تضمنهما المركب العددي (كالاسم الواحد) لان العددين لما تركبا جملا  
 كاسم واحد فيكون الاسم الواحد بالوحدة الاعتبارية مركبا من اسمين فاذا اريد اضافة  
 ذلك المركب الى ما بعده يلزم ان يكون الاسم الواحد مركبا من ثلاثة اسماء لانه حينئذ يكون تركيا  
 اضافيا قوله (ولا يرد عليه) جواب للنقص الوارد على هذا الدليل بان هذا الدليل وهو جعل  
 ثلاثة اسماء كالاسم الواحد بعينه جار في التركيب الصحيح فيما بينهم وهو تركيب (خمس  
 عشر) باضافة خمسة عشر الى كاف الخطاب مع ان حكم المدعى متخالف وهو كراهتهم لذلك  
 الجمل فاجاب عنه بمنع الجريان بان يقول لان لم جريان الدليل المذكور على هذا التركيب لان  
 خمسة عشر ك ليست من قبيل جمل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد (لان المضاف اليه) الواقع  
 (فيه) اى في تركيب خمسة عشر ك (لما كان) اى ذلك المضاف اليه (غير العدد) لكونه كاف  
 الخطاب (لم يمتزج) اى مع العدد المضاف (امتزاج ذلك المميز) اى امتزاجا مثل امتزاج المميز  
 الواقع في خمسة عشر رجلا الذى كرهوا اضافته اليه (فلم يلزم) اى اذا لم يمتزج ذلك مثل  
 امتزاج العدد مع مميزه لم يلزم منه المحذور المذكور وهو (صيورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا)  
 قوله (وانما جوزوا) جواب لما يرد على اصل الدعوى بانهم ان كرهوا امتزاج المميز  
 بالعدد المركب يلزمهم ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثائة الى مميزه لانه مركب ايضا من ثلاثة  
 اسماء فاجاب عنه بانهم انما جوزوا تركيب (ثلاثمائة امرأة مع ان فيها) اى في كلمة ثلثمائة (صيورة  
 ثلاثة اشياء) يعنى ثلاث ومائة وامرأة (شيئا واحدا) اى اعتبار شيئا واحدا وليس هذا  
 التجويز لعدم المحذور المذكور بل (ليطرد) اى ليكون التركيب الذى تركب من لفظ  
 المائة مع الثلاث مطردا (بمائة امرأة) اى بالتركيب الذى ذكر فيه لفظ المائة مفردا ولا يخفى  
 ان كراهة شيئا لئلا لا ينافى تجويزه لئلا لا ينافى ثم شرع في بيان وجه افراد مميز هذا النوع  
 فقال (واما الافراد فلانه) اى واما جعل مميز هذا النوع مفردا فبني على كونه منصوبا لانه  
 (لما صار) اى المميز في هذا النوع (منصوبا صار فضلة) لان المحب علم المقولية التى  
 هى الفضلة في الكلام (فاعتبر افراده) اى افراد ذلك المميز المنصوب (لتكون الفضلة  
 قليلة) بسبب كونه مفردا لان المفرد اقل حروفا من الجمع لفظا واقل معنى ايضا  
 بخلاف كونه جملا لانه اكثر حروفا من المفرد غالبا واكثر معنى منه ايضا لكونه جملا  
 ثلاثة آحادا واكثر في كلمة واحدة وقال العصام الظاهر ان يكون لفظ قليلا مؤنثا لان

والاشتمال انه لا بد فيها  
 من ضمير يرجع الى المبدل  
 منه ليخصص البديل اما  
 بالاضافة اليه ابووصفه  
 به ثم قيل ولا يخفى عليك ان  
 الوصف غير لازم لان  
 الاضافة ايضا كالوصف  
 جائز لنقصان التكرار الا  
 ان يقال لم يساعد النقل  
 مقتضى العقل فذا خصه  
 بالمتى واعلم ان عبارة  
 المص هذه وانما لم يحسن  
 ابدال التكرار من المعرفة  
 الاموصوفة لانها ان كانت  
 بديل الكل من الكل ففى  
 هى في المعنى فلا يحسن  
 ان يؤتى بالمق من غير زيادة  
 على ما هو غير المقى  
 وان كان غير بديل الكل  
 من الكل لزم ان يكون ثم  
 ضمير يرجع الى المبدل منه  
 فان كان متصلا به رجع  
 معرفة فان كان منفصلا منه  
 رجع موصوفا به قال وهو  
 في غير بديل الفلظ فاما بديل  
 بديل الفلظ فلا يجزى فيه  
 ذلك الفوات المعنى  
 المذكور اذ تعلق بذكر  
 زيد وانت يعنى حمارا  
 فقد علمت ان المص  
 لم يخصه بديل الكل  
 وان الاضافة لا سبيل اليها  
 فيما نحن فيه اذ بها يصير  
 البديل معرفة والكلام  
 في ابدال التكرار من المعرفة  
 قوله ويكونان ظاهرين  
 ومضمرين ومختلفين هذا  
 تقسيم آخر باعتبار الظهور  
 والاضمار وليس من بقية  
 ذلك التقسيم لانما لا يستقيم  
 ان يكونا نكرتين او  
 مختلفين وهما مضمران فاذا

موصوفه مؤنث ثم شرع المصنف في بيان احوال ميمز المائة والالف اللذين من الاصول فقال  
 (وميمز مائة والف و) (ميمز) (تثنيتهما) اي ثنية المائة والالف يعني به المائتان والالفان  
 (و) (ميمز) (جمعه) (اي جمع الالف) وانما زاد الش لفظ الميمز في الموضعين للاشارة  
 الى ان قوله تثنيتهما وقوله جمعه معطوفان على قوله مائة ولما غير المصنف عبارته في قوله وجمعه  
 حيث افرد الضمير فيه اراد الش ان يذكر وجهه فقال (وانما لم يقل اي المص (وجمعهما) يعني  
 لم يقل بتثنية الضمير (كما قال وتثنيتهما) لان لو قال كذلك لكان خلاف الواقع (لان استعمال  
 جمع مائة) وهو مثنى او مئات كما مر (مع ميمزها) اي حال كون ذلك الجمع مستعملا مع الميمز  
 (في الاعداد) اي في باب الاعداد وهو مفتوح الهمزة جمع عدد (مر فوض) اي متروك ثم بين هذا  
 المرفوض بقوله (فلا يقال ثلاث مئات رجل كما يقال) اي كما يجوز ان يقال (ثلاثة لاف رجل)  
 فانه لا يجوز في الاول ويجوز في الثاني هذا (بخلاف التثنية فانه يقال) اي يجوز ان يقال  
 في ثنية المائة (مائتا رجل) بحذف النون لكونه مضافا وقوله (مثل الفارجل) بنصب المثل  
 على انه مفعول مطلق تشبيه لقوله يقال اي يجوز فيه ان يقال قولنا مائتا في الجواز لقوله  
 الفارجل وقوله (مخفوض) خبرا لقوله وميمز مائة وقوله (مفرد) خبر بعد خبره الظاهر  
 من كلام المصنف والشارح ان هذا الحكم اعني كونه مخفوضا مفردا على سبيل الوجوب  
 ولكن قال في حاشية المعصام ان ميمز المائة قد يجمع مخفوضا في نحو مائة رجال وقد يفرد  
 منصوبا كما في قوله اذا عاش النقي مائتين عاما فقد ذهب للذاذة والفتاء انتهى وانما افرد  
 ميمز هذا النوع (لانه) اي الشان (لما كانت مائة والالف من اصول الاعداد) كما عرفت في صدر  
 الباب (كالاحاد) اي كما كانت الاحاد العشرة من واحد الى عشرة من الاصول (ناسب)  
 جواب لما في لما اشترك مع الاحاد في كونهما من اصول الاعداد ناسب (ان يكون ميمزها)  
 اي ميمز المائة والالف جاريا (على طبق ميمزها) يعني انه ناسب للاشتراك بينهما ان يكون  
 ميمز هذين اللفظين مطابقا في الاحوال لميمز الاحاد ولما اقتضت هذه المناسبة ان يكون  
 ميمزها مجموعا مع انه لم يكن ذلك مختارا استدرك الشارح عنه بقوله (لكنه) اي وان كان  
 المناسب ان يكون ميمزها مجموعا كالاحاد لكنه ترك كونه مجموعا ههنا لانه (لما كانت  
 الاحاد) واقعة (في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف) اي وكانت المائة والالف  
 واقعتين (في جانب الكثرة منها) اي من الاعداد وقوله (اختير) جواب لما في لما كان بينهما  
 فرق بوقوع الاحاد في جانب القلة وبوقوعهما جانب الكثرة جعل الفرق بينهما مختارا  
 في ميمزها ايضا بان يختار (في ميمزها) اي في ميمز الاحاد (الجمع الموضوع للكثرة و) بان يختار  
 (في ميمزها) اي في ميمز المائة والالف (المفرد الدال على القلة) وقوله (رعاية للتعاادل)  
 مفعول له لقوله اختير اي اختير ذلك لتحقيق الرعاية للتعاادل المطلوب وهو ذكر ما دل على  
 الكثير في موضع القليل وذكر ما دل على القليل في موضع الكثير ثم شرع المص في بيان  
 قاعدة يجوز فيها الوجهان فقال (واذا كان المعدود) سواء كان مذكورا بطريق التميز

عرفت امتناع دخولها  
 فيها علمت انه قسم آخر  
 وهي هذا اعتبارا ايضا سنة  
 عشر فالاول كقولك زيد  
 اخوك الى آخر الاربعة  
 الاول والخامس كقولك  
 زيد ضربته اياه والسادس  
 يذ زيد قطعت اياه والسابع  
 جعل الزيد بن كرهتم اياه  
 والثامن كقولك بعد تقدم  
 ذكر الحارو والزيد اياه  
 ومن التاسع الى السادس  
 عشر على ما ذكره من التابع  
 الى السادس عشر من  
 القسمة الاولى قوله ولا  
 يلزم من ذلك ان يكون  
 عطف البيان اوضح قال  
 المص واشترط بعضهم ان  
 يكون عطف البيان اوضح  
 من متبوعه غير لازم فانه  
 ليس هو الذي بالنسبة ليعتبر  
 فيه ذلك وانما جاء موضعا  
 وقيد بوضع النفي الثاني  
 عند اجتماعهما وان كان  
 الاول اوضح من الثاني لو  
 افترقا لا ترى انه لو كان  
 جماعة كل واحد يكفي  
 بالبحر واحد هم اسم عبد  
 الله والاخر عبد الرحيم فاذا  
 قلت جاءني ابو محمد عبد الله  
 اوضحت ما كان مختلا  
 وان كان ابو محمد اوضح من  
 عبد الله لو افرد قوله قال  
 اللهم صدق صدق قيل  
 الظاهر يقول لان خبر  
 افعال المقاربة لا يكون الا  
 مضارطا وفيه قوله والمراد  
 بمثل انا ابن التارك البكري  
 بشر كل ما كان عطف  
 بيان للمعرفة باللام الذي  
 انضيف اليه الصفة الخليل  
 المراد ما اورده بصيغة

نحو ثلاثة اشخص او بطريق الموصوف نحو اشخاصا ثلاثة ولهذا التعميم لم يقل واذا كان  
 الدين (مؤثرا واللفظ) اى وكان اللفظ (المعبر عنه) اى الذى يعبر به اللفظ عنه (مذكرا)  
 وذلك المذكور (كلفظة الشخص اذا عبرت بها) اى اذا قصدت التعبير بها (عن المؤنث) اى اذا  
 قصدت التعبير عن مؤنث كامرأة مثلا بانها شخص وقلت جاني ثلاثة اشخص في مقام ثلاث  
 امرأة (او بالعكس) (بان يكون المعدود مذكرا او اللفظ مؤنثا) وذلك (كلفظة النفس اذا عبرت  
 بها عن المذكور) نحو رجل والفاء في قوله (فوجهان) جوابية لاذا وتفسير الشارح بقوله (اى  
 في العدد وجهان) اشارة الى ان قوله وجهان مرفوع على مبتدأ وخبره محذوف وجلته  
 جوابية وقوله (التذكير) بان يعبر بالثلاثة الى العشرة (والأيت) اى بان يعبر بالثلاث الى العشر  
 ثم فصله الشارح بقوله (فان شئت قلت ثلاثة اشخص وانت) اى والحال انت (تريد) بذلك  
 اللفظ (النساء) وانما اثنى بالثلاثة الدال على التذكر (اعتبارا) اى للنظر (باللفظ) وهو الشخص  
 (وهو) اى الاعتبار باللفظ (الاكثر في كلامهم) دون الاعتبار الاخر لان مراعاة جانب اللفظ  
 في الاحكام اللغوية اولى من عكسه (وان شئت قلت ثلاث اشخص) بحذف التاء في ثلاث كما  
 هو شان المؤنث فيه قلت ثلاث اشخص (اعتبارا بالمعنى) وكذلك ان شئت قلت ثلث انفس  
 وانت تريد الرجال اعتبارا باللفظ وان شئت قلت ثلث انفس اعتبارا بالمعنى لان معناه الذى  
 يعبر به عنه مؤنث وهو امرأة ثم شرع المصنف في بيان العدد الذى ليس له تمييز فقال  
 (ولا يميز واحد) (وواحدة) (ولا انثان) (واثنان وثنان) وقوله (بمعين) بكسر الياء  
 المشددة متعلق بقوله ولا يميز في كلام المصنف وقيد له من الشارح ليكون اشارة الى ان قوله  
 ولا يميز بصيغة المجهول مجاز بمعنى لا يورد يبنى لا يورد كل منهما وانما حمله على المجاز لانه  
 لو لم يكن مجازا لكان المعنى ان المذكورين لا يقصد تمييزهما بل قصد بقاؤهما على الابهام  
 وليس كذلك بل المراد ان تمييزهما مقصود لكنه حصل ذلك المقصود من لفظهما ولذا قال  
 (فلا يورد الواحد) اى لفظ الواحد (مع يميز لعدم احتياجه اليه) (فلا يقال) عطف على قوله  
 ولا يورد من قيل عطف المفصل على المحمل يبنى لا يقال على تقدير ايراد المميز (واحد  
 رجل ولا انثان معه) اى ولا يورد لفظ انثان ايضا مع يميزه (كما يقال اثنا رجلين) ثم اراد  
 ان يذكر حالهم اذا اراد ان يذكر واحد من العدين مع بيان جنسهما فقال (بل يذكر  
 اى اهل اللسان) (ما) اى اللفظ الذى (يصلح) ذلك اللفظ (ان يكون تميزا لهما) اى  
 للواحد والانثان على تقدير (اى على قصد (ذكر التمييز) المميز للجنس (معهما) اى مع  
 الواحد والاثنتين (ويطرحون) اى يتركون (الواحد والاثنتين) اذا قصدوا ذكر اللفظ  
 الصالح للتمييز فيقولون رجلا حيث يعلم وحدته وجنسه من هذا اللفظ ويقولون رجلا  
 حيث عرف تثنيته وجنسه منه ايضا وقوله (استثناء) بالنصب على انه مفعول لقوله ولا يميز  
 وعلته لعدم ايراد تمييزهما معهما يبنى انما لا يميز ان الحصول الاستثناء (بلفظ التمييز) وانما فسر  
 الشارح بقوله (اى الصالح) ليكون اشارة الى ان المراد بلفظ التمييز المستغنى به هو التمييز

(بالقوة)

لا يمكن قال في الشرح انما  
 قلت في مثل اشارة الى انه  
 قد يقع في غير هذا الباب  
 كقولك يا غلام زيد وزيد  
 لانه لو جعل بدلا لم يكن  
 بدلا من ان يكون له حكم  
 الاستقلال لانه المتى  
 بالنسبة في المعنى فكان  
 يحكم المتأدى اولى واذا  
 جعل عطف بيان كان  
 المتى هو الاول لجرى كما  
 تجرى الصفات في جواز  
 الامر من هذا كلامه قال  
 الرضى بعد نقل كلامه  
 هكذا قال المصنف انما قلت  
 في مثل اشارة الى ان  
 الفرق يقع في غير هذا  
 الباب ايضا كقولك  
 يا اخانا الحارث ولا يجوز  
 لو جعل بدلا لعدم  
 جواز يا الحارث وكذا  
 يا غلام زيد وزيد او  
 جعل بدلا لوجب الغم  
 وقد ذكرت ما عليه في باب  
 البدل يريد ما قاله لما لم يكن  
 البدل معنى في المتنوع حتى  
 يحتاج الى المتنوع كما احتاج  
 الوصف ولم يفهم معناه من  
 المتنوع كما فهم ذلك في  
 التأكد جاز اختياره  
 مستقلا لفظا اى صالحا لان  
 يقوم مقام المتنوع ولا  
 كان امره ان يسميته الاول  
 جازا ان يعتبر غير مستقل  
 اخرى فالاول نحو يا زيد  
 اخ ويا اخانا زيد مبينين  
 والثاني يا غلامى بشر  
 وبشر امربا بالوجهين  
 ويا اخانا زيدا بالنصب  
 وكذا قوله انا ابن  
 التارك الكبرى وبشر  
 بالجر وكذا المنسوق يجوز  
 جملة مستقلا نحو يا زيد

بالقوة لا التمييز بالفعل يعني مامن شانه (لان يكون تميزا على تقدير ذكره) اى ذكر  
 ذلك اللفظ الصالح (معهما) اى مع لفظ الواحد والاثنين يعنى انه ليس مذكور اسمهما بالحقيقة  
 بل اذا قدر ذكره معهما يكون صالحا للتمييزية لوجود رفع الابهام عنهما فيه وقوله  
 (الدال) صفة اخرى للتمييز اى اللفظ الذى يدل (بحجومه) اى بحروفه الاصلية (على  
 الجنس و) يدل (بصفة على الواحد) فى محور رجل (و) على (الاتينية) فى محور جلان  
 فحينئذ يكون لفظ الرجل والرجلين اللذين هما التمييزان التقدير بان مستغنيا (عنهما) (اى  
 عن الواحد) اى عن ذكر الواحد بعد ذكر تميزه (اذا كان التميز) اى هذا اذا كان التميز  
 (مفردا) مستغنيا (عن الاثنين) اى عن ذكر لفظ الاثنين وهذا (اذا كان) لتمييز (متى)  
 ومثلهما المصنف بقوله (مثل رجل ورجلان) اى مثال التميز المستغنى به عن لفظ الواحد  
 لفظ رجل وعن لفظ الاثنين رجلا وقوله (فان من صيغة رجل) علة لصحة التمثيل  
 بهما ومن متعلق بقوله (يفهم الجنس) يعنى يصح التمثيل بـ رجل ورجلان فانه يفهم من صيغة  
 رجل الجنس الذى هو الرجلية كما هو مدلول جوهره (و) يفهم ايضا من كونه واحدا  
 (الوحدة) التى هى مدلول صيغة هذا فى لفظ الرجل واما فى لفظ الرجلان فافاده بقوله  
 (ومن صيغة جلان يفهم) اى وكذا يفهم من جوهر صيغة رجلان (الجنس و) من صيفته  
 الدلالة على التثنية (الاتينية بذكرها) متعلق بقوله (استغنى) يعنى بذكر هذين اللفظين  
 الدالين على الجنس والعدد المقصود كان الواحد والاثنان مستغنيين (على المميز) وفى بعض  
 نسخ الشرح استغنا بصيغة التثنية وهذه النسخة تدل صريحا على ان المستغنى هو  
 الواحد والاثنان (فان قلت) هذا شروع فى تقرير منع ورد على قوله استغناء بلفظ التميز  
 فقال (هـ) هذا اللفظ امر من وهب يهب والعادة انهم يصدر عنه على سؤالهم الذى يرد  
 على التسليم بالنظر الى شق وعلى المنع بالنظر الى شق آخر وهو هنا (ان يميز الواحد عن  
 عنه) يعنى ان يكون يميز لفظ الواحد مستغنيا عن ذكر لفظ الواحد مسلم (ليكننا لانسلم  
 ان يميز الاثنين) اى لانسلم ان كون يميز لفظ الاثنين مستغنيا (كذلك) اى كميز الواحد  
 وقوله (نعم) اشارة الى تسليم استغناء شق فى الاثنين ايضا يعنى انه (اذا كان يميزه) اى يميز لفظ  
 الاثنين (متى) كفى الامثلة المذكورة (يعنى عنه) اى فى الاستغناء بلفظ التميز عن لفظ الاثنين  
 مسلم لكن لا مطلقا بل اذا كان يميزه متى ايضا وقوله (لم لا يجوز ان يكون) اى المميز (مفردا  
 كما يقال انارجل) سند للمنع والدليل (على جواز كون يميز الاثنين مفرد وروده فى الشعر  
 وهو انارجل حنظل) كذا فى العصام وقال ايضا ومن اسانيد المنع الذى ذكره الرضى  
 نحو واحد رجل وانارجل انتهى فعلى هذا يكون الاستغناء فى الواحد غير مسلم ايضا ثم شرع  
 الش فى الجوابين عن طرف المص لا التزامه صحة كلامه فقال (قلت لما التزموا الجمعة) هذا  
 تقرير الجواب الاول باثبات المقدمة المنوعة يعنى ان يميز لفظ الاثنين مستغنى عن ذكر الاثنين  
 كذا فى بعض الحواشي واقول يحتمل ان يكون هذا الجواب بابطال السند وهو انه لا يجوز

وعمر وغيره مستقل نحو  
 يازيد والحارث قامة  
 المذكورة بينها وانالم  
 يجوز يازيد وعمر ولا يزد  
 وعمر والتوبين كما جازيا  
 غلام هرو وبشرا فى البدل  
 لان الماطف كحرف  
 النداء والمطوف صالح  
 ابشرته له هذا كلامه  
 وانت خير بانه متى  
 على ما تقدم به من عدم  
 الفرق بين البديل  
 وعطف اليان وقد عرفت  
 فى كلام الشارح قد سره  
 ان ما حمله على تلك المخالفة  
 والنقد ليس بشئ فهذا  
 ايضا كذلك كيف ونحو  
 اعتبار البدل غير مستقل  
 بناء على كون امره بجمعية  
 الاول او من من بيت  
 المنكوت فليك بمثابة  
 المص فانه موافق للكل  
 حقيق لا يثنى بالقبول  
 قوله وهذا الحد لا يصح  
 الا لمن يعرف ماهية المبني  
 على الاطلاق قبل اى هذا  
 الحد الاسم المبني كما هو اللفظ  
 بعد قوله اى الاسم المبني  
 فهذا انما يميز لو كان معرفة  
 مبنى الاصل موقوفا على  
 معرفة المبني والاصل  
 لكنه مما لانه يمكن  
 معرفته بما بينه فيما  
 بعد من توقف على  
 معرفة مفهوم المركب  
 الاضافى وفيه ان الكلام  
 مبنى على ان المبني ما هو  
 فى تعريف المبني وهذا  
 باطل لان المرف  
 بالسكر معلوم قبل  
 المرف بالفتح فهو  
 يستدعى تقديم معرفة  
 الشئ على نفسه وكون مبنى



ان يكون المميز مفردا ههنا لانهم لما التزموا الجمعية يعني لما جعلوا ان يكون المميز (في ميم سائر الاحاد) مجموعا يعني في ثلاثة الى عشرة على وجه اللزوم غير متخلف عنه كما عرفت فيما سبق (ينبغي) جواب لما يعني اى ينبغي لهم (ان يعتبر فيما) اى في التميز الذي (لم يتيسر الجمعية فيه) اى في ذلك التميز لكونه تمييز الاثنين لانه لو جمع التمييز فيه ايضا يكون مخالفا لما يميزه من العدد وقوله (ما هو اقرب) نائب فاعل لقوله ان يعتبر اى ينبغي في تمييز الاثنين الاسم الذي يدل على المعنى الاقرب (اليها) اى الى الجمعية من الفرد لان اللاتق عند تمدر شئ هو المصير الى ما هو الاقرب (وهو) اى وذلك المعنى الاقرب الى الجمعية (الاثنية) لا الافراد لانه ابعد منها بالنسبة الاثنية ثم شرع في جواب آخر فقال (ولا يبعد ان يقال) اى ولا يبعد ان يحاج عنه تحريرا المراد بان يقال (معنى الكلام) يعني ان مراد المصنف من قوله بلفظ المميز في قوله (انه لا يميز واحدا ولا اثنين) استثناء بلفظ التميز ليس انهما مستغنيان عنهما بذكر تمييز آخر غير لفظهما بل مراده منه انهما مستغنيان عنهما بلفظ التميز (اى بجواهر حروف) اى حروف التميز (المصورة) التي صورت (بصورة) (بهية خاصة) نحو رجل على هيئة الواحد ورجلان على هيئة الثنية الدالتين على الافراد والثنية اللتين هما بينهما هو المعنى الذي افاده لفظ الواحد والاثنين وقوله (القابلة) بالجر صفة بعد صفة للحروف او صفة المصورة اى التي صورت بصورة قابلة (للحقوق علامة الافراد) اى بتلك العلامة (التون او علامة الاثنية) اى القابلة للحقوق علامة الاثنية (اعني) بتلك العلامة (حروف الثنية) وهما الالف والياء والتون (فاذا اعتبر) اى ذلك التميز (مع علامة الافراد) وقيل رجل بالتون (استغنى) اى ذلك التميز (به) اى بذكر رجل بالتون (عن ذكر الواحد على حدة) فانه حينئذ يكون مستدركا وحشا لا فائدة للتون لما افاده الواحد (واذا اعتبر) التميز يعني الرجال مثلا (مع علامة الثنية) وهى ادخال الالف والتون (استغنى) اى كان التميز مستغنيا (به) اى بلفظ الدال على الاثنية (عن ذكر الاثنين على حدة) فاذا تردد الامر بين ان يستدل عليه بصورة الكلمة وبذكر الواحد والاثنين سلكوا الى طريق اخف من الآخر (فاختاروا) لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما اى على الطريق هي الاستدلال عليه بذكر الواحد او الاثنين ولما كان اخفية الطريق الاول بديها نبه عليه بقوله (ولاشك ان رجلا) اى الاستدلال على الاثنية بعلامة الثنية في رجلا (اخف من اى رجل) اى من الاستدلال عليه بلفظ اى ثم شرع المصنف في بيان دليل الاستثناء ونبه عليه بقوله (وذلك الاستثناء) يعنى استثناء ذكر التميز الصالح للتمييزية عن ذكر العدد الدال على الافردية والثنية (انما يكون) ذلك الاستثناء (لا فائدة) (اى لا فائدة لفظ التميز) اى ما من شأنه يجوز ان يكون تمييزا وهو رجل ورجلان مثلا فقولاه لا فائدة مفعول له لقوله استثناء وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو ضمير التمييز وانما لم يحذف اللام لعدم كونه فعلا لفاعل الفعل الممثل لان الاستثناء فعل المتكلم والافادة فعل التميز وقوله (النص المقصود) وانما فسر الشارح النص بقوله

الاصل مما يعلم فيما بعد لا بدفعه على قوته وبروجه وتحقيق الكلام ان ما ذكره الشارح ههنا من كلام الرضى او رده على المص قدس سره لما رآه ظاهر الورود يمد في ذلك وليس الامر كذلك لان مبنى الاصل مغاير للمبنى المعرف ومباين له فلا يلزم من اخذه في تعريفه الفساد الناشئ من اخذ المعرف في المعرف لان العبرة بالمعنى دون اللفظ كما عرفت في محله فكون لفظ المعرف من اجزاء المعرف بمعنى غير معنى المعرف ليس بمحذور ثم انه لا يخفى على المتأمل الخبير ما بين قوله لالمن يعرف ماهية المبنى على اطلاق وبين قوله ولا يعرف الاسم المبنى من التندافع والتناقض فالجواب ان يقول الا ان يعرف مبنى الاصل قوله اذا لم يعرفها قيل يعنى اولم يعرف ماهية المبنى لكان اى تعريف الاسم المبنى تعريف للمبنى بالمبنى فيلزم تعريف الشئ بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشئ بنفسه او سلم انما يكون لو كان تعريفا للمبنى المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم المبنى فليس التعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف للمبنى المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبنى الاصل لانه لا يناسب مبنى الاصل

اى التنصيص) للتنبيه على ان المراد به ههنا ليس معناه الاصطلاحى اصولى وهو ما سبق  
 له الكلام بل المراد به المصدرى اعنى بمعنى جعل الشئ منصوفا (على العدد) وقوله  
 (والتصريح به) اى بذلك العدد عطف على قوله التنصيص عطف تفسير يعنى لا فادته التصريح  
 به (الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح) وهذا هو المفهوم من قوله المقصود وفيه الاشارة  
 الى ان قوله (بالعدد) متعلق بالمقصود يعنى التنصيص الذى قصد بذلك العدد وانما فسر  
 الشارح بقوله (اى بذكر اسم العدد) للتنبيه على ان نفس العدد هو المقصود لا المقصود به  
 وانما المقصود به هو ذكر اسم العدد اذا المقصود مذكور والمقصود به متروك ثم اشار الى  
 النتيجة بقوله (فلما افاد التمييز ذلك التنصيص) وحصل به المقصود استغنى في افادته (عن  
 ذكر العدد على حدة) ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل اسم العدد فقال (وقول) على  
 صيغة المخاطب كما نبه عليه في الحاشية الهندية بقوله وتقول انت وتركه الشئ لكونه معلوما  
 بقريئة ما ذكر في صدر الباب وهو قوله تقول واحد اثنان الخ وانما قيده بذلك الفاضل  
 لبيان وقوعه في نسخته ولا اخذه من الافاضل كذلك والا فيحتمل ان يكون على صيغة الغائبة  
 المؤنثة وان يرجع ضميره الى العرب كذا في العمام يعنى انه لما كان بين حكم اسم الفاعل  
 من العدد باعتبار تصيره وبين حكمه باعتبار تذكيره وتأنيته فرق ظاهر في الاستعمال قال  
 وتقول (في المفرد) وهو متعلق بتقول وقوله (من المتعدد) ظرف مستقر اما صفة من  
 المفرد بتقدير المتعلق المعرفة اى الكائن من العدد واما حال كونه من المتعدد ثم فسر الشئ  
 المراد بقوله (اى في الواحد) الاشارة الى ان المراد من المفرد اللفظ الدال على العدد الواحد  
 سواء كان بلفظ الواحد او الثانى او غيره وقوله (من المتعدد) ليس بداخل في باعث التفسير  
 لكنه ذكر تبعا للواحد ويحتمل ان يكون له فائدة ايضا وهي ان التصريح بلزوم كون الواحد جزء  
 من المتعدد وقوله (باعتبار تصيره) اما ظرف مستقر على انه حال من المستتر في تقول فتكون  
 الباء للملابسة اى قول حال كونك ملابسا بتصيره واما مفعول مطلق من تقول اى قول  
 باعتبار تصيره فيكون بيا بالثبوت واما ظرف لغو متعلق بتقول فتكون الباء سببية وهذا الاخير  
 اختاره الشارح حيث فسر بقوله (اى بسبب اعتبار) وهذا تفسير الباء وقوله (تصير ذلك  
 المفرد) تفسير للضمير المحرور بان التصير لكونه مصدرا من صير يصير بتشديد الباء بمعنى  
 الجمع مضاف الى فاعله وقوله (عدد ناقص) مفعوله الاول وقوله (ازيد عليه بواحد) اى على  
 ذلك النقص مفعوله الثانى يعنى باعتبار جعل ذلك المفرد العدد الذى ضم ذلك المفرد اليه  
 ازيد عليه بسبب ضم ذلك الواحد اليه (الثانى) بمحذف اداة التأنيث (في المذكور) اى اذا  
 اعتبرت تذكير معدوده (فقوله) اى قول المصنف وهو مبتدأ وقوله (الثانى) بدل منه وقوله  
 (مقول القول) خبر له مبتدأ أى والفرض من هذا بيان لكون لفظ الثانى في كلام المصنف مفعولا  
 لتقول وقوله (وذلك القول) شروع في تطبيقه على المثل يعنى لاشك لفظ الثانى (انما هو)  
 اى انما يبر بالثانى (باعتبار تصيره) اى باعتبار جعل ذلك الواحد الذى يطلق بالثانى (الواحد)

وليس مما يلتفت اليه  
 ولعلك مستغنى عن البيان  
 بما سبق آتانا (قوله) مبنى  
 الاصل وهو الحروف  
 والفعل الماضى قبل لم يبين  
 مفهوم المركب الاضافى  
 واكتفى بتبيين ما يصدق  
 عليه لانه سبق معرفة  
 مفهومه في تعريف العرب  
 ولا حاجة الى تقييد الامر  
 بقوله بغير اللام اذا سرق  
 عرف النحاة الا بغير اللام  
 ولقد صر بيان وجه ذلك  
 التقييد في صدر الكلام  
 قوله والمراد بالثانية  
 النصفة في تعريف العرب  
 هو هذه المناسبة قيل  
 الاولى هو المناسبة وهذا  
 باطل لانه ان اراد ان  
 المناسبة والثانية مترادفتان  
 ففروى البطلان كيف  
 وقد اعترف نفسه في حد  
 العرب بكونها اعم من  
 المناسبة وان اراد ان اللام  
 يجعل على العهد فيكون  
 المعنى هذه المناسبة فهو مع ما  
 فيه خلاف الظاهر قوله  
 فكلمة او ههنا لئلا يخلو قيل  
 لالنع الجمع كما يتبادر الى  
 الفهم ويمكن جعلها مائة  
 الجمع ايضا بان يراد باناسب  
 مبنى الاصل ما ناسب  
 مناسبة موجبة للبناء وبما  
 وقع غير مركب ما يكون  
 سبب بناء عدم التركيب  
 ولا خفاء ان سبب بناء  
 مؤلفا غير مركب ليس  
 عدم التركيب بل المناسبة  
 ومن قال انه ليس للشك  
 حتى يتأتى التعريف

اى العدد الاقص الذى هو الواحد (اثنين) اى ازيد على ذلك الواحد (بانضمامه) اى بانضمام  
 الواحد الذى هو فى المرتبة الثانية (اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين اى  
 الى الواحد الذى هو مذكور فى المرتبة الاولى (وانما ابتداء) اى المص (من الثانى) اى دون  
 الواحد (اذ) اى لانه (ليس قبل الواحد عدد) فى الواقع (حتى يكون الواحد) اى حتى يكون  
 وقوع ذلك العدد سببا لكون الواحد (مصيره) اى جاعل ذلك العدد الواحد قبل الواحد  
 (واحدا) بانضمامه اليه وقوله (والثانية) عطف على قوله الثانى اى تقول الثانية بالتاء  
 (فى المؤنث) اى اذا اعتبرت المعدود مؤنثا (على هذا القياس) اى باعتبار تصيره للواحدة ثانية  
 بانضمام الواحد اليه (وهكذا) اى مثل ما فى الثانى والثانية تقول الثالث او الثالثة والرابع او  
 الرابعة حال كون سلسلة المذكر متبينة (الى العاشر) (فى المذكر) (والعاشر) اى وحال كون  
 سلسلة المؤنث متبينة الى العاشر (فى المؤنث) (لا غير) قوله (اى لا تقول غير ذلك) اشارة الى ان  
 الحصر راجع الى ماتحت الاثنين والى ما فوق العشرة حيث فصله بقول (فلا يجرى ذلك) اى  
 ذلك القول بهذا الاعتبار (فيا) اى فى العدد الذى هو تحت الاثنين لما عرفت (يعنى الواحد كما  
 عرفت وجهه) (ولا فيا) اى ولا يجرى ايضا فى العدد الذى (فوق العشرة) من الحادى عشر  
 وغيره (اذ) اى وجه عدم جريانه فيما فوق لان (فوق) اى فوق العدد العاشر (مركبات) من  
 العشرة ومن الوحدات التسعة لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها) اى من تلك المركبات فلا  
 يمكن ان يشتق اسم فاعل واحد يدل على ذلك ثم شرع فى بيان استعمال اسم العدد الذى على  
 صيغة اسم الفاعل باعتبار المرتبة فقال (و) (تقول فى المفرد) (باعتبار حاله) اشار الشارح  
 بتوسط قوله تقول المفرد بين الماطف والمعطوف الى ان قوله باعتبار معطوف على باعتبار  
 الاول يعنى وتقول فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثم فسر الشارح قوله حاله بقوله (اى مرتبته)  
 يعنى باعتبار المرتبة اللائقة بذلك المفرد من سائر الاحاد (من المتعدد) وقوله (من غير اعتبار  
 معنى التصير) بيان لفائدة قيد باعتبار حاله ولتحصيل المقابلة بينه وبين ما قبله بانه يشترط ان لا يعتبر  
 ههنا معنى التصير وقال العصام لا يخفى ان التصير للمفرد حال من احواله فلا تحسن المقابلة  
 لانها مقابلة العام بالخاص واجيب بان المقابلة بينهما حاصل لان التصير من مقولة الفعل لانه يعتبر  
 فيه التأثير بخلاف الاعتبار الثانى لانه باعتبار حاله ووضع فى نفسه فيكون من مقولة الكيف  
 فظهر الفرق وحسن المقابلة وانما فسر الشال حال بالمرتبة لان المصنف لو قصد باعتبار حاله  
 بمعنى انه واحد من ذلك المعدود من غير بيان مرتبة يقال واحد من الثلاثة وستعرف انه قال  
 ثالث الثلاثة وقوله (الاول والثانى) عطف على قوله الثانى والثانية الذى هو مقول القول كما  
 ان قوله باعتبار حاله معطوف على مفهوله ايضا فيكون من قبيل عطف الشئين بحرف واحد  
 على معمولى عامل واحد وهو جائز بالاتفاق يعنى تقول باعتبار حاله الاول والثانى  
 (اذا وقع) اى ذلك المفرد (فى المرتبة الاولى او الثانية فى المذكر) (والاولى)  
 اى وتقول الاولى (والثانية) اذا وقع كذلك (فى المؤنث كذلك) حال كون

فقد بعد من السوق فان  
 قلت يخرج من القسمين  
 فاقى قوله فاق صوت  
 الغراب قلت الاصوات  
 ليست من الاسم المبني لانها  
 ليست موضوعات فليست  
 كلمات فضلا من كونها أسماء  
 وانما ذكرت فيما بين المبنيات  
 لزيد مناسبها بها وان  
 خبير بان ما ذكره من  
 تجويز الحل على منع الجمع  
 بعيد عن الاعتبار بحيث  
 لا يجوز اولو الابصار  
 والقول بتنى كون كلمة  
 اولئك صواب جدا فانه  
 لو كان لتلك لفظة  
 التعريف جز ما قال المص  
 فى الصرح وليست او هذه  
 بالتى يفسد بها الحد لان  
 المراد ههنا ما كان على احد  
 هذين الوصفين وانما يفسد  
 الحد بها اذا كان المراد بها  
 الشك وهكذا قال فى  
 تعريف المضمرة وما اجاب به  
 عما اورده من الدوال  
 ليس بذلك لما سبق عليه  
 من كون الاصوات  
 المذكورة فى المبنيات من  
 قبيل الموضوعات كما  
 ترى ومنه من قال  
 المراد غير مركب  
 حقيقة او حكما باعتبار  
 قصد المشاكلة للمبنى الواقع  
 غير مركب فدخل فيه نحو  
 فاق صوت الغراب قوله  
 والمراد ان الحركات البنائية  
 لا يعبر عنها الخ قبل تبيينه على  
 ان المراد بالقلب ما يبر به  
 عن شئ جريا على اللغة لا  
 قسم العلم كما هو مصطلح  
 الصناعة وان التعبير بها

قصدك ( من غير اعتبار معنى التصيير ) ثم انه لما غير المص قوله الواحد الى الاول والواحدة الى الاول اراد الش ان يبين وجه العدول عنهما فقال ( وانما لم يقل الواحد والواحدة ) بل قال الاول في المذكر والاولى في المؤنث لان المقصود ههنا هو اللفظ الذي يدل على المرتبة لاعلى واحد من الوحدات سواء كان في مرتبة الاول او في اثنتائها او في آخرها ولفظا الواحد والواحدة ليسا كذلك ( لانهما لا يدل على المرتبة ) بل على واحد غير معين واذالم يدل على المقصود ( فابدل منهما ) اى من الواحد لفظ ( الاول ) من الواحد لفظ ( الاولى ) للدلالة اى لدلالة كل من لفظ الاول والاولى ( عليها ) اى على المرتبة المقصودة ( وهكذا ) اى وتقول هكذا من التا والثانية كما قلت في الاعتبار الاول بحيث ينتهى مذكروه ( الى العاشر ) ينتهى مؤنثه الى ( العاشرة والحادى ) اى وتقول فيما فوق العشرة من المراتب بهذا الاعتبار كذلك باسكان الجزء الاول اذا كان ياء ومجذوف التاء في الجزء الثانى حال كونه ( في المذكر ) ( والحادية عشرة ) اى وتقول كذلك بالتاء في الجزئين ويفتحهما حال كونه ( في المؤنث ) ( و ) ( كذلك ) اى كما تقول فى لفظ الحادى فيما فوق العشرة كذلك تقول فى المرتبة الثانية عشرة ( الثانى عشر ) فى المذكر ( والثانية عشرة ) فى المؤنث بحيث يقتضى مذكروه ( الى التاسع عشر ) ينتهى مؤنثه الى ( التاسعة عشرة ) ولما كان حكم اسم العدد فى التذكير والتأنيث اذا وقع على صيغة اسم الفاعل مخالفا لحكمه اذا لم يقع كذلك اراد الش ان ينبه عليه فقال ( واعلم ان حكم اسم الفاعل ) حال كونه ( من العدد سواء كان ) اى ذلك الاسم الفاعل مستعملا ( بمعنى المصير ) كافى الاعتبار الاول ( او لا ) اى او لم يكن كذلك بل كان مستعملا باعتبار حاله فعلى التقديرين حكمه ( حكم اسماء الفاعلين من غير العدد ) ( فى التذكير ) اى بان يكون مذكروه بغير التاء ( والتأنيث ) بان يكون مؤنثه بالتاء على القياس ( فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع ) منتبها الى العاشر وفى المؤنث ( اى وتقول فى مؤنث ( الثانية والثالثة والرابعة ) منتبها الى العاشرة وكذا فى جمع المراتب ) مما فوق العشرة ( من ) العدد ( المركب ) بالتركيب التعدادى كما اذا ركب الاحاد مع العشرة ( والمعطوف ) اى ومن العدد المركب بعطف الاحاد على احد العقود الثمانية مثل الاول ( نحو الثالثة عشرة ) بالتأنيث فى الجزئين ثم يبين كونها بالتأنيث بقوله ( تؤنث الاسمين ) اى تجعل انت هذين الاسمين اللذين احدهما عشرة والاخر اسم فاعل مأخوذ مما قصد من اسماء العدد الاحاد مؤنثين بالتاء ( فى المركب ) المؤنث ( كما تذكروها ) اى كما تجعل ذينك الاسمين اذا اردت بهما مذكرا مجردين من التاء ( فى المذكر نحو الثالث عشر ) ثم يبين وجه تذكير الاسمين ههنا على القياس مخالفا لما اخذوه عنهما من الاصول السابقة فقال ( وانما ذكرنا الاسمين ) اى اذا كان على صورة اسم الفاعل ( لانه ) اى لان الثالث مثلا ( اسم لواحد مذكور ) وهو العدد الواحد الذى بعد اثنين لانه اسم لمجموع الاحاد الثلاثة فاذا كان اسما لواحد لا للمجموع ( فلما معنى التأنيث فيه ) لعدم داع يقتضى اعتبار التأنيث فيه من كون المعدود مؤنثا ومن كونه اسما للمجموع المصحح لاعتبار التأنيث ( بخلاف ثلاثة عشرة

عنها لا بخصوصها لا شرا  
كهما بين المركب  
الاهمية والبنائية  
وقبرها وذاك هو الظاهر  
من كلامه لكنه مستقيم  
بشهادت قول الامم اردت  
ان الحركات الثلاث  
والاسكان يقع فيه كما يقع  
فى المركب فالصم كقولهم  
منذ وقيل ويازيد والفتح  
كقولهم ابن وكيف ولا  
رجل والكسر اكهؤلاء  
وامس والاسكان  
كقولهم من ولم وجعلوها  
القابا بخصوصه لحركات  
البناء كما جعلوا الحركات  
الاعراب وسكونه القابا  
مخصوصة ليكون القلب اذا  
ذكر منبها من انهم ارادوا  
حركة احد النوعين او  
سكونه دون الاخر فاذا  
قال قائمهم رفع علم انها  
حركة اعراب واذا قال  
ضم لم انها حركة بناء  
وكذلك باتيا وكذلك  
سرفوع ومفعوم الى  
اخرها قال وهذا  
الاصطلاح للبصريين  
التقدمين والتأخرين واما  
الكوفيين فيعوزون كل  
واحد من القطن لكل  
واحد من المنين وواقعه  
الرضى فى ذلك الا انه  
استنبط من قوله ذلك انه  
يجعل الصم والفتح  
والكسر القاب الحركات  
وحدها فلا يقال ان يازيد  
ان مبنى على الصم واما  
القاب الاعراب فانها كما  
تطلق على الحركات تطلق

ر جلافاته ) اى هذا الاسم اسم ( للجماعة ) اى لمجموع الواحدات الثلاثة عشر  
 فاسب فيه اعتبار التانيث ( وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون ) بترك التانيث المذكور  
 ( والثالثة والعشرون ) بالتاء فى الجزء الاول فى المؤنث ثم شرع المصنف فى بيان الفرق بين  
 الاعتبارين بقوله ( ومن ثمة ) وفسره الشارح بقوله ( اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين )  
 للاشارة الى ان من اجلية بمعنى اللام والى ان ثمة ههنا مجاز بطريق الاستعارة المصرحة  
 لان اصل وضعه للاشارة الى المكان واستعمل ههنا للاشارة الى ماسبق من الفرق بين  
 الاعتبارين يعنى بهما ( اعتبار تصديره واعتبار حاله ) وقوله ( اختلف اضافتهما ) مقدر ههنا  
 ليعتلق به الجار حتى يكون قوله من ثمة مفعولا له يعنى انما اختلف الاضافة فى الاعتبارين  
 لاجل ما تقدم من الاختلاف وقوله ( فلا خلاف اضافتهما ) للاشارة الى ان قوله ( قيل فى  
 الاول ) معطل باختلاف اضافة وهو معطل باختلاف الاعتبارين والى ان قوله من ثمة  
 متعلق بقيل بالواسطة يعنى من اجل وقوع الاختلاف حصل الاختلاف فى الاضافة ومن  
 اجل حصول الاختلاف فى الاضافة قيل فى الاول وقسر الاول بقوله ( اى فى المفرد من  
 المتعدد المقول باعتباره تصديره ) وقوله ( ثالث اثنين ) نائب فاعل للفظ قيل اى اذا اريد  
 بالعدد الاخير الذى يعبر باسم الفاعل معنى كونه جاعلا للانقص الذى اضيف اليه قيل فيه  
 ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس اربعة وقس عليه ( بالاضافة ) اى باضافة ذلك الاسم الذى  
 عبر به عن العدد ( الى الانقص بدرجة ) اى بواحد ومعناه ( اى مصيرهما ) وقوله ( اى  
 الاثنين ) تفسير لضمير التثنية وهو مفعول اول لقوله مصير ومفعوله الثانى قوله ( ثلاثة )  
 وهو محذوف من كلام المصنف اى ذلك الواحد جعل الاثنين الانقص منه بواحد ثلاثة  
 ثم بين المصنف ما يشق الثالث منه فقال ( من ) اى هو مأخوذ من ( قولهم ) ( ثلثتهما )  
 ( بالتخفيف ) اى بتخفيف اللام من الثلاثى وانما يقيد به الشارح لانه ليس بمأخوذ من ثلثتهما  
 بتشديد اللام من التثنية لانه حينئذ يكون مأخوذ من قولهم ثلث بالتشديد وهو الشراب  
 الذى طبخ حتى ذهب ثلثه بل انه مأخوذ من قولهم ثلث القوم كما قال فى الصحاح وثلثهم من  
 باب ضرب اذا كان ثالثهم وكلهم ثلاثة بنفسه ( اى صيرت الاثنين ثلاثة ) وهذا تفسير للمجموع  
 قوله ( و ) ( قيل ) ( فى الثانى ) عطف على قوله فى الاول واليه اشار الشارح بتوسيط لفظ  
 قيل بين الماطف والمعطوف ثم فسر الثانى بقول ( اى فى المفرد اى فى العدد المفرد ) من المتعدد  
 المقول الذى اريد الاخبار به ( باعتباره حاله ) ومرتبته ( ثالث ثلاثة ) ( او اربعة ) اى رابع  
 اربعة ( او خمسة ) اى خامس خمسة ( بالاضافة ) اى باضافة اسم الفاعل ( الى عدد يساوى )  
 اى ذلك المضاف اليه منه ( عدده ) اى عدد ذلك الاسم ومأخذ اشتقاقه كما كان فى ثالث ثلاثة  
 ( او يكون ) اى او باضافته الى عدد يكون ذلك المضاف اليه عددا ( فوقه ) اى فوق مأخذ  
 اشتقاقه كما كان فى ثالث اربعة او خمسة او ستة ومعناه ( اى احدها ) اى المراد من الثالث  
 احدا ما اضيف اليه من الاعداد المذكورة ولما توهم من قوله احدها ان المراد من احدها ثلث

على الحروف ايضا يقال  
 نحو جاءنى زيد والزيدان  
 والزيدون انها معرفة  
 فقال والذى يذهب فى ظنى  
 ان المتقدمين لم يضعوا  
 القاب الاعراب ايضا اعنى  
 الرفع والنصب والجر الا  
 للحركات العنة فالرفع  
 كالقم والنصب كافتح  
 والجر كالسكر ثم انهم  
 يطلقون على الحروف  
 لقيامها مقام حركات  
 الاعراب اسماء الحركات  
 مجازا فقولهم فى نحو رأيت  
 الزيدى ان الزيدى  
 منصوب مجاز فاعى شي  
 المانع على هذا يطلق على  
 الحروف القائمة مقام  
 حركات البناء اسماء تلك  
 الحركات مجازا يقال فى لا  
 رجلين انه مفتوح مثلا  
 وهذا كما ترى قوله  
 وحكمه قيل حقه ان يؤخر  
 عن تقسيم المبني الا انه قدمه  
 لان غيره جعله تعريفا  
 للمبني فبين على ان حكمه  
 الذى لا يعرف الا بعد  
 معرفته فغلب تعريفه بقوله  
 وحكمه فبينها على وجه  
 المدول ثم قيل وفيه نظر  
 لان حكم المبني مطلقا ليس  
 ذاك بل حكم ما ناسب مبنى  
 الاصل منه واما الذى بناؤه  
 لعدم التركيب فتحكمه ان  
 يختلف آخره باختلاف  
 العوامل وكلام اردى اما  
 الاول فلان التقسيم انما هو  
 لطووس فى البيان بتعريف  
 كل واحد من الاقسام  
 وبيان حكمه وهذا حكمه

الاعداد هو احدها سواء اعتبر وقوعه في مرتبة اولاً واراد الشارح ان يفيد به بحيث يندفع عنه ذلك الوهم استدرك فقال (لكن لا مطلقاً) اى ليس المراد منه انه احد من آحادها (بل باعتبار وقوعه) اى وقوع ذلك المفرد في مرتبة من المراتب كوقوعه (في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا) اى وان لم يرد به هذا الاعتبار بل اريد به على اطلاقه (بلازم جواز ارادة الواحد الاول من عشر العشرة) لانه يصدق عليه انه احد العشرة مع انه ليس عاشرها بل اولها (وذلك) اى وذلك الجواز (مستبعد جداً) اى قطعاً يبنى كونه مستبعداً من المرام قطعى ثم شرع في بيان ما فوق العشرة باعتبار الثاني فقال (وتقول) (في اضافة ما زاد على العشرة) يعنى في اضافة المفرد الذى هو في مرتبة من المراتب التى هي ما فوق العشرة (حادى عشر احد عشر) (باضافة المركب الاول) وهو حادى عشر (الى المركب الثانى) وهو احد عشر وقوله (اى واحد) تفسير للمركب المضاف وقوله (من احد عشر) تفسير للمركب المضاف اليه مع الاشارة الى ان الاضافة فيه بيانية بمعنى من وقوله (من آخر) بالرفع صفة للواحد وتفسير على ما سبق من ان المراد بالاحد ليس على اطلاقه بل باعتبار وقوعه في المرتبة الاخيرة بمعنى انه واحد متأخر مسبوق (بعشر درجات) اى عشر وحدات سابقة على ذلك الواحد الاخير وذلك الاخير في مرتبة اخيرة بعد انقضاء لعشرة وقوله (بناء) بالنصب للاشارة الى ان كلمة (على) متعلق به لكونه مفعولاً له لقوله تقول يعنى تقول كذلك فيما فوق العشرة وانما يجوز ان تقول كذلك للبناء على (الاعتبار) (الثانى) لانه يقال كذا في اعتبار الاول لانه لا يجوز فيما دون الاثنين ولا يجاوز العشرة كما سبق الاشارة اليه في قوله الى العاشر والعاشر لا غير (وهو) اى الاعتبار الثانى الذى يجوز فيه فيما دون الاثنين وما فوق العشرة (اعتبار بيان حاله) كما ان المراد بالاعتبار الاول هو اعتبار التصيير وقوله (خاصة) (لان الاعتبار الاول منصوب اما على انه حال من الثانى واما على انه مصدر مفعول مطلق من تقول يعنى الابتداء من الحادى والتجاوز الى ما فوق العشرة مخصوص بهذا الاعتبار الثانى دون الاول وهو الاعتبار بالتصيير لا يتجاوز العشرة كما عرفت) في قوله لا غير ثم اشار الى جواز وجه آخر فقال (وان شئت قلت) وقيد الشارح بقوله (في اداء هذا المعنى) للاشارة الى ان اداء هذا المعنى كما يكون بالقول الاول ويكون ايضا بقولك (حادى احد عشر) فالمعنى باق في صورتين ثم اشار الى محل الفرق بين القول الاول وبين هذا بقول (يحذف الجزء الاخير) وهو لفظ عشر (من المركب الاول) يعنى حادى عشر فان الجزء الاخير ثابت فيه وقوله (استثناء عنه) بالنصب مفعول له لقوله يحذف اى انما يحذف الجزء الاخير من الاول لوجود الاستثناء فاراعن ذكره وقوله عنه بيان للمستغنى عنه وقوله (بذكره) بيان للمستغنى به يعنى لفظ العشرة فرغ عن ذكره في المركب الاول بسبب ذكره في المركب الثانى ثم اشار المصنف الى منتهى ما يقال فى اداء هذا المعنى بطريق حذف الجزء الاخير وفسره الشارح بقوله (وهكذا تقول) ليكون قوله (الى تسعة عشر) مقيساً ويكون قوله حادى احد

مطلقاً اى من غير اعتبار انقسامه الى هذه الانقسام فحمله على ما الثانى فلا نه لاشئ من البنى يكون آخره مختلفاً باختلاف العوامل والالكان معرباً فان العرب ليس الا ذلك على ما احاط به ملك فهو حكم البنى مطلقاً كيف لا واختلف آخر غير المركب باختلاف العوامل انما يتصور بعد التركيب لا قبله وح يكون خارجاً عما نحن فيه بالضرورة قوله وبعض الظروف قيل وانما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات مع ان اى مربية وحدها قلتما وللايجزهم انه على مذهب من جعله اللذان والاثان معربين لكن يبنى ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبنى من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بملك وينبنى اذ يقول وبعض الكائنات ايضا يخرج فلان وفلانة وليس بشئ لان مدار الحكم غائب الامر قوله المضمير ما وضع لتكلم قيل المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر لفهوم التكلم والمخاطب والغائب والتعريف وضمة الجزئيات معينة لهذه المفهومات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق وبهذا استفتت عما تكلف الشارح لاخرهما وعلى طريقة النهاية يبنى ان يحمل

عشر مقبلا عليه يعني وقس على حادى احد عشر من ثانى اثنى عشر منها الى تاسع تسعة عشر وانما قال كذلك لئلا يتوهم الاختصاص في الجواز بتركيب حادى احد عشر ثم اراد المصنف ان يبين الفرق في حكم الاعراب بين القول الاول وبين القول الثانى فقال (قعر ب) (الجزء الاول) يعني انه حذف الجزء الاخير في المركب الاول يكون سببا لاعراب الجزء الاول الباقي منه وقوله (من المركب الاول) ليظهر المراد من الجزء الاول الذى اعر ب لان الجزء الاول يحتمل ان يكون المراد به الجزء الاول من المركب الاول ومن المركب الثانى فلا حتراز عن الاحتمال الاول قيده بقوله من المركب الاول وانما يعرب (لانتفاء التركيب) وقوله (الموجب) بالجر صفة كاشفة للتركيب اى لانتفاء التركيب الذى يوجب (للبناء) قال عصام الدين ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس في آخره حرف علة في غير حالة النصب فانه في البناء ساكن الاخر وفي الاعراب ساكن الاخر ايضا الا في حال النصب انتهى يعني اذا قلت جاءني حادى عشر احد عشر فحادى عشر مبنى بسكون الياء واذا قلت جاءني حادى احد عشر فحادى معرب بسكون الياء لفظا وبضمها تقديرا فالتلفظ في الصورتين بسكون الياء لكنه مبنى في الاول ومعرب تقديرا في الثانى واما في حاله النصب قلت في الاول رأيت حادى عشر احد عشر بسكون الياء مبنيما وفي الثانى رأيت حادى احد عشر بفتح الياء منصوبا ولما تبين حال الجزء الاول من التركيب الاول على تقدير حذف الجزء الثانى منه وبقي حال الجزئين من التركيب الثانى مبهما اراد الشارح ان يبين حالهما فقال (وبني الجزآن الباقيان) احدهما الاحد وتانيهما العشر من التركيب الثانى (لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب) اى لوجود وصف موجب للبناء في الجزئين وذلك الموجب هو التركيب ولما فرغ المصنف من مباحث اسماء العدد التي هي قسم من اقسام الاسم شرع في مباحث قسم آخر منها فقال (المذكر والمؤنث) فقوله المذكر اما مبتدأ خبره محذوف اى بمبحث المذكر ما ينبغي اواخر محذوف المبتدأ اى البحث الاتي بمبحث المذكر ثم بين الشارح وجه ذكر مباحثهما عقب بحث اسماء العدد فقال (ذكرهما) اى انما ذكر المصنف المذكر والمؤنث (بعد باب العدد لا بجراد مباحثه) اى مباحث اسم العدد (الى ذكر التذكير والتأنيث) بان كان عدد المذكر بدون التأنيث وعدد المؤنث بها كافي ماعدا باب الثلاثة الى العشرة وبالعكس بان كان مذكرا بالتاء ومؤنثة بدونها فانسب ايراد مباحثهما بعد مباحث اسماء العدد بخلاف مباحث سائر الاقسام الاسم وقوله (وقدم المذكر) معطوف على قوله ذكرهما اى وانما قدم المص المذكر في الذكر على المؤنث (لاصالة) اى ليكون المذكر اصلا لانه لا يحتاج الى علامة التأنيث لالفاظ ولا تقدير بخلاف المؤنث فانه يحتاج اليها لفظا او تقدير او غير المحتاج اصل بالنسب الى المحتاج فكان المؤنث فرعاه والا صل مقدم طبعا فالانسب تطبيق الذكر بالطبع وقوله (واخر) عطف على ما قبله اى وانما اخر المصنف (تعريفه) اى تعريف المذكر عن تعريف المؤنث على عكس السابق (لانه) اى لان تعريف المذكر (عدمي) لكونه عبارة عن عدم وجود علامة التأنيث فيه (وتعريف

التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بينه او مخاطب او غائب كذلك وبهذا يدفع افظا المتكلم والمخاطب وليس من فهم المقام لا من وضع الضمائر لذوات المتكلم والمخاطب والغائب بالاتفاق الا ترى انك اذا قلت فمخاطب بهذا الكلام المتكلم به لا يكون المراد بانا الذات والا لامتنع الحمل والموضوع للمفهوم المتكلم والمخاطب وبهذا تبين فساد قوله والمراد ما وضع ليستعمل في متكلم بينه او مخاطب كذلك فخرج لفظ المتكلم والمخاطب ايضا لان معنى هذه العبارة هو الاستعمال بحسب المفهوم وانما انت ليستا كذلك فان قلت اذا كان المتكلم والمخاطب موضوعين اهما باعتبار مفهومهما المقيد ليكون كل منهما موضوعا للثائب وهذا الصميم ان باعتبار ذاتهما لا في حاجة الى قيد الحبيبة قلنا الحاجة اليه لاخراج زيد اذا عبر به من السعي بزيد فانه يعقد عليه انه وضع لذات المتكلم والمخاطب لكن لا من هذه الحبيبة وايضا هذه الحبيبة لاظهار ذلك لاعتبار قوله ويخرج بهذا القيد قبل اى بقيد الوضع لكونه لاحد الامور الثلاثة قلنا ان المراد القيد ولم يرد ان الغرض منه اجراجهما لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير

المؤنث ( اى مفهومه ( وجودى ) لكونه عبارة عن ما وجد فيه علامة التأنيث والوجود سابق على العدم فى التصور لان الاعداد تعرف بملكاتها كما ان تصور المعنى مؤخر عن تصور البصير لكونه عبارة عن عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا كذلك تصور المذكر مؤخر عن تصور المؤنث لكونه عبارة عن عدم التأنيث عما من شأنه ان يكون مؤنثا ثم شرع فى تعريف المؤنث الوجودى فقال ( المؤنث ) وهو مبتدأ وقوله ( ما فيه ) وهو الموصول او الموصوف خبره واعلم ان لفظ ما ههنا يحتمل ان يكون موصولا وان يكون موصوفا لكن الشئ لما فسره بقوله ( اى اسم ) اشار به الى ان الاختار عنده هو ان يكون موصوفا لانه لو كان موصولا لكان الواجب عليه ان يقول اى الاسم بلام التعريف وقوله ( كان فيه ) للاشارة الى ان قوله فيه ظرف مستقر مقدر بفعل كاهو الراجع فيه وانما رجح الشئ جانب الموصوفية لوقوعه خبرا فى مقام التعريف وقوله ( علامة التأنيث ) مرفوع على انه فاعل الظرف والجملة صفة لما وقوله ( لفظ ) منصوب على انه حال من العلامة بالتأويل باسم المفعول كما فسره الشارح بقوله ( اى ملفوظة كانت تلك العلامة ) وقوله ( حقيقة ) بالنصب خبر بعد خبر لكانت اى كون تلك العلامة ملفوظة اما حقيقة بان تكون العلامة مذكورة فى اللفظ با الحقيقة وهى ايضا اما مؤنث حقيقة او غير حقيقية فالحقيقة اما من العقلاء ( كإمرأة ) اما من غير العقلاء فهو ( ناقة ) اما غير حقيقة فهو ( غرفة او حكما ) اى اوكون تلك العلامة ملفوظة حكما ( كمقرب ) فان علامة التأنيث ملفوظة فى لفظها ليست بملفوظة بالحقيقة لانها ليست فى العلامة فى اللفظ بل فيه حرف حكمه حكم علامة التأنيث ( اذ الحرف الرابع فى المؤنث ) وهو الباء فى المقرب ( فى حكم تاء التأنيث ولهذا ) اى ولكون الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث ( لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية ) يعنى ان تصغير الثلاثى كئنا مثلا يقال فيه نورة فتظهر فيه التاء بخلاف تصغير الرباعى منها فانه لا يقال فى تصغير عقرب عقربة بل يقال فيه عقير وقوله ( او تقديرا ) عطف على قوله لفظا ( اى مقدرة ) يعنى سواء كانت علامة التأنيث مقدرة يعنى انها ( غير ظاهرة فى اللفظ ) وذلك فى الالفاظ استعملت فى كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث الا فى التصغير فى الثلاثى حقيقة وفى الرباعى حكما كما عرفت مثالها من الثلاثى ( كدار و نار ونمل و قدم وغير هامن المؤنثات السماعية ) وجمعها ابن الحاجب رحمه الله فى قصيدة وهى هذه

( نفسى القداء لسائل وافاتى . بمسائل فاحت كروض جنان )

( اسماء تأنيث بغير علامة . هى يافتى فى عرفهم ضربان )

( قد كان منها ما يؤنث ثم ما . خيرت فيه باختلاف معان )

( اما الذى لا بد من تأنيثه . ستون منها العين والاذنان )

( والنفس ثم الدار ثم الدول من . اعدادها والسن والكتفان )

( وجههم ثم السعير وعقرب . والارض ثم الاست والمضدان )

الموصوفة بما وصف به  
الفائب بل انهما يخرجان فلا  
يرد النقص بهما وقوله فان  
الاسماء الظاهرة الخ بيان  
لصحة خروجهما به مع  
انهما داخلان فى الفائب  
ووجه الصحة انهما  
موضوعان للفائب مطلقا  
فيخرجان بهذا القيد المشتمل  
على الفائب القيد او المراد  
انه يخرج بهذا القيد على  
كل من تفسير التكلم  
والمخاطب اما الثانى فظاهر  
واما الاول فامر التكلم  
ظاهر واما امر الفائب  
فنفى لان المخاطب موضوع  
للمخاطب من حيث انه  
مخاطب يتوجه اليه الخطاب  
ذلا معنى للمخاطب الا ما  
يتوجه اليه الخطاب الا ان  
يراد يتوجه الخطاب به  
ولفظ المخاطب لم يوضع  
للمخاطب يتوجه اليه  
للمخاطب بلفظ المخاطب  
بخلاف انت فلا حصر الا  
وضع ان يقال من حيث انه  
مخاطب به ولا يذهب عليك  
ما فيه من الاضطراب  
والانحراف عن سبيل  
الصواب كيف وبيانه  
ينطق تارة بان خروج  
لتكلم والمخاطب بما ذكر  
فيهما من قيد الحبية  
واخرى يكون خروجهما  
بما وصف به الفائب وايضا  
يسر القيد بانه الوضع  
لاحد الامور الثلاثة ويجب  
عما اورده على حبية  
المخاطب الاولى بالمثل  
على ما جملة الشارح



( ثم الجحيم ونارها ثم العصا \* والريح منها واللفظي ويدان )  
 ( والنول والفردوس والفلك التي \* في البحر تجري وهي في القرآن )  
 ( وعروض شعر والذراع وثياب \* والملح ثم الفأس والوركان )  
 ( والقوس ثم المنجنيق وارنب \* والحجر ثم البئر والفخذان )  
 ( وكذلك في ذنب فهد حكمهم \* ابدأ وفي ضرب بكل مكان )  
 ( والعين للنبوع والدرع التي \* هي من حديد قط والقدمان )  
 ( وكذلك في كبد وفي كرش وفي \* سقر ومنها الحرب والنعلان )  
 ( وكذلك في فرس وفي كأس وفي \* افهى ومنها الشمس والعقبان )  
 ( والعنكبوت تحوك والموسى معا \* ثم اليمين واصبع الانسان )  
 ( والرجل منها والسر اويل التي \* في الرجل كانت زينة العريان )  
 ( وكذا الشمال من الاناس ومثلها \* ضبع ومنها الكف والساقان )

وانما فسر الشارح قوله تقديره بقوله اى مقدرة غير ظاهرة اللفظ للإشارة الى ما قال  
 المص في الايضاح من ان التاء مقدرة في الجميع اى في الثلاثى كئنا وفي الرباعى كمقرب وان  
 كانت في الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الزائد على الثلاثى فحكمه وافيه ايضا بتقدير  
 التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد وردت التاء فيه ايضا شاذا نحو قديمه في تصغير قدم  
 وورثة في تصغير وراء فظهر ان ادخال نحو وعقرب في اللفظي مخالف للعقل والنقل  
 كذا قال في الامتحان ثم شرع في تعريف المذكر فقال ( والمذكر بخلافه ) وفسره  
 الشارح بقوله ( اى اسم ) للإشارة الى ان قوله المذكر مبتدأ وخبره محذوف وهو اسم بقرينة  
 المقابلة وقوله ( المتبس ) للإشارة الى ان الباء في قوله بخلافه للملابسة وقوله ( بمخالفة المؤنث )  
 اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المؤنث والى ان الخلاف بمعنى المخالفة لانه اسم بمتناه  
 كما قال في الصحاح ان الخلاف بمعنى المخالفة كما قال الله تعالى فرح المخلفون بمقدمهم خلاف  
 رسول الله اى مخالفة رسول الله فعلى هذا يكون مضافا الى المفعول بمعنى المذكر يخالف المؤنث  
 ثم فسر المخالفة بقوله ( اى لم يوجد فيه ) اى المراد من مخالفة المذكر للمؤنث انه لم يوجد في الاسم  
 الذى يكون مذكرا ( علامة التأنيث لالفاظا ولا تقديرا ) ولما توقف التعريفان على معرفة  
 علامة التأنيث وجودا وعدمهما تعرض المصنف لبيانها فقال ( وعلامته ) وقوله ( اى علامة  
 التأنيث ) تفسير للضمير المجرور ( التاء والالف ) وقوله ( حال كونها ) اى حال كون  
 الالف اشارة الى ان قوله ( مقصورة ) بالنصب حال من الالف وقوله ( كسلى )  
 مثال للمؤنث الذى بالالف المقصورة من الاسم وقوله ( وحلى ) مثال له من الصفة وقوله  
 ( او معدودة ) معطوف على قوله مقصورة وكذا قوله ( كصحراء ) مثال للمعدودة من الاسم  
 وقوله ( وحمراء ) مثال لها من الصفة ثم اراد الشارح ان يذكر فيه ما زعم فيه بعضهم فقال  
 ( وقد زاد بعضهم ) اى زاد بعض النحاة الضمائم ( الباء ) بان يجعله علامة ايضا فيقال انها

وجه الله حبيبة اخرى  
 مقابلة لها وفساد كل واحد  
 من هذه الامور في غاية  
 الظهور وانما المراد افاضة  
 كون خروجها بقيد الوضع  
 لاحد ما وذاك سر الافراد  
 يدل على هذه دلالة قطعية  
 قوله قدس سره فان الاسماء  
 الظاهرة كلها موضوعة  
 لقائب وبه ظهر ان ما سبق  
 من قوله وبهذا استغنى عما  
 تكلف الشارح لاخراجها  
 مبنى على الفهم السقيم والله  
 الهادى على صراط مستقيم  
 قوله ويخرج بهذا القيد  
 الاسماء الظاهرة وان كانت  
 موضوعة لقائب الصواب  
 ويخرج بهذا القيد الاسماء  
 الظاهر الموضوعة للقائب  
 قوله او تقديره امثل ضرب  
 غلامه زيد قيل جعل النقد  
 رتبة داخل في التقديم لفظا  
 لكن تقديره لانه انسب به  
 منه اسائر الاقسام ثم نجه  
 عليه انه شاع مقابلة لفظا  
 لقوله تقديره امثل تقديره  
 داخل تحت ما ليس على  
 بالبيان وهذا الاعتراض  
 مما اورده الرضى لكنه  
 ليس بشئ لانه لا مانع  
 لكونه مقابلا لكل منهما  
 فهو مبنى على اعتبار المعبر  
 واسم ليس والاختلاف بما  
 لتبين المراد بمسونة لفظا  
 بحيث لا يذهب الوهم الى  
 خلافه قوله من حيث المعنى  
 لان حيث اللفظ فان  
 المرجع المتقدم ليس  
 ملتو ظاهرا ومذكورا لفظه  
 بينه وبين الشارح عين

التسامع والتسامل ولا  
وجه لما قيل اراد بالذكر  
لان حيث اللفظ ان يكون  
المعنى مقصودا باللفظ  
باستعماله فيه والافعى  
اللفظ باعتبار انه مدلول  
اللفظ مذكور لفظا قوله  
فكأنه متقدم من حيث  
المعنى قيل اى كان لفظ  
العدل متقدما من اجل المعنى  
وتقدمه فمضمر كأنه لفظ  
العدل وقوله من حيث  
المعنى تدليل والا فينبغي ان  
يقول فكأنه متقدم من  
حيث اللفظ وهذا عجيب  
جدا فان الكلام فى اثبات  
التقدم المعنوى دون  
اللفظى حتى يكون سبيل الى  
هذا هو القول بلزوم  
القول فكأنه متقدم من  
حيث اللفظ وبذلك -قط  
ما قيل على قوله وكأنه  
تقدم ذكره معنى الظاهر  
فكأنه تقدم ذكره لفظا فان  
معنى القوانين واحد قال  
المس والتقدم المعنوى  
كقوله تعالى هو اقرب  
للتقوى فان قوله اعدوا  
لادل على العدل صار كأنه  
متقدم من حيث المعنى وقد  
يكون ذلك من لفظ وقد  
يكون من سياق وسباق  
كقوله ولا يوبى لانه لا تقدم  
ذكر الميراث دل على ان عمه  
موروثا لجرى الضمير عليه  
من حيث المعنى هذا كلامه  
قوله فانما جاء فى ضمير  
الشان قيل لا يصح المحصر  
ولو كان راجعا الى حلة  
المجى كان قوله لانه انما جىء

من جملة علامات التأنيث (في قولهم) في مؤنث اسم الاشارة (ذى ونى) حيث انهما يستعملان  
في مؤنث ذواتنا (وزعم) اى ذلك البعض (انهما) اى الياء في هاتين الكلمتين (للتأنيث) لان  
مذكرهما بدون الياء ولو لا الياء للتأنيث فبهما لما كان كذلك واراد الشارح ان يراد استدلال ذلك  
البعض فقال (وليس ذلك) اى ليس استعمال الكلمتين المذكورتين بالياء في المؤنث (بحجة)  
على ان الياء علامة من علامات المؤنث لان الحجة انما تصح اذا لم يكن احتمال فى خلافها وهما  
ليس كذلك (لجواز ان يكون) اى لا احتمال ان يكون كل واحدة من الكلمتين (صيغة موضوعه  
للمؤنث مثل هى وانت) بكسر التاء فانهما ضميران موضوعان للمؤنث لانهما فرعان لهو  
وانت بفتح التاء وقال فى الامتحان وفى هذا التعريف اباحت الاو انه ان اريد بالتاء ما يصير هاء  
فى الوقف يخرج نحو صافات واخترت وبنى لانهما التأنيث مع انه لا يوقف عليها بالهاء وان  
اريد المطلق اى سواء كانت هاء فى الوقف او لا فلا بد من التقييد بعدم الاصاله وايضا ان لم يقيد  
بالاخر دخل نحو ثراث وتكلمان مع انهما ليستا للتأنيث لان اصلهما الواو وان قيد الاخر بالاخر  
الحقيقى خرج نحو ضاربين لانهما للتأنيث وليست فى الاخر الحقيقى وان قيد الاخر الحقيقى  
بالاخر لكانت بهما اصول الحروف خرج اخت لان التأنيها ليست بعد الاصول بل هى من  
الاصول وان اريد ان المراد من التاء التأنيث لا مطلق التاء لزم الدور لتوقف تاء التأنيث على  
معرفة المؤنث ولو توقف هو على معرفة تاء التأنيث لزم الدور والبحث الثانى ان من المؤنث  
صيغا موضوعه كهى فى الضمير المنفصل وهما فى الضمير المتصل وانت بكسر التاء ونحو ياء تضرين  
وتون ضربن وتاوتن وهذه وهذى وكتتا وتنتان وكلها خارجة عن المؤنث وداخله فى المذكر  
والبحث الثالث ان الالف قد يكون للحاق فان اريد بالفت التأنيث الالف مطلقا فلا يكون  
التعريف مانعا لدخول الف نحو موسى وعيسى فيلزم كونهما مؤنثين وان اريد بها الف التأنيث  
يلزم الدور ايضا والجواب عن الاول ان اريد بالتاء ما هو الاعم من الحقة بقى نحو اخت والكون  
بمد الاصول نحو فاطمة وعن الثانى انما قدر والتأنى الا مثله المذكورة من نحو هى وغيرها ولا نسلم  
التأنيث بالصيغة طرد الباب وحفظ القاعدة وتسم بالاضبط وعن الثالث ان اريد بالالف هو  
الالف الذى صار مستقلا فى منع الصرف فتحو موسى مؤنث بهذا المعنى وذلك معلوم  
باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظى يراد به التعيين لانه تعريف حقيقى يراد به  
التحصيل فلا دور انتهى ما فى الامتحان ملخصا واجاب بعضهم بان المعرف خاص اى المؤنث  
الذى سوى ما ذكر اعلم ان مذهب سيدويه فى الالف الممدودة انها فى الاصل مقصورة زيدت  
قبلها الف لزيادة المد لان الالف لازمه صار كلام الفعل فجازت زيادة المد قبله كما فى كتاب  
وغلام فاجتمع الفان فلو حذفنا احدهما صار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلت  
تأنيتهما الى حرف قبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة دون الواو  
والياء لانها لو قلبت الى احدهما لاحتسج الى قبلها ايضا كما فى سائر ودائر كذا فى المنهل  
وقال الجار بردى فى شرح الشافية ان الالفين مما للتأنيث فلمن ذلك ان الالف الممدودة

به من غير ان يتقدم ذكره  
مستدركا وكان العبارة  
المحررة فاتحيا في في ضمير  
الشان قصدا الى ولا يخفى  
انه لا سبيل الى احتمال وراه  
كونه راجعا الى ملة المحي  
ودعوى لزوم الاستدراك  
في الكلام باطلا لان مازمه  
مستدركا مقيد لكونه  
المحي به من غير اذ يتقدم  
ذكره ولا يخفى انه لا بد منه  
وبه ظهر قصور العبارة  
المحررة وقوله وهو مرفوع  
ومنصوب ومجروح قبل  
الاخصر الاوضح والاول  
مرفوع ومنصوب  
ومجروح الثاني مرفوع  
ومنصوب وفساد هذا  
التعبير مستغن عن البيان  
قوله الاول ضربت  
وضربت قبل الاولى ان  
يقول ضربت ويضرب الى  
ضربين ويضرب لكون  
افراد الضمير المرفوع  
المتصل ستوفاة ثم اوجب  
بانه اشارة الى بيان التمايز  
المتصلة بانها دائرة على  
التصريف المعلوم في  
الصرف فلم يقتض الماضى  
والمستقبل وغير ما وانت  
خير بانه لا سبيل الى كل  
واحد من السؤال  
والجواب لان المقسم هو  
اللفظ الحقيقي اى الضمير  
البارز قال في الشرح  
شرعنا في تقسيم الضمير لانه  
يوضع موضع الظاهر فكما  
ان الظاهر يكون مرفوعا  
ومنصوبا ومجروحا فكذلك  
جاء الضمير وايضا قال هذا

هى الالفان معادون الهمزة فقط فلا يرد ما وردده المصام من ان الالف التى تمدى التى قبل  
الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجماعا فى قوله الالف بمدودة نظرا انتهى ثم شرع المصنف فى  
بيان اقسام المؤنث فقال (وهو) (اى المؤنث) (حقيقى ولفظى فالحقيقى ما) وقوله (اى اسم)  
تفسير لما و اشارة الى انها موصوفة كامر (بازائه) وقوله (اى فى مقابلته) تفسير لكون الازاء  
بمعنى المقابلة والباء فى اوله بمعنى فى اى اسم حاصل فى مقابلة ذلك الاسم (ذكر) هو بالرفع فاعل  
الظرف وقوله (من) (جنس) (الحيوان) بيان لما وانما زاد الشارح لفظ الجنس للتايد عليه ان  
للنخلة ايضا ذكر امع ان تأنيثها ليس بحقيقى اذ يقال فيه اشترى نخلة اثنى وقيد الجنس اخرجهما  
عن التعريف اذ النخلة ليست من جنس الحيوان وقوله (كامرأة) (فى مقابلة رجل) مثال  
للمؤنث الحقيقى من العقلاء وقوله (وناقة) (فى مقابلة جمل) مثال له من غير العقلاء ثم شرع  
فى تعريف اللفظى فقال (واللفظى بخلافه) (اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقى) واعرابه  
وباعت التفسير مثل ما مر وقوله (اى ليس بازائه) اى حال تعريف التأنيث اللفظى هو انه اسم  
مؤنث ليس بازائه ومقابلته (ذكر من الحيوان بل تأنيثه) اى كونه مؤنثا (منسوب الى اللفظ)  
فذا اطلق عليه اللفظى وانما نسب الى اللفظ (لوجود علامة التأنيث فى لفظه) فقط (حقيقة)  
كافى غرقة (او تقدير) كمين (او حكما) كمقرب حال كون كل منها (بلا تأنيث) اى بلا وجود  
تأنيث (حقيقى فى معناه) اى فى معنى كل منها (كظلمة) (مثال) اى هذه الكلمة مثال (للتأنيث  
اللفظى حقيقة) لوجود علامة التأنيث حقيقة (وعين) (مثال) اى وهذه مثال (للتأنيث اللفظى  
تقدير) وانما كان مثالا للتقديرى (فان تأنيثا مقدره فيها) اى فى كلمة العين (بدليل تصغيرها)  
اى اذا اريد تغير كلمة العين تصغر (على عينه) باظهار التاء فيها ولما كان اللائق بالمصنف ان يمثل  
امثلة للانواع الثلاثة مع انه اقتصصر على التمثيل للوعين اراد الشارح اى بين وجه الاقتصار  
عليهما فقال (ولم يورد) اى المصنف (مثلا) مؤنث اللفظى الحكيم كمقرب لقله وقوعه بالنسبة  
الى النوعين الاخرين ولما فرغ المصنف من تعريف المؤنث وتقسيمه شرع فى مسالته بالنسبة  
اسناد الفعل اليه فقال (واذا اسند الفعل) اى الفعل الاصطلاحي وانما قيده الشارح  
بقوله (بلا فصل) اى بلا ادخال شئ غير المسند اليه بين وبين الفعل لان الحكم الآتى مختص  
بالاسناد بلا فصل وقوله (كما هو الاصل) اشارة الى قرينة حذف المصنف لهذا القيد يعنى  
لا احتياج الى هذا القيد لانه ظاهر لكونه اصلا كما قال فى بحث الفاعل والاصل ان بلى فله  
يعنى انه اذا اريد اسناد فعل مع رعاية ما هو الاصل فيه علم ان المراد بالفعل الفعل وشبهه  
وعبارة من الامتحان اشمل منه حيث قال ولو اسند للشتق وايضا ان المراد بالفعل الفعل  
المتصرف فخرج منه باب نعم وعسى (اليه) (اى الى المؤنث) وقوله (مطلقا) اشارة  
الى ان المراد بهذا الحكم اعنى حكم الاسناد وهو وجوب التاء اعم من ان يكون المؤنث  
(حقيقيا) نحو امرأة (او لفظيا) نحو ظلمة (ومظهرا) اى سواء كان مظهرا نحو ضربت  
امرأة وظهرت ظلمة (او ضمرا نحو امرأة ضربت وظلمة ظهرت والفاء فى قوله (فبالتاء)

جوابية وفسره الشارح بقوله (اي فذلك الفعل) للإشارة الى ان قوله بالتاء ظرف مستقر  
مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (ملتبس بالتاء) اشارة الى ان المعلق المحذوف  
ما خوذ من معنى الباء التي للملابسة وقوله (وجوبا) منصوب على المصدرية اى التباسا وجوابيا  
ان الفعل اذا سندا الى المؤنث كذلك يجب كونه ملاسبا بالتاء والقريضة على كونه واجبا قوله فيما  
سأتي وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وقوله (ايدانا) بالنصب مفعول له لقوله ملتبس اى انما  
يجب ان يكون ذلك الفعل ملاسبا بالتاء للاعلام (بتأنيث الفاعل من اول الامر) وان كان  
تأنيثه مملوفا في غاية الامر وذلك الوجوب حاصل في كل من الصور (الى اذا كان) اى الفعل  
(مسندا) وقوله (الى ظاهر) متعلق به ومضاف الى قوله (غير) وهو مضاف الى قوله (الحقيقي)  
وقوله (فانه) علة الاستثناء يعنى انما استثنى هذه الصورة لانه (حينئذ لك الخيار في الحاق التاء  
وتركه) وكل ما هو شأنه ذلك فهو ليس بواجب وما ليس بواجب لا يدخل في القاعدة المذكورة  
وقوله (والى هذا) متعلق بقوله (اشار) اى اشار المصنف الى استثناء هذه الصورة (بقوله)  
(وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار) قوله انت مبتدأ وقوله بالخيار ظرف مستقر خبره اى انت  
مخير في الحاق التاء وتركه في الفعل المسند الى اسم الظاهر المؤنث الغير الحقيقي ولما كان هذا  
القول على صورة المسئلة المستعلة مع انه تخصيص للقاعدة كما يخصص قوله تعالى فاقولوا للمشركين  
بقوله عليه الصلوة والسلام ولا يقتلوا اهل الذمة اراد الشارح ان يشير اليه بعد تقريره لصورة  
الاستثناء فقال (فهو) اى فهذا القول من المصنف (بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة) وانما  
قال بمنزلة الاستثناء ولم يقل انه استثناء لانه ليس باستثناء فى الحقيقة لان استثناء الحقيقي يكون  
باداة مخصوصة وهذا ليس كذلك ثم شرع الشرح في تطبيق الامثلة فقال (فلك) اى فجاز ذلك (ان  
تقول في) مثل (طلعت الشمس) مما اسند فيه الفعل الى الاسم الظاهر المؤنث بتأنيث غير حقيقي  
يجوز ذلك ان تقول طلعت بالتاء وان تقول (طلع الشمس) غير التاء وهذا اذا سندا الى ظاهر منه  
(بخلاف الشمس طلعت) اى فيما اسند الفعل الى ضمير راجع الى المؤنث اللفظي (فانه لا يجوز  
فيه الشمس طلعت) بترك التاء وقوله (لكون التأنيث) علة لجواز الامرين فيما اسند الى ظاهر يعنى  
انما يجوز فيه الامر ان يكون التأنيث (فيه) اى فيما اسند الى الظاهر الى الظاهر الغير الحقيقى  
(لفظيا) كالشمس لا حقيقيا كامرأة وقوله (واستفناه) بالجر عطف على لكون اى ولا استثناء  
ذلك المؤنث فى العلم بكونه مؤنثا (عن الحاق التاء) فعلة المسند وقوله (لما في لفظه) متعلق  
بالاستثناء اى وعلة له اى انما استغنى عنه للحالة التي فى لفظ ذلك المؤنث (من الاشعار) اى من  
الاعلام (به) اى بانه مؤنث وهذا الحكم ملابس (بخلاف) حكم (مضمرة) يعنى اسند الى الضمير  
الراجع الى المؤنث اللفظي يجب ان يكون الفعل المسند بالتاء (اذ) اى لانه (ليس فيه) اى فيما اسند  
الى مضمرة (ما يشمر) اى علامة تعلم (بتأنيثه) فيحتاج الى علامة اخرى ليعلم بها تأنيث فاعله لان  
الفاعل حينئذ يكون تحتها فيجوز ان يكون الضمير راجعا الى مذكر اذا لا يجب ارجاعه الى المؤنث  
الذى قدم ذكره فيشتبه الامر فوجب الحاق التاء فعلة حتى يعلم من اول الامر ان الضمير الذى

التمثيل الذى ذكرناه في  
المرفوع المتصل انما هو  
باعتبار الفعل الماضى  
والمفعول مالم يسم فاعله  
دون غيره من الفعل  
المضارع والصفات لان  
للك الالفاظ تختص بها  
وكان القائل لم يرفعه فيما  
يبدو المرفوع المتصل يستمر  
الخ قوله وضمو المتكلم  
لفظين بدلان على ستة ممان  
قبل ظاهره انه مفترق لفظي  
والحق انه مشترك معنوي  
فانه موضوع لمتكلم مع  
الغير ايا ما كان ذلك الغير  
والضاد لانه على اكثر  
من ستة ممان لانه بدل على  
المتى المتخوط ايضا بخلاف  
ضمير المتنى ولا شئ في كلام  
الشارح قد سسر به ينشر  
يكون دلالة على ممان  
متعددة بحسب اوضاع  
متعددة حتى يقال ظاهر  
انه مشترك لفظي بل كلامه  
صريح في كون الاشتراك  
بحسب المعنى كالاجتناف على  
التأمل الخبير وقوله ايضا  
دلالة على اكثر من ستة  
ممان وهم ناشئ من عدم  
التأمل فان معانيه لا تزيد  
بصورة الاختلاف لاندر  
جما تحت هذه الستة  
والقياس على المتنى قياس  
نعم فارق قوله والخامس  
غلامى الى غلامهن ولى الى  
لهن قال المصنف وانما قلت  
غلامى ولى تبينها على  
ان هذا المضمرة قد  
يتصل باسم وقد يتصل  
بمخرف جر كما قلت في  
المرفوع المتصل ضربت

وضربت تنبيها على انه يكون في الفعل الماضي للفاعل والفعل مالم يسم فاعله، له كما يحذف في آخر الكلمة المستترة قبل ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المص وقال لا ان النهاء لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا كلام ظاهرى والتحقيق ما سبق في اوائل الشرح وقد عرفت حقيقة الحال قوله اذ لم يكن مسندا الى الظاهر يرد عليه ما قيل لا حاجة الى هذا التبدل ان الكلام في بيان واد استعار المرفوع المتصل حتى يحتاج الى مثل ذلك التقييد قوله مطلقا سواء كان متنى او مجزوا او واحدا او فوق الواحد وكأنه سهو من فلم الناسخ وفي الهندي واحد او متنى او مجزوا مذكرا او مؤنثا وكان الشارح غيره الى واحد او فوق الواحد لانه اخصر ووضح لانه لا يطلق في العرف المتنى على الاثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح متنى او مجزوا او فوق بالمشهور تفسير مطلقا بوحده او مع الغير وهذا يرشدك الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اى زمانا

نحت راجع الى المؤنث الذى تقدم ذكره ولما كان توجيه الشارح في ارجاع الضمير المحرور في قول المصنف واذا اسند الفعل اليه مخالفا لتوجيه بعض الشارحين يعنى صاحب الوافية اشار الش الى وجه العدول عنه فقال (وجعل بعض الشارحين ضمير اليه) اى الضمير الذى في لفظ اليه في قوله واذا اسند الفعل اليه (رجعا الى المؤنث الحقيقى) حيث قال ذلك البعض في تفسيره اى المؤنث الحقيقى (او ضمير المؤنث اللفظى) يعنى اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث الحقيقى نحو ضربت فاطمة واسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى نحو ظلمة ظهرت وعين جرت فتحكمه كل منهما وجواب الحاق التاء وانما جعله ذلك البعض كذلك (بقريته) اى باعانة قريته (قوله) اى قول المص (وانت في ظاهر غير الحقيقى بالخيار) لان المستفاد من التركيب الاضافى قيدان احدهما غير الحقيقى والثانى ظاهره فبقى في مخالفته ايضا قيدان احدهما الحقيقى والثانى ضمير غير الحقيقى اعنى اللفظى فاذا كان حكم ظاهر غير الحقيقى اعنى ظاهر اللفظى هو الخيار يكون حكم مقابله هو الايجاب فمقابله قسمان احدهما الحق فى مطلقاى سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره وثانيهما ضمير غير الحقيقى وغاية الامر في هذا التوجيه ان الضمير في اليه راجع الى ماسوى ظاهر غير الحقيقى فهو قسمان كما عرفت فحينئذ لا يحتاج الى الاستثناء لان قوله اذا اسند الخ وقوله وانت في ظاهر الخ حكمان مستقلان ليس احدهما دخلا فى الآخر والفرق بين توجيه ذلك البعض وبين توجيه الشارح ان الاول جعل المسئلتين متقابلتين والش جعل الثانية مستترة من الاولى بعد تعميم الاولى ثم تخصيصها حيث جعل الضمير راجعا الى المؤنث مطلقا ولما تبنى صورة لم يستنساها المصنف نبيه الش على ما قال (ولو كان) اى المص (يستنى من هذه القاعدة) وهى قاعدة اسناد الفعل الى المؤنث مطلقا يوجب الحاق التاء في مسنده (صورة الفصل) اى صورة وجود الفاصل بين المسند والمسند اليه (ايضا) اى كما استثنى صورة الاسناد الى ظاهر غير الحقيقى بان يقول وانت في ظاهر غير الحقيقى او فى ماسواء اذا فصل بالاختيار وقوله (للاحتياج) متعلق بقوله يستنى يعنى ان فائدة الاستثناء لا يحتاج حينئذ (الى التقييد) اى الى تقييد القاعدة (بقولنا بلا فصل) لانه لو استثنى منها صورة الفصل لم يبق فى القاعدة شئ منه حتى يحتاج الى اخراجه بهذا القول (اكان) اى كلام المصنف (احسن) من كلامه الذى لم يستثن فيه صورة الفصل وقوله (استيفاء) بالنصب تمييز من الذات المقدرة فى نسبة احسن الى فاعله اى اكان الكلام احسن من جهة كونه وافيا (لاحكام جميع الاقسام) اى اقسام المؤنث وانما قال احسن لان فى كلامه هذا حسن فى الجملة لاشارته الى استثناء هذه الصورة بتقييد القاعدة اعتمادا على المتبادر كما عرفت فى توجيه الشارح ثم اراد الشارح ان يبين وجه الاختيار الى الاستثناء فقال (منى صورة الفصل) يعنى ان حكم صورة الفصل (ايضا) اى حكم ظاهر غير الحقيقى (لك الخيار) اى جازاك الاختيار (فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فتقول) اى فكما تقول (حضرت القاضى) بتقديم المفعول وقوله (امرأة) بالرفع فاعله ولما وقع الفصل بين الفعل وبين فاعله بالمفعول جازا الحق التاء فى حضرت وان كان لفظ امرأة مؤنثا حقيقيا وتركه

كما نقول ( وحضر القاضي امرأة ) فكلا التركييين جائزان هذا مثال لوقوع الاسناد مع  
 الفصل المؤنث الحقيقي وقوله ( وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس ) مثال للمؤنث  
 اللفظي التقديرى مع الفصل ايضا ثم استثنى منه صورة اخرى فقال ( الا اذا كان المؤنث الحقيقي )  
 اى الحكم فى كل صورة الفصل كذلك الا فى صورة كون ذلك المؤنث الحقيقي ( منقولاً عما )  
 اى عن العلم الذى ( يغلب ) استعماله ( فى اسماء الذكور كزيد ) مثلاً ( اذا سميت به ) اى بزيد  
 امرأة فانه اى فان مثل هذا ( مع الفصل يجب اثباتها ) اى اثبات التأني في ( نحو جاءت اليوم زيد )  
 اى امرأة مسماة بزيد الذى هو الغالب فى التسمية المذكورة وانما وجب اثباتها فيه ( لدفع )  
 هذا ( الالتباس ) الحاصل من غلبة الظن بانه اسم لرجل لو قال المصام لظاهران وجوب  
 الاثبات مقيد بما اذا لم تكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب فى جاءت اليوم زيد الكريمة  
 انتهى وقد يقال ان التأنيث فى الكريمة يحتمل ان تكون للنقل كما فى العلامة لا للتأنيث فلا يعتبر  
 بمثل هذه القرينة واعلم انه يلزم من قوله انه يجب ان يقال جاءنى طلحة وجاءتى طلحة  
 مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثاً لفظياً وهو خلاف المشهور لان المشهور ترك التأنيث  
 فى فعله بناء على انه علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعل لغير من هو له فصار  
 التأنيث فيه نسبياً منسياً بالنظر الى موضوعه العلمى فلم يلتفت الى اللفظ واعتبرا المعنى فقط  
 وبما يجب ان يعلم ايضا ان تأنيث نعمة عند ابن السكيت كتأنيث طلحة فيجب ترك التأنيث عنده  
 اذا اراد به المذكر وعلى هذا القول بنى الامام ابو حنيفة رحمه الله الاستدلال على ان النملة  
 فى قوله تعالى قالت نعمة ائنى لان لو كان ذكرها لما جازت التأنيث فى فعله كما لا تجوز فى فعل  
 طلحة وروى ان هقادة دخل الكوفة فالتفت عليه الناس فقال سلونى عما شئتم وكان ابو حنيفة  
 حاضراً وهو شاب فسأله عن نعمة سايمان عليه السلام كانت ذكرها ائنى فافهم فقال ابو حنيفة  
 بعد الافحام كانت ائنى فقيل له من اين عرفت فقال من كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى قالت  
 نعمة ولو كانت ذكرها لقال قال نعمة كما يقال جاءنى طلحة واعلم ايضا انه اراد باللفظى ههنا غير  
 ما اراد فى باب غير المنصرف لان اللفظى ههنا فى مقابلة الحقيقي سواء وجد فيه علامة  
 التأنيث لفظاً او لم توجد فلم يتناول المؤنث الحقيقي وجعله فى باب غير المنصرف فى مقابلة  
 المعنوى سواء كان حقيقياً او لم يكن فتحوسلنى وسلمة علمين للمؤنث حقيقى على ما اراد ههنا  
 ولفظى على ما اراد فى باب غير المنصرف وايضا المؤنثات السماعية لفظية على ما اراد  
 ههنا ومعنوية على ما اراد فى باب غير المنصرف ولما فرغ المصنف من بيان احكام المؤنثات  
 الغير المأولة شرع فى بيان احكام المؤنثات بالتأويل فقال ( وحكم ظاهر الجمع ) وقوله  
 ( لا ضميره ) تفسير لفائدة قيد لفظ الظاهر اى حكم الفعل الذى استدل الى الجمع الظاهر لاحكام  
 الفعل الذى استدل الى الضمير الراجع الى الجمع وانما خص هذا الحكم بالظاهر لان الحكم ههنا  
 بالخيار فى التأنيث وتركها وحكم الاسناد الى ضميره بايجاب الحاق احد الامرين لا بالخيار فى الاثبات  
 والترك والحكم ان متغيران ( فان الحاق التأنيث ) الحاق ( ضمير الجمع فيه ) اى فى الاسناد الى

مطلقاً اولاً منصوباً  
 لقوله يستتر مصدراً  
 كان احوالاً او ظرفاً  
 وانت خبر بان القائل  
 مصيب فى قوله ذلك  
 ولعل العبارة كما قاله اى  
 واحداً او فوق الواحد وما  
 قيل زائد من الناصح  
 والمراد بالواحد المتكلم  
 وحده وبما فوقه هو اذا  
 كان معه غير اعم من ان  
 يكون ذلك الغير واحداً  
 او اكثر وروح يكون كلام  
 الشارح موافقاً لما ذكره  
 القائل وعليه كلام المص  
 فانه قال كقولك انتم  
 فلم يبرزوه مع المتكلم اصلاً  
 من حيث كان معه ما  
 يرصدك اليه فيجمله كغيره  
 من المضميرات لان الهمزة  
 تدل على انه للمتكلم المقرد  
 والنون تدل على انه لاحد  
 الاربعة قال فان قلت كيف  
 آتوا به مستتراً مع وجود  
 اليبس فيه قلت هذا اليبس  
 مفتقر فى غيره من البارز  
 والمنفصل كقولك ضربت  
 وضربنا وانا ونحن فلان  
 يقتصر مع تحقق الحقة الاولى  
 قوله وفى الصفة مطلقاً قبل  
 ليس حالاً من الصفة كما  
 يشعر به قوله سواء كانت  
 اسم الفاعل والالوجب ان  
 يقال مطلقة ولا من الضمير  
 المرفوع كما يشعر به قوله  
 وسواء كان اى الضمير  
 مفرد الخ لا سواء كان  
 الصفة والالوجب ان يقال

ضميره (واجب نحو الرجال جاءت) بالحقائق التاء (اوجاؤا) اى او الرجال بالحقاق ضمير الجمع فلا يقال الرجال جاء بترك التاء (غير) (جمع) (المذكر السالم) بالجر على انه صفة للجمع على قول من قال ان لفظ الغير لا يكتب التعريف بالاضافة الا اذا وقع بين الضدين فى نحو الحركة غير السكون او بتأويل الجمع بالنكرة بان يكون الالف واللام زائدة فيه كما هو عند الفاضل الهندى وقوله (لانه لو كان) علة للاستثناء يعنى انما استثنى الجمع المذكور السالم لانه لو كان اى المسند اليه جمع المذكر السالم (لم يحجز تأنيته) اى تأنيث فعله اصلا سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره (فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت) بل يقال جاء الزيدون والزيدون جاؤا (مطلقا) اى هذا الحكم للجمع اطلاقا مطلقا (اى سواء كان واحدة) اى واحد ذلك الجمع (مؤنثا) حقيقة نحو اذا جاءك المؤمنات) فانه جمع مؤنث سالم مفردة مؤنث (او كان واحده) (مذكرا) حقيقيا (نحو جاءت الرجال) وقوله (حكم ظاهر غير) (المؤنث) (الحقيقى) بالرفع خبر المبتدأ الذى هو قوله وحكم ظاهر الجمع اى حكم ظاهر الجمع مثل حكم الاسناد الى الاسم الظاهر الغير الحقيقى ثم فسر ذلك الحكم بقوله (فان بالخيار) ثم فسر الخيار بقوله (ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال) ثم شرع فى بيان حكم الاسناد الى ضمير العاقلين فقال (وضمير) بالرفع مبتدأ وتوسط الشارح قوله (جمع المذكور) لبيان موصوف قوله (العاقلين) اى جمع المذكر العاقل وقوله (من جموع التكسير) تفسير وبيان بان العاقلين مخصوص بقوله (غير) (جمع) (المذكر السالم) وانما استثنى جمع المذكر السالم من هذا الحكم (فانهم) اى العرب (اذا جمعوا سالما) اى اذا ارادوا ان يجمعوا العاقلين بالواو والون (فان ضمير هم) اى الضمير الراجع الى ذلك الجمع (الواو لا غير) اى لا غيره من هي ونحوه (يقال الزيدون جاؤا ولا يقال) الزيدون (جاءت) وهذه الحكم مخالف للحكم الذى يحجب بقوله وحكم ظاهر الجمع مبتدأ وقوله (فعلت) خبره بخذف المضاف (اى) حكم (ضمير فعلت وهو) اى ذلك (الضمير المستكن) اى الذى كان مستكنا (فيه) اى فى لفظ فعلت وقوله (المقرون) بالرفع صفة المستكن اى الضمير المستكن الذى كان مقرونا (بالتاء الساكنة) حال كون تلك التاء (للتأنيث) وحال كون ذلك التأنيث (بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت) فان جاءت اسند الى الضمير المؤنث المفرد المستكن تحته الراجع الى الرجال بتأويل الجماعة اى جماعة الرجال جاءت قوله (وفعلوا) معطوف على قوله فعلت (اى) حكمه كذلك (ضمير فعلوا يعنى) بالضمير (الواو) وهو الضمير البارز لا المستكن كما كان فى فعلت ولا تأويل ههنا كفى فعلت يقال الزيدون جاؤا وانما قالوا كذلك لانه هو الاصل (لكونها) اى لكون كلمة الواو (موضوعة لهذا النوع من الجمع) وهو نوع جمع المذكر العاقلين ثم شرع فى بيان الجمع المكسر المؤنث وفى الجمع من غير العقلاء فقال (والنساء) وهو جمع المؤنث المكسر (والايام) وهو الجمع من غير العقلاء فقوله والنساء مبتدأ وخبره ما سيجي من قوله فعلت وفعلن (اى ضمير

سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح ح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا لزمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره فقوله سواء كانت الخ بيان لمطلقا يعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى وليس بشئ لان قول المص سواء كانت اسم الفاعل لا يشعر بكون مطلقا حالا من الصفة لفساد المعنى وايضا المضمر فى قوله وسواء كان مفردا لا يكون الضمير لذلك ايضا بل هى الصفة كيف والمباراة فى بعض النسخ هكذا وسواء مفردا قوله والالوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة هذام لان المراد من المفرد والمثنى ذاتهما او ما صدقا عليه اى سواء كانت هذه الشئ او ذلك الشئ وانما يلزم ما قاله لو كان المراد بهما المفهوم ليس فليس وكونه ظرفا يعنى زمانا مطلقا بعيد من الاعتبار بل الظاهر التبادر كون التقدير ويستترى الصفة استتارا مطلقا قال المص انما جئت بمطلقا ليعيد الى الضمير المرفوع لا يكون فى الصفة الاستتار كقولك زيد

النساء وما) اى وضيمير الجمع الذى (مائثلها) اى يكون مائثلا (فى كونه) اى فى كون ذلك المائثل  
 (جمع المؤنث) كالنساء (وان لم يكن) اى ولم يكن ذلك الجمع المائثل لها (من العقلاء) وفيه  
 اشارة الى ان جهة التشديد بين النساء وبين مائثلها كونه جمع المؤنث فقط سواء كان من العقلاء  
 كالنساء او من غير العقلاء (كالمعبون) وهو الجمع العيين المؤنث سواء اقوله (وضيمير الايام) عطف  
 على قوله اى ضيمير النساء اى حكم ضمير الجمع الذى هو جمع كالايام (وما) اى وضيمير الجمع  
 الذى (مائثلها) اى يكون مائثلا لكلمة الايام (فى كونه) اى فى كون المائثل (جمع المذكر غير  
 السالم) والحاصل ان حكم ضمير هذين النوعين (فلمت وفلمن) ففسر الاول بقوله (اى  
 ضمير فلمت مقرونا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة) وفسر الثانى بقوله (وضيمير فلمن) ولما كان  
 الضمير فى فلمن هو البارز ففسره بقوله (اى بالنون) بخلاف فلمت فان الضمير فيه للملم يكن  
 بارزا بل كان مستكن تحتها وكان التاء علامة له ففسره بقوله مقرونا ثم نبه الشارح على وجه  
 التخيير بين الحكمين فقال (اما فى جمع المؤنث) اى اما كونه بالنون فى جمع المؤنث كالنساء  
 والمعبون (فظاهر) لكونه على الاصل (لان هذه النون موضوعة له) اى لجمع المؤنث  
 سواء كان عاقلا او لا (واما فى جمع المذكر) اى واما كونه بالنون فى جمع المذكر (الغير  
 العاقل كالايام فلانه) اى فغير ظاهر لانه (لا اصل له) اى الجمع المذكر الغير العاقل (فى التذكير  
 كالرجال) بان يكون ضمير مخصوص وضع له كما وضع الواو للجمع العاقل والنون للجمع  
 المؤنث وقوله (فيراعى حقه فى التذكير) على صيغة المجهول والفاء للسببية وهو معطوف  
 على جملة لا اصل له وهو داخل فى المنفى اى لم يوجد اصل يكون سببا لمراعاة حق ذلك  
 الاصل والفاء فى قوله (فاجرى) تفريعية لان قوله اجرى على صيغة المجهول تفريع  
 قوله لا اصل له ودخل فى المنفى اذ لم يكن لمثل هذا الجمع اصل ولم يجب ان يراعى حقه اجرى  
 ذلك النوع من المجموع (مجرى المؤنث) لانه مناسب للمؤنث العاقل الناقص بالنسبة الى  
 المذكر العاقل لان فى الثانى كالاين دون الاول فان فيه كالا واحدا وهو كونه من العقلاء واما  
 نحن فيه من غير العاقل ليس له كالا اصلا وحاصل ما بينه الشارح من الوجوه ان الامر ههنا  
 على ثلاثة اوجه ماله اصل فى التذكير وماله اصل فى التأنيث وما ليس له اصل منهما قالوا او  
 موضوعة للاول والنون موضوعة للثانى واستعمالها فى الوجه الثالث لكونه جاريا مجرى  
 المؤنث وهذا مخالف لما فى الحواشى الهندية لان ما ذكر فيها يرمى الى كون الامر ههنا على  
 وجهين حيث قال (وفى الحواشى الهندية) حال كون ما فيها (موافقا لشرح الرضى) هو  
 (ان النون) اى الضمير المتصل (موضوعة لجمع غير العقلاء) سواء كان مؤنثا او مذكرا  
 (كالواو) اى كان الواو (وضعت لجمع الماقلين) وحاصل تقسيمه ان الجمع اما جمع العقلاء  
 كالمسلمون او جمع غير العقلاء كالنساء والايام (فاستعمالها) اى فاذا وضعت النون لغير العقلاء  
 مطلقا يكون استعمال تلك النون (فى النساء) اى فى قولنا النساء فلان ليس لكونها مؤنثا بل  
 (للحمل) اى لحمل نحو النساء (على جمع غير العقلاء) اى على نحو الايام والمعبون على

ضارب وهند ضاربة  
 والزيدان ضاربان  
 والزيدون ضاربون  
 والهندات ضاربات قوله  
 فلوكانت ضمائر لا تتغير  
 الظاهر فى قوله فهما اى  
 الالف والواو فى الصفة  
 حرفا التثنية والجمع قوله  
 او بالفصل الواقع لغرض  
 قيل لا حاجة الى تقدير  
 العامل للطرف ولا يدعوا  
 اليه الغرض بل يصح تعلقه  
 بالفصل كما يصح تعلقه بما  
 قدر من غير فصل وليس  
 بشئ لظهور ان غرض  
 الشارح افادة ما هو اولى  
 بالتعلق به قوله اى حذف  
 طامله قبل يبنى ان يراد  
 حذف طامله دون اذلو  
 حذف ما لم يخرج من  
 الاتصال كقولك زيدا  
 فلم يخرج الضمير بحذف  
 طامله عن الاتصال وكان  
 الامر التمس على القائل  
 مع كون اللفظ صريحا  
 فى افادة التثنية وهو ان  
 يكون العامل محذوفا  
 فانه يتعذر ان يتصل به  
 الضمير لعدم كائنا فى  
 والمفعول المحذوف فلهما  
 كقولك ان انت قتقت  
 ومنه قوله تعالى قل لو اتم  
 فتملكون فكيف يتصور  
 احتمال كون السامع  
 والمفعول محذوفين حتى  
 يتم بدفعه وبيان ان  
 المحذوف هو العامل فقط  
 قوله لانه لا انفصل الضمير



عكس ما وجهه الشارح وإنما حمل المؤنث على غير العقلاء (إذا لانات) أي لان الانات وقوله  
 (لقصان عقولهن) متعلق بقوله (مجرين) أي إنما أجريت الانات (مجرى غير العقلاء)  
 ولم تجرى مجرى العقلاء لكون عقولهن ناقصة فحصل من هذا الخلاف أن النون موضوعة  
 لجمع المؤنث على ما حققه الشارح ولغير العقلاء على ما حققه الهندي تبعا للرضي فحوال الأيام  
 مضين ليس بحقيقة عند الشارح لأنها ليست بمؤنث وحقيقة عند الشارح الرضى لأنها من غير  
 العقلاء ولما فرغ المصنف من مسائل المؤنث شرع في بيان مسائل المثنى فقال (المثنى) أي الاسم  
 الذي يطلق عليه المثنى وهو في اصطلاح النحاة (ما) أي اسم (لحق آخره) ولما رجع ضمير  
 آخره إلى ما كانت كلمة ماعبارة عن نفس المثنى وكان آخره هو النون اللاحقة احتاج الشارح  
 إلى تقدير يصحح ما هو المراد فقال (أي آخر مفردة) يعني المراد باللاحق ما لحق آخر مفردة  
 لا آخر المثنى نفسه وهذا التوجيه (بتقدير المضاف) بين لفظ الآخر وبين الضمير المجرور  
 (أو قدر) أي أو التوجيه في تصحيح المراد أنه ليس بتقدير المضاف بل قدر (بعد قوله ونون  
 مكسورة قولنا مع الواحق والمعنى على تقدير الأول أن المثنى هي الصيغة التي ركبت من  
 المفرد ومن الملحقات وليس المفرد جزء منه بل خارج عنه وعلى التقدير الثاني أن المثنى  
 هو المفرد واللواحق أي مجموعهما فيكون المراد بالآخر هو آخر المثنى فالأول أن  
 المثنى كل مفرد لحق آخره ألف أو ياء مع نون مكسورة ومال الثاني أن المثنى اسم في آخره  
 ألف أو ياء مع نون مكسورة ثم أراد أن يبين وجه الاحتياج إلى التقدير فقال (والأ) أي  
 وإن لم يقدر المضاف وقولنا مع الواحق (لا يصدق التعريف) أي تعريف المثنى على فرد  
 من أفراد (الأعلى مثل مسلم) أي على لفظ مسلم المفرد الذي هو جزء (من) لفظ المثنى الذي  
 هو لفظ (مسلمان) مثلا في حالة الرفع (و) لفظ (مسلمين) في حالة النصب والجر (كما لا يخفى)  
 لأن الملحقات إنما تلحق بالآخر لفظ المسلم فيكون المثنى عبارة عنه مع أنه مفرد غير داخل في أفراد  
 المحدود فيكون التعريف ما لنا وجد دخول الملحقات يكون المثنى عبارة عن الاسم الذي  
 يلحق بالآخر أي بالآخر لفظ مسلمان أو مسلمين ألف أو ياء فيلزم أن يوجد اسم يلحق فيه الألف  
 أو الياء بالآخر لفظ مسلمان أو مسلمين ولا يخفى أنه لم يوجد اسم مثله فانه حينئذ يكون المثنى  
 هو المسلمان أو المسلمين وكذا ناصران وضراربان فلا يصدق التعريف على شيء ولما  
 كان الاحتياج إلى هذين التقديرين لا عند عدم الاكتفاء بظهور المراد بل لا احتياج إليه عند  
 اظهار المراد أراد الشارح أن يشير إلى جواز هذا الاحتمال فقال (ولو اكتفى) أي في تعريف  
 المثنى (بظهور المراد لاستغنى عن هذه التنكفات) يعني أن عبارة المصنف وإن وقعت هكذا  
 لكن المقصود الاظهر هو أن يكون في آخره ألف ونون كما عرف به القاضي في كتاب اللب  
 فحينئذ لا يحتاج إلى هذين التقديرين الذين هما من التكلف ومعلوم أنهم جعلوا المقصود  
 الاظهر في كثير من المواضع قرينة على المراد واعلم أن ههنا بحثنا من وجوه الأول أنه على تقدير  
 المضاف استشكل بأنه يصدق تعريف المثنى حينئذ على نحو مسلمون ومسلمين لأنه يصدق عليه

على خلاف الظاهر قبل  
 الأولى أنه جعل انفصال  
 علامة إلى ما هو خلاف ثم  
 وجه بجمع الانفصال علامة  
 خلاف الظاهر أولى لما هو  
 خلاف الظاهر والاحسن أن  
 المقام يقتضي الاتيان  
 بالظاهر في مقام الاتيان  
 فالضمير فيه حل محل  
 الظاهر فكما لا يتصل الظاهر  
 لم يتصل الضمير ولا يخفى  
 أن مقتضى ما جعل جوابه  
 ما ضيا وليس مما يلتفت إليه  
 لأن مجرد الانفصال لا  
 يكون علامة الرجوع إلى  
 خلاف الظاهر فكيف يكون  
 القول بانه جعل انفصال  
 الضمير علامة لرجوعه إلى  
 ما هو خلاف الظاهر أولى مما  
 قاله الشارح قدس سره  
 وما زعمه احسن مما  
 لا أساس له بالمقام وإنما  
 جعل المضارع جواب لما  
 لتسكتة هي اظهار استمرار  
 وإفادة أنه كلما كان كذا كان  
 كذا فندبر قوله إنما قال من  
 هي له دون ما هي له قبل  
 أن الأولى بل العوَاب ما هي  
 له وما ذكره من التنكسة لا  
 يسمن ولا يخفى من جوع مع  
 أن كون العقلاء أصلا في  
 جريان الصفة عليهم ماذ  
 الأصل ما هو الأكثر  
 وليس بشيء لأن  
 اثبات الأحكام من التمثيل  
 والحال ما غير ما لذوي  
 العلوم غالباً فهي أصل  
 في ذلك كما اعترف به حيث

انه ما لحق اخره مفردة واو اوياء مع انها جمع لا متنى فلا يكون التعريف مانعا واجيب عنه  
 بتجريد المردبان المفردة ههنا برادبه ما هو مفرد للتثنية كما برادبه في الجمع ما هو مفرد للجمع لان  
 المفرد يطلق بالاشتراك على ما يقال للتثنية وعلى ما يقابل الجمع فان ناصرا مثلا مفرد للتثنية  
 بالنسبة الى ناصران ومفرد للجمع بالنسبة الى ناصرون كما ان لفظا اتما مشترك بين تثنية المذكر  
 والمؤنث وكذا الحال في سائر المشتركات فلا يصدق التعريف على نحو مسلمون لانه لم يلحق  
 بمفرده الف ونون لان مفردة من حيث اريد جمعه ليس بمفرد المتنى الثاني انه على تقديره قولنا  
 مع لواحقه لم يصدق على المتنى الذى حذف تونه بالاضافة في نحو مسلمان بلدة لانه على هذا  
 التقدير يكون المتنى مجموع المفرد والالف اولياء والنون ولانون في مثل هذا المتنى واجيب  
 عنه بان المراد به اصل الوضع وحذف النون عند الاضافة لا ينافي كونها جزءا من الدال  
 لانه كالترخيم وقد اجيب عنه بان النون مقدرة ورد بان النون في حال الاضافة كالتوين  
 فكما لا تقدير للتوين مع الاضافة كذلك لا تقدير للنون معها ويمكن ان يقال لانسلم ان النون  
 كالتوين والحركة لانه قياس مع الفارق لان التوين والحركة لا يوجدان الا بعد التركيب  
 مع المامل بخلاف النون فانها توجد قبل التركيب ايضا ولا معنى لجعلها عوضا عن الحركة  
 او التوين كذا في الامتحان وسيجي في كلام الشارح ما يخالفه من جعلها عوضا عنهما  
 الثالث ان الاستثناء عن هذه التكاليف على تقدير الاكتفاء بظهور المراد انما يتم اذا لم يكن  
 في التعريف لفظ الحقوق كما لم يكن في عبارة اللب متنى الامتحان اما على عبارة المصنف  
 حيث ادخل الحقوق ففي كون ظهور المراد قرينة له نظر الا ان براد من قوله لحق انه على  
 وجه الحقوق على ان يكون من قبيل ضيق فم البئر فقوله (الف) بالرفع فاعل لحق  
 فاشار الشارح بقوله (حالة الرفع) اى في حالة كون المتنى مرفوعا الى ان كلمة او في قوله  
 (اوياء مفتوح) لتقسيم المحدودينى ان المتنى قسمان احدهما ما لحق اخره الف وهو ما كان  
 مرفوعا والاخر ما لحق اخره ياء وهو ما كان منصوبا ومجرورا كما فسر به فيما سيجي  
 ولما كانت الياء مشتركة بينه وبين الجمع اراد ان يحرز عن التى في الجمع بقوله مفتوح (ما قبلها)  
 ثم اراد يفسر الموصوف بقوله (اى مفتوح حرف) فقوله حرف تفسير لما وقوله (كان)  
 اشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة للموصوف وقوله (قبل الياء) اشارة الى ان  
 الضمير المحرور راجع الى كلمة الياء وقوله (حالى النصب والجر) للاشارة الى محل الياء وهو  
 حال النصب والجر بالاشتراك وقوله (ليمتاز عن صيغة الجمع) اشارة الى علة كون ما قبل  
 الياء مفتوحا يعنى انما فتح ما قبلها ليحصل الامتياز بين الياء التى في المتنى وبين التى في الجمع  
 لانها فيه مكسور ما قبلها ثم اشار الى وجه ترجيح الفتحة في المتنى بقوله (ولم يعكس)  
 اى وانما لم يعكس الامر بان يكسر ما قبل الياء في المتنى ويضع في الجمع (لكثرة التثنية  
 وخفة الفتحة) اى لكون التثنية اكثر استعمالا من الجمع ولكونها اكثر تداولا في الالسة  
 بخلاف الجمع فانه لما كانت له جوع مكسرة كانت معينة له في الاستعمال فكان استعمال السالم

قال اذا اصل ما هو الاكثر  
 ويجوز ان يكون من معنى  
 ما كآبت في عدة مواضع  
 وما ذكره الشارح احسن  
 قوله وحكى سيويه تجوز  
 الاتصال قبل لم يقل حكي  
 الاتصال ليعلم انه حكاية عن  
 النحاة لا عن العرب  
 وحكاية سيويه من  
 النحاة دون العرب مع كمال  
 تيممه دلائل ضعفه كما صرح  
 به فقال انما هو شئ قاسوه  
 ولم يتكلم به العرب فوضوا  
 الحروف غير موضعها  
 واستجد المبرد مذهب  
 النحاة وانت خبير بان لا  
 يعلم هذا من ذواتها فيكون  
 كذا ان لو لم يتصور حكاية  
 سيويه من العرب في شئ  
 وبأنه لا يستفاد من ذلك  
 من نقله عن النحاة دون  
 العرب وبأنه كثير ما ينقله  
 في كتابه عن النحاة ما يعنى  
 به وكثيرا ما يقبس ما لم  
 يسمع على ما سمع وبحكم  
 بجوازه من غير ضعف نعم  
 يستفاد ذلك من قوله انما  
 هو شئ قاسوه ولم يتكلم به  
 العرب فوضوا الحروف  
 غير موضعها ثم ان سيويه  
 ازم النحاة القائلين بجواز  
 اعطاهوك واعطاهانى  
 تجوز مختصنى اى  
 مختصنى نفسه وهذا دليل  
 على انهم لا يقولون به  
 قوله لكن غير الاسلوب  
 تنبيها على انه ليس  
 بضرورى ولو غيره الى

منه اقل بالنسبة الى التثنية لانه ليس لصيغة التثنية ما يعينها من الصيغ فلما كثرت المثنيات ناسب  
 ان يتعين اهما ما هو اخف من الحركات فعين لهما الفتحة قوله (ونون) بالرفع معطوف على احد  
 الامرين المفهوم من الداخلة في التعريف وقوله (عوضا) مفعول له لقوله لحق او حال من النون  
 اى انما لحقت النون في آخر المثني على كلا القسمين ليكون عوضا او حال كون النون عوضا  
 (عن الحركة) اى الحركة التى مفردة مطلقا (او) عوضا عن (التنوين) الذى في المفرد العارضى  
 عن اللام وقوله (مكسورة) بالرفع على انه صفة للنون وهذا احتراز عن النون المفتوحة التى  
 فى الجمع المذكور السالم وقوله (لئلا تتوالى الفتحات) علة لكون النون مكسورة يعنى انما كسرت  
 النون ههنا مع ان الفتحة اخف لثلاث الفتح متوالية (فى صورة الرفع) اى فى صورة  
 كون المثني مرفوعا بالالف (وهى) اى تلك الفتحات المتوالية اربع ثلاثها موجودة وواحدتها  
 مفروضة اما الثلاث الموجودة فاحديها تحقيقية واثنانها تقديرىتان اما الموجودة التحقيقية  
 فهى (فتحة ما قبل الالف و) اما الموجودة التقديرية فهى (الالف التى) هى (فى حكم الفتحتين و)  
 اما الغير الموجودة المحترز عنها فهى (فتحة النون) وقوله (ليدل) متعلق بقوله لحق ولما احتمل  
 فى ارجاع الضمير فى ليدل ثلاثة احتمالات اراد الشارح ان يشير اليها بقوله (ذلك اللحق) اى  
 ليدل ذلك اللحق السابق ذكره فى ضمن لحق (او) ليدل (اللاحق) الذى هو الالف والياء  
 والنون (وحده) بدون الملحق هذا يلائم تقدير المضاف فى قوله آخره كما مر (او) ليدل  
 ذلك اللحق (مع الملحق) اى مع صيغة المفرد وهذا يلائم تقدير مع لواحقه ولما كان بين  
 كون النون من اللواحق وبين عدم دلالتها على المقصود توهم تناف اشار الشارح الى دفع  
 ذلك التوهم بقوله (ولا بأس باشتماله) اى فى اشتمال اللاحق او تعريف المثني (على لحق النون)  
 حيث قال ولحق نون مكسورة (وعدم دلالة) اى فى عدم دلالة (لحوقها) اى لحق النون  
 (على ذلك) اى على ما سيجي فى قوله على ان معه مثله من جنسه لان النون لما كانت عوضا  
 عن التنوين او الحركة لم يسبق لها مدخل فى الدلالة على المعنى قوله (لانه) متعلق بقوله لا بأس  
 اى وانما لم يكن تناف بينهما لان عدم دلالة لحق النون غير مسلم لجواز ان تكون النون  
 لاحقة دالة على المقصود كفى باقى اللواحق (على تقدير تسليمه) اى تسليم عدم دلالتها  
 فلا منافاة ايضا (اذا) اى لان الشائع الجائز فى الاستعمال انه اذا (دل امران من امور  
 ثلاثة على شئ) اى على معنى من المعانى لا يلزم منه ان يدل كل من الثلاثة على ذلك المعنى  
 بل اذا دل الامران من ثلاثة على ذلك المعنى ولم يدل الواحد الاخير عليه (صح ان يقال)  
 فيه (ان هذه الامور الثلاثة) باسرها (دالة عليه) اى على ذلك الشئ فلا يضر خروج  
 احدها هذه الثلاثة عن عدم كونه دالا عليه وقوله (غاية ما فى الباب) اشارة الى التحقيق  
 يعنى مع ان التحقيق ههنا ان فى النون دلالة على المعنى ايضا لكن دلالتها ان يكون  
 ليست كدلالة الامرين الاخيرين فى القوة بل التحقيق (ان يكون دلالتها) اى دلالة  
 النون (بواسطة هذين الامرين) يعنى بواسطة الاسم المفرد الملحق وبواسطة الالف

ما هو المتبادر فى  
 التعريف لكان اولى  
 وفى تغييره مع فوت كمال  
 الموافقة ابهام خروج  
 ضمير المتكلم من الحكم  
 وليس بذلك لان الفرض  
 المسوق له الكلام ههنا  
 غير ما سبق له فى  
 التعريف وامر الابهام  
 بم قوله ونون الوقاية  
 مع الباء لازمة قبل  
 ونون الوقاية مبتدأ  
 ومع الباء خبره لازمة  
 حال من ضمير الظرف  
 وقوله وانت مع النون  
 اه وقوله ويختار فى  
 ليت الخ وقوله عكسها  
 لعل معطوفات على  
 الحال وقوله ويختار  
 مستثنى من التغيير وكذا  
 عكسها لعل او قرينة على  
 ان المراد باخوات ان  
 ما عدا ليت وعل وذلك  
 من عجايب الالهام  
 لظهور ان لا سبيل الى  
 كون لازمة وما بعده من  
 الجمل احوال الفساد  
 الظاهر قال المص وهذه  
 النون تلزم بقاء المتكلم  
 مع الفعل الماضى لزوما  
 فلا يجوز حذفها بحال  
 وكذلك المضارع العرى  
 من نون الاعراب ومن  
 ذلك علم ان الاثبات بقوله  
 الباء وعدم الاكتفاء  
 بالخبر اعنى لازمة انما  
 كان لا فائدة لزومها الياء  
 بمعنى انها لا توجد بدونها  
 فانها انما جئ بها لئلا يآخر  
 الفعل عن الكسرة كما هو  
 الظاهر من التسمية بنون

او الياء المفتوح ما قبلها لان النون لو وجدت مع الواو او مع الياء المكسور ما قبلها تدل  
 بواسطتهما على معنى الجمع اعلم ان قوله ولا بأس دفع لما ورد في الحواشي الهندية حيث اراد  
 بالدالة معنى اللحق بقريته ان النون من الواو حق مع انها ليست فيها دالة على المقصود  
 فلعل مراد المحشى الهندى حمل الدلالة في ليدل على الدلالة بلا واسطة وان المراد باسناده  
 هو الاسناد الحقيقى وعلى توجيهه يحتاج الى تقدير قوله وانما يالحق حتى يشمل النون ولما  
 دفع الشارح الجامى بما دفعه فهم منه ان مراده حمل الاسناد على المجاز تارة وتعميم الدلالة  
 من الدلالة بالواسطة وبلا واسطة تارة اخرى واعترض العصام على الشارح الجامى بانه  
 منع ما جمع عليه من كونه علامة التثنية الالف او الياء واما النون فهي عوض عن الحركة  
 او التثنية في المفرد وما ذكره على تقدير تسليمه في غاية السخافة وكيف لا وليس الفرض  
 من الحلق الالف او الياء والنون الدلالة بل مجرد الحلق الالف او الياء انتهى بمعنى ان قوله  
 على تقدير تسليمه يقتضى ان يكون عدم دالة النون غير مسلم مع ان عدم دلالتها يجمع عليه  
 ومنع ما جمع عليه غير مسموع هذا وجه السخافة والله اعلم بالصواب وقوله (على ان)  
 متعلق بقوله ليدل اى انما الحلق باخر هذه الماحقات ليدل بعضها على ان (مع) (اى مع  
 مفردة) يبنى مع مدلول مفردة وقال العصام هذا التفسير يؤيد تقرير المفرد في التعريف  
 انتهى واقول اما على تقدير عدم تقدير المضاف في التعريف فالضمير راجع الى ما في  
 ما لحق آخره كذا في المعرب فقوله معه خبر مقدم لان وقوله (مثله) بالنصب اسمها اى مثل  
 ذلك المفرد وقوله (في العدد) بيان لوجه التشبيه المفهوم من قوله مثله بمعنى ان المراد بالمماثلة  
 بين المفرد وبين ما انضم اليه من مفرد آخر حتى يكون المجموع منهما متى هي المماثلة في العدد  
 (يعنى) بالعدد هو العدد (الواحد) وقوله (حال كونه ذلك المثل) اشارة الى ان قوله (من  
 جنسه) حال من قوله مثله وقال في المعرب ان قوله من جنسه صفة لثله ويجوز ان يكون حالا  
 لانه على تقدير كونه ظرفا مستقرا لا يحتاج الى عامل فيكون معنى التحقيق المستفاد من لفظ  
 ان عاملا لهما محالفا لما سمع من العرب انتهى وقوله (اى من جنس مفردة) اشارة الى ان ضمير  
 جنسه راجع الى المضاف المقدر في التعريف وايضا اذا لم يقدر المضاف يكون راجعا الى ما كما  
 مروى لما كانت المجانسة بين الشيتين تطلق على معنى ان هذين الشيتين يكونان تحت مفهوم واحد  
 اراد الشارح ان يبين انهما مجانسان (باعتبار دخوله) اى دخول كل واحد من المفرد ومما هو  
 مماثلة دخول المماثل (تحت جنس الموضوع له بوضع واحد) وقوله (المشترك) بالجر صفة  
 للموضوع يعنى ان المفرد والمفرد الذى ضم اليه داخلان تحت المفهوم الذى يشترك (بينهما)  
 اى بين المفرد وبين ما ضم اليه من الافراد مثلا اذ قلنا مسلمان ومسلمين ففيه فردان احدهما المفرد  
 الذى لحق به الالف والنون او الياء والنون وهو مذكور مجزؤه والثاني المفرد الاخر الذى  
 دل عليه المجموع وهو غير مذكور مجزؤه وكل منهما داخلان تحت مفهوم المسلم الذى هو  
 عاقل يقبل الاسلام وهو مفهوم مشترك يصدق على كل منهما بطريق الحقيقة وفي العصام ان

الوقاية ثم نقول لو ترك  
 الشارح قوله اذا لحقه  
 تلك الياء كان اولى قوله  
 لنقى آخر الماضى عن  
 الكسرة المختصة بالاسم  
 التى هى اخت الجر  
 قبل وهى كسرة تكون  
 فى آخر الكلمة لا مطلق  
 الكسرة ولذا لم يتعاش  
 عن كسرة نون الوقاية  
 مع ان الحرف ايضا  
 يجب ان يسان عن  
 اخت الجر لانها تكونها  
 على حرف واحد ليست  
 كسرتها اخت الجر  
 ومن هنا ظهر انه اوقال  
 لنقى لماضى عن الكسرة  
 الخ ثم وان ذكر الاخر  
 مما لا يحتاج اليه وليس  
 بشئ قوله وبخلاف  
 كسرة لم يكن الذين  
 كفروا وقل الحق  
 مروضها لم يعلم مما سبق  
 لزوم الكسرة للاخر  
 حتى يفرع عليه بيان هدم  
 ورود ما كان الكسرة  
 عارضة فيه اللهم الا  
 ان يقال يستفاد ذلك  
 من وصف الكسرة  
 بالمختصة بالاسم فان  
 شأنها الزوم دون  
 العروض ولا يبنى ان  
 يتوهم من كلامنا هذا  
 الاعتراف بما سبق  
 من القائل لظهور  
 الفرق بين الاعتبارين  
 وما قبل من ان العروض  
 مشترك بينهما وبين  
 ما قبل الياء وان يعزى مما  
 تشبها للجر فالاولى  
 الامراض منه والنسك

قوله تحت جنس الموضوع له بشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع له اى الابدل تحت جنس المراد بالاسد وهو الشجاع وكذلك ابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس الموضوع له الاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يقال المراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازى فى حكمه ويجعل ما ذكره فى القمرين والابوين كاشفا عنه انتهى واعلم ان تفسير الش المماثلة بقوله فى العدد يعنى فى الواحد يلائم لقول المعنى حيث زاد بعد قوله مثله قوله من جنسه ولو لم يفسره بهذا كان قوله من جنسه زائدا مستدركا لان اسم الجنس المفرد النكرة حامل للمعنيين احدهما الوحدة والثانى الجنس ولما زيد بالمماثلة فى العدد بقى المماثلة فى الجنس فافاده بقوله من جنسه ثم اشار الى الشق الاخر بقوله (ولو اريد بقوله مثله ما) اى اريد به لاسم المفرد الذى (يمثله) اى يماثل المفرد (فى الوحدة والجنس جميعا لاستغنى) اى كان التعريف مغنيا (عن قوله من جنسه) لكونه مستفادا من لفظه مثله ثم اراد بيان بعض القيود فقال (وقوله) اى قول المعنى (ليدل) ليس بقيد مدخل ولا مخرج بل هو (اشارة الى فائدة لحق هذه الحروف بالاسم المفرد) وهى المعنى الذى فهم من لحق الالف والياء والنون (و) ايضا هو اشارة (الى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين) بان يكون لفظه موضوعا لمعنيين مختلفين بالجنس بوضعين مستقلين مثل القمر فانه لفظ واحد موضوع للطهر والحيض بالوضعين ولا يجوز تثنية القمر (فلا يقال قرآن و يراد بها) اى لفظة قرآن (الطهر والحيض) يعنى بان يراد باحد فرده هذه التثنية معنى الطهر وبالاخر معنى الحيض اذ ليس هناك المعنى الموضوع له بوضع واحد حال كونه مشترك بينهما كفى الرجلين والفرسين لان الموضوع له ههنا متعدد بعدد اوضاعهما لان القمر وضع للطهر ووضع ايضا بالوضع الاخر للحيض بخلاف الرجلين والفرسين لان الرجل والفرس مثلا وضعا لمعنى مشترك بين افراد الرجل والفرس بوضع واحد (بل يراد بها) اى بل يجوز ان يقال قرآن و يراد بهذه التثنية (طهران او حيطان على الصحيح) اى عند مذهب الجمهور من مذهب الحنفية (خلافا لمذهبهم) ثم انه لما ورد النقض عليه بباب التقلب اراد الشارح تقرير ذلك النقض ثم جوابه فقال (فان قلت هذا) اى هذا الكلام الذى تقوله وهو انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين (بشكل) اى ينقض (بالابوين) اى يجوز اطلاق لفظ الابوين (للاب والام) اى حيث يراد به الاب والام (و) ينقض ايضا (القمرين للقمر والشمس) فانه تنفى فى الاول باعتبار تغليب الاب على الام لشرفه وفى الثانى باعتبار تغليب القمر على الشمس لكونه القمر مذكرا والشمس مؤنسا معا وكذا سائر باب التقلب كالقمرين كما ستعرف ما فيه وانما ينتقض به لصدق هذا الكلام عليه مع تخلف الحكم (فانه تنفى الاب) ههنا (باعتبار معنيين مختلفين) اى ذاك المعنىان احدهما (الاب و) الاخر (الام) مع انه يجوز ذلك وشائع فى الكلام (وكذلك) فى تقرير النقض (تنفى القمر باعتبار معنيين مختلفين) اى ذاك المعنىان احدهما (القمر و) الاخر (الشمس قلنا) فى جواب هذا

(النقض)

بانه كالكسوف حيث لم يعمدهما المحذوف لالتقاء الساكنين فيه انه ليس المراد بالعروض هناك مجرد ثبوت الشيء بعد ان ان لم يكن والالكانت لكسرة المختصة بالاسم متصفة بالمروض وانما المراد ما يقابل الزوم كما اشير اليه ولا ريب فى لزوم نون الوقاية وما زعمه اولى من التمسك بما تمسك به برد عليه ما اورده جملة سبب الاعراض وهو حصول القوة بالمماثلة فان ما كان امره هذا كيف يكون فى حكم الكسوف قوله قبل العوامل اى اللفظية لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله او بعدها وما وان لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبر لكن يصح التفسير فهما بالابتداء والخبر ليسا مشتقين حتى يجب انصاف ما قصد بهما عفوهما حين تعلق الحكم بهما هكذا قيل وقيل انه من قبيل الجمع بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند المعنى وقيل هو مبنى على عدم عموم المجاز يراد بالابتداء مثلا الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثانى منها قوله ولم يقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون

النقص يمنع الجريان وصدق هذا الكلام عليه بان نقول لان لم ان الاب والام والشمس والقمر  
معان مختلفة حتى لا يجوز التثنية فيها لانه (جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التاسب  
بينهما) اى بين الاب والام وكذلك جاز ان يجعل الشمس مسماة باسم القمر (ثم بأول الاسم) اى  
اسم الاب (بمعنى المسمى به) اى بمعنى من سعى بالاب (ليحصل مفهوم) وهو من يسعى بالاب  
(يتناولهما) اى هذا المفهوم الذى يشمل الاب الحقيقى والاب ادعائى الذى هو الام فاذا كان  
امر كذلك (فيتجانسان) اى فيكون الاب والام اللذان يصدق عليهما مفهوم من يسعى بالاب  
جنسا واحدا فاذا كانا من جنس واحد (فيتنى) اى فيجوز ان يثنى (باعتباره) اى باعتبار جعلها  
كالاب ادعاء (فيكون) اى فيجوز ان يكون (معنى الابوين) معنى (المسمين بالاب وكذلك  
الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر) اى بان يعتبر الشمس قرا ويطاق عليها اسم القمر ادعاء  
فيكونان داخلين تحت مفهوم من يسعى بالقمر ثم اورد على هذا الجواب بابطال السند بدليل  
لزوم التناقض فقال (فان قلت) ان بين التأويل فى مثل الابوين وبين عدم جواز التثنية فى مثل  
القرنين تناف لا له لوجاز اعتبار هذا التأويل فى مثل الابوين (نليعتبر مثل هذا التأويل فى القرين  
ايضا) بل هو اولى لانه فى الاول احتاج الى ادعاء كون الام اباء وان فى مثل القرنين (بلا احتياج  
الى ادعاء اسميته للطهر والحيض) اى الى ادعاء الاسمية لاحدهما بان يكون اسم القرين موضوعا  
لاحدهما كما فى الاب ويكون الاخر ادعاء (فانه) اى لان اسم القرين (موضوع لكل واحد منهما)  
اى الحيض والطهر (حقيقة) لا ادعاء والحقيقة اقوى من الادعاء فى جواز الاطلاق (ولياول)  
اى وليأول مفهوم القرين هذا الاعتبار (بالمسمى به) اى بالقرين (ليحصل به) (مفهوم يتناولهما)  
اى الحيض والطهر (فيتنى باعتباره) اى باعتبار هذا التأويل ويقال قرآن بمعنى الحيض والطهر  
(قلنا) اى فى جواب هذا البطلان يمنع ملازمة الشرطية لقائه بانه لوجاز الاعتبار ههناك للزم  
جوازه هنا بانه لان لم لزوم هذا الجواز لانه (لا شبهة فى صحة هذا اعتبار لكن الكلام) ليس  
فى هذا بل (فى جواز تثنيته) اى فى انه هل يجوز التثنية (بمجرد اشتراك اللفظى بينهما) اى  
بين الاسمين (وهو) اى هذا الجواز (الذى اختلف فيه) بين المص وغيره من الأئمة (والمص  
اختار عدم جوازه) بدليل انه لم يوجد مثله فى كلامهم بالاستقراء والجزولى والاندىسى وابن  
مالك اختاروا جواز التثنية بمجرد الاتفاق فى اللفظ دون المعنى قال الاندىسى يقال العينان  
فى عين الشمس وفى عين الميزان (و) قوله (بهذا الاعتبار) متعلق بقوله (صح) او التقديم  
للحصر والمراد به تقرير مذهب المصنف يعنى ان المص للمالم يجوز ثنية الاسم وجمعه بمجرد  
الاشتراك فى الاسم كان حكمه بانه صح (ثنية الاعلام المشتركة حقيقة) نحو زيد (او ادعاء)  
نحو عمرين (وجمعهما) اى والحكم بصحة جمع تلك الاعلام انما هو باعتبار معنى يشترك  
بينهما كالمسمى به حتى يكون الاشتراك معنويا لا لفظيا (فزيد مثلا اذا كان علما) فقوله  
فزيد مبتدا وقوله (لكثرة) اى لكثرة الاشتراك متعلق بقوله (يأول بالمسمى  
بزيد) يعنى ان صحة قولنا زيدان وزيدون مثلا انما هى لاشتراك كل من الاشخاص

فيه اختلاف اذ كونه على  
صفة صرفه منفصل  
متفق وان اختلف فى كونه  
ضميرا صرفه فاما كاسم  
وفيه ان قوله صفة صرفه  
يتبادر منه انه ليس بضمير  
صرفه فليس مشتركا بين  
الجميع وامرا متفقا  
فاختباره للتثنية على  
رجحانه عنده هكذا  
قبل والامر ليس  
كذلك فان المص صرح  
بمراده قائلا وانما قلت صفة  
صرفه تنبها على انه لم  
يشعر ان يكون ضميرا وانما  
هو صفة فيجوز ان يكون  
ضميرا وان يكون غير  
ضمير على ما سياتى هذا  
كلامه وهو مراد الشارح  
قدس سره قوله بسى هذا  
الرفوع فضلا قبل الاولى  
تسمى صفة هذا الرفوع  
فضلا وكان الشارح تسامح  
لظهور المراد وليس بذلك  
قوله انصر على مثال العمل  
من وقيل انصر لان  
الدخول فيه مع الاستثناء  
من الفصل كل الاستثناء  
فيكون فيه ايضا الفير  
بطريق الاولى وليس  
بشئ قوله وبعض العرب  
يجمله مبتدا أى يستعمله  
بحيث يحكم التمام بكونه  
مبتدا قيل لو كان معنى  
الجل مبتدا الحكم  
بكونه مبتدا احتاج  
الى هذا التوجه واما  
لو كان معناه كما هو الظاهر  
يجمله فى الاستعمال من

التي وضع لفظ زيد لها باو ضاع متعددة في المفهوم الذي هو من سمي زيد لا لأنها مشتركة في افظ  
زيد كما في مختار المخالفين للمصنف وانما احتاج الى هذا التأويل والاعتبار ليكون الاعلام كثيرة  
الاشتراك في التسمية فيأول اولا بالمسمى زيد (ثم يثنى ويجمع) هذا حال الاعلام المشتركة حقيقة  
واما حال الاعلام المشتركة ادعاء فقوله (وكذا امر اذا صار علما ادعيا لا يبيكر) فقوله اذا صار  
ظرف لقوله (ياول بالمسمى بعمر) يعني ان صحة قولنا عمرين مثلا انما هي لا طلاق لفظ عمر على  
ابى بكر ادعاء فحصل من هذا الاطلاق شخصان مسميان بعمر احدهما حقيقة والاخر ادعاء  
(ثم يثنى) فيقال عمرين (ويجمع) وهذا الاعتبار انما هو لعل كثرة الاستعمال فقط وكفاية  
هذه العلة في الاعتبار مشتركة بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس (ورده بعضهم) اى قال  
بعضهم ان بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس فرقا لان في الاعلام المشتركة عطين احدهما  
كثرة الاستعمال والثانية كون الحقة مطلوبة فيها (ولهذا قال) ذلك البعض (الاولى ان يقال  
الاعلام) وقوله الاعلام مبتدأ وقوله (لكثرة استعمالها وكون الحقة مطلوبة فيها) متعلق بقوله  
(يكفى) وقوله (لثبتيها) اى لصحة جعلها متاة متعلق بقوله يكفى وقوله (وجمها) اى ولصحة  
جعلها مجموعة عطف عليه وقوله (بمجرد الاشتراك) بالرفع على انه فاعل يكفى يثنى انما يكفى بمجرد  
الاشتراك اى بمجرد الاشتراك في اللفظ والاتفاق (في الاسم) في صحة ثبتيه الاعلام وجمها لكثرة  
استعمالها ولكون الحقة مطلوبة فيها فلا يحتاج الى اعتبار معنى مشترك بينهما كما تكلف به  
المصنف (بخلاف اسماء الاجناس) كالقرء فانه يشترط فيها الاشتراك في المعنى ايضا فلذا لا يثنى  
القرء فيحتاج الى اعتبار معنى مشترك بينهما (فعل قول هذا البعض) اى البعض القائل بكفاية  
بمجرد الاشتراك في الاسم (ينبى ان لا يذكر في تعريف الثبتيه قوله من جنسه) بخلاف المص لانه  
غير قابل بكفاية ذلك بل يشترط عنده اشتراك كل من افراد الثبتيه في معنى وان كانت علما كما  
عرفت ثم اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المص من قوله فالمقصود الخ فقال (ولما كان آخر  
الاسم المفرد الذى لحقه علامة الثبتيه في بعض المواد) وقوله (نما) خبر كان اى نما وقع آخر  
الاسم المفرد في بعض مادة من المواد من الاخر الذى (بسطرقي اليه التغيير) لحكم فن التصريف  
من كون آخره القامة صورة او معدودة حيث يمنع مع وجودها الحاق الالف (اراد المصنف  
ان يبين حكم ما) اى حكم المفرد الذى اريد ثبتيه مع انه (يتطرق) ويعرض (اليه) اى الى  
ذلك الاسم (التغيير) وانما خص بيان حكم ما يتطرق اليه التغيير ولم يتعرض لحكم ما وراه  
(لان حكم ما) اى حكم المفرد الذى (وراه) اى وراه حكم ما يتطرق اليه التغيير (يلم  
من تعريف المتنى) لكون ذلك الاخر قابلا للحركة التى اقتضتها الالف بغير تغيير  
يقضيه فن التصريف (فقال) لاجله (فالمقصود) وهو مبتدأ والجملة الشرطية بعده  
وهو قوله ان كان الفه عن واو وهو ثلاثى قلبت واوا خبره يثنى وحكم المقصود ولما كان  
المقصود في اصطلاح التحويلين مشترك بين الاسم الذى اشتمل على الالف المقصورة وبين  
ذات الالف التى ليس بمدى حمزة تقتضى مداها فاسره الشارح بقوله (اى الاسم المقصور)

افراد المبتدأ فلا يحتاج الى  
هذا التوجيه لان جعل  
شيء متصفا بمفهوم شيء لا  
يتوقف على معرفة مفهوم  
ذلك الشيء وذلك سقيم  
اولا فلان مدار هذا  
التفسير ليس مازمه من  
اعتبار جعل الشيء مبتدأ  
بمعنى الحكم بكونه مبتدأ  
كيف ومعنى قوله قدس  
سره والا فلا مرابلا  
يعرف المبتدأ والخبر انه  
ليس معنى مبتدأ الحكم  
بابتدائية واما تأنيافلان  
معنى جعل الشيء متصفا  
باخر وصفه به ومن المعلوم  
ان العقلاء لا يصفون شيئا  
بما لا يعلمون مفهومه قوله  
ولا يبعد ان يقال معنى  
الكلام ويقع مقدما  
من غير سبق مرجع  
الضمير قيل مقتضى صيغة  
التقدم ان يكون هناك  
متاخر فهو اخرجه في هذا  
التوجيه عن مقتضاه وجهه  
لمجرد ان لا يسبق عليه  
المرجع وهذا خروج عن  
مقتضى التقدم وجعل الجملة  
غير مضاف اليه للتقدم  
وهو معنى هذا التركيب  
قد اخرج التركيب  
ايضا من مقتضاه  
فلا يخفى انه في غاية  
البعد وان سماه بعض  
الناس وجها وجها وقوله  
وذلك بحسب المفهوم اهم  
من ان يكون قبل  
الجملة اولا بشر بان  
التقييد بقوله قبل  
الجملة لاخراج المفهوم

للايدان الى ان المراد به ههنا هو المعنى الاول بقرينة كونه مذكرا لانه لو اريد المعنى الثاني لقال والمقصورة ثم عرف الاسم المقصور بقوله (وهو) اى الاسم المقصور فى اصطلاحهم (ما) اى الاسم الذى (فى آخره) اى يقع فى آخر ذلك الاسم (الف مفردة) اى غير مقرونة بنمزة كحمراء (لازمة) اى غير زائدة كالالف الذى فى آخر زيد فى نحو ضربت زيدا اذ واقفت عليه ولما كان القصر فى اللغة يطلق على ضد الممدود وعلى الحبس وعلى ضد الطول فى نحو زيد قصير اراد الشارح ان يبين ان المناسبة بين المعنى الاصطلاحى وبين المعنى اللغوى يحتمل على المعنيين الاولين فقال (ويسمى) اى ذلك الاسم (مقصورا لانه ضد الممدود) اى ضد ما فى آخر الف ممدودة فيكون حينئذ من الاضداد (و) اى ويسمى مقصورا (لانه) اى لان ذلك الاسم (محبوس من الحركات والقصر) فى اللغة هو (الحبس) وقال العصام ولك ان تجعله مأخوذا من القصر على وزن الغيب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصره كضربه جله قصيرا كل ذلك فى القاموس انتهى واشترنا اليه آفا ايضا (ان كان الفه) اى الف الاسم المقصور وهو بالرفع اسم كان وانما زاد الشارح قوله (منقلبة) للإشارة الى ان قوله (عن واو) خبر لكان وتذكير كان لكن لفظ الف مذكرا وتأنيت منقلبة للإشارة الى جواز اعتبار التأنيت فيه باعتبار كونه كلمة وفيه إشارة الى انه اسند الى الظاهر يختار التذكير فى امثاله كما اختاره المص وان اسند الى الضمير يختار التأنيت فيه كما اختاره الشارح فى قوله منقلبة لكونه مسندا الى الضمير الذى يرجع الى الالف ولما كان الانقلاب عن الواو على نوعين احدهما ظاهر والاخر غير ظاهر فسر بقوله (حقيقة) ليكون إشارة الى انه مشتمل على النوعين بنى سواء كان انقلاب الالف عن الواو انقلابا عنه فى الحقيقة بان يكون انقلابه عنه ظاهرا (كمصوان) تنية عصا اسم ما يعتمد عليه من الخشب او غيره وانما عرف كون اصله واو لانه لم يرسم بالياء ولم يسمع فيه الامالة (او حكما) اى سواء كان انقلابه عنه فى الحكم اى فى الاثر المترتب على كونه واويا (بان كان) ذلك الحكم بطريق كون ذلك الالف (مجهول الاصل) اى لم يعرف كون اصله واو او ياء (ولم يمل) اى ولم يسمع من لغاتهم امالته فانه ان سمع فيه الامالة الحق باليائ لان الامالة امالة الياء (كالوان) بكسر الهمزة وبلا لام المفتوحة تنية الى بكسر الهمزة وبالا الف المقصورة وهو اسم مقصور وان كان اصله من الحروف الجارة فان المراد ههنا استعماله (فى المسمى) اى فى الشخص الذى سمي (بالي) بنى كونه علماله لافى استعماله فى اصل وضعه فانه حينئذ لا يبنى وفى حاشية العصام انه يبنى ان يقول ولم يمل او اميل وكان لاماته سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضى شرطه فى قلب عديم الاصل ومجهوله بان يكون مما سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء انتهى يعنى اذا كان لاماته سبب غير انقلاب الالف عن الياء كالربوا فانه اميل لكن سبب امالته كسر الراء التى قبله فهو حينئذ واوى حكما وان كان مما اميل ولما كان هذا الحكم

من الامة لا للاخترا  
من متقدم لم يسبق عليه  
مراجع ليس قبل الجملة  
لعدم ما يحتزبه ههنا مع  
ان هناك ما يحتزبه ههنا  
وهو ضمير نم رجلا  
وضمير ربه رجل ولا  
يهد ان يقال اراد بقوله  
قبل الجملة كونه قبل بلا  
فصل ذكره ليعلم به عدم  
جواز الفصل بين ضمير  
الثان والجملة بتمييز الضمير  
او بجملة معترضة ومن  
الظاهر ان مراد الشارح  
لوقيل ويتقدم ضمير فائب  
من غير ان يقال قبل الجملة  
لانهم منه ان الفرض  
بالافادة لزوم التقدم  
بدون سبق المرجع وهذا  
يكون على وجهين احدهما  
ان يكون قبل المفرد  
وثانيهما ان يكون قبل  
الجملة وعلى كلا التقديرين  
يحصل المتأخر هناك  
وهو اما الجملة تمامها او  
شيء من اجزائها ولما  
كان المظهر الثانى اعنى  
كونه قبل الجملة اتى بهذا  
التركيب واذا عرفت  
ذلك فساد قول القائل  
اخرجه عن مقتضاه وجعله  
لمجرد ان لا يسبق عليه  
المرجع فانه قدس سره  
قد اعتبر مقتضى التقدم  
وانما قال كذا ابرازا  
لكون عدم سبق لازما  
واظهارا لكونه مرادا  
فى المقام وعرفت ايضا ان  
قوله اخرج التركيب عن  
مقتضاه مما لا حاصل له جدا



ليس على اطلاقه بل بشرط كونه ثلاثيا قيد الانقلاب المذكور بقوله (وهو ثلاثي) وفسره  
 الشارح بقوله (اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي) للاشارة الى كون الواو والحال والى ان الجملة  
 حالية من الضمير المحرور وفي الفه الرجوع الى الاسم المقصور اى حال كون ذلك المقصور ثلاثيا  
 ولما كان الثلاثي يطلق على الثلاثي المجرد وعلى الثلاثي الاعم من المجرد ومن المزيد فيه فسر  
 بقوله (اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا) يعني ان المراد به هنا هو الثلاثي المجرد المقابل  
 للرابعي والخماسي لا الثلاثي الاعم وقوله من في (من الرابعي) بيانية لما في قوله غير ما يعني ان  
 المراد بما فيه هو الرابعي اى المجرد (الثلاثي المزيدي) وهو شامل للرابعي المزيد على الثلاثي  
 وللخماسي والسداسي المزيدين عليه ما وقوله (قلت) جملة جزائية يعني ان كانت حال المقصور  
 كما ذكر فحكمه اذا اريد ان يثنى ان قلب (الفه) (واو) لم تكن الحاق الف التثنية وانما قلبت واو  
 (اعتبارا) اى للنظر (للاصل) الذي هو اصله (حقيقة) اى في الحقيقة (او حكما) اى اوفى الحكم  
 كما مر وفي نسخة لا اعتبار الاصل باظهار الانلام في ثبوت يستقيم عطف قوله (وخفة الثلاثي) بالجر  
 عطف على قوله لا اعتبارا وما على النسخة التي ليس فيها اللام فيحتمل ان يكون بالنصب على انه  
 معطوف على قوله لا اعتبارا وان يكون مجرورا معطوفا على قوله لا اصل يعني انقلاب الفه واو  
 للنظر الى اصله الذي هو الواو مقطوعا او موافقا واختصاص ذلك الحكم بالثلاثي لكون الثلاثي  
 خفيفا بالنسبة الى ما فوقه من الرابعي فصاعدا وهذا التخفيف ملابس (بخلاف ما) اى بخلاف  
 المقصور الذي هو (فوقه) اى فوق الثلاثي في ان يكون اكثر حرورا (حيث لا يرد) اى لانه  
 لا يرد الواو ولا ينقلب الالف (فيه) اليه لانه لو لم يرد الالف الى اصله اجتمعت الالفان فوجب  
 حذف احدهما فيلتنسب بالمفرد ولا يقال يفرق بينهما بنون التثنية لانا نقول حال الاضافة تسقط  
 النون ايضا (لمكان الثقل) اى لم تكن الثقل ونبوتها فيما كان زائدا عليه لكونه اكثر حرورا  
 وقوله (والا) عطف على قوله ان كان (اي وان لم يكن) ذلك المقصور (كذلك) اى كما ذكر  
 وذلك (بان كان الفه) اى كونه مخالفا بطريق كون الف ذلك المقصور (منقلبة عن ياء) وذلك  
 الانقلاب اما بان يكون اصلها ياء (حقيقة كرحيان في رحي) لان الف التي في آخر كلمة رحي  
 منقلبة عن ياء في الحقيقة ومعلوم الاصل (او) لا يكون اصلها ياء لاني الحقيقة بل يكون اصلها ياء  
 (حكما) اى في الحكم (بان كان) يعني ان يكون المقصور يائيا في الحكم انما هو بسبب كون المقصور  
 (مجهول الاصل) اى لم يعرف له اصل من الواو والياء وذلك في الممكن الاصل كخسا بمعنى  
 قرد (او عديمه) اى او كان سبب كونه حكما كون اصله معدوما وذلك بان لا تكون  
 منقلبة عن واو او ياء بل هي اصلية كمتى وعلى والى من الحروف الجارة فان الالف  
 في الاسماء العريقة البناء اصل كذا في الرضى وقوله (وقداميل) جملة حالية من  
 قوله مجهول الاصل اى ان كان مجهول الاصل او عديم الاصل حال كونه عمالا وقوله  
 (كسنيان) مثال لما هو معدوم الاصل مما لا وهو بفتح الميم والتاء بعدها ياء مفتوحة  
 وببدال ياء الف اى وتقول متيان بقلب الف مفردة ياء (في متى) اى في ثنية متى فانه معدوم

وان قوله التقيد لاخراج  
 المفهوم من الامة اخراج  
 لا مقال ذلك واحترازها  
 قد تبين لك مما ذكرناه ان  
 كلام الشارح مما لا غبار  
 عليه واما ما ذكره القائل  
 وحكم بدم بدمه فما  
 لا يلتفت اليه قوله اى  
 قبل هذا الجنس من  
 الكلام بمنفاه الفوى  
 اى ما هو اعم من المفرد  
 والكلام والا فهو يتقدم  
 نفس الكلام لانواعه ثم  
 اعلم ان الحامل على ذلك  
 التفسير التكرير الجملة في  
 التركيب فان الظمنة ان  
 ليس المراد واحدا والا  
 لوجب الاختصار لحمل  
 الاولى على الجنس والثانية  
 على الحصة منه ولعل الاولى  
 ما ذكره الهندي من ان  
 المعنى وضع المظهر موضع  
 المقصير لزيادة التمكن في  
 الفهم لان عود ضمير  
 انسان الى الجملة خلاف ما  
 عليه شأن الضمير فكان  
 من مظان التقرير قوله فانه  
 لا دخل في التسمية في هذا  
 الحكم قيل لا يقتضى  
 الدخول في القاعدة ان  
 يكون له دخل فيها وعلية  
 لثبوتها بل يكفي ان يكون  
 لتقيد ضمير الغائب وتعيينه  
 وانت خبير بان هذا الامر  
 حاصل في صورة الاعتراض  
 فالقول بدخوله في القاعدة  
 لذلك هم قوله وايضا يلزم  
 استدراك قوله الخ قيل فيه  
 بحث لانه قاعدة اخرى  
 مثبتة لوجوب تضييره بهذا

الجملة دون أصرار من  
 تميز او حرف تفسير  
 فيلم اعلم انه يجوز ذكر  
 الضمير من غير سبق  
 صريح اذا تعين المرجع  
 من غير حاجة الى تفسير  
 ويصح ان يكون ضمير  
 الشأن منه باعتبار انه  
 راجع الى الشأن او القصة  
 لتعيينه في المقام فيكون ما  
 بعده خبرا صريحا لا ضمير  
 الضمير وانبات انه يرجع  
 الى الشأن المتعين في المقام  
 وذكر على الابهام ففسر  
 دونه خراط القادر وكلاما  
 باطل اما الاول فلضرورة  
 ان الضمير المتقدم على  
 الجملة المشروط بكونه  
 ضمير شأن الجملة او قصتها  
 لا يحتمل ان يكون مفسرا  
 بشئ سوى هذه الجملة  
 لانه ضمير هذه الجملة فلا  
 يكون له مفسر غيرها  
 فيكون قوله مفسر بالجملة  
 بعده مستندكا لعمالة  
 فيجب ان لا يكون  
 بيان التسمية داخلا في  
 القاعدة واما الثاني فلما  
 ذكر المص وغيره من  
 ان هذا الضمير على  
 خلاف باب الضمائر واما  
 وضوءه افترض التعظيم  
 في القصة لان ذكر  
 الشئ مبهما ثم تفسيره  
 اوقع من نفس من  
 ذكر مفسرا من اول  
 الاصر قد روا لذلك  
 الحديث المهود في القدر  
 ثم اضمروه لهذا الغرض  
 وجعلوه قابلا لانه الغائب

الاصل وقد اقبل في قراءة متواترة واليه اشار بقوله (حيث جاء متى محالا) اي وقد جاء مفردة  
 الذي هو اسم متى بالامالة واما الى وعلى من الحروف الجارة وان كانتا مكتوبتين بالياء لكن  
 لم يرد فيهما الامالة ولم تكونا مثل متى وقوله (او كان) عطف على قوله بان كان يعني ان  
 الداخل في الحكم الذي بينه بقوله والاهو ما كان الفه مقلوبة عن باء حقيقة او حكما او المفرد  
 الذي كان مبنا (على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالف الاعلى والمصطفى)  
 فان الفهما اصلية لان كلمة الى على اسم تفضيل مبني على اربعة احرف و آخره الف وكذا  
 كلمة المصطفى اسم مفعول مبني على الالف ولكن الفهما ليست بمقلوبة عن ياء فان الاعلى  
 من العلو والمصطفى من الصفوة وهما واويان (اوزائدة) سواء كانت الالف التي في آخر  
 هذا الرباعي زائدة (كحلي) فانه الفه حرف التأنيث وليست من الكلمة وقوله (فبالياء) جملة  
 جزئية لقوله والا والتقدير (اي فالفه مقلوبة بالياء) يعني ان كانت حال المفرد المقصور  
 كذلك فيقلب الفه في التثنية بالياء فيقال رحيان ومتيان واعليان ومصطفيان وقوله (اعتبارا  
 للاصل) بيان لوجه انقلابه بالياء في النوعين وعلة لقوله فالفه مقلوبة وقوله (فيما اصله  
 الياء حقيقة او حكما) متعلق بقوله اعتبارا يعني ان وجه الانقلاب في المفرد الذي كان اصل  
 الفه ياء حقيقة او حكما هو الاعتبار بالاصل والرجوع اليه وقوله (وتخفيفا) عطف على  
 قوله اعتبارا اي وجه الانقلاب (فيما زاد على ثلاثة احرف) هو التخفيف كما عرفت ولما  
 فرغ من حكم الممدود اذا اريد تثنيته فقال (و) (الاسم) (الممدود) وانما وسط الشارح  
 لفظ الاسم بين المعطوف وبين الحرف العاطف للاشارة الى انه معطوف على قوله فالمقصود  
 واعلم ان الهمزة التي في الاسم الممدود اما اصلية واما للتأنيث واما ليست كذلك فشرع في بيان  
 حكم الاول بقوله (ان كانت همزة اصلية) ثم فسر الشارح الهمزة اصلية بقوله (اي  
 غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اوزائدة) يعني المراد بالاصلية هي الهمزة التي ليست بزائدة  
 ولا منقلبة عن همزة اصلية ولا عن همزة زائدة (ثبت) اي ان كانت همزة اصلية ثبتت  
 تلك (الهمزة) على طريق الوجوب (في الاشهر) يعني بخلاف ما حكاه ابو علي عن بعض  
 العرب كما سيذكره وقوله (لا صالتهما) متعلق بقوله ثبتت يعني ان وجه ثبوت الهمزة  
 كونها اصلية ومثاله (كقراء) اي مثل لفظ القراء (بضم القاف وتشديد الراء) وهذا  
 اللفظ اما موضوع (لجيد القراءة) اي لمن حسن تجديد القرآن (او) موضوع (للمتسك)  
 اي لمن تعبد وعلى كلا الوضعين انه مأخوذ (من قرأ اذا تنسك) يعني انه يقال قرأ فلان  
 اذا تعبد بقرأة القرآن فتكون الكلمة مهموزة اللام فالهمزة من جوهر الكلمة وقال العصام  
 ان هذا سهو وفي القاموس القراء ككتمان الحسن القراءة وجمعه قراؤن لا يكسر وكرمان  
 التناك المتعبد كالقاري والمتقري وجمعه قراؤن وقواري انتهى وعلى كلام من التقديرين  
 ليست همزة زائدة ولا منقلبة عن اصلية اوزائدة فتكون اصلية واذا اريد ان يثنى ثبتت  
 فيقال قرآن ثم اراد ان يبين غير ما هو الاشهر فقال (وحكي ابو علي) يعني السيراني (عن بعض

(العرب قلبها) أي قلب الهمزة الأصلية في ثبوت (واو أخو قراوان) وهذا خلاف الأشهر وان كان مشهورا في نفسه ثم شرع في بيان الحكم الثاني بقوله (وان كانت) (الهمزة) (للتأنيث) ثم فسر الشارح بقوله (أي مقلبة عن الف التأنيث) للإشارة إلى أن قوله للتأنيث خبر لكات والى أن معنى كون الهمزة للتأنيث أنها مقلبة عن الف التأنيث لأن الهمزة ليست بموضوعة للتأنيث بل هي مقلوبة عن الحرف الذي للتأنيث وهو الالف (حكماء) يعني مؤنث أحرر (فان اصلها) أي أصل كلمة حراء (كان) أي ذلك الأصل (حراء بالين) ثم فصل الالفين بقوله (أحديهما للمد في الصوت) يعني أن كلا الالفين ليسا للتأنيث بل الالف الذي بعد الراء ليس بدال شيء بل مجرد رفع الصوت ومدّه (والثانية) أي الالف الثانية موضوعة (للتأنيث فقلبت) الالف (الثانية) التي للتأنيث (همزة) للزوم اجتماع الساكنين أو لغيره بل (لوقوعها) أي لوقوع تلك الالف (طرفا) أي في آخر الكلمة حال كونها (بعد الف زائدة) وهي الالف الأولى كما أن الواو والياء إذا وقعتا بعد الالف الزائدة تقلبان همزة فكذا الالف إذا وقعت بعد الالف الزائدة قلبت همزة وقوله (قلب واوا) جملة جزائية لقوله أن كانت للتأنيث يعني أن الاسم المددود أن كانت همزة للتأنيث قلبت تلك الهمزة في ثنية واو أعلى طريق الإيجاب (فيقال) في ثنية حراء (حراوان) وإنما قلبت واوا ولم تجعل ثابتة كما في الأصلية ولم يحز فيها الامران كما سيجي (لأن الهمزة) مطلقا (حرف ثقيل) لكونها من أقصى الحلق الذي يخرج بعده ولكونها من الحروف الشديدة ولذا تبدل في الأكثر وتسهل ويمد الحرف الذي قلبها أن كان حرف مد ويسكن أن لم يكن كذلك وقوله (من جنس الالف) أمحال من الضمير الذي في لفظ ثقيل أو خبر بعد خبر يعني أنها حرف ثقيل حال كون ذلك الحرف من جنس الف أو حرف ثقيل كائن من جنس الالف ومعنى كونها من جنس الالف أن الهمزة أما الف متحرك أو الف ساكن ويدل على الأول أن الالف إذا تحرك يصير همزة كالف حراء وإنما اختار ذلك لأن مجرد كونها حرفا ثقيل لا يوجب ذلك القلب فان قوله (فيبنى أن لا تقع بين الالفين) مفرع عليه يعني إذا كانت الهمزة كذلك فيجب أن لا تقع تلك الهمزة بين الالفين أحديهما الالف الممدودة والثانية الف الثنية ولما توجه عليه أن حال الهمزة الأصلية كذلك فلم يثبت تلك وقلبت هذه فاراد أن يشير إلى علة تقتضي القلب هنا فقال (مع أنها) أي مع أن همزة التأنيث (غير أصلية) فإن علة الثبوت هي كونها الأصلية فلما انعدمت علة الثبوت نعتت علة الانقلاب وقوله (والواو أقرب) جملة حالية وإشارة إلى علة وجوب الانقلاب إلى الواو يعني والحال أن الواو أقرب (إلى الهمزة من الياء لثقلها) أي لثقل الواو بالنسبة إلى الياء فناسب الواو الهمزة واشتركتها في الثقل بخلاف الياء فانها أخف بالنسبة إلى الواو وهذا بيان لعلة انقلابها عن الواو دون الياء وقوله (ولهذا قلبت) تأييدا لقريية (الواو) إلى (الهمزة) يعني كون الواو أقرب إلى الهمزة من الياء يعني إذا وقعت في أول الكلمة

على التحقيق وسماه  
الضمير ضمير الشأن  
والقصة لأنه في التحقيق  
اضمار لما ضافوه إلى ما  
هو ضميره كيقول في زيد  
ضربته الهاء ضمير لأنها  
المراد بالاضمار فلا يستقيم  
فسير ما لا بها هذا كلامهم  
وإذا كان شأن ضمير الشأن  
مآذ ككيف يتصور جملة  
كذلك واعتباره بحيث  
يخالف موضوعة قوله فعلى  
هذا لم يحمل التقدم على ما  
ذكرنا من تنقض القاعدة  
بقولنا الشأن هو زيد قائم  
قل لا أرى أن توجيهه  
السابق لقوله يتقدم بيب  
أيده يتوقف أمام القاعدة  
عليه إذ لو لا انتقضت  
بهذا القول وجه  
الانتقاض أنه لا يجب  
تفسير هذا الضمير  
بالجملة بل يصح بالمفرد بأن  
يقال الشأن هو زيد  
ولا يبنى أن هذا التركيب  
مصنوع مستغنى عنه بمجرد  
هو زيد قائم فلا مبالاة  
بانتقاض القاعدة وليس  
الامر كذلك وإنما يقول  
لم يفسر قوله ويتقدم يكون  
التقدم على المرجع أو بان  
قال أي يتقدم ذلك الضمير  
على ما يتقدم عليه من غير  
سبق مرجع لصديق  
المذكور في الكتاب على  
ضمير سبق مرجعه كما  
يظهر من المثال وقوله وإذا  
كان متصلا يكون مستترا

مضمومة قلبت الواو اليها (في مثل اقتت) من الافعال (و) في مثل (اجوه) من الاسماء والمراد من امثالهما ان تكون الواو مضمومة في اول الكلمة فان اصل الاول وقتت وهو ماض مجهول من التوقيت وهو مثال واوى واصل الثاني وجوه جمع الوجه ولكن الاغلب في الاول الهمزة وفي الثاني الواو ولما اختار المصنف مذهب الجمهور وهو قلب الهمزة للتأنيث واوا وجوبا وفيه مذهب آخر ان من غير الجمهور اراد الشارح ان بينهما فقال (وربما صححت) يعني ان عند البعض ثبتت تلك الهمزة كما ثبتت في الاصلية (فقبل) في ثنية حمراء (حمرا ان) باثبات الهمزة بين الفين (وحكى المبرد عن المازني قلبها) اي قلب الهمزة التي للتأنيث (يا) نحو حمرايان والاعراف اي المسلك الاعرف (قلبا) اي قلب الهمزة (واوا) ولذا اختاره المصنف وقوله (والا) معطوف اما على القريب وهي جملة وان كانت للتأنيث او على البعيد وهي جملة وان كانت اصلية وتفسيره بقوله (اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث) للاشارة الى ان الامركة من حرف الشرط ومن الحروف القاسم مقام الجملة الفعلية وذلك (بان تكون) اي بسبب ان تكون الهمزة (للاحاق كعلباء) بكسر الميم المهملة وبسكون اللام وبالباء الواحدة غضب العنق كذا في الصحاح من علب فاذا لم تكن الهمزة اصلية لكونه من علب ولم تكن للتأنيث لكونه مذكرا لكونه اسم العصب ولم تكن منقلبة عن واواياه (فان همزته) اي همزة لفظ علباء (للاحاق) اي الحاقه (قرطاس) اي بوزن مثل قرطاس (او) عدم كونها اصلية ولا للتأنيث بان تكون الهمزة (منقلبة عن واواياه اصلية ككساء) هذا مثال لكون اصلها واوا (وردا) وهذا مثال لكون اصلها ياء كما قال (فان اصلهما كساو) وهو من الكسوة (ورداء) وهو من الردية وقال في المتوسط واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا وفي حكمه ليس شمله ما فيه همزة زائدة للالحاق نحو حرباء تقول حربا ان لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمخذوف المعجز نحو اخ واب يراد الى الاصل نحو اخوان وابوان وفي نحو يدوم وجهان انتهى وقوله (فالوجهان) مبتدأ وفسره الشارح بقوله (المذكوران) للاشارة الى ان الالف واللام فيه للمهدا لخارجي وخبر ذلك المبتدأ مخذوف وهو (جائزان) والجملة جزائية ثم فسر الشارح ذينك الوجهين بقوله (احدهما) اي احدا الوجهين الذين جازاهما هو (ثبوت الهمزة) وقوله (وبقاؤها) عطف تفسير للاشارة الى ان معنى الثبوت ههنا هو البقاء والا فلا يستلزم الثبوت البقاء لان الشيء قد يثبت ولا يبقى (لان الهمزة في الصورة الاولى) اي في مثل علباء الذي همزته للالحاق (منقلبة عن واواياه) وقوله (ملاحظة) بالجر على انه صفة لكل واحد من الواو والياء وقوله (بالاصل) متعلق بملاحظة يعني ان الهمزة في الصورة الاولى كان اصلها واوا او ياء زيدت للالحاق بالاصل كسين قرطاس (وفي الاخرى) اي وفي الصورة الاخرى (عن اصلية) اي منقلبة عن واواياه اصلية (فشابهت) تلك الهمزة حينئذ (همزة قراء) في كونها اصلية من حيث ان احديهما منقلبة عن حرف اصلي والاخرى ملاحظة بحرف اصلي

وبارزاقيل فالاول عدم الفصل بين هذا التفصيل والمتصل بالمتصل وكان القائل لم يدر ان ليس البروز والاستتار من اقسامه الاولية بخلاف الانفصال قوله فان كان طامله منويا قيل لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان منويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارز او انت خير بان ساد النص ما قاله الشارح قدس سره فانه قال فيكون متصلا ومنفصلا ومستترا وبارزا على حسب العوامل واعتبر فيه قياس باب الضمير فاذا وقع مبتدأ وجب ان يكون مرفوعا منفصلا واذا وقع فاعلا وجب ان يكون مستترا لانه ضمير مفرد ظاهري في فعل فلا يكون الا مستترا واذا وقع منصوبا فلا بد ان يكون بارزا الا يستتر النصب ثم قال الرضى ويكون منفصلا اذا كان مبتدأ واسم مالمكنه منظوره في قوله مع ان المفتوحة اقوى شيها بالفعل من المكسورة قبل فيه بحث لان ان المفتوحة كمدونة وان المكسورة كقروا ليس مما يلتفت اليه اجمعهم على ان المفتوحة لا تقوى شيها بالعقل من

(فتبت) تلك الهمزة (في صورتين) اى فى صورة الالحاق وفى صورة الانقلاب عن الواو  
او الياء الاصلية (كفى قراء) اى كالتب فى لفظ قراء (وثانيهما) اى ثانى الوجهين الجائزين  
هو (قلب الهمزة واو) فيقال علياوا و كساوا و رداوا و (لان عين الهمزة فى صورتين  
ليست باصلية) اى ليست كهزمة قراء (فشابت) تلك الهمزة فى كونها غير اصلية (همزة  
حمراء) واذا كانت كذلك (فانقلبت) على صيغة المجهول يعنى اذا كانت حال الهمزة كذلك  
فقلبت الانقلاب (مثلها) اى مثل همزة حمراء (واو) ثم اراد الشارح ان ينقل ما فى بعض  
الشروح من المخالفة لهذه القاعدة فقال (وفى الترجمة الشريفة) وهو اسم كتاب يعنى انه  
وقع فيه هذا الكلام وهو (ان اللازم من هذه العبارة) وهى عبارة المص حيث قال والا  
فالوجهان حيث عرف الوجهان بالالف واللام والظاهر انه اشارة الى الوجهين المذكورين  
فيما قبل فيلزم منه (انه لا يجوز ان يقال فى رداء) اى فى المهموز الذى اصل همزته ياء لا يجوز فى  
تثنيته (الا احدا الوجهين اما) ردا أن بالهمزة او رداوا بالواو (ثم قال) (لكن المشهور) يعنى  
لكن هذا اللازم من عبارة المص هو اختلاف ما اشتهر بين النحاة لان المشهور عندهم فى مثله ان  
التثنية فيما اذا كانت همزة منقابة عن ياء مثل رداء يجوز ان يقال فيه (رداوا بالياء) اى بالياء  
التحتانية ثم قال فاذا كان هذا اللازم من كلامه مخالفا لما هو المشهور (فكان ينبغى ان يقول المص  
والافوجهان بغير لام العهد) يعنى ان يعبر بكرة (ليكون) اى ليكون لفظ فوجهان (عبارة)  
عن وجهين غير مذكورين فيما قبل فانه اذا كان نكرة يكون المفهوم منه انه وجهان من الوجوه  
فيشمل الوجهين السابقين والجهين الآخرين وهما قوله (عن اثبات الهمزة) وهو احد  
الوجهين (وردها الى الاصل) اى وعن رد الهمزة الى الاصل وهو الوجه وقوله  
(لا اشارة) بالنصب عطف على قوله عبارة يعنى ليكون الوجهان عبارة عن اثبات الهمزة وعن  
ردها الى الاصل من الواو والياء وان يكون لفظ الوجهين اشارة (الى الوجهين المذكورين)  
وهما اثبات الهمزة وقلبها واوا (كاهو) اى تعيين الوجهين المذكورين (المتبادر من اللام)  
فى كلا المصنف فانه للعهد الجارحى منها فكونه للعهد هو الذى يتبادر للذهن وان كان غير  
المتبادر احتمال حمله على العهد الذهنى منها انتهى نقل الشارح العلامة كلام صاحب الترجمة  
اعتراضا منه على المصنف فورد الاعتراض ايراده لفظ الوجهان باللام ثم قال الشارح العلامة  
بعد نقله كلام صاحب الترجمة (اكتناقد تصفحنا) اى تتبعنا وهذا منع قوله لكن المشهور يعنى  
لان لم ان اللازم من كلام المص هو خلاف المشهور لان دعوى الشهرة تحكم لا ناقد تتبعنا  
كتب الثقة كالمفصل والمفتاح والباب فا وجدنا فيها) اى فى تلك الكتب (اثرا) اى دلالة  
خفية فضلا عن الدلالة القوية الظاهرة (عما) ان من الاثر الذى (حكم) على صيغة المعلوم  
اى حكم صاحب هذه الترجمة (بإشهاره) حيث قال لكن المشهور وقوله (غير ما وقع)  
بالنصب صفة لقوله اثر ايعنى فا وجدنا اثرا غير الاثر الذى وقع (فى شرح الرضى) وقوله  
(من انه) بيان لما اى الواقع الذى وجدنا فى كلام الرضى هو انه (قد قلب المبدلة من اصل)

(وقوله)

المكسورة لفظا ومعنى اما  
لفظا فلانها مثل شدود  
وعلى انظان بأن اتينا واما  
معنى فلانها على معنى  
زاندهلى التأكيدها كالتفعل  
والمكسورة لا تدل الا على  
التأكيده وهو معنى الزوائد  
وكان مراد القائل ان جهة  
كونها اقوى كونه على زنة  
مدو هذا ليس بتام لان ان  
ايضا على وزن فريكر  
الفاء وانت خبير بما فى على  
انه يمكن لكونها اقوى  
تحقق الاشبهة من جهة  
المعنى قوله وهى ذاي  
اسماء الاشارة ذالح  
كونها قبل فيه ان ذاليس  
خبر ابل الخبر المجموع  
فليس ذا فاعلا فنسبة  
حتى يصح جملة ذالح  
بل الفاعل هو المجموع  
من حيث المجموع ولولا  
هذه النقضية لكان  
لتوجيه الفضيلة والجواب  
ان الخبر المحمول هو  
المجموع لكن لا يلزم من  
ذلك عدم صحة الحالية لانه  
بين الهيئة الفاعلية باعتبار  
انه اسم الاشارة لا باعتبار  
انه اسماء الاشارة قوله  
ان هذان الساحران  
على احد الوجوه نقل  
منه ان ثانى الوجوه  
كون ان بمعنى ثم وهذا  
ان مبتدا وساحران  
خبره وثالثها حذف ضمير  
الشان اى انه هذان  
لساحران واعتراض على  
الثانى بان لام الابتداء

وقوله قلب انما ينبي عن ضعف هذا الوجه لاعن قوته وشهرته كإزعمه صاحب الترجمة  
يعني انه اذا اريد تثنية مافي آخره همزة ليست باصلية بل مبدلة من اصل آخر سواء كان ذلك  
الاصل واوا او ياء قد قلب تلك المبدلة (ياء) وهذا نهاية كلام الرضى ثم قال الش (وهذا) اى  
قوله المبدلة من اصل (اعم من ان يكون هذا الاصل واوا) نحو كساء (اوياء) نحو رداء فيكون  
الحاصل من المذاهب ثلاثة اوجه الاول الاثبات والثاني قلبها واوا سواء كان اصلها واوا  
اوياء وهما الوجهان اللذان ذكرهما المص والوجه الثالث وهو الذى ذكره الشيخ الرضى  
بقوله وقد قلب وادعى صاحب الترجمة شهرته وهو انه ان كان اصلها واو قلب اليه فقط  
وان كان ياء قلب ياء كما قلب واوا اكنفى الش بالنقل عن كلام الرضى واما الحشى المصام  
عصمه الله عن الاثبات فقد نقل عبارة كل من المفصل وغيره حيث قال كتب يعنى الش فى الحاشية  
فعبارة المفصل هذا ومافي آخره همزة لا يخلو ما ان يسبقها الالف او لا فالتى سبقها الالف  
على اربعة اضرب كقراء ومنقلبة عن حرف اصى كراء وكساء او زائدة فى حكم الاصل  
ككلاء ومنقلبة عن الف تأيت كحمراء فى هذا الاخير قلب واوا لا غير كحمراء وان والقياس  
فى البواقي ان لا قلب وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فاذا كانت  
للتأيت قلبت همزتها واوا والام قلبت سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف  
اصل ككساء او عن جار مجرى الصحيح وهو ان تكون للحاق ككلاء وقد رخص فى القلب  
وعبارة الباب توافق مافي المتن هذا كلامه فى الحاشية اقول ولعل الشارح اختار عبارة  
الرضى لكونها بصيغة قد الداخلة على المضارع حيث قال وقد قلب وهو اكثر فى افادة  
الضعف واما عبارة غيره فبقد الداخلة على الماضى فلا تفيد التقليل والله اعلم ثم شرع  
المصنف فى بيان مسألة اخرى من مسائل المتن فقال (ويحذف نونه) (اى نون التثنية)  
(للاضافة) وقد فسر الشارح بقوله (اى لاجل الاضافة) للاشارة الى ان اللام فيه اللام  
الاجلية فانه مفعول له ليحذف لان اللام فيه للتوقيت بان يكون مفهوم مالا فيه كفى المغرب ثم  
بين علة حذفها باضافة الى آخر فقال (اذ النون) اى لان نون التثنية وقوله (لقيامها مقام  
التنوين) متعلق بقوله (توجب تمام الكلمة) وجملة توجب خبر لقوله اذ النون وقوله  
(واقطاعها) بالنصب اى اقطاع الكلمة وهو عطف تفسير للتمام وقوله (والاضافة) بالرفع  
عطف على النون وقوله (توجب الاتصال) عطف على توجب وقوله (والامتزاج) عطف  
تفسير للاتصال ايضا يعنى ان بين وجود النون وبين الاضافة منافاة لان النون تقتضى  
الاقطاع والاضافة تقتضى الاتصال واذا حصل بين اللزامين منافاة حصل بين الملزومين  
كذلك (فيتنافيان) اى فيتنافى النون والاضافة ولما كان القياس فى تنافى الاسماء التى آخرها  
تاء التأيت ان لا تحذف تلك التاء وقد وقع بعض التثنية على خلاف ذلك القياس وبقي باقيا  
على القياس اراد المصنف ان يذكر ما وقع على خلافه فقال (وحذف تاء التأيت) ولما احتمل  
ان يكون هذا الحذف موقفا للقياس ومخالفه وصفه الشارح بقوله (التى قياها ان لا تحذف

لا يدخل على خبر المبتدأ  
وعلى الثالث بان حذف  
ضمير الشاذ ضعيف قوله  
وته وذه بقلب الالف  
والياء اى الالف من تاء  
والياء من ذى فلا يظهر  
والياء هكذا قيل وهو  
سهو ظاهر لان الكلام  
ليس فى الهاء بل فى تاء  
فلا يصح الانفصال قوله  
ولا يثنى من لغته قيل اى  
لا يورد على صورة المتن  
والا فلا تثنية فى المعنى  
بل اللفظ بتمامه موضوع  
لمعين ولو كان مثنى لم  
يكن فى مفهومه تعيين  
لان المعرفة لا تثنى الا بعد  
التشكيك وفساده اظهر  
من ان يثنى قوله ولا يمد  
ان يحذف ذلك اشارة الى  
كلمة ذلك قبل بيده ان كلمة  
ذلك هناك مشار اليه  
متوسط يستحق ذاك  
وكأنه غفل من شيوخ  
استعمال كل من هذه  
الكلمات التثنية مقام  
الاخرين نعم بيده  
الايهام المتأني لقام البيان  
قوله ولا يصير جزأنا  
ان كان يتم من الافعال  
الناقصة قيل بى تفسير  
الكلام على القولين فى  
الافعال الناقصة القول  
الثانى انه لا حصر لهما  
والاول انه منحصرة فيما  
ضبط وما عداها مما التزم  
بعد صرفه منصوب  
افعال تامة لا تنفك  
عن الاحوال فالنصوبات

بمدفها حوال وقد ساهو  
الراجح في البيان الا انه  
جعل المنسوب هنا مميذا  
ولا يمد ولوجله حالا  
لكان اوفق بما قرر في  
محله وجعل بمد كونه  
فلا ناقص بمعنى صار  
وهو غير ظ والظ انه  
بمعنى كان وجعل الجزء  
التام بمعنى الجزء الاول  
واراد بالتام جزء  
الجزء وهذا انما يتم لو  
كان المبتدأ والخبر  
والمفعول بمجموع الصلة  
والموصول وليس كذلك  
بل هو الموصول والصلة  
تفسيره ولا نصيب له من  
امراب الموصول فمضى  
قوله الا بصلة المقارنا  
بها لا الا مأخوذا معها  
وعلى هذا ينبغي ان  
يسلك في بيانه ما اشتر  
في امثال لا يتم الدليل  
لا يتم البيان من ان البيان  
تمام بدون التمام والتركيب  
كناية عن نفي البيان  
والدليل فالعني هنا  
مالا يكون جزأ الامع  
صلة ولا ينبغي عن الفطن  
المصنف ان الحق بيد  
الشارح فان كون جزأ  
مميذا اسد والسبب  
وليس يتم من المتلزم بمد  
ذكر المنسوب حتى  
يكون جملة حالا اوفق بما  
قرر في محله ولو قال اى  
لا يكون جزء تاما لكان  
عين ما ذكره في افادة  
المعنى الاول فيلزم الالتباس  
ح من جهة اللفظ فاختر  
صير ليتفهم الحال في بادي

عن آخر المثني كشجرتان وتمران) ليكون اشارة الى ان حذفها (في خصيان واليان) (على  
خلاف القياس) يعني ان تاء التأنيث حذفت في هذين اللفظين على خلاف القياس لان القياس  
فيهما خصيتان واليتان بالتاء قبل الالف التثنية لكن لا وجوب بل (مع جواز اثباتها) اى اثبات  
تلك التاء (فيهما) اى في هذين اللفظين (على القياس اتفاقا) اى اتفقوا في جواز اثبات اتفاقا  
ثم بين الشارح نكتة لتخصيص العدول عن القياس بهذين اللفظين فقال (ووجه حذفها) اى  
حذف التاء (فيهما) اى في هذين اللفظين دون غيرها (ان كل واحدة من الخصيين والالين)  
وان كانا مثنيين لفظا ومعنى بان يكون كل منهما عبارة عن العضوين المخصوصين لكنهما  
لما اشتد اتصالهما بالآخرى) اى اتصال كل واحدة من مفرد الخصيين والالين بالمفرد الاخرى  
من كل واحدة منهما يعنى ان الخصية متصلة بالخصية الاخرى والالية متصلة بالالية الاخرى  
(بحيث) اى اتصالا ملاسبا بحيث (لا يمكن الانتفاع بها) اى بكل واحدة من الخصية والالية  
(بدونها) اى بدون الخصية الاخرى والالية الاخرى وقوله (صارتا) جواب لما يعنى  
لما اشتد اتصالهما صارتا اى صارت كل واحدة من اللفظين المذكورين (بمنزلة) اى في منزلة  
(مفرد) واذا كانتا مع كونهما مثنيين في منزلة مفرد يكون آخرهما النون وتاء التأنيث  
تدخل في الاخر واللازم منه ان يقول خصيئة والينة ولما لم تقع التاء في الاخر على مقتضى  
هذا اللازم تعين وقوعها قبل الف التثنية وهذا خلاف القياس لانه قد عرفت التاء في المفرد  
تقع في آخره وكذا فيها هو بمنزلة وهما مفرد وقع في وسط الكلمة اى في حشوها (وتاء التأنيث  
لا تقع في حشوه) اى في حشوها هو بمنزلة المفرد ثم نقل الشارح وجه آخر في حذفها منهما  
فقال (وقيل) ان اصل الاختلاف هنا ليس على القياس وعلى عدول عنه بل هو مبنى على  
اختلاف اللغة في مفرد هاتين الكلمتين فان فيهما الفتين احديهما خصية والية بالتاء وهو الاكثر  
فيكون تثنيتهما خصيتان واليتان بالتاء وتأتيهما (خصي والي) بغير تاء وهما (مستعملان  
وهما لفتان في خصية والية وان كانتا) اى ولو كانت هاتان اللفتان (اقل استعمالا منهما)  
اى من اللفتين اللتين بالتاء فيحذف تكون تثنيتهما على مقتضى اللغتين خصيان واليان بغير التاء  
فيهما فيكون الحذف مبنيا على اللغة القليلة والتاء مبنيا على اللغة الكثير وهذا مراد هذا القائل  
ولكن ضعفه الشاعتماد على ما هو الظاهر المتبادر من كلام المص حيث قال وقد حذفت ولم  
يقبل وقد يحذف والمتبادر من دخول قد على الماضي ان تكون للتحقيق وهذا يشعر بان الحذف  
هو الاكثر وما فهم من قول هذا القائل مشعر بقلته وبينهما منافاة ثم اراد الشارح ان يبين نكتة  
فيما بين المستثنين من تغير العبارة حيث قال في المسئلة الاولى وقد يحذف بصيغة المضارع  
وفي المسئلة الثانية وقد حذفت بصيغة الماضي فقال (ولما كان حذف النون) اى نون التثنية  
في حال الاضافة (قاعدة مستمرة) فيما بين اللغات (اى اى المصنف) (في بيانه) اى في بيان  
حذف النون (بالفعل المضارع المفيد) اى الذى يفيد (للاستمرار) وهو المطلوب ههنا  
وهذا (بخلاف حذف تاء التأنيث) في الكلمتين (اذ ليس له) اى لانه ليس لذلك الحذف

(قاعدة) فضلا عن المستمرة (بل وقع) ذلك الحذف (على خلاف القياس في مادة مخصوصة) وهي مادة الحصة والالية (فهذا) أي فلو وقع هذا الحذف على خلاف القياس (أي) المصنف (في بيانه) أي في بيان هذا الحذف (بالفعل الماضي) ليكون دالا على عدم الاستمرار ولما فرغ المصنف من تعريف التثنية واحوالها شرع في بيان تعريف الجمع واحواله فقال (المجموع) أي تعريف الاسم الذي يقال له المجموع (مادل) ولما كان في المجموع اعتباران احدهما مجموع حروف مفردة مع الزائد التي تلحقه وتانيهما مجرد حروف مفردة فبالاعتبار الاول تكون الزائد حروف معنى أي لها معنى تدل تلك الحروف عليه فحينئذ لا يكون اسما لكونه ليس بكلمة بل هو مركب من كلمتين فيكون لفظا وبالا اعتبار الثاني تكون الزائد حروف معنى لا حروف معنى فحينئذ تكون كلمة فيكون اسما كذا في شرح اللب والمراد هو الاعتبار الثاني بقرينة ذكر المجموع في ابواب الاسماء فسر الشارح بقوله (أي اسم) واورد معه لفظ (دل) ليكون قوله (على) متعلقا بديل يعني ان المجموع اسم دل على (جملة) (احاد مقصودة) وانما قيد الشارح الاحاد بقوله جملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في كونه اعم من الاحاد جملة ومتفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل في قوله مادل على آحاد فخور رجل ورجلا هكذا في العمام وقوله (أي يتعلق) تفسير لقوله مقصودة يعني على آحاد وافراد يتعلق (بها) أي بتلك الاحاد (القصد) أي قصد القائل (في ضمن ذلك الاسم) يعني الاسم المجموع وسيجي ان هذا القيد مع قوله (بمحروف مفردة) للاحتراز عن اسماء الاجناس وانما فسر الشارح بقوله (أي محروف هي مادة) ليكون اشارة الى ان اضافة الحروف الى المفرد بيانية والمراد ان الاحاد مقصودة بالحروف التي هي مادة (لمفرده الذي هو) أي ذلك المفرد (الاسم الدال على واحد من تلك الاحاد) مثلا ان الرجال اسم يدل على رجل متعدد تعلق القصد بتغيير جملة تلك الاحاد باسم واحد مشتمل على حروف هي مادة رجل وقوله (حال كون تلك الحروف ملتبسة) للاشارة الى ان قوله (بتغيير ما) حال من الحروف والى ان الباء للملازمة وما صفة للتغيير ذكر للايهام يعني بتغيير أي تغيير كان بعد كونه (بحسب الصورة) كما اشار الشارح الى هذا التعميم بقوله (امابزيادة) أي سواء كان ذلك التغيير بزيادة حرف واحد او حرفين او حروف (او نقصان) كحذف التاء من المفرد (او اختلاف) يعني او كان بسبب اختلاف (في الحركات والسكنات) وسواء كان ذلك الاختلاف (حقيقة او حكما) كلفظ الفالك كاسيحي وانما قال هذا ليدخل في الحد مثل هجان بكسر الهاء فان لفظه حال الافراد كلفظه حال الجمع يقال في مفردة ناقة هجان وفي جمه نون هجان لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديره فان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال والاختلاف بينهما في الحكم لاني الحقيقة ثم تعرض الشارح لاعرابه وبيان فائدة قيوده فقال (فالجار في قوله بمحرف مفردة) وهو

النظر وقد قال قدس سره ان المراد بالجزء التام ولا يحتاج الى كونه جزءا اوليا للتركيب الى انضمام آخره كالبتداء والجزء ولا يرب في ان الوصول لا يكون جزءا كذلك بدون الصلة واما اذا انضم الصلة اليه يكون طرفا من التركيب مستقلا في ذلك مثل المحكوم عليه والمحكوم به والمفعول وغير ذلك فلا يكون بدونها محكوما عليه ومنع ذلك ودموى كون الوصول وحده احد هذه الامور امر قبيح والاستدلال على ذلك بانه لا نصيب للصلة من اعراب الموصول كذلك لا ترى انك اذا قلت زيد قائم ابوه مل تحكم على زيد بالقيام كلا بل تحكم عليه بالقيام ابيه مع ان ابوه لا نصيب له من اعراب قائم مل ان في كلام الشارح ما يمنع ذلك الا برادوه وقوله او ليا نخل اليه المركب لا ترى ان ما يخل اليه قولك الذي يكتب في الدار هو الكاتب في الدار لا قولك الذي في الدار واذ تدبرت في مقالتي هذه وتحققت المذكور عرفت انه لا يصح ان يرتكب ما ارتكب اليه القائل مادل عليه بقوله وعلى هذا ينبغي الخ قوله والمراد بالصلة



الباء (امام تعلق بقوله مقصودة) اى فقط (اى بقوله دل) اى فقط (او بهما) اى هو متعلق  
بقوله مقصودة وبقوله دل حال كون الوجه الاخير (على سبيل التنازع) بان يجعل معمولاً  
لاحدهما ويجعل معمول الاخير محذوفاً اى مادل بحروف مفردة على آحاد الحروف التى  
تقصد تلك الاحاد بحروف مفردة واعلم ان المصام رجح الاول من الوحوه الثلاثة  
وزيف الاخيرين لان مادة مفردة كما هى مادة لفردة مادة ايضا للجمع والمدخلة فى الدلالة  
كما كانت للحروف كانت للهبة ايضا كالانحني والمراد بحروف مفردة اعم من حروف مفردة  
المحقق كفى رجال ومن حروف مفردة المقدر كما فى نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد  
فى الاستعمال وهو اسم بضم النون على وزن غلام فان فعلة بكسر الفاء من الاوزان المشهورة  
للجمع الذى مفردة على وزن فعالة بضم الفاء ثم قال واما ما فى الحواشى الهندية من ان المراد  
بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة فى جمع امرأة ليس بشئ اذا  
من جمع الاول يقصد آحاد حقيقة وانما التفاوت بين المجموع فى تحقيق المفرد وقديره اما  
فى المصام فعلى هذا لا مدخل للحروف فى الدلالة استقلالاً حتى يجوز تعلق الجار بقوله دل  
بل لها مدخل فى مقصود الاحاد استقلالاً (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (بتغيير  
ما طرف مستقر حال من الحروف) كما سبق فى تفسيره واراد به ان الباء ليست بمنعلقة بما  
قبلها كفى الباء الاولى ثم بين التغيير بالزيادة فقال (ودخل فى قوله بتغيير ما جمعا السلامة)  
يعنى بهما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم (لان الواو والنون فى آخر الاسم) اى  
فى آخر الاسم الذى هو جمع المذكر السالم (من تمامه) لان الواو عوض عن الحركة  
الاعرابية والنون عوض للتوئين وكلاهما من تمة الاسم وليس باجنبين (وكذا الالف  
والهاء) فى جمع المؤنث السالم واذا كانا كذلك (فتغيرت الكلمة) اى كلمة المفرد (بهذه الزيادات  
الى صيغة اخرى) لان مفردة معرب بالحركة وتام بالتوئين بخلاف صيغة الجمع (وقوله) اى  
قول المصنف (مادل على احاد جنس) اى للتعريف (يشمل المجموع) التى هى الافراد  
(واسماء الاجناس) اى ويشمل ايضا اسماء الاجناس التى هى من الاغيار (كتمر ونخل فانها)  
اى فان اسماء الاجناس التى كتمر ونخل (وان لم تدخل عليها) اى على الاحاد (وضعا) لكونها  
غير موضوعة لها (فقد تدل) اى ولكنها تدل (عليها) اى على الاحاد (استعمالا) فانه كما  
يجوز ان يقال فى واحد من التمر هذا تمر يجوز ان يقال ايضا فى ثمرات متعددة هذا تمر وكذا  
النخل وهو شجر التمر وقوله (واسماء المجموع) بالنصب عطف على قوله واسماء الاجناس اى  
ويشمل قوله مادل على احاد اسماء التى هى مفردة ولكنها لا تطلق الى على جماعة (كرهط  
ونقر) وقوله (وبعض اسماء العدد عطف ايضا على ما قبله) يعنى يشمل هذا الجنس ايضا بعض  
اسماء العدد يعنى غير الواحد والاثنين (كثلاثة) وهو اقل ما يجوز اطلاقه عليه (وعشرة)  
وقوله (وبقوله مقصودة بحرف مفردة) متعلق بقوله خرجت اسماء الاجناس) يعنى  
ان قوله فى التعريف مقصودة بحروف مفردة بمنزلة فصل يخرج من تعريف المجموع اسماء

منها الفوى لا  
الاصطلاح اه كلام  
المص صريح فى ان  
منها الاصطلاحى قال  
وليس ذلك اى قولنا  
الموصول ما لا يتم جزأ  
المثل قوله العالم من  
قام به العلم لان حد  
الموصول فى الاصطلاح  
لا حد الموصول لغة ولو  
جعل موضع قوه جملة  
لا رقع الاشكال ولكنه  
جرى فى ذلك على  
الاصطلاح فى تسميتها  
صلة ولذلك فسر الصلة  
ليرقع الاشكال هذا  
كلامه قال الرضى يريد  
ان هذا ليس من باب  
تعريف الشئ بنفسه  
وذلك ان المجهول فى  
قولنا العالم مية العلم  
لا كونه ذا علم اذ كل احد  
يعلم ان الفاعل ذو الفعل  
فلو بين العلم فى الحد وقال  
العالم من به قام المية  
الفلاية لم الحد وكذا  
هنا كل احد يعرف  
ان الموصول الذى يلحق  
به صلة دائما الاشكال  
فى مية الصلة اى شئ  
هو فتعرف الموصول  
بالصلة تعريف الشئ بما  
لا يشكل من ذلك الشئ  
الا هو ثم اعترض على  
المص بانه قال انما قلنا  
انه ليس من هذا الباب  
لان المراد بالموصول  
الموصول فى الاصطلاح  
لا فى اللغة ثم قال انما قلت  
بصلة ولم اقل بجملة جريا  
على اصطلاحهم فعلى  
هذا وقع فيان فيه لان

الاجناس التي هي من الاغيار ولما كانت اسمااء الاجناس حاملة لمعنيين احدهما الجنس اعني  
مثل الرجلية في نحو رجل والثاني معنى الافراد ولما كان قوله مقصودة بحروف مفردة  
مركبا من قدين احدهما مقصودة والاخر بحروف مفردة وكان خروج اسمااء الاجناس  
بمعنيها ناظرا الى القيد ان يفسر ان يفصله ويقسمه فقال (فاذا قصد بها) اي باسماء  
الاجناس (نفس الجنس) يعني نفس الرجلية مثلا في رجل (لا افراده) وهو بكسر  
الهمزة مصدر اي كونه مفردا يعني ان قصد بها احدا للمعنيين الذي هو الجنس ولم يقصد  
المعنى الاخر الذي كونه مفردا (بقوله مقصودة) يعني فيجئذ تخرج اسمااء الاجناس  
بقوله مقصودة دون قوله بحروف مفردة فانها حينئذ وان دلت على آحاد لكونه فردا  
منتشرا وشاملا لكل من النصف هذا الجنس لكن تلك الاحاد ليست بمقصودة بل المقصود  
منها فرد من افراد هذا الجنس الحامل للمعنى الرجلية مثلا (واذا قصد بها) اي باسماء الاجناس  
(الافراد) اي كونه مفردا (استعمالا) اي على ما وقع عليه الاستعمال (بقوله) اي فتخرج  
اسمااء الاجناس من التعريف بالقيد الاخر وهو قوله (بحروف مفردة لان الافراد الذي قصد  
باسم الجنس ليس مقصودا بحروف مفردة لانه ليس له مفرد حتى يقصد بتغيير ما وانما قال  
استعمالا لان دلالتها على معنى الافراد ليست بوضعية (وكذلك) اي وكما خرج (بقوله  
بحروف مفردة) اسمااء الاجناس (خرجت) به ايضا (اسماء المجموع) كرهط وقوم ونفر (و)  
اسماء (العدد) نحو ثلاثة لان دلالة كل واحد منها على الاحاد ليست بحروف مفردة  
اذ لا مفرد لها ولما وقع اختلاف في اسمااء الاجناس اتى بفرق بينهما وبين واحدها بالتاء وفي  
سم الجمع بانها جميع اولا ذكر المص ما هو الاصح عنده من المذاهب فقال (فتحوتمر) والهاء  
للتفريع يعني انه فرع هذا الكلام على تعريف الجمع يعني اذا عرف المجموع بهذا التعريف  
فتحوتمر وركب ليسا بجمع وفسره الشارح بقوله (تمر) هو (الفارق) ومن في قوله بما يمانية  
وما موصولة وقوله الفارق مبتدأ وخبره قوله التاء والجملة صلة ما يعني المراد بنحو تمر هو  
الاسم الذي يفرق (بينه) اي بين ذلك الاسم (وبين واحده) الذي هو من لفظه (التاء) يعني  
من غير تغيير في لفظه فان التمر مثلا اسم جنس كما يطلق على متعدد يطلق ايضا على واحد فاذا  
اريد واحد يلحق التاء باخيه فقال تمرة (و) (نحو) (ركب) وايراد الشارح لفظ نحو  
للاشارة الى انه معطوف على تمر يعني ونحو ركب ايضا (تاما) اي من الاسماء التي (هو  
اسم جمع) (ليس بجمع على الاصح) وهو مذهب سيويوه كاسيحي ثم اضرب الشارح عن  
قول المصنف بقوله (بل الاول) اي نحو تمر (اسم جنس والثاني) اي نحو ركب (اسم جمع  
كالجماعة يعني كما ان لفظ الجماعة اسم مفرد دال على الجماعة كذلك الركب اسم الجماعة الركبان  
من غير ان يقصد جمعية الراكب عليه وانما وقعت الموافقة في الحروف اتفاقا من غير قصد  
وقوله (وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع) للاشارة الى وجه التفريع يعني ان نحو  
تمر وركب ليس بجمع لان الاول اسم جنس والثاني اسم جمع وقد علمت من قيود التعريف

معنى كلامه اذن ان  
الموصول في الاصطلاح  
هو المختار الى ما يسمى  
صلة في الاصطلاح اذ  
معنى الموصول والمحتاج  
الى الصلة شيء واحد ثم  
قال وفسرت الصلة بعد  
قوله وصلته جملة خبرية  
ليرفع الاشكال فقد  
اقر بان في نفس الحد  
اشكالا من دون التفسير  
هذا كلامه وليس الامر  
كما زعمه فان المص لم  
يرد بتعريف الموصول  
بين حقيقة الصلة المأخوذ  
فيه ولا يلزم من كون  
الصلة المأخوذ في  
التعريف اصطلاحية  
كون المعنى الموصول في  
الاصطلاح هو المحتاج  
الى ما يسمى صلة  
في الاصطلاح حتى  
يكون هذا بواسطة  
كون الموصول بمعنى  
المحتاج الى الصلة تعريف  
لشيء بنفسه وانما المراد  
ان ذاك تعريف لمعناه  
الاصطلاحى وهو ما لم يتم  
جزء الابصلة له ولما توجه  
ان يقال انك قد اخذت  
الصلة في تعريفه فلزم  
الاشكال لانه لا يدري ما  
هي قال نعم الانى قد دفعت  
ذلك الاشكال بتفسير  
الصلة عقب التعريف  
واذا تم هذا عرفت  
ان ما ورد في الرضى ساقط  
لاوجه له ومآله الهندي  
من ان المص قال اردت

انهم ليسوا بجمع فنيج انما ليسا بجمع ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بينهما فقال (والفرق بينهما) اي بين اسم الجنس واسم الجمع هو (ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضما) لكونه موضوعا على حقيقة وكما وجدت تلك الحقيقة جاز اطلاقه عليها سواء وجدت في ضمن فرد او فردين او افراد (بمخلاف اسم الجمع) فانه لا يقع على الواحد ولا على الاثنين ولما وقع الاعتراض على هذا الفرق بلفظ الكلم اراد ان يدفعه فقال (فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين) يعني ان قولك في الفرد بينهما بان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين منقوض لان لفظ الكلم لا يجوز اطلاقه على مفردة الذي هو الكلمة وعلى مثله الذي هو الكلمتان (وهو) اي والحال انه (جنس) فاجاب عنه بالمتنع فقال (قيل ذلك بحسب الاستعمال) يعني انه لانسلم عدم اطلاقه على الكلمة والكلمتين لان مرادنا بجواز الاطلاق ماهو بالوضع وهذا لا ينافي عدم اطلاقه بحسب الاستعمال لم يجوز ان يكون عدم وقوعه عليهما بحسب الاستعمال (لا بالوضع) اي لا بحسب الوضع ثم ترقى بالملاوة فقال (على انه لا ضرر) يعني اناسلمنا ان يكون عدم وقوعه على الواحد والاثنين بحسب الاستعمال مانعا ايضا لكن لانسلم ان الكلم اسم جنس لانه لا ضرر (في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال) اي وانما قيد المصنف قوله ليس بجمع بقوله (على الاصح وهو) اي والحال انه (قول سيبويه) مخالفا للجمهور مع ان مسلك المصنف ان يذهب الى ما عليه الجمهور (لان الاخفش قال جميع اسماء المجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل) وهو جمع جمع (وباقر) وهو جمع بقر (وركب) وهو جمع راكب وكل واحد منهما (جمع) داخل في المجموع وقال فيما نقل عنه وكذا في القاموس الجمل زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته واربابه والبقر اسم جنس والبقرة يقع على الذكر والانثى والهاء للواحد من الجنس والباء جمع رعاتها والركب اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الراكب عليه وانما وقع للموافقة في الحروف اتفاقا من غير قصد وهذا مذهب الاخفش في ان امثال هذه الاسماء التي هي من اسماء الجموع كلها داخلية في افراد المجموع فانه يصدق على كل منها انها دالة على جملة آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما واما اسماء الاجناس فليست بدخلة في الجمع عند الاخفش بل اتفق فيها مع سيبويه (وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس) يعني كما ان اسماء الجموع داخلية في افراد الجمع كذلك اسماء الاجناس داخلية فيه لوجود مفردة فيها (كتمرو تمره ونخل ونخلة) يعني التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فصل من هذا ثلاثة مذاهب الاول انهما ليسا بجمع وهو مذهب سيبويه وهو مختار المصنف والثاني ان بعض اسماء الجموع داخلية لاسماء الاجناس وهو مذهب الاخفش والثالث ان بعضهما داخلان وهو مذهب الفراء ثم ذكر ما فيه الاتفاق بقوله (واما اسم جنس او جمع لا واحده من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق) لعدم وجود المفرد فيها من الفاظها ثم شرع في بيان ماهو من الافراد ويصدق عليه التعريف فقال (ونحو فلك) (بما) اي حال

بالصلة القوية فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذا المراد بالوصول الاصطلاحى افك عظيم فان المص لم يقل ههنا شيئا سوى ما قلناه لك فلا تلقت الى اعتراضه بانه لو لم يرد بالصلة الاصطلاحية لايتم الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فيتناقض كلامه فان مناه فاسد فا ظنك بالمتنى قوله وذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الخ قيل هذا تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم انوا لدخوله في مفهوم الصلة وقد عرفت ان مراد المص ذلك ولا نقول بان العائد مأخوذ في الصلة الاصطلاحية لان الصلة في الاصطلاح ليس الا ما فسرهما المص به ولا يلزم من ذلك ان يسمى كل جملة خبرية صلة لان ذلك معتبر في هذه الصورة من غير ان يحمل لفظ الوصول او معناه جزء من تعريفها الا ان يذكر بعد تمام التعريف لمزيد الكشف والابضاح فقد عرفت من هذا ان بيان الشارح منظور فيه قوله او ماقى معناه قيل لا حاجة الى هذا التأويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما مركبان تامان

كونه من الاسماء التي (الجمع والواحد فيه) اى في ذلك الاسم وقوله الجمع مبتدأ وقوله  
(متحد بالصورة) خبره والجملة صلة لما يعنى ان الجمع الذى تكون صورته وصورة  
مفردة واحدة (جمع) (اصدق الحد) اى حد المجموع (عليه) اى مثل لفظ الفلك  
(فان التغير المأخوذ فيه) اى تعريفه وقيد معتبر (اعم) اى والحال ان ذلك التغير اعم  
(وان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير) بقرينة ذكره مطلقا كإفسره الش بما ذكر  
فيما قبل واذا كان التغير اعم وغير مختص بالتغير الحقيقى (فضمة فلك اذا كان مفرد) اى  
اذا استعمل مفردا كإفى قوله تعالى فى الفلك المشحون فانه مفرد لا تصافه بالمراد الذى هو  
المشحون وقوله فضمة مبتدأ وقوله (ضمة قفل) خبره يعنى ان ضمة فاء الفلك اذا استعمل  
مفردا تكون كضمة القفل الذى هو وزن المفرد (واذا كان) اى لفظ الفلك اذا استعمل  
(جمعا) كإفى قوله تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فان جرين جمع مؤنث ضمير الجمع  
راجع الى الفلك فيكون جمعا فضمته (ضمة اسد) اى جمع الاسد والحاصل ان وزن فعل  
بضم الفاء وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع ولما فرغ من تعريف  
المجموع شرع فى بيان انواعه فقال (وهو) (اى المجموع نوعان) (صحیح ومكسر) اى  
النوع الاول جمع صحيح والثانى جمع مكسر (فالصحيح) (اى الجمع الصحيح تارة يكون)  
(لمد كرو) (تارة يكون) (لثؤنث) وانما افسره بقوله تارة لثلاثتهم من العطف بالواو  
اى يكون لمد كرو المؤنث معا بان يكون مشترك بينهما (ف) (الجمع الصحيح) (المذكر) وسلك  
الشارح فى التقدير مسلك الهندى حيث قدر الموصوف للمذكر وقدر بعضهم الصفة  
وفسره بالمذكر الجمع صحيحا وكلا التقديرين جائزان كإفى العرب (ما) اى هو جمع (لحق  
آخره) (اى آخر مفردة) (واو) وهو فاعل لحق وقوله (مضموم) بالرفع صفة لى واو وقوله  
(ما قبلها) نائب فاعل له وقوله (فى حالة الرفع) اشارة الى كون الواو علامة للرفع وقوله  
(اوياء مكسور ما قبلها) معطوف على قوله واو ومكسور صفتها ايضا وكل من الصفتين  
صفة جرت على غير من هم له ولذا ذكر فى الموضعين مع كونهما صفتين للمؤنث لوجوب  
الموافقة فى مثلها الى ما بعدها فى التذكير والتأنيث وكلمة او ههنا لتقسيم المحدود وهو  
جمع المذكر يعنى انه على قسمين وقوله (فى حالتى النسب والجور) يعنى ان كون ذلك الجمع  
بالياء مشترك بين الحالتين وقوله (ونون) بالرفع معطوف على كل واحد من النوعين  
اى واو ونون وياء ونون وقوله (عوضا) بالنصب حال من النون يعنى حال كون تلك  
النون عوضا (عن الحركة) فقط تارة (اوالتونين) اى او عوضا عن التونين فقط تارة  
اخرى وقوله (على سبيل منع الخلو) اشارة الى ان هذه المنفصلة مانعة الخلو يعنى انه لا تخلو  
النون فى الجمع عن ان تكون عوضا عنهما بان تكون لشيء آخر منهما بل ولكن يجوز جمعهما  
بان تكون عوضا عنهما معا فان الجمع المذكور على ثلاثة انواع احدها المعرف باللام نحو  
الضاريين والتون فيه عوض عن الحركة فقط اذ لا تنوين فى مفردة الذى هو الضارب

خبر بان وان خير بان  
اسم الفاعل وكذا اسم  
المفعول يقال له جملة  
خبرية بل يحكمون بانه  
مفرد كيف وقد ذكر  
المص بعد ذلك صورة  
كون الفاعل والمفعول  
صلة وجعلها معطوفة  
على صورة كون الصلة  
جملة خبرية ومن ذلك  
قد ظهر ان الاحتياج الى  
التعميم انما هو فى صورة  
الاكتفاء بالجملة عليها  
قوله والعائد ضمير لا غير  
فيل لم يفرق المالكى  
فى التسهيل بين العائد الى  
المبتدأ والموصوف  
فالخى ان المراد بالضمير  
اعم منه وعما يوجب منابه  
وليس المراد ذلك لان  
المص قال وانما قلت  
والعائد ضميره اذ لم يرد  
بالعائد الا ذلك واحتج  
الى ان الذى لما وضع  
لعرض التعريف وضع  
مبهما فاحتج الى ربطيته  
وبين صلتها لثلاث يكون  
اجنبية عنه وعن  
الموصوف هذا كلامه  
قوله وصلة الالف واللام  
اسم فاعل او مفعول قيل  
اى اسم فاعل مع ما ينطبق  
به من الفاعل او المفعول  
وغيرهما وكذا اسم  
المفعول يريد ان صلتها  
من بين الجمل هذه الجملة  
فالتعرض لها ليس لانها  
لم يدخل فى تعريف  
الصلة وان الصلة المعرفة  
ما عداها بل لا اختصاص

وانسبها المضاف الى ياء المتكلم نحو ضاربى اذ لا حركة في مفردة لكونه مضافا الى ياء المتكلم بل هي عوض عن التنوين فقط دون الحركة واثامها نحو ضارين يعنى بغير اللام فانها عوض عنهما في مثله لان مفردة ضارب بالحركة والتنوين وقوله (مفتوحة) بالرفع صفة النون وقوله (لنعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمه) علة وتوجيه لكون النون مفتوحة يعنى انما فتحت النون في الجمع لتكون خفة الفتحة عديلا لثقل الواو المضموم ما قبلها بخلاف النون في التثنية كما عرفت فيها مرقوله (اي دل) اتماما للتعريف بذكر علة الغائية يعنى انما لحق تلك اللواحق ليدل (ذلك) (للحق) اى المذكور ضمنا في لحق (او اللاحق فقط) بدون ملحوق (او مع الملحوق) اى (اللاحق مع المحقوق) (على ان معه) (اى مع مفردة وانما فسر به وبقوله) (الواحد من حيث معناه) ليوجد التقابل بينه وبين قوله (اكثر منه) لان مقابل الكثرة هي الواحدة لا الافراد وقوله من حيث معناه للاشارة الى ان الواحدة ههنا ليست بوحدة حقيقية بل المراد منها هي الوحدة الاعتبارية ولما ترك المصنف في تعريف الجمع المذكور التقييد بقوله من جنسه اراد الشئ ان يذكرك نكتة لتركه ههنا فقال (ولم يقل) اى المص (من جنسه) بان يقول ليدل على ان معه من جنسه اكثر منه (اكتفاء) اى لارادة الاكتفاء (بما) اى باللفظ الذى (ذكره في التثنية) يعنى ان قيد من جنسه كما هو لازم في التثنية لازم ههنا كذلك لكن تركه للاكتفاء لعدم لزومه ههنا ولما كان لفظ الاكثر صيغة فضيل وكان قوله منه اى من المفرد مفضلا عليه والقاعدة تقتضى توجده الكثرة في المفضل عليه ايضا وورد عليه سؤال يحتاج الى الجواب فقرر الشئ هذا السؤال مع جوابه فقال (فان قيل اسم التفضيل) يعنى ان القاعدة مقررة في ان اسم التفضيل (يوجب) اى يقتضى (ثبوت اصل الفعل) وهو الكثرة ههنا (في المفضل عليه) وهو المفرد (ولا كثرة) اى والحال انه لا كثرة (في الواحد) لكونه مقابلا لها (قيل) في جوابه (ثبوت اصل الفعل) اى في المفضل عليه على قسمين (اما ان يكون محققا) نحو قولك زيد اعلم من عمرو (او على سبيل الفرض) بان يفرض فرضا عقليا بوجود اصل الفعل في المفضل عليه حتى يطابق القاعدة (كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فانه وان لم يكن المفضل عليه ههنا مما ليس من شأنه ان يوجد فيه الفقه او العلم لكونهما حمارا وجدازا لكن يجوز ان يكون فقيها وعالما بحسب الفرض يعنى لو فرض ان يوجد الفقه في الحمار والعلم في الجدار لكان فقه فلان وعلمه اكثر منهما وكذلك ههنا وان لم توجد الكثرة في المفرد تحقيقا لكن توجد فيه فرضا شرع المصنف في بيان بعض التغيرات الطارئة بوقوع الباء او الالف في آخر مفردة فقال (فان كان آخره) وهو بالرفع اسم كان وفسره الشئ بقوله (اى آخر مفردة) ليكون اشارة الى انه يحذف المضاف وقوله (ياء) بالنصب خبر كان وقيد الشارح بقوله (ملفوظة كالتقاضى) يعنى الاسم المفرد الناقص الذى هو معرف باللام (او مقدرة كقاض) يعنى الذى هو غير معرف باللام ليشمل هذا الحكم النوعين من المنقوض وقوله (قبلها كسرة) صفة للياء يعنى الياء التى وفقت قبلها كسرة وقوله

الالف واللام بيعض الجمل وهي اسم الفاعل مع فاعله او اسم المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير وذاك في حيز المنع كما رى قوله والذين كاتبتين الجمع المذكور هكذا وجدنا في بعض النسخ وهو سهو من قلم السامع والصواب كاللاتين فان السات هناك دون ذلك على انه لو وجد لتمين الجمع المؤنث لانه يكون ح جمع التى قال الرضى وجمع الذى من غير افظه الاولى بوزن السلي واللاتين رفعا ونعبا وجرا وبجذف النون فيقال اللاتى بضمزة بدهما ياء ساكنة كالتقاضى وقد جاء اللاتون رفعا مثل اللاتون واللاتين نصبا وجرا قال وجمع التى اللاتى على وزن الفاعل وهو اسم كالجامل والباقر واللاتى بالهمزة مكان اللاتى وهو كثير في جمع المؤنث واللاتى واللاتى كأنهما جمعا الجمع وقد يحذف الياءات من الاربسة قال ولاولى جمع التى ايضا لامن لفظه قالذى والتى بشتى كان في الاولى واللاتى الا ان الاولى في جمع المذكرا كثر واللاتى بالمكسر لا اذا كان فاعلا قبل يعنى التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل

(حذف) (اي الياء) جزاء الشرط يعني ان كان كذلك حذف منه الياء التي في آخره فان قلت كيف يصدق في الثاني اي الياء المقدرة قوله حذف فينبغي اي يخص بالياء المذكورة قلت تعود الياء المحذوفة بحذف التنوين للاحاق واوالجمع اوياءه ثم تحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست على حذفها الذي كان قبل لان علة الحذف السابق التاء الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد اللاحق التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع كذا في العصام وتقرير السؤال ان قوله حذف ليس في محله لان الياء في مثل قاض ليست بمذكورة في جمعه حتى يطلق عليه الحذف وتقرير الجواب ان علة الحذف في المفرد غير علة في الجمع لان سبب التقاء الساكنين في المفرد هو التنوين وفي الجمع سكون واوالجمع (مثل قاضون) بضم الصاد (جمع قاض فان اصله قاضيون) (فقلت ضمة الياء الى ما قبلها) وهو الضاد (بعد سلب حركة ما قبلها) وهي كسرة الضاد (طلبنا للبخفة) لان الكسرة قبل ضمة الياء ثقيلة (وحذف الياء) اي الساكنة (لالتقاء الساكنين) احدهما الياء والثاني واوالجمع الساكنة وهذا في حالة الرفع (وعلى هذا القياس) اي وواقع على هذا القياس في الحذف لالتقاء الساكنين (حالة النصب والجزم مثل قاضين فان اصله قاضيين) يعني يائين بعد الضاد احدهما ياء الكلمة وثانيها ياء الاعراب (حذف كسرت الياء لتقل اجتماع الكسرتين) احدهما كسرة الضاد وثانيتهما كسرة الياء وهما الكسرتان الحقيقتان (واليائين) اي ولتقل اجتماع اليائين وهما الكسرتان التقديريتان (فسقطت) اي ياء الكلمة بعد حذف كسرتها (لالتقاء الساكنين) احدهما الياء الاصلية التي اسكنت والثاني الياء الاعرابية التي هي علامة الجمع وقوله (وان كان) عطف على قوله فان كان يعني ان كان (آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه) وفسر الشارح الضمير المجرور ههنا مخالفا لتفسيره في الاول للفتن اعلم ان قوله اخره ليس موجودا في نسخ المتن التي اختارها صاحب المتوسط وصاحب المعرب واما في النسخ التي اختارها الشارح الجامي فهو موجود فعلى النسخة التي اختارها الاولان فاماراجع الى الاسم الذي اريد جمعه والى آخر ذلك الاسم كافي العصام وقال صاحب المعرب اعني الزيني زاده والاول هو الراجع لان المقصور والممدود من انواع الاسماء المنمكنة وجعل الاخر مقصورا اما مساححة او على مقتضى اللغة لا على الاصطلاح النحاة واما قولهم في هؤلاء هؤلاء مقصور وممدود مع انهم ليسوا من الاسماء المنمكنة لكونهم ما مبتين انتهى وتفسير الش قوله (مقصورا) بقوله (اي الفاء مقصورة) يدل على انه يختار ان يكون المراد بال مقصور معناه اللغوي وقوله (حذف الالف) جزائية وقوله (لالتقاء الساكنين) اشارة الى علة الحذف يعني وان كان آخره كذلك حذف تلك الالف في الجمع لالتقاء الساكنين من تلك الالف ومن الواو والياء اللتين للجمع (وبقي) (بعد الحذف) اي بعد الحذف الالف وقوله (ما قبلها) فاعل بقي وفسر الشارح بقوله (اي حرف) للاشارة الى ان لفظ ما موصوف وعبارة عن الحرف وقوله (كان قبل الالف) للاشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة لما والى ان الضمير المجرور والمؤنث راجع

فلا يرد ان الحذف لا يمحى بل يمحى المجرور والرفع ايضا ولا يخفى ان مذهب التقيد ضئيف والاول ان الحذف فيه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظروفا وان يكون بعد اي او يطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء له وفي الارض له فانه طالت الصلة بالمطف عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين بطله الصلة او باضافة صفة ناصبة تقديرها نحو الذي اذا ضارب زيد اي ضاربه والفاعل اخذ هذا من الرضى ولذا كر كلامه ليقيم الحال ويفصل تحصيل المقال قال ان الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرط ان لا يكون منفصلا بهد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا ياء واما في غيره فلا منع والشرط الثاني ان يكون مقفولا نحو الذي ضربت زيد لان الضمير اذن فصلة بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه قائم واما المجرور فيجوز حذفه بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة تقديرها نحو الذي

الى الف وقوله (على ما كان عليه) تفسير ليقى وقوله (مفتوحا) بالنصب حال من فاعل بقى وهو  
الموصوف وقوله (ولم يغير) على صيغة المجهول ونائب الفاعل راجع الى ما يعنى وانما لم يغير  
ذلك الحرف الذى قبل الالف (ليبدل الفتحة) اى الفتحة التى بقيت بعد حذف الالف (على  
الالف) اى على ان فى آخره الفاحذفت لعله فانه لو غير من الفتحة الى حركة اخرى لم يعلم  
كون آخره الفاء (مثل مصطفون) بالواو والساكنة المفتوح ما قبلها (فى حالة الرفع ومصطفين)  
بالياء الساكنة المفتوح ما قبلها فى حال كون ذلك اللفظ (فى حالتي النصب والجرفان اصلها) اى  
اصل هذين اللفظين اللذين يفتح الفاء (مصطفون) بفتح الفاء وضم الياء (ومصطفين) بفتح  
الفاء وكسر الياء (قلب الياء) فيهما (الفاء لتحركها) اى لكوا الياء فى اللفظين متحركة  
بالضمة فى الاول وبالكسرة فى الثانى (وانفتاح) اى ولافتاح (ما قبلها وحذفت الف) اى  
المقلوبة منهما (لالتقاء الساكنين) من تلك الالف ومن الواو والياء الساكنين ولما كان الاسم  
الذى اريد جمعه بالواو والنون على نوعين ولكل منهما شرط اراد ان يبين شرط كل منهما فقال  
(وشرطه) (اى شرطا) (لا اسم) الذى (اريد جمعيته اى اريد جمعه) وقوله (جمع الصحيح)  
بالنصب مفعول مطلق نوعى حذف فعله وجوب التضمن قوله جمعيته اى اريد ان يجمع ذلك الاسم  
جمع الصحيح (المذكور) من انواع الجمع ولما اختلف الاقوال فى كون هذا الشرط شرطا  
لتذكيره او شرطا لجمعيته قال بعضهم انه شرط التذكير وهو المصنف وقال بعضهم ان شرط  
ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (يعنى) اى يريد  
المصنف بقوله شرطه (شرط صحة جمعيته) اى ان اريد ان يجمع جمعا صحيحا فله شرط فاه (ان كان)  
(ذلك الاسم) اراد به ما يقابل الفعل والحرف وهو الاسم بالمعنى الاعم وقوله (اسما) اراد به  
ما يقابل الصفة وهو الاسم بالمعنى الاخص ولذا فسر الشارح بقوله (اى اسما محض من غير  
معنى وصفية فيه) فحينئذ لا يرد عليه ان اسم كان وخبرها متحدان فلا يجوز الحمل فان ما كان  
اسما فهو الاسم بالمعنى الاعم وما كان خبرا فهو الاسم بالمعنى الاخص فلا اتحاد بينهما ذنا وقوله  
ان كان اسما شرطا وقوله (فذكر) الفاء فيه جزائية وهو خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (علم)  
خبر بعد خبر اوصاف للمذكر وفسر الشارح بقوله (اى فكونه مذكرا علما) اشارة  
الى المبتدأ المحذوف وجلة (يعقل) صفة للعلم او المذكر قال العصام اشار الشارح  
بهذا التفسير الى دفع اعتراض الرضى على كلام المصنف حيث قال قوله وشرطه ان  
كان اسما فذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدأ وما  
بعده خبره مركبا من الشرط والجزاء لان قوله فذكر فى معنى فهو مذكر والضمير  
راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ ولم يكن لهذا الكلام معنى كما  
لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان  
اسما ثم قال وفيه محذورات ثلاثة الاول دخول الفاء فى خبر المبتدأ الذى لم يتضمن معنى  
الشرط وهو ضعيف على مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون

(مذكرا)

انما صار زيد اى ضاربه  
او يجر بحرف جر  
متعين وانما شرط التبيين  
لانه لا بد بعد حذف  
المجرور من حذف  
الجار ايضا لا يبقى  
حرف جار بلا مجرور  
فيبنى ان يتعين حتى  
لا يلتبس بعد الحذف  
بغيره كقوله تعالى انسجد  
لما تأمرنا اى تأمرنا به  
ويتعين حرف الجر قياسا  
اذا جر الموصول او  
موصوفه بحرف جر مثله  
فى المعنى وتماثل المتعلقات  
نحو صررت بالذى صررت  
اى صررت به فالجار  
ان متماثلان وكذا ما  
تلقا بها ومثال  
الموصوف صررت زيد  
الذى صررت قال  
وربما يحذف المجرور  
بحرف وان لم يتبين نحو  
الذى صررت زيد اى  
صررت به ومذهب  
الكسائي فى مثل هذا  
الحذف التدرج ومذهب  
سيبويه والاخفش  
حذفها مما اذ ليس  
حذف حرف الجر قياسا  
فى كل موضع والمجوز له  
هنا استطالة الصلة ومع  
هذا المجوز فلا بأس  
بحذفها مع المجرور  
بها قال واما الضمير  
الرفع لا يحذف الا اذا  
كان مبتدأ اذ غير ذلك اما  
خبره وكون الضمير خبر  
المبتدأ اقل قليل فلا يكون  
اذن فى الكلام دليل على ان  
خبر المبتدأ هو المحذوف

مذكر او لكون علما وليس في العبارة ما يحملهما مصدرين وثالثها الغاء الشرط المتوسط بين  
 المبتدأ والخبر ولا يجوز في السعة فاجاب الشر بقوله ان قوله مذكر بمعنى كونه مذكر او هو  
 خبر قوله شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما اورده الرضى من انه ليس في العبارة ما يجعله  
 مصدرا لانه يندفع بهذا الحثية اى فذكر علم من حيث انه مذكر علم فيعود الى كونه مذكر علما باقى  
 انه يلزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر في السعة وكان الشارح لم يلتفت اليه لانه منع  
 الهندى اختصاصه بالشعرو بى ايضا انه هل يسمع منع الهندى لما دعى الرضى من غير سند  
 موثوق به كذا في العصام ملخصا ووجه الفاضل الهندى هذه العبارة بان قوله شرطه مبتدأ  
 وخبره محذوف اى شرطه ما سيذكر وقوله فذكر جملة جزائية لقوله ان كان اسما كفاى  
 قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل سبق في صدر الكتاب وقيد الشارح قوله علما بعقل  
 بقوله (من حيث مسما لا من حيث لفظه) ليندفع به ما يتوهم من ان التذكير والعلمية صفة  
 اللفظ وكونه ماقلا صفة المعنى فلا يجوز وصف علما بقوله يعقل فاشار بهذا القيد الى ان هذا  
 الوصف من قبيل وصف الدال بحال المدلول ثم ذكر الشارح وجه هذا الاشتراط فقال  
 (وانما اشترط ذلك) اى انما جعل كونه مذكرا وعلما للعقل شرطافى صحة جمعه بالجمع  
 الصحيح اذا كان اسما (لكون هذا الجمع) اى الجمع الصحيح (اشرف الجموع) وانما كان اشرف  
 (الصحة بناء الواحد) اى لعدم تغيير بناء مفردة (فيه) اى فى ذلك الجمع بخلاف الجموع المكسرة  
 لانه غير بناء مفرد هافيه فكل ما ليس فيه تغيير فهو اشرف مما يدخل فيه تغيير فالجمع الصحيح  
 اشرف من الجمع المكسر (والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره اى من المؤنث وغير العاقل  
 واذا كان كذلك (فاعطى الاشرف) وهو الجمع الصحيح (للاشرف) وهو المذكر العلم العاقل  
 (فان فقد) على صيغة المجهول وهو وضو جداى وان لم يوجد (فيه) اى فى الاسم الذى اريد  
 جمعه جمع الصحيح (الكل) اى كل من الشروط الثلاثة بان يكون مؤنثا ليس يعلم للعاقل (كالمعين)  
 فانها مؤنث سماعى ليس يعلم ولا يستعمل فى العاقل فان كلاما من معانيها خالية عن الشروط  
 المذكورة وقوله (واثنان) عطف على قوله الكل اى وان لم يوجد الاثنان من الشروط  
 (كالمرأة) فانها وان كانت موضوعة للعاقل لكن لم يوجد فيها الشرطان الاخران وهما  
 التذكير والعلمية (او واحد) اى او وجد فيه الشرطان ولم يوجد الشرط الاخر (نحو اعوج  
 علما للفرس) فانه علم مذكر لانه قال فى القاموس اعوج باللام فرس لى هلال فيكون حينئذ  
 علما للفرس خاص لكن لم يوجد فيه الشرط الاخر وهو كونه علما للعاقل والحاصل انه اذا  
 فقد شرط منها (لم يجمع هذا الجمع) اى لم يحجزان يجمع بهذا الجمع بل يجمع اما بجمع التذكير  
 فتجمع العين بالعين او بالالف والتاء كما قيل فى جمع اعوجى اعوجيات ولما اورده الرضى  
 على كلام المص بانه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر ان يقول فمجرد عن التاء لثلا  
 يتنقض بدخول نحو طلحة ونحروج نحو سلمى وورقاء اراد الشارح ان يحجب تحرير مراد

بل يحمل على ان المحذوف  
 هو المبتدأ لكثرة  
 وقوعه ضميرا واما  
 الفاعل فلا يجوز حذفه  
 واما خبران وعلمه حكم  
 خبر المبتدأ واما اسم ما  
 المحذوف ولا يحذف  
 اصلا لضعف عملها قال  
 ويشترط فى المبتدأ  
 المحذوف ان لا يكون  
 خبره جملة ولا ظرفا  
 ولا جارا ومجرورا اذ  
 لو كان احدهما لم يعلم  
 بعد الحذف انه حذف  
 شئ اذ الجملة والظرف  
 يصلحان مع العائد فهما  
 لكونها صلة واذا  
 حصل المبتدأ المشروط  
 فالصبريون قالوا ان كان  
 فى صلة اى جازا الحذف  
 بلا شرط آخر نحو قوله  
 تعالى ايمم اشد على  
 الرحمن عتيا للحصول  
 الاستطالة فى نفس  
 الوصول بسبب الاضافة  
 وان لم تطل الصلة وان لم  
 يكن فى صلة اى لم يحذف  
 الا بشرط استطالة الصلة  
 كقوله تعالى وهو الذى  
 فى السماء آله وفى الارض  
 آله طالب بالمطف  
 عليها واما الكوفيون  
 فيجوزون الحذف بلا  
 شذوذ مطلقا فى صلة  
 اى كان او فى غيرها مع  
 الاستطالة او بدونها كما  
 قرئ فى الشواذ على  
 الذى احسن بالرفع ثم  
 نقول لما كان الحال على  
 هذا التوال استشكل  
 الشارح قدس سره  
 عبارة المص ونحمله



المصنف بقوله فذكر فقال (واراد) اى المصنف (بالمذكر) فى قوله فذكر (ما يكون)  
 اى اسم يكون (مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة) اى سواء كانت التاء ملفوظة فى نحو طلحة  
 او مقدرة فى نحو انار وغيرها من المؤنثات السابعة وانما وجه مراده بهذا التوجيه  
 (يخرج عنه) اى عن هذا الحكم (نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون) يعنى يصدق  
 عليه انه مذكر غلما للماقل مع انه لا يجوز أن يجمع بالواو والنون عند الجمهور (خلافا  
 للكوفيين وابن كيسان) فانهما اتفقا فى جواز الجمع فى نحو طلحة بالواو والنون مخالفتين  
 للجمهور لكنهما اختلفا فى انه يسكون اللام او يفتحها (فانهم) اى الكوفيين (اى جازوا  
 طلحون بسكون اللام وابن كيسان) اى واجاز ابن كيسان (بفتحها) اى بفتح اللام وقوله ابن  
 كيسان بالرفع عطف على الضمير المرفوع المتصل فى اجازوا وهو جاز بلاما كيدا بالمنفصل فى  
 وجود الفصل وقد وجد الفصل ههنا وقوله (ويدخل) عطف على قوله لتلا يخرج يعنى انه  
 حمل مراد المصنف على هذا يدخل (فيه) اى فى هذا الحكم (نحو ورقاء) بالالف الممدودة  
 (وسلمى) بالالف المقصورة حال كونهما (اسمى رجلين فانهما) اى نحو ورقاء وسلمى اذا سمى  
 بهما رجل كانا مذكرين (بجمعان بالواو والنون) فيقال ورقاؤون وسلمون (اتفاقا) من النحاة  
 مع انهما ليسا بمذكرين باعتبار لفظهما لكنه لما يريد بالمذكر ما يكون بغیر التاء سواء كان  
 بالالف ممدودة او مقصورة دخلا فى الحكم المذكور وقوله (لان علم التأنيث) ينبغى ان  
 يكون علة للاتفاق فى جواز الجمع فى الاسم الذى فيه الف دون ما فيه التأنيث انما  
 اتفقوا فى جواز الجمع بالواو والنون فيما هو بالالف دون ما هو بالتاء لان علم التأنيث (هو التاء  
 لا الف) يعنى ان التاء والف وان اشتركتا فى كونهما علامة التأنيث لكن منزلة الف  
 ليست كمنزلة التاء (فلا يمنع) اى اذا لم يكن المؤنث بالالف كالنوء بالتاء لا يمنع ما كان مؤنثا  
 بالالف (من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة) نحو ورقاء (تقلب) اى همزة (واوا)  
 اذا اريد جمعته كما مر من القاعدة فيقال فيه ورقاؤون (فتسمى) وهو بفتح التاء وسكون النون  
 ومضارع من الانحاء وهو قبول المحوى اذا انقلبت الهمزة فى الجمع واوانكون (صورة علامة  
 التأنيث) قابلة للمحو وان كان اصل التأنيث ثابتا فيها هذا حال الممدودة (والمقصورة)  
 اى وحال الف المقصورة نحو سلمى (تخذف وتبقى الفتحة) التى (قلها) حال كونها (دالة  
 عليها) اى على الف المحذوفة هذا توجيه الشارح وقال المعاصم فيما اجاب به عما ذكره  
 الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو  
 سلمى وورقاء علمى رجلين ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف انتهى وفى شرح اللب ان المراد  
 بالمذكر هو المذكر اللغوى يعنى ما كان معناه مذكر الاصطلاحى الذى هو ما ليس فيه  
 علامة التأنيث فلا استدرك فيه دخل نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بهذا الجمع  
 بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين وبفتحها عند ابن كيسان  
 فكان المصنف اختار قولهما واما كون المراد من المذكر ما يكون مجردا عن التاء ولو مقدرة

المائد المفعول مجواز  
 المحذوف فارتكب غناية  
 للمصنح مالا سبيل الى  
 ارتكابه مع انه لا حاصل  
 ولقد صرح بانه اراد  
 تخصيص ذلك الجواز  
 بالمفعول فانه قال فى  
 الشرح والآن قد شرحت  
 الى تبين ان المائد  
 المفعول يجوز حذفه  
 للتنبيه على انه انقسم اسره  
 الى ما يجوز حذفه ولى  
 ما لا يجوز فنشرت لما  
 يجوز وهو المفعول  
 قول جاء فى لذي ضربت  
 ويجوز ضربت كل ذلك  
 فيصح ولذلك تقول  
 جاء فى الاذان ضربت  
 والذين ضربت لما فى  
 الكلام من قوة الاشعار  
 به ولا يحذف المرفوع  
 لانه فاعل والفاعل احد  
 جزئى الجملة فلا يستقيم  
 حذفه ولا يحذف  
 المجرور لان حذفه  
 يستلزم حذف جار  
 فتكثر المحذوف هذا كلامه  
 فان قلت لا نزاع فى جواز  
 الحذف فى المرفوع  
 والمجرور ايضا على ما  
 سبق فقصبه فالمصنف  
 غطى قلنا بل هو مصيب  
 وذلك لان مراد  
 المصنح بالجواز سكون  
 التاء مع خلاف هذه  
 الصورة على سواء من  
 جهة الفصاحة والاختيار  
 الا ان يمنع منه مانع وبمدم  
 الجواز ما ليس كذلك  
 سواء ثبت جوازه مطلقا

ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء وسلمى فبعد كونه مخالفا للغة والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ اصلا لعدم القرينة انتهى ولعل الشارح ارتكب هذا التكلف لتطبيق كلام المصنف للجمهور بقدر الطاقة والله اعلم ثم شرع في بيان شرط النوع الثاني فقال (وشرطه) (اي شرط الاسم الذي اريد جمعه المذكر الصحيح) (ان كان) اي ذلك الاسم (صفة) (من الصفات) وقوله (غير علم) بالنصب خبر بعد خبر احوال من اسم كان وقال المصام ان قوله غير علم لا فائدة فيه ولقائل ان يقول اما لان سلم انه لا فائدة في ذكره بل فيه فائدة ما لان بعض الصفات نحو صالح وطاهر اذا كان علما يخرج من هذه القاعدة ويجمع بالواو والنون بلا شرط شئ من شروط كونه صفة ويحتمل ايضا ان الشارح تبع لما قيل ان الصفة غير مقابل للاسم فالاولى ان يقول وان كان غير اسم كذا قيل ولكن هذا التوجيه غير موافق لما قيل فانه لو كان كذا فعليه ان يقول غير اسم (كاسمى الفاعل والمفعول) (فذكر بمقل) قال في شرح اللب ولو قال يعلم بدل بمقل لتناول نحو قوله تعالى قم الماهدون اذ لا يطلق العاقل عليه تعالى انتهى ولما كان له شروط آخر اشار الشارح بقوله (اي له) اي لصحة جمعه بالواو والنون (شروط) بعضها وجودى اي بشرط شئ وبعضها عدمى اي بشرط لاشئ (فالشرط الاول) وجودى وهو (كونه مذكرا بمقل لما مر) (و) (الشرط الثانى) مع ما عطف عليه كلهما عدمى وهو مع كونه مذكرا قاعلا (ان لا يكون) (ذلك الاسم الكائن صفة) (افعل فعلاء) (اي مذكرا) يعنى ان لا يكون مذكرا (غير مستوفى صيغة الصفة) وقوله (الكائن) بالجر صفة جرت على غير من هي له للصفة لكون فاعله مذكرا وهو قوله (ذلك الاسم) وقوله (اياها) خبر لقوله الكائن وراجع الى الصفة وقوله (مع المؤنث) ظرف للمستوفى وهذه القيود كلها المستوفى لانها قيود للغير المستوفى لان الصفة نوعان احدها ان تكون صيغة مذكرا مساوية لصيغة مؤنثها نحو ضارب وضاربة وانما يوجد الفرق بينهما بالناء وعدمها والثانى ان تكون صيغة مذكرا غير مساوية لصيغة مؤنثها بل تكون صيغة كل منهما صيغة مستقلة كاحمر المذكر الذى صيغة مؤنثه غير مساوية له بل لها صيغة مستقلة وهي حمراء وكذلك وزن فعالان غير مساو لوزن مؤنثه الذى هو فعلى فاراد المصنف ان يخصص صحة الجمعية بالواو والنون بالنوع الاول واراد الشئ ان يفسره على مراد المصنف وحاصل التفسير ان لا تكون تلك الصفة هي الصفة التى يكون مذكرا غير مساو في صيغة الصفة التى هي صيغة مؤنثها بل الشرط ان تكون تلك الصفة هي الصفة التى يكون مذكرا مساويا لمؤنثها في الصيغة التى كانت صيغة مؤنثها فعلى هذا يكون قوله (بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء) اضربا عن قوله غير مستوفى اي لا يكون المذكر في فعل فعلاء مساويا بل يكون المذكر فيه على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء (مثل احمر حمراء) فانه لا يصح ان يجمع احمر بالواو والنون فلا يقال في جمعه احمر ولاحمر لان صيغته غير مستوية مع صيغة مؤنثه وقوله (للفرق) بيان لعل كون هذا الشرط شرطه ليعنى وانما

لكن على ضعف او ثبت في بعض الصور بدون البعض لكن لا من حيث هو بل باعتبار امر واشترط شئ وهذا الاصطلاح شائع ذائع وكثيرا ما يحكم المصنف باستتاع شئ مع تصريحه بانه جائز على ضعف ومما يقطع بانه حرى ههنا على ذلك الاصطلاح قوله في الايضاح ان الفعير المفعول العائد على الموصول يجوز حذفه كقوله تعالى الله يسط الرزق لمن يشاء اما اذالم يكن مفعولا لحذفه ضيف قال وانما ضعف اذالم يكن مفعولا لانه يكون احد جزئى الجملة في غير الجر وفي الجر يلزم من حذفه حذف الجار فيؤدى الى الاختلاف او لحذف الكثير بخلاف المفعول فانه فاعلة مفرد ثم اعلم انه اراد بقوله في الشرح ولا يحذف لرفع لانه فاعل المبتدأ والخبر ايضا لانه تعرض لذكر الفاعل في التعايل لكونه اصلا قوله وبعد بيانهم طريقة الاخبار قيل يشتر بان تمرين المتعلم كان بعد تعليمهم طريق واذا غير لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل التسليم فتذكر فيه مسألة تصدير الذى وضع الضمير

لا يصح ان يجمع ليحصل الفرق (بينه) اى بين وزن افعل الذى لغير اسم التفضيل (وبين افعل التفضيل) اى وبين وزن افعل الذى للتفضيل (كافضلون) فى جمع افضل اذا كان للتفضيل فلا يجوز فى جمع احمر احمر ليحصل الفرق بين كونه للتفضيل وبين كونه لغير وقوله (ولم يعكس) جواب للسؤال المقدر فكأنه قيل واذا كان المطلوب من هذا الاشتراط العدمى تحصيل الفرق بينه وبين اسم التفضيل ودفع الالتباس عنه مع ان هذا الفرق يحصل على عكس الامر بانه لا يجوز الجمع فى افعل التفضيل وان يجوز فى مثل احمر ولم يعكس فاجاب عنه بانه لم يعكس (لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته) اى لدلالة افعل التفضيل (على الزيادة) وما يدل على معنى مع الزيادة كامل بالنسبة الى ما يدل عليه بلا زيادة فاعطى للكامل من الجمع تحقيقا للمناسبة (و) (الشرط الثالث) العدمى (ان) (لا) (يكون ذلك الاسم) (فعالان فعلى) (اى) (والشرط الثالث ان لا يكون) (مذكرا غير مستوفى تلك الصيغة مع المؤنث) (وزن فعالان ليس بمساو) (بل يكون المذكور على صيغة فعالان والمؤنث على صيغة فعلى) (مثل سكران سكرى) (فانه لا يقال فيه سكرانون) (وانما لم يصح ههنا للفرق) اى لتحصيل الفرق ودفع الالتباس (بينه) اى بين وزن فعالان الذى مؤنثه فعلى (وبين فعالان فعالانه) اى وبين وزن فعالان الذى مؤنثه فعالانه بالتاء (كندمانون) فان مؤنثه ندمانة بالتاء فانه كان وزن افعل من الاوزان المشتركة بين افعل التفضيل وبين غيره كذلك وزن فعالان مشترك بين ما كان مؤنثه فعلى وبين ما كان مؤنثه فعالانه (ولم يعكس) اى وانما لم يعكس ولم يحمل الحكم بالعكس ورجح عدم الصحة فى الاول دون الثانى مع ان الفرق المقصود يحصل به ايضا (لان فعالان فعالانه اصل فى الفرق بين المذكور والمؤنث) (وانما كان اصلا) (لانه فيه بالتاء وعدمها) هكذا وجدنا النسخ التى اطلعنا عليها فى لان بغير الضمير وفى بالتاء بالباء واظن انه سهو من قلم الناسخ وينبى ان تكون النسخة الصحيحة هكذا لانه فيه اى بالضمير المتصل المنصوب الرجوع الى الفرق فيكون المعنى لان الفرق فيه اى فى ندمانة بين مذكرة ومؤنثه بالتاء وعدمها اى صيغة مذكرة مساوية لصيغة مؤنثه وهو الاصل فى باب التذكير والتأنيث لان التاء اصل فى علامة التأنيث وما هو مشتمل على الاصل فهو اصل فاعطى الكامل من الجمع للاصل بخلاف فعالان فعلى فانه مشتمل على الالف التى ليست باصل فى علامة التأنيث (و) (الشرط الرابع) العدمى (ان) (لا) (يكون الاسم المذكور مذكرا) (مستويا فيه) (اى فى هذه الصفة) (وتذكير ضمير فيه انما هو) (بتأويل الوصف) (والا فيلزم التأنيث لكونه راجعا الى الصفة) (مع المؤنث) (طرف لمستويا ايضا فيكون المعنى وان لا يكون الاسم الذى هو الصفة مذكرا مستويا فى تلك الصفة مع المؤنث وقال الرضى هذه العبارة اسخفت من العبارة السابقة لان ضمير ان لا يكون عائدا الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يسوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكور مع المؤنث لكان حسنا ويكون المعنى وان لا يكون الصفة يستوى فيه المذكور مع المؤنث بان يكون كلاهما

موضع الخبر عنه وتأخير الخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس من مواضعهم فى هذا الباب ولك ان تقول ان تمرين التعلّم فيما تعلمه من المسائل انما يكون بما كان طريق جوابه قد حصل من قبل المعلم حتى يمكن المؤاخذة بعد ذلك فانه اذا لم يبين له طريق الاخبار لا يتم الغرض بالتمرين لانه معذور على ان تذكر تصدير الذى ووضع الضمير موضع الخبر عنه وتأخير الخبر عنه ان كان بسبب التعلم والاخذ من المعلم فهذا حين ما قاله الشارح قدس سره وان لم يكن به فليس مما نحن فيه لان الكلام فى تمرين التعلم وقوله وليس هذا من مواضعهم فى هذا الباب ليس بظهور ان مسئلة تصدير الذى مع ما عطف عليه لا يوجد فى غير هذا الباب قوله اى باستعانة الذى قيل او بما يعبر عنه بالذى قاله صلة للاخبار وقساده غنى عن البيان قوله واخرته اى الخبر عنه من الضمير قيل اعتبر التأخير بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره مقابلا لتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة وفيه انه يلزم ح كونه الكلام حديم الجدوى فان

تصدرها يستدعي تأخيرها لاحالة على ان تقدم الضمير من جملة ما يجب معرفته فيكون بالنسبة اليه لافيه قوله ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها قبل يشر كلامه بان ذلك في الاخبار عن زيد في المثال المذكور اخذ اسم الفاعل او المفعول فنقول الضاربه انازيد ونقول المضروب لي زيد ثم قيل ونبيه بالتليل على ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به مع انه ليس من دأبه تعطيل المسائل ومن الظاهر ان كلامه ليس بمرتبة الاشعار بل هو صريح في ذلك ولا يستفاد من تعليله الشروط التي ذكرها الشارح بل المستفاد منه الاختصاص بالفعلية فقط قال في الشرح وانما حكمنا باختصاص ذلك بالفعلية والاسمية لايصح بناء ذلك منها لتعذر ان يسبك منها مفرد يصح دخول الالف واللام عليه قال فالجملة الفعلية بخبر فيها بالاصرين والجملة الاسمية لا يخبر فيها الا بالذي قال الا انك اذا اخبرت بالالف واللام وكان الفعل مستندا الى ضمير غير المخبر عنه في المعنى فقد جرى اسم الفاعل او المفعول على غير من هوله فيجب ابراز الضمير كما هو

على صيغة واحدة واجاب الهندي بان ضمير ان لا يكون طائدا الى المذكر لالا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة على ما اجابه الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضى كذا في المعاصم وقال بعضهم فاذا كره الفاضل الهندي وغيره من الشارحين يندفع به الاشكال وما ذكره الشارح قوله ان الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور اى الذى اريد جمعه مذكرا مستويا فيه اى في الصفة مع المؤنث فلا يندفع به الاشكال لان الاسم المذكور والصفة واحد فيلزم استواء الشئ في نفسه مع غيره ما لان يحمل على حذف المضاف ويكون المعنى ان لا يكون مسمى الاسم المذكور مذكرا يستوى ذلك المذكر مع المؤنث في تلك الصفة الى الاسم اعلم اولا ان وزن الفعل اذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث وان وزن الفعل بالعكس يعنى اذا كان بمعنى الفاعل يستويان فيه ايضا فقوله (مثل جريح) مثال للاول فانه بمعنى الجروح (وصبار) مثال للثاني فانه بمعنى الصابر (يقال رجل جريح) اى مجروح (وصبور) اى صابر هذا في المذكر (وامرأة جريح) اى مجروحة (وصبور) اى صابرة وهذا في المؤنث (فلا يجمع) اى ذلك الاسم المستوى (بالواو والنون) بان يكون جمعا مذكرا صحيحا (ولا بالالف والتاء) بان يكون جمعا مؤنثا يعنى لا يجمع بالجمع الصحيح اصلا فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما اى بالمذكر او بالمؤنث فيكون نظير الختي المشكل الذى لم يحكم بذكورته ولا بانوثته (بل المناسب ان يجمع جمعا يستويا) ان اى يستوى المذكر والمؤنث (فيه) اى في ذلك الجمع ولذى يستوى بان فيه هو وزن فعلى (مثل جريح وصبرى) (و) (الشرط الخامس العدمى) (ان) (لا) (يكون الاسم المذكور مذكرا) وقوله (ملتبس) للاشارة الى ان الباء في قوله (بناء التأنيث) (للملابسة وذلك) (مثل علامة) فانه اسم ملابس بناء التأنيث مع انه مذكر فمثل هذا الاسم لا يجمع بالواو والنون فلا يقال علامتون وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له للفعل المتفهم من هذا الشرط يعنى وانما لا يصح جمعه لكراهة (اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث) فانه لما اختص هذا الجمع بالمذكر الخالص لزم ان لا توجد فيه رائحة التأنيث وقوله (ولو حذفت التاء لزم اللبس) كالدليل للمقدمة الرافعة يعنى اذا امتنع الجمع بذكر التاء لزم حذفها لكن الحذف لا يجوز ايضا لانه لو حذف لزم اللبس فانه لو حذف التاء فليل علامون لم يعرف انه جمع فعال او جمع فعالة وقيل هذا الشرط غير محتاج اليه لان اشتراط التذكير وعدم المساواة يعنى عنه فان العلامة يستوى فيه المذكر والمؤنث فيكون مثل جريح وصبور كذا في المعاصم وذكر بعضهم ان وجه ذكر المصنف لهذا الشرط بيان ان المراد بالتذكير اعم من المذكر معنى ولفظا فنحو جريح من المذكر لفظا ومثل علامة من قبيل المذكر معنى كذا قيل (ويحذف نونه) (اى نون الجمع) (بالاضافة) (كما مر في التنية) من علة حذفه وغيره من الاحكام يعنى انه يجب حذف نونه بالاضافة (وقد شذ) اى خرج عن القياس (نحو سنين) وانما قيد الشارح بقوله (بكسر السين جمع سنة بفتحها) للتنبيه على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة لانه لو كان جمع سلامة

حقيقة امتحنت السين كما في مفردة (وارضين) (فتح الراء) وقيد به ايضا للتنبيه على ان هذا الجمع جمع على غير قياس او حلا على ارضات (وقد جاء اسكانها) اى قد جاء في بعض اللغة اسكان الراء كقفرده وعلى التقديرين هو (جمع ارض بسكونها) اى سكون الراء (وانما حكم بشذوذها) اى بشذوذ سنين وارضين (لانثناء التذكير والعقل) اى لانثناء الشروط المذكورة في صحة الجمع بالواو والنون وهو كونه مذكرا وعاقلا وقوله (وعدم) بالجر عطف على الانثناء اى ولعدم (كونهما) اى كون هذين اللفظين (علما وصفة) وقال في حاشية المصام ان شذوذ سنين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو «دعاني من نجد فان سنينه» وثانيهما ظاهرا وبهذا علم انه لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون انتهى وتام البيت «لقين بنا شيئا وشيتا مراد» فان نون سنينه متعقب الاعراب ولذا لم يحذف بالاضافة وهذا ايضا مخالف لما في الباب حيث قال فيه وقد يحمل النون فيه متعقب الاعراب فابقى في الاضافة على خلاف القياس كما في هذا البيت وفي قوله «وماذا يتنى الشعراء منى» وقد جاوزت حد الاربعين» فان نون الاربعين متعقب الاعراب ولذا جعلت مكسورة واعلم ان الحكم بشذوذها انما هو رأى الجمهور ومنهم المصنف (وقد ادرج) اى ادخل (صاحب الباب) وهو اسم كتاب في النحو (بعض هذه الاسماء) وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون والنبون والقلون ونحوها من المجموع التى وقعت بالواو والنون (تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها) اى من المجموع التى اخرجتها القاعدة المذكورة من الشذوذ (سنين وامثاله) من النبون وهو جمع التبة بمعنى وسط الخوض وبمعنى الجماعة (وابقى) اى وابقى صاحب الباب (بعضها) اى بعض تلك المجموع (على الشذوذ) لعدم اندراجها تحت القاعدة التى ذكرها (منها) اى من المجموع التى ابقاها (ارضين) جمع الارض (وامثاله فن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه) اعلم ان عبارة الباب هكذا والزيادة في نحو ارضين واوزين عوض عن نقص الكلمة لفظا كارضون او توها كاوزون انتهى وقيل في شرحه ان المراد بنحو ارضين هو ما لم يكن مذكرا علما قلا ويعنى بقوله كارضون ان الواو والنون في امثاله عوض عن التاء المحذوفة من ارض فان اصله ارضة بدليل ارضة اى في تصغيره ثم قال في الشروع وكذا في سنون ونبون وقوله او توها كاوزون فان الزيادة فيه عوض عن نقصان الحركة بالادغام وانما قال توها لانه لا يجب ان يكون اصل اوز بالادغام اوز بفتحك تحريك الزاى الاولى حتى يكون نقصانه تحقيقا لا توها انتهى ما قال في الباب وما قال في شرحه واقول ان في قول الشارح العلامة في هذا النقل نوع مخالفة لان صاحب الباب بعد ذكر تلك القاعدة اخرج كلا من الارضين وامثاله عن الشذوذ كما اخرج نحو السنين فلا فرق في دخول الارضين والسنين تحت تلك القاعدة فحينئذ يكون بين قوله اخرجتها من الشذوذ منها سنين وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله

مذهب البصريين فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الضاربة انا زيد لان الالف واللام تزيد والضارب لمنكلم وهو غيره فقد حمل غير من هو قوله كالسين وسوف وحرف التني قيل فيه بحث لان السين قيد التأخير كما ان صيغة المستقبل قيد ذلك وصيغة الماضي قيد التثنية فاذا لم يبالوا في الاخبار بالالف واللام بقوت الزمان الدال عليه الجلة جاز ان لا يبالوا بقوت ما يفيد السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل المتنى اسم الفاعل المدول فيقال في الاخبار عن زيد في لم يرقم زيد لا قائم زيد وليس يوارد لظهور امكان افهام معنى الماضي من الفاعل والمفعول على ان ذلك مما اعتبره التصويرين واوجبوه كما صرح به في شرح الرضى وغيره فالقول بانه جاز ان لا يبالوا من قبيل مالا يعنيه وما استدله به من جواز اخذ اسم الفاعل المدول من الفعل المتنى شاهد عليه فانه لو جاز عدم المسالة بذلك الحرف لجاز ان يؤخذ من الفعل المتنى الفاعل المحصل وليت شعري لم لم يتقن المسئلة

وبين نقله واحالته على المراجعة نوع مخالفة ولو قال وابق بعضها على الشذوذ منها قلون  
وحرون مما لم يكن في اصله تاء لكان النقل صحيحا موافقا للمنقول والله اعلم ودر صاحب  
الوافية حيث قال ان قول المصنف وقد شذا الخ جواب عن سؤال مقدروك أنه قيل في صورة  
التقص لقوله وشرطه كونه مذكرا عاقلا ان هذا منقوض بنحو السنين جمع سنة والارضين في  
جمع ارض والاوزون والحرون والقلون والشبون مع انتهاء الشرط المذكورة فاجاب عنه  
بقوله وقد شذ نحو سنين ثم قال وقد تكلف قوم في توجيهها ومحلها ان الواو والياء والتون فيها  
ليست للاعراب بل هي عوض عن تاء التأنيث المقدرة كافي ارض او عن الاعلال والادغام  
كافي سنة وحررة وهو غاية السجاسة انتهى ملخصا ولا يخفى ان هذا موافق لما في الباب فقوله  
(المؤنث) بالرفع معطوف على قوله فالذكر الصحيح وهو شروع في مباحث النون الثاني من  
الجمع الصحيح وفسره الشارح بقوله (اي الجمع الصحيح المؤنث) للاشارة الى ان قوله المؤنث  
صفة للموصوف المحذوف كما مر ما فيه وقوله (ما لحق) شروع في تعريفه وقوله  
(اي جمع لحق) اشارة الى ان الموصوف عبارة عن الجمع وانما فسرهم ههنا ولم يفسره  
تعريف المذكور الصحيح للاحتياط به لبعده المسافة ههنا بخلاف الاول (آخره) (اي آخر  
مفردة) اي مفرد ذلك الجمع (الف وتاء وشرطه) (اي شرط الجمع الصحيح المؤنث) يعني  
ان لصحة الجمع بالالف والتاء ايضا شروطا متنوعة بحسب مفردة اما صفة واما  
اسم فان كان صفة فاما صفة لها مذكر واما صفة ليس لها مذكر فرفع (ان كان) فقوله كان  
من الافعال الناقصة اسمه ضمير مستتر تحته راجع الى المفرد وفسره الشارح بقوله  
(مفردة) وقوله (صفة) بالنصب على انه خبره والواو في قوله (وله) حاله وله خبر  
مقدم (اي لذلك المفرد) وقوله (مذكر) مبتدأ مؤخر والجملة حاله من اسم كان يعني  
ان كان مفرد ذلك الجمع صفة ذات مذكر (فان يكون) اي فشرطه ان يكون (مذكرا)  
(اي مذكرا ذلك المفرد) وقوله (جمع) ماض مجهول ونائب فاعله تحته راجع الى ذلك  
المذكر والجملة خبر ان يكون ان كان كذلك فشرطه اي يكون ذلك المذكر مما يجمع  
(بالواو والتون) بان استجمع فيه الشروط المذكورة في الجمع المذكور الصحيح وحينئذ  
لم يجز جمع مثل محراء وسكري وفيل بمعنى المفعول وفعل بمعنى الفاعل ومفعال  
بمعنى المفعيل هذا الامتناع مذكروه بالواو والتون وانما اشترط هذا (للايلزم) اي  
لكراهة ان يلزم (مزية الفرع) وهو المؤنث (على الاصل) وهو المذكر لانه لو لم  
يجمع مذكروه بالواو وجمع كجمع التكسير كفعلاء افعل مثل حمراء احمر وفعل فعلان  
كعطش عطشان وجمع مؤنثه بالالف والتاء يلزم للمؤنث الفرع مزية على المذكر الاصل  
حيث جمع هو بالجمع الصحيح ولم يجمع مذكروه وقوله (وان لم يكن) معطوف على  
قوله ان كان يعني ان لم يكن (له) (اي المفردة) يعني للمفرد الذي هو صفة وليس له (مذكر)  
وقوله (جمع بالواو والتون) اشارة الى ان النفي في قوله لم يكن عائد الى القيد الاخير يعني

من ان استفادة معنى النفي  
لا يكون من الفاعل ح  
بل من حرف النفي  
النضم الى الفاعل قوله  
والصدر العامل قبل  
الاخسر الاوفر والعامل  
وفساده ظاهر لانه  
الامتناع هو الادا الى  
كون المصدر تاما وهذا  
مختص به لا يكون في غيره  
واطلاق العامل بـ  
وغيره من العوامل فلا  
يصح قوله وما الاسمية  
فيلتحقيق لا الموصولة  
وبيان انه ليس مما يختص  
بالموصولات وكذا ما  
ذكر في اخواته فليس  
بيانا لما ليس بموصول في  
بابه قريبا كما ظن هذا  
والوجه ذاك الظن كما  
صرح به المصنف قائلا كان  
في المبنيات ما يوافق لفظ  
الموصول لم يجعل له باب  
برأسه وبين في ضمن  
الموصولات كما بين ما  
وافق اسم الفعل في اللفظ  
من المبنيات في اسماء  
الافعال كباب بخار وباب  
يا فاساق وباب ياقطام ولو  
فقد الاختصار ورواية  
الناسبة اللفظية لكان  
القياس يقتضي ان يجعل  
ابوابا برأسها قوله فانها  
اما كافة نحو انما زيد قائم  
الخ اورد عليه انها قد  
تكون مصدرية وقد  
تكون زائدة ايضا قوله  
ربما تنكره النفوس  
ويجوز ان تكون كافة  
نقل من المصنف انه قال

ان لم يكن لذلك المفرد الصفة مذكر يجوز جمعه بالواو والتون كافي حراء وعطشى وقال  
المصام لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن لمفردة مذكر اصلا لان  
ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والتون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو  
والتون انتهى ولعل الشارح اراد بهذا التقييد تحصيل المقابلة بين النفي والاثبات مع انه لا تنافي  
في مثل هذا اذ يراد به نفي القيد والمقيد معا (فان لا يكون) وقوله (اي فشرط صحة جميعته)  
تفسير وفيه اشارة الى ان قوله ان لا يكون خبر للمبتدأ المحذوف والجملة جزائية يعني ان لم يكن  
لذلك المفرد مذكر كذلك فشرط صحة جميعته شئ عديم وهو (ان لا يكون) ذلك المفرد  
(مجردا عن تاء التأنيث) (كحائض) فانه لمدام اطلاقه على المذكر ليس له مذكر لكنه لكونه  
مجردا عن تاء التأنيث لا يجوز ان يقال في جمعه حائضات وكذا الطامث فلا يقال في جمعه  
طامثات بل يقال فيه حوائض وطوامث لا غير فان الحائض والطامث المجرد عن التاء بمعنى  
من ثبت له الحيض والطمث في الجملة فيكون بمعنى الثبوت والصفة الثابتة لا تختص بزمان  
دون زمان والجارية على الفعل تختص بزمان دون زمان نحو الان او غدا بخلاف حائضة  
بالتاء (لانه يقال في جمع حائضة حائضات) وكذلك في جمع الطامثة طامثات فانها اذا كانتا  
بالتاء تطلقان على من حدث لهما الحيض والطمث كذا في شرح اللب فيكون مشابها للفعل  
في اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدوث كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث (فلو قيل في جمع  
حائض ايضا) يعني الذي بغير التاء (حائضات لزم الالنباس) اي التباس الصفة التي  
لم يعتبر فيها الحدوث بالصفة التي اعتبر فيها الحدوث لما عرفت من انه اذا لم يعتبر الحدوث  
بل اعتبر فيها الثبوت يجمع الحائض على حوائض لتقصان مشابها للفعل واذا اعتبر  
فيها الحدوث يقال حائضة لكمال مشابها للفعل ويجمع على حائضات والحاصل انه  
اذا قيل في جمعه حائضات فهو جمع الحائضة لاجمع الحائض واذا قيل حوائض فهو جمع  
الحائض دون الحائضة ثم شرع في بيان النوع الذي يصح فيه ان يجمع بالتاء والالف  
بلا شرط شئ فقال (والا) (عطف) اي قوله والامعطوف (على قوله ان كان صفة)  
وانما اشار الشارح اليه لدفع توهم انه معطوف على قريبه الذي هو قوله وان لم يكن لانه  
لا يجوز ان يعطف عليه لان قوله وان لم يكن من اقسام الصفة وهذه الشرطية قسمها وقوله  
(اي وان لم يكن المؤنث صفة) اشارة الى ان لفظ الامر كمن حرف الشرط ومن الحرف  
القائم مقام الجملة بقرينة المقابلة وقوله (بل كان اسما) اضرب عنه اي ان كان مفردة  
اسما مقابلا للصفة وقوله (جمع) على صيغة المجهول جواب ان في الاوثان فاعله تحته  
اما راجع الى مصدره كما قوله تعالى وحيل بينهم اوراجع الى المفرد وتفسير الشارح له  
بقوله (هذا الجمع) يحتمل هذين الامرين اما الاول فظاهر واما الثاني فيحذف  
المضاف اي مفرد هذا الجمع وقوله (مطلقا) مفعول مطلق مجازي اي جمع جمعا مطلقا  
وقوله (اي من غير اعتبار الشرط) تفسير لمطلقا يعني ان صحة جميعته هذا النوع

(بالالف)

ان النواة اختاروا كونها  
موصوفة لئلا يلزم  
حذف الموصوف واقامة  
الجار والمجرور مقامه  
يعني من الامر وذلك  
تليل الا بشرط قدمنا  
ثم قال الناقل والاولى  
ان يقال ان النواة  
اختاروه ولاستثنائه  
من تكلف من حذف  
المبين او تفهين تنكره  
يستدعي كلمة من او الحكم  
بزيادة من او جعلها  
للتبعيض والتبادر منه  
البيان بكلمة ما وقوله  
فرجة جملة فعلية حالية  
منطقة بالامر وعبرة  
المعن هذه والموصوفة  
مكفولة ربما تنكره  
النفوس من امر فتكره  
جملة واقامة صفة لما كان  
قبل رب شئ تنكره  
النفوس من الامر  
ولو قيل ان هذه هي  
التي في قوله ربما زيد  
قائم لكان مستقيما وهي  
المهيئة لدخول رب على  
الجملة وانما استحسن  
ذلك اجراء لرب على  
بابها الكثير ولما يلزم  
من حذف الموصوف  
واقامة الصفة مقامه  
وهي جار ومجرور لان  
قوله من الامر صفة  
على هذا التأويل على  
معنى تنكره النفوس  
شيئا من الامر وما  
ذكره القائل من  
حذف المبين والزيادة  
ليس مما يلتفت اليه  
والوجهان الآخران  
مرجوهان كما اشار اليه  
الشيخ الرضي حيث قال بعد

بالالف والتاء ليست بمشروطة بشرط مذكورة من اشتراط ان يكون له مذكروا ان لا يكون  
 مجردا وذلك الجمع (مثل طلحات وزينات في جمع طلحة) اى الذى تأنيته لفظي (و) في جمع  
 (زينب) اى الذى تأنيته معنوي ثم نقل الشارح اعتراض الرضى للمصنف في قوله مطلقا  
 فقال (وفي شرح الرضى ان هذا الاطلاق) اى قوله مطلقا (ليس بسديد) لانه مشروط بكونه  
 مسموعا من العرب قريئة تخلف الصحة في بعض المواد (لان الاسماء المؤنثة بناء مقدرة) يعنى  
 المؤنثات السماعية (كنار وشمس ونحوها من الاسماء التى تأنيتهما غير حقيقي لا بطرد فيها)  
 اى في تلك الاسماء المؤنثة الغير الحقيقية (الجمع بالالف والتاء) فلا يقال نارات وشمسات  
 (بل هو) اى الجمع بالالف والتاء (فيها) اى في تلك الاسماء (مسموع) اى مقصور على السماع  
 (كالموات) في جمع السماء (والكائنات) في جمع الكائن (وذلك) اى ووجه كونه مقصورا  
 على السماع ثابت (لخفاء هذا التأنيث) وانما خفي تأنيثها (لانه) اى لان هذا التأنيث (ليس  
 بهقيقي) بان يكون من الحيوانات التى بازائها مؤنث بل تأنيثها حكمي يعرف باستعمالها  
 مؤنثا وقوله (ولا ظاهر العلامة) كمنزلة وسلمى بالنصب عطفت على خبر ليس يعنى تأنيثها  
 ليس ظاهرا علامتها فيه كافي طلحة قوله ولا ظاهر العلامة الى ههنا كلام الرضى الا انه  
 وقع فيه بدل قوله كنار وشمس ونحوها كقدر وبار وعقرب وعين ووقع ايضا فيه بعد  
 قوله والكائنات والشمالات في الرياح فحاصل مراد الرضى النقض لكلام المصنف يعنى ان  
 قوله مطلقا ليس بصحيح ويمكن ان يجاب عن هذا النقض بان يقال انه يحتمل ان يكون مراده  
 بالمطلق هو المطلق الاضافى اعنى بالنسبة الى الشروط المذكورة يعنى انها جمع مطلقا من غير  
 اعتبار شرط من الشروط المذكورة في الصفة فلا ينافي ان يكون له شرط آخر من كونه  
 سماعيا او غيره ولو قال من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة لخلص من الاعتراض والله  
 اعلم ولما فرغ المصنف من تعريف النوع الاول من المجموع ومن مسائله شرع في تعريف النوع  
 الثانى منه فقال (جمع التكسير) اى تعريف الجمع المكسر الذى يقال له جمع التكسير ايضا  
 وهو النوع الثانى من المجموع (ماتغير) والنسخة التى اختارها الشارح بياء مضمومة  
 ان يكون مجهول المضارع من غير تغير والنسخة التى اختارها صاحب المعرب بفتح التاء على انه  
 ماضى معلوم من تغير يتغير وفسره الشارح بقوله (اى جمع تغير) للإشارة الى ان لفظ ماضى صوف  
 وتغير صفة فعلى والنسخة التى اختارها الشارح بكون قوله (بناء واحدة) مر فوعا على انه نائب  
 فاعل تغير وعلى النسخة الاخرى يكون فاعلا له وقيد الشارح بقوله (من حيث نفسه واموره  
 الداخلة فيه) ليكون اشارة الى دفع ما ذكره الرضى من ان جمع السلامة بالواو والنون وكذا  
 بالالف والتاء تغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بذيت بهما بناء مستأقفا لمفرد صار  
 كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية اذا ضمت اليها اثنين صارت عشرة ويكون المجموع الثانى غير  
 المجموع الاول وهذا هو التغير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد  
 الجمع بتغير ما انتهى فلما اراد الشارح ان يدفع هذا بان مراد المصنف بالتغير المذكور في تعريف

نقل كلامه المأذون ولا  
 يمنع ان يكون من متعلقة  
 بتكره وهى للتبويض  
 كالى اخذت من الدراهم  
 اى من الدراهم شيئا  
 فكذا ههنا منكره  
 من الامر شيئا ويجوز  
 ايضا تضمين تكره معنى  
 تشتر وتقبض والقول  
 بان له فرجة جلة فضيلة  
 حالية متعلقة بالامر كما  
 يرى والصواب ما قاله  
 الرضى من ان قوله له  
 فرجة صفة الامر لان  
 اللام غير مقصده ولقد  
 ذكره بعض اصحاب  
 الحواشى فظن الناقل  
 انه يتكلم من عند نفسه  
 فاجترى على رده بما يرد  
 على نفسه قوله وصفة  
 نحو اضربه ضربا مالى  
 ضربا مالى ضرب كان قبل  
 او ضربا حقيرا او عظيما  
 او نوع ضرب فان  
 التوصيف بما اما  
 للتعميم والتعظيم او التحقير  
 او التوهية ويتفاوت  
 معناها بحسب المقامات  
 واختار المصنف كون  
 ماضية اسمية لاحرفية  
 وفيه انه اذا كان حرفا  
 لا يكون صفة وايضا  
 المعنى المعتبر في صورة  
 الاسم ماذ كره في  
 الشرع لا غير قال المصنف  
 والصفة كقولك اضربه  
 ضربا مالى ضربا اى  
 ضرب كان وهذه عند  
 بعضهم حرف للقليل  
 قوله الا في التسمية  
 قيل من الباحث



جمع التكسير غير التغير الذي ذكره في تعريف مطلق الجمع لان مراده بالتغير هنا هو التغير من حيث نفسه يعنى من حيث الامور التي دخلت في نفس المفرد من الحروف والحركات والسكنات بان يقع التغير في نفس المفرد فلا يبقى نفس البناء على ما كان عليه وقيد الحثية معتبر في التعريفات وقوله ( كما هو المتبادر ) اشارة الى قرينة قيد الحثية يعنى ان المتبادر من لفظ التغير ان يحمل الشيء الثانى غير الاول وذلك لا يحصل الا بتغير نفس المفرد وبتغير حروفه ( فلا ينتقض ) اى فاذا اريد من التغير هذا المعنى المتبادر لا ينتقض تعريف جمع التكسير منعا ( بجمع السلامة ) اى بدخول جمع السلامة فانه حثى لا يدخل فيه لان تغيره ليس بتغير نفس بناء واحد بل تغير ( لتغير بناء واحد بل حقوق الحروف الخارجة الزائدة ) وقوله ( به ) متعلق بالحقوق اى بل حقوقها بذلك الواحد ثم انه لما توهم الانتقاض بالجمع الصحيح الذى حصل تغير واحد محذوف آخره اراد ان يدفعه ايضا بقوله ( وايضا المتبادر ) وكما لا ينتقض التعريف بجمع السلامة لا ينتقض ايضا بما غير بناء واحد بعد الجمعية لان المتبادر ( من تغيره ) اى من تغير واحد ليس التغير الذى عرض عليه بعد حصول الجمعية بل المتبادر منه ( تغير يكون لحصول الجمعية ) اى بسبب حصول الجمعية او مع حصول الجمعية ( فلا ينتقض ) اى تعريف جمع التكسير ( ايضا ) اى كما لا ينتقض جمع السلامة معنا ( بمثل مصطفون ) من الجموع السالمة التى يكون آخر مفرد لها بالالف المقصورة او بالياء المكسور ما قبلها كقاضون ( فان تغير الواحد فيه ) اى فى مثله ( يلزم ) اى بحكم قاعدة التصريف ( بعد حصول الجمعية ) اى بعد الحاق الزائدين لا قبله ثم انه لما توهم منه انه ان كان المتبادر من لفظ التغير هو التغير فى نفس الواحد فلم لم يحمل على المتبادر نظيره الذى هو التغير المذكور فى تعريف مطلق الجمع اراد الشارح دفعه فقال ( واما التغير المذكور فى تعريف الجمع ) حال كونه ( مطلقا ) اى سواء كان سالما او مكسرا ( فهو ) اى فهذا التغير ( اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد ) كما كان فى جمع التكسير ( ومن حيث الامور الخارجة الزائدة ) كما كان فى جمع السلامة وقوله ( كما يدل عليه ما لا بهامية ) كالشاهد على خروج التغير من معناه المتبادر فى تعريف مطلق الجمع يعنى يدل على ارادة المعنى الاعم اراد كلمة ما المنسوبة الى الابهام ( المفيدة ) اى تفيد تلك الابهامية ( للعموم فى قوله ) اى فى قول المص ( بتغير ما ) اى حيث وصف التغير بما فالوصف بالتغير هنا وتركه فى تعريف جمع التكسير يدل على ان المراد بالاول غير المراد بالثانى وقوله ( سواء كان ) اشارة الى تصرف آخر فى التعريف لانه لما حمل التغير هنا على المتبادر وكان المتبادر منه هو التغير الحقيقى خرج عن التعريف جمع التكسير الذى تغيره تغير اعتبارى كالفلك مع ان امثاله داخلة فى جمع التكسير فيقتضى ان ينتقض التعريف جمعا فاضطر الى اخراج التغير عن المتبادر حتى يدخل فيه مثل فلك فاشار اليه بقوله سواء اى المراد من التغير فى تعريف المكسر ليس معناه المتبادر بل اعم منه يعنى سواء كان ( ذلك التغير حقيقيا ) ( كرجال وافراس ) لان الواحد فى الاول متغير حقيقة

المهمة التى لا يبنى ان يدعه الناظر فى هذا المقام ان فى وجودها لتدوى العلم ولا تقع على ما لا يعلم الا تنليبا وما لا يعلم الا قليلا ولصفة العالم فتقول ما زيد فى السؤال من صفة وللتجهول مهية وحقيقة ومنه مهية الشيء وهو فى الاصل مائية نسبت الى لفظ ما والمهزة تزداد فى ثنائى مقصورا اريد به نفسه يقال لفظه ماء ولان قلبت المهزة هاءا وتقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة واحدة كذا فى الرضى ولا يخفى ان امثال هذه الباحث وان كانت من المهمات لكنها ليست من وظيفة التوحيين فالقول بانه لا يبنى ان يدعه الناظر فى هذا المقام ليس كما يبنى قوله واجب بان اى الواقعة هذا لا يراد ودفعه كلاما من كلام الرضى فانه قال واى تقع صفة ايضا بالاتفاق فلا ادري لم لم يذكره المص هنا بل جعلها كمن التى لا تقع صفة ولعله رأى ان الصفة فى الاصل استفهامية لان معنى برجل اى رجل اى برجل عظيم يستل من حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسأل منه ثم نقلت من الاستفهامية الى الصفة هذا كلامه وانت خبير بان

بكسر راءه وادخال الالف بين الجيم واللام وفي الثاني بادخال الهمزة في اوله واسكان الفاء وادخال الف بين الراء والسين (او اعتباريا) اى او كان ذلك التغير اعتباريا بالتغير في بناء واحده (كفلك كاسر) من انه داخل في مطلق الجمع ولما يصدق عليه تعريف النون الاول ان يكون داخلا في النون الثاني وانما حمل اللفظ الواحد على المتبادر بالنسبة الى منع الجمع السالم ثم حمل على غير المتبادر بالنسبة الى ادخال اعتبارى لان القاعدة ان اللفظ اذا اطلق يحمل على معناه المتبادر فلا يخرج عن الحمل عليه الا لوقوع ضرورة تقتضى حمله على غير المتبادر فهنا لما لم تكون داعية الى اخراجه عن المتبادر اعنى بالنسبة الى اعتبار اموره اللاحقة ابقى على اصله المتبادر ولما اضطر الى حمله عليه واخراجه عنه في الثاني اعنى بالنسبة الى التغير الاعتبارى ليدخل فيه نحو فلك اخرج عن معناه المتبادر كذا في المصام ثم قال بعد دفع هذا الاشكال بقى ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء ثم دفعه بقوله الان يقال لا ينكر في افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور لداخلة حيث عرض للفاء سكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به وهو الفرق بين التكسير والتصحیح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعترف بتعريفه يعنى بخلاف تعريف المصحح فان التغير لم يعتبر في تعريفه ثم قال والاوجه ان يقال المراد بالتغير هو التغير بغير الحاق الواو والنون والياء والالف والتاء يعنى ان الاوجه اعتبارا للتغير في التعريفين وارادته في الثاني غير ما اريد في الاول بقرينة المقابلة قال التعريف الاول ما غير بالحاق الزوائد المخصوصة وما ك الثاني ما غير بغير الحاق المذكور ثم قال لا حاجة الى التكلف في اخراج الجمع السالم لان الجمع السالم يتغير مفردة بتغير آخره لا بتغير صيغته لان ما بطراً على الاخر لا يغير الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير آخره انتهى ملخصا ثم شرع المصنف في تقسيم آخر لمطلق الجمع وهو تقسيمه الى جمع القلة وجمع الكثرة فقال (جمع القلة) وهو مبتدأ وما يذكر بعده خبره من قوله افعال الى قوله والصحيح والصحيح هو الصحيح من الاعراب الصحيح ولما كانت القلة والكثرة من الاسماء الذسمية اشار الشارح الى ما هو المراد منه عند استعمال ارباب الكلام فقال (وهو) اى جمع القلة (ما) اى جمع (يطلق على ثلاثة) وهو اقله (وعشرة) وهو متناه (وما بينهما) اى ويطلق على الاعداد التى بين الثلاثة والعشرة وهو اربعة اوزان احدها (افعل) بفتح الهمزة وسكون الفاء وبضم العين وقوله (اى جمع يكون على وزن الفعل) اشارة الى ان افعل خبر للمبتدأ الذى هو جمع وفسره لتحصل المطابقة بين المبتدأ والخبر لانه لو لم يكن كذلك بل اريد به الوزن لم يصح الحمل عليه لانه ما يرة وهو (كافلس جمع فلس) (وافعال) (اى جمع يكون على وزن افعال) بفتح الهمزة (كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس) اى التقدير فيه يعنى قوله جمع يكون على الوزن الفلانى (معنى البواقى) من الوزنين الاولين يعنى يقدر

الزعرى ايضا جمل اى  
 كمن ولم يعتبر صورة كونها  
 صفة قوله وهى مربية  
 بالاتفاق وحدها لا بعد  
 ما قبل نص المصنف بقوله  
 وحدها على رد امرب  
 اللذان وذو الطائفة وقد  
 ضيع الشارح رحمه الله  
 قصده بجعل بيانه مختصا  
 بما هو المتفق قوله ولم  
 يستثنى الموصوفه لبنائه  
 مثل يا ايها الرجل كما  
 استثنى التى حذف  
 صدر صلتها الخ فيه  
 نظرا ما اولافلان بيان  
 اعرابها لم يكن مطلقا بل  
 بالنظر الى الموصولات  
 كابدل عليه قوله وحدها  
 فلا يصح استثناء الموصوفة  
 واما ثانيا فلان بناء  
 الموصوفة ليس بوقوعها  
 متادى بل وجه بنائها  
 ما ذكره المصنف في الايضاح  
 والذكر كلامه شامله  
 ولغيره لزادة البيان  
 قال رحمه الله اى مربية  
 فى الاستفهام والجزاء  
 مبذلة فى الصفة متقدمة  
 فى الصلة الى معرب ومعنى  
 فاما امرباها فى الاستفهام  
 والجزاء دون بقية  
 الاسماء الاستفهام  
 فلانهم لم يستعملوها  
 الا مضافة والاضافة  
 من خواص الاسماء  
 فقوى امر اسمية فيها  
 فردت الى اصلها فى الاعراب  
 واما بناؤهم لها اذا  
 كانت موصوفة فلانها

في قوله (وافعلة) اى جمع يكون على وزن افعلة يعنى بكسر العين (كارغفة جمع رغيف)  
 (وفعلة) بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام (كفلمة جمع غلام) وقوله (و) (الجمع)  
 (الصحيح) عطف على ما قبله ايضاى وكذا كل جمع يجمع بالجمع الصحيح جمع قلة (مذكرا  
 كان) ذلك الصحيح (كسليم او مؤنثا كسلما وفي شرح الرضى ان الظاهر) اى الراجع  
 (انهما اى جى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصحان) اى جمعا  
 السلامة (لهما) اى للقلة والكثرة يعنى ان الظاهر ان جى السلامة موضوعان لمطلق الجمع  
 من غير نظر الى القلة والكثرة واذا كان كذلك فيصلحا للقلة والكثرة (وما عدا ذلك)  
 وهو مبتدأ وخبره قوله جمع كثرة اى اجمع الذى عدا وتجاوز ذلك (المذكور من الاوزان)  
 اى الاربعة المذكورة (والجمع الصحيح) اى وما عدا الجمع الصحيح (جمع كثرة) (يطلق  
 على ما) اى لعدد الذى (فوق العشرة الى ما لا نهاية له) فيرتقى جمع الكثرة ثلاثة وعشرين  
 وزنا . فعل . كمر . وفعلان . بضم الفاء كغفران جمع غفير وبكسرهما كغلمان جمع غلام  
 . وفعل . كجرى بفتح الفاء . وفعل . بكسر الفاء وفتح العين كغرق جمع غرقه . وفعل .  
 بضم الفاء وتشديد العين كصوام جمع الصائم . وافعلا . كاولياء جمع الولى . وفعل . بضم  
 الفاء وتشديد العين كحيض . وفواعل . كصواحب . وفعل . بضم الفاء كجلى . وفعل .  
 بكسر الفاء كرجال . وفعل . بضم الفاء وفتح العين كغرف . وفعلة بالفتحات كبرة  
 . وفعائل . كترائب . وفعلة بضم الفاء وفتح العين واللام كقضاة . وفعالى . بفتح  
 الفاء كيتامى . وفعلة . بكسر الفاء وفتح العين واللام كقرطة بوزن عبة جمع القرط  
 . وفعل . كسيد جمع العبد . وفول . بضم الفاء كوجوه . وفعلاء بضم الفاء وفتح العين  
 كالظرفاء . وفعل . بكسر الفاء كضرار . وفعالى . كمعاني . وفعالى . بضم الفاء كاسارى  
 ولما جاز استعمال احدهما مكان الاخر في السمة اشار اليه الشارح بقوله (وقد يستمار احدهما)  
 اى كل واحد من القلة والكثرة (الاخر) لا في الضرورة بل (مع وجود ذلك الاخر)  
 يعنى يستعمل اللفظ الموضوع للقلة في الكبير مع وجود لفظ آخر يدل على الكثرة ويستعمل  
 ايضا اللفظ الموضوع للكثرة في القلة مع وجود لفظ يدل على القلة (كقوله تعالى ثلاثة قروء)  
 فان القروء على وزن وجوه جمع كثرة وقد استعمل في القلة (مع وجود اقراء) اى مع وجود  
 لفظ موضوع للقلة وهو لفظ اقراء وفي الصحاح القرء بالفتح وجمعه اقراء كافراخ وقروء  
 كفلس واقرؤ كافلس وتقل العصام عن الرضى ان هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد ووزن  
 كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فمى للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا  
 لم ينحصر فيه الجمع والافهو مشترك كاجادل ومصانع انتهى ما نقله وقال بعضهم ان الفرق  
 بين المجموع بالقلة والكثرة انما هو عند كونها فكرة اما اذا كانت معرفة باللام فهي مشتركة  
 بينهما غير مختصة باحدهما وكذا اذا كانت مضافة الى المعرفة وقال العلامة التفتازانى

غير مضافة واما الموصولة  
 فلانها اذا كانت صلتها  
 تامة فالاهراب وعلته كلة  
 الجزئية والاستفهامية  
 وان كانت صلتها معذوفة  
 الصدر فالبناء افصح  
 كانهما لما تضمنت معنى  
 الجزء صارت محتاجة  
 الى امر آخر من وجه  
 آخر فقوى شبه الحرفية  
 فيها فبنت والوجه  
 الاخر انها اعربت  
 لاجل الاضافة على ما  
 قرر في الاستفهامية ولم  
 يمتد بهذا التضمن كأنه  
 جعل حذفا من غير  
 تضمن كقولك من قبل  
 ومن بعد في الوجهين  
 جميعا فانها اذا تضمنت  
 المحذوف بنت وان لم  
 تضمنه اعربت وبنائها  
 الافصح وكذلك ههنا  
 هذا كلامه واذا تحققت  
 وجه النظر الاول مررت  
 ان السؤال بالموصوفة  
 لا يجه حق يحتاج الى  
 دفعه قوله فا مبتدأ  
 وما بعده خبره او  
 بالمعكس قال المص وفيما  
 اذا وصفت وجهان  
 احدهما ان يكون ذا  
 بمعنى الذى فيكون  
 التقدير اى شئ الذى  
 صنعت فلا يكون مالا  
 مبتدأ لتعذر ان تعمل  
 الصلة موصولا او يميل  
 جزء من الخبر الى المبتدأ  
 ويكون ذا بمعنى الذى في  
 موضع رفع خبرها قوله  
 ما كان اى اسم كان قبل  
 الظاهر اى اسماء ثم قيل

في التلويح اعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكسرة انتهى فدل كلامه  
بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة يختص بال عشرة فادونها  
وجمع الكسرة غير مختص بما فوق العشرة ثم قال وهذا وفق الاستعمالات وان صرح بخلافه  
كثير من الثقات واقول فعل مراد العلامة من مذكوره في التلويح من عدم التفرقة به مسلك  
الاصولين وما ذكره بعض التفرقة هو مسلك اهل اللغة فلا منافاة بينهما والله اعلم ثم شرع  
المصنف في بيان مسائل المصدر من اقسام الاسم (المصدر) وهو اللغة اما مصدر ميمي  
بمعنى الصدور او اسم مكان وفي الاصطلاح (اسم الحدث) وازداده الاسم الى الحدث  
من قيل اضافة الدال الى المدلول اى اسم يدل على الحدث اى الفعل اما دلالة مطابقة  
كالضرب الحالى عن قصد النوع والعدد او تضننا كالجلسة والجلسة فانهما مركبان من الحدث  
ومن النوع والعدد ولما كان المتبادر من ذكر الحدث ان يختص بما هو صادر عن الفاعل اراد  
الشارح ان يبين ان المراد به ما هو اعم فقال (يعنى اى المصنف) (بالحدث) اى المذكور  
في تعريف المصدر (معنى قائما بغيره) اى فاعله (سواء مصدر) ذلك المعنى (عنه) اى عن ذلك  
الغير (كالضرب والمشي) فاعلها صادران عن الضارب والمشي (او لم يصدر عنه كالطول  
والقصر) فانه اذا قيل طال زيدا وقصر فانه بمعنى ان الطول او القصر قائما به لا بمعنى  
انهما صدر عنه اذ ليس الالوان والطول والقصر والحسن وغيرها حدثا اذ السواد بمعنى  
وسياحه ليس بحدث بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم كذا في العاصم  
وكذا المراد من قوله هو المعنى القائم ليس المعنى المقابل بالعين بل المراد به هو الامر المعنوي  
سواء كان من مقولة الفعل كالكسر او من مقولة الافعال كالانكسار ولما كان المراد بالمصدر  
هنا هو المصدر الذى يقع مفعولا مطلقا لا المصدر الذى هو مأخذا لاشتقاق مع ان قوله اسم  
الحدث شامل له اراد ان يحترز عن المعنى الثانى فقال (الجارى على الفعل) يعنى ان المراد  
بالحدث في تعريف المصدر هو الحدث الذى يجرى على الفعل لا الحدث المطلق ثم الشارح  
فسر الجريان المذكور بقوله (والمراد بجريانه على الفعل ان يقع) للإشارة الى ان المراد بجريان  
الحدث على الفعل ان يقع الحدث (بعد اشتقاق الفعل منه تأكيده) اى لذلك الفعل  
(او بيان النوع او عدده) اى نوع الفعل او عدده (مثل جلست جلوسا) وهذا التأكيد  
(وجلسة) بفتح الجيم لبيان نوع الجلوس (وجلسة) بكسر الجيم لبيان عدد الجلوس  
اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان منها جريان الشيء على ما يقوم ذلك الشيء به  
مبتدأ او موصوفا او ذاحال او متبوعا فيقال ان الخبر جار على المبتدأ والصفة جارية على  
الموصوف والحال جارية على ذى الحال والصلة جارية على الموصول والمعطوف جار على  
المعطوف عليه ومنه قولهم صفة جرت على من هي له او على غير من هي له ومنها جريان اسم  
الفاعل على الفعل بمعنى موازنه اياه في حركاته وسكناته فيقال الناصر مثلا جار على

ومن حق اسماء الاضال  
اذ لا يكون لها اعراب  
كالماضي والاضار وقيل  
هي مرفوعة المحل  
بالابتداء فهو مبتدأ  
وقاعله سد مسد الخبر  
كما في قولنا اقام زيد  
وهذا هو الذى اختاره  
المصنف في ابضاح الفصل  
وان فاته بيان المبتدأ في  
هذا الكتاب ولا يذهب  
ملك ان الظاهر خلاف  
ما ادعاه ظاهرا الا ترى  
الى قوله كان وكان  
القاتل وقع به من قوله  
اسماء الافعال ولم يدركه  
من قبيل المجرورات ما  
اشتمل على علم المضاف  
اليه وبيان الاختلاف في  
ان لها حظا من الاعراب  
ام لا مالا يليق بشان  
الخصصات قوله وان  
قائه بيان المبتدأ في هذا  
الكتاب كما ترى وقد  
ذكر هذا الاختلاف  
الفرح وبين القولين فيه  
بيان افيد من بيان  
الابضاح قوله وضال  
بمعنى الاسم المشتق من  
الثلاثي قبل يعنى من  
الثلاثي صفة الامر بتقدير  
المشتق وتقدير الكائن  
اعرف ويصح ان يكون  
حالا من ضمير معنى الامر  
اى كائنا من الثلاثي ولا  
ينبغي ان يكون الشيء قياسا  
لا يقتضى ان يجزى من كل  
لفظ في كلام العرب بل  
بقتضى ان لا يجب التوقف  
في اخذ هذه السماع فلك

ينصر اى موازن له ومنها جريان المصدر على الفعل اى ان يقع به بعد الاشتقاق منه تأكيذا  
له او بيانا لنوعه او عدده ولما كان المراد هنا هو المنى الاخر فسمه به وما يجب ان يعلم  
ايضا ان كلامنا هذه المعاني مشهور عندهم في مقامه فلا تلزم الغرابة والابهام في التعريف  
وانما يلزم لو لم يكن مشهورا في واحد منها كذا في العصام ولما اعتبر في هذا الجريان امران  
احدهما ان يشتق منه الفعل والثاني ان يقع بيانا خارجا عن المصدر الذى لم يوجد فيه احد  
الامر من المعبرين او كلاهما فاشارة الشارح بقوله (فشل القادرية والعالمية) اى بما وجد  
في آخره الياء المصدرية الدالة على معنى المصدر وهذا ان المقالان مثال للاسم الذى يوجد فيه  
كلا الامر من المعبرين لان القادرية وامثاله مما يكون مصدرا بالياء لا يشتق منه الافعال لكون  
اصله اسم فاعل ولا يقع مفعولا مطلقا وقوله (ومثل ويلاله ويحاله) معطوف على قوله فشل  
القادرية اى من المصادر التى لم يوجد لها فعل يشتق منه بان يقال واح ووح او ال ويول وقوله  
(عالم يشتق الفعل منه) بيان لكل من الامثلة الاربعة لانها مشتركة في عدم اشتقاق الفعل من كل  
منها فقوله فشل القادرية مبتدأ وقوله (لا يكون مصدرا) خبره اى فشل هذه الاربعة من  
النوعين لا يكون مصدرا في اصطلاح النحويين لانعدام الامر من النوع الاول  
والانعدام عدم الاشتقاق في الثاني واليه اشار بقوله (وان كان الاخيران) اى ولو كان  
مثل ويلاله ويحاله بالنصب (مفعولا مطلقا) يعنى وان وجد فيهما الامر الثاني من الامر من  
المعبرين لكن لما يوجد فيهما الامر الاول الذى هو اشتقاق الفعل لم يكونا مصدرين  
لعدم صدق الجريان المعبر عليهما واعتراض عليه العصام بانه ان اراد جواز وقوع  
لفظ الويل والوحي مفعولا مطلقا فلا يختص هذا الجواز بل يجوز بهذين المثالين في  
مثل العالمية ايضا لان شرط وقوع المفعول المطلق كون اللفظ دالا على فعل اى على  
حدث لا كونه صيغة من صيغ المصادر وان اراد وجوب وقوع نحو الويل مفعولا  
مطلقا فيرى قوله تعالى ويل للمطففين يعنى ان لفظ الويل لم يقع ايضا مفعولا مطلقا بل  
وقع في هذه الآية مبتدأ انتهى ملخصا ونبه عليه بقوله فتأمل فلعل وجه انه يمكن  
ان يحجب عنه تحرير المراد بان يقال ان الظاهر انه اراد جواز وقوعهما مفعولا مطلقا  
في كلامهم واستعمالهم يعنى التجويز العادى لا التجويز العقلى الشامل للاولين ونحو  
العالمية وان جاز وقوعه عقلا لكن لم يجوز وقوعه مفعولا مطلقا في كلامهم اذ لا يقال علم  
عالمية ولما كان المصدر على نوعين بحسب الحكم احدهما انه يحكم عليه بانه سماعى والاخر  
يحكم عليه بانه قياسى شرع المعبر في بيان انه اى نوع منه يحكم عليه باحد هذين الحكمين فقال  
(وهو) (اى المصدر) والضمير المرفوع مبتدأ وقوله (من الثلاثى) (المجرد) ظرف مستقر  
حال اما من الضمير المرفوع المستكن في الخبر وهو قوله (سماع) فانه لما جاز تأويله  
بالصفة جاز وقوع الضمير فيه كما ستعرف واما من المبتدأ على قول ابن مالك واما من  
الضمير المجرور في عليه في الكلام المنفهم من هذا القول يعنى حكمت عليه بانه سماع

ان تأخذ من كل فعل وان  
لم تسمع من العرب فكون  
فقال قياسا يقتضى ان  
يصح لك ان تأخذ قوام  
من قام وان لم يحجى فلا  
ينافي كونه قياسا هدم  
سماع قوام يعنى قم على  
انه يصح ان يكون المراد  
بكونه قياسا ان يناءه  
وكون بئاه على الكسر  
قياسا غير متوقفين  
على السماع ولا يستراب  
في بعد امر الحالية  
وتقدير المشتق احسن  
من تقدير الكائن لان  
المتبادر في امثال هذا  
المقام كون من سلة  
للاشتقاق مع ما في تقدير  
الكائن هناك من هيبة  
التكرار وقوله ان كون  
القياس قياسا الخ شديد  
لا غبار عليه واما قوله  
على انه يصح اء فليس به  
لتعين المراد وظهور  
امتناع ما ذكره قال المص  
معنى كونه قياسا ان كل  
فعل ثلاثى فلك ان تنفى  
منه فقال بمعنى افضل  
كقولك تزال بمعنى ازال  
وضراب بمعنى اضرب  
وتراك بمعنى اترك قال  
ولو قيل ان هذه الصيغة  
من الثلاثى فعل امر  
لم يكن بيضا لانها  
جرت من الفعل على صيغة  
واحدة جريان صيغة  
افضل ولكنه لم يقله احد  
منهم لما راوا فعال من  
صيغ الاسماء ولما راوا  
دخول الكسر فيه مع  
تجنب العرب من ادخال

فعلی التقادیر يكون معناه حال كون ذلك المصدر من ثلاثی المجرد وانما قيده الشارح بقوله المجرد لئلا يدخل الثلاثی المزیّد فيه في هذا الحكم وانما فسر قوله سماع بقوله (ای سماعی) للإشارة الى ان المقصود منه اما بحذف المضاف ای ذوسماع او المصدر بمعنى المفعول مجازا ای مسموعا وليس المراد بتفسيره بالسماعی انه على حذف ياء النسبة منه لان ياء النسبة لم يثبت حذفها في كلامهم في امثاله كذا في العصام (ويرتقى عدده) ای عدد المصدر الثلاثی السماعی (الى اثنين وثلاثين كايين في كتب الصرف يبنى في المراح وغيره على مذهب سيبويه وضبطه على ما ذكره بعض شراح المراح ان تقول عينه اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شئ\* او لم يكن فان لم يكن بزيادة شئ\* فالفاء منه اما مفتوح نحو قتل او مكسور نحو فسق او مضموم نحو شغل وان كان بزيادة شئ\* فذلك الزيادة اما تاء او الف او الف ونون فان كانت الزيادة تاء فالفاء اما مفتوح نحو رحة او مكسور نحو نشدة او مضموم نحو كدرة وان كانت الفاء فالفاء ايضا اما مفتوح نحو دعوى او مكسور نحو ذكري او مضموم نحو بشرى وان كانت الزيادة الفا ونونا فالفاء ايضا اما مفتوح نحو ليلان او مكسور نحو حرمان او مضموم نحو غفران وفي هذا القسم وزن آخر الحقی به وهو نزوان بفتح النون والزاي وان كان العين متحركا فاما ان يكون بزيادة شئ\* او لا فان كان الثاني فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح نحو طلب او مكسور نحو خنق ولم يجي\* مضموم العين بالاستقراء وان كان الفاء مكسورا فهو مفتوح العين لا غير نحو صفر وان كان الفاء مضموما فهو مفتوح العين لا غير نحو هدى اذ اصله هدى وان كان بزيادة شئ\* اما ان يكون تاء التأنيث فقط او لا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح نحو غلبة او مكسور نحو سرقة ولم يجي\* منه مضموم العين ايضا فان لم يكن بزيادة التاء فاما ان يكون فيه مدة اما الالف او الواو والياء فان كانت الفاء معها زيادة اخرى او لا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح نحو ذهاب او مكسور نحو صراف او مضموم نحو سؤال وان كانت معها زيادة اخرى فذلك الزيادة اما التاء فقط فهو اما بفتح الفاء نحو زهادة او مكسور نحو دراية او مضموم نحو بغاية ولم يذكره سيبويه اندرته وان كانت الزيادة التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير نحو كراهية ولم يذكره ايضا وان كانت المدة واوا فهو ايضا اما معها زيادة اخرى او لا فان لم تكن فيه زيادة اخرى فالفاء اما مضموم نحو دخول او مفتوح نحو قبول ولم يجي\* منه مكسور العين وان كانت معها زيادة اخرى فذلك الزيادة هي التاء ولم يجي\* الا مضموم الفاء كصبوبة وان كانت المدة الياء فلم يجي\* منه الا مفتوح العين نحو وجيف وان كان فيه ميم زائدة فلا تكون الا مفتوحة فاما مع زيادة شئ\* آخر او لا وعلى الثاني فالعين اما مفتوح نحو مدخل او مكسور نحو مرجع على الشذوذ واما مضموم العين نحو مكرم ومعون وهما نادرا ان ايضا وان كان مع زيادة شئ\* فذلك الزيادة هي التاء بحكم الاستقراء وعينه اما مفتوح نحو مساعدة او مكسور نحو محمّدة وقوله (ومن

الكسر في الافعال قوله واما في الرباعي فاقفوا على انه لم يأت الا نادرا وهو قرقر بمعنى صوت من التصويت ومرطار ای تلاحبوا ايها الصبيان بالمرمرة وهي لعبة لهم قال المبرد قرقر حكاية الصوت الرعد ومرطار حكاية صوت الصبيان كما يقال فاق فاق قال السيرافي في حكاية الاصوات ان لا تخالف الاول فيها الثاني مثل فاق فاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا قارقارو ومرطار وارقتاه الرضى وعند الاخفش فلال اسرا من الرباعي قياس فعلى قول الشارح لم يأت الا نادرا ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يؤخذ من الرباعي الا نادرا لان فعال بمعنى الامر لم يأت الا نادرا لان فعال بمعنى الامر لم يأت من الرباعي وانما الاتي ما ذكر من قرقر ومرطار وليس فعال قوله وفعال مصدرا معرفة لما كان من المبنيات ما يوافق فقال في الصيغة وان لم يكن من اسماء الافعال ذكر معه ولم يجعل له باب آخر كما فعل في ما الاستفهامية والشرطية والموصوفة على ما تقدم وهو على ثلاثة اشرب ما هو مصدر معرفة كنجار وما هو في معنى الصفة مثل يا

لساق وبإخباره وبأنه هذا  
 ان البابان متباينان باتفاق  
 لما بينهما فقال الذي  
 هو اسم الفعل من حيث  
 العدل ومن حيث الزنة  
 اما العدل فلان فيجار  
 معدول عن الفجوز  
 او الفجرة ففساق معدول  
 من فاسقة واما الزنة  
 فلا تافهما معاني بناء  
 فقال والمغرب الثالث  
 وهو ما وضع علما للاعيان  
 مبنى في لغة اهل الحجاز  
 مشابهة ما تقدم في العدل  
 والزنة وهذا العدل  
 وان كان تقديرها اذ  
 ليس لنا قاطعة وظالبة  
 عدل منها تحقيقا انما وجب  
 المصير اليه للعلم بانهم  
 لا يتنون الا مانع من  
 الاحراب ولا مانع يمكن  
 صوى ما قدر فلزم المصير  
 اليه وهو مغرب في لغة  
 بني تميم اعراب مالا  
 تنصرف لاما كان آخره  
 واء فانهم يوافقون  
 الحجازيين في بناءه الا  
 التليل منهم قاتم يسمون  
 الاحراب في جميع الباب  
 وهذا جملة ما ذكره  
 المص واختاره ما وردناه  
 تمهيدا ويسيرا قوله  
 ومن اراد الاطلاع  
 عليه فليراجع اليه ولقد  
 سبق منا تحقيق المقام  
 في مباحث غير المصروف  
 فله على ذكر منك قوله  
 مؤنثا صفة علما وذكره  
 لتعليه الخ قبل فان قلت  
 الاظهر انه احتراز من  
 قطام اذا سمي به مذكرة فانه

غيره) حال من المبتدأ المحذوف بقريته السياق اي وهو حال كونه من غيره وفي نسخة  
 في غيره ويجوز كونه حالا من الضمير المستكن في قياس لكونه مأولا ايضا بمعنى المفعول  
 اي مقيس فلا يجوز عطفه على قوله من الثاني وعطف قوله قياس سباع لعدم تقدم  
 الجور اذ قوله من الثلاثي منصوب المحل وهذا لا يجوز عند المصنف خلافا للفرأ فانه  
 لم يشترط تقدم الجور فيجوز هذا العطف عنده كذا في المغرب (اي غير الثلاثي المجرد  
 يعني) اي يريد المصنف بذلك الغير (الثلاثي المزيدي والرابع المجرد) الرابع (المزيد  
 فيه) (قياس) (اي قياسي كما تقول) ولما اكتفى المصنف بإيراد الامثلة فقط بعد قوله  
 كما تقول اراد ان يفسل مراده فقال ان مراد المص من القياس انه يجوز ذلك ان تقول  
 يجوز (كل ما) اي كل مصدر (كان ماضيه) اي ماضى ذلك المصدر (على افعال) اي ما يكون  
 على وزن افعال (فصدره) اي فصدر ذلك الفعل يكون (على) وزن (افعال) بكسر الهمزة  
 (وكل ما) اي كذلك تقول كل مصدر (كان ماضيه) اي ماضى ذلك المصدر يكون (على)  
 وزن (استفعل فصدره) يكون (على) وزن (استفعال) وقس عليه كل ما هو مصدر غير  
 الثلاثي (مثل اخرج اخرج واستخرج استخرجا) اي تقول اخرجا في مصدر اخرج  
 واستخرجا في مصدر استخرج قاعدة مطردة (الى غير ذلك مما علمتني في علم التصريف)  
 اي تقول كذلك في سائر المصادر التي هي مصدر غير الثلاثي من الاوزان التي حفظتها بها  
 في فن التصريف ولما فرغ المصنف من بيان تعريف المصدر وتقسيمه شرع في بيان كونه عاملا  
 فقال (ويعمل) (اي المصدر بالقطع) اي يعمل المصدر نفسه من غير احتمال ان يكون العمل له  
 او لفعله وانما يقيد به ليحصل التقابل بين القسمين اللذين سيبحثان وبين هذا القسم لان في هذه  
 المسئلة ثلاثة احكام الاول ان العمل للمصدر فقط دون فعله والثاني ان العمل للفعل فقط  
 دونه والثالث انه يجوز ان يكون العمل له او لفعله وقوله (عمل فعله) بالنصب على انه  
 مفعول مطلق تشبيهي اي ان نوع عمل المصدر من انواع عمل الفعل الذي يناسب المصدر  
 وقوله (المشتق منه) اشارة الى تلك المناسبة هي مناسبة الاشتقاق اي فعله الذي يشتق  
 ذلك الفعل من ذلك المصدر وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (ماضيا) حال من الفعل  
 اي حال كون ذلك الفعل الذي اشتق من المصدر واخذ المصدر منه العمل ماضيا (نحو  
 اعجبني ضرب زيد عمر امس) فان الضرب مصدر اشتق منه ضرب الذي هو الماضى لكونه  
 مقيدا بامس ولما كان فعله ههنا ماضيا متعديا يرفع الفاعل وينصب المفعول الواحد وذلك  
 المصدر رفع محل زيد الذي هو فاعله وقد اضيف اليه ونصب عمرا الذي هو مفعوله وقوله  
 (و) طائفة ووسط الشارح قوله (حال كونه) بينها وبين قوله (غيره) للاشارة الى انه  
 معطوف على قوله ماضيا (اي غير الماضى) اي حال كون ذلك الفعل غير الماضى وقوله  
 (مستقبلا) تفسير للغير اي مستقبلا (كان) اي ذلك الغير (او حالا) مثال المستقبل والحال  
 (نحو اعجبني اكرام عمرو خالد اغدا او الان) يعني ان قيده بفندا يكون مثالا للمستقبل

وان قيده بالان يكون مثالا للحال فان الا كرام ههنا مصدر اشتق منه يكرم وهو فعل مشترك بين المستقبل والحال فان كان مقيدا بغيره يكون عاملا بعمل المستقبل وان كان مقيدا بالان يكون عاملا بعمل الحال وقوله (وذلك العمل) اشارة الى الواسطة التي يعمل بها المصدر يعني ان علة عمل المصدر كعمل فعله (لناسبة الاشتقاق) الثابت (بينهما) اى بين المصدر وبين ذلك الفعل (للاعتبار الشبه) كما هو واسطة بينه وبين اسم الفاعل وغيره من الصفات (فهذا) اى فلعدم كون المشابهة واسطة في عمل المصدر (لم يشترط فيه) اى في المصدر (الزمان) اى كونه للزمان المستقبل او الحال بل لعدم ذلك الاشتراط في الماضي وغيره (كاسمى الفاعل والمفعول) اى كما اشترط الزمان في اسمى الفاعل والمفعول بان عملهما مشروط بكونهما مقارين للمستقبل والحال فلا يجوز اعمال المقارين للماضى فانهما يعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنى وذلك لا يتحقق الا اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كانا للماضى كانا مشاهدين للفعل الماضى معنى لالفاظا وللماضى لفظا لا معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وقوله (اذا لم يكن مفعولا مطلقا) قيد لقوله ويعمل عمل فعله مع اعتباره بالقطع كما فسرناه الش بقوله (يعنى عمل المصدر) اى يريد المص من هذا التقييد ان عمل المصدر (عمل فعله بالقطع) ليس بجائز على اطلاقه بل ذلك العمل (مشر وطبان لا يكون) ذلك المصدر (مفعولا مطلقا اصلا) اى صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل (قانه) اى المصدر (اذا كان مفعولا مطلقا) نحو ضربت ضرب زيد عمر اصرافا (فسيجي حكمه) فلا يدخل في العمل القطعى وما يجب ان يعلم ههنا ان المراد بالمفعول المطلق الذى اشترط عمل المصدر بعده هو المفعول المطلق حقيقة سواء كان تأكيذا او بياناً للنوع او العدد واما اذا كان مفعولا مطلقا مجازيا فيعمل حينئذ مثل عمل فعله كما في المعاصم نقلا عن الرضى ثم اراد المصنف ان يذكر بعض المسائل المتعلقة بهذا النوع فقال (ولا يتقدم معموله) (اى معمول المصدر) فسر به الضمير لثلاثتهم ارجاعه الى الفعل او غيره (عليه) اى على المصدر وانما لم يجز تقديم معموله عليه (لكونه) اى لكون المصدر (بتقدير الفعل مع ان) يعنى ان الضرب بتقدير ان يضرب (وشئ مما) اى ومعمول من معمولات التى وقعت (في حيزان) اى فى مكان هو من الامكنة التى بعدان مصدرية (لا يتقدم عليه) اى على لفظان المصدرية (فلا يقال) اى فحينئذ لا يجوز ان يقال (اعجنى عمر اضرب زيد) بان يتقدم عمرا على عامله الذى هو الضرب لانه حرف مصدرى والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف المصدرى ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لان الموصول حق الصدارة اعلم ان فى جواز تقديم معموله عليه وعدم جوازه اختلافا بين جمهور النحاة وبين الرضى حيث قال ان معمول المصدر اذا وقع ظرفا يتقدم عليه نحو قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقوله تعالى فلما بلغ معه السعى لان المانع للتقديم تأويله بان مع الفعل كما عرفت وليس المأول بشئ فى حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالمتمم للعامل للاستعانة به

ليس علما مؤثنا قلت هو علم مؤثنا لان الزائد على التثنية لا يخرج بتسميته مذكر من التأنيث بقى ان الاظهر انه اجترأ من ذهاب اذا جعل علما مذكر ولا يخرج ان بناء فعال علما مؤثنا للاحيان يقتضى بذهاب اذا جعل علما مؤثنا لانه لا يبنى اتفاقا الا ان قال المراد بكونه علما فى الاصل وصفة من غير نقل من غير العلم وح يتم كلام الشارح ايضا ان قيده مؤثنا ليس للاحتراز ولا يخرج ان التردد فى ذلك ناش من التردد فى المسئلة وعدم اتفاقها فان الكلام فى الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤثنة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا فكيف يصح ايراد ذلك ولقد صرح المص بان قيده مؤثنا لتثنيته على انه لم يقع الا كلفه قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان قبل بل على لفظ العرب وفساده ظاهر قوله والمراد بالاصوات هنا ما كانت باقية على ما هى عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قيل قال الفاضل الهندى لانه ح اسم لا صوت وبه يشر قول الشارح ومن هذا الاعتبار ليست باسماءه وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه



في الاغلب فيدخل فيما لا يدخله الاجانب وانه معمول ضعيف يكفيه راحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى وماتت بنعمة ربك بمجنون والجمهور ممنوا مطلقا ومنهم المصنف وقدر والمعامل فيما ذكر من الاليتين ونحوهما كذا في الشرح اللب وابشار اليه العصام ثم شرع في بيان مسئلة مخصوصة بالمصدر دون فعله فقال (ولا يضر) وهذا فعل مجهول يقتضى نائب فاعل ونائبه اما ضمير مستتر تحته والظرف الاتي وابشار الشارح بقوله (اي معموله) الى الاول يعني ان نائبه مستتر تحته وراجع الى معموله يعني لا يجوز ان يضر معمول المصدر من الفاعل فيكون على هذا التفسير قوله (فيه) مفعولا فيه لقوله لا يضر اى لا يضر معمول في المصدر وقوله (او يكون) اشارة الى التوجيه الثاني يعني او لا يكون نائب فاعله مستترا بل يكون (الظرف) وهو لفظ فيه المذكور (مفعول مالم يسم فاعله) اى نائب فاعل لقوله لا يضر وقوله (لانه لو اضر) دليل لعدم جواز الاضمار يعني انه لو جاز ان يضر الفاعل (فيه) اى في المصدر المفرد (لا يضر في النفي والمجموع) اى للزم ان يجوز اضرار الفاعل في متي المصدر ومجموعه يعني في لفظ ضربات قياسا على الواحد) لان كل ما يجوز الاضرار في واحد من الفعل والفعل والصفة يجوز الاضرار في مثاة وجمعه لكن الاضرار في متي المصدر وجمعه غير جائز لان الاضرار اذا كان جائزا فيهما فيلزم اجتماع التثنتين والجمعين (في صيغة واحدة احدهما (نظر الى المصدر) الاخر نظرا الى (الفاعل) اعلم ان هذه المسئلة تتوقف على مقدمتين احدهما ان ثنية المصدر وجمعه بالنظر الى نفسه وتايتيهما ان ثنية الفعل والصفة وجمعهما بالنظر الى فاعلهما لكن الفرق بينهما ان الضمير في الفعل بارز وفي الصفة مستتر فاشار الى المقدمة الثانية بقوله (ولما كان ثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل) بان يكون ضميرا بارزا في نحو ضربوا وضربوا (وكذا) اى كان كالفعل (في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) اذا ما وقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعة قوله (لا يلزم) جواب لما اى لما كان كذلك لا يلزم (فيها) اى في المذكورات من الفعل وغيره الصفات (محذور) وهو اجتماع التثنتين والجمعين لانهم مقصودون بالنظر الى الفاعل ما ذكرتم اشارة بقوله (بخلاف المصدر) اى المقدمة الاولى يعني ان ثنية المصدر وجمعه ليسا بالنظر الى الفاعل (فان له) اى للمصدر (في نفسه) اى في معناه الذي يدل عليه بالمطابقة (ثنية وجمعا) فانا اذا قلنا ضرب اردنا به وقوع حدث واحد واذا قلنا ضربان اردنا به الحدتين الواقعتين المختلفتين اما بالنوع او بالعدد وقوله (ولاشبهة) اشارة الى دفع ما يرد على المصنف بانه يلزم عليه ان يقيد الاضرار بالاستتار لان الاضرار المطلق شامل للبارز والمستتر وعدم الجواز محصور في الثاني لان الاضرار بالبارز جائز كما في نحو ضربني زيد فاجاب عنه باننا لنسلم ان كلام المصنف حال عن هذا القيد فانه لاشبهة (ان الاضرار) اى الذي دل عليه قوله لا يضر مقيد بقوله (فيه) والاضرار المقيد بكونه داخلا فيه (يستلزم) يعني وان لم يدل مطلق الاضرار

(على)

لا تفاوت بين القسمين فيقال قال زيد بنحو وقال قال زيد فاق فيصير القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المتي من الصوت احضاره بذاته اما الحكم على المحضر او ليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال بردانه اسم حكما وفي احكام الاسماء يعتبر الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا عدد قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم اقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها هذا الاعتبار ويكون اقسامه بغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل ما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا وتعرف الاصوات يشمل كلها وباعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكمه صوت او صوت به لهما من وكله من عدم التدبر اما نظره الاول فلان المراد بالحكم عليه بانه اسم في

على الاضمار بطريق الاستتار بالمطابقة لكنه لما كان مقيدا بلفظ فيه دل عليه بالتزام (قانه اذا كان) اي الضمير بارزا كما سبق في ضربى زيدا (لم يكن) ذلك البارز (مضمرا فيه) قانه لا يدخل تحت الفعل او نحوه حتى يصدق عليه انه فيه قانا اذا قلنا ضربا نقول ان فاعله ضمير بارز واذا قلنا ضربان نقول ان فاعله ضمير فيه اي مستتر فيه وهو ما فيكون التعبير بانه مضمرا فيه مقصودا بالضمير المستتر فلا يشمل الضمير البارز لانه لا يكون مضمرا فيه (بل) يكون (مضمرا مطلقا) والمطلق مصروف الى الكامل والكامل في باب الضمائر هو البارز وقوله (فلا حاجة) تفريع لما قبله اي ولما قيد قوله لا يضر بقوله فيه لا حاجة (الى اعتبار قيد الاستتار على حدة) وقوله (ليخرج) متعلق بالحاجة المنفية وعلة لها بمعنى ان الحاجة الى اعتبار هذه القيد انما هو ليخرج عن قوله لا يضر (مثل ضربى زيدا حاصل) فاذا لم يصدق عليه هذا القول لم يحتج الى اعتبار قيد لا خراجه اعلم ان توجيه عدم جواز الاستتار في المصدر بهذا التعديل هو ما اختاره الشارح العلامة رحمه الله لكن قال شارح اللب ان في التعديل بحثا اما اولاه فلا نأمنع قياس تنبيه المصدر وجمعه على الواحد لوجود المانع في التنبيه والجمع المقيدين دون الواحد فكان كالفعل واما ثانيا فلانه لا يجري في التأكيذ واما ثالثا فانهم ان ارادوا الاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل اذا كلام في الاستتار انه لا بد من علامة في استتار ضمير المتنى والمجموع ولما اتحد في الصفة اكتفى بتنبيههما فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر فرفع لزومها واستداليه اسم الفعل والحاصل ان التعديل العارى عن هذه المنوعات ما عطل به شارح اللب بانه انما لا يجوز اضماره في المصدر وجاز في الفعل والصفة لان النسبة الى المرفوع مأخوذة في وضع الفعل والصفة فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر في وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقضاءه للمرفوع عقلى لا وضع فلا يحتاج الى امر الحكمى انتهى ثم شرع في ذكر مسألة مختصة بالمصدر ايضا دون فعله فقال (ولا يلزم ذكر الفاعل) (اي فاعل المصدر) وهذا التفسير للاشارة الى ان الالف واللام في الفاعل للمعند الخارجى والقربة فيه ان الفاعل وان لم يذكر صراحة لكنه مذکور ضمنا لانه لما كان المصدر عاملا كفعله كان المفهوم منه انه يكون عاملا في الفاعل فيكون من قبيل قوله تعالى وليس الذكر كالاتى وقوله (لا مظهر او لا مضمرا تفصيل للذكر او عدمه) (لا يلزم ذكره) حال كونه مظهرا او حال كونه مضمرا الماعرفت انه لا يضر فيه (نحو اعجبني ضرب) بالتثوين زيدا فان الضرب في هذا المثال مصدر لم يذكر فاعله لا مظهرا ولا مضمرا وان كان له فاعل في الحقيقة وقوله (لان النسبة) علة لقوله لا يلزم وبمعنى وانما لا يلزم ذكر الفاعل لان نسبة المصدر (الى فاعل غير مأخوذة في مفهومه) اي في مفهوم المصدر واذا لم تؤخذ النسبة في مفهومه (فلا يتوقف تصور مفهومه) مفهوم المصدر (عليه) اي على فاعل ما (بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) قانه لما كانت النسبة الى فاعل ما مأخوذة

هذه الصورة لا صوت  
افادة ان المراد ح لفظه  
على ما صرح به المص حيث  
قال فان وقع شيء مركبا  
من هذا الباب فانما يقصد  
به اللفظ كقولك نخ  
صوت البعير وفاق حكاية  
صوت الغراب وتقول  
قلت فاق وتنت نخ وتقول  
نخكي صوت الغراب بفاق  
وبناخ البعير بنخ فلا  
يكون من هذا الباب  
والعجب من القائل كيف  
اجترى على الحكم بانه  
صوت ايضا قانه لو كان  
كذلك لكان قد ضرب  
في قولك قد حرف  
وضرب فعل ماضى من  
الاصوات وقد تنكلم في  
اثبات مطلبه بما لا يتكلم  
به من له ادنى مسكة  
واما نظره الثاني فلان  
الهندي انما اتى بالوجه  
الثاني حيث قال وليس  
المراد به اي بقوله كل  
لفظ حكى به صوت  
حكاية الصوت في نحو  
فاق صوت به الغراب  
لانه اسم لا صوت  
ولا سواء التسمين من  
حيث يقال ايضا صوت  
اناحة البعير فيصير  
القسمان قسما واحدا  
لا فادة انه لو كان المراد  
ذلك المعنى لكان قوله  
او صوت به للبهائم حشا  
يجب حذفه واما ما زعمه  
حقا فقد عرفت بطلانه  
مما سبق من كلام المص في  
ابطال النظم الاول ومما  
ذكرناه في شرح كلام

في مفهوم كل منها فلا بد لها من ذكر فاعل اما حقيقة او حكما ثم شرع في مسألة اخر للمصدر  
بالنسبة الى فاعله فقال (ويجوز اضافته) اي اضافة المصدر (الى فاعل) كما يجوز عدم  
اضافته بان يكون منونا عاملا في فاعله ولما كان عمل المصدر في فاعله قسمين احدهما عمله فيه  
حال كون المصدر منونا محموا مجبى ضرب زيد بتونين ضرب و برفع زيد والآخر عمله فيه  
حال كونه مضافا الى فاعله بغير تونين وبلا رفع زيد لفظا ويجوز كلا الامرين لكن اختلفوا في  
اولوية احدهما فاشار الشارح الى ان الاولى من احدا الامرين هو القسم الاول كما قال (مع  
ان اعماله) اي اعمال المصدر (منونا) اي حال كونه منونا (اولى) منه حال كونه غير منون  
يعني مع الاضافة واستدل عليه بقوله (لانه) اي لان المصدر (حيثئذ) اي حين كونه منونا  
(اقوى مشابهة للفعل) منه حال كونه غير منون ومضافا وقوله (لكونه) دليل على زيادة  
قوة المشابهة حين كونه كذلك يعني انما يكون حال كونه غير منون اقوى مشابهة لوقوع  
النون (نكرة ومشابهة النكرة للفعل اقوى من مشابهة المعرفة لان الفعل يدل على حدث  
نكرة مثلا ان ضرب يدل على ضرب لاعلى الضرب المعرفة فانه مع التونين منصوص  
بشكاريته بخلاف حاله مع الاضافة فانه قد يكون معرفة (نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس)  
وهذا مثال لاضافة المصدر الى فاعله وفيه اشارة ايضا الى ان المصدر ههنا حال اضافته  
معرفة باضافة الى المعرفة وهذا ما اختاره الشارح تبعا لصاحب الوافية وقال العصام هذا  
خلاف ما صرح به الرضى فانه قال واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل ذلك  
تابعا للفظه وجاز جمله تابعا لمحلله ايضا عند الاكثر انتهى والمراد بمعموله الارجح هو الفاعل  
يعني اذا اضيف المصدر الى معموله الاشراف يجعل المصدر تابعا للفظ الفاعل بان يكون معموله  
مرفوعا وهذا يقتضي عدم الاضافة ثم قال وجاز جمله تابعا لمحلله ايضا يريد به ان جعل  
المصدر تابعا لمحلله المعمول الارجح بان يكون مرفوعا لمحلل لوجود المانع عن الرفع لفظا وهو  
كونه مجرورا بالاضافة هو الاولى لانه كذلك عند اكثر النحاة وعند اكثر الاستعمال وقوله  
عند الاكثر يقتضي ان الاضافة اولى من عكسه اقول ايراد الشارح في الاستشهاد مثلا بنحو  
قوله تعالى دفع الله الناس يشير الى عكس ما ادعاء لانه في هذه الآية مضاف باقتراف القراءات  
والله اعلم ولما بين مسألة اضافته الى الفاعل اراد ان يبين مسألة اضافته الى غير الفاعل من  
المعمولات فقال (وقد يضاف) (اي المصدر) (الى المفعول) اورده هذه المسئلة قد يكون  
اشارة الى قلة اضافته الى المفعول ولما كان الظاهر من ايراد المفعول بغير التقيد شموله لجميع  
المفعولات اشار الشارح الى عمومها بقوله (سواء كان) اي ذلك المفعول الذي اضيف اليه المصدر  
(مفعولا به او) كان (ظرفا او) كان (مفعولا له) (وقوله على قلة بالنسبة الى الفاعل) اشارة  
الى قلة هذه الاضافة كما هو المستفاد من قد كما عرفت وقوله (نحو ضرب اللص الجلاذ) مثال  
لاضافته الى المفعول به وهو اللص وفاعله الجلاذ بالرفع (و) نحو (ضرب يوم الجمعة) مثال  
لاضافته الى الظرف (و) نحو (ضرب التأديب) مثال لاضافته الى المفعول له ولما فرغ من بيان

الهندي ودهوى التصور  
مبنية لما عنده من  
التصور قوله يعني مثلا  
قبل الاولى ان يجعل  
ذكر البهائم للتمثيل حتى  
يشمل الطيور وغيرها  
بل يجعل التمثيل للتمثيل  
ليشمل دواعي اخرى  
لتصويت به من قضاء  
فجيب وتسكين توجع او  
تخفيف تحسر فيشمل  
القسم الاول ايضا  
بشكف واحد لا بد منه  
لتفسير دخول هذا  
القسم واما ما وجه به  
الشارح التفاء للفاضل  
فهو على ما ترى قدح  
ما كدروا خذ ما صفا ولا  
يخفى على اصحاب البصائر  
ان هذا مما لا سبيل  
اليه ثم يقول الظاهر  
من كلام المص انه لم يذكر  
الياء على سبيل التمثيل  
فانه قال بعد تحقيق المقام  
ومن جعل نخ وبابه مما  
يصوت به للبهائم من  
اسماء الافعال فهو  
مخطى لانه يكون بمعنى  
الامر فيؤدي الى ان  
يكون طالبا مما لا يقل  
امثال الامر بالخطاب  
وذلك مما لا يصدر الا  
عن غفلة هذا فلا وجه  
لادراج الطيور وغيرها  
فيه فالوجه ان  
يكون ذلك محولا على  
المقابلة بان يعضهم حل  
صوت المتوجع والتعجب  
ونحوها عليها وتبهم  
الشارح قدس سره ونحن  
لا نقول بذلك لان  
المص قد اعتبر الوضع في

ما كثر أعمال المصدر فيه شرع في بيان ما قل فيه أعماله فقال (وأعماله) (أي أعمال المصدر) وقوله (ملتبساً) للإشارة إلى أن قوله (باللام) حال من الضمير المجرور في أعماله وإلى أن البناء فيه للملابسة وتفسير اللام بقوله (أي بلام التعريف) للتأنيص أن المراد بها هي اللام الجارة أو الابتدائية وقوله (قليل) خبر لقوله وأعماله يعني أن استعمال المصدر المعروف باللام عاملاً قليل وقوله (لأنه) دليل لقلة أعماله في هذه الصورة يعني وإنما كان أعماله قليلاً حين التباسه باللام لأن المصدر (عند عمله) أي عند كونه عاملاً ليس من ذاته بل هو (مقدر بان) أي المصدرية حال كونها (مع الفعل) يعني أن معنى قولنا أعجبنى ضرب زيد هو أن يضرب زيد حتى تحققت المشابهة للفعل وهذا التقدير يقتضي أن لا يدخل عليه ما لا يدخل على الفعل فإذا دخل ضيف العمل وإذا كان كذلك (فكما لا يدخل لام التعريف على أن) المصدرية حال كونها (مع الفعل) يعني أن لا يدخل أي لام التعريف (على المصدر المقدر به) أي على المصدر الذي قدر بان مع الفعل ثم إنه لما توهم من أن مقتضى هذا الدليل وأن اللام منه أن لا يجوز أعماله أصلاً ومقتضى لفظ القليل أن يجوز أعماله وإن كان مع قلة استدرك عليه بقوله (ولكن يجوز ذلك) أي أعماله مع اللام (على قلة فرقاً) أي ليحصل الفرق (بين شي) وهو أن مع الفعل ههنا نحو أن يضرب (وبين المقدر به) أي وبين المصدر الصريح نحو الضرب قال أن يضرب أصل والضرب فرع ولو لم يفرق بينهما لزم مساواة الفرع للأصل وهو غير مرضي عنده ثم قل وجهاً ضيقاً في زعمه فقال (قل لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعروفة باللام عاملاً في فاعل أو مفعول صريح) بل قد جاء في الشعر وهو قوله وضعف التكاية أعداءه فإن التكاية مصدر معروف باللام وقد عمل في أعداءه كذا في الواقية (بل قد جاء) أي في القرآن (عاملاً بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء) فإن قوله بالسوء متعلق بالجهر المعروف باللام وهو عامل فيه ثم شرع في النوع الذي يكون العمل للفعل فقط فقال (فإن كان) (أي المصدر مفعولاً) (مطلقاً) ولما كان قوله مفعولاً مطلقاً شاملاً لما يأتي من كونه بدلاً من الفعل مع أن حكمه مخالف لما ههنا فسر به بقوله (صرفاً) أي وإن كان مفعولاً مطلقاً محضاً وهو أن يكون (من غير اعتبار بداله) أي كونه بدلاً (من الفعل) فإنه إذا اعتبر كونه بدلاً من الفعل لم يكن مفعولاً صرفاً بل يكون حكمه ماسياً ذكر وأما أن كان صرفاً (فالعمل للفعل) وقوله (من غير تجويز أن يكون) أي العمل (للمصدر) احتراز عما سيجي من تجويز أن يكون له أو للفعل وقوله (إذا لا يجوز) علة لعدم تجويز عمله مع وجود الفعل يعني وإنما لم يجز أعماله مع وجود الفعل لأنه لا يجوز (أعمال الضعيف) أي المصدر (مع وجدان القوى) أي الفعل (سواء كان الفعل مذكوراً نحو ضربت ضرباً زيدا أو محذوفاً غير لازم) وإنما قيد المحذوف بقوله غير لازم للاحتراز عما إذا كان محذوفاً لازماً بأن يكون من المواضع التي يجب حذف فعله فيها كما سبق فإن حكمه ماسيحي فإن حذف فعله نوحاً واحداً واجب الحذف نحو سقياً وشكراً والآخر عين واجب الحذف (نحو ضرباً زيدا) فإن قلة

الاصوات قليست  
الالفاظ الدلالة بحسب  
الطبع من قبيل الاصوات  
عنده قائم قال إنما  
في هذا النوع يعني  
الاصوات لأن وضعه على  
أن ينطق به مفرداً إلا  
ترى أنك إذا قلت فاق  
حاكياً لصوت الغراب  
لم ينجح إلى يتكلم معه  
لأن وضعه على حكاية  
لا غير وكذلك إذا قلت  
نخ وشبهه لبعبره وغيره  
لغم لم تقصدا لا إلى  
اسمائه هذا الصوت  
جرى المادة بآخه أو  
غيرها عنده فلم ينجح  
باعتبار المعنى الذي وضع  
له إلى جزء آخر يتكلم  
معه هذا كلامه فإن قلت  
سلي هذا لا يصح ماسر  
من ادخال الشارح ذلك  
في الاصوات وقوله وهي  
ههنا الاعتبار ليست  
باسماء لعدم كونها دالة  
بالموضع وذكرها في باب  
الاسماء إلى آخره قلنا  
نعم فإنه يتبع فيه ذلك البعض  
فوقع فيما وقع إذا لرب  
ونحن في الوضع في كل  
لفظ حكمي به صوت  
أو صوت به الهاءم يظهر  
أنه موضوع لأحد هذين  
الاصوتين قوله قبل ذلك  
لما كانت هذه العبارة  
مستغنى عنها زعم بعض  
الناس أن قبل صيغة  
المجهول قال أن قائلاً  
الهندي والظاهر أنه من  
الظروف قوله أي  
المركبات المدودة من

المفعول المطلق ههنا محذوف لكن حذفه ليس بلازم لانه ليس من الموضع التي وجب الحذف فيها ثم شرع في بيان ما يجوز فيه الوجهان فقال (وان كان) وقوله (اي المصدر) تفسير للضمير المستتر في كان وهو اسمه راجع الى المصدر وقوله (مفعولا مطلقا واقما) اشارة الى ان قوله (بدلا منه) خبره المنصوب والى ان المراد به ليس البدل الاصطلاحي الذي هو من التوابع الخمسة بل المراد به بمعنى العوض اعني وقوع ذلك المصدر المعرف ههنا يعني الذي هو المفعول المطلق بدلا اي عوضا منه (اي من الفعل وهو) اي المصدر الذي وقع عوضا من الفعل (ما) اي المصدر الذي (كان حذف فعله لازما نحو سقيا له ورعياه وشكرا له وحدا له) فان كان واحد من المصادر المذكورة وقع مفعولا مطلقا مع لزوم حذف افعالها اعني سقيت ورعيت وشكرت وحدت حذفنا لازما سماعيا وجعلت المصدر المذكورة عوضا عن الافعال المحذوفة (فوجهان) (اي فيجوز فيه) اي في اعمال هذا النوع (وجهان) احدهما (عمل الفعل) بان يكون اللام في هذا المثال اعني في سقيا له متعلقا بالفعل المحذوف وان يكون مفعولا له وانما اعطى العمل الى الفعل (للاصالة) وهذا مذهب السيرافي اي لكون الفعل اصلا في العمل كما اعطى فيما لم يلزم حذفه (و) الوجه الاخر (عمل المصدر) يعني سقيا ونحوه بان يكون الجار متعلقا به ومفعولا له وانما جاز اعطاء العمل للمصدر مع تقدير الفعل (لليابة) اي لكون المصدر ههنا نائبا عن الفعل وعوضا عنه قيامه مقام الفعل لا مصدرية وكونه مقدرا بان مع الفعل وهذا مذهب سيويه حيث يجوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فعمله كالظرف العامل (وقيل) اي قال بعضهم ان المراد بالوجهين هو العلتان لعمل المصدر لا العملان اللذان احدهما عمل الفعل والاخر عمل المصدر كما هو المختار عند الشارح بل العمل للمصدر فقط كما كان في النوع السابق وانما المراد بقوله وجهان هو التوجيهان في عمله احدهما (عمل المصدر للمصدرية) اي لكونه نائبا عن الفعل كما مر (و) الاخر (عمله للبدلية) اي لكونه مصدرا فقط لا لكونه نائبا عن الفعل (ففي قوله) اي فيحيث يكون في قول المصنف (فوجهان) فقوله فوجهان اي فلفظ وجهان بدل من القول في قوله وقوله (وجهان) اي توجيهان مبتدأ مؤخر عن الظرف اعني في قوله احدهما ان يراد به عمل المصدر وعمل الفعل والاخر عمل المصدر لزيابته ومصدرية اعلم ان الشارح تبع في نقل هذا التوجيه لصاحب الوافية حيث قال ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر من حيث هو مصدر تاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عملا انتهى ولكن هذا التوجيه ليس بوجيه كما قال العصام لان المصنف لما صرح بالبداية بقوله بدلا منه لم يلائم حل كلامه على ان عمل المصدر للمصدرية ولما وقع في كلام المصنف فصل بين قسمي المصدر اراد الشارح ان يبين وجه الفصل فقال (وانما فصل) اي المصنف (بين قسمي المصدر اعني) اي اريد بالقسمين (ما) اي المصدر الذي (لم يكن مفعولا مطلقا وما كان) اي والقسم الاخر

(هو)

البنيات قيل يشمر عبارته هذه بانه جعل اللام للمهد فعمل كل اسم الخ عليها مالا يصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل اسم تعريفها لمحذوف اي المركب كل اسم لا يلام جعل التعريف في اخوانه للمذكورات على ما هو ظاهر كلام المصنف وبيان الشارح جعل اللام للجنس فيبطل الجمعية لا يلائم جعل نظائرها مبهودات فهذه العبارة من المصنف داعية الى حل المذكورات على الاجناس لا على المبهودات ولقد سبق في حد التوابع ان كل لا يؤثر به في الحدود فاذا وجد في شيء منها ظهوره فمقيم زيد ان فرض يحصل به مثل التاكيد ونحوه فيندفع الاشكال بمحذوفه ولا سبيل الى ما ذكره القائل من حل المذكورات على الاجناس كما لا يخفى على الناقد البصير قوله كل اسم قبل صرح بجنس المركب ولم يبره انه بما هو ام اعتمادا على تعيينه بالقرينة كما هو في اخوانه لان القرينة تخصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود ههنا اهم من الاسم المبني لا ترى ان يملك مرب

هو المصدر الذي كان (اياء) اى مفعولا مطلقا (بالجمل المعترضة) وهى قوله ولا يتقدم مفعوله وقوله ولا يلزم ذكر الفاعل وقوله يجوز اضافته وقوله وقد يضاف الى المفعول وانما فصل بين المستثنين بذكر تلك الجمل مع ان المناسب ان يذكرهما متصلين وان يذكر تلك الجمل بعدهما (ليان) اى لقصد بيان (بعض احكام عمل المصدر) وهو عدم جواز تقدم مفعوله (لان عمل المصدر فى القسم الاول) اى فى المصدر الذى لم يكن مفعولا مطلقا (اكثر واظهر) من القسم الثانى الذى كان مفعولا مطلقا (فلو اخرجت) اى ولو اخرجت تلك الجمل (عن القسمين) بان ذكرت بعدهما (لتوهم تعلقه) اى لتأتى ما ذكر من القواعد المستفادة من الجمل (بالقسمين على السواء) بان لم يكن فى احدهما اظهر واكثر وقال العصام ان مراد الشارح من هذا التوجيه هو الجواب عن سؤال تقريره ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبى ان تؤخر عنهما فاجاب بان ذكره عقب القسم الاول مع الاشتراك بينهما على انه مزيدا اختصاص بالقسم الاول ثم قال وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المفعول يختص بالقسم الاول انتهى اقول ولعل الشارح اشار بقوله لبيان بعض احكام الجمل الى هذا اعنى عن المشترك بعضها لاجمعها والله اعلم ثم شرع فى بيان اسم الفاعل فقال (اسم الفاعل) وهو مبتدأ وقوله (ما) مع صلتها التى هى قوله (اشتق) خبره (اى اسم اشتق) (من فعل) وهو يسكون المين مع كسر الفاء الفعل اللغوى كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حدث) يعنى المصدر فان سيويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثا وفيه اشارة الى انه ذهب الى مذهب غير السيراني فان مذهبه ان اسم الفاعل ليس بمشتق من المصدر بلا واسطة بل اشتق من الفعل الاصطلاحى الذى هو ضرب ويضرب وهما مشتقان من المصدر واما مذهب غيره فانه مشتق من المصدر بلا واسطة وقوله (موضوعا ذلك الاسم) للإشارة الى ان اللام فى قوله (لمن) متعلق باشتق بتضمينه معنى الوضع والى انه حال من الضمير المستتر فى اشتق يعنى راجع الى الاسم يعنى حال كون ذلك الاسم المشتق موضوعا لمعنى وهو من (قام) (اى الفعل) وهو الحدث وقوله (به) متعلق بقام وقوله (اى لذات) تفسير لمن وقوله (ما) صفة لذات للإشارة الى ان الذات مبهمه وقوله (قام بها الفعل) للإشارة الى انه ليس بموضع بموضع لذات مبهمه من غير قطع النظر عن الحدث بل هو موضوع بمقديم الحدث به ليحصل الفرق بين اسم الفاعل وبين الفاعل لانه اسم الفاعل صفة عبارة عن الذات مع الفعل واما الفاعل فهو عبارة عن الذات المجرد واعتراض عليه الرضى بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب عمرو ومقرب من فلان او متبعده عنه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب لا تقوم باحد المنتسبين معينا دون الاخر وقال العصام ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قبل باب المفاعلة لحدث مشترك بين الاثنين فالمضارب

وهذا سقط ما ذكر الرضى مع انه ساقط فى نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كالى سائر الحدود المقدمة لانه فى قسم الاسماء على اقسام قولنا كل ما هو من كلتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم حتى انه لا يصح ح وصف المركبات بالمدودة من اليبسات الا ان يراد بالمدود من البنى اهم من المدود بنفسه او بمجرته ولا ينبغي ان القرينة اذا كانت غصمة لما هو اهم من الاسم بالاسم المبني هى غصمة له به ايضا بل هذا اولى بالطريق فكيف يسقط بذلك الوجه الساقط اعتراض الرضى على ان ما اراد دفعه بعض منه وتام كلامه هذا لا يطلب فى الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان مبهمه التى ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كالى سائر الحدود المقدمة لانه فى قسم الاسماء وله ذكره البيان الواحدة اى اسم واحد حاصل من تركيب كلتين وليس من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور ان الاسم والفعل والحرف المذكورة فى ابواب النحو كلها مفردة وهذا الامراض وازدويم

مشتق من مصدر هو المضاربة ان قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بمضارب به وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقرب بمعنى انه قام به قرب متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقرب باحد المتبیین معنادون الاخر فلا معنى له اذا الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشئ الاعلى التبيين انتهى ما حققه المعصام جوا بالاعتراض الرضى وهو مفيد للطالين ولما كان لفظ من مختصا بالفعلاء وكان اسم الفاعل شاملا له ولغيره كان اللائق على المصنف ان يعبر بعبارة شاملة و اشار اليه الشارح بقوله (ولو قال) اى المصنف (لما قام به الفعل) بدل لم (لكن) اى لكان هذا القول (اولى) من قوله لمن قام ثم اشار الى وجه اولوية بقوله (لان ما جهل امره) اى لان الشئ الذى لم يعلم كونه عاقلا او غير عاقل (يذكر) اى يعبر عن ذلك الامر المجهور (بلفظ ما) وقوله (وامله) شروع في تأويل كلام المصنف وفي وجه تعبيره باولى يعنى وانما قلت انه اولى ولم اقل انه باطل لان قوله قابل للتصحيح بالتأويل يعنى المصنف (قصد) بقوله لمن (التعليق) اى التناوب العقل على غير العقلاء كافي قوله تعالى رب العالمين وقوله (بمعنى الحدث) حال من المستتر في اشتق اى ملتبس اذ ان الاسم المشتق بمعنى الحدث لا بمعنى الثبوت (يعنى) اى المصنف (بالحدث) في قوله بمعنى الحدث (تجدد وجوده) اى وجود الحدث (له) اى لذات مبهمة وقوله (وقيامه به) عطف تفسير اى قيام ذلك الحدث بذلك الذات ليس بمطلق بل (مقيدا باحد الازمنة الثلاثة) اما في الحال فحقيقة بالاتفاق وفي الاستقبال مجاز بالاتفاق وفي الماضي مختلف ثم شرع في بيان فوائد القيود وفي بيان وقوع المخالفة بين بيان المصنف في شرحه على كافيته وبين بيان غيره من الشراح فقال (قال المصنف في شرحه) فالشرح اما مضاف الى فاعله وهو المصنف او الى مفعوله وهو التعريف كما اشار اليه المعصام في تفسير الضمير المجرور بقوله اى المصنف او التعريف (قوله) اى قول من عرف اسم الفاعل بهذا التعريف (ما اشتق من فعل يدخل فيه) اى يدخل بهذا القيد في تعريف اسم الفاعل (المحدود) وهو اسم الفاعل (وغير) اى ويدخل ايضا غير اسم الفاعل وقوله (من اسم المفعول) بيان للغير وهو اسم المفعول (والصفة المشبهة وغير ذلك) من اسم التفضيل فان كلا منها يشتق من الفعل فكما صدق هذا الحد على المحدود صدق ايضا على غيره من الاغبار فاحتاج الى قيد يخرج ماعدا المحدود (وقوله لمن قام به يخرج منه ماعدا الصفة المشبهة) ويعنى بماعدا اسم المفعول واسم التفضيل (لان الجمع) اى لان ماعدا الصفة المشبهة (ليس لمن قام به وقوله) اى وقول المصنف ايضا في شرحه ان قول المعروف (بمعنى الحدث) قيد (يخرج) اى ذلك القيد (الصفة المشبهة) من تعريف اسم الفاعل وانما خرجت بهذا القيد (لان وضعها) اى وضع الصفة المشبهة (على ان تدل) اى مبنى على قصد ان تدل تلك الصفة (على معنى ثابت) اى غير متجدد بل مستمر ودائم وهذا بخلاف المحدود الذى هو اسم الفاعل كما عرفت ثم انه لما كانت عبارة المصنف في شرحه مخالفة لما قال بعض الشارحين في اسناد خروج

(اسم)

يبين وجه كل عامر غير صرة ويقال انه اقرب باسم لذلك البيان ولا يبالغ الكلام الى هذا المقام ظهر لي وجه دافع للاعتراض ولزوده مبقيا لكلامنا السابق على حاله وهو ان المراد بالاسم المسمى به اى العلم وهذا في غاية الحسن ونهاية العطف لان المحدود هو العلم الحاصل من الكليتين الموصوفتين بانضمام النسبة بينهما فلا يتم الحد بدون الاسم بهذا المعنى قوله ليس بينهما نسبة اصلا لاقى الحال ولا قبل التركيب قبل رد لبيان الرضى حيث قال اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول من عموم العبارة بلا دواعي لكنه ليس بذلك لان الاسم مستغنى عن الوصف والتقييد بانضمام النسبة في الحال فالخارجة الى التقييد بانضمام النسبة قبل التسمية فحمل على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف ثم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر ونقول لم نصب الشارح قدس سره في ذلك الوضع لان قول المصنف ليس بينهما نسبة وصف الكليتين المركبتين الاسم اى هو المركب من مثل هاتين الكلمتين

اسم التفضيل حيث اسندوه الى قوله بمعنى الحدوث واسند المصنف الى قوله لمن قام قال  
 (والظاهر) اي المستفاد من كلام المصنف هنا حيث اسند خروج غير الصفة الى قوله  
 لمن قام فاستفيد منه (ان اسم التفضيل داخل في الجميع) اي فيما عدا الصفة المشبهة (الذي)  
 اي الجميع الذي (حكم عليه) اي على ذلك الجميع (بانه) اي بان مجموع ما عدا الصفة من اسم  
 المفعول و اسم التفضيل (ليس) اي ليس موضوعا (لن قام به) ثم صرح الشارح  
 حقيقة كلامه في الاسناد فقال (والحق) اي الاسناد المطابق لنفس الامر (ذلك) اي  
 قول المصنف لا قول بعض الشارحين المتخالفين له فيما يأتي ثم بين حقيقة بقوله (لان المتبادر  
 من قوله) اي من قول من عرف اسم الفاعل وهو قول له (ما اشتق لمن قام به) والذي  
 يتبادر منه (ان يكون) اي اسم الفاعل المحدود (موضوعا لمن قام به ويكون) اي والمتبادر  
 منه ايضا ان يكون قوله لمن قام به (من قام به تمام المعنى الموضوع له) قوله (من غير زيادة  
 ونقصان) بيان لتمام اي يعني تمام المعنى كونه من غير زيادة ونقصان وهذا ظاهر في اسم  
 الفاعل لان الناصر مثلا انما اشتق لذات قام به النصرة ولم يعتبر فيه زيادتها على غيره  
 ولا نقصانها منه فخرج اسم المفعول منه ظاهر لانه ليس موضوعا لمن قام بل لمواقع واما  
 خروج اسم التفضيل منه فلما بينه بقوله (فلو ضم الى اصل الفعل) اي الى تمام معنى الفعل  
 الذي قام بالفاعل (معنى آخر) اي معنى غير داخل في تمامه واصله (كالزيادة فيه) اي كاضم  
 في اسم التفضيل يعني اوجمات تلك الزيادة مضومة الى اصل المعنى (ووضع له) اي لذلك  
 المعنى المشتمل على تلك الزيادة (اسم) وقوله (لا يصدق) جواب لو اي فحينئذ لا يصدق  
 عليه ان ذلك الاسم (موضوع لمن قام به الفعل) اي الى تمامه (بل) يصدق عليه انه  
 موضوع (لن قام به الفعل مع الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع  
 (لن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل) فحينئذ يكون الحق ان خروج اسم التفضيل  
 مسند الى قوله لمن قام كما فعله المصنف لا الى قوله بمعنى الحدوث ثم ذكر الاسناد الغير  
 الحق بقوله (وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى  
 قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا) اي الشارحون المذكورون (اخراج الصفة المشبهة اليه)  
 اي الى قوله بمعنى الحدوث ثم بين موضع غلطهم بقوله (ظننا منهم) اي لحصول الغلظ منهم  
 (ان الاشتقاق) اي المذكور في ضمن قوله ما اشتق (لن قام به شامل لاسم التفضيل) اي  
 مجرد اعن القيام وعن ملاحظة الموضوع له (ولم يتبينوا) اي ذلك الغلظ فاسد لانهم لم يتبينوا  
 لما هو معلوم وهو (ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت) اذ مجرد الاشتقاق من غير  
 الوضع غير موجود فكل ما هو مشتق فهو بملاحظة الوضع واذا كان كذلك (وايس  
 اسم التفضيل موضوعا لمن قام به) مجرد اعن الزيادة (بل) هو موضوع (له) اي لمن قام به  
 (مع الزيادة) ولما كان قوله لمن قام قيدا مخرجا لاسم التفضيل من تعريف اسم الفاعل على  
 ما قرره من اسناد المصنف خروجه الى هذا القيد دون قيد الحدوث وان كان صحيحا بالنسبة

لا غير وهذا انما يكون  
 لرد المركب الذي فيه  
 نسبة قبل الطية اذ لا  
 يوجد النسبة بين  
 المفردات بدون التركيب  
 ولا يساعد اللفظ عليها  
 باعتبار الحال فحق  
 العبارة ما قاله الرضي  
 ونوهم الزخنة مشر  
 لا يكون علما وهم فان  
 خسة عشر اسم لمرتبة  
 من مراتب العدد وعلم  
 لها قوله ولا يخفى انه يخرج  
 بهذا القيد نحو خسة  
 عشر قيل اراد بقوله  
 خسة عشر خسة عشر  
 ويتبين مما يتضمن  
 الثاني منه معنى حرف  
 عطف كان او حرف  
 جر كافي يت قال اول  
 ان يقول في التعليل  
 لان بين جزئيه قبل  
 التركيب مثل نسبة  
 العطف وهذا ادفع  
 ما يمكن ان يقال تعيين  
 النسبة على وجه يخرج  
 نحو خسة عشر ليس  
 بمنذر ولا متسر على  
 ما يستفاد من كلام  
 لا مكان تعيينه بنسبة  
 غير العطف لكن يرد  
 ارما ذكره بقوله  
 والاحسن ليس الاتيين  
 النسبة على وجه يخرج  
 منها هذه النسبة فلم  
 يكن من الصورية في شيء  
 ثم تعيينه بما ذكره الفاضل  
 الهندي حيث قال اي لا  
 نسبة اسناد ولا إضافة  
 ولا علم ولا افادة معنى  
 فخرج نحو تأبط شر  
 او مبداه والنجم  
 وزيد ليس وجه



الى اسم التفضيل لكن يكون مضرا من جهة اخرى اذ اذا الش ان يشير اليه مع جوابه فقال  
(ويحذره) من الاخذاش وهو من الحدشة والحذشة في الاصل هو السى والكسب كافى  
الصحيح والمراد به هنا ازالة السى بان يكون همزة لازالة بمعنى انه يتوجه على هذا الكلام شى  
يجب السى الى ازالته ودفعه باني سى وهو انه ان كان المراد من قوله لمن قام مجرد تمام المعنى من  
غير زيادة ولا نقصان يرد عليه (ان صيغة المبالغة) مثل نصار (على هذا التقدير) اى على تقدير  
كون خروج اسم التفضيل مبنا على وجود الزيادة فيه (تخرج) اى على هذا التقدير تخرج  
صيغة المبالغة (من التعريف) اى من تعريف اسم الفاعل لان قيام النصرة فى مثل نصارا عما هو  
مع اعتبار المبالغة فيه قوله (ولا يبعد) اشارة الى ازالة تلك الحذشة بمعنى لا يبعد (ان يلزم ذلك)  
بمعنى ان قول ان خروج صيغة المبالغة من التعريف ليس بمضر لتأويل خروجها لازم وقوله  
(ويدل عليه) معطوف على ولا يبعد من قبيل عطف الدليل على المدلول بمعنى يدل على  
خروجها منه (حصر صيغ اسم الفاعل) اى يدل على ان مراد المصنف اخراج صيغة المبالغة  
من التعريف حصره صيغ اسم الفاعل (فيا حصر) اى فى الصيغة التى حصر المصنف فيها فى  
قوله الاتى وهو قوله وصيغته من الثلاثى المجرد على فاعل ومن المزيدي على صيغة المضارع وقوله  
(وجعل) بسكون العين مصدر وهو بالرفع عطف على قوله حصره بمعنى ويدل عليه حصره  
وجعل (احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل) حيث قال بعد ذكر احكام اسم الفاعل  
وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضرب وعليم وحذر مثله فدل مجموع ذلك على  
ان صيغ المبالغة ليست من اسم الفاعل وانما قال ولا يبعد للاشارة الى ان فى خروجها خفاء  
ما ووجه الخفاء من وجهين احدهما ان قوله منه يدل على ان صيغ المبالغة من اسم الفاعل  
وداخل فيه فان الظاهر ان كلمة من اللين ويمكن دفعه بان صيغة المبالغة وان جاز عدها من اسم  
الفاعل باعتبار انها ان قام به اصل الفعل لكنها خرجت منه بالتعبير والثانى انه ان استلزم  
ذكرها بعد خروجها منه لزم خروج المتنى والمجموع من ايضا لانه ذكرها ايضا بعد فقال  
والمتنى والمجموع مثله فلذلك خفى علينا مراد المصنف ولما التزم الشارح خروجها تكلف  
فيا بعده يحمل المتنى والمجموع على متنى المبالغة ومجموعها كما اشار اليه المصنف ثم الشارح  
اراد ان يؤيد كلامه بما ذكر فى الترجمة الشريفة بقوله (وفى الترجمة الشريفة ما معناه)  
اى وقع فى الترجمة الشريفة كلام معناه (ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل  
كضارب وقاتل وماش وآكل) قوله (وكل) مبتدأ وقوله فهو ليس خبره بمعنى وفيها ايضا  
ان كل (ما اشتق من مصادر الثلاثى) حال كونه مشتقا موضوعا (لمن قام به الاعلى هذه  
الصيغة) اى ايسر على صيغة فاعل (فهو ليس باسم فاعل بل هو) اما (صفة مشبهة او فعل  
التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضرب) معنى ان هذا الكلام يدل على خروج  
صيغة المبالغة منه ثم شرع فى بيان صيغه من النوعين اعنى الثلاثى المجرد وغيره فقال  
(وصيغته) (اى صيغة اسم الفاعل) والاولى عند المصنف ان يقول اى صيغة اسم يقال له

يخرج نحو خمسة عشر  
وهذا من جملة الاوهام  
اما اولاه فلا نه على تقدير  
ان يكون المراد بنحو  
خسة عشر ذلك لا يصح  
ان يقال فى التليل لان  
بين جزئية قبل التركيب  
مثل نسبة المطف  
لفرودة ان ضمير  
جزئية يعود على خسة  
عشر سلما رجوته الى  
مثل خمسة عشر لكن  
لا يصح ايضا الفساد المعنى  
واما ثانيا فلا نه لا يمكن  
ان يقال فى صورة ارادة  
خسة عشر بخصوصه  
لا صعوبة فى تعيين النسبة  
على وجه يخرج من هذه  
النسبة لا مكان ان يقال  
ليس بينهما نسبة غير  
المطف لان ذلك لا  
يكون بتعيين نسبة بل  
بتقدير امر وتقيدها به  
على انه لو امكن ذلك  
القول لما اندفع بما قاله  
لا مكان ان يقال نسبة  
غير مثل المطف واما  
ثالثا فلا نه صعوبة فى  
النسبة كذلك انما هو  
فى صورة ان يراد سلب  
النسبة التى قبل التركيب  
وما ذكره من الوجه  
الاحسن هو ان يراد  
سلبها بعد التركيب  
فتكيف يرد عليه ما  
اورده ثم قول تبع  
الشارح قدس سره فى  
ذلك الرضى فانه قال  
خرج من هذا المذهب  
المحدود لان المركب  
المقدر فيه حرف عطف

نحو خمسة عشر او حرف  
 جرنحو بيت بيت بين  
 جزية نسبة وهي نسبة  
 المطف وغيره ولا  
 يدخل في هذا الحد الا  
 ركب لاجل العلية  
 نحو ممدى كرب وبطيك  
 هذا كلامه وكانه زعم  
 انه ركب خمسة عشر  
 واستعمل كذلك ثم جعل  
 علما وهذا بديهي  
 البطلان بل هو مثل  
 بطيك مما ركب لاجل  
 العلية وليس لقائل  
 ان يقول ان نسبة المطف  
 حاصلة فيه قبل التركيب  
 لضرورة ان النسبة بين  
 الاصلين لا تحقق بدون  
 التركيب ولا ترتيب بين  
 الحصة والمشرة قبل ذلك  
 فلا يخرج خمسة عشر  
 بالحكم بل زعم انتفاء  
 النسبة قبل العلية واماما  
 ذكره الشارح من  
 الوجه الاحسن فما  
 يلتفت اليه قال المصنف في  
 الفرج انما قلت ليس  
 بينهما نسبة ليجز عنه  
 باب المضاف والمضاف  
 اليه فانه وان كان مركبا  
 فليس مبنيا وليخرج  
 عنه باب تأبط شرافانه  
 محكي على اصله قبل  
 التسمية به وليس الفرض  
 ههنا الاحصل بناؤه  
 بالتركيب هذا كلامه  
 تأمل تهتد قوله وانما  
 اورد مثالين ليعلم ان  
 البناء قبل لم يجعل مدار  
 البناء كون الجزيين  
 عددين حتى نبه على  
 ان صيغة الفاعل  
 المشتق من العدد في

اسم الفاعل بان يكون تركيبا واضافيا ويجعل علما بخلاف توجيه المصنف في شرحه بان المراد  
 انه اسم يكون له مزيد اختصاص بالفاعل وقوله (من) (مجرد) (الثلاثي) ظرف مستقر حال  
 من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر واضافة المجرد الى الثلاثي من قبيل مجرد قطيفة يعني  
 من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها كذا في المعرب اي صيغة الاسم الذي يقال له اسم الفاعل  
 حال كونه من الثلاثي المجرد المبنى (على) (زنة) (فاعل) وقوله (ومن غيره) عطف على قوله  
 من مجرد الثلاثي اي صيغته من غير الثلاثي المجرد ثم فسر ذلك الغير بقوله (ثلاثيا) وهو ما  
 عطف عليه منصوب على انه حال وانما فسر به هذه الصورة لطابق التفسير بالمفسر لان المفسر  
 معطوف على قوله من مجرد الثلاثي يعني حال كون ذلك الغير الثلاثي المجرد ثلاثيا (مزيدا فيه  
 اوربا عيا مجردا او) اوربا عيا (مزيدا فيه) وقوله (على صيغة المضارع) وقوله (المعلوم) بالجر  
 على انه صفة للمضارع وانما فسر المضارع به للتصريح بان المراد ان اسم الفاعل مشتق من المضارع  
 المعلوم لا من المجهول وانما حمل المص هذا القيد لان قوله (بميم) الى آخره مفعن عنه كما لا يخفى  
 يعني انها على صيغة المضارع لكن حال كون صيغة اسم الفاعل مقارنا بميم وفسره بقوله (اي  
 مع ميم) للاشارة الى ان الباء للمصاحبة وقوله (مضمومة) بالجر صفة الميم ثم بين الشارح  
 موضع تلك الميم بتو صيغتها بقوله (موضوعة في موضع حرف المضارعة) ثم فسر حرف  
 المضارعة بقوله (سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا) ليشمل مضارع الرباعي لان حرف  
 المضارعة مضموم فيه مثل يكرم ويد حرج او مفتوحا كافي الخامس والسادس مثل يفعل  
 ويستعمل وقوله (و) (مع) كسر ما قبل الاخر عطف على قوله بميم ولذا وسط الش قوله  
 مع وقوله (وان لم يكن) وصلية اي بكسر الحرف الذي قبل الحرف الاخير فان وجد في ذلك  
 الحرف كسر فيها ونمت وان لم يوجد (فيا) اي في الحرف الذي (قبل آخر المضارع كسر)  
 اي يحمل مكسورا ايضا (كما) في الابواب الثلاثة وهي (في يتفعل ويتفاعل ويتفعل) يعني ما  
 في اول ماضيه ناه زائدة فيكسر فيها ايضا ذلك الحرف ثم شرع في بيان امثلة من غير الثلاثي المجرد  
 فقال (نحو مدخل) فانه اسم فاعل من ادخل يدخل ومثال (فيا) اي في اسم الفاعل الذي  
 (وضع الميم موضع حرف المضارعة) وقوله (المضمومة) بالجر صفة الحرف اي موضع الحروف  
 التي هي مضمومة في مضارعه فان حروف المضارعة مضمومة في مضارع الرباعيات اي رباعي كان  
 (ومستغفر) اي ونحو مستغفر فانه اسم فاعل من استغفر يستغفر ومثال (فيا) اي في اسم  
 الفاعل الذي (وضعت) اي الميم (موضع حرف المضارعة المفتوحة) فان حرف المضارعة في  
 يستغفر مفتوحة في المعلوم واعلم ان الشققتن في كلمة وضع حيث ذكره في الاول وانتهى في الثاني  
 مع انها في الموضعين مسندة الى الميم فانها في الاول اسندت الى ظاهرها فجاءت زائدة والتأنيث  
 اذا اسند الفعل الى ظاهر الغير الحقيقي وامافي الثاني فاسندت الى ضميرها فحينئذ وجب تأنيثها  
 وانما فسر المثالين بحيث عين الاول في الحروف المضمومة والثاني في المفتوحة لانه لو لم يكن  
 مراد المصنف في التمثيل كذلك لوجب عليه ان يذكر امثلة اخرى يعني ان يذكر مثلا للخماسي

المزيد على الثلاثي وعلى الرباعي ومثالا للرباعي المجرد ثم قال (ولو اقيم) اي ولو اقام المصنف  
 (متفاعل) اي مثالا من باب التفاعل (مقام مستغفر) اي في مقام كلمة مستغفر يعني التي من  
 باب الاستفعال وقوله (لكانه) جواب لو اقيم يعني كذلك كانت الفائدة اتم بما ذكره  
 لان متفاعل كما يكون مثالا لما وضعت فيه الميم مقام حرف المضارعة المفتوح يكون  
 (مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا) والمناسب ان يقول فيما قبل آخر المضارع  
 كالا يخفى اللهم الا ان يقال ان المراد من الاخر فيما عدا حرف قابل للاعراب يعني آخر  
 الحروف التي بنيت واقعا علم فلو اقيم كذا كان مثال هذا القسم ايضا (مذكورا) في المتن وانما  
 كان اتم لانه لو كان كذلك (فكما يكون) فقوله كما يكون (لكل من قسمي الميم مثال) متعلق  
 بقوله (يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال) يعني يكون كلام المصنف اتم لانه لو اقيم كذا  
 يوجد مثال لكل من قسمي الكسر احدهما الكسر الغير الواقع في آخر المضارع وهو متفاعل  
 وتانيهما الكسر الواقع في آخر المضارع وهو مدخل لان الاقسام ثلاثة الاول الميم الموضوعة  
 موضع الحرف المضموم فيكون ما قبل الاخير مكسورا هتالبتة ولم يوجد المفتوح منه والثاني  
 الميم الموضوعة موضع الحرف المفتوح والثاني ايضا على قسمين احدهما مكسور ما قبل  
 الاخر والثاني مفتوح ما قبل الاخر فتعومدخل يكون مثالا للقسم الاول ونحو متفاعل  
 يكون مثالا للقسمين الآخرين واما المصنف لما اورد نحو مستغفر مثالا للاخير غير مذكور  
 ثم شرع في بيان عمل اسم الفاعل وبيان شروطه فقال (ويمثل) (اي اسم الفاعل) وقوله  
 (عمل فعله) بالنصب مفعول مطلق تشبيهي يعني يعمل مثل عمل فعله ثم بين الشارح وجه  
 التشبيه على وجه التفصيل بقوله (فان كان فعله) اي فعل ذلك الاسم (لازما) اي غير متعد  
 الى المفعول الصريح (يكون هو) اي ذلك الاسم (ايضا) اي كفعله (لازما) فلا يعمل  
 في المفعول صريح (ويمثل عمل فعله اللازم) كلفظ خارج فان فعله خرج وهو لازم فيعمل  
 لفظ الخارج كعمله (وان كان) اي فعله (متعديا الى مفعول واحد) كضرب (يكون هو ايضا)  
 اي اسم فاعل الذي هو ضارب (متعديا الى مفعول واحد) تقول انا ضارب زيد كما تقول  
 ضربت زيدا (وان كان) اي فعله (متعديا الى اثنين) اي الى مفعولين كاعطى وعلم (كان  
 هو) اي اسم فاعله الذي هو معطى وعلم (ايضا) اي كفعله (كذلك) اي يتعدى الى مفعولين  
 فكما يجوز ان تقول اعطيت زيدا درهما يجوز ايضا انا معط زيدا درهما (وكان فعله)  
 اي وكما ثبت ان فعل ذلك الاسم (يتعدى الى الطرفين) يعني ظرف الزمان والمكان (والحال  
 والمصدر) اي المفعول المطلق (والمفعول معه وسائر الفضلات) اي الى سائر  
 ما هي فضلة اي غير الفاعل والمفعول به الصريح (كذلك يتعدى هو) اي اسم الفاعل (اليها)  
 اي المذكورات ولما لم يكن اسم الفاعل عاملا لاصاله بل كان عاملا لمشابهة للفعل كان عمله  
 بشرط شي وعنه المصنف بقوله (بشرط معنى الحال او الاستقبال) ولما كان قوله بشرط  
 حالا عند الشارح فسر مع الاشارة الى عامله او صاحبها فقال (او يعمل) وهو اشارة الى

حكمه بل على قسمين معنى  
 الحرف وان لم يكن شي  
 من جزئية عدا نحو  
 يت بيت فالاولى ان يقال  
 لورود مثالين احدهما  
 لتضمنه الحدود المرف  
 بكل اسم الخ ومن الظاهر  
 انه خلاف الظ بل  
 المتبادر من هذا التركيب  
 التركيب العددي فلا  
 محذور قال المص وهو  
 على ضربين ضرب  
 يتضمين الثاني معنى حرف  
 فيبتان جمعا كخمس عشرة  
 وحادي عشر اما الثاني  
 فلتضمنه معنى الحرف  
 اما الاول فلكونه  
 اشبه صدر الكلمة  
 فوجب ان يكون فيبتا  
 قال وكذلك وقوا في  
 حيص ويبس وهو  
 جاري يت بيت وسهات  
 الهزة بين بين وقرقوا  
 شفر بفر وشذر بذر  
 وجنع مذع وشبهه  
 قوله وجوابه ان المراد  
 بصفة الفاعل الخ قيل  
 حاصل الجواب ان المراد  
 يتضمين الثاني حرفا اهم  
 من تضمين الثاني في الحال  
 اولى الاصل الحادي عشر  
 في الاصل احد عشر الالة  
 غير الاحد الى الحادي  
 فتضمن المظف وان لم يوجد  
 في المضرب اليه لكنه  
 موجود في الغير عنه  
 والاولى ان معنى المظف  
 موجود في حادي عشر  
 مطوف معنى على واحد  
 تضمنه الحادي لا على  
 الحادي اذا المنى على

حامل الحال وقوله (اسم الفاعل) اشارة الى ذى الحال وقوله (حال كونه) اى حال كون  
 اسم الفاعل اشارة الى كونه حالا وطر فاستقرا متعلقا بقوله (ملتبسا بشرط) وقوله (اى  
 بشرط) تفسير للشرط يعنى انه يشترط (عمله) اى عمل اسم الفاعل (به) اى بذلك الشيء  
 وقوله (من معنى) بيان لذلك الشيء وقوله (هو) اظهار لذلك المعنى اى وذلك المعنى الذى  
 يشترط به هو احد الزمانين اما (زمان الحال او زمان) (الاستقبال) فالظاهر ان هذه المتفصلة  
 حقيقة لانهم لا يجتمعان ولا يجوز الاشتراط عنهما ولما كان الزمان المضاف غيره باين للحال  
 والاستقبال المضاف اليهما ولم يحز ان تكون الاضافة لامية اراد الشارح ان يشير اليه بقوله  
 (فالاضافتان) اى احدهما اضافة الزمان الى الحال والاخرى اضافة الاستقبال (بيانيتان)  
 يعنى ليستا بلا متين حتى يلزم مباينتهما بل اضافتهما من قبيل اضافة خاتم فضة يعنى معنى من  
 فيكون مضاهيا له زمان هو الحال وزمان هو الاستقبال ثم شرع في بيان وجه الاشتراط فقال  
 (وانما اشترط احدهما) انما جعل وجود احد زمان الحال وزمان الاستقبال شرطا في عمله  
 (لان عمله) اى عمل اسم الفاعل ليس بالاصالة كالفعل بل (لشبه المضارع) اى ليكون اسم  
 الفاعل مشابها اى للفعل المضارع بالمشبهة التامة يعنى لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فلموازنته  
 واما معنى فلقبول الشيوع والخصوص واما استعمالا فلوقوعها صفة للنكرة فاذا كان عمله  
 لمشابهته للمضارع (فيلزم) حينئذ (ان لا يخالفه) اى لا يكون اسم الفاعل مخالفا للمضارع  
 (في الزمان) ايضا لانه لو كان مخالفا له الزمان بان يكون زمانه مضاهيا لنقص المشابهة بينهما  
 ادرج مثالهما في مثال واحد فقال (نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان) هذا مثال لما كان معنى  
 الحال وقوله (او غدا) اشارة الى مثال ما كان بمعنى الاستقبال يعنى او نحو زيد ضارب غلامه  
 عمرا غدا فان الضارب في مثالين عمل فعله حيث رفع فاعله وهو غلامه ونصب مفعوله  
 وهو عمرا لا يعتمد على المبتدأ ولكونه بمعنى احد الزمانين ولما كان المتبادر من كونه  
 مقارنا لاحد الزمانين ان يكون مقارنا له في الحقيقة وكان على ذلك المتبادر نحو قوله تعالى  
 وكلبهم باسط خارجا عن المقصود اراد الشارح ان يبين المراد على وجه لا يخرج منه نحوه  
 فقال (والمراد بالحال والاستقبال) ليس محتصا بما كان بالحقيقة بل هو (اعم من ان يكون)  
 اى احد الزمانين (تحقيقا) نحو ماسر من زيد ضارب الان (او حكاية كقوله تعالى  
 وكلبهم) اى كلب اصحاب الكهف (باسط ذراعيه بالصيد) اى بمتبة الفار (فان باسطا ههنا)  
 اى في تلك الاية عامل في مفعوله الذى هو باسط مع انه بمعنى الماضى بالنسبة الى نزول  
 الاية لكنه (وان كان مضاهيا) تحقيقا (لكن المراد به) ليس مضاهيا للماضى بل المراد منه (حكاية  
 الحال ومعناها) اى ومعنى تلك الحكاية على وجهين احدهما (ان يقدّر المتكلم باسم الفاعل  
 العامل) وهو ههنا لفظ الباسط الذى (بمعنى الماضى) بالنسبة الى وقت الاخبار لكن المتكلم  
 الذى هو اصدق القائلين قدر ذاته (كأنه موجود في ذلك الزمان) اى زمان بسط الذراعين  
 فيكون زمان التكلم مقارنا لزمان البسط وقوله (او يقدّر) شروع في الوجه الثانى لمعنى

ذاته الواحد والعشرة  
 في كلام الرضى الذى هو  
 اصل الجواب الذى  
 ذكره الشارح بعد  
 تنقيحه واختصاره ما يدل  
 على ذكرنا حيث قال  
 مطف الذى لفظا على  
 تلك الصورة يعنى  
 الحادى الذى غير اليه  
 الاحد وهو معطوف  
 من حيث المعنى على  
 العدد المشتق ذلك  
 الفاعل منه فهو عدد  
 معطوف على عدد لا  
 متعدد ولا عدد على  
 متعدد لاستحالتها كما  
 بينا لكن المعطوف عليه  
 في الحقيقة مدلول  
 المعطوف عليه ظاهرا  
 هذه عبارته ولا يخفى  
 على الناظر في المقام  
 اقتضاح القائل بهذا  
 الكلام ضرورة ان  
 حادى عشر واحد  
 من اجزاء احد عشر  
 فكيف يتصور القول  
 بوجود معنى المعطوف فيه  
 وكونه مرادفا لامتبرا  
 يعنى ذات له الواحد  
 والعشرة وهل يوجد  
 شئ في كلام الرضى يدل  
 على ذلك الباطل كلا  
 قوله والا ضرب الثانى  
 قيل فيه مسامحة والمعنى  
 اجرى الاضرب على  
 الثانى والا فالعرب  
 بالاضرب الجارى على  
 المركب هو مجموع المركب  
 لا الجزء الثانى وقول  
 الشارح ان لم يكن قبل  
 التركيب مليا قيد الحكم  
 ليوافق ما هو الاظهر  
 والاولى والا فقد نقل

الحكاية وهو ان يقدر ذلك المتكلم (ذلك الزمان) اى زمان البسط الذى وقع فى الماضى  
 (كأنه) اى كان ذلك الزمان الماضى (موجود الآن) ثم انه لا يخفى ان المفهوم من كلام  
 المصنف ان شرطية زمان الحال او الاستقبال عام فى مطلق العمل وقيل ان هذا الاشتراط  
 فى نصب المفعول به لا فى الفاعل مضمرا او مظهرا ولا فى الظرف كذا فى شرح اللب وحكى  
 عصام الدين عن الرضى انه قال وظاهر كلام النجاة ان شرط معنى الحال والاستقبال ايضا  
 اذا وقع بعد حرفى النفي والاستفهام ثم قال الاول ان الاشتراط فى ذلك اقوة معنى الفعل فيه  
 بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلام الرضى ثم قال المصام اقول  
 لا نسلم ان يكون هذا ظاهرا لكلام النجاة لانه انما يكون كذلك اذا عطف قوله او المهمزة او ما  
 على قوله على صاحبه واما اذا كان معطوفا على قوله على معنى الحال او الاستقبال والاعتماد  
 على قوله صاحبه فحينئذ يكون مقابلا لاشتراط احدهما انتهى ملخصا ثم شرع فى بيان شرط  
 آخر للعمل فقال (و) (بشرط) (الاعتماد) وانما قدر الش لفظ بشرط للاشارة الى ان قوله  
 والاعتماد مجرور معطوف على قوله معنى الحال اى ويعمل بشرط الاعتماد ثم فسر الاعتماد بقوله  
 (اى اعتماد اسم الفاعل) للاشارة الى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه او الى انها للمعهد  
 الخارجى وان المراد بالاعتماد هو اعتماد اسم الفاعل بقرينة انحصاره فى هذا الباب كما كان  
 الانحصار قرينة للمعهد فى ركب الامير وقوله (على صاحبه) متعلق بقوله الاعتماد والمراد  
 بالاعتماد عليه وجود العلاقة بينهما واستناده عليه كذا فسر المعنى وفسر الشارح لفظ صاحب  
 بقوله (اى على المتصف به) اى على الاسم الذى اتصف ذلك الاسم باسم الفاعل (وهو)  
 اى الاسم الذى يتصف باسم الفاعل (المبتدأ) وذلك بان يكون اسم الفاعل خبرا عنه وذلك  
 اعلم من ان يكون مبتدأ حالا او من ملاحظ دخول التواسخ عليه نحو كان زيد ضاربا عمرا وان  
 زيد ضارب عمرا وعلمت زيدا ضاربا عمرا (او الموصول) عطف على مبتدأ ثم انه لا يخفى انه  
 يرد على الش ان فى ذكر الموصول ههنا تكرارا لان مراد المص من صاحبه غير الموصول  
 لا ما يعمه بقرينة ما سأتى من قوله فان دخلت اللام يستوى الجميع لان الموصول فى اسم  
 الفاعل لا يتصور بغير اللام كما فى شرح اللب حيث حمل كلام الشارح على الوهم واقول  
 ولعل ذكره هنا للاستطراد اوليان ان علة عدم الاشتراط فيما دخلت فيه انما هى لوجود  
 الاعتماد فلا توهم والله اعلم (او الموصوف) بان يكون اسم الفاعل صفة اصطلاحية لذلك  
 الاسم ويكون ذلك الاسم موصوفا به (او ذو الحال) بان يكون اسم الفاعل حالا من الاسم  
 ويكون ذلك الاسم متصفا به لكونه صاحبه وقوله (تقوى فيه جهة الفعل) علة للاشتراط  
 اى انما يشترط فى العمل كونه متمدا على صاحبه لتكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية  
 وقوله (من كونه) بيان لتلك الجهة اى حال كونه تلك الجهة ناشئة من كونه اسم الفاعل  
 (مسندا الى صاحبه) ان الفعل يقتضى شيئا للاسناد اليه لكونه دالا على فاعل مبالا للترام  
 وان الاسم لا يقتضى شيئا كما قرر فى علم الوضع ولما كان اسم الفاعل ونحوه من اسماء

الرضى جواز اعراب  
 الجزء الثانى المبني بعد  
 التركيب كما هو ظاهر  
 عبارة المص فى هذا  
 المقام وفى بحث نصب  
 النصرف والاولى ان  
 كان قابلا لامرأب مكان  
 قوله اذ لم يكن مبنيًا قبل  
 التركيب لان كل اسم  
 مبنى قبل التركيب عند  
 المص والا صرنا كذا غير  
 ان المراد بقوله امرأب  
 الثانى حاصل بلا تسامح  
 فيه قال فى الشرح الضرب  
 الثانى من تقسيم المركبات  
 ان لا يتضمن الثانى  
 معنى حرف كباب بملك  
 فبينى الاول فى هذا  
 الباب لتزله منزلة الجزء  
 ويرب آخر الاسمين  
 باعراب المفرد فلا  
 ينصرف للثنين هذا  
 هو النصيح قوله فى  
 الاضمح اى امرأب الثانى  
 مع منع الصرف وبناء  
 الاول انما هو اضعف  
 القات قبل تكلف فى  
 عبارة المص تكثيرا  
 للقائمه والا فالواضح منها  
 ليس الا ترجيح بناء  
 الاول واعرأب الثانى  
 على غيره ولا ترجيح  
 بناء الاول ومنع صرف  
 الثانى غيره وتوجيه ما  
 ذكره جعل قوله كعطيك  
 وتقييد الامرأب الثانى  
 لانتفاء حسب وليس  
 بذلك فان المص صرح  
 بذلك فى الشرح وقد  
 نقلناه بعض كلامه آنفا  
 ولا يبعد هذا من باب

الصفات عاملا لمشابهة الفعل كان له جهتان جهة الاسمية وهو عدا الاستناد وجهة الفعلية وهو اقتضاء الاستناد فلزم في العمل ان تكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية ثم شرع في امثلة كل منهما فقال ( نحو زيد ضارب ابوه ) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ ( و ) نحو ( جاء الضارب ابوه ) وهذا مثال الاعتماد على الموصول ( و ) نحو ( جاء رجل ضارب ابوه ) وهذا مثال الاعتماد على الموصوف ( و ) نحو ( جاء زيد راكبا فرسه ) وهذا مثال الاعتماد ذى الحال ومثال للعامل في الضمير المستتر وفي المفعول فان فرطه بالنصب مفعوله وفاعل راكبا مستتر تحته راجع الى ذى الحال وقوله ( او ) ( اعتماد ) ( على ) الهمزة ) عطف على قوله على صاحبه ولذا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف لفظ الاعتماد ولما كان هذا الحكم غير منحصر في الهمزة فسر ما الشارح ووصفها بوصف ( الاستفهامية ) و اشار الى عدم انحصارها بقوله ( ونحوها ) اى وكذا الاعتماد على نحو الهمزة ثم بين لفظ النحو بقوله ( من الفاظ الاستفهام ) سواء كان حرفا كهل واسماء نحو من وما ونحو من خاطب الخالدان وما صانع البكرات وقوله ( او ما ) عطف على الهمزة او على صاحبه يعنى او بشرط الاعتماد على ما وفسرها الشارح بوصفها بقوله ( النافية ) للاحتراز عن الاسمية الموصلة والموصوفة ثم قال ( ونحوها من حروف النفي كلا وان ) بكسر الهمزة اى النافية وانما فسر النحو في الاول بالافاظ وفي الثانى بالحروف لان الاستفهامية توجد في الحرف وفي الاسم ولو قال من الحروف لم يوجد الشمول واما النفي فيوجد في الفعل كليس وفي الحرف كما ولا ولم يدخل الفعل في هذا الحكم بقى الحرف وانما حصر المصنف في ذكر الهمزة وذكر ما ولم يقل او الاستفهام والنفي كما قال غيره للاشارة الى اصاله الهمزة الاستفهام والى اصاله ما في النفي ثم شرع ببيان توجيهه على الاشتراط باحدهما حين العدم او الاول لتحصل قوة الفعلية بجهة اخرى فقال ( لان الاستفهام والنفي ) وقوله ( الفعل ) متعلق بقوله ( اولى ) وهو خبر ان يعنى ان دخول الاستفهام والنفي على الفعل اولى من دخولهما على الاسم كما بين في محله ولما دخل احدهما على اسم الفاعل ( فازداد بهما ) اى بسبب دخول احدهما على اسم الفاعل ( شبه ) اى شبه اسم الفاعل ( بالفعل ) نحو اقامهم زيد و اقامهم الزيدان وما قامهم زيد وما قامهم الزيدان وزاد بعضهم الاعتماد على النداء نحو يا طالع ابلان طالع اعمل في جبالا لاعتداده على حرف النداء كما زاده صاحب اللب وقال شارحه ان هذا عند ابن مالك واعتراض عليه ابنه وابن هشام بانه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالوا اعتمد في مثله على الموصوف المقدر فبنى يا طالع ابلان رجلا طالع ابلان هذا اما اختاره ابن الحاجب ثم قال الشارح المذكور واقول نصرة لابن مالك رحمه الله ان حرف النداء قائم مقام ادعوه فهذا يكتفى في التقريب ولو اجيز الاعتماد على الموصوف المقدر لقلنا شرط الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من صاحب تحرى عليه ملفوظ او مقرر انتهى ملخصا ثم انه لما كان اسم الفاعل اما الزمان الحال او الاستقبال او

التكلف لانه ليس لتصح اللفظ بل لبيان المراد وشرح ما هو كذلك في الاصح قوله ولا كل بعض قبل لا فرق بينه وبين كل ما يكتفى به والصواب ولا بعض مبهم وكان السهو من التماس وانت خبير بانه لا فرق بين ولا بعض مبهم وبين ولا كل بعض الا ان عبارة الشارح قدس سره انسب بالتعبير ههنا وذلك لان البعض المنكر يصح اطلاقه على كل بعض فيقول اليه وبذلك ظهر الفرق بين المراد بقوله كل ما يكتفى به وبين المراد بكل بعض وبند وان هذا ليس من ذلك قوله ولذلك لم يقل بعض الكنايات قبل بل اى ما وجه الاصطلاح في الكنايات دون الظروف وكان القائل نسي ان لا مشاحة في الاصطلاح وان سؤال تعيين الطريق ساقط على ان الوجه ظ وهو شيوخ لفظ الظروف دون الكنايات قوله وانما جئنا لان كل الخ قيل لا يخفى ان بهذا الوجه لا يصير من شئ من قسمي المبني لان من مشابه مبنى الاصل ولا مما وقع غير مركب وله نظائر ترك عليك واحدا بعد واحد فلا تغفل وهذا من لغة التأمّل وعدم التبع قال المعنى بعد قوله

واما سكت وزيت فاما  
بيننا لانهما واقعان معا  
موقع الجملة ولا اعراب  
للجملة من حيث كونها  
جملة فاجريتها مجراها  
وهذا البناء يصح ان  
يقال انه مما ناسب الاصل  
لانه اشبه الجملة التي لا  
اعراب لها لفظي ولا  
تقدير من حيث هي  
جملة ويصح ان قال انه  
مما وقع غير مستحب لانه  
لما كان حكاية من الجملة  
تصدر وقوعه مركبا  
فانه يركب التركيب  
المقتضي للاعراب المفردات  
واما تركيبة الجمل من حيث  
كونه جملا فلا يقتضي  
اعرابا هذا كلامه  
وعليه فغيره فمعه حتى  
تدفع عنك ما سيورده  
القائل من النظائر  
واحد ابدء واحد ولا  
تفعل قوله لانه لو جعل  
كاحد الطرفين لكان  
يحكمنا هذا هو المشهور  
فيما بينهم وقد قيل الوجه  
ان يقال نصب مميزكم  
الاستهامية لانه جعل  
مميزكم الخبرية كالمطرفين  
دفعا لتحكم فلو جعل  
مميزكم الاستهامية  
مثلا او مثل احدهما لا  
لتبس بكم الخبرية فيجعل  
كالوسط تميزا ولم يمسك  
لان كم الخبرية متقدمة  
على الاستهامية لتكون  
الاستهامية فرع الخبر  
فيجعل كالمطرفين لان  
الطرف مقدم على  
الوسط وفيه ما فيه قوله  
لكن يجوز الزعزعي

الماضي وفرع من بيان حاله في الاول شرع في بيان حاله في الثالث فقال (فان كان) وفسر  
الشارح اسم كان بقوله (اي اسم الفاعل) للاشارة الى ان اسمه ضمير مستتر تحت وراجع الى  
اسم الفاعل واورده وصفا بقوله (المتعدى) للاشارة الى ان الخلاف في هذه المسئلة في وجوب  
اضافته الى المفعول وهو انما وجد في المتعدى (للماضي) ولما كان كونه للماضي على وجهين  
احدهما بالاستقلال والاخر بوجوده في الاستمرار اشار الشارح اليهما بقوله (اي لازم من  
المضي بالاستقلال) يعني سواء كان المراد بكونه للماضي انه مقارن للزمان الماضي دون الحال  
والاستقبال نحو انا ضارب زيد امس (او) وجد ذلك الماضي (في ضمن الاستمرار) بان  
راد استمرار وجوده ووجود الماضي في ضمنه نحو انا ضارب زيد ثم الشئ ضم قوله (واريد  
ذكر مفعوله) قوله فان كان الاشارة الى انه لو لم يرد ذكر مفعوله لم يتم حكم المسئلة (وجبت  
الاضافة) (اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) (معنى) وفسره بقوله (اي اضافة مضموية)  
للاشارة الى انه مفعول مطلق مجازي الاضافة وليبان نوع تلك الاضافة وقوله (لفوات)  
الحيلة لعدم كون تلك الاضافة لفظية مع انها صفة مضافة الى مفعولها يعني انما كانت تلك  
الاضافة مضموية لالفظية لا اعدام (شرط الاضافة اللفظية) وهو كون الصفة مضافة الى  
مفعولها فاسم الفاعل ههنا ليس بمضاف الى مفعوله لعدم شرط العمل فيه وهو كونه للحال  
او الاستقبال ومثاله (مثل زيد ضارب عمرو امس) فان الضارب في هذا المثال لما كان للمضي  
الماضي لكونه مقيدا بلفظ امس وهذا عند الجمهور بناء على اشتراط في عمله بكونه مقارنا  
لالحال او الاستقبال (خلافا للكسائي) او خوفا خلافا وذلك المخالف لهم هو الكسائي  
(فانه) اي الكسائي (ذهب الى عدم وجوب اضافته) اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وانما  
لا تجب الاضافة عنده (لانه) اي اسم الفاعل (يعمل) اي يعمل في مفعوله (عنده) الكسائي  
بلا شرط (سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال) وانما اخر الحال عنهما لكونه اذات  
الطرفين فزمان الحال وان كان مقدما على الاستقبال في الوجود لكنه مؤخر عنه في الملاحظة  
فروعت ههنا الملاحظة للتفنن (فيجوز) اي واذا لم تجب الاضافة يجوز (ان يكون)  
اي مفعوله (منصوبا) اي لفظا (على المفعولية) ويجوز ان يكون مضافا الى مفعوله (وعلى  
تقدير اضافته) كما هي الجائز عنده ايضا (ليست اضافته) اي تلك الاضافة (اضافة مضموية)  
كما كانت عند الجمهور (لانها) اي وانما لم تكن تلك الاضافة مضموية عنده لان تلك الاضافة  
(عنده) اي عند الكسائي (من قبيل اضافة الصفة الى معمولها) وكل اضافة شالها  
كذلك فهي اضافة لفظية فاذا كانت لفظية لم تكن مضموية (وتمسك الكسائي) اي استشهد  
على الحكم بعدم وجوب الاضافة (بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) حيث كان  
الباطس عاملا في مفعوله وناسبه مع كونه بمعنى الماضي ولو لم يحجز اعماله مع كونه للماضي  
لم يقع المفعول منصوبا في هذه الاية (وقد مر الجواب) من طرف الجمهور (عنه) اي عن قوله  
تعالى بالنأويل بالحكاية ثم ذكر المصنف تصرف الجمهور فيها اذا وجد ذلك الفاعل مفعول

آخر منصوبا (ان كان له) (اي لاسم الفاعل) اي وان وجد لاسم الفاعل الذي كان  
للماضى (معمول آخر) وقوله (غير ما اضيف) صفة كاشفة للمعمول الاخر  
اي المراد بذلك المعمول الاخر هو غير المعمول الذى اضيف (اسم الفاعل اليه)  
من نحو المفعول الثانى لبايع اعطيت او علمت (يفعل مقدر) (اي فانتصابه) اي فانتصاب  
ذلك المعمول وكونه منصوبا انما هو (بفعل مقدر) وقوله (لاباسم الفاعل) للاشارة  
الى ان القصر المستفاد من اضافة الانتصاب قصر قاب لان الكسائى قائل بان انتصابه  
باسم الفاعل (نحو زيد عمرو درهما امس) (فدرهما) اي فان لفظ درهما في هذا  
المثال (منصوب باعطى المقدر) اي بفعل اعطى الذى قدر بمذوقه زيد معطى عمرو بان يكون  
جملة مستأنفة وجوابا لسؤال نشأ بمقابله (فانه لما قيل معطى عمرو قيل) اي سئل بقوله  
(ما اعطاء فقيل درهما اي) فاجيب عنه بانه (اعطاء درهما) ولما فرغ من مسائل اسم  
الفاعل المجرد عن اللام شرع في المسئلة التى هي حين دخول اللام عليه فقال (فان دخلت  
اللام) واورد الشارح وصفها بقوله (الموصولة) للتخصيص يعنى المراد بدخول اللام  
(على اسم الفاعل) هي اللام الموصولة وقال العصام ان الشئ قيد اللام بالموصولة احترازا  
عن لام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل لا يقضى عن شرط من شرائط العمل صرح به  
الرضى ثم قال ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال  
والاستقبال والاعتماد على صاحبه انتهى ثم ذكر رحمه الله قاعدة وهي ان اسم الفاعل  
والمصدر التمددين الى المفعول به بانفسهما قد يقويان باللام ونسبى لام التقوية في غير نحو  
علم وعرف ودرى وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوى بالباء لجواز زيادتها  
مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم كذا في الرضى وقوله (استوى الجميع) جزاء  
لقوله فان دخلت يعنى اذا كان كذلك استوى (اي) استوى (جميع الازمنة) من الماضى  
والحال والاستقبال ولم يشترط في عمله اقترانه بالحال او الاستقبال ولا اعتماده على شئ  
من الصواب (فتقول) اي فحينئذ يجوز ان تقول (مررت بالضارب ابه زيدا امس)  
اي حال كونه مقارنا للماضى (كما تقول) اي كما يجوز ان تقول (مررت بالضارب ابوه  
زيدا الان او غدا) وقوله (لانه) علة لاستوى الجميع وعدم الاشتراط حال دخول اللام  
الموصولة عليه يعنى انما لم يشترط في العمل مقارنته باحد ازمنة الحال والاستقبال فان علة  
الاحتياج الى اشتراط احدهما متفية ههنا لان علة احتياج انما هي لتقريبه من الفعل  
ولتقوية مشابهته ولما دخلت الموصولة عليه ههنا كان اسم الفاعل صلة له والصلة (فعل)  
بالحقيقة حينئذ) اي حين كونه صلة لان اصل الضارب الذى ضرب ولما بدل لفظ الذى  
الى صورة اللام (عدل عن صيغة الفعل) اي ضرب مثلا (الى صيغة الاسم) الفاعل وهو  
ضارب وانما عدل عن هذا الاصل (لكراهتهم) اي لكراهتهم العرب (ادخال اللام) اي الذى  
هو من خواص الاسم (عليه) اي على الفعل ثم شرع في بيان احكام صيغة المبالغة فقال

قيل هذا رد لقول الرضى  
ولا يدل على جوازه  
كتاب من كتب هذا الفن  
لانه دل عليه كلام  
الرخسرى في تفسير  
الآية وما برده مذكوره  
قيل هذا الكلام انه  
يجوز جر ميمز كم  
الاستفهامية المجرورة  
بحرف الجر نحو على كم  
جذع بنى بيتك وبكم رجل  
سررت والجهوز قصد  
تطابق كم وميمزه جرا  
والجر عند الزجاء بسبب  
اضافة كم الى ميمزه كما  
في الخبرية وعند النحاة  
هو مجرور بمن مقدرة  
وبجوز اختصارها قصد  
التطابق وبهذا صرفت  
وجه محتملة قوله وكم  
الاستفهامية ميمزها  
منصوب مفرد من غير  
استثناء بكم رجل  
سررت لانه داخل في  
قوله ويدخل من فيهما  
وليس من سلامة الفهم  
لان الشارح قدس سره  
لا يريد به الرد على الرضى  
ولا يصح له ذلك لان  
ميجوز الرخسرى في  
الكشاف لا يدفع القول  
بانه لم يدل عليه كتاب من  
كتب هذا الفن وكذا  
ميجوز الرضى جر ميمز  
الاستفهامية بشرط  
انجرار الاستفهامية  
بحرف الجر وبيان كون  
الخبر ح اما بسبب  
اضافة كم الى ميمزه او  
بتقدير من على اختلاف  
القولين لا برده منه ذلك  
لان انجرار الميمز بمن



المقدرة في صورة انحرادكم  
 الاستفهامية بحرف  
 الجر لا يقتضى جواز  
 انحراده بحر الظاهرة  
 من غير انحراد الاستفهامية  
 بحرف الجر كيف  
 ولا مناسبة بين هاتين  
 المسئلتين وبذلك تحققت  
 بطلان قوله وبهذا  
 مررت وجه صحة قوله  
 الخ على انه لا وجه لذلك  
 الاستثناء لعدم دخول  
 حكم الجرورة بحرف  
 الجر تحت حكم الجرورة  
 عنه قوله لو قال وكلنا  
 هما الخ قيل نعم ما قل  
 اذنى تذكير كلاهما  
 تذكير لان تأنيثكم كما  
 شاع في السنة النحاة  
 لتأويلها بالكلمة فقوله  
 كم الاستفهامية في تأويل  
 كلمة كم الاستفهامية والظ  
 فيه التذكير فقوله فهو  
 على تأويل كلا هذين  
 النوعين كما ترى واو قيل  
 بالتأويل فالظاهر كلا  
 هذين اللفظين او الا  
 سين وفيه نظر قوله اى  
 كل واحد منهما قبل اشار  
 الى وجه افراد الجبر ومن  
 وجوه ان كلا مفرد  
 اللفظ وهما وجه لطيف  
 قد خفي لطفه وهو انه  
 نبه ان كليهما واحد  
 بالذات والتعدد اعتبارى  
 وذكر كلاهما تكلف  
 اعتبار التعدد لا يتوهم  
 تخصيص اعتبار الاخراب  
 باحد اعتبارى كم ولا يخفى  
 ان مراد الشارح قدس  
 سره بذلك التفسير ليس

(وما وضع) اى حكم الاسم الذى وضع (منه) (اى) حال كونه (من اسم الفاعل) ولما كان  
 في دخول صيغة المبالغة في تعريف الفاعل تخديش بناء على ما في الترجمة الشريفة وجه  
 الشارح قوله منه على وجه يقتضى خروج صيغة المبالغة فقال (بتغيير) اى وضع بتغيير  
 (صيته) اى صيغة اسم الفاعل (الى صيغة اخرى) اى الى صيغة اخرى حال كون ذلك التغيير  
 ملابساً (بحيث يخرج) اى ذلك الاسم الموضوع (عن حد اسم الفاعل بتغيير صيته الاصلية و  
 ضم المبالغة في معناه وقوله (للمبالغة) متعلق بوضع ولما كان في المبالغة احتمال كونها في الفاعل  
 كما كثير الذى في باب التفعيل اراد ان يدفع هذا الوهم بتقيد المبالغة بقوله (في الفعل  
 المشتق منه) يعنى ان تلك الاسماء موضوعات للمبالغة الحاصلة في الفعل الذى اشتق ذلك الاسم  
 من ذلك الفعل واوزانها المتفق عليها ثلاثة فال بتشديد العين وقول ومفعول بكسر الميم  
 وزادسيبويه فيللا وفعل بكسر الميم وسلك المصنف مسلكه فقال (كضراب وضروب  
 وضرب) حال كون تلك الثلاثة ملابسة (بمعنى كثير الضرب) يعنى للمبالغة في الفعل  
 كما اشار اليه (وعليم) (بمعنى كثير العلم) (وحذر) (بمعنى كثير الحذر) وكون هذين  
 الاخيرين للمبالغة عندسيبويه وقوله (مثله) بالرفع خبر للموصول اعنى ما وضع وقوله  
 (اى مثل اسم الماعل) تفسير للاضمار الجبرور وقوله (في العمل واشتراط ما يشترط به عمله)  
 تفسير و بيان لوجه الشبه يعنى ان ما وضع للمبالغة كاسم الفاعل في كونه عاملاً كفعله  
 وفي اشتراط الوجوه التى يشترط بها عمل اسم الفاعل ولما كان ظاهر كلام المصنف مبني  
 على خروج صيغ المبالغة من حد اسم الفاعل كما فصله الشارح فيما سبق حمل الشارح  
 عبارته عليه وفسره به الى هنا واراد ان ينبه ان كلامه قابل ايضا على احتمال ان يكون داخلاً  
 في الحد فقال (هذا) اى حملنا لفظ المثل على المثلية في العمل والاشتراك (على تقدير ان تكون  
 صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل) ولم تكن منه بمعنى الدخول في افراده يعنى المراد  
 بذلك الاشتراط هو الاشتراك في الحكم لا الاشتراك في المفهوم (واما) اى واما توجيه كلام  
 المصنف (اذا كانت) اى صيغ المبالغة (داخلة فيه) اى في حد اسم الفاعل ومشاركة معه  
 في المفهوم (معنى هذه العبارة) اى فيكون معنى قوله مثله (ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت) اى  
 وقت كون اسم الفاعل (للمبالغة) اى ذلك الفرد منه (مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن) اى  
 مثل الفرد الذى لم يكن (للمبالغة نحو زيد ضرب ابوه عمرا الان او غدا) يعنى فلان يجوز  
 ان يقول امس كلاً لا يجوز في ضارب وهذا مثال لوجود الاعتماد عليه المبتدأ ولوجود واحد  
 المعنيين من الحال والاستقبال (و) نحو (مررت بزيد الضراب ابوه عمرا الان او غدا) وامس  
 وهذا المادخلت عليه اللام الموصولة واستوى فيه جميع الازمنة وقوله (وما فيه) اى واسم  
 الفاعل الذى حل فيه معنى (من معنى المبالغة ناب) اى قام ذلك المعنى (مناب ما) اى مقام  
 المعنى الذى (فات من المشابهة اللفظية) التى كان اسم الفاعل عاملاً بتلك المشابهة وهى موازنته  
 له في الحركات والسكنات وقد فات ذلك بتغييره الى صيغة المبالغة فقيت المشابهة

المضوية والاستعمالية ولما زيد معنى المبالغة فقد جبر به ذلك النقصان لقيامه مقامه اعلم  
ان في قوله وماتاب اشارة الى الاختلاف الواقع بين البصريين والكوفيين فقال الكوفيون  
ان ما كان للمبالغة ليس مثل اسم الفاعل لانه لا يعمل مثله لفوات المشابهة بتغيير  
الصيغة وان جاء بعده منصوب يكون منصوبا بفعل مقدر وقال البصريون انه عامل مثله  
فاجابوا عن قولهم بانه فاعل المشابهة اللفظية بان معنى المبالغة جابر لماقات من المشابهة اللفظية  
فاشار الشارح الى ذلك الجواز بقوله وماتاب وردت لهصام بان المبالغة كالزيادة التفضيلية  
انما تحمل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا وقال في شرح اللب ويمكن ان  
يدفع بان الاصل في اقل التفضيل الزيادة على الغير فلا حظة الغير هي التي بعده من المشابهة  
واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فقرب لكونه بمنزلة التجدد الغير المتناهي للفعلية ولما لم  
يختلف المفرد من اسم الفاعل والمتى والمجموع في هذا الحكم اشار المص الى عدم الفرق بينهما  
فقال (والمتى) وهو مبتدأ وقوله مثله خبره اي المتى (من اسم الفاعل وعما وضع من للمبالغة)  
نحو ضاربان وضربان ولما لم يكن للمتى انواع واقسام بخلاف المجموع حيث ثبت له الاقسام  
اشار اليه وفرقه عن المتى بقوله (و) (كذلك) (المجموع) (منهما) اي من اسم الفاعل  
وعما هو للمبالغة واشار الشارح الى تعميم هذا الحكم لاقسامه بقوله (مصححا كان) سواء كان  
ذلك المجموع منهما مصححا كضاربون وضربون (او مكسرا) كضربة (مثله) (اي مثل  
اسم الفاعل) وقوله (اذا كان مفردا) قيد لاسم الفاعل المقيس عليه وقوله (العمل وشروطه)  
اشارة الى وجه الشبه وقوله (لعدم تطرق) اشارة الى علة عدم الفرق يعني وانما لم يفرق  
بين مفردة وبين مثاء وجمعه لعدم عروض (خال) مانع عن عمله (الى صيغة المفردة من  
حيث ذاتها) اي ذات الصيغة المفردة (بالحاق) اي بسبب الحاق (علائق التثنية) من الالف  
والنون او من الياء والنون (والجمع) اي علامة الجمع من الواو والنون او الياء والنون  
لبقاء صيغة المراد فيهما (تقول الزيدان ضاربان او الزيدون عمرا الان او غدا) هذا  
مثال الاعتماد على المبتدأ للتثنية والجمع وقوله (والزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون  
عمرا الان او غدا او امس) وهذه مثال لهما حين دخلت اللام عليهما وحين استوى الجمع  
وقال لهصام ان هذه العلة يعني قوله لعدم تطرق انما تنفي لوجه عمل المصحح لانه لا تتغير صيغة  
مفردة فيه واما في عمل جمع المكسر فلا تنفي لانه تتغير صيغة مفردة الان يعتبر معه قصد اطراد  
الباب وقال الرضي ان جمع المكسر محمول على الواحد لانه اصله انتهى (ويجوز حذف النون)  
وتغيير النون بقوله (اي نون المتى والمجموع) اشارة الى تعميم تلك المسئلة في نون المتى  
والمجموع وقوله (مع العمل) متعلق بجوز وظرف له وقوله (في معموله بتعبه على المفعولية)  
تفصيل لكيفية العمل وصورتها يعني ان حذف النون جائز في المفعولية التي عمل اسم الفاعل في  
معموله بسبب نصب اسم الفاعل العامل لذلك المفعول على المفعولية نحو نحن الضاربون ازيدا  
زيدو عمرو الضاربين بكرة ويجوز ايضا ذكر النون في هذين المثالين وقوله (بخلاف ما اذا

لثنيه على وجه افراد  
الخبر لان الحكم الجاري  
على كلمة كل انما يكون  
باعتبار ماضيف اليه  
وما لا يكون خبره بحسب  
الظاهر الا مفردا بل  
المبارة لان معناها حسبا  
يقضيه الظاهر كل شيء  
بعده فعل وليس ذلك  
مراد المص بدلالة قوله  
فيما يبدو وكذلك اسماء  
استفهام والشرط وبذلك  
تبين بطلان قوله ومن  
وجوهه الخ وانما  
زعمه خفي اللطيف معنى  
فاسد نأى عن سوء  
فهمه قوله وعمله لا  
يكون الا بحسب ميمزه  
ضمن كلامه الرد على  
الشيخ لرضي قوله ان  
المص اراد تفصيل مواضعها  
في الاعراب يعني اذا كان  
بذلك فعل لم يشتغل عن  
نصبكم بتعب الضمير  
راجع اليه كاني نحوكم  
رجل ضربته او نصب  
متعلق ذلك الضمير كاني  
نحوكم رجلا ضربت غلامه  
كانكم منصوبا بمعمولا  
على حسب اقتضائه فان  
التعنى المفعول به فكلم  
منصوب المحل بانه مفعول  
به نحوكم رجلا ضربت  
ضربت وكلام ملك  
ملك والاولى ان يقول  
معمولا على حسبه وحسب  
المميز معا وذلك انك  
تقول كم يوما فكلم  
منصوب على الظرف  
مع اقتضاء الفعل

المفعول به والمصدر  
والمفعول فيه وغير ذلك  
من المنصوبات فتعين  
لاحد المنصوبات انما  
هو بحسب الفعل وحسب  
المدى فبقولك يوم اثنين  
للظرفية ولو قلت كم رجلا  
لكان انتصابه بكونه  
مفعولا به وقلت كم ضربة  
لا تنصب بكونه مفعولا  
مطلقا هذا كلامه ويؤيد  
ما ذكره الشارح قدس  
سره قول المص في شرح  
الامالي من انه منصوب  
على حسب الفعل المسلط  
عليه مفعول به او مصدرا  
وظرف كقولك في  
المفعول كم ضربت وكم  
رجلا ضربت وتقول  
في الطرف كم يوما ضربت  
وتقول في المصدر كم  
ضربة ضربت لانه مثل  
قولك عشرين رجلا  
ضربت وكثيرا من  
الفلان ملكك وعشرين  
ضربة ضربت وكثيرا  
من الضرب ضربت  
واستمرن يوما ضربت  
وكثيرا من الايام ضربت  
هذا قوله من ابوك نظير  
لأمثال وقد وقع في بعض  
النسخ كم رجلا اخوتك  
وهذا اول لان الظاهر  
في امثال ذلك التثنية  
قبل ينقض تلك القاعدة  
بكم رجل صبيك فانه  
يتبين هناك كم الضربة  
لان النكرة لا تكون  
مبتدأ للمعرفة  
بالاقتناع فيما عدا

كان) بيان لفائدة قيد الجواز بقوله مع العمل يعني انما قيد المصنف جواز حذف التون بقوله  
مع العمل للاحتراز عن خلافه وهو اسم الفاعل الذي كان (مضافا اليه) الى معموله بان يجزئه  
بالإضافة (فان حذفها) اى حذف التون حينئذ (واجب) لكونه مضافا فلا يجوز ذكرها  
وقوله (و) (مع) (التعريف) بالجر معطوف على قوله مع العمل ولذا وسط الشارح لفظ مع  
فيكون من قبيل عطف شرط شيء على شرطه الاخر يعني اشتراط لجواز حذف التون  
شيان احدهما كونه عاملا والثاني كونه مع التعريف ثم ذكر علة جواز الحذف بقوله (تخفيفا)  
واشار الشارح بقوله (مفعولاه للحذف) الى ان المقصود هو التخفيف واليه اشار بقوله  
(اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين) يعني العمل والتعريف (لقصده مجرد التخفيف)  
وقوله (لطول الصلة) اشارة الى علة ذلك القصد يعني انما قصد التخفيف في هذه الصورة  
لوقوع الثقل بكون الصلة طويلة (بها) اى بسبب التون اذا كانت مذكورة لان اسم الفاعل  
اذا كان باللام يكون صلة له واذا كان ناصبا لمعموله تكون الصلة مشتملة للفاعل والمفعول  
والمشتمل اهمما يكون اطول مما هو مشتمل للفاعل فقط فيوجب التخفيف واما اذا لم يكن عاملا  
النصب لفظا بل كان مضافا الى ذلك المعمول فانه يوجد التخفيف المقصود بالإضافة واذ لم يكن  
باللام لم يكن صلة فلا يضر تطويله ومثاله (كقراءة من قرأ) اى كقراءة القارى الذى قرأ  
قوله تعالى (والمقيمي الصلوة) في سورة الحج (ينصب الصلوة على المفعولية) بخلاف القراءة  
المتواترة التى هي بجر الصلوة وبإضافتها اليه واعلم ان القارى بهذا هو المطوعى فى احد وجهيه  
وفى الوجه الى قراءة زيادة التون وهذه قراءة شاذة غير متواترة مع ان زيادة التون مخالف  
للرسم ثم اشار الى ضعف حذفها اذا لم يكن مع اللام فقال (واما على تقدير التكبر) اى واما  
حذف التون على تقدير كونه نكرة (مثل قوله تعالى اذا نقوا العذاب) الا لم اذا قرئ لفظ الا لم  
بالنصب فحذفها) اى فحذفها التون على ذلك التقدير (ضعيف) وقوله (لان اسم الفاعل) اشارة  
الى علة الضعف يعني انما يكون حذفها ضعيفا على ذلك التقدير لان اسم الفاعل (لم يقع صلة  
اللام) فحينئذ لا يضر وقوعه طويلا حتى يحتاج الى التخفيف هذا بيان لضعفه دراية وقوله  
(والقراءة) جواب للسؤال المقدرك ان قائل يقول لم يكون ضعيفا مع وجود القراءة فيه فاجاب  
بان قراءة النصب ليست بمتواترة والقراءة الغير المتواترة (عمالا اعتماد عليه) فلا يرد حينئذ  
على الشارح ما اعترض به بعض المحشين بان قوله القراءة عمالا اعتماد عليه ليس بما يثبت لان القراءة  
اصل فى العمل لورودها من معدن البلاغة فان مراده نفي الاعتماد على الغير المتواترة والقراءة  
بنصب العذاب فى الآية المذكورة لم توجد فى المتواترات ولما فرغ المصنف من مسائل اسم  
الفاعل شرع فى مسائل اسم المفعول فقال (اسم المفعول) (هو) (ما اشتق من فعل) (اى)  
حدث موضوعا (لمن وقع) اى ذلك الحدث (عليه) (اى لذات ما) يعني انه اسم اشتق من  
حدث حال كونه موضوعا للذات وقع ذلك الحدث عليه وفى العصام ان قوله لمن وقع عليه  
يشكل بخروج نحو مضروب فى قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له فان

مثل من ابوك وبمرت  
رجل افضل منه ابوه  
وكان اخذ ذلك من  
لول الرضى ومثال كونه  
مبتدأ كم رجل جاءني  
واما كم مالك فالاولى  
فيه ان يكون خبر الا  
مبتدأ لكونه نكرة وما  
يبدء معرفة لكنه قد  
فعل حماد كره اى الرضى  
في مباحث البتدأ من ان  
المبتدأ يقع نكرة من غير  
تخصيص في كثير من  
المواضع احدها ما  
التعجبية على مذهب  
سيدويه والثاني المبتدأ  
لذى هو فاعلا في المضي  
والثالث المبتدأ الذى  
خبره ظرف او جار  
ومجرور والرابع كلمات  
الاستفهام او ما يقع بعد  
حرف الاستفهام الخامس  
ما يبدء او الحال السادس  
بعد اما السابع الجواب  
قال وغير ذلك مما لا  
يحصى ولا ضابط له قوله  
فكم منا منصوب المحل  
اولا قيل هكذا ذكره  
لرضى وهو غير مرضى  
لان الرفع محلا  
ليس كم بل الجملة الظرفية  
وهي النائية من الخبر  
هذا وما فيه اظهر من  
ان يخفى قوله اى مثل كم  
في تأني الوجوه الاربعة  
الاهمية قبل جعل المشار  
اليه بكذلك قوله فكل ما  
يبدء ذلك ان تجعل المشار  
اليه من قوله ولها صدر  
الكلام الى هنا ولما لم يجر

المضروب في هذين المثالين لا يصدق عليه انه موضوع لمن وقع عليه الضرب بل لمن  
وقع فيه الضرب اول من وقع له الضرب وقد يجاب عنه بان المضروب في المثالين المذكورين  
المفعول به وانما ذكرت كفة في اللام للظرفية والعلية لالانه نعى وضع لهما لان المضروب  
ليس يوم الجمعة ولا التأديب بل هو شخص آخر وقع عليه الضرب في يوم الجمعة  
وللتأديب فيصدق عليه حينئذ انه موضوع لما وقع عليه الفعل وهو الشخص او يقال  
ان الاستعمال على خلاف الوضع بتزليل الظرف والسبب منزلة المفعول وقوله (من حيث  
وقوع الفعل عليها) للاحتراز عن اسم التفضيل الذى صنف للمفعول نحو اشهر واعرف  
بمعنى المشهور والمعروف فانهما موضوعا لما وقع عليه الشهرة والمعرفة لكنه ليس  
بهذه الحيتية لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير كذا في بعض الحواشي ولكن  
اختصاص قيد الحيتية في تعريف اسم المفعول لاخراج اسم التفضيل وعدم اعتباره في  
تعريف اسم الفاعل وتكلفه فيه بما تكلف ليس بظاهر الوجه وقوله (فمضروب) شروع  
في تطبيق الحد بالافراد يعنى ان لفظ مضروب مثلا اسم مفعول ويصدق عليه تعريفه  
لانه (موضوع لذات ما) اى لذات من الذوات لا لذات معين وقوله ما صفة الذات وقوله  
(وقع عليها الضرب) صفة بعد صفة لى لذات المهمة التى وقع عليها الضرب (واعذار  
اقامة من) اى الاعتذار من المعرفة لا قامة لفظ من حيث قال لمن وقع (مقام ما) اى ولم يقل  
لما وقع مع انه الظاهر لمعوم ما اى هو الاعتذار الذى (مر فى اسم الفاعل) فلا يلزم تكراره  
(فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة) وقوله (من المصدر) متعلق بالمشتقة  
لانه بيان لبيان الامور المشتقة يعنى بالامور المشتقة كل اسم مشتق من المصدر وهو اسم  
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (وقوله لمن وقع عليه) فصل (يخرج)  
اى من هذا التعريف (ماعدا المحدود) اى غير المحدود الذى هو اسم المفعول وذلك  
الغير (كاسم الفاعل والصفة والمشبهة واسم التفضيل) فان اسم الفاعل موضوع لمن قام  
به الفعل والصفة المشبهة لما كانت مشتقة من الفعل اللازم امتنع فيها وجود ما وقع  
عليه الفعل لان وجود ما وقع عليه الفعل انما هو في المتمدى ولما كان اسم التفضيل  
جهتان جهة كونه بمعنى الفاعل وجهة كونه بمعنى المفعول اشار الى خروج كل منهما بهذا  
القيد بقوله (مطلقا) وفسر ذلك المطلق بقوله (سواء وضع) اى سواء وضع اسم التفضيل  
(لتفضيل الفاعل) نحو اعلم (او لتفضيل المفعول) نحو اشهر فكلاهما خارجا بهذا القيد  
(قانه) اى فان اسم التفضيل مطلقا ليس بمشتق من فعل الموصوف مطلق بل هو (مشتق من فعل  
الموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول) بخلافه فان (موضوع لمن وقع عليه  
الفعل فقط) اى من غير اعتبار زيادته تم شرع في بيان صيغته من الثلاثى وغيره فقال  
(وصيغته) اسم المفعول حال كونه (من الثلاثى المجرد على) (زنة) (مفعول) (كمضروب)  
(ومن غيره) (اى غير الثلاثى المجرد) من الثلاثى المزيد فيه او الرباعى المجرد او الرباعى

الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام او شرط اوله الشارح بان المراد انه يتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء وجمل فيه التأويل في التشبيه فقال معنى قوله وكذلك ان مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعا اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حذرة لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام يريدان كم الاستفهامية قد مر ذكرها ولكن لمجرد ذلك لا يثبت الحذرة في التركيب لفظا ولا معنى لاسيما على توجيه الشارح قدس سره كما هو الظن قوله اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه لانه في صورة الرفع لا يكون تمييزا وما قيل والظاهر ان المراد ما هو تمييز بحسب الظاهر عمالا وجه له قوله فكان الالقي تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم ماله وكم ضربت قيل في هذا التوجيه مع التحمل في التمييز بحسب الالقي في بعض الوجوه فرأت حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالوجه الثلاثة نصب حمة وجبرها مع الافراد وجبرها مع الجمعية والمراد

المزيد فيه (على صيغة اسم الفاعل) اي على صيغة اسم الفاعل لهذا الباب ولكن كون تلك الصيغة لاسم الفاعل وبين كونها لاسم المفعول فرق وهو ما ذكره بقوله (بفتح) اي حال كون تلك الصيغة في اسم المفعول ملازمة بفتح (ما) اي الحرف الذي (قبل الاخر) وانما اختيرت الفتحة فيما قبل آخر اسم المفعول (لحقة الفتحة) اي لكونها اخف الحركات (وكثرة المفعول) اي ولكون اسم المفعول اكثر استتمالا بالنسبة الى اسم الفاعل لان للفعل فاعلا واحدا سواء كان لازما او متعديا الى واحد او الى اثنين او الى ثلاثة ولكن يوجد له مفعولات ولذا اختيرت الفتحة حتى تكون خفتها معادلة للثقل الحاصل من الكسرة (كمستخرج) وهذا مثال له حال كونه (بفتح الراء) ثم شرع في بيان عمله فقال (وامره) (اي شانه وحاله) وقوله وامره مبتدأ مشبه وقوله كما مر خبر ومثبه وقوله (في العمل) متعلق بالامر كذا في المعرب وبيان لوجه الشبه ولما كان عمله في نائب فاعله غير مشروط بشئ اختص احتياجه الى الشرط في عمل غير نائب الفاعل فاشار اليه الشارح بقوله (اي) في (حمل النصب) وقوله (والاشتراط) بالجر عطف على قوله في العمل فاشار الشارح بتفسير الاشتراط بقوله (اي اشتراط عمله) الى ان اللام في الاشتراط للعهد الحارجي وليس المراد منه اشتراط آخر بل الاشتراط الذي ذكر في اسم الفاعل وهو انه يشترط عمله في المفعول به (باحد الزمانين) اي الحال والاستقبال (والاعتماد) اي اشتراط عمله بالاعتماد (على صاحبه او الهمزة) اي او الاعتماد على الهمزة (او) على لفظ (ما) (كما مر اسم الفاعل) (اي مثل شانه وحاله) وقال المصام نقلا عن الرضي ان قوله وامره كما مر اسم الفاعل موافق لكلام المتأخرين كابي علي ومن بعده فانهم صرحوا باشتراط عمله بزمان الحال والاستقبال كاسم الفاعل واما المتقدمون فليس في كلامهم ما يدل على اشتراط عمل اسم المفعول باحد الزمانين ثم قال ولو اكفي بقوله وامره كما مر اسم الفاعل في العمل لكفي انتهى ثم ذكر الشارح باقي الحال والشان بقوله (واذا كان) اي اسم المفعول (مرفقا باللام) نحو المضروب (يعمل بمعنى الماضي) اي اذا كان بمعنى الماضي (ايضا) اي كما يعمل بمعنى الحال او الاستقبال او كما يعمل اسم الفاعل اذا دخلت عليه اللام (فهو) اي اسم المفعول (برفع ما) اي المفعول الذي (يقوم) ذلك المفعول (مقام الفاعل) فيكون نائبه عند حذفه (ولو كان) اي بعد رفعه لذلك المفعول بالنائية اما ان لا يوجد مفعول آخر او يوجد فان وجد (هناك مفعول آخر) اي غير المفعول الذي جعل نائبا (بقي) اي ذلك المفعول الاخر (على نصبه) اي على نصبه الاول على المفعولية وهذا الكلام من الشارح توطئة لما مثل به المصنف بقوله (نحو زيد مطي غلامه درهما) فقوله مطي بفتح المعطاء اسم المفعول رفع القلام الذي هو مفعوله الاول وبقي درهما منصوبا به على حاله وقيد الشارح المثال بقوله (الان او غدا) وقد امله المصنف لظهوره واهمل ايضا بيان ما كان مرفقا باللام ولذا ذكره الشارح بقوله واذا كان مرفقا باللام ووارده مثلا بقوله (او الماطي غلامه درهما الان او غدا او امس) ثم شرع في بيان الصفة المشبهة فقال (الصفة المشبهة)

بقوله وقد يحذف انه  
قد يحذف مثل ميم كم  
كم حصة لك يا جرير  
وخلة فانه الذي سبق  
آتفا فيكون اشارة  
الى ثلثة اوجه آخر  
باعتبار الميز المحذوف  
ويكون نحوكم مالك  
وكم ضربت تنظير  
المحذف هذا الميز  
وتبيننا لاحتمال  
المحذوف بان يكون  
المصدر كما في ضربت  
او المقدار كما في مالك  
وهذا من جملة  
الاورهام لان المراد  
بالوجه الحقيقة في  
التمييز النصب على  
الاستفهام والجر على  
الخبر والرفع على  
معنى كم مرة حلت  
على عساتك كما صرح  
به الزمخشري في  
الفصل الخامس في  
شرح الايضاح وغيره  
وايضا الجر مع الجمعية  
لا يتصور في هذا  
المثال فيبطل ما زعمه  
جدا وكون المراد  
بقوله وقد يحذف ما  
اقاده مما لا سبيل  
اليه قطعا قوله  
والشارى جمع مشراه  
هكذا في بعض النسخ  
والصواب المشار  
بدون الياء اما  
مشارى في البيت  
فهو تركيب اضال

بني الصفة التي ليست باسم الفاعل ولا باسم المفعول ولكنها شبهية (باسم الفاعل من حيث انها)  
اي تلك الصفة (تثنى وتجمع ونذكر وتؤنث) كما بنى اسم الفاعل وتجمع ويذكر وتؤنث  
فقوله الصفة مبتدأ وخبره قوله (ما اشتق) اي اسم اشتق (من فعل لازم) وهذا القول  
(احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين) اي المشتقين من المتعدي نحو ضارب  
ومضروب وليس باحتراز عما اشتقا من اللازم نحو قائم وذاهب ونحو ممرور به وكذا يخرج  
عنه افعل التفضيل من المتعدي نحو زيد اعلم من عمرو وكذا في الوافية (لمن) اي موضوعا لمن  
وفسره بقوله (اي لما) اختصارا يعني ان اصل التمييز في امثاله ان يكون بما فعدل عنه المصنف  
في التعاريف الثلاثة واعتذر عنه واعتذار المذكور ههنا كذلك (قام به) وقال في الوافية  
ايضا ان قوله لمن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان والالة ولم يتعرض له الش العلامة  
ولما دخل في تعريف الصفة المشبهة اسم الفاعل والمفعول اللذين اشتقا من اللازم اخرجهما  
بقوله (على معنى الثبوت) يعني انها موضوعه لما يستمر ويلزم (لا بمعنى الحدوث) كاسم  
الفاعل والمفعول وهذا (احتراز عن نحو قائم وذاهب) اي عن اسم الفاعل الذي من اللازم  
واشار اليه بقوله (بما اشتق) وهو بيان للنحو في نحو قائم يعني المراد بنحو قائم كل اسم اشتق  
(من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه) اي فان ذلك الاسم (اسم فاعل) لكونه بمعنى  
الحدوث (لا صفة مشبهة) لعدم كونه بمعنى الثبوت وفي الوافية وكذا يخرج بقوله بمعنى  
انثبوت افعل التفضيل الذي اشتق من اللازم نحو افضل الخ وفي العصام ان المراد بالثبوت  
في كلام المصنف هو الثبوت المقابل للحدوث على تفسير المصنف واشار اليه الشارح ايضا  
بقوله لا بمعنى الحدوث بخلاف ما حققه الرضى فان المراد بالثبوت عنده هو الثبوت المشترك  
بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار فانه قال والذي ارى ان الصفة المشبهة  
كما انها ليست موضوعا للحدوث ليست موضوعا للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث  
والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيهما فليس معنى نحو حسن في الوضع الا انه ذو حسن  
سواء كان في بعض الازمنة او في جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيد في حقيقة  
في القدر المشترك بينهما وهو الانصاف بالحسن ولكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة  
اولى من بعض ولم تجد فيه في جميع الازمنة كانك حكمت بشبوه فلا بد من وقوعه في زمان  
كان الظاهر وقوعه في جميع الازمنة الا ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان  
هذا حسنا فقبح الخ اقول فهنا ثلاثة اشياء الاول المنجدد وهو المراد بالحدوث باتفاق  
بين المصنف والرضي والثاني المتجدد المستمر في جميع الازمنة وهذا القسم باعتبار تجدد  
حادث وباعتبار استمراره في جميع الازمنة مستمر بهذا المعنى غير مجرد عن الحدوث والثالث  
المستمر الغير المتجدد والمراد بالثبوت عند المصنف والشارح هو هذا القسم وعند الرضى هو  
القسمان الاخيران والله اعلم وقد فصله الشارح بقول (واللازم) اي المراد من قوله من فعل  
لازم (اعلم من ان يكون لازما ابتداء) اي حين وضعه نحو حسن فانه مشتق من حسن اي

من الباب الذي اختص باللازم (او عند الاشتقاق) اى سواء كان لازما حين الوضع او لم يكن بل عرض كونه لازما عند اشتقاقه مثال العارض عند الاشتقاق (كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين) فعند كونه في هذا الباب ليس بلازم يقال رحم زيد عمر افلم يكن ما اشتق منه صفة مشبهة بل اسم فاعل فيقال فيه راحم وان اريد اشتقاق الصفة المشبهة منه لم يحجز اشتقاقها منه مادام باقيا في ذلك الباب فانه لما يصدق تعريفه حينئذ عليه بل اشتق الصفة المشبهة التي هي كلمة رحيم (بعد نقله) اى نقل رحم من الباب الذي بكسر العين (الى رحم) اى الى الباب الذي (بضمها) اى بضم العين حتى يكون لازما بنقله ويصدق عليه تعريفه ويمتاز من الرحم الذي هو اسم الفاعل فاذا كان كذلك (فلا يقال) اى فلا يجوز ان يقال (رحيم) حال كونه صفة مشبهة مشتقة من رحم بكسر العين (الا) اى غير ان يقال انه مشتق (من رحم بضم الحاء) ثم فسر الجواز بنقله بقوله (اى صار الرحم طبيعة له) اى طبع الفاعل عليه يعنى انه اذا نقل الى هذا الباب يكون معناه كذلك ليكون هذا الباب موضوعا للطبائع فان كل فعل يحكى من الباب الذي بضم العين في الماضى والغابر يستفاد منه ان هذا الحدث يكون طبيعة لما قام به مثاله (ككرم) اى فعل ماض بضم العين (بمعنى صار الكرم طبيعة له) اى لمن قام به الكرم (والمراد بكونه) اى كون المذكور من افراد الصفة المشبهة ملابس (بمعنى الثبوت انه) اى المراد كونه (يكون كذلك) اى كونه مشتقا من فعل لازم (بحسب اصل الواضع) سواء كان اصله كذلك او بعد نقله حين اشتقاقه حتى لا يكون في اصل وضعه وحين اشتقاقه مشتقا بمعنى الحدوث ثم عرض الثبوت في الاستعمال (فيخرج عنه) اى عن اللازم بهذا المعنى فلا يكون صفة مشبهة (نحو ضامر) وهو اسم فاعل يطلق على ناقة ضامرة اى مهزولة ضعيفة فكان في اصل وضعه بمعنى الحدوث (وطالق) اى ويخرج عنه ايضا لفظ طالق فانه ايضا اسم فاعل يطلق على من وقع منه الطلاق (لانهما بحسب اصل الواضع للحدوث ثم عرض لهما) اى لهذين اللفظين (الثبوت بحسب الاستعمال) حيث كان الاول يجري مجرى الاسم للناقة وان لم تكن مهزولة حتى يستوى فيه التذكير والتأنيث وكان الثانى للرجل الذي يطلق امرأته وان لم يصدر عنه الطلاق ثم شرع في بيان صيغتها المعينة فقال (وصيغتها) (اى صيغة المشبهة) وهذا تفسير للضمير وقوله (مع اختلاف انواعها) للإشارة الى ان نفس الصيغة غير مختلفة بل الاختلاف حاصل من تنوعها بان تكون باللام نحو الحسن وجهه او بالاضافة نحو حسن الوجه او مجردة عنها نحو حسن وجهه بالتثنية وانما اعتبر لتلك الانواع فان حكم كل منها مخالف لحكم الآخر فقوله صيغتها مبتدأ وقوله (مخالفة) بكسر اللام خبره وقوله (لصيغة) (اسم) (الفاعل) متعلق بمخالفة ولما كان لفظ الفاعل الذي اضيفت اليه الصيغة يحتمل ان يكون بمعنى انه صيغة على وزن المضارع مع الميم المضمومة وكسر ما قبل الآخر فيكون بهذا المعنى شاملا لصيغ الثلاثى والغيره ويحتمل

قالها فيها كلمة مستقلة اضيف اليها لفظ المشار وليست من نفس الكلمة قوله لان الفعل الواقع بهما مسلط عليهما وكون الفعل بحيث وقع خير الايمنه ذلك من عمله فيما قبل المبتدأ الا ترى انك تقول مررا زيد ضرب ومررا زيد ضارب ويوم الجمعة زيد ضارب قوله فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا قبل يعنى حذف لان اللام يبنى فساد ههنا فيكون ذكره ذكر المالا حاجة اليه ثم قيل ولك ان تقول حذف ازالة الابهام كون بعض الظروف اسما كاسماء الاشارة ومن الظاهر ان لاحذف في المقام وما جوزه من ازالة الابهام امر لا ينساق اليه او هام ذوى الابهام ثم انه كان على الشارح قد سره حذف ذلك القول لتبين كون اللام لهذا كالى الاخوان والمهود هو الظروف المعبر عنها عند ذكر اقسام المبنى ببعض الظروف كما اعترف به نفسه فاقى بتصور ان يذكر البعض ويقال

بعض الظروف منها  
 قوله ما يظرف فصره  
 بذلك تنبيهها على ان  
 المراد بمالا يتجاوز  
 ما اجري مجراه بدلالة  
 قوله واجري مجراه لا غير  
 ليس غير وزعم بعض  
 الناصر جواز بقاء ما على  
 صومها اشارة الى ان من  
 الظروف في باب الذي  
 ما قطع عن الاضافة  
 من كل وجه حتى لم يبق  
 اثر من الاضافة كافي  
 ما عوض عن المضاف  
 اليه شيء فانه ح كانه  
 لا قطع فيدخل في  
 الظروف ما اجري  
 مجراه قوله لشبهها بغير  
 في كثرة الاستعمال  
 وعدم تعرفها بالاضافة  
 قبل السجبان يقال لان  
 حسب بمعنى لا غير  
 اذ لا فرق بين ان يقال  
 جاء زيد فحسب وبين  
 ان يقال جاء زيد لا غير  
 والفلة من هذا الوجه  
 اعجب وليت شري  
 انه لم لم يحصل حسب  
 مناسبا للغايات في الابهام  
 لانه لا بهام لا يتعرف  
 كثير وفيه انه لو كان  
 ذلك بسبب التغارب  
 في المعنى او الاتحاد  
 لكان كثيرا من المعربات  
 المرافقة لمعاني المبيات

ان يكون بمعنى انه على صيغة وهي لفظ الفاعل فيخص حينئذ بصيغة الثاني المجرد اشارة  
 الى تبسيط لفظ الاسم الى الاحتمال الاول بقوله (او الصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم  
 الفاعل من الثلاثي المجرد) الى الاحتمال الثاني يعني ان المراد بقوله لصيغة الفاعل هي لفظ  
 الفاعل وقوله الذي هو لبيان الاعتذار عن ترك غير الثلاثي يعني انما اعتبرت المخالفة مخصوصة  
 بصيغة الفاعل دون غيره من صيغ اسم الفاعل لان الفاعل اصل بالنسبة الى غيره لانه الذي  
 هو ميزان وزن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد الذي هو اصل بالنسبة الى ما فوقه من الرباعي  
 وقال العصام انه يرد على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة  
 من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل انتهى واقول  
 يحتمل ان يرد الشارح بهذا التوجيه اشارة الى مذهب غيره من الجمهور بقوله (فلا تحي)  
 صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا) اي للاتفاق في التوجيه الثاني يعني اذا كان المراد  
 من الفاعل وزنا مخصوصا بالثلاثي المجرد يكون الحكم بالمخالفة حكما قطعيا كما عرفت وقوله  
 (على حسب السماع) للاشارة الى ان صيغتها سماعية وليس لها وزن مخصوص كاسم  
 الفاعل وقوله (اي كائنه) للاشارة الى ان قوله على حسب السماع ظرف مستقر حال من المستكن  
 في مخالفة حيث قدر المتعلق مؤثنا وقوله (على قدره) للاشارة الى ان الحسب ههنا بمعنى المقدار  
 وقوله (بحيث لا يتجاوز) تفسير للمقدار يعني ان الصيغ المخالفة لصيغة الفاعل على مقدار  
 المسموع لا يتجاوز تلك الصيغ ذلك المقدار المسموع وقوله (فالظرف) شروع في بيان  
 الاعراب الجائز في قوله على حسب السماع يعني ان الظرف المستقر (منصوب على انه حال من  
 المستكن في مخالفة) وهذا هو الاعراب الذي اختاره الشارح لما عرفت من تفسيره (او صفة)  
 اي او الظرف المستقر منصوب على انه صفة (لمصدر محذوف اي مخالفة كائنه على قدر ما يسمع)  
 وفي العصام انه يرد على قوله كائنه على قدره ان وزن اقل من الالوان نحو احمر ومن العيوب  
 نحو اعور واعمى من الثلاثي قياسي في اسم الفاعل مع انها مخالفة لصيغة الفاعل فاجاب  
 عنه بقوله الا ان يقال يحتمل ان تكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيها  
 من غير الثلاثي قياسيا مقصورا على ما سمع انتهى ولما خصص المصنف المخالفة بصيغة  
 الفاعل مع انها مخالفة لصيغة المفعول ايضا اراد الشارح ان يبين وجه ذلك التخصيص فقال  
 (وخص مخالفتها) اي مخالفة صيغة الصفة المشبهة وقوله (لصيغة اسم الفاعل) متعلق بالمخالفة  
 وقوله (باليان) متعلق بنحس والباء داخلة على المقصور ههنا يعني ان المخالفة بمتازة ببيانها  
 لصيغة اسم الفاعل دون بيان صيغة اسم المفعول (مع انها) اي مع ان صيغة الصفة المشبهة  
 (مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا) اي كائنها مخالفة لصيغة الفاعل واللازم على المصنف حينئذ  
 ان يقول مخالفة لصيغة الفاعل والمفعول دون ان يخص البيان بالاول لكنه عدل عنه (لزيادة  
 اختصاص) اي لوجود زيادة الاختصاص (انها) اي للصفة المشبهة (باسم الفاعل) ولم يوجد  
 ذلك الاختصاص الزائد باسم المفعول وذلك الاختصاص الزائد (لكونها) اي لكون الصفة



المشبهة (مشبهة) أي باسم الفاعل في كونها صفة لما قام به الحدث المشتقة هي منه فهي بمعنى  
 ذو مضافا إلى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كأن اسم الفاعل للحدث المشتق هو منه  
 فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما إلا من حيث الحدث أو الإطلاق كاذ كرنا كذا  
 في الرضى ولا يخفى أن هذا الوجه يصلح توجيهها لزيادة الاختصاص بخلاف الوجه الأخير  
 فإنه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول (ولكون عملها) أي وأيضا أن ذلك الاختصاص  
 حاصل لكون عمل الصفة المشبهة أنما هو (لمشابهتها) أي لمساوية تلك الصفة (أياء) أي اسم  
 الفاعل (فيما ذكر) في الأوصاف الذي ذكرت واسم المفعول بخلافه وقوله (تحسن)  
 مع ما بعده خبر للمبتدأ المحذوف أي وتلك الأوزان المسموعة نحو حسن بفتح الحاء والسين  
 (وصعب) بفتح الصاد وسكون العين (وشديد) ولها أوزان آخر وقد جمعتها بعضهم  
 في بيت «هزده أمد بنظم وزن صفات حسن وضيق وشجاع وجبان أحول وشكس  
 وصلب وصفر وسليم يس خلوع وخشن وجنب وعطشان نفسا أمدودكر قيوم»  
 يس امام وندس دكر حيوان ثم شرع في بيان عملها فقال (وتعمل) أي الصفة المشبهة  
 (عمل فعلها) أي تعمل فعلها الذي هو الفعل اللازم وقد عرفت أن عمل الفعل اللازم وهو  
 رفع الفاعل فقط ولا ينصب المفعول وقال في المعاصم اعلم أنه يزيد عملها فإنها تنصب المشبه  
 بالمفعول دون فعلها فإنه لا ينصب مفعولا ولا شبه انتهى وأقول إن عبارة المصنف مطابقة  
 لما سأتى من أن النصب على التشبيه أنما هو مذهب البصريين وأما عند الكوفيين فهو  
 منصوب على التمييزية فبارنه مطابقة لمذهبهم وقوله (مطلقا) منصوب على أنه حال  
 من المستكن في تعمل أي تعمل الصفة المشبهة حال كونها مطلقة وأنما ذكر المطلق باعتبار  
 الوصف كذا في العرب وفسر الشارح المطلق بقوله (أي من غير اشتراط زمان) أي  
 من الأزمنة الثلاثة كما اشترط في اسم الفاعل وقوله (لكونها) علة لعدم الاشتراط يعني أنها أنما  
 لم تشترط بالمقارنة للزمان لكون الصفة المشبهة (بمعنى الثبوت) لا بمعنى الحدث المقتضى  
 للزمان لكونه متجددا فإذا كانت بمعنى الثبوت (فلا معنى) أي فلا فائدة (لاشراطه) أي  
 لا اشتراط الزمان (فيها) أي في الصفة المشبهة فإنها لكونها بمعنى الثبوت لا تقتضى الزمان الذي  
 هو عبارة عن المتجدد وقوله (وأما اشتراط الاعتماد) الإشارة إلى أن قوله مطلقا مصروف  
 إلى اشتراط الزمان فقط وأما اشتراط الاعتماد أي على صاحبه (فمعتبر فيها) أي في الصفة  
 المشبهة أيضا (لا) أي لكن بينهما فرق آخر وهو (أن الاعتماد على الموصول لا يتأتى)  
 أي لا يحصل ولا يقع (فيها) أي في الصفة المشبهة كما أنه معتبر في اسم الفاعل وأنما لم يحصل  
 (لأن اللام الداخلة عليها) أي على الصفة المشبهة نحو الحسن وجهه (ليست) أي تلك اللام  
 (بموصولة بالاتفاق) بخلاف اسم الفاعل فإن اللام الداخلة عليه قد تكون موصولة  
 وقد تكون غير موصولة كما إذا كانت بمعنى الثبوت العارض له في نحو الضامر والحائض  
 كما عرفت تحققة واعلم أن قوله بموصول بالتذكير في أكثر النسخ مع أنه خبر لقوله ليست

داخلة تحمها وليس  
 كذلك ووجه التشبيه  
 في الإصام بالنير  
 دون النايات كونه  
 أدنى مرتبة منه  
 فيه قوله وإنما بنيت  
 على الفهم كالفائت  
 لأنها غالبية الإضافة  
 إليه فيه نظر والصواب  
 ما ذكره المص من  
 أن حيث أنما بنيت  
 لاحتياجها إلى جلة  
 تبين معناها كاحتياج  
 الوصول إلى ذلك  
 ولذلك لا يضاف إلا  
 إلى جلة لأن وضعها  
 لمكان نسبة فلذلك  
 انفردت إلى الجملة  
 كافتقار الموصول وما  
 جاء مضافا إلى غير  
 جملة فساد لا يعمل  
 عليه ولذلك بقيت  
 على بنائها قوله ولذلك  
 أي لكون معنى  
 الشرط فيها قبل  
 الأولى أن يراد بقوله  
 ولذلك وكون معنى  
 الشرط فيها غير قوية  
 كأنه عليه بقوله  
 وفيها معنى الشرط  
 وهذا فاسد لأن  
 الثابت بذلك اختيار  
 الفصل وليس فليس  
 على أن القول بأن  
 المص نبه بقوله وفيها  
 معنى الشرط على  
 ضعف معنى الشرط  
 الثابت فيه وهم  
 محض كيف وقد  
 اعتبر المص منها قيدا

ليست ولعل وجهه كون لفظ الموصول خارجا عن الوصفية الى الاسمية ولما كان للصفة المشبهة  
اقسام ولكل قسم منها حكم مغاير للاخر عنونه بقوله ( وتقسيم مسائلها ) ولم يقل وهي  
اما كذا واما كذا وفسر الشارح لفظ التقسيم بقوله ( اى جعلها قسمين ) وفيه اشارة الى  
ان التقسيم ههنا هو المصدر بمعنى الفاعل وفاعله محذوف فانه لو اراد معنى المفعول لقال  
اى كونها كما هو المتعارف في تفسير المصدر المبني للفاعل والمبني للمفعول يعنى ان الجاعل  
جعل كل قسم منها مذكورا باستقلال وقوله ( وبيان ) عطف على قوله وجعلها وانما زاد  
هذا لان المسئلة عبارة عن قضية كلية فحينئذ لا بد لها من موضوع ومحول فقوله وجعلها ناظر  
الى الاول وقوله وبيان ( حكم كل قسم ) ناظر الى الثانى يعنى ان الجاعل المذكور بعد جعلها  
اقساما يبين حكم كل قسم من تلك الاقسام وقوله ( ويسمى ) شروع في وجه التسمية وانما  
يسمى المصنف ( كل قسم مسئلة ) ولم يقل قاعدة مع انها قواعد ولم يقل ايضا واقسامها  
( لانه ) اى لان الشارح يسأل عن حكمه ) اى عن حكم كل قسم ( ويبحث عنه ) اى ويحمل  
عليه حكمه فكل قضية كذلك جاز ان تسمى مسئلة اى من حيث يسأل عنها وقوله  
( ان تكون الصفة ) خبر للمبتدأ يعنى ان لها اقساما بحسب ذاتها وبحسب معمولها وبحسب  
اعراب معمولها وقوله ( ملتبسة ) للاشارة الى ان الباء في قوله ( باللام ) للملازمة والى انه  
ظرف مستقر خبر لقوله ان تكون يعنى ان اقسامها بحسب ذاتها على قسمين فانها اما ان  
تكون ملتبسة باللام نحو الحسن ( او مجردة عنها ) اى او تكون مجردة عن اللام نحو  
حسن ثم شرع في تقسيمها الثانى بحسب معمول وانما زاد الشارح قوله ( و ) ( على كل من  
التقديرين ) ليكون اشارة الى ان هذا التقسيم تقسيم ثان لها يعنى ان الصفة المشبهة على  
تقدير كونها باللام وعلى تقدير تجردها عنها يكون ( معمولها ) اى معمول تلك الصفة وزاد  
الشارح لفظ ( اما ) على قوله ( مضاف ) ليكون مقابلا لقوله ( او ) ( ملتبس ) ( باللام ) او مجرد  
عنهما ) فقوله معمولها عطف على اسم ان تكون وقوله مضافا عطف على خبره وقوله ( اى  
عن اللام والاضافة ) تفسير للضمير المحرور المتى في عنهما والفاء في قوله ( فهذه ) للفعلية  
يعنى فاذا اقسمت الصفة كذلك فهذه ( اقسام ) ( ستة ) ( حاصلة من ضرب الاثنين ) وهما  
كونها باللام او مجردة ( فى الثلاثة ) وهى كون معمولها مضافا او باللام او بغير الاضافة واللام  
ثم شرع في تقسيمها بحسب الاعراب فقال ( والمعمول ) وفسره بقوله ( اى معمول الصفة  
المشبهة ) للاشارة الى ان اللام للمهد الخارجى وقوله ( فى كل واحد ) ظرف مستقر صفة  
للمعمول بتقدير الكائن اى المعمول الكائن فى كل واحد ( منها ) ( اى من هذه الاقسام  
الستة ) وهى الحسن وجهه او الحسن الوجه او الحسن وجهه او حسن وجهه او حسن  
الوجه او حسن وجهه فالمعمول الذى هو الوجه مثلا ثلاثة اقسام ( مرفوع ) ( نارة )  
( ومنسوب ) ( نارة ) ( ومجرور ) ( نارة اخرى ) وزاد الشارح قوله ( فلى هذا ) ليكون  
توطئة لقوله ( صارت ) اى فبناء على كون المعمول المذكور معربا بالاعراب الثلاثة

يبطل ذلك الوهم بجميع  
اجزائه فان قال وفيها  
معنى الشرط فالباطل ذلك  
اختير بضمها الفعل  
وبذلك القيد ظهر وجه  
قوله يختار فانه لو كان  
بمعنى الشرط دائما لما  
كان هذا مختارا بل  
واجبا وهذا القائل  
الفاضل جعل عدم الو  
جوب على ضعف ذلك  
المعنى وقد عرفت حقيقة  
الحال فاذا بعد الحق  
الاضلال قوله والمراد  
يلزم المبتدئ غلبة  
وقوعه بضمها وقيل  
لزم المبتدئ في غير  
باب الاختار على شريطة  
التفسير قوله اى حال  
مكونها لاستفهام  
وشرط كأنه جعل  
استفهاما حالا منها  
مساعدة بتقدير ذاتي  
استفهام لان الاستفهام  
مناهما والظاهر ان  
المص جملة ظرفا يدل  
عليه قوله ومتى لزمان  
فيهما والامر كذلك  
قوله والمشهور فتح  
الهمزة والنون وقد جاء  
كسرهما قيل يتبادر  
من هذا العبارة ان  
يبنى كسرهما كجنى  
قهيما وليس كذلك  
قال الرضى وكسر  
همزته لفة سليم وقال  
الاندلسي كسرتونه لفة  
هذا او اختلف في اصله  
فقبل هو ابن زيد فيه

صارت (اقسام مسائلها) اى تحولت وارتفعت اقسام مسائلها (ثمانية عشر قميا)  
 (حاصلة) اى تلك الاقسام حاصلة (من ضرب الاقسام الثلاثة التى للمعمول من حيث  
 الاعراب) وهو كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا (فى الاقسام) اى فى الاقسام الستة  
 (الحاصلة من قبل) اى من الاقسام التى ذكرت قبل هذه الاقسام ثم شرع فى بيان  
 الوسطة فى كل من الاعراب الجائز فيها فقال (فالرفع) اى الحاصل الجائز (فى المعمول)  
 (على الفاعلية) (اى فاعليته للصفة) المشبهة ببنى بناء على كون ذلك المعمول فاعلا لتلك  
 الصفة (والنصب) اى وكون المعمول منصوبا مبنى (على التشبيه) (اى تشبيه) اى مبنى  
 على جعل (معمول الصفة) شبيها (بالمفعول) وقوله (فى) (المعمول) (المعرفة) ظرف  
 للظرف المستقر اعنى على التشبيه اى كونه منصوبا على التشبيه انما هو اذا كان المفعول  
 معرفة نحو الحسن الوجه او حسن الوجه وقوله (وعلى التمييز) معطوف على قوله على  
 التشبيه وانما زاده هنا قوله (اى جعل معمولا للصفة تميزا) للاشارة الى مفارقة الاعتبارين  
 لان النصب فى الاول انما هو على التشبيه بالمفعول وليس فى الممولات معمولى معين يقال له  
 التشبيه فليس فيه الجعل وانما هنا فلما كان التمييز معمولا معينا اعتبر فيه الجعل (فى) (المعمول)  
 (النكرة) (هذا) اى الفصل بين كون المعمول المنصوب معرفة وبين كونه نكرة بان يكون  
 نصبة فى الاول على التشبيه وفى الثانى على التمييز (عند البصريين) حيث فرقوا بينهما وتبعهم  
 المصنف (وقال الكوفيون بل هو) اى المعمول المنصوب للصفة المشبهة (على التمييز) اى  
 منصوب على التمييز (فى الجميع) اى فى جميع الصورتين اللتين احديهما كونه معرفة والثانية  
 كونه نكرة ولما كان حكم البصريين بكونه منصوبا على التشبيه فى الصورة الاولى مبنا  
 على عدم جواز التمييز معرفة حيث اضطروا الى الحكم بالتشبيه اراد الشارح ان يبين ان  
 البصريين مضطرون الى هذا لعدم جواز التمييز معرفة عندهم ولكن الكوفيين لم يحتاجوا  
 ولم يضطروا الى حكم معمولا غريب (لانهم) اى لان الكوفيين (يجوزون تعريف المميز)  
 اى يحكمون بجواز كون التمييز معرفة ثم ذكر الشارح مذهبا آخر فقال (وقال بعض النحاة  
 على التشبيه بالمفعول) اى يحكمون بان النصب (فى الجميع) اى فى جميع الصورتين (وقال  
 الشارح الرضى) اى حاكم الشارح الرضى بين المذاهب الثلاثة فقال (والاولى) اى  
 الاخر والانصب (التفصيل) اى مذهب فيه التفصيل وهو مذهب البصريين حيث  
 فصلوا وقالوا ان كان المعمول معرفة فصبه على التشبيه وان كان نكرة فصبه على التمييز فقوله  
 (والجر) بالرفع عطف على الرفع البعيد او على النصب القريب اى الجر (فى المعمول)  
 اى فى معمولا للصفة المشبهة مبنى (على الاضافة) (اى اضافة الصفة اليه) اى الى ذلك  
 المعمول اضافة لفظية ثم شرع فى تفصيل الاقسام فقال (وتفصيلها) ولما احتتمل ارجاع  
 الضمير المجرور الى المسائل والى الاقسام اراد ان يفسره بقوله (اى تفصيل هذه الاقسام)  
 للاشارة الى ان ارجاعه الى المسائل سهو ظاهر وقوله (فى ضمن) جواب لمن قال ان الضمير

ياه وادغم الياء فى الياء  
 وعليه جرى اهل اللغة  
 حيث ذكروها فى باب  
 النون وقيل اصله اى  
 اضيف الى او ان حذف  
 منه الياء والمهزة وادغم  
 الياء فى الياء وقيل اصله  
 اى ان حذف المهزة  
 وزيفه الرضى بانه لم  
 يجىء الا ان خاليا  
 عن اللام ولم يجىء  
 اى مضافا الى المفرد  
 المعرفة وزيف الاول  
 بان ابن للكان وايدان  
 للزمان وكان القائل  
 اراد انه لم يثبت ايدان  
 فى لغة من الاضافات  
 بكسرهما معا بل ثبت  
 بالكسر فى لغة بنى  
 سليم وذلك اما فى اوله  
 او آخره على اختلاف  
 القولين مستدلا على  
 ذلك بظاهر كلام  
 الرضى اكن كلامه ليس  
 ينص فيه لانه لا يجمع  
 محى المهزة والنون  
 مكسورتين معا وقوله  
 فقبيل هو ابن زيد  
 فيه ياء وادغم الياء  
 فى الياء ناقص والتام زيد  
 فى ابن بتشديد والفت  
 فوزنه وزن فصل  
 وقوله حذف الياء  
 والمهزة وادغم الياء  
 فى الياء فلفظ والصواب  
 حذفت المهزة مع الياء  
 الاخيرة فبقى ابوان  
 فادغم الواو فى الياء وقد  
 يقال حذفت المهزة مع

المجرور راجع الى المسائل لانها هي المذكورة فيما قبل ورده بان الارجاع الى المسائل يأتي عنه  
 السياق ولان التفضيل انما يتشعب في الجزئيات والمسائل كليات وتفصيل المسائل انما يكون بذكر  
 احكامها فلم يذكر احكامها فيما بعد بل الحق انه راجع الى الاقسام ثمانية عشر فاتها وان لم يكن  
 المذكورة مجموعة بلفظ واحد لكنها مذكورة في ضمن (امثلة جزئية قولنا) فقوله تفصيلها  
 مبتدأ وقوله (حسن وجهه) خبره وقوله (بتنوين الصفة) بيان لذلك التفصيل اي اذا قرأت  
 الصفة بالتنوين انقطع احتمال اضافة فتكون الصفة مجردة عن اللام وعن الاضافة وقوله (ورفع)  
 بالجر عطف على التنوين اي فتح اذا قرأت معمولها الذي هو (وجهه) برفعه مرفوعا (بالفاعلية)  
 اي يكون فاعلا للصفة (او نصبه) اي او قرأت ذلك المفعول بنصبه (على التشبيه بالمفعول) وارده هنا  
 بعلى حيث قال على التشبيه وفي الاول بالباء حيث قال بالفاعلية لتحصل الاشارة الى ان الفاعلية  
 معنى مستقل لا قضاء الاعراب بخلاف الثاني فانه امر اعتباري ومختلف فيما بين النحاة وقوله  
 (وبحذف التنوين وجر وجهه) معطوف على قوله بتنوين الصفة يعني واذا قرأت الصفة المذكورة  
 بحذف تنوينها تكون الصفة من قسم المضاف فتكون مضافة الى معمولها الذي هو وجهه فيكون  
 وجهه مجرورا (بالاضافة) اي بسبب اضافة الصفة اليه ثم اورد الش قوله (فهذا التركيب) لربط  
 قوله (ثلاثة) حتى يكون خبرا للمبتدأ المحذوف (اي) تركيب حسن وجهه يكون (ثلاثة امثلة)  
 حال كونها (من الامثلة المقصود) اي التي قصد (ذكرها) اي ذكر تلك الامثلة وقوله لتوضيح  
 الاقسام) متعلق بالمقصود وعللة القصد المذكور يعني انما قصد ذكر الامثلة لتكون الاقسام واضحة  
 (باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرًا) (وكذلك) وهذا سر وع في بيان امثلة  
 اخرى فقوله (اي مثل هذا التركيب) اشارة الى المشار اليه واليه والى ان الكاف بمعنى امثل وقوله  
 (في كونه ثلاثة امثلة) اشارة الى وجه التشبيه يعني تركيب (حسن الوجه) بغير تنوين الصفة  
 وبمعرفة معمول مثل تركيب حسن وجهه (بالوجود المذكورة) اي حال كونه ملاسبا بالوجود  
 المذكورة من رفع معموله ونصبه اذا قرأت بالتنوين ومن جره اذا قرأت بحذفها فيحصل  
 ثلاثة ايضا فيكون هذا مثلا للصفة التي هي مجردة عن اللام والاضافة حين كون معمولها مرفوعا  
 ومنصوبا والصفة التي بالاضافة حين كون معمولها مجرورا (وحسن وجهه) (عطف) اي  
 هذا التركيب معطوف (على) تركيب (حسن الوجه) وقوله (اي هو ايضا) تفسير لصورة العطف  
 يعني ان تركيب حسن وجهه ايضا حال كونه (بالوجود المذكورة) فقوله هو مبتدأ وخبره (ثلاثة  
 امثلة) فان لفظ حسن حين كون معموله مرفوعا يكون مثالا للصفة المجردة المرفوعة معمولها  
 وحين كون معموله منصوبا يكون مثالا للصفة المجردة المنصوب معمولها وحين كون معموله  
 مجرورا يكون مثالا للصفة المضافة المجرور معمولها فيحصل امثلة ثلاثة وقوله (الحسن وجهه)  
 بترك الواو معطوف ايضا بالمعطف المقدر كذا في المعرب حال كون هذا التركيب (بادخال  
 اللام على الصفة ورفع اي ورفع (وجهه بالفاعلية) اي بسبب كونه فاعلا (او نصبه)  
 اي او بنصبه (بالتشبيه) اي بسبب تشبيهه (بالمفعول) فعلى هذين التقديرين يكون مثالا

الواو قوله قال صاحب  
 الفصل وقد صرح المص  
 في الصرح بذلك قائلا  
 تقول كيف زيد معناها  
 على اي حال هو هذا  
 كلامه وعليه غيره قوله  
 بمعنى اول المدة قيل اي  
 معنى مذومنداول المدة  
 وانما يختص باول مدة  
 زمان الفصل المتقدم  
 عليها بقرينة سبق ذلك  
 الفصل فلا يراد به  
 ان يقول بمعنى اول  
 زمان الفصل المتقدم  
 ولا يحتاج في دفعة الى  
 ان اللام للمعروض  
 من المضاف اليه اي  
 مدة ذلك الفصل ولا  
 يحسن تفسير قوله او  
 المدة باول مدة زمان  
 الفصل المتقدم لانه  
 ليس مراد المص ولا  
 يخفى ان مبنى التفسير  
 كذلك هو الاستعمال  
 دون الوضع وذلك  
 مراد المص صرح به  
 حيث قال اي اول المدة  
 التي انتفت فيها الرؤية  
 يوم الجمعة فقوله ولا  
 يحسن تفسير قوله الخ  
 مما لا يلتفت اليه قول  
 المفرد اي الاسم المفرد  
 لالتي والمجموع قبل  
 او اريد بالمفرد ما قابل  
 المتني والمجموع لم يعلم  
 انه لا يصح ما رأيت مذمكة  
 ايام اذا تلتة مفرد  
 بهذا المعنى بلاشبهة  
 فينبغي ان يراد بالمفرد

للصفة الملتبسة باللام المرفوع معمولها او المنصوب معمولها (او جره بالاضافة) اى او مجرد  
 معمولها بسبب كون الصفة المذكورة مضافة اليه فيكون مثالا للصفة الملتبسة باللام وبالاضافة  
 الجبرور معمولها فان هذه الاضافة لكونها اضافة لفظية لا يمتنع جمعها مع اللام اذ لا يشترط  
 تجريدها عنهما كما سبق ثم ان المصنف لما غير الاسلوب حيث اتى في الامثلة السابقة بذكر العاطف  
 واتى في الامثلة الانية بمحذوفه اراد الشارح ان يبين وجهها لذلك التغير فقال (وانما غير) اى  
 المصنف (الاسلوب) اى طريق التركيب (بترك العاطف) اى بسبب تركه (اشارة) اى  
 لتحصيل الاشارة (الى انه) اى الى ان قوله الحسن وجهه (شروع) فى قسم آخر من الصفة  
 المشبهة) اى ما ير للقسم السابق وقوله (لان الامثلة السابقة) علة لكون هذا القسم منها ما يرا  
 للاول منها يعنى هذه الامثلة مغايرة للامثلة السابقة لان الامثلة السابقة (كانت) اى كانت مثالا  
 (للصفة المجردة عن اللام وهذه) اى هذه الامثلة كانت مثالا (الصفة ذات لام) فيكون  
 هذا المثال ايضا مثالا لوجوه ثلاثة احدها للصفة الملتبسة باللام مع رفع معمولها والثانى  
 للصفة باللام مع نصب معمولها والثالث للصفة باللام مع جر معمولها (الحسن الوجه) حال  
 كونه (بالوجوه الثلاثة) فى معمولها يعنى الرفع والنصب والجر مع كون معمول باللام ايضا  
 (الحسن وجه) (ايضا) اى كالتركيب السابق (بهذه الوجوه) اى برفع معمول ونصبه  
 او جره مع كون معمول مجردا عن اللام ولما لم يطابق تفصيل المصنف للاجاء اراد الشارح  
 ان يبين لاختياره وجهها فقال (وانما قدم) اى المصنف (الصفة الكائنة باللام فى اول قسم  
 المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول) اى لان مفهوم الصفة الكائنة باللام  
 (وجودى) لدلالته على وجود اللام (والثانى) اى ومفهوم الصفة المجردة عن اللام  
 (عدمى) لدلالته على عدم اللام فاهو وجودى مقدم على عدمى طبعاً فاراد المصنف تطبيق  
 الاجمال بالترتيب الطبيعى وقول (وعكس) بصيغة الماضى المعلوم عطف على قدم اى وانما  
 عكس (الترتيب فى تفصيلها) حيث قدم امثلة الصفة المجردة واخر امثلة الصفة باللام (لان  
 اقسام الصفة المجردة اشرف) من اقسام الكائنة باللام وانما كانت اشرف (قسما واحدا  
 منها يختلف فيه) هو حسن وجهه كما سأتى (وسائر الاقسام) منها (صحیح) وهو حسن الوجه  
 حسن وجه (بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها) وهما الحسن وجهه والحسن وجهه  
 (ممتنع) اى كل واحد منهما وقسم منها صحيح فالقسم المشتمل على الصحيحين اشرف من القسم  
 المشتمل على الصحيح الواحد وقوله (كقَالَ) لتطبيق كلام المصنف بكلامه فانه لما قال فان  
 قسمين منها تمتع تصادق كلام المصنف وهو قوله (انسان منها) لكلامه يعنى ان اثنين  
 (اى من تلك الاقسام) يعنى من اقسام الصفة الكائنة باللام (عنمان) اى عنمان بالامتناع  
 العادى دون الامتناع الذاتى فان امتناعهما لوجود المخالفة للقياس (احدهما) اى احد  
 الوجهين المتضمنين (ان يكون الصفة) وقوله (باللام) صفة الصفة وخبر تكون هو قوله  
 (مضافة) اى تكون الصفة الكائنة باللام مضافة (الى معمولها) وقوله (المضاف) بالجر

الواحد كما فى قوله فيما  
 سأتى وتقول فى الرد  
 من المتعدد اى يقع  
 بهما الزمان الواحد  
 المتبرو وحدته الغير الماق  
 تعدده وانت خبر بان  
 مراد الشارح قدس  
 سره جعله مقابلا لهما  
 باعتبار المعنى اى التمدد  
 اللازم لاهيتهما فيكون  
 المراد به الواحد الذى  
 لا يتعدد ممتناه وان كان  
 فى صورة الثنية او الجمع  
 كادل على ذلك تفرج  
 عبارته قوله نحو ما  
 رأيت هذا اليوم ان الاذان  
 صاحبتا فيهما قبل لما  
 دفع يفهم من كلام  
 الرضى انه لا يخص  
 ما يلزمها بالفرد بل قد  
 يكون الثنى بتأويل  
 الفرد بما هو اهم من  
 الفرد حقيقة او حكما  
 وقد اخذ هذا التأويل  
 من تقييده الجبى منى  
 بقوله اذا لم يكن المقصود  
 عدد او لم يتصرف  
 الهندى فى الفرد وجعل  
 المثال المذكور مما لم  
 يلتفت اليه المصنف لقلته  
 وقوله فادام لا يلاحظ  
 هذان اليومان امرأ  
 واحدا لا يحكم عليهما  
 باولية المدة حق الا انه  
 اهمل بيان وجه ملاحظة  
 اليومين امرأ واحد  
 بل اوهم بيانه انه مجرد  
 ملاحظة

صفة الممحول يعني ان تكون الصفة الكائنة باللام مضافة الى معمولها الذي يضاف ذلك الممحول ايضا (الى ضمير الموصوف اى الى الضمير الراجع الى موصوف تلك الصفة (بواسطة) اى سواء اضيف بواسطة المتعلق (او بغير واسطة) اى او اضيف بغير واسطة المتعلق والماتى المصنف فى مثال ذلك القسم المتمتع بالمثل الذى اضيف بغير الواسطة حيث قال (مثل) (الحسن وجه) ضم اليه الشئ المثال الذى اضيف بواسطة ليكون البيان تاما فقال (والحسن وجه غلامه) وانما متمتع هذا القسم (لعدم افادة الاضافة) وهى اضافة الحسن الى وجهه او الى وجه غلامه (فيه) اى هذا القسم (خفة) فان اضافتها الى معمولها اضافة لفظية وقد تقرر ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا التخفيف اما فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فيها معا لم يوجد ههنا شئ من الثلاثة (لان الحقة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين) اذا كانت مفردة (او) بحذف (التون) اذا كانت ثنية او جماسا (الحسن وجهه) اى كما وجدت الحقة فى هذا الترتيب اذا قرئ (بالاضافة) اى باضافة لفظ حسن الى معموله فانها لما كانت مضافة وجدت الحقة المطلوبة فى المضاف فقد فوجده شرط الاضافة اللفظية وقوله او بحذف معطوف على قوله او بحذف التنوين يعنى الحقة فى الصفة المشبهة اذا لم توجد فى الصفة فلا بد ان توجد فيما اضيف اليه من الممحول (او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة) وهو افظ وجهه فى المثال الاول (او) بحذفه (نما اضيف اليه الفاعل) اى من متعلقه الذى اضيف اليه الفاعل وهو لفظ الوجه فى المثال الذى اتاه الشارح وهو لفظ غلامه وقوله (واستتاره) بالجزم معطوف على كل واحد من قوله بحذف ضمير ومن قوله بحذفه نما اضيف اليه يعنى بان يحذف ضمير الموصوف الاول ويجعل اللام عوضا عنه اوبان يحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل ويجعل اللام عوضا عنه ايضا وبان يستتر الضمير ان المزبور ان فى الصفة مثل الحسن الوجه) فان اصله الحسن وجهه فحذف الضمير الراجع الى الموصوف وعوض عنه اللام واستتر ذلك الضمير تحت الحسن (و) مثل (الحسن وجه الغلام) فان اصله الحسن وجه غلامه فحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل وهو الغلام وعوض اللام عن المضاف اليه فى الغلام وجعل ذلك الضمير مستترا فى الحسن بان يكون فاعلا له فحينئذ وجه التخفيف المطلوب فى هذين التركيبين من جانب المضاف اليه وقوله (او يحذفها مما) يعنى ان الحقة فى الصفة المشبهة تكون بحذف التنوين من الصفة وبحذف الضمير من الممحول فوجدت الحقة على ذلك التقدير فى الجانبين نحو حسن الوجهه بالاضافة بحذف التنوين من الصفة وبحذف الضمير من الوجهه فان اصله حسن وجهه وقوله (ولا خفة) فى معرض ابطال كل شئ من الثلاثة فكانه قال ان الحقة اما فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فيها معا ولا خفة (فيه) اى بهل الحسن وجهه (بواحد منها) اى من التخفيفات الثلاثة فكل تركيب اضافى باضافة لفظية لم يوجد فيه التخفيف متمتع فهذا التركيب متمتع وقوله (وتانيهما) معطوف على قوله احدهما اى وتانى الوجهين المستعين (ان تكون

اليومين بصيرهما واحدا وليس كذلك فتقول هذان اليومان لوحظ بنوان زمان المصاحبة الا انه جئ بالثنى ليعين انه فى زمان للمصاحبة وليس كما ينبى فانه لا يفهم من كلام الرضى انه لا ينحس ما يليهما بالفرد لانه معترض يكون الفرد هنا بمعنى غير المتعدد وقد قال ويجوز كون الزمان المراد به الاول ممدود ايضا بغيرط ان لا يكون السدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان الخصوص نحو ما رأيت منذنة الجامعة ومنذ شهر رجب ومنذ يومنا لقائك هذا كلامه وهل ينفع منه الخصاله للمص واثبات الهى المتعدد من الشئ والمجموع كلا ولا يرتاب ذو مسكة فى حصول المقي بكماله من كلام الشرح ومقاله قوله لحصول التبيين المقي من كونه معرفة الخ قبل الاظهر الا وضع ان يقول يوم لثنتي فيه فى قوة يوم الملااة وليس بذلك لظهور ان هذا القيد لذلك الغرض قاله المص وانما وليهما المرة ليفيد تعينهما الذى هو المقي بالذكر فكلال

الشارح قدس سره من  
وما ذكره القائل  
لحصوله صريحا بدون  
العكس قوله اى الزمان  
الذى قصد بيانه حال  
كونه ملتبسا بالعدد جمل  
الباء في قوله بالعدد  
لمصاحبة وقطعة  
من المتي الذى يطلب  
صلة الباء لما قاله الرضى  
انه لو لم ياول بهذا  
لكان العبارة فيليهما  
المقوله العدد قلت المراد  
بالعدد اسم العدد  
بقريئة جملة مقصودا  
به والكون مقصودا  
به شان اللفظ وانما  
شان المتي صكونه  
مقصودا واختار المتي  
بالعدد على العدد  
ليشمل المتي والمجموع  
والفرد المقيد بالوحدة  
نحو ما رأيت منذ يوم  
ويومان منذ ايام لانها  
ليست اعدادا لكنها  
تفيد المتي بالعدد من  
تعيين الافادة وذلك  
خبط ناش من قلة  
التدبر في كلام الرضى  
ولنقله بعبارة حق  
يبين لك ان ما اجاب  
به القائل براجل  
من الصحة والساد  
قال رحمه الله  
قوله المتي بالعدد اى  
المتي مع العدد والباء  
يعنى مع والا لكان  
الواجب ان يقال المتي  
به العدد لانه قصدت  
بقوله يومان عددين

(الصفة) اى الكائنة (باللام مضافة الى معمولها المجرد) اى الى معمولها الذى تجرد (عن  
اللام) وهو ايضا مابلا واسطة (مثل) (الحسن وجه) (او) بواسطة متعلقه نحو الحسن  
(وجه غلام) وانما امتنع هذا (لان اضافة الحسن) يعنى الصفة الكائنة باللام الى وجه) اى الى  
معمول نكرة (وان) اى ولو (افادت) اى تلك الاضافة (التخفيف) من جانب المضاف اليه  
(بحذف الضمير) فان اصله الحسن وجهه حيث حذف الضمير المجرور والراجع الى الموصول  
(واستتاره) اى وباستتار ذلك الضمير (في الصفة) كما حذف واستتر في الحسن الوجه  
(لكنهم) اى لكن النحاة (لم يجوزوها) اى لم يجوزوا تلك الاضافة كما جوزوا في الحسن  
الوجه (لان اضافة المعرفة) يعنى الصفة ذات اللام (الى نكرة وان كانت) اى ولو كانت  
اضافة المعرفة الى النكرة (لفظة مفيدة للتخفيف) حيث خفف ما ضيف هو اليه وكان  
ذلك التخفيف كافيا في الاضافة اللفظية لعدم اقتضائه اكتساب التعريف او التخصيص  
(لكنها) اى لكن تلك الاضافة (في الصورة) وهى اضافة المعرفة الى النكرة (تشبه) اى  
صارت تلك الصورة مشابهة (عكس المعهود من الاضافة) لان المعهود المعروف في الاضافة  
اضافة النكرة الى المعرفة لا اضافة المعرفة الى النكرة وكل تركيب يشبه عكس المعهود يمتنع  
فهذه التركيب يمتنع ولما فرغ من القسمين المحكوم عليهما بالامتناع شرع في بيان ما هو مختلف  
فيه فقال (واختلف في) اى وقع الاختلاف بينهم بحكم الامتناع والجواز (صورة كانت  
الصفة فيها) اى في تلك الصورة (بجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف) اى الى  
معمولها الذى هو ايضا مضاف (الى ضمير الموصوف) وانما وسطا الشارح قوله في صورة  
الح بين حرف الجر الذى هو لفظ في بين مجروره الذى هو قوله (مثل) (حسن وجهه)  
لتحقيق ان لفظ المثل اشارة الى ان الاختلاف ليس مقصورا على شخص هذا التركيب  
بل هو شامل لصورته النوعية فلذا اورد بلفظ المثل ولم يقل في حسن وجهه ثم اراد  
الشارح ان يبين ويعين الذين اختلفوا فقال (فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها)  
اى يحكمون بجواز تلك الصورة (على قبح) جواز كائنا مع قبح ولا يجوزونها مع  
حسن وقوله (في ضرورة الشعر) متعلق بقوله يجوزونها اى انما يجوزونها مع قبحها  
في ضرورة الشعر لا في السعة ولا في ضرورة الشعر مع حسن وقوله (والكوفيون عطف  
على فسيبويه اى والكوفيون) يجوزونها) اى تلك الصورة (بلا قبح في السعة وجه  
الاستقباح) اى وجه حكم الاولين بقبحه (انهم) للنحاة (انما ارتكبوا الاضافة) اى اضافة  
الصفة المشبهة اى تلك الصورة من صورها مع وجود الصورتين لاخيرين لها وقوله (اقصد  
التخفيف) متعلق بقوله انما ارتكبوا اى انما اختاروا صورة الاضافة مع وجود غيرها لتحصيل  
القصدي الى التخفيف واذا كان ارتكابهم لها لذلك القصد (فيقتضى الحال) اى حال القاصدين  
(ان يباغ) اى التخفيف (الى انصى) اى اعلى (ما يمكن منه) اى تخفيفا لا تخفيفا اعلى منه  
وقوله (ويجب) بالنصب على ان يباغ اى يقتضى تلك الحال ان يوجب (ان يقتصر على

اهون التخفيفين) اى على اسفله وقوله (اعنى) تفسير لاهون التخفيفين اى اريد باهون  
التخفيفين (حذف التنوين) اى من الصفة المضافة فقط دون حذف الضمير المعمول الذى  
اضيفت اليه تلك الصفة (و) قوله (لا يترض) بالنصب عطف على قوله ان يقتصر اى يقبح  
مجموع الامرين وهما الاقتصار على ايهون التخفيفين وعدم التعرض (لا عظمتها) اى لا اعظم  
التخفيفين (مع امكانه) اى مع كون التعرض او مع كون اعظم التخفيفين ممكناتهما لكون  
المعمول وجه (وهو) اى واعظم التخفيف (حذف الضمير) اى الضمير المحرور فى قوله وجه  
او فى قوله غلامه (مع الاستثناء) اى مع وجود كون التركيب مستغنيا (عنه) اى عن ذلك الضمير  
المحرور وقوله (بما) متعلق بالاستثناء لان وجود الاستثناء يقتضى شيئين احدهما المستغنى عنه  
وهو الضمير ههنا والثانى المعنى يعنى سبب الاستثناء واراد ان يذكره بقوله بما (استكن فى  
الصفى) السبب كونه مستغنيا عن الضمير امكان ان يجعل الضمير مستكن تحت الصفة حتى يفيد  
ما يفيد المحذوف وهذا دليل مذهب البصريين وقوله (والذى اجارها) الخ دليل الكوفيين  
وقوله (بلا قبح) متعلق باجازها وقوله (والذى مبتدأ) وقوله (نظر) خبره يعنى والداعى الذى دعا  
الى اجازة مثل هذه الاضافة بلا قبح نظره واعتباره (الى حصول شئ) من التخفيف فى الجملة  
وهو حذف التنوين) وان كان ذلك التخفيف ايهون فلا يقتضى عدم التعرض الى اعظمه  
لاستباح هذه الاضافة ثم شرع المصنف فى بيان احكام سائر الاقسام فقال (والبواقي) اى  
الاقسام التى بقيت (من الاقسام الثمانية عشر) وقوله (التي خرجت) للاشارة الى ان المراد  
من البواقي التى من الثمانية عشر هو ما بقيت منها بعد ما خرجت (منها الاقسام الثلاثة المذكورة)  
اى بعد ما خرجت الاقسام الثلاثة التى اسماها بمنعان وواحدها مختلف فيه (وهى) اى التى  
بقيت بعد خروج الثلاثة (خمسة عشر قسما) واحكام هذه الخمسة عشر ثلثة احسن وحسن  
وقيح وقوله والبواقي مبتدأ اول وقوله (ما كان فيه ضمير واحد) مبتدأ ثان وخبره  
ما سأتى من قوله احسن يعنى ان البواقي على ثلاثة انواع الاول ما كان فيه ضمير واحد  
والثانى ما كان فيه ضميران والثالث ما لا ضمير فيه وقوله (منها) ظرف مستقر حال  
من الموصول وقوله (اى من تلك البواقي) تفسير للضمير المحرور وانما اتى به ليحصل العائد  
من الجملة الصغرى وهى قوله ما كان الى المبتدأ الاول اعنى البواقي ولما كان موضع الضمير  
المذكور موضعين احدهما نفس الصفة والاخر معمولها اراد الشارح ان يفصل ان اى  
قسم منها يوجد الضمير الواحد فيه فى الصفة واى قسم منها يوجد فى المعمول فقال (اما  
فى الصفة) اى ذلك الضمير الواحد اما من شانه ان يوجد فى نفس الصفة دون معمولها  
(وهو) اى القسم الذى يوجد فى الصفة (سبعة قسام) من الاقسام الخمسة عشر احدها  
(الحسن الوجه) حال كونه (بمنصب المعمول) فانه فى هذا القسم اى الصفة المعرفة باللام  
ومعمولها ليس بفاعل لهما لكونه منصوبا فيقتضى ان يكون فاعله ضمير امستراتيخه فيوجد  
فيه ضمير واحد فى الصفة (و) ثانيها (الحسن الوجه بحره) اى بحر الوجه فان هذا القسم

لا ائت قصدت بالمدد  
يومين قوله او الفعل  
قيل الاولى او الجملة  
ليعلم ان الزمان المقدر  
مضاف الى الجملة لالى  
مجرد الفعل كما توهمه  
عبارته وليس بمستقيم  
لان الغرض انما يتعلق  
بالجملة الفعلية فلا يقيد  
الجملة وحدها لا شرا كما  
يتبين وبين غيرها  
ومجموع الجملة الفعلية  
تطويل بلا طائل  
لظهور ان الفعل بدون  
الفاعل لا مقصودا  
فى الاستعمال ولا  
يكون مضافا لمدم  
حصول معناه المطابق  
بدونه فلا يذهب او هام  
العوام المحرومين من  
سلامة الاضام الى انه  
اريد بالفعل ههنا ما  
ليس بجملة قوله اى  
ما كتب على هذه  
الصورة قبل اراد ان  
يجمع عبارته ان مثله  
ومخففة قول الكتابة  
باستعمالها فى لاقم  
معناها الى ما كتب على  
هذه ولا يخفى انه يوجب  
ان يقرأ وما كتب على  
هذه الصورة ولا يشك  
ما قل ان عبارة الكتاب  
ليست كذلك فالحق  
ما قبل انه اكتفى من  
تكرار الكتابة  
بتقيدها بالشديد  
والتخفيف فانه كثيرا  
ما فعله المصنفون وعلمك  
محيط بانه لا يمنع فى



الذي تكون الصفة فيه باللام مضافة الى معمولها ففاعلاها مقدر تحتها فوجد في هذه الصفة ايضا ضمير واحد (و) ثالثا (حسن الوجه بنصبه) اي بنصب لفظ الوجه وفي هذا القسم ايضا ضمير واحد مستكن في الصفة اعني بهذا القسم ما تكون الصلة فيه مجردة عن اللام والاضافة ومعمولها منصوبا بالتشبيه (و) رابعا (حسن الوجه بجره) اي بجر لفظ الوجه وهذا القسم الذي كانت فيه الصفة مضافة الى معمولها وفاعلاها ايضا مستكن تحتها (و) خامسا (الحسن وجهها) بنصبه اي كون الصفة باللام وكون معمولها منصوبا على التمييزية (و) سادسا (حسن وجهها بنصبه) اي بتوطين الصفة ونصب معمولها على التمييزية مع كون الصفة مجردة اللام والاضافة (فيهما و) سابعا (حسن وجه بجره) اي بان تكون الصفة مضافة الى معمولها مجردة على اللام ففي كل هذه الاقسام السبعة ضمير واحد مستكن في الصفة وقوله (واما في المعمول) عطف على قوله اما في الصفة اي ذلك الضمير الواحد ما يوجد في معمولها ضمير بارز اراجعا الى موصوف تلك الصفة (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) اي مثل الحسن وجهه وقوله (برفعه) قيد للمعمول في المثالين اي حال كون المعمول مرفوعا بالفاعلية (فيها) اي في هذين المثالين الا ان الصفة كانت مجردة عن اللام في الاول وغير مجردة عنها في الثاني (وهما) اي اللذان يكون الضمير الواحد في المعمول (قسمان) اي هذان القسمان من البواقى الخمسة عشر (والجموع) اي المجموع من السبعة من القسمين (تسعة) اي ما فيه ضمير واحد تسعة تساموه التسعة (احسن) اي يحكم باحسن الوجه فانه يشعب منها تسع مسائل بان هذا مثلا تركيب الحسن الوجه احسن لانه تركيب فيه ضمير واحد وكل تركيب فيه ضمير واحد حسن فهذا التركيب احسن فقس عليه البواقى فكبرى هذا القياس مسئلة موضوعها قسم من الاقسام الخمسة عشر وما فيها حكم من الاحكام الثلاثة وقوله (لان الضمير) دليل لاحسنية القسم الذي فيه ضمير واحد وانما كان ما كان فيه ضمير واحد احسن الوجه لان الضمير (فيه) اي هذا القسم كائن (بقدر الحاجة) لان الحاجة انما هي للضمير الواحد الراجع الى الموصوف سواء كان فاعلا مستترا تحت الصفة او ضميرا مجرورا ايضا الى المعمول ففي تلك الاقسام يوجد ذلك الضمير المحتاج اليه (من غير زيادة) اي من غير زيادة ضمير آخر عليه (ولا نقصان) اي ومن غير نقصان من المحتاج اليه بان تكون متروكة الضمير بالكلمية كما كانت في الاقسام القيحية وكل تركيب يكون مساويا لما يحتاج اليه احسن لان الزيادة من غير الاحتياج تطويل والنقصان منه اختلال وكل منهما منحط عن درجة الاحسنية في البلاغة ثم شرع فيما يحكم بانه حسن فقال (وما كان) وهذا معطوف على الجملة الصغرى يعني البواقى ما كان التركيب الذي وجد (فيه ضميران) (منها) اي من تلك البواقى ولما امتنع ههنا ان يوجد الضميران في الصفة معا او في المعمول معا اشار الى ما هو الواقع بقوله (احدهما) اي الواقع الممكن ههنا ان يوجد احد الضميرين (في الصفة و) الضمير (الاخر في المعمول) لانهما وجدان معا في الصفة او في المعمول فانه تمتع

عبارة الكتاب من هذه القراء وما زعمه حقا انما يتم في صورة ان يكون عبارة المصنف هكذا وان متشدة ومخففة وليست كذلك ولا ارى ان احدي قال كذا وانما قيل لم يذكر المصنف ان الخففة اعتمادا على تصوير ان بالتشديد والتخفيف معا ولا ريب ان حاصل هذا القول ما ذكره الصراح قدس سره من انه اراد ما كتبت او كانت على هذه الصورة على اختلاف النسخ قوله يرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قوله مذ يومان نكرة والخبر معرفة قيل يمكن دفع الفساد الثاني بجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان ما وأبش فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم تأخير المبتدأ فيما كما مررتين فيما وأبش مذ يوم الجملة ويندفع بما ذكر من الجواب وهي ان مبهات بعد الطلب بل قالت قال المصنف وهذا وهم منه لان المعنى واللفظ يأباه اما المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك خبر محقق واما اللفظ فلان يوما نكرة لا يصح لها فلا

(مثل حسن وجهه والحسن وجهه) وقوله ( بنصبه ) قيد للمثاليين اى حال كونه المثاليين ملايين بنصب المفعول وقوله (فيهما) متعلق بالنصب اى في هذين المثالين ولما كان المفعول ههنا مشتلا للضمير ولم يجعل فاعلا للصفة لكونه منصوبا لمفعولية احتاجت الصفة الى فاعل فاستتر فاعلها فيها فيكون المثالان مشتملين على الضميرين احدهما في الصفة والاخر في المفعول وكل منهما راجع الى الموصوف الواحد (وهما) اى وهذا ان المثالان (قسمان) من الاقسام الخمسة عشر ومشتلمان على الضميرين وقد عرفت ان كل قسم كذلك فهو (حسن) وانما كان حسنا لانه بين الاحسن وبين القبيح لانه (لاشتماله على الضمير المحتاج اليه) يكون حسنا اى غير قبيح لانه لو لم يشتمل على ذلك الضمير المحتاج اليه كان قبيحا وقوله (وغير احسن) بالرفع معطوف على كلام المصنف يعنى هو حسن لاشتماله وغير احسن (لاشتماله على الضمير الزائد على قدر الحاجة) ثم شرع فيما يحكم عليه بالقيس فقال (وما لاضمير فيه) اى والقسم الذى لاضمير فيه (منها) اى من تلك البواقي الخمسة عشر (وهو) اى الذى لاضمير فيه اصلا لا فى الصفة ولا فى المفعول مع الحاجة اليه (اربعة اقسام) احدها (الحسن الوجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرف باللام (و) ثانيا (حسن الوجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للفاعل الظاهر المعرف باللام (و) ثالثا (حسن وجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للظاهر التكرة فالصفة منونة فيها لكونها غير مضافة (و) رابعا (الحسن وجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل المجرد عن اللام وقوله (برفعه) قيد للاربعة اى حال كون المفعول (فيها) اى فى الامثلة الاربعة مرفوعا بالفاعلية ولما كانت الصفة رافعة للظاهر لم يحز تقدير الضمير فيها ولما كان المفعول مجردا عن الاضافة فى كل منها لم يشتمل الضمير بقى كل منها بلا ضمير فهذا القسم (قيس) (لعدم الرابطة) اى لعدم وجود العائد الذى يربط الصفة (بالموصوف لفظا) وان وجد معنى ثم اراد الشارح ان يذكر توطئة لقوله ومتى رفعت فقال (ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة) فانه اذا قيل الحسن الوجه لم يظهر لنا ان تحت لفظ الحسن ضمير امسترا الابعد تأمل وقوله (مثل ظهوره) بالنصب مفعول مطلق مجازى لقوله ظاهر وداخل فى المنفى اى لم يكن وجود الضمير فى الصفة ظاهرا كظهوره (فى المفعول) فانا اذا قلنا الحسن وجهه فالضمير المجزوف وجهه ظاهر وقوله (احتيج) جواب لما (الى قاعدة) اى احتاج المصنف الا ذكر قاعدة (يظهر بها) اى بسبب الملكية الحاصلة بتلك القاعدة (وجوده وعدمه) اى يظهر الحكم بان الضمير موجود فى هذه الصفة او غير موجود فى تلك الصفة (فقال) اى فلذلك قال المصنف (ومتى رفعت) اى متى رفعت ايها المخاطب وزاد الشارح قوله (مفعول الصفة) للاشارة الى ان مفعول رفعت محذوف وهو مفعول الصفة فحذف لمعلومية وقوله (بها) متعلق برفعت والباء سببية والضمير راجع الى الصفة يعنى وكل زمان اذا قرأت المفعول مرفوعا بالصفة بسبب كونه فاعلا كما كانت فى الاقسام الاربعة التى يكون

يستقيم ان يكون مبتدأ وكون خبره اسم زمان مقدما على رايه لا يبين ذلك وانما يسيغه ان لو كان ظرفا لالتزم لو قلت جميع المدة يومان لم يستقيم ان يكون مبتدأ وما قدمه خبره وان كان اسم زمان لما لم يكن ظرفا لقوله ولدن يضم اللام قبل فيها ثمانى لغات لا يحتمل بيان الكتاب الاسبعة فانها ما بقى من بيان الشارح من لدن بكسر الدال الا انه قال كأنه اكتفى بالضمير فى البيان بتجديد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكن فى بيان لدن يضم الدال ايضا بالتقيد بان يقيد الدال بالحرركات مماثلة لغيره التذييل على اصاله لدن يضم الدال ولا يخفى ان الا نسب ذكر لدن يفتح الدال مع لدن يضم الدال وجمع لدن يضم اللام مع لدن بفهما فقد فلت شرح الشارح الانسب وهذا كارى قوله وبنائهما لوضع بعضهما وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند صرح بذلك المص حيث قال وانما بنيت لا وضع لدن ولد وضع الحروف

المعمول فيها مرفوعا بالفاعلية (فلا ضمير فيها) (اي) فهذه علامة ظاهرة على انه لا ضمير  
 (في الصفة لان معمولها) اي لان معمول الصفة (ح) اي حين كان مرفوعا بالفاعلية (فاعل لها)  
 اي تلك الصفة اذا لم يرفع فاعلها (فلو كان فيها) اي وبعد كون فاعلها ظاهرا لو كان للصفة  
 المذكورة (ضمير) مستكن تحته بان يكون فاعلا لها (يلزم تعدد الفاعل) احدهما الفاعل الظاهر  
 والاخر الضمير المستتر واللازم باطل فكذا الملزوم الذي هو وجود الضمير واذا كان للصفة  
 فاعل ظاهر (فهى) (اي تلك الصفة) يعنى الصفة التى ترفع المعمول (حينئذ) اي حين رفعها  
 لفاعلها الظاهر (كالفعل) اي تكون كالفعل الذى يرفع الفاعل الظاهر (فكمان الفعل)  
 اذا رفع الفاعل الظاهر (لا يثنى ولا يجمع) اي كالايجوز فيه ان يجرى مثي ولا يجمعوا (بتثنية  
 فاعله الظاهر) اي بسبب كون فاعله الظاهر مثي (وجمه) اي وسبب كون فاعله الظاهر جمعا  
 حيث يجب ان يقال ضرب الرجلان او الرجال ولا يجوز فيه ان يقال ضربا الرجلان وضربوا  
 الرجال للزوم تعدد الفاعل (كذلك تلك الصفة) اي الصفة التى ترفع الفاعل الظاهر كالفعل  
 في هذا الحكم حيث (لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها) اي بسبب كون معمولها المرفوع تثنية  
 (وجمه) اي وسبب كون المعمول جمعا فلا يقال الحسان الوجهان ولا الحسنون الوجوه  
 بل يجب ان يقال الحسن الوجهان والحسن الوجوه قوله (والا) عطف على قوله متى  
 رفعت (اي وان لم ترفع) ايها المخاطب (معمول الصفة بها) اي بتلك الصفة (بل تنصب)  
 بان جعلت ذلك المعمول منصوبا على التشبيه بالمفعول او على التمييزية (او تجر) بان جعلت  
 الصفة مضافة الى معمولها (ففيها) فقوله ففيها ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (ضمير  
 الموصوف) مبتدأ مؤخر اي حينئذ يوجب في تلك الصفة ضمير راجع الى الموصوف (ليكون)  
 اي ذلك الضمير (فاعلا لها) اي لتلك الصفة فاذا وجد الضمير المستكن فيها (فتؤنث)  
 وفسره الشارح بقوله (انت) الاشارة الى ان قوله فتؤنث صيغة مخاطبة كما كان رفعت كذلك  
 وانما خص الشارح التفسير به مع ان المناسب ان يفسر رفعت به ايضا لظهور كون رفعت  
 مخاطبة بقرينة قوله بها فان وجودها قرينة قوية على انه لا يجوز ان يكون قوله رفعت فلا غابا  
 مع استتار ضمير الصفة فيه فانه حينئذ يكون المعنى رفعت الصفة بالصفة واما هنا فلا قرينة  
 مثلها والله اعلم اي فاذا وجد الضمير تحت الصفة فيجوز ذلك ان تؤنث (الصفة) ايضا (بتأنيث  
 الموصوف فتقول هند حسنة وجه) باضافتها الى معمولها حينئذ لم يرفع المعمول فاذا لم يرفع  
 تعلم ان الضمير الراجع الى هند مستتر تحتها (او) اي او نقول هند (حسنة وجهها) اي بنصب  
 معمولها على التمييز لكونه نكرة فالضمير ايضا مستتر فيها وقوله (وتثنى) عطف على قوله  
 فتؤنث (اي) وتثنى انت (الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه) باضافة  
 الصفة الى معمولها (او حسنان وجهها) اي الزيدان حسنان وجهها بنصب المعمول على التمييزية  
 ايضا وكذا قوله (وتجتمع) عطف على احدهما اي وتجمع انت (ايضا الصفة اذا كان  
 الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنا وجه) اي بالاضافة (او حسنون) اي والزيدون

فاجرى بقية الفئات  
 مجزاها لا تقاها مما في  
 لفظها ومناها وهذا  
 اشبه ما يطل به بناؤها  
 ولو لم يجز الا لى  
 ونحوها من لغاتها لم  
 يكن لغاتها وجه لانها  
 مثل هند ولا يختلف  
 في اصراب عند هذا  
 كلامه وقيل لدن يجمع  
 لغاتها بمعنى من عند  
 ولدى بمعنى عند على  
 ما في الرضى وسكان  
 القائل لم يتدبر في كلام  
 الرضى لانه صريح في  
 كون لدى يجمع لغاتها  
 بمعنى عند كلى فانه  
 قال ولدى بمعنى لدن  
 الا ان لدن ولغاتها  
 المذكورة يلزمها معنى  
 الابتداء فلذا يلزمها  
 من اما ظاهرة وهو  
 الاغلب او مقدرة فهي  
 بمعنى من عند بخلاف  
 لدى فانه لا يلزمه  
 معنى الابتداء فلا يلزمها  
 من والقائل لما رأى  
 قوله فهى بمعنى من عند  
 جزم بان هذا معنى  
 لدن من حيث هو  
 هو ولم يدركه ابراز  
 لمن المقدرة والحب  
 انه لم ينطق لذلك  
 من انه لو كانت من  
 داخل تحت مفهوم لدن  
 على رايه لا حكم  
 يلزم من ظاهرة  
 او مقدرة قوله لكونه  
 مقطوعا من الاضافة  
 قبل هذا يقتضى

حسنون (وجها) ولما كان حكم اسم الفاعل واسم المفعول اللذين ليسا بمتعديين تحكم الصفة  
احال مسئلتها على مسئلتها فقال (واسم الفاعل والمفعول) فقوله اسمانية مرفوع  
بالايف على انه مبتدأ ضيف الى ما بعده فحذفت نونه للاضافة فاجتمع الساكنان من الايف  
واللام التي في الفاعل فحذفت الايف لظا فصارا عرابه تقديره وقوله (غير المتعديين)  
بالرفع صفة لذلك الاسم (اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول) ولما كان بين اسم الفاعل  
وبين اسم المفعول فرق ههنا اراد ان يفصل مسألة الفاعل عن مسألة المفعول بقوله (واسم  
المفعول) الخ وذلك الفرق هو ان اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل من الفعل اللازم والمتعدي  
يكون المراد من اسم الفاعل الغير المتعدي ما هو مشتق من الفعل اللازم الغير المتعدي الى  
مفعول اصلا بخلاف اسم المفعول فانه لما يجز اشتقاقه من الفعل اللازم بلا كان هو مشتقا  
من الفعل المتعدي لا محالة يكون المراد من اسم المفعول الغير المتعدي ما لا يكون متعديا الى  
غير المفعول الواحد يعني ان حكم اسم المفعول (الغير المتعدي ايضا) اي تحكم اسم الفاعل  
الغير المتعدي لكن اسم المفعول اذا تعدى (الى مفعول) واحدا وانما كان التعدى معتبرا في  
اسم المفعول (لاشتقاقه) اي لا ينحصر اشتقاق اسم المفعول (من الفعل المتعدي الى مفعول  
واحد) لانه مشتق من الفعل اللازم الذي لا مفعول له اصلا فانه لم يتصور فيه لما عرفت  
(فاذا بنى) اي فحينئذ اذا اريد بناء (اسم المفعول منه) اي من الفعل المتعدي الى مفعول  
واحد (اقيم ذلك المفعول) بعد حذف الفاعل (مقام الفاعل فبق) اي فيبقى اسم المفعول  
المذكور (غير متعدي الى مفعول) كما كان اسم الفاعل المشتق من اللازم غير متعدي له والحاصل  
ان اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم وان اسم المفعول المشتق من الفعل المتعدي الى مفعول  
واحد (مثل الصفة) اي حكمهما تحكم الصفة (المشبهة) (في ذلك) (اي فيما ذكر من  
من الاقسام الثمانية عشر) اي في الاحكام التي ذكرت من كون بعضها متمما وبعضها مختلفا  
وبعضها جائز مع قبح وبعضها جائزا مع حسن وكون بعضها احسن من البعض ثم فضله  
الشارح بقوله (فيرفع كل (الفاعل) اي ان كان الرفع اسم فاعل (ومفعول  
ما لم يسم فاعله) ان كان الرفع اسم مفعول كما عرفت الصفة المشبهة فاعلها (وينصب لهما)  
ويجوز ان ينصب اسم الفاعل واسم المفعول ما يذكر في مقام الفاعل في الاول وفي مقام ما لم  
يسم فاعله في الثاني على التشبيهية بالمفعول او على التمييزية كما كان في الصفة المشبهة فيكون  
فاعله ونائب فاعله مستترين (ويضافان) اي يجوز ان يضافا (اليهما) اي ان كان اسم فاعل  
الى فاعله وان كان اسم مفعول الى نائب فاعله فيكونان ضميرين مستترين ايضا (تقول) في  
اسم الفاعل (زيد قائم الاب) اي قائم ابوه كما تقول زيد حسن الوجه (و) في اسم المفعول زيد  
(مضروب الاب) اي مضروب ابوه (رفع لفظ الاب) فيهما فحينئذ لا ضمير فيكون قبجا  
(ونصبه) اي وينصب لفظ الاب فيهما على التشبيهية بالمفعول لكونه معرفة فيكون الضمير  
مستتر فيهما (وجوه) اي ويجر لفظ الاب بالاضافة فيكون ضمير الفاعل ونائبه مستترين

استدراك ذكره بعد  
ذكر الضائعات وذلك  
الاقتضاء من قوله بدليل  
اعرابه مع المضاف اليه  
قبل الدليل غير محكم  
لجواز ان يكون ما برى  
منصوبا مفتوحا بالبناء  
لان عوض جاء مفتوحا  
وجيء مكسورا ومفتوحا  
يتمه من كونه مقطوعا  
عن لاضافة لان نظائره  
لا يكون الا منصوبا  
وليس مما بلغت اليه  
وذلك لان المضاف  
لا يصير مبنيا على التبع  
وايضا معنى عوض في  
صورة كونه مبنيا على  
الفهم هو عوض العائنين  
فيكون مبنيا لا تقطاعه  
عن الاضافة بالضرورة  
ولو قال الشارح وانما  
ثبت لتطعمهم من الاضافة  
لان المعنى عوض  
العائنين كما تقول دهر  
الداهرين على ما صرح  
به المص للماض القاتل  
قال المص ولولا ذلك  
لم يكن كالم تبين ابدال المالم  
يقصد فيها هذا المعنى  
والقائل وقع في ذلك  
من قول الرضى وجاء  
لى عوض قبح ايضا  
وكسرهما ايضا لكنهم لم  
يقبهم من ان هذا انما وقع من  
كلام الرضى بعد قوله وبناء  
عوض على الفهم لكونه

ايضا فعلى التقديرين الاخيرين يوجد ضمير واحد فيكونان حسنا واذا قلنا زيد قائم ابوه واقام  
 اباه واقام اباه فالأخيران بالضميرين فيكونان احسن والاول بالضمير الواحد فيكون حسنا  
 هذا اذا كانا لازمين واما اذا كانا متعددين فذاكره بقوله (واذا كانا) يعني واما اذا كان اسم  
 الفاعل والمفعول (متعديين لا يجوز اضافتهما) اى اضافة اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول  
 المتعدي الى ازيد من مفعول واحد (اليهما) اى الى فاعله ان كان المضاف اسم فاعل والى نائب  
 فاعله ان كان المضاف اسم مفعول (ولا نصبهما) اى ولا يجوز ايضا نصب اسم الفاعل لمفعوله  
 الذى هو فاعله ولا نصب اسم المفعول لمفعوله الذى هو نائب فاعله وانما لم يحز اضافتهما  
 ولا نصبهما على التشبيهة بالمفعول او على التمييزية (لئلا يلزم الالتباس) اى التباس الفاعل  
 فى الاول ونائبه فى الثانى (بالمفعول فاذا قلنا مثلا) فى اسم الفاعل المتعدي (زيد ضارب  
 اباه) فى اسم المفعول المتعدي الى المفعولين (زيد معطى اباه لم يعلم ان) لفظ (اباه) اى  
 المنصوب (فى المثال الاول) هل هو (مفعول الضارب) على ان فاعله مستتر تحته (او) هو  
 (فاعل له) اى للضارب لكنه (نصب تشبيها) اى جعل منصوبا على التشبيهة (بالمفعول) هذا  
 فى اسم الفاعل (و) كذا لم يعلم (فى المثال الثانى) اى فى قوله زيد معطى اباه (انه) اى ان لفظ  
 اباه هل هو (مفعول ثان لمعطى او) هو (مفعول اول) اى الذى (اقم مقام الفاعل ونصب  
 تشبيها) اى ولكنه جعل منصوبا على التشبيهة (بالمفعول والمفعول الثانى) او على تقدير جملة  
 نائب فاعل منصوب بالتشبيهة ففعله الثانى (محذوف) ولما كان الاسم المنسوب ملحقا بالصفة  
 فى الحكم المذكور واهمله المصنف اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (وكذلك) اى وكما  
 كان اسم الفاعل واسم المفعول المذكوران (مثل الصفة المشبهة) كان (المنسوب) ايضا  
 كذلك (تقول زيد تسمى الاب) حال كون الاب (مرفوعا) على انه فاعله (ومنصوبا) بالتشبيهة  
 وفاعله مستتر (ومجرورا) بالاضافة ولما فرغ المصنف من مسائل اسحق الفاعل والمفعول  
 ومن مسائل الصفة المشبهة شرع فى مسائل اسم التفضيل وفى تعريفه وموضع عمله فعال (اسم  
 التفضيل) ومعنى الاضافة انه اسم دال على تفضيل احدا لآخرين على الآخر ومعناه فى  
 الاصطلاح انه (ما اشتق) وقوله (اى اسم اشتق) اشارة الى ان ما موصوف وجلة اشتق  
 صفته اى اسم جعل مشتقا (من فعل) (اى حدث) واثار بهذا الى ان المراد من الفعل  
 هو الفعل اللغوى المعبر عنه بالحدث يعنى المصدر وقوله (لموصوف) نظرف مستقر حال من  
 ضمير اشتق اى اشتق ذلك الاسم حال كونه موضوعا لذات موصوف اى لذات وصف بالفعل  
 او وصف بالزيادة على غيره كذا فى العصام وسيجيى ولما كان الموصوف اعم من الفاعل نحو  
 اعلم ومن المفعول نحو اشهر على تقدير جعل الموصوف بمعنى انه موصوف بالزيادة اراد الشارح  
 ان يفسره على وجهيه يعمهما فقال (قام به الفعل) كما كان فى اسم التفضيل الذى بمعنى الفاعل  
 (او وقع عليه) اى الموصوف وقع عليه اى الفعل ثم بين وجه تسميته على قصد التعميم فقال  
 (والتعميم) اى جعل قوله لموصوف على وجه العموم (لقصد شمول قيسى اسم التفضيل)

مقطوعا من الاضافة  
 كقبل وبعد بدليل  
 امرابه مع المضاف  
 اليه نحو موص  
 العاضدين اى دهر  
 الداهرين وايضا لم  
 يدرك ان مجيى الفتح  
 والكسر فيه انما هو  
 فى صورة الافراد  
 وعدم الاضافة وان  
 سبب البناء على هذه  
 اللفظة ايضا ليس الا  
 الاقطاع من الاضافة  
 اذ لا مدخل فى علية  
 البناء المخصوص الفتح  
 او الضم او غيرها  
 لانها الاقطاع لا  
 غير والتصريح بالضم  
 لتبيين قوله لشي  
 ملتبس بينه ان بذاته  
 المتينة قيل فسر عنه  
 بذاته المتينة وهذا  
 انما يتم لو جاء العين  
 بمعنى الذات المتينة ولا  
 يساعده اللفظ اذ ما  
 يناسب هذا المقام  
 من معاني ذات الشيء  
 او نفس الشيء كما فى  
 قولهم جاء زيد نفسه  
 وجاء زيد بنفسه وح  
 الباء زائدة فيكون  
 المعنى المعرفة ما وضع  
 بضمير نفسه لا لاسم  
 متعلق به وهو ح  
 يتناول كل لفظ موضوع  
 اذ ما من موضوع  
 لشيء الا وهو وضع  
 لذلك الشيء بنفسه لكن  
 شاع فيما بينهم تفسير  
 قوله بينه فى امثال هذا

اي لوجود قصد المص شموله على القسمين من اسم التفضيل (اعني) اي اريد القسمين (ما)  
اي اسم تفضيل (جاء للفاعل) نحو اعلم (و) القسم الاخر (ما جاء للمفعول) نحو اشهر واعرف  
وقال العصام معترضاً لهذا التعميم ان المتبادر من الموصوف بالشيء مقام به الشيء لا ما وقع  
عليه الشيء فالتعميم لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة يعني ان كان  
المراد بالموصوف المذكور في تعريف المصنف ذاتاً موصوفاً بالزيادة فحينئذ يجوز ان يراد به  
القسمان واما اذا اريد بصلة الموصوف الفعل بان يكون المعنى انه موضوع لذات يوصف باصل  
الفعل فيكون التبادر منه مقام به لا ما وقع عليه ثم قال والاولى ان يقال المتصف بزيادة على  
غيره او معنى الفعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها اولا انتهى وقال في اللب ان قياس  
اسم التفضيل ان يكون للفاعل وقد جاء سماعاً للمفعول كاشهر وقال في شرحه وانما كان  
القياس كذلك اذ لو كان لهما الكثرة لاشتبه في ملوه قياساً في الاكثر وهو الفاعل انتهى وكذا  
المصنف قال في ماسيجي ومع وجود هذا في كلام المصنف لم يناسب التعميم المذكور  
والله اعلم (زيادة على غيره) والمراد بالغير سوى الموصوف سواء كانت المغايرة حقيقية  
او اعتبارية كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطباً لان الموصوف بالزيادة ههنا هو الواحد  
المجهر اليه وهو موصوف بزيادة اطيب باعتبار كونه بسرا على اعتبار كونه رطباً  
فالمغايرة فيه اعتبارية كذا في العصام وتفسير الشارح رحمه الله بقوله (في اصل  
ذلك الفعل) للإشارة الى ان الجار والمجرور محذوف ههنا والتقدير بزيادة على  
غيره فيه والاحتياج الى تقدير الجار والمجرور ليخرج نحو زيد زائد علماً فانه اشتق  
لموصوف بزيادة على غيره لكن في المشتق منه كذا وجه العصام ثم قال لا فائدة لادراج لفظ  
الاصل ولا يمكن ان يقال ان فائدة الادراج نحو زيد ان تكون للتأكيد والله اعلم ثم شرع  
الشارح في بيان اعراب المتن وفي بيان فوائد القيود فقال (والباء في قوله بزيادة اما ظرف  
لفعل الموصوف) فيكون المعنى (اي لذات) مبهم (متصفة بتلك الزيادة) فلي هذا التفسير يجري  
التعميم على ماض لان الزيادة اعم من ان توجد في جانب مقام به او في جانب ما وقع وقوله  
(او ظرف مستقر) بالرفع عطف على قوله اما ظرف لغو اي الباء فيه اما ظرف مستقر فيكون  
المعنى (اي لموصوف ملتبس بتلك الزيادة) ولا يخفى ما فيه من المسامحة فان الباء ليس بظرف  
لغو ولا مستقر بل الجار مع مجروره قد بر ثم شرع في بيان فوائد القيود فقال (قوله ما اشتق  
من فعل شامل لجميع المشتقات) اي من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا من اسماء  
الزمان والمكان والآلة (وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة) وانما يخرج  
(لان المراد بالموصوف ذات مبهم) متصفة بالزيادة (ولا ايهام في تلك الاسماء) فان قولنا مسجد  
مثلاً اشتق لموصوف معين وهو المكان الذي وقع فيه السجدة وقال العصام انه لا حاجة في  
الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لاسماء الزمان والمكان والآلة لم نضع لزمان او مكان او  
آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف يعني ان المسجد موضوع لمكان السجدة والمطلع

المقام بالمتعين فلا يبعد  
ان يكون من مواضع  
الادب وان يصرح  
ان ولا يخفى عليك  
ان القائل من قلة  
بصيرته وقع في حيس  
وبيس حيث رد اولا  
حكون معنى بينه  
المعين وادعى ان  
منه معنى نفسه  
على ما سبق في التأكيد  
والياء زائدة فشرع  
في البيان على هذا فلما  
رأى ان الباطل لا  
يوصل الا المط لان  
التكررات ايضا بأسرها  
موضوعات لاشياء  
نفسها فلا يخرج ح  
التكرة عن حد المعرفة  
اعترف بعد الانكار  
بكون معنى بينه  
المتعين قوله المعروفة  
للمتكلم والمخاطب قيل  
لا اعتداد بعلم المتكلم  
في التعريف ولذلك  
يقال حقيقة التعريف  
الإشارة الى ما يعرف  
المخاطب وليس بمستقيم  
لظهور ان الشيء لا  
يكون معرفة ما لم  
يتحقق في علم المتكلم  
فتنفي الاعتداد بعلم  
المتكلم فاسد كما ترى  
وليس قولهم حقيقة  
التعريف الإشارة الى ما  
يعرفه المخاطب مبني على  
عدم الاعتداد بل على  
ضرورة تحققه بحيث لا

يحتاج الى التوضيح له  
وذكره قوله وقوله  
يعينه يخرج به التكررة  
بقى بعد والتكررة التي  
كانت علما تكثر  
بالتأويل وهو مما  
جعله الرضى من فريب  
هذا التعريف فعدل  
منه الى ما لا يحتل المقام  
بيانه ولا يبعد ان يقال  
اطلاق التكررة عليه  
تجاوزا لما انه في حكم  
التكررة وبما مل به مما  
ملتها كذا قيل  
والصواب ان يقال  
ان هذا الحد باعتبار  
اصل الوضع لا انه  
الضابط والعلم المتكرر  
نحو رب سعاد وزينب  
لقتيها انما خرج عن  
التعريف يساوي  
الاستعمال وبذلك  
يندفع ما اورده الرضى  
ايضا من ان المضمير  
في ربه رجلا وبس  
رجلا داخل في الحد  
والحق انه منكر قوله  
واشار بترتيبها في الذكر  
الى ترتيبها بحسب  
المرتبة قبل اتباع في ذلك  
الهندي وليس بذلك  
فان المبهات منها ما  
يساوي اذ اللام  
والضاف الى احدهما  
معنى منه يساوي  
المعرف باللام ومنه  
ما فوقه والامر كذلك  
وفيه امر وراء ذلك  
وهو انه صرح بعيد  
ذلك بان هذا الترتيب

لزمان الطلوع والمفتاح لالة الفتح انتهى وانتصر به بعض المحشين لجانب الشرح بما صرحوا  
ان اسى الزمان والمكان موضوعان للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيهما ولا يخفى ان  
اسم الفاعل موضوع لذات باعتبار صدور الفعل منه واسم المفعول موضوع لذات باعتبار  
وقوع الفعل عليه وكل منهما لموصوف فلا بد وان كل من اسى الزمان والمكان لموصوف  
فظهر لك من ذلك ان كلاما من اسماء الزمان والمكان والالة لموصوف فلا بد من العناية ليخرج  
انتهى فحينئذ سقط ما قاله المصمم من انه لا حاجة في الاخراج الى حل الموصوف على ذلك  
(وقوله) اى قول المصنف في التعريف (زيادة على غيره يخرج) اى هذا القيد (اسم الفاعل  
والمفعول والصفة المشبهة) فان كلامها ليس بموضوع لموصوف ملابس بالزيادة على غيره  
في اصل الفعل بل كل منها موضوع لموصوف ملابس باصل الفعل كما مر وقال المصمم ان قوله  
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكتفى في كون التعريف مانعا ما لم يتعرض  
لخروج صيغة المبالغة ولو حل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له انعم  
خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة يعنى زيادة المبالغة على اصل الفعل الا ان يقال  
لم يوضع بالزيادة على الغير ولم تعتبر اضافة زيادته على الغير ولذا وجب ذكر المفضل  
عليه في اسم التفضيل دونه اذ لم يكن المراد الزيادة المطلقة او التفضيل على جميع ما عداه  
فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم انتهى ولما فرغ من تعريف اسم التفضيل  
شرع في بيان صفته وشروط بناءه وغمله فقال (وهو) (وقوله) (اى اسم التفضيل) تفسير  
لارجع الضمير وقوله (من حيث صيغته) قيد للموضوع يعنى ان هذا الكلام ابيانه من حيث  
الصيغة (افعل) اى صيغة وزن افعل حال كونه (للمذكرو) ووزن (فعل) بضم الفاء حال كونه  
(للدوئت) ولما خصص الصيغة على هذا الوزن واشتباه بخروج بعض ما غير من تلك الصيغة  
اشار الشرح الى دفع توهم الخروج بتحرير المراد فقال (وان كان) اى ولو كان هذا الوزن (بحسب  
الاصل) اى اصل الوضع يعنى وان كان مغيرا من هذا الاصل (فيدخل) اى حين اذا كان المراد  
هو الاعتبار لاصل الوضع يدخل (فيه) اى في وزن اسم التفضيل لفظ (خير) لفظ (شر)  
فانهما من اسم التفضيل (لكونهما) اى لكون هذين اللفظين (في الاصل اخيرا وشرافا)  
اى فاريدهما تخفيف هاتين الكلمتين (بالحذف) اى بحذف الهمزة من اولهما (لكثرة الاستعمال  
وقد يستعملان على الاصل) وقال المصمم لا يكتفى مجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانها  
ليسافى الاصل اخيرا وشر بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعل للمؤنث وتحقيقه  
ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعل للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع  
وخير وشر مغيرا خيرا وشرافا لجميع لانها مغيرا خيرا وشرافا المستعملين بمن انتهى ثم شرع  
في بيان شرط بناءه فقال (وشرطه) اى وشرط اسم التفضيل من حيث بناءه (ان يبنى)  
بصيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى اسم التفضيل (اى) ان يحمل (اسم التفضيل) مبينا  
(من) (حدث) اى من مصدر (ثلاثي) وقوله (لارباعي) قيد للثلاثي يعنى ان بناءه مقصور على

الثلاثي ولا يجوز ان يبنى من الرباعي (مجرد) وقوله (لا مزيد فيه) ايضا قيد للمجرد يعني المراد من اشتراط الثلاثي هو الثلاثي المجرد لا الثلاثي الذي زيد عليه حرف آخر وقوله (ليمكن البناء) (اي بناء افعل وفعل منه) اي من الثلاثي المجرد يعني انما اشتراط لبنائه ان يكون مبنيا من الثلاثي المجرد ليحصل امكان بناءه منه (اذا البناء) اي فان بناء افعل للمذكر وبناء فعل للمؤنث حال كونه (من الرباعي) اي المجرد نحو دحرج والثلاثي (اي ومن الثلاثي) (المزيد فيه) اي من نحو اكرم واكذب واستخرج حال كونه (مع لمحافظة على تمام حروفه) اي من غير حذف حرف منه (متعذر) اي غير يمكن (لان هذه الصيغة) وهي افعل وفعل (لا تسع) اي لا تحتل (الزيادة على ثلاثة احرف) فانه اذا زيد حرف آخر او حرفان يزول هذا البناء (ومع اسقاط بعضها) اي والحاصل انه اذا اريد بناؤه من الرباعي فصاعد يجب اي يلزم احد الشقين احدهما محافظة اصل الحروف بتمامها والاخر اسقاط بعضها فالاول متعذر والثاني ممكن لكن غير جائز فانه لو اسقط حرف او حرفان من الرباعي او من المزيد فيه لتصحيح بناءه (يلزم التباس) اي التباس ما يبنى من الرباعي مثلا بما يبنى من غيره وانما يلزم الالتباس باختيار الشق الثاني (فانه لا يعلم انه) اي افعل او فعل (مشتق) اي هل هو مشتق (من الرباعي او) هو مشتق من (الثلاثي المجرد او) هو مشتق من الثلاثي (المزيد فيه) يعني اذا قيل اخرج على وزن افعل من دحرج باسقاط داله لم يعلم انه مشتق من دحرج او من حرج وكذا لو قيل اخرج على وزن افعل من استخرج باسقاط زوائده لم يعلم انه مشتق من اخرج او من استخرج فان هذه الحروف الثلاثة وهي الحاء والراء والجيم مثلا في اخرج (تحتل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد) بان يكون اسم تفضيل من حرج (او بعض) اي ويحتل ان تكون بعض (حروف رباعي مجرد كلها اصول) لكن اسقط الدال من دحرج ففي ثلاثة احرف بان يكون اسم تفضيل من دحرج (او تكون) اي ويحتل ايضا ان تكون (من حروف المزيد فيه) اما من اصوله) يعني احتمال كون الحروف الثلاثة من المزيد فيه على نوعين اما احتمال ان تكون الحروف الثلاثة التي ركب منها اسم التفضيل من الحروف الاصلية باسقاط الزوائد كلها (او من زوائده) يعني او الحروف الثلاثة من الحروف الزوائد باسقاط الحروف الاصلية كلها (او مختزا منها) اي من الاصول والزوائد بان يكون بعض الثلاثة المذكورة من حروفه الاصلية وبعضها من الزوائد والكل محتمل فحينئذ يلزم الالتباس المحذور منه (فلا يتبين ما هو المشتق) اي الاصل الذي يشتق اسم التفضيل (منه) اي من ذلك الاصل واذا لم يتبين (فلا يتبين المعنى) ايضا يعني فلا يعلم ان اخرج هل هو بمعنى زيادة خروج او زيادة اخراج او زيادة استخراج وقوله (ليس بلون) صفة للثلاثي المجرد الذي ليس دالا على (اي من ثلاثي مجرد ليس بلون) اي شرطه ان يكون من الثلاثي المجرد الذي ليس دالا على لون من الالوان كالحمرة والصفرة (ولا عيب) اي ولا دالا على عيب (ظاهري) يعني من عيب ظاهري وسيجي فائدة القيد بالظاهري انما اشترط بعد كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون

الذي ذكره وهو مذهب سيويه فان فيه اختلافات كثيرة وليس في مذهبه الثقات بين ضمير التكلم والمخاطب بحسب الرتبة وايضا الانواع عنده خمسة وهما ستة قوله فالوضع كلي والموضوع له جزئي متخص قبل كان يعني الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع له جزئي اضافي فرعا يكون كليا ومما ينبغي ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي مما فاز به بعض محقق المتأخرين والقضاء لم يمتروا عليه حتى المس لجمل معنى قوله لشيء بينه لا فائدة لشيء بينه وقال الواضع وضع المقصر مثلا لفهم كلى يستعمل في جزئي من جزئياته وشرط ان لا يستعمل في مفهومه الكلي ففهموه الكلي محصور في الاستعمال واللام في قوله لشيء بينه ليس صلة الوضع بل فرضه والشارح لما رأى امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليقا لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصد به والامر كذلك الا



لونا ولا عيبا ظاهريا (لانه منهما) فاللام في لان متعلق بليس وقوله منهما اى من اللون والعيب متعلق بمحذوف وهو (اشتق) وعلى هذا التقدير يكون قوله (افعل) نائب فاعل لاشتق وعلى هذا يكون اسم ان ضمير الشأن المحذوف يعنى ان وزن افعل الذى اشتق من اللون والعيب يكون (لغيره) (اى لغير اسم التفضيل) يعنى لاسم الفاعل (كاحمر واعور) فان الوزن الاول من الحمره التى هى لون من الالوان والثانى من العور الذى هو عيب من العيوب الظاهرة وكلاهما على وزن افعل لكنهما لغير اسم التفضيل (فلواشتق) اى فحينئذ لواشتق (اسم التفضيل ايضا) اى كما اشتق اسم الفاعل الذى على هذا الوزن (منهما) اى من الحمره والعور (لالتبس) اى التبس اسم التفضيل بغيره ولم يعلم (ان المراد) اى بوزن احمر (ذو حمره و) بوزن اعور (ذو عور) بفتح الواو على ان يكونا اسمى فاعل (او) اى المراد بوزن احمرانه (زاندا الحمره او) بوزن اعورانه (زاندا العور) ولما كان المنفهم من قوله لان منهما افعل لغيره ان بناء افعل للصفة مقدم على بناءه للتفضيل اراد الشان ان يقرر معنى يجوز ان يورد على هذا فقال (وهذا التعليل) اى جعل علة امتناع بناءه من اللون والعيب كون هذا الوزن معينا لغير اسم التفضيل فان بنى التفضيل منه ايضا لزم الالتباس (انما يتيم) اى هذا التعليل (اذ اتين) وظاهر (ان افعل للصفة مقدم بناؤه) اى بناء افعل للصفة (على افعل التفضيل) بان يعين هذا الوزن للصفة اولا (وهو) اى وكون بناءه للصفة مقدما على كونه للتفضيل (كذلك) اى الواقع هو (لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع) اى بتقديم طبعى (على ما يدل على زيادة على الاخر فى الصفة) فان الاول هو المزيد عليه والثانى هو المزيد والمزيد عليه مقدم على المزيد (والاولى موافقة الوضع) وهو اعتبار كون هذا الوزن للصفة مقدما على اعتباره للتفضيل (الطبع) يعنى لكون الاعتبار الاول الطبيعى مقدما على الاعتبار الثانى الوضعى ثم اراد ان يمثل له بقوله (مثل زيد افضل الناس) وقوله (فان الافضل) لبيان ان هذا المثال مطابق للمثل فان لفظ الافضل (اشتق من ثلاثى مجرد) وهو لفظ الافضل الذى من فضل بفضل والشرط الوجودى الذى هو كونه مشتقا من الثلاثى المجرد موجود وكذا شرطه العدى فان الافضل المذكور (ليس بلون ولا عيب وهو) اى الحدث الذى اشتق منه لفظ افضل (الفضل) وهو ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وكل ما هو شانه كذلك يصح ان يكون مثالا له فهذا المثال يصح ان يكون مثالا له ثم شرع فى بيان اسم التفضيل الذى اريد معناه بغير هذا اللفظ مع انه ليس بثلاثى مجرد اى يكون من لون او من عيب فقال (فان قصد غيره) وفسر الشارح الضمير الجرد والمضاف اليه للغير بقوله (اى غير الثلاثى المجرد) وفسر لقصد بقوله (بان يراد) يعنى ان طريق قصد غير الثلاثى المجرد طريق ان يراد وقوله (ان يدل) نائب فاعل يراد يعنى ان يراد الدلالة باللفظ الذى هو غير وزن افعل (على ان لاحد) اى على معنى وهو ان لاحد (زيادة فيه) اى فى هذا الفعل (على غيره) اى على غير ذلك الاحد ولا شك

ان القائل لم يصب فى الاعتراض لان ما سبق من تقرير الشارح قدس سره صريح فى اختصاص الجزئى الموضوع بالتخص بحيث لا يمكن اعتباره كلياً وان اراد ان ذلك متحقق فى غير هذا من ذلك القسم فم كيف وقد صرح متزعم هذا المعنى وضيل بكارته فى رسالته المصولة لذلك البحث بكونه منحصرا وتخصيص الكلام بما لا يساعده المقام قوله من حيث معلومته ومعهوديته بل يبادر منه لسابق كلامه المهودية فى ذهن التكمم والمخاطب والتحقيق ما مررت ثلاثين وكن متذكرين ويشكل تصوير العلم الشخصى بانه الذى تصور الذات بينه وضع بازائه بلفظ الله فانه لم يقع تصويره تعالى لغيره بتخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع فيه وان كان اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمى وهو فهم الشخص بشكل بوضع الآباء الاعلام لانشائهم فى قيمته الانشاء قبل رؤيتهم بوضع العلم للشخص

ان هذا المعنى بعينه هو معنى اسم التفضيل ولكن يتمتع ان يشتق منه الوزن المخصوص الذي هو افعال لكون المشتق منه غير الثلاثي المجرد او كونه لونا و عيبا فح ان قصد هذا المعنى بغير افعال (توصل اليه) (اي الى غير الثلاثي المجرد) (باشد) اي بلفظ اشد (ونحوه) اي توصل ايضا بنحو لفظ اشد من لفظا كثيرا واسرع يعني اذا تمتع اشتقاق لفظا افعال من مادة الحدث الذي قصد الزيادة فيه جعل لفظا اشد ونحو سيد الوصلة هذا المعنى وفي المصام اللام ان فيما نسر به الشارح من قوله الى غير الثلاثي المجرد للمعهد اي غير الثلاثي المجرد الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فحينئذ لا يرد على الشارح ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي بل اخص منه وهو الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب ثم اورد المصنف امثلة ثلاثة على ترتيب اللف المرتب (مثل هو اشد منه استخراجا) واراد الشارح ان يعين هذا المثال بقوله (مثال) اي هذا مثال (لثلاثي المزيدي) وهو الاستخراج يعني انه لو اريد ان يدل لفظا على ان استخراج زيد مثلا زائد على استخراج عمر ومع ان اشتقاق لفظا افعال من استخراج يتمتع توصل الى هذا المعنى بايراد لفظ الاشد الدال على زيادة الاستخراج الذي هو مرجع ضمير هو في اشد و مرجع الضمير المستتر في اشد لا استخراج الاشد و مرجع الضمير المجزور في منه الاستخراج المفضل عليه وجعل الحدث المطلوب تميزه فصل المفضل وهو فاعل لفظ اشد والمفضل عليه وهو مجزور من قوله (و) اكثر (بياضا) معطوف على قوله اشد في المثال الاول يعني اذا قصد بيان زيادة بياض احد على زيادة بياض الاخر قيل فيه هو اكثر بياضا منه وهذا المثال (مثال للون) وقوله (وعمي) عطف على قوله بياضا اي وهو اكثر عمي منه وهذا المثال (مثال للعيب) ولما قيد الشارح قوله ولا عيب بقوله ظاهري اراد ان يبين وجه الاحتياج الى هذا التقييد فقال (وحيث قيدنا العيب) اي لفظ العيب المنفي الواقع في كلام المصنف (بالظاهري) اي بقولنا الظاهري حيث خرج منه العيب الباطني الذي هو الجهل والبلادة ونحوهما وبقي في جواز البناء منه (لا يراد) اي لا يراد النقص على كلام المصنف (نحو اجهل وابلد) وقرر النقص ان قوله يشترط في البقاء ان لا يكون عيبا باطلا لانه جار على نحو اجهل وبلد وحكم المدعي متخلف فانها جائز ان يلزم وجود المشروط بلا شرط فيجواب عنه تحرير المراد بان لا نسلم ان قوله ولا عيب جار على امثاله فان مراد بالعيب المنفي هو العيب الظاهري كالعمور والعمى والمرج واما مثل الجهل والبلادة فهو عيب باطني فيجوز البناء منه وقوله (ولكن) استدراك على قوله لا يراد يعني ان التقييد بهذا القيد يدفع ما يرد عليه من النقص المذكور ولكن لا يدفع الايراد الاخر الذي يرد على هذا التقييد فانه (يرد) عليه (انه صح على هذا التقدير) يعني صحة البناء على تقدير كون العيب باطنا تستلزم ان يصح (اشتقاق) لفظ (احق على معنى التفضيل) اي اذا قصد بهما الاشتقاق دلالة على زيادة حماة احد على غيره بان يقال زيد احق من عمرو (فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحق) اي وبين الحق فاذا صح الاولان يلزم ان يصح الاخير ايضا وقوله (ولكنهم) اشارة الى المقدمة الاستثنائية فيه يعني لو صح

مع انه يتبدل بخصائصه  
من اول عمره الى آخره  
يوما فيوما فلم يتصور  
مسمى علم بخصائصه  
حين وضع العلم للشخص  
فانه موضوع له  
بخصائصه المتبدلة من  
اول عمره الى آخره  
فلا يمكن تصوره  
بخصوصه الذي وضع  
اللفظ بهذا المخصوص  
وامننه من التبادر  
هو كونه مملوفا المتكلم  
والمخاطب وما حال عليه  
من تحقيقه هو ما سبق  
من عدم الاعتداد بحال  
المتكلم وقدمت انه  
وهم باطل فلا تفت  
اليه وخذ من عبارة  
الشارح ما هو المتبادر  
منها والاشكالات التي  
او ردها لا يعتد بها  
اذ ليس المدعي في الاعلام  
الخصائص لزوم تصور  
الذات قبل الوضع ماله  
وعليه على سبيل الكنه  
بل بوجه يتبين وبتميزه  
عما عده فلا يرد شيء  
من ذلك كما يعرف بادن  
تأمل قوله ما عرف  
بادن تأمل قوله ما عرف  
بالام الهدية او الجنسية  
او الاسترقاقية قبل فيه  
ان اللام منحصرة في  
الهدية والجنسية  
والاسترقاقية والهدية  
والذهنية من فروع  
الجنسية فتقسمها الى

صح اشتقاق الاحق لكن صحة اشتقاق الاحق غير جائز لانهم (حكموا بشذوذ) اى  
 بشذوذ اشتقاق الاحق الواقع (في نحو احق من ابن هبنقة) فانه لو كان صحيحا بناء على كونه  
 من العيوب الباطنة لم يحكموا بشذوذ فانه اللفظ الجارى على القياس لا تكون شاذاً ولكنهم  
 حكموا بشذوذ فيلزم ان لا يصح اشتقاقه ولم يصح اشتقاقه لم يصح اشتقاق امثاله ايضا  
 وقال في القاموس في القاف وكملمس الاحق والقصير وهبنقة لقب ذى الودعات يزدبن  
 ثروان فجعله لقباً لا كنية (والجواب) اى والجواب عن النقض (بان المراد) يعنى حاصل  
 الجواب بمنع الجريان بتجريد المراد من لفظ الاحق في نحو احق من هبنقة يعنى لان سلم ان العيب  
 فيه غير ظاهري كالجمل فان المراد (بالحق) اى المذكور في ضمن الاحق في نحو احق من  
 هبنقة ليس بالحق الغير الظاهر الذى يصح البناء منه قياساً بل المراد منه الحق الذى لا يصح  
 البناء منه فان المراد به (ما يبدو) اى ما يظهر (من اثر البلادة) وقوله (في الظاهر) متعلق ببند  
 فيكون حينئذ عيباً ظاهرياً فلا يكون على القياس (كما حكى) اى ويؤيد كونه عيباً ظاهرياً ما حكى  
 عن ابن هبنقة من تعليق خرزات (اى حكى عنه انه عاق خرزات (وعظام وخبوط على عنقه  
 وهو ذو الحية طويلة فسئل) اى من هبنقة (عن ذلك) اى عن التكلفات المذكورة من التعليق  
 المذكور (فقال) اى هبنقة في جوابه (لا عرف) اى تعليق لهذه الاشياء انما هو لتحصيل عرفاني  
 (ها) اى بتلك المعلقة (نفسى ولا اخل) اى ولئلا اخل نفسى وقوله (وتقلد) تأييد لكمال  
 حماقة الظاهرة بانه تقلد (ذات ليلة اخوه) اى اخو هبنقة (بقلادة) اى بقلادة اخيه هبنقة (فلما  
 اصبح) اى فلما دخل هبنقة صباحاً ورأى ان قلادة في عنق اخيه (قال) اى لاخيه (يا اخى انت  
 انا) يعنى انت هبنقة لكون القلادة الدلالة عليه فيك واذا كان كذلك (فمن انا) لاني لو كنت  
 انا لكنت القلادة في ثم اعترض الشارح على المجيب بهذا الجواب فقال (فيه) اى في  
 هذا الجواب (شائبة من حق) اى حصة في المجيب من حماقة (ابن هبنقة) والمراد بالمجيب  
 هو الفاضل الهندي (فانه) اى فان الحاصل من هذا الجواب (هتضى جواز اشتقاق احق)  
 اى لفظ الاحق (من حق) اى من الحق الذى لمن (لا يكون بهذا الظهور) اى كظهوره في  
 هبنقة (قياساً) لكونه حمقاً غير ظاهري (وان يكون) اى ويقتضى ايضا ان يكون (اشتقاق اجهل  
 وابلدان يكون آثار جهله وبلاذته) فقوله (ظاهرة) بالنصب خبر لقوله يكون في لمن يكون  
 وقوله (على سبيل الشذوذ) خبر لقوله وان يكون الثانى يعنى يقتضى ان يكون هذا الاشتقاق  
 لمن يكون فيه الجهل الظاهر والبلاذة الظاهرة مشتقين على سبيل الشذوذ لانه سبيل  
 القياس لكونهما عيباً ظاهرياً (ولا يقول بذلك) احد (عاقل) اى هذا الجواب فاسد  
 لانه لا يحكم بذلك عاقل بل يحكم به ملك ايها المجيب في عدم العقل فانه لم يقل احد ولا يقول  
 ايضا بان الجهل والبلاذة نوعان احدهما انهما في الباطن فيكون الاشتقاق قياساً والاخر  
 انهما في الظاهر كالحماقة الظاهرة في هبنقة فيكون اشتقاقه شاذاً كمثل بل قال كل واحد  
 من القلاء ان مثل اشتقاق الجهل والبلذة قياسى لكونهما عيين غير ظاهرين وقال العصام

الجنسية والاستغراقية  
 تقسيم لشيء الى نفسه  
 وقسمه وكذا الى  
 المهدية والجنسية في  
 وجه هذا ومدار كلام  
 الشارح قدس سره  
 ما شاء فيما علماء العربية  
 والمفسرين من التعبير  
 بان اللام للجنس او  
 الاستغراق او المهد  
 ويلطاب بتحقيق الكلام  
 من مقام احق بهذا  
 المرام قوله والسبب  
 في قوله ليس من  
 امير امصيام في اسفر  
 بدل من اللام قبل  
 فح سقط ما ذكره  
 في قوله ومن خواصه  
 دخول اللام انه  
 لو قال دخول حرف  
 التعريف لكان شاملاً  
 للميم الا انه لم يذكر  
 الميم لعدم شهرته لانه  
 اذا لم يكن حرف  
 تعريف بل بدلاً منه  
 فلا يشمل حرف  
 التعريف وهذا  
 الاشكال وارد الا  
 ان يقال ليس المراد  
 بكونه بدلاً من اللام  
 انه ليس حرف  
 تعريف حتى ينجبه  
 ذلك وفيه نظر قوله  
 ولم يذكره المتقدمون  
 هكذا فيما رأينا  
 من النسخ فكيف  
 يتصور عدم ذكر

وقد شنع الشرح رحمة الله تشنيعا على الفاضل الهندي وذلك لانه كان منه امر ابدى ما ولا  
يرضى بمثله عن مثله مثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه  
ليس ما نقل من الهندي مرضياله كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دأبه  
انتهى يعني ان الفاضل الهندي لم يلزم محجة هذا حيث اشار اليه بقوله فيه واذا لم يلزم  
فلا يلبق التشنيع بهذا والله اعلم ثم الشارح اراد ان يؤيد كلامه بما حكى عن الشارح  
الرضي فقال (والشارح الرضى عد احق) اى عد لفظ احق من يشتق قياسا على انه  
من قبيل ابلد) مشتقا من البلادة (حيث قال) اى حيث قال الرضى (ويبنى ان يقال) اى  
يبنى للمصنف ان يقول في بيان الاشتراط (من الالوان والعبوب الظاهرة) يعني ان يقول  
مقيد للعبوب بالظاهرة (فان الباطنة) اى فان العبوب الباطنة (بني منها) اى يصح ان يبنى منها  
(افضل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحق منه) ولما فرغ المصنف من بيان شروط بناءه  
شرع في بيان ما يشتق على القياس وما يشتق على خلافه فقال (وقياسه) وهو مبتدأ وقوله  
(اى القياس الواقع في اسم التفضيل) تفسير لمرجع الضمير المحرور والمضاف اليه وقوله  
(اشتقاقه) اشارة الى خبر المبتدأ يعني ان خبره محذوف والى ان قوله (للفاعل) متعلق  
بذلك المحذوف على انه ظرف لفعوله وانما فسر الشرح الضمير المحرور بقوله اى القياس الواقع  
ولم يقل اى قياس اسم التفضيل للاشارة الى ان هذا القياس ليس قياس نفس اسم التفضيل  
ونفس كونه اسم تفضيل بل هو قياس وقوع لفظ فعل اسم تفضيل يعني اذا وقع لفظ فعل  
اسم تفضيل فقياس وقوعه ان يكون مشتقا للفاعل اى دالا على زيادة قيام الفعل بفاعله  
على غيره (لالمفعول) اى ليس قياس الواقع فيه ان يكون مشتقا دالا على وقوع الفعل على  
احد زائد على غيره وانما كان القياس كذلك (فانه لو اشتق) اى اسم التفضيل (الكل منهما)  
اى من الفاعل والمفعول (قياسا) اى استقانا على القياس (مطرذا) اى غير متخلف بان كان  
لفظ الفعل مشتركا بين ان يكون للفاعل وبين ان يكون للمفعول (لكثرة الالتباس) اى للزم  
كثرة الالتباس فاما اذا قلنا زيد اعلم من عمر ويلتبس لانه هل المراد به زيادة العالمية او زيادة  
المعلومة واما اذا علمنا القياس المذكور فلم ان المراد به زيادة العالمية (فاقتصروا) اى  
ولدفع هذا الالتباس اقتصروا وحصروا القياس في واحد منهما ثم رجحوا الاقتصار  
(على الاشرف) اى على ما هو الاشرف منهما وهو الفاعل لانه اشرف من المفعول ثم اشار الى  
جواز وقوعه على خلاف القياس فقال (وقد جاء) اى اسم التفضيل (للمفعول) اى مشتقا  
للمفعول حال كونه (على خلاف القياس في مواضع قليلة) وحمله على معنى المفعول بمعونة  
القرائن (نحو اعذر) مشتقا (لمن هو اشد معذورة) لانه هو اشد معذرية (والوم) (لمن هو  
اشد ملومية) لانه هو اشد لاثمية (و) (على هذا القياس) (شغل واشهر) (واعرف) انما  
وسط الشارح قوله على هذا القياس بين العاطف والمعطوف لانه ترك تفسير هذه الكلمات  
الثلاث وفسر الكلمتين الاولىين اعنى اعذر والوم يعنى ان تفسير الثلاث الاخيرة مقبوس على

المتقدمون وارجاع  
الضمير الفاعل ففعل  
المنى الى المنى مع  
تصريح الشارح قدس  
سره في شرح قوله  
وهي المضمرات بان  
المعارف ستة على  
رأى المنى قائلا اى  
المعرفة ستة انواع  
بالاستفراء واشار  
بترتيبها في الذكر  
الى ترتيبها بحسب  
المرتبة فالاول المضمرات  
فلا تلتفت الى ما قبل  
من انه قدس سره  
قال ولم يذكره  
لرجوعه الى ذى اللام  
مع انه مذكور في  
التون وكانه لم يكن  
في متنه ثم قال القائل  
ووجه كونه في اصل  
يا ايها الرجل خفي  
فالاظهر مالى الرضى  
ومن لم يعبده من الصوفيين  
فلكونه فرع المضمرات  
لان تعريفه لوقوعه  
موقع كاف الخطاب  
والصواب عندى  
ما اختاره الشارح  
قدس سره وذلك  
لانه على ما ذكره  
الرضي يلزم ان يكون  
يارجلا معرفة لتعق  
هذه الالة فيه بخلاف  
مختاره قدس سره  
فانه لما كان الخطاب  
لتفسير معين لم يكن  
اصله يا ايها الرجل  
واما ان اصل

تفسير الاولين بان يفسر الاشغل بقولنا من هو اشد مشغولية والاشهر بقولنا من هو اشد مشهورة والاعرف بقولنا من هو اشد معروفية وكذا احب اى اكثر محبوبة واخوف اى اكثر مخوفة وغير ذلك مما سمع من العرب فان مجي اسم التفضيل لتفضيل المفعول سماعي كافي الرضى الا انه قال في التحفة هذا كثير مطرد اذا من اللبس اما لانه لم يستعمل الامينا للمفعول نحو حب وسقط في يده وعنى بكذا على صيغة المجهول واما القرينة نحو اشغل من ذات النحين كافي النكت للسيوطي وفي شرح العصام اذا قصد في هذه الامثلة التفضيل للفاعل توصل باشد ونحوه قال الله تعالى والذين آمنوا اشد حباله لان احب شاع في المفعول واذا قصد التفضيل للفاعل فيما لم يجي له اقل توصل به كذلك انتهى كذا فصله وحكاه زيني زاده في المعرب للكافية ثم قال بعد ما حكاه فلفظه فانه من التفائس واللطائف ثم شرع المصنف في بيان القياس في استعماله فقال (يستعمل) (اى اسم التفضيل) (على احدثه اوجه) وقيد العصام بان استعماله على احدثه اثلاثة اذا لم يحمل معدولا كافي آخره ولم يحمل اسما كافي الدنيا او اذا لم يخرج عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول جاءني رجل آخر انتهى وانما اهمل الش ذكرها لكونها خارجة عن الاصل ومعدولة عنه والخارج لا يحتاج الى الاخراج بقبول ولذا لم يذكر العصام هذا المذكور على سبيل الاعتراض عليه باهاله بل على سبيل التنبية والتتميم للفائدة ولما ذكرت الالوان الثلاثة في تركيب المتن واراد الشارح ان يذكر وجه الحصر في الثلاثة اراد ان يذكر الوجوه الثلاثة قبل ذكر المصنف فقال (وهي) اى الوجوه الثلاثة (استعماله) اى استعماله اسم التفضيل (بالاضافة او من) وهو اصل استعماله (او اللام) اى استعماله باللام ولما كان ما ل هذا الكلام الى تركب قضية شرطية منفصلة بان يقال ان اسم التفضيل اما مستعمل بالاضافة واما مستعمل بمن واما مستعمل باللام وكانت القضية المنفصلة على ثلاثة اقسام وهي المنفصلة الحقيقية يعنى مانعة الجمع والحلومعا ومانعة الجمع فقط ومانعة الحلوم فقط اراد الشارح ان يذكر ان هذه المنفصلة من اى قسم من الاقسام الثلاثة فقال (على سبيل الافصال الحقيقي) يعنى ان بين هذه الاستعمالات الثلاثة منافاة في التحقيق والاستقاء بمعنى انها لا يتفقان بان لم يوجد واحد منهما ولا يجتمعان بان وجد الاستعمالات في كلمة واحدة بل يتحقق واحد منهما فقط وقوله (فلا بد من واحد منها) تقرير على كونها على سبيل الافصال الحقيقي يعنى اذا كان هذا التقسيم على هذا السبيل فلا بد من تحقق واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة في اسم التفضيل وقوله (لان وضعه) علة لوجوب تحقيق واحد منها ولا متاع خلوه عن واحد منها اى انما لم يجز الخلو عن احدها لان وضع اسم التفضيل (لتفضيل الشيء على غيره) لما عرفت في امره فكان اسم التفضيل امرا نسبيا يقتضى ان ينسب احدا الشيئين الى الاخر اعنى انساب المزيد على المزيد عليه واذا كان امرا نسبيا (فلا بد فيه) اى في اسم التفضيل (من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه يعنى المزيد عليه ويسمى المزيد عليه في الاصطلاح

يارجل ذلك فلا يظهر من ان يجنى قوله ولا يستلزم صحة الاضافة الخ قبل لا يجنى انه تكاف جدا والتبادر صحة الاضافة الى كل من الخمسة واهذا جعل الهندى المرجع الامور اربعة وهوان كان يبدا في اللفظ لكنه طار من التكاف في المعنى وكاشنه عبارة المتقدم الذي لم يذكره النداء ولم يسبق على كلامهم هذا الا لاربعة فلما زادوا ورد هذه العبارة بعده اختل الضمير وملك ترجيح ما اختاره الشارح قدس سره قوله واحترز به الخ قيل لو قال ملو وضع بوضع واحد بهينه لكان اخضر واوضح وانت خير بما فيه من السجاجة ثم ان المص قال في الا مالى قولنا بوضع واحد رفع نوه من يتوهم ان زيدا اذا وضع علما لواحد ثم وضع بعد ذلك علما لا آخره قد تناول ما شبه فلا يكتفى به بقوله غير متناول ما شبه لخروج مثل هذا عنه لانه متناول شبه بما تقرر فاذا زيد

بالمفضل عليه كما يسمى المزيد بالمفضل و لما كان ذكر المفضل عليه متفاوتا في الظهور بان يكون لزوم ذكره بديهيا في بعض من الثلاثة ونظريا في بعض آخر اذ ان ينه عليه بقوله (وذكره) اى ذكر المفضل عليه حال كونه (مع من و) مع (الاضافة ظاهرا) اى وجوب ذكره فيها مظاهرا لا يحتاج الى البيان فانه اذا قلت زيد اعلم عمرو زيد اعلم عمرو والمفضل عليه الذى هو عار ومذكور فيه ما بالبداهة (واما مع اللام) اى واما وجوب كونه مذكورا حال كونه اللام (فهو) اى المفضل عليه (في حكم المذكر ظاهرا) اى في حكم المحقق الذى يذكّر ظاهرا وقوله (لانه يشار) علة لكونه في حكم المذكر يعنى انما يكون عدم ذكر المفضل عاياه في صورة كون اسم التفضيل باللام كالمذكور في الحكم لان المشار اليه (باللام) انما يشار (الى معين) كما هو وضع التعريف فاسم التفضيل المعين الذى يشار اليه هو المعين (بتين المفضل عليه) وقوله (مذكور) بالجر صفة معين يعنى الى المعين المذكور (قبله) اى قبل اسم التفضيل (لفظا او حكما) وقوله (كما اذا طلب شخص) شروع في تصوير كونه مذكورا لفظا يعنى اذا قلت او لا شخص من الاشخاص بان يكون شخصا ما غير معين (افضل من زيد) فالمفضل هو الشخص والمفضل عليه هو زيد وقد استعمل اسم التفضيل ههنا بمن ثم اذا ذكرت حال كونه مبهما و اردت ان تعين ذلك الشخص (قلت عمرو والافضل) بان تستعمله باللام مريدا لتعيين ذلك الشخص ولترك المفضل عليه خوفا من التعليل وقوله (اى الشخص الذى) تفسير للارادة المذكورة يعنى انما يصح التصوير المذكور اذا اردت بعمرو الشخص الذى (قلنا انه افضل من زيد) عمرو ولا غير الشخص الذى قلنا فانه حينئذ لا يصح التصوير المذكور واما تصوير كونه مذكورا حكما كما اذا انصورت في نفسك طلب شخص افضل من زيد فوجدته عمروا قلت بعد تأمل يا عمرو والافضل فان الانسان قد يتفكر في مطلوب الغير فاذا لاحظته تصدى الى الجواب عنه نفسه وينزل نفسه منزلة ذلك الغير فيتكلم كأن الغير حاضر فانه فيكون المهديين الاثنين حكما كذا قال الحشى محمد العيني ثم قال ان مقصود الشارح من هذا التكلف توسيع دائرة الاحتمال ثم جعل قوله (فعلى هذا لا يكون اللام في اقل التفضيل الا للبعد) تقريرا على قوله كما اذا قلت يعنى اذا كان المراد بعمرو الافضل هو الشخص المذكور لفظا في قوله شخص افضل من زيد او منصورا كما كان في المذكور الحكمى يجب ان يكون اللام في اسم التفضيل المستعمل بها الخارجى الا يلزم ان يكون المفضل عليه غير مذكور فيعطل ارادة الزيادة التى لازمة له وقوله (فيجب) تقييد على كون التقسيم افصلا حقيقيا مستلزما لعدم الخلو يعنى انه اذا كان اسم التفضيل غير خال عن احد تلك الاستعمالات يتمتع خلوه عن احدها وايضا انه تمهيد وتنبية على ان مراد المصنف بقوله اما مضافا او بمن او معزفا باللام انه يجب (ان يستعمل اما) (مضافا) وهو وما بعده منصوب على انه بدل من محل قوله على احد ويؤيده تقدير قوله ان يستعمل اى مضافا الى المفضل عليه ومثال الذى استعمل مضافا (نحو زيد افضل الناس) (او بمن)

بوضع واحد اندفع هذا الاعتراض لانه وان تناول ما اشبهه فانما تناوله بوضع ثان لم يدخل اسماء الاجناس لانهما خارجة بالجنس الاول بقوله ما وضع لشيء بينه وهو في الحقيقة غير محتاج اليه والاعتراض بزيد اذا سمي به باعتبار تعدد وضعه مندفع من غير حاجة الى زيادة بوضعه واحد وذلك ان الواضع لما وضعه لشيء بينه في جميع تقديراته لم يضعه للاخر اصلا فهو غير متناول ما اشبهه قطعا فلا حاجة الى قولنا بوضع واحد في التحقيق هذه عبارة قوله اراد التلبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب قبل يشر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهات وسيصرح به وقت معرفت ان اسم الاشارة احرف من الموصول وبانه لا ترتيب بين اصناف المضاف الى احدها معنى وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما صرح به فالاولى ان يقول

اى او استعمل بمن الداخلة على المفضل عليه (نحو زيد افضل من عمرو) (او معرفا باللام)  
 اى او استعمل معرفا باللام الداخلة على نفس اسم التفضيل (نحو زيد افضل) كما عرفت  
 ما هو المراد منه فالفاء في قوله (فلا يجوز) تفصيلية وقاعل لا يجوز لفظ نحو زيد افضل  
 فانزع الشارح من هذا الكلام ان مراد منه بيان عدم جواز الجمع بين الثلاثة ومنزج ذلك  
 المنزع بكلام المصنف وجعل قوله (الجمع الاثنين منها) فاعلا لقوله لا يجوز يعنى  
 ان الافصال بين الثلاثة حقيقى فانه كالا يجوز خلوا اسم التفضيل عن احدها لا يجوز ايضا  
 الجمع بين الاثنين منها بناء على قوله المصنف (نحو زيد افضل من عمرو) يعنى لا يجوز  
 هذا التركيب لانه جمع فيه بين الاستعمالين وهما كونه باللام وكونه بمن (والا) اى  
 وان جاز هذا التركيب الجامع لهما (يكون) احدا لخرقين لغوا اما (ذكر اللام) يكون لغوا  
 ومن مفيد المقصود (او) يكون ذكر (من لغوا) فيكون اللام مفيد المقصود ولما توجه على  
 المصنف نقض بوقوع استعمالها معاني قول الاعشى اراد الشارح دفع هذا القرض بقوله  
 (واما قوله) ولست بالاكثر منهم حصى . وانما العزة للكثرة (حيث وقع الجمع في لفظ  
 الاكثرين اللام وبين من يعنى في قوله منهم) (ف قيل) اى فاجب عنه بتأويل هذا البيت  
 حيث قيل (من) يعنى ان هذا البيت ليس مادة للنقض لانه قيل ان لفظ من (فيه) اى في هذا  
 البيت يعنى في قوله منهم (ليست) اى تلك الكلمة (تفضيلية) اى ليست من التفضيلية  
 التى هي من خصائص اسم التفضيل واما استعماله فيه (بل) كلمة من في هذا البيت (للتبعض)  
 وما هي للتبعض ليست بالتفضيلية (اى ليست) يعنى ان معنى البيت ليست باعلقة (من بينهم  
 بالاكثر حصى) وهذا البيت من قول الاعشى فانه كان يفضل عامرا على علقمة فقال لعلقمة  
 ولست بالاكثر منهم حصى اى عددا يعنى اتباع عامرا اكثر من اتباعك وانما العزة للتكثير  
 وهذا المثال من المصنف اشارة الى عدم جواز الجمع بينهما ثم اشار الى عدم جواز خلوه  
 عن احدا لاستتمالات الثلاثة بقوله (ولا) الواو فيه عاطفة ولازامة للاشارة الى انه  
 معطوف على قوله فلا يجوز والمعطوف في قول المصنف نحو زيد افضل وفي قول  
 الشارح هو قوله (يجوز خلوه) اى خلوا اسم التفضيل (من الكل) اى كل من الاستتمالات  
 الثلاثة (ايضا) اى كالا يجوز جمع الاثنين منها وانما لا يجوز الخلو (لفوات الغرض) وهو  
 بيان زيادة الفضل في احد على غيره وذلك لا يتحقق الا بذكر المفضل عليه كما عرفت وقوله  
 (نحو) (زيد افضل) معطوف على المثال الاول اى كالا يجوز الا مثال الاول الذى يقدر فيه  
 جمع الاثنين كذلك لا يجوز هذا المثال الذى خلا فيه اسم التفضيل من الكل فان افضل ههنا لم  
 يستعمل باحد الثلاثة وخلا عنها فلا يعلم ان زيادة فضيلة زيد على اى شخص فح فوات الغرض  
 وقوله (الا ان يعلم) استثناء مفرغ من المفعول فيه المحذوف لا يستعمل اى يستعمل اسم التفضيل  
 باحد من الاستتمالات الثلاثة في جميع الاوقات الا وقت ان يعلم الحصول الغرض فقوله يعلم  
 فعل مجهول ونائب فاعله مستتر راجع الى (المفضل عليه) ولذا فسرته النسخ بقوله

اراد التنبه على ترتيب  
 اصنافها فيما يكون فيه  
 هذا الترتيب ويحتاج  
 الى التنبه ولا يخفى  
 عليك ان كون اسم  
 الاشارة اعراف من  
 الوصول لا يستلزم  
 جريان الاعرفية فيما  
 بين اصناف احدها  
 وان معنى قوله فيما  
 يكون فيه هذا الترتيب  
 فيما جرى فيه ذلك  
 بحسب ذاته كما هو  
 المتبادر ومن الظاهر  
 ان جريان الترتيب  
 في اصناف المضاف  
 انما هو بواسطة  
 المضاف اليه فلا  
 وجه لتصرف القائل  
 قوله ثم الغمر المخاطب  
 قيل وليس وجه  
 كون الغمر المخاطب  
 اعراف من النداء ظاهرا  
 الا ان يجعل تعرفه  
 لكونه في الاصل معرفة  
 باللام ولم يصدر  
 عن فهم المقام لضرورة  
 ان المقال في اصناف  
 الغمر من حيث هي  
 هي فلا سبيل الى  
 السؤال بما ليس منها  
 وليته كان ممن تدبر  
 في الكلام فلم يقدم  
 على تسويد وجوه  
 قراطيس البيض بامثال  
 هذا الا وهام قوله  
 الكعبة اتحاد الاشياء  
 الخ قيل اشارة الى جواب

ذكره الهندي عن  
اشكال الرضى حيث  
قال يخرج عنه الواحد  
والاثنان لانهما وان  
وضعا للكسبة لكن  
لم يوضع لكسبة  
الاحاد بل لكسبة  
الواحد والاثنين  
ومحصل الجواب ان  
واحدا وضع لكسبة  
الاشياء منفردة لا  
بجمعة ونحن نقول  
قد حقق الرضى في  
بحث التعريف باللام  
ان الجمع المحل باللام  
يشمل كل واحد واحد  
وكل اثنين اثنين  
وكل جماعة جماعة  
فلذا يصح استثناءه  
ايما شئت عنه فنقول  
جاءني العلماء الا  
واحدوا واثنين او جماعة  
فانه بمعنى جاءني كل  
واحد من العلماء وكل  
اثنين وكل جماعة  
والمضاف المستغرق  
كالهمل باللام فاخذ  
الاشياء في معنى كل  
واحد منها وكل اثنين  
منها وكل جماعة منها  
فلا اشكال ثم قيل  
ولي كون كم سؤالا  
من العدد المعين بحث  
كيف ولا ينكر صحة  
الجواب عن كم رجلا  
عندك بقوله الرفاؤ  
مأ الا ان قال هذا

المفضل عليه ومثال ما علم فيه المفضل عليه ولم يحتاج الى ذكره (مثل الله اكبر) لانه لما كان  
المفضل هو الذات الواجب علم ان المراد به الزيادة على مساوئهم اختلفوا في التقدير في مثله  
انه على اى استعمال من الثلاثة فلما امتنع الاول وهو تقدير اللام تعين الاخران في الجواز  
ولذا قال الشارح ( ويجوز ان يقال في مثله ) اى فيما يجوز ان يستعمل خاليا عن الوجوه  
الثلاثة لكونه معلوما ( ان المحذوف هو المضاف اليه ) وقوله ( باعتبارانه ) حال من قوله  
ان يقال يعنى يجوز ان يقال كذلك حال كون هذا القول بسبب اعتبار ذلك القائل على  
ان اسم التفضيل في مثل الله اكبر ( مستعمل بالاضافة اى الله اكبر كل شئ ) اى كل موجود  
سواء ثم حذف المضاف اليه وهو جائز كفاي قبل وبعد قوله ( او انه ) معطوف على قوله  
ان المحذوف اى يجوز ان يقال المحذوف في مثل الله اكبر لفظ ( من مع مجروره اى ) الله ( اكبر  
من كل شئ ) يعنى باعتبار انه مستعمل بمن قال الصام انه اورد على قوله الله اكبر كل شئ  
في التقدير الاول انه لا بد من تعويض المضاف اليه يعنى انه لا يجوز التقدير الاول لكون  
المحذوف بلا تعويض واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف وهو مناف للتوين ثم  
اورد على هذا الجواب ان تنوين العوض غير مناف لغير المنصرف بل المناقلة تنوين  
التمكين كما سبق ولو سلم فاي مانع يمنع من تعويض الضمة عنه كفاي قبل وبعد من الغايات ثم  
قال واعلم انه ربما يحجب بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه  
لعدم صحة قصد التفضيل وعدم قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيرا  
نحو زيد افضل من عمر و اوتقدير ان نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس  
القصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افعال التفضيل يخرج عن معناه  
التفضيل الى التجاوز والتباعد الذى يلزمه فان التفضيل بعد المفضل عن المفضل عليه  
فكأنه قال زيد متباعد من الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلاثة  
بجمله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماها عنه غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى  
وهو اهون عليه اذ ليس شئ اهون عليه تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى فلزوم صيغة  
افعل اكثر من المطابقة اجرا له مجرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعل من انتهى ويمكن  
ان يجاب ان قوله بجمله بمعنى اسم الفاعل يدل على ان باب الحجاز مفتوح فلا يلزم منه  
انتقاص كلام المصنف مع ان كثيرا من الاوصاف الالهية وافعالها غير مقبوس على  
القواعد التى بنيت للامور الحادثة كما قيل في تعريف لفظه الجلالة والله اعلم ثم شرع  
في بيان القواعد بالخصوصة بكل من الاستعمالات الثلاثة فقال ( فاذا اضيف ) ( اى اسم  
التفضيل ) يعنى ان في كل من الثلاثة مسألة مخصوصة اما المسئلة التى اذا استعمل  
بالاضافة فانه اذا كان اسم التفضيل مستعملا بالاضافة ( فله ) اى فيجوز ان يكون لذلك  
( معنيان ) اى جائزان بان يراد واحد منهما ( احدهما ) اى احد المعنيين الجائزين وقوله  
( وهو الاكثر ) جملة معترضة داخلة بين المبتدأ الذى هو قوله احدهما وبين الخبر



الذي هو قوله (ان قصده) وأشار تلك الجملة الى كون هذا المعنى اكثر استعمالا من الاخر الذي سيجي. يعني احد المعنيين ان قصد باسم التفضيل الذي اضيف الى المفضل عليه (الزيادة) ولما كان لفظ الزيادة مجازيا بما يابى شئ قامت ارادة الشئ ان يفسر بمجموع الكلام بقوله (اي احدهما) للإشارة الى ان قوله ان قصد خبره وبقوله (زيادة موصوفة) الإشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو موصوف اسم التفضيل وقوله (المقصودة) بالرفع صفة للزيادة للإشارة الى ان قوله تقصد فعل مجهول مأول باسم المفعول وقوله (به) متعلق بالمقصودة والضمير المجزور راجع الى اسم التفضيل وانما فسر ليصح الحل بين المبتدأ الذي هو احدهما وبين الخبر الذي هو ان تقصد لان المبتدأ عبارة عن المعنى والخبر عبارة عن القصد بمعنى المفعول اي المقصودية وهو صفة للمعنى الذي هو الزيادة فصفة الشئ لا يكون محمولا قبل حمل موصوفه فلامنى لان يقال ان احد معنى اسم التفضيل هو المقصود بل المعنى الصحيح ان يقال ان احد المعنيين الزيادة مقصودة كذا في الحواشي الهندية وقال بعضهم ان الاولى ان يفسر بزيادة وصف موصوفه الخ لان زيادة الموصوف غير معقولة بل المقول زيادة الوصف وذكر العصام وجوها ثلاثة في تصحيح الحل المذكور احدها جعل محذوف المضاف اي قصد احدهما وثانيهما جعل ان يقصد محذوف الجارى احدهما حاصل بان يقصدوا ثالثها جعل محذوف المضاف اي ذوان يقصد ثم قال والشارح اشار الى دفعه الى دفع السؤال الوارد على الحل بقوله احدهما زيادة موصوفة المقصودة به وكأنه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المال وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تصدق انتهى ما قال المحشى العصام وقوله (على من) متعلق بالزيادة (اضيف اليه) وفسره الشارح بقوله (اي علام) للإشارة الى ان من بمعنى ما يشمل غير العقلاء وبقوله (اضيف اسم التفضيل للإشارة الى ان نائب الفاعل في اضيف مسترور راجع الى اسم التفضيل وقوله اليه) راجع الى الموصول وقوله (باعتبار تحققه في ضمن بعضهم) إشارة الى بيان وجه جواز ارادة الزيادة على غيره حيث يقتضى هذا القصد ان يتحقق الفعل في المزيد عليه والباء متعلق بالقصد والضمير في تحققه راجع الى ما وافي بعضهم راجع اليه ايضا باعتبار افراده يعنى ان قصد الزيادة على الغير بسبب اعتبار الفائل تحقق المعنى الذي يوجد في ضمن بعض افراد ذلك المعنى والمراد بالبعض الذي وجد ذلك المعنى في ضمنه وهو ما عدا المفضل ولا يخفى ما في تركيب الشارح من الاضطراب في افادة المعنى المراد وهو ان معنى اسم التفضيل وجد في الطرفين لكن في المفضل زائد على المعنى الذي وجد وتحقق في المفضل ووجه المحشى محمد العيني كلامه بما ذكرناه وانما قال العصام الاولى في ضمن ما عداه يعنى الاولى للشئ ان يقول في ضمن ما عدا المفضل عليه لا ان يقول في ضمن بعضهم لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اى بعض كان انتهى وقوله (والا) بيان لعل توجب الشارح

ليس جوابا عن السؤال  
بكم بل اعترافا بعدم  
العلم بما سئل عنه وبيان  
ما يستل قدر الاستطاعة  
وكلا القولين من قلة  
التدبر اما الاول فاشي  
من النقول من لفظية  
الكسبية ولو كان لا خطا  
لا عترف بفساد المعنى  
واما الثاني فلظهور ان  
السؤال بكم لا يكون  
محال ليس بمعنى وصحة  
الجواب بالكثرة الغير  
المبنية على سبيل الحقيقة  
بل هو من باب المجاز  
كأنه يقول لا نسأل  
من كسبة ما عندي  
من الرجال فانهم لكثرتهم  
لا يمكن لي تعيينهم ولا  
يمكن وعيهم وحفظهم  
قوله فالاشياء هي  
المعدودات واحادها  
كل واحد واحد منها  
اي ذلك هو الحاصل  
من العبارة وقيل جعل  
الاحاد اجزاء المعدودات  
فيلزم ذكرها وبكفي  
ان يقول لكمية الاشياء  
فينبئ ان يقال المراد  
بالاحاد الواحدات  
بالاشياء واسم العدد  
موضوع لكمية واحداث  
الاشياء لا لكميتها هذا

لكلام المصنف بان هذا القصد انما يصح بهذا الاعتبار لانه ان لم يعتبر تحقق ذلك المعنى فيما عداه وابقى على اطلاقه يعنى سواء تحقق في الفرد الذى يوجد في المفضل اى في المفضل عليه ( يلزم تفضيل الشيء على نفسه ) فانه اذا قيل زيد افضل الناس وارىد وجود الفضل في زيد وافراد الناس على السوية فيصدق على زيد لكونه من افراد الناس وداخلا فيهم ان فضيلته زائدة على فضيلتهم بخلاف ما اذا اعتبر في الناس انه الذى ما عدا زيدا فيكون زيد خارجا عنه ثم اراد ان يبين وجه الاكثرية فقال ( وانما كان هذا الاستعمال ) اى استعمال المضاف مع قصد هذا المعنى ( اكثر ) اى من المعنى الذى سيجي ( لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره ) كما عرفت في تعريفه واذا كان وضعه لذلك ( فالاولى ) اى المعنى الموافق للوضع ( ذكر المفضول ) وهو الغير الذى اريد بقوله على غيره وكل استعمال يوافق التعريف يكون اولى مالم يوافق وكل ما هو اولى فهو الاكثر فهذا المعنى اكثر ثم اراد تفضيل اشتراط هذا الاستعمال فقال ( فيشترط ) ( في استعماله ) اى في استعمال اسم التفضيل المضاف ( بهذا المعنى ) اى بمعنى ان يقصد به الزيادة على غيره ( ان يكون ) وهو بنا واول المصدر نائب فاعل يشترط وفسر الشارح الضمير المستتر في يكون بقوله ( موصوفه ) للاشارة الى انه راجع الموصوف المذكور في ضمن قوله الزيادة لانه في معنى زيادة موصوفه كما عرفت يعنى ان يكون موصوف اسم التفضيل ( بعضا ) ( منهم ) شرط في هذا الاستعمال ولما كان كون الشيء بعضا من شيء اعم من ان يكون داخلا فيه بحسب المفهوم او بحسب الارادة اراد ان يميز بينهما بان المراد بكون المفضل الموصوف بعضا من المفضل ان يكون ( داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ ) فان لفظ الناس بحسب المفهوم صادق على زيد الموصوف ( وان كان ) اى ولو كان الى الموصوف ( خارجا عنهم ) اى عن لا يصدق عليه لفظ الناس بحسب الارادة لانه لو كان داخلا ايضا ( بحسب الارادة ) يلزم تفضيل الشيء على نفسه كما عرفت وقوله ( لان المقصود ) بيان لعل الاشتراط اى وانما اشترط لهذا الاستعمال بهذا المعنى كونه بعضا منهم لان مقصود المستعمل ( من استعماله بهذا المعنى ) حيث قال زيد افضل الناس ولم يقل افضل غيره فقوله من استعماله مصدر مضاف الى فاعله وقوله هذا مفعوله وقوله ( تفضيل موصوفه ) بالرفع خبر لان يعنى ان مقصوده من استعمال هذا التفضيل بهذه الصورة هو ارادة تفضيل موصوفه ( على مشاركته ) اى على مشاركة ذلك الموصوف ( في هذا المفهوم العام ) وهو مفهوم الناس الشامل لذلك الموصوف وغيره من الناس ( مثل زيد افضل الناس ) ( اى افضل من مشاركته في هذا النوع ) اى في نوع الناسية يعنى فضيلة زيد زائدة على الفضائل الموجودة في المشاركين له في كونهم ناسا وهذا مثال لما وجد فيه شرط الاستعمال وقوله ( فلا يجوز ) تفريع على مالم يوجد فيه الشرط المذكور وانما قيد الش عدم الجواز بقوله ( بهذا المعنى ) للاشارة الى انه يجوز التركيب الا ترى اذا قصد به المعنى الثاني وقوله ( قولك ) للاشارة الى ان قوله ( يوسف احسن اخوته ) مثال مصنوع لانه استشهد

وفساد ما اختاره  
اظهر من ان يحق  
ثم ان الاحاد يعنى  
ذكره الشارح قدس  
سره لا يكون اجزاء  
العدودات لعدم تركها  
منها وغيرها بل هي  
جزئيات لها اذا لمعنى  
كل فرد فرد اى كل  
فرد من افراد الحدودات  
وامر الاستثناء مما  
اورده الرضى لكنه  
غير مسلم لظهور الحاجة  
اليه على تقدير التسليم  
فهو زيادة البيان  
قوله اى اصوله اسماء  
العدد التي يتفرع منها  
باقيا اما بالحقاق تاء  
التأنيث قيل لم يجعل  
المؤنث في الواحد  
والاثنتين من الاصول  
ولقد احسن لانه  
من الفروع الحاصلة  
بالحقاق تاء التأنيث او  
والفه وكذا لم يجعله  
فيما فوقها الى العشرة  
منها لانه يتفرع منها  
باسقاط علامة التأنيث  
ثلاثة اصل وثلاث فرع  
وقد اشار الى حيث  
كان واحد الى عشرة  
فرد الواحد والعشرة  
من الاصول لكن  
يجب على الشارح ان  
يقول كذلك الى عشرة  
ثم قيل وحصر الاصول

في اتي عشرة كلمة انما  
يجمع لوجمل لفظ  
البضع من اسماء العدد  
او جمل واريد اصول  
اسماء العدد الفير  
المبهم قال الرضى  
بكسر الباء وبعض  
العرب يجمعها ما بين  
الثلة الى التسعة يقول  
بضعة رجال وبعض  
نسوة وبضعة عشر  
رجلا وبعض عشرة  
امراة اذا لم يقصد  
التعين قال الجوهرى  
اذا جاوزت لفظ عشرة  
ذهب البضع فلا تقول  
بضع وعشرون والمشهور  
جواز استعماله في  
جميع العقود هذا  
والاول وارد والثاني  
ليس به اذ الكلام  
فيما تعين الاترى الى  
قوله لكعبة آحاد  
الاشياء فأتى بعد البضع  
منها قوله او امتزاجا  
كخمسة عشر قيل  
الصواب او قضينا  
وفي ما قبله قوله ولا  
غير الواحد والواحدة  
الخ قيل ولتصریح  
بقوله احد وعشرون  
احدى وعشرون  
نكتة اخرى سوى  
ما ذكرنا وهو انه  
اراد التنبيه على المراد  
بقوله ثم باليلطف بالفظما

من كلام البقاء ولا ان الاشتراك المزبور بناء على عدم جواز هذا التركيب بل الامر  
بالعكس يعنى ان عدم جواز هذا التركيب لانعدام الشرط وقوله (لخروجه) اشارة وتنبه  
على ما قلنا من توهم العكس يعنى انما لا يجوز هذا القول لانعدام الشرط الذى يشترط به  
الاستعمال بهذا المعنى وهو دخول موصوف اسم التفضيل فيمن يضاف اليهم وههنا ليس  
كذلك لان يوسف الذى وصف بالاحسنية خارج (عنهم) (اي عن الاخوة) وقوله  
(ياضافتهم) متعلق بقوله لخروجه وبيان لسبب الخروج يعنى ان كون يوسف خارجا عنهم  
بسبب اضافة الاخوة (اليه) اى الى الضمير الراجع الى يوسف وهو الضمير المجرور  
في اخوته لان حكم الاضافة ان تكون المضاف مابنا للمضاف اليه ولو كان يوسف داخلا  
في الاخوة لزم اضافة التثنية الى نفسه فيكون المعنى ان يوسف ومن معه من اخوته اخوة يوسف  
وهذا محال كما لا يخفى ثم شرع في ثانی المعنيين فقال ( والثاني ان قصده ) اى باسم التفضيل  
(زيادة مطلقة) وقوله (اي ثانی معنييه) اشارة الى ان قوله والثاني مبتدأ والى انه معطوف  
على قوله احدهما يعنى على الاحد المضاف الى الضمير المتنى الراجع الى معنيين والى ان الالف  
واللام عوض عن المضاف اليه وانما فسر بهذا ولم يفسره بحذف الموصوف اعنى بقوله اى  
المعنى الثانى لتحصل المقابلة بين المعطوف والمعطوف عليه وقوله (زيادة) للاشارة الى ان  
الاتحاد بين المبتدأ الذى هو عبارة عن المعنى وبين الخبر الذى هو قول ان تقصدا بما يقع بان يحمل  
عليه لفظ الزيادة لانه هو المعنى والى ان قوله ان تقصد انما حمل على المعنى مجازا بان يراد به  
ذوان تقصد كما عرفت ثم فسر قوله ان تقصد بتقدير جعله صفة المعنى بقوله (مقصودة)  
وهو بالرفع صفة الزيادة وقوله (مطلقة) بالرفع صفة بعد الصفة للزيادة وقوله (غير مقيدة)  
بالرفع صفة كاشفة للمطلقة اوردها لتصحيح تعلق قوله (بان تكون) يعنى معنى كون الزيادة  
المقصودة مطلقة هو انها غير مقيدة بكونها زائدة (على المضاف اليه وحده) لاعلى غيره  
كما قصد في المعنى الاول بل المقصود منها ان هذه الصفة زائدة في الموصوف سواء كانت  
الزيادة على المضاف اليه او على غيره وقال العصام ان قوله غير مقيدة بان تكون على المضاف  
اليه وحده يوهم ان معنى الاطلاق انه غير مقيدة بهذا القيد يعنى كونها زائدة على المضاف  
فقط فحينئذ لا ينافى هذا لكونها زائدة على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق يعنى  
الزيادة على جميع من سواه يعنى يوهم قوله وحده كون القصر اضافيا لاحقيقيا وليس كذلك  
بل القصر ههنا حقيقى صرح به الرضى ثم قال الا انه يشبه ان يكون بجمع ماسوا يعنى  
ان تصریح الرضى بان المراد منه جميع ماسوا وان كان ظاهره ارادة القصر الحقيقى لكن  
المتبادر منه انه قصر عرفى بان يراد بالجميع هو الجميع الذى من شأنه ارادة الزيادة عليه اذ لا  
معنى لان يقول يوسف احسن اخوته ويقصده ان زيادة حسنة ليست بمقيدة بكونها على  
اخواته بل مطلقة على غير اخوته من الحجر والشجر وهذا ليس بمراد بل المراد منه ان حسنة  
زائدة على غير من الناس سواء كان اخوته او غيره وهذا خلاصة ما اورده العصام ثم نشأ من بيان

المعنى الثانى سؤال وهو انه اذا لم يقصده الزيادة على من اضيف اليه فالقاعدة فى الاضافة فاراد  
 المص ان بين فائدة اضافته الى ما بعده فقال (ويضاف) وهو فعل مجهول وفسر الشارح  
 فاعله بقوله (اسم التفضيل) وفسر ما اضيف اليه بقوله (الى اضيف اليه) وصح هذا  
 التفسير لكون الاضافة المذكورة فى ضمن قوله يضاف من الاسماء النسبة المستلزمة للطرفين  
 اعنى المضاف والمضاف اليه واهمل المصنف ذكرها المعلوميتما يعنى ان اسم التفضيل  
 اذا استعمل فى المعنى الثانى يضاف الى ما بعده (للتوضيح) يعنى فائدة الاضافة هو التوضيح  
 وفسره الشارح بقوله (اى لتوضيح اسم التفضيل) للإشارة الى ان الالف واللام عوض  
 عن المضاف اليه والى انه مصدر مضاف الى مفعوله وان فاعله محذوف اى توضيح  
 القاصد لاسم التفضيل (و) قول (تخصيصه) بالجر عطف على قوله للتوضيح وهذا  
 العطف يحتمل ان يكون عطف تفسير حيث قال المصنف زاد قوله وتخصيصه لان  
 الاضافة اذا كانت الى التكرة تكون للتخصيص ثم قال بعد بيان وجهه الذكر وفيه نظر  
 اذلا وجهه الى ذكره لان الاضافة اذا كانت للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص ولاتقابل  
 بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة  
 للتخصيص انتهى واقول يمكن ان يحمل وجه الذكر على تخصيص التوضيح والله اعلم وقوله  
 (كما يضاف سائر الصفات) للإشارة الى ان تلك الاضافة لتلك القاعدة شائعة مستعملة فى سائر  
 الصفات وليس باستعمال غريب (نحو مصارع مصر) فان قوله مصارع يضم الميم اسم فاعل من  
 المصارعة ففائدة اضافته الى مصر انما هى تخصيص المصارع بمصارع مصر (و) كذا قوله  
 (حسن القوم) يعنى ان اضافة الحسن الى القوم ليست باضافة لفظية لانه ليس بمضاف الى  
 معموله بل اضافة معنوية يعنى انه ليس المراد باضافة المصارع الى مصر وباضافة الحسن  
 الى القوم ان المضاف ليس بداخل فى المضاف اليه بان يكون من اضافة المبين الى المبين  
 بل المراد بها توضيح المضاف فيجوز دخول المصارع فى اهل مصر ودخول الحسن فى القوم  
 وقوله (علا تفضيل فيه) بيان لقوله سائر الصفات يعنى المراد بسائر الصفات الصفات التى  
 هى غير اسم التفضيل وقوله (فلا يشترط) قريع على قوله ويضاف للتوضيح يعنى انه  
 لما لم يقصده الزيادة على المضاف اليه بل قصد بالاضافة توضيح اسم التفضيل لا يشترط (كونه)  
 اى كون الموصوف (بعض المضاف اليه) وقوله (فيجوز) عطف على قوله فلا يشترط  
 ويجوز ان يكون قريبا عليه يعنى اذا لم يكن كونه بعضا من المضاف اليه شرطا فيجوز (بهذا  
 المعنى) اى بالمتى الثانى (ان تضيفه) اى ان يحمل اسم التفضيل مضافا (الى جماعة) وقوله  
 (هو) مبتدأ راجع الى موصوف اسم التفضيل وقوله (داخل فيهم) اى فى الجماعة خبره  
 والجملة صفة للجماعة يعنى انه يجوز ان يضاف اسم التفضيل الى الجماعة الذى كان ذلك  
 الموصوف داخلا فيهم كما يضاف المصارع الى المصارعين الذين هو واحد منهم وكما يضاف  
 الحسن الى القوم الذين هو واحد منهم واعلم ان هذا المعنى لما كان يحكم الجواز مشتملا على

تقدم عطف المقود  
 على الزائد عليها فصرح  
 بصورة العطف فقال  
 ثم بالعطف لتبادر  
 منه تلك الصورة  
 ولهذا لم يصرح فى مادة  
 والف بصورة العطف  
 بن اجلها يصل العطف  
 فى قوله ثم بالعطف  
 على ما تقدم على العطف  
 المطلق الاعم من  
 عطف الاكثر على  
 الاقل وبالعكس هذا  
 على طبق ما ذكره  
 الشارح متابعة لما  
 فى الحواشى الهندية  
 اما على ما ذكره الرضى  
 من ان عطف الاقل  
 على الاكثر جائز  
 فى الكل والعكس  
 اكثر فلا يتم هذه  
 النكتة وليس مما  
 يلتفت اليه لانه من  
 الخلل الظاهر له ادنى  
 بصيرة قوله فنقول مادة  
 وواحد واحد واحد  
 قوله او واحدة عطف  
 على قوله واحد وقوله  
 مادة واثنان او اثنتان  
 عطف على مادة وواحد  
 او واحدة وايك وان  
 نجعل قوله ومادة مطلقا  
 على واحدة ونجعل  
 واحدة ومادة مطلقا  
 على مادة وواحد  
 لانه مع ان فيه  
 قوت المناسبة بين مادة

ثلاثة انواع لانه اما ان يضاف الى جماعة او يضاف الى غير جماعة فالاولى اما داخل فيهم او غير داخل فيهم ولما اختصر المصنف في التمثيل بما هو مضاف الى جماعة غير داخل فيهم اراد الشارح ان يستوفي الانواع فذكر النوع الذي هو ان يضيف الى جماعة هو داخل فيهم بقوله (نحو قولك نبينا عليه السلام افضل قريش) فان لفظ افضل مضاف الى جماعة قريش والموصوف بالافضالية وهو نبينا عليه السلام داخل فيهم ولكن المراد بالزيادة ليس زيادة مقيدة بكونها من قريش فقط بل المراد بها زيادة مطلقة شاملة الى جميع الناس ولذا قال (اي افضل الناس من بين قريش) ثم مهد لما ذكره المصنف بالتمثيل فقال (وان تضيفه) يعني يجوز ايضا بهذا المعنى ان يضيف اسم التفضيل الى جماعة من جنسه (اي من جنس الموصوف وقوله (ليس داخل فيهم) صفة للجماعة ايضا يعني الى الجماعة التي ليس الموصوف داخلها فيهم وان كان من جنسهم ثم صرح بمثال المصنف فقال (كقولك) (يوسف احسن اخوته) (فان يوسف) اي مثال المصنف مطابق لهذا النوع فان الموصوف الذي هو لفظ يوسف (لا يدخل) اي لا يجوز ان يدخل (في جملة اخوة يوسف) لان المضاف اليه غير المضاف لما تبين من ان اضافة الاخوة الى خير راجع تمنع جواز دخوله فيهم ثم ان هذا المثال بالنسبة الى كلام المصنف فاعل لقوله فيجوز وبالنسبة الى كلام الشارح بدل من قوله كقولك ثم شرع الشارح في بيان النوع الاخر الجائز الذي اهمله المصنف ايضا فقال (وان تضيفه) اي فيجوز بهذا المعنى ايضا ان تضيف اسم التفضيل (الى غير جماعة) اي الى غير الجماعة التي اريد تفضيله عليهم (نحو فلان اعلم بغداد) فان اعلم ليس بمضاف الى الجماعة التي اريد تفضيله عليهم كافسره بقوله (اي اعلم بمساواة) يعني المراد به انه اعلم بمساواة (وهو) اي لكن المراد بالاضافة ان ذلك الفلان (مختص) اي ممتازة من سائر الاعلمين (ببغداد) اي بكونه مضافا اليها (لانها) اي لان بلدة بغداد اما (منشأؤه) بان ولد فيها (او مسكنه) يعني هذه الاضافة افادت تخصيصا مالا انها افادت تخصيص الاعلمية باهلها ثم شرع في بيان الفرق الاخر بين النوعين فقال (ويجوز في) (النوع) (الاول) ثم فسر الشارح بقوله (من نوعي اسم التفضيل المضاف) فان الاول في كلام المصنف يحتمل ان يراد به القسم الاول من الاقسام الثلاثة المستعمل بها وان يراد به النوع الاول وانذا قدر الشارح موصوف الاول بالنوع اجمالا واراد تفصيله بالتعيين بان المراد بالنوع الاول هو اول النوعين من اسم التفضيل المضاف ثم عيّن بقوله (وهو الذي) اي النوع الذي هو الاول من النوعين هو النوع الذي (يقصده الزيادة على من اضيف اليه) يجوز فيه الاستعمالان احدهما (الافراد) والاخر المطابقة (اي افراد اسم التفضيل) يعني ان المراد بالافراد ان يجعل اسم التفضيل مفردا (وان كان) اي ولو كان (موصوفه) اي موصوف اسم التفضيل (مثنى او مجموعا) وقوله (وكذا التذكير) يعني يجوز ايضا تذكير اسم التفضيل (وان كان) اي ولو كان (موصوفه) اي موصوف اسم التفضيل (مؤنثا) وامثلة الافراد (نحو زيد او الزيدان)

وواحد اذ المناسب له واحد ومادة عنقه قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس اللفظ في الكل وبما نقلناه من الرضوان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرفت ما في قوله ويجوز ان يعكس اللفظ في الكل طبق ما في الحواشي الهندية لانه يوهم ان عطف الاقل على الاكثر ارجح وليس كما ينبغي اما اولا فان التبيين على ما في صورة العطف مما لا يحتاج اليه اذ لا سييل الى عطف مادة على واحدة جذبا لانه اسرياً باه ظاهر اللفظ ولا يساعده السباق والحق ومن يجوز ذلك فليس الكلام معه لانه ممن لا يحصل له النظر في هذا الكتاب واما ثانيا فلان كلام المصنف مقصود على افادة صورة عطف الاقل على الاكثر وافادة جريان عكس ذلك من الشارح قدس سره مع قطع النظر من كثرة بحسب الاستعمال او قلته فيه فلا اعتراض عليه بان الرضوي صرح باكثرية ذلك وهذا لا يستفاد من

او الزيدون) وامثلة التذكير ( او هنداء الهندان او الهندات) وقوله ( افضل الناس) متعلق  
بالكل يعنى بمحتمل قوله افضل حال كونه مفردا مذكرا على كل واحد من المذكورات فيقال  
زيد افضل الناس والزيدان افضل الناس وكذا يقال هند افضل الناس والهندان افضل الناس  
ثم شرع في علة هذا الحكم بقوله ( وهذا ) اى جواز افراد اسم التفضيل وتذكيره وعدم  
تطبيقه بالموصوف ثابت ( لانه ) اى لعله ان اسم التفضيل الذى يستعمل مضافا ( يشابه افع  
من ) اى يشابه اسم التفضيل الذى يستعمل بمن ( الذى ) صفة لا فاعل من يعنى افعلى الذى ( ليس  
فيه ) اى فيما يستعمل بمن ( الا الافراد والتذكير ) كما سيحى حكمه وقوله ( فى كون المفضل  
عليه مذكورا معه ) بيان لوجه الشبه يعنى ان ماهو مستعمل بالاضافة مشابه لما هو مستعمل  
بمن فى كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما لان فى قولنا زيد افضل الناس وزيد  
افضل من عمرو ويذكر المفضل عليه بخلاف ما يستعمل باللام اعنى قولنا زيد افضل فان  
المفضل عليه ليس بمذكور فيه صراحة وقوله ( والمطابقة ) بالرفع معطوف على قوله  
الافراد اى يجوز فيه المطابقة ايضا ولما كان لفظ المطابقة مصدرا يقتضى فاعلا اعنى المطابق  
بكسر الباء ومفعولا اعنى المطابق فتحها وما به المطابقة اعنى صورتها اشار الشارح بقوله  
( اى مطابقة اسم التفضيل ) الى فاعله وبقوله ( افراد وتذكير وجما وتثنية ) الى  
صورته وما ذكر المصنف بقوله ( لمن هو ) اشارة الى مطابقة وانما اورد به باللام مع ان طابق  
متعد بنفسه لان من الاستعمال المقرر ان الفعل ان كان متعديا بنفسه ثم ابدل الى صورة المصدر  
يدخل فى مفعوله اللام للتقوية فكذا هذا بعد ان يطابق اسم التفضيل من هو ( اى اسم التفضيل  
صفة ) له ( والضمير المحرور فى قوله له راجع الى الموصول وهو من يعنى الموصوف ) نحو  
الزيدان افضل الناس والزيدون) اى ونحو الزيدون ( افضلوهم ) اى افضلوا الناس وهذا ان  
المثالان للمطابقة فى التثنية والجمع وقوله ( وهند فضلى النساء والهندان فضليا من والهندات  
فضليا من ) اى فضليات النساء وهذه الامثلة الثلاثة للمطابقة فى التثنية وانما جاز المطابقة  
الموصوف فى صورة الاضافة ( لمشابهة ) اى لحصول مشابهة المستعمل بالاضافة ( ما ) اى اسم  
التفضيل الذى ( فيه الالف واللام ) من جهة اخرى ( فى كونه ) اى فى كون ماهو المستعمل  
بالاضافة ( معرفة ) باضافته الى المعرفة يعنى ان المستعمل بالاضافة مشابه بوجه لما يستعمل  
بمن وجه آخر مشابه لما يستعمل باللام فيجوز الاعتبار فى كل من المشبهتين فمن حيث كونه  
مشابها للاول يأخذ حكمه الذى هو الافراد ومن حيث كونه مشابها للثاني يأخذ حكمه  
الذى هو المطابقة ثم شرع فى بيان حكم النوع الثانى بقوله ( واما ) ( النوع ) ( الثانى ) حال  
كونه ( من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو ) اى النوع الثانى من النوعين ( الذى يقصد به  
زيادة مطلقة ) وقوله ( و ) ( القسم ) ( المرف باللام ) عطف على المبتدأ وانما قدر الموصوف  
فى الاول بالنوع وفى الثانى بالقسم ليحصل الفرق بينهما لان الاول من اقسام المستعمل بالمضاف  
والثانى من اقسام مطلق التفضيل لكن المراد به ههنا هو المرف الذى يكون من الثانى واشار

كلامه بل عبارته توهم  
الاقية مما لا يليق  
بشان المصليين قوله  
لا فرغ من بيان حاله  
الح قيل يومهم ذلك  
ان الباب مقود  
ليسان حال اسماء  
العدد و يميزاتها  
والظاهر انه مقود  
ليسان اسماء العدد  
وبيان المميز راجع  
الى بيان احوال اسماء  
العدد كما ان بيان المفرد  
من المتعدد راجع الى  
بيان احوال اسماء  
العدد والراجع فى  
تلك المعرفة الفطنة  
الصافية وهذا هم  
ضعيف بشهادة الفطنة  
الصافية فان يميز العدد  
لا يكون من العدد  
وليس الفرض ههنا  
اشارات المميز لاسماء  
العدد حتى يكون  
راجعا الى بيان احوالها  
بل المقصود بيان  
حال ذلك المميز  
امراها وافرادا الى  
غير ذلك فيكون  
هو بحثا مستقلا متفرقا  
على ما سبق كادل عليه  
عبارة الشارح قدس  
سره قوله ولا يجوز  
اضافة العدد الى جمع  
المذكر السالم قيل  
قدنبه بذلك على ان  
قول المن وكان  
قياسه مات او متين غير  
مستقيم والقياس ما لا

فيه وتقول الظ  
من كلام الشارح قدس  
سره ذلك وهذا غلط  
وقع فيه من قول الرضى  
ان لقاة جميع احدهما  
في صورة جمع المذكر  
السالم وهو مؤن وقد  
تقدم ان السد لا  
يضاف اليه فلم يبق  
الامات يضاف اليها  
كما في تلك هورات  
لكنهم سكرهوا  
ان يلى التميز المجموع  
بالالف والتاء بمد  
ما هو في صورة المجموع  
بالواو والنون اعني  
عشرين الى تسعين  
فاتصروا على المفرد  
مع كونه اخصر هذا  
كلامه وهو عجيب  
منه فان ما تقدم من  
كلامه وما تأخر منه  
سيزيفه اما التقدم  
فلانه قال ان الجمع  
السالم لا يقع بميز  
العدد عند سيويه  
ان كان الا نادرا فلا  
يقال ثلثة مسلين  
ولانك مسلان اذا  
لطف من التميز تعيين  
الجنس والصفات  
قاصرة في هذه القاشدة  
اذا كثرتا للمعوم  
فلذا لا تقول في جمع  
المكسر وصفا ثلثة  
ظرفاء واما غير الوصف  
فان كان علما قل  
وقومه بميزا لان جمع  
العلم لا يبدى من السلام

الش اليه بقوله (منه) اى من النوع الثانى يعنى ان حكم اسم التفضيل الذى يقصد به زيادة  
مطلقة وحكم المرف الذى يقصد به زيادة مطلقة واحد وهو قوله (فلا بد) اى لا بد  
(فيهما) اى في النوع الثانى وفي المرف منه (من المطابقة) وانما اورد الش قوله فيهما  
ليبان العائد المحذوف من الجملة الخبرية الى المبتدأ (اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا  
ونثية وجما ونذكرا وتانيثا) وباعت التفسير ما مر سابقا وقوله (للزوم مطابقة) بيان لثمة  
وجوب مطابقة (الصفة لموصوفها) وامتناع عدمها يعنى انما وجب تطبيق اسم التفضيل  
لموصوف في هذين الاستعمالين لكون تطبيق الصفة لموصوفها في الافراد والنثية والجمع  
والتذكير والتانيث اصلا لا يبدل عنه (مع عدم قيام المانع وهو) اى المانع الذى يصح العدول  
عن الاصل عند قيامه (امتزاجه) اى لزوم كون اسم التفضيل مختزجا (بمن انتفضيلية لفظا)  
كما في المستعمل بمن في نحو زيد افضل من عمرو (او معنى) كما في المستعمل بالاضافة الى حى  
بمعنى حرف الجر في نحو زيد افضل الناس لانه بمعنى انه افضل من الناس بخلاف النوع الذى  
يقصد به الزيادة المطلقة والذى هو المرف باللام لانه لم يوجد هذا المانع فيهما (لعدم ذكر  
المفضل عليه بهما) اى بعد النوع الثانى والقسم المرف باللام منه واذا لم يذكر المفضل عليه  
فلا يتصور وجود من فيهما لانه لو كان موجودا اقضى مجرورا وما لا مجرور له لا جاره واما  
عدم كون المفضل عليه مذكورا في المرف باللام فظاهر واما في النوع الثانى فانه لو لم يقصد به  
زيادة على من اضيف اليه لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه بل هو شئ آخر كما مر (و) (اسم  
التفضيل) (الذى) (استعمل) (بمن مفرد مذكر لا غير) (اى لا غير المفرد المذكور  
لكراهتهم لحوق اداة النثية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار  
امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احرف فكأنه من تمام (الكلمة) ولما فرغ المص  
من بيان مسائل اسم التفضيل ومبادئه واقسامه شرع في بيان شروط عمله فقال (ولا يعمل)  
اى لا يعمل (اسم التفضيل) وقوله (في) (اسم) (مظهر) متعلق بلا يعمل وظرف لقوله  
وهذا بيان لمعموله الذى فرض عمله ثم نفى وزاد الش قوله (الرفع بالفاعلية) وهو بالنصب  
مفعول لا يعمل للاشارة الى ان المراد بالنفى نفى عمل الرفع حال كونه بالفاعلية وانما فسر به  
(بقريئة الاستثناء) يعنى ان الاستثناء بقوله الا اذا كان قريئة دالة على ان المراد بالنفى ههنا نفى رفته  
بالفاعلية وقال المعصام وجه كون الاستثناء قريئة ان العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية يعنى ان  
وجه كون المستثنى مثبتا للعمل على طريق كونه رافعا لمفعوله بالفاعلية يعنى انه مقيد به فيقتضى هذا  
ان يكون النفى المفهوم من المستثنى منه ايضا مقيدا به ثم قال وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء  
اصل العمل على عمومته يعنى لا يعمل اصلا في مظهر بفاعليته والعمل في هذا المظهر لا يتصور الا  
بالفاعلية انتهى ولا يخفى ان في عبارة الشارح مخالفة لسائر الشراح فانهم قالوا ان المعنى انه لا يعمل  
في مظهر الا اذا كان الخ والكلام في مقام النفى والاثبات في عمله في المظهر لا في رفته بالفاعلية مع  
انه يومهم جواز رفته بغير الفاعلية والله اعلم ثم اراد بيان وجه تخصيص النفى بالمظهر فقال (وانما

خص) والظاهر انه على صيغة المعلوم يبنى وانما خص المصنف (المظهر) بالذكر ولم يقل ولا يعمل  
في الفاعل (لانه) اى لان اسم التفضيل (يعمل في المضمر بلا شرط) وانما كان عمله بلا شرط  
(لان العمل في المضمر ضعيف) وقوله (لا يظهر) صفة لقوله ضعيف قائم مقام علة الحكم  
بضعفه يبنى انه ضعيف لانه لا يظهر (اثره) اى اثر العامل (في اللفظ) لكون المضمر مبنيا  
فاعرابه على واذا كان عمله في المضمر ضعيفا (فلا يحتاج) وهو بصيغة المجهول (الى قوة العامل)  
اى الى تقوية عمله بضم الشروط واعتراض عليه المعاصم بان ذكر المضمر بالاطلاق غير مرضى  
وليس كذلك لان الشارح الرضى قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل هي منه وما ذكره  
من التعليل انما يتم في المستترك والمرااد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر في  
لفظه اثر العمل والالجاز عمله في سائر المبنيات انتهى يبنى ان قوله في المضمر يوهم ان ضعف  
عمله في المضمر لكونه مضمر لا لكونه مبنيا فحصل من الحصر في علة عدم ضعف عمله  
في سائر المبنيات وقوله فلا يجوز هند زيد افضل هي منه يقتضى ان يكون المراد بالمظهر  
هو معناه اللغوى يبنى الذى ظهر في اللفظ سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا لان لفظه  
في هذا المثال اسم ظاهر بالمعنى الاول ثم شرع في بيان وجه تخصيص التنى بالفاعل فقال  
(وانما خص) اى المصنف (بالفاعل) يبنى اراد الكلام بين عمله في الفاعل وعدم عمله فيه  
ولم يتعرض لتغير الفاعل من الممولات (لانه) اى لان اسم التفضيل (لا ينصب المفعول به  
سواء كان) اى المفعول به (مظهرا او مضمر) ثم ترقى في اهتمام عدم عمله فيه بقوله (بل ان  
وجد بعده) اى بعد اسم التفضيل وقوله (ما يوهم ذلك) نائب فاعل وجد يبنى ان وجد بعده  
لفظ يوهم كونه مفعولا به لاسم التفضيل (فاعلم دال) اى فحين وجد ان ذلك اللفظ كذلك  
لا يكون لفظ افعلا عاملا في ذلك اللفظ الذى يتوهم كونه مفعولا به بل يكون افعلا قريبة  
دالة (على الفعل) المحذوف (الناصب له) اى ذلك المفعول بالتمهوية (كقوله تعالى هو  
اعلم من يصل عن سبيله) فان من يصل يوهم كونه مفعولا به لاعلم لكنه ليس كذلك لان  
المعنى (اى اعلم من كل واحد) ولفظ اعلم يدل على الفعل المحذوف وهو (يعلم من يصل) ثم  
شرع في بيان حال عمله في سائر المتعلقات فقال (واما الظرف والحال والتمييز فيعمل) اى  
اسم التفضيل (فيها) اى في هذه المتعلقات (ايضا) اى كما انه يعمل في المضمر (بلا شرط)  
وانما لم يشترط العمل بشئ في هذه المذكورات (لان الظرف والحال) اى هذان الاثنان  
من الثلاثة (تكفيهما) اى في عملهما (راحة من الفعل) فلا يحتاج الى تقوية مشابة عاملهما  
بالفعل باشتراط شئ مثالهما (نحو زيد احسن منك اليوم راكبا) فان احسن عمل بلا شرط  
في الظرف الذى هو اليوم وفي الحال اى هي راكبا (والتمييز) وهو بالنصب عطف على  
قوله لان الظرف اى وانما يعمل في التمييز بلا شرط لان التمييز (ينصب ما يخلو) اى ينصب  
العامل الذى يخلو (عن معنى الفعل ايضا) اى كما ينصب الفعل وما بمناه ومثال الذى  
ينصب التمييز حال كونه خاليا عن معنى الفعل (نحو رطل زيتا) فان عامل التمييز في هذا

والغرض الاهم من  
تمييز المدد بيان  
الجنس لا التمييز  
ففيه منكر في الاغلب  
وان كان مجرورا  
فلذا تلك الزيد  
وتلك الزينات وان لم  
يكن علما فان جاء فيه  
مكسر لم يميز بالسالم  
في الاغلب فلا يقال  
تلك كسرات بل تقول  
تلك كسر لانه تمييز  
المدد بالسالم في غير  
هذا الموضع وقد جاء  
قوله تعالى سبع  
سبلات مع وجود  
سنايل وان لم يأت له  
مكسر يميز بالسالم  
كقوله تعالى تلك  
عورات فثبت ان  
الاغلب في تمييز التلك  
الى العترة الجمع  
المكسر فيى اص  
تأنيها وتذكيرها  
عليه دون جمع السلامة  
هذه عبارة و مراده  
بها افادة كون الجمع  
المكسر اول بالتمييز  
واكثر بحسب  
الاستعمال من الجمع  
السالم من غير فرق  
بين مذكره ومؤنثه  
وهنا صرح بعدم  
جواز كون الجمع  
المذكر السالم مميزا  
مع تعيين جمع المؤنث  
السالم لذلك فيكون  
مناقضا لما قبله من  
وجوبه في الجواز  
والفرق بين الجمع



المثل هو لفظ وطل لكونه اسماهما تاما وهو خاء عن معنى الفعل وعن راء محتمل ثم شرع في بيان علة عدم عمله في الفاعل فقال (وانما لم يعمل) اى اسم التفضيل مع بقاء معنى الزيادة فيه (الرفع بالفاعلية) ويحتمل ان يكون قيد الرفع بالفاعلية قيدا وقوعيا لا احترازيا كما قلنا عن المصام لانه لم يتصور رفعه بغير الفاعلية حتى تكون فائدة التشديد احترازا عنه (لان هذا العمل) اى عمل اسم التفضيل في الفاعل المذكور (بالاصالة) اى حال كون ذلك العمل بالاصالة بالمشابهة (انما هو) اى ذلك العمل الذى بالاصالة (عمل الفعل) اى عمل الفعل فقط لا العمل الذى في غيره قوله انما خبر لان وانما كسرت مع انها في مقام الخبر لان كون مادة الالف والنون اذا وقعت خبرا فلما اوجها واحد ما وقوعها خبرا عن اسم العين نحو زيد انه قائم والاخر وقوعها عن اسم المعنى فتكسر في الاول وتفتح في الثانى وهذا المقام وقعت خبرا عن اسم العين وهو قوله هذا الفعل (وهو) اى والحال ان اسم التفضيل (لم يعمل عمل الفعل اى العمل الذى بالاصالة وانما لم يعمل عمل الفعل) لانه اى الشان (ليس له) اى لاسم التفضيل (فعل بمناه) اى فعل ملتبس بمعنى اسم التفضيل (في الزيادة) بان يوجد فعل يكون دالا على اصل مصدر مع ضم الزيادة عليه وقوله (لم يعمل) متعلق بليس بالنفى يعنى ليس له فعل كذلك حتى يعمل اى اسم التفضيل بمشابهة ذلك الفعل الدال على الزيادة (عمله) اى كعمل ذلك الفعل بخلاف اسم الفاعل وغيره من الصفات فانه يعمل عمل فعله لمشابهته بالفعل لانه لم يوجد فيه معنى الزيادة المانعة عن المشابهة ولما بطل احتمال كونه عاملا بمشابهته للفعل بطل كذلك مشابهته لاسم الفعل فاراد الشارح ان يذكر علة الثانى ايضا بقوله (ولانه) اى وانما بطل مشابهته باسم الفعل لان اسم التفضيل (لما كان) فكان يحتمل ان تكون ناقصة وتامة فان كانت الاولى فاسمه ضمير مستتر راجع الى اسم التفضيل وقوله (فما هو الاصل فيه) متعلق به وقوله (وهو استعماله بمن) جملة معترضة فيثبتيكون قوله (لا يثنى) وما بعده خبرا عنه يعنى لما كان اسم التفضيل في استعماله الذى هو الاصل في اسم التفضيل لا يثنى (ولا يجمع ولا يؤنث) وان كان الاحتمال الثانى فقوله لا يثنى وما بعده حالات منه اى لما وجد اسم التفضيل في الاستعمال الذى هو الاصل فيه غير مثنى وغير مجموع وغير مؤنث (بعد مشابهته) يعنى لما كان كذلك كانت مشابهته بعيدة (عن اسم الفاعل) واذا كانت بعيدة (فلا يعمل) اى اسم التفضيل (بمشابهته) اى بسبب مشابهته لاسم الفاعل (ايضا) اى كالم يعمل بمشابهته للفعل وقوله (الا اذا كان) (اسم التفضيل) استثناء مفرغ يعنى لا يعمل في الفاعل الظاهرى في وقت من الاوقات الا وقت كونه (صفة) وفسر الشارح الصفة بقوله (اى وصفاسيبيا) اى وصفا لا يكون فاعله ما جرى عليه بل يكون ذكر ما جرى عليه سبب متعلقه الذى هو فاعله فيكون الوصف سيبيا منسوبيا الى سيبه الذى هو المتعلق وقوله (هو فى اللفظ) تمهيد لقوله (لشئ) واشارة الى ان تعلق الصفة بشئ تعلق لفظى والى انه مقابل لما صرحه المص بقوله الاتى وهو قوله وهو فى المعنى يعنى ان اسم التفضيل

السالمين على ما ان تقدم من كلامه لا يفيد اولوية المكسر من السالم كما يعرف بالتأمل الصادق فانه قد اعترف بان السالم كما لا يقع مميزا اذا كان وصفا الا نادرا لا يقع المكسور ايضا الا ترى الى قوله فلا تقول ثلثة طرفاه وماتى به من التعليل فى سورة الطيبة لا يختص بالسالم بل يعمه وغيره بالضرورة ومقال من انه اذا لم يكن السالم وصفا ولا علما فلا يميزه عند وجود المكسر فهو مع كونه دعوى بلا دليل يزيغه قوله عز وجل سبع سنبلات فبطل قوله فثبت ان الاغلب الخ وانما التأخر فهو وقوله وقد جاء فى الشعر ثلث مثنى وخمس مثنى على ان ما ذكره فى عدم كون المئات مميزا لا يكون صلة كما هو الظاهر فالاولى فى التعليل ما قاله المص من ان القياس ان يقال ثلث مائات او مئتين لكنهم كرهوا الجمع كما تكرر معنى التانيث فعاملوه بالحقة لذلك الا ترى انك اذا قلت

اذا كان صفة لشيء في اللفظ فسرره كونه صفة لشيء بقوله (معتدا عليه) أي معنى كونه صفة له كونه معتدا على ذلك الشيء في الانظّم فسر طريق الاعتماد وسببه بقوله (بان يقع لغتاه) يعني ان اعتماد اسم التفضيل على ذلك الشيء اما ان يكون لغتاه أي لذلك الشيء (او) يكون (خبرا عنه) أي عن ذلك الشيء (او) يكون (حالا) من ذلك الشيء ولما بين تعلقه اللفظ شرع في بيان تعلقه المعنى بقوله (وهو) الواو فيه حالية يعني اذا كان اسم التفضيل صفة لشيء في اللفظ والحال انه (في المعنى) (صفة) (لمسبب) واعلم ان المعصام حكى عن الرضى ان الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لامسيا وقال الهندي أتى بغير المشهور للتنبيه على محنته وتحققه ونحن نقول المسبب جعل سببا ولهذا يقال لا واجب مسبب الاسباب أي اجاعل الاسباب اسبابا فالاسباب حينئذ كانت سببا وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى للمسبب الواقع بل يكفي ان يكون لما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جملة اوسقيا انتهى ما قال المعصام مائضا وقال بعضهم المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على متعلق اسم المسبب دون السبب ولا مناقشة فيه ولله سماء مسيبا لان الكحل في هذا المثال مثلا مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب للكحل وهو مسبب لهما انتهى وحاصل التوجيه الذي ذكره في نكتة المدول عن التمييز بالمتعلق او بالسبب ان اطلاق المسبب على المتعلق او على السبب اطلاق مجازي وفائدته الاشارة الى ككون المسبب جمليا بمعنى انه مجهول السبب وانما قدر الشارح قوله صفة للاشارة الى الخبر المحذوف والى ان قوله لمسبب صفة للصفة أي هو في المعنى صفة كائنة لمسبب وقوله (مشرط) بالجر صفة تفسيرية للمسبب للاشارة الى ان شرط ذلك المسبب ان يكون مشتركا (بين ذلك الشيء) وهو ما يكون اسم التفضيل صفة له في اللفظ وجاريا عليه (ويبين غيره) أي بين غير ذلك الشيء وسيأتي فوائده القيود وقوله (مفضل) بفتح الصاد المشددة وبالجر صفة لسبب ونائب فاعله مستتر تحته وهو راجع الى ما فسرّه الشارح بقوله (ذلك المسبب) وقوله (باعتبار الاول) ظرف مستقر على انه حال من المستتر في مفضل كذا في المعرب واما تفسير الشارح بقوله (أي باعتبار قبيده) هنا وفي قوله باعتبار غيره فيقتضى ان يكون المراد تعلق البائن بقوله مفضل واعترض عليه الرضى بأنه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني بالمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرقتين متماثلين الى اسمين من نوع فلا يقال جلست في الدار في الصحراء ويقال جلست في الدار في اليوم ثم لوصح جعل الثاني بدلا من الاول صح كما يقال في البلد في الدار فيبدل البعض من الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه كذا قل المعصام عنه ومن ثمة اختار زخني زاده الحالية قال التفسير ان في ذلك المسبب اعتبارين احدهما اعتباره مفضلا والاخر اعتباره مفضلا عليه فاما الاعتبار الاول فهو اعتبار تعبد ذلك

ثلاثة امرأة فبحث  
مائة صار لهما هو  
كالاسم الواحد فانيان  
وجمع فتركوا جمه  
لذلك بخلاف ثلثة  
رجال وبخلاف ثلثة  
آلاف هذا ولا يعمدا  
قاله الهندي ونما  
فلما ذلك لكرامتهم  
ان يرجوا بد اتزام  
المفرد في احد عشر  
الى تسعة وتسعين  
فقهري الى الجمع  
الذي طال عهده في  
ثلثة الى عشرة قال  
وانما رجعوا الى  
الحقن نحرزا من  
امداد الثلثة الى  
التسعة من كل وجه  
قوله فانه لما صار  
منصوبا صار فضلة  
فاعتبر افراده ليكون  
الفضلة قليلا قبل  
الظاهر قليلا ثم قبل  
وتطمين هذا الوجه  
ان الجمع بمنزلة تلك  
مفردات لا عمالة  
فصاعدا فلو جمع  
الفضلة صارت في الكلام  
كثرة فافيد لتقليها  
والاول ليس بهي  
والثاني خلاف الظاهر  
فان المتبادر ان حروف  
الجمع اكثر من  
حروف المفرد ومن  
المعلوم ان جمعي التمييز  
لتعيين الذات وهو  
حاصل بالافراد  
فلا وجه لتكثير

المسبب (بذلك الشيء الذي اعتبر أولا) وهو جريان صفته عليه في اللفظ فقوله اعتبرنا  
اولا اشارت الى ان اولية ههنا اعتبارية لا ذاتية فانه ان اعتبر جانب اللفظ يكون الاول اولا وان  
اعتبر جانب المعنى يكون الثاني اولا والمراد بالشيء الذي قيد به المسبب هو ما ذكر بقوله  
لشيء فكان اعتبار الاول اولا كان مبنيا على اعتبار كون الشيء اولا وقوله (على نفسه)  
متعلق بقوله مفضل وقوله (اي) على (نفس ذلك المسبب) تفسير للضمير المحرور اي  
ذلك السبب كما كان مفضلا باعتبار جريانه على الشيء يكون هو ايضا مفضلا على نفسه حال  
كونه (باعتبار غيره) (اي باعتبار قيده) اي قيد ذلك المسبب (بغيره اي غير  
ذلك الاول) وهو التقييد بالشيء (فيكون) اي المسبب (باعتبار الاول مفضلا وباعتبار  
الثاني مفضلا عليه) وقوله (منفيا) (خبر بمد خبر لكان) يعني اذا كان صفة كذلك منفيا  
(او) انه منصوب على انه (حال عن اسمه) اي اسم كان وهو ضمير راجع الى اسم التفضيل  
(او) منصوب على انه (صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا) فيكون مفعولا  
مطلقا مجازيا لقوله مفضل وقال زيني زاده في معرب الكافية ان كونه مفعولا مطلقا  
انصب لقوله الاتي وهو قوله لانه بمعنى حسن لان المقصود باشتراط كونه منفيا هو  
تحصيل كونه بمعنى حسن ولا يحصل هذا الا بنفي التفضيل اما بلا واسطة او بالواسطة  
وعدم الواسطة انما يكون بالاعراب الاخير وفي الاولين بواسطة اسم التفضيل والله اعلم  
(مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد) (فرجلا) اي لفظ  
رجلا (هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل) وهو احسن (في اللفظ) لكونه بالنصب  
صفة لرجلا وقوله في عينه متعلق باحسن والضمير المحرور راجع الى رجلا وبحوزان  
يكون حالا من الكحل (والكحل) بالرفع على انه فاعل لاحسن وهو (مسبب مشترك بين  
عين الرجل وبين عين زيد) اي وبين غيره الذي هو عين زيد وقوله (مفضل) بالرفع خبر  
لقوله والكحل اي ذلك الكحل كما كان سببا ايضا كان مفضلا (باعتبار عين الرجل مفضل  
عليه) اي هو ايضا مفضل على نفسه (باعتبار عين زيد) ولا يخفى على المتفطن ما فيه  
من التسامح في قوله باعتبار عين الرجل وباعتبار عين زيد لانه في الحقيقة ليس الموصوف  
بالمفضل وبالمفضل عليه هو عين الرجل وعين زيد بل الموصوف بهما هو الكحل الذي  
في عينهما ولعل العدول عن الحقيقة للإشارة الى ان علة التغير الاعتباري هي تغيرا عينين  
والله اعلم ثم شرع الشارح في بيان وجه الاشتراط بقوله (وانما اشترط ان يكون) اي اسم  
التفضيل وقوله (في اللفظ) متعلق بقوله (ثابتا) اي انما جعل كون اسم التفضيل ثابتا  
في اللفظ (لشيء) وجاريا عليه (و) ايضا كونه ثابتا (في المعنى لمسيبه) شرطا في عمله  
في الفاعل الظاهر (ليحصل له) اي لاسم التفضيل (صاحب) اي موصوف (يستمد)  
اي اسم التفضيل (عليه) اي على ذلك صاحب بان يكون خبرا او صفة او حالا كما مر  
(ويحصل له) اي وايضا ليحصل لاسم التفضيل (مظهر يتعلق بذلك صاحب)

اللفظ بلا حاجة فيما  
بعد من قبيل الفضلات  
قوله لان استعمال  
جمع مائة في الاعداد  
مرفوض لا يقال  
ثلثمائة رجل كما يقال  
آلاف رجل قيل  
هذا الوجه انما لم يحز  
مأت رجل من غير  
اضافة عدد اليها لكنه  
جاء مأت رجل قال  
الرضي وان لم يكن مائة  
مضافا اليها نكت واخواته  
جئت واضيفت الى  
المفرد ايضا نحو مائة  
رجل وليس بشيء  
لظهور انه لو قيل  
وجهمنا لزم جواز  
ثلثمائة رجل وقد مر  
فيه فيكون خطأ  
وذلك مراد الشارح  
قدس سره واما ان  
مأت رجل ثابت  
فليس بضار لعدم  
المنافاة بين هذا  
وبين ذاك قوله واذا  
كان الممدود مؤنثا  
الح قيل تلقوا هذه  
الضابطة عنه بالقبول  
حتى الرضى الا انه ذكر  
الرضي سابقا ما يوجب  
تخصيصه حيث قال  
وثلاثة واخواتها اذا  
اضيفت الى مائة وجب  
حذف نائما سواء كان  
مبزا لمائة مذكرا  
او مؤنثا نحو  
ثلاثة آلاف رجل

حتى تكون الصفة به وصفا سببيا لان بالاعتماد تحصيل السببية وبكونه وصفا سببيا يحصل كون فاعله مظهرا لانه لو لم يكن سببيا كان فاعله مضمرا او مستترا واليه اشارة بقوله ( حتى يتيسر عمله ) اى انما قصد تحصيل هذين الامرين ليقع بذلك تيسر عمل اسم التفضيل ( فيه ) اى فى المظهر وقوله ( كالصفة المشبهة ) اشارة الى دفع ما يتوهم من ان اشتراط الاعتماد كاف فى عمله كما كان كافيا فى اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون المتعلق متعلق الموصوف وانشار الى دفعه بان اسم التفضيل كالصفة المشبهة فى عدم الكفاية المذكورة ( لا انحطاط رتبتهما ) اى رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة ( عن رتبة اسم الفاعل فانه ) اى لان اسم الفاعل ( يميل فى مظهر ) اى فى الظاهر الذى يقع ( بعد سواء كان ) اى ذلك الظاهر ( من متعلقات الموصوف ) نحو زيد ضارب غلامه ( او لم يكن ) اى او لم يكن ذلك الظاهر من متعلقات الموصوف ( مثل زيد ضارب عمرا ) فان عمرا وقع مفعولا ظاهرا له ونصبه الضارب مع انه لم يكن من متعلقات زيد ولهذا الفرق الحاصل بينهما وبين اسم الفاعل اشترط فيما كون الظاهر من متعلقات الموصوف ولم يشترط ذلك فى اسم الفاعل واقتل ان يقول ان الكلام فى عمله فى الفاعل الظاهر وما قاله الشارح فى عمله فى المفعول الظاهر وقد وقع الالتباس فى عمل اسم التفضيل والصفة المشبهة فى المفعول فان قيل ان مراده من متعلق الموصوف ما كان فاعلا ومن غير ما كان مفعولا قلنا حمل كلام مثل الشارح على هذا المعنى البعيد غير لائق والله اعلم ثم شرع الشارح فى بيان فائدة قيد المسبب بالاشتراك فقال ( وانما اشترط ) اى فى العمل ( ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادها بالذات ) يعنى ان المفضل والمفضل عليه وان كانا متحدين بالذات لكن اشترط فى كونه عاملا اعتبار التباين بينهما بالوصف وهو كونه مفضلا ومفضلا عليه فان اعتباره مفضل غير اعتباره مفضلا عليه ففائدة ذلك الاشتراط ( ليخرج عنه ) اى عن اسم التفضيل الذى ذكرناه ( مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كل عينه من كل عين زيد ) فانه غير جائز صرح بذلك فى الحواشى الهندية ثم ذكر الترخيص بوجه بوجه بقوله ( فانهما مختلفان ) اى انما خرج مثل هذا القول لان الكحل فى هذا التركيب لما ذكر مكررا كانا مختلفين ( بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا ) اى سواء كان فى عين الرجل او فى عين زيد يعنى ان الكحل الواحد الملحوظ فى المسئلة السابقة مستعملان يمتز مفضلا ومفضلا عليه لانه الملحوظ ( المقيد تارة بهذا ) اى بكونه فى عين الرجل ( وتارة بذلك ) اى بكونه فى عين زيد ( فانه ) اى فان الكحل الملحوظ المقيد بالاعتبارين ( واحد بالذات مختلف بالاعتبار ) بخلاف المذكورين فى هذا المثال فانهما مختلفان بالذات فقوله فانهما مختلفان دليل للخروج وقوله ( وثلاثين ) دليل لقصد الاخراج يعنى انما قصد اخراج هذا المثال منه حيث قيد باتحادها بالذات ثلاثين اى لتحصيل انعدام بقاء اسم التفضيل ( على ما ) اى على الاستعمال الذى ( هو الاصل فى اسم التفضيل وهو ) اى وذلك الاصل

او اسراء لان مبرها  
المائة والالاف لاما  
اضفت اليه المائة  
والالاف هذا كلامه  
وانت خير بان هذه  
الضابطه بحيث لا يمكن  
تصنيفها الى ما كان  
المميز فيه لمائة او  
الالف لانها ليسا  
بجده الثابتة كما ترى  
ولا يرد ان هذا  
الحكم حقه ان يذكر  
هند بيان التذكير  
والثاني لا بعد بيان  
المائة والالاف لعدم  
افتراقهما تذكيرا او  
ثانيا لان هذا حكم  
يليق بانه عقيب  
المميزات قوله هبان  
يميز الواحد منه قيل  
فيه اشارة الى منع  
الاختلاف لجواز افادة  
التاكيد كما فى الواحد  
والثنتين اثنتين وذلك  
بم قوله لا التزموا  
الخ ولا يبعد ما قيل لا  
التزموا الموافقة بين  
المميز والعدد فى سائر  
الاحاد فى الدلالة المتعدد  
ينبنى ان يعتبر  
فى اثنين ايضا قوله  
وتقول فى الفرد  
باعتبار حاله اى  
مرتبته قيل لا يخفى  
ان التعبير ايضا  
حال من الاحوال  
فلا يحسن مقابله  
بالحال وفسر الحال

(التعابير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه) وقوله (يسهل) دليل لقوله للتلايق  
 يعني انما اعتبر اخراجه عما هو اصل في استمالة ليكون (اخراجه) اى اخراج اسم التفضيل  
 (عن المعنى التفضيلي بالنفي) سهلا (كما يستضع فائدة) اى فائدة الاخراج وانما كان اخراجه  
 بهذا التقدير سهلا لعدم قوة المعنى التفضيلي لكونه ثابتا من وجهه دون وجهه لعدم تحققه  
 باعتبار اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار الاختلاف بالا اعتبار ثم شرع في بيان وجه اشتراط  
 العمل المذكور بكونه منفيا فقال (وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ) اى لان اسم  
 التفضيل (عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله) ثم الشارح جعل هذا الدليل تمهيدا  
 لكلام المصنف فقال (وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل) ليوجد ربط كلامه  
 وهو قوله (لانه) بقوله منفيا يعني انما قال المصنف منفيا لانه (اى) لان (احسن في هذا المثال  
 اى في المثال الذى اورد المصنف وهو قوله ما رأيت رجلا اح) (بمعنى حسن) ثم اشار الى تعميم  
 هذا الحكم بقوله (وكذا) اى كان لفظ احسن الذى من مادة الحسن اذا سطر عليه النفي يكون  
 بمعنى حسن كذلك (كل اقل) اى كل ما هو على وزن اقل في المواد الاخرى اى سواء كان مشتقا  
 من الحسن او من غيره من المواد نحو اكرم واعلم اذا سطر عليه النفي يكون (بمعنى فعل) مثلا اذا  
 قلنا ما رأيت رجلا اكرم من زيد او اعلم من زيد يكون بمعنى كرم وعلم لنفي الزيادة فيه وفي بعض  
 الحواشي انه يظهر من ذلك ان كونه بمعنى الفعل ثبت به كونه منفيا لا بجميع الشروط كما هو  
 مقتضى ظاهر عبارة المتن وان الشروط الاول ليتحقق الاعتماد او الشرط الاول ليتحقق الثاني  
 ليحصل له مظهر يتماق بذلك الصاحب حتى يعمل في المظهر ولقد احسن الشارح في بيان  
 القيود والشروط انتهى ولما كان توجه النفي على اسم التفضيل محتملا معنيين اراد الشارح ان  
 يشير الى ذلك الاحتمال فقال (وهذه العبارة) اى عبارة قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه اح  
 (نحتمل معنيين احدهما) اى احدا المعنيين المحتملين (ان يكون احسن) اى لفظ احسن وقوله  
 (مثلا) للاشارة الى ان احدهما من الاحتمالين غير منحصر في لفظ احسن بل هو شامل لكل  
 ما هو على وزن اقل واقام في حيز النفي فقوله احسن اسم ان يكون وقوله (بعد النفي) حال منه  
 وقوله (بمعنى حسن) ظرف مستقر خبره يعني ان كل ما هو على وزن احسن اذا وقع بعد النفي  
 يكون بمعنى حسن اى بمعنى فعل ذلك الوزن وانما يكون كذلك (لانه اذا استولى النفي على اسم  
 التفضيل توجه النفي الى قيده) اى الى قيد اسم التفضيل (الذى) اى القيد الذى (هو الزيادة  
 في قيده) اى يفيد هذا التركيب مع استيلاء النفي على زيادته معنى وهو (انه ليس حسن كحل عين  
 رجل زائد على حسن كحل عين زيد) واذا توجه النفي الى القيد الذى هو الزيادة الزائدة على  
 اصل الفعل فقط لا على مجموع القيد والمقيد (فيقي) (فيثني) بقرينة (اصل حسن كحل عين رجل)  
 حال كون ذلك الحسن الباقي (مقيسا الى حسن كحل عين زيد) اى الى عين زيد وقياس الحسن  
 الباقي الى زيد بحسب ما يفيد هذا التركيب يجوز بوجهين (اما بان يساويه) اى  
 يساوى حسن كحل عين الرجل المقيس حسن كحل عين زيد بحيث لم يكن في احدهما

(زيادة)

بالمرتبة لانه لو قصد  
 باعتبار حاله بمعنى  
 انه واحد من تلك  
 المدودات من غير  
 بيان مرتبة لقال  
 واحد الثلثة او الاربعة  
 وواحدتها ولا يستحق  
 له لفظ الاول ولا  
 الثاني الى غير ذلك  
 ومن الظاهر ان مراد  
 الشارح قدس سره  
 بتفسير الحال بالمرتبة  
 المجردة من اعتبار  
 لتعبير افادة حسن  
 المقابلة قوله اذ فوّه  
 مركبات لا يتيسر  
 اشتقاق اسم الفاعل  
 منه قبل ينتقض بحادى  
 عشر احد عشر  
 ونظائره اذ اخذ اسم  
 الفاعل من اول جزء  
 تلك المركبات وهذا  
 فاضى من عدم التدبر  
 لان الاشتقاق على  
 ما هو المتبر المصطلح  
 عليه انما يكون من  
 الفعل فيكون الامر  
 كما قاله قدس سره  
 وان اعتبرت الاشتقاق  
 بوجه غير ذلك فكلامه  
 ايضا سديد لان عدم  
 تيسر الاشتقاق باعتبار  
 وتيسره باعتبار وليس  
 مراد الشارح قدس  
 سره نفي ذلك على  
 اطلاقه قال المصنف انك  
 تشتق من لفظ العدد

زيادة على الآخر (اوبان يكون) اى اوبان يكون حسن كل عين الرجل (دونه) اى منحصط عن حسن عين زيد (والمساواة) اى الاحتمال الاول الذى هو كون كل من الكحلين مساويا للآخر وان كان جائزا بحسب ما يفيد التركيب لكنه غير ملائم في هذه المسئلة لانه (بأبها) اى يرد ارادته (مقام المدح) لان المقصود ههنا مدح الكحل الذى في عين زيد (فيرجع المني) يعنى فاذا لم يكن ارادة المساواة مناسبا ولائما لقريته المقام رجع معنى هذا التركيب (الى انه حسن في عين كل احد) - سوى زيد (الكحل) يعنى بقى بعد النفي اصل حسن الكحل الذى في عين من سوى زيد لكن الحسن الباقى (دون حسنه) اى منحصط عن الحسن الذى (في عين زيد) واذا كان المعنى كذلك فينقلب المعنى (فيكون) لفظ (احسن) حال كونه (مع النفي) اى باعتبار اسناده الى من سوى زيد (بمعنى حسن) اى بالمعنى الذى هو اصل الفعل فاذا لم يقصد المساواة يكون باعتبار اسناده الى كل عين زيد بمعنى احسن اى مع الزيادة (وثانيهما) اى تانى المعنيين اللذين تحتملها هذه العبارة هو (ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة) يعنى ليس المراد من قوله رايت رجلا احسن انه احسن من غيره وان حسنه زائدة على غيره وهذا المعنى الذى جرد فيه من الزيادة من قطع النظر عن النفي جائز (عرفا) وان لم يجز لفظه وانما جاز ذلك في العرف (لان نفي الزيادة لا يلائم المدح) لان الملق بالمدح اثبات الزيادة لحسن زيد وهذا الملق لا يحصل بنفي زيادة الحسن عن غيره لان نفي زيادة الحسن عن غيره اعم من ان يكون مساويا وان يكون بدونه والاعم لا بد على الاخص الذى هو الملق وهو اثبات ان يكون بدونه (بقى) اى فتح بقى (اصل الحسن) قبل توجه النفي لما مر من التجريد قبل النفي (وتوجه النفي الى حسن رجل) مقيدا بكونه (مقياسا الى حسن زيد) يعنى ان النفي يتوجه الى القياس يعنى ان حسن احد لا يقاس الى حسن زيد ولا مشابهة فيه وذلك القياس الذى قصد فيه (اما بالمساواة) بان يكون المعنى ما رايت حسن رجل حال كونه مساويا لحسن زيد (او بكونه دونه) بان يكون المعنى ما رايت حسن رجل هو دون حسن زيد (والقياس) اى القياس حسن رجل الى حسن زيد (بكونه) اى يكون حسن رجله (دونه) اى دون حسن زيد (لا يناسب المقام) لا ما اذا قلنا ما رايت الرجل الذى حسنه دون حسن زيد لا يقتضى كون حسن زيد زائدا بل يقتضى اما كون حسن الرجل مساويا له او احسن منه وهذا مناف لقصد المدح واذا لم يجز الشق الثانى تعين الشق الاول وهو نفي قياس المساواة (فرجع المعنى) اى معنى هذا التركيب (الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه) اى تحسن الكحل الذى (في عين زيد فانتفى) اى فتح انتفى (المساواة (والزيادة) اى اذا انتفى المساواة فانتفاء الزيادة (بالطريق الاول) ولما كان انتفاء مساواة شاملا لما يكون ناقصا وزائدا اراد ان يضم اليه معونة اقتضاء المقام فقال (لما اقتضاء المقام) يعنى ان حمل نفي المساواة على نفي الزيادة لامر اقتضاء مقام المدح ثم شرع في بيان الوجه الاخر الذى يجوز حمل الكلام عليه فقال (ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة) يعنى في قولك ليس عين الرجل مساويا لعين زيد حيث يجوز ان يقصد بهذا

احدا المفرد منه ثارة باعتبار قصيره لانه هو الذى صير ما انضم اليه على العدد المشتق هو من اسمه فتقول الثانى للمذكر والثانية للمؤنث الى السائر والمباشرة لا غير اى الابتدئ باعتبار هذا المعنى السائر والمباشرة لانه انما اطلق باعتبار كونه مصيرا عدد اقل منه بواحد الى ذلك العدد الذى اشتق منه وذلك من قولهم ثلثتهم وربتهم وانما يكون ذلك فيما كان اقل منه بواحد واما ما تعدى العشرة فليس ثم فعل بمعنى جعلتهم احد عشر فافوه فيشتق منه اسم لذلك وثارة باعتبار حاله من غير ان يشرع فيه الى انه مصير لكن مضاء واحد من جملة هذا العدد فاذا قلت الثانى لعتاه واحد من اثنين واذا كان كذلك استعملته فيما زاد على العشرة ايضا لذهاب المانع فتقول الحادى عشر الى غير ذلك هذا كلامه وهو صريح في عدم الاشتقاق في صورة



في عينه الكحل منه في عين زيد وبين ما رأيت رجلا أفضل ابوه من زيد (فان المفضل والمفضل عليه في المثل المذكور) وهو المثال الجائر الذي اورد له النص في المتن (متحدان بالذات) وهو الكحل الذي هو واحد بالذات ومتغاير بالاعتبار كما مر (والاصل في اسم التفضيل) يعني ان المثال المذكور وقع على خلاف الاصل لان الاصل فيه (ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات) اي كما كانا مختلفين بالاعتبار كما وقع في مادة النقص فان المفضل فيه هو ابوه والمفضل عليه هو زيد وهما مختلفان بالذات (في صورة الاتحاد) وهي صورة المثال الاول الجائر حيث اتحاد فيه بالذات (ضعف المعنى التفضيلي) لوجود خلاف ماهو الاصل فيه والمدلول عنه (فاذا زال) يعني اذا ضعف المعنى التفضيلي باستعماله على خلاف الاصل وزال ايضا ذلك المعنى الضعيف مرة اخرى (بالنفي) اي بتسليط النفي عليه (زال) اي زال ذلك المعنى التفضيلي الضعيف (بالكلية) اي لم يبق له معنى تفضيلي اصلا (ولم يبق له) اي لاسم التفضيل (قوة ان يعود حكمه) وهو عدم جواز العمل في الظاهر اصلا (بعد الزوال) اي بعد ان يكون ذلك الحكم زائلا للنفي (بخلاف ما رأيت) اي بخلاف مادة النقص وهو قولنا ما رأيت (رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل) وهو ابوه (والمفضل عليه) وهو زيد (فيه مختلفان بالذات) اي مختلفان في هذا المثال فحينئذ كان استعماله على الاصل فاذا استعمل على الاصل (فلا ضعف في معناه التفضيلي) فاذا انعدم الضعف (فله) اي فجاز للمعنى التفضيلي (قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو) اي الحكم المذكور (عدم جواز عمله في المظهر) ثم انحاء لما جوزوا عمل اسم التفضيل في المظهر اذا وقع على الصورة المذكورة انبتوا جواز ذلك بكونه بمعنى حسن ولما كان اقتضاء الجواز وجه آخر وهو عدم العمل اراد ان يشير الى وجه ترجيح العمل على غيره بحيث يقتضي وجهها قريبا للوجوب فقال (مع انهم) يقول مع منصوب على انه معمول فيه يعمل اي الذي يتعلق به اللام في قوله لانه بمعنى حسن يعني ان اسم التفضيل يعمل في هذه الصورة لكونه يعني حسن ولعدم جواز خلافه وهو رفع احسن لان العرب (لورفعوا) (احسن مثلا بالخبرية) ولم يكن منصوبا باعتبارية (و) دفعوا (الكحل بالابتداء) ولم يكن فاعلا لاحسن (لهصلوا) اي لازم على من رفعه كذلك فساد وهو الفصل (بين احسن ومعموله) اي وبين معمول احسن وقوله (اي ما عمل فيه) تفسير للمعمول يعني ان المراد بمعمول احسن هو المفعول الذي عمل فيه (احسن من حيث انه) اي احسن (اسم تفضيل فيه معنى القطعية) وانما قيد بهذه الحجة ليتحقق اجنبية الكحل في وقت كونه مبتدأ بالنسبة الى خبره الذي هو احسن فيما سيأتي لان احسن حال كونه خبرا عاملا في المبتدأ الذي هو الكحل على رأي ضعيف وهو ان العامل في المبتدأ هو الخبر فحينئذ يرد عليه انه لان سلم الفصل المذكور لان الكحل معمول لاحسن ايضا وليس باجنبي (وذلك المعمول) اي المراد بالمعمول الذي عمل فيه احسن من حيث كونه اسم تفضيل لان من حيث كونه خبرا (قوله منه في عين زيد) اي هذا اللفظ الذي وقع مضافا عليه وتعلق جازه باحسن في هذه

اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبينان من العدد الذي فوق الشرة قوله ومن ثمه اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين قيل الاول ان المراد من اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفعل وهو التصيير من عدد اقل الى مرتبة السدد المشتق هو منه بمجرد انضمامه اليه اضيف الى ما هو اقل منه بمرتبة واقتصر على ما جاء الفعل فيه اذا ما يؤدى معنى فعليا لا بد من ان يشتق من فعل وذلك من اثنين الى عشرة فانه جاء من تلك التسعة الفعل على حد ضرب بمعنى التصيير الا فيما لاه حرف خلق فانه جاء فيه حذف ايضا ولم يجرى مما دون اثنين لامتناعه عقلا ومما فوق الشرة لامتناعه استقراء بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعلي فهو اسم فاعل صورة لاسم فيصح اشتقاقه من نفس السدد ويصح اضافته الى ثلثة مثله وما فوقه لانه



بمعنى واحد في مرتبة خاصة من ذلك العدد ولا يخفى عليك ان هذا الذي ذكره وان كان صحيحا في نفسه الا ان الحكم باولوية مما لا يمينه جزما قوله الى عدد يساوي عدده قبل اى العدد المأخوذ منه فلاضافة لادنى ملاية ويجب ان يقول بالاضافة الى عدد لان اثنين يمينه عدد اخذ منه الثاني لامثل ذلك العدد هكذا قيل وكأنه قدس سره اراد بالمساواة المشاركة في حروفه الاصول قوله والايانم جواز اودة الواحد الاول من طائر المشرة لانها في المرتبة الماشرة كل منهما باعتبار مبدأ ومتنهي فينبغي ان يقول والا يلزم جواز اودة الواحد الثاني او الثالث مثلا كذا قيل وذلك بط اذلا يشك فأنل في الواحد الاول من المشرة لا يكون الواحد الماشر منها فان هذه مرتبة اولى غير مسبوبة بالاخرى وتلك مرتبة طائفة متأخرة بنسب درجات

المسئلة وقوله (باجني) متعلق بقوله لقصلوا (وهو) اى ذلك الاجنبي (الكحل) وقوله (اذكل مالبس) اشارة الى كونه اجنيا يعني ان الكحل وان كان معمولا ايضا لاحسن بناء على هذا الرأى الضعيف لكنه ليس بمعمول من حيث كونه اسم تفضيل بل هو معمول من حيث كونه مبتدأ وعامله خبره وكل مالبس (ومعولاه من هذه الحثية) اى من حيث كونه اسم تفضيل (فهو) اى فذلك المعمول (اجنبي له) اى لمعمول ذلك العامل حال كون الاجنية حاصلة (من) هذه الحثية (وان لم يكن اجنيا له من حيثية اخرى وقوله (لا يجوز) بغير واو في النسخ التي رأيناها فيكون ح اما صفة لاجنبي او ابتدائية يعني يكون الكحل ح هو الاجنبي الذي لا يجوز (تخلله) اى وقوعه (بينه) اى بين احسن (وبين معمولاته من هذه الحثية) اى من حيث كونه اسم تفضيل اعلم انهم اختلفوا في ان العامل في المبتدأ هل هو الخبر بان يكون عامله عاملا لفظيا او هو معنى الابتداء فعلى الاول يحتاج الى قيد الحثية في اثبات اجنية الكحل ولذا قيده الشارح بالحثية ناظر الى المذهب الاول وقوله (ولا يخرج) ما عرض له الى آخره ناظر الى المذهب الثاني وهو المذهب المنصور يعني انه ان كان العامل في الكحل حال كونه مبتدأ هو معنى الابتداء فلا يخرج الكحل (عن هذه الاجنية) ايضا (ما عرض له) اى للكحل (من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر) هو وانما لا يخرج (اذا العامل بالحقيقة ح) اى حين اذ كان عامله معنى الابتداء هو (معنى الابتداء) فقط (لاسم التفضيل) فيكون الكحل اجنيا ايضا من حيث كونه معمول لمعنى الابتداء ولما كان لزوم الفصل مبديا على كون الكحل اجنيا اقتضى جواز الفصل به على تقدير وقوعه غير اجنبي واثار اليه بقوله (بخلاف ما) اى ان الاجنية المذكورة انما حصلت اذا لم يكن احسن عاملا في الكحل او كان عاملا لكن من حيث كونه اسم تفضيل واما (اذ عمل) اى احسن (في الكحل بالفاعلية) اى بكونه فاعلا له (فانه لم يبق) اى الكحل (اجنيا حينئذ) اى حين اذا كان فاعلا لاحسن وانما لم يبق اجنيا (فانه) اى لان الكحل حين كونه فاعلا له (من معمولاته) اى من معمولات احسن (من حيث انه اسم تفضيل) لا من حيث انه خبر قوله (ولو قدم قوله منه) اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف وهي انه لو قدم لفظ منه (في عين زيد على الكحل) فيقال ما رأيت رجلا احسن منه في عين زيد الكحل (لم يلزم الفصل) المحذور منه والمهر وب عنه وهو الفصل (بين احسن ومعموله) وهو قوله منه في عين زيد بالاجنبي الذي هو الكحل فانه على هذا التقدير مؤخر عنه وحال كون ذلك المعمول معمول لاله (من حيث انه اسم تفضيل) فحينئذ لا محذور في هذه الصورة مع انهم حكوا بمدم جواز هذه العبارة فقل عن المصنف الجواب عنه بانه لو قدم لزوم عود الضمير الى الذي هو ضمير منه الى ما لم يذكر لفظا ورتبة يعني الكحل لانه لو اخر مع كونه مبتدأ يلزم ارجاع الضمير اليه فاجاب الهندي معترضاً على المصنف بانه لا نسلم الركاة حينئذ فان الكحل اذا وقع مبتدأ مؤخر لا يجوز ارجاع الضمير المقدم اليه فانه وان كان مؤخر اللفظ لكنه لكونه مبتدأ فهو مقدور رتبة فلا تركيك فيه ولذا لم يلتفت الشارح الى الجواب المنقول عن المصنف

قوله المؤنث ما فيه  
الخ قيل يخرج من  
تعريف المؤنث المؤنثات  
الصيغة كهندي وناه  
والتي وانت وتدخل  
في تعريف المذكر  
ولو خسر التعريف  
بالمؤنث بالعلامة  
وما يقابلها اقصر ساجدة  
بيان الاحكام لانها  
تصير مختصة بالمؤنثات  
بالسلامة مع عدم  
اختصاصها لزوم  
اطلاق المذكر على  
هذه الصيغ وهذا  
من قلة الاطلاق  
لانها تقع على ان الصيغ  
الموضوعة للمؤنث  
لا تدخل في تعريف  
المؤنث بل هي مذكرات  
لا غير وما يرشدك  
الى هذا ان الفن  
من العلوم الاولية اللفظية  
فلا يتبر فيه اولا  
وبالذات الا جانب  
اللفظ فاللفظ الموضوع  
اؤنث لا يكون بمجرد  
ذلك مؤنثا الا ترى  
الى لفظ المؤنث فانه  
مذكر لامحالة قال  
المس وقد زاد بعضهم  
الياء في قولهم هندي  
امة الله وزعم انها  
للتأنيث وليس ذلك  
بحجة لجواز ان يكون  
صيغة موضوعة  
لمؤنث او يكون الياء

فاجاب في دفع هذه الشبهة بان ترجيحهم اعمال اسم التفضيل الذي العامل الضعيف على  
كونه مبتدأ في هذا التركيب الذي يخلص عن المحذور ليس هذا الترجيح لازوما الاضمار قبل  
الذكر فان كون الكحل مبتدأ جائزا فيه فلا يقتضي ترجيح اعمال العامل الضعيف (ولكن  
في معناه) اى لكن حصل بهذا التغير من التقديم والتأخير في معنى ذلك التركيب (تعقيد  
ركبك) اى تعقيد مناف للفصاحة والتعقيد في نفسه محل بالفصاحة واذا كان ركيكا يزيد  
اخلاؤه فان التعقيد ان كان في النظم فقط بان قدم بعض اجزائه على بعض فهو تعقيد لفظي  
وان كان في الانتقال الى المقصود فهو تعقيد ركيك وهنا كذلك اما في النظم فبسبب التقديم  
والتأخير واما في الانتقال فلان الانتقال من الملزوم الى اللازم غير ظاهر ثم قال (وكذا) اى  
كما وردت الشبهة ودفعت بلزوم ركا كنه لزمت الشبهة المذكورة ايضا (لوقيل) اى لو عبر  
هذا المعنى للمضى هو معنى العبارة المشهورة (بهذا العبارة) وهي قوله (ما رأيت رجلا احسن  
من الكحل في عينه هو) بان عبر الكحل بالضمير واريده (اى الكحل في عين زيد) وقوله  
(لا يخلو) جواب لو اى لو عبر كذلك لا يخلو هذا القول (عن ركا كنه وتعقيد ايضا) اى كما  
لا يخلو القول الاول عنهما (مع انهما) اى ان العبارة المذكورتين مع وجود التعقيد  
والركا كنه مختلفتان للمقصود لان المقصود هو الاستدلال بالعبارة المشهورة وانهما (ايضا  
من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود) والعبارة المشهورة هي مسألة  
الكحل (والكلام) اى والحال ان الكلام (فيها) اى في العبارة المشهورة وقال العصام  
هكذا ذكره الهندي وواقفه الشارح وهو ما يقتضى منه لانه كيف يحجب به القدر فيما ذكر من  
وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كانوا  
مضطرين في اعماله وحاصل القدر مع الاضطرار انه يمكنهم تقديم لفظ منه فلا توجه لادفعه  
بانه لو قدم لم يسبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا الوجه يجري في  
الاثبات ايضا كأن يقال رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي  
بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه الذى يصف المعنى التفضيلي فيعمل  
افضل مع الاضطراب بخلاف ما اذا كان المعنى التفضيلي قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار  
ايضا انتهى ولما ذكر المصنف عبارة اخرى يجوز ان تغير العبارة المشهورة اليها اراد الشارح  
ان يذكر مقدمة تكون قائمة مقام التوجيه لذكره فقال (والاقر) اى المصنف مسألة الكحل  
اى مسألة يجوز حمل اسم التفضيل في المظهر (لا يبين شرائطها) اى شرائطها التى يعمل  
في المظهر باجتماع تلك الشروط (وما عبر به عنها) اى وبين ايضا عبارته التى يعبر بها عن تلك  
المسألة (على وجه) اى على طريق من طرق التعبير (بطابق) اى يطابق ذلك الطريق  
(المقصود) اى المعنى المقصود (بلا زيادة ولا نقصان) اى بلا احتياج الى حذف شئ الى  
اثبات شئ بل هو عبارة تؤذى المقصود على طريق المساوات (اراد) اى ولما كان كذلك  
اراد المصنف هنا (ان ينبه على ان التعبير عنها) اى عن المسألة المذكورة (غير منحصرة فيما

بدلا من الهاء في  
قوله هذه امثلة  
قال في الكلام في  
الذكر والمؤن في  
قسم المتكسر وهذي  
من قسم المنيات فلا  
وجه لذكرها وانما  
اوردنا كلامه ذلك  
لتضمنه الرد على  
القاتل من وجهين  
قوله او ممدودة  
لصحراء قبل لا يخفى  
ان الالف التي تعد  
هي التي قبل الهزة  
وعلاوة التأنيث  
الهزة اجابا وان  
اختلف في انها منقبة  
عن الالف المقصورة  
او اصلية في قوله  
والالف ممدودة  
نظر الا ان يجعل  
رصف الالف  
بالممدودة وصفا محال  
المتعلق اي الالف  
الممدودة ما قبلها وتعريف  
علامة التأنيث بالناء  
والالف مقصورة  
او ممدودة ينتفض  
بمرقات وفي وكاء  
وتقييد الحروف بما  
هو لتأنيث لا يستلزم  
الدور وفي قوله علامة  
التأنيث التاء رد على  
الكوفيين حيث جعلوا  
علامة الهاء والتاء  
مفيدة فيها والكل  
باطل اما الاول  
فلان علامة التأنيث  
في صحراء مثلا هي

ذكر بل يمكن ان يبر عنها اي عن تلك المسئلة (بعبارة اخصر منه) اي بلا اخلال يحصل  
في العبارة وينتقص حسناتها (وعلى ترتيب) اي يمكن ان يبر عنها امر تبا على ترتيب (غير ترتيبه)  
بان يقدم بعض اجزائه على بعض مع بقاء الاداء وقوله (وينقل) بالنصب مطوف على ان  
ينتهي اي واراد ايضا ان ينتقل (بهذا التقريب) او يذكر ما يقرب به (الي ما) اي الى شمر (انشده  
سيويه وانشده) اي بهذا الشعر او بهذا الانشاد وجعل هذا البيت شاهدا (في اثبات  
هذه المسئلة ويطبق) اي وان يطبق (بعض هذه الصور) اي الصورتين اللتين سيذكرهما المص  
(عليه) اي على ذلك البيت (فقال) اي المصنف (ولك) اي وجاز لك (ان تقول) (ما رأيت  
رجلا) (احسن في عينه الكحل من غير زيد) اي يحذف لفظ منه يعني الجار والمجرور معا  
وقوله (باقامة) بيان اسباب جواز الحذف لان لفظ منه مفضل عليه ولا يجوز حذفه لانه  
لو حذف لزم خلو اسم التفضيل من احد الاستعمالات الثلاثة ولذا قال ان جواز حذفه  
بسبب اقامة (من عين زيد مقام منه في عين زيد) يعني يحذف في من في عين زيد ويحذف الضمير  
المجرور في منه فاقم العين مقام الضمير المجرور بان ادخل الجار عليه وقوله (وهو اخصر  
منه) بيان لانه اذا اريد اختصار هذا التركيب باخراجه عن المساواة الحاصلة قبله جاز  
حذفه منه فيكون التركيب اخصر من التركيب الاول المساوي للمقصود وقوله (بمقدار  
ضمير منه وكلمة في) يعني ان الاختصارية تحصل بحذف كلمتين في الجملة احدهما ضمير منه  
والاخر كلمة في من في عين ولما افتتح باب الاختصار اراد ان يشير الى جواز وجه اخصر  
من الاول فقال (ولورفع) اي ولواريد الاختصار بطريق اخصر من الاول ورفع (لفظ  
الدين من الدين) وازيل منه (واكتفى) اي واريد الاكتفاء (بمن زيد كان) اي هذا  
التركيب (اخصر) من تركيب من عين زيد لانه حذف ههنا ثلاث كلمات وهي الضمير  
وكلمة في كما في الاول وكلمة عين وكلما كثرت الحذف كثرت الاختصار وقوله (مع ظهور  
المعنى المقصود) اشارة الى جوازه يعني ان هذا التركيب يجوز مع حذف الكلمات  
الثلاث لعدم اخلال الحذف بظهور المعنى المقصود فان ظهور المعنى المقصود لو لم يكن  
باقيا مع الحذف لم يجوز حينئذ حذف شيء منه وقوله (وعلى كل تقدير) اشارة الى وجه  
بقاء المعنى يعني وانما بقي ذلك لانه على كل تقدير اي على كل من ارتكاب الحذفين  
المذكورين (فالمعنى) اي فالمعنى الظاهر المقصود باق (على ما) اي على الظهور الذي  
(كان) اي ذلك المعنى (عليه) اي على ذلك الظهور الذي كان (قبل هذه التعبير) وانما  
بقي المعنى على اصله مع ان المفضل عليه في اصل التركيب المشهور هو الكحل الذي  
هو مرجع ضمير منه وما اقيم مقامه هو عين زيد فحل الشارح تلك الشبهة بقوله (لان  
اصله) اي اصل هذا التركيب ليس هو التركيب المشهور بل اصله من كحل عين زيد  
يعني اذا قرر بذكر المفضل المفضل عليه على اصله الذي هو تارة ما بالذات فيرجع  
الاصل على هذا الى قولنا ما رأيت رجلا احسن فيه الكحل من كحل عين زيد ولما اريد التعبير

عنه بالعبارة المشهورة جعل الظاهر ضمير راجعا الى الكحل حتى يتحدد المفضل والمفضل  
 عليه لقصد اخراجه عن اصله كما مر (والمعنى) اى المعنى الاصل على هذا لتقريره - يتنبط  
 من لفظه من عين زيد (على حذف المضاف) وهو لفظ الكحل وهو شائع فى كلام العرب  
 وقوله (فانه) بيان لوجه العدول عن هذا الاصل فى العبارة المشهورة - بنى انما عدل عن هذا  
 الاصل الى العبارة المشهورة لانه (لو كان كذلك) اى لو بقى على هذا الاصل لا يحصل المقصود  
 الذى هو اخراج اسم التفضيل عن استعماله الاصل وهو تفضيل الشئ على غيره بمقايضة ذاتية  
 والمقصود بخلافه وهو تفضيل الشئ على نفسه ولو كان باقيا على اصله (لا يكون) اى اسم  
 التفضيل حينئذ (من قيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ) يعنى وانما لا يكون  
 كذلك لانه لو ابقى على اصله لتمدد لفظ الكحل فلا يكون من القليل الذى كور ولما فرغ من  
 جوازه وبقاء ظهوره بالتغيير بالحذف وقال المصنف لم يلتفت المصنف الى الوجه الاخر  
 الذى ذكره الشارح بقوله ولورفع بناء على عدم تحفقه فى كلام العرب وان لم يوجد المانع  
 عنه قياسا انتهى شرع فى بيان جوازه بتغيير آخر بالتقديم واراد الانتقال عنه الى ذكر الشمر  
 المذكور فقال (فان قدمت) (على ذكر اسم التفضيل) (ذكر العين) اى ان اردت تغيير  
 العبارة المشهورة بتقديم ذكر العين (التي كان الكحل فيها) اى فى تلك العين حال كونه  
 (مفضلا عليه) وفيه اشارة الى ان المراد بالعين المقدمة هى العين التى كانت طرفا للكحل  
 المفضل عليه واحترزه عن الدين التى كانت طرفا للكحل المفضل كما ستعرفه (فان ما رأيت  
 كعين زيد احسن فيها الكحل) ثم ذكر الشارح اصل هذا التركيب فقال (كان اصله  
 ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد) يعنى بتقدير الموصوف لاسم التفضيل  
 وبذكر الضمير فى مقام عين زيد (فلما ذكر عين زيد) حال كونه (مقدما عليه) اى على  
 احسن (استغنى) اى حصل الاستغناء (عن ذكره) اى عن ذكر قوله منه (ثانيا) اى بعد  
 قوله احسن بان يقال كعين زيد احسن منه فيها الكحل ثم الشارح اراد ان يشير الى جواز  
 كون كعين زيد فى هذا التركيب الذى اورده المصنف صفة العين ولى جواز كون الكاف  
 كافا اسمية بمعنى المثل رداعلى ما فى شرح الرضى فقال (وتقديره) اى تقدير قوله ما رأيت  
 كعين زيد الى آخره (ما رأيت عينا) فقوله عينا بالنصب مفعول اول لقوله ما رأيت وقوله  
 (بمائلة لعين زيد) اشارة الى كون الكاف بمعنى المثل والى ان قوله كعين زيد صفة لقوله عينا  
 وقوله (فى اصل التكحل) اشارة الى وجه التثنية يعنى ان الذى وارد على هذا الفيدوان المراد به  
 نفى اصل التكحل واذا انتفى الاصل انتفى مساواته وزيادته فلا يرد ما ذكره الرضى من الاحتياج  
 الى حذف المعطوف فى الموضعين وسعفه وقوله (احسن فيها الكحل من عين زيد) فقوله  
 احسن بالنصب اما مفعول ثان لقوله ما رأيت ان كان من افعال القلوب بمعنى علمت او حال من  
 مفعول رأيت ان كان بمعنى ابصرت بخلاف ما قدر الرضى حيث قال ان قوله كعين زيد مفعول  
 رأيت وقوله احسن فيها الكحل بدل الكل من الكل ثم استدل عليه بان معنى ما رأيت كعين زيد

الالف المدودة  
 بالاطاق وانما الاختلاف  
 فى هذه الالف المدودة  
 فى هند سيبويه فى  
 الاصل مقصورة  
 زدت قبلها الفاء  
 لزيادة المد وذلك  
 لان الالف لازمة  
 صار كلام الفصل  
 فيجاز زيادة الف المد  
 قبله كفى حال وكتاب  
 فاجتمع الفان فلو  
 حذفت احدهما لبقى  
 الاسم مقصورا كما  
 كان وضاع العمل  
 فقلت ثانيا الى  
 حرف تقبيل الحركة  
 دون اولى لتبقى  
 على مدما وعند غيره  
 مدودة على ظاهر  
 حالها ولعل القائل  
 وقع فى هذه الورطة  
 مما قبله الرضى من  
 مذهب سيبويه وذلك  
 لعدم تأمله اذ قصور  
 فكره ورؤيته وانما  
 الثانى فلان الجمول  
 علامة كاهو المتبادر  
 من جملة علامة هو  
 الزائد المنزل منزلة  
 نفسه وتاء حركات  
 صارت بمنزلة الياء  
 فى مسلين ولذا لم  
 يؤثر فى منع صرفه  
 والافسان فى فنى  
 وكساء ليسا من  
 من الزوائد بل هما  
 من الاصول لكون  
 كل منهما لام  
 الكلمة فلا حاجة

الى ما ذكره من  
التقييد المردود واما  
الثالث فلا الكوفيين  
لا يقولون بان ليست  
النساء علامة بل  
يقولون بان النساء  
التي هي علامة  
التأنيث اصلها الماء  
فكيف يتضمن العبارة  
الره عليهم قوله فانه  
مع الفصل يجب اثباتها  
قبل الظاهر ان  
وجوب الاثبات مقيد  
بما اذا لم يكن قرينة  
تدل على التأنيث  
خلاص في جاءت  
اليوم زيد الكريمة  
واعلم انه يجب ان  
يستثنى من قوله وانت  
في ظاهر غير الخفي  
بالخيار علم المذكر  
مع النساء نحو طلبة  
قائه مؤنث غير حقيق  
ولا خيار فيه بل يجب  
تذكير الفعل اذا لا  
تأنيث لآيت علم المذكر  
الا في منع الصرف  
والجمع بالالف والنساء  
ويجب ان يستثنى ايضا  
اسم جنس اريد به  
مذكر من افراده فانه  
يجب ترك النساء فيه  
هند ابن السكيت  
ليعلم ان المسند اليه  
مذكر من افراده  
وبهذا يتم استدلال  
الامام ابي حنيفة رضي الله  
عنه بالقرآن على ان غلة

ما رأت كمين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولا مثلها  
حذف المظوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ثم قال ولا يجوز ان يكون احسن فيها  
الكحل صفة لقوله كمين زيد لانه يكون المعنى ما رأت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل  
فيها زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها ثم اورد سند القول ولا يجوز بقوله وكيف يكون  
مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة انتهى فالش اشارة الى انه لا مانع من جعل  
احسن صفة لقوله كمين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا  
فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقص الذي ذكره الرضي في السند مندفع اما  
بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل في حسنه واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة  
في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ و اشارة الى الثاني بقوله (او تقول) يعني اندفاع  
التناقص الذي ذكره الرضي اما بما ذكرنا في التقدير الاول او بان تقول (معناه) اي معنى قوله ما  
رأت كمين زيد الى آخره (ما رأت عينا كمين زيد) فقوله (في كونها احسن) اشارة الى ان وجه  
التشبيه ههنا هو الاحسنية وهو الفضل المنفي والضمير في كونها راجع الى العين وقوله (فيها)  
متعلق باحسن والضمير الى العين ايضا وقوله (الكحل) بالرفع فاعل احسن وهو المفضل وقوله  
(منه) اشارة الى المفضل عليه وقوله (في غيرها) حال من الكحل ثم اشارة الى طريق استخراج  
المعنى المقصود وهو نفي المماثلة المساوية بقوله (ويلزم من هذا) اي من نفي الحسن الزائد  
(على ابلغ وجه) لكونه على طريق الكناية التي هي ابلغ من الصريح يعني انه يلزم من عدم رؤية  
عين متصفة بالاحسنية من غيرها مماثلة لعين زيد عدم رؤية عين مماثلة لها في الحسن الناقص منها  
فيلزم (ان للكحل في عين زيد حسنا ليس في غيره) فيلزم انتفاء الحسن المساوي ايضا بالبرهان  
وقوله (وانما جازت هذه الصورة) الى آخره جواب سؤال مقدر يرد على قوله ولو قدمت ذكر  
العين الى آخره بناء على عدم لزوم المحذور المذكور تقدير السؤال انه لا ضرورة في اعمال اسم  
التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث  
لا يلزم الفصل بين احسن ومعموله باجنبي اذ لا معمول لاحسن في هذه العبارة وهو منه فاجاب  
عنه بقوله وانما جازت هذه العبارة (وان لم يكن) اي ولو لم يكن (فيها) اي في هذه الصورة (فصل  
ظاهر) اي لزوم فصل بالاجنبي بين احسن ومعموله في الظاهر وان كان ذلك اللزوم ايضا باقيا  
ههنا في الحكم وقوله (لورفت افضل) قيد لقوله فصل ظاهر يعني ولو لم يكن ههنا الفصل الظاهر  
الذي يلزم من كون افعل مرفوعا (بالابتداء) كالمزم في العبارة المشهورة (لانها) اي لكن جوز  
هذه الصورة شيء آخر وهوانها (فرع الاولى) لانه قد مر ان اصله ما رأت عينا احسن فيها  
الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا فالضرورة  
حينئذ معتبرة حكما في هذه الصورة ايضا اعتبارا باصله او قوله (ولان) الخ جواب آخر بعد  
تسليم انعدام الفصل يعني ان الفصل مقتضى اضطرار كون الكحل معمولا  
لاحسن موجود في هذه الصورة ايضا لان (من التفضيلية مع مجرورها)

وهو لفظ منه (مقدرة فيها) اى فى هذه الصورة (ايضا) اى كما كانت ملفوظة فى العبارة المشهورة (كاذكرنا) اى بقولنا وتقديره اى بقولنا كان اصله فيلزم حينئذ الفصل بالايجي تقديره وقال المصنف ان الفرق بين التركيب الاخير وبين تركيب تقديم العين بالاشارة حيث قال فى الاول فلك ان تقول وقال فى الثانى فان قدمت ذكر العين ولم يقل وان تقول بمطقة على قوله فلك ان تقول لان التركيب الاول متعين بتقرير العبارة المشهورة بخلاف الثانى فانه محتمل ان يقرر بوجه يطابق الاول كما اشار اليه الشارح بقوله وتقديره وان يقرر بوجه لا يطابق الاول الاعتبار كما اشار اليه بقوله او تقول الى آخره ثم المصنف استشهد على التركيب الاخر بقوله (مثل ولارى) ثم اراد الشارح بيان اعراجه بقوله (مثل) اى لفظ مثل ههنا (منصوب على انه صفة مصدر محذوف) تقديره (اى قلت ما رأيت كمين زيد اى قول لا يماثل قول الشاعر وانما ترك) اى المصنف (صدر البيت) وهو كاسياتى قوله مررت على وادى السباع (ليكون) اى تركه لقصد ان يكون المصنف (مبتدأ بما) اى باللفظ الذى (هو مبتدأ المائلة) اى به تحصل مماثلة لقوله الشاعر فان مماثلة قوله وهو كمين زيد حاصلة لقوله كوادى السباع فى ان يكون بالكاف ومقدما على اسم التفضيل وقوله (وترك) عطف على قوله وانما ترك ولا يخفى ما بينهما من غاية المعقولين فحينئذ يصح العطف يعنى ان المصنف كما ترك صدر البيت فى قول الشاعر ترك ايضا (موصوف احسن فى المثال) فان موصوفه فى المثال هو قوله عينا كما كان فى الشعر قوله واديا فالمماثلة الكاملة ان يذكر الموصوف فى المثال ايضا لكنه تركه (وان كانت) اى ولو كانت (المماثلة الكاملة فى ذكره) اى فى ذكر الموصوف فى المثال وقوله (اذ هو) دليل لوجود المماثلة الكاملة فى ذكره اى المماثلة المذكورة انما كانت بذكر الموصول لان موصوف احسن وهو قوله عينا (فى مقابلة قوله) اى قول الشاعر وقوله (واديا) بدل من قوله (وهو) اى والحال ان اللفظ المقابل فى الشعر باللفظ المقابل فى المثال وهو لفظ واديا (مذكور) فى قول الشاعر واللازم على المصنف ان يذكر فى المثال ايضا ما يقابله ولكنه تركه فى المثال ولم يقل ما رأيت عينا كمين زيد (لانه) اى لان المصنف (كان فى مقام بيان الاختصار) وقوله (فى المثال المذكور) مفعول فيه تركه وقوله (اولا) مفعول فيه ايضا لكن الاول مكانى والثانى زمانى يعنى ان المصنف لما كان قائلا فى مقام الاختصار اراد ان يشير الى المقام الموضعين فرجع ترك الموصوف فى المثال فى الذكر الاول (و) ترك (تمام البيت مع ما) اى مع اللفظ الذى (يليه) فى الشعر ثانيا وتمام البيت الذى تركه هو قوله (مررت على وادى السباع ولارى) كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب انوه نتيه واخوف الاما وفى الله ساريا ثم اراد الشارح تطبيقه باصل المثال الذى ذكره المصنف فقال (كان اصله) اى كان اصل هذا البيت (لاارى واديا اقل به ركب) فقوله لاارى اشارة الى مبتدأ النفي وقوله واديا مفعول وقوله اقل اسم التفضيل وهو بالنصب صفة لواديا وهو فى اللفظ جار على واديا

سليمان عليه السلام كانت اتى وهو من مشكلات النحو ولا وجوب فى شيء من ذلك الباب سوى السند الى الفمير المتصل فان السلامة لازمة لرافعه سواء كانت التأنيث حقيقيا أولا وكلام المصنف على الاغلب بحسب الاستعمال فانه قد حكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استقنا بالؤنث الظاهر من علامته وانكار المبرد مما لا يلتفت اليه اذ لا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته وامامته فاذا ثبت ان الاغلب اثبات السلامة مع الفصل يتم كلام الشارح قدس سره ويبطل قول القائل الظاهر ان وجوب الانبات مقيد بمد القرينة لان الوجوب فى عبارته باعتبار اقلية الاستعمال الا ان استفاد من كلام الرضى كون صورة الفصل من باب الجبار مطلقة فانه قال اما الفصل بنفي الاستقناء فالالحاق اجود لان السند اليه فى الحقيقة هو المرتفع فى الظاهر واما الحذف فاما

وقوله به متعلق بأقل والضمير راجع الى الوادى وقوله ركب بالرفع فاعل اسم التفضيل وهو بالنسبة الى الركب الموجودين فى الوادى مفضل وبالنسبة الى قوله (منهم) اى من الركب المذكورين حال كونهم واقعين (فى وادى السباع) وهذا الاصل بعينه كاصل المثال السابق وقوله (قدّم) اشارة الى بيان المدول عن هذا الاصل يعنى اريد الاختصار بان قدّم لفظ (وادى السباع) يعنى الذى ذكر حالا بقوله وادى السباع فقير الى قوله كوادى السباع فصار الى قوله لا ارى كوادى السباع (واستغنى) اى فلما قدّم استغنى (عن ذكره تانيا) اى بقوله فى وادى السباع كما قدّم وجهه فى تقديم لفظ كين زيد فى المثال السابق ثم شرع فى بيان بعض لفاته فقال (الركب) يعنى بفتح الراء وسكون الكاف (اسم جماعة الركبان) يعنى انه اسم جمع لانه جمع (وهو) اى الركب فى العرف (مخصوص براكبي الابل) وان كان فى اللغة عاما للراكين على شئ مطلقا كان الدابة شامل فى اللغة لكل من يدب على الارض ثم خصوص فى العرف بذات القوائم الاربع (والثنية) وهو بفتح التاء وبعد هاء همزة مكسورة وبعد الهمزة ياء مشددة فاصله تأييد بسكون الهمزة وبعد هاء الياء المكسورة التى بعدها ياء مفتوحة مصدر من اى يؤي كعدى يعدى تعديّة وهو مشتق (من اى) يعنى بفتح الهمزة وباليائين كما هى لغة فى امثاله نحو حى بفك الادغام (او) من (اى) يعنى بالادغام وهو جاز ايضا وقوله (كالتحية) خبر يعنى ان لفظ التنية حال التثنية اى او اى على وزن التحية التى هى مصدر (من حى) بفك الادغام (او حى) يعنى بالادغام وقرئ بهما فى قوله تعالى ويحي من حى عينة (وهو) اى معناه فى اللغة (المكث والثانى وساريا) اى وقوله ساريا بالراء والياء يعنى انه اسم فاعل مشتق (من السرى وهو) اى معناه فى اللغة (السير فى الليل) ومنه قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده (فقوله لا ارى) يعنى المنفى بقوله لا ارى فانه متكلم معلوما (اما) مشتق من رؤية البصر بان كان بمعنى ابصرت معديا الى مفعول واحد (او) هو مشتق (من رؤية القلب) بان كان من افعال القلوب بمعنى اعلم متمديا الى مفعولين (فعلى الاول) ان فعلى تقدير كونه من رؤية البصر يكون (واديا مفعوله وكوادى) اى ويكون كوادى (السباع حال منه) اى من المفعول الذى هو الوادى ويكون المعنى لا ارى واديا حال كونه عاثلا لوادى السباع (قدّم عليه) اى على تقرير كونه حالا يقتضى ان تقول انه قدّم على واديا لان هذا التقديم واجب ههنا لكون صاحبها نكرة (وعلى الثانى) اى وعلى تقدير كونه من رؤية القلب يكون (واديا مفعوله الاول) يكون (كوادى السباع مفعوله الثانى) وقال العصام وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اى لا اظن ونفى الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية انتهى واقول لعل الشارح لم يلتفت الى هذا الاحتمال لكونه مقتضيا لقراءة ارى بضم الهمزة وهو غير موافق للرواية فانه لو وجدت الرواية لتب عليه (وعلى التقديرين حين يظلم) اى يكون لفظ حين يظلم (ظرف التشبيه المستفاد من الكاف) يعنى ان المراد من تشبيه الوادى المرتضى بوادى السباع تشبيهه به وقت

(ظلامه)

اغتر طول الكلام ولكون الايمان بالعلامة اذن وهذا بالثبوت مع تأخير الموهود وقوله واعلم ان يجب ان يستنى الخ باطل لضرورة جواز جابى طلبة وقوله ويجب ان يستنى ايضا اسم الجنس باطل ايضا لا تفاق الجمهور على خلافه وقوله وبهذا يتم استدلال الامام الخ م لان له وجه آخر ليس المقام مقام بيانه فليطلب فى محله قوله فانه لو كان جمع المذكور السالم لم يجوز تأنيها قيل يجب ان يستنى عنه بنون فانه لتغير ابن فيه بجعل كالمكسر فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل وكذا المجموعات بالواو والنون التى حقها ان يجمع بالالف والتاء كارضون وسنون وثبون والعجب من القائل انه بعدما اعترف بان بنون لتغير ابن جعل كالمكسر كيف امكنه القول بوجوب الاستثناء فان المراد بجمع المذكور السالم ههنا ما كان مفردة سالما واما نحن سنون قدّم

ظلامه حتى يكون مؤديا للخوف لان الخوف انما يقع في وقت الظلام لافي النهار (والواو) اى الواقعة (ولا ارى اما اعتراضية) كذا قال الرضى وتبعه الش (او) اى الواو الواقعة في ولا ارى واو (حالية) وسبجي ترجيح الحالية (واقول) يعنى قوله اقل بالنصب (صفة واديا والجارى) اى الباء الجارة الواقعة (في) قوله (به متعلق باقل والمجرور) اى والضمير المجرور (عائدا الى واديا وركب) بالرفع (فاعل اقل) وهذا محل الاستشهاد (وجملة اتوه) مرفوعة المحل على انها (صفة له) اى للركب (وتثية) بالنصب على انه (تميز عن نسبة اقل) اى انه تميز عن نسبة واقعة من نسبة اقل (الى ركب) اى الى فاعله الذى هو ركب (او) اى او لفظ تثية (منصوب على المصدرية) اى على انه مفعول مطلق مجازى لان اصل المفعول المطلق هو قوله اتيانا لكونه بمعنى فعله الذى هو اتوه وقوله تثية صفة ذلك المصدر فاقامت الصفة مقام ذلك المصدر كما فسره بقوله (اى اتيانا تثية) يعنى ان الركب الذين يأتون اتوا ذلك الوادى بنو اتيان وهو الاتيان على طريق التاني (واخوف) وهو اسم تفضيل ايضا وهو بالنصب (عطف على اقل وهو) اى لكن هذا وقع على خلاف القياس كما مر من انه اذا كان بمعنى المفعول يكون على خلاف القياس فان الاخوف (بمعنى المفعول) اى زيادة مخوف (استند) اى استند لفظ اخوف (الى ضمير واديا) اى الى المستتر الراجع الى الوادى (والمنفى) اى المنفى الحاصل للبيت بالنسبة الى موضع الاستشهاد اعنى الحاصل من كون اسم التفضيل صفة واديا ومن كون الركب فاعلا له ومن تعلق الجار في به باقل (واديا) يعنى ولا ارى واديا (اقل) به ركب منهم) اى من الركبان وادى السباع واخوف منه) اى ولا ارى ايضا واديا مخوفه زائدة من مخوفية وادى السباع ثم شرع في اتمام اعراب البيت فقال (وما) يعنى ان كلمة ما الواقعة (في) جملة (ما وفى) الله (مصدرية) اى مفيدة للمعنى المصدرية لما دخلت عليه من الفعل يعنى يكون معنى وفى الله بعمد دخولها وقاية الله (وساريا) اى ولتظساريا لتفسيره بقوله (اى راكبا ساريا) تفسيره لمعناه وقوله (مفعول وفى) تفسيره لاعرابه يعنى لفظ ساريا حال كونه بمعنى الراكب السائر بقريته الركب مفعول قوله وفى (والمستثنى) اى المستفاد المصرح بقوله الا ما وفى الله (مفرغ) يعنى انه مستثنى من عموم الاوقات بقريته كون المستثنى مصدره بما المصدرية لتوقية ولما كان مستثنى من عموم الاوقات وكان عموم الاوقات محذوفا كان المستثنى مفرغا (اى واديا) وهذا تفسيره بعد التصرف بالنسبة الى المستثنى يعنى يكون معنى مجموع البيت لا ارى واديا (اقل واخوف في كل وقت) وهذا اشارة الى ان المستثنى منه محذوف والى انه عموم الاوقات لتصديره بكل والى انه مفعول فيه لاخوف وقوله (الافى وقت وقاية الله ساريا) مستثنى وقال في المغرب هذا التوجيه يعنى كون المستثنى مفرغا عند الجمهور وقبل ما بمعنى اسم موصول كافي قوله تعالى وما بناها فيكون ما منصوب المحل على الاستثناء من الركب او من المستكن في اخوف وجملة فى الله لا محل لها صلة ما والعائد الى الموصول محذوف اى وقام الله تعالى وقيل مصدرية غير توقية والمستثنى منقطع اى لكن

دخوله تحت جمع المذكور ظاهر الا ترى انه اذا اريد الادخال بر تكب التأويل قوله غير المؤنث الحقيقي قبل يشمل المذكور الاول تفسير قوله غير الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي لا بغير المؤنث الحقيقي وليس بشئ لان القرينة المقامية معينة للمراد فلا يسبق وهم احد الى تفريك المذكور فيه قوله في كونه جمع المذكور الغير السالم قبل الظاهر غير السائل وليس بذاك لا استواء العبارتين في المؤدى واحتياج كل منهما الى مؤنة المقام قوله اى آخر مفردة بتقدير المضاف قيل لا ينفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكل وهذا من عدم الاطلاع على معنى التثنية وحده وكلام الشارح قدس سره فيه ومصادره اذ لا ينفى على احد ان نحو مسلمون ومسلمات لا يصدق عليه انه امر لحق آخر مفردة الف او ياء مفتوح ما قبلها الخ قوله مع لواحقه قيل



وقاية الله تثنية تقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرة فيها) وقوله (والحال انى لا ارى) اشارة الى ان الواو فى ولا ارى حالية والى ان جملة لا ارى مضارع منى حال من فاعل مررت وقوله (مثل وادى السباع) اشارة الى ان الكاف فى كوادى بمعنى المثل وفيه اشارة الى ان الشارح اختار كون جملة ولا ارى حالية ولا اختار ما قاله الرضى من انها اعتراضية وقوله (حين احاط به الظلام) اشارة الى معنى حين يظلم (واديا) وقوله (يكون توقف الركبة) اشارة الى ان توقف الركبان امر عادى حين وقوع الخوف فالقربة تكون هى العادة وقوله اقل من توقفهم (وادى السباع) اشارة الى ان زيادة الاقلية ونقصانها بالنسبة الى توقفهم لان التوقف لازم من الخوف وقوله (ويكون ذلك لو ادى) اشارة الى انه لما سلط النفي على الزيادة فى اقل واخوف انتفت الزيادة والمساواة فبقى المعنى ان ذلك الوادى اى الوادى الذى مررت به يكون (اخوف من وادى السباع) اى بما عدا هذا الوادى من الاودية الموصوفة بتلك الصفات (فى كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الافات والمحافات) اى موضع الخوف ولما كان ما يعبر به هذا المعنى طرفين احدهما جعل المفضل عليه الركبان كما هو المفهوم من العبارة التى هى اصله وتانيهما جعله وادى السباع كفى عبارة المصنف بعد تغيير هذا الاصل اراد ان يشير الى العبارتين المذكورتين فقال (ولو عبرت) اى لو اردت ان تعبر معنى البيت (بالعبارة الاولى) اى بالعبارة التى هى الاصل (لقلت) اى تفسيره بان تقول ان المراد به انه (ولا ارى واديا اقل به ركبا اتوه منه) اى من الركب الذى (بوادى السباع) فان الاقل صار صفة للوادى ومسند الى الركب بالنسبة الى الوادى الذى ليس يمر فى بل الرؤية منفية بالنسبة اليه وضمير منه راجع الى الركب ايضا بالنسبة الى وادى السباع المرئى المثبت فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب لا الوادى (ولو عبرت بالعبارة الثانية) اى بالعبارة التى وقع فيها التصرف بتقديم وادى السباع كفى عبارة المتن (لقلت ولا ارى واديا اقل به ركبا اتوه من وادى السباع) وهذا اللفظ الاخر هو ما به يحصل الفرق بين العبارتين حيث عبر فى الاولى بلفظ وادى السباع وعبر عنها بـ من وادى السباع فانه لما قدم كوادى السباع ههنا وجعله مفعولا او حالا لقوله لا ارى واستغنى به عن ذكر منه تانيا جعل المفضل عليه هو الوادى الذى تقدم فادخلت من التفضيلية على وادى السباع وهذا آخر ما قصدنا تحشيتة من مباحث الاسم ونم بنى الله تعالى وبه هذا شرعا فى تحشية القسمين الباقيين من الكلمة اعنى قسمى الفعل والحرف واسأل الله تعالى ان يعينى بعد هذا ايضا بالعناية التى اعانى بها بلفظه وكرمه فاقول ولما اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله الفعل قال (ولما قسم المصنف) وهو تخفيف السين واما التشديد فتعريف مستعمل فى كلمة قسم ما ضيا (الكلمة) اى المذكورة فى صدر الكتاب حيث قسمها بعد التعريف (الى اقسامها الثلاثة) حيث قال وهى اسم وفعل وحرف (على وجه) اى تقسيما مذكورا على الطريق الذى (علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها) والمراد من دليل

فح يكون التثنية مجموع المفرد والا لف او الياء والنون فلم يكن مسلما البلد تثنية اذ لم يوجد مع تلك الواو لا يقال النون مقدرة لان النون فى حال الاضافة كالتنوين فكما لا تقدير للتون معها لا تقدير لتون وهذا المحش مما سبق قضا فان دعوى الثبوت التثنية بلانون مما لا يجترى عليه الاديب ولا يشك احد فى ان النون الساقط بسبب الاضافة فى حكم المذكور والقياس على التنوين غير صحيح لانه ليس من اجزاء اللفظ وعلة سقوطه غير صلة سقوطه على ان ذلك الوهم الفاسد لو ورد على ذلك لورد على حد التثنية مطلقا كما لا يذهب على من له دراه فى ادراك المعانى قوله لانه على تقدير تسليبه قيل هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف او الياء وكون النون هوضا من الحركة او التنوين فى المفرد وما ذكره على تقدير التسليم فى غاية

الانحصار قوله بعد التقسيم لانها امان تدل على معنى في نفسها الخ ثم قال وقد علم بذلك حد  
 كل واحد منها قوله (ولم يكتف) معطوف على قوله قسم يعني ان الظاهر من قوله وقد علم الخ  
 ان يكتفى بذلك تعريف كل من الثلاثة في صدر الكتاب لكنه لم يكتف (بذلك القدر بل صدر  
 مباحث الاسم بتعريفه) حيث قال الاسم مادل على معنى الى آخره (فلما وصلت التوبة) اى  
 بمدا تمام مباحث الاسم وفراغها (الى مباحث الفعل سلك) اى المصنف فقوله سلك جواب  
 لما في ولما قسم (تلك الطريقة) وهى طريقة مباحث الاسم (وصدرها) اى وصدر ايضا  
 مباحث الفعل (بتعريفه) اى يذكر تعريف الفعل (فقال) اى المصنف رحمه الله (الفعل  
 مادل) وفسره الشارح بقوله (اى كلة) اشارة الى ان ما موصوفة عبارة عن الكلمة  
 وبقوله (دلت) الى ان تذكر دل باعتبار رجوع ضميره الى لفظ ما والا فهو راجع الى  
 الكلمة ولوظهر المعنى الذى هو عبارة عنه لزم تأييده (على معنى) متعلق بقوله دل  
 وقوله (كائن) بالجذر للاشارة الى ان قوله (في نفسه) ظرف مستقر مجرور محلا على انه  
 صفة للمعنى وقوله (اى في نفس مادل) اشارة ان الضمير المجرور في تركيب المصنف راجع  
 الى لفظ ما لا الى معناه كما هو الظاهر لفظا لكن الراجع ان يرجع الى ما ويكون المعنى ان  
 المعنى المدلول في نفس الكلمة وقوله (يعنى الكلمة) للاشارة الى ان المصنف وان رجع  
 الضمير الى ما بقرينة ايراده مذكر الكن يريد بقوله في نفسه اى في نفس الكلمة لكون ما عبارة  
 عنها ولما كان المالك ان المعنى في نفس الكلمة اراد ان ينبه على تفسير ذلك المالك فقال  
 (والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها) على معنى حاصل مشابه للظرفية وهو دلالة  
 الكلمة (عليه) اى على معناها اى حال كون تلك الكلمة المتفهمة منها (من غير حاجة)  
 اى غير محتاجة (الى ضم كلة اخرى اليها) اى تلك الكلمة الدالة كما احتاجت في دلالتها  
 في الحرف كما سيحى وانما لم يحتاج الى الضم (لاستقلاله) اى لكون المعنى المذكور مستقلا  
 (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من تلك الكلمة فيكون اللفظ مشابها للظرف والمعنى مشابها  
 للمظروف وكان المظروف اذا استقر في مكانه لا يحتاج الى ضم مكان آخر اليه كذلك  
 المعنى اذا كان في مفهومه من تلك الكلمة غير محتاج الى انضمام شئ ثم شرع في بيان  
 توجيه يمكن ههنا بلا عدول عن ظاهر اللفظ فقال (ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى)  
 توجيهها للقرب وموافقة في التذكير كما هو الظاهر في اللفظ (وحينئذ) اى وحين اذ ارجع  
 الضمير الى المعنى (يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله) اى كون ذلك المعنى مستقلا  
 (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من اللفظ (فرجع كون المعنى نفسه) كما هو التوجيه  
 الثانى (وكونه) اى ومرجع كون المعنى (نفس الكلمة) كما هو التوجيه الاول يعنى  
 يرجع مال التوجيهين (الى امر واحد هو) اى الامر الواحد الذى رجع اليه (استقلاله  
 بالمفهومية) اى كون المعنى مستقلا بالمفهومية اما ان كان المراد بكون المعنى في نفس  
 الكلمة فظاهر اذ لا معنى لكون المعنى في نفس الكلمة الا ان يكون مفهوما منها مع قطع النظر

السخافة وكيف لا  
 وليس الغرض من  
 الحقائق الالف او  
 الياء والنون الدلالة  
 بل من مجرد الحاق  
 الالف او الياء وانت  
 خبير بان الرد على  
 القول الناطق نسبة  
 الدلالة الى الثلثة  
 الدال منها الانسان  
 تصح ولو باعتبار ان  
 دلالة هذه الثلثة  
 بواسطة ذينك الامرين  
 بان ليست الدلالة  
 مقصودة من مجموع  
 الثلثة في غاية السخافة  
 ونهاية البشاعة قوله  
 تحت جنس الموضوع  
 له قبل يشكل بمثل  
 اسدين بمعنى شجاعتين  
 فانها لم يدخل تحت  
 جنس الموضوع له  
 الاسد بل تحت جنس  
 المراد بالاسد وكذلك  
 الابوان على ما بينه  
 فان التثنية باعتبار  
 ارادة المسمى بالاب  
 وهو ليس موضوعا  
 له للاب فينبى ان  
 يقال باعتبار دخوله  
 تحت المراد به ولا  
 يبعد ان يراد بالموضوع  
 له اهم من الموضوع  
 له حقيقة او حكما  
 والمعنى المجازى في  
 حكمه ويجعل ما ذكره  
 في القميرين والابوين  
 كاشفا عنه وكان القائل

عن غيرها وهو معنى دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها واما ان كان المراد يكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فلانه لا معنى لكون المعنى حاصل في نفس المعنى الا انه لا يحتاج في حصوله الى شئ آخر بان يكون آلة للملاحظة غيره حتى يحتاج في حصوله الى شئ آخر حيث لا يحصل بدون حصوله كما في الحرف ثم الشارح لما سوى بين الارجاعين ورجع الارجاع الى الكلمة ولم يرجع الوجه الذي هو الظاهر بحسب اللفظ بقربته وتذكيره حيث لا يحتاج فيه الى التصرف اراد ان يذبه على وجه الترجيح فقال ( لكن المطابق ) يعني ان ارجاع الضمير الى المعنى وان كان مطابقا للمراد لكن التوجيه الذي يطابق ( لما ذكر ) المصنف ( في وجه الحصر ) وهو قوله في صدر الكتاب لانها اما ان تدل على معنى في نفسها حيث اورد الضمير هناك بالتأنيث ( ارجاع الضمير الى مادل كالاينفي ) فتعين ارجاعه الى الكلمة اي فيكون الوجه المطابق لما ذكره ارجاعه الى مادل في التعريفات الثلاثة ولما كان للفعل معان بعضها مستقل بالمفهومية كالاسم وبعضها غير مستقل بها كالحرف اراد ان يذبه على ان المراد بالمعنى هنا هو المعنى المستقل بالمفهومية حتى لا يرد على التعريف نقض بالحرف فقال ( اعلم ان الفعل ) يعني انه مخالف لآخيه لان الاسم مشتمل على معنى واحد مستقل والحرف مشتمل على معنى واحد غير مستقل والفعل ليس كذلك بل هو ( مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان ) ماضيا كان او حالا او مستقبلا ( وثالثها النسبة الى فاعل ما ) اي الى فاعل غير معين وبعد تمام دلالة الفعل يحتاج الى تعيينه بذكر لفظ آخر اعلم ان نسبة الفعل على نوعين احدها نسبة الحدث الداخلي الذي هو مدلول الفعل وهذه نسبة الافعال التامة فاذا قلنا ضرب زيد نسبنا الضرب الذي هو مدلول ضرب الى زيد وثانيهما نسبة حدث خارج عن الفعل الى مرفوعه وهذه نسبة الافعال الناقصة لانا اذا قلنا كان زيد قائما فقد نسبنا القيام الخارج عن كان الى زيد فان الحدث الداخلي في كان ليس هو القيام بل الكون واذا عرفت هذا فان كان مراد الشارح بقوله النسبة الى فاعل ما ادخال نسبة الافعال الناقصة وجعلنا كلامه بتعميم النسبة بان يقول سواء كانت النسبة الى فاعل ما هي نسبة الحدث الذي هو مدلول الفعل او نسبة حدث خارج عنه وان كان مراده عدم الشمول بل التخصيص بنسبة الافعال التامة كما هو المتبادر من كلامه حيث قال الى فاعل ما قلنا ان نسبة الافعال الناقصة تعلم منه بطريق الدلالة بقي هنا اشكال ينشأ عما قال بعضهم ان المشهور فيها بينهم كما ذكره الشارح انها ثلاثة لكن التحقيق ان الفعل مشتمل على اربعة معان ثلاثها ما ذكره هنا ورابعها قيد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل انتهى واجيب عنه بان لعل القوم انما لم يلتفتوا الرابع لاستلزام دلالة العقل على مجموع ما سواء والله اعلم ( ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي ) اي غير مستقل بالمفهومية ( هو آلة للملاحظة طرفيها ) اي طرفي النسبة يعني ان المقصود بالذات هما الطرفان والنسبة حالة بينهما يلاحظ بها الطرفان ويعرف حالهما بان احدهما مسند والاخر

لم يفهم المراد بجنس الموضوع له ولم يتفطن لذلك من قوله قدس سره فيتجانسان تأمل تدرك قوله ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه قيل هذا كلام الهندي وتبهمه الشارح وليس بذلك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان منه اكثر من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف الاحتمال المائلا في اللفظ كما كما ذكره الهندي ولك ان تقول ان ما ذكر في تعريف الجمع لا يبعد هذا الكلام وذلك انهم يقولون ان بقوله من جنسه احتمالا لبيان مذهبه باحتمال ان لا يحتمل التثنية على مايم الجنسية متعين ان المراد بمثله ما يماثله في الوحدة فقط او اللفظ كذلك وهذا ان الوجهان واحد بحسب المال ولذا اكتب قدس سره باحدهما للا

مسند اليه واذا كانت النسبة المذكورة كذلك ( فلا تستقل بالمفهومية ) واذا لم تستقل  
 بالمفهومية ( فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ) فانه لو اراد به تلك النسبة لزم الخلف  
 وايضا يقتضى تعريف الفعل بالحرف ولما بطل ارادة المعنى الثالث بقي صحة ارادة الاولين  
 فاراد ابطال ارادة الثاني ايضا فقال ( ولما وصف ذلك المعنى ) اى المعنى المراد بدلالة الكلمة  
 عليه ( بالاقتران بالزمان ) حيث قال على معنى مقترن باحد الازمنة يعنى ان المفهوم من الوصف  
 المزبور انه لا يريد بالمعنى المعنى المطلق بل المعنى الموصوف بالاقتران والمعنى الموصوف  
 بالاقتران ليس بمستقل ولما خرجت النسبة عن كونها مرادا بقيد في نفسه لم يبق الا الحدث  
 والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان ( تعين ان يكون المراد به )  
 اى قوله على معنى في نفسه ( الحدث ) ولما انجز الكلام الى ارادة الحدث من المعاني الثلاثة  
 وكان الحدث جزء من مجموع المعاني الثلاثة اورده عليه انه يلزم على هذا ان يوجد مجاز  
 في التعريف لانه اذا اريد من الكلمة الموضوع للمعاني الثلاثة معنى معين منها تكون دلالة  
 تلك الكلمة على ذلك المعنى مجازا بذكر الكل وارادة الجزء ايضا اذا اريد بالمعنى في قوله  
 مادل على معنى معناه المطابق مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى فلا تصح ارادته لان معناه  
 المطابق ليس بمستقبل في نفسه لكونه مركبا من المستقل ومن غير مستقل فالركب منهما يكون  
 غير مستقل واذا اريد به معناه التضمنى يلزم تخلف الفعل عن ما اريد في الاسم والحرف لان  
 تعريفهما ايضا مادل على معنى فلا يجوز ارادة التضمنى منه فيهما لما يلزم من لزوم عدم الاطراد  
 بين الاقسام الثلاثة للكلمة واذا اريد معناه الالتزامى يلزم كون الحرف غير دال على معنى  
 اصلا فلما كان بطلان ارادة الاخيرين ظاهرا لبطلان الاول فقط فقال ( فالمراد بالمعنى )  
 اى في قوله على معنى ( ليس معناه المطابق ) اى ليس المراد به المعنى الدال على المعاني الثلاثة  
 ( بل ) المراد بالمعنى ( اعم ) اى سواء كان مطابقا او تضمينيا لتكون دلالة على المجموع وعلى  
 جزء منه حقيقة ولما ورد عليه ايضا بانه اذا كان موضوعا على المعنى الاعم عادا للحدود  
 ايضا حين اريد به الحدث فانه حينئذ يكون من قبيل ذكر العام وارادة الخاص استدرك  
 الشارح بقوله ( لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن ) يعنى انه لا يلزم منه المجاز لانه انما يلزم  
 لو كان المراد بالمعنى الاعم هو المعنى الاعم مطلقا لا بشرط شئ وليس كذلك بل المراد منه  
 الاعم الذى اشترط تحققه في ضمن التضمنى وقوله ( فخرج بهذا القيد ) تقييد لقوله في  
 نفسه يعنى انه لما قيد المعنى في تعريف الفعل بكونه في نفسه بمعنى انه مستقل بالمفهومية  
 واريد بالمعنى معناه الاعم المتحقق في ضمن التضمنى خرج ( الحرف ) عن تعريف الفعل  
 ( لانه ) اى لان الحرف ( ليس مستقلا بالمفهومية ) كما سيجي في بحثه لكن كان الاسم داخلا في  
 التعريف لانه ايضا مستقل بالمفهومية ولذا قيد المعنى بقوله ( مقترن ) ( وضعا ) اى  
 اقترنا وضعا لاعقليا وسيجي فائدة زيادته ( باحد الازمنة الثلاثة ) وقوله ( في الفهم  
 عن لفظه الدال عليه ) للإشارة الى ان مفهومية احد الازمنة منفهم مع ان فهم المعنى

يكون قوله من  
 جنسه حسوا ولا  
 اكتنى المص في الجمع  
 بقوله على ان مع  
 أكثر منه ولم يزد  
 عليه قيد من جنسه  
 وكان المعلوم من  
 مذهبه ان الاسم  
 في الجمع كما انه في  
 التثنية فلا يجوز  
 العيون لعين الماء  
 وقرص الشمس وعين  
 الذهب كما لا يجوز  
 القران للحيض والظفر  
 على ما صرح به في  
 الترح وغيره قالوا  
 لم يصح هنا به  
 اكتفاء بما سبق في  
 حد التثنية فهل يلزم  
 من فله ذلك ان لا  
 يحتمل مثله المسألة  
 بحسب الجنسية كلا  
 وبذلك تبين حال  
 قوله وبهذا ظهر  
 ضعف احتمال المسألة  
 في اللفظ ثم الحق ان  
 المتبادر من مثله هو  
 كونه كذلك في اللفظ  
 والمعنى جميعا فلما  
 لم يرد المسألة المعنوية  
 بقي في دلاله على  
 المسألة اللفظية فكان  
 الاظهر ان يقال في  
 اللفظ بدل قوله  
 في العدد الا انه قال  
 كذلك ليوافق قوله  
 في الجمع ليدل على ان  
 مع أكثر منه وهذا الذى  
 اوقع القائل في هذه  
 الورطة قوله او حكما

الموصوف بالاقتران من لفظ الفعل الدال الموضوع للدلالة على الحدث المقارن بذلك الزمان  
يعنى ان مجموع اللفظ بهيئته ومادته دال على معنى اعم لكنه بشرط الدلة بهيئته على الزمان  
المعين وبمادته على ذلك الحدث المقارن (فهو) اى لفظ مقترن (صفة بمد صفة للمعنى)  
وهذا تفريع على كونه قيداً مخرجاً يعنى اذا توارد القيدان المخرجان على ذات يكون كل  
منهما صفة له فالصفة الاولى للمعنى قوله فى نفسه وهو قيد مخرج للحرف والصفة الثانية له  
قوله مقترن (مخرج به) اى بهذا القيد (الاسم عن حد الفعل) فان الاسم وان كان دالاً على  
معنى موصوف بكونه فى نفسه لكونه غير مقترن باحد الازمنة ثم اراد الشارح ان يذكر  
فائدة زيادة لفظ وضما حيث غفل المصنف عنه فقال (وبقولنا) وهو معطوف على قوله وبه  
يعنى انه خرج بقولنا (وضما يخرج اسماء الافعال) نحو هيئات وتزال (لان جميعها منقولة) يعنى  
ان اسماء الافعال ليست دلالتها على احدى الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاولى لان مجموع تلك  
الاسماء من الاسماء المنقولة (اما) منقولة عن المصادر او غيرها اى او منقولة عن غير المصادر  
(كاسبق) فى بحثها فهى وان دلت على الزمان لكن دلالتها عليه ليست فى اصل معناها  
الموضوعة له بل دلالتها عليه بعد نقلها الى معنى آخر فقوله (ويدخل) معطوف على متعلق  
بقولنا يعنى ان لنا وضما كما خرج به اسماء الافعال التى من الاغيار دخل به (فيه) اى فى  
حد الفعل (الافعال المنساختة عن الزمان نحو عسى وكاد) وانما دخلت (لاقتران معناها)  
اى معنى الافعال المنسلخة عنه (به) اى باحد الازمنة (بحسب الوضع) وان انسلخت  
عنه فى الاستعمال وقال العصام وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به فى حد الفعل  
لان الافعال الناقصة تامة فى اصل الوضع منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين  
فى الفوائد القياسية انتهى يعنى ان كلامنا من الافعال المنسلخة والناقصة موضوع على الحدث مع  
الزمان فيكونان حينئذ داخلين فى حد الفعل فيصدق عليهما انها دالان على حدث مقارن  
باحد الازمنة فلا يضر طريان الانسلاخ عليهما فى الاستعمال قوله (ويصدق) اشارة الى  
ما توهم من ان المضارع لما دل على الزمانين اعنى الحال والاستقبال توهم خروجه عن حد  
الفعل فاراد الشارح دفعه فقال ان تعريف الفعل يصدق (على المضارع) لانه يصدق عليه  
(انه) اى المضارع (اقتن باحد الازمنة الثلاثة) لانه اقتن بالزمانين كليهما لانه لما دل  
على الزمانين لزمته دلالة على احدهما (لوجود الاحد فى الاثنين) وهذا اشارة الى ان  
وضع المضارع لمضى الحال والاستقبال من اميل عموم المشترك يعنى انه وضع بالاشتراك على  
كل واحد منهما والجامع لهما هو الاتان (ولانه) اى ويصدق على المضارع ايضا انه اقتن  
باحد الازمنة لان المضارع (مقترن بحسب كل وضع) اى باعتبار كل واحد من الوضعين  
حال كونه مستقبلا مع قطع النظر عن الوضع الاخر انه مقترن (بواحد) اى بواحد من  
الزمانين فانه من حيث كونه موضوعا للحال يدل عليه دون الاستقبال ومن حيث كونه  
موضوعا للاستقبال يدل عليه دون الحال (وان عرض) اى ولو عرض (الاشتراك)

(يعنى)

بان كان مجهول  
الاصل ولم يعل كالواو  
ان فى معنى بالى قبل  
الالف فى الاسماء  
المريغة البناء كفى  
وعلى والى واذا  
اعلاما عديم الاصل  
ومجهول الاصل ما هو  
فى اسم متبكن لم  
يعرف اصلها فجعل  
الى علما مجهول  
الاصل محل نظر  
ويبنى ان يقول ولم  
يل او اميل وكان  
لامالته سبب غير  
انقلاب الالف عن  
الياء فان الرضى شرط  
فى قلب عديم الاصل  
ومجهول ياء ان يكون  
تماسح فيه الامالة  
ولم يكن هناك سبب  
للالة غير انقلاب  
الالف عن الياء ولا  
يلزم من تقييد الرضى  
فيه كذلك التقييد  
هنا بذلك كيف  
والرضى موافق فى  
ترك التقييد وعبارة  
هذه فان سمع فيها  
الامالة ولم يكن  
هناك سبب للامالة  
غير انقلاب الالف  
عن الياء وجب قلبها  
ياء وان لم نسمع فالواو  
اولى لانه اكثر  
وقال بعضهم بل الياء  
فى التوهمين اولى سمعت  
الامالة اولاً ونظرة  
مدفوع بان معنى كلام

يعنى الاشتراك الثانى (من تعدد الوضع) ثم شرع بعد تحديده فى بيان خواصه كما هى عادة  
 فقال (ومن خواصه) (اى) بعض (خواص الفعل) (دخول قد) وانما كان دخول  
 قد مختصا فى الفعل ولا يوجد فى غيره من اقسام الكلمة (لانها) اى لان كلمة قد (انما تستعمل)  
 يعنى استعمالها مقصور على احد المقاصد الثلاثة اما (لتقريب الماضى) اى لقصد جعل  
 الزمان الماضى قريبا (الى الحال) وهذه احد المقاصد الثلاثة (اول تقليل الفعل) اى  
 لقصد اخبار قلته وهذا ثانىها (او تحقيقه) اى اول قصد اخبار تحقق الفعل وثبانه وهذا  
 ثالثها (وشئ من ذلك) اى وكل واحد من المقاصد الثلاثة (لا يتحقق الا فى) ضمن (الفعل)  
 وما لا يتحقق الا فى الفعل يوجد فيه ولا يوجد فى غيره قد دخول قد خاص بالفعل (و)  
 (دخول) (السين وسوف) وانما كانا من خواص الفعل (لدلالة الاول) اى لدلالة السين  
 (على الاستقبال القريب والثانى) اى ولدلالة سوف (على الاستقبال البعيد) وزمان الاستقبال  
 فى كل منهما جزء من الموضوع له والاستقبال لا يوجد الا فى الفعل وهما لا يوجدان الا فى  
 الفعل وقال المعصم ان دلالة الاول على الاستقبال دلالة عليه مع التأكيذ صرح به المحقق  
 التفتازانى فى شرح التلخيص انتهى وقال شارح اللب ان فى قوله لدلالتها على الاستقبال  
 الذى لا يوجد الا فى الفعل نظر الانه ان اريد انه لا يمكن وجوده فمنوع وان اريد ان وجودهما  
 فى غيره ممكن لكن لا بد فسلم لكنه غير مفيد للمطلوب الذى هو دعوى اختصاصهما اذ لا  
 يلزم من عدم الدلالة فى غيره عدم وجودهما فيه الا ترى الى قولك ضربى زيدا غدا مرادهم  
 قال فالصواب فيه وفى امثاله الاستدلال بالاستقراء انتهى وقال الرضى واما السين وسوف  
 فسمما سيبويه حرفى التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم  
 التنفيس فى الحال يقال نفست الحناق اذا وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل  
 ان السين منقوض من سوف لدلالة تقليل الحرف على تقريب الفعل انتهى (و) (دخول)  
 (الجوازم) يعنى ومن خواصه دخول الجوازم عليه وانما خص دخولها عليه دون الاسم  
 (لانها) اى الجوازم (وضعت اما تبنى الفعل كـ ولما) فانها وضعتا لتبنى الحدث الذى  
 فى مدخولهما (او) اى او وضعت تلك الجوازم (المطلبة) اى لطلب الفعل (كلام الامراء)  
 وضعت (لتنهى عنه) اى عن الفعل (كلام الناهية) وهذا فيما عملت فى الفعل الواحد (او)  
 وضعت تلك الجوازم (لتعليق الشئ) اى سواء كان ذلك المعلق فى ضمن الجملة الفعلية  
 او فى ضمن الجملة الاسمية (بالفعل كادوات الشرط) سواء كانت حرفا مثل ان او اسما كـ هما  
 ومتى (وكل من هذه المعانى) اى من تبنى الفعل وطلبه ونهيه عنه وتعليق الشئ به (لا يتصور  
 الا فى الفعل) وزاد المعصم فى التعليل بان العمل اشارة الاختصاص لان الشئ مالم يخص  
 الشئ لم يعلم فيه واعتراض عليه شارح اللب باننا لانسلم ان اختصاص العمل اعنى الجزم  
 يستلزم اختصاص الدخول لم لا يجوز ان يختص عملها لانفسها الا ترى انها ولا يختصان  
 بالفعل ولا يعملان فيه انتهى ويمكن ان يحجب من طرف المعصم بان مراده من قوله مالم

الشارح قدس سره  
 كون الاعلام من  
 الاسماء المبينة فى حكم  
 متمكن الاصل  
 والفرق كذلك مذهب  
 البعض قوله بان كان  
 مجهول الاصل او  
 عديمه وقداميل قبل  
 لا بد من قيد آخر  
 وهو ان لا يكون  
 لاماته سببا سوى  
 كون الالف متقلبة  
 من الياء كما صرفت  
 قلنا اتيان الرضى به  
 ليس لتوقف الحكم  
 عليه بل لغرض  
 الايضاح وزيادة  
 البيان كما يدل عليه  
 ما نقل من قوله سمعت  
 الامامة اولا قوله  
 كقراء بضم القاف  
 وتشديد الراء لجيد  
 القراءة او قلتنك  
 من قراء اذا تمسك  
 قبل هذا سهو لى  
 القاموس القراء  
 ككتان الحسن القراءة  
 جمه قراؤن ولا  
 يكسر وكرمان  
 الناسك المتبذ  
 كالقارى والمنقرى  
 جمه قراؤن وقراوى  
 قلنا بل كلام الشارح  
 قدس سره مبنى  
 على ما هو المتعارف  
 المذكور فى الكتب  
 من ان القراء بضم  
 القاف وتشديد الراء  
 جيد القراءة وقد يكون

جما للقارى ويجوز ان يكون قراء بهم القاف ايضا مبالغة بمعنى السابد وقع القاف غير مذكور في الصحاح قوله لكننا قد تصغنا كتب الثقات كالفصل والباب والفتاح الخ قبل كتب في الحاشية فبارة الفصل هكذا وما في آخره همزة اما ان يسبقها الف على اربعة اضرب او لا تأتي سببقها الف اصلية كقراء ومنقلة عن حرف اصل كوداء وكساء وواحدة في حكم الاصل كلباء ومنقلة عن الف التأنيث كحراء فهذه الاخيرة قلب واو الاغبر كحراء وان في الباب في البواقي ان لا يغلين وقد ايجز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا اما الممدودة فاذا كانت لتأنيث قلبت همزتها واوا والالم قلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلة عن حرف اصل ككساء او من جار مجرى الاصل وهو ان يكون للالحاق كلباء وقد رخص في القلب وعبارة الباب

يخص الشيء لم يعمل فيه ان الملزوم اخص واللازم اعم وكل شيء يعمل فهو مختص بدون العكس يعني وبعض ما خص لم يعمل وما ولا من هذا القيل والله اعلم (ولحق تأنيث) ولما غير المصنف عبارة ههنا بذكر اللحق اشار الشارح الى مراده بقوله (عطف) يعني ان اللحق بالرفع معطوف (على) قوله (دخول قد) فانه اذا عطف على لفظ قد يلزم كون اللحق مدخولا للدخول فلا معنى له (وانما اخص به) اي وانما اقتصر على الفعل (لحق) تأنيث (التأنيث) وامتاز الفعل به عن الاسم (لانها) اي لان تأنيث (تدل) اي لا تدل الا على تأنيث الفاعل (ولما لم يكن هذا التعليل كافيا لانتقاضه بالصفات ضم اليه قوله (ولا تلحق) اي لا تلحق التأنيث المذكورة ايضا (الابما) اي باللفظ الذي (له فاعل) اي باللفظ الذي لا بد له من فاعل او نائبه وذلك هو الفعل لا غير (والصفات) اي الصفات التي لا بد لها من فاعل ايضا كاسم الفاعل والمفعول لا تكون نقضا علينا فان تلك الصفات (استغنت عنها) اي عن تأنيث (لما) اي بسبب شيء (لحقها) اي لحق لتلك الصفات (من التأنيث المتحركة الدالة على تأنيثها) اي على تأنيث تلك الصفة (و) على (تأنيث فاعلها) اي فاعل تلك الصفات فان التأنيث المتحركة في قائمة مثلا لما دلت على تأنيثها وعلى تأنيث فاعلها استغنت عن ذكر تأنيث على التأنيث واذا كان كذلك (فلا جرم اخص) اي لحق تلك التأنيث (بالفعل) لان الفعل غير مستغن عنها وقوله (ساكنة) بالنصب (حال عن تأنيثها) لكونها واردة بالثبوت وقوله (احتراز) بالرفع عطف على قوله حال اي هذا اللفظ حال واحتراز (عن) التأنيث (المتحرك) لاختصاصها (اي لاختصاص المتحركة) (بالاسم) كما عرفت (و) (لحق) (نحو تأنيث فعلت) يعني من خواصه ايضا لحق التأت التي شبهت بالتاء المضمومة التي في المتكلم الماضي ثم فسر مراده فقال (اراد) اي المص (نحو) اي بقوله نحو (تاء فعلت الضائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة) وقوله (قد دخل) تفريع لهذا التعميم الحاصل من كلمة نحو يعني فتح تدخل (فيه) اي فيما يختص لحوقه (تاء فعلت) اي التأنيث المفتوحة الدالة على الخطاب والمكسورة الدالة على المخاطبة (ايضا) اي كما تدخل تاء المتكلم وقوله (وذلك) شروع في بيان وجه اختصاص المذكورات بالفعل يعني كون المذكورات مختصة بالفعل ثابت (لان ضمير الفاعل لا يلحق الابما) اي الا باللفظ الذي (له فاعل) فان تلك التأت ليست دالة على التأنيث كما كانت التأنيث الساكنة فتعين لحوقها ببيان الفاعل فحينئذ يلزم وجودا لفاعل فيما لحقت (والفاعل انما يكون للفعل وفروعه) يعني من الصفات التي هي فروع الفعل في العمل مثل اسم الفاعل والمفعول (وحط) بصيغة المجهول اي ولما كان رتبة الفروع منحطة عن رتبة الاصل حط لذلك (فروعه) اي فروع الفعل (عنه) اي عن ذلك الفعل (بمنع) اي بسبب منع (احد نوعي الضمير) اي البارز والمستتر فان الفعل لكونه اصلا جامع لهما ولو كانت الفروع جامعة للنوعين ايضا يلزم تساوي الفرع للاصل فلزم منع احد النوعين (تحرزا) اي قصد التحرز (عن لزوم تساوي الفرع مع الاصل) ولما كان هذا التعليل مستلزما لمنع احد النوعين من غير تعيين ولم يكن مستلزما لمنع البارز اشار

يوافق ما في المتن  
هذا كلامه قدس  
سره والطلبه مصب  
الفتح كذا في الصحاح  
قوله غير ما وقع في  
شرح الرضى من انه  
قد قلب المبدلة من  
اصل ياء وقال الرضى  
ولا يقاس عليه خلافا  
للكسائي هذا ووجه  
ذلك ما ذكره المص  
حيث قال واما قلب  
همزة التأنيث واوا  
فلاهما زائدة لا اصل  
لها في الهمزة لانها  
الف في الاصل وانما  
قلبت همزة لتعذر  
اجتماعها مع الالف  
التي قبلها فلما وقعت  
في الموضع الذي صارت  
فيه كالتوسط قلبت  
حرف لين ايجازا  
بزيادتها ومفادتها  
الاصلية وخصصت  
بالواو لانها مثل  
الهمزة في الثقل فكانت  
اقرب اليها من الياء  
قال وانما جاز الامر  
ان فيها سواهما ودا  
له الى التشبيه بكل  
واحد منهما كقولك  
كساآن وكساوان  
فن جمة كونها غير  
زائدة اشبهت همزة  
قراءت بغير همزة ومن  
جمة كونها ليست همزة  
في الاصل اشبهت همزة

الى بيان وجه ترجيح البارز للمنع على المستكن فقال (وخص) اى امتاز (البارز بالمتنع  
عن المستكن لان المستكن اخف) لكونه غير مذكور لفظا (واخصر فهو) اى اذا كان  
المستكن اخف من البارز واخصر منه فترجىح المستكن بكونه شاملا (بالتعميم اليق واجدر)  
من البارز يعنى اختص البارز بالفعل وعم المستكن الفعل وفروعه ولما فرغ المصنف من  
تعريف الفعل ومن بيان خواصه شرع في بيان انواعه وتعريف كل نوع منها مع بيان  
مسئلة مخصوصة بهذا النوع فقال (الماضى مادل) قوله (اى فعل دل) اشارة الى ان ما  
موصوفه وعبارة عن الفعل ومنزلة منزلة الجنس وقوله (بحسب اصل الوضع) اشارة الى  
ان المراد بالدلالة ههنا هي الدلالة الوضعية لا العقلية وقوله (فانه المتبادر من الدلالة) اشارة  
الى قرينة حمل قوله دل على الدلالة هي الدلالة الوضعية يعنى انما فسرنا الدلالة بهذا  
التفسير لان المتبادر من اطلاق الدلالة هي الدلالة الوضعية وقوله (على زمان) متعلق  
بدل وقوله (قبل زمانك) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة للزمان يعنى على الزمان  
الذى يحصل قبل زمانك وفسر الزمان الثانى بقوله الحاضر الذى للاشارة الى ان المراد بقوله  
قبل زمانك يعنى ما كان مضافا الى المخاطب وهو قائل الكلمة هو الزمان (الحاضر الذى  
انت فيه) اى فى هذا الزمان عند تكلمك بالفعل الماضى وقوله (قبليّة ذاتية) تفسير لكلمة  
قبل فان القليلة اما ذاتية كقبليّة العلة على المعلول او زمانية كقبليّة الامس على اليوم فالمراد  
بقوله على زمان قبل زمانك هي القبليّة الذاتية لكن لا مطلقا بل الذاتية التى (تكون) وتوجد  
(بين اجزاء الزمان) وانما فسر به للاشارة الى دفع ما قيل ان قبل ظرف زمان فيلزم ان  
يكون للزمان زمان لان معنى التقدم الزمان ان يكون المتقدم فى زمان سابق والمتأخر فى زمان  
لاحق الكلام فى ذلك الزمان فيلزم التسلسل فاراد الشارح ان يدفع هذا السؤال بقوله  
تكون بين اجزاء الزمان يعنى ان المراد بتقدم الزمان على الزمان ههنا هو تقدم بعض اجزاء  
الزمان على بعض (فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض) وان كان قدما بالزمان لكنه  
ليس قدما بزمان آخر بل هذا التقدم (انما يكون بحسب الذات) ومن علة قال قبليّة ذاتية  
(لا بحسب الزمان) فان لو كان بحسب الزمان لزم المحذور المذكور فاذا لم يكن ذلك التقدم  
الحاصل بين اجزاء الزمان زمانيا (فلا يلزم) اى منه (ان يكون للزمان زمان) اعلم ان هذا  
اشارة الى مسئلة حكمية وتحقيقها ان الحكماء ذهبوا الى ان الزمان لا بداية له ولا نهاية بدليل  
انه لو كان له بداية يلزم وجود قبل فى ابتداءه وذلك قبل زمان ايضا فيلزم التسلسل فاجيب  
بانه انما يلزم التسلسل لو كان ذلك التقدم زمانيا يحتاج الى زمان بل زمان ذلك الزمان هو  
نفس ذلك الزمان فالتقدم عارض آخر للزمان بالذات وغيره بواسطتها لان التقدم والتأخر  
ناشئان من ذواتهما فان ماهية الزمان هو التجدد اعنى عدم الاستقرار فاذا فرض فيها اجزاء  
عارضة لهما يكون التقدم والتأخر لذاتها هذا ثم اعلم ان المراد ههنا بالتقدم بالذات ان يكون  
منشأ والمذات لا التقدم بالطبع فانه بمعنى آخر فان المتقدم بالطبع يجتمع فيه التقدم مع التأخر



التأنيث بقلت واوا  
 قيل فاذا كان هذا  
 مما لا يقاس عليه  
 لا ينتج في بيان  
 القاعدة هذا القلب  
 بل يكون من الشواذ  
 اذ الحاجة من  
 القاعدة قوله وهذه  
 اهم من ان يكون  
 هذا الاصل واوا  
 او ياء دفع لما جاز  
 ان يتوهم من قول  
 التعريف وردما الى  
 الاصل ان يكون  
 مبنى ما ذكره من  
 القلب الى الواو ما لم  
 يكن الاصل فيه ياء  
 قوله ان لا يحذف  
 آخر التثني قبل اى  
 عن آخر مفرد التثني  
 فلا ينال قوله وتاء  
 التأنيث لا يقع في  
 حشوه فالاول ان  
 بقوله ان لا يحذف  
 من التثني وهذا كما  
 ترى قوله المجموع  
 ما دل اى اسم دل  
 قيل لا يخفى ان مسلمين  
 ليس باسم لانه ليس  
 بكلمة بل هو كسلي  
 مركب فالمراد بالاسم  
 اهم من الاسم حقيقة  
 او حكما وعدا لشدة  
 الامتزاج اسما واحدا  
 واعرابا باعراب واحد  
 وفيه ما فيه قوله  
 بمحروف مفردة اى  
 بمحروف هي مادة

وهنا ليس كذلك فان الامس لا يجامع اليوم كذا في بعض الحواشي وفيه مباحث آخر  
 والوجه في تركها ما قال العصام ولتحقيقه علم آخر ولنفهمه مخاطب آخر ثم شرع في بيان فوائد  
 قيود التعريف فقال (فقوله مادل على زمان شامل لجميع الافعال اى من المضارع وغيره  
 فانه يصدق على كل منهما انه فعل دل فكان هذا القول بمنزلة الجنس) وقوله قبل زمانك  
 يخرج ما عداه) فان ما عدا الماضي امدال على الحال واما على المستقبل فلا يصدق قوله قبل  
 زمانك على واحد منهما فان الحال هو زمانك والمستقبل هو زمان بعد زمانك ولما توهم  
 انتقاض التعريف معناه يصدق على لفظ الامس فانه دل على زمان قبل زمانك مع انه  
 لا يصدق عليه المعرف لكونه اسما اجاب عنه بقوله (والمراد بالوصول) يعنى ما في قوله  
 مادل (الفعل) كما فسر الشارح بقوله اى فعل واذا كان المراد بالوصول فعلا (فلا ينتقض  
 منع الحد) اى حد الفعل (بمثل امس) اى من الاسماء التى وضعت على الزمان الماضي فانه  
 لما قال فعل خرج عنه ثم اراد دفع توهم آخر بالانتقاض بالمنع في قوله لم يضرب فانه مضارع  
 مع انه يصدق عليه انه فعل دل على زمان قبل زمانك وبالجمع بالماضى الذى وقع شرطا  
 وجزاء قائما ماضيان يعنى يصدق عليهما المحدود مع انه لا يصدق عليهما الحد قائما يدلان  
 على المستقبل لانه على زمان قبل زمانك فاجاب عنهما بكون (و) المراد (بالدلالة ما هو بحسب  
 اصل الوضع) يعنى المراد بالدلالة التى في ضمن دل هي الدلالة بحسب الوضع فاذا اريد بها  
 هذا المعنى (فلا ينتقض منعه) اى منع الحد (لم يضرب) فانه ليس موضوعا في اصل الوضع  
 للماضى بل معنى الماضي عرض عليه فلا يصدق عليه انه دل على زمان قبل زمانك بحسب كونه  
 موضوعا بل وضعه للمستقبل او الحال ودلالته على الماضي بحسب الاستعمال (وجمع)  
 اى وكذا لا ينتقض جمع الحد بان لم يكن جامعا للافراد (بان ضربت) فيما وقع في حيز  
 الشرط (ضربت) اى فيما وقع في حيز الجزاء قائما موضوعا للماضى عرض لهما الاستقبال  
 بسبب وقوعهما في حيز الشرط والجزاء ثم شرع المصنف في الاشعار ببعض خواصه الممتاز  
 بها عن اخوانه من الافعال لان اخوانه معرفة بعد الفراغ من حده فقال (مبنى على الفتح)  
 واراد الشارح بيان اعراب لفظ المبني فقال (خبر مبتدأ محذوف اى هو مبنى) اى يرجع  
 الضمير (الماضى) وهو بالنصب مفعول يعنى (مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب) يعنى اذا كان  
 آخره حرفا صحيحا (او) وهو مبنى على الفتح (نقد برانحورحى) يعنى اذا كان آخره حرف علة  
 ثم شرع الش في بيان وجه كونه مبنيا على الحركة فقال (واما البناء على الحركة) ثم انه ترك  
 التعرض لوجه نفس البناء لظهوره فان وجهه ان الاصل في الفعل البناء لفظ المعاني الموجبة  
 للاعراب في الفعل بخلاف الاسم فان المعاني الموجبة للاعراب مقصورة عليه وهي الفاعلية  
 والمفعولية والاضافة ولاشئ منها موحود في الفعل واذا كان الاصل فيه البناء ولا مقتضى  
 للعدول عنه وهي المشابهة التامة كما في المضارع اتى الماضي على الاصل فلذا ادار الكلام  
 بين كونه مبنيا على الحركة وبين كونه مبنيا على السكون فقال واما وجه كون الماضي مبنيا

على الحركة أى التى غير الأصل فى المبنى (دون السكون الذى هو الأصل) أى ترك ما هو الأصل  
 (فى المبنى فلمشابهته) أى مشابهة الماضى (المضارع) أى الذى هو متحرك لكونه معربا (فى  
 وقوعه) أى وقوع الماضى (موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موقع زيد ضارب) فان ضرب  
 ههنا وقع فبما يجوز وقوع المضارع فيه وهذا الموقع من مواقع الاسم (و) قوله (شرطا وجزاء)  
 بالنصب معطوف على قوله موقع الاسم بنى ان الماضى مشابه للمضارع ايضا فى وقوع  
 الماضى شرطا وجزاء كما وقع المضارع (قول) أى يجوز ان تقول (ان ضربتني ضربتكَ  
 فى موضع ان تفسرنى اضربكَ) وأما الفتح (أى وأما وجه كونه مبنيًا على الفتح بعد اختيار  
 الحركة على السكون (فلكونه) أى فلكون الفتح (أخف الحركات) ولما كان كونه مبنيًا  
 على الفتح مشروطا بشئ بلاشئ اعنى بشرط عدمى قال (مع غير الضمير المرفوع المتحرك)  
 (فانه) أى فان الماضى (مبنى على السكون معه) أى مع الضمير المذكور (نحو ضربتني) وهو  
 الجمع المؤنث الغائب (الى ضربتنا) أى منتها الى نفس المتكلم مع الغير بنى طرفى الصيغ  
 الثمانى معلوما ومجهولا وهى ضربتني وضربت وضربتني وضربت وضربتني وضربت  
 وضربت وضربتني فان الضمير المتصل بكل منها ضمير مرفوع متحرك بخلاف ضربيا وضربت  
 وضربتني وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له لقوله فانه مبنى على السكون يعنى انه انما بنى  
 على السكون لالكون السكون اصلا معدولا يمنع منه مانع فزال المانع ههنا فعاد الاصل  
 بل بناؤه على السكون لمرجع آخر وهو كراهة (اجتماع اربع حركات متواليات فيما) أى  
 حاصلة من الالطين الذين (هو) أى احدهما مع الاخر (كالكلمة الواحدة) يعنى اجتماع  
 اربع حركات ليس بكره اذا كان موضعها كلمتين ليس اتصال احديهما بالآخرى شديدا  
 بحيث تجعل كالكلمة الواحدة بل هو كره فى الموضع الذى حصل اجتماعها من الكلمتين  
 اللتين كان اتصال احديهما بالآخرى شديدا بحيث تجعل احديهما مع الآخرى كالكلمة  
 الواحدة وانما جعل ههنا كذلك (لشدة اتصال الفاعل بفعله) يعنى انه لما كانت تلك  
 الضمائر فاعلا كان اتصالها بالفعل شديدا لكون الفاعل متصلا بفعله اشد اتصال لكونه  
 مدلول للفعل دلالة التزامية كما عرفت (وانما قيد) أى المصنف (الضمير المرفوع بالمتحرك  
 احترازا) أى لقصد الاحتراز (عن مثل ضربا فانه) أى فان فعل ضربا يعنى الفعل الماضى  
 الذى هو منى ضرب (ايضا) أى كفردته (مبنى على الفتح) لكون الضمير المرفوع غير متحرك  
 فيه وقوله (و) (مع غيره) (الواو) معطوف على قوله الضمير فاشار الشارح اليه بتوسط  
 لفظ مع غير بينه وبين العاطف يعنى ان كون آخر الماضى مبنيًا على الفتح مشروط بشرطين  
 احدهما ان لا يكون مصاحبا للضمير المذكور والثانى ان لا يكون مصاحبا لواو الجمع  
 المذكور (فانه) أى لان الاخر (يضم) أى يجعل مضموما (مهما) أى مع كلة الواو وقوله  
 (لجاستها) بيان لوجه ترجيح الضم على الفتح يعنى ان آخر الماضى انما كان مبنيًا على الضم  
 اذا كان مع واو الجمع ليكون الواو من جنس الضمة من الحركات (لفظا) يعنى انه يضم لفظا

لمفردة قبل ومادة له  
 ايضا والقصد هو  
 الدلالة بحروف  
 المفرد بمعنى المدخلة  
 لحروف المفرد فيه  
 لا الاستقلال اذا  
 الهيئة ايضا اها مدخل  
 فى الدلالة والمراد  
 بحروف مفردة اهم  
 من حروف مفردة  
 المحقق كما فى رجال  
 او من حروف مفردة  
 المقدر فيه كمال نسوة  
 فانه يقدره مفرد لم  
 يوجد فى الاستعمال  
 وهو نساء على وزن  
 غلام فان فصلة من  
 الا وزان المشهورة  
 لجمع لمفرد على فعال  
 واما ما فى الحواشى  
 الهندية ان المراد  
 بالاحاد حقيقة كرجال  
 او اعتبار كنسوة  
 فى جمع امرأة فليس  
 بشئ اذا من جمع  
 الا ويقصد به آحاد  
 حقيقة وانما التفاوت  
 بين المجموع فى تحقق  
 المفرد وتقديره ثم  
 لا يمتحنى ان المراد  
 بالارد ههنا ما ليس  
 بمنتهى ولا مجموع  
 فالترتيب به دورى  
 واعتراضه على الهندى  
 من قلة الانصاف  
 لانه قال فى تعليق كلامه  
 المنقول لانها لا كانت على

(كسروا) يعني اذا كان الحرف الاخير صحيحا (او تقديرا) اي اويضم تقديرا يعني انه كان مضموما في الاصل ثم عرض له الاعلال فصار ما قبله مفتوحا (كروما) بفتح الميم يعني اذا كان الحرف الاخير حرف علة فان اصل رموا رميوا وما قبل الواو مبنى على الضم ايضا لكن لم يبق ذلك في اللفظ وفي بعض الحواشي ان هذه العبارة من الش موافقة لعبارة الرضى وغيره من كتب النحو والظاهر ان المراد يبنى على الضم لقصد مجازتها لحرف العلة لما صرح به في المنهل وغيره انتهى ولما فرغ من بيان خواص الماضي وتعريفه شرع في بيان حده المضارع وخواصه فقال (المضارع ما شبه) بفتح الهمزة على صيغة المعلوم وقوله (اي فعل) تفسير لما ضمير (اشبه) راجع اليه وقوله (الاسم) بالنصب مفعوله وقوله (باحد حروف تأنيث) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من فاعل اشبه كما فسره بقوله (اي حال كونه) اي كون ذلك الفعل (ملتبسا باحد حروف اتين) وفيه اشارة الى ان الباء للملابسة ويحتمل ان يكون الظرف لغوا بان يكون الباء متعلقا باشبه والباء حينئذ تكون للسببية كما قدم زني زاده هذا في معرب الكافية وقوله (في اوائله) حال من الحروف واصفة له يعني حال كون تلك الحروف في اوائل المضارع (يعني) اي المصنف بحروف تأنيث (الحروف التي جمعها كلمة تأنيث) وانما عدل المصنف عن تركيب اتين لان فيه تقريبا بين حرفي التكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف الفية وهو خلاف الترتيب اذ الغائب متوسط والمحاطب متتهى الكلام بخلاف هذا كذا في بعض الحواشي واعلم ان ترتيب صيغ الفعل في علم الصرف مخالف لترتيبها في علم النحو فان ترتيبها في الصرف من الغائب الى المتكلم فيكون المحاطب متوسطا وفي النحو من المتكلم الى المحاطب فيكون الغائب متوسطا وايضا الكلام التي جمعت تلك الحروف ثلاث اتين وتأنيث ونأتي في الابتداء في الاول متكلم وحده ثم المحاطب ثم الغائب ثم المتكلم مع الغير فلا موافقة لاحد من الترتيبين والكلمة الثانية من المتكلمين ثم الغائب ثم المحاطب وفي هذا موافقة لترتيب النحو في الجملة ولذا اختارها المصنف والله اعلم ثم اورد الشارح قوله (وهذه المشابهة انما تكون) للاشارة الى ان اللام في قوله (لوقوعه) متعلق بفعل محذوف وقال صاحب المعرب ان اللام فيه متعلق بقوله اشبه ثم قال ان تقدير المتعلق تكلف انتهى واقول لعل ارتكاب الشارح هذا التكلف لبيان ان المصنف في صدد بيان وجوه المشابهة بين المضارع والاسم وهذا انما يكون بتغيير الكلام الى ماضى وفسر الضمير المحرور بقوله (اي لوقوع ذلك الفعل) للاشارة الى ان الضمير راجع الى الفعل المضارع والى انه مضاف الى فاعله وقوله (مشارك) مفعوله يعني تلك المشابهة لكون الفعل المذكور من الافعال التي تشترك بين المعنيين يعني (بين زمانى الحال والاستقبال) وقوله (على الصحيح) اشارة الى ان في استعمال المضارع في الزمانين قولين احدهما انه حقيقة فيهما يعني انه من لافاظ المشتركة والثاني انه حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال فالصحيح منهما هو الاول وهو انه مشترك (كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين) اي كلفظ العين فانه اسم وقع مشترك بين الذهب والشمس وغيرهما

او زان الجوع واصحابها في التأنيث والرد في التصغير وامتناع النسبة ومنع الصرف عند تحقق صيغة منتهى الجوع مثل عابيد بمعنى الفرق من الناس اعتبره واحد تقديرا كعدل عمر من نحو عباد وعبدود ونساء على وزن فعال بضم الفاء كغلام وعلمه هذا كلامه فانظر هل تجد اسرا فيما افاد القائل وراء ما ذكره الهندي او مضايروا له في كلام وقوله ثم لا ينبغي ان المفرد اه وهم باطل لعدم توقف معرفة الجمع على معرفة المفرد المتوقف على معرفته الجمع قوله ففعله ما دل على اتحاد جنس يشمل الجوع واسماء الاجناس اه قبل التبادر من الدلالة المطابقة فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس قوله قصو تمر مما الفارق بينه وبين واحدة التاء قبل خص نحو تمر باسم جنس له واحد من لفظه ليعم تعييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحده من لفظه فليس يجمع

(وتخصيصه) وهو (بالحرف عطف على قوله وقوعه) وقوله (اي وتلك المشابهة) الخ  
 لبيان الاهتمام في تفسير مراد المص كما قلنا يعني ان المضارع مشابه للاسم وتلك المشابهة  
 (انما تكون) اي لا تكون تامة الا (لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه) اي ولكونه  
 مخصصا (بواحد من زمانى الحال واستقبال) بعد كونه موضوعا لهما ومشاركا بينهما  
 بحسب الوضع وانما اتى الشارح به ليحصل صلة وقوله وتخصيصه لان التخصيص انما  
 يتمدى باحد الزمانين وقوله (يعنى الاستقبال) تفسير لقوله بواحد يعنى ان المراد بالواحد  
 الذى خصص الفعل به هنا هو معنى الاستقبال وقوله (بالسين) متعلق ايضا بقوله  
 وتخصيصه والياء سببية يعنى ان تخصيص المضارع بالاستقبال بسبب دخول السين عليه  
 وقوله (قانه للاستقبال القريب) بيان لوجه كون السين سببا للتخصيص وهو كون  
 السين موضوعا للاستقبال القريب (وسوف) اي وتخصيصه بالاستقبال بسبب دخول  
 سوف عليه (قانه) اي قان لفظ سوف (الاستقبال البعيد كما مر) في بيان الخواص وقوله  
 (كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن) تقرير للشبهة بينهما فان شرطها  
 اتصاف كل من الطرفين بوجه الشبه لما عرفت اتصاف المضارع من متن المصنف اكل الش  
 بيان اتصاف الاسم ايضا قانه اذا قلنا طلع العين يكون العين مختصا بالشمس التى هى احد  
 معانيه بقرينة ذكر طلع ثم ان المصنف لما عدل عن تعريفه المشهور وهو ما وضع للحال او  
 الاستقبال او بما فى اوله حرف من حروف اتين اراد الشارح ان يبين وجه عدوله فقال  
 (وانما عرفت) اي المصنف (المضارع بمشابهته الاسم) حيث قال ما شبه ليكون التعريف  
 مطابقا لفظ المضارع (لانه) اي لان هذا الفعل (لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى) اي  
 لكونه مشابها (اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة) وقوله (مشتقة) بالنصب حال من  
 المضارعة وفيه اشارة الى ان كونه بمعنى المشابهة منقول من معنى آخر وهو كونها  
 مشتقة (من الضرع) وقوله (كأن كلا الشبهين) اشارة الى ان اطلاق المشابهة على  
 المضارعة من قبيل تسمية اسم المشبهه للمشبهه فان الشبهين المشابهين شبا بالاخوين اللذين  
 (ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضعا) ثم شرع المصنف فى بيان تعيين كل واحد  
 من الحروف الاربعة بصيغة مخصوصة فقال (فالهزمة) وقوله (من تلك الحروف) اما  
 صفة احوال يعنى المراد بها الهزمة الكائنة من تلك الحروف (الاربعة) يعنى حروف  
 نأيت فالفاء فى قوله فالهزمة تفصيلية والهزمة بالرفع مبتدأ وقوله (للمتكلم) ظرف مستقر  
 خبره وقوله (مفردا) بالنصب على انه حال من المتكلم يعنى ان الهزمة معينة لنفس المتكلم  
 حال كونه مفردا (مذكرا) اي سواء (كان) ذلك المفرد المتكلم مذكرا (او مؤنثا مثل  
 اضرب) ولا يخفى ان المصنف غير ترتيب ما ذكره فى الاجال الذى هو لفظ نأيت حيث  
 قدم فيه النون وقدم ههنا الهزمة للاشارة الى ان الترتيب المطابق لترتيب الافعال هو  
 تقديم الهزمة لان الابتداء فيه من المتكلم المفرد ثم المتكلم مع الغير كما اشرنا اليه ولذا قال

بالاثنان كما سيذكره  
 ولا يخفى انه ح يجب  
 ان يقيد نحو ركب  
 بماله واحد من لفظه  
 فان اسم جمع لا واحد  
 له من لفظه فان نحو  
 ابل ونم ليس بجمع  
 بالاثنان كما سيذكره  
 ولا يخفى انه يجب ان  
 يقيد نحو ركب بماله  
 واحد من لفظه قانه  
 اسم جمع لا واحده  
 من لفظه نحو ابل  
 ونم ليس بجمع  
 بالاثنان كما سيذكره  
 ايضا ولك ان تريد  
 فهو نمر مطلق اسم  
 الجنس ونحو ركب  
 مطلق اسم الجمع  
 وتقيده بقوله على  
 الاصح لان السلب  
 الكلى ايضا اختلاق  
 وبعض نحو نمر وركب  
 جمع عند البعض لكن  
 ما ذكره من التوجيه  
 اصنى واعذب ولك  
 ان تجعل تقيده نحو  
 نمر واطلاقه نحو  
 ركب اشارة الى  
 التوجيهين ولا يذهب  
 عليك انه لا بد من  
 تقييد تعريف المجموع  
 بقولنا على الاصح  
 ليعم تجميع قوله  
 فهو نمر وركب ليس  
 بجمع على الاصح  
 عليه هذا وقوله

(والتون له) اى التون له (اى للمتكم المفرد) الذى سبق مع تميمه المذكور والمؤنث لكن لا انه اذا كان وحده سواء كان كلهم مذكرا او كلهم مؤنثا او مختلطا بل (اذا كان) اى ذلك المفرد (مع غيره) (واحد اكان) اى سواء كان (ذلك الغير) واحدا فيكونان اثنين (واكثر فيكونان جمعا) (مثل نضرب) فان لفظ نضرب مشترك بين كون المتكلم اثنين وبين كونه جمعا فلم توضع لمذكره ومؤنثه ولا لمتاة وجمعه صيغة مخصوصة لقوة القرينة فى المتكلم فان السامع ان كان مشاهدا للمتكم يعلم بالضرورة افراده وتذكيره بالمعينة وان كان سامعا من وراء الحجاب يحصل له ايضا علم ضرورى من رقة صوته وغلظته ومن صوت الواحد وغيره فلذا اكتفوا بالصيغتين كما هو مصرح فى كتب الصرف وقوله (وكانهما) ابيان وجه ترجيح الهمزة للمفرد والتون للمتكم يعنى ان اظن ان الهمزة فى اضرب والتون فى نضرب (مأخوذان) اى الهمزة مأخوذة (من) همزة (انا) التون مأخوذة من تون (نحن) (والياء للمخاطب) (واحد اكان) اى سواء كان ذلك المخاطب واحدا (او متى او مجموعا مذكرا) اى سواء كان ذلك المتى والمجموع مذكرا اى سواء (كان) كل من الواحد والمتى والمجموع مذكرا نحو نضرب ونضربان ونضربون (او مؤنثا) نحو نضربين ونضربان ونضربن وقوله (وللمؤنث) عطف على قوله للمخاطب اى التاء معينة للمؤنث ايضا وقوله (الواحد) صفة للمؤنث ولما علم وحدته من صيغته ومن ذكره فى مقابلة قوله (والمؤنثين) تركه المصنف ولما كان قوله (غيبة) بالنصب حالا وشرط الحال ان تكون مبنية للهيئة اراد ان يفسره الشارح على وجه يجوز وقوعه حالا فقال (اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات) وهذا تفسيره بتأويله مشتقا وقوله (او ذوى غيبة) تفسير على وجه يحمل عليه نحو نضرب ونضربان (والياء للغائب غيرها) وقوله (اى غير القسمين) تفسير لضمير ضمير غيرها اى المراد بغيرها غير القسمين (المذكورين) وقوله (وهما) تفسير للقسمين يعنى المراد بالقسمين احدهما (واحد المؤنث الغائبة) والاخر (متاه) فبقى للياء من صيغ الغائب اربع صيغ لان الغائب ثلاثة والغائبة ثلاث فالجموع ست صيغ ولما تبين القسمان منهما للتاء بقى اربعة اقسام وهى الغائب المفرد وتثنيته وجمعه وجمع المؤنث الغائبة نحو يضرب ويضربان ويضربون ويضربن (فقوله غيرها) اى غير القسمين المذكورين (بالجر على البدلية من الغائب) وانما جاز كونه بدلا (لانه) اى لان لفظ غير (وان لم يصر بالاضافة) اى لم يصر بسبب اضافته الى الضمير (معرفة لكنه) اى لكن الشأن انه (خرجت بها) اى بالاضافة (عن النكرة الصرفة) واذا خرجت كلمة الغير عن النكرة الصرفة (فهو) اى لفظ غير (فى قوة النكرة الموصوفة) وانما اورده الشارح هنا وجوز كونه بدلا واشار بذلك الى الرد على من قال انها صفة الغائب بانه لا يجوز ان يكون صفة له لان غير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا يصح صفة للمعرفة ثم اورده عليه بانه لا يجوز ان يكون بدلا منه ايضا لان النكرة اذا كانت بدلا من المعرفة فالتعت واجب مثل بالناسية ناصية كاذبة

يجب ان يقيد نحو  
ركب اه صحيح الا ان  
الشارح قدس سره  
ترك التقيد اكتفاء  
بما ذكره فى نحو  
نمر فان حاله كماله  
اجابا وسلبا ولك  
ان تريد نحو نمر الخ  
وكذا قوله وان ان  
تعمل تقيده الخ مما  
لا يلتفت اليه وقوله  
ولا يذهب عليك انه  
لا بد الخ فاش من  
عدم الوصول الى  
صرام المس قال فى  
الشرح مقصودة  
بمخروف مفردة بخرج  
منه نحو رط قاه  
لا مفرد له بمخروفه  
ونحو ركب ونمر  
لانها وان اطلقت  
على آحاد فليست  
مقصودة بمخروف  
مفردا كما قصد  
نحو رجال بل هى  
فى وضعها كوضع  
رط ونمر وانما  
اشق ان ثم لفظا  
موافقا لفظها يطلق  
عليه مفرد قال وانما  
حكمتا بذلك لدليل  
دل عليه قانا نحو  
نمر فالذى يدل على  
انه ليس بجمع انه  
فى وضعه للمجنس  
كوضع سئل وماء فكما  
ان هنا الصوليس بجمع  
فكذلك هذا الذى  
يدل على انه كذلك بجمع

فاجاب عنه بقوله لانه الخ يبنى انه انما يحتاج الى التوصيف اذا كانت النكرة نكرة صرفة  
كما في النامية واما اذا كانت نكرة مخصصة بوجه ما فلا يحتاج الى التوصيف وقوله (او  
بالنصب) اشارة الى احتمال اعراب آخر على تقدير نصبه وهوانه (حال) من الغائب ثم روجه  
فقال (وهو الاولى) اى ان الاولى من الاعرابين هو كونه حالاً لا كونه بدلاً وقوله (موافقة  
السابق) بيان وجه انحصار الاولوية في كونه حالاً يبنى ان كونه اولي لحصول الموافقة والمناسبة  
للسابق وهو قوله غيبة فانه كما عرفت لا يكون الا حالاً ولا يجوز كونه بدلاً وفيه اشارة الى انما  
الرد المذكور يبنى وجه اولوية كونه حالاً ليس لضعف كونه بدلاً كانوا هم بل لوجه آخر ثم  
شرع في مسائل حروف المضارعة فقال (وحروف المضارعة) اى الحرف التى تحصل  
بها المضارعة والمشابهة بينه وبين الاسم (مضمومة في الرباعى) ولما كان المتبادر من لفظ  
الرباعى هو الرباعى المجرد اراد الشارح ان يفسره على وجه يراد به معناه الاعمال فقال (اى فيما)  
اى في المضارع الذى (كان ماضيه) مبني (على اربعة احرف اصلية) اى سواء كانت تلك  
الاربعة مجردة عن الزوائد (كيد حرج اولاً) اى اوليست جميع الاربعة اصلية بل كان  
احدها زائداً او ذلك في الثلاثى المزيدي (كيد حرج) وكذا يقاتل ومنها الابواب الستة التى  
الحقت بالرباعى المجرد (ومفتوحة) اى حروف المضارعة مفتوحة (فبا سواه) (اى فيما)  
اى في المضارع الذى (سوى ما) اى هو غير المضارع الذى (ماضيه) يكون مبني (على  
اربعة احرف) بل كان ماضيه على خمسة احرف (مثل يد حرج) على ستة احرف مثل  
(يستخرج ونحوهما) اى نحو يد حرج ويستخرج وهو ما كان ماضيه على ثلاثة احرف  
مثل ينصر ويضرب اما وجه كونها مضمومة في الرباعى فلانه لما فتح اول الماضى يبنى ان  
يخالفه المضارع لمكان التباين والتغاير بينهما واما وجه اختصاص الضم بالرباعى فلان الثلاثى  
لما كان كثير الاستعمال استدعت كثرة ان يخفف بالفتحة واما غيره من الخماسى والسداسى  
فلانه لما كان كثير الحروف حصلت فيهما النقلة المستدعية للتخفيف ايضا كذا في بعض الحواشى  
(ولا يعرب من الفعل غيره) (اى غير المضارع) وانما لم يعرب غير المضارع (لعدم علة  
الاعراب) وهى المشابهة التامة للاسم (فيه) اى في ذلك الغير ولما توجه على عبارة المتق  
بانه لم يحز تعلق قوله اذا لم يتصل به بقوله لا يعرب اراد الشارح ان يمهّد مقدمة يندفع بها  
ذلك الاتجاه فقال (ولما كان هذا الكلام) الخ واما الاتجاه فهو انه اذا تعلق قوله اذا لم يتصل به  
بقوله لا يعرب يكون حاصله ان غير المضارع من الافعال لا يعرب بشرط عدم اتصاله  
التأكيديه واما اذا اتصل به يكون معرباً ولا يخفى بطلان هذا المعنى لان المراد ان غيره  
لا يعرب اصلاً سواء اتصل به النون او لم يتصل فيلزم صرف عبارة الى وجه يوافق المراد  
وهوانه لم يتعلق بمطوق الكلام كاتوهم بل هو متعلق بمفهومه فانه لما كان قوله لا يعرب  
من الفعل غيره (في قوة قولنا وانما يعرب المضارع) فقوله (صح) جواب لما اى لما كان في هذه  
القوة صح (ان يتعلق به) اى قولنا لا يعرب (قوله) (اذا لم يتصل به نون) فانه لما نفي اعراب

اطلاقه على القليل  
والكثير ومنها ان  
تصغيره تغير ولو كان  
جما لكان جمع كثرة  
اذ ليس من ابناء الالة  
ولو كان جمع كثرة  
لم يصغره على بناءه  
وايضا فان ضلالا لم  
ثبت كونه من ابناء  
الجموع ومثل ذلك  
لا يثبت الا يثبت واما  
نحو ركب فلا يستقيم  
ان يدعى به انه كوضع  
عسل لانه مفهوم  
منه احاد فينبى  
الوجهان الاخران  
وهو التصغير وكونه  
على بناء فعلى هذا  
كلامه فتقول هذا  
التعريف ليس يختص  
باصطلاح من لا يجعل  
التركيب والركب جميعين  
كما وهمه القائل حتى  
يقيد بمثل ذلك بل  
هو تبريف للجمع  
على كلا الاصطلاحين  
صادق على نحو غير  
وركب ايضا لان  
القائلين بالجمعية  
يقولون بان كل واحد  
منها دل على احاد  
مقصودة بحروف  
مفرده والذاهبون  
الى خلاف ذلك  
يتمنون ذلك التصد  
ويقولون بان هذا اى  
كون مفردة مطابقا  
لفظه انما كان بحسب  
الاتفاق فليس مثله  
داخل في الحد فالمراد

غير المضارع انهم منه اثبات اعراب المضارع فان يكون من قيل قولنا ما جاني غير زيد فانه يقتضي انحصار الجيئة في زيد يعني ان اعراب المضارع بشرط ان لا يتصل بذلك المضارع نون (تأ كيد) (قيلة كانت) اي تلك النون نحو يضربن بفتح النون المشددة (او خفيفة) نحو يضربن بسكونها وقال العصام وفي توجيه الشارح تبعا لصاحب الوافية نظرا فان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع لدخول انما عليه فيكون اتصال الظرف به قيد الحصر الاعراب فيه بقيت الشبهة بحالها وانما تندفع الشبهة اذا كان هذا القول قيد الحصر اعرابه في وقت عدم الاتصال وليس كذلك حتى تندفع الشبهة ثم قال فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اي يعرب مغايرة في وقت عدم الاتصال فالتقدير يكون لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احدا النونين انتهى ملخصا واقول ان هذا التوجيه مع ما فيه متعقب المعنى غير موافق لما هو المتبادر من مراد المصنف فانه في صدد بيان حال المضارع لا في صدد بيان غيره والله اعلم بالصواب (ولان نون جمع المؤنث) اي وانما يعرب المضارع اذا لم يتصل به نون جمع المؤنث نحو يضربن وانما لم يعرب بالاتصال تترك النونين (لانه اذا اتصل به) اي بالمضارع (احديهما) اي نون التأ كيد او نون جمع المؤنث (يكون) ذلك المضارع (مبذبا) وانما يقتضي اتصال احديهما كونه مبذبا (لان نون التأ كيد لشدة اتصاله) اي لكون اتصاله بالفعل اتصالا شديدا تكون النون المذكور (بمثلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب) يعني اذا كان بمثلة جزء الكلمة يمتنع دخول الاعراب عليه فانه لو دخل اما يدخل الاعراب (قبلها) اي قبل النون او يدخل على النون فان دخل قبلها (يلزم دخوله) اي دخول الاعراب (في وسط الكلمة) لكون النون المذكور بمثلة آخر الكلمة (ولو دخل) اي الاعراب (عليها) اي على النون (لزم دخوله) اي دخول الاعراب (على كلمة اخرى حقيقة) فان محل الاعراب هو نفس المضارع راما النون وان كانت بمثلة الكلمة لكنها كلمة اخرى في الحقيقة ولما امتنع دخوله على كل تقدير امتنع كون المضارع معربا وقوله (ولان) الخ بيان لعدم كونه معربا مع نون جمع المؤنث لان (نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا) وانما يقتضي ذلك (لمشابهتها) اي اشابهة نون جمع المؤنث الداخلة في المضارع (نون جمع المؤنث) الداخلة (في الماضي) يعني في كونها لجمع المؤنث ولما اقتضت سكون ما قبلها (فلا يقبل) اي المضارع الذي اتصل به نون جمع المؤنث (الاعراب) ولما ثبت كون المضارع معربا وقد كانت انواع الاعراب مختلفة شرع في بيان تعيينه فقال (واعرابه) اي اعراب المضارع انواع ثلاثة احدها (رفع) (ثانيها) (نصب) (بشارك) اي يشارك المضارع (الاسم فيهما) اي في كون كل منهما مرفوعا ومنصوبا (وجزم) اي وثالث الانواع جزم (مختص) اي يكون الجزم مختصا (به) اي بالمضارع (كالجر) اي كما كان الجر مختصا (بالاسم) حيث قال في صدر الكتاب ومن خواصه الجر كما قال ههنا ومن خواصه دخول الجوازم وقال العصام ان قوله واعرابه رفع لا بمعنى الرفع الذي هو علم الفاعلية بل

بعد اتمام التمرين قال فهو نمر وركب وليس يجمع على الاصح نتيما على ما هو المختار عنده ولو كان هذا مستفادا من ظاهر التمرين لما احتج الى هذا التنبيه ولما مع قوله على الاصح وبالجملة انه لا ريب في اشتراك هذا المذهبين الفرقتين فلا يصح القول بتجوز جعل على الاصح من اجزاء المرفوضا عن لزومه قوله بكامل قيل في القاموس هو جمع جل وباقر جمع وكانه اراد بقوله جمع جل اسم الجمع او تكلم في الموضعين على المذهبين والثاني هو الانسب بحال صاحب القاموس قوله فالجمع الصحيح المذكور الخ الاظهر ان قوله فالتقدير بتقدير مضاف اي فجميع المذكور الصحيح يرشدك اليه قوله فالصحيح لذكر حيث لم يقل فالصحيح مذكر هكذا قيل قوله وشرطه اي شرطه اسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم نمر الضمير اي انتشاره في قوله فذكر علم بقل لانه في تأويل فكونه

مذكرا بقل لانه  
في تأويل فكونه  
مذكرا بقل كما  
يشير اليه وضير  
كونه ليس الى الجمع  
بل الى ما يريد جمعه  
قال المص في شرحه  
شرط التذكير مع  
انه مستغنى عنه بكون  
الكلام في جمع المذكر  
اما التذكير الفاعل  
عن كونه الكلام  
في المذكر واما التنبيه  
الفاعل التوهم ان  
جمع المذكر مجرد  
تسمية كتنمية اسود  
بابيض قال الرضي  
هذان عذران بارد  
ان الابرد ان قلنا  
محروقا بنار الاشتباه  
وقال الهندي مناط  
قائمة الشرط انما هي  
وصف المذكر دون  
نفسه كانه قال شرط  
ما جمع بالواو والنون  
ان يكون مذكرا  
خاصا ونحن نقول  
جمع المذكر السالم  
شامل للنين وارضين  
ونين وقلين مما  
مفرده مؤنث وكيف  
لا ولم يضم هؤلاء  
الى جمع المذكر السالم  
في بيان الاعراب كما  
ضم اولو وعشرون  
مثلا فلم يندرج  
في جمع المذكر السالم  
لضم اليه كضم الواو  
عشرون واخواتها فلا  
يستغنى بكون الكلام

بمعنى ضمة او نون وان اقتضاء العامل لا بمعنى ما به يتقوم المعنى مقتضى للاعراب بل بمعنى  
ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فاعرابه الفعل ليس لمعنى وكذا قوله ونصب  
وجزم بمعنى انه بمعنى السكون او حذف نونه او حذف حرف اقتضاء العامل انتهى ثم شرع  
المصنف في بيان انواع المضارع بحسب الاعراب الالفظي والتقديرى كما بينهما في الاسم فقال  
(فالصحيح) (منه) اى من المضارع ولما كان في أمر يف الفعل الصحيح فرق بين الصرفين  
وبين النحاة وهو انه في اصطلاح الصرفين ما سلم جميع حروفه من حروف العلة وعند  
النحاة ما سلم آخره من حروف العلة فيشمل الناقص فقط اشار الشارح بقوله (وهو) اى  
الصحيح (عند النحاة) لا عند الصرفين (ما) اى لفظ (لم يكن حرفه الاخير حرف علة) سواء  
كان لانه او عينه او كلاهما حرف علة فكلمتا وعدو قال محيحتان عند النحاة وغير محيحتين عند  
الصرفين وانما قال حرفه الاخير ولم يقل لانه لاختلاف الاصطلاحين فقوله فالصحيح  
مبتدا وخبره الاتي قوله بالضمه (المجرد بالرفع صفة الصحيح وقوله (عن ضمير بارز  
مرفوع متعلق بالمجرد وزاد الشارح قوله (متصل به) ليدخل فيه قوله وما يضرب الا هو فانه  
يصدق عليه ان لفظ يضرب لم مجرد عن الضمير البارز المرفوع فان فاعله الضمير الذي ذكر بعد  
الواو هو بارز مع انه من الصحيح المجرد واذ قيد المرفوع بالتصل يصدق عليه انه مجرد عن  
التصل وقال العصام والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير  
ان لا يتصل به يدل عليه قوله المتصل به ذلك انتهى وقوله (للتثنية) صفة نالته لقوله الصحيح  
معنى الصحيح المجرد الكائن للتثنية (مذكرا كان) اى تلك التثنية (او مؤنثا) وقوله مثل يضربان  
وتضربان اشارة الى تميم التثنية للغائب وهو يضربان وللغائبة والمخاطب والمخاطبة وهو  
تضربان وقوله (والجمع) بالجر عطف على التثنية وزاد الشارح وصفه بقوله (المذكر  
ليحصل تميم الجمع الى المذكر والمؤنث وقوله (مثل يضربون وتضربون) اشارة الى تميم  
آخري معنى سواء كان ذلك الجمع جمعا مذكرا غائبا او مخاطبا (و) قوله (المؤنث) بالجر عطف على  
قوله المذكر اى الجمع ايضا شامل للجمع المؤنث (مثل يضربن) وهو للغائبة (وتضربن) هو  
للمخاطبة وقوله (والمخاطب) بالجر عطف على ما قبله وصفه بقوله (المؤنث) ليختص  
بالمخاطبة (مثل تضربين) ولما اشترط للحكم الذي سيجد ان يكون الصحيح معربا مجردا عن  
الضماير المذكورة فرع عليه قوله (فهذه اربع صيغ) يعنى انه بعد اشتراط المذكورات بقى  
فى الحكم اربع صيغ احدها (يضرب فى الواحد الغائب المذكور) ثانيها (تضرب) حال كونه  
(فى الموضوعين فى الواحد الغائب المؤنث والواحد) اى وفى الواحد (المخاطب المذكور)  
ثالثها (اضرب) بفتح الهمزة حال كونه (فى المتكلم الواحد) رابعها (تضرب) حال كونه  
(فى المتكلم مع الغير) (بالضمه) خبر المبتدا يعنى ان اعراب الصحيح الذى يكون مجردا عن  
الضماير المذكورة بالضمه (فى حال الرفع) (والفتحة) (فى حال النصب) (لفظا) وقوله (اى حال  
كون الضمة والفتحة لفظتين) اشارة الى ان قوله لفظا حال من كل منهما وقوله لفظا موجود فى



النسخ التي وجدها الش وليس بموجود فيها وجده صاحب الوافية وزني زاده (والسكون)  
 اى بالسكون (في حال الجزم) ثم قالى المصام لم يفيد به قوله لفظا كما قيد اخويه لان السكون  
 لا يكون الالفاظا بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضممة تقديرا وكذلك  
 النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك الجزم ولاساكنين  
 نحو لم يضرب القوم انتهى واعترض بعضهم على هذا التوجه بان هذا ناش عن عدم الفرق  
 بين اللفظي والتقديرى فالباء في قوله لم يضرب القوم ليس بساكن تقدير ايل في الاصل ثم  
 حرك المارض ولم يعتبر القوم التقديرى في السكون كما اعتبر في الحركات الثلاث تأمل  
 ومثال كونه معربا بالضممة (مثل يضرب) (و) مثال كونه معربا بالفتحة (لن يضرب) (و) مثال  
 كونه معربا بالسكون (لم يضرب) فان يضرب فعل صحيح مجرد عن الضمير البارز المرفوع  
 المتصل وقال المصام ان المنصف اكتفى بمثال المرفوع وترك الاخرين فاتهمما الشارح ولعل  
 وجهه انه اراد ان يمثل للصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع لانه اراد ان يمثل لاعرابه حتى  
 يكون التمثيل قاصرا او المتبادر من كلام الش انه صرف كلامه الى تمثيل الاعراب فاته بما الحق به  
 انتهى ملخصا (و) (المضارع) (المتصل به) فقوله المتصل مرفوع على انه مبتدأ وخبره ماسياتى  
 من قوله بالنون وموصوفه محذوف وهو المضارع كما قدره الش والالف واللام موصول  
 عبارة عن المضارع الموصوف وقوله به متعلق والضمير المجرور راجع الى الالف  
 واللام وقوله (ذلك) فاعله وقوله (اى الضمير البارز المرفوع) تفسير له وقوله (وذلك في  
 حصة مواضع) جملة معترضة اوردها الش في تعيين عدد مواضع ذلك المتصل يعنى المضارع  
 الذى يتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع يكون اعرابه (بالنون) وقوله (حالة الرفع)  
 ظرف للنسبة اى كونه بالنون في حالة كونه مرفوعا (وحذفها) وقوله (اى بحذف النون)  
 للاشارة الى ان قوله وحذفها بالجر معطوف على قوله بالنون والى ان الضمير المجرور راجع  
 الى كلمة النون وقوله (حالتى الجزم والنصب) ظرف له ايضا يعنى ان اعراب هذا القسم  
 ناقص حيث اعطى حذف النون الى حالتيه وقوله (فان النصب فيه) اشارة الى التنبيه على  
 ان حذف النون اعراب في حالتيه والى تعيين التابع والمتبوع الاصل منهما يعنى ان الجزم  
 اصل فيه والنصب (تابع للجزم كما ان) اى كانت ان (النصب في الاسماء تابع للجر) يعنى  
 انما اعراب بحذف النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما تسقط الحركة  
 في المفرد حال الجزم فكذلك النون وانما تسقط النون حال النصب فيه لان الجزم بمنزلة  
 الجر في الاسماء فكما ان النصب فيها تابع للجر فكذلك النصب فيه تابع للجزم واما وجه  
 اعراب المذكرات بالحروف فلمشابهتها صورة المتى والمجموع في الاسماء كذلك في بعض  
 الحواشي ثم شرع في بيان امثلة فقال (مثل يضربان) وهو تشبة الغائب حيث رفع  
 بالنون واتم الشارح بقوله (وتضربان) يعنى وكذلك تشبة الغائبة والمخاطب والمخاطبة  
 (ويضربون) مثال الجمع الغائب (و) كذلك تضربون (وتضربين) مثال المفرد المخاطبة.

في جمع المذكر من  
 اشتراط التذكير  
 وانت خير بان جعل  
 ضمير شرطه الى اسم  
 اريد جمعه انما هو  
 بالهاء الخبر فانه لو لم  
 يجعل كذلك لكان  
 الحكم لنوا والتعليل  
 بما افاده قوله لتلايزم  
 نفي الضمير الخ ليس  
 بذلك ولقد افصح من  
 ذلك الهندى حيث  
 قال اى شرط ما جمع  
 بالواو والياء والنون  
 اوبيان شرط الكلام  
 او شرط هذا النوع  
 من المجموع ان كان  
 اى الاسم الذى اريد  
 جمعه او المذكر على  
 هذا مدار افادة  
 فهو مذكر علم يقتل  
 هذا كلامه وبسبب  
 الاطلاق على كلام  
 الهندى يظهر حسن  
 تصرف الشارح قدس  
 سره واما ما ذكره  
 القائل من ان جمع  
 المذكر الشامل لستين  
 الخ فع مافيه يا بابه  
 ان نحو ستين وارشرين  
 وامثالها داخل في الحد  
 بسبب ذلك الشرط  
 ايضا ولا نه غفل  
 عن قول المص فاما  
 بعد وقد شد نحو  
 ستين قوله واراد  
 بالمذكر ما يكون  
 مجردا من التاء  
 ملفوظة او مقدرة  
 اشارة الى دفع

وهذا كله في حالة الرفع واما حالة الجزم فهو قوله ( ولم يضربا و ) حالة النصب فهو قوله ( لن يضربا الخ ) يعنى لم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا وكذلك النصب ولما فرغ من بيان اعراب المضارع الصحيح شرع في بيان اعراب الممثل منه فقال ( و ) ( المضارع ) ( الممثل ) ( الاخر ) اى اعراب المضارع الذى يكون آخر حروفه حرقا من حروف العلة ولما كان بين كونه معتلا بالالف وبين كونه معتلا باخويه فرق اشار ان هذا الحكم مختص بما يمثل آخره ( بالواو والياء ) لا بالالف كما سيحكي حكمه يعنى انه اذا كان كذلك يكون اعرابه ( بالضمه تقدير ) ( في حال الرفع ) وانما كان تقديرا لالفاظا ( لان الضمه ) يعنى لما كان آخره واوا او ياء وكانت الضمه ( على الواو والياء ثقيلة ) عند اهل الصرف تحذف انت الضمه المذكورة ( تقول ) فيما وقع فيه الواو ( يدعوو ) فيما وقع فيه الياء ( يرمى ) فيكونان مرفوعين بالضمه التقديرية ( والفتحة ) يعنى ان اعراب ذلك الممثل بالفتحة ( لفظا ) ( في حال النصب ) وانما كان لفظا ( لحقة الفتحة ) اى لعدم كون الفتحة ثقيلة ( عليهما نحو ) اى مثاله من الواوى نحو ( لن يدعوو ) من اليائى نحو ( ان يرمى ) ( والحذف ) تفسيره بقوله ( اى يحذف الواو والياء ) للاشارة الى انه بالجر عطف على قوله بالضمه والى ان الالف واللام في اوله عوض عن المضاف اليه وقوله ( في حال الجزم ) تعيين للحالة التى يكون اعرابه بحذف الاخر فيها وانما كان اعرابه بحذف الحرفين في حال الجزم ( لان الجزم لالم بمجد حركة ) في آخره ( اسقط الحرف المناسب لها ) اى للحركة لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين للسقوط كذا في المعاصم فخلا عن الرضى وفي بعض الحواشى انه لعل وجه المناسبة كون حروف العلة بمنزلة الحركتين يعنى فالواو بمنزلة الضمتين والياء بمنزلة الكسرتين والالف بمنزلة الفتحتين فتأمل ( نحو ) اى مثال الجزوم من الواوى ( لم يغزو ) من اليائى ( لم يرم ) وقوله ( و ) ( المضارع ) ( الممثل ) ( الاخر ) شروع في حكم الممثل بغير ما يعنى ان المضارع الذى يمثل في آخره ( بالالف ) يكون اعرابه ( بالضمه والفتحة تقدير ) وانما لم يكن لفظا بالفتحة كما كان اخواه ( لان الالف لا يقبل الحركة ) بخلاف الواو والياء ( تقول ) ( في حالة رفعه ) ( يرضى و ) ( في حالة نصبه ) ( لن يرضى ) ( والحذف ) ( اى يحذف الالف في حال الجزم ) كما كان في الاولين ( تقول لم يرض ) ولما فرغ من بيان ما حمله من ذات الاعراب شرع في بيان المواضع التى حمله فيه نوما من انواعه فقال ( ويرقع ) وقوله ( المضارع ) تفسير للضمير المستتر في يرفع وهو فاعله وقوله ( اذا تجرد عن الناصب والجازم ) ظرف مكان او زمان لقوله يرفع يعنى انه يقبل الرفع بما عين له من علامات الرفع وقت كونه مجردا عن الناصب والجازم يعنى جنسهما ( نحو ) اى مثال التجرد المرفوع ( يقوم زيد ) ولما وقع اختلاف بين النحاة في العامل للمضارع فقال بعضهم هو التجرد وقال الاخر هو وقوعه موقع الاسم حمل الشارح كلام المصنف على الاول بقرينة ما يتبادر من كلامه فقال ( سواء كان العامل ) يعنى انه مرفوع محقق سواء كان المعنى الذى يعمل فيه هذا التجرد

ما اورده الرضى من انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فجرد من التاء ليجر نحو طلة ويدخل نحو سلى ووداه على وجلين ومن الظ مافيه من ارتكاب التخصيص بالتخصيص قوله لان علم التأنيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون مما يجب حذفه قوله الشرط الاول كونه مذكرا يعقل قبل جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انها شرطان متابئة لما ذكره الهندي ان مناط الفائدة الوصف دون قوله مذكر لانه مستثنى عنه لكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما به ولا يخفى ان المراد هنا ايضا بالذكر يجب ان يكون ما ارد بالذكر ساغا والا لكان الكلام مطلقا مع انه لو اكتفى من التذكير هنا بالتجريد من التاء لزم صحة جمع حمراء مثلا بالواو والنون واستدراك قوله ولا يكون بناء التأنيث ولم يسبق في كلام القائل شي يرد على الهندي بل لم يورد عليه شيئا وقوله ولا يخفى ان المراد الخ

كما هو المتبادر (من عبارته أي من عبارة المصنف) (وذلك) أي كونه عاملة معنى التجرد (مذهب الكوفيين) أي أكثرهم إذا الكسائي منهم يجعل العامل حروف اتين وإن الشارح تبع في ذلك الرضي حيث قال هو المتبادر إلا أنه أورد التبادر مكان لفظ الإيماء وعبارة الرضي هكذا هذا ولم يصرح بأن عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء للإيماء إلى ذلك المذهب انتهى ووجه التبادر والإيماء أن المصنف ذكر في ارتفاع الفعل المضارع لفظ التجرد الذي هو العامل عند بعض النحاة وقال ويرفع حين التجرد ولم يقل إذا لم يدخله الناصب والجازم فيتبادر منه أن العامل هو التجرد كما هو مذهب البعض وأنه اختار مذهب البعض كذا في بعض الحواشي ثم ذكر مذهبه بقوله (وسواء كان العامل) يعني أن عبارة المصنف ليست بصريحة باختياره أحد المذهبين بل محتملة لاختيار واحد منهما لكن المتبادر هو الأول والحاصل أن يقوم في يقوم زيد مرفوع لكونه مجردا عن النواصب والجوازم لكن ذكر التجرد لايين اختيار المذهب الأول بل يومى إليه ويتبادر منه لأنه لم يجعل الرفع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينصب بان الخ وفي بيان المجزوم وينجزم بل الخ ولو كان مراده أن يجعل العامل في المرفوع التجرد لقال ويرفع بالتجرد ولما لم يقل ههنا كذلك بل قال ويرفع إذا تجرد عن الناصب والجوازم يتبادر منه أنه لم يجعل العامل التجرد فيحتمل أن يكون مراده المذهب الثاني وهو كون العامل (فيه وقوعه) أي وقوع المضارع (موقع الاسم كافي زيد يضرب) حيث وقع فيه يضرب في موقع الاسم (أي ضارب أو مرت برجل يضرب) حيث وقع حالا من زيد وهو موقع ضارب أيضا (أو رأيت رجلا يضرب) حيث وقع صفة وهو موقع ضارب أيضا فان قيل وإذا كانت عبارة محتملة لهذا المذهب فأوجه دلالة عبارته اعني قوله ويرفع إذا تجرد على هذا المعنى قيل في وجه دلالتها أنه وإن لم يدل قوله ويرفع إذا تجرد على وقوعه موقع الاسم صراحة لكنه يدل عليه التزاما لأن تحقق العامل أنما يكون وقت التجرد لأنه إذا تحقق الناصب والجوازم يتمتع وقوع الاسم موقعه لأن الاسم لا يدخله ناصب ولا جازم فلم يضرب لايصح أن يقال لم يضرب وكذلك النواصب فحينئذ يلزم وقوعه موقع الاسم لقوله وترفع إذا تجرد وأعلم يقل المصنف ويرفع بوقوعه موقع الاسم لأن وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من الموضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدئ بسهولة والمقصود الأصلي في هذا المقام تميز الأقسام الثلاثة بعضها من بعض لبيان العامل انتهى ملخصا من حاشية الفاضل العصام ثم ألزم الشئ هذا المذهب حيث تعرض إلى تفصيله وتحقيقه فقال (وأما ارتفاع بوقوعه) أي المضارع (موقع الاسم لأنه) أي المضارع (أذن) على تقدير وقوعه كذلك (يكون كالاسم) لاشتراكه معه في هذا الارتفاع وإذا كان كالاسم (فاعطى) أي أعطى حينئذ للمضارع (أسبق أعراب الاسم) أي أعرابه الذي هو أسبق من النصب والجر لأنه ما بواسطة العوامل اللفظية (واقواء) أي لكون ذلك الأعراب أقوى من النصب لكونه علامة المسند إليه من الفاعل والمبتدأ

غير وارد ليس المراد بالذكر هنا مجردا لتجرد عن التأني كيف ولم يصرح الشارح بذلك ولا يلزم من كلامه هذا لأن ما في قوله وأراد بالذكر ما يكون عبارة عن المذكر كما بينه المقام ثم نقول لاسيلا إلى كون مدار قول الشارح كلام الهندي لأنه معنى على أن يكون اسم كان المذكر بل الوجه في عدما واحدا وقوعه بقل صفة فتدبر قوله أي مذكره غير مستوفى صيغة الصفة الخ قبل إشارة إلى أن الجمع بالواو والنون في صفة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر بمجرد التأني بل يكون بالصيغة خلاف الأصل لمشابهتهما بالاسم في أن التاميم فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ أو الاشتراك بينهما كالعبر والأتان والجلج والنساق والإنسان والفرس كما ذكره الرضي فالأولى ح أن يبين عدم جمع مثل آخر وسكران بالواو والنون بأنهما كالأسماء في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع أفضل التفضيل

اذا هما الممدتان في الكلام (وهو) اى وذلك الاعراب الذى هو اسبق واكوى (الرفع  
وذلك) اى وكون العامل في المضارع المرفوع وقوعه موقع الاسم (مذهب البصريين)  
وهو المذهب الذى اختاره المصنف في كثير من الاحكام (واورد عليه) اى اورده بعضهم على  
مذهب البصريين بان كون عامل الرفع في المضارع كونه واقعا في موقع الاسم باطل بدليل  
(انه) اى المضارع (يرفع في مواضع) يعنى انه كما يقع مرفوعا في المواضع التى يقع فيها موضع  
الاسم كذلك يقع مرفوعا في المواضع التى (لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة) اى ومنها  
وقوعه مرفوعا في الصلة (نحو الذى يضرب وفي نحو سيقوم) اى ومنها وقوعه مرفوعا  
بعد دخول حروف التفسير التى هي من خواصه في نحو سيقوم (وسوف يقوم وفي  
خبر كاد) يعنى ومنها وقوعه مرفوعا في خبر كاد وهو ايضا من خواصه (نحو كاد زيد يقوم)  
وانما خص خبر كاد مع ان خبر عسى كذلك لكون الاصل في كاد ان يكون مجردا عن  
ان وان استعمل من ان ايضا بخلاف عسى فان الاصل فيه عكسه والابرار المذكور مبنى  
على تقدير تجرده (وفي نحو يقوم) اى ومنها وقوعه في موضع يتمتع وقوع الاسم  
فيه ولا يجوز في موضع يقوم (الزيدان) ان يعبر عنه باسم مفرد بان يقال الزيدان قائم  
فان المفرد لا يصح ان يكون خبرا عن المتى (واجب) عن هذا الابرار من جانب البصريين  
(عن نحو الذى يضرب) اى عن الواقع في الصلة (ويقوم الزيدان) اى وعن المفرد المسند الى  
الى التثنية (بانه واقع موقعه) وهذا اشارة الى منع قوله لا يقع فيها باننا لانسلم عدم وقوعه  
موقع الاسم وقوله (لانك تقول) اشارة الى سند المنع بصورة الدليل يعنى انه انما  
لم يقع اذ لم يحز قولك (الذى ضارب هو) بان يكون جوازه بناء (على ان ضارب خبر مبتدأ)  
وهو الضمير المرفوع حيث كان ضارب خبر مبتدأ (مقدم) بالجر صفة مبتدأ اى ان ضارب خبر  
للمبتدأ الذى قدم ذلك الضارب (عليه) اى على ذلك المبتدأ فيكون جملة اسمية صلة واذا جاز  
تقول كذلك بحكم انه وقع موقع ضارب (وكذا) اى يجوز ايضا ان تقول (قائمان الزيدان)  
بان يكون قائمان مسندا الى المستتر تحته ويكون خبرا مقديما والزيدان مبتدأ مؤخر (ويكفي  
وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم) في هذين الموضعين في الجملة وهذا يكفى في وظيفة  
المانع (وان كان) اى ولو كان (الاعراب) اى الاعراب يضرب ويقوم وهو الرفع لكونهما  
مضارعين (مع تقدير اسمها) يعنى مع كون يضرب على تقدير ضارب وكون يقوم على تقدير  
قائم (غير الاعراب مع تقديره) اى مع تقدير كل واحد من يضرب ويقوم (فانما حين  
كونهما فملين يرتفعان بالمضارعية وحين تقدير كل منهما اسما يكون مرفوعا بالخبرة ولا  
يضرن تلك المغايرة (وعن نحو سيقوم) اى واجب عن سيقوم (ان سيقوم مع السين واقع  
موقع الاسم لا يقوم رحده) يعنى انه لم يحز انه يقوم منفردا عن الفعل قوله (والسين) بالرفع  
مبتدأ اى والحال ان السين (صار كاحد اجزاء الكلمة) وقوله (وسوف) جواب لسؤال  
مقدر يعنى ان قبل ان عدم قياس السين منفردا مسلم لكن سوف بخلافه فانه يقوم وحده فاجاب

بالواو والنون بانه  
لجبر نقصان عمله  
حيث لم يصل في المظهر  
وفيه مالا يذهب  
على الفطن التنبية  
قوله لفرق بين وبين  
فصلان وضلانة قبل  
يعني منه جواز جمع  
امثال نعمان بالواو  
والنون ولم يرض  
به الرضى وقال من قال  
به قاس من غير  
مساعدة السماع قلنا  
الامر كذلك ولا  
يستفاد من كلام  
الرضى عدم الارتضاء  
فان صابرة هذه واجاز  
سيبويه ندما تولى قبوله  
التاء وكذا اسفيا تون  
لقولهم سفانة قال  
سيبويه لا يقولون ذلك  
وذلك لان الاغلب  
في فصلان الصفة  
ان لا تلحقه التاء  
فندما تولى سفانة كانهما  
من قبيل التذود فالاولى  
ان لا يجمعان بهذا  
الجمع حلا على الاغلب  
الامر وما ذكره  
القائل من انه قال  
من قال به قاس من  
غير مساعدة السماع  
فرية قوله الشرط  
الحامس ان لا يكون  
الاسم المذكور ملتبسا  
ببهاء التأنيث قبل  
يعنى عنه اشتراك  
التذكير وعدم  
المساواة فان العلامة  
يستوى فيه الذكر  
والمؤنث وكان القائل  
لم يطلع على كلام

عنه بان سوف وان جاز قيامه وحده في الحقيقة لكنه (في حكم السين) الذي هو بمناه  
في الحكم بانه لا يقوم وحده يعني انه لا يقوم حكماً كما كان السين لا يقوم حقيقة (وعن نحو  
كاد زيد يقوم ان الاصل فيه) اي في خبر كاد (الاسم وانما عدل عن الاصل) الى الفاعل  
هو غير الاصل (لما) اي للوجود الذي (يجي) اي ذكره (في باب افعال المقاربة ان شاء الله  
تعالى) (وينصب) (اي المضارع) يعني يقبل المضارع النصب (بان) وقوله (ملفوظة)  
بالنصب حال من كلمة ان وانما يقيد به لان المضارع اذا لم يقع بعد الحروف التي يجوز فيها  
تقدير ان كاسيحي لا تكون مقدرة فكأنه قسمها الى قسمين احدهما ملفوظة والثاني مقدرة  
واشار الشارح بالقيد الى ان المراد ههنا هو القسم الاول (ولن) اي وينصب ايضا بكلمة  
لن واختلّف في اصلها (قال الفراء اصله لا) اي التام فية بقرينة كونها لنفي الاستقبال (ابداً  
الالف نونا) وردبانه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الحقيقة تقلب في الوقف  
الفاو كذا التسوين كذا في حاشية العصام (وقال الخليل اصله لا ان) اي انها مركبة  
من النافية والمصدرية (فقصركايش) يعني انه حذف الف من لا والهمزة من ان واوصلت  
اللام المفتوحة بالنون يعني ابقى حرف من اوله وحرف من آخره كاقصر (في اي شيء)  
يعني في استفهام ماهية الشيء فابقي من الكلمة الاولى الهمزة والياء ومن الثانية الشين فصار  
ايش وقيل فيه انه ضعيف بانه لو كان كذلك لزم ان يتمتع بتقديم معمول الفعل الذي دخلت  
فيه عليه لان ما في حيزان لا يجوز تقديمه عليها لكونها موصولا حرفيا وقد حكى سيويه  
تقديم المعمول عليه عن بعض العرب في قولهم عمرالن اضرب ويمكن ان يقوى مذهب  
الخليل واجيب عن هذا الردبانه لا يلزم من ان يكون الشيء مركباً من شيء وغيره كون حكمه  
سكّهم جزئاً لان الحروف تنفرد احكامها ومعانيها عند التركيب اذ هو وضع مستأق الا يرى  
ان لفظة لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا فيحدث فيه معنى التخصيص نحو لو لا  
اخرتني كذا في بعض الحواشي (وقال سيويه انه) اي لفظ لن (حرف برأسه) يعني ليس  
مركباً من الحرفين ولا مأخوذاً من لا واحدث العصام مذهبا آخر بقوله اقول لن مركب  
من لا والنون الخفيفة التي حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق به لا للتصريح بانه لتأ كيد النون  
بل التأ كيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفى التأ كيد فلن عمل ليكون آخر الفعل على هيئة  
يكون مع النون ولذا خص لن من بين حروف النفي بتأ كيد النون انتهوا الله اعلم (واذن)  
وهو ثالث النواصب (قيل اصله اذن فخفف) يعني ان مركب من اذ الطرفية التي للماضي ومن  
ان المصدرية هذاعند الجمهور (وقيل اصالة اذ) يعني بكسر الهمزة وبالف وبعدها ذال وهي  
(الطرفية فتون عوضاً عن المضاف اليه) كانوا اذ حين حذف المضاف اليه في مثله يومئذ  
وحينئذ والمعنى في نحو اذن اكرمك لن قال انا آتيك اكرمك وقت آتيائك (وكي) وهي رابعة  
اي ينصب بكي ولما فرغ من النواصب الملفوظة شرّف في بيان جواز تقدير بعضها في مواضع  
مخصوصة فقال (وبان) واعاد الجار ههنا لدفع توهم التكرار وقيد بقوله (مقدرة) لدفع

المس قاته قال وكان  
يستغنى عن قولنا  
ولا بناء التأنيث  
لانا قد قلنا شرطه  
ان يكون مذكراً  
وعلازمة مؤنث وانما  
ذكره لقطع وهم  
من يتوهم ان المراد  
بالنذكر هو التذكير  
من جهة المعنى قوله  
وان لم يكن له مذكر  
الخ قيل لا وجه لتقييد  
كلام المتن بما قيده  
بل المراد انه لم يكن  
لفرده مذكر اصلاً  
لان ما يكون له مذكر  
لم يجمع بالواو والنون  
قد علم حكمه من قوله  
فان يكون مذكراً  
جمع بالواو والنون  
هذا والاولى لتليل  
وجوب حذف ذاك  
التقدير اظهر باء السباق  
والحقاق قوله فان  
لا يكون مجرد اقبل  
الاخصر فان يكون  
بالهاء وهو كما ترى  
قوله تغيير بناء واحده  
من حيث نفسه واموره  
الداخله فيه كما هو  
المتبادر قيل فيه  
ان التغيير في التعريف  
نحو معمول على ما هو  
المتبادر والا لم يتناول  
نحو ذلك اذ التنكير  
الاعتباري خارج  
عن المتبادر الا ان  
يقال لا خروج المتبادر  
الضرورية والضرورة  
واعية بالنظر الى التنكير  
الاعتباري دون التنكير

توهم العينية لانه لما قيده بالمقدرة بقى المعطوف عليه ملفوظة والمفوظة غير المقدرة يعنى  
انه كما ينصب بان حال كونها ملفوظة ينصب بها ايضا حال كونها مقدرة لكن لا مطلقا بل  
اذا وقع المضارع (بعد حتى) (نحو سرت حتى ادخلها) يعنى سرت الى ان ادخلها البلدة  
(و) (بعد) اى وكذا اذا وقع بعد (لام كي) يعنى بعد اللام التى بمعنى كي (نحو سرت  
لا دخلها) اى سرت كي ادخل البلدة (و) (بعد) (لام الجعود) اى بعد اللام التى اكد بها  
التنى السابق (وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان التنى) اى بحرف من الحروف النافية  
(نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم) وانما قد ران بعد المذكور (لان هذه الثلاثة  
جوار) اى حروف جارة والجزم من خواص الاسم (فمتنع دخولها) اى الحروف الثلاثة  
(على الفعل) بحال (الاجمله) اى بتصرف فى ذلك الفعل بان يحمله مصدرا بتقدير ان  
اى بسبب تقدير ان (المصدرية) حتى يكون الجار داخلا فى الاسم (و) (بعد) (الفاء)  
اى وكذلك ينصب المضارع اذا وقع بعد الفاء العاطفة (نحو زرنى فاكرمك) (و) (بعد)  
(الواو) اى الواو العاطفة (لاتأكل السمك وتشرب اللبن) (و) (بعد) (او) (نحو  
لازمنك او تعطبنى حتى) وانما كان منصوبا بعد الفاء والواو (فان الفاء والواو) ههنا  
(عاطفتان واقعتان بعد الانشاء) يعنى ان الفاء والواو لما دخلتا عاطفتين على المضارع  
الذى هو الخبر وكانا واقعتين بعد الانشاء كانتا المعطف الخبر على الانشاء (وقد امتنع)  
اى والحال انه قد امتنع (عطف الخبر على الانشاء) اى بنى تأويل احدهما بما يوافق  
الآخر (لجعل) اى ولدفع ذلك الامتناع وتقريبه الى الامكان والجواز قصد ان يجعل  
المضارع (مفردا ليكون من عطف المفرد) اى الذى فهم من المضارع (على المفرد المفهوم)  
اى على المفرد الذى فهم (من ذلك الانشاء) حتى يسقط الامتناع ويحصل الجواز  
(فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك) انه (ليكون زيادة منك لى فاكرام منى اياك) يعنى طلب  
المتكلم ان توجد الزيادة من المخاطب وان يوجد عقبها اكرام منه للمخاطب (وفى لا  
تأكل) اى فيكون المعنى فى لاتأكل (السمك وتشرب اللبن) انه (لايكن منك اكل السمك  
وشرب اللبن معه) يعنى ان المتكلم طلب من المخاطب ترك الجمع بين اكل السمك وشرب  
اللبن واما اوفى ههنا اما بمعنى الجار اذا كانت بمعنى الى ان فيكون المعنى لازمنك الى ان  
تعطينى حتى او بمعنى الا ان فيكون المضارع مستثنى بمعنى لازمنك فى جميع الاوقات الا  
وقت ان تعطبنى فعلى التقديرين يكون حكمه حكم المفرد ولما فرغ المصنف من تعداد النواصب  
اجمالا شرع فى تفصيل المسائل المختصة بكل منها وشروط نصبها فقال (فان) بفتح الهمزة  
وسكون التون يعنى (التي ينصب بها المضارع) (مثل اريد ان تحسن الى) (مثال النصب)  
اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا بها (بالفتحة) (و) (مثل) (ان تصوموا خير لكم)  
(مثال النصب) اى هذا مثال لكون المضارع منصوبا (بجذف التون) اى نون الجمع اعلم  
ان قوله وان تصوموا من القرآن وكان اللازم عاياه ان يقول قوله تعالى ولعله تركه

باعتبار الاسرار اللاحق  
فروى المتبادر فى  
الاول دون الثانى  
فى ان تغير نحو الفراس  
ايضا باعتبار الامور  
اللاحقة من زيادة  
الالفين وسكون  
الفاء الا ان يقال  
لا يترك فى الفراس  
التغير باعتبار اللاحق  
لكن فيه التفسير  
باعتبار الامور الداخلة  
حيث مرض لقاء  
السكون وصيرورة  
حرقا ثانيا بعد ان كان  
اولا والفصل بين  
الراء والسين به  
ان كان متصلا به  
والفرق بين التفسير  
والتحصيص باختصاص  
التفسير بالتغير باعتبار  
الامور الداخلة وهو  
المستبر فى تعريفه  
والاوجه ان يقال  
المراد التفسير بتغير  
الحاق الوار والياء  
والنون والا لف  
والفاء ثم تقول  
لا حاجة الى التكلف  
فى اخراج جمع المؤنث  
السالم لان الجمع  
السالم تفسير مفردة  
بتغير آخره لا بتغير  
صفة لان ما يطرأ  
الآخر لا يغير الصيغة  
قوله ما متغير بناؤه  
اى صيغة وان تغير  
بتغير آخره والاعتراض  
على ما هو المتبادر  
نحو فك وسكذا  
ما اجابه كلاهما من  
سوء الفهم لظهور ان

المراد دهمى كون  
التبادر من اطلاق  
الفير المسند الى البناء  
ما هو بحسب الذات  
ولا نظر في هذه  
المرتبة الى ما صدق  
عليه ذلك الذى ثم  
انا بعد ذلك اما  
وجدتم بمدون الفلك  
جما باعتبار امر  
فيه يحصل المذابة  
لمفرده كما سبق قسمنا  
ذلك الى قسمين حقيق  
و اعتبارى فكلام  
الشارح قدس سره  
مما لا يثنى عليه التبار  
كما لا يخفى على اول  
النهي وذو الابصار  
وقوله بقى الى قوله  
و الاوجه ناش من  
عدم التأمل فان  
المعتبر في الحد تغير  
بناء الواحد من حيث  
نفسه ولا ريب ان  
ما هو بحسب نفس  
الواحد واجزائه  
الاصلية لا يشمل  
ما هو بحسب الامور  
اللاحقة لان اللاحق  
غير الداخلى على ان  
السؤال بصوابه  
مما لا حاصل له فان  
الكلام موقوف لمفرقه  
لا غير وقوله والاوجه  
الح مع قصوره في  
الافادة يحنو على  
تصف قوله جمع  
القلة قد استدوا على  
اختصاص امثلة التكسير  
الاربعة بالقلة ينفية  
استعمالها في تمييز الثلاثة  
الى العشرة واختيارها

ليكون من قبيل الاقتباس صيانة للعالمين عن ترك حرمة كلام الله بالمس بلا طهارة  
او بالتأويل بالرأى لما فيه من الخطر والله اعلم ومثال النصب بحذف نون التثنية مثل ان يصلحا  
بينهما وتركه المصنف واهمله الشارح لظهوره ثم اراد ان يبين اماره الفرق بين المصدرية  
وبين المخففة من المشددة بقوله (و) (كلمة ان) (التي تقع بعد العلم) وقوله (اذا لم يكن  
بمعنى الظن) قيد العلم بمعنى ان المراد بالعلم هنا هو العلم الذى لا يكون الظن اى اذا كان العلم  
مستعملا فى معناه الاصلى وهو الاعتقاد الجازم الذى يكون بمعنى التحقق واليقين لا اذا  
كان مستعملا فى معنى الظن الذى هو الاعتقاد الراجح المحتمل لخلافه كما سيحى حكمه  
وقال المصنف وهذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا فى اليقين ولو  
سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم  
او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك انتهى واجاب عنه بعض الاساتيد بضم  
محيط بمعنى الظن من الرضى وسائر الشروح وصرح به الفاضل الهندى فقال وان التى  
بعد العلم الفير الماول بالظن وان اول به يصح وقوع المصدرية فيجوز علامت ان يخرج زيد  
بالنصب بمعنى ظننت الخ ثم قوله ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا الخ  
ليس بشئ اذ كون المراد منه العلم وما فى معناه كمرى وظهر وتحقيق وغير ذلك لا ينافى  
صحة التقييد اذ يكفى فى محته محيى بعض منها بمعنى الظن كما لا يخفى على ان المراد لان علم ان  
المراد منه العلم وما فى معناه بل المراد منه العلم فقط ويعلم حال ما فى معناه منه انتهى قوله وقوله  
والتي مبتدأ وقوله (هى) مبتدأ فان وزاد الشارح لفظ (ان) للاشارة الى انها موصوف  
لقوله (المخففة) وهو خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبر الاول يعنى ان كلمة ان التى وقعت بعد لفظ  
مشتق من العلم هى المخففة (من) (ان) (الثقيلة) وهى التى من الحروف المشبهة بالفعل  
لانها المصدرية وانما كان كذلك (لان المخففة) موضوعه (للتحقيق) اى لتحقيق نسبة  
خبرها الى اسمها واذا كانت للتحقيق (فتناسب العلم) لانه لكونه بمعنى اليقين يكون مخبرا  
عن التحقيق (بخلاف الناصبة) اى هذا بخلاف المصدرية الناصبة للمضارع (فانها) اى  
لان ان المصدرية الناصبة ليست للتحقيق والتيقن بل هى موضوعه (للاجاء والطمع)  
وهذا الان على ان ما بعدها غير معلوم للتحقق والعلم يدل على ان ما بعدها معلوم للتحقق  
واذا كان كذلك (فلا تناسب) اى لا تناسب المصدرية معنى العلم ثم انه لما افاد المصنف ان ما  
وقعت بعد العلم هى المخففة اراد ان يثبت هذا الكلام بابطال قضيضه بالاستشهاد فقال  
(وليست) وقوله اى ان الواقعة بعد العلم تفسير للضمير المستتر وهو اسم ليست وقوله  
(هذه) منصوب المحل خبره وقوله (اى ان الناصبة) تفسير للمشار اليه اى انها مخففة لانها  
لوم تكن مخففة لكانت مصدرية اذلا احتمال الى غير القسمين ههنا ولو كانت مصدرية لما  
يلازم دخول السين او سوف او قد او حرف التثنية عليها لكن دخلت المذكورات على المضارع  
المذكور فلا يناسب كونها مصدرية واذا لم يناسب كونها مصدرية ثبت كونها مخففة واليه اشار

بالتبديل بقوله (نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم) ثم شرع فيما يحتمل الوجهين فقال (و)  
 (ان) (التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان) يعني كونها مصدرية ومخففة وانما يصح فيها  
 الوجهان (لان الظن باعتبار دلالة) يعني ان الظن يلائم التيقن من وجه وعدم التيقن من  
 وجه آخر لانه يدل على الاحتمال الغالب فاعتبار دلالة (على غلبة الوقوع) اى كون جانب  
 الوقوع غالباً على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر كذا صححه المصام  
 (يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق) وبهذا الاعتبار تكون مخففة من المثقلة فتعمل حينئذ  
 في ضمير الشأن وتكون الجملة المضارعية بعدها خبراً غالباً في قوله باعتبار دلالة متعلق  
 بقوله يلائم هنا وكذا في قوله (واعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية) يعني ان الظن لما لم  
 يدل على الاعتقاد الجازم الذي لا يحتمل النقيض بل دل على الاعتقاد الراجح الذي يحتمل  
 المرجوح بالا احتمال العقلي دل على عدم التيقن فيلائم الرجاء والطمع وما يدل عليه هو ان  
 المصدرية واذا وجد في الظن استعداد الاعتبارين (ويصح وقوع كليهما) اى من المخففة  
 والمصدرية واذا صح وقوع كل منهما (فيجربى في ان) اى في كلمة ان (التي) وقعت (بعده)  
 اى بعد الظن (الوجهان) اى كونها مخففة ومصدرية (ولن) وهى تائية النواصب وهو  
 مبتدأ وقوله (مثل لن ابرح) خبره والجملة معطوفة على جملة فان مثل اريد تحسن يعني ان  
 كلمة ان مثل ما وقع في لن ابرح (ومعناها) (اى معنى) كلمة (لن) (لن المستقبل) اى لن الفعل  
 الذى وجد في الزمان المستقبل وقوله (فيما مؤكدا لا مؤبدا) يحتمل ان يكون منصوباً على  
 المصدرية وان يكون على الحالية يعني ان معناها الذى وضعت تلك الكلمة له هو لن الفعل  
 فيما مؤكدا لا يتفياً مجرداً عن التأكيد كافي لا يقوم ولا نفي مؤبدا كما قال بعضهم ورد الشارح  
 بقوله (والا) اى وان كان المراد بالنفي فيما مؤبدا (يلزم) التناقض المنافي للكلام الله تعالى بل  
 للكلام العقلاء لانه ان كان مؤبدا يلزم (ان يكون) اى ان يوجد (في قوله تعالى) حكاية عن  
 بعض اخوة يوسف عليه السلام (فلن ابرح الارض) اى لن ازال في الارض اى ارض مصر  
 (حتى ياذن لي) اى الى ان ياذن لي (ابى) وهو يعقوب عليه السلام يعني فاذا اذن ابى في البراح  
 عنها ابرح ولو كان مراد هذا القائل من قوله لن ابرح لن الفعل في المستقبل مؤبدا بان يكون  
 مراده لن ابرح ابدال كان المستقبل شاملاً لوقت اذنا ابى وعدم اذنه فيلزم حينئذ يوجد  
 (تناقض) في كلامه وهو التأبيد وعدمه (لان ان) على ما زعمه (نقضى التأبيد) لانه فرض  
 عليه وقدره على صحة قول من قال به وهذا يدل على التأبيد (وحتى) اى وتبين لفظ حتى  
 يقتضى عدم التأبيد لان حتى (يقضى الانهاء) والانتها مناقض للتأبيد ومنه ظهرت فائدة  
 اختيار المصنف في التبديل هذه الكلمة القرآنية (واذن) وهى تائية النواصب وهى مبتدأ  
 وخبره وقوله مثل اذن تدخل الجنة كاسياً وقوله (التي ينتصب بها المضارع) صفة  
 احترازية يعني ان لها حالين احدهما كونها ناصبة للمضارع والاخرى كونها غير ناصبة له  
 والمذكورة هنا هى التي ينتصب بها المضارع وانما ترك الشارح هذا القيد في ان لانها لم

فيه على سائر المجموع  
 ان وجدت واعلم انه  
 اذا لم يأت للاسم  
 الالباء جمع القلة  
 كارجل في الرجل  
 والاجمع الكثرة  
 كرجل في الرجل فهو  
 مشترك بين القلة  
 والكثرة قوله يعني  
 بالحدث معنى قائماً  
 بغيره قبل ايس المعنى  
 لقائم بغيره مطلقاً  
 حدثاً اذ السواد  
 بمعنى سياهى ايس  
 حدثاً بل بمعنى سياه  
 بودن فهو المعنى القائم  
 بغيره ان ازاد ان  
 هذا لا يدخل فيه  
 مطلقاً كيف ونحو  
 ترب وجندل مما فعله  
 فاعل فعل مذكور  
 حدث ايضاً كما صرح  
 به في الامالى وايضاً  
 قد صرحوا بان كل  
 معنى يوجد في شئ  
 فهو حدث قائم به  
 ون اراد انه ليس  
 بمراد في هذا المقام  
 لانه لا يكون مصدراً  
 فلم لان قيد الجارى  
 على الفعل لاخراج  
 امثال ذلك كما صرح به  
 في الشرح لكن سوى  
 كلامه ليس كما ينبغي  
 قوله وان كان الاخير  
 ان مفعول مطلقا قيل ان  
 اراد جواز وقوعهما  
 فلا اختصاص له بهما بل



يجرى في الاولين ايضا  
اذلازمة في المفعول  
المطلق وان لراد  
وجوب وقوعها  
فبرده قوله تعالى ويل  
لمطففين قلنا المراد  
هو الاول وجزيان  
الجواز في الاولين  
لظهور انه لا يكون  
شيء منهما اسم ماض  
فاعل فعل مذكور  
بمعناه وبما ذكره  
قدس سره ظهر  
الفرق بين المصدرين  
فتنبه قوله فيلزم  
اجتماع التثنيين قبل  
اعتراض عليه الرضى  
بانه فليضمر فيه الفاعل  
الثاني والمجموع كما  
يضمر في اسم الفعل  
والظرف فلا يلزم  
اجتماع التثنيين  
والجنيين واجاب عنه  
الهندي بان القول  
بالاستتار في اسم الفعل  
والظرف مجاز بمعنى  
الاستتار في الذي  
يتوابعه ويقومان  
مقامه يعني الفعل  
والمصدر غير قائم  
مقام غيره والاظهر  
الاخصر ان يقال  
لما كان يحدف فاعله  
ظو اضمر فيه لا تنبس  
بالحذف وليس  
بشيء لان الحذف  
ايضا الفاعل فليس  
الحذف غير المضمر  
حتى يلزم الالتباس  
الحذوف وقوله ويجوز  
اضافته الى الفاعل قبل

توجد الاناسبة ولهذا لم يذكر فيها الشرط التي ذكرت في الثلاثة الباقية وقوله (اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها) اما نظري للانتصاب المفهوم يعني انتصابها له وقت عدم ذلك الاعتماد او ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف فتكون الجملة معترضة وقوله (اي لم يكن ما بعدها) تفسير للاعتماد يعني ان المراد بالاعتماد المتني هو ان لا يكون ما بعده كلمة ان من الفعل المضارع (معمولا لما) اي للعامل الذي وقع (قبلها) اي قبل كلمة اذن بان يسبق المبتدأ مثلا ويكون ما بعدها خبرا له كما تستعرف وانما اشترط في نصبها عدم ذلك الاعتماد (فانه) اي لانه (اذا) اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب) اي لا يكون المضارع الواقع بعدها منصوبا بها وانما لا ينتصب (لانها) اي لان كلمة اذن (لضعفها) اي لكونها عاملة ضعيفة (لا قدر) اي كلمة اذن (ان تعمل) اي ان تكون مؤثرة (فيما) اي في المضارع الذي (اعتمد على ما) اي على العامل الذي (قبلها) اي قبل كلمة اذن فانه اذا وجد عامل صالح لا يكون عاملا له يلزم تنازع العاملين احدهما اذن والاخر ما قبلها فرجح الاول للعمل لقوته ولضعف الثاني واذا كان المضارع معمولا للعامل الذي قبلها (فصار كأنه) اي صار المضارع مشابها لما كان سابقا على كلمة اذن (سبقها حكما) اي سبقا حكما بان حكم عليه انه سابق على اذن والمسبوق لا يكون عاملا للسابق عليه لكونه عاملا ضعيفا (وكان) (عطف على لم يعتمد) ولما كان الظاهر حين كونه معطوفا على لم يعتمد ان يرجع اسمه الى فاعل لم يعتمد والحال انه ليس كذلك اراد ان يفسره على وجه يوافق المراد فقال (اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان) (الفعل) (المذكور) وهو الفعل المضارع الذي ذكر (بعدها) اي بعد اذن (مستقبلا) وقوله (لكونها جوابا وجزاء) بيان لوجه الاشتراط لكون المضارع خاصا بالاستقبال يعني انما يشترط في النصب كونه مستقبلا لكون كلمة اذن واقعة للجواب والجزاء (وهما) اي والحال ان الجواب والجزاء (لا يمكنان) اي لا يمكن وقوعها في زمان من الازمنة الثلاثة (الا في الاستقبال) فان الجواب هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل المقابل للمقابل لا بد وان يكون بعد المقابل له فيكونان في الزمان الاتي الذي هو المستقبل (فان فقد) اي عدم (احد الشرطين من عدم الاعتماد وكون المضارع مستقبلا بان يكون معتمدا على ما قبله) (نحو انا اذن احسن اليك) او بان لم يكن للمستقبل (و) هو (كقولك لمن يحدك اذن اظنك كاذبا او كلاهما) اي او عدم كلا الشرطين بان اعتمد مع كونه غير مستقبل وهو (كقولك لمن يحدك انا اذن اظنك كاذبا) فان المضارع في المثال الاول كان خبرا عن المبتدأ وهو اما كان معمولا لمعنى الابتداء او المبتدأ فانعدم الشرط الاول وان وجد الشرط الثاني وهو كونه مستقبلا وفي المثال الثاني وان لم يكن معمولا لما قبله لكن كان بمعنى الحال فان قوله اذن اظنك لما وقع حين التحديث يدل على معنى اني اظنك في الحال التحديث ولا يدل على معنى اني لم اظنك في الحال بل اظنك فيما يأتي وفي المثال الثالث وجد الاعتماد مع كونه بمعنى الحال وقوله (وجب الرفع) جواب ان فقد يعني اذا انعدم احد الشرطين او انعدم كلاهما وجب

رفع المضارع الذي وقع بعدها وفي العصام ان في تعليل الشرط الثاني بقوله لكونها  
جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال بخلافنا لان سلم وجوب كونهما مستقبلين  
لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز  
ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار جزاؤه اذن عصم مالك ودمك  
ثم قال فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا تقدر ان تعمل في الحال الذي هو جار للماضى الذي  
هو مبنى الاصل انتهى واجاب عنه بعضهم ان مراد الشارح الفاضل انحصاره بالاستقبال  
اذا كان مدخولها مضارعا كما فهم من كلام الرضى فحصل كلامه ان اذن التي ينتصب بها  
المضارع اذا لم يعتمد وكان المضارع مستقبلا لاحالا وانما شرط كون المضارع مستقبلا لكون  
اذن التي ينتصب بها المضارع وقت دخولها على المضارع يكون جوابا وجزاء اى على  
الاغلب وهما في المضارع لا يمكنان الا في الاستقبال اذا لم يدخل للجزاء في الحال فاشترط  
بموجب ما كان على الاغلب والله اعلم (مثل) (قولك لمن قال اسلمت) وانما قدره الشارح  
ليظهر كون قوله (اذن تدخل الجنة) صريحا في الجواب السابق عليه وقوله (مثل بمثل)  
بيان لوجه اختيار المصنف في التمثيل مادة دخول الجنة يعنى ان المصنف اختار مثالا  
(لا يحتمل الا الاستقبال) اى لا يحتمل المضارع الذي اختاره وهو تدخل الجنة حيث لم يقل  
تدخل البلد وتمصم دمك ونحوهما بما يحتمل الحال ثم شرع في بيان الاعراب فقال (فقوله)  
اى قول المصنف (اذن) حيث يراد به اللفظ والكلمة (مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف) اى  
لغو (للانتصاب للمعوظ معها) اى مع كلمة اذن (كما اشيرنا اليه) وهو قوله التي ينتصب بها  
المضارع (وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ) وقوله (تمثيل اذن) اشارة الى دفع  
ما يتوهم من ان المصنف عدل ههنا عن عادته في اخواتها وذكر لمثال خبرا من غير فصل  
حيث قال فان مثل ان تحسن ولن مثل لن ابرح ولم يقل ههنا واذن مثل اذن تدخل الجنة  
بل وسط بينهما وبين مثالها بيان الشرط فاراد الشارح ان يشير الى دفعه بقوله ان تمثيل  
المصنف لكلمة اذن (بهذا المثال) ليس بمدول عن الطرق السوابق هو (على طريقة  
تميلات اخواتها) وهى ان ولن (الا انه) اى لكن الشأن (لما كان انتصاب المضارع بها)  
اى بكلمة اذن (مشروطا بشرطين اشارة اى اراد ان يشير (اليها) اى الى الشرطين (فيما  
بين) اى مترتبة فيما بين (المبتدأ) وهو اذن (والخبر) وهو مثل (واذ وقعت) (اى  
اذن) (بعد الواو والفاء) يعنى العاطفتين (فالوجهان) فقوله (جائزان) للاشارة الى  
ان قوله وجهان مبتدأ وخبره محذوف والجملة اسمية جوابية ثم فسر الوجهين بقوله  
(النصب بناء على ضعف الاعتماد) للاشارة الى ان الالف واللام في الوجهان للمهدو والمراد  
بهما ما سبق من النصب والرفع وقوله بناء مفعول له للجواز يعنى ان جواز النصب للبناء على  
ضعف اعتماد ما بعده على ما قبلها (بالعطف) اى بسبب وجود العطف وقوله (لاستقلال  
المعطوف) علة لضعف الاعتماد يعنى ان كون المعطف سببا للضعف لكون المعطف دالا

وهو اقوى الصادر  
في العمل لا المنون  
كما ظن به الرضى واذا  
اضيف المصدر الى  
مفعوله الارجح جملة  
تابع ذلك المفعول  
تابعا له ايضا عند  
الاكثر وانت خبير  
بان اكثر الناحية من  
التأخيرين صرحوا  
بكون اقوى اقسام  
المصدر في العمل المنون  
ثم خالفهم الرضى  
زعمها منه ان اقوى  
ما اضيف الى الفاعل  
لكون الفاعل اذن  
كالجزء من المصدر كما  
يكون في الفعل فيكون  
عند ذلك اشد شيئا  
بالفعل لكن لما رأى  
الشارح قدس سره  
ضعف كلامه وان  
ما ذكره هم اقوى  
وهو ان عمله متونا  
اولى بلمية انه ج اكتر  
مشابهة للفعل لكونه  
نكرة ج كالفعل  
ورأى ان كلام المص  
ايضا ظاهر فيه فانه  
يعلم من قوله ويجوز  
اضافته الى الفاعل  
ذلك لم يلتفت اليه بل  
تبع المشهور ونم ما  
فعل قوله وقيل  
عمل المصدر المصدرية  
وعمله قبلية قيل  
ان عمله قبلية لا  
المصدرية فهذا التوجيه  
ليس بوجيه ولا ينجي

على الاستقلال وإنما يكون المعطوف مستقلاً (لأنه) أي لكون المعطوف (جمله) والجمله من حيث هي جمله تكون مستقلة بنفسها وقوله (والرفع) عطف على قوله والنصب يعني اما جواز كونه مرفوعاً (باعتبار الاعتماد) أي بسبب الاعتبار والنظر لعدم استقلال الجملة لكونها ممتدة على ما قبلها (بالعطف) أي بسبب العطف من وجه (وان نصب) أي ولو كانت جهة الاعتماد ضميقة من الاستقلال (وكي) وهي رابعة النواصب وقوله (التي ينتصب بها المضارع) للإشارة إلى ان عملها أيضاً ليس على اطلاقه كما عرفت فيما سبق وهو مبتدأ وقوله (مثل اسلمت كي ادخل الجنة) بالرفع خبره وقوله (ومعناها السبية) جمله معترضة بين المعطوفين ولما كان السبية نسبة تقتضي سبباً ومسبباً فسرهما بقوله (أي سبية ما قبلها) وهو مضمون الفعل الذي ذكر قبل كلمة كي (لما بعدها) وهو مضمون المضارع الذي دخلت فيه (كسبية الاسلام) أي في هذا المثال وهو قوله اسلمت الذي ذكر قبل كي (لدخول الجنة في المثال المذكور) (وحتى) (التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان) فقوله حتى مبتدأ وخبره ماسيأتي من قوله مثل اسلمت وقوله (اذا كان) (أي المضارع) (مستقبلاً) ظرف لفعل الانتصاب الملحوظ كما سبق يعني كون المضارع منصوباً بها وقت كونه مستقبلاً (بالنظر إلى ما قبله) وقوله (وان كان) وصلية يعني ولو كان ذلك المضارع (بالنظر إلى زمان التكلم ماضياً او حالاً او مستقبلاً) (بمعنى كي) (أي حال كون حتى بمعنى كي) وقوله (للسبية مستقر صفة لكي يعني معنى كلة كي الكائنة للسبية) (أولى) أي او كان حتى بمعنى إلى الكائنة (لانتهاه الغاية) وانما قيد كي بكونها للسبية وقيد إلى بكونها لانتهاه الغاية للاحتراز عن كي المصدرية وإلى التي بمعنى مع فلا يرد ما قال العصام انه لا فائدة لتقييد كي بقوله للسبية سيما وقد علم معنى كي قبل ذلك لكن تقييد إلى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن إلى بمعنى مع انتهى واورد على الثاني ان إلى حال كونها بمعنى مع لانتهاه الغاية ايضاً وقوله (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) خبر للمبتدأ الذي هو حتى يعني حتى التي ينتصب بهما المضارع مثل ما وقعت في هذا المثال وفيما سيجي من المثالين (مثال) أي وهذا مثال (لحتى بمعنى كي ولاستقبال) أي ومثال ايضاً لوقوع (المضارع) ههنا مستقبلاً (بالنظر إلى ما قبله) وهو وقوع الاسلام الذي هو مضمون اسلمت (و) مثال لكونه مستقبلاً (بالنظر إلى زمان التكلم ايضاً) أي كما كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله يعني ان مضمون قوله ادخل الجنة وهو دخول الجنة يقع مستقبلاً ومتأخراً عن الاسلام لكونه سبباً وقد وجدت محجة الانتصاب بهذا القدر مع انه مستقبل ايضاً بالنظر إلى زمان التكلم لوقوع التكلم في الدنيا ووقوع الجنة في العقبى وقوله (وكنت سرت حتى ادخل البلد) مجرور تقديره على انه معطوف على المثال السابق (مثال) أي هذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى كي) اذا اردت به اخبار كون دخول البلد سبباً لسيرك لكونه عرضاً ومقدماً لك على السير في الدهر (او) بمعنى (إلى) اذا اردت به اخبار كون دخول البلد لهاية سيرك في الخارج (والاستقبال

(المضارع)

ان هذا النصب غير مسموع اذ لكل مسلك سالك ولكل وجهة هو موليها قوله وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكون مفعولاً مطلقاً او ما كان اياه قيل يعني هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان تؤخر عنهما فاجاب بانه ذكرهما عقب القسم الاول مع الاشتراك بينهما على ان لها ضرباً اختصاصاً بالقسم الاول وفيه ان امتناع تقديم المفعول يخص بالقسم الاول وهذه فرقة بلاسمية اذ لا يستفاد من كلام الشارح قدس سره اشتراكهما في هذه الاقسام باسمها بل كلامه صريح في خلافه الا ترى الى قوله لبيان بعض احكام عمل المصدر وكذا قوله لان عمل المصدر في القسم الاول صريح في اختصاص النظر بجهة العمل بحيث لا يتجاوز امر تقدم المفعول وتأخره قوله موضوعاً ذلك الاسم لمن قام آه قيل به على ان اللام الجارة صلة قوله اشتق بتضمنه معنى الوضع ولك ان تجمله لتعليل أي لاجل اعادة من قام به الفعل فيستثنى

المضارع) اى ومثال ايضا لكون المضارع مستقبلا (بالنظر الى ما قبله) فقط كما هو الشرط  
(واما بالنظر) اى واما المضارع الذى هو مدخول حتى ههنا حال كونه بالنظر الى زمان التكلم  
فيحتمل ان يكون ماضيا) اذا خبرت بهذا الكلام بعد السير والدخول (او حالا) اذا خبرت به  
حال الدخول بعض انقضاء السير (او مستقبلا) اذا خبرت قبل الدخول وحال السير (واسير  
حتى تغيب الشمس) (مثال) اى هذا مثال (لحتى) حال كونها (بمعنى الى) فقط فانه لا يحتمل  
ان تكون غيوبة الشمس سببا للسير فانه انما يكون سببا لما قبله اذا كان ما قبله محصلا وسببا  
لوجوده كما كان الدخول في المثال السابق حاصل بالسير بخلاف هذا المثال لان غيوبة  
الشمس ليست بمحاصلة من السير (ولاستقبال) اى ومثال ايضا لكون (ما بعدها) اى ما بعد  
كلمة حتى وهو المضارع الذى هو تغيب مستقبلا (تحقيقا) اى محققا لان الغيوبة تقع بعد السير ثم  
اراد المصنف ان يفرع على تعقيد المضارع بكونه مستقبلا فقال (فان اردت) يعنى اذا لم ترداها  
المخاطب (بالفعل الذى دخله) لفظ (حتى) مستقبلا بل اردت (الحال) وفسره الشارح  
بقوله (يعنى زمان الحال) للاشارة الى ان المراد بالحال ههنا هو الحال الذى بمعنى الزمان  
لا الحال الذى هو من المعولات (تحقيقا) وقوله (اى بطريق التحقيق) اشارة الى ان قوله  
تحقيقا يميز من الحال فانه لو كان حالا من الحال لفسره بقوله محققا ثم فسر طريق التحقيق بقوله  
(بان تكون) اى الحال (هى زمان التكلم بعينه وسيجي مثاله) وفي تخصيص هذا المثال بقوله  
تحقيقا ضبط لجواز ان يكون الحال بالنظر الى زمان التكلم كذا في بعض الحواشي (او حكاية)  
(اى بطريق الحكاية عن غيره) بقوله ان اردت شرط وجزاؤه ما سيجي في قوله كانت حرف  
ابتداء ولما كان كلام المصنف حاليين بيان التحقيق في تصوير طريق الحكاية اراد الشارح  
ان يخبره فقال (كما تقول) يعنى ان مثال ما يراد فيه الحال بطريق الحكاية مثل ما تقول (كنت  
سرت اس حتى ادخل البلد) بايراد لفظ كنت الدال على وقوع كل من السير ودخول البلد  
في الزمان الماضى (فادخل) اى فان لفظ ادخل وهو مبتدأ (في هذا الموضع) اى فيما فيه  
قربته دالة على وقوع كل من مضمون ما قبلها وما بعدها في الماضى وقوله (حكاية الحال  
الماضية) خبره يعنى ان لفظ ادخل باعتبار ماضى مضمونه ماضى فبإبرته اللائقة له ان يقول  
حتى دخلت ولكن لما عدل عنها فقال حتى ادخل كانت عبارته دالة على اعتبار مناسب  
للتلفظ وهو انه (كأنك كنت في زمان الدخول) يعنى تخيلت زمان الدخول الواقع في الماضى  
بحيث أنك قدرت نفسك في ذلك الزمان (هيئت) بتشديد الياء وسكون الهززة على صيغة  
الماضى المخاطب وقوله (هذه العبارة) مفعوله اى جعلت هذه العبارة موافقة لهيئت  
الساقطة في تيسير (وتحكيها) اى كأنك تحكى الحال الماضية مع هيئتك فيها (في زمان الكلام)  
حال كونك (على ما) اى على هيئة (كنت هيئته) اى على هيئته واذا كان اعتبارك كذلك  
(وكان ما) اى المضارع الواقع (بعد حتى) وقوله (في هذه العبارة) متعلق بقوله (سرفوعا)  
فأنك اذا كنت دخلت البلد وتكلمت بهذه العبارة عند الدخول يكون زمان دخول البلد

عن التضمن ولا يخفى  
ما فيه قوله اى لذات  
ما قام بها الفعل هذا  
يكفى ويغنى عن قوله  
اى الفعل وقد اشار  
الى ان المراد بمن اعم  
من العقلاء واشار الى  
وجه صحة المشار اليه  
بقوله لكان اولى  
وقوله امله قصد  
التقليد ويغنى ان  
يتم ان المراد بمن قام  
به الفعل الذات مع  
الفعل وقيامه به اذ  
اسم الفاعل للجميع  
لا مجرد من قام به الفعل  
وهو المنادى من عبارة  
من قام به الفعل وقد  
اعترض الرضى بانه  
اخرج هذا القيد  
عن التعريف مثل  
زيد مضارب ممر  
او مقرب من فلان  
ومتبذ منه ومجتمع  
مع فان هذه الاحداث  
نسب بين الفاعل  
والمفعول لا يقوم باحد  
هما معينا دون الاخر  
ويمكن دفعه بان معنى  
المضارب ليس المتصف  
بالضرب بل المتصف  
بضرب متعلق بشخص  
يصدر عنه ضرب  
متعلق بفعل الضرب  
الاول وهذا معنى  
ما قيل من ان باب  
المفاعلة لحدث مشترك  
بين اثنين فالمضارب  
مشتق من مصدر هو  
المضاربة لمن قام به المضاربة

هو زمان الحال تحقيقا لعبارة التي تؤدي هذا المقصود هو ادخل بالرفع فاذا اردت ان تحكي ذلك الزمان في زمان المتكلم وتقرضه موجودا فيه فكأنك هيئت تلك العبارة تحكيها (فاعيته) بعينه (على ما كان عليه) من الرفع (وحكيته) اي حكيت ما وقع بعينه عن غير تبديل شئ منه واعترض المصام على هذا التوجيه بان الشارح جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف الظاهر والاظهر ان المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال بان تبرزه في نظر السامع في معرض الحال انتهى فاجاب عنه بعض المحشين بان مراد الشارح في هذا الكلام توجيه الرفع عند الحكاية لانه معنى حكاية الحال لانه يريد حكاية اللفظ الدال على الحال فانه حينئذ يكون مخالفا لعبارة المص وقوله (ففي زمان الحكاية) كالمعلوما كان قبله يعني انما تعين الرفع في زمان الحكاية لانه (ايضا يكون مرفوعا) في زمان الحكاية كما كان مرفوعا في زمان الوقوع (اذ) اي لانه (لا يمكن حينئذ) اي حين كان مراده حكاية الحال (تقديران) اي المصدرية (لانها) اي لان المصدرية (علم الاستقبال) واذا نصبت يكون منصوبا بان فيتبادر الذهن الى ارادة الاستقبال فهي منافية لارادة الحال الماضية (كانت) جزأ لقوله فان اردت فقوله (اي حتى) اشارة الى ان الضمير المستتر في كانت راجع الى حتى وتأويل الكلمة وقوله (عنده هذه الارادة) قيد لكونها (حرف ابتداء) (لا جارة) اي لم تكن جارة حتى تكون بمعنى الى ان (ولا عاطفة) حتى تقتضي تأويل المضارع بالمفرد ثم انه المتبادر الى الوهم ان التسمية لها بحرف الابتداء تقتضي وجود المبتدأ بعدها اراد ان يفسر معنى الابتداء فقال (ومعنى كونها) اي كون كلمة حتى (حرف ابتداء ان يتدأ بها) على صيغة المجهول ونائب فاعله قوله (كلام مستأنف) اي يبدأ الكلام المستأنف بكلمة حتى (لان يقدر) اي ليس معنى كونها حرف ابتداء ان يقدر (بعدها مبتدأ يكون الفعل) اي المضارع الذي وقع بعده اي المبتدأ (خبره) اي خبر ذلك المقدر وانما يقدر المبتدأ على زعمه (لتكون حتى داخلة على اسم) وهو المبتدأ المقدر (كما توهمه بعضهم) واذا كانت حتى حرف ابتداء عنده هذه الارادة وامتنع تقدير المصدرية (فيرفع) (اي ما بعد حتى) وهو المضارع الواقع بعدها وانما يرفع (لعدم الناسب والجازم) (ويجب السببية (اي كون ما قبلها) اي ما قبل حتى (سببا لما بعدها) هذا بخلاف كي فان ما بعدها سبب لما قبلها كما عرفت وانما تجب السببية (ليحصل الاتصال المعنوي) وهو سببية احدها للآخر (وان فات) اي ولو فات (الاتصال اللفظي) وهو تعلق حتى الجارة حين كونها جارة وعطف ما بعدها على ما قبلها حين كونها عاطفة ولما لم تكن جارة ولا عاطفة فات ذلك التعلق يقتضي للاتصال اللفظي ولما فات ذلك الاتصال احتاج الى تحصيل اتصال آخر وهو الاتصال المعنوي ليكون جابرا للمافات حتى لا تخالف لوضعها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة وجارة (مثل مرض فلان حتى لا يرجونه) وزاد الشارح قوله (الآن) ليظهر التصريح بان المراد بهذا المضارع هو معنى الحال (مثال) اي هذا مثال

اي ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب مناه القرب من شخص هو ايضا منتصف قرب من الشخص الاول فكل منهما متقرب بمعنى قسام قرب به متعلق لمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم باحد المتكسبين مينا دون الاخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد وان يقوم بعين ولا معنى لقيام بشئ لا على التعيين ثم لا يتعين النسبة الى احد مما معنا بل الواحد منهما يجب ان يكون متوبا اليه على التعيين فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة بالاتساق واما ما اجاب به الهندي من ان القيام في هذه الاحداث امر اعتباري والقيام المذكور في التعريف اهم من الاعتباري والحقيقي فليس بشئ لان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار قيام الضربين بالقابل جميع ذلك مما قيل ولا يخفى ان سؤال الكفاية والافشاء من جياذ التصرف لكنه لا حاصل لقوله واشار الى وجه صحة المشار اليه بقوله

(لما) اى المضارع ( اريد ) بذلك المضارع ( الحال ) اى الدلالة على زمان الحال (تحقيقا)  
وانما كان مثال له (فانه) اى لان المتكلم (قصد به) اى بقوله لا يرجونه (اننى الرجاء فى زمان  
التكلم) حيث رفع المضارع بالنون ولو اراد به الاستقبال لقال حتى لا يرجوه بحذف النون  
ويجب فيه ان يقصد كون المرض سببا لئنى الرجاء وقال العصام ان هذا المثال كما كان مثالا لما  
اريد به الحال تحقيقا يحتمل ايضا ان يكون مثالا لما اريد به الحال حكائية انتهى لكن الشارح  
خصصه بالتمثيل لما اريد به تحقيقا واورد لما اريد حكاية ماسبق من قوله كنت سرت  
امس حتى ادخل البلد (ومن ثمة) فالجار متعلق بما سأتى من قوله امتنع وجاز على سبيل  
التنازع وقوله ( اى ومن اجل هذين الامرين ) اشارة الى ان من هنا اجلية والى انه ثمة  
اشارة الى الامرين وقوله ( اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء الامرين يعنى  
ان احدهما كونها حرف ابتداء (و) الاخر ( وجوب سببية ما قبلها لما بعد ) وهذان  
الامر ان موجودان فى هذا المثال كما عرفت واذا لم يوجد احدهما امتنع الرفع ولذا ( امتنع )  
( نظرا الى الامر الاول ) وهو كون حتى للابتداء ولما لم يصح كونها للابتداء امتنع (الرفع)  
( اى رفع ما بعد حتى ) ( فى ) ( قولك ) ( كان سبرى حتى ادخلها ) وقوله ( فى ) ( وقت  
حصول كان ) ( الناقصة ) ( فى هذا القول ) قيد لامتناع الرفع يعنى انما امتنع الرفع فى هذا  
المثال اذا جعلت كان فى كان سبرى ناقصة ( بان يحمل ) كلمة ( كان فيه ناقصة ) لاتامة كما يحمل  
فى المثال الجائر الذى سأتى فانه حينئذ اقضى اسما وخبرا فيكون سبرى اسما له وحتى ادخلها  
خبره فيكون معناه كان سبرى منتها الى دخول البلدة ( انما امتنع الرفع على هذا التقدير  
( لانها ) اى لان حتى ( لو كانت حرف ابتداء ) يعنى انه لو فرض كونها حرف ابتداء لزم فساد  
المعنى فانها على تقدير كونها حرف ابتداء ( انقطع ما بعدها ) اى لزم انقطاع ما بعدها وهو  
المضارع ( عما قبلها ) وهو كان لكن انقطاع ما بعدها عما قبلها غير صحيح ههنا فانه لو صح  
الانقطاع المذكور امتنع تعلق المضارع المذكور بكان ( فتبقى ) اى فحينئذ تبقى ( الناقصة ) التى  
لاتم الانحيز منصوب ( بلا خبر ) اذ لاتعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان كان لها  
تعلق معنى فلا يقدر لها عامل فلا يكون ادخلها بالرفع قرينة على المحذوف بخلاف  
ما اذا كانت جارة فانها تعلق الجار والمجرور فلا بد ان يقدر قبلها الفعل العام فلا يتوجه  
ما قبل ان الخبر فى صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر فلك ان تقدره  
بقرينة صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره كذا فى بعد الحواشى جوابا لما اعترضه  
العصام واذا بقيت بلا خبر ( فيقصد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا تقتضى الخبر ) وانما  
خص البش الامتناع فى هذا المثال بالنظر الى الامر الاول فان الامر الثانى وهو كون ما قبلها  
سببا لما بعدها متحقق ههنا لانه يجوز ان يكون السير سببا للدخول فى البلد ( و ) ( امتنع  
الرفع نظرا الى الامر الثانى ) وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها ولما لم يصح تقدير السببية  
امتنع الرفع ( فى قولك ) ( اسرت حتى تدخلها ) اى بهزئة الاستفهام وانما امتنع السببية

لكان اولى وقوله  
ولعله قصد التعليل  
لان هذين القولين  
اعتراض وجواب  
وليسا كما زعمه نعم كان  
يجب على الشارح قدس  
سره احد الامرين  
اما ترك التفسير كذلك  
او ترك السؤال ودفعه  
بهذا الطريق وقوله  
وينبى ان يعلم آه آمالا  
وجهه لان وضعه  
ليس الا لمن قام به  
الفعل والذات المجرد  
من قيام الفعل به  
لا يكون من قام به  
الفعل فتقيده بهذين  
الامر من باب المحشو  
الواجب حذفه وما  
ذكره فى دفع ما  
اورده الرضى لا يفيد  
شيئا بل هو اعتراف  
بعدم القيام بواحد  
معين واعتراضه على  
الرضى من سوء الفهم  
لانه لا يقول بان  
النسب بين الفاعل  
والمفعول لا تقوم  
بمعين كيف وكلامه  
صريح فى انها لا تقوم  
باحدهما على التبيين  
وهذا لا يستدعى  
ذلك لانهما متعينان  
للاستناد اليهما فيكون  
القيام بالمعين ولقد  
اعتدى حيث قال نعم  
لا يتبين النسبة الى  
النسبة الى احدهما  
مبيننا لكنه مثل بعد  
ذلك بل الجواب ما  
ذكره الهندى  
واعترض القائل عليه  
بان اطلاق المضارب

في هذا المثال (لانه حينئذ) اى حين اذا كان حتى حرف ابتداء (يكون ما بعدها) اى ما بعد حتى وهو قوله تدخلها (خبراً مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه) يعنى لكونه كلاماً مستأنفاً يكون اخباراً عن الدخول الذى قطع الحكم بوقوعه (وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه) يعنى لو فرض حينئذ ان ما قبلها سبباً لما بعدها لزم جعل المشكوك فيه سبباً للمقطوع به وانما كان ما قبلها مشكوكاً فيه (لوجود حرف الاستفهام) وهو الهمزة التى فى اسررت واذا جعل كذلك (فيلزم الحكم بوقوع المسبب) وهو دخول البلد (مع الشك فى وقوع السبب) وهو السير (وهو) اى الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى السبب (بحال) قوله (وجاز) عطف على قوله امتنع اى ومن ثمة جاز رفع المضارع الذى بعده (فى) (وقت حصوله) (التامة) وفاعل جاز قوله (كان سبرى حتى ادخلها) اى بتقدير حتى ابتدائية وبتقدير ما بعدها كلاماً مستأنفاً لانه لا يلزم تعلق ما بعدها بما قبلها تعلقاً لفظياً (فان معناه) اى معنى كان سبرى (ثبت سبرى) ومعنى حتى ادخلها (فان ادخل الان) بتقدير المبتدأ المحذوف وبارادة معنى الحال من المضارع (ولا فساد فيه) من المفاسد التى تلزم لما سبق وهو منافاة كون حتى ابتدائية لما اقتضى تعلقاً لما قبلها (و) (جاز) (ايهم سار حتى يدخلها) اى وجاز الرفع ايضا فى التركيب الذى يصدر بكلمة اى الدلالة على العموم وقوله (بالرفع) متعلق بقوله جاز اى جاز هذا التركيب برفع المضارع الواقع بعد حتى لانتفاء المحذور الثانى فيه وهو كون المشكوك سبباً للمحقق (لان السير فى هذا المقام محقق) لانه لما قال ايهم سار فكأنه قال ان السير من اى فاعل صدر يكون سبباً لدخول البلد (والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب) وهو الدخول (محقق الحصول) فكأنه قال السير المحقق الحصول الذى هو سبب الدخول المحقق سائر اى هو (فقوله) اى قول المصنف (ايهم عطف) اى معطوف (بتقدير جاز على جاز) اى على قوله جاز (فى التامة) على طريق عطف الجملة على الجملة (لا على كان سبرى) اى لا يجوز ان يكون معطوفاً على قوله كان سبرى (حتى ادخلها) بان يكون من قبيل عطف مثال على مثال وانما لم يحجز (لعدم صلاحية تقييده) يعنى لعدم صلاحية هذا التركيب لان يكون مقيداً (بقوله فى التامة) كالمعطوف (اى كما كان المعطوف (عليه) صالحاً لانه فان المعطوف عليه لفظ كان موجود فيصلح للتقييد واما فى المعطوف فلما لم يكن فيه لفظ كان لم يكن صالحاً للتقييد بالتامة وغيرها (وفى بعض النسخ) اى نسخ نسخ الكافية (هكذا) اى وقع هذا وهو قوله (وجاز فى كان سبرى حتى ادخلها فى التامة) اى بتأخير قوله فى التامة (اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصوله) (التامة) (فى هذا) اى على بعض النسخ (قوله ايهم سار عطف) اى يجوز ان يكون قوله ايهم سار معطوفاً (على) تركيب (كان سبرى ولا فساد فيه) اى فى كونه معطوفاً على فاعل جاز لان القيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسرى فى المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسرى فيه ذكر العلامة التفاضلية فى شرح الكشاف ولهذا عطف فى النسخة

مثلاً ليس باعتبار قيام الفریق بالفاعل من قلة التدبر قوله وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع الخ قبل فيه بحيث لانه لا يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب المثالية نحو طاولك فطلته طولاً فان طائل اى ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول يعنى الغلبة فيه ولو تجوز الا ان لم نمر عليه فى كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغة والرضى صرح فى تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل لزيادة فى المشتق هو منه حتى جعل التريف منقوضاً به ومن الظ ان هذه الزيادة ليست فى المشتق بل فى المشتق منه وحصولها فيه بمحصولها فيه وليس هذا من باب التجوز بل هو حقيقة فيه فلا تلتفت الى قوله الا ان يقال الخ قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل قيل فيه امر ان احدهما انه جعل احكام المتى والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول ما قبله انه لم يجعل المتى والمجموع من اسم الفاعل وتاتيها انه قال وما وضع

الاولى بتقدير الفعل (ولام كي) وهو مبتدأ وقوله (التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان) اشارة الى ان انتصاب المضارع الذي بمد تلك اللام ليس باللام بل بان المقدرة وقوله (مثل اسلمت لا دخل الجنة) خبره اي اللام الجارة التي تكون بمعنى كذا وينصب المضارع الواقع بعدها بتقدير ان مثله مثل لا دخل في اسلمت لا دخل الجنة (وانما يقدر ان بعدها) اي بمد تلك اللام (لانها) اي تلك اللام (جارية) وامتنع دخول الجارة على الفعل لكونه الجر من خواص الاسم (ولام الجحود) (التي ينصب بها المضارع) وزاد الش قوله (هي) للاشارة الى ان قوله (لام تأكيد) خبر للمبتدأ المحذوف لا لقوله لام الجحود فان خبره مثل وما كان الله وقوله (لاني) بيان لمؤكد اللام لان المؤكد بالكسر يقتضي مؤكدا بالفتح وقوله (بعد المنى) ظرف لتأكيد وقوله (لكان) اي للفظ كان متعلق بالنفي اي بعد المنى الذي قصده نفي كان يعني ما كان مشتقا من الكون وقيل ان فيه مجازا لان مضاء على تقدير تعلق قوله لكان بقوله بعد المنى هي لام التأكيد بعد المنى للفظ كان وهو غير صحيح لان النفي لا يتعلق باللفظ بل بالمعنى اجيب انه صحيح بتقدير المضاف اي بعد حرف النفي الموضوع لدخول كان هو المعنى او بعد النفي لمعنى كان فحينئذ يستقيم المعنى انتهى ولما كان المراد بمعنى كان هو المعنى الماضي المدلول له وكان ذلك المعنى تارة منفهما من لفظ كان وتارة اخرى منفهما من لفظ آخر اراد الش ان يبينه عليه بقوله (لفظا) اشارة الى الاول يعني ان المثال الذي اورده المص مثل ما يستفهم من لفظ كان وهو قوله (مثل وما كان الله ليعذبهم) وقوله (او معنى) اشارة الى الثاني ومثاله (نحو لم يكن ليفعل) فان قوله لم يكن ليس بلفظ كان بل المعنى المذكور مدلول لما كان بمعنى كان (وهي) اي لام الجحود (ايضا) اي كلام كي (جارية ولهذا) اي ولكونها جارية (يقدر بعدها) اي بعد تلك اللام (ان) اي كلمة ان ثم انه لما كان لفظ الجلالة في قوله وما كان الله اسم كان وقوله ليعذبهم خبره واشترط في الخبر اتحاد مع الاسم وخفي الاتحاد ههنا اراد الشارح ان يدفع هذا الخفاء فقال (فان قيل اذا صار الفعل) اي الواقع بعد لام الجحود سواء كان في المثال المذكور في المتن او فيما اورده الشارح (بمعنى المصدر بان المقدرة) فانه يكون المضمون وما كان الله تعذيبهم ولم يكن زيد فعله (فكيف) اي فحينئذ كيف (يصح الحمل) اي حمل التعذيب والفعل على الاسم (قيل) اي اجيب عنه (على حذف المضاف) يعني انه وان لم يحجز حمله بالحمل المتواطى بلا حذف لكنه يصح مع تقدير المضاف اما (من الاسم) اي من جانب الاسم (اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر) اي من جانب الخبر (اي ما كان الله ذا تعذيبهم) وقوله (او على تأويل المصدر) معطوف على قوله او على حذف المضاف يعني ان لتوجيه العبارة وتصحيحها طريقين احدهما طريق المجاز الحذف والآخر طريق المجاز في الكلمة فقوله على حذف المضاف اشارة الى الاول وقوله او على تأويل المصدر (باسم الفاعل) اشارة الى الثاني (اي ما كان الله تعذيبهم) وقال العصام موردا على الشارح بان الاولى في التقديم في جانب الاسم ان يقدر وما كان فعل الله تعذيبهم واجاب عنه بعضهم

منه للمبالغة فصرح  
بادراج لفظه ان  
صنع المبالغة من  
افراد اسم الفاعل  
وتبني الشارح للاسما  
الثاني فتكلف في  
تطبيقه على ما ذكره  
هنا بما اخرج من خرج  
النصف كما ترى  
ولما ليس بشئ  
اما الاول فلا  
الحكم بكون التثنية  
والجمع مشتركة في هذه  
الاحكام محتاج اليه  
فانهما قد ينفردان  
المفرد الا ترى انهما  
اسم وراه ذلك وهو  
جواز حذف النون  
بمخلاف ما وضع للمبالغة  
فهو لو كان داخلا  
في اسم الفاعل لما  
احتج الى افراده  
بالذكور الحكم  
عليه بانه مثل الفاعل  
واما الثاني فلان  
قول المص ما وضع منه  
لا يكون شاهدا عليه  
فانه لو كان صنع  
المبالغة من افراد  
اسم الفاعل لما قيل  
كذلك بل ما كان منه  
على انه لو كانت  
صفة المبالغة من  
افراد لزم انتفاض  
التعريف باسم  
التفضيل فان القائل  
صرح بعدم خروجه  
بالحدوث لانه قد يكون  
لثبوت ايضا ولا يكون  
خارجا عما ذكره الشارح  
قد سره لتحقق الزيادة  
في الجانبين قوله على



بان تقدير وما كان صفة الله اولى من تقدير فعل الله لانه نفى التعذيب لانه اذا لم يكن صفة  
الله تعالى تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب فلا يفعل التعذيب اصلا انتهى اقول ولعل الفاضل  
المصام اوردته نظرا الى ان التعذيب من صفات الفعل وهذا المحجب المعاون للشارح نظر  
الى جانب المبالغة في النفي ولكل وجهة (والفاء) وهو مبتدأ خبره قوله بشرطين و اشار  
الشارح بقوله (التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان) الى صفة مميزة لهذه الفاء عن غيرها  
من الفآت وقوله (فتقدير ان بعدها لا انتصاب المضارع) للتوطئة بان قوله بشرطين متعلق  
بقوله مشروط وهو خبر للمبتدأ وبان الحمل في قوله بشرطين انما يصح بتقدير لفظ المبتدأ اى  
تقدير ان بعد الفاء لا انتصاب المضارع (مشروط) (بشرطين احدهما السببية) (اى) قصد  
(سببية ما قبلها لما بعدها) يعنى احدا الشرطين كون ما قبل الفاء سببا لما بعدها الذى هو مضمون  
المضارع وقال المصام ان قوله فتقدير ان حيث جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ لا ضرورة  
داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء في قوله فتقدير ان الاولى ان تقدير الكلام ناصبة بشرطين  
وانما اشترط في كون المضارع منصوبا بعد الفاء السببية (لان عدول عن الرفع) اى الذى هو  
الاصل في المضارع (الى النصب) اى الذى هو ليس باصل فيه (للتخصيص) اى ليكون النصب  
نصا (على السببية) اى على ان المقصود هو السببية (حيث يدل تغير اللفظ) وهو جعل المضارع  
منصوبا (على تغير المعنى) وهو قصد السببية يعنى ان تغير المعنى يحتاج الى تغير اللفظ حتى  
يدل على قصد ذلك المعنى وقوله (فاذا لم يقصد السببية) كالدليل على ما قبله يعنى اذا قصد  
السببية يحتاج الى تغير اللفظ فانه اذا لم يقصد السببية (لا يحتاج الى الدلالة) اى دلالة الملفوظ  
(عليها) اى على تلك السببية المقصودة (والثاني) اى الشرط الثاني للانتصاب بالفاء (ان  
يكون قبلها) (اى قبل الفاء) فقوله قبلها ظرف مستقر خبر ان يكون واسمه في قول المصنف  
قوله امر او نهى الخ وفي قول الشارح قوله (احدا الاشياء الستة) وانما اشترط ان يوجد قبل الفاء  
احدا الاشياء (ليبعد) اى ليكون المضارع بعيدا (بتقديم الانشاء) اى بسبب تقديم الانشاء (او ما  
في معنى) اى او بسبب تقديم شئ هو بمعنى الانشاء (من النفي) وهو بيان وقوله (المستدعى صفة  
لنفي وبيان لوجه كون النفي بمعنى الانشاء وهو اقتضاء كل من الانشاء والنفي) (جوابا) وقوله (عن  
توهم كون ما بعدها) متعلق بقوله ليعبد يعنى ليعبد المضارع بسبب تقدم الانشاء وما بمعناه عليه  
عن توهم كون ما بعدها اى ما بعد الفاء (جملة معطوفة على الجملة السابقة) وهى الانشائيات وما  
بمعناها يعنى ان الفاء للعطف فيقدر ان يعطف المفرد على المفرد المتصل من الانشاء المتقدم  
فلا بد من اشتراط ذلك حتى يتقطع احتمال العطف بالكلية وهو عطف الجملة الاخبارية على  
الجملة الانشائية واما اذا كان المضارع في حكم المفرد بتقدير ان المصدرية يكون من قيل عطف  
المفرد فيزول المحذور وقوله (امر) بالرفع اسم ان يكون وهو من الاشياء الستة يعنى ان يوجد  
قبل الفاء امر (نحو زرنى فاكرمك) بالنصب (اى ليكن منك زيارة فاكرم منى) يعنى ان  
مضمون قوله فاكرمك هو الاكرام معطوف على مضمون قوله زرنى وهو الزيارة (او نهى)

زنة فاعل قيل قال  
المصوبه سمي لكثرة  
الثلاثي فلم يقل اسم  
الفعل ولا المستفعل  
فجعل اسم الفاعل  
بمعنى اسم له مزيد  
اختصاص بهذه الهيئة  
وفيه نظر لانه وان  
كان وجهها مقبولا  
لكن لنا شاهد على  
ان قصدهم ليس  
الى ذلك بل قصدهم  
باسم الفاعل الى اسم  
موضوع لذات من  
قام به الفعل وليس  
الفعل والمستفعل  
وغيرهما بهذا المعنى  
والشاهد انهم سموا  
اخوات اسم الفاعل  
بالاسم المضاف الى  
الدلول لالى الوزن  
كاسم الالة واسم  
المكان واسم التفضيل  
وقيل كون اسم الفاعل  
من الثلاثي المجرد  
على زنة الفاعل هو  
القياس وقد باقى على  
وزن المفعول كقوله  
تعالى وكان وعده ما نيا  
وقال الرضى والاولى  
ان الماتى فى الاية بمعنى  
المقول من آيت  
الامر فملته فهو  
بمنزلة قوله فى الاية  
الاخرى وكان وعده  
مفعولا ونحن نقول  
يحمل ان يكون المراد  
وكان اهل وعده ما نيا  
بو عده فجعل اهل  
الوعد فى كونهم ما نيا

اى اويوجد قبلها نهى (نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى) وقوله  
( ويندرج فيهما ) الخ رفع اشكال وهو انه ما بال المصنف ترك ( الداء ) فاراد دفعه بانه  
يندرج فى الامر والنهى ( نحو اللهم اغفرلى فافوز ) وهذا دعاء بصورة الامر ( ولا تؤاخذنى  
فاهلك ) وهذا بصورة النهى وكذا يرد عليه خروج التحصيل والترجى فيندفع بما سيأتى  
من ادراج الشارح لهما فى محلها ( او استفهام ) اى اويكون قبلها استفهام ( نحو هل عندكم  
ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشربه منى ) ( او نفي ) اى اويكون قبلها نفي ( نحو ما  
تأتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحدث ويندرج فيه ) اى فى النفي ( التحضيض ) اى  
تحريرى المخاطب الى فعل وسيأتى فى بحث الحروف ( نحو ) قوله تعالى حكاية عن الكفار  
( لولا انزل عليه ) اى على الرسول عليه السلام ( ملك فيكون ) بالنصب اى فيكون ذلك الملك  
المنزل ( معه ) اى مع الرسول ( نذيرا ) وانما كان المناسب ادراج التحضيض فى النفي ( لاستلزامه )  
اى لكون التحضيض مستلزما ( نفي فعل ) وهو نفي الانزال ونفي كون الملك نذرا مع الرسول  
يعنى لم يوجد واحد منهما فاذا دل التحضيض على النفي بالالتزام ( فيندرج ) اى مناسب ان يندرج  
( فى النفي ) ( او تمنى ) اى يكون قبلها تمنى ( نحو ليت لي ما لا فاقفه اى ليت لي ثبوت مال فافقاه منى  
ويدخل فيه ) اى فى التمنى ( ما ) اى التمنى الذى ( وقع على صيغة الترجى ) وهو لعل ( نحو ) قوله  
تعالى حكاية عن فرعون ( لعلى اباع الاسباب ) وقوله تعالى ( اسباب السموات ) بدل من الاسباب  
وقوله ( فاطلع بالنصب على قراءة حفص ) وهو بالحاء المهملة وبالفاء وبالصاد المهملة اسم  
لاحد راوي عاصم الكوفي ( او عرض ) اى اويكون قبلها همزة عرض ( نحو الا تنزل  
فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خيرا منى ) ثم اراد اجمال الكل بقوله ( ففى  
جملة هذه المواضع ) فقوله فى متعلق بالنسبة التى بين المبتدأ الذى هو قوله ( معنى السببية )  
وبين الخبر الذى هو قوله ( مقصود ) وقوله ( والفاء تدل عليها ) جملة معطوفة على جملة  
معنى السببية مقصود يعنى ان السببية مقصودة يعنى ان فى هذه المواقع التى وقعت الفاء بعدها  
والفاء حرف دال على السببية ( وما ) اى المضارع الذى وقع ( بعد الفاء فى تأويل مصدر  
معطوف ) اى بالفاء ( على مصدر آخر مفهوم ) اى فهم ذلك المصدر الاخر ( بما ) اى من  
الفعل الذى وقع ( قبل الفاء ) اى بما ذكر من الانشائيات وملحقاتها ( واما نحو ) اى قول  
الشاعر ( سارك منزلى لبني تميم ) والحق بالحجاز فاستريحاء ) يعنى ينصب المضارع الذى هو  
استريح وهو متكلم من يستريح من الاستراحة والمنى سارك المنزل الذى كان لبني تميم واصير  
ملحقا بالحجاز لا كون مستريحا وقد وقع فى هذا البيت المضارع الذى بعده الفاء منصوبا  
حال كونه ( بدون التقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر ) اى هذا القول محمول  
على ضرورة الشعر وقال العصام جملة لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بقولنا سيقع  
منى ترك منزلى والحق بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرج عن الضرورة وهو ان  
تجمل سارك والحق من معنى الامر اى لا ترك ولا لى فاستريحاً انتهى ( والواو ) ( التى )

لوقد بمنزلة الوعد  
المتنع المفارقة من  
نفسه فاستد السائق  
الى الوعد قبل بيان  
الصيغة من وظائف  
التصريف وقع فى نحو  
استطراد اقول بيان  
الصيغة كالترريف  
تصور وتبين لموضوع  
الاحكام النحوية هذا  
وما اعترض به هل المعنى  
اصله كلام الرضى فانه  
قال بعد نقل كلامه  
وهو ذاك وبه سى  
لكثرة الثلاثي فعملوا  
اصل السباب له فيه  
نظرا لانه ليس القصد  
بقولهم اسم الفاعل  
اسم الصيغة الانية  
على وزن اسم الفاعل  
بل المراد اسم ماضل  
الشيء ولم يأت المفعول  
والمفتعل بمعنى الذى  
فعل الذى حتى يقال  
اسم المفعول والانصاف  
ان هذا وارد على  
المعنى ولو قال اطلقوا  
اسم الفاعل على من  
لم يفعل الفعل كالتكسر  
والتدرج والجاهل  
والضاهر لان الاغلب  
فيما يجاه هذه الصيغة  
ان فعل فلا كالتكسر  
والضاهر والمخرج  
والمستخرج لكان  
شيئا واما ما أتى به فى  
معنى الكريمة فبأياه  
البلاغة القرآنية وما  
ذكره فى وجه البحث  
من الصيغة كما ترى بل

كلمة الواو التي (يتنصب بعدها المضارع بتقدير ان) فتقدير ان بعدها (مشرط) وجعل الش  
ههنا قوله الواو مبتدأ بلا تقدير كقاي الفاء واستحسنه العمام (بشرطين) (احدها) اى  
احدا الشرطين (الجمعية) ولما كان على المص ان يقول كونها للجمع وقد عدل عنه فقال الجمعية  
بانيا المصدرية اشار اليه الش بقوله (اى مصاحبة ما قبلها) يعنى ان المراد بالجمعية امر نسبي  
وهو كون ما قبل الواو مصاحبا (لما) اى لمضمون المضارع الذى (بعدها) وليس المراد  
منه كونها للجمع حتى يلزم عليه ان يقول كذلك (والا) اى وان لم يكن المراد بالجمعية هذا المعنى  
(فالواو للجمع) يعنى يلزم ان يكون اشتراط الواو بها حشوا لان الواو للجمع (دائما) سواء  
كان داخلا على المضارع او على غيره اعلم ان كون الواو للجمع اعم من ان يكون ما قبلها وما  
بعدها مجتمعما فى زمان واحد ولا وارا د المصنف ان يشير الى ان المراد بالاشتراط اشتراط  
كونه للجمع بالمعنى الثانى اعنى اجتماعهما فى زمان واحد بالمعنى الاعم وكأنه قال ان انتصابه  
بعد الواو مشروط بكون الواو مستعملا بالمعنى الثانى فحينئذ لا حشوفى وانما اشترط هذا  
لما قال بعض الشارحين من ان الواو للعطف كالفاء فاضمر ان بعدها لتعلم الجمعية اى مصاحبة  
ما قبلها لما بعدها بمعنى اجتماعهما فى زمان وانما دل التنبه على هذا الاختصاص لان تغيير  
اللفظ من الاصل الذى هو الرفع الى الفرع الذى هو النصب يدل على تغيير المعنى الذى هو  
مطلق الجمع ويلزم منه جعل الفعل الذى قبله فى تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم  
كذا فى بعض الحواشى (و) (ثانيهما) اى وثانى الشرطين (ان يكون قبلها) وفسره الشارح  
بقوله (اى قبل الواو) للاشارة الى ان الضمير المحرور راجع الى الواو والى ان قبلها اسم  
لان يكون وقوله (مثل ذلك) خبر منصوب له ويؤيده اننا وجدنا فى بعض نسخ الشروح  
هكذا اى ما قبل الواو بزيادة لفظ ما وايضا يؤيده تفسيره بقوله (اى ما يماثل الواقع)  
يعنى ان الشرط الثانى ان يكون اللفظ الذى وقع قبل كلمة الواو لفظا يماثل اللفظ الذى وقع  
(قبل الفاء) وقوله (فى كونه) اشارة الى وجه المماثلة وهو كونه (احدا الاشياء الستة  
المذكورة) يعنى من الامر والنهى وغيرها (وامثلها) اى امثلة ما وقع بعدها الواو (امثلة  
الفاء بعينها) لكن (بإبدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجمع الزيارة  
ولا كرام) وهذا مثال ما وقع قبلها امر (ولانا كل السمك وتشرب اللبن اى لا يجمع  
منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس) اى وقس عليهما لاستفهام هل عندك  
ماء واشربه والننى نحو ماتنا نينا وتحدثنا والننى نحو ليستلى مالا وافقه والعرض نحو  
الانزول وتصيب خبرا (واو) (التي يتنصب المضارع بعدها بتقدير ان) فقوله واى كتبها  
مبتدأ وقوله (بشرط) ظرف مستقر خبره اى كونها ناسبة للمضارع الذى بعدها بشرط  
وجود (معنى الى ان او) وجود معنى (الا ان) ولما توهم من ظاهر عبارة المصنف انه يشترط  
كون كلمة او دالة على معنى الجار او الاستثناء مع ان دلالتها عليهما دلالة تضمينية اراد ان يبين  
ما هو المراد منها بقوله (اى بشرط ان تكون) لفظا او ملايسا (معنى الى او الا الداخلتين على ان

البحث عنها اما من  
قيل البادى اول تنصيص  
الصناعة بما ليس  
منها قوله بشرط معنى  
الحال او الاستقبال  
قال الرضى وظاهر  
كلام النحاة انه يشترط  
معنى الحال او الاستقبال  
ايضا اذا وقع بعد  
حرف النفى او  
الاستفهام والا ولى  
ان لا يشترط ذلك  
لقوة معنى الفعل فيه  
بسبب الحرفين كما  
لا يشترط ذلك فيه  
اذا دخله اللام هذا  
كلامه اقول انما قال  
ظاهر كلام النحاة  
لان اللفظ مطلق  
قولهم او الهزة  
او ما على صاحبه  
ويحتمل ان يجعل  
عطف على معنى الحال  
اى بشرط معنى الحال  
او الاستقبال والاعتماد  
على صاحبه او بشرط  
الهزة او ما كذا  
قبل وفيه ما فيه قوله  
فان دخلت اللام  
الموصولة قيد اللام  
بالموصولة احتراز  
من لام التثنية فانه  
اذا دخل على اسم  
الفاعل لا يقبض من  
شرط من شرائط  
المسل ولا ينفى  
ان قوله فان دخلت  
اللام استثناء فى المعنى  
من قوله بشرط معنى  
الحال او الاستقبال  
والاعتماد على  
صاحبه فان اللام  
الموصولة داخل فى

المقدرة) اى المصدرية الواقعة (بعدها) اى بعدا ويعنى المجردتين من ان (لا) اى ليس المراد به  
(ان ان ايضا داخل في مفهومها) اى في مفهوم او (والا) اى ولو لم يكن المراد هذا بل كان المراد  
به انها بمعنى الى او الامع ان (يلزم من تقدير ان بعدها) اى بعدا و (تكرار) يعنى ان يكون لفظ  
ان مكررا احدهما انه ذكر في ضمن او والاخر انه قدر في المضارع وليس كذلك بل هى مقدرة  
في المضارع فقط (نحو لا زمك او تعطينى حتى اى الا ان تعطينى حتى او الا ان تعطينى حتى)  
وانما قدرنا في قوله معنى الى ان بقولنا وجود معنى الى ان لما قاله زبني زاده في معرب الكافية  
من ان المراد بقول المصنف معنى الى ان او الا ان وجود هذا المعنى في التركيب لالكونهما  
معنى او كافى الامتحان انتهى وفي بعدا الحواشي وانما يلزم تقدير ان لانها اما بمعنى الى او الا  
والاول حرف جر لا يدخل الاعلى الاسم ولا يدخل على الفعل فوجب اضممار ان ليصح  
دخولها على الفعل والثاني كلمة استثناء وهى لا تنصب المضارع فيلزم تقدير ان انتهى ولما  
وقع بين الجمهور وبين سيويه اختلاف في تقدير او فى انها بمعنى الا او بمعنى الى اراد  
الشارح ان يذكر كلام المذهبين فقال (فسيويه قدرها) اى يقدروا (بالا) اى بمعنى الا  
وقوله (بتقدير مضاف) اى بتقدير اسم اضيف الى مضارع مصدر بان (اى لا زمك) يعنى  
معنى قولنا لا زمك او تعطينى حتى هو لا زمك في كل وقت (الا وقت ان تعطينى حتى  
وغيره) اى وغير سيويه من النحاة (قدرها) اى يقدرون ذلك الغير كلمة او (بالي) اى بمعنى الى  
(تأويل مصدر مجرور باو التى بمعنى الى اى لا زمك) اى معنى قولنا لا زمك او تعطينى  
حتى عند غير سيويه هو لا زمك (الى اعطائك حتى) فقوله (والعاطفة) مجرور معطوف  
على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى يعنى ان المضارع ينصب بان المقدرة بعد حتى وبعد  
الحروف العاطفة ولما ذكر بعض الحروف العاطفة من الواو والفاء واو وتبادر الى الذهن  
ان المراد بها ههنا هى ما عدا ما ذكره للقاعدة المقررة وهى اذا ذكر العام بعض الخاص يراد به  
ما وراء الخاص مع ان المراد ههنا ليس كذلك اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (اى الحروف  
العاطفة مطلقا) يعنى ان المراد بالعاطفة ههنا الحروف العاطفة مطلقا (سواء كانت) تلك  
العاطفة (من الحروف العاطفة المذكورة) من الواو والفاء واو (اولا) اى اولمكن  
من المذكورة (كنتم) فانها لم تذكر فيما قبل (واذا كانت) اى العاطفة (منها) اى من غير  
المذكورة (فمن غير اشتراط ما ذكر) في كل منها (من الشروط) فان كلمة ثم مثلا لما كانت  
من غير المذكورة لم يشترط لها الشروط السابقة (لصحة تقدير ان بعدها) اى بعد غير  
المذكورة (اى ينصب) اى فيجئذ ينصب (المضارع) الذى بعدها (بها) اى بتلك  
العاطفة (بتقدير ان) وقوله (اذا كان المعطوف) ظرف للمقدرة الملحوظة بواسطة المعطوف  
يعنى ان كلمة ان تقدير بعد العاطفة اذا كان المعطوف (عليه اسما) حريحا نحو اعجبني ضربك  
زيد او تشتم بالنصب اى وان تشتم (او تشتم) اى فان تشتم (او تشتم) اى فلفظ ثم  
(ليست من الحروف العاطفة المذكورة) تقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروط بالشروط

الصاحب وقد دل  
ما سبق على انه  
لا يكتفى الاعتماد على  
الصاحب فاستثنى  
منه اللام لانه يكتفى  
بالاعتماد عليه وبما  
لا بد من معرفته في  
هذا المقام ان اسم  
الفاعل والمصدر  
المتعديين الى المفعول  
به بانفسها وقد  
يقومان باللام وبسى  
لام التقوية في غير  
نحو علم وعرف  
ودرى وجل وفى  
اسم الفاعل من هذه  
الافعال يكون التقوى  
بالباء لجواز زيادتها  
مع افعالها ايضا  
فيقال علمت بان زيدا  
قائم ولا يقوى الفعل  
باللام الا اذا تقدم  
مفعوله فيقال زيد  
ضربت هكذا قيل  
مطمئنا من الرضى  
وهو كذلك الا ان  
التاميل تفرد بالتنبية  
على الاستثناء وبطلانه  
اظهر من ان يخفى  
قوله وما فيه من  
معنى المباعدة ناب  
متاب ما فاة من المشابة  
اللفظية قبل فيه ان  
معنى المباعدة كالزيادة  
التفضيلية يحصل  
الاسم بمبدأ من  
مشابة الفعل فكيف  
يكون جابر النقصان  
المشابة اللفظية  
ومن العلوم ان ليس  
المقاد كونه جابرا  
لنقصان المشابة الفعلية

المذكورة) اى بالشروط التى ذكرت (فيهما) اى فى الواو والفاء وقال المعاصم  
ان الشارح قيد الاسم بالصرح ليخرج نحو اعجنى ان يضرب زيد فتشتم فانه حينئذ  
لا تقدر ان الجواز عطفه على مدلول ان ونصبه بكلمة ان السابقة ثم قال وفيه نظر لانه  
يشكل باعجنى انك استاذ وتعلم فانه يجب فيه تقديرا ان فى الاولى ان لا يقيد الاسم بالصرح  
ويمنع كون المعطوف اعجنى ان يضرب زيد فتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل  
والتأويل بالاسم متأخر عن المعطف انتهى والحاصل ان التقيد بالصرح ليس بتقييد يجب  
ذكره ثم شرع فى بيان اعراب قوله والماءطة فقال (فقوله والماءطة اذا كان مرفوعا  
فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى) اى اريد باول المعدودات (قوله  
حتى اذا كان مستقبلا) لان حتى مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا ينصب المضارع بتقدير  
ان واذا كان مستقبلا ظرف له (او على آخرها) اى او انه معطوف على آخر المعدودات  
(وهو) اى آخرها (او بشرط معنى الى ان) لان او مبتدأ وقوله بشرط معنى الى ان خبره  
وبالجملة ان قوله اذا كان ليس بداخل فى المقصود فانه ليس بخبر حتى بخلاف قوله بشرط  
معنى فانه اشارة الى او والله اعلم (وقيل) اى فى اعرابه (هو) اى قوله والماءطة (مجرور  
معطوف) اى على انه معطوف (على حتى فى قوله) اى الواقعة فى قوله (وبان مقدرة  
بعد حتى) لان حتى مجرور المحل لكونه مضافا اليه لبعد فيكون المعنى ان المضارع ينصب بان  
المقدرة بعد حتى وبعد الماءطة ثم اراد الشان ان يبين الاعراب المرضي عنده من الاعراب فقال  
(وظاهر) وهو خبر مقدم وقوله (ان هذا) الخ مبتدأ وخبر يعنى ظاهرا ان هذا اى كونه  
مجرورا (وان كان) اى ولو كان كونه مجرورا معطوفا على مدخول بعد (ابعد) اى من  
كونه مرفوعا معطوفا على ذات حتى (بحسب اللفظ لكنه) اى لكن هذا الاعراب (اقرب)  
للمقصود (بحسب المعنى) بخلاف الاول فانه بالعكس (لانه) اى الشان وهو اسم ان وخبرها  
قوله يلزم فقوله (على التقدير الاول) متعلق بيلزم وقوله (ان جعل) قيد لقوله يلزم وقوله  
(الماءطة) نائب فاعل لجعل وقوله (اعم بما ذكرنا) بالنصب مفعوله الثانى يعنى انما  
كان كونه مجرورا قرب بحسب المعنى من كونه مرفوعا لانه على تقدير كونه مرفوعا معطوفا  
على اول المعدودات او على آخرها اما ان يراد بلفظ الماءطة الحروف الماءطة الاعم بما ذكر  
من الواو والفاء واوكا ذكرنا فى قولنا سواء كانت الخ او راد به ما عدا ما ذكرنا فان اراد به  
الاول (يلزم ان يذكر فى التفصيل ما) اى اللفظ الذى (لم يكن) اى لم يوجد (فى الاجمال) فان  
الاجمال هو قوله الماءطة ان اراد به المعنى الاعم اعنى سواء كانت الحروف السابقة داخلة  
فيها ولا يلزم ان يذكر الحروف الثلاثة فى التفصيل بلا دخولها فى لفظ الماءطة لانه لا يلزم من  
وجود الاعم وجود الاخص لجواز ان توجد الماءطة الغير الشاملة لها (وان خصت) اى وان  
خصت الماءطة (به) اى بما ذكر من الحروف الثلاثة (يلزم تخصيص الحكم) وهو كون المضارع  
منصوبا (به ليس) يعنى انه ليس كذلك لانه خلاف الواقع لانه ليس الحكم المذكور (فى الواقع)

(مخصوصا)

كيف وهذا مالا  
سبيل اليه بل كونه  
جابر النقصان المشابهة  
بالفاعل بسبب انتفاء  
هذا الوزن فيه قال  
المص وانما حملت هذه  
الصيغة وان فأت  
ما ذكرناه من الزنة  
لان فيها معنى المبالغة  
ما يقوم مقام ذلك  
الشبه اللفظى وينوب  
منابه فلذلك حملت  
معها خلف عن اسم  
الفاعل بمعنى الحال  
او الاستقبال ولذلك  
لم يعمل قماضى قوله  
لعدم تطرق خلل  
الى صيغة المفردة الخ  
هذه اللة لا تنسل  
المكسر قالوا  
التفصيل كما فعله الرضى  
حيث قال اما الثانى  
وجما السلامة  
فظاهرة لبقاء صيغة  
الواحد التى بها كان  
اسم الفاعل يشابه  
الفعل واما جمع  
المكسر فلكونه  
فرع الواحد وقوله  
مع العمل فى معموله  
ينصبه على المفعولية  
يعنى اطلاق العمل  
غير مستقيم ولا بد  
من تقييده بالنصب  
على المفعولية اذ لا  
يهدف مع عمله رفع  
الفاعل لان حذف  
النون لاستطالة  
الصلة بذكر المفعول  
وبما ان اطلاق العمل  
محل قوله مع التعريف  
محل اذ الام الموصولة  
لا تقيده اسم  
الفاعل تعريفا ولا

مخصوصا به) اى بما ذكر (لما سبق من جريانه) اى جريان الحكم (فى ثم ايضا) اى جريانه  
 فيما ذكر (وورد عليه) اى فحين تخصيص الحكم بما ذكر يرد على ذلك المخصوص (انه كان  
 المناسب حينئذ) اى حين اذا ريد به التخصيص كان المناسب (ذكرها) اى ان يذكر كلمة  
 العاطفة (مرتين مرة فى الاجمال) وهو الذى وقع بقوله والعاطفة (ومرة فى التفصيل)  
 بان يقول وبان مقدرة بعد الواء والعاطفة والفاء العاطفة واول العاطفة (كسائر ما ذكر) وقال  
 المصام ويمكن ان يحجب عنه بان العاطفة فى تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض  
 فى الشرط والثانى اشتراك الجميع فيه فعدا ولا المخصوصات بالشرط لتبسط وفصل عقبيها  
 شرائطها ثم اتم العد بذكر تناسب المشتركات فى الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى  
 التفصيل ومع العاطفة اى مع العاطفة مطلقا اذا قدر ان يمدها بالشرط المشترك بين الكل  
 بخلاف العاطفة المقدرة ان يمدها بشرط مخصوص كافصل فى حتى واخواتها وهو من قوله  
 والعاطفة الى هذه الحروف التى ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل  
 فتأمل انتهى ثم لما فرغ المصنف من بيان المواضع التى ينتصب المضارع فيها بان المقدرة شرع  
 فى بيان ما يجوز فيه اظهارها وما يجب فقال (يجوز اظهار ان مع لام كي) اى كما يجوز  
 تقديرها (نحو جئت لان تكرمنى) وقوله (ومع ما الحق) معطوف عن مع لام كي فى كلام  
 المصنف ويسمى هذا عطفًا تلقينيا وهو عطف قول احد القائلين على قول القائل الاخر  
 وانما سمي تلقينيا لما فيه من تلقين السامع الى المتكلم بهذا المعطف كقوله تعالى قال ومن ذريتي  
 يعنى انه كما يجوز اظهار ان مع لام كي يجوز ايضا اظهارها مع ما الحق بها) اى بلام كي  
 (من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم) فان اللام فيه زائدة (و) (مع الحروف) (العاطفة)  
 (نحو اعجبني قيامك وان تذهب) فان قوله ان تذهب معطوف بالواو على قوله قيامك وقوله (لان  
 هذه الثلاثة) علة لقوله ويجوز اظهار ان يعنى انما جاز اظهارها فى ما وقع مع لام كي ومع الحروف  
 العاطفة ومع اللام الزائدة لان هذه الثلاثة (تدخل على اسم صريح) ومثال اللام الداخلة على  
 الاسم الصريح حال كونها بمعنى كي (نحو جئت لالاكرام) مثال العاطفة الداخلة عليه نحو  
 (اعجبني ضرب زيد وغضبه) مثال اللام الزائدة الداخلة عليه نحو (اردت لضربك)  
 فانه بمعنى اردت ضربك وقوله (فجاز) تفريع لقوله تدخل يعنى اذا كانت عادة هذه الثلاثة  
 ان تدخل على الاسم الصريح وهى مأنوسة به غير مستوحشة منه جاز (ان يظهر معها)  
 اى مع تلك الثلاثة (ما) اى حرف (يقلب الفعل الى اسم صريح وهو) اى الحرف  
 الذى يقلب الفعل الى الاسم الصريح (ان المصدرية) ثم لما خصص جواز اظهارها مع هذه  
 الثلاثة دون ما عداها اراد بيان وجه الاختصاص فقال (واما لام الجحود) يعنى وجه عدم  
 جواز اظهار لام الجحود (فلما) اى ثابت لان لام الجحود لما (لم تدخل على الاسم الصريح  
 ولم تكن متعادة به) (لم يظهر بمدى) اى بمد لام الجحود (ان) اى لفظ ان ولم يحجز ان يقول ما كان  
 لان يقول (وكذا) اى كلام الجحود (حتى) يعنى انها ايضا لم تدخل على الاسم الصريح (لان

يخذف النون مع لام  
 التعريف هكذا قيل  
 وليس بذلك لظهور انه كما  
 قال الرضى اراد بالتعريف  
 دخول اللام وبالسمل  
 النص كقوله الحافظوا  
 صودة الفسيرة  
 لا يأتهم من ورائهم  
 نطف والقول بان  
 اللام الموصولة ليست  
 لام التعريف مما  
 لا يمتنع لانه لا يستراب  
 فى صحة اطلاق حرف  
 التعريف على مطلق  
 اللام قوله اسم المفعول  
 فى تقدير المفعول على  
 الحذف والايصال  
 اذا المفعول هو الحدث  
 وما وقع عليه الحدث  
 مفعول به واما ما ذكره  
 المص فى اسم الفاعل  
 ان اضافة الاسم الى  
 الهيئة التى هى الكلمة  
 فى باب اسم الفاعل  
 فلا حاجة الى الحذف  
 والايصال وكأنة  
 الذى جزاء على  
 ما قال هكذا قيل  
 ولا يخفى ان القائل  
 لم يرد قول المص وصيته  
 من الثلاثى على مفعول  
 وبه سمي ايضا لكثرة  
 الثلاثى فى كلامهم  
 فسار كانه الاصل  
 قوله لمن وقع عليه  
 قيل بشكل بخروج  
 مضروب فى قولنا يوم  
 الجمعة مضروب فيه  
 والتأديب مضروب به

الاعلى فيها) اى فى حتى (ان تستعمل بمعنى كى) اى وان كان الاستعمال الغالب فيها غيره  
(ومى) اى حتى حال كونها ملايسة (بهذا المعنى) اى معنى كى (لا تدخل على اسم صريح  
وحمل عليها) اى حمل على حتى التى بمعنى كى (حتى التى بمعنى الى) وانما حمل عليها  
(لان المعنى الاول) هو معنى (اغلب) اى من معنى الى (فى حتى) اى فى كلة حتى  
(التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو) بنى واما وجه عدم جواز اظهارها بعد هذه  
المواطف الثلاثة (فلانها) اى فثابت لان المواطف الثلاثة (لما اقتضت) اى لما اوجبت  
(نصب ما) اى المضارع الواقع (بعدها) اى بعد المواطف الثلاثة المذكورة (للتصحيح)  
اى لفرض ان يكون نصا (على معنى السببية) اى كافى الفاء (والجمعية) كافى الواو (والانتهاء)  
اى كافى او (صارت) اى تلك الثلاثة (كمواصل النصب) حتى عدها بعضهم من النواصب  
لعدم التخلف فى النصب (فلم يظهر الناصب بعدها) حتى لا يجتمع العاملان الناصبان  
احدهما ان المقدرة والاخر احدهما الحروف التى توهمت عاملة ولما فرغ من بيان ما يجوز  
اظهارها فيه شرع فيما يجب اظهارها فيه فقال (يجب) (اى اظهار ان) (مع لا)  
(الداخلة) اى حال كونها مع كلة لا التى دخلت (على المضارع المنصوب بها) اى بان فقوله  
مع لا يجوز ان يكون ظرفا ليجب او حالا من المستكن فى يجب وكذا قوله (فى) متعلق بيجب  
بتقدير المضاف اى يجب الاظهار فى (صورة دخول) (اللام) حال كون تلك اللام  
ملايسة (بمعنى كى) وقوله (عليها) كافى نسخة الجامى متعلق بالدخول المقدر (اى على ان)  
وانما يجب اظهارها (لاستكراه اللامين المتوالين) احدهما (لام كى و) الاخر (لام لا نحو  
قوله تعالى لتلايم اهل الكتاب) ولما كان لا ضمائر ان مواضع اخر غير هذه المواضع اراد ان  
ان ينبه عليها فقال (واعلم ان ان الناصبة تضر) اى وقعت مضمرة (فى غير المواضع المذكورة  
كثيرا) اى وقوعا كثير الكثرة لا تضر حال كونها عاملة وناصبه بل تضر حال كونها (من  
غير عمل لضعفها) اى لضعف ان المضمرة فى العمل ولذا اشترط فيما سبق من المواضع التى تكون  
عاملة مع اضمارها شرط اقتضت النصب (نحو قولهم تسمع بالمعدي خير من ان تراه) فان  
قوله تسمع فعل مضارع مبتدأ وقوله خير خبره ووقوع الفعل مبتدأ بلا تأويله بالاسم لا يجوز  
فحينئذ تقدر ان حتى يكون مأوولا بالمفرد فيكون معناه سماعتك بالمعدي خير من رؤيتك اياه  
ولكن لم ينصب تلك المضمرة للمضارع بل سمع بالرفع وقوله (او مع العمل) عطفت على قوله  
من غير عمل يعنى اضمارها من غير عمل كثير ومع العمل واقع (مع الشذوذ كقوله لا يهذأ  
اللاثمى احضر الوغى) فقوله احضر فعل مضارع متكلم وهو بتأويل المصدر مفعول  
اللاثمى والوغى هو محل الخصومة يعنى اياها الذى يكون لثما لحضورى موضع الخصومة  
وكونه على الشذوذ (فى رواية النصب) اى نصب احضر واما فى رواية الرفع فليس بشاذ  
فانه يكون حينئذ كالبيت الاول وقوله (ولكن) استدراك من المجموع يعنى ان اضمارها سواء  
بعمل او بغير عمل (ليس بقياس كافى تلك المواضع) اى كما كان قياسا فى المواضع السابقة

(ولذلك)

الان حال الاستعمال  
على خلاف الوضع  
بتنزيل الظروف  
الى منزلة المفعول  
وذلك من جملة الاوهام  
فان يوم الجمعة والتأديب  
فى هذين المثالين ليسا  
بمضروبين بل المفروب  
من وقع عليه ذلك  
لاجل التأديب قوله  
وصيغتها مخالفة لمصيغة  
اسم الفاعل او لصيغة  
الفاعل الذى هو  
ميزان اسم الفاعل  
قبل ويرد على التوجيه  
الاول مع حذف شطر  
الاسم ان صيغة الصفة  
المشبهة من غير التلافي  
المجرد على وزن اسم  
الفاعل صرح به ابن  
مالك فى التسهيل وانه  
يحيى على وزن اسم  
فاعل للمبالغة الان لا  
يحصل صيغة المبالغة  
اسم فاعل وانت خبير  
بان هذا السؤال انما  
نشأ من قلة الوقوف  
والاطلاع فان ابن  
مالك لا يقوم بان  
الصفة المشبهة من  
غير التلافي المجرد  
لا يحيى الا على وزن  
اسم الفاعل بل صرح  
بانه قد وقع وبذلك  
الاختلاف يحصل  
المخالفة لصيغة اسم  
الفاعل فان المراد  
ذلك دون انها يحيى  
على وزن اسم الفاعل  
قطعا قال المصنف

(ولذلك) اى ولكون ذلك الاضمار غير قياسى (لم يذكرها) اى لم يذكر المصنف هذه  
 المواضع الاخيرة وبما فرغ المصنف من بيان النواصب شرع في بيان الجوازم فقال (وينجزم)  
 (اى) يكون (المضارع) مجزوما (بلم ولما ولا ما الامر ولا) (الستعملة) (فى) (مضى)  
 (التمى) وقال المصام اضاف اللام لانها قابله للاضافة ولم يصف لانها علم لنفسها فلا  
 تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله فى التامى صفة لافحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور  
 تقدير الظرف بالكرة فالموافق للمشهور ان يكون التقدير ولا مستعملة فى التامى بحمل فى التامى  
 حالا لان الانسب بالمضى تقدير المعرفة فافعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية  
 جانب اللفظ انتهى وفى بعض الحواشى وانما قال المصنف ولا فى التامى ولم يقل لا التامى  
 بالاضافة فتننا فى العبارة لالعدم الجواز كقوله المصام فانه لو حمل كلامه على ما حمل عليه  
 المصام لورد على قوله فيما بعد ولا التامى بانه غير جائز فالاولى ان يحمله على التفتن وانه اعلم  
 (احتراز) اى قييد لا بقوله فى التامى للاحتراز (عما) اى عن لا التامى (استعمل فى معنى التامى)  
 نحو لا ينصر فانها استعملت فى معنى التامى وهو اخبار نقي صدور النصر بخلاف التامى فانه  
 لطلب ترك الفعل كما سيجي وكذا وقع الاحتراز عن لا التامى لم تستعمل فى شئ من التامى والتامى  
 نحو لا قسم (وهذه الكلمات) اى الحروف الاربعة المذكورة (تنجزم فعلا واحدا) وانما تركه  
 المصنف هذا البيان اعتمادا على قرينة المقابلة فانه لما قال فيما سيجي وكلم المجازاة تدخل على  
 الفعلين علم منه ان غير هذه الكلم لا تدخل على الفعلين وقال المصام يلزم ان يقد قوله تنجزم  
 فعلا واحدا بقوله بالاضالة فانه قد يتعدد مجزوما بالمعطف فتقول لا تضرب وتقول انتهى  
 (وكلم المجازاة) بالجر معطوف على ما قبله فقوله (اى) وينجزم المضارع بكلم المجازاة (تفسير  
 لامرابه وقوله (اى) كلات الشرط والجزاء) تفسير لفظ المجازاة وهى مصدر من باب المفاهة  
 اصله مجازية قلبت الياء الفاء وتكتب ناؤه قصيرة لا طويلة لكونها مصدرا لاجمعاء وقوله (التي  
 بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا) توجيه لا اختيار لفظ الكلم على لفظ حروف  
 المجازاة او اسماء المجازاة يعنى لكون بعضها من الحروف وبعضها من الاسماء (اختار) اى  
 المصنف (لفظ الكلم) فانه شامل للحروف والاسم (والمجزوم بها) اى بتلك الكلم (فعلان)  
 كما سيجي يعنى قد يكونان فعلين كذا فى المصام (وهى) (اى) كلم المجازاة (ان ومهما واذا  
 وحيثا) ولما كان بين المذكورات فرق فى الجزم مطلقا وفى الجزم بالمقارنة اشار اليه بقوله  
 (فاذو حيث ينجزمان المضارع) اذا كانا (مع ما وما ما بدونها) اى بدون كلمة ما (فلا) اى فلا  
 ينجزمان (واين ومتى) (وما ينجزمان المضارع مطلقا سواء كانا) مقارنين (مع ما واولا) اى  
 اوليس بمقارنين لها (وما ومن واى) بالتثوين (وانى) وهذه الكلمات انجزام المضارع  
 بها قياس (واما) (انجزام المضارع) (مع كيفما واذا) اى مجردا من ما (فشاذ) وقوله (لم يجي  
 فى كلامهم وجه الاطراد) صفة كاشفة لقوله شاذ ثم شرع فى وجه عدم الاطراد فيهما فقال  
 (امامع كيفما) اى وجه كون الجزم شاذ مع كيفما (فلا نمنه) اى معنى كيفما (عموم

الشرح وصيغتها  
 مخالفة لصيغة اسم  
 الفاعل على حسب  
 السماع لانهم لم يجزوا  
 شيئا على قياس يضبط  
 باسم كالم اسم الفاعل  
 والمفعول بل ابوابها  
 مختلفة الصيغ مع  
 اتفاق صيغة الفعل  
 فى كثير منها ولم  
 يأت شئ منها على  
 قياس الا لوان  
 والحلى فانها انت على  
 افضل كاسودوا بيض  
 وادعج واشعل  
 والقول بان فيه  
 حذف شطرى الاسم  
 ليس بشئ قوله اى  
 كاشفة على قدره قيل  
 يرد عليه انه فى الا  
 لوان والعيوب الظاهرة  
 قياسية على وزن  
 الفعل وانه فى الثلاثي  
 المزيد فيه والرباعي  
 على وزن اسم الفاعل  
 الا ان يقال بمحمل  
 ان يكون مع ذلك  
 فى غير الثلاثي سماعة  
 بان لا يكون مجيئا  
 من غير الثلاثي قياسا  
 بل يكون تصورا  
 على ما سمع ولقد مررت  
 بما سمعت من الاستثناء  
 ان الحكم مبناه على  
 الفالس وقد سبق  
 ايضا ما يفتيك من الكلم  
 فيما اورده ثانيا بقوله  
 وبعمل عمل فعلها  
 مطلقا اى من غير  
 اشتراط زمان قيل  
 لا يفتي اختلال عبارة  
 التان الا ان يقال به على



(الاحوال) وهو ينافي التعليق اللازم للمجازاة (فاذا قلت كيفما تقرأ قرأ) اى بالجزم  
 فيهما (كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها) اى على تلك  
 الحال (ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما) اى واما وجه  
 كون الجزم شاذاً (مع اذا فلان كلمات الشرط) اى بماعدا ان قلنا هي الاصل في الشرط  
 ودلالته عليه بالمطابقة بخلاف ماعداها من كلمات الشرط فان معناها في الاصل ظرف او  
 استفهام او غيرها ومحض هذه المعاني لا يقتضى الجزم وكلمات الشرط (انما تجزم) اى تلك  
 الكلمات (لتضمنها) اى لتضمن تلك الكلمات (معنى ان التي هي موضوعة للابهام)  
 لا للتحقيق واليقين المقطوع به (واذا) اى والحال ان اذا بخلافها قلنا (موضوعة للامر  
 المقطوع به) (وبان مقدرة) اى حال كونها مقدرة وهو (عطف على قوله لم اى ويجزم  
 المضارع بان مقدرة وسيجيى بيانه ان شاء الله تعالى) ولما ذكر الكلمات الجازمة على وجه  
 الاجمال شرع في بيان تفصيل كل منها مع ما يختص بكل منها من المعاني والاحوال فقال  
 (فلم) اى كلمة لم موضوعة (لقلب المضارع ماضياً ونفيه) (اى لنفي المضارع) المراد من  
 المعنى القلوب هو الزمان اى قلب زمان المضارع الى زمان الماضي ومن المعنى النفي الحدث  
 اى تنفي المضارع الذى يقارن بزمانه المقلب الى زمان الماضي هذا على تقدير ارجاع  
 الضمير في نفيه الى المضارع كما فسره الشارح ثم اشار الى الاحتمال الاخر الذى يجوز  
 بحسب المعنى ويناسب بحسب اللفظ فقال (ولا يبعد) اى الجعل الذى يذكركه بقوله (لوجعل  
 الضمير) اى الضمير المنصوب في نفيه (عائد الى ما) اى الى مرجع (هو اقرب اعنى) اى  
 بالمرجع الاقرب (ماضياً) فحينئذ يكون المراد انها تنفي الحدث الماضي في التوجه الاول  
 بالنظر الى المقلب والثاني بالنظر الى المقلب اليه (ولما) اى كلمة لما (مثلها) (اى مثل)  
 كلمة (لم في هذا القلب والنفي) اى في كون كل منهما لقلب المضارع ماضياً ونفيه وهذا ما به  
 الاشتراك واما به الامتياز فهو قوله (وتختص) (اى) تمتاز (لما) من لم (بالاستفراق)  
 والباء ههنا داخلة على المقصور لان الاستفراق مقصور على لما لان لما مقصورة على  
 الاستفراق فيكون من قبيل واختص بواو وقوله (اى استفراق ازمة الماضي من وقت  
 الانتفاء الى وقت التكلم بلما) تفسير للاستفراق بحسب المشمول اليه يعنى المراد به اكون  
 الازمنة مستفركة بالنفي من وقت كونه منقياً الى وقت التكلم بكلمة لما واما اختصت  
 بالاستفراق لازدياد معناها بزيادة ما كما قالوا ان لما كان في الاصل لم زيدت عليه ما (يقول ندم  
 فلان ولم ينفعه الندم) اى عيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم  
 بها) اى بكلمة لم (واذا قلت ندم فلان ولا ينفعه اندم افاد استمرار ذلك) اى انتفاء  
 الندم (الى وقت التكلم بها) اى بكلمة لما فعلى هذا جاز ان يقول في آدم عليه السلام انه  
 ندم ولم ينفعه الندم وفي ابليس انه ندم ولم ينفعه الندم ولا يجوز ان يعكس ويقول ندم آدم  
 ولم ينفعه وندم ابليس ولم ينفعه فأمل (وجواز حذف الفعل) وقول الشارح (اى و

الما لا تنفك من  
 الاعتماد وليس بشئ  
 لظهور المراد قال  
 في الترح معنى مطلقاً  
 من غير شرط في الزمان  
 لانها بمعنى الثبوت  
 فلا وجه لاشتراط  
 الزمان واما الاعتماد  
 فذلك مأخوذ في اصل  
 وضما ومحملاً بمد  
 الهمزة وما قد علم  
 في باب البدأ وانما  
 ذكر مع اسم الفاعل  
 على سبيل التنبية  
 والايضاح والاعلام  
 بانتفاء محله في مثل  
 قائم الزيد ان قوله  
 وعلى كل من التقديرين  
 معمولها اما مضاف  
 او ملتبس باللام قيل  
 او هذه مائة لا اجتماع  
 اللام والاضافة في  
 زيد حسن الضارب  
 اللام بخلاف اخوه  
 قائمها للاختصاص  
 المحقق وينبى ان يراد  
 بمعمولها معمولها  
 الظاهر ان لا يدخل  
 زيد الحسن فيما هو  
 يصدده فيلزم كذب  
 قوله متى وقت بها  
 فلا ضمير فيها وينبى  
 ان يراد بالمضاف  
 المضاف الى الضمير  
 بلا واسطة او بواسطة  
 يدخل زيد الحسن  
 وجه غلامه بالاضافة  
 في المجرى عن الاضافة  
 فلا يخرج من المتع  
 وزيد الحسن وجه

تختص ايضا) الى آخره اشارة الى ان قوله وجواز الجرم معطوف على قوله بالاستغراق  
 اى كاتختص لما وتمتاز من لم يكونها للاستغراق تختص ايضا ( بجواز حذف الفعل المتنى  
 بها) ان بلما وهذا الحذف ليس بجائز فيمكن جواز الحذف ليس بمطلق بل (ان دل عليه  
 دليل) اى قريته على المحذوف ( نحو شارفت) اى قاربت ( المدينة ولما اى لما ادخلها  
 وتختص) اى لما (ايضا) اى كاتختص بما ذكره المصنف من الوجهين وتمتاز من لم (بعدم  
 دخول ادوات الشرط عليها) اى على لما (فلا تقول) اى فلا يجوز ان تقول (ان لما يضرب  
 ومن لما يضرب كما تقول) اى كما يجوز ان تقول (ان يضرب ومن لم يضرب) ثم ان  
 وجه اختصاصها بعدم دخول ادوات الشرط لما كان غير ظاهر اراد ان يذكر له وجهها  
 ظاهرا فقال (وكأن ذلك) بتشديد النون يعنى اظن ان وجه ذلك الاختصاص وهو الاحتراز  
 عن الفصل بفصل قوى بين العامل ومعموله فان ذلك الفصل حاصل فى لما (لكونها) اى  
 لكون كلمة (فاصلة قوية) تفصل (بين العامل) الذى هو اداة الشرط (و) بين (معموله)  
 الذى هو الفعل المجزوم بخلاف لم فانها وان كانت فاصلة فى الجملة لكنها لقلة حروفها  
 بالنسبة الى لما ليست بقوة فى الفصل كقوة لما فيه وقال المصنف ان فيه بحثين لان (ان فى ان لم  
 اضرب) يعنى مثلا ليس تاملا فى اضرب ولا فعل اضرب معمولا له فانه ليس بمجزوم باداة  
 الشرط بل هو مجزوم بلم فالجزم فيه انما هو اثر لما لان ان فائرا فى مجموع لم اضرب انتهى  
 واجيب عنه باننا لم ان الفعل المتنى ليس بمعمول لاداة الشرط لان معمول ان ومدخوله فى  
 لم اضرب هو الفعل المتنى بلم لا تركيب لم اضرب فالمعمولة تعلق على الفعل لاعلى  
 الحرف ولا على الفعل مع الحرف تأمل (وتختص) اى لما (ايضا) كاتختص بالمدكورات  
 (باستعمالها) اى باستعمال كلمة لما (غالبا) اى فى غالب الاستعمال (فى المتوقع) اى فى الامر  
 الذى ينتظر وقوعه (اى ينقضى بها) اى بلما (فعل) الى حدث (مترقب متوقع تقول لمن يتوقع  
 وينتظر (ركوب الامير اى تستعمل فيه لما وتقول (لما يركب الامير) ولا تقول لم يركب  
 وقوله (وقد تستعمل) اشارة الى فائدة قوله غالبا يعنى الاختصاص الاستعمال الغالب  
 لا لمطلق الاستعمال فانها قد تستعمل قليلا بالنسبة الى الاستعمال الاول (وفى غير المتوقع  
 ايضا نحو ندم فلان ولما ينفع الندم) لانه لا يتوقع نفع ندمه ولقائل ان يقول ان ذلك  
 الاستعمال القليل فى قوله ولما ينفع الندم انما هو لندم جواز استعمال لم فيه فان المادة مادة  
 الاستغراق فلا يجوز فيها استعمال لم فيضطر لاستعمال لما ولكون الاختصاصات  
 التى ذكرها الشارح نظرية لما يتعرض المصنف لها واكتفى بما ذكره من الوجهين  
 (ولام الامر) وهو بالرفع مبتدأ وزاد الشارح قوله (هى) لتكون فاصلا بين كون  
 قوله (اللام) خبرا للمبتدأ وبين كونه صفة فكأنه اشار به الى ان اللام خبر لصفة كما هو  
 شان ضمير الفصل وقوله (المطلوب) بالرفع صفة اللام وقوله (بها) متعلق بالمطلوب  
 والضمير راجع الى الالف واللام لكونه بمعنى التى وانما كان المطلوب مذكرا لكون

وجه علامه بالرفع  
 فى القبح وفيه مالا  
 يخفى على المتأمل التبيه  
 قوله وحسن وجه  
 عطف على حسن  
 الوجه الخ نقل عنه  
 قدس سره القول  
 بان صورة الخطبة  
 لا تصلح الا الوجهين  
 فانه لا بد فى صورة  
 النصب من ثبات  
 الالف وقبل هذا  
 انما يتجه لو كان مراد  
 المس بالامثلة الثلاثة  
 ما يحتمل صورة الخط  
 اما لو كان مراده  
 الاحتمالات الثلاثة  
 لمعول الصفة من حيث  
 الاعراب فلا وليس  
 مراد الشارح قدس  
 سره لمخطة المس  
 وح حتى يقال كذلك  
 قوله اثنان منها  
 ممتنع قبل اى  
 بالاتفاق كما مرح به  
 الرضى غريبة واختلف  
 فى حسن وجه وفيه  
 بحث لان امتناع  
 الحسن وجهه مغل  
 بعدم افادة الاضافة  
 الخفيف وهو عند  
 القراء بقيد الخفيف  
 باعتبار تقدم الاضافة  
 على اللام كما فى قولنا  
 الضارب زيد وليس  
 الامر كما زعمه قدس  
 سره لانه اذا لم يكن  
 الصفة باللام مضافة  
 الى معمولها المضاف  
 الى ضمير الموصوف  
 قيل هذا يصدق  
 على قولنا زيد ان  
 الحسن وجههما مع

نائبه مذكرا وهو قوله ( الفعل ) يعنى ان لام الامر التى ينجز بها المضارع هى اللام  
 التى طلب بها الفعل اى الحدث ولما كان الامر من الاعلى ولم يطلق على الداء  
 ولم يكن الداء داخلا فى الامر اشار بقوله ( وتدخل فيها لام الداء ) الى انه وان لم  
 تدخل بهذا الاعتبار لكننا تدخل باعتبار صورتها ( نحو ليفعل لنا الله ) ثم شرع فى بيان  
 بنائها فقال ( وهى ) اى لام الامر ( مكسورة ) للفرق بينها وبين لام الابتداء التى دخلت  
 على المضارع ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل شبهت باللام الجارة التى تعمل  
 عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت كذا فى بعض الحواشى ( وفتحها ) اى وفتح لام  
 الامر ( لغة وقد تسكن ) اى قد تجعل ساكنة اذا وقعت ( بعد الواو والفاء وثم مثال الواو  
 والفاء ) نحو قوله تعالى ولتأت طائفة اخرى هذا مثال الواو ( لم يصلوا فليصلوا ) هذا  
 مثال الفاء وهذا فى آية واحدة ( وثم ليفضوا ) هذا مثال ثم وقد قرى الاخير بالكسر ايضا  
 وانما اسكنت مع هذه الحروف للتخفيف كما اسكنت فى باب كنف وكتف لان سكون العين  
 قياس فى فعل نحو كتف وكتف بكسر العين وسكونها كذا فى الشافية ويجوز اعتبار وزن  
 فعل من بعض اجزاء المركب نحو وليصلوا تأمل ( ولاء النهى ) بالاضافة وفى بعض النسخ  
 ولا النهى كذا المعرب مبتدأ ( هى لا ) ( المطلوب بها الترك ) خبره كما مر وقوله ( اى ترك الفعل )  
 للإشارة الى ان الف واللام عوض عن المضاف اليه اى يطلب بها ترك الفعل الذى هو حدث  
 مدخولها فلا يدخل فيها نحو ترك فانه لطلب الترك لا لطلب ترك فان ماهو من الافراد  
 هو لا تركه كالحق فى محله ( وفى بعض النسخ ) اى نسخ الكافية ( ولاء النهى ضدهاى لاء النهى  
 التى هى ضد لام الامر وهى التى يصلب بها ترك الفعل ) وقال العصام ان لاء النهى فلا يصح  
 اضافة العلم وكأنه نكرة او جعل النهى مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية انتهى وفى شرح  
 اللب ولا النهى بالاضافة بتكثير المضاف او تجوز نحو زيد الشجاعة او الوصف او البيان بتأويل  
 الدال على النهى ثم انه لما كان فرق بين لام الامر ولا النهى بجواز الدخول فى جميع انواع  
 المضارع وفى بعضها اراد ان يسه عليه فقال ( وهى ) اى كلمة النهى وفى بعض النسخ وهى اى النهى  
 ( تدخل ) بالتاء على النسخة الاولى وبالياء على الثانية ( على جميع انواع المضارع ) وقوله ( المبني  
 للفاعل والمفعول ) بالجر بدل من الانواع او بالرفع خبر للمبتدأ المحذوف اى تلك الانواع  
 وبالنصب مفعول اعنى اى لا النهى يجوز دخوله على المضارع الذى بنى للمفعول وبمشمول  
 دخوله على النوعين يجوز ايضا دخوله علمه ما سواه كان ( مخاطبا او ظاهرا او متكلما ) نحو  
 لا تنصر لا ينصر الخ وهذا بخلاف الامر فان كان الفعل مبني للمفعول لزمه مطلقا واما ان كان  
 مبني للفاعل فلزمه مسندا الى المتكلم والغائب تقول لينصر لينصر ا لينصر والانصر لتنصر  
 واما فى غيرهما نادر كقوله تعالى فذلك فلتقر حوافه اذا اريدا مخاطب فالتصير له بالامر بغير  
 اللام تقول انصر انصر انصروا انصروا انصروا انصروا انصروا انصروا انصروا انصروا انصروا انصروا  
 مشترك بدخول لام الامر فان كان ثابت دخل اللام وان كان حاضرا فدخلها نادر كما سيجي

انه لا يتحقق فيه وجه  
 الامتناع وهو عدم  
 التضييق فيبقى ان  
 يكون من قبيل حسن  
 وجه ويكون مختلفا  
 فيه وليس بذلك  
 فان الكلام فى مثل  
 الحسن وجه وهذا  
 ليس كذلك قوله  
 لا شغاله على ضمير  
 زائد على قدر الحاجة  
 قيل قال قياس ان  
 ينقص الحسن بزيادة  
 الضمير فيكون زيد  
 حسن وجه بنصب  
 الوجه احسن من  
 زيد حسن وجه  
 مثل حسن وجه اية  
 الا ان قال المراد  
 ضمير لا فائدة فيه لا  
 الرابط كالى حسن  
 وجه ولذا لم يحكم  
 يكون زيد ضرب  
 احسن من زيد ضرب  
 ابته ومن زيد ضرب  
 ابته فى داره لان  
 ما سوى ضمير ضرب  
 ليس الربط بل لتعيين  
 لابن وموضع القرب  
 وثبات بما ذكره  
 المص ليتين المقام  
 وينكشف الشبه  
 والاولاهام قال فى  
 الا مال اذك اذا  
 عملته فانما تصله فيما  
 كان من سببه فلا بد  
 من ضمير يربط بينه  
 وابته فاذا حصل الضمير  
 من غير زيادة ولا نقصان  
 اتى على وفق ما قضيه  
 الكلام من الايتان  
 بالمحتاج اليه وترك  
 القصة واذ لم يكن فيه  
 ضمير كان قبيحا من

حال الامر بغير اللام (وكلم المجازاة) اى الكلمات يقال لها كلم المجازاة سواء كانت حرفا او اسما وقوله (المذكورة من قبل) اى التى ذكرت فى الاجمال والتفصيل من الكلمات المخصوصة المعدودة وانما اوردها مظهر فانه لو قال وحى بضمير لتوهم رجوعه الى التمهى لقربه وهو مبتدأ وقوله (تدخل) خبره اى كلم المجازات التى ذكرت من قبل انما تدخل (على الفعلين لسببية) اى لقصد سببية (الفعل) (الاول ومسيبية) (الفعل) (الثانى) ولما كان السبب اعم من السبب الحقيقى ومن السبب الجملى وكان المراد به هذا الاعم ولم تصاعد عبارة المص فى كافيته لافادة المراد اراد ان يفسر مراده فقال (اى لجمل الاول سببا والثانى مسيبيا) وقوله (وفى شرح المصنف) للاشارة الى قرينة التفسير يعنى انما فسرناه بهذا لان المصنف نفسه قال فى شرحه (وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين) يعنى فملين (لتجمل الاول سببا والثانى) وهذا قرينة على ان مراده السببية هو المعنى الاعم يعنى سواء كان سببا له فى الحقيقة او فى اعتبار المتكلم ولما استند الجمع الى تلك الكلم اشار الى ان اسناده اليها مجاز فقال (ولاشك) اى من البديهي (ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا للشئ) واذا تبين عدم جواز اسناده اليها (فالمراد بمجملها) اى بمجمل الكلم المذكورة (الشئ سببا) يعنى فى عبارة المصنف فى شرحه هو (ان المتكلم اعتبر سببية شئ لثنى) وقوله (بل ملزومية شئ لثنى) اشارة الى ما حققه الرضى بان المراد بها جعل الاول ملزوما لثانى اثلا يرد نحو وما بكم من نعمة فمن الله اى شئ اتصل بكم من نعمة فمن الله وقوله (وجمل) عطف على اعتبر يعنى ان المتكلم اعتبر السببية بين الفعلين وجعل (كلم المجازاة دالة عليها) اى على تلك السببية (ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا لثانى لا خارجا ولا ذهنا بل يعنى ان يعتبر المتكلم بينهما) اى بين مضمونى الفعلين (نسبة يصح بها) اى بتلك النسبة المعتبرة (ان يوردهما) هو فاعل يصح اى يصح بتلك النسبة المعتبرة اراد الفعلين (فى صورة السبب والمسبب بل المزموم) اى بل فى صورة المزموم (واللازم) كما هو متحقق الرضى وان لم يكن بينهما ملازمة فى الحقيقة (كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم) اى فان الشتم الذى هو مضمون الفعل الاول (ليس سببا حقيقيا للاكرام) وقوله (والاكرام) معطوف على الضمير المرفوع المستتر فى ليس يعنى وايس الاكرام ايضا مسيبيا حقيقيا لاذنه اذ الشتم فى الحقيقة سبب للاهانة فى الذهن (ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما) اى بين الشتم الذى والاكرام (اظهار) اى لقصد الاظهار (لمكارم الاخلاق يعنى انه) اى يزيد المتكلم بهذا الجمل افادة ان تصير نفسه (منها) اى من المكارم (بمكان) اى بمنزلة (يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سببا لاكرام عنده) اى عند المتكلم المذكور (ويسميان) (اى هذان الفلان) الذى ان اعتبر لسببية بينهما (اولهما) (شرطا) وانما سمي الاول شرطا لانه (اولان الفعل الاول) (شرطه لتحقق الثانى) فقولاهما اشارة الى ان الضمير البارز هو نائب فاعل يسمى بكون تشية وكان مقتضى الواو فى قوله وجزاء ان لا يعتبر الترتب فاقضى التوزيع والتفصيل يعنى ان الفعلين اللذين

حيث صار كانه اجبى ولا بد ان يكون بينه وبين الاول تعلق ولولا تقدير الضمير الضمير لم يجز البتة فهذا الذى قطع منه واذا كان فيه ضمير ان لم يكن كالاول فى الحسن ولا كالثانى فى القبح لانه اندفع الوجه الذى استقيم لاجله وهو عدم الضمير وانما حصل ضمير زائد غير محتاج اليه نحو الذى يمد من الوجه الاول فى الاحسية وهو مع ذلك حسن وقوله وما لضمير فيه الخ قيل فيه انه لم يقع ثم الرجل زيد فما الفرق بينه وبين زيد الحسن الوجه برفع الوجه ومما سبب فى الاشتغال على التعريف العمدى النائب عن الضمير فى الربط الا ان يقال لم يكن الربط فى ثم الرجل بالضمير فاكفى فيه بالمد بلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك يعنى ان يتفاوت القبح فى الحسن الوجه والحسن وجه وذلك من محجبات الازهام فانما نحن فيه لا يصح بدون تقدير الضمير كاهو الظاهر وباب ثم الرجل زيد لا يصح فيه ذلك التقدير لانه المذكور ظاهرا كقول لا ارى الموت بسبب

الموت شيء في معنى  
يسبقه شيء فان الرجل  
عبارة عن نفس  
زيد وهما في الحقيقة  
شيء واحد كما صرح  
المحققون في عمله  
وليس اللام فيه ناشيا  
مناب الضمير ولقد  
سقط بذلك قوله  
لكن مع ذلك الخ  
قوله لان مسؤولا  
فاعل لها فلو كان  
فيها ضمير يلزم تعدد  
الفاعل قبل فيه محتمل  
لانه يجوز ان يكون  
المعمول بدلا لفاعل  
فينبغي ان يقال يلزم  
تعدد الفاعل او  
الناس البدل بالفعل  
وليس مما يلتفت اليه  
لانها كالفعل رافعة  
بصدده بالاتفاق فلا  
يخطر بالبال صورة  
الابدال قوله ففيها  
ضمير الموصوف قبل  
القياس يقتضي فيه  
تفصيلا وهو انه ان  
كان الجر للاضافة الى  
الفاعل لا يكون فيها  
ضمير وان كان للاضافة  
الى التمييز اولشبه  
بالمفعول يكون فيها  
ضمير الا انه خولف  
القياس لان الاضافة  
الى المرفوع الذي هو  
عين الصفة قبلة  
كضافة الشيء الى نفسه  
فجعل المرفوع حين  
الاضافة منصوبا  
باعتبار الضمير في الصفة  
وجعله كالمفعول الذي  
هو في الغالب اجنب  
يلزم حين الجر اعتبار

يسمى احدهما شرطا والاخر جزاء اولهما يسمى شرطا (و) (ثانيهما) يسمى (جزاء)  
قوله (من حيث انه) اشارة الى وجه التسمية يعني ان تسمية الثاني جزاء ناشي من اجل  
كون الثاني (يبنى على الاول ابتداء) اي مثل ابتداء (الجزاء على الفعل) يعني انه من قبيل  
تسمية المشبه باسم المشبه بقوله (فان كانا) شروع في تفصيل الفعلين الذين وقع شرطا وجزاء  
وفي بيان حكم كل من انواعهما (اي الشرط والجزاء) يعني ان كان الفعل الذي وقع شرطا  
والفعل الذي وقع جزاء (مضارعين) (نحو ان تزرني ازرلك) (او الاول) اي ان كان الفعل  
الاول الذي وقع شرط (فقط) اي دون الثاني فقوله او الاول بالرفع معطوف على الضمير  
البارز المرفوع الذي هو اسم كان ولا حاجة الى تأكيده بالتفصيل لوجود الفصل وخبره  
مخدوف قدره الشارح بقوله (مضارعا نحو ان تزرني فقد ازرتك) وهذا من قبيل عطف  
الشيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد وقوله (فالجزم) مبتدأ وخبره مخدوف وهو  
قوله (واجب) والجملة جزائية يعني ان كان الفعلان مضارعين او الاول مضارعا فالجزم واجب  
(في المضارع) اي الواقع شرطا وجزاء او شرطا فقط (لدخول الجازم عليه) اي على ذلك  
المضارع الواقع (وهو) اي ذلك الجازم الذي اذاحل عليه اما (ان) اي الحرف الذي هو اصل  
في الشرط (واما) اي او الكلمات التي (يتضمنها) اي يتضمن معنى كلمة (ان) (مع صلاحية المحل)  
لكون المضارع معربا قابلا للجزاء اي مع كون الفعل الواقع صالحا لقبوله لفظا او تقديرا وهو  
المضارع بخلاف الماضي فانه ليس بصالح لقبوله لفظا او تقديرا بل صالح لقبوله محلا لبناء الاصل  
(وان كان الثاني) وهو معطوف على قوله ان كانا وخبره مخدوف حيث اشار اليه الش بقوله  
(مضارعا) (او الاول ماضيا) (فالوجهان) (اي ففيه) اي فيجوز في الثاني الواقع (الوجهان)  
احدهما (الجزم لتعلقه بالجازم) مع عدم النظر لضعفه (وهو) اي ذلك الجازم الذي  
يتعلق ذلك المضارع به لكونه جزاء له (اداء الشرط) (من كلمة ان وغيرها) (و) ثاني الوجهين  
(الرفع لضعف التعلق) اي بالنظر الى ضعف تعلقه به وذلك لضعف (لحيولة الماضي)  
اي لكون الماضي الذي وقع موضع الشرط حائلا بينه وبين الجازم (والفصل) اي ولو قوع  
الفصل بينه وبين عامله الذي هو الجازم (بغير المعمول) اي بغير المعمول الذي ليس صالحا  
لقبول العمل لفظا او تقديرا وهو الماضي فانه ليس بمعمول لذلك الجازم بخلاف الفصل  
في الصورة الاولى اعني التي وقع في محل الشرط مضارع فانه وان كان فصلا لكنه ليس فصلا  
مضرا اعني الفصل بغير المعمول بل هو فصل بالمعمول (نحو ان اتاني زيد آت) يعني بالجزم  
(او) ان اتا زيد (آتية) يعني بالرفع ولما فرغ من المسائل التي تتعلق بوجوب الجزم وجوازه  
شرع في المسائل التي تتعلق بوجوب ادخال الفاء وجوازه وامتناعه فقال (واذا كان الجزاء  
ماضيا) (فقوله) (بغير قد) نظرف مستقر صفة لقوله ماضيا اي ماضيا كما بنا بلا تيان كلمة قد ولا  
يجوز ان يكون حال منه لكونه نكرة وقوله (لفظا) منصوب على انه حال من فاعل الظرف اي  
ماضيا كما بنا بغير قد حال كون ذلك الماضي ماضيا لفظا واليه اشار الش بقوله (تفصيل للماضى) اي

قوله لفظاً تفصيل للماضى ومثال ما وقع لفظاً (نحو ان خرجت) بضم التاء او بفتحها (خرجت) بفتح التاء على تقدير ضم الاول وبضمها على تقدير فتحه فان خرجت ماضى لفظي (او معنى) اى او كان ماضياً ممنوياً (نحو ان خرجت لم اخرج) فان لم اخرج ماضى فى المنى لكونه جحداً مطلقاً وان كان مضارعاً لفظ (ويحتمل ان يكون) اى قوله لفظي او معنى (تفصيلاً لقداى لم يقرن) اى ذلك الماضى الواقع جزاء (قد- واء كان) اى لفظ (قد ملفوظاً كقوله تعالى وان يسرق فقد سرق اخ له من قبله او ممنوياً) مقدراً (كقوله تعالى وان كان قبضه قد من قبل فصدت) اى فقد صدقت (والحاصل ان الجزاء ان كان كذلك (لم يحز الفاء) أى لم يحز ادخال الفاء (فى الجزاء) اى فى الجزاء الواقع كذلك وانما لم يحز (لتحقق تأييد حرف الشرط فيه من جهة المنى) وذلك (القلب) اى لتأيد الحرف الجازء فى قلب (معناه) اى معنى ذلك الماضى (الى الاستقبال) وان لم يتحقق تأييد ماضى لفظاً اما فى ان ضربت ضربت فظاهر واما فى ان خرجت لم اخرج فلان الجزاء لم لا بان اقرب لم وعدم سبق ان لان ان دخل على لم اخرج لاعلى اخرج حتى يكون سابقاً فى الطلب ويتصور فيه التنازع واذا تحقق تأييد الشرط فيه (فاستقوا فيه) اى فى ذلك الجزاء (عن الرابطة) الدالة على كونه جواباً لى الفاء (كقولك) فى الماضى الملفوظ ان اكرمتى اكرمتك (فى الماضى المنوى) ان اكرمتى لم اكرمتك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون لشرط تأييد فيه) حاصل بان (كقولك ان اكرمتى اليوم فقد اكرمتك امس) فانه لما قيد الاول بالحال والثانى بالماضى لم يتحقق تأييد الشرط فيه واذا لم يتحقق التأييد لم يكن حكمه كحكم السابق فيقتضى ان يخرج ذلك من هذا الحكم (لوجوب دخول الفاء فيه) اى فى الماضى المقارن بقدم ملفوظ او مقدراً (وان كان) (اى الجزاء) (مضارعاً مثبتاً او منفيّاً بلا) (احتراز) اى قوله بلا احتراز (عما) اى عن المضارع (اذا كان) اى ذلك المضارع (منفيّاً) وانما وجب الاحتراز عنه (فانه) اى فان المضارع المنفى لم (مندرج فيما سبق) اى فيما يكون حكمه عدم جواز الادخال فيه (انكونه) اى لكون المنفى لم (ماضياً معنى) وقوله (او بلن) معطوف على قوله اذا كان منفيّاً لم يبنى كما يكون قوله او منفيّاً بلا احتراز عن المنفى لم كذلك هو احتراز عن المنفى بلن (حيث) لانه (محب فيه) اى فى المنفى بلن (الفاء لعدم تأييد اداة الشرط فيه معنى) لان معنى الاستقبال حاصل بلن فلا دخل لتأثير ان فيه والحاصل انه كان الجزاء كذلك (قالو جهان) احدهما (الايتان بالفاء) ثانى الوجهين (تركها) واما وجه جواز اتيانه بالفاء فقوله (لان اداة الشرط لم تؤثر) اى لم تكن مؤثرة (فى تغيير معناه) اى معنى ما ذكر من المضارع مثبت او المنفى بلا (كأثر) اى كما كانت مؤثرة (فى الماضى) واذا لم تكن مؤثرة (فيؤتى) اى فيح يجوز ان يؤتى (بالفاء) واما جواز تركها فقوله (واثر) وهو معطوف على قوله لم تؤثر يبنى ان اداة الشرط لما كانت لها صفة التأثير من وجه وهو تأييدها (فى تغيير المنى حيث خلصت) والظاهر انه بتشديد اللام من التلخيص يبنى جعلت تلك الاداة المضارع الذى

الضمير فى الصفة  
تكنى النصب فيقال  
فى التركيب الزيد ان  
الحسن وجهها بالرفع  
الزيدان الحسنان  
وجهها بالجر وانت  
مستغنى عن مثل  
ذلك التفصيل بما  
هناك من الاجمال  
المفيد وهو ان الفاعل  
لا جبر بالاضافة او  
نصب على التشبيه  
بالمفعول خرج من  
حقيقة كونه فاعلاً  
فلا جرم يكون فيها  
ضمير يكون فاعلاً  
لها قوله فتوثت انت  
الصفة قبل جعل  
توثت على صيغة  
الخطاب والمفعول  
محذوف ولا داعى  
اليه بل الانسب  
بالسابق جملة صيغة  
مجهول مستندة الى  
ضمير الصفة وانت  
خير بان الداعى الى  
ذلك قوله ومنى  
رفت بها وكان  
الفاعل غفل عنه  
فاجترى على القول  
بان الانسب بالسابق  
جملة صيغة مجهول  
قوله الموصوف قام  
به الفعل او وقع  
عليه قبل صلة الموصوف  
اما محذوف اى  
موصوفة بالفعل او  
الزيادة لا يخفى ان  
التبادر من الموصوف  
بالثى ما قام به الثى  
مالا وقع عليه  
الثنى فالتميم لايتأتى  
الا على تقدير جعل

دخلته خالصا وخالصا (لمنى الاستقبال) لانهما كانا صالحين للعال والاستقبال لان لاصالحة  
 لهما على الصحيح ولما وقع فى حيز الشرط اختصاصا بمعنى الاستقبال (فترك الفاء) اى فحينئذ  
 جاز ان يترك الفاء (لوجود التأثير) فيه اى لكون تأثير اداة الشرط موجودا (من وجه  
 وهو تأثيرها فى المنى (وان لم يكن) اى ولم يكن التأثير فى المنى (قويا) اى كتأثيرها فى اللفظ  
 فقال الترك (نحو قوله تعالى وان يكن منكم الف يفلبوا الفينه) ومثال الايتان نحو قوله تعالى  
 (و من عاد فينتقم الله منه) فان يفلبوا فى المثال الاول وينتقم فى المثال الثانى مضارعان مثبتان  
 وقما جزء فترك الفاء فى الاول وذكرت فى الثانى وقال المصمم يبنى ان يقيد المضارع  
 المثبت بغير المحذور بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزم الفاء لعدم تأثير حرف  
 الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وينبى ايضا ان يقيد بغير الدعاء والتمنى فانهما  
 مستقبلا ن تحقيقا قبل دخول ان فلا تأثير لهما فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سيجي انتهى  
 (والا) (اى وان لم يكن الجزاء الماضى او المضارع المذكرين) اى لم يكن ماضيا ولا مضارعا  
 او كان ماضيا بقدا ومضارعا منيا بل او بلن (فالفاء) (لازمة فيه) اى ذلك الجزاء (لان الجزاء  
 حينئذ) اى حين اذا كان ماعدا (اما ماضى بقدا لفظا كما تقول ان اكرمتى اليوم فقد  
 اكرمتك امس او قدبرا كما تقول ان اكرمتى اليوم فاكرمتك امس) حال كون الثانى  
 (بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين) اى من كونه بقدا لفظا وبقدا تقديرى (لا تأثير) اى  
 لا يوجد جنس التأثير (لحرف الشرط فى الماضى) اما فى لفظه فظاهر واما فى معناه فلانه لما كان  
 مقارنا بقدا امتنع ان يراد به الاستقبال واذا كان كذلك (فاحتاج اى ذلك الجزاء الواقع ماضيا  
 كذلك (الى رابطة) تربطه الى اداة الشرط (وهى) اى تلك الرابطة (الفاء) وقوله (واما جملة)  
 معطوف على قوله اما ماضى يعنى الجزاء اذا لم يكن مثل ما ذكر فهو اما جملة (اسمية) نحو  
 ان تكرمنى فانت مكرم (او امر) نحو ان تكرمنى فليكرمك زيد (او نهى) نحو ان تكرمنى  
 فلا يشتمك احد (او دعاء) نحو ان تكرمنى فاكرمك الله (او استفهام) نحو ان لم يضر بك زيد  
 فتضربه (او مضارع منى بما نحو ان لم يضر بك فتضربه (او) (لم) تضربه (او) (لمن)  
 تضربه (الى غير ذلك كالتننى والعرض فى جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط فى الجزاء  
 فاحتاج) اى الجزاء (الى الفاء) اما عدم التأثير فى الاسمية فظاهر واما فى الامر والنهى والدعاء  
 والتمنى والعرض والتننى بان فلان زمان المذكورات هو الاستقبال قبل دخول حرف الشرط  
 واما فى الاستفهام فلانه يبقى على حاله لا يصلح للتصيير الى الاستقبال كاجملة الاسمية واما  
 المنى بما فلانها لنى الحال صريح فيه ويكون المراد بالمنى بما الحال مع كونه جوابا للشرط  
 وقوله (ويجى اذا) استثنافية وقوله (التى للمفاجأة) تفسير لاذا وصفة احترازية لها  
 وقوله (مع الجملة الاسمية) ظرف ليجى وقوله (التى وقعت جزاء) قيد للجملة للاحتراز  
 عما وقعت غير جزاء واهمل المصنف هذين القيدين لظهورهما بقرينة المقام وكذا قوله  
 (موضع الفاء) ظرف ليجى يعنى انه يجوز ان يستعمل اذا التى للمفاجأة فى موضع الفاء

(الجزائية)

صلة الموصوف الزيادة  
 والاولى ان يقال  
 النصف بزيادة على  
 غيره اذ معنى اقل  
 النصف بالزيادة  
 سواء وصف بها او لا  
 والمراد بغيره غير  
 ما سواء كان المنيرة  
 حقيقة او اعتبارية كما  
 فى قولهم هذا بيرا  
 اطيب منها رطبا  
 ولا يخفى عليك انه  
 لا سبيل الى الشئ الاول  
 لان التعميم لا يتأتى  
 على هذه الصورة ائتم  
 اذا اوقت فلا على  
 ذات صحتك ان تقول  
 وصفت فلانا بقل  
 كذا فهو الموصوف  
 به لامالة لان قوله  
 بزيادة باء والحكم  
 باولوية مازعه اولى  
 مما لا يصدر عن  
 اصحاب المعرفة والتمييز  
 قوله فى اصل ذلك  
 الفعل يعنى ان الجار  
 والمجرور محذوف  
 والتقدير بزيادة على  
 غيره فيه والاحتياج  
 الى التقدير ليخرج  
 زائد عن التعريف فانه  
 المشتق للموصوف  
 بزيادة على غيره لكن  
 لا فى المشتق منه ولا  
 فائدة لادراج لفظ  
 الاصل والمراد بالزيادة  
 فى اصل ذلك الفعل  
 اهم من ان يكون له  
 ذلك الفعل ولم يكن  
 لكن يكون الزيادة على

الجزائية اذا كان الجزء جملة اسمية وانما لم يقل ويكتفى باذامع الجملة الاسمية مع انه اخصر  
ليكون اشارة الى ان الفاء واذا لا يجتمعان كذا في حاشية المصام وانما استعملت موضعها (لان  
مضاهي) اي معنى اذا (قريب من معنى الفاء) وانما كان قريبا منه (لانها) اي لان اذا المفاجأة  
(نبي) اي تفيد وتخبر (عن حدوث امر بعد امر) فاذا قيل خرجت فاذا السبع يكون مفهومه  
انه حدث حضور سبع بعد خروجي واذا كان المفهوم منها ذلك (ففيها) اي فيحصل في اذا  
(معنى الفاء التعقيب) لان غاية التعقيب ان يحدث امر عقيب امر وهما مشتركان في تلك  
الاقادة (ولكن الفاء اكثر) اي اكثر استعمالا في هذا المعنى من اذا (وانما اشترط اسمية  
الجملة الجزائية) في كونها موضع الفاء (لاختصاصها) اي لكون اذا المفاجأة مختصة  
(بها) اي بالجملة الاسمية ومقصورة عليها وانما اختلفت بها (لان اذا الشرطية) اي التي  
كان مضاهيها الظرفية مع تضمن الشرط غير المفاجأة (مختصة) اي مقصورة (بالفعلية) ولما  
وجب ان يفرق بين ما كانت شرطية وبين ما كانت واقعة في موضع الجزاء فرق بينهما  
باختصاص احديهما بالفعلية وباختصاص الاخرى بالاسمية ولما اختلفت الشرطية بالفعلية  
(فاختصت هذه) اي التي للمفاجأة (بالاسمية فرقا) اي لقصد الفرق (بينهما) اي بين  
الشرطية والمفاجأة (كقوله تعالى) يعني مثال ما وقعت اذا المفاجأة موضع الفاء الجزائية  
قوله تعالى (و ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يفتنون، اي فهم يفتنون) فان قوله  
هم يفتنون جملة اسمية وقعت جزاء ويلزم ان تكون بالفاء حتى تربطها بالشرط فكان اصله  
يقتطون بالفاء فجاء في التنزيل باذا موضع الفاء ولما فرغ من مسائل الجزاء شرع فيما يكون  
الجازم مقدرا فقال (وان) ولما جاز فيها امر بان احدهما كون ان مبتدأ وكون قوله مقدرة خبره  
وكون بعد الامر ظرفا لقوا المقدرة والثاني ما اختارها الشارح وهو ان كلمة مبتدأ وفسرها  
الشارح بقوله (التي تجزم بها المضارع) وقوله (حال كونها) للاشارة الى ان قوله (مقدرة)  
بالنصب حال من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر وقوله (انما كانت مقدرة) للاشارة  
الى ان قوله (بعد الامر) خبر للمقدر وهو كانت وقال المصام لا حاجة الى هذا التقدير بل  
التوجيه العاري من التكلف هو الاعراب الاول ومثال ما كانت مقدرة بعد الامر (نحو  
زرني اكرمك) فالشرط مع الجازم مقدر (اي ان تزرني اكرمك) (و) بعد (التمهي)  
(نحو لا تفعل الشر يكره خيرالك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك) (والاستفهام) اي وبعد  
الاستفهام (نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه) (والتمني) اي وبعد  
التمني (نحو ليت لي مالا افقته لان المعنى ان يكن لي مال افقته) (والعرض) اي وبعد  
العرض (نحو لا تنزل نصب خيرا اي ان تنزل نصب خيرا) وانما قيده بقوله (اذا) (كان  
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسييا لما تقدم) لان قصد السببية  
متوقف عليه لانه لو لم يكن للمضارع صلاحية لان يكون مسييا لم يحجز قصد السببية وقال  
المصام لا حاجة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السببية فان تحقق

تقدير ثبوته كالي زيد  
افقه من الحار هكذا  
قيل وهو سد غير  
ان كلام الشارح  
قدس سره لا يستوجب  
تقدير فيه في اللفظ  
لحصول التي بدونه  
بل اظهر في خلافه  
وان التعرض للفظ  
الاصل والقول بانه  
لاقادة لا دراجه  
ليس كما ينبغي قوله  
او صوف يخرج  
يخرج اسماء الزمان  
والمكان والا لانه  
المراد بالوصف  
الخ قبل لا حاجة في  
الاخراج الى حمل  
الموصوف على ذلك  
لان اسماء الزمان  
والمكان والا لانه  
يوضع لزمان او مكان  
او آلة موصوف بل  
لزمان او مكان او آلة  
مضاف وقوله يخرج  
اسماء الفاعل والمفعول  
والصفة المشبهة لا  
يكفي في كون التعريف  
مانعا مالم يتعرض  
بخروج صيغة المبالغة  
ولو حمل كلامه على  
مذهب من جعل اسم  
الفاعل شاملا له لمنع  
خروجه لانه للموصوف  
بالزيادة الا ان يقال  
لم يوضع للموصوف  
بالزيادة على الغير  
ولم يعتبر اضافته  
زيادته الى الغير ولذا  
وجب ذكره المفضل  
عليه في اسم التفضيل  
دونه اذا لم يكن



السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا انتهى (و) وقوله اذا (قصد السببية) ظرف للانجزام  
المفهوم اى انما ينجزم المضارع وقت قصد السببية (اى سببية ما تقدم) وهى الاشياء الخمسة (له)  
اى للمضارع الذى ينجزم بان يكون مبيالا (فحينئذ) اى فحين اذ قصد ان يكون المضارع الذى  
اريد انجزامه مبيالا متقدما (قدرا) اى الى الشرط (مع مضارع) اى مع المضارع الذى  
(يؤخذ) اى ذلك المضارع (بما تقدم) اى من مادة ما تقدم من الامر والنهى ومن متعلقات  
مدخول الاستفهام والنهى والمرض وغيرهما مثلا يؤخذ المقدور فى زنى اكرمك لفظ تترنى  
وفى لا تفعل الشران لا تفعل وهكذا قوله (ويجمل) عطف على قوله قدراى فحينئذ تقدرا ان  
مع مضارع ويجمل (المضارع الواقع بعد هذه الاشياء) اى الخمسة (بجز وما بها) اى بان المقدرة  
وجزاء للشرط المقدور فتكون الاشياء المذكورة قريبة على ذلك المقدور وتكون السببية قريبة  
للشرط فانه لو لم يقصد السببية لم ينجز الجزم بل يرفع فيكون اما صفة او حالا او استتافا  
(وانما اختص تقديران بما بعد) اى وانما كان تقديران مقصورا على المضارع الذى وقع بعد  
(هذه الاشياء لانها) اما لان الاشياء الخمسة المذكورة (تدل على الطلب) اى طلب الفعل  
او طلب الترك فى الامر والنهى وطلب العلم فى الاستفهام وطلب الوقوع فى التمنى والعرض  
(والطلب غالبا) اى فى الاغلب (يتعلق) اى الطلب (بمطلوب) يعنى ان الطلب الصادر  
من الماقل يتعلق بمطلوب التبع لكن الغالب فيه انه يتعلق بمطلوب (يترتب عليه) اى على ذلك  
المطلوب (فائدة) لانه يتعلق بمطلوب مطلقا اعنى سواء ترتب عليه فائدة ام لا وقوله (يكون)  
صفة لفائدة يعنى يترتب عليه الفائدة التى يكون (ذلك المطلوب سببها) اى لتلك الفائدة  
(وهى) اى الفائدة (سببية له) اى لذلك المطلوب انما قال غالبا لان الطلب قد يتعلق  
بمطلوب يكون هو مقصود الذات (فاذا كان المضارع الواقع بعدها) اى اذا كان مضمون  
المضارع الذى وقع بعد الاشياء المذكورة قوله (تلك الفائدة) خبر كان يعنى اذا كان المضارع  
الواقع عين تلك الفائدة المترتبة على ذلك المطلوب قوله (وقصد) على صيغة المجهول عطف  
على قوله كان يعنى ومع ذلك اذ قصد (سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها) اى لتلك الاشياء  
(قدر) جواب اذا يعنى اذا كان الامر ان احدهما كون المضارع تلك الفائدة وثانيهما قصد  
السببية لزم ان يقدر (ان مع ذلك الفعل) يعنى مع فعل الشرط (ويجمل) عطف على قدراى  
وبعد تقدير الحرف مع فعل الشرط ويجمل (المضارع) المذكور (الواقع بعدها) اى المذكور الذى  
وقع فى التلفظ بعد الاشياء الخمسة (جزاء) اى يجعل جزاء للشرط المقدور قوله (فينجزم) عطف  
على يجعل بسبب الجمل المذكور يكون المضارع الذى ذكر بعدها مجزوما (بها) اى بان  
المقدرة (نحو اسلم تدخل الجنة) بكسر اللام فى تدخل لكونه مجزوما على حد لم يكن  
الذين وهذا المثال يصح ان يكون مثالا للممثل المذكور (فان المطلوب باسلم) اى بالامر الذى  
يدل على طلب الفعل وذلك الفعل المدلول هو المطلوب الذى (هو الاسلام وهو) اى  
الاسلام (مطلوب فائدة دخول الجنة فهو) اى الاسلام (سبب لها) اى لتلك الفائدة

المراد الزيادة المطلقة  
اى التفضيل على جميع  
ما عداه فانه لا يذكر  
المفضل عليه للاستغناء  
عن الذكر فانهم  
وقوله لا حاجة فى  
الاخراج الى حمل  
الموصوف على ذلك  
باطل لان مراد الخارج  
قدس سره بيان لية  
الخروج بالموصوف  
وهو كون هذه  
الاسماء موضوعة  
لموصوف وما ذكره  
صريح المبالغة ليس بشئ  
لظهور خروجه بذلك  
التقدير حيث لم يقصد  
فيها الزيادة على  
التبريق قوله وهو اى  
اسم التفضيل من  
حيث صيغة قبل  
قدر تميزا ليعلم حمل  
افضل على اسم  
التفضيل والاول  
حذف المضاف بجمل  
وهو بتقدير وضيفته  
لانه الجادة وملك  
محيط بكون ما اختاره  
قدس سره اولى  
بحسب اللفظ والمعنى  
قوله وفى للمؤث  
قبل لوجه للاقتصار  
على ضم المؤث لتتم  
كلام المتن لان له  
تبيين وجمعين ايضا  
وليس بذلك فان ما  
ذكر ما هو للمؤث  
انما كان لاسرين  
احدهما دفع توهم  
اشتراك افضل بين المذكور  
والمؤث والا خرا للسلوك

الى سبيل الاستطراد  
ولا وجه لبيان الثنية  
والجمع في هذا الموضع  
قوله فيدخل فيه  
خير وشر لكونهما  
في الاصل اخبر واشر  
قبل لا يكتفي بمجرد  
ذلك لدخول خير  
وشر مؤنثين لانها  
في الاصل اخبر واشر  
بل خوري وشرى  
على معنى قوله وقيل  
للمؤنث وتحقيقه ان  
افعل قد يكون لجمع  
الامور وقد يكون  
للمذكور وقيل للمؤنث  
والثنية للثنية والجمع  
لجمع وخير وشر  
مضرا اخبر واشر  
لجمع لانها مضرا  
اخبر واشر المستعملين  
بمن والعجب من القائل  
انه ادعى اولاً لزوم  
القول باصالة خوري  
وشرى ثم رجع  
وحقق انتفاء ذلك  
على انه لو كان في  
اصلهما هذان ايضا  
لا استحق الشارح  
قدس سره بتوكلهما  
المواخذة كما لا يخفى  
قوله ليس بلون ولا  
عيب قبل ينبغي ان  
يقول ولا حجة لانه  
لا يشتق من البليغ  
بمعنى كون الحاجين  
غير متصلين بالبليغ  
لتفضيل بل لفصاحة  
وليس ينبغي قوله  
فيه شائبة من حق  
ابن حنبله قيل قد  
تكرر من الشارح

(وقصد اداء تلك السببية) اى قصد هذا التركيب افادة كون الاسلام سببا لدخول الجنة وكون  
دخول الجنة هو المطلوب الاصل (قدّر) اى فلذلك القصد قدّر (ان مع الفعل اأخوذ من العلم  
وجعل تدخل الجنة جزاء له) اى لذلك المقدّر (ف قيل ان تسلم تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد  
الامر (لا) (نحو) (لا تكفر تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد النهي (اى ان لا تكفر تدخل  
الجنة) وانما قدّر الشرط بان تكفر ولم يقدر بان تكفر (لان النهي قرينة للفعل المنفي) وهو لا تكفر  
(ولا المبتدأ) اى لانه قرينة للفعل المبتدأ حتى يقدر بالمبتدأ (و) (لهذا) (امتنع) (ف قوله امتنع  
عطف على ما قبلها بحسب المعنى وكأه قبل جازا التركيبان الاولان وامتنع تركيب) (لا تكفر تدخل  
النار) فانه متمم (عند الجمهور) (خلافا للكسائي) (فانه) (اى الشان) (لا يمتنع ذلك) (اى مثل هذا  
التركيب مما يكون المقدّر منتبها مع وقوعه بعد النهي) (عنده) (اى عند الكسائي فانه يجوز ههنا ان  
يقدر ان تكفر تدخل النار بمعونة القرائن قوله) (فامتناعه) (اى فامتناع مثل هذا التركيب انما  
يكون) (عند الجمهور) (ليكون قوله) (لان التقدير) (دليلا لاجمهور يعنى انهم انما حكموا بامتناعه  
لكون التقدير عندهم) (على ما عرفت) (اى من قولنا في تقدير الدليل وهو قوله لان النهي قرينة  
الفعل المنفي لا المبتدأ وقوله) (ان لا تكفر) (تدخل النار) خبر ان يعنى انه لما انحصر التقدير  
عندهم فيما وقع بعد النهي بالنفي كان تقدير هذا التركيب كذلك (وهو) (اى هذا التقدير) (ظاهر  
الفساد) فان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار بل هو سبب لدخول الجنة كما هو في التركيب  
الجارى هذا تقدير دليل الجمهور وهو امتناعه (واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه) (اى الكسائي  
(قول مضاه) (اى معنى هذا التركيب) (بحسب العرف) (يعنى بانضمام عرف الشريعة) (ان تكفر  
تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المبتدأ) (وان كان النهي قرينة الشرط المنفي  
(والعرف قرينة قوية) (اى لا تعارضها قرينة النهي يعنى ان في مثل هذا التركيب تعارض مذكور  
القرينة بين احدهما قرينة النهي فقتضاء الامتناع والاخرى قرينة العرف فقتضاء الجواز فاعتبر  
الجمهور الى الاولى والكسائي الى الثانية) (هذا) (اى هذا الحكم الذى هو انجزام المضارع حاصل  
(اذا قصدت السببية) (اى المذكورة فيما قبل) (واما اذا لم يقصد) (اى السببية) (لم يجز الجزم)  
اى في المضارع الواقع بعد تلك الاشياء الخمسة (قطعا) (اى عدم جواز مطلق عند الكل) (بل  
يجب) (حينئذ) (ان يرفع) (اى ذلك المضارع الواقع) (اما بالصفة) (اى ارتفاعه) (اما لكونه  
صفة) (ان كان) (اى ذلك المضارع) (صالحا للوصفية) (بان يوجد متافقا يكون ذلك المضارع  
صالحا للوصفية) (كقوله تعالى وهب من لدك وليا يرثنى فيمن) (اى فى قراءة من) (قرأ)  
اى قرأ لفظ يرثنى (مر فوطاى وليا وارثا منى) فان يرثنى وقع بعد الامر وهو فهب لى لكنه  
يجوز ان يقصد كون الهبة سببا للارث فيكون التقدير ان تهب لى يرثنى فيحينئذ يكون مجزوما  
ومجوزا ايضا لان يقصد به السببية فيحينئذ يكون يرثنى صفة لقوله وليا يعنى ان المقصود ان  
يهب له وليا وارثا والقراءتان متواترتان فقراءة الجزم على الاول والرفع على الثانى (او بالحال  
كذلك) (اى او يجب ان يرفع الحال) (كقوله تعالى وقدّهم) (اى قاترك الكافرين) (في طغيانهم

بمعهوره) اى يخبرون فان بمعهور مضارع واقع بعد الامر الذى هو فذرهم لكنه ما لم يقصد ان يكون الترك سببا للحيرة لم يحجز انجزا به بل يجب ان يكون مرفوعا لعدم وقوع القراءة بحذف النون بان تكن الجملة منصوبة المحل على ان يكون حالا من مفهوم ذرهم (اى عهدين) يعنى اتركهم متحيرين فى طغيانهم (او بالاستئاف) اى ويجب الرفع حينئذ بان يكون مستأفا (كقول الشاعر ووقال رائد هم ارسوا نزاولها فكل حقت امرى يجرى بمقداره) فان نزاولها مضارع واقع بعد امر وهو ارسوا لكنه ما لم يقصد السببية لم يحجز الجزم بل وجب ان يكون مرفوعا بان يكون جملة مستأفة ومعنى البيت ان الرائد هو من يتقدم لطلب الماء والكلام وارسوا امر من الارساء وهو ارساء السفينة اى حبسها ونزاولها من المزاولة وهو المعالجة والمحاولة وضمير نزاولها راجع الى الحرب اى قال رائد القوم وهو مقدمهم اقيموا قتال فان موت كل نفس يجرى بمقداره اى بقدره الذى قدره الله لا الجبن يخيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للحرب فالامر بارساء لم يقصد به سببية للمعالجة والمحاولة ولما فرغ المص من مسائل الفعل المضارع باتواعه شرع فى مسائل الامر فقال (الامر) قال الشارح (هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها) اى وفى بعض النسخ (مثال الامر) اى بزيادة لفظ المثال كما هو فى شرح المصنف ثم اراد ان يوجه النسخة الثانية فقال (وكأن المراد به) اى اظن ان مراد المصنف بقوله مثال الامر (صفة الامر فانهم) اى فان النحاة (يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون) اى بالامثلة (صنفهما) اى صيغ الماضى وصيغ المضارع وقال العصام اقوى الشاهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة انتهى وفى شرح اللب الامر بالصيغة مقابل للامر باللام افرد به بالذكر لكونه قسما من الفعل برأيه مغايرا للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف التامى والامر باللام فانهما مع الحرف ليسا بقسمين من الفعل كالتنى وبدونها كالمضارع لفظا وحكما انتهى ثم نقل توجيهها آخر فقال (وفى بعض الشرح) والظاهر شروح الكافية فى بيان النكتة لزيادة لفظ المثال (انما قال) اى مصنف (مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر) اى لان لفظ الامر (كما اشهر) اى استعمال ذلك اللفظ (فى هذا النوع من الافعال) كذلك (اشهر) اى استعماله (فى المعنى المصدر ايضا) يعنى من امر يأمر امرا (فاراد) اى المصنف (النص على المقصود) اى ما يكون نصا على ان المراد به فى هذا المقام هو هذا النوع من الافعال (وهو) اى لفظ الامر (فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كاذكره المصنف فى شرحه) والحاصل ان عبارتهم فيه مختلفة فبعضهم قال صيغة الامر وبعضهم قال الامر بالصيغة وقال العصام ان ما قال فى بعض الشروح من انه انما قال مثال الامر ليندفع توهم كونه بمعنى المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع به لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر صيغة الامر كما قال لام الامر والوجه ان يقال الامر فى السنة الصريتين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد

ابن هبنقة واطنه  
سوها صححه الهندي  
هبنقة من غير ذكر  
ابن وقال فى القاموس  
فى التافى المبتق كملس  
الاحق وهبنقة لقب  
ذى الودعات يزيد  
بن ثروان فجعله اقبا  
لاكنية وقال فى العين  
الودعة ويحرك جمه  
ودعات حرز بيض  
يخرج من البحر يضاء  
شقها كشق النواة  
تعلق لدفع العين  
وذات الودع محرك  
الاوتان وسفينة نوح  
صلوات الله عليه  
وسلامه والكعبة  
شرعها الله تعالى وقدس  
لانه كان يعلق الودع  
فى ستورها وذو  
الودعات هبنقة يزيد  
بن ثروان يضرب  
لحمته المثل والمصاح  
وافقه وزاد انه احد  
بنى قيس بن نمامة  
وكان يضرب به المثل  
فى الحق وقال الشاعر  
هش مجذوكن هبنقة  
القيسى او مثل شعبة  
بن الوليد وقد شنع  
الشارح تشبيها لفاضل  
الهندي وذلك كان  
منه امرا بديما ولا  
يرض بمنزلة عن مثله  
لثله وقد اخذ كثيرا  
من فوائد شرحه هذا  
من حواشيه واغجب  
منه انه ليس ما نقله من  
الهندي مرضيا كيف

المثال ليكون في قوة التمييز عنه بالامر بالصيغة انتهى واقول ان هذا التوجيه بيان للنكتة  
ال اخرى فلا تنافي بين تعدد النكات وقوله (صيغة) بالرفع خبر للمبتدأ اي الامر او مثال  
الامر صيغة (يطلب بها) اي بتلك الصيغة (الفعل) (شامل) اي قوله يطلق بها الفعل  
جنس شامل (لكل امر غائبا كان) نحو لينصر (او مخاطبا) نحو انصر (او متكلما)  
نحو لا انصر لتنصر (معلوما) اي وسواء كان ذلك المجموع معلوما نحو لينصر انصر  
(او مجهولا) نحو لينصر لتنصر مع ان افراد المحدود منها هو المخاطب المعلوم (من  
الفاعل) (احتراز) اي هذا القول بمنزلة الفصل للتعريف احتريزه (عن المجهول مطلقا  
اي غائبا ومخاطبا ومتكلما) فانه اي وانما حصل به الاحتراز لان المجهول (يطلب به  
العمل عن المفعول لاعن الفاعل) (المخاطب) (احتراز) اي هذا فصل آخر يحتريزه (عن  
الغائب والمتكلم) فانه يطلب بهما في الاول من الفاعل الغائب وفي الثاني من الغائب المتكلم  
والبناء في قوله (يحذف حرف المضارعة) متعلق بقوله يطلب ايضا لكن الاول مطلق  
والثاني مقيد لان الاول متعلق به باعتبار مطلق الطلب والثاني متعلق به باعتبار الطلب  
بالصيغة من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه فلا محذور (احتراز) اي وهذا القول يحتريز  
به (عن مثل قوله تعالى وبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب) فانه يصدق عليه  
انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس يحذف حرف المضارعة  
وانما قال فيمن قرأ على صيغة الخطاب فانه فيمن قرأ على صيغة الغائب يخرج بقوله من  
الفاعل المخاطب (وعن مثل) اي قوله يحذف احتراز ايضا عن مثل (صه) بمعنى اسكت  
(ورويد) بمعنى امهل فانها وان صدق عليهما انه يطلب بهما الفعل من الفاعل المخاطب  
لكن هذا الطلب ليس يحذف حرف المضارعة ثم شرع في بيان حكم هذا الامر من  
الاعراب والبناء فقال (وحكم آخره) (اي آخر الامر) هذا تفسير للضمير الجزوم والمراد  
بالحكم هو الاثر الحاصل في آخر الكلمة وقوله (في الحقيقة) تفسير للفظ الحكم يعني وانما  
قال وحكم آخره ولم يقل انه مجزوم لان هذا الامر في الحقيقة ليس بمجزوم (عند  
البصريين) بل هو (الوقف والبناء على السكون) وانما لم يكن مجزوما (لانتفاء) اي  
لانتفاء السبب الذي (يقضي اعرابه وهو) اي السبب المقتضى للاعراب هو (حرف  
المضارعة لان مشابهته) اي مشابهة المضارع (بالاسم المقتضية) اي المشابهة التي تقتضي  
(للاعراب انما هي) اي تلك المشابهة حاصلة (بسيبه) اي بسبب ذلك الحرف فاذا انتفى  
السبب انتفى السبب ايضا وقوله (وفي) حكم (الصورة) معطوف على قوله في الحقيقة يعني  
انه في الحقيقة مبني وفي حكم الصورة حكم آخره (حكم المجزوم) وقوله (اي مثل حكم  
المضارع المجزوم) اشارة الى ان قوله حكم المجزوم خبر للمبتدأ والى ان المحل انما يصح  
بتقدير المضارع وهو تشبيه بليغ والى ان موصوف المجزوم محذوف وهو المضارع وقوله  
في اسكان الصحيح) اشارة الى وجه مشابهة الاثر في المبني لاثر المجزوم يعني ان اثر

وقد كتب فيه اشارة  
الى القدر فيه كما هو  
دأبه وما ذكره من  
زيادة ابن حق لان  
المتخصري وغيره  
من الثقات جعلوا  
المثل احق من حقيقة  
من غير ابن واما  
ما في به في الامراض  
على الشارح قدس  
سره حيث شنع  
على الهندي كذلك  
ظلم بذلك لان  
هذا ليس اذراه به  
بابا زهفوتاه وضما  
من رتبته باظهار  
سقطاته بل تبيينها  
على المرام حسبما ظهر  
له من الرد والقبول  
والنقض والايام كيف  
ورفع قدره قدس  
سره اعلى من ان  
يروم نحوه ويحوم  
حوله فان هذا  
شان القاصرين ليس  
الا قوله واما قوله  
ولست بالاكثر منه  
حصى الخ قبل والا  
قرب ان يقال اللام  
التفضيلية لعدم فلا  
مانع لاجتماع لام  
الجلس مع من ومع  
ذلك قليل هربا من  
صورة اجتماع مالا  
يجوز اجتماعها وهذا  
القول باطل لانهم  
لم يأتوا بمن الا لبيان  
المفضل عليه واللام  
يفيد ذلك فلم يكن  
لجمع بينهما معنى  
ايضا فان معنى  
التعريف باللام جملة

الامر المبني على الوقف كالمضارع المجزوم في كون آخره ساكنا عند كون الآخر صحيحا  
(وسقوط) اي وفي سقوط (نون الاعراب) وهي نون التثنية وجمع المذكر والمخاطبة  
(وحرف العلة) اي وفي سقوط حرف العلة اذا كان آخره حرف علة وانما كان  
حكمه كذلك (لانه) اي الامر بالصيغة (لما شابه) اي ذلك الامر (ما) اي امر الغائب  
الذي (فيه اللام) اي لام الامر حال كون ذلك الامر الذي باللام (من المجزوم) اي من  
المضارع المجزوم (معنى) اي من جهة المعنى في كونهما للطلب (اعطى له) جواب لما اي  
لما كان كذلك اعطى ذلك الامر الحاضر المبني (حكمه) اي حكم امر الغائب المجزوم  
(تقول اضرب) بسكون الباء (اضربا اضربوا) بسقوط النون فيهما وكذلك في اضربي  
واضربا (واخش) اي وتقول ايضا خش بسقوط الالف في آخره (واغزو ارم) بسقوط  
الواو والياء فيهما (كما تقول) اي في المجزوم (لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش  
ولم يغزو ولم يرم) هذا مذهب البصريين وذهب اليه المصنف (وذهب الكوفيون الى انه) اي  
الامر بالصيغة (معرب مجزوم بلام مقدرة) فانهم قالوا ان حذف حرف المضارعة مع عدم  
اللام مطرد لكثرة استعمال المخاطب في محاوراتهم بخلاف الامر الغائب فانه اقل استعمالا  
وبقي مجزوما بسلك اللام المقدرة وقال في شرح اللب ان وجه بناء الامر الحاضر عند البصريين  
على السكون في المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه اصلا في البناء وحركه عند لحوق  
ضمير الفاعل الساكن بحركة مجازية واما حذف الآخر في المقتل فللتنخيف فيما كثر  
استعماله وهو السبب في تجريد الصيغة لهذا الامر دون الغائب والمتكلم ثم قال ان بعضهم  
استحسن ما قيل ان اصل الفعل لتعمل بالاتفاق اذا الطلب مفهوم من اللام لكونها منوية  
مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوم ومنبهة عند البصرية فيكون موقوفا فلا حذف  
في الفرع وانما يبعد زوال الجازم لما مر انتهى واقول خذ ما صفا والله اعلم ولما فرغ  
المصنف من بيان حكم آخر هذا الامر شرع في بيان حكم اوله فقال (فان كان) الفاء  
تفصيلية يعني ان في حكم اوله تفصيلا لانه اما ان تقع بعد حرف المضارعة حرف متحرك  
او حرف ساكن ولما كان المصنف متعرضا للشق الثاني فقط كان على بيانه ان يكون اسم  
كان قوله الاتي ساكن واراد الشارح ان يذكر الشق الاول ما زج القول المصنف بان يجعل  
اسم كان في قوله ان كان (بعده) (اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه) قوله (حرف متحرك  
اي ان كان بعد حرف المضارعة الذي اريد بحذفه او بعد حذفه بالفعل حرف متحرك  
(اسكن) اي حكمه انه اسكن (آخره) فقط (وجمل ما بقى) من جوهر مر (امر اتقول في تعد)  
بعد حذف التاء منه (عد) لان العين التي وقعت بعد التاء متحركة (وفي تضارب) اي ويقول  
في تضارب من المضاربة بعد حذف تائه (ضارب) ثم اراد ان يعتذر من طرف المصنف لترك  
بيان هذا الشق بقوله (ولم يذكر المصنف هذا القسم) يعني ما كان بعده متحرك (اظهره)  
لعدم احتياج لصرف ومعالجة فيه بخلاف القسم الاخر ثم اوصل الشارح بقوله (وان

للمعهود المفضل على  
من عهد تفضيله عليه  
ومعنى من تفضيله على  
من ذكر بعد ما دون ما  
سواء فيصير باعتبار  
المعهد لا باعتبار  
المعهود ذلك متناقض  
وايضاً فان من تشر  
باحتياجه ونقصانه  
وللام تشر باستغناء  
وكاله فلو جمع بينهما  
لكان كالجمل بين  
التقيضين ثم ان القائل  
سمى لام المعهد بلام  
الجنس بناء على ما  
زعم من ان لام  
المعهد متفرع على  
الجنس وهذا كما  
ترى ولم يلتفت الشارح  
قدس سره الى  
سائر الوجوه التي  
ذكروها من زيادة  
اللام وتعلق من  
بمحذوف اي لت  
بالاكثر اكثر منهم  
والمحذوف بدل استغناء  
بالاحسن قوله ويجوز  
ان يقال في مثله  
ان المحذوف هو  
المضاف اليه اي  
اكبر كل شيء اورد  
عليه انه لابد من  
تفويض المضاف اليه  
واجيب بانه مم لان  
المضاف غير منصرف  
مناف للتوئين وينتقض  
بالتمويض في جوارحه  
من جملة تنوين الموض  
على انه لا مانع من جملة  
تنوين الموض على انه لا

كان بعده حرف) لقوله (ساكن) الى قوله فان كان بعده والواو في قوله (وليس) حالة  
 وفسر اسمه بقوله (المضارع) وقوله (رباعي) خبره والجملة منصوبة للمحل على انها حال من  
 قوله ساكن يعني ان كان بعد حرف المضارعة او حذف حرف ساكن حال كون ذلك المضارع  
 غير رباعي زيدت همزة الوصل اعلم ان الرابط للحال الى ذوى الحال في هذه الجملة هو  
 الواو فقط فانه ليس في الجملة ضمير راجع الى ذى الحال الذى هو قوله ساكن كذا في المعرب  
 وفيه ايضا لم يتقدم الحال على ذى الحال مع ان ذا الحال تنكرة محضة لكونه مقترنا بالواو  
 لان الحال اذا اقترن بالواو كما في جاءني زجل والشمس طالعت لم يحز تقديم الحال على ذى  
 الحال فضلا عن الوجوب رعاية لاصل الواو الذى هو المعطف كما صرح به عصام الدين  
 في الحاشية انتهى ولما كان قوله رباعي شاملا للرباعي المزيد على الثلاثي وللمجرد يوم  
 شموله ههنا وليس كولا فان الرباعي المجرد من القسم الذى وقع بعده متحرك فاذا اذ الشارح  
 ان يفسر الرباعي ههنا فقال (والمراد بالرباعي) اى المني (ههنا) اى في علم النحو (ما) اى  
 رباعي (يكون ماضيه على اربعة احرف) حال كونه (من المزيد فيه) لا من المجرد هذا  
 تخصيص للرباعي من المزيد على الثلاثي وهو ابواب ثلاثة اعني الافعال والتفصيل والمفاعلة  
 وقوله (وانما هو باب الافعال لا غير) تخصيص آخر يعني ان المراد بالرباعي هو باب الافعال  
 لا غير كذا خصصه الرضى وتبمه الشارح وقال العصام وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي  
 لا يخص المزيد وقوله انما هو باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف  
 ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذى بعده حرف مضارعة ساكن وكذا  
 قوله ههنا بمعنى في مضارع رباعي بعد حذف حرف مضارعة ساكن انتهى وقوله (زدت)  
 جواب ان يعني ان كان بعده ساكن كذلك فحكمه انه تزداد (همزة وصل) (على ما)  
 اى على جوهر اللفظ الذى (بقى) ذلك الجوهر (بعد حذف حرف المضارعة) عليه وانما  
 زدت تلك الهمزة (ليتوصل بها) اى بتلك الهمزة (الى النطاق بالساكن) لتذرا لابتداء  
 بالساكن وقوله (حال كون تلك الهمزة) اشارة الى ان قوله (مضمومة) بالنصب حال  
 من الهمزة وقوله (ان كان بعده) قيد لقوله مضمومة يعني ان كون الهمزة مضمومة انما هو  
 عند كون ما بعده (اى بعد الساكن) (ضمة) يعني من الباب الذى يكون عين فعل مضارعه  
 مضمومة وانما كانت مضمومة ولم تكن مفتوحة (دفعاً) اى لقصد الدفع (الالتباس) اى الواقع  
 (بالمضارع) اى بسبب وجود المضارع المعلوم المتكلم على تلك الهيئة ايضا (على تقدير الفتح)  
 اى على تقدير كونها غير مضمومة فانها حينئذ اما مفتوحة او مكسورة فان كانت مفتوحة  
 يلزم ذلك الالتباس (فانه اذا قيل فى اقل) بضم الهمزة (اقل بفتح التاء) وفتح الهمزة  
 (التبس بالواحد المتكلم المجهول) اعلم ان نسخة الجامى ههنا هكذا فانه اذا قيل فى اقل  
 اقل بفتح التاء وقال العصام وهذا يعني قوله بفتح التاء الى آخره سهو من قلم الناخ لان  
 الكلام فى ابطال فتح الهمزة وكسرها لتبين الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء

مانع من البناء على  
 الضم كما في قبل  
 هكذا قبل وفيه  
 مافيه قوله احدهما  
 وهو الاكثر ان  
 يقصد به الزيادة  
 استشكل حل القصد  
 على المعنى الذى هو  
 المتى واجيب بوجه  
 احدهما جعل احدهما  
 محذوف المضاف اى  
 قصد احدهما وتانسهما  
 جعل ان قصد محذوف  
 الجار اى احدهما  
 حاصل بان قصد  
 وثالثها جعل محذوف  
 المضاف اى ذوان  
 يقصد والشارح الى  
 دفعه بقوله اى احدهما  
 زيادة موصوفة  
 المقصودة به الخ  
 وكانه جعل ان قصد  
 مصدرا مضافا الى  
 الزيادة بحسب المال  
 وجعله بمعنى المفعول  
 وجعل الاضافة بيانية  
 ولا يخفى انه تكلف  
 بل تصف كذا قبل  
 وتخصيص ما اختاره  
 الشارح قدس سره  
 بالنسبة الى التكلف  
 مما لا وجه له والوجه  
 البرئ منه ان يقال  
 ليس المراد بالمعنى  
 المعنى بل الناية على  
 ما هو المتعارف فلا  
 اشكال فى حل القصد  
 عليه قوله باعتبار  
 تحققة فى ضمن بعضهم  
 قبل الاولى فى ضمن  
 ماعدا المفضل للا  
 يتوهم انه يصح قصد  
 التفضيل باعتبار اى

وكسرها على انه لا يطلب احد بانه لم يفتح التاء ولم يكسر حتى يكون لسانه فائدة والصواب انه اذا قيل فيه اقل بفتح الهمزة التيسر بواحد المتكلم المعروف في حالة الوقف واذا قيل بكسرة الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو قيل انتهى فعلى هذا يكون قوله (وبالماضي المجهول من الرباعي وبالمضارع المعلوم من الرباعي اذا قيل اقل بكسر التاء) سهوا ايضا فانه يقتضى صرف كلام المصنف الى ما يريد في الظاهر وقوله وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة يعنى انها انما ضمت لانه يلزم على تقدير فتحها الالتباس فاريد دفعه ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر اى على تقدير كسر الهمزة وقوله (ومكسورة) بالنصب معطوف على قوله مضمومة (فيا سواء) وقوله (اى سوى ساكن) تفسير للضمير المجزور يعنى انها زيدت همزة الوصل على ما بقى حال كونها مكسورة في صورة ساكن سوى ساكن (بعده ضمة) وانما قلنا في صورة ساكن لان الهمزة لاتزاد في نفس الساكنين ولا معنى لان يقال انها زيدت في ساكن كذا في بعض الحواشي وقال العصام انه ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من المضارع بعده ساكن فيه بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواء الى صيغة الامر الذى من مضارع بعده حذف حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت اى في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة انتهى فاذا كان ما عبارة عن الصورة استغنى عن التكلف وقوله (سواء كان بعده) اشارة الى شمول الحكم المذكور الى صور يعنى ان كسر الهمزة اذا كان بغير الصورة التى لم يقع بعد الساكن فيها ضمة يشمل لما كان بعده (كسرة او فتحة فانه) يلزم الالتباس في كل صورة منها فانه (لوضم) اى الهمزة (في مثل اضرب) يعنى فيما وقع بعد الساكن كسرة (لالتبس) اى ذلك الامر (بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتح) اى الهمزة على تقدير كسرة ما وقع بعد الساكن ايضا (لالتبس بالامر منه) اى من الاضراب (ولو ضم) اى الهمزة (في علم) يعنى فيما وقع بعد الساكن فتحة (لالتبس بالمضارع المجهول) للمتكلم (ولو فتح) اى الهمزة على ذلك التقدير ايضا (لالتبس بالماضى الرباعي) (نحو اقل) (مثال لما) اى للامر الذى (يكون بعد حرف المضارعة ضمة) (واضرب) (مثال لما يكون بعده كسرة) (واعلم) (مثال لما يكون بعده فتحة) وهذا كله اذا لم يكون رباعيا (وان كان رباعيا) اى من باب الافعال (مفتوحة) فقوله (اى فالهمزة مفتوحة) اشارة الى انها خبر للمبتدأ المحذوف والجملة الاسمية جزاء الشرط يعنى ان كان المضارع المذكور مضارعا من باب الافعال فالهمزة بعده حذف حرف المضارعة مفتوحة وهمزة قطع وانما كانت كذلك (لانها) اى لان تلك الهمزة (همزة اصل) اى داخلة في حروف الكلمة قوله (ردت) على صيغة المجهول اما صفة للهمزة او استثنائية يعنى انها هى الهمزة التى كانت في اصل الكلمة وهى همزة افعل وكانت محذوفة لكنها صارت مردودة لان (لارتفاع موجب حذفها) اى لارتفاع المانع الذى يوجب ويقتضى حذفها (وهو) اى ذلك الموجب (اجتماع همزتين في المتكلم

بعض كان قلنا بل الامر بالعكس لان التبادر من ما عدا المفضل ما ليس ممن اضيف اليه فيفسد المعنى بخلاف عبارة الشارح قدس سره قوله لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره الخ قيل لا يخفى ان هذا الوجه لا يندوجه التزام الاضافة ولو الى غير المفضلة عليه كافي القسم الثانى من الاضافة وهذا من قيل لا يمينه اذ لا ملتزم للاضافة وليس الكلام الا في صورة الاضافة الا ترى الى قوله فاذا اضيف ومن البين ان ما ذكره الشارح قدس سره وجه وجبه متكمل بافاده اولوية هذا القسم من ذلك القسم ووجه كونه اكثر قوله مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده قيل يوم ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواء صرح به الرضى الا انه يشبه ان يكون المراد بجميع من سواء الجميع حقيقة او عرفا ما يتبادر مرقا لصد فضيله عليه وليس مما

يلتفت اليه لان هذا  
الكلام برئ من مثل  
ذلك الابهام ولوسلم  
فلاعتباره لتصريح  
الشارح بمثلين المراد  
بالفضل عليه كليهما  
الجميع قوله ويضاف  
لتوضيح اسم التفضيل  
وتخصيصه قيل زاد  
قوله وتخصيصه لان  
الاضافة اذا كانت الى  
النكرة لتخصيص وفيه  
انه لا حاجة الى ذكره  
لان الاضافة لتوضيح  
يشمل التعريف  
والتخصيص ولا تقابل  
والاضافة لتوضيح  
واما التقابل بين  
الاضافة لتعريف  
لتخصيص وقوله نحو  
قولك نبينا صلى الله  
عليه وسلم اقول ونحو  
محمد الفضل البشر  
حيث يراد انه الفضل  
جميع المخلوقات ومن  
جلس البشر وليس  
الامر كما زعم القائل  
بل عطف التخصيص  
على التوضيح من قبيل  
عطف التفسير كما  
يرشدك اليه شرح  
المصنوعين الرغزري  
بالخصيص دون  
التوضيح وانما عدل  
من عبارته لتلايقهم  
اختصاص الاضافة  
بالنكرات فان الامر  
ليس كذلك بدليل

الواحد) وهو اكرم وقوله (لا همزة وصل) عطف على قوله همزة اصل يعني ان تلك  
الهمزة ليست بهمزة وصل لان همزة الوصل انما تزداد لابتداء الكلمة لا لافادة معنى زائد على  
الاصل المادة وهذه الهمزة ليست كذلك بل هي تزداد لافادة معنى زائد على المعنى الذي افاده  
الثلاثي المجرد من المعتدى وغيره من معاني باب الافعال وقوله (مقطوعة) بالرفع خبر بعد  
خبر اوصفة للمفتوحة وقوله (لذلك يمينه) اشارة الى ان علة كونها مقطوعة هي يمينها  
علة كونها مفتوحة وهي كونها اصلية فان كل همزة هي اصل في الكلمة لازائدة لاجل  
شئ فهي همزة قطع ولما كانت صيغة الفعل المجهول مخالفة لصيغة المعلوم شرع في بيانه  
فقال (فعل ما لم يسم فاعله) يعني الفعل المجهول وقوله (اي فعل المفعول الذي) اشارة الى  
ان ما في قوله ما لم يسم موصولة وعبرة عن المفعول وقوله (لم يذكر فاعله) اشارة الى ان  
لم يسم بمعنى لم يذكر لا بمعنى انه فعل لم يكن له فاعل لانه محال والمراد من المفعول هو نائب الفاعل  
الذي ذكر تعريفه في المرفوعات بقوله مفعول ما لم يسم فاعله وقوله واطافة الفاعل شروع  
في تصحيح اضافة الفاعل الى الضمير الراجع الى الموصول الذي هو عبارة عن المفعول  
كما هو الظاهر فقال (واضافة) لفظ (الفاعل اليه) اي الى الضمير الذي يرجع اليه (لادنى  
ملازمة) فان الفاعل انما يضاف الى الفعل لا الى المفعول وانما يضاف اليه بملازمة فعله  
وقوع ذلك الفعل عليه وقوله (او على حذف مضاف) معطوف على قوله لادنى ملازمة  
يعني هذه الاضافة انما تصح اما بحملها على كونها لادنى ملازمة او على حذف مضاف اي  
بين الفاعل والضمير في قوله فاعله (اي فاعله فعله) وقوله (الواقع عليه) للاشارة الى ان  
اضافة الفعل الى الضمير الراجع الى المفعول ايضا لادنى الملازمة وهي مناسبة وقوعه عليه  
وهذا التوجه انما يحتاج اليه اذا كان الموصوف عبارة عن المفعول واما اذا لم يكن عبارة  
عنه بل كان عبارة عن الفعل فلا يحتاج الى هذين التوجيهين واليه اشار بقوله (ولا يبعد  
ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله) فحينئذ يكون المراد من المضاف هو الفعل  
العام ومن المضاف اليه الفعل الخاص فيكون المعنى فعل الفعل الذي لم يذكر فاعله (ويكون  
اضافة الفعل) اي العام الشامل له ولغيره (اليه) اي الى الفعل الخاص بالمجهول (بيانية)  
نحو خاتم فضة وهذا عند البعض واما عند الجمهور فهي الاضافة لامية من قبيل اضافة العام  
الى الخاص كيوم الاحد كذا في المغرب لزي زاده فقوله ما لم يسم فاعله مرفوع على انه  
مبتدأ وقوله (هو) ضمير فعل ان كان ماموصولة وقوله (ما حذف) خبر لقوله فعل  
او يكون هو ضميرا مرفوعا منفصلا مبتدأ ثانيا وما حذف خبره والجملة خبر للمبتدأ الاول  
هذا على النسخة التي فيها الواو في هو كما هي النسخة التي اختارها صاحب المصنوعين واما على  
النسخة التي وجدناها في بعض النسخ المتن وهي هكذا وهو ما حذف فاعله فيكون حينئذ  
قوله فعل ما لم يسم مبتدأ محذوف الخبر وهو ماسيا في او نحوه وجملة هو ما حذف تكون  
جملة اخرى فتأمل يعني ان فعل ما لم يسم فاعله هو فعل حذف (فاعله) اي فاعل ذلك الفعل



ولم يذكر ظاهر ولا مضمر ابداً ولا مستكنا وضم الشارح قوله (واقم المفعول مقامه) الى قول المصنف لكونه مراداً به ثم اعتذر عن المصنف لتركه فقال (ولم يذكر) اى المصنف (هذا القيد) اى قولنا واقم المفعول (ههنا) اى فى تعريف المجهول وقد ذكره فى تعريف نائب الفاعل مع انه المراد فى كل من الوضعين (اكتفاءً بذكره) اى بذكر المصنف او بذكر ذلك القيد (فيما سبق) فى تعريف نائب الفاعل حيث قل كل مفعول حذف فاعله واقم هو مقامه وقال المصنف ولك ان تقول لم يذكره اعتماداً على اشتها رانه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه انتهى ثم شرع فى تفصيله من حيث التعبير فقال (فان كان) وقوله (الفعل الذى) تفسير للضمير المستتر فى كان يعنى ان ذلك الفعل اما ماض او مضارع فان كان الفعل الذى (اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه) وانما فسر حذف واقم بقوله اريد حذف واقامة لانه من قيل واذا قرأت القرآن يعنى بذكر الفعل ويراد سببه (ماضياً) وجواب ان فى كلام المصنف هو قوله ضم اوله ولكن لما كان الجزاء فى الحقيقة هو التغير وكان الضم سبباً له قدره الشارح بقوله (غيرت صيغته دفعا للبس) اى للبس المجهول بالمعروف وأشار بقوله (بان) (ضم اوله) الى ان علة التغير هى دفع اللبس والضم سبب له فاقم السبب مقامه وقوله (وكسر ما قبل آخره) عطف على ضم اى غيرت بان يحمل الحرف الاول منه مضموماً والحرف الذى يقع قبل آخره مكسوراً (مثل ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (ودحرج) بضم الدال وكسر الراء (واعلم) بضم الهمزة وكسر اللام ثم ذكر الشارح وجه اختيار التغير فى المجهول مع انه اذا كان المعروف فى هذه الصورة يحصل المقصود فقال (واختبره هذا النوع) وقوله (من التغير) بيان لجنس النوع يعنى ان للتغير الذى اندفع به اللبس انواعاً يحصل بها المقصود لكنهم انما اختاروا هذا النوع وهو ضم الاول وكسر ما قبل الآخر مع انه ان عكس الامر بان كسر الاول وضم ما قبل الآخر حصل المقصود (لان معناه) اى معنى المجهول (غريب) اى معنى غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل (فاختبره) اى للدال على المعنى القريب (وزن غريب) وقوله (لم يوجد) صفة كاشفة للغريب لان وزن القريب هو وزن لم يوجد (فى الاوزان) اى المتداولة عند البلغاء وانما كان هذا الوزن غريباً غير موجود (للخروج من الضمة) اى لوجود الخروج فيه من الضمة (الى الكسرة) وقوله (ووزن فعل) جواب عن سؤال وهو ان وزن فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب ولم يختاروا الاول عليه فاجاب عنه بان هذا الوزن الخ وقوله (بالخروج من الكسرة الى الضمة) متعلق بقوله (وان كان) يعنى ان هذا الوزن وان كان (غريباً) بسبب وجود الخروج من الكسرة الى الضمة مع حصول المقصود وهو انه (يدل على غرابة المعنى ايضا) اى كما يدل الوزن الاول (لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اقل) اى من عكسه واذا كان اقل من الاول (فلا ضرورة فى اختياره) اى فى اختيار الاقل على الثقيل (بعد حصول المقصود) اعنى دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى (باختفائه) اى بالتقبل الذى

يوسف احسن اخوته  
وليت شمعى ماوجه  
التثنية بمحمد افضل  
البشر قوله ولا  
يسمى اسم التفضيل  
فى اسم مظهر الرفع  
بالفاعلية وتقديره ثم  
بقريئة الاستثناء  
قيل وجه يكون  
الاستثناء قريئة ان  
العمل فى المستثنى بالرفع  
على الفاعلية وفيه  
بحث لانه يصح  
الاستثناء قيل وجه  
كون الاستثناء قريئة  
ان العمل فى المستثنى  
بالرفع على الفاعلية  
وفيه بحث لانه يصح  
الاستثناء مع بقاء  
العمل على عمومته  
يعنى لا يعمل اصلاً  
فى مظهر الا فى مظهر  
كذا فابتدأ ان العمل  
فى هذا المظهر لا  
يتصور الا بالفاعلية  
وايس ذلك فان المعنى  
ولا يعمل فى مظهر  
فى جميع الاوقات  
الا فى وقت كذا  
فتمين ما قاله الشارح  
قدس سره وزوم  
اختصاص المظهر  
المذكور بالفاعل لانه  
يسمى فى الطرف  
والحال والتمييز بلا  
شرط نى كما فى شئ  
كما فى الترح قوله  
وانما خص المظهر لانه  
يسمى فى المفعول والرضى  
قيداً بالمستتر فلا  
يجوز هند زيد افضل

هو اخف بالنسبة الى الاثقل قوله (ويضم) بحركات الميم فعل مضارع مجهول ومجزوم كما  
في لم يدلانه معطوف على ضم يني على الجزاء يعني ان كان الفعل المجهول ماضيا ضم اوله وكسر  
ما قبل آخره ويضم (الثالث) اي الحرف الذي وقع ثالثا (مع همزة الوصل) اي انما يضم  
الثالث اذا وقع ذلك الماضى بهمزة الوصل (نحو انطلق) يضم الهمزة والطاء الذي هو الحرف  
الثالث وبكسر اللام الذي هو ما قبل الاخر (واقدر) يضم الهمزة والتاء التي هي الثالث  
وبكسر الدال (واستخرج) يضم الهمزة والتاء التي هي الثالث وبكسر الراء وانما يضم الحرف  
الثالث مع همزة الوصل (ثلاثا يلبس في الدرج بالامر) الذي (من ذلك الباب) يني لو اقتصر  
على ضمة الهمزة وهي همزة وصل تحذف الوصل لا تلبس حينئذ بصيغة الامر من ذلك الباب  
في الوقف بخلاف غير - فان الدرج وغير حال الوقف فانه متميز بحركة الهمزة وحركة الاخر  
وقوله (و) (يضم) (الثاني التاء) اعني قوله والثاني معطوف على قوله الثالث واليه  
اشار الشارح بزيادة يضم ان المجهول الذي ضم اوله وكسر ما قبل آخره امام صدر بالهمزة  
او بالتاء فان كان مع الهمزة يضم الحرف الثالث وان كان مع التاء يضم الحرف الثاني (مثل تعلم)  
يضم التاء والحرف الثاني الذي هو العين وبكسر اللام الذي هو ما قبل الاخر (ونحو هل)  
يضم التاء والجيم وبكسر الهاء مجهول تجاهل قلبت الالف واوا في المجهول لانضمها ما قبلها  
(وتدخرج) يضم التاء والدال وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثاني اذا وقع التاء (ثلاثا  
يلتبس) اي ذلك الماضى الواقع مع التاء اذا كان مجهولا (بصفة مضارع علمت وجاهلت  
ودخرجت) يعني انهم لو اقتصروا في التمييز على ضم التاء وقالوا في مجهول تلم اعني بفتح  
التاء تلم يضم التاء وفتح العين لا تلبس بمجهول المضارع من علم تعلم فانه اذا كان مع التاء وضم  
تاؤه في مجهوله يكون يضم التاء وفتح العين ولم يعلم انه هل هو مجهول تلم الماضى او مجهول  
تلم المضارع وكذا في جاهل تجاهل اذا قيل تجاهل لم يعلم انه هل هو مجهول تجاهل الماضى او  
مجهول تجاهل المضارع وكذا اذا قيل في مجهول ماضى تدخرج يضم التاء وفتح الدال لم يعرف  
انه هل هو مجهول تدخرج الماضى او مجهول المضارع من دخرج وانما غير العبارة  
هنا حيث اورد بقوله ويضم ولم يقل وضم للاشارة الى ثبوت ضم اول الحرف في جميع  
صور الماضى المجهول وحدوث ضم الثالث او الثاني في بعض الاحيان واشار الشارح ايضا  
بيراد علمت وجاهلت ودخرجت بالتاء الى كونها ايضا في الماضى وقوله (خوف اللمس)  
بالنصب مفعول له ليضم واليه اشار بقوله (هذاعلة لقوله ويضم الثالث والثاني) وفصله  
الشارح كما عرفت ولما كان في الماضى المجهول من الناقص لغات اراد ان يذكر ما هو الافصح  
منها وهو غير ذلك فقال (ومثل العين) وهي مبتدأ الاول وخبره جملة الافصح فيه قيل  
وبمع ولما كان مثل العين شاملا لمثل العين وحده ومع اللام اراد ان يفسره على وفق المراد  
فقال (اي ما يكون عنه فقط معتلا لا يرد عليه مثل طوى وروى من اللغيف) يني المراد  
منه ما يكون عنه معتلا لا ما يكون عنه ولا منه معتلين فان الحكم الاتي خاص بالاول ولو

هي منه وما ذكره  
من التعليل انما يتم  
في المستتر كيف والمراد  
بعدم ظهور اثر العمل  
في المضمر لانه لا يظهر  
وجسود المضمر حتى  
يعرف اثر العمل فيه  
محلا لا انه لا يظهر  
في افظه اثر العمل  
والاجاز محله في  
سائر المبنيات والعجب  
من القائل حيث لم  
يخطر بباله ما هو  
اقرب الى الوقوع  
ولم يقل ان الشارح  
قدس سره اراد  
بالمضمر المستتر وترك  
التقييد به اعتمادا على  
ظهور كونه مرادا  
عما ذكره في التعليل  
فانه انما يتم في المستر  
الى آخر ما ذكره  
قوله وانما خاص بالفعل  
لانه لا ينصب المفعول  
به سواء كان مظهرا  
او مضمرا قيل وبما  
قدمناه ظهر لك انه  
ينبغي ان يراد بالمظهر  
المفوق مظهرا كان  
او ضميرا بارزا ونظيره  
قوله رافعه لظاهر  
في تعريف المبتدأ  
فانه يراد بالظاهر  
فيه المفوق ظاهرا  
كان او ضميرا بارزا  
فلا حاجة الى التخصيص  
بالفعل لانه يصح  
الحكم بانه لا يدل في  
مفوق الرفع بالفاصلة

والنصب بكونه مفعولا  
به الا اذا كان لشي  
الخ فلا يعمل الرفع  
بالفاعلية والنصب  
بكونه مفعولا به ولم  
يقبل لا يعمل في المفعول  
به لانه يعمل فيه  
بحرف التقوى فيقال  
انا اضرب منك زيد  
وقد عرفت كيفية  
ما قدمه وانه من اى  
قيل وقوله لانه يصح  
الحكم بانه لا يعمل  
الخ باطل لانه ايضا  
قد خصص بهذين  
لعدم اختصاص العمل  
بهما وقوله فانه  
يعمل الرفع بالفاعلية  
والنصب بكونه مفعولا  
به باطل ايضا لانما فهم  
عمل انه لا يعمل  
النصب بكونه مفعولا  
به مطلقا قوله وانما  
لم يعمل الرفع بالفاعلية  
الخ قيل ما ذكره من  
الدليل لا ينحصر بنى  
عمل الرفع بالفاعلية  
بل يجري في نفي عمل  
النصب بكونه مفعولا  
به فلا وجه لتخصيص  
الدموى وقوله لانه  
لما كان الخ الاولى  
ترك اعادة اللام لانه  
مع السابق وجه واحد  
لنفي عمل الرفع وليس  
وجها مستقلا كما يفيد  
اعادة اللام وذلك  
من الاوهام لان  
الكلام في رفع الفاعل

لم يكن كذلك يرد عليه ان مجهول طوى هو طوى بضم الطاء وكسر الواو وان مجهول  
روى هو روى بضم الراء وكسر الواو ويرد عليهما انهما من معتل العين مع انهما لا بنى منهما  
صفة مثل بيع وقيل بكسر الفاء (فانه لا يمثل عينه) بان قلب واو هاء وان تكسر فاؤها  
لوقوع الياء بعدها كما كان في بيع وقيل وانما لم يعمل عين اللغيف (لثلاثى) اى لثلاثى يكون  
اعلال العين موصلا (الى اجتماع اعلالين في روى ويطوى) اى في مضارعهما المجهول  
فانه اذا اعل طوى مثلا بان يحذف ضمة الطاء قبل كسرة الواو ثم تنقل كسرة الواو الى  
الطاء ثم قلب الواو ياء لزم ان يوجد في مضارعه اعلالان احدهما قلب الياء التى هى لام  
الفعل الفا والثانى نقل حركة الواو التى هى عين الفعل الى ما قبلها ثم قلبها الفا بخلاف  
مضارع بيع مثلا وهو يباع فانه ليس فيه اعلالان بل فيه اعلال واحد فقط لكونه محجبا  
(قيله الا صوب) اى او رد صاحب الوافية على عبارة المصن بان الا صوب فيها (ان يقال معتل  
العين المنقلبة عنه الفا) يعنى بزيادة قوله المنقلبة عنه الفا حتى يخرج عن الحكم المذكور والمعتل  
الذى لم يتقلب عنه الفا (لثلاثى ردي عليه) يعنى لانه لو كان شاملا للذى لم يتقلب عنه يرد عليه  
(مثل عور) بضم العين وكسر الواو (وصيد) بضم الصاد وكسر الياء فانه يصدق عليهما  
انهما معتلا العين مع انه لا يجوز ان يقال فيما غير وصيد ولوقيده بهذا القيد ثم يردا عليه  
فان عينهما لا تنقلب الفا (وانما خص معتل العين) اى امتاز من بين المعتلات (بالذكر) اى  
بذكره مع حكمه دون سائر المعتلات (لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للفاعل منه كما ذكر  
وبتبعه ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا) اراد به ان المصنف  
انما ذكر معتل العين دون معتل الفاء ومعتل اللام لوقوع زيادة الغموض والحقاء ولوقوع  
زيادة الاختلاف فى اللغة دون سائر المعتلات اما زيادة الغموض فلما فيه من نقل الكسرة الى  
ما قبلها ثم ابدال الواو ياء بخلاف نحو روى ودعى فانه لا نقل ولا ابدال فى روى ولا نقل  
فى دعى واما زيادة الاختلاف فلاختلاف اللغات فيه على ثلاث لغات كاسيحي ولا اختلاف  
فى غيره وفيه ايضا فائدة اخرى وهى انه يذكر بتبعه ومناسبتة احكام معتل العين فى المبنى  
للمفعول كاسيأتى وهو قوله وباب الماضى المجهول الخ وقال المصام ان فى كلام الشارح  
اختلافا فصوابه ان يقول وانما خص معتل العين بالذكر ازيد غموض واختلاف فى الماضى  
كما ذكر وبتبعه ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا انتهى يعنى بهذا الاختلال ان ما  
ذكر ايس المبنى للفاعل منه بل الماضى المبنى للمفعول فعلى هذا كان حق العبارة ان يقول  
فى الماضى بدل قول فى المبنى للفاعل منه والله اعلم وقوله (الافصح) مبتدا وقوله (فيه)  
ان لم يكن فى المتن كافى نسخة يكون من تقدير الشارح وانما زاده ليحصل العائد من هذه  
الجملة الى المبتدا الاول يعنى الافصح فى ماضى معتل العين ان يقال فى الواو (قيل و) فى  
البابى (بيع) يعنى بكسر الاول بكسرة خالصة وبسكون محض الياء (اصلهما) يعنى اصل  
قيل (قول) بضم القاف وكسر الواو (و) اصل الثانى (بيع) بضم الباء وكسر الياء (نقلت

الكسرة من العين) يبنى كسرة الواو في الاول وكسرة الياء في الثاني (الى ما قبلها) اى الى حرف واقع قبلها وهو القاف في الاول والياء في الثاني (بعد حذف حركته) اى حذف حركة ما قبلها من القاف والياء لاستئصال الضمة قبل الكسرة (فصارا) اى فحينئذ صار الثاني (بيع) بكسر الباء وسكون الياء فانهى الاعلال فيه ولم يمتد في الاول (و) صار الاول (قول) بكسر القاف وسكون الواو (قابدل واو قول ياء لكونها) اى لسكون الواو (وانكسار ما قبلها فصار) بعد ذلك القلب (قيل) ثم شرع في بيان اللغة الثانية فقال (وجاء الاشياء) ويحتمل ان تكون هذه الجملة مرفوعة المحل على انها معطوفة على الجملة الصغرى بتقدير العائد اى ومتعلق العين جاء الاشياء فيه ويحتمل ان تكون استتافية او اعتراضية كذا في المغرب ولما كان المقابل للأصح ايتين اعنى الاشياء ومحض الواو توهم بقرينة المقابلة ان كلا منهما فصيح فآرادا الشارح ان يشير الى الفرق بين اللغتين فقال (وهو فصيح) يعنى الاشياء فصيح بخلاف الواو والخالصة فانها على ضعف كما يشير اليه قوله (نحو قيل وبيع) يوم ان فصاحة الاشياء محصورة فيهما دون ما سيجي ثم اختلفوا في حقيقة هذا الاشياء باقوال ثلاثة وأشار اليه بقوله (وفي شرح الرضى حقيقة هذا الاشياء ان تحو) اى ان تميل (بكسرة فاء الفعل نحو الضمة) اى جانب الضمة (تميل) اى وبعد امالة الكسرة الى الضمة تميل (الياء الساكنة بعدها) اى بعد الضمة (نحو الواو قليلا) اى ميلا قليلا لا الى حد تكون واو خالصة (اذهى) يعنى انما اميلت الياء نحو الواو لان الياء (تابعة الحركة ما قبلها) يعنى ان كان ما قبلها فتحة قلب الفاء وان كان كسرة استرحت في حالها وان كان ضمة اضطرب حالها (هذا) اى ما قرره الرضى من معنى الاشياء بانه عبارة عن مجموع المبين اعنى الكسرة والياء هو (مراد النحاة والقراء بالاشياء في هذا الموضع) انى في نحو قيل وبيع وكذا في شئ وجى وخيل ونحوها مما وردت به الرواية في القراءة المتواترة (وقال بعضهم الاشياء ههنا) في هذا الموضع (كالاشياء حالة الوقف اعنى) به (ضم الشفتين فقط كسر الفاء خالصة) يعنى من غير امالة في الفاء ولا في الياء بل هو عبارة عن ضم الشفتين حال القراءة (وهذا) اى قول هذا البعض (خلاف المشهور عند الفريقين) يعنى النحاة والقراء فانه لا رواية عند القراء بتلك القراءة (وقال بعضهم) الاشياء هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا) اى هذا القول (غير مشهور) كفى القول الثاني (عندهم) اى النحاة والقراء بل لم يقل به احد من ائمة لقراءة (والغرض من الاشياء الايدان) اى الاعلام (بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف) يبنى الحروف التى تقع في فاء الكلمة من ماضى معتل العين (و) (جاء) (الواو) فقوله والواو بالرفع معطوف على الاشياء ولذا اشار اليه الشارح بتوسيط جاء بين العاطف والمعطوف يعنى وجاء الواو (ايضا) اى كما جاء الاشياء لكنه (على ضعف) اى لا على لغة فصيحة كاشياء (فقيل) اى فاذا اريد ان يقرأ على هذا اللغة قيل فيها (قول وبيع بالاسكان) اى باسكان الواو (بلاقل)

وعدمه فلا وجه لتشريك المقول به على انه اذا ثبت عدم فاصيته للمفعول به بطريق الزوم ولا يجوز ترك اللام لان كل واحد منهما وجه مستقل وليس الامر كما زعمه القائل كيف والاول ما ذهب اليه المعنى والاخير ما ذكره الا قدمون قال في الشرح وانما لم يرفع الظاهر لتقصاته مما تقدم من حيث كان في اصله لا يبنى ولا يجمع ولا يؤنث وشبه الصفة انما كان بذلك فضعف من شبه الفعل قال هذا قول الصوريين وخبرته ان يقال انما عمل ما تقدم عمل الفعل لان له فعل بمناه واما هذا فليس له فعل بمناه في الزيادة فلم تميل لذلك وانما عمل عند حصول هذه الفرائط لكونه فيها بمعنى حسن ولتقدير الرفع على الابتداء لتصوره من غيره قوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سيبيا هو في اللفظ لئى قيل الا ولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سيبية لئى اووصفا سيبيا ولا معنى لتقدير

اي من غير نقل حركة فاء الفعل الى الكسرة وهذا اي محض الاسكان ظاهر في الاول اعني في الواو واما في الثاني فيحتاج الى تصرف واليه اشار بقوله (وجمل الياء واو السكون) اي لسكون الياء (وانضمام) اي ولا انضمام (ما قبلها) ثم شرع المصنف في بيان ما قيس على ما سبق في هذا الحكم فقال (ومثله) (اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد) فقوله ومثله مبتدأ وخبره باب اختير ولكن الش من جهة بقوله (باب) (الماضي المجهول من معتل العين من باب الاقتمال والافعال نحو) (اختير) وهو الماضي المجهول من باب الاقتمال (واقيد) وهو الماضي المجهول من باب الاقتمال وقوله (في مجي اللغات الثلاث فيه) اشارة الى وجه المماثلة وقوله (اذخير وقيد) بيان لوجه المماثلة يعني ان معتل العين الواقع في مجهول الماضي من هذين البابين يجي (فيهما) اللغات اثلاث لان ماضيهما من الثلاثي المجرد منه (مثل قبل وبيع بلا فتاوت) اي بلا تفاوت بين خبر بكسر الحاء وقيد بكسر القاف وبين قبل وبيع (دون استخبر) اي دون استخبر يعني بضم الهمزة والتاء وبكسر الحاء بمجهول استخار (واقيم) اي ودون اقيم يعني بضم الهمزة وبكسر القاف بمجهول اقام فانه لا يجي اللغات الثلاث فيهما (اذ) اي لانه (اي ليس ذلك) اي ليس استخبر واقيم (مثل قبل وبيع) وانما لم يكونا مثلهما (لـسكون ما قبل) اي لسكون الحرف الذي وقع قبل (حرف العلة فيهما) وهو الحاء في الاول والقاف في الثاني كانا سكتين (في الاصل) اي قبل الاعلال فيهما (اذا صلها استخبر) يعني بضم الهمزة وسكون السين وضم التاء وسكون الحاء وكسر الياء (واقوم) يعني بضم الهمزة وسكون القاف وكسر الواو واليه اشار بقوله (بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما) اي في استخبر واقوم (اذا سكتن ما قبلهما) اي كما في حالهما قبل الاعلال (ان ينقل حركتهما) يعني حركة الياء في الاول وحركة الواو في الثاني (اليه) اي الى ما قبلهما من الحاء والقاف (وتقلب) اي وبعد النقل المذكور بقياسا كنين مكسورا ما قبلها فحينئذ قلب (العين) اي عين فعل الواو (ياه اذا كانت) اي عين فله (واو) اي في اقوم (فيقال) حينئذ (استخبر) اي بضم التاء وكسر الحاء (واقيم) بضم الهمزة وكسر القاف (لفظة واحدة) اي حان كون اللغة فيهما لغة واحدة بسكون الياء فقط ولا يجي الاشمام والواو فيهما لعدم كون ما قبلهما مضموما في الاصل كما كان في اختير واقيد ولما فرغ من بيان الماضي المجهول شرع في بيان حكم مضارعه فقال (وان كان) وقوله (اي الفعل الذي اريد حذف فاعله و) اريد (اقامة المفعول مقامه) اشارة الى مرجع الضمير المستتر في كان وقوله (مضارعا) خبر كان وقوله (ضم) فعل بمجهول جزاء الشرط اي ان كان ذلك المجهول المعقل مضارعا فحكمه ان يضم (اوله) (وهو) اي ذلك الاول (حرف المضارعة) وانما افسر الاول بحرف المضارعة اثلاثا يتوهم بالاول (نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج) وانما فسر الش اسم كان يقول اي الفعل الذي اريد حذف فاعله حيث قيده بالارادة لانه اذ لم تعتبر الارادة لم يصح تعلق الجزاء بالشرط لاتحادهما لان فعل ما لم يسم فاعله هو ما ضم اوله

الصفة وتفسيره  
بالوصف قال الرضي  
هذه شروط رفع  
افضل الفاعل الظاهر  
قياسا مستمرا بلا ضم  
يعني لا اشتراط اصل  
عمله حتى لا يمتل  
بدون هذه الشروط  
لان يونس حكى عن  
ناس من العرب رفعه  
لفاعل بلا اعتبار  
تلك الشروط نحو  
سردت برجل خير  
منه مما ولا يخفى  
ان الحكم بالولوية  
مازعه اولى مما يصدر  
عن ارباب التعميل  
وليس مراد الرضي  
ذلك لانه قال برفع  
الاسم الظ في الامرف  
الا شهر الا بشروط  
فتبين ان هذا اشتراط  
الاصل لكن على  
ما هو الامرف الا شهر  
قوله مشترك بين  
ذلك الشيء وبين  
غيره قبل على ما حل  
قول المص يخرج  
منه ما رأيت زيدا  
احسن في عينه الكحل  
اليوم منه في عينه اس  
فينبغي ان يطلق السبب  
ولا يضر غيره في قوله  
باعتبار غيره بشير  
الاول بل يضر في غير  
تقييده السابق بالاول  
وليس مما يلتفت اليه  
قوله والمساواة بأياه  
مقام المدح قيل هذا  
البيان يختص مثالا  
بكون المتى منه المدح

الح في الخارج فاعتبر الارادة لتحصل المغايرة بينهما كذا قيل وقوله (وقبح) معطوف على قوله  
ضم يعني ان المضارع المجهول يحصل بمجموع امرين احدهما ان يضم اول حروفه وثانيهما ان  
يفتح (ما قبل آخره) اي الحرف الذي وقع قبل آخر الكلمة وانما فتح ما قبل الاخر في المجهول  
(لحقة الفتحة) اي بين الحركات (وتقل المضارع بالزيادة) اي بسبب زيادة حرف المضارعة في  
طرف اوله (ومقل العين) وهو مبتدأ وقيد الشارح بقوله (البنى للمفعول) ليتحرز به عن  
البنى للفاعل لان الحكم الذي افاده بقوله (يتقلب) (العين) (فيه الفا) يخص بالبنى للمفعول  
يعني ان عين فعل ذلك المضارع قلب الفا (يا كانت) اي سواء كانت تلك العين ياء (او واو نحو  
يقال) اصله قول (ويباع) واصله يدع (ويختار) واصله يختير بضم الياء وفتح التاء (وينقاد)  
واصله يتقيد بضم الياء وفتح القاف (ويستخار) واصله يستخير (ويقام) واصله يقوم وانما قلب  
العين الفاق هذه المذكورات (لتحركاتها) اي ليكون العين متحركة في كل منها اما (حقيقة) كافي  
يتقاد اذا صله يتقيد فالياء متحركة (او حكما) اي بعد النقل كافي مقام فاه كان في الاصل متحركا  
(وانفتاح ما قبلها) اي ولكون الحرف الذي وقع قبل تلك العين مفتوحا في كل منها حقيقة لا غير  
ولما فرغ من من قسم الفعل بحسب الصيغة شرع في تقسيمه بحسب توقف فهمه على الاخر  
وعدم توقفه فقال (المتعدي وغير المتعدي) اي بجنهما فميا ساني او ماسا ذكره بجنهما فكأنه  
قال الفعل مطلقا اما متعدا وغير متعدي ثم فصل كلا منهما فقال (فالتعدي) وقيد الشارح  
بقوله (من الفعل) لتخصيص المحدود بالمتعدي الذي هو قسم من الفعل لان المتعدي  
اعم من الفعل وغير هذا بقرينة التعريف فان المتعدي المطلق الشامل للفعل وغيره من  
الصفات والصادر لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه  
على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل  
والتعلق بالمفعول جزآن لمعنى الفعل وماسوى المصدر مما يشبه فقول المصدر المتعدي  
ما يشق منه الفعل المتعدي فالتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم  
ما يشق هو منه عليه وكأنه لذلك قال المتعدي من الفعل (ما يتوقف) اي فعل يتوقف  
(فهمه) اي تعقل مضمونه (على متعلق) بفتح اللام ولما كان المتعلق اعم من الفاعل وغيره  
وكان المراد ههنا هو الثاني فسر بقوله (اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به) اي بذلك  
الامر الغير الفاعل وقوله (ويتوقف) عطف على قوله يتعلق يعني لا يكفي فيه مجرد  
التعلق بل المراد منه انه يتعلق بحيث يتوقف (فهمه) اي فهم الفعل (عليه) اي على  
ذلك الامر ثم ذكر وجه التخصيص بغير الفاعل بقوله (فان كل فعل) اي انما يشمل  
المتعلق للفاعل لان كل فعل (لا بد له من فاعل وفهمه) اي والحال ان فهم الفعل (موقوف  
على فهمه) اي على فهم ذلك الفاعل (لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور)  
كقيام (و) بطريق (القيام و) بطريق (الاسناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل  
وقائم به ومستند اليه ولا يقال في الاصطلاح) اي في اصطلاح النحاة (انه) اي الفعل

ومل اسم التفضيل  
المذكور لا يختص بمقام  
المدح فربما يكون النفي  
نفيلا لزيادة معفاء افادة  
اصل الفعل سواء كان  
على وجه المساوات او على  
وجه يكون دون حسن  
الفضل في الدنيا وعلى  
هذا عرفت ان المتمد  
هو هذا الوجه دون  
الثاني لعدم اطراده في  
في تركيب ليس في مقام  
المدح بخلاف هذا الوجه  
فان اصل بياه يجري في  
الجميع وان كان لا يجري  
بعض ما ذكره الشارح  
ولا يتوقف عليه اصل  
البيان وانت خير بانه  
على تقدير جريان هذه  
الصورة في غير المدح  
بوجود الضابط فيه ايضا  
لاخبار على بيان الشارح  
قدس سره كما لا يخفى  
على من رأى قوله وهذه  
المباراة تحتل معنيين  
قوله وثانيهما ان يحمل  
احسن قيل تسليط النفي  
عليه مجردا عن الزيادة  
مرقا قيل لايتأتى ذلك  
مع وجود من التفضيلية  
اذ لا يبقى وجه لذكرها  
وكان القائل قوله مرقا  
على ان ذلك السؤال  
لا يجبه من اسله للزوم  
افضل التفضيل باحد  
الثلاثة لعله غير منافية  
لذلك على ما سبق  
بينهما قوله ولوقدم  
قوله منه في عين زيد  
على الكمال قيل

(متعلق به) أي بالفاعل وإنما يقال في اصطلاحهم كذلك (فان التعلق) أي لفظ التعلق  
 يخص به (نسبة الفعل إلى غير الفاعل) لانه مطلق النسبة يعني سواء نسب إلى الفاعل أو غيره  
 وبقرينة هذه الاصطلاح فسر المتعلق بغير الفاعل وقوله (فالخاص ان فهم الفعل ان كان  
 موقوفا على فهم) شيء (غير الفاعل فهو المتعدي) ثم يبدل تطبيق قوله (كضرب) إلى الممثل  
 وأشار إلى ان قوله كضرب خبر للمبتدأ المحذوف ثم أشار إلى وجه تطبيقه فقال (فان فهمه)  
 يعني ان كون ضرب متعلقا للمتعدي صحيح لان تعلق فهم الضرب الذي هو مضمونه (موقوف  
 على تعقل المضروب) فان الضرب اذا تعقل بدون المضروب يكون ضربا غير واقع فقوله (ولا  
 يمكن تعقله) أي تعقل الضرب (الابعد تعقله) كاليان لقوله موقوف على تعقله وليكون توطئة  
 لقوله (بخلاف الزمان) فان المقابلة بين المفعول وبين غيره هو امكان التعلق وعدم امكانه  
 وتوقف الفهم وعدم توقفه عليه لازم له يعني ان المراد بالتوقف وعدم التوقف هو امكان  
 التعلق بدون وعدم امكانه فالتعدي كضرب لا يمكن تعقله بدون المضروب ويمكن تعقله بدون  
 الزمان (والمكان والغاية) يعني المفعول له (وهيئة الفاعل أو المفعول) يعني الحال (فان فهم الفعل  
 وتعقله بدون هذه الامور يمكن) (وغير المتعدي بخلافه) (أي بخلاف المتعدي يعني) أي  
 يريد بقوله بخلافه انه (لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل) ويمكن تعقله بدون تعقله  
 ومثاله (كقعد) ويصح ان يكون مثالا لغير المتعدي (فانه وان كان له تعلق بكل واحد  
 من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه) أي تعقل القعود (مع الفعلة  
 عن هذه المتعلقات جائز) أي يمكن ثم شرع في بيان الاسباب التي يكون غير المتعدي  
 متعديا بها فقال (وغير المتعدي يصير) أي يتقلب ويتحول (متعديا) باسباب (امابالهمزة)  
 أي بقله إلى باب الافعال (نحو اذهب زيد او بتضعيف العين) أي بقله إلى باب التفعيل (نحو  
 فرحت زيدا او بالف المفاعلة) أي بقله إلى المفاعلة (نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو  
 استخرجته او بحرف الجر) أي بدخول حرف الجر على ذلك المتعلق مع بقاء الفعل في تحرده  
 (نحو ذهب زيد) اعلم ان الصرفين لم يذكر والى المفاعلة وسين الاستفعال من اسباب  
 التعدية ولعلمهم لم يذكر وهما اكتفاء بذكر غيرها والافلا فرق بينهما وبين التضعيف والهمزة  
 كذا في بعض الحواشي والمتعدي يصير ايضا لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبتاء التفعيل  
 نحو نذرج ثم شرع في اقسام المتعدي بحسب التعدي إلى واحد أو إلى زائد فقال  
 (والتعدي) ذكره بالمظهر مع ان المقام مقام الضمير لئلا يتوهم رجوعه إلى غير المتعدي في اول  
 النظر وان لم يحز عقلا يعني ان المتعدي (يكون) (متعديا) (إلى) (مفعول) (واحد كضرب)  
 (وهذا) أي المتعدي إلى الواحد (في الكلام كثير) بالنسبة إلى المتعدي إلى الاثنين والثلاثة  
 (والاثنين) ولما كان هذا القسم نوعين كما اشار إليه المصنف بالمثاليين اراد الشارح ان يبين  
 كل نوع منهما بمخرج المثاليين فقال (ثانيهما) يعني ان المتعدي إلى اثنين اما متعدي إلى المفعولين الذين  
 ثانيهما (غير الاول) (كاعطى و) اما متعدي (إلى اثنين ثانيهما عين الاول) لا يعني ان مفهوم

اشارته إلى شبهة نقل  
 من النص من انه فليقدم  
 منه على الكل حتى لا  
 يلزم الفصل بين العامل  
 والمفعول ولم يلتفت إلى  
 جواب نقل عنه وهو  
 انه لو قدم لزم عود الضمير  
 إلى ما لم يذكر لانه رده  
 الهندي بانه لا فساد  
 وفي رجوع الضمير  
 إلى ما لم يذكره لفظا  
 وهو مذكور رتبة كما  
 هو في هذا المثال لان  
 الكل المؤخر لكونه  
 مبتدأ مقدم رتبة واجاب  
 بانه يلزم تقدير كيك  
 فرجع الفعل مع ضعفه  
 عليه ويمكن ان يحمل  
 ما ذكره النص راجعا  
 إلى ما ذكره يعني يلزم  
 رجوع الضمير إلى ما  
 لم يذكر لفظا فيكون  
 فيه تعيد ويمكن ان يحمل  
 جوابه تحرير الما ذكره  
 النص قوله مع انهما  
 ليسا من قبيل العبارة  
 المشهورة الواردة الخ  
 قبل هكذا ذكره  
 الهندي ووافقه الشارح  
 وهو مما يقتضي منه  
 المحجب لانه كيف يجاب  
 به القدر فيما ذكره  
 من وجه اعمال العرب  
 اسم التفضيل الضمير  
 في العمل فان حاصل الوجه  
 ان العرب كان مضطرا  
 في اعماله وحاصل القدر  
 منع الاضطرار بانه كان  
 يمكنهم تقديم منه فلا  
 يتوجه توجيه لدفعه بانه  
 لو قدم لم يبق التركيب  
 على ما هو المشهور واورد  
 الرضي ايضا بان هذا

الوجه يجري في الاتبات  
ايضا كان يقال رجلا  
احسن في فنيه الكحل  
منه في عين زيد فاجاب  
الهندي بانه لم يسمع فهو  
كالسابق منه فلا يلتفت  
اليه واجيب بانه في النفي  
يضرب المعنى التفضيل  
فيعمل افضل مع الاضطراب  
بمخلاف ما اذا كان معنى  
التفضيل قويا فانه لا يصل  
مع الاضطراب ايضا ولا  
يخفى عليك ان منشأ  
هذا التعجب مما يورث  
الفصاحة لان حاصل  
لان حاصل الوجه ليس  
اضطراب العرب ولا  
يتصور القبح بالنسبة  
اليهم لانهم اهل اللسان  
ولاننا الا التمسك  
باستمالهم باى وجه كان  
بل هم لما اعملوه في هذه  
الصورة دون غير حاصل  
ما هو الامر في سلك  
النهاية سلك بيان ذلك  
كاهو دأبهم فوجهوه  
وجه وجه عليه ذلك  
فدفع وجهين لزوم  
التعقيد ولزوم الخالفة  
لما هو الوارد فيهم وهذا  
مما لا يشك فيه فاقول  
واورد لفظ العين الخ  
قبل لم يلتفت اليه المصنف  
على عدم محققه في الكلام  
العرب وان لا مانع منه  
قياسا وفيه قوله وعلى  
كل تقدير فالعنى على ما  
كان عليه قبل هذا التعبير  
لا ان اصله من كل عين  
زيد آه قبل رد على تقدير

احدهما عين مفهوم الاول بمعنى انه عين الاول (فيما صدق عليه) يعني ان الثاني يصدق على  
ما صدق عليه الاول (نحو علم) فيقال للنوع الاول باب اعطيت وللتاني باب علمت (والى)  
(مفاعيل) (ثلاثة) اى ونوع منه متعدد الى ثلاثة مفاعيل (كاعلم وارى) حال كون ارى بمعنى  
اعلم) يعني بمعنى رؤية البصر فلا بمعنى رؤية البصر (وهما) اى علم وارى (اصلان في هذا القسم)  
اى في القسم الذى يتعدى الى مفاعيل ثلاثة وانما كانا متعديين الى الثلاثة (فانهما) اى فان  
هذين الفعلين (كانا قبل ادخال الهززة) اى حين كانا ثلاثيين كانا (متعديين الى مفعولين فلما  
ادخلت عليهما الهززة) اى فلما قلنا الى باب الافعال (زاده مفعول آخر يقال له) اى للمفعول  
الاخر الزائد (المفعول الاول) فانا اذا قلنا علم زيد عمر افاضلناهم قلنا علم زيد بذكر عمر افاضلا  
فالزائد ههنا هو بكر ولما كان مقصود الشئ ان يفرق بين الافعال المتعدية الى الثلاثة بما هو اصل  
فيها وبما هو ليس كذلك مزج كلام المصنف بكلامه و اشار الى ما هو الاصل منها فارد ان يشير  
الى ما ليس باصل منها فقال (واما الافعال الاخر) (و) (هى) اى جملها (اسبأ ونبا وخبر واخبر  
وحدث) (فليست) هذه الافعال الخمسة (اصلا في التعدية الى الثلاثة مفاعيل بل تعديتها)  
اى تعدية الخمسة (ايها) اى الى الثلاثة (انما هى) اى تلك التعدية (بواسطة اشتغالها) اى اشتغال  
الخمس (على معنى الاعلام) يعني انما الحقت في بعض استعمالها بعلم المتعدى ولم يلحق سيبويه  
من هذه الخمسة الانباء ولما فرغ من بيان انواع المتعدى شرع في بيان احوال المفاعيل بنسبة  
بعض منها الى بعض آخر فقال (وهذه) وفسره الشارح بقوله (الافعال المتعدية الى ثلاثة  
مفاعيل) للاشارة الى ان قوله هذه اشارة الى القريب وهو مبتدأ وقوله (مفعولها الاول)  
مبتدأ ثان وقوله (كفعل) (باب) (اعطيت) خبر للتاني والجملة خبر الاول وقوله (في)  
جواز الاقتصار عليه) بيان لوجه الشبه يعني ان حكم المفعول الاول له حكم المفعولين لباب  
اعطيت بحيث يجوز ان يقتصر على ذلك الاول ويحذف الاخير ان (كقولك اعلمت زيدا)  
فانه اقتصر فيه على ذكر المفعول الاول فقط وحذف الاخير ان وقوله (والاستثناء) بالجر  
عطف على قوله الاقتصار يعني وفي جواز الاستثناء (عنه) اى عن المفعول الاول بان يحذف  
ويكتفى بذكر الاخيرين (كقولك اعلمت عمر اطلقا) فانه وذكر المفعول الثالث ولم  
يذكر المفعول الاول وهو زيد وكذا في عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين اشئ واحذف كما  
لا يجوز ان يقال اعطيتي درهما لا يجوز ايضا ان يقال اعلمتني عمر افاضلا كذا في العصام ثم شرع  
في بيان حكم الاخيرين منها فقال (والثاني) وهو معطوف على قوله الاول يعني مفعولها  
الثاني (وانتات) ومن في قوله (من مفعولها) بيانية لا تبضية ولنا لم يقل من مفاعيلها  
(كفعلولى علمت) (فوجوب ذكر احدهما عند الاخر) يعني انه اذا ذكر احدهما وجب  
ذكره الاخر فلا يجوز ان يقتصر على احدهما فكما لا يجوز ان يجوز ان يقال علمت زيدا بدون  
ذكر المفعول الثاني وعلمت منطلقا بدون ذكر الاول لا يجوز ايضا ان يقال اعلمت زيدا عمرا  
بدون ذكر الثالث واعلمت زيدا منطلقا بدون ذكر الثاني وقوله (وفي جواز تركهما معا)



ذكره الرضي وتبعه  
الهندي متمسكين بان  
المق تفضيل الكحل لا  
تفضيل الكحل على العين  
ووجه الرد ان عمل اسم  
التفضيل يختص بما اذا  
كان المفضل والمفضل  
عليه متباينين بالاعتبارين  
وح بتبايران بالذات  
واما ان المق تفضيل  
الكحل على الكحل فلا  
يوجب تقدير من كل  
عين زيد فليكن التقدير  
منه في عين زيد حذف  
مجرور من جار العين  
لظهور المعنى مع ذلك  
الحذف ونجى عليه انه  
يوجب اخراج التركيب  
الى مالا نظيره وكلام  
العرب وهو حذف  
المجرور واضاء الجار  
وحذف كلمة في واقاء  
مدخوله على المجرور توقف  
المسل على تنابر المفضل  
والمفضل عليه بالاعتبار  
دون الحقيقة ثم بل يكفي  
كون كذلك بحسب المال  
والصورة بان يكون  
مرجع المعنى الى ذلك ولا  
يكون في الظاهر مفضل  
ومفضل عليه متباينين  
بالذات بل لا يفهم المفضل  
والمفضل عليه الا بذكر  
لفظ واحد وهناك  
الاتصال الكحل المفضل  
عليه ايضا من ذكر  
الكحل المفضل وليس  
يوارد لان الشارح  
قدس سره لا يقول بمثل  
هذا التقدير وكون الكلام  
على الحذف والاقاء كذلك

بالجر معطوف على قوله في وجوب يعني ان حكمها كحكم مفعولي علمت فيما ذكر وفي جواز  
تركها معا فانه كما جاز ان يقال علمت بدون ذكر المفعولين معا يجوز ايضا ان يقال علمت زيدا  
بذكر الاول فقط وبترك الاخرين معا وهذا ما فهم بعينه من قوله والاستثناء عنه وقال المصنف  
لا وجه للتخصيص ببيان المصنف بل هما مشابهان في خصائص آخر لبا علمت ايضا فانه يجوز  
تعليل علمت قبل اللام والاستفهام والتفي قول علمت زيدا والعمر وقائم او هل عمر وقائم او ما  
عمر وقائم وايضا يكون المفعول الثاني مع الفاعلين ضميرين لشيء واحد فقوله زيدا علمت  
قاعدا انتهى والله در شارح اللب حيث لم يختص بل قال ونحوها ثم شرع في بيان افعال القلوب  
وفي احكامها المختصة فقال (افعال القلوب) يعني الافعال التي تصدر من القلب لا من  
الاعضاء الظاهرة (تسمى افعال الشك واليقين ايضا) يعني كما انهم سموها بافعال القلوب سموها  
ايضا بافعال الشك وبافعال اليقين ولما كانت تسميتهما بافعال الشك محل توهم اشار الى دفعه بقوله  
(وكأنهم) يعني اظن انهم اى النحاة (ارادوا بالشك الظن) اى الشك الذى اضيفت اليه  
الافعال ارادوا به الشك بمعنى الظن يعني بمعنى رجحان احد الطرفين واحتمال الطرف الاخر  
خلاف اليقين الذى هو عدم احتمال الطرف الاخر على ما فى القاموس لا بمعنى الشك الذى  
هو خلاف الظن (والافلاشي) اى وان لم يكن مرادهم بالشك معنى الظن بل كان مرادهم  
به معنى الشك الذى هو تساوى الطرفين فلا يجوز تسميتهما بافعال الشك لانه لاشي (من هذه  
الافعال بمعنى الشك المقتضى) اى بمعنى الشك الذى يقتضى (تساوى الطرفين) فقوله افعال  
القلوب مبتدأ وقد ر الشارح قوله (وهى) للإشارة الى ان قوله (ظننت) وما عطف عليه خبر  
للمبتدأ وانما قدرة كذا الوقوع البعدين المبتدأ والخبر (وحسبت وخلت) بكسر الحاء (وهذه  
الثلاثة للظن) (وزعمت) (وهى) اى زعمت (تكون تارة للظن وتارة للعلم) اى بمعنى اليقين  
(وعلمت ورأيت ووجدت) (وهذه الثلاثة للعلم) فقوله (تدخل) (اى هذه الافعال) اما  
خبر بعد خبرا واستثنائية اى تدخل هذه الافعال (على الجملة الاسمية) يعني على اسمين اولهما  
مبتدأ وثانيهما خبره فيجمل ما هو المبتدأ مفعولا اول وما هو الخبر مفعولا ثانيا وقوله  
(ليان) متعلق بتدخل وعلة له يعني ان هذه الافعال انما تدخل على تلك الجملة لتكون  
مبنية للكيفية التى (هى) (اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها) اى بتلك الجملة وقوله  
(ناشئة) بالرفع خبره وقوله (عنه) متعلق به والضمير راجع الى الموصول وقوله  
(من الظن والعلم) بيان للموصول واشارة الى انه عبارة عن معنى الافعال الداخلة يعني  
ان الاخبار عن الجملة ينشأ اما عن الظن او العلم لانه يعلم او يظن او لا ثم يخبر عنه بالجملة (كما  
اذا قلت علمت زيدا قائما فقوله علمت لبيان ان ما) اى لبيان معنى وهو ان ما اى المعنى الذى  
(نشأت هذه الجملة عنه) اى هذا المعنى (حين تكلمت بها) اى بتلك الجملة (واخبرت بها  
اى بتلك الجملة (عن قيام زيد) اى هذا المضمون فقوله (انما هو العلم) خبر ان معنى لبيان  
ان هذا المعنى الموصوف هو العلم (واذا قلت ظننت زيدا قائما فقوله وظننت لبيان ان

منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال) اى من الزعم والوجدان و  
الرؤية وغيرها هذا اما اختاره الشارح حيث راجع ضمير عنه الى الموصول وجعله عبارة  
عن مضمون الافعال الداخلة وجعل مضمون تلك الجملة ناشئا عنه وقال العصام  
الاظهر ان المراد لبيان ما هى اى الجملة المذكورة عنه اى عبارة عنه يعنى بمجمل الموصول  
عبارة عن مضمون الجملة وبارجاع ضمير هى الى الجملة وضمير عنه الى الموصول الذى هو  
عبارة عن مضمون الجملة ثم قال وهذا الكلام سواء كان بمعنى ما ذكره الشارح او بمعنى  
ما ذكرناه يقتضى ان تكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة  
على الجملة لبيان انه امر محقق فلا تقيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكون عليها  
مع انها خلاف ما عليها الاستعمال فالوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هى الافعال عبارة  
عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من نوابغ الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان  
معانيها وهى مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فافهم انتهى  
ما قاله العصام ف قوله (فتنصب) معطوف على قوله تدخل (اى) تنصب (هذه الافعال)  
عقبه (الجزئين) (اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسنود اليه على انهما) اى نصبها لهما  
بناء على انهما اى الجزئين (مفعولان لها) اى لتلك الافعال ثم شرع فى بيان خصائص تلك  
الافعال فقال (ومن خصائصها) (هى) اى الخصائص (جمع خصيصة وهى) اى  
الخصيصة (ما) اى معنى وكيفية (يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره) وهذا تفسير اللفظ  
الخصائص وقوله (اى ومن خصائص افعال القلوب) تفسير للضمير يعنى ان المعنى الذى  
لا يوجد فى غير تلك الافعال كثير وبمضها (انه اذا ذكر احدهما) اى احده مفعولها  
(ذكر الاخر) وقوله (فلا يقتصر) بيان اللازم يعنى انه اذا وجب عند ذكر احدهما  
ذكر الاخر يلزمه ان لا يجوز الاقتصار (على احده مفعولها) وان جاز ان لا يذكر  
كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائى الذين زعمتم اى زعمتموهم اياهم وقال العصام ان  
مراده ان هذا هو الشائع وخلافه قليل على ما فصله الشارح ثم قال اقول هذا يقتضى  
ان لا يصلح علمت ضربى زيد اقاما وعلمت كل رجل وضيعته فاحد المفعولين غير مذكور  
فى المثالين فان الاول بمعنى علمت ان هذا الضرب واقع فيكون تقديره علمت ضربى واقما  
والثانى بمعنى علمت كل رجل وضيعته حاضرا بل يجب فى المثالين ان يقتصر على ذكر  
احدهما لكون الخبر فيه ما محذوف او جوابا كما مر فعلى هذا ان الحكم بوجوب ذكر احدهما عند  
ذكر الاخر بعيد جدا فكأنه اريد انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر او ما ينوب منابه انتهى  
ولعله اراد بقوله ما ينوب منابه القرينة الدالة عليه كذا فى شرح اللب (وسبب ذلك) يعنى  
سبب وجوب ذكر احدهما عند ذكر الاخر (مع كونهما) اى مع كون المفعولين لهذه  
الافعال (فى الاصل مبتدأ وخبر او حذف) اى والحال ان حذف (المبتدأ والخبر غير قليل  
ان المفعولين معا) اى سببه ان المفعولين (بمنزلة اسم واحد لان مضمونها معا هو

الآثر الى قوله ولورفع  
لفظ المين من بين  
واكتفى بمن زيد كان  
اخصر مع ظهور المعنى  
الذى بل يدعى انه لا فرق  
بين هذا التركيب وبين  
ما تقدم بحسب المعنى  
ويؤيد كلام المص شارحا  
اقوله ولك ان تقول  
يعنى ان لك فيما بعد  
المرفوع عبارة اخصر  
من تلك والمعنى على  
ما كان كيف ولو كان  
مبتدأ الحذف والتقدير لما  
صح هذه صورة اخرى  
لان المقدر كاللفظ  
وقوله توقف العمل على  
تفريق المفضل والمفضل  
عليه بالاعتبار دون  
الحقيقة ثم لا يلائمه قوله  
بل يمكن كذلك بحسب  
المآل والصورة كما لا  
يذهب على الناقد ذى  
البصيرة قوله وتقديره  
ما رأيت فيها مماثلة لعين  
زيد فى اصل التحليل  
احسن فيها الكمل من  
عين زيد قيل الظ من  
عبارة المص ان بين  
التركيبين الاخصرين  
فرقا بان لا يتعين فى ما  
رأيت رجلا احسن فى  
عينه الكمل من عين  
زيد هذا التركيب بل  
جاز ان يقال ما رأيت  
رجلا احسن فى عينه  
الكمل من عين زيد هذا  
التركيب بل جاز ان يقال  
ما رأيت رجلا احسن فى  
عينه الكمل منه فى عين

المفعول به في الحقيقة) وهو مصدر الثاني المضاف اليه الاول اذ معنى علمت اذك زيد اعلمت  
 زبديه اخيك (فلو حذف احدهما) اى فحينئذ لو حذف احدا المفعولين عند ذكر الاخر  
 (كان) اى ذلك الحذف (يحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة) في العدم المعنى عند  
 حذفه وقوله (ومع هذا) اشارة الى جواز حذف احدهما بقرينة يعنى انه مع عدم جواز  
 هذا (فقد ورد ذلك) اى حذف احدهما مع ذكر الاخر (مع القرينة على قلة) اى نادر  
 في الاستعمال لا بمعنى انه ضعيف (اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى «ولا يحسبن  
 الذين يخولون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم» (على قراءة) يعنى حذف المفعول الاول  
 بناء على قراءة من قرأ (ولا يحسبن بالياء المنطوقة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء)  
 يعنى الذين يخولون وهو اشارة الى فاعله وقوله (بخلفهم) هو المفعول الاول الذى حذف  
 وقوله (هو خير لهم) مفعوله الثانى الذى ذكر (فحذف بخلفهم الذى هو المفعول الاول)  
 بقرينة لفظية وهى يخولون وانما قال على قراءة فانه على قراءة الخطاب لم يكن مما نحن فيه فانه  
 حينئذ لا يقتضى فاعلا ظاهرا لاستناره في الفعل وهوانت فحينئذ يكون الذين يخولون  
 مفعولا اول وهو خير لهم مفعولا ثانيا فلا حذف على هذه القراءة (واما حذف الثانى فكما  
 في قول الشاعر «لا تخلنا على غرائك انا» طالم قدوشى بنا الاعداء» فقوله لا تخلنا  
 من خال يخال بمعنى الظن ومفعوله الاول الضمير المنصوب المتصل ومفعوله الثانى محذوف  
 (اى لا تخلنا جازعين على غرائك الملك بنا فلا حذف جازعين الذى هو المفعول الثانى) ونقل  
 عصام الدين عن الحاشية اى لا تخلنا جازعين على غرائك الملك بنا اذ قدوشى بنا قبل ذلك  
 الوشاة يعنى لا تظن انا جازعون اى خائفون لا غرائك اى لا نبائك الملك ولا نعامك حالنا ليه  
 لانه قدوشى بنا وانما ليه قبل ذلك الوشاة والنامون عند الملك فلا يضربنا (بمخلاف)  
 اى هذا الحكم كائن بمخلاف (باب اعطيت) (فانه يجوز فيه) اى في هذا الباب  
 (الاقتصار على احدهما) اى على احدا المفعولين (مطلقا) اى سواء قدر ذلك المحذوف  
 او لم يقدر يعنى كان منسيا (يقال) اى يجوز ان يقال (فلا يعطى الدانير) يعنى بذكر المفعول  
 الثانى الذى هو الماطى فقط فيجوز هذا الذكر (من غير ذكر معطى له) يعنى المفعول  
 الاول ومن غير تقديره وهذا مثال لحذف الاول وذكر الثانى وقوله (او يعطى الفقراء)  
 مثال لحذف الثانى وذكر الاول وهو الماطى له فيجوز هذا (من غير ذكر الماطى) وهو  
 الدانير او الدراهم (وقد يحذفان معا) اى المفعولا معا (كقولك فلان يعطى ويكسو)  
 بمجردا استاد الاعطاء والكسوة الى فلان من غير ذكر المفعولين (اذ يستفاد من مثله فائدة  
 بدون المفعولين) يعنى احذف المفعولين مما كان من باب اعطيت فيد فائدة ناشئة من ذلك  
 الحذف ولا يوجد تلك الفائدة في ذكرهما او في ذكر احدهما (بمخلاف مفعولى باب علمت)  
 فانه لا يستفاد من حذف مفعولى تلك الفائدة (فانك لا تحذفهما) اى المفعولين (نسيا منسيا  
 فلا تقول علمت وظننت) يعنى لا يجوز ان تقول كذلك (لعدم الفائدة) اى في ذكر الفعلين

(المذكورين)

زيد بخلاف ما اذا قد  
 ذكر لمن فانه يتعين ان  
 يقال ما رأيت كمين زيد  
 احسن فيها الكحل ولا  
 يصح ان يقال ما رأيت  
 كمين زيد احسن فيها  
 الكحل منه في عين زيد  
 لانه لم يذكر في الاستعمالات  
 في هذا التركيب المفضل  
 عليه وما يتعلق به حيث  
 قال فان قدمت ذكر  
 العين قلت ولم يقل فك  
 ان تقول كما قال سابقا  
 ولك ان يجعل معنى قوله  
 فان قدمت الخ انك ان  
 قدمت ذكر العين وجب  
 ان تنصب احسن وليس  
 لك ان ترفعه بناء على انه  
 لا فصل بالاجنبى وليس  
 بمعنى حسن مع اتحاد  
 الفضل والمفضل عليه  
 اذا ايدك هناك مفضل  
 عليه هو عين المفضل  
 لانه وان لم يذكر لكنه  
 مقدر لجنها اعمال احسن  
 متحققان نظرا الى الكلام  
 وعلمك محيط بان ذلك  
 من قبيل الا وهام قال  
 المس يعنى اراك مباركة  
 فائدة وهى ان تقدم المفضل  
 عليه في المعنى قبل الفعل  
 فيستغنى عما بعد المرفوع  
 وجازت هذه المسئلة وان  
 لم يكن فيها فصل ظاهر  
 لو رفعت لانها فرعا  
 ولان الفصل فيها مقرر  
 ايضا على تقدير رفع احسن  
 وهذه المسئلة الثالثة مثل  
 ما انشد سيويه مبروت

المذكورين بلا تقدير مفعول (اذن المعلوم) يعني وانما توجد فيه تلك الفائدة لان من المعلوم  
 (ان الانسان لا يخلو من علم وظن) اعلم ان هذا التفريق بين البابين مما لا يخلو عن تأمل وقال  
 شارح اللب واما حذف المفعولين معا فاشترك بين باب اعطيت وبين باب علمت تقدير اكان  
 نحوم من يسمع يخل وسأنا زيد عمر ادرهما فاعطى او نسيا كقوله تعالى قل هل يستوى الذين  
 يعلمون والذين لا يعلمون وفلان يعطى ويمنع ثم قال وهذا هو الصحيح ثم خطأ من خالف  
 بقوله وقال بعضهم لا يجوز الحذف لسياق مفعولى باب علمت لعدم الفائدة اذن المعلوم ان  
 الانسان لا يخلو عن علم وظن وهذا لا يقيدنى الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي  
 الا ترى ان علماء المعاني اوردوا الآية السابقة مثالا للتزويل منزلة اللازم فلو قيل العلم في الآية  
 بمعنى المعرفة فتقول العلة مشتركة وقد سبق العلم بضرب من التجوز انتهى وهذا التفريق اذا  
 حذفنا نسيا بقرينة (واما مع قيام القرينة) اى واما الحذف مع تحقق قرينة دالة على المفعولين  
 (فلا بأس بحذفهما نحوم من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا) ويحمله على الكذب (ومنها)  
 (اى ومن خصائص افعال القلوب) (جواز الالفاء) والالفاء بالعين المعجمة مصدر التلبيس  
 اى جملة لغوا وفسره بقوله (اى ابطال عملها) لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فانه يكون  
 كل من المفعولين راجعه الى اصلهما في الفاء بخلاف التعليق كما سيجي ولعل الشارح اهل  
 هذين القيدين اعتمادا على ما سيذكره في تفسير التعليق كما سيجي ولما كان المراد بالالفاء ههنا  
 الابطال بعارض لا الالفاء مطلقا وكان هذا العارض المصحح له التوسط والآخر قيده المصنف  
 بقوله (اذا توسطت) اى جواز الالفاء انما هو اذا توسطت تلك الافعال (بين مفعولها نحو زيد  
 ظننت قائم) (او تأخرت) اى تلك الافعال (عنهما) اى عن المفعولين (نحو زيد قائم ظننت)  
 وقوله (وانما يجوز الالفاء على التقديرين) (بالاشارة الى ان قوله (لا استقلال الجزئين) متعلق  
 بالجواز وعله وقيد الجزئين بقوله (الصالحين لان يكونا مبتدء وخبرا او مفعولين لها) وقال  
 العصام الظاهر الوادون او (كلما) تمييز عن نسبة الاستقلال الى الجزئين او حال من  
 الاستقلال وانما قيده الشارح بقوله (انما) ليصلح قوله لا استقلال علة لجواز الالفاء فانه لو لم يكن  
 تاما لم يحجز الالفاء قائم ما حينئذ لا يكونان صالحين لان يكونا مبتدء وخبرا كذا قيل وقال عصام  
 الدين لا تظهر فائدة في وصف الجزئين بمعنى بالصلاحية لهما وكذا الفائدة في تقييد الكلام بانام  
 وكلاميته غير مفيدة في التقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليهما ايضا لان مجمل الكلام  
 اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف انتهى وقوله (على تقدير الالفاء) قيد لقوله  
 كلاما تاما يعنى تمامية معتبرة على تقدير ابطال عملها وقوله (وجملهما) بالجر عطف  
 تفسير للالفاء اى ذلك الالفاء بان يجمعهما (مبتدء وخبرا مع ضعف عملها) فذلك الضعف  
 (بالتوسط) اى بسبب توسط تلك الافعال (او التأخر وقد قل الالفاء عند التقديم)  
 اى عند كون الفعل باقيا في محله الاصل (ايضا) اى كما جاز عند التوسط  
 والتأخر (نحو ظننت زيد قائم) لكن هذا الجواز مع قبح ذلك لضعف عمل افعال

على وادى السباع ولا  
 ارى كوادى السباع حين  
 يظلم واديا اقل به ركب  
 اتوه تأدية واخوف الا  
 ماوقى قد ساريا لانه قدم  
 ذكر المفضل عليه قيل  
 افضل فكان مثل قوائمه  
 ما رأيت كمين زيدا حسن  
 فيها لكحل فكذلك قوله  
 ولا ارى كوادى السباع  
 اقل به ركب اتوه فاعل  
 به صفة لمفعول ارى وركب  
 فاعل مرفوع فاعل ارتفاع  
 لكحل باحسن ولو  
 عبرت بالمبادرة الاولى  
 لقلت ولا ارى واديا لل  
 به ركب اتوه بوادى  
 السبع ولو عبرت بالمبادرة  
 الثانية لقلت ولا ارى  
 واديا اقل به ركب اتوه  
 منه بوادى السبع ولو  
 عبرت بالمبادرة الثانية  
 لقلت ولا ارى واديا اقل  
 به ركب اتوه منه  
 بوادى السباع هذا  
 بطوله من كلامه جشا به  
 بل يبين المرام قوله لانه  
 او كان في مقام بيان  
 الاختصار قبل والا حسن  
 ان يقال نبه بذكر المثال  
 والتشثيل بالشعر على جواز  
 حذف الموصوف وذكره  
 وبطلانه ظاهر مما سبق  
 قوله اعلم ان الفصل  
 مشتملا على ثلاثة معان  
 قيل هذا هو المشهور  
 فيما بين القوم والتحقيق  
 انه مشتمل على اربعة معان  
 رابها تقييد الحدوث  
 والنسبة بالزمان وهو  
 ايضا معنى حرى غير  
 مستقل عليك تقول  
 ذاك ليس امر وراه

القلوب لان تأثيرها ليس بظاهر كالعلاج ( لكن الجمهور على انه لا يجوز ) لانها قوية  
 بالتقدم ولان عامل النصب لفظي فمع تقدمها يثقل العامل المعنوي ثم شرع في بيان احوال  
 هذه الافعال حين كون عملها لغوا فقال ( وهذه الافعال ) اي افعال القلوب التي يجوز  
 الغاؤها واما عملها انكون ( على تقدير الغائها ) اي ابطالها ( معنى الظرف فتعني زيد قائم ظننت )  
 يعني على حالها التي الغيت بسبب التأخر ( زيد قائم في ظني ) يعني بكون زيد مرفوعا على انه  
 مبتدأ وقائم بالرفع خبره والجملة استئنافية وقوله في ظني ظرف للنسبة ( وفي قوله جواز  
 الالغاء ) اي وحصلت في قول المص جواز الالغاء حيث قال ومنها جواز الالغاء ولم يقل  
 ومنها الالغاء حصلت منه ( اشارة الى جواز اعمالها ايضا ) اي كما حصلت الاشارة الى جواز  
 الابطال ( على تقدير التوسط والتأخر ) لكن من غير اشارة الى اولوية احد الطرفين ( وفي  
 بعض الشروح ) اراد به شرح الوافية اي وقع فيه اشارة الى الاولوية حيث قال ( ان الاعمال  
 اولى على تقدير التوسط ) مع جواز الاعمال واستفيد منه ان الاعمال اولى على تقدير التأخر  
 ( وفي بعضها ) اي وفي بعض آخر من الشروح ( انهما ) اي الالغاء والاعمال ( متساويان يعني )  
 على تقدير التوسط ( والالغاء اولى على تقدير التأخر ) وانما كان متساويين لان هذه الافعال  
 متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه فهي مستولية على الجزء الثاني كان الابداء مستول على  
 الجزء الاول ثم ذكر الشارح وقوع الالغاء في صورة اخرى ولم يذكرها المصنف فقال ( وقد  
 يقع الالغاء اي في هذه الافعال ( اذا توسطت ) اي تلك الافعال ( بين الفعل ) اي بين فعل  
 من افعال الجوارح ( ومرفوعه ) اي وبين مرفوعه ( نحو ضرب احسب زيد ) حيث توسط  
 احسب بين ضرب وبين مرفوعه ويكون معناه ضرب زيد في حسابي وظني ( وبين اسم  
 الفاعل ) اي وقع الالغاء ايضا اذا توسطت بين اسم الفاعل ( ومعموله ) اي وبين معموله ( نحو  
 لست بمكرم احسب زيدا ) حيث توسط احسب بين المكرم وبين معموله الذي هو زيد ومعناه  
 ايضا اني لست بمكرم زيد في حسابي ( وبين معمولى ان ) يعني ان اسمها وخبرها ( نحو ان زيدا  
 احسب قائم ) حيث توسط احسب بين اسمها وخبرها ( وبين سوف ومصحوبها ) يعني انه  
 يقع الالغاء ايضا اذا توسطت تلك الافعال بين سوف وبين ما كانت مصاحبة وداخلة عليه  
 من الفعل ( نحو سوف احسب يقوم زيد ) حيث توسط احسب بين سوف وبين ما دخلت عليه  
 وهو يقوم ( وبين المعطوف ) اي ويقع ايضا توسطت تلك الافعال بين المعطوف ( والمعطوف  
 عليه نحو جاءني زيدا احسب وعمر ) حيث توسطت ههنا بين زيد وعمر وقمنا جاءني زيد في  
 حسابي وظني وعمر ومعني ان مجي زيدا محقق ومجي عمر ومعه مظنون ( ولا شك ان الالغاء )  
 اي الغاء تلك الافعال ( في هذه الصور واجب ) اي في صورة توسطها بين الفعل وفاعله وبين  
 اسم الفاعل ومعموله وبين معمولى ان وبين سوف ومدخولها وبين المعطوف والمعطوف  
 عليه فانه يمتنع الاعمال ههنا لانم يوجد في تلك الصور اسم صالح للمعمولية لها ( فلهذا ) اي  
 فلكون جواز الاعمال مختصا بالتوسط بين المعمولين لا بين الاجنبيين ( قيد ) اي المصنف

( جوازه )

هذه الثلاثة لاشتمالها عليه  
 فلا وجه لمدوا بما قوله  
 ولا شك ان النسبة الى  
 فاعل ما معنى حرف قبل  
 اختلف في ان معنى الفعل  
 النسبة الى فاعل او الى  
 فاعل معين ولا شك انها  
 على الثاني معنى حرف  
 لا يغمم مالم ينضم الى  
 الفعل ذكر الفاعل وعلى  
 الاول معنى يتقبل بتقبل  
 فاعل ما اجمالا وهو  
 متفهم بذكر الفعل من  
 غير ذكره فيكون معنى  
 مستقلا ونظيره لفظ  
 الابتداء فان معناه  
 يتقبل بتقبل متعلق اجمالا  
 متفهم من غيره وهذا  
 محقق انه يمكن حمل  
 المعنى في تعريف الفعل  
 على المعنى المطابق على  
 تقدير كون معناه النسبة  
 الى فاعل ما وفيه نظر  
 لا يخفى قوله او لتقبل  
 الفعل فان قلت المراد  
 بالفعل الحدث اذ لا معنى  
 لتقبل الفعل الاصطلاحي  
 وتحقيقه فلا يصح قوله  
 وعنى من ذلك لا يتحقق  
 الاق الفعل قلت كانه  
 اراد الفعل الاصطلاحي  
 واراد بقوله لتقبل  
 الفعل مدلول الا ان  
 الظح ان يقول وشئ  
 من ذلك لا يتحقق الا  
 فيه بالضمير هكذا  
 قيل وليس بمستقيم  
 لان مدلول الفعل  
 الاصطلاحي لدى  
 الاطلاق هو المجموع  
 المركب من الثلاثة بل

(جواز) أي جواز الالغاء (المنفي) أي لفظ الجواز الذي يجبر (عن جواز الأعمال أيضا) أي  
 كما هو منفي عن جواز الغاء حيث قيد (بقوله إذا توسطت) يعني به توسط تلك الأفعال (بين  
 مفعولها وتأخرت يعني) به أيضا تأخرها (عنهما) أي عن المفعولين لها وبالجملة أن قيد التوسط  
 والتأخر بالمفعولين يكون احتراز عن التوسط والتأخر بالنسبة إلى غيرهما من الأجنيات  
 فحصل الاحتراز عن الالغاء الواجب كافي تلك الصور وحصل به الاحتراز أيضا عن صورة  
 التقديم فانه لا يجوز إبطال العمل فيه بل يجب أعماله عند الجمهور ولما كان للالغاء معنيان  
 أحدهما الالغاء المقيد بعارض وهو التوسط والتأخر كما نشرنا إليه وهو الالغاء والجائز والثاني  
 الالغاء المطلق أعني سواء كان بعارض التوسط والتأخر أو بعارض آخر كما كان فيما ذكره  
 الشارح من الالغاء الواجب ولما خصه المصنف بالاول اراد أن يشير إلى وجهه فقال (وانما  
 خص) أي امتاز (هذا الالغاء الخامس بالذكر) من ذكر مطلقه (مع أن مطلقه أيضا) أي مكفده  
 (من خصائصها) وقوله (لشيوعه) متعلق بخص يعني أن وجه الاختصاص بذكره لكون المقيد  
 شائعا (وكثرة وقوعه) أي كثرة وقوع المقيد في الكلام (ومنها) (أي من خصائص أفعال  
 القلوب (أنها) أي أفعال القلوب (تطلق) يعني بحكم عليها بأنها تطلق يعني يمرض لها  
 ما يقاله التعليق في اصطلاحهم وهو قوله (وتعليقها) يعني المراد من تعليقها (وجوب  
 إبطال عملها لفظا) لم تؤثر في نصب الجزئين (دون معنى) بأن أبقيا على ماها عليه من معنى  
 المفعول وقوله (بسبب وقوعها) إشارة إلى أن المعتبر في اصطلاحهم أنه بسبب مخصوص ذكره  
 المصنف بقوله (قبل) (معنى) (الاستفهام) وقوله (بلا واسطة) إشارة إلى أنه يشتمل القسمين  
 يعني سواء كان بلا واسطة مضاف (كما يجيئ مثاله أو بواسطة كما إذا كان) أي إذا وقع ذلك الفعل  
 (قبل المضاف) أي قبل اسم الضيف (إلى ما) أي إلى تلفظ (فيه) أي في ذلك اللفظ (معنى الاستفهام  
 نحو علمت غلام من أنت) فقوله علمت معلق مع أن بينه وبين ما فيه معنى الاستفهام وهو من  
 واسطة وهو الغلام المضاف إلى من وقال المصنف فيه بحث يعني لا حاجة إلى هذا التعميم لأن  
 علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة أيضا في هذا المثال الذي أورده الشارح لأن المضاف إلى  
 ما فيه الاستفهام وحروف الجر الداخلة عليه يمتزجان معه امتزا كما ما بحيث يرى الاستفهام  
 في المضاف وحروف الجر ويصير معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمها على كل تضمن الاستفهام انتهى  
 (و) (قبل) (المنفي) (الداخل) يعني ويمرض التعليق أيضا بسبب وقوعها قبل النفي الذي  
 يدخل (على معمولها) أي معمول تلك الأفعال (و) (قبل) (اللام) أي وبسبب وقوعها قبل  
 اللام (أي لا ابتداء الداخلة على معمولها) (مثل علمت أزيد عندك أم عمرو) (مثال للتعليق  
 أي هذا مثال للتعليق الواقع (بالاستفهام) فإن علمت لما دخل على همزة الاستفهام بطل بسبب  
 ذلك عمله في زيد عمر ولكنهما في المعنى مفعولان له أيضا (وترك) أي المص (مثال أخويه)  
 أي أخوى الاستفهام من النفي واللام (بالمقايسة) أي بسبب سهولة تخريجهما بالمقايسة (فقال  
 النفي علمت ما زيد في الدار) فإن علمت فيه معلق بسبب دخوله على حرف النفي الذي دخل على

الفعل الاول بمعنى الحدث  
 والثاني بمعنى الاصطلاح  
 فلا يصح التمييز ثم كان  
 الاحسن ان يقال لانه  
 موضوع لتحقيق الفعل  
 مع التقريب والتوقع  
 في الماضي اومع التقليل  
 في المضارع كما قاله الرضي  
 لكنه قدس سره وافق  
 الهندي بناء على ظهور  
 المراد قوله لدلالة الاول  
 على الاستقبال القريب  
 قبل مع التأكيد قلنا  
 ليس جزء معناه الموضوع  
 له كيف وقد سماه  
 سبويه حرف التنفيس  
 وكذا سوف الا انه  
 أكثر تنفيسا من السين  
 ومعناه تأخير الفعل إلى  
 الزمان المستقبل وعدم  
 التضييق في الحال يقال  
 نفست الحناق أي  
 وسعته قوله لانها  
 وضعت الخ قيل ولان  
 الفع مالم يخص بالفع  
 لم يعمل فيه وليس  
 بشئ قوله ولحق نحو  
 فافلت قبل الاخير ان  
 يقول ولحق نحو تاء  
 فلت وفلت ويستغنى  
 عن قوله ولحق تاء  
 التانيث ساكنة ثم  
 قيل والاول ان  
 يضر نحو تاء فلت  
 بالضمير البارز المرفوع  
 مطلقا ولا يخفى بالتحركة  
 لاختصاص البارز  
 المرفوع المتصل مطلقا  
 بالفعل كبديل عليه بيان  
 الشارح والاول من  
 قيل مالا يبينه والثاني

عمل نظر لاختصاص  
البارز المرفوع المتصل  
بالحركة فقله بالتحركة  
لم يكن للاحتراز بل  
ليبين هذا ان قلنا ان  
الف ضربا واو وكالواو  
في هاتوا فليست ضميرا  
هي دلالة على ان المستكن  
فيما اتصل هي به ضمير  
الجمع لا الواحد وان قلنا  
بمخلاف ذلك كما هو  
الراجع فنقول لم يلتفت  
اليهما ليجرد ثبوتها في  
قضية الاسم وجمعه وان لم  
يكونا فيه بضميرى الرفع  
البارز وحل فملت على  
وجه يم الساكن ايضا  
وان صح بحسب المعنى  
لكنه بيد من جهة  
اللفظ قوله قبلية ذاتية  
تكون بين اجزاء الزمان  
قبل التقدم بين اجزاء  
الزمان زمانى وهو  
التقدم الذى لا يجامع  
فيه التقدم مع المتأخر  
وهو بالذات بين اجزاء  
الزمان وبالمرض بين  
الامور الواقعة فيها  
والتقدم بالذات انما  
يكون بين السلة  
الثامة والمعلول وبحققة  
علم آخر ويضهم مخاطب  
آخر ولزوم ان يكون  
لزمان زمان انما يتدفع  
لو كان متشأ التباس  
التقدم بحسب الزمان  
لكن متشأ ان قبل  
لازم الظرفية فهو منطلق  
بمحدث وقع صفة الزمان  
فيكون المعنى مادل على

معموية (ومثال اللام علمت لزيد منطلق) فان علمت معلق بسبب دخول لام الابتداء على  
معمولية ثم اراد ان يبين وجه اختصاص التعليق بالاسباب الثلاثة فقال (وانما تلحق) اى انما  
عرض التعليق لها بسبب وقوعها (قبل هذه الثلاثة) يعنى الاستفهام والنفي واللام (لان هذه  
الثلاثة) اى لان خصائص هذه الثلاثة هي لنها (تقع في صدر الجملة وضما) فلا يجوز مخالفة مدعى  
موضوعه لافاذا كان كذلك (فاقتضت) اى هذه الثلاثة (بقاء صورة الجملة) اى بمر فوعيتها من  
الابتداء والخبر على حالهما قبل دخول تلك الافعال (وهذه الافعال توجب تغييرها) اى تغيير  
الجملة (بنصب جزئها) على المفعولية لهما لكونها عاملة لفظية فتح تعارض المقتضيان وامتنع  
جمعهما (فوجب التوفيق) بينهما (باعتبار احدهما) اى احدا المقتضيين (لفظا والاخر) اى  
وباعتبار الاخر (معنى فمن حيث اللفظ ورعى الاستفهام والنفي ولام الابتداء) بان اقيمت الجملة  
على حالها بابطال مقتضى الافعال من العمل (ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال) بان جعل  
الجزء آن مفعولين لهما في ثم شرع في بيان المعنى العرفي للتعليق وفي بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى  
وبين الاصطلاحى فقال (والتعليق ما خوذ قواهم اسرأة معلقة اى) يعنى انهم يقولون كذا بمعنى  
انها مفقودة الزوج) وبسبب كون زوجها مفقود (تكون) اى تلك المرأة (كاشي المعلق) اى  
كاشي الذى يتوقف وقوعه على شئ آخر وتلك المرأة (لامع الزوج لفقدانه) اى لعدم  
حضوره عندها - فليجوز لها الخروج من بينها المؤنة بيتها (ولا) انها (بلا زوج لتجويرها) اى  
لاعتقاد تلك المرأة (وجوده) اى وجود زوجها المدميق فيها بموته وبطلانها (فلا تقدر) اى فتح  
لا تكون قدرة (على الزوج) اى زوج آخر (فالفضل المعلق) وفي نسخة فان الفعل المعلق يعنى  
فالفضل الذى علق (بمنوع) ايضا (من العمل لفظا) لكونه كالفضل الذى ليس له مفعول حاضرا  
(عامل) اى (وهو عامل) اى وهو عامل (معنى وتقديرا) لا مكان اعماله في الجملة (لان معنى علمت  
لزيد قائم) هو انه (علمت قيام زيد) ولما كان هذا المضمون موافقا للمقصود فهو (كما كان) اى  
المعنى (كذلك) وهو تعلق العلم بقيام زيد (عند انتصاب الجزئين) اى عند كونه ناصبا بالجزئين  
في حال كونه غير معلق فان معنى علمت زيد اقامتا علمت قيام زيد وهذا بينه مضمون معنى المعلق  
(ومن ثمة) اى ومن اجل عدم الفرق بين مضمون ما هو ملاق وبين مضمون غير المعلق (جاز  
عطف الجملة المنصوبة جزئها) اى بالمفعولية لعدم المانع (على الجملة التعليقية) اى على الجملة التى  
وقع فيها التعليق (نحو علمت لزيد قائم) حيث جاز عطف قوله (وبكر اقا عدا) على قوله لزيد  
قائم مع ان المعطوف بنصب الجزئين وان المعطوف عليه برفع الجزئين حيث عطف جزأ الثانى  
على جزأ الاول ولو لم يكن الجزأ أن له معلق مفعولية معنى لما جاز هذا العطف ثم بين ما بين الالغاء  
والتعاقب من الفرق فقال (والفرق بين الالغاء والتعليق) مع كونهما مشتركين في معنى  
الابطال (من وجهين احدهما) اى احدا الوجهين اللذين هما ما به الامتياز هو (ان الالغاء  
جائز لا) انه (واجب والتعليق) بخلافه فانه (واجب والثاني) من الوجهين (ان الالغاء  
ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعلق) بخلافه فانه (ابطال العمل في اللفظ لافى

زمان واقع في زمان  
 متقدم على زمانك فيلزم  
 ان يكون الزمان زمان  
 ولا يندفع الشبه الا  
 بتبدل لفظ قبل بلفظ  
 متقدم بان يقال مادل على  
 زمان متقدم على زمانك  
 ونقول يقول الله وحسن  
 توفيقه قال الحكماء  
 التقدم على خمسة اوجه  
 الاول بالمية كتقدم  
 المضي على الضوء  
 وحركة الاصبع على الخاتم  
 فان العقل يحكم بانه  
 يترك الاصبع فيحرك  
 الخاتم ولا يحس الثاني  
 التقدم بالذات كتقدم  
 الواحد الاثنين وهو  
 المسمى بالتقدم الطبيعي فانه  
 لا يعقل ذات الاثنين  
 وهو ذلك هذا الواحد  
 وذلك الواحد ولا يتم  
 له ذات الا بذاتهما  
 فهذا التقدم مخصوص  
 بجزء الشيء مقبسا الى  
 كلمة دون سائر علمه  
 الناقصة وذلك على  
 رواية صاحب المواقف  
 والمشهور في الكتب ان  
 المحتاج اليه ان كفى في  
 وجود المحتاج كان  
 متقدما عليه بالمية كالقوة  
 المستجيب بضرابط التأثير  
 وارتفاع موافقه وان لم  
 يكف كان متقدما عليه  
 بالذات والطبع الثالث  
 لتقدم بالزمان كتقدم  
 موسى على السلام فانه ليس  
 لذات موسى ولا شيء من  
 عوارضه الاثر زمان فضاء

المعنى وقال العصام فيه بحث لانه لو كان الالفاء جائزا لكان قوله ومنها جواز الالفاء  
 استدراكا يعني لكون الجواز داخلا في مفهومه والاصح ما تقدم من ان الالفاء واجب  
 في الصور المفصلة يعني فانه يقضى الى ان يقال ان الجائز واجب وهو لقولهم قال وغاية  
 ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالفاء والتعليق بل اراد ان يقال الفرق بين  
 خصيص الالفاء والتعليق في هذا الباب بان الالفاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق  
 واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يقبله الوجود قد بر استهوى اقول  
 فكان المحقق اراد ان يوجه مراد الشارح من قوله الالفاء جائز يعني ان الالفاء مختص بتمتاز  
 من التمايز بالجواز وان وجد الوجوب في بعض افراده كما في الصور المفصلة وان القيد بالجواز  
 في كلام المصنف قيد بخواصه التي يمتاز بها من التعليق والله اعلم (ومنها) (اي ومن  
 خصائص افعال القلوب) فقوله منها مبتدا او خبر مقدم وقوله (انه يجوز ان يكون فاعلها)  
 في تأويل المراد خبره او مبتدا يعني ومن خصائصها جواز كون فاعلها (اي فاعل افعال  
 القلوب) (ومفعولها ضميرين) (متصلين) (لشيء واحد) (وانما قلنا) اي قيدنا قوله ضميرين  
 بقولا (متصلين لانه اذا كان احدهما) اي احد الضميرين (منفصلا لم يختص جواز اجتماعها  
 بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت) يعني يفتح التاء على صيغة الخطاب فان اياك ضمير منصوب  
 منفصل على انه مفعول ظلمت والضمير المرفوع المتصل بالفعل فاعله مع ان الضميرين عبارة عن  
 عن شيء واحد وهو المخاطب فجاء هذا مع ان الفعل ليس من افعال القلوب (مثل علمتني  
 منطلقا) فان فاعله ومفعوله الاول ضمير ان متصلا بعبارة ان عن المتكلم (وعلمتني) يفتح التاء  
 (منطلقا) وهذا مثال لكونهما عبارتين عن المخاطب (ولا يجوز ذلك) اي كون الفاعل  
 والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد (في سائر الافعال فلا يقال) اي فلا يجوز ان يقال  
 (ضربتني وشمتني) يعني بشم التاء فيهما (بل يقال) اي بل اذا اريد ان يعبر عن هذا المعنى  
 يقال فيه (ضربت نفسي وشمت نفسي وذلك) يعني ان وجه عدم الجواز في غير افعال  
 القلوب وان وجه العدول الى لفظ نفسي حين اريد الاداء بهذا المعنى (لان اصل الفاعل)  
 اي الاصل في الفاعل (ان يكون مؤثرا) وقوله (والمفعول به) بالرفع معطوف على المستر  
 المرفوع في ان يكون وذلك جائزهما الوجود الفصل يعني لان الاصل في الفاعل ان يكون  
 مؤثرا وان يكون مفعوله (متأثرا واصل المؤثر ان يتأثر) وانما كان التأثير اصلا فيه  
 لتأثيرا كثر افراد المؤثر والتأثر اي وان لم يكن هذا واجبا عقليا لكن لكونا كثر افرادها  
 كذلك بحكم الاستقرار حكما عليه بان الاصل فيهما التأثير ولا يتحقق الاتحاد اي اتحاد  
 المؤثر الا نادرا واذا كان كذلك (فان اتحد) اي فحيث ان اتحد المؤثر والتأثر (معنى) بان كانا  
 متكلمين او مخاطبين (كره) على صيغة الجھول اي استكره (اتفاقهما لفظا) اعتبارا للاصل  
 الذي هو التأثير في الجملة (فقص) عطاف على كره اي وبسبب استكره الاتفاق في الضميرين  
 (مع اتحادهما معنى) اي في صورة كونهما متحدين (تأثيرهما لفظا) بان يحمل احد الضميرين



معبر بالاسم الظاهر المنبئ عن التغير (بقدر الامكان فنقمة) اى ولاجل قصد التغير (قالوا)  
 اى عبروا في الصورة التى اتحد فيها معنى بقولهم (ضربت نفسى ولم يقولوا ضربتني)  
 وانما عدلوا عن تعبير المفعول بالضمير الى تعبيره بالنفس حيث لم يقولوا ضربتني (فان الفاعل  
 والمفعول فيه ليسا بمتغيرين) اى فى قولنا ضربتني (بقدر الامكان) يعنى فى اللفظ (لا تفاهما)  
 اى لكونهما متفقين (من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا) والحال انه اعتبر تغيرهما  
 لفظا بقدر الامكان هذا حلف (بخلاف ضربت نفسى) يعنى انه يوجد فيه التغير بقدر  
 الامكان (فان النفس باضافتها) اى بسبب كونها مضافة (الى ضمير المتكلم صارت) اى  
 تحولت الى الحال التى شابهت (كأشياء) اى بحالها اى النفس (غيره) اى غير المتكلم  
 مع انها عينه فى الحقيقة وانما صارت كذلك (لغلبة مقابلة المضاف للمضاف اليه فصار) اى  
 فحينئذ حصل المقصود الذى هو اعتبار التغير بقدر الامكان لانه حينئذ صار (الفاعل  
 والمفعول فيه متغيرين بقدر الامكان) هذا فى غير افعال القلوب (واما افعال القلوب فان  
 المفعول به) اى فلا يقصد فيها اعتبار تغيرها بقدر الامكان لان المفعول به (فيها) اى فى افعال  
 القلوب (ليس) اى المفعول به (المنصوب الاول) اى الذى وقع منصوبا او لا (فى الحقيقة)  
 حتى يجري فيه ما يجري فى غيرها من الافعال من اصاله تغير الفاعل والمفعول به (بل) اى  
 المفعول به فى الحقيقة (مضمون الجملة) فان المفعول به فى قولنا علمت زيدا قائما ليس زيدا فقط  
 بل هو مجرور قيام زيد فكان قولنا علمت قائما بمنزلة علمت قيامى وهو بمنه قولنا ضربت  
 نفسى (جاء) اى حينئذ جاز (اتفاقا) اى اتفاق الفاعل والمفعول الاول فى كونهما ضميرين  
 (لفظا لانهما) اى لان الفاعل والمفعول به (ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به وانما جرى) اى  
 ومن بعض الافعال التى اجريت (مجرى افعال القلوب فى جواز كون الفاعل والمفعول به  
 ضميرين اشئ واحد هو فعل) (فقدتى وعدمتنى) بضم التاء فيها وانما جرى بمجرىها (لانها)  
 اى لان هذين الفعلين (قيضا وجدتنى) بضم التاء (فحملا) اى ولكونهما نقيضه حملا  
 (عليه) اى على وجدتنى (حمل النقيض على النقيض وكذلك) اى وكما جرى هذان الفعلان  
 مجرى افعال القلوب (اجرى) مجراها ايضا (رأى البصرية) اى من حيث جاز فيها رأيتنى  
 بمعنى ابصرتنى (والحلمية) اى رأى الحلمية اى ما رأى فى النوم حيث جاز فيها رأيتنى  
 فى النوم (على رأى القلية) اى حملا على رأى القلية التى بمعنى العلم (فجوز) اى بسبب كونهما  
 محمواين على رأى القلية (فيهما) اى فى رأى البصرية والحلمية (ماجوز فيه)  
 اى فى رأى القلية وقوله (من كون) بيان لما يعنى ان ما جوز فى رأى القلية هو كون  
 (فاعلهما) اى فاعل رأى البصرية والحلمية (ومفعولهما ضميرين لشئ واحد كقول  
 الشاعر ولقد ارانى للمراح درية من عن يميني تارة وامامى) هذا شاهد لما وقع فى رأى  
 البصرية وقوله الدرية يهمز ولا يهمز الحلقة التى يتعلم عليها الطعن وهو مفعول لارى ومن  
 عن يميني اى من جانب يميني فنن اسم بمعنى الجانب وانما اقتصر على ذكر اليمين للعلم

ال موسى وجدنى زمان  
 ثم انقضى ذلك الزمان  
 وجاء زمان وجدني عيسى  
 ومنابرته للاولين بينة  
 الرابع التقدم بالشرف  
 كتقدم ابي بكر على عمر  
 رضى الله عنهما الخامس  
 التقدم بالرتبة بان يكون  
 اقرب الى مبدأ معين  
 والترتب اما على كافي  
 الاجناس او وسمى كما  
 فى صفوف المسجد وقال  
 المتكلمون فهنا نوع  
 آخر من التقدم كالاجزاء  
 الزمان بعضها على بعض  
 فانه ليس بالمية ولا  
 بالذات لعدم الاقتران  
 واستحالة فيما بين اجزاء  
 الزمان مع ان المتقدم  
 والمتأخر فى هذين  
 النوعين من التقدم  
 يجوز اجتماعهما بل يجب  
 ولا بالشرف والرتبة  
 وهو ظاهر فان اليوم  
 والامس مثلا متشابهان  
 فى الفضيلة وليس بين  
 اجزاء الزمان ترتب  
 عقل ولا وضئ بل  
 قول امتناع لاجتماع  
 كافى فى هذه الاربعة  
 ولا بالزمان والا لزم  
 التسلسل فى الازمنة بان  
 يكون كل زمان فى زمان  
 آخر واوجب منه بان ذلك  
 هو التقدم بالزمان وانه  
 لا يمرض الا للزمان فاذا  
 اطلق على غيره كان ذلك  
 قدما بالمرض كما ان  
 القسمة تعرض لكم اولاً  
 وبالذات فاذا عرفت

بان الياسار كالمين واما الظهر فان القارس لم يتمكن من اخذه ومعنى البيت والله لقد رأيت نفسي مرارا كثيرة للرماح بمنزلة الحلقة التي يتعلم عليها الطمن فتأتي من الجوانب كلها ثم سلمت ورجعت من الحرب (وكقوله تعالى اني اراني اعصر خيرا) مثال لرأى الحليمية يعني اني اراني في المنام ولما كان بعض افعال القلوب متعديا الى مفعول واحد على خلاف ما هو الاصل فيه اشار الى التنبيه عليه فقال (ولبعضها) (اي لبعض افعال القلوب) وهذا تفسير للضمير المجرور وقوله (ماعد احسبت وخت وزعت) تعيين لذلك البعض وهو اما بدل من بعضها واخبر مبتدأ محذوف يعني وذلك البعض ماعدا هذه الافعال الثلاثة بقوله ولبعضها خبر مقدم وقوله (معنى آخر) مبتدأ مؤخر وقوله (قريب) بالرفع صفة بعد صفة للمعنى يعني ان ذلك المعنى يثار لثباتها ولكنه ليس ببديل قريب (من معانيها الاول) يضم الهمزة جمع الاولى (وهي) اي تلك المعاني القريبة (اما العلم والظن) يعني انها انسان فحينئذ يكون المراد من المعاني على ما وقع في بعض النسخ ما فوق الواحد كذا في حاشية المصام وقوله (بحيث) قيد للقريب يعني ان قربها ملابس بحيث (يمكن ان يتوهم) في اول الوهلة (انه) اي ذلك الفعل [هذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين] كما كان في مضاء الاول ثم بعد النظر الدقيق يتفطن انه ليس مضاء الاول وانه هذا المعنى غير متعد الى مفعولين (وانما قيد بذلك) اي انا قيدنا المعنى الاخير بقولنا انه قريب بهذه الحيلة (للايقال) اي لئلا يرد على قول المصنف بانه (لا وجه للتخصيص ببعض) اي بما عدا هذه الثلاثة (لان لكل واحد منها) اي من افعال القلوب (معنى آخر) فان خلت جاء بمعنى صرت ذاخال وحسبت) اي جاء (بمعنى صرت احسب وزعت) جاء (بمعنى كفلت) اي كنت كفيلا له ومنه قوله تعالى وانا به زعيم ووجه الدفع ان هذه المعاني ليست بقريبة من معناها الاول ولا يتوهم منها انه متعد الى المفعولين لكونها بعيدة من العلم والظن وقوله (يتعدى به) صفة بعد صفة للمعنى يعني ان ذلك البعض يكون به (اي بذلك المعنى الاخر) متعديا (الى) (مفعول) (واحد) (الاشنين) اي كما هو المتوهم من قربته ثم فصله بقوله (فظننت) اي والفعل الذي هو ظننت يكون (بمعنى اهتم) مشتقا (من الظلة بمعنى التهمة فظننت) اي فيقال ظننت (زيدا) بمعنى لتهمة اي اخذته مكانا الوهمي والوهم نوع من العلم) يعني انه قريب منه (ومنه) اي ومن هذا القليل (قوله تعالى) وما هو على الغيب بظنين) اي على قراءة من قرأ بالظاء فظنين بمعنى المفعول (اي بمتهم) بفتح الهاء يعني ان محمدا عليه السلام ليس بمتهم في خبره عن الغيب بان يتوهم ان يخبر كخبر الكاهن الذي يخبر عن الغيب حتى يكون متهما (وعلمت) اي فعل علمت يكون متعديا الى واحد اذا كان (بمعنى عرفت) (قوله علمت زيدا) بمعنى عرفت شخصه وهو) اي العرفان (العلم) اي مضاء علم ايضا لكنه علم (بنفس شئ من غير حكم عليه) فانه اذا كان علما به مع الحكم عليه يكون متعديا الى المفعولين (ورأيت بمعنى ابصرت) (ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالخاصة) اي بالخاصة البصرية

لغيره كان بواسطة لكم وذلك لا يوجب لكم كما آخر فاذا تمهدت هذا عرفت ان الشارح قدس سره لم يصب في دفع السؤال واما القائل وان اتفق اسابت في القول بان التقدم بين اجزاء الزمان زمني الا انه اخطأ في التقدم الذاتي فان مازعه ذاتيا هو التقدم بالمية اتفاقا وايضا قد اقتضع اشد الاقتضاح حيث قال لزوم ان يكون للزمان زمان انما يتدفع الخفاة لافرق في ورود السؤال واتدفاعه بين المتقدم وكلة قبل ولا يتصور ان يكون منشأ السؤال ذلك الا لناس وقد احطت بحقيقة الحال خبرا قوله باحد حروف اتين في اوائله قبل الظاهر في اوله وكان القائل غفل عن سر الجمية وهو تعدد انواع المضارع قوله كوقوع الاسم مشتركين المعاني المتعددة كالمين قبل لا يعني ان الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماضى مشتركا بخلاف المضارع فان اشتراكه الذي بسبب زيادة احد حروف يأت دائما فلذا قيد مشابته باحد حروف تأيت ولو جعل مشابته باحد حروف تأيت لوقوعه مشتركا بمثل مثل قاته

مشارك بين الزمان  
والمكان والمصدر بسبب  
زيادة حرف كان اشد  
مشابهته وانت خير بان  
القول باشتراك الماضي  
خط صريح وكأنه سبق  
وهو الى ان يمتنع  
الانفاظ الماضية قد  
يستعمل في معان مختلفة  
وهي موضوعة لها  
ولم يدور ان هذه حيثية  
اخرى وقوله ولو جعل  
مشابهة الى آخره ايضا  
من قصور فهم كما هو  
الظاهر قوله اى للتكلم  
المفرد قيل يجب ترك  
قيد المفرد لان التكلم  
لا يكون الا واحدا  
سواء تكلم باضرب او  
بضرب وانما وصف في  
اضرب بالمفرد بمعنى انه  
ليس معه غيره كقيد عليه  
وصفه في ضرب بكونه  
مع الغير فلا يجمع الافراد  
مع كونه مع الغير والامر  
كقيل قوله ولما كان هذا  
الكلام في قوة قولنا وانما  
يعرف المضارع صرح ان  
يتعلق به الخ قبل دفع لا  
يتم على عبارة المتن  
انه قيد ان عدم اعراب  
غيره مقيد بوقت عدم  
الافعال نون التأكيد  
اونون جمع مؤنث هو  
باطل لانه لا يرب  
غيره مطلقا وانه لا قيد  
انه لا يرب اذا اتصل به  
نون التأكيد اونون  
جمع مؤنث مع انه مقصود  
باليان فقال مال اليان  
انه انما يرب اذا لم  
يتصل به نون تأكيد  
ونون جمع مؤنث وفيه ان

(ومنه) اى من هذا القيل (قوله تعالى فانظر ماذا ترى) اى ما الذى تبصرون في كون قوله  
تعالى فانظر من هذا القيل نظر فانه ايسر من رؤية البصر لانه لم يأمره برؤية شئ ولا من  
رؤية القلب لانه يطلب مفعولين على قراءة الفتح وثلاثة على قراءة الضم بل هو مبنى  
لرأى الذى هو الاعتقاد والمشاورة كذا في كتب وجوه القراءات (ووجدت بمعنى اصبت)  
(تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة) ثم الشارح اراد ان يبين ان تفسيره  
مطابق لما مراد المصنف بالاستدلال بالسابق فقال (ولما كان مراده) اى مراد المصنف بقوله  
ولبعضها معنى آخر (ان لها معانى اخرى قريبة من معنى العلم والظن) كما فسرناه به لان مراده  
منه ان لها معنى آخر مطابقا (لم يتعرض) جواب لما اى لم يتعرض المصنف (للم) اى لفعل  
علم حال كونه (بمعنى صار مشقوق الشقة اعليا) فانه بعيد معنى من معنى العلم (ولو وجدت) اى  
ولم يتعرض ايضا لفعل وجدت اى لمعاني الثلاثة احدها وجدت (جدة) ثانيها (وجدت  
موجدة) ثالثها (وجدت وجدا اى استغنيت) يعنى معنى الاول استغنيت (و) معنى  
الثاني (غضبت) معنى الثالث (خزنت) وانما لم يتعرض لها (لانها) اى لان تلك المعانى  
(ليست بمعنى العلم والظن) اللذين هما من معانيها القريبة يعنى ان عدم تعرضه دليل على ان  
مراده ما فسرناه (الافعال الناقصة) (انما سميت) اى تلك الافعال (ناقصه لانها) اى لكون  
تلك الافعال (لا تتم بمر فوعها) بل تحتاج الى ذكر الحدث القائم بمر فوعها وليست (كلافعال  
الغير الناقصة) فانها تتم بمر فوعها لدلالة مادة الفعل على الحدث الخاص القائم بالمر فوع وقال  
المصام وفيه نظر لانهم لا يسمعون افعال المدح الذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غير هابا الزمان  
ثم قال ولك ان تقول سميت به نقصان عدد هابا بالنسبة الى الافعال التى تتم بمر فوعها وفيه ما فيه  
انتهى وقال في الامتحان والتسمية بالفعل اصطلاح جديد والناسبه كون بعض افرادها جزء  
بعضا فردين للفعل القديم يعنى الفعل الذى سبق تعريفه انتهى فقوله الافعال مبتدأ وقوله  
(ما وضع) خبره (اى افعال وضعت) وانما فسر الموصول بالجمع ليحصل التطبيق بين المبتدأ  
والخبر واللام في قوله (لتقرير الفاعل) متعلق بوضع اما صلة له فيكون بيانا للموضوع له  
واما التعليل كما سيفصله الشارح وقوله (على صفة) متعلق بالتقرير والمراد بالفاعل هو اسم  
الافعال الناقصة الذى اصله المبتدأ والتعبير بالفاعل هو اصطلاح بعضهم ومنهم المص والمراد  
بالصفة خبر تلك الافعال والمعنى انها وضعت لتقرير الفاعل وبيان تمكنه للحدث المفهوم  
من الخبر فحينئذ لا فرق بينهما وبين الافعال التامة فاما اذا قلنا قام زيد وقلنا ايضا كان زيد قائما  
فبني الكلام ان القيام ثابت لزيد في الزمان الماضى فاراد الشارح ان يفسره على وجه  
يحصل به الفرق فقال (اى المدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة)  
يعنى ان الصفة وتقرير الفاعل عليها معتبر في الافعال كلها لكن الفرق بين الناقصة والتامة  
هو كون احد المعتبر عمدة فالعمدة في الناقصة هو التقرير وحده وفي التامة هو التقرير مع  
الصفة وقوله (ولاشك ان هذه الصفة) جواب عما ورد عليه وهو انه اذا كان ما في ما وضع

عبارة عن الفعل والفعل لا يتخلو عن الحدث والفاعل والزمان لكونها اجزائه فيكون ذكر  
 الفاعل والصفة مستدركا فاجاب عنه بان هذه الصفة (خارجة عن ذلك التقدير الذي هو العمدة  
 في الموضوع له) اى للافعال الناقصة (لان ذلك التقرير) اى الذى هو العمدة (نسبة) اى عبارة  
 عن النسبة التى (بين الفاعل والصفة) اى بين القيام وبين زيد (فكل من طرفها) اى من طرفي  
 النسبة وهو القيام وزيد فى قام زيد (خارج عنها) اى عن تلك النسبة (فخرج) اى بهذا  
 التفسير لم يراه خرج (عن الحد) اى عن حد الافعال الناقصة (الافعال التامة لانهما) اى لان  
 الافعال التامة (موضوعه صفة) اى لحدث (وتقرير الفاعل) اى ونسبة الفاعل (عليها)  
 اى على تلك الصفة (فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما) اى فى المعنى الذى (وضعت) اى  
 تلك الافعال الناقصة (له) اى لذلك المعنى على السوية بلا ترجيح احدهما (لالتقرير وحده)  
 اى العمدة ليس التقدير وحده كما فى الافعال الناقصة (وانما جعلنا التقرير المذكور) يعنى  
 النسبة التى بين الفاعل والصفة (عمدة فى الموضوع له فى الافعال الناقصة لاتمامه) حيث لم  
 يقل فى التفسير ان التقرير هو تمام وضمت له بل قال هو العمدة فيها وضمت له لانه لو جعلناه  
 كذلك لكان حمل الكلام على خلاف الواقع لان الموضوع له ليس بنام بمجرد التقرير  
 (لاشتمالها) اى لكون الافعال الناقصة مشتملة (على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان  
 فى الكلام) اى فى كل من تلك الافعال (والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها) فان صار  
 للانتقال وكان الدوام وما برح للاستمرار كما سيجي وقوله (ولو جعل الموضوع له) اشارة الى  
 تصحيح الحد فى معانى الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زادها على  
 التقرير عن معناها وكونها قيودا لها يعنى انه لو جعل الموضوع له (جزئيات ذلك التقرير) ولم  
 يجعل زائدا وخارجا عنه كما جعلنا (فيقال صار مثلاموضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه  
 الانتقال) اى طريق الانتقال الفاعل (اليه) اى المذكور فى مقام الصفة (فى الزمان  
 الماضى) وفى يصير فى الزمان المستقبل (وكذا) فى (كل فعل منها) اى من تلك الافعال الناقصة  
 وقوله (فلا شك) جواب لو يعنى لو جعل كذلك لا اختل الحد لانه شك (ان كل جزئى)  
 من (تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة) اى وان الصفة (خارجة عنه اى  
 عن تمام ما وضع له) (فخرج الافعال التامة منها) اى من الافعال الناقصة فان الصفة التى  
 هى الحدث والنسبة الى فاعل ما ليست بخارجة عن تمامه كذا وجه الشارح على تقدير  
 جعل اللام فى التقدير الفاعل صلة لوضع وقال العصام ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام  
 الموضوع له مع ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلها فى الافعال التامة تكلف  
 وتحكم انتهى ثم اراد ان يوجهه على تقدير جعل اللام للتعليل فقال (ولا يبعد ان يجعل اللام  
 فى قوله لتقرير الفاعل لغرض لاصلة الوضع) كما فى السابق وقوله (ولاشك) اشارة الى ان  
 هذا التوجيه غير بعيد عن التوجيه السابق لانه لاشك (ان الغرض من وضع الافعال الناقصة  
 هو التقرير المذكور لا الصفات) والصفات خارجة عن الغرض ايضا (بخلاف الافعال التامة

قوله ولا يعرب من الفعل  
 غيره فى قوة وانما يعرب  
 المضارع بمعنى ما يعرب  
 الا المضارع فيكون  
 اتصال الطرف به تقييد  
 المحصر الاعراب فيه  
 فيكون الشبهة محالها  
 للمحصر وانما عدم الا  
 اتصال حتى يندفع الشبهة  
 فالحق ان قوله اذا لم  
 يتصل يتعلق بمعنى المقابلة  
 وقيد لما اى لا يعرب  
 مقابلة فى وقت عدم  
 الاتصال فالتقييد لعدم  
 الغبر بحيث يشمل المضارع  
 المتصل به احدى التوئين  
 ومن المعلوم ان مرجع  
 الكلام الشارح الى  
 ما قاله الهندى من انه  
 ظرف لفهوم ما سبق  
 من الكلام فانه اذا قال  
 لا يعرب غير المضارع  
 فهم منه ان المضارع  
 معرب واعرابه مقيد  
 بهذا اقيدها بما ذكره  
 القائل من الاعتراض  
 عليه وما زعمه حقا  
 فى المقام فساد غنى  
 من البيان وقوله واعرابه  
 رفع لا يعنى لم الفاعلية  
 بل بمعنى ضمة او نون  
 اقتضاها العامل لا معنى  
 ما به يتقوم المعنى المقضى  
 للاعراب بل بمعنى ما  
 اوجب كون آخر الكلمة  
 على هيئة مخصوصة فان  
 اعراب الفعل ليس لمعنى  
 وقوله ونصب يعنى تمة  
 او حذف نون او جهما  
 العامل وقوله وجزم بمعنى  
 سكون او حذف نون  
 او حرف اقتضاها العامل  
 هكذا قيل وفيه نظر قوله

فان الفرض من وضعها ( اى من وضع التامة ) مجموع التقرير والصفة  
 ( لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت ) اى الافعال التامة ( عن حدها ) اى عن حد الافعال  
 الناقصة هذا ما وجهه الشارح للحد على التقديرين فى الامتحان شرح اللب انه لا يجوز ان  
 تكون اللام صلة لوضع والا فلا يشمل صير بالتشديد بمعنى جعل معلوما ومجهولا ثم قال ولما  
 كان تعريف الكافية شاملا للفعل التام فان ضرب مثلا وضع لانبات الضرب وتقريره لفاعله  
 تكلف الشراح فى الجواب فبعضهم يعنى الفاضل الهندى خص الصفة بالخبر اى يحدث خبر  
 الفعل الناقص وبعضهم يعنى الشريف خصها بالخارجة عن مدلوله وبعضهم يعنى صاحب  
 المتوسط والسيد عبد الله خصها بغير مدلول مصدره وشئ منها لا يفهم من اللفظ فالتقييد  
 بالخروج اعتراف بفساد الحد مع انه نفع كونه جامعا لخروج ليس حينئذ لانه ليس لتقرير  
 الفاعل على الصفة بل على نفيها ولو اريد بالمصدر الموجود فى الاستعمال دخل نحو تعالى  
 بل اسما لافعال كلها وقد عرفت فساد جعل ما عبارة عن الفعل ثم رد ما قاله الجامى بقوله  
 وبعضهم قال معنى الحد ان العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو التقرير المذكور لا غير  
 بخلاف الفعل التام فان الصلة فيه عمدة ايضا وجعل الزمان والانتقال والدوام ونحوها غير  
 عمدة وهذا التوجيه بعمد عدم تمثيته فى ليس وكونه تحكما يجعل التقرير عمدة بخلاف  
 الزمان لاقرينته يمتد بها عليه فلا يلتفت اليه فى الحدود ولو بدل الفاعل بالمبتدأ او بالاسم  
 وفسر بالمبتدأ بمد دخول الفاعل عليه ما كان اقرب انتهى ملخصا ورده العصام ايضا حيث  
 قال جعل التقرير بمعنى النسبة يحتاج الى التقرير الافادة لان الفرض من وضع اللفظ افادة  
 المعنى لانفسه ثم قال والاوجه عندى ان المراد بالتقرير ما اشتهر فى بيان فائدة التأكيذ والافعال  
 الناقصة موضوعات افرض تقرير الفاعل على صفة وتأكيذ ناقصة بالصفة فانها موضوعات  
 للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتزام دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة  
 المدلولة بها فتأكد النسبة المدلولة لجعل بدخولها عليها ولا ريب فى ان الفرض افادة  
 الزمان ايضا غاية ان العمدة افادة التقرير بمعنى التأكيذ هذا على تقدير كون اللام للصلة  
 واما على تقدير جعلها للفرض فقال فيه ايضا انه على هذا التقدير ايضا لا بد من حمل قوله  
 ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل انتهى ما فى حاشية العصام وانما  
 حكينا ما قاله الفاضل فى هذا المقام لكونه من شكالات ذوى الافهام فخذ ما هو الاوجه فيه  
 ( فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا ) ( ومضى )  
 ( اى الافعال الناقصة ) ( كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآس )  
 بمد الهزلة ( وعادو غدا وراح وما زال وما افلك وما قفى ) ( بالهزلة ) يعنى بمد التاء  
 المكسورة ( وقيل بالياء ) يعنى المفتوحة بمد التاء ( وما برح وما دام وليس ) وهذا مذهب  
 الجمهور ( ولم يذكر سيويه منها ) اى من المذكورات ( سوى كان وصار وما دام وليس  
 ثم قال ) اى سيويه ( وما كان نحوهن ) يعنى انه لم يحصر تلك الافعال على المذكورات

متصل به نحو يضرب  
 وما يضرب الا هو فانه  
 وان لم يجرد من الضمير  
 البارز لكنه جرد  
 من الضمير البارز  
 المتصل قبل والا شبه انه  
 لا حاجة الى قوله متصل  
 به فان معنى الضمير من  
 الضمير ان يتصل به يدل  
 عليه قوله والمتصل به  
 ذلك وليس مما يلتفت  
 اليه قوله لثنية ميل لا  
 حاجة الى ذكر هذه  
 القيود لانه ليس ضمير  
 بارز مرفوع متصل الا  
 لثنية والجمع والمخاطب  
 ولقد اجاب عن ذلك  
 المس حيث قال يبين  
 لتفصيل انواع الافعال  
 باعتبار الاحزاب لان  
 لفظه مختلف فى انواعها كما  
 اختلف فى انواع الاسماء  
 فيسمى نحو تبيينه فى الاسماء  
 وبين اللفظى والتدبرى  
 فى كل واحد منهما سهولة  
 امره فكل صحيح مجرد عن  
 ضمير بارز مرفوع فرضا  
 بالغة ونصبه بالغة  
 وجزمه بالسكون كقولك  
 هو يضرب ولن يضرب  
 ولم يضرب ولا يكون هذا  
 الضمير البارز المرفوع  
 المتصل فى مقارعة الافتنية  
 والجمع والمخاطب المؤنث  
 وانما ذكر تبييننا لانه هذا  
 كلامه قوله والمؤنث قيل  
 فيه ان الضمير البارز فى  
 الصحيح العرب لا يكون  
 يجمع المؤنث لا تنقض  
 فالجمع المطلق فى هذا  
 المقام ينصرف الى

بل ذكر بعضها وأشار الى عدم الانحصار بقوله وما كان اى الافعال التى كانت نحو من  
اى مثل كان وصار ومادام وليس وقوله (من الفعل) بيان للنحو وقوله (لما يستغنى)  
بيان للفعل اى من الافعال التى لا تستغنى (عن الجبر) يعنى لا يتم بمرفوعة كلاما (والظاهر)  
اى الراجع من المذهبين اعنى الانحصار وعدمه (انها) اى الافعال الناقصة (غير محصورة)  
وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة) وقال  
المصام التضمنين ملاحظة بمعنى الفعل اللازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله بهذه  
الملاحظة ولا يراؤه فى مقام التفسير طريقان جعل الاصل تابنا والمتضمن حالا فيقال فى  
تفسير تم التسعة بهذا عشرة تم بهذا صائرة عشرة وتانى ما عكس هذا يعنى بان يجعل  
الاصل حالا والمتضمن تابنا انتهى وقد اختار الشارح فى التفسير الطريق الثانى حيث  
جعل الاصل الذى هو تم حالا وجعل المتضمن اصلا فقال (اى تسعة عشرة تامة)  
فالتامة هو المخرج من الاصل الذى هو تم لا انه صفة العشرة كما توهم وكذا اختار  
فى قوله (وكل زيد عالما اى صار زيدا عالما كاملا) حيث اخذ من كل لفظ الكامل وجعله  
حالا واقام مقام كل لفظ صار وجعل زيدا اسما له وعالما خبرا له (وقد جاء) (جاء فى قوله)  
فى نسخة فى قولك وجاء فلان ماض وقوله (ما جاءت حاجتك) المراد منه لفظه وهو فاعل  
جاء وجملة وقد جاء معطوفة على ما قبلها فكانه قيل قد جاءت الافعال المذكورة ناقصة  
وقد جاءت ما جاءت حاجتك (ناقصة) اى حال كون كلمة جاء ناقصة (ضميرها) يعنى ان  
الضمير المؤنث المستتر تحتها (اسمها) اى اسم كلمة جاءت (وحاجتك) بالنصب (خبرها)  
اى خبر تلك الكلمة الناقصة ثم وجه الشراح هذه العبارة بتوجيهات وقد اشار الشارح  
اليها بقوله (اما بان يكون) يعنى كونها من الافعال الناقصة اما بطريق ان تكون (ما)  
اى لفظة ما فى ما جاءت (نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها) اى وفى تلك الكلمة (ضميرها)  
تقدم اى راجع لما تقدم (من القراءة) بالعين المعجمة من الغرورية (ونحوها) اى ونحو  
القراءة من حالة تدل على الغفلة (اى لم تكن) يعنى قضاء على هذا التقدير انه لم تكن  
(هذه) اى القراءة (على قدر ما يحتاج اليه) اى الى هذا القدر فقوله (واستفهامية)  
معطوف على قوله ما نافية اى واما بان تكون ما فى جاءت استفهامية (والضمير) اى المستر  
(فى ما جاءت يعود اليها) اى الى ما (وانما انت) اى وانما جعل ذلك الضمير مؤنثا مع كون  
مرجعها مذكرا (باعتبار خبرها) وهو لفظ الحاجة فانه مؤنث لفظا ثم استشهد على جواز  
تأنيث الضمير باعتبار الخبر بقوله (كما فى من كانت امك) فان من كانت استفهامية  
مرفوعة المحل على انها مبتدأ وكانت من الافعال الناقصة اسمها مستتر راجع الى من وخبرها  
امك والجملة خبر المبتدأ وانت ضمير كانت باعتبار خبره الذى هو اللام وكذا هذا التركيب  
وهذا التوجيه هو ما ارتضاه الشيخ الرضى حينئذ حاجتك بالنصب خبر جاءت وتكون  
بالجملة خبر المبتدأ (ومعناه اية حاجة صارت حاجتك) وفيه وجوه اخذ ذكرها زنى

المذكور وذلك مع قوله  
فيما بعد والتصل به ذلك  
بالتون وحذفها اذ لو كان  
المشار اليه بذلك شاملا  
لفصير جمع المؤنث لا  
تنقض الحكم بجمع  
المؤنث وفيه ما فيه قوله  
والسكون لى حال الجزم  
قيل لم يفيد بقوله افظا  
كما قيد اخويه الالفاظ  
بخلاف الحركة وهناك  
نظر لان الرفع قد يكون  
بالضمة قدبرا وكذلك  
النصب اذا واقف على  
المضارع والجزم قد  
يكون بالسكون قدبرا  
اذا حرك بالمجزم  
لما كثر نحو لم يضرب  
القوم ولقد سبق ان  
ذلك يبين لتفصيل  
انواع الافعال باعتبار  
الامراب لان افظه  
مختلف فى انواعها لان  
الامراب لا يتصور فى  
ذلك الالفاظ حتى يفهم  
النظر بقوله والمضارع  
التصل به قبل لا يخفى ان  
الظاهر من سياق كلام  
المص ان قوله والتصل  
معطوف على المجرد  
وهو مع ما قبله تفصيل  
الصحيح لكن الصحيح  
عطفه على الصحيح المجرد  
لامل مجرد المجرد فنه  
الشارح عليه بقوله  
والمضارع التصل ثم قيل  
ولو مثل المص بقولنا  
يدعوان وتدعوان الخ  
يدل يضربان وتضربان  
لكان واضحا وليس  
بذلك قوله والمضارع  
المقتلا الاخر قيل  
المثل عندهم ما قبل  
الصحيح وهو ما كان

زاده هي ان تكون ما الاستفهامية منصوبة المحل خبر مدم لجاءت وحاجتك مرفوعة فاعله  
 ثم ان الاحتمال في حاجتك من الرفع والنصب ليس الاحتمال العقلي بل هو مبنى على الرواية قال  
 في مفتي اليبس روى رفع حاجتك فالجمله فعلية ونصبها فالجمله اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار  
 فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدا واسمها ضمير ما وانت حملا على  
 معنى ما وحاجتك خبر ما انتهى وهذا الكلام اول من قاله الخوارج قالوه لابن عباس رضى الله  
 تعالى عنهما حين جاء اليهم رسولا من امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه (و) (جاء ايضا)  
 (قعدت) (ناقصة في قولهم 'ارفع شفرته' اى حدد سكينه) حتى قعدت اى صارت الشفرة  
 وفيه اشارة الى ان الضمير المستكن في قعدت راجع الى الشفرة بفتح الشين وهى السكين العظيم  
 وقوله (كانها) حرف تشبيه وهى مع اسمها الذى هو ضمير المؤنث وخبرها الذى هو قوله  
 (حربة) خبر لقوله قعدت وقوله (اى ربح قصير) تفسير للحربة والمعنى انه حدد سكينه حتى  
 صارت تلك السكين مشبهة بالرمح القصير ولما فهم من كلام المص كون قعدت وجاء مستعلا  
 ناقصا في هذين التركيبين فقط وان المصنف ذهب الى مذهب من قال انه لا يتجاوز اشارة الى  
 المذهبين فقال (قال الاندلسى لا يتجاوز وقد) عن (الموضع الذى استعملها العرب فيه)  
 اى فى ذلك الموضع (خلافا للفراء) فانه قال يتجاوزها الموضع الذى استعملها العرب فيه  
 قال المص الاول اطراد جاء فى مثل جاء البرق فيزين قال الرضى واجاز المصنف وقيل هو حال  
 قال الرضى وليس بشئ لانه لا يراد ان البرق جاء فى حال كونه قفريين ولا معنى له ثم قال المصنف  
 يعنى فى بعض تصانيفه واما قعد فلا يطرء وان قلنا بالطرء فانما يطرء فى الموضع الذى استعمل فيه  
 او لا يعنى قول الاعرابى فلا يقال قعد كاشا قال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كأنها حربة  
 كذا فى بعض الحواشى والحاصل ان المصنف اختار قول الاندلسى وصاحب اللب اختار قول  
 الفراء (و) قوله (تدخل) اذا وقع بغير واو كافى اكثر النسخ يكون خبرا بعد خبر اى وهى  
 تدخل وقوله (هذه الافعال) اشارة الى مرجع المسترقوله (وما كان نحوهن) الى عموم  
 هذا الحكم يعنى الافعال الناقصة وكذا الافعال التى كانت مثلهن فى كونها نواسخ المبتدا  
 والخبر من افعال القلوب وغيرها تدخل (على الجملة الاسمية) وقيدها الشارح بقوله  
 (المركبة من المبتدا والخبر) للاحتراز عن مثل اقام زيد وما قام زيد فانها جلتان اسميتان  
 لكنهما ليستا مركبتين من المبتدا والخبر بل هما مركبتان من المبتدا والفاعل وقوله (لا عطاء  
 الخبر) متعلق بتدخل ومفعوله ولذا فسر بقوله (اى لاجل اعطائها) اى اعطاء تلك  
 الجملة وهو اشارة الى ان فاعل الاعطاء محذوف والمضاف اليه وهو قوله (الخبر) مفعول الاول  
 وقوله (حكم معناها) بالنصف مفعوله الثانى وقوله (اى معنى هذه الافعال) اشارة الى  
 ان الضمير المحرور راجع الى الافعال لا الى الجملة وقوله (يعنى اثره المترتب عليه) اشارة  
 الى ان المراد بالحكم الاثر الذى ترتب على ذلك المعنى يعنى ان تلك الافعال انما تدخل على تلك  
 الجملة لاجل تحصيل المقصود وهوان تعطى تلك الافعال خبر تلك الجملة اثره الذى ترتب

(على)

آخره صرف حلة لكن  
 التبادر من كلام الشارح  
 ان الفعل تام اريد به  
 الخاص ولعل المتبادر ان  
 ليس المراد بزيادة الاخر  
 التنبيه على كون مثل  
 الوسط وغيره من اقسام  
 المثل المصطلح بل ان فيه  
 ليجرد البيان قوله هذا  
 التجرد قبل لم يقيدوا  
 التجرد فى المضارع  
 وقيدوه فى المبتدا حيث  
 قالوا هو التجرد للاسناد  
 اهم من الاسناد اليه كالى  
 قسم المسند من المبتدا  
 لانه يحتاج الى التقييد  
 فى المبتدا دون المضارع  
 لا يقيد منه بدون  
 التركيب مع الغير فيوجد  
 منه ما تجرد من العامل  
 وليس بمعرب بخلاف  
 المضارع فانه لا يستعمل  
 بدون التركيب فلا يوجد  
 التجرد منه غير مرفوع  
 وذلك عجيب فان التجرد  
 فيما سبق تام وهما خاص  
 فكيف يكون ثم مقيدا  
 وفيه مطلقا على ان ما فى  
 به فى البيان ينادى باعل  
 صوت على لزوم اعتبار  
 القيد فى جانب المضارع  
 دون المبتدا وليت  
 شعري لم لم ينقطع  
 للصواب من قول الشارح  
 قدس سره هذا التجرد  
 ولم يغفل عن قوله من  
 الناصب والجازم قوله كما  
 هو التبادر من عبارة  
 قيل التبادر من  
 بيانه لاقسام المضارع  
 انه لم يجعل الرفع

على معناه ( مثل صار زيد غنياً فبني صار ) وهو الفعل الداخل ههنا معناه ( الانتقال وحكم معناه اي اثره المرتب عليه ) اي اثر الانتقال الذي ترتب على ذلك المعنى ( كون الخبر ) وهو الغنى ( منتقلا اليه ) اي من المعنى الذي كان متصفا به الى المعنى الذي هو اثر معنى الانتقال ( فلما دخل ) اي ذلك الفعل ( على الجملة الاسمية اعني ) بتلك الجملة ( زيد غني واقاد ) حكم ان ذلك الفعل ( معناه الذي هو الانتقال اعطى ) جواب لما يعني ولما دخل واقاد اعطى ذلك الفعل وهو فاعله وقوله ( الخبر ) بالنصب مفعوله الاول وقوله ( الذي هو غني ) تفسير للخبر وقوله ( اثر ذلك الانتقال ) بالنصب مفعوله الثاني وقوله ( وهو كون الغنى منتقلا اليه ) تفسير للاثر وكأن الشئ اشار به الى ان اضافة الحكم الى المعنى في قوله حكم منهاها اضافة بمعنى اللام فضاء كل من الحكم ومعناه معنى على حدة وقيل اضافة بيانية ومعناه لاعطاء الخبر حكما هو معناه والفاء في قوله ( فترفع ) عاطفة وقوله ترفع معطوف على تدخل من قيل عطف المسبب على السبب يعني انه بسبب دخول هذه الافعال على الجملة الاسمية ترفع ( هذه الافعال الجزء ) ( الاول ) ( لكونه ) اي لاجل كون الجزء الاول ( فاعلا ) ( ونصب ) ( الجزء ) ( الثاني ) ( لشبهه ) اي لكون الجزء الثاني مشابها ( بالمفعول به في توقف الفعل عليه ) يعني كان الفعل التعمدي موقوف في تحقق معناه على المفعول به كذلك هذه الافعال موقوفة على الخبر في كونه كلاما تاما ( مثل كان زيد قائما ) والفاء في قوله ( فكان ) تفصيلية يعني ان المصنف اراد تقسيم كان الناقصة الى اقسام ثلاثة احدها ما كانت هي ثبوت خبرها لفاعلهما اضايا والثاني بمعنى صار والثالث مافيه ضمير الشأن فشرع في بيان القسم الاول فقال ان كنه كان ( تكون ناقصة ) فقدّر الشارح كلمة ( كائنة ) للإشارة الى ان قوله ( ثبوت ) ظرف مستقر منصوب المحل على انه صفة لقوله ناقصة يعني انها تكون الناقصة التي هي لبيان ثبوت ( خبرها ) اي خبر كلمة كان وقوله ( لاسمها ) متعلق بالثبوت وقوله ( ثبوت ) للإشارة الى ان قوله ( ماضيا ) مفعول مطلق لثبوت وفسره بقوله ( اي كائنا في الزمان الماضي ) للإشارة الى ان المراد بوصف الثبوت بالماضي كونه في الزمان الماضي ولذا قال العصام الاولى جعل ماضيا مفعول فيه ووجه تنكيره لبيان انه لزمان معين من الماضي وقوله ( دائما ) بالنصب على انه صفة ماضيا للتقسيم يعني ان يكون ثابتا في الزمان الماضي اما ان يكون ماضيا دائما يعني بالدوام انه ( من غير دلالة على عدم سابق واقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا ) ومنه امثال قوله تعالى وكان الله عليهما حكيما وقوله ( او منقطعا ) عطف على قوله دائما يعني واما ان يكون منقطعا ( نحو كان زيد غنيا فافتقر ) يعني اقطع غناه بعد ثبوته له في الزمان الماضي ولا يخفى ان القسم الاول مختص بالواجب تعالى لان العدم السابق والاقطاع اللاحق محال في حقه عز وجل واما ما - واه فكه مسوق بالعدم ولا حق الاقطاع اذ كل شئ هالك الاوجه والله اعلم ثم شرع في القسم الثاني فقال ( وبمعنى صار ) ( عطف ) يعني ان قوله بمعنى معطوف على قوله ثبوت خبرها ( اي كان ) يعني كنه تكون

له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينصب بان الى آخره وفي بيان المجزوم وينجزم بلم الخ فلما لم يقل هنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب والمجازم تبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال ويرفع اذ التجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب او الجزم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل ولا جازمه ففي لم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدئ بسهولة والمق الاصل في هذا المقام تمييز الاقسام الثلاثة بعضها عن بعض لبيان العامل وليس مما يفتت اليه لان من له ادنى بصيرة يفهم من قوله ويرفع اذا تجرد - واز كون العامل فيه التجرد وهذا هو المعنى المتبادر ولو قال ويرتفع بالتجرد لما صح النسبة الى التبادر لان كون العامل التجرد يكون مقطوعا به قال الرضي في قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والمجازم وهذا وان لم



يصرح بان العامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء ايماء اليه قال وامل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم وقال المص في الشرح هذا اقرب على المتعلم من قولهم ويرفع اذا وقع موقع الاسم لانه ترد اعتراضات مشككة ويحتاج الى الجواب عنها هذا وذلك ظاهر في اختياره مذهب الفراء وسهيف لا قيل من انه لو كان العامل عنده هذا لقال ويرفع بالتجرد وذلك انه لم يقل ويرفع بوقوعه موقع الاسم بل قال ويرفع اذا وقع موقع الاسم على ان التمييز كذلك وجعل التجرد مجرورا بالحرف مما يابه السليقة فان هذا ليس مثل قولهم وينصب بان ونجزم بلم كما يعرف بالتأمل الصادق قوله ابدال الالف نونا قيل فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة قلب في الوقف الفا وكذا التنوين وهذا كما ترى قوله وقال الخليل اصله لا ان يردده ان لا ان تضرب في تقدير لا ضربك وهو ليس

ناقصة كاشنة بمعنى صار) بمعنى دال على الانتقال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الخبر للاسم واذا كان كذلك (فهو) ان هذا المعطوف (من قيل عطف احدا القسمين على الآخر) يعني من قيل عطف احدا القسمين على القسم الآخر (لا) انه من قيل عطف القسم (على ما) اي على القسم الذي (هو) اي المعطوف (قسم منه) اي من المعطوف عليه اراد به دفع توهم كونه معطوفا على احدا القسمين اللذين هما قسيان لكونها للثبوت اعني قوله دائما ومنة طعا (كقبول الشاعر وبنها قفر والمطى كأهها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها) والباء في بنها بمعنى في والتهاء فتح المشاة الفوقية وسكون اليا التحتية وبالمد الممازة والقفر ففتح القاف وسكون الفاء المكان الحالى والمطى جمع مطية وهي المركب والقطا جمع قطاة وهي طائر سريع الطيران والحزن فتح الهاء المهملة وسكون الزاى ما غلط من الارض وارتفع وكانت بمعنى صارت بمعنى الانتقال من صفة الى صفة لا بمعنى ثبوت الاسم مع الخبر والبسوس جمع بيض والمعنى كنت بمفازة تخير فيها السالك والحال ان المطا ياتي سرعة سيرها كأهها قطا الحزن اي كأهها الطائر الذي يبيض في المكان المرتفع قد كانت بيوضها فراخا ففسر البيوضها (اي صارت فراخا بيوضها) اشارة الى ان اسم صارت هو قوله بيوضها وقوله فراخا بالنصب خبره فقدم على اسمه وقوله (فان بيوضها) اشارة الى قرينة كونها بمعنى صارت فانها لو كانت بمعنى كانت يقتضى كون البيض باقيا في وقت كونها فراخا وليس كذلك فان بيوضها (لم تكن فراخا) ولا يجوز ان يقال البيض فراخ فان الفراخ لا تثبت على البيض (بل) اي بل المعنى الجائز انها (صارت فراخا) اي انتقلت من البيضية الى الفراخية فلم تبق البيضية بعد كونها فراخا ثم شرع في القسم الثالث فقال (ويكون) وقوله (فيها) خبر ليكون وقوله (ضمير الشأن) اسمه (هذا) اي قوله يكون (ايضا) كقوله بمعنى صار (عطف على قوله للثبوت) خبرها (اي كان تكون ناقصة) و (يكون فيها ضمير الشأن اسمها والجملة الواقعة) اي وكانت الجملة التي وقعت (بمدها) اي بمدة كان (خبر مفسر للضمير) وقال العصام وانما ذكر الشارح قوله هذا ايضا عطف الخ مع كونها غير خارجة عما هو بمعنى صار ومقابله لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير لضمير الشأن وهو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده ثم قال والاظهر انه عطف على تكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا جمع معها كونها تامة وزائدة بجماع عدم ظهور العمل في جملة بعدها انتهى (كقول الشاعر اذا مات كان الناس صنفان شامتة و آخر من بالذي كنت اصنع) والقرينة كون قوله صنفان مأخوذا بالالف فانه لو لم يكن فيه ضمير الشأن لكان بالياء لكونه خبر المكان ولكنه لما كان بالالف اقتضى ان يكون اسم كان ضميرا تحتها وان يكون قوله الناس مبتدأ وصنفان بالرفع خبره والجملة مفسرة للضمير وقوله شامت بالرفع خبر للمحذوف من الشماتة وهو الفرح بمصيبة العدو ومتن اسم فاعل من اعنى عليه بالخبر والمعنى اذا مات كان الناس نوعين نوع يفرح ونوع يحزن وبني بذكر الذي كنت اصنعه في حياتي ولما فرغ من بيان اقسامها حال كونها ناقصة شرع

في كونها تامة فقال (وتكون تامة) (عطف على قوله تكون ناقصة) فان قولها تامة مقابل  
 لكونها ناقصة (اي كان) يعني كنه (تكون تامة) وقوله (تم بالمرفوع) صفة كاشفة  
 يعني ان معنى كونها تامة انها تتم بمرفوعها (من غير حاجة الى المنصوب) اي الى خبر  
 منصوب يعين مادة الفعل المذكور وقوله (بمعنى ثبت) صفة للتامة اي ملازمة بمعنى ثبت  
 (ووقع) فان مصدر كان هو الكون وهو مرادف لمعنى الثبوت والوقوع واذا انفهم هذا  
 المصدر الثابت على مرفوعه من لفظها لا يحتاج الى ذكر منصوب يدل على المصدر الثابت  
 عليه (كقولهم كانت الكائنة) اي ثبت ما ثبت ووقع ما وقع (و) كقولهم (المقدر كان)  
 اي ما قدر في الازل ثابت وواقع (وكقوله تعالى «كن فيكون» ) اي اظهر واوجد وقال  
 الصمام ان قوله كن في موقع الايجاب بمعنى ثبت ففناه اذا قلنا اوجد فيوجد وفي موقع  
 جعل شئ موصوفا بشئ بمعنى كن كذا بل يحتمل ان تكون في الجميع ناقصة وتكون  
 بمعنى الايجاب وايضا بمعنى كن موجودا انتهى (و) (تكون) (زائدة) وانما  
 وسط الشارح قوله تكون للاشارة الى انه معطوف على قوله تامة يعني ان كان كما  
 تكون تامة تكون ايضا زائدة (وهي) اي الزائدة (التي وجودها وعدمها) سواء وقوله  
 (لا يخل) صفة كاشفة لها يعني ان معنى كون وجودها وعدمها سواء ان وجودها وعدمها  
 لا يخل (بالمعنى الاصلي) اي المعنى الذي استفيد من مدخولها قبل زيادتها يعني ان اصل  
 المعنى لا يزيد بزيادتها ولا ينقص بنقصائها بل هو باق على الحالين (كقوله تعالى) حكاية  
 عن قول قوم عيسى عليه السلام (دكبت انكلم من كان في المهد صبيا) اي كيف نكلم من  
 هو في المهد حال كونه صبيا) وفي هذا التفسير اشارة الى ان قوله صيا حال لا انه خبر منصوب  
 (فكان زائدة) اي هنا (لتحسين اللفظ) لا لافادة معنى زائد وقوله (اذ ليس المعنى  
 على الماضي) دليل على كونها زائدة يعني انها لو لم تكن زائدة لدل على المعنى الذي وجد  
 في الزمان الماضي ولودل على هذا المعنى لكان المراد انه كان في الزمان الماضي في المهد  
 لا في حال التكلم وليس كذلك فانه في المهد حال التكلم وليس المراد انه كان في الزمان الماضي  
 في المهد فانه خلاف المقصود (وانما ذكر) اي المصنف (هذين القسمين) اي كونها تامة  
 وزائدة (مع كونها) اي مع كون لفظه كان في القسمين (غير ناقصة) وهذا اشارة الى دفع توهم  
 الاستدراك في ايراد المصنف هذين القسمين يعني ان المقصود من المقام بيان كونها ناقصة  
 فكونها تامة او زائدة ليس بمقصود فلم يذكرها المصنف فاجاب بقوله وانما ذكرها لاستيفاء  
 الجميع حالاتها (استعمالها) اي ليكون الذكركر مستوفي بحيث لا يبقى حال واستعمال لم يذكر  
 ههنا سواء كان مقصودا من الباب اولا وفي الصمام ان كونها زائدة مختص بلفظ كان اي  
 بلفظ ماضيه بخلاف ما سبق يعني من كونها تامة وغيرها فانها شاملة لجميع تصاريدها من  
 مضارعه وامره واسم فاعله ولما فرغ من بيان معنى كان واقسامها شرع في بيان معاني سائر  
 اخواتها فقال (وصار) يعني ان كلمة صار تكون (للانتقال) اي لبيان ان مرفوعها انتقل

بكلام بخلاف ان تضرب  
 اقول ان مركب من لا  
 والنون الحقيقة التي  
 حقا ان يلقى الفعل  
 الا انه الحق بلا التصريح  
 بأنه لتأكيد التي لا  
 لتأكيد الفعل المنفي حتى  
 يفيد اللفظ الذي لا يكد  
 فاحمل عمل النصب ليكون  
 آخر الفعل على هيئة  
 يكون مع النون ولذا  
 خص ان بين حروف  
 التي لا يكد التي كذا  
 قيل وهذا من عجائب  
 الارباع فان الرد كذلك  
 وانقول بان لا تضرب  
 في تقدير لا ضربك وهو  
 ليس بكلام مما لا يقول به  
 اولوا الافهام قال الشاعر  
 برجي المرأ ان يلاق  
 ويمرض دون اقربه  
 المخطوب اي ان يلاق نم  
 لورد بانه مفردا اذ لا  
 معنى للمصدرية في ان كما  
 كانت في ان ولانه جاء  
 تقدير معمول معموله  
 عليه حكم سيبويه عن  
 العرب صر ان يضرب  
 لكنه مندفع ايضا لانه  
 لا يمنع ان تتغير الكلمة  
 بالتركيب عن مقتضاها  
 معنى وعمل اذ هو وضع  
 مستأنف وما تفرد به  
 من ان اصله لامع النون  
 الحقيقة وحدها باطل  
 اذ لا تركيب كذلك  
 في كلام العرب قوله  
 بعد حتى نحو سرت  
 الخ قيل ما ذكره  
 الشارح في تفصيل

الى منصوبها ثم فصل ذلك الانتقال ( اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما ) ينقل من صفة الجهل الى العلم ( او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خرقا ) اي ينقل من حقيقة الطينية الى حقيقة الجزفية ( وتكون ) اي وكلمة صار كما تكون ناقصة تكون ايضا ( تامة بمعنى الانتقال ) اي اذا اريد به الانتقال ( من مكان الى مكان ) من غير تحول الفعل ( او من ذات الى ذات ) فتكون حينئذ بمعنى انتقال وذهب ( ويتعدى ) حينئذ بالي نحو صار زيد الى بلد كذا ) اي ذهب وهذا مثال للانتقال من مكان الى مكان ( او من بكر الى عمرو ) اي ينقل هذا مثال للانتقال من ذات الى ذات ثم ذكر ملحقاته بقوله ( ويلحق صار مثل آل ) بمد الهمزة ( ورجع واستحصل وتحول ) وارتد قال الله فارتد بصيرا ) اي صار بصيرا يعني انه ينقل من صفة كونه غير بصير الى صفة البصير التي هو كان عليها من قبل يعني ان يعقوب عليه السلام كان بصيرا ثم ابيضت عيناه بالحزن على يوسف فلما اتى عليه قيصر رجع بصيره الاول بزوال الابيضاض ولذا عبر بارتد للاشارة الى بصره القديم وزوال العارض والله اعلم بالصواب ( وقال الشاعر ) ان العداوة تستحيل مودة وقال فيالك من نعمي بضم تحولن ابؤساء ) قوله تسحيل اي تسير العداوة مودة اي تنتقل منها اليها وقوله من نعمي بضم تحولن الى النعمة وكذا ابؤس بضم الباء جمعه ابؤس من قولهم يوم ابؤس ويوم نم كذا في الصحاح وقوله فيالك استغاثه من اجل تحول النعمي بالضم وهي النعمة وضمير تحولن اليه لارادة المتعددة بالمقدر كذا في المصام وكان المعنى انه قال ان العداوة التي بيني وبينك تنتقل الى المودة فاجاب بقوله فيالك انت اخبرت خلاف ما اطلب فان العداوة كانت نعمة والمودة كانت بؤسا وحقه واذا كان الامر كما قلت تحولت النعم التي هي العداوة النعم التي هي المودة والله اعلم ثم شرع في بيان صنف آخر من الافعال الناقصة فقال ( واصبح وامسى واضحي ) ( تكون ) ( لا اقتران مضمون الجملة باوقاتها ) وقوله ( المدلول عليها ) بالجر صفة الاوقات يعني ان الافعال الثلاثة موضوعة لاجل بيان اقتران ثبوت منصوباتها لمرفوعاتها بالازمنة التي دلت تلك الافعال على تلك الازمنة ( بموادها ) وهي الصباح والمساء والضحي ( لا ) انها لا اقترانها بالاوقات التي دلت عليها ( تصورها ) لان الاوقات التي تدل عليها بصورها مشتركة في جميع الافعال سواء كانت ناقصة او لا على الزمان هو مدلول الفعل ( مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحي زيد حزينا فالتال الاول ) وهو اصبح ( يدل على اقتران مضمون الجملة وهو ) اي المضمون ( قيام زيد ) يعني القيام الذي دل عليه القائم الثابت لزيد مقارن ( بوقت الصباح ) الذي دل عليه اصبح بمادته ( وعلى هذا القياس المثالان الاخيران ) يعني هما امسى واضحي فمعنى امسى زيد مسرورا ان سرور زيد مقارن بوقت المساء ومعنى اضحي زيد حزينا ان حزنه مقارن بوقت الضحي ( وتكون ) اي تلك الافعال ( بمعنى صار ) ( نحو اصبح او امسى او اضحي زيد غنيا اي صار ) يعني معناه صار زيد غنيا واشار بقوله ( وليس المراد ) الى انه اذا كانت تلك الافعال بمعنى صار لا يكون المراد منها

المحروف التي بعده  
بمعناها ان شروع في الشيء  
قبل آوانه فان المس  
سيفعلها ففعل ما ذكره  
مقام فعيل المس وفيه  
قوله اذا لم يكن بمعنى  
الظن والمنهور انه لا  
يستعمل الا في اليقين  
ولو سلم فالمراد ليس  
لفظ العلم حتى يصح قيده  
بهذا بل ما يدل على  
اليقين سواء كان لفظ  
العلم الرؤي او الوجدان  
او الظن الى غير ذلك  
ومن العلوم ان استعماله  
في معنى الظن شائع ذائع  
ولا يكون مثل الظن  
والوجدان بمعنى اليقين  
جزما وايضا لا ينك  
ما قبل في ان المراد  
الوقوع بعد لفظ العلم  
والظن كما يذهب الامثلة  
قوله لكنها جوابا وجزاء  
وما لا يمكن الا في  
الاستقبال قبل فيه بحث  
لان جواب كلام القائل  
لا يكون الا بكلامه  
ولا يجب ان يكون  
مستقبلا وكذا الجزاء  
لجواز ان يكون فيما  
مضى نحو ط قوك  
في جواب من قال  
اسلمت صار جزاؤه ان  
هضم ماك ودمك  
قالوا ان يقال اذن  
لصحتها لا قدر ان تعمل  
في الحال الذي هو جار  
لماضي الذي هو مبني  
لاصل ولا ينبغي ان الشارح  
قدس سره تبع في ذلك  
صاحب الوافية قال

( انه صار في الصباح او المساء والضمي على هذه الصفة ) يعني ان مضمون الجملة ليس مقارنا بالاوقات المذكورة كما كانت كذلك في الاول بل المراد منها حينئذ انها لا تدل على هذه الاوقات اصلا واللام يحصل الفرق بين الاعتبارين ( و ) ( تكون ) اي تلك الافعال الثلاثة كما تكون ناقصة بالمعنيين الاولين تكون ( تامة ) كائنه ( بمعنى الدخول في هذه الاوقات قول اصبح زيدا اذا دخل في الصباح ) الفرق بين كونها ناقصة وبين كونها تامة مع الدلالة على الاقتران بتلك الاوقات انها اذا كانت ناقصة يكون معنى الدلالة على دخول الخبر في هذه الاوقات فاذا قلت اصبح زيد طالما كان المعنى ان العلم منسوب الى زيد في وقت الصباح دون غيره من الاوقات واذا كانت تامة يكون معناه ان فاعلها داخل في هذه الاوقات كذا ذكره المصنف في شرح المفصل ثم شرع في بيان صنف آخر منها فقال ( وظل وبات لا قتران مضمون الجملة بوقتهما ) فاذا قلت ( ظل زيد سائرا فغناه ثبت له ) اي زيد ( ذلك ) اي السير ( في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فغناه ثبت له ذلك في جميع ليله ) ( وبمعنى صار ) اي ويكون هذان الفعلان ملايين بمعنى صار ( نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار ) زيد غنيا وبات عمرو فقيرا يعني بلا دلالة على هذين الوقتين ايضا ( وقد يجي هذان الفعلان ) اي ظل وبات ( تامين ايضا ) يعني كما جاءت الافعال الثلاثة والاول ( نحو ظلت بمكان كذا وبت ميتا طيبا اي دخلت في النهار ودخلت الليل بميت طيب ) ( لكن لما كان مجيها ) اي مجي الفعلي اعني ظل وبات حال كونهما ( تامين في غاية القلة جملة ) جواب لما اي لما كانا كذلك جعل المصنف مجيها تامين ( في حكم العدم ولذلك ) اي ولكونه في حكم العدم للقلة ( لم يذرها ) اي لم يذكرا المصنف ابهاما ( تامين ) كما ذكر في الثلاثة الاول بل اكتفى بذكر مجيها للمعنيين فقط ( ونقصهما عن الافعال الثلاثين السابقة ) مع كونهما مشتركين في المعنى ولما ترك المصنف ايضا ذكر افعال اخر من الافعال الناقصة اراد الشارح ذكرها وبيان وجه تركها فقال ( وآش ) بعد الهمزة ( وعاد وعادور اح فهذه الافعال اربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صا ) يعني لهذه الاربعة معنيان احدهما معنى صار واذا كانت بمعناه تكون ناقصة وثانيهما كونها تامة واليه اشار بقوله ( وتامة ) اي هي تامة اذا كانت بمعنى الرجوع ( في مثل قولك آش او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا ) اي كذا غدا وراح يكونان تامين اذا كان معنى غدا اذا مشى في وقت الغداة ( معنى راح اذا مشى في وقت الرواح وهو ) اي وقت الرواح ( ما بعد الزوال الى الليل ) والحاصل انه اذا كان الاولان بمعنى رجع والاخيران بمعنى مشى تكون تامة وقوله ( واسقط المصنف ) بيان لنكتة تركه يعني ان المصنف اسقط ( ذكر هذه الافعال الاربعة ) يعني آش وعاد وغدا وراح ( من الين ) اي من بين الافعال الناقصة ( في مقام التفصيل ) اي مقام تفصيل كل واحد منها بالوجوه المختصة بها ( مع ذكرها في مقام الاجاب ) مع انه لم يسقط سائر ما ذكره في الاجال فالظاهر ان يذكرها ايضا ( وكأن

كذلك وعلمه بان جواب  
الشيء وجزاء لا يكون  
الا بعد ان يفي فلا يمكن  
الان في الاستقبال لا تقتضاه  
البعدية ذلك والتحقيق  
ما قاله الرضي من ان اذن  
اذا وابه المضارع احتمل  
ان يكون للشرط في  
المستقبل كاذ وان يكون  
لحال فلا يتضمن معنى  
الجزاء كما قول لمن يحدك  
بحدك اذن اظنك كاذبا  
فانه لا معنى للجزاء ههنا  
اذ الشرط والجزاء اما  
في المستقبل او في الماضي  
ولا مدخل للجزاء في  
الحال فلا احتمل اذن اني  
يليه المضارع معنى الجزاء  
فالمضارع بمعنى الاستقبال  
وان احتمل معنى مطلق  
الزمان فالمضارع بمعنى  
الحال وقصد التنصيص  
على معنى الجزاء في اذن  
نصب المضارع بان المقدرة  
لانهما تخص المضارع  
للاستقبال فيحصل اذن  
على ما هو الغالب فيه اعني  
كونه الجزاء لاستحالة  
حمل المضارع اذ ذلك  
على الحالية المألوفة من  
الجزاء وذلك بسبب  
النصب الحاصل بان اني  
هي علم الاستقبال وقال  
الهندي اذن انما حمل  
لشبهة اني للاستقبال  
فاذا فات التشبه  
فات العمل واما ما  
ذكره القائل  
من الوجه فليس بوجه  
مكتمور الظاهر

قوله وان كان بالنظر الى زمان التكلم الاولى سواء كان او ترك المستقبل كذا قبل قوله بمعنى كى السببية قبل لا فائدة لتقييد كى بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كى قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الضاية للاحتراز من الى بمعنى مع ثم اورد القائل سؤالا وجوابا قائلا فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الضاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا كان بمناها او معنى كى قلت كانه اراد به انه لا يشترط فى حتى هذه ان يكون مجروره آخر جزء مما قبله او متصلا باخر جزء منه وفيه بن السؤال غير صحيح لان حتى ليس معناها انتهاء الضاية وحده بل هى مشتركة بينه وبين السببية لانها تستعمل بهذا المعنى غالبا قال المص ويكون بمعنى كن غالبا كقولك اسلمت حتى ادخل الجنة وقد يكون بمعنى الى قولك اسير حتى تقبب الشمس بقوله فيحصل ان يكون ماضيا او حالا واستقبالا قبل لا يحتمل الاستقبال وذلك وهم باطل اذ لا مانع من التكلم بذلك الكلام قبل الدخول الى البلد قوله كما تقول كنت سرت امس قبل ذكر

الوجه) بتشديد النون يعنى اظن ان الوجه (فى ذلك) اى فى اسقاطها (انها) اى الافعال الاربعة ليست معدودة منها بالاصالة بل هى (من الملحقات ولذا) اى والشاهد على كونها من الملحقات انه (لم يذكرها صاحب الفصل) وفى عدم ذكرها دلالة عليه (وقال صاحب الباب) اى وصرح صاحب الباب بقوله (والحق بها أض وعاد وغدا وراح) وفى هذا صراحة عليه (فاسقطها) اى المص (عن اليين اشارة) اى لقصد الاشارة (الى عدم الاعتداد) اى الى عدم اعتبار النصاة (بها) اى بتلك الاربعة وانما لم يعتبروها (لانها من الملحقات) ثم شرع فى نوع آخر منها وهو ما فى اوله لفظ ما فقال (وما زال) ولما احتمل لفظ زال اشتراكا اشار الى تعيين ما هو المراد ههنا فقال (من زال يزال) يعنى بما كان مضارعه يزال (لا) انه مأخوذ (من زال) الذى كان مضارعه (يزول فانه) اى لان ما كان مضارعه يزول نامة لاناقة وفى الصحاح زال الشئ من مكانه يزول زوالا فلان يفعل كذا انتهى (وما برح) بفتح الراء (بمعناه من برح اى زال) اى بمعنى ما زال يقال ما برح زيد يفعل كذا اى ما زال (ومنه) اى من هذا القبيل (البارحة لليلة الماضية) وهى اقرب ليلة ماضية يقال لها لزوالها (ماضى) (ايضا بمعناه) وفى الصحاح وماضى اى ما زال وما برح ويختص بالجد وقوله تعالى تالله تفتأ تذكر يوسف اى ما فتأ يعنى ما زال فى ذكره (وما انفك) وفى الصحاح ما انفك فلان قائما اى ما زال قائما وانما لم يقل بمعناه كما قال فى الاولين لان الزال ههنا مدلوله اللزوم لمدام الانفك ولذا اشار الى معناه الاصل الذى دل عليه بالمطابقة بقوله (اى ما انفك) وقوله (لاستمرار خبرها) ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف يعنى تلك الافعال الاربعة المنفيات موضوعة لفائدة معنى نسبي وهو كون خبرها (اى خبر تلك الافعال) مستمرا (لفاعلها) اى لفاعل تلك الافعال ولما قال المص ههنا لفاعلها لم يقل لاسمها وعبر عنه بالفاعل اشار بعضهم الى بيان فائدة هذا التعبير ونقوله الش بقوله (قيل سمي اسمها فاعلا) اى عبر المص عن الاسم بالفاعل (تنبيه) اى قصد للتنبيه (على ان اسمها) اى اسم تلك الافعال (ايست) بقسم على حدة من المرفوعات (لان اسمها فى الحقيقة فاعل خبرها واذا قلنا كان زيدا قائما فزيد فاعل القيام لا فاعل كان فكأنه قال ان اطلاق الاسم عليه اصطلاح لانه قسم بنفسه من المرفوعات ولذا لم يمد المص المرفوعات وقوله (كما ان خبرها قسم) خبر ليس يعنى ليس اسمها مثل خبرها فى كونه معدودا لان خبرها قسم (على حدة) اى برأسه من غير تبعية لآخر (من المنصوبات) من حيث انه ركن من الكلام لاتم الفائدة بدونه بخلاف غيره من المفعولات فانه تم الفائدة بدونه والحاصل ان مراد هذا القائل ان اسماء الافعال الناقصة داخلة فى تعريف الفاعل فانه يصدق عليه انه ما استداليه الفعل الخ فكل ما هو يصدق عليه هذا يجوز ان يطلق عليه الفاعل ولذا لم يمد المصنف فى المرفوعات اسم كان واخوانها واما الخبر فلكنونه مخالفا للمفعول من حيث انه ركن والمفعول ليس بركن عنده من المنصوبات حيث قال خبر كان واخوانها والله اعلم وانما اورد الشارح

هذه النكتة بطريق الحكاية ولم يلتزمه واتاه بصيغة التمرىض لانيته في غير محله لان محله في قوله  
ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وقال العصام ولا يخفى ان هذه التنبيه ليس في مرتبة  
لاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ثم قال ونحن نقول انه في هذا الكلام بجميع الخبر مع  
الفاعل بمعنى حيث قال لا استمرار خبرها لفاعلها بخلاف قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة  
فانه لم يقل فيه لتقرير الفاعل على خبر فلا يلزم هذا التنبيه هناك بخلاف هذا المقام فانه لما جمع  
بينهما احتاج الى التنبيه على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل بجامع الاصطلاح على التسمية  
بالخبر على اصطلاح من يسمى الاسم فيه فاعلامسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما  
كما يسمى الخبر مفعولا وغيره انتهى ملخصا وقوله (مذ) مبنى على السكون ظرف من  
الظروف المبينة اما بمعنى اول المدة وهو مبتدأ عند المصنف او خبر مقدم عند الزجاج وما بعد  
خبر مبتدأ وقوله (قبله) من قبل قبل كالم يعلم ماض من القبول وفاعله مستكن راجع الفاعل  
الضمير الراجع الى الخبر منصوب المحل مفعول كافسره بقوله (اي قبل فاعلها خبرها) وعند  
اكثر الكوفيين مذ منصوب المحل مفعول فيه للاستمرار وجملة قبله مجرورة المحل مضاف  
اليها المذوف في شرح التسهيل لابن مالك وهذا هو الصحيح وهكذا في شرح اب الالباب للسيد  
عبدالله كذا في المغرب فضاء على الاول ان اول مدة استمرار زمان قبل فاعلها خبرها اي  
صار صالحا لقبوله وعلى مذهب الكوفيين ان الاستمرار حاصل في زمان صار الفاعل صالحا  
لقبوله الخبر (اي من وقت) وهذا تفسير لمذني ان المراد بقوله مذ قبله ان الخبر مستمر للفاعل  
وابتداء ذلك الاستمرار هو الزمان الذي (يمكن ان قبله) اي ان قبل الفاعل ذلك الخبر  
(عادة) اي في العادة لا في العقل (فنعني ما زال زيد اميرا استمراره) اي المفهومة من الخبر  
الذي هو اميرا (من زمان قابلية وصلاحيته للامارة) فقوله وصلاحيته عطفت تفسيره لقابلية  
واشارة الى ان المراد بالقابلية هو الصلاحية لا كونه قابلا بالفعل وهو وقت البلوغ الذي  
يمكن قيام الامارة به في ذلك الوقت لا من حالة الصباوة فانه لو كان زيد اميرا حين ولادته يصدق  
عليه انه متصف بالامارة لكنه لا يقدر على التصرف بان يأمر او ينهى وليس المراد من انه  
مستمر من وقت قلدها وهذا بيان لفائدة قوله مذ قبله ليحصل الاحتراز عن الوهم المذكور  
ثم شرع في بيان وجه دلالة تلك الافعال على الاستمرار فقال (اماد لالتها) اي وجه دلالة  
تلك الافعال (على الاستمرار فلان النفي مأخوذ) اي فلكون النفي مأخوذ (في معاني هذه  
الافعال) وهو ظاهر (فاذا دخلت ادوات النفي عليها) اي على تلك الافعال (كانت معانيها)  
اي معاني تلك الافعال (نفي النفي) لان معاني كل منها دالة على النفي وهو الزوال والانفصال  
فاذا دخلت عليه حرف النفي يكون نفي النفي اعني نفي الزوال والانفصال (ونفي النفي) اي  
القاعدة العقلية ان نفي (استمرار الثبوت) وذلك ان استمرار العدم لا يقتصر الى سبب  
بخلاف استمرار الوجود وقوله (واعتبار الصلاحية) شروع في بيان فائدة قوله مذ قبله  
يعني كانه قيل ان الاستمرار مدلول لتلك الافعال وهذا ظاهر واماد لالتها على الصلاحية

اس مع ماض قبل  
المضارع لا يجمل المضارع  
حكاية حال ولا يتوقف  
كون المضارع حكاية حال  
على ذكر اس مع الماض  
قبل فيجعل هذا المثال  
لحكاية الحال دون واحد  
من الامة المذكوكة  
القابلة لذلك في كلام المص  
بحكم وذلك من سوء  
الفهم اذ ليس واحد  
يمدعي توقف كون  
المضارع لحكاية الحال  
على ذكر اس بل ذكره  
انما هو لتفهيم بعض  
الناس ان ذلك من باب  
الحكاية وامانه لا يجمل  
المضارع حكاية وامانه  
لا يجمل المضارع حكاية  
حاله فما لا يصدر من  
اصحاب الفكر الرؤية لان  
السبب التصل بالدخول  
اذا كان واقعا في  
الامس كيف يصور  
خلاف ذلك وقد صرح  
المص في القرح بمثل قال  
الشراح قدس سره حيث  
قال ومثال الحكاية فوقك  
وقد سرت ودخلت فيما  
مضى سرت حتى ادخل  
البلد امس اذا قصدت  
الاخبار عن تلك الحال  
الواقعة لغرض الحكاية  
قوله كانه كنت في زمان  
الدخول هيئات هذه  
المباراة الخ قيل جعل  
حكاية الحال بمعنى حكاية  
لفظ الدال على الحال  
وهو خلاف عبارة المص  
والاظهر ان المراد زمان

فليست بمدلولها ولا اعتبارها فقال واعتبار الصلاحية (والقابلية معلوم عقلا) اى بمعونة  
 العادة والحاصل ان الفرق بين الداليتين هو ان الاولى وضعية اى داخلية والثانية عقلية  
 اى خارجية وقال العصام وجعل هذه الدلالة خارجة عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف  
 بما لا مقتضى له انتهى يعنى ان المصنف لما قيد بقوله مذنبه اقتضى عدم التفريق بين  
 الداليتين لاعتباره القيد مع المقيد ويمكن ان يجاب ان مراده تحقيق الواقع لا تفسير  
 لسكلام المصنف يعنى انه في الواقع كذا (ويلزمها) (اى هذه الافعال الاربعة) تفسير  
 للضمير المنصوب وقوله (اذا اريد بها استمرار الثبوت) اشارة الى ان ذلك اللزوم ليس  
 بلازم لها بل هو لازم لارادة الاستمرار منها وحين كونها افعالا ناقصة (التي) وهو  
 بالرفع فاعل يلزمها ثم اشار الى تميم النفي بقوله (بدخول ادواته) اى ادوات النفي  
 (عليها) اى على تلك الافعال (لفظا وهو) اى وكونه لفظا (ظاهرا) كما كانت الافعال  
 على صورة ما ذكرت في المتن (او تقدير اى كقوله تعالى حكاية لكلام اخوة يوسف لا يسهم  
 يعقوب عليه السلام) (د تالفة فتقو تذكر يوسف اى لا تقو) ولا تزال وانما يلزم النفي (فانه  
 لو لم تدخل ادوات النفي عليها) اى على تلك الافعال (لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار  
 المقصود منها) (ومادام) وهو مبتدأ اى كلمة مادام وقوله (لتوقيت امر) ظرف مستقر  
 خبره وقوله (اى لعبينه) تفسير للتوقيت يعنى المراد بالتوقيت تعيين امر اى امر خارج  
 عن الفعل مذكر ما قبلها (بمدة ثبوت خبرها) اى مضمون خبر تلك الكلمة وقوله (لفاعلها)  
 متعلق بالثبوت يعنى كلمة مادام لا فائدة ببيان وقت امر وتعيينه بوقت امتداد كون الخبر ثابتا لفاعل  
 (بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له) اى لذلك الامر (وذلك) اى افادة ذلك المراد  
 ودالتها على الوقت حاصل به (لان لفظا ما) في مادام (مصدرية فهي) اى كلمة ما (مع  
 ما بعدها في تأويل المصدر) يعنى ان ما المصدرية موصولة حرفية وما بعدها من الفعل صلتهما  
 والموصول مع المصلة في تأويل المصدر (وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان  
 قبله) اى قبل لفظ ما (فلا بد هناك من حصول كلام) اى لزم هناك حصول كلام مركب  
 من المجموع بحيث (يقيد فائدة تامة الى هذا اشار بقوله) اى مقيدا لما ارادة المتكلم وقال  
 عصام الدين رحمه الله ان قوله وتقدير الزمان الخ يفيد ان تقدير الزمان لكونه من المصادر  
 وليس كذلك بل تقدير الزمان من خواص كلمة ما في مادام لا لكونه مصدرا فان مادام صار علما  
 في تقدير الزمان حتى يتمتع ذكر الزمان معه وليس الامر به هذه المتابعة في شئ من المصادر انتهى  
 وقوله (ومن ثمة) متعلق بقوله احتاج (اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها  
 لفاعلها) (احتاج) اى احتاج لفظ مادام (الى) (وجود) (كلام) (مستقل بالا فائدة  
 وقوله (لانه) متعلق باحتاج اى انما احتاج اليه لان لفظ مادام (حيث) اى حين كونه كذا ذكر  
 (مع اسمه وخبره) (ظرف) اى لذلك الامر (والظرف فصلة) اى ليس بمدة في الكلام  
 وقوله (غير مستقل بالا فائدة) صفة كاشفة للفضلة او خبر بمذخر (نحو اجلس مادام زيد جالسا)

(قوله)

الحال المحكى من حيث انه  
 حال بان يبرزه في نظر  
 السامع في معرض الحال  
 وذلك وارد بحسب  
 الظاهر لان الفرض  
 حكاية الحال دون حكاية  
 العبارة فلا ارتباط في ان  
 اللازم من تصور الحكاية  
 ان قال بان تحكيه حالا  
 مانحيا بحيث كانت تتكلم  
 في تلك وتعمل تلك الحال  
 موجودة وقت التكلم  
 قوله لا تاغم الاستقبال  
 قبله انها علم الاستقبال  
 حقيقة او بانظر الى ما  
 قبله وهو لا يتاى الحال  
 الا ان قال يتاى افادة  
 الحال فلا يصح ذكره في  
 مقام افادة وذلك من  
 قبيل الاحام لان ان  
 متضمن في الاستقبال  
 يدل عليه دلالة قطعية  
 و اراد منها خلافة فكيف  
 يتصور الاتيان به قوله  
 مثل مرض فلان حتى لا  
 يرجوه الان قبل محتمل  
 للمثال الحال تحقيقا او  
 حكاية ولهذا اكتفى  
 المص به فجعله مثالا  
 للحال تحقيقا يخالف  
 حال التحقيق وليس  
 كذلك المص خص ذلك  
 بالتحقيق كسائر الامثلة  
 المذكورة في المتن اى  
 بمثال الحكاية في الدرس  
 كما لا يخفى على من نظر  
 فيه وكيف يتصور  
 قسم هذا المثال مع  
 ظهور قصد نفي  
 الرجاء في زمان التكلم

ف قوله اجلس هو الامر الذي اريد تعيينه وقوله مادام ظرفه ( اى اجلس مدة دوام جلوس زيد ) والفاء في قوله ( فمادام ) تفرية ( لم يشفع مادام ) وفي هذا الكلام طرافة ظاهرة فان المراد بمادام الاول معناه وقوله لم يشفع على صيغة المجهول من التشفيغ وهو جعل الشيء زوجا لآخر وقوله مادام المراد لفظه وهو نائب فاعل يشفع والجملة صلة ما في مادام الاول وهو ظرف لقوله لا يفيد وقوله ( باجلس ) متعلق بلم يشفع وقوله ( ولم يحصل من المجموع كلام ) مستقل عطف على لم يشفع عطاف بيان وقوله ( لا يفيد ) هو الامر الذي اريد توقيته يعنى ان قولنا في المثال المذكور وهو مادام زيد باجلس لا يفيد ( فائدة تامة ) وقت عدم تزويج لفظ مادام بلفظ جلس وترقيقه وقوله ( بخلاف الافعال المصدرية ) اشارة الى الفرق بين مادام وبين سائر المائيات من الافعال فان سائر الافعال التي تصدر ( بحرف النفي ) ليس كذلك وقوله ( فانها ) اشارة الى محل الفرق وهو ان سائر الافعال ( مع اسمائها ) واخبارها كلام مستقل بالافادة ( واذا كان متقلا ) فلا حاجة الى وجود كلام اى آخر منها ( وراءها ) اى وراء تلك الافعال ( وليس ) مبتدأ وفي الصحاح اى ليس كلة نفي وهو فعل ماض واصلها ليس بكسر الياء فسكنت استقلا ولم تقلب لافانها لا تنصرف من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال والدليل على انها فعل قولهم لست ولستوا ولستم كقولهم ضربت وضربتما وضربتتم انتهى وقوله ( لنفي مضمون الجملة ) ظرف مستقر خبره وقوله ( حالا ) بالنصب انه مفعول فيه لنفي اى في زمان الحال ) يعنى ان لفظ ليس الذي هو معدود من الافعال الناقصة كائن لنفي مضمون الجملة التي فيها مفعول منصوبه في زمان الحال يعنى هو المتبادر منه سواء كان مثبتا في الماضي والمستقبل او لا ( مثل ايس زيد قائما ) فان مضمون الجملة هو قيام زيد وهو منفي في الحال ( اى الان وهذا ) اى تعيين وضعه وتخصيصه في زمان الحال ( هو مذهب الجمهور ) اى غير سيبويه واختاره المصنف ( وقيل ) وقوله ( هي لنفي مضمون الجملة ) اشارة الى ان قوله ( مطلقا ) معطوف على قوله حالا والى ان محل الخلاف هو فقط لامع ما قبله وقوله ( ولذلك ) الخ اشارة الى دليل ذلك القائل يعنى ان كلمة ليس لكونها غير دالة بخصوصها بزمان الحال ( يقيد تارة بزمان الحال كما قول ايس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله ) فان الخلق المنفي ماض عن وقت التكلم وليس بممتدالى وقت الاخبار ( وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى والايوم يا نعيم ايس مصر وقاعهم ) فان نفي الصرف في يوم القيمة وهو استقبال بالنسبة الى وقت الزول ( وهذا ) اى هذا المذهب ( مذهب سيبويه ) ثم شرع في بيان مسئلة متقسمة الى انواع تلك الافعال وهي جواز تقديم اخبارها على اسمائها وعلى انفسها فقال ( ويجوز تقديم اخبارها ) ( اى اخبار الافعال الناقصة ) وانما فسر الضمير به للاشارة الى شمول هذه المسئلة حيث اكد المصنف هذا الشمول بقوله ( كلها ) وقوله ( على اسمائها ) متعلق بالتقديم وقوله ( اذ ايس فيها ) اشارة الى دليل الجواز يعنى ان جواز تقديمها لعدم المانع للتقديم المذكور لانه ليس في هذه المسئلة ( الا تقديم المنصوب على المرفوع فيها ) اى في المعمولات التي ( عامله

كما قاله الشارح قدس سره قوله امتنع نظر الى الامر الاول قيل فيه نظرا لامتنع نظرا الى الامرين لان كان سري لا يصلح سببا لدخول لان السبب وقوع السبر وكان سري يحتمل ان يكون في تقديره كان سري متنفيا الى غير ذلك فلم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فجعل مانع الرفع مجرد انتفاء الشرط الاول لانتفاء شرط صحة التأمل وكان القائل من انتفاء شرط صحة التأمل لم يدر مراد الشارح قدس سره ولم يصل الى المعنى الصحيح وذلك ان اعتبار الشرط الثاني وكون الاول سببا لثانيه او لا انما يكون بعد حصول المعنى وصحته واما اذا فسد المعنى في شيء فلا يمل امتناع ذلك الشيء الاضداد معناه وكلام المص صريح في ذلك فانه قال في بيان علة امتناع ذلك التركيب انك اذا جعلت الفعل حالا وجب الحكم به على سبيل الاستقلال وتقطعت الجملة عما قبلها والكلام في كان الناقصة فيبقى بغير خبر فيفسد معناها قال وامتناع سرت حق تدخلها بالرفع لا يمكن اذا جعلت الفعل فعل حال وجب ان يكون ما قبلها



سبباً لما يمدحها فيكون  
 حاكماً بوقوع السبب  
 شاكلاً بوقوع السبب  
 لأنك استغنيت عنه قوله  
 فيبي الناقصة بلا خبر قبل  
 لا يخفى أن الخبر في صورة  
 النصب ليس حتى أدخلها  
 بل الفعل العام المقدر  
 متعلقاً حتى فك أن قدره  
 بقرينة توقف صحة حتى  
 أدخلها بالرفع على تقديره  
 ويكفي في إبطال ذلك ما  
 قلناه من المص فاه  
 شاهد صدق بأن حذف  
 الخبر من باب كان طاماً  
 كان أو خاصاً ممنوع قوله  
 بقوله اجم عطف بتقدير  
 جاز قبل لا يخفى بمدح في  
 نفسه وبالنظر إلى سابقه  
 لأن قوله اسرت حتى  
 تدخلها عطف من غير  
 تقدير إلا أنه دعاء إليه  
 ما ذكره وأمن أنه إذا عطف  
 على شيء وسبقه قيد يشارك  
 المعطوف عليه في ذلك  
 القيد كالمحالة وأما إذا  
 عطف على ما لحقه قيد  
 فالشركة محتملة وإن  
 خبير بوجوب تقدير  
 الفعل والخبر مثل وكذا  
 أيهم ثلثا يلزم المحذور  
 الذي ذكره قدس سره  
 وما ذكره القائل  
 من جهة البعد مع  
 ما يليها بين السقوط  
 قوله أي ما كان صفة الله  
 تعذيبهم قبل الأول  
 ما كان فعل الله تعذيبهم  
 وفيه نظر ظاهر قوله  
 والقاء التي ينتصب

فعل) وهذا غير مضر بل هو جائز في ما بين سائر معمولات الفعل ولما احتمل الجواز ههنا إلى  
 مضمين أحدهما المكان الخاص والآخر المكان العام أشار إلى أنه إن أريد الأول يحتاج إلى  
 قيد وإن أريد الثاني يحتاج إلى قيد آخر فقال (فإن أريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن  
 جاي وجوده عدمه) أي إن أريد به استواء الطرفين على ما هو مقتضى المكان الخاص  
 (فينبغي أن يقيد) أي الجواز (بمثل قولنا ما لم يمرض ما يقتضي) يعني أنه يجوز تقديمها ما لم يمرض  
 شيء يقتضي (تقديمها) أي تقديم أخبارها (عليها) أي على اسمائها وإنما ينبغي أن يفيد به إخراج  
 ما إذا عارض ما يقتضي التقديم والتأخر لأنه حينئذ يكون التقديم والتأخير واجبا لا جازرا  
 فيبطل إرادة ذلك المكان أعني استواء الطرفين لأنه حين وجود ذلك المقتضي يجب تقديمها  
 ويتمتع تأخيرها على الأصل (نحوكم كان مالك) فإن كلمة كم خبر كان فيجب تقديمها على نفسها  
 فضلا عن اسمها لاقتضائها الصدارة حينئذ لم يحز تأخيرها أو قرأها على الأصل وقال المصام  
 الظاهر أن هذا بمنزلة عما هو فيه إذا الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل  
 في تقديم الخبر على نفس الفعل ثم هذا ينبغي على قوله قسم بجواز انتهى وقوله (أو تأخيرها عنها)  
 بالنصب معطوف على تقديمها يعني أولم يمرض ما يقتضي تأخيرها (نحو صار عدوى  
 صديق) فاه لما انتهى أعراب الجزئين واستتمت القرينة أيضا وجب تقديم اسمها على أخبارها  
 فوجب التأخير وامتنع التقديم (وإن أريد به) أي بالجواز (نفى الضرورة عن جانب عدم  
 فقط) يعني لأن جانب الوجود على هو مقتضى المكان العام المصائب للامتناع لا بمنى  
 المكان الخاص المقابل للوجوب (فينبغي أن يقيد) أي الجواز (بمثل قولنا إذا لم يمنع مانع)  
 يعني لا يحتاج إلى التقييد بما ذكر لأن الصورة المذكورة أيضا من صور الجواز بالمعنى المذكور  
 لكن ينبغي أن يقيد بما لم يمنع (من التقديم) مانع (وحيث) أي حين أريد بالجواز نفى  
 الضرورة عن جانب عدم باعتبار القيد المذكور أعني ما لم يمنع مانع (يجوز أن يكون  
 واجبا كالمثال المذكور) يعني نحوكم كان مالك وأمثاله ويجوز أن يكون جائزا كما إذا لم  
 يمرض هذا المقتضي وقال المصام يمكن أن يختار الشق الأول ويراد به يجوز تقديم أخبارها  
 على اسمائها بمعنى أنها لا تمتنع عن التقديم والمواقع المارضة علم حكمها فلا حاجة إلى  
 التعرض لها هنا انتهى قلت وهذا لم يذكر صاحب اللب هذه الأمثلة وقال في شرحه أنه لم  
 يذكر جواز تقديم الأخبار على الأسماء لظهور أدل نظر إلى الأصل فقد مر جواز تقديم  
 الخبر على المبتدأ ولو إلى الحال فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبه انتهى  
 ما وجه صاحب الامتحان ولما فرغ المصنف من تقديم الأفعال الناقصة بحسب ذاتها شرع  
 في بيان قسمها بالنسبة إلى جواز تقديم أخبارها عليها وعدم جوازها فقال (وهي) وفسر  
 الشارح مرجع ذلك الضمير بقوله (أي الأفعال الناقصة) وترك ما هو الأنسب وهو  
 رجوعه إلى الأخبار لأن قوله وهو أن كان إلى راح يقتضي أن يصرف الإرجاع إليها  
 كذا في المصام يعني أنه لو رجع الضمير إلى الأخبار لم يحز حيث أن رجوع ضمير هو إلى

المضارع بعدها بتقدير  
ان فتقدير ان قبل جعل  
خبر القاء جملة مذكورة  
المبتدأ ولا ضرورة  
دائمة اليه ومع ذلك  
لاوجه لفاء في قوله  
فتقدير ان والاولى  
ان تقدير الكلام والفاء  
ناصة بشرطين ونفي  
الضرورة في موقعه واما  
نفي الفاء من قوله فتقدير  
ان فليس بمستقيم اذ لا  
يحصل بدونها الارتباط  
واما ما زعمه اولي فخاص  
لان الفاء بنفسها لا تكون  
ناصة قال المس والفاء  
تنصب الفعل باضمار ان  
لانها او نصبت بنفسها  
لنصبت في غير هذا  
الموضع لما لم تنصب  
دل على ان الناصب  
غيرها ولا ناصب بقدر  
سوى ما تقدم ان بي  
الاولى والفاء التي تضر  
ان بعدها ملتبس  
بشرطين او مشروط  
بهما قوله من التي  
الاستدعى جوابا قبل  
وصف التي بما يكشف  
عن كونه في معنى الاقتضاء  
وند سبق منه موافقا  
لما اشتهر ان النصب  
بالفاء يوجب تقدير ان  
ليصير مفردا ليصح  
عطفه على المفرد المسقط  
من الجملة الانشائية لان  
الفاء طائفة ولا يمكن  
العطف على الجملة انشائية  
للاختلاف خبرا وانشأ  
وهذا يدل على ان الفاء

القسم لان المقسم خلاف القسم لان المقسم ان كان خبرا لم يحجز ان يقال ان قسما من الخبر هو كان  
اخواتها لان كان ليس قسما من الاخبار بل هو قسم من الافعال وقوله (في تقديمها) متعلق بالخبر  
وهو قوله على ثلاثة اقسام (اي في تقديم اخبارها) وفيه اشارة الى منشأ هذا التقسيم يعني انها  
منقسمة عليها بسبب تقديم اخبارها (عليها) (اي على تلك الافعال) وقوله (واقعة) اشارة  
الى ان قوله (على ثلاثة اقسام) خبر للمبتدأ وقوله (قسم) بالخبر بدل بعض من ثلاثة اقسام  
بحذف العائد او بالرفع اما لكونه خبرا عن المبتدأ المحذوف اي الاول قسم واما لكونه مبتدأ  
بتقدير الصفة اي كائن منها فحينئذ يكون قوله (محجوز) خبرا له كما كان التقدير الاول  
صفة له يعني ان قسما من الثلاثة محجوز (تقديم اخبارها) اي اخبار تلك الافعال (عليها)  
اي على تلك الافعال (وهو) اي ذلك القسم وهو مبتدأ وقوله (من كان) ظرف مستقر  
خبره اي من لفظ كان منتبها (الى راح) (وهو) اي هذا القسم (احد عشر فعلا) يعني بها  
كان وصار واصبح وامسى واطل بات وارض وعاد وغدا وراح وقوله (لكونها)  
بيان لعلها الجواز يعني انما يجوز تقديمها في المذكورات لكون المذكورات (افعالا وجوازا  
تقديم المنوب على المرفوع في الاحوال) يعني ان ذلك الجواز لا يحتاج الى علة فان كون تقديم  
المنسوب على المرفوع جائزا بديهي (لقتها) اي لكون الافعال قوية في العمل لاصالتها وقوله  
(وقسم) بالخبر او بالرفع عطف على اقسام الاول اي وقسم من الثلاثة (لا يجوز) تقديم اخبارها  
(عليها) اي يمنع (وهو) (اي هذا القسم) (ما) اي فعل (في اوله) اي وقع في اول ذلك الفعل  
وهو ظرف مستقر صفة او صلة لما وقوله ما فاعل الظرف والمراد به كنهه واليه اشارة قوله  
(كلمة) (ما) وانما افسره الكلمة ولم يقل لفظ ولثلاثين متض بما الزائد فانها واقعة في اول تلك  
الافعال ولو قال لفظ ما كان شاملا لالكون اللفظ شاملا للمهمات وكذا لو قال حرف ما لم يكن  
شاملا للمصدرية ولو قال اسم ما لم يكن شاملا للنافية والتعير الشامل لهما هو الكلمة واثار اليه  
بقوله (نافية كانت او مصدرية) يعني ان كلمة ما الواقعة في اولها سواء كانت نافية كافي نحو  
ما زال او مصدرية كافي مادام تمنع جواز تقديم اخبارها عليها (اما) يعني اما منعها  
(اذا كانت) اي تلك الكلمة (نافية فلا متاع تقديم ما) اي تقديم المعمول الذي يقع (في حيز  
التي) اي في محل بعده يعني للقاعدة المقررة وهي ان تقديم معمول ما يقع في حيز التي تمنع وانما  
يتمتع ذلك (لانه) اي لكون حرف التي (مقتضى التصدر) اي يجب ان يتصدر في الكلام ولو  
قدم الخبر على الفعل يلزم تقديمه على ما ايضا لا متاع الفصل بينه وبين مدخوله فحينئذ يلزم  
تقدمه على ما وجب له الصدارة (واما) منعها (اذا كانت) اي تلك الكلمة (مصدرية فلا متاع  
تقديم معمول المصدر على نفس المصدر) ولما كان هذا الحكم متفقا عليه للجمهور ولم يخالفهم الا  
ابن كيسان اذ ادعى ان يذكر ذلك الخلاف وقد رالش قوله (ويختلف هذا الحكم) ليكون  
اشارة الى ان قوله (خلاف) مفعول مطلق حذف فعله ومراد الش بقوله (ثابتا) اشارة  
الى ان اللام في قوله (لان كيسان) متعلق بثابتا المقدّر لانه متعلق بالخلاف فانه لو كان

متعلقا به يلزم ان يكون الجمهور مخالفا وابن كيسان مخالفا له وليس كذلك بل الامر بالعكس  
فتفطن كما اشار اليه بقوله (بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه ) اى من جانب  
ابن كيسان (لا من جانب الجمهور كما يقتضيه) اى كما يقتضى كون الخلاف من الجانبين (باب  
المفاعلة) وهو تمييزه بالخلاف بمعنى المخالفة ولم يعبر بالاختلاف كفاى القسم الا ترى ان باب  
المفاعلة للمشاركة فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا فى اصل الفعل وقوله (لتقدمهم)  
اشارة الى دليل كون ابن كيسان مخالفا للجمهور لانه بالعكس يعنى انما كان المخالف هو  
لكون الجمهور متقدما عليه ومتفهما على ذلك الحكم (فكانه ) يعنى فصار ذلك الخلاف  
مشابها بحكم (لا مخالفة منهم) اى من واحد من الجمهور (وذلك الخلاف) اى الذى ذكره  
المصنف والذى وقع (منه) اى انما صار من ابن كيسان وقوله (فى غير مادام اما متعلق  
وظرف لقوله ثابتا لابن كيسان او خبر للمحذوف يعنى هذا الخلاف الثابت فى غير مادام  
يعنى فى الافعال التى فى اولها ما النافية لافيا وقع فى اولها ما المصدية فان ابن كيسان مع  
الجمهور فيها فى عدم جواز التقديم وانما فرق ابن كيسان وجوز التقديم فى ما النافية ولم يجوز  
فى المصدية (لان اداة التثنية لما دخلت على الفعل الذى معناه التثنية ) يعنى زال وانك  
وانفصل كما عرفت (افادت) اى تلك الاداة (للتبوت) لما سر من نفي التثنية اثبات فتكون  
تلك الافعال افعالا ثبوتية لاني قبلها فيكون معنى ما زال واخواته معنى ثبت واستمر (فصار  
بمثلة كان اى صار ذلك المجموع من اداة التثنية والفعل التثنية بمنزلة فعل ثبوتى واذا  
كانت احوالها كذلك ( فلا يلزم تقديم ما فى حيز التثنية ) اى فلا يجزى هذا الدليل عليها  
حتى يلزم التقديم الممتنع وانما يلزم تقديم ما فى حيز التثنية عليه وهو جائز جدا لان تلك  
الافعال وان كانت فى ظاهرها منفية بحسب اللفظ لكنها ليست بمنفية ( بحسب المعنى )  
بخلاف غير هاتين ليست كذلك فيجوز عليها الدليل السابق والحاصل ان دليل الجمهور  
انهم اطلقوا على تلك الافعال افعالا منفية نظرا الى اللفظ ودليل المخالف ان اطلق عليها  
افعالا مثبتة نظرا الى المعنى (وقسم) وهو ايضا بالجر او بالرفع معطوف على ما قبله اى  
قسم من الثلاثة وقوله (مختلف) بفتح اللام اسم مفعول اما بالجر صفة قسم واما بالرفع  
صفة او خبر ونائب فاعله (فيه) اى فى هذا القسم وقوله (ظهر فى الخلاف ) تفسير  
لقوله مختلف يعنى ان قوله مختلف يدل بدلالة ظاهرة على ان هذا الخلاف ليس كاسبق  
بل انه ناشئ (من الجمهور) وخلاف بينهم يعنى المختلف والمخالف له هو دائر فى ما بينهم  
كما قال (من بعضهم مر بعض) اى بعضهم مخالف للآخر منهم فى الجواز وعدمه وقوله (فان  
الافتعال) دليل لدلالة هذا اللفظ ودفع لما قيل ان هذا اللفظ من باب الافتعال فلا دلالة على  
المشاركة فكيف يدل على الخلاف المشترك فيما بينهم وكأنه اجاب عنه بان الافتعال وان لم  
يدل عليه لكنه دل عليه (ههنا) فان المراد به ههنا انه (بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة  
امرئين فى اصل الفعل صريحا) يعنى كاد لفظ مخالف لكونه من باب مخالفة على المشاركة

هنا مبعد من المطف  
بتقديم الانشاء المستدعى  
للمجواب قال الجواب لا  
يمطف فينبهنا تناف  
ولا يخفى ان ما دل كلامه  
عليه من انه اذا لم يقصد  
السببية فى وزنى تا كرمك  
لا يصح النصب فيه عليه  
انه يشكل مع الرفع توجب  
المطف الا ان قال ح  
يكون من وضع الفعل  
موضع المصدر كما فى تسمع  
بالمعنى خير من ان تراه  
ولا يقول الشارح بان  
الفاع لا يكون عاطفة  
ولا يلزم هذا من كلامه  
كيف قد صرح قدس  
سره فيما يده بان فى  
هذا الواضع معنى  
السببية مقصود والفاء  
يدل عليها وما بعد الفاء  
فى تأويل المصدر معطوف  
على مصدر اخر مفهوم  
مما قبل الفاء وكان الفاعل  
فاعل عنه ومن اراد  
تفصيل الكلام فليطالع  
شرح المصنوع قوله اى  
بشرط ان يكون بمعنى  
الى الخ قيل هذا بعيد  
والا ولى ان يراى  
ينصب بعدها بتقدير  
ان بشرط ان يكون  
فى التركيب معنى الى  
ان فيقدر ان ليم اللفظ  
الدال على معنى الى ان  
وانت خير مما فيه  
من السجاسة وسوء  
التكرار ومهاد الشارح  
قدس سره دفع ما  
او رده المسمى  
من ان مقدرة

صريح بالدلالة الوضعية يدل لفظ اختلاف عام ايضا بالدلالة العقلية لان الاختلاف لم يوجد الا  
 بين اثنين فصاعدا ومخالفة بعضهم لبعض تستلزم مخالفة الآخر (وهو) (اي القسم المختلف فيه  
 كلمة) (لف) والانطب والاولى ان يقول فعل ليس ثم فصل الشارح لاختلاف المذكور وعين  
 المخالفين منهم فقال (فالبر دو الكوفون وابن السراج والجرجاني) ثابتون (على انه) اي تقديم  
 خبر ليس على نفسها (لا يجوز مراعاة) اي لقصد الرعاية (للتفي) الواقع في ليس (اذ يمتنع) يعني  
 انما راعوا التفي لانه يمتنع (تقديم معمول التفي عليه) اي على ذلك العامل الدال على التفي وكأهم  
 قالوا ان هذا مطلق يعني سواء كان التفي مستفادا من الخارج الاول (والبصريون وسيبويه  
 والسيرافي والفارس) ثابتون (على انه) اي التقديم (يحوز بناء على انه) اي لفظ ليس (فعل و)  
 قوله (جواز) بالجر عطف على مدخول على اي بناء على انه فعل وبناء على جواز (قديم  
 معمول الفعل عليه) اي على الفعل العامل (وبين الطائفتين) اي الداخلتين في جملة الجمهور  
 (في حكم هذا القسم) وهو ما لم يكن في اوله ما مع كونه للتفي (معارضة ومجادلة بهذا) اي بهذا  
 البيان الصادق (ان دفع ما) اي اعتراض (قيل) وهو انه (كان من الواجب على المصنف ان  
 يجعل ما) اي القسم الثاني الذي (في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه) وانما كان الواجب  
 ان يجعله كذلك (لوقوع الخلاف فيها) اي في القسم اليس في اوله ما (من ابن كيسان) كما وقع  
 الخلاف منه في القسم الثاني وفي التفريق بينها طنب لا فائدة فيه كان وجه الدفع ان المراد  
 بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتأخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين  
 منازعين دل عليه بان يكون هذا الخلاف واقفا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه  
 باب المفاعلة لقد مهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف كخالفه الاجماع وعدم ضعف جانبه  
 في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما قرر كذا في المصام ثم قال ويمكن وجهان آخران لتمييز ليس  
 عن الافعال النفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه اهل اللغات لا ما اختلف فيه  
 النحاة فحمل المص اختلاف النحاة في ليس من قبيل اختلاف اهل اللغات ورفع الاختلاف  
 بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه المخالف في اللغة وتانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف  
 في ليس بخلاف النافية انتهى ما قاله المصام ولما فرغ من بيان الافعال الناقصة الغير المقاربة  
 شرع في بيان نوع آخر منها وهو افعال المقاربة فقال (افعال المقاربة) ثم شرع في تعريفها  
 بحيث يحصل الفرق بينها وبين الافعال الناقصة فقال (ما وضع) (اي فعل وضع) وقال  
 المصام اشار الشارح بتفسير الموصول بالمفرد الى ان التعريف لفعل المقاربة اذا لتعريف  
 للماهية بدون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر  
 للمائد الى فعل المقاربة اي ما وضع انتهى فكأنه اشار الى يمكن ان يورد على تفسير  
 الشارح للموصول بالمفرد بانه يلزم منه حمل المفرد على الجمع فاراد الحشى دفعه بانه اراد  
 اشارة الى هو اللائق في باب التعريف وهو الافراد واما مخرطة المحل فدفعه بافتراق  
 الجملتين كما افهم من تقريره واللام في قوله (لدنو الخبر) متعلق بوضع (اي للدلالة)

بعد ما لاداحة في معناها  
 قوله اذا كان المطوف  
 عليه اسما صريحا قيل  
 قيد الاسم بالصرح ليجري  
 نحو اعمى ان تضرب  
 زيدا فتشتم فانه قد ران  
 لجواز عطفه على  
 مدخول ان ونصبه  
 بكلمة ان السابقة وفيه  
 نظر لانه يشكل باصحي  
 انك انسان وتعلم فانه يجب  
 فيه تقدير ان فالاولى ان  
 لا يقيد الاسم بالصرح  
 وينبغي كون المطوف  
 عليه في اعمى ان تضرب  
 فتشتم اسما للمطوف  
 عليه هو الفعل والتأويل  
 بالاسم متأخر عن  
 المطف وليس يعني  
 فان وجوب النصب فيما  
 اتى به من المثال بل الظ  
 فيه الرفع ليس الا وعل  
 تقدير التسليم ليس هو  
 من قبيل الفعل المأول  
 بالاسم فجاز اندراج في  
 الاسم الصريح قوله  
 ويرد عليه انه كان  
 المناسب ذكرها  
 مرتين اجب بان لماطفة  
 في تقدير ان هل نحون  
 احدهما امتياز بعض  
 من بعض في الشرط  
 والثاني اشتراط الجميع  
 فيه فعدا ولا الخصوصات  
 بشرط لينضبط وفصل  
 حقيها شرائطها ثم اتم  
 العدد بذكر المشتركات  
 في الشرط مرة واحدة  
 لعدم احتياجها الى  
 التفصيل وفيه قوله وكان

وأنما فسر به للإشارة إلى أن اللام ليس بصلة لوضع بل هي لام الغرض كما أشار إليه في قوله لتقرير الفاعل بقوله ولا يبعد فارجع إليه وقوله (على قرب حصوله للفاعل) إشارة إلى معنى الونو وإلى أنه مضاف إلى فاعله وهو الخبر وإلى أن المراد يقرب الخبر قرب حصوله للفاعل فإذا قلنا مثلاً عسى زيد أن يخرج فلفظ عسى موضوع بمعنى أن الخروج يقرب حصوله لزيد وقوله (رجاء) إشارة إلى أنه على ثلاثة أنواع لأنه إما دلالة رجاء أو حصول أو أخذ (منصوب) أي لفظ رجاء منصوب (على المصدية) أي على أنه مصدر أي مفعول مطلق مجازي (بتقدير مضاف أي دنو رجاء) ثم أشار إلى تفصيله بقوله (بأن يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم) وفيه إشارة إلى أن الرجاء فعل المتكلم (وطمعه) بالجر عطف تفسير للرجاء وقوله (حصول الخبر) بالنصب مفعول للطمع يعني أن المتكلم طمع في حصول الخبر (له) أي للفاعل وقوله (لا يجزمه) يجوز أن يكون حالاً من فاعل طمعه يعني حال كون المتكلم غير جازم (به) أي بالحصول ففسى في قولك عسى زيد أن يخرج يدل أي فعل عسى (على قرب حصول الخروج) وهو مضمون الخبر (لزيد) وهو فاعل عسى (بسبب أنك ترجو ذلك) أي الحصول (وطمعه فيه لأنك جازم به) ثم أشار إلى النوع الثاني منها بقوله (أو) قد عرفت أن لفظة أو لتقسيم المحدود يعني أن نوعاً منها (وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل) وفيه إشارة إلى أن قوله (حصولاً) عطف على قوله رجاء وأما قال قرب ثبوته ولم يقل قرب حصوله للتفنن فإنه لما علم الحصول بتصریح المصنف غير العبارة إلى الثبوت فإن الثبوت والحصول مترادفان (أي دنو حصول بأن يكون أخبار المتكلم) بكسر الهمزة مصدر أخبر (بذلك الدنو لأشرف الخبر) أي لكمال قربيه فإن الأشراف إشارة إلى النزول من أعلى وهو أسرع حصولاً من الصعود فإذا شرع الحجر في الهبوط يجزم بحصوله وكذلك مضمون الخبر لما كان قريباً إلى الحصول بهيئة الأشراف أخبر المتكلم بأنه مشرف (على حصوله) أي مضمون الخبر (للفاعل) فكاد في قولك كاد زيد أن يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله بخلاف النوع الأول فإنه في الطع بعد و ليس فيه جزم (أو) (وضع لدنو الخبر ولرب حصوله للفاعل) (أخذاً فيه) (أي دنواخذ) وقوله (وشروع في الخبر) بالجر عطف تفسير للاخذ يعني أنه بمعنى الشروع فإن اخذاً أعمى بقي يكون بمعنى شرع فيه وإليه أشار بقوله (بأن يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر) والباب بسبب متعلق بالجزم أيضاً لكنها بمعنى السببية يعني أن الجزم بالشروع بسبب كون الفاعل (بالتصدى) ومعتزلاً (لما يقضى إليه) أي للأسباب التي تكون مفضية وموصلة إلى الشروع (فطلق في قولك طلق زيد يخرج يدل) أي ذلك الفعل (على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروع) أي بشروع الفاعل (فيما) أي في السبب الذي (يفضى) أي يوصل (إليه) أي إلى خروجه ثم شرع في بيان تعيين الالفاظ الموضوعات لكل من المعاني الثلاثة فقال (فالاول) (أي ما)

ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله قيل فيه بحث لأن في أن لم اضرب ليس تاملاً في اضرب لأنه مدخول لم ومعموله وأما مدخول أن لم اضرب وانت خبير بأن ذلك كلام الرضى وعبارته هذه وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل والخرق أو شبهه ومعمولة وهذا البحث من قلة الاطلاع لا تنافهم على أن والاخوان لا يعمل في غير الفعل قوله ولا انتهى قيل لا يصح إضافة العلم وكأنه تنكرها أو جعل انتهى سر فوما صفة لكلمة لا بمعنى الناهية ولا يخفى ما في دهوى العلمية من القراءة قوله لسببية الفعل الأول قيل السببية بمعنى كون الشيء سبباً لا بمعنى جعله سبباً فالأثنى أن يفسر الكلام بإفادة سببية الأول وسببية الثاني فكان المعنى اراده بمجمله سبباً في نظر المخاطب وذلك ليس إلا بإفادة سببية الأول وكان الشارح أيضاً أراد هذا المعنى لأنه بعد من التتبع ولا يذهب عليك أن سر هذا الشرح هو الاقتداء بالخص والاقفاء أثره وقد بين قدس سره وجه ذلك الصنيع وما أفادة الفائل

يعنى الفعل الذى ( وضع لدنو الخبر رجاء ) ( عسى ) اى لفظه وهذا عند الجمهور ( قال  
 سيويه عسى ) يعنى ان لفظ عسى بحسب كون اتصاف الفاعل بالخبر نوعان الاول ( طمع و )  
 الثانى ( اشتاق فالطمع ) مستعمل ( فى المحبوب ) اى فى الاتصاف الذى يحبه المتكلم  
 ( والاشفاق ) مستعمل ( فى المكروه ) اى فى ان اتصاف الذى يخاف المتكلم من وقوعه مثال  
 الاشفاق ( نحو عسيت ان اموت ) لان اتصاف المتكلم اى الذى اخبر بدنو الخبر لفاعله هو  
 الموت وهو امر مكروه للمتكلم ( ومعنى الاشفاق الخوف ) كقوله تعالى والذين هم من  
 عذاب ربهم مشفقون اى خائفون وقال العصام وعلى هذا يخرج عن تعريف افعال المقاربة  
 عسى الاشفاق فينبى ان يقول رجاء واشفاقا لا تقول عسى الاشفاقية موضوعا لدنو الخبر  
 رجاء لا فانقول قيد الحشية مراد وكيف وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون  
 باعتبارها منها انتهى يعنى ان دعوى ان خروج الاشفاقية مبنى على عدم اعتبار قيد الحشية  
 واذا اعتبر فلا خروج مع ان ترك التقييد مضر للزوم خروج الافعال من امر يف المقاربة  
 والله اعلم ( و ) اى لفظ عسى ( غير متصرف ) ( حيث لا يجرى ) الخ تفسير لمعنى غير  
 المتصرف يعنى المراد بغير المتصرف انه لا يجرى ( منه ) اى من عسى ( مضارع ومجهول ) اى  
 وماض مجهول ( وامرونى الى غير ذلك من الامثلة ) من اسم الفاعل والمفعول وانما  
 يتصرف فى بعض صيغ الماضى المعلوم صيغتان للثائب وهما عسى زيد وعست هند وثلاث  
 للمخاطب وثلاث للمخاطبة يقال عسيت عسيتا عسيت عسيتا عسيتن وواحدة  
 للمتكلم يقال عسيت ( وانما لم يتصرف فى عسى ) مع انه فعل ( لتضمنه انشاء الطمع والرجاء  
 كامل والانشآت فى الاغلب من معانى الحروف ) وان كانت من معانى الافعال فى بعض  
 الاحيان كالامر والتهى ( والحروف ) اى مملوم ان الحروف ( لا يتصرف فيها ) وكذا  
 الافعال التى بمناها لا تتصرف تصرف الافعال الغير الانشائية ولما استعمل لفظ عسى  
 بحسب تقدم اسمه على خبره وتأخيره عنه اورد المصنف مثالين مشيراهما الى الاول فقال  
 ( قول ) ( على احد استماله ) ( عسى زيد ان يخرج ) وهذا هو الاستعمال الاول  
 ( وهو ) اى الاستعمال الاول ( ان يكون ) اى يوجد ( بعده ) اى يده عسى ( اسم ) وهو  
 زيد ههنا ( ثم ) يوجد ( فعل مضارع مصدر بان الاستقبال ) وانما صدر المضارع بان  
 ( تقوية ) اى لقصد التقوية ( لمعنى الترجى الذى هو توقع ) اى انتظار ( وجود الفعل )  
 وهو مضمون يخرج اعنى الخروج المنسوب الى زيد ههنا ( فى الاستقبال ) اى فى زمان  
 الاستقبال ولما كان المضارع المجرد محتملا لاحال والاستقبال اكده بان اتى هى مخصصة به  
 بالاستقبال ( فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج ) اى  
 قرب اتصافه بالخروج حال كون استقامة مضاه وصحة المحل ( بتقدير مضاف ) وذلك  
 التقدير ( اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج ) فان الخروج انما يجوز جملة  
 بحيث يتجه على حال زيد على نفسه فلا يقال زيد خروج بل يقال حال زيد خروج ( او ) ذلك

سبب لان الجملة كما يحتاج  
 الى التأويل يحتاج الافادة  
 ايضا لانه فان قيد القول  
 يكون الافادة مال ذلك  
 الجملة له من حيث انه  
 يبنى على الاول ابتداء  
 الجزاء على الفعل قبل اى  
 قد يبنى كذلك وذلك  
 اذا كان الاول سببا واما  
 اذا كان لزوما من غير  
 سببية فليس الامر كذلك  
 والظاهر ان المراد منه  
 يسمى الفعلان مع ما تعلق  
 بهما شرطا وجزاء  
 لان الشرط هو الجملة  
 الاولى والجزاء الجملة  
 الثانية ومن البين ان  
 وجه التسمية وكونه  
 مبتدئا على الاول ابتداء  
 الجزاء على الفعل انما  
 يظهر فى صورة كون  
 الاول لازما والثانى وما  
 زعمه اظهر مما احاصل  
 له قوله وان كان مضارعا  
 مبتدئا قبل يبنى ان قيد  
 بشرط الجزوم بلام الامر  
 نحو ان تكرم زيدا  
 فليكرمك لانه لزمه الفاء  
 لعدم تأخير حرف الشرط  
 فيه معنى لكونه مستقبلا  
 بلام الامر وبغير الدوام  
 والفنى فانها مستقبلان  
 تحقيقا قبل دخول ان  
 فلا تأخر له فيهما معنى  
 وكذا الاستفهام على ما  
 سيجي ومن المعلوم  
 ان لزوم الفاء عند  
 احد هذه الامور  
 مذکور على امتناع  
 ترك الفاء فى هذه

التقدير ( في جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج ) وانما يقدر كذا ( لوجود صدق الخبر ) اى خبر الافعال الناقصة ( على الاسم ) اى على اسمها ( وعلى هذا اى وعلى هذا التكلف من تقدير المضاف في احد الطرفين ) ( عسى ناقصة ) وهذا التوجيه هو الموافق لكون افعال المقاربة من الافعال الناقصة ثم نقل التوجيه الاخير الذى يقضى ان يكون عسى من الافعال الثامة فقال ( وقيل المضارع ) اى الذى وقع بعد عسى حال كونه ( مع ان ) اى المصدرية ( مشبه بالمفعول وليس بخبر ) كما كان في التوجيه الاول وانما لم يحمله خبرا ( لعدم صدقه ) اى صدق ان يخرج ( على الاسم ) اى على زيد هنا بالمواطاة فلا يقال ان زيدا هو ان يخرج ( وتقدير المضاف ) اى ان تصحيح الحمل ( تكلف وذلك ) اى وجه كونه تكلفا ( لان المعنى الاصل ) بنى المعنى الذى هو اصل في عسى هو قوله ( قارر زيد ان يخرج اى الخروج ) فليرى عسى في هذا المعنى الذى هو اخبار مقاربة زيد بالخروج كان لفظ ان يخرج مفعولا لقارب لكنه لم يبق على هذا المعنى كما ينبه بقوله ( ثم نقل الى انشاء الطمع ) فصار عسى زيد ان يخرج منقولا من باصل معناه الذى هو اخبار المقاربة الى معنى الانشاء فكان المتكلم قال انا انشأت طمعى بهذا اللفظ ( فالمضارع ) اى حين كونه منقولا الى الانشاء فالمضارع الذى ( مع ان وان لم يبق ) اى ولو لم يبق ( على المفعولية ) اى عن كونه حاملا لمعنى المفعولية ( صورة الانشاء فهو ) اى ذلك المضارع ( مشبه بالمفعول الذى كان في صورة الخبر فانتصب ) اى واذا بقيت الصورة بعد زوال المفعولية كان ذلك المضارع قابلا للتصيب ( لشبهه بالمفعول ) اى في الصورة ( وعلى هذا عسى تامة ) فزيد فاعله وان يخرج منصوب مشابهة المفعول ( وقال الكوفيون ان ) اى المصدرية ( يفعل ) اى مع فعله الذى هو المضارع ليس بمنصوب بالخبرية كالتوجيه الاول ولا بمشابهة المفعول كالتوجيه الثانى بل هو ( في محل الرفع ) اى مرفوع محلا حال كونه ( بدلا مما قبله ) هو زيد ( بدل الاشتغال ) وانما كان بدل الاشتغال ( لان فيه اجالا ) وهو ذكر زيد مجردا عن احواله ( ثم تفصيلا ) وهو ذكر الخروج بعده كل لفظين اذا قصد الاجمال بالاول والتفصيل بالثانى يكون الثانى بدل الاشتغال من الاول وقوله ( وفي ابهام الشئ ) بيان لفائدة البديل وهى ان في ذكر الشئ مبهما ( ثم تفسيره ) اى ثم يفسر ويكشف ( وقع عظيم ) اى ايقاع عظيم ( لذلك الشئ ) في النفس ) بخلاف ما يذكر تفصيلا في الاول مرة لحصوله بعد الانتظار ( وقال الشارح الرضى والذى ارى ) من الوجوه الثلاثة ( ابن هذا ) اى توجيه الكوفيين ( وجه قريب ) ان كونه سالما من تقرير المضاف ومن اعتبار نصبه بالتشبيهة وجعله بدلا لطريق شائع ورد ابن هشام في معنى اليب قول الكوفيين انه حينئذ يكون بدلا لازما متوقفا على فائدة الكلام وليس هذا شان البديل واجيب عن رده الدماميني في شرحه حيث قال لهم ان يقولوا اى مانع يمنع من وقوع البديل لازما في بعض الصور مع محي مثل ذلك في بعض التوايع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا او البديل اولي بذلك لانه مقصود بالحكم ثم شرع في بيان

( الاستعمال )

الصور انما كان بالمانع والمانع مستثناة عن القواعد وان لم يستثنى وبه يدفع ما قيل من ان في اطلاقه نظرا حيث يمنع ترك الفاء في المضارع مصدرا باسمين او سوف قوله او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأخير اداة الشرط فيه معنى نيل الاولى اسلا لئلا يتوهم انه يحزم لان نصب بلن متعين لقربه وسبقه وليس بذلك قوله وان الذى يحزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة الخ قبل عبارة مشعرة بانه جل مقدرة في قول المص وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من صلة صفة ان وجل قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة ومقدرة خبرا لانما كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان قلنا انما اختار ذلك لزيادة فائدة لا تحصل بدونه على ان الظاهر من كلام المص في الشرح ان قوله مقدرة منصوب بالمعنى الذى ذكره الشارح قدس سره فانه قال في تفسير قوله وان مقدرة الخ اى يحزم ان مقدرة بعد هذه الاشياء اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء

الاستعمال الثاني بقوله (و) (قول) على الاستعمال الآخر (عسى ان يخرج زيد)  
 (بان) يكون (يذكر مرفوع فقط) فانه حينئذ يكون زيد فاعل يخرج وهو في  
 تأويل المفرد فاعل عسى (وهو) اى ذلك المرفوع المذكور (ما) اى مضارع  
 (كان منصوبا في الاستعمال الاول) وهو ان يخرج (فاستغنى) اى ان كان لفظ عسى في هذا  
 الاستعمال مستغنيا (عن الخبر) فانه لو قدر له الخبر قدر لفظ الخروج المنسوب الى زيد وهو  
 حاصل فيه (لاشتمال الاسم) وهو ان يخرج (على المنسوب والمنسوب اليه) وهو زيد  
 لكونه فاعلا له (كما استغنى) اى نظيره الاستغناء الحاصل المعبر (في علمت) اى في باب علمت  
 (ان زيد اقام) بان يكون ان مع اسمه وخبره مفعولا اول فان المفعوله الاول هناك مشتمل  
 على زيد الذى هو مفعوله الاول وعلى قائم الذى هو مفعوله الثاني فكان علمت مستغنيا  
 (عن المفعول الآخر) الذى هو مفعوله الثاني (فاقم) اى لاستغناءه عن الآخر اقيم مضمون  
 ان زيد اقام (مقامها) اى مقام المفعولين كما هو التقدير الراجح فى باب علمت فان بعضهم  
 يقدرون المفعول الثاني كالثبوت والحصول كما عرفت (فهى) اى كلة عسى (فى هذا الاستعمال  
 ناقصة) كما كانت فى الاستعمال الاول بتقدير المضاف فانها فى هذا الاستعمال لما قدر ان  
 ان يخرج مع فاعله اسم لها وانما مستغنية عن الخبرية واقم هو مقام الخبر اقتضى هذا التوجيه  
 كونها ناقصة (وان اقتصر) يعنى بخلاف ما اذا قصد فيها الاقتصار (على المرفوع من  
 غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنسوب) حال كونها (يعنى قرب خروج زيد فهى)  
 اى فحينئذ كلة عسى (تامة لعدم القصد الى ملاحظة الخبر ههنا) ثم قال (وههنا) اى فى  
 صورة عسى ان يخرج زيد (احتمال آخر) اى غير احتمالين المذكورين (وهو ان  
 يكون زيد مرفوعا) اى حال كونه مؤخرا (بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير) اى مستتر  
 (يعود الى زيد) اى المؤخر الذى هو اسم عسى ولا يلزم الاضمار قبل الذكر الذى هو مضمّر  
 فى البلاغة فان زيدا وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم رتبة لكونه اسما لها (وان يخرج)  
 اى ويكون ان يخرج (فى محل النصب بانه غير عسى) قوله (وآخر) معطوف على قوله  
 احتمال آخر يعنى وههنا احتمال آخر ايضا (وهو ان يجعل ذلك) اى ذلك التركيب المركب  
 من المجموع (من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد) فان عسى اقتضى اسما مرفوعا ويخرج  
 اقتضى فاعلا مرفوعا ولفظ زيد صالح لهما تنازعا فيه (فان اعمل الاول كان اسم زيد عسى و)  
 كان (ان يخرج خبرا له مقدما عليه) فحينئذ بقدر فاعل يخرج مستكنا راجعا الى زيد  
 المؤخر لفظا والمقدم رتبة (وان اعمل الثاني) بان يكون زيد فاعل يخرج فى عسى مجردا  
 عن الاسم فحينئذ (كان اسم عسى ما) اى الضمير الذى (استكن فيه) اى فى عسى (من ضمير  
 زيد) يعنى حال كونه ضميرا راجعا الى زيد (وخبره) اى وكان خبره (ان يخرج زيد)  
 بمجموعه (فهى) اى كلة عسى (على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا) اى كما تكون ناقصة  
 فى الاحتمال السابق اعلم ان التوجيه الاول يتوقف على ثبوت عسى ان يخرج زيدا ان

الخمس سالما الخ قبل  
 لاجابة فى تقدير الى  
 اشتراط الصلاحية بل  
 بكنى قصد السببية فان  
 تحقق السببية كان الكلام  
 صادقا والا كان كاذبا  
 او ادعاء نكتة ولا خفاء  
 فى كون هذا القول مما  
 لا يبينه قوله وفى بعض  
 الشروح انما قال مثال  
 الاسم الخ قيل الاسم  
 المعرف بالصيغة لا يحتمل  
 ان يكون بمعنى المصدر  
 فزيادة المثال لدفع توهم  
 ببعدى انه لا يندفع لانه  
 يجوز مع ذلك ان يكون  
 الاسم بمعنى المصدر اى  
 صيغة الاسم كما قال لام  
 الاسم والوجه ان يقال  
 الاسم فى السنة الصرفين  
 يشمل الاسم باللام وهو  
 الاصطلاح المشهور فيها  
 بين المحصلين فغاف لها  
 يحمل الاسم عليه فزاد  
 المثال ليكون فى قوة  
 التمييز عنه بالاسم بالصيغة  
 هذا ولكل وجهة قوله  
 صيغة يطلب بها الفعل  
 شامل الخ قبل قوله يطلب  
 بها اخراج النهى والا  
 استفهام والاسم باللام  
 لان الطلب فيها باللام  
 والاستفهام ولا فى النهى  
 لا بالصيغة فالحكم بان قوله  
 يطلب بها الفعل شامل  
 لكل امر لا يتم ولا يخفى  
 ان المراد صيغة فعل  
 لان الكلام فى الفعل  
 فلم يدخل اسما  
 الاتصال فى التعريف



بتنية الفاعل وجمعه وبموافقة ان يخرج امرجه وايضا لو كان كذلك، كان ينبغي ان يجوز  
عسى يخرج زيد بحذف ان فانه حينئذ لا حاجة الى تأويله بالمفرد وان التوجيه الثاني تنوقف  
محمته على ثبوت عسيان يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا سيما  
على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني فانه اذا كان الزيدان فاعلا ليخرج اضمر فاعل  
عسى فلزم ان يكون عسيما انتذية كذا في المعاص ثم شرع في بيان الاستعمال الاقل له فقال  
(وقد يحذف ان) (عن الفعل) وقوله (المضارع) بالجر صفة كاشفة للفعل وقوله (و  
الاستعمال الاول) احتراز عن الاستعمال الثاني فانه لا يجوز ان يحذف ان منه بان يقال عسى  
يخرج زيد وقوله (تشبيهها بكاد) مفعوله يحذف يعني ان الحذف لقصد تشبيه كلمة عسى  
بكلمة كاد كالا يحتاج الى تقدير شيء وقوله (فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان) تفصل  
للتشبيه يعني كاحذف ان في المضارع الواقع بعد كاد ولم تذكر فيه (كذلك عسى زيد يخرج  
لا يذكر فيه ان) وفيه اشارة الى وجه التشبيه وهو عدم ذكر ان (كقوله عسى اللهم الذي  
امسيت فيه . يكون وراءه فرج قريب كان الاصل) اي الاستعمال الاصل في ان يقال عسى  
اللهم الذي (ان يكون وراءه محذوف ان) وانما جاز حذف ان في الاستعمال الاول (دون الاستعمال  
الثاني لعدم مشابة قولك عسى ان يخرج زيد بقوله كاد زيد يخرج) وقال المعاص هذا  
واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج امالو كان زيدا سم عسى وان يخرج خبره او يكون  
اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالشبهة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول . اعلم ان في  
عسى صورتين احدهما عسى زيد ان يخرج بتقديم المرفوع على الفعل والاخرى عسى  
ان يخرج زيد بمكسفه في الصورة الاولى اما تامة واما ناقصة فان كانت تامة فزيد فاعلها وان  
يخرج في محل النصب على انه مشابه بالمفعول او في محل الرفع على انه بدل اشتمال من  
زيد وهو قول الكوفيين وان كانت ناقصة فزيد اسمها وان يخرج في تأويل المفرد خبرها  
بتقدير المضاف باحد الطرفين وفي الصورة الثانية فهي ايضا اما تامة واما ناقصة فان كانت تامة  
فان يخرج في تأويل المفرد مرفوع على انه فاعل عسى وزيد مرفوع على انه فاعل ان يخرج  
وان كانت ناقصة فان يخرج في تأويل المفرد اسم عسى وزيد بالرفع فاعل ان يخرج  
ولا خبر لها حينئذ لاستغنائها عنه او اسمها زيد وخبرها ان يخرج مستتر تحته  
وراجع الى زيد او انها من باب التنازع فان كان زيدا سم عسى ففاعل ان يخرج مستتر تحته  
وان كان فاعل يخرج فاسم عسى مستتر تحته فخذ هذا (والثاني) اي النوع الثاني  
من افعال المقاربة (اي ما وضع) يعني ان النوع الثاني هو ما وضع (لدنوا الخبر ذو حصول)  
(كاد) اي كلمة كاد (تقول كاد زيد يحيى) (فتخبر) اي فقد ذلك من هذا الكلام ان تخبره  
(عن دنوا الخبر) اي مضمونه هو الحي ههنا اعلمك باشرافه) اي بسبب طلوع الخبر تلك (على  
الحصول للفاعل) وقوله (في الحال) متعلق بتخبر يعني حصول الخبر لزيد في الاستقبال طلع  
عليك باماراته القوية وتخبر في الحال انه قريب من ان يحصل (ففاعله) اي اسم كاد (اسم

حق يصح انه خرج قوله  
بحذف حرف المضارعة  
وقوله صيغة يطلبها  
الفعل شامل يشمر به  
جعلها بمنزلة الجنس  
والقيود بعدهما فضولا  
والاظهر ان صيغة  
بمنزلة الجنس ويطلبها  
يخرج الماضي والمضارع  
الغائب والتكلم قوله  
الفعل يخرج الهى وقوله  
من الفاعل احتراز قد  
عرفت مافيه وكذا قول  
الخطاب احتراز من  
الغائب والتكلم وقوله  
يحذف حرف المضارعة  
احتراز من مثل قوله  
تعالى فلنفرحوا ومن  
مثل ما قد مررت مافيه  
والحق انه من تحفة التعريف  
والتعريف قد تم بدونه  
بل شروع في كيفية  
اشتقاق الامر بالتقدير  
هو يحذف حرف  
المضارعة او يحذف  
مضارع والحق ما افاده  
الشارح قدس سره  
لان القول يكون الامر  
باللام غير مطبوع الفعل  
بصيفته بل باللام مالا  
يتغوزه العاقل وهو  
كون المراد بالصيغة ما  
يختص بالفصل مما  
لا يساعد اللفظ والمعنى  
اما الاول فظاهر لانها  
منكرة واما الثاني  
فلو فوضعا في التعريف  
موقع الجنس ولم يجعل  
الشارح قدس سره  
جنس التعريف بمجموع  
قوله صيغة يطلبها

مض (كاهو الاصل) اى فى الماعل وهو ان يكون اسما محضالا أو لابه كاهو الجائز ايضا  
 (وخبره) اى خبر لفظ كاد (فعل مضارع ليدل) اى ذلك المضارع (على قرب حصول الخبر)  
 وقوله (من الحال) متعلق بقرب اى ليدل المضارع المجرد من حرف الاستقبال على كون  
 الخبر الحاصل فى الاستقبال قريبا من الحال التى هى زمان التكلم (باعتبار احد معنييه  
 من غير ان) اى معني المضارع المجرد فانه اذا كان مجردا من حرف الاستقبال يدل على احد  
 زمانين فقوله من غير ان مناط الفائدة لتركيها فى باب كاد وقوله (لدلالته) متعلق بمفهوم  
 الكلام يعنى انما اختبر المضارع مجردا من ان لانه لو كان مصدرا بان كما كان فى خبر عسى  
 لدل ذلك المضارع (على الاستقبال المتأني للحال) ولا يحمل حينئذ على الحال فضلا عن  
 ان يكون قريبا منه فحينئذ لا يحصل المقصود منه ولا الفرق بين الاخبار بالرجاء والحصول  
 هذا ما اختاره الشارح من الوجود المذكورة فى ترك ان فى باب كاد واعترض عليه فى شرح  
 اللب بانه يتوقف على بيان ان كاد لا يدل على الحال وعلى بيان ان كلمة ان المصدرية تدل  
 على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما استوى الاستعمال فى او شك مع كونه من القسم  
 الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد بل الوجه الوجه عند ان المصدرية على الرجاء  
 وهو منافى لازم المقصود والله اعلم (وقد يدخل ان) (على خبر كاد تشبيهه به عسى) اى يرد  
 بالتشبيه (كانه) اى الشان (يحذف ان عن خبر عسى تشبيهه بكاد) كذلك يدخل هو على خبر  
 كاد ايضا بناء على هذه المشابهة لا على شئ آخر فان عسى لما شابه لكاد فى معنى المقاربة المشتركة  
 لزم ان يشابه كاده ايضا لاستراكمهما فى هذا المعنى (كقولهم) وقال بعض المحشين ان العوالب  
 ان يقال كقوله لانه قول الشاعر لا قول العرب (د فذكاد من طول البلى ان يصحاه) واسم  
 كاد ضمير راجع الى رسم الدار والبلى بكسر الباء مصدر بلى بلى كرضى برضى ويصح مضارع  
 مصحح الشئ مصوحا بمعنى ذهب واقطع والالف ليس للتثنية بل للاشباع والاطلاق وهو خبر  
 كاد وقد دخل عليه ان والمعنى قد قرب رسم الدار ان يذهب وينقطع من طول البلى (فلما كان  
 كل واحد منهما) اى من كاد وعسى (مشابها للآخر اعطى لكل واحد منهما حكم الآخر  
 من وجه) (واذا دخل التثنية على كاد فهو) (اى كاد) (كالافعال) وفسره الشارح بقوله  
 (اى كاسترا الافعال) يعنى انه كبرى الافعال وقوله (فى افادة ادوات التثنية فى مضمونها)  
 بيان لوجه التشبيه بينه وبين باقى الافعال يعنى انه كما افادت ادوات التثنية الداخلة على باقى  
 الافعال ان مضمون ذلك الفعل معنى كذلك كاد اذا دخل عليه التثنية افادت فى المقاربة التى  
 هى مضمونه وقوله (على) (القول) (الاصح) متعلق بالتشبيه المفهوم يعنى كونه  
 كباقى الافعال على القول الاصح وقوله (ماضيا كان او مستقبلا) اشارة الى تحقق  
 المقابلة بين الاصح وبين غيره بانه لا فرق فى الاصح بين الماضى والمستقبل بخلاف القول  
 الغير الاصح فعنى كاد زيد ان يخرج انه ما قرب زيد ان يخرج ومعنى لا يكاد زيد يخرج  
 انه لا يقرب ثم شرع فى بيان غير الاصح من القولين فقال (وقيل فيه) (اى فى كاد)

الفعل بل لا لمخرج قيد  
 يطلب بها الفعل الى  
 البيان بخلاف ما بعده  
 من القبول سكنت عنه  
 دون غيره ولما نبه  
 القائل لما دى اليه عمله  
 النفي من الفساد وهو  
 لزوم استدراك بعض  
 القبول ادعى انه ليس  
 من تمام التعريف فبعد  
 بمراحل من التعريف  
 وفائدة الشارح قدس  
 سره حسبا اراده القائل  
 فانه قال هذا حد لما  
 يسميه المحبون والا  
 صوليون صيغة الامر  
 ولا ينعون بصيغة ما يدل  
 على الطلب مطلقا وانما  
 ارادوا واطمن صيغة  
 وخصوه بهذا القلب  
 افلته فيه وهو كل ما  
 يطلب به الفعل من الفعل  
 المخاطب يحذف حرف  
 المضارعة فيخرج الفعل  
 زيدا كذا لانه ليس لفعل  
 المخاطب ويخرج لتفعل  
 كذا لانه ليس يحذف  
 حرف المضارعة وان  
 كان قولهم لتفعل كذا  
 قليلا منه ومنه القراءه  
 الشاذة فى قوله تعالى  
 بذلك فلنفرحوا بالثناء  
 هذه عبارته قوله وفى  
 الصورة حكم المجزوم  
 قبل الاولى حكمه  
 حكم المجزوم وليس  
 يعنى لان التقدير وفى  
 الصورة حكم اخره  
 حكم المجزوم وذلك  
 ظاهر قوله فى اسكان  
 المصحح الخ قيل  
 لاخطا فى اسكان

ليس كسائر الأفعال بل ( يكون ) ( اى فيه ) ( للاثبات ) وقوله ( مطلقا ) اشارة الى ان فيه قولين احدهما انه للاثبات ( ماضيا كان او مستقبلا ) كما كان كونه للنفي مطلقا في القول الاصح فنفى قولنا ما كاد زيد يخرج على الاصح انه لم يقرب بالخروج فضلا عن ان يخرج وعلى اقول اثنى انه لم يقرب بل خرج ( اما في الماضي ) يعنى اما كونه للاثبات في الماضي ( فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون ) اى وما كاد اهل البقرة من قوم موسى عليه السلام يفعلون ما امروا به من ذبح بقرة موصوفة بما وصفه الله تعالى لهم فعناه على القول الاصح انه لم يقربوا الى فعل الذبح فضلا عن ان يذبحوها وقال الخالف انه ليس المراد به هذا المعنى ( فانه المراد اثبات الفعل لانيه ) اى اثبات مضمون الخبر للفاعل وهو الفعل والمراد بالفعل هو الذبح فاذا ثبت الفعل له صح ان نفي المقاربة اعم من اثبات الفعل ومن نفيه الى تعيين معنى الاثبات ( بدليل ) قول قبلها ( فذبحوها ) فانه لو كان المراد به نفي الفعل لزم التناقض بين اثبات ذبحهم بقوله فذبحوها اى البقرة وبين نفيه بقوله وما كادوا يفعلون ( واما ) اى واما كونه للاثبات ( في المضارع فلتخطئة الشعراء ) اى فلحمل الشعراء ( قول ذى الرمة ) وهو الشاعر المشهور على الخطأ وهو قوله ( د الى غير الهجر المحيين لم يكذب ريس الهوى من حمية يبرح ) يعنى ان بعض الفصحاء خطأ ذا الرمة في قوله هذا فقوله ريس الهوى بالرفع اسم لم يكذب والريس يقال لبقية الشيء وقوله من حمية اما حل من الرئيس يعنى حال كونه باقيا من حمة مية او متعلق بقوله يبرح ومية بتشديد الياء اسم امرأة وقوله يبرح بمعنى يزول وهو خبر لم يكذب والمعنى لم يقرب بقية الحمة حال كونها باقية من حمية تزول يعنى لم يقرب من الزوال بل زالت وهذا المعنى مناف لمقام اظهار العشق الذى هو سراد الشاعر ولو لم يكن المضارع المنفى مفيدا لهذا المعنى لم يكن كلامه خطأ ولما وقعت التخطئة من الفصحاء وسلم ذو الرمة تلك التخطئة حيث قال ( فانه يدل على زوال ريس الهوى وتسليمه ) اى ذو الرمة ( تخطئتم ) اى تخطئتم الفصحاء ( وتغييره ) اى وتغيير ذى الرمة بمظهر خطائه ( قوله لم يكذب بقوله لم اجد ) حيث قال لم اجد ريس الهوى من حمة يبرح ليوافق الكلام بمراده ( فلولا كان نفي كاد للاثبات لما حطوه ولما غيرت لخطئتم ) بل يقول لهم حينئذ انه لا خطأ في كلامي فان المستعاد من له لم يكذب نفي القرب من الزوال وهو يقتضى البعد منه لاثباته ولكنه لما علم انه كما قالوا سلم لخطئتم واعترف بخطائه ومحمجه بالتغيير ( واجيب عن الاول ) بدفع التناقض الوارد عليه بقوله ( بان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتهاء الذبح واستعاء القرب منه في وقت ما وقوله تعالى فذبحوها قريبة ) حيث اورد بصيغة الماضي الدال على حدوث الذبح ( يدل على ثبوت الذبح ) بعد استمائه لاعلى ان الذبح استمر في جميع الازمة ( و ) على ( استعاء القرب منه ) اى من الذبح في الوقت السابق ( ولان تناقض بين انتهاء الشيء في وقت وثبوته ) اى وبين ثبوت ذلك ( في وقت آخر واما عن الثاني ) اى واجيب عن الثاني بان التخطئة من بعض الفصحاء وتسليم

الصحيح وسقوط حرف الدلة حكم الآخر واما سقوط النون فليس حكم الآخر لان النون فليس آخر الاسم الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة فنزل النون بمنزلة الآخر ولعلك مستغن عن التنبيه على ما فيه قوله فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة قيل يعنى المس بعده كون آخر في حكم الجزوم ان كان الخ ولهذا اكتفى ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الآخر فقوله اسكن آخر مما لا حاجة اليه ومع ذلك قاصر اذ ليس فيما آخره نون او حرف علة سكان الاخر بل حذفه في نفي ان يقول اسكن آخره او حذف وليس بمستقيم لان المس قاله شارحا لقوله فان كاد بعده سا كن يعنى انك اذا حذف حرف المضارعة ودعوى القصور طلة لان آخر الاسم سا كن مطلقا فقوله فام شامل لكل من غير ضمنية قوله والمراد بالرامي ههنا قيل ادنى علم المصووما في علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة وفي قوله من

ذى الرمة تلك النخطة وتغير كلامه بناء على تخطئه خطأ (فلتخطئه بمض الفصحاء مخطئاً  
 ذى الرمة) اى الفصحى الذى حمل كلامه على الخطأ (وذا الرمة) ايضاى كان محطته فى الخطأ  
 فى التخطئه كذا ذى الرمة ايضاى فى الخطأ (فى تسليمه تخطئه) ثم قرر ذلك بقوله (روى عن عتبه)  
 وهو على وزن طلبه من الاسماء الغريبة (انه) اى عتبه (قال قدم ذى الرمة الكوفة واعترض عليه  
 ابن شبرمة) وهو المخطئ له (فغيره) اى ذى الرمة كلامه لتسليم تخطئه (فقال عتبه) اى مخاطبا  
 لذى الرمة (حدثت ابنى) وهو ابو عتبه فصيح مشهور (بذلك) بان ابن شبرمة خطأ وسلم ذى الرمة  
 كلامه وغيره لاجل ذلك (فقال) اى ابنى (خطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه) اى ذى الرمة  
 (واخطأ ذى الرمة حين غيره) بل كلامه الاول صواب (وانما هو) اى هذا الكلام المشتل  
 على لم يكده (كقوله لم يكده يراها) اى كلام الله المشتل عليه بعينه فان كان المراد به اثبات  
 الفعل قائما مقر بخطائى وغيره الى لم اجد وان كان فيه فكلامى على الصواب (وانما هو)  
 يعنى المراد بالفعل الواقع حبرا لكاد حال كونه منفيا مضارعا انما هو التثنية فانه فى معنى  
 لم يراها فان المراد بتلك الاية تمثيل حال الكفار بمن كان فى ظلمات عظيمة وبلغت فى المعظمة  
 مبلغا ليس فوقها ظلمات اذا اخرج اى ذلك الناظر يده اى اعضاء التى هو اقرب سرثياته  
 لم يكده يراها اى لم يقرب لرؤية يده فضلا عن رؤية ما هو لبعدها فحينئذ يكون مضاهيا انه  
 (لم يراها) وهو منفى ولو كان المراد به الرؤية فهو ظاهر الفساد (وقيل) وهو شروع  
 القول الثالث وهو الفرق بين الماضى والمضارع عند ذلك القائل ان (يكون) (اى التثنية  
 الداخلة على كاد) نحو وما كادوا يفعلون (وما يشق منه) نحو يكده ويكاد (فى الماضى) يعنى  
 ان كان فى الماضى يكون (للاثبات) اى لاثبات مضنون الخبر لفاعله كقوله تعالى وما كادوا  
 يفعلون وهذا موافق (وفى المستقبل) يعنى وان كان فى المستقبل يكون ذلك (كالافعال) (اى  
 كسائر الافعال فى افادة التثنية) اى الداخلة عليه (فى مضمونه) اى مضمون ذلك الفعل وهذا  
 موافق للقول الاول وقوله (تتمسكا) ان كان مصدرا للمجهول يعنى المتمسك بفتح السين يكون  
 مفعولا له لقليل وان كان مصدرا للمعلوم يكون مفعولا له لقالوا المقدر اللازم لقليل يعنى  
 لتمسكهم (فى الدعوى الاولى) يعنى فى كونه لثنى فى الماضى (بقوله تعالى وما كادوا يفعلون)  
 (وقد عرفت وجه التمسك) وهو ان المراد اثبات الفعل اى الذبح لانيه بدليل فذبحوها  
 (والجواب) اى عرفت الجواب (عنه) اى هذا لم تمسك وهو ان الذبح يعلم من قوله فذبحوها  
 لان التثنية الداخلة على كاد وقال المعصام لا يخفى على احد ان كادوا يفعلون لثنى القرب  
 وكان وجه قول من قال انه فى الماضى للاثبات انه انما يتنى به فى الماضى اذا استعقب انتفاء  
 القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل  
 يؤيده انه قال واثباته فى اذلا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم فى الفعل حينئذ وجه التمسك  
 به نام والجواب عنه ضعيف انتهى (و) (فى الدعوى الثانية) وهى قوله انه فى المضارع  
 كسائر الافعال وتمسكوا فيها (يقول ذى الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكده رسيس الهوى

المزيدي نظرا لان الرباعى  
 لا يتخسر بالزبد فيه وقوله  
 وانما ومن باب الافعال  
 ايضا لا يتم لتناضيه فاعمل  
 وفعل الا ان يتكلف  
 ويقال ان ضمير هو  
 يعود الى الرباعى الذى  
 بعد حرف مضارعة  
 ساكن وكذا قوله ههنا  
 بمعنى فى مضارع رباعى  
 بعد حرف مضارعة  
 ساكن وكذا قوله ههنا  
 بمعنى فى مضارع رباعى  
 بعد حرف مضارعة  
 ساكن والمحجب من  
 القائل انه مد المعنى  
 المراد الظاهر الذى  
 ينادى عليه المقام باعلى  
 صوت من قبيل التكلف  
 واسند ما لا يتبادر اليه  
 الا دهان مع قطع النظر  
 عما فيه من الفساد الى  
 ظاهر اللفظ فكس  
 ما هو ذلك لانه منكمس  
 كذلك قوله دفعا  
 للالتباس قبل يعنى  
 ضم الهمزة وجمعت  
 كالمين دفعا للالتباس  
 المضارع على تقدير فتح  
 الهمزة فقوله فانه اذا  
 الهمزة فقوله فانه اذا  
 قيل فى اقل الخسوف من  
 فلم الناسخ لان الكلام  
 فى ابطال فتح الهمزة  
 وكسرهما ليعين الضمة  
 فلامبى للتكلم فى ابطال  
 فتح التاء وكسرهما على  
 انه لا يطالب احد بهانه لم  
 يفتح الالم بكسر حتى  
 يكون لبيانه فائدة  
 والصواب انه اذا قبل

من حب مية بيرج) (حين اراد) ينى هذا التمسك حاصل حين اراد اى ذو الرمة (بالنى الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال فالتنى الداخل على يكاد كالتنى الداخل على سائر الافعال) فانه لو كان للانبات لزوم انبات زوال بقايا الحبة وهو منافع لما اراده ثم اراد ان يزيق قول القائل بالمذهب الثلاث حيث تمسك فى الدعوى الاول بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفى الدعوى الثانية بقول ذى الرمة ونحطتم على فيه فقال (وهذا) اى لى تمسك بهذين الامرين (مسلم) يعنى لو قاتلته فى الماضى للانبات لقوله تعالى وما كادوا يفعلون وفى المضارع كسائر الافعال لوقوع الخطأ فى قول ذى الرمة لاجل استلزامه الانبات المتأني لوضعه (لكن لا يثبت مدعاه) اى مدعى ذلك الفارق بين الماضى والمضارع (بمجرد ذلك) اى بمجرد التمسك بالقولين (ما لم يثبت) اى ما لم يقع الانبات منه (دعواه الاولى) وهى ان كونه للانبات فى الماضى ثابت مسلم لان كون كاد للانبات ثما كادوا يفعلون مسلم بناء على وجود القرينة التى هى فذبجوها ودلتها على ذلك ايضا مسلمة (وقد عرفت وجه القدرح فى تمسك عليها) اى فى تمسك القائل الثانى على دعواه حيث اوجب عن التمسك الاول بما اوجب ولم يكن كونه للانبات بناء على استدلاله بقوله فذبجوها مسلما بل كان فى حيز المنع وما دام يكون فى حيز المنع لم يثبت به المدعى وحاصله ان القائلين الاخيرين لم يثبتا دعواهما ولذا قال المص انه كسائر الافعال مطلقا فى الاصح ثم شرع فى بيان النوع الثالث من افعال المقابلة فقال (والثالث) (وهو ما وضع لدوا الخبر وقرب نبوه) اى ثبوت مصمون الخبر (للفاعل) وهذا ما امر المشترك فى الانواع الثلاثة وقوله (دونواخذ وشرع فى الخبر) بالنصب مفعول مطلق و اشار به الى ما به الامتياز فيما بين هذا النوع وبين الاولين يعنى ان هذا النوع هو كلة (طفق) حال كونه (بمعنى اخذ) اى شرع (فى الفعل يقال طفق يطق) بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع (كلم يعلم) ومصدر ينجى (طمقا) على وزن نصر (وطفوقا) على وزن دخول (وقد جاء) فى بعض اللغات (طفق يطق) بفتح العين فى الماضى وكسر هاءى المضارع (كضرب يضرب) (وكرب) (بفتح الراء) حال كونه (بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب) (وجمل) (بمعنى طفق) (واخذ) (بمعنى شرع) (وهى) (اى هذه الافعال اربعة فى الاستعمال) (مثل كاد) و اشار الى وجه التشبيه بقوله (فى كون خبرها) اى خبر تلك الاربعة (المضارع بغير ان تقون طفق زيد او اخذ او كرب فعل او جمل) زيد (يقول) قالما راد بقوله تقول فى المضارع الاول معنى يعنى امك تقول كذا فى مثاله وفى الموضع الثانى لفظه لانه جزء من المثال ولما وجد فى التزويل مثال الفعل الاول اورده بقوله (وقال الله تعالى وطفقا) اى آدم وحواء شرعا (لمخضفان) (و او شك) حار كونه (بمعنى اسرع عطف على) قوله (طافى) (وهى) (اى) كلة (او شك) (مثل عسى وكاد فى الاستعمال) يعنى (فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه) يعنى على وجه تقديم اسمه على خبره وعلى وجه تقديم خبره على اسمه (نحو او شك زيد ان ينجى) وهذا

فى الفعل اقل بفتح الهزلة التيس بواحد المتكلم المعروف فى حال الوقف واذا قبل اقل بكسر الهزلة لزم الخروج من الكسرة الى الفتحة وهو قيل وهذا القول احق صرح بذلك المص والرضى وغيرهما ومع قطع النظر عن التصريح هو متعين بحيث لا يميل الى خلافه قوله فيما سوى ساكن بعده ضمة ايس كسر الهزلة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى اسر من مضارع بعد ساكن منه بعد حرف المضارعة ضمة فصيحة سواء راجع الى صيغة الاسم الذى من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة وكلة ما عارة من الوقت اى وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة مكما قيل وفيه ما فيه قوله مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة قيل والصواب مثال لما يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة وليس يعنى لان التمييز كذلك انما كان لما فى هذا التعبير من العجبة بسبب اعادة لفظ واحد مع ظهور المراد فان الوهم لا يذهب الى خلافه قوله او على حذف مضاف اى قائل فله برده عليه ما قيل ان

هو الاستعمال الاول (واوشك ان يحيى زيد) وهذا هو الاستعمال الثاني (ونارة يستعمل استعمال كاد بدون ان) وبامتناع تقديم الخبر على الاسم (نحو اوشك زيد يحيى) ثم شرع في بيان نوع آخر من انواع الفعل وهو فعل التعجب فقال (فعل التعجب ما وضع) اى فعل وضع (لانشاء التعجب) وهذه النسخة التى هي ايراد الفعل مفردا لا غبار فيها لان الاصل في التعريف هو الجنس والاصل في الجنس الافراد بخلاف النسختين الاخرين حيث وقعنا على خلاف الاصل فمحتاج الى بيان نكتة مقضية للمدول عنه فاراد اليش ان يشير اليها فقال (وفي بعض النسخ) القليلة (افعال التعجب) يعنى بالجمع (وفي اكثر النسخ فعل التعجب بصيغة التثنية) وانما قيد هذا بصيغة التثنية ولم يقيد الاول بقوله بصيغة الجمع لان صيغة الجمع لا يتصور فيها الالتباس بالمفرد والتثنية بخلاف صيغة التثنية فانها وان لم تنبسط في الرسم لكنها تنبسط بالمفرد في اللفظ بخذف الالف لالتقاء الساكنين ثم صرح بنكتة كل من الثلاثة فقال (فاراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس) ولا يخفى انه لا يحتاج الى ايراد نكتة الافراد لانه الاصل كما عرفت الا ان يقال انه ذكر استطراد (وجمه) ووجاه ايراده بالجمع كما وقع في بعض النسخ (بالنظر الى كثرة افراده) اى افراد الصيغتين (ونشيت) اى وايراده بالتثنية كما وقع في اكثر النسخ (بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير) اى الاخيرين (فالتعريف) فيكون التعريف (للاجنس المفهوم) يعنى لا مانع لكونه للجنس وان لم يكن مذكورا بالافراد صريحا لكنه مذكور (في ضمن التثنية والجمع ايضا) اى كما كان مذكورا مصرحا واذ كان كذلك (فهو ما وضع اى فعل وضع) يعنى ما اعتبر في النسختين الاخرتين للمفرد المذكور في ضمن التثنية والجمع كان المال هو ما وضع يعنى الى المفرد فلا يضر المدول عن الاصل في التعريف اعلم ان الشارح اراد بهذا التوجيه ان يزيل الجواب المذكور في الحواشي الهندية بان يقال ان اضافة التثنية كاضافة الجمع بحمل المضاف جنسا كذا اجيب عنه في تلك الحواشي لكن فيه نظر لانه لما احوال اضافة التثنية على اضافة الجمع في جواز كونها للجنس لزم ان تكون افادة الجملة للجنس على نسق واحد وليس كذلك فانه صرحوا على انه ليس بمنسق وان صرحوا في بعض المواضع واما كون التثنية كذلك فلم يصرح به احد ولذا عدل الشارح عن هذا التوجيه ثم الشارح اراد ان يشير بنفسه الى الوصول بقوله فعل الى اندفاع النقض الوارد على تعريف فعل التعجب بدخول ما هو مستعمل في التعجب وليس بفعل تعجب بقوله (لان الكلام) هذا الاشارة الى باب مصحح التفسير يعنى انما فسرنا الوصول بقولنا اى فعل وخصصناه به تهيئة كون الكلام (قسم الافعال) واذ كان المراد كذلك (فلا ينتقض الحد) اى حذف فعل التعجب منها (بمثل لله دره) فارسا والتعجب من حسن صنيعه على انه يخرج بقيد الوضع فيه لغة وهو المتبادر من الوضع (و) بمثل (واهاه) فانه صورت بلفظه عند التعجب خارج عن التعريف بحمل الوصول عبارة عن الفعل (لكن ينتقض نحو قوله الله من شاعرو) نحو (لاش عشرة) فانه يصدق على قوله قائله وعلى قوله ولاش انهما فعلا ن وضما للتعجب فان الاول مستعمل فيما اذا تعجب من قول الشاعر فقوله

اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملاسة فتقدير الفعل لم يزد في الكلام الا تقديره او علم مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما لادنى ملاسة ولم يثبته الا ان يدعى سداد المعنى في اضافة الفعل الى المفعول باختيار قلته بخلاف اضافة الفاعل قوله ولا يبعد ان يراد بالوصول الفعل الذى لم يذكر فاعله قبل الاولى الامر الذى لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة الشايعة وفيه ان المذكور هو الفعل وهو المضاف الى الموصول فكيف يصح الاتيان بالامر العام في صورة كون الاضافة بيانية قوله وبضم الثالث الى قوله خوف اللبس قيل الاحصر ان يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل آخره ضم كل متحرك قبله خوف اللبس فيستغنى عن قوله وبضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء وليس بذلك لعدم صحة كون خوف اللبس صلة انضم كل متحرك قوله اى ما يكون منه فقط متعاقبا ويمكن ان يقال اراد ما يمتثل عنه وعين القيف لا يمتثل وهذا اصوب لانه يدفع به

من شاعر بمن الجارة على ما هو المسموع وليست من الاستفهامية للتعجب لان من الاستفهامية  
تدخل على المعارف لطلب التعيين غالبا ولا تدخل على النكرة كذا في بعض الحواشي  
وقوله ولا شلل الشلل اليس في اليد واذا بها يقال شلت مرفقا ومجھولا والمراد بالشر  
الاصابع وهذا تعجب من حسن الرمي وقوله (فانه فعل وضع) اشارة الى دليل الانتقاض  
يعني ان التعريف ينتقض منعاً بهذين الاخيرين لانه يصدق على قائله ولا شلل ان كل واحد  
منهما فعل وضع (لانشاء التعجب) وقوله (وليس) جواب لما قيل انه لا ينتقض لانا لان لم  
انه وضع لانشاء التعجب بل انه وضع للدعاء فاراد دفعه بقوله ان كونه للدعاء لا يدفع النقض  
لانه ليس (لحضر الدعاء) بل مركب من التعجب والدعاء وقوله (الا ان يقال) اشارة  
الى جواب النقض والى ضمه يعني انه لا يندفع الا بان يقال (هذه الافعال ليست موضوعة  
للتعجب بل) امثال هذه الافعال محال للدعاء مع التعجب (استعملت كذلك) اي للتعجب  
(بمدالوضع) اي للدعاء وقوله (او المراد) معطوف على قوله هذه الافعال او يقال  
في الجواب بغير المراد يعني انه لا ينتقض لان المراد بالوضع المذكور في تعريف التعجب  
انه (ما وضع لانشاء التعجب محسب) يعني احص ذلك الوضع بالتعجب (بحيث لا يستعمل  
في غيره) وهذا التعريف بهذا القيد لا يصدق الا على فعل التعجب (وماد كرم من مواد  
النقض) وان استعملت في التعجب احيانا (فكثير ما يستعمل في الدعاء) وما يستعمل في الدعاء  
ليس بمختص بالتعجب بهذا المعنى فهذه الحد لا يصدق على تلك المواد بهذا المعنى وقال  
العصام ويمكن ان يحجب يعني لدفع النقض بنحو قائله ولا شلل بان المراد ما وضع لانشاء  
التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وهذا لا يجري في قائله وشل لان التعجب فيهما ناشئ من  
حسن صديعه لامن لفظ قائله وشل انتهى ملخصا ثم شرع في بيان صيغته وحصرها في عدد  
فقال (وله) وفسر الشارح مرجع الضمير بتفسيرين احدهما (اي لفعل التعجب)  
والاخر قوله (او لما وضع لانشاء التعجب) فالاول مبني على انه راجع للمحدود والثاني  
مبني على انه راجع للحد وكلها جائزان في امثاله فانه اذا قيل الانسان الحيوان الناطق  
وهو ضاحك يجوز ان يرجع ضمير هو الى الانسان والى الحيوان والى الناطق فانه عينه  
ورجع العصام الوجه الاول حيث قال الوجه هو الاول لان تعريف الشيء ينافي للحكم  
عليه لا للحكم على التعريف فقوله وله خبر مقدم وقوله (صفتان) مبتدأ مؤخر ثم اشار الى  
ما به الاشتراك في الصيغتين والى ما به الامتياز فيهما فقال (احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه  
تركيب) (ما فعله) (اخرهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب) (افعل به) فالفعل  
المتضمن بفتح الميم هو ما به الاشتراك والمتضمن بكسر الميم هو هذان التركيبان المتغايران  
احدهما بصيغة الماضي والاخر بصيغة الامر ولما توهم من قوله صفتان على تقدير  
الارجاعين ان مقتضاء وجود فعل موضوع لانشاء التعجب وهذا الفعل لا يجب وجوده  
في ضمن هاتين الصيغتين واذا لم يجب لم يجب الحصر فيهما اشار الى دفعه بقوله (بشرط

الاصوب قوله وانما خص  
معتل العين بالذكرا زيد  
غموض واختلاف في  
المبنى للفاعل منه كذا ذكر  
وبقيته ذكر معتل  
العين في المبنى للمفعول  
وان لم يكن فيه ما ذكرنا  
هذا كلامه وقد قيل  
الصواب ان يقال وانما  
خص معتل العين بالذكرا  
لزيد غموض واختلاف  
في الماضي لما ذكره بنية  
ذكر مضارعه وان لم يكن  
فيه ما ذكر وفيه كافي  
قوله المتعدي وغير  
المتعدي قبل هذا قيد  
ان لقسامي الفعل لقسمان  
فان لمتعدي اهم من الفعل  
وشبهه وكذا غير المتعدي  
الا ان المتعدي مطلق  
لا يمكن تعريفه بما يتوقف  
فهمه على متعلق فان  
المصدر لا يتوقف فهمه  
على شيء فضلا عن المفعول  
ولذا جاز حذف طامه  
والسرى ذلك ان النسبة  
الى الفاعل والمتعلق  
بالمفعول به جزآن من معنى  
الفعل وما سوى المصدر  
ما يشبه فتقول المصدر  
المتعدي ما يشق منه  
الفعل المتعدي فالمتعدي  
المطلق ما يتوقف فهمه  
على متعلق او يتوقف فهم  
ما يشق هو منه عليه  
وكا" به لذكرا قال المتعدي  
من الفعل وليه قوله فان  
النطق نسبة الفعل الى  
غير الفاعل قبل قد دل

ان تكونا في هذين التركيبين) يعني ان دعوى الحصر انما تنافي اشتراط وجود ذلك الفعل  
في ضمن هاتين الصيغتين ثم شرع في بيان حل الصيغتين بالخواص من سائر الافعال فقال  
(وما) (اي فعلا التمتع) يعني هاتان الصيغتان اللتان تضمنتا فعل التمتع (غير  
متصرفين) وفسر بقوله (فلا يتغيران) يعني المراد بكونهما غير متصرفين انهما لا يتغيران  
(الى مضارع) معلوما كان او مجهولا (ومجهول) اي ولا الى ماض مجهول (وتأنيث)  
اي ولا الى مؤنث بل هو ماض معلوم غائب مذكر في الصيغة الاولى وامر حاضر مفرد  
مذكر في الثانية ابدا (وفي بعض النسخ وهي) يعني بدل وما فحينئذ كان راجعا الى  
مؤنث والتقدير (اي افعال التمتع غير متصرفية) والمناسب ان يقول وفي بعض النسخ  
وهي غير متصرفية بدل قوله وما غير متصرفين فلعله اكتفى بذكره في التقدير وهذه  
النسخة موافقة للنسخة لموردة بالجمع كما سبق (مثل ما احسن زيدا واحسن يزيد)  
وهذه المسئلة هي الخاصة الواحدة له ثم شرع في بيان خاصة اخرى له فقال (ولا ينيان)  
(اي فعلا التمتع) يعني ان فعل التمتع الموجودين في ضمن الصيغتين لا يجوز  
بناءؤهما من مادة (الا) اي يجوز ان يبنيا حينئذ (عما يبنى) اي من المادة التي يجوز  
ان يبنى (منه) افعال التفضيل (لشابهتهما) اي لوقوع مشابهة هاتين الصيغتين (له)  
اي لافعل التفضيل وقوله (من حيث) اشارة الى وجه الشبه الواقع المشترك فيهما  
يعني انهما مشابهان له من حيثية (ان كلا منهما) اي من فعل التمتع وافعل التفضيل  
يقعان (للمبالغة والتأكيذ) اما كون اسم التفضيل للمبالغة والتأكيذ فله فيه من الزيادة  
في الفعل المستلزم لتقدير الفعل لان المزيد يقتضي المزيد عليه ثبوت الزيادة موجب لاثبات  
اصل الفعل بالضرورة فيه تأكيذ وتقرير لاصل الفعل واما كون فعل التمتع  
للمبالغة والتأكيذ فلانه لا يشترط من الشيء الا اذا زاد على غيره في الصفة وتجاوز حد  
اشكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المستلزمة تأكيذ اصل الفعل وتقريره كذا في  
بعض الحواشي يعني ان التمتع وهو ادراك امر غريب حصل من جهل سبب الفعل الواقع  
من الفاعل ولا جرم ان ثبوت الادراك فرع لثبوت ذلك الامر الغريب فكأنه اثبت اصل  
الفعل باثبات لازمه الذي هو الادراك فافهم والحق الشارح قوله (وكذا لا ينيان) الى  
كلام المصنف يعني انهما لا ينيان ايضا (الا للفاعل) يعني يقعان على صيغة المعلوم  
ولا يقعان على صيغة المجهول المبينة للمفعول (كافعل التفضيل) اي كما وقع افعال التفضيل  
كذلك (وقد شد) اي حكم بشذوذ ما وقع بمجهولا قوله (ما شهي الطام) بصيغة المجهول  
يعني يتعجب لن الطعام غير مشتهى وقوله (وما امت الكذب) بصيغة المجهول ايضا اي  
لم يصير الكذب المذكور مفعولا كما ان اسم التفضيل بمعنى المفعول محكما بشذوذه  
ولما حكم بامتناع بناء فعل التمتع بما امتنع فيه بناء اسم التفضيل اراد ان يشير الى طريق  
بنائه في ذلك فقال (ويتوصل في) (الفعل) (المتنع) فقله يتوصل فعل مجهول من التوصل

بإراته سبحانه هذه العبارة  
ان المتعلق اسم فاعل هو  
الفعل فالمفعول هو المتعلق  
اسم مفعول بالحدف  
والا يصلح لما وقع في  
التعريف اسم مفعول الا  
ان المتعلق من الجائز  
فكما ان الفعل يتعلق  
بالمفعول فالمفعول ايضا  
متعلق به فوضح بيان  
تعلق الفعل معنى المتعلق  
الذي هو المفعول والتردد  
في هذا المقام من مجاب  
الا وهام اذ لا ريب في ان  
المتعلق هو اسم فاعل  
هو الفعل والمتعلق اسم  
مفعول هو المفعول به  
والذكر كقول التعريف  
مبنى للمفعول ليس الا قال  
في الشرح ان المعاني  
انقسمت الى قسمين قسم  
لا يتعلق له بغير من قام به  
وقسم يتعلق بنفسه فما  
تعلق لنفسه فهو المتعدي  
وما يمتثل من غير تعلق  
يسمى غير متعد قال ثم  
المتعدي قد يتعلق بواحد  
فيسمى متعديا الى واحد  
وقد يشتمل باثنين فيسمى  
متعديا الى اثنين فانظر  
هل ترى في كلامه سبيلا  
الى كون المتعلق المذكور  
في التعريف متبعا للفاعل  
كلامه قوله وهذه القائل  
قيل قد حقق ان المفعول  
الذي يبين الحال هيئة  
اخرى من المفعول به  
فلا وجه لترك هيئة  
المفعول في هذا المقام  
فان اللازم كالتعدي له



وهو طلب الوصلة الى شئ يتكلف وقوله في المتع نائب فاعله ووسط الشئ قوله الفعل ليظهر  
 موصوف المتع ولما كان المتع صيغة الفعل لكنه غير مستند اليه بل الى متعلقه اشار الى ذلك  
 المتعلق بقوله (بناء صيغتي التعجب منه) اي من ذلك الفعل وقوله (من رباعي) بيان للفعل الذي  
 يتمتع بناء التعجب منه وهو ما يتمتع منه بناء الفعل التفضيل فانه يتمتع بناؤه من فعل رباعي  
 فصاعدا (او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد بما فيه لون او عيب) بل يجب بناؤه من ثلاثي مجرد غير  
 لون وعيب فاذا اريد ان يبنى من الرباعي فصاعدا او من ثلاثي فيه لون او عيب يتوصل (بمثل  
 ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه) فانه لما ارد بناؤه ما من استخرج يستخرج امتع  
 بناؤه ما فانه فعل يتمتع منه البناء لكونه غير ثلاثي فيجوز ان يتوصل الى المطلوب بانشد واسرع  
 ونحوهما مما يجوز بناؤه منه واليه اشار بقول (التي يتوصل ببناءهما من فعل لا يتمتع بناؤه  
 منه) وهو اشدهما فانه مشتق من شديشو هو ثلاثي غير لون وعيب (وجعل المتع)  
 اي وجعل الفعل الذي يتمتع منه وهو استخراجه (مفعولا) في الصيغة الاولى (او مجردا  
 بالياء) في الصيغة الثانية ثم اشار الى خاصة اخرى لهما فقال (ولا يتصرف فيهما) (اي  
 في صيغتي التعجب) يعني ومن خواصه انه لا يجوز ان يتصرف في صيغتي التعجب (بتقديم  
 اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب) من الافعال مثل التقديم الجائز في سائر الافعال  
 (كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل) فانه مما يجوز في سائر الافعال مع انه يتمتع  
 هنا (وتأخير) (اي تأخير جائز فيما عداها) يعني ولا يجوز التصرف ايضا بتأخير  
 يجوز فيما عدا فعل التعجب من الافعال مثاله (كتأخير الفعل عنهما) اي عن الجار والمجرور  
 ثم اشار الى قاعدة تقييد التقديم والتأخير بالجواز فقال (وانما قيدنا التقديم والتأخير) اي  
 فسرناهما بالقيد (بما قيدنا) وهو الجائز منهما (لكون عذم التصرف بهما) اي بالتقديم  
 والتأخير (من خواص صيغتي التعجب) وانما حملناهما على الوصف الخصوص بهما بقريئة  
 المقام (فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما) لبيان الاحكام المشتركة بينهما كعدم  
 جواز تقديم الفاعل فانهما مشتركان في امتناعه وقوله (فلا يقال) تفريع لقوله ولا يتصرف  
 يعني انه لما لم يحز التصرف فيه بالتقديم والتأخير فلا يقال اي فحينئذ لا يجوز ان يقال (ما زيدا  
 احسن) بتقديم المفعول (ولا يزيد احسن) بتقديم المجرور كما يجوز ذلك في سائر الافعال وانما  
 لم يحز بهما (لانهما) اي لان هاتين الصيغتين (بعدا لقل) اي بعد نقل الاولى من الماضي  
 والثانية من الامر (الى التعجب) اي لانشاءه (جريا) اي كان هذان اللفظان جاريتين (مجرى  
 الامثال) واذا جرى بمجرى الامثال في الاخراج عن موضوعها الاصل الى غيره وانما قال  
 مجرى الامثال ولم يقل انها من قبيل الامثال فانه لو قال كذلك لزم ان يكونا من قبيل الامثال  
 حقيقة وايضا كذلك لان المثل هو القول السائر الممثل مضربه بمورده (فلا يتغيران  
 كالانتيغير الامثال) لانه لما شبه المضرب بالمورد صار المضرب كأنه المورد فلا يغير ذلك  
 اللفظ من تذكيره وتأنيته واقراده وتثنيته وجمعه عند استعماله في المضرب بل يبقى على طريقة

تعلق بهيمة الفاعل  
 والمفعول وذلك بين  
 البطلان قوله كفعول  
 علمت في وجوب ذكر  
 احدهما عند الاخر الخ  
 لا وجه لتخصيص بيان  
 المص بل مماثلة ما في  
 خصائص آخر الباب  
 علمت ايضا فانه يجوز  
 تطبيق علمت قبل الام  
 والاستفهام والنفي تقول  
 اعلمت زيد المرء قائم  
 او عمرو قائم او ما عمرو  
 قائم وايضا يجوز كون  
 المفعول الثاني مع الفاعل  
 ضميرين بشئ واحد  
 فتقول زيدا اعلمتني قاعدا  
 وليس بمستقيم فانه في  
 صورة جريان هذه  
 الاحكام فيه لاساس  
 لها بالبيان ولا يتجاوز  
 المقام عما ذكره الشارح  
 قدس سره على ما صرح  
 به الرضى وقال المص  
 شارحا لدوله والثاني  
 والثالث كفعول علمت  
 اعني انك اذا ذكرت  
 احدهما فلا بد من ذكر  
 الاخر فان تركتهما معا  
 ساء لانهما في المعنى  
 مفعولا علمت وانما وجب  
 عند احدهما ذكر الاخر  
 لانهما في المعنى كالابتداء  
 والخبر فكما انه لا بد من  
 المبتدأ كذلك هذا بخلاف  
 مفعول اعطيت لانها  
 لا ربط بينهما فلم يلزم  
 من ذكر احدهما ذكر  
 الاخر فكان الاول

واحدة كما ان الامثال تكون على طرفة واحدة عند استعمالها في المورد المورد لا اعتراض  
على تعبير المصنف بل زوم زيادة قوله وتأخير اشارته الى دفعه فقال ( قيل ) اي على المصنف  
( عدم التصرف ) بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس ( يعني ان عدم التصرف  
بالأخير يستلزم عدم التصرف بالتقديم ايضا وانما يستلزم التصرف باحدهما الآخر ( لان تقديم الشيء  
اي على الغير ( يستلزم تأخير غيره ( وكذلك تأخير - ) اي تأخير الشيء عن الغير ( يستلزم تقديم  
غيره ) عليه لان بين التقديم والتأخير تقابل التصائم ( فلوا كتنى باحدهما كتنى ) وما وجه  
ذكر كلمة زائدة ( واجب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيدي اي للتأكيدي معنى منهم مما قبله  
ضمنا ( لا للتأسيس ) اي لانه ذكر لا فائدة معنى حديد غير منهم مما قبله حتى يلزم ما ذكرت من  
لزوم الاكفاء فورد السؤال قوله وتأخير ومنشأه من السائل بانه للتأسيس وهذا الجواب منع  
للقصص وتقدير السؤال ان تركيب المصنف باطل لانه مستلزم للاستدراك وكل ما هو كذلك  
فهو باطل فاجاب عنه اولاً بمنع الصغرى سنده كونه للتأكيدي اي بالتأكيدي لزوم الاستدراك  
وانما يلزم لو كان ذكره للتأسيس وليس كذلك بل هو للتأكيدي وقوله ( على ان كل واحد منهما )  
شروع في جواب آخر بالملاوة يعني مع انما لو سلمنا كونه للتأسيس لا يضر ولا يستلزم منه  
الاستدراك المضر لان كل واحد من التقديم والتأخير ( وان لم يفصل ) اي ولو لم يفصل  
احدهما ( عن الاخر بالحوال لكنه ) اي امكن احدهما ( يفصل عنه ) اي عن الاخر  
( بالقصد ) اي بكونه مقصوداً محتكماً اذ قد يكون قصد المتكلم الى تقديم المفعول فلا يكون  
تأخير مقصوداً وقد يكون الى تأخير الفعل فلا يكون تقديمه مقصوداً ( فكانه ) اي اظن  
ان المصنف ( اعتبر القصد ) وبنى كلامه على انفصال احدهما عن الاخر فيه فذكر كلاهما  
على حدة لعدم اجتنابهما في القصد وقال المصنف لا يخفى على الظن ان شيئاً من الجوابين ليس  
بالمسكن والماء البادر لا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم لفظ  
احسن يعني في ما احسن زيداً على ما يعني الاستفهامية ولا يؤثر عما بعدهما ان في فعل التعجب  
عن هذا التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما فنفطن انتهى ولا يخفى  
ان هذا التوجيه جار في الصيغة الاولى فقط واجاب بعضهم وبانه يجوز ان يكون المراد  
تقديم شيء وتأخير بالنسبة الى شيء آخر كتقديم زيد على ما وجب تأخير عنه بحيث يتقدم على  
نفس الفعل فقط كما يقال زيداً ما احسن او ما زيد احسن وكتقديم احسن على الكل او تأخير  
عنه كما يقال احسن ما زيداً او ما زيد احسن وان يكون المراد تقديم المفعول على عامله - واه  
تقدم على كلمة ما او ذكر بعد ما ولا يخفى ان ذكر التقديم على هذه التقادير لا يفتي عن ذكر التأخير  
وبالعكس ويرد على هذا الجواب ان هذا الحكم جار في الصيغة الثانية والمقصود منه قوله  
كلتا الصيغتين وايضا عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما وتأخيرها لخصوصية له بضمتي  
التمجيد فانه يجوز مطلقاً والكلام فيما له خصوصية اقول والوجه ما قبله الشارح من  
الجوابين والله اعلم ثم شرع في بيان خاصة أخرى لفعل التعجب فقال ( ولا ) فسر الشارح

منها كالمفعول الاول  
والثالث في اعمت والثاني  
منها كالتثنية معاني اعمت  
هذا كلامه قوله وكما لهم  
ارادوا بالشك الخ قليل  
هذا من غلط اللفظ  
باسطلاح الترتيبين والاول  
في اللفظ بالشك خلاف  
اليقين وهذا وارادوا  
ان يقال امراد الشارح  
فدس سره ان الشك  
اذا كان ما يقابل اليقين  
فلا شك انه يتم الشك  
المصطلح ولا يفتي منها  
بهذا المعنى فلم يخصه  
بالظن ولم يشرع لاهم  
لانه اذا سقط الشك  
فسقط الوهم اولى به  
قوله لبيان ما هي تلك  
الجملة من حيث الاخبار  
بها ناسية منه قبل الاظهار  
ان المراد لبيان ما هي  
اي الجملة المذكورة منه  
اي عبارة عنه فان علمت  
ليان ان زيدا قائم مثلاً  
عبارة عن معلوم يقيني  
هكذا وهكذا وهذا  
الكلام سواء كان يعني  
ما ذكره الشارح او  
يعني ما ذكرناه يقتضي  
ان يكون هذه الافعال  
ليان كيفية الجملة  
الاسمية وبمعزلة ان الداخلة  
على الجملة لبيان كيفية  
الجملة الاسمية وبمعزلة ان  
الداخلة على الجملة لبيان  
انه امر محقق فلا يفيد  
مع فواعله قاعدة تامة  
ولا يصح السكوت عليها  
مع انه خلاف ما عليه

بقوله (يتصرف فيها بإيقاع) للإشارة إلى أن قولى (اصل) مجرور معطوف على قوله بتقديم  
أو على قوله وتأخير بحذف مضاف وهو الإيقاع لأن الفصل عبارة عن كلمة وفعل المتكلم  
المتصرف إنما هو إيقاعه وقوله يتصرف للإشارة إلى أن الباء في إيقاع متعلق بما يتماثل به  
المعطوف عليه ولا زائدة بمعنى أنه كما يجوز أن يتصرف في فعل التعجب بتقديم وتأخير كذلك  
لا يجوز فيه أن يتصرف بإيقاع كلمة تفضيل (بين المامل) أى الذى هو فعل التعجب (و) بين  
(المعمول) أى الذى هو زيد فى الصيغة الأولى ويزيد فى الصيغة الثانية (نحو ما أحسن فى الدر  
زيذا وأكرم اليوم يزيد) حيث فصل فى الأولى بقوله فى الدار وفى الثانية بقوله اليوم  
فلا يجوز هذا فى التركيبين (لأجرائهما) أى لكون هذين المثالين جاريتين (مجرى الأمثال  
كما سبق) من أن التغيير كما امتنع فى الأمثال امتنع أيضا فى جري مجراها وهذا مذهب الجمهور  
حيث لم يجوزوا ذلك التصرف مطلقا أى سواء كان بالظرف أو بغيره (وأجاز المازنى  
الفصل بالظرف) (لما سمع من العبر قولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق) حيث وقع الفصل  
بين ما أحسن وبين معموله الذى هو أن يصدق بقولهم بالرجل ولو لم يكن جائزا لما سمع هذا  
التركيب منهم ولما كان قوله بالرجل ظرفا يعنى جارا ومجرورا خص الجواز بالظرف عنده  
وفى هذا الاستدلال رد على ما استدل صاحب الوافية بأن تجوز المازنى للإتساع فى الظرف  
ثم أشار إلى مذهب آخر لم يذكره المصنف وهو قوله (وأجاز الأكثرون الفصل بكلمة  
كان مثل ما كان أحسن زيذا) حيث وقع الفصل بين وما بين أحسن بكلمة كان (ومعناه) أى  
معنى التعجب الذى فصل بين ما وأحسن بكلمة كان (أنه كان له فى الماضى حسن واقع دائم) لما  
دل عليه كلمة كان (الأنه) أى لكن ذلك الواقع فى الزمان الماضى (لم يتصل بزمان التكلم) بل  
زال ذلك الحسن الآن (بل كان دائما قبله) أى قبل زمان التكلم ثم شرع فى بيان أعراب  
الصيغتين بالنظر إلى الأصل قبل النقل إلى التعجب فقل (وما) أى لفظ ما فى أحسن  
(ابتداء) (أى مبتدأ) وإنما فسر الابتداء بالمبتدأ فإن مراد المصنف بالابتداء هو المبتدأ  
بقريته عدم جواز الحمل فانه لا معنى لقولنا أن ما ابتداء بل يجوز الحمل عليه إذا كان المراد به  
المبتدأ وإنما عبر المصنف عن المبتدأ المراد بالابتداء ببناء (على أن يكون المصدر) وهو الابتداء  
(بمعنى اسم المفعول) أى الذى هو المبتداء كما فسر به (أو ذو ابتداء بتقدير المضاف) وهذا  
إشارة إلى تفسير آخر يعنى أن تركيب المصنف يكون صحيحا بتصرفين أحدهما التصرف فى  
نفس الكلمة كفى التفسير الأول فيكون مجازا لغويا والاخر بإبقاء الابتداء على مصدرية  
وبتقدير مضاف فيكون مجازا حذفيا وفيه احتمال آخر لم يذكره الشارح وهو إبقاء المصدر  
على حاله فيكون من قبيل رجل عدل مبالغة كفى المرب وهذا على أكثر النسخ  
(وفى بعض النسخ وما ابتدائية) أى بالياء النسبية (ومعناه ظاهر) يعنى غير محتاج إلى  
أن يصار إلى المجاز بأحد الوجهين وقوله (نكرة) خبر بمد خبر حال كونها (بمعنى  
شئ) وإنما حمل ما على النكارة (لأن النكارة تناسب التعجب لانه) أى لأن التعجب

الاستعمال فالوجه أن  
قال معنى الكلام لبيان  
ماهى أى الأفعال منه أى  
عبارة منه والمضى من  
ذلك التنبه على أنها  
ليست من نواحي الجملة  
الاسمية بل مذكور لبيان  
معانيها وهى مناط  
الفائدة لا الجملة المدخولة  
وليست كسائر دواخل  
الجل وذلك من قبيل  
الأوهام الباطلة لفرورة  
أن المراد المادة الشارح  
قدس سره قال المص  
لأن النسبة قد تكون  
عن علم وقد تكون عن  
ظن فإذا قصد بيان أنها  
عن علم قلت علمت ونحوه  
وإذا قصدت بيان أنها  
عن ظن قلت ظننت ونحوه  
فيثبت بطلان النسبة  
من علم فتعصب الجزئين  
لأنهما متعلقان لها وقال  
الشارح الرضى أى لتعيين  
الاعتقاد الذى هو  
منه أى تلك الجملة الاسمية  
صادرة من ذلك  
الاعتقاد قال قوله هى  
منه على حذف المضاف  
أى حكمها منه حكم  
التكلم على المبتدأ بمضمون  
الخبر صادر عنه ففى  
قوله علمت زيذا قائما  
حكمك بالقيام الذى  
هو مضمون الخبر على  
المبتدأ الذى هو زيد  
صادر من علم وفى  
ظننت زيذا قائما من ظن  
فالشارح قدس سره  
لما رأى اعتبار الحقيقة فى  
الكلام أهون من الحكم

يكون ميا) اى فى الفعل الذى ( حفى سبه ) وقوله ( عندسيويه ) متعلق بالنسبة بين  
الابتداء والخبر يعنى ان كون مانكرة انما هو عندسيويه ( وما بعدها ) ( اى ما بعدها ) يعنى  
الفعل الذى بعده لفظ ما ( الخبر ) اى خبر ذلك المبتدأ وهو احسن ههنا فتكون الهمزة  
فى احسن للتعدي وقوله ( من باب شر امر ذاماب ) اشارة الى سؤال ورد على كون ما مبتدأ مع  
كونها نكرة فانه لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة الا اذا تخصصت بوجه ما فاجاب بانه نكرة  
محصنة من قبل هذا التركيب الجائز عند الكل وقال المصام وهذا من جعل المعنى  
شر عظيم امر ذام لا شر حقير فالمعنى شئ خفى احسن زيدا لا امر جلى واما من جعل  
معنى قوله شر امر ذام لا خير فلا يصح ان يكون معنى ما احسن زيدا من قبله لانه يكون المعنى  
ما احسن زيدا شئ فيلزم انتفاء الشئ من نفسه ثم قال فى تصحيح مذهب سيويه بوجه  
آخر وهو قوله ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة للمعوم فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو  
مناسب لمقام التعجب جدا انتهى كلامه اقول وفى قوله لا يبعد بحيث كما يخفى على الفطن وقال  
الرضى مذهب سيويه وان اختاره المصنف لكنه ضعيف من وجه وهو ان استعمال  
مانكرة غير مضافة نادر نحو قمتما هى وفى بعض الحواشى انه لم يسمع مثله فى مبتدأ  
فعلى هذا يكون من باب شر امر ذاماب فى مجرد كون المبتدأ نكرة وما بعده خبره انتهى  
ما فى بعض الحواشى فيكون مراد ذلك القائل تضعيفه بوجه آخر وتوجيه مراد الشارح  
من قوله من قبل شر امر الخ لا يرد عليه ما حكى عن المصام من عدم جوازه بالقياس الى  
المعنى الثانى وقوله ( وموصولة ) عطف على قوله ابتداء وهذا شروع فى مذهب آخر غير  
مختار للمصنف ( اى ما ) فى ما احسن ( موصولة ) ( عند الاخفش ) فتكون جملة احسن صلته  
وهو مع صلته يكون مبتدأ ( والخبر ) اى وخبر ذلك المبتدأ ( محذوف ) ( اى الذى احسن  
زيدا ) وهذا اشارة الى معنى الموصول ( اى جملة احسن ) اشارة الى الهمزة فى احسن  
للسبب وقوله ( شئ عظيم ) اشارة الى الخبر المحذوف ثم شرع فى توجيه آخر لم يذكره  
المصنف فقال ( وقال الفراء ما ) اى لفظ ما فى مثل ما احسن ( استفهامية ) ومبتدأ بمعنى اى  
شئ ( وما بعدها ) اى الفعل الذى يمد كلمة ما هو احسن مع فاعله ومفعوله ( خبرها ) اى  
خبر ما الاستفهامية ( قال الشارح الرضى وهو ) اى توجيه الفراء ( قوى من حيث المعنى )  
وانما يكون قويا ( لانه ) اى التكلم ( كان جمل ) اى جا هلا ( سبب حسنة ) اى حسن زيد  
( فاستفهم ) اى فاطلب فهم السبب فسأل ( عنه ) اى عن السبب والتعجب انما يكون فيما يحتمل  
سببه ثم اكده بقوله ( وقد يستفاد ) يعنى يؤيد كون ما استفهامية دالة على التعجب وقوع  
الاستفادة ( من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى وما ادر ايك ما يوم الدين ) وقال  
المصام وانما لم يأت به الى المصنف لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب  
من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه انتهى ثم شرع فى بيان  
المذاهب فى توجيه الصيغة الثانية واراد الشارح تمهيد مقدمة فقال ( وما احسن زيدا

محذوف المضاد قبل كذلك  
ويم ما قبل والقول بان  
علت لبيان ان زيدا قائم  
بجاءة من معلوم يقين  
هكذا وهكذا غلط بين  
فان زيد قائم لا يكون  
بجاءة الا عن الحكم  
عليه بالقيام واما ما زعمه  
اوجه فساد مذهب  
وايضا قد علم بالسابق  
ان ما حله على ذلك سوء  
الفهم قوله فتنبه  
الخبرين على انها مفعول  
لا قبل الظ مفعولا  
وكانه اراد ان كلاهما  
مفعول لهما ولا يخفى بشاعة  
ذلك التوجيه ثم قول  
بجاءة اكثر النسخ  
هكذا على انها مفعولان  
لها ومعنى نسخة القائل  
الا ياء الى ان كليهما  
مفعول لهما يعنى انها لما  
لم يجوز ذكر احدهما  
بدون الاخر صار  
كأنهما جميعا مفعول  
واحد قوله ولا تقول علت  
وظننت لهدم الفاعلة قبل  
هذا لا يوجب عدم جواز  
حذف لمفعولين نسبيا لعدم  
وقوف افادتها على ذكر  
المفعولين لان هناك جهات  
افادة اخرى كأن تقول فلان  
يظن كثيرا ويعلم قليلا  
اى يقع الظن منه كثيرا  
ويقع اليقين قليلا ويقول  
لا يعلم زيد الا بالبراهين  
ولا يظن الا بالامارات  
وتقول ما ظننت اليوم او  
ما علمت اليوم وليس

فأفعل (بني صيغته امر من باب الافعال في جميع الصيغ فإشار الى ان كونه امرا ليس امرا حقيقيا بل (صورته امر ومعناه الماضي من افعل) كالمضي في قوله (بمعنى صار ذا فعل) يعني مضاه ماض وهمزة للصيرورة (كالحلم اي صار ذا حلم) وهذا محل الاتفاق وما ذكره المص بقوله (وبه) محل الاختلاف يعني ان كون احسن على صورة الامر وكونه يعني الماضي متفق عليه لكن في توجيه المجرور اقوال احدها انه (اي مجروره) (فاعل) (لهذا الفعل) وذلك (عند سيبويه) فقال (والباء زائدة) (كافي كفي بالله (لازمة) اي لا يجوز حذفها بقوله (الا اذا كان المتعجب منه) استثناء من قوله لازمة يعني انه لا يجوز حذفها في وقت الا وقت كون المجرور الذي نشأ منه التعجب لفظ (ان) اي ان المصدرية الموصولة (مع صلتها) فحينئذ تكون مع صلتها مفعولا (نحو احسن ان تقول اي بان تقول) وانما جاز حذفها بناء (على ما) اي على الاصل الذي (هو القياس) يعني جواز حذف حرف الجر من ان وان كما عرفت وقوله (فلا ضمير) اشارة الى ما توهم ان هذا التوجيه مغل لل قاعدة فان افعل لما كان امرا في الصورة اقتضى كون فاعله مستترا تحته على انه ضمير مخاطب وقد سبق الاتفاق على وجوب استتاره واذا كان المجرور فاعلا يلزم التعدد وهو غير جائز فدفعه بانه لا ضمير تحته مستترا (عند سيبويه) (في افعل) (لان الفاعل واحد ليس الا) اي ليس الا واحدا وقوله (وبه) شروع في بيان مذهب آخر في لفظ به (اي مجروره) يعني ان محل المجرور بالباء في به منصوب على انه (مفعول عند الاخفش) (لاحسن) لا كما قال سيبويه انه فاعل فيكون التقدير عند الاخفش انه (بمعنى صار ذا احسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة) (والباء للتعدي) يعني ان مذهب الاخفش بعدم احكام بكون المجرور مفعولا لاحسن يحتمل في الباء توجيهان احدهما انها للتعدي وليست بزائدة وهذا اذا كان همزة احسن للصيرورة فانها اذا كانت للصيرورة يكون احسن لازما فحينئذ يكون الباء للتعدي (اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا احسن) وقوله (او) شروع في بيان التوجيه الثاني في الباء يعني او (الباء) (زائدة) وهذا بناء (على ان يكون احسن متعديا بنفسه و) على ان (يكون همزة احسن للتعدي كاخرج) فحينئذ يستغني الفعل عن حرف الجر الذي افاد تعديته (ففيه) (اي في الفعل) اي واذا كان المجرور مفعولا باحد التوجيهين فيوجد البتة في الفعل الذي هو احسن بصيغة الامر (ضمير) اي مستكن تحته ومستتر وجوبا (هو) اي ذلك الضمير (فاعله) اي فاعل ذلك الفعل فلا يلزم حينئذ على مذهب سيبويه من تخصيص قاعدة ما هو واجب الاستتار (اي احسن انت يزيد) ان كانت الباء للتعدي (او زيدا) ان كانت زائدة (اي اجمله حسنا) ولا يخفى ملائمة هذا التفسير للتوجيهين (بمعنى صفة) اي صف زيدا (به) اي بالحسن ثم نقل الشارح مذهبها اخري في التوجيه وهو قوله (وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد) لانه مخصوص بمخاطب معين وقوله (بان مجمل زيدا) متناقض امر يعني كأن التكلم المتعجب

عن سلامة الفهم لان الكلام فيما يكون انيابه على وجه يتعلق بغيره قوله فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا وكذا لا يعلم زيدا لا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات وما ظنفت اليوم وغيرها ليس من هذا القبيل فتدبر قوله لاستقلال الجزئين وكذا لا قاعدة في تقييد الكلام بالتمام وكلاميته غير مقيدة بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتها ايضا الا ان يجعل الكلام اخس من الجملة على خلاف ظاهر كلام المص والكل باطل لان الواو الواصلة ههنا غير جازمة بشهادة قوله وخبر او في قاعدة الوصف والتقييد مما لا يبينه وقوله وكلاميته غير مقيد الخ ناشئ من الذهول من الاستقلال فانه على تقدير ترادف الجملة والكلام لا يحصل الاستقلال في صورة الثصب كما هو الظاهر قال المص في الترح ومنها انه لا يجوز فيها الالفاء اذا توسطت او تأخرت لانك اذا تأخرت لانك اذا الفيت استقل الجزآن كلاما قوله بلا واسطة كما ينبغي مثاله وبواسطة نحو هل من انت قبل فيه بحث لان علمت واقع قبل الاستثناء

يا مكرل من هوشاه الخطاب بجمل زيد (حسنا) اى بالحكم بحسنه (وانما يجعله كذلك)  
 يعنى ان مراده بهذا التعميم اعنى بجمل زيد حسنا (بان يصفه) اى بطريق ان يصفه  
 (بالحسن) وانما قسر الجمل بالوصف فان الامر بجمله حسنا غير مقدور للمخاطب  
 بل مقدوره وصفه بالحسن الموجود (فكأنه قيل وصفه بالحسن كيف شئت فان فيه من  
 جهات الحسن كل ما يمكن في شخص) واحد وفي توجيه الفراء من المبالغة ما لا يخفى وقال  
 العصام ويمكن ان تكون الباء سببية يعنى احكم بوجود الحسن بسبب زيد فان الحكم بوجود  
 زيد مستلزم للحكم بوجود الحسن انتهى ما خلا (افعال المدح والذم) وفسر الشارح  
 بقوله (يعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب) للإشارة الى انه ليس المراد به  
 مفهوم التركيب الاضافى يعنى ان يراد به مطلق الفعل الذى يدل على المدح والذم  
 بل المراد به الافعال المشهورة بين النحاة بهذا اللقب فانه لو كان المراد به مطلقا ينتقض  
 الحد منها بمثل مدحته وذمته وغيرها من الافعال التى لم توضع للانشاء والظاهر ان يقال  
 فعل المدح والذم في اصطلاح النحويين (ما وضع) الخ كما ان المراد من قوله فعل التعجب  
 هذا كذا في بعض الحواشى وقسر الشارح بقوله (اى فعل وضع) للإشارة الى ان  
 ما موصوفة وعبرة عن الفعل لكونه جنسها واختار كونها موصوفة للملئمة التكررة  
 في الخبرية وان كانت الموصولة ملائمة لمقام التعريف وقوله (للانشاء مدح او ذم) متعلق  
 بوضع وقوله (فلم يكن مثل مدحته وذمته) يعنى من الفعل الذى يدل عليهما لكن  
 لما قال لانشاء مدح لم تكن امثال هذين الفعلين معدودة (منها) اى من افعال المدح والذم  
 المصطلحة (لانه) اى لان كل واحد من مدحته وذمته (لم يوضع للانشاء) لانهما  
 موضوعان لاخبار المدح والذم الواقعين في الزمان الماضى للانشاءاتهما بهذين الفعلين  
 ثم شرع في بيان افرادها فقال (فتها) اى من تلك الافعال فعل (نم وبئس) يعنى ان نم من  
 المدح وبئس من الذم لانهما معاً من نوع واحد (وهما) اى نم وبئس (في الاصل فعلاً) يعنى  
 مطابقتان لصيغة الفعل الماضى فانهما في الاصل (على وزن فعل بكسر العين) كعلم  
 يعنى ان اصل نم نم بفتح النون وكسر العين واصل بئس بئس بفتح الباء وكسر الهجزة  
 ثم شرع في بيان تصرفيهما فقال (وقد اطر في لغة بني تميم في) كل (فعل اذا كان فاؤه  
 مفتوحاً) كان (عينه حلقياً) اى احداً من حروف الحلق (اربع لغات) فقوله اربع  
 فاعل اطر يدعى انه مطرد في كل فعل شأنه كذلك لانه مختص بهما (احديهما) اى احدى  
 اللغات الاربع (فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى) اى وهذه اللغة (الاصلى) كبئس  
 وصق (والثانية) اى واللغة الثانية (فعل باسكان العين مع فتح الفاء) وهى لغة في نم ايضا  
 كما قال في الصحاح وان شئت قلت نم بفتح النون واسكان العين (والثالثة) اى اللغة  
 الثالثة (اسكان الدين مع كسر الفاء) كما انها مشهورة في هذين الفعلين (والرابعة) اى  
 اللغة الرابعة (كسر الفاء) اى مع كسر العين (اسباعاً) والاكثري في هذين الفعلين يعنى

بلا واسطة لان المضاف  
 الى ما فيه الاستفهام  
 وحرف الجر الداخلى  
 عليه بمنزلة متراجعا  
 تاما بحيث يسرى الى  
 استفهام في المضاف  
 وحرف الجر ويصير  
 متراجعا لهما ولذا جاز  
 تقديمهما على كلمة تضمنت  
 الاستفهام وليس بئس  
 لان مبنى كلام الشارح  
 قدس سره الظاهر  
 واما اورده انما ذكره  
 في توجيه تأخير الاستفهام  
 من الجار فلا يصح  
 الاعتراض به نعم في  
 هذا المثال نظر  
 والظاهر نحو علت  
 غلام من عندك قوله  
 والفرق بين الالفاء  
 والتعليق من وجهين  
 احدهما ان الالفاء  
 والتعليق من وجهين  
 جائز لا واجب والتعليق  
 واجب قبله بحسب  
 لانه لو كان الالفاء  
 جازا لا واجبا لكان في  
 قوله ومنها جواز الالفاء  
 استندراك ولما  
 صرح ما تقدم من ان الالفاء  
 لئلا موجب في الصورة  
 المفصلة وقاية ما يمكن  
 ان يقال انه لم يرد  
 الفرق بين مفهوم الالفاء  
 لفاء والتعليق بل اراد  
 الفرق بين حقيقى الالفاء  
 لفاء والتعليق في هذا  
 الباب بان الالفاء جائز  
 ولذا قيده بالجواز  
 والتعليق واجب ولذا لم  
 يقيده بالجواز بل ساقى  
 الكلام فيه بحيث يفيد

في لم وبس (عند بني تميم إذا قصد بهما المدح) أي الشاء المدح (والضم كسر الفاء  
واسكان العين قال سيدييه وكان عامة العرب) أي الكثير منهم (اتفقوا على ائمة بني تميم)  
ثم شرع في بيان خواصهما فقال (وشرطهما) (أي شرط نعم وبس) (أن يكون الفاعل)  
أي فاعل كل منهما مشروطا بأحد شروط ثلاثة أحدها أن يكون (معرفا باللام) أي  
باللام التي هي موصوفة (للمهد الذهن) أي لحصة غير معينة من الجنس كما فسره بقوله  
(وهي) أي تلك اللام (لواحد غير معين ابتداء) أي قبل ذكر المخصوص (وبصير معينا  
بذكر المخصوص بعده) أي بمد ذلك المعروف (ويكون في الكلام) ويحصل من ذكر ابتداء  
غير معين ومن تعينه ثانيا (تفصيل بمد الأجل ليكون) أي لقصد أن يكون ذكر الشيء  
الواحد مرتين (أوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد) فكان المدح ذكر مرتين أحدهما مابهما  
بالرجل وثانيهما معينا وهو ذكره بزيد وقوله (أو) (يكون) (مضافا إلى المرف) بيان  
لشرط الثاني أي أو يكون الفاعل مضافا إلى المرف (ها) (أي باللام) التي للمهد الذهن  
وهذا أيضا (أما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد أو بواسطة نحو نعم فرس غلام  
الرجل) وهذا مثال ما يكون بواسطة واحدة (أو نعم وجه فرس غلام الرجل) وهذا مثال  
ما يكون بواسطة اثنين (وهلم جرا) وقوله (أو) (يكون) (مضمرا بميزة بنكرة منصوبة) وصف  
النكرة المميزة لجرد التوضيح إذا تميز أمانصوب أو مجرور وهنا لا يجتمعا الجرا إلا أن يراد  
الاحتراز عن المجرور بمن كافي قاله الله من شاعر ولك أن تريد به المنصوبة لأحلافا حترزه  
عن نحو ما في قصما هي ليحسن التقابل بين النكرة وبين ما فاجئنا التفصيل للتوضيح فافهم  
وإنما أتى بالصفة بدل ردا المذهب أبي علي وسيدييه كذا قاله عصام الدين وقوله (مفردة) بالجر صفة  
بمد صفة يعني أن تلك النكرة مشروطة بكونها مفردة أي غير مضافة وقوله (أو مضافة إلى  
نكرة) معطوف على قوله مفردة يعني أو مشروطة بكونها مضافة إلى نكرة مثلها وقوله  
(أو معرفة) بالجر عطف على قوله إلى نكرة يعني أنها إما مضافة إلى نكرة أو مضافة إلى معرفة  
حال كون إضافتها إليها (إضافة لفظية) لا تكتسب التعريف منها (نحو نعم رجلا) هذا مثال  
للمضمرة المميز بالمفرد (أو ضارب رجل) يعني أو نحو نعم ضارب رجل وهذا مثال للمضاف إلى  
النكرة (أو زيد) بالجر عطف على رجل أي نحو نعم ضارب زيدا إرادته التمثيل لما وقع مضافا إلى  
معرفة بالإضافة اللفظية حال كون المضاف اسم فاعل مضافا إلى معموله المفعول (أو حسن  
الوجه) أي أو نعم إرادته التمثيل لما وقع مضافا إلى المرف باللام حال كونه صفة مشبهة  
مضافة إلى فاعله وقوله (انت) إشارة إلى مخصوص الأمثلة المذكورة وقوله (أو) (بميزا)  
عطف على قوله بميزا بنكرة يعني أن هذا الفاعل المضمرة أن يكون مميزا بنكرة أو بميزا  
(بما) أي باللفظ الذي (يعني شيء) أي بمعنى الشيء النكرة حال كونه منصوب المحل على  
التمييز (مثل قسماهي) (أي لم شيئا) ففاعل نعم ضمير تحتها وقوله ما تميزه وقوله (هي)  
مخصوصة (وكون أمثال هذا التركيب من النوع الثالث مذهب الجمهور واختاره المصنف

لوجوب وليس مما  
يلتفت إليه لظهور أن  
ليس المراد إرادة كون  
الجواز جزءا من معنى الالفاء  
الموضوع موله وكون  
الوجوب كذلك  
بالنسبة إلى التعلق  
كيف وهذا مما لا يتصور  
جدا بل المراد بيان  
الفرق بين الالفاء  
والتعلق المعبرين في  
هذا الباب وهذا هو  
المفهوم من كلام الشارع  
قدس سره لا غير قال  
المص والمعاد بالتعلق  
أن يتبع أعمالا العارض  
لرؤا مختلف الالفاء  
فإن المراد به أن يجوز  
ترك أعمالها وأعمالها  
لعارض قوله وللمص  
أفعال القلوب ماعدا  
حسب الخ قبل لا يصح  
الاستثناء من بعض  
أفعال القلوب لا متصلا  
ولا منفصلا فيجب حله  
على البدل ثم إن لافائدة  
في هذا البيان لكمال  
ظهوره مع بيان  
المعنى وذلك كما ترى  
قوله أي المدة فيما  
وضعت له هذه الأفعال  
هو تقدير الفاعل  
قبل العلم أن مدلول  
كان نسبة الصفة إلى  
فاعله الزمان والنسبة  
هي ثبوت الصفة للفاعل  
وغير بينهما وبين التقرير  
الذي هو صفة المتكلم  
أن سكان مبدرا  
مبليا للفاعل كما  
هو الظاهر وبين  
التقرير الذي هو صفة

ثم اشار الى مذهب المخالف بقوله ( وقال القراء وابو على هي موصولة ) اى ما فى قنمما  
 ( بمعنى الذى ) يعنى انها معرفة ( فاعل لثم ) اى كما فى نيم الرجل واذا كانت كذلك تكون  
 موصولة تحتاج الى صلة فاجاب بقوله ( فيكون الصلة باجمعا ) اى بطرفيها ( فى قنمما )  
 محذوفة ) وانما حذف ( لان هي مخصوصة ) بالمدح ( اى نيم الذى فله هي اى الصدقات  
 وقال سيويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فنعى قنمما نيم الشئ هي ) حينئذ لا يحتاج  
 الى الصلة ( فا ) اى فحينئذ لفظما ( هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهي ) اى لفظه هي  
 ( مخصوصة ) ثم شرع فى مسائل مخصوص فقال ( وبعد ذلك ) ( الفاعل ) اى فى الاقسام  
 الثلاثة من فاعلها اذا وجد بشرطه يحصل بعد ذلك الفاعل ( المخصوص ) وهو مبتدأ  
 مؤخر وخبره قوله بعد ذلك يعنى انه يذكر المخصوص مفصلا بعد ذكر الفاعل مجلا وذلك  
 هو المعنى ( بالمدح والذم ) يعنى ما اريد مدحه او ذمه مفصلا معينا ثم اراد ان يشير الى  
 ان البعدي ليست بواجبة بقوله ( وبعديته ) اى كون المخصوص المذكور مذكورا ببدء الفاعل  
 ( انما هي ) اى البعدي ( بحسب الغالب ) لانه قديته قدم المخصوص فيقال زيد نيم الرجل صرح  
 به فى المفتاح ) ثم شرع فى بيان اعراب المخصوص وهو على وجهين احدهما قاله ( وهو )  
 ( اى المخصوص ) ( مبتدأ وما قبله ) ( اى الجملة الواقعة قبله غالبا ) وهي الجملة الفعلية المركبة  
 من نيم و فاعله ( خبره ) اى على انها جملة صغرى مرفوعة المحل خبر مقدم للمبتدأ والمبتدأ مع  
 خبره جملة اسمية كبرى وقوله ( ولم يحتاج هذه الجملة الواقعة خبرا ) دفع لما توهم من ان الجملة اذا  
 وقعت خبرا تحتاج الى عائد الى المبتدأ فدفعه بان الواقعة خبر الاحتياج ( الى ضمير المبتدأ القيام  
 لام التعريف المهدى مقامه ) وقوله ( او خبر مبتدأ محذوف ) اشارة الى تانى الوجهين وهو  
 ان المخصوص مرفوع على انه خبر للمبتدأ المحذوف ( وهو ) اى ذلك المحذوف ( هو ) اى  
 لفظ هو راجع الى الفاعل ( مثل نيم الرجل زيد ) ( فزيد فى هذا المثال اما مبتدأ وجملة نيم  
 الرجل مقدم عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال ) يعنى انها جملة اسمية  
 استئنافية جواب لسؤال سائل ( فانه لما قيل نيم الرجل ) اشار الى منشأ السؤال ( فكأنه ) اى  
 المتكلم ( سئل من هو ) اى الممدوح ( فقيل ) اى فاجيب انه ( زيد ) اى هو زيد ( فعلى الوجه الاول  
 نيم الرجل زيد جملة واحدة ) اى اسمية خبرية مركبة من المبتدأ والجملة الفعلية الانشائية ( وعلى  
 الوجه الثانى جملتان ) احدهما اى فعلية انشائية وتانىها اسمية اخبارية ثم شرع فى بيان شرط  
 المخصوص ومسألة فقال ( وشرطه ) ( اى شرط المخصوص ) يعنى شرط صحة وقوعه  
 مخصوصا ( مطابقة الماعل ) والمجاز ان يكون اضافة المطابقة الى الفاعل من قبيل الاضافة  
 الى المفعول ومن قبيل الاضافة الى الفاعل اشار الى الاول بقوله ( اى مطابقتها الفاعل ) اى  
 مطابقة المخصوص الفاعل حيث اشار بتقدير الضمير الى فاعله المحذوف واشار الى الثانى بقوله  
 ( او مطابقة الفاعل اياه ) حيث اشار بتقدير الضمير المنصوب المتفصل الى كونه مضافا الى الفاعل  
 والى حذف مفعوله فان المطابقة لما كانت مصدرا من باب المفاعلة جاز فيه التقدير ان لكونه

الفاعل ان كان مبينا  
 للمفعول فلو اذنبت  
 الصفة للفاعل مساعة  
 لا يلقى بتمام التعريف  
 وذلك وهم بعض لانها  
 كلها اشتركت فى ان  
 وضعا على ان ينسب  
 الى الفاعل باعتبار صفة  
 له فلذلك لم يكن بد من  
 الخبر لغير تقرير الفاعل  
 على صفة وليست هذه  
 النسبة بمعنى ثبوت الصفة  
 حتى يكون ارادتها  
 بالتقرير من قبيل المساعة  
 بل هي بمعنى الجعل المستند  
 الى من يستند اليه التقرير  
 كالا يخفى على المتأمل  
 الخبر قوله وكل من الصفة  
 والتقرير عمدة قبل لو  
 كان مجرد الدخول فى  
 الموضوع له مستلزما  
 لكونه عمدة فيما وضع له  
 لكان الزمان ايضا عمدة  
 فى هذه الافعال ولو كان  
 موجب كونه عمدة  
 امر آخر لا بد من بيانه  
 حتى نتكلم عليه على ان  
 كون كل من الصفة  
 والتقرير عمدة فى التامة  
 يمنع خروجها بقوله ما  
 وضعت لتقرير الفاعل  
 بهذا المعنى الا ان يقال  
 المراد ما يكون العمدة  
 فيما وضع له تقرير الفاعل  
 على صفة فقط فيتجه  
 ان البارة الاتساعده  
 وانت خبير بان الموجب  
 لكونه عمدة هو الاتساع  
 الى ما به يمتاز الافعال  
 التامة عن الافعال



للمشاركة بين الاثنين وقوله (في الجنس) إشارة الى وجه المطابقة وهي في الجنس بان يكون  
 المخصوص من جنس الفاعل (حقيقة) او حكما (اوتأويلا) فقوله حقيقة إشارة الى نوعي  
 الفاعل من كونه ميمزباكرة او بما في نعم رجليا زيدا ونصا ميمزبا فان الاول مطابق في الجنس حقيقة  
 حيث كان زيد من اصناف الرجال والثاني مطابق له فيه تأويلا بان ما يؤول بالشيء الذي  
 يكون عبارة عما يرجع اليه الضمير ويحتمل ان يكون إشارة الى ماسيأتي من التأويل بحذف  
 المضاف او غيره في الآية التي ستذكر (وفي الافراد) اي انه لا بد ان يطابق الفاعل  
 في الافراد (والثنية والجمع والتذكير والتأنيث) وقوله (لكونه) علة لوجه كونه  
 مشروطا به يعني انما اشترط ذلك لكون المخصوص (عبارة على الفاعل في المعنى) وان كان  
 منفصلا عنه في اللفظ فانه هو المقصود بالمدح والذم وانفصاله عن الفعل لغرض تحصيل  
 المعنيين اي الذكر مرتين اجمالا وتفصيلا (نحو نعم الرجل زيد) فان زيدا مطابق للفاعل  
 في الجنس والافراد (ونعم الرجلان الزيدان) هذا مثال للمطابق في الثنية (ونعم الرجال  
 الزيدون) هذا مثال للمطابق في الجمع (وبئست المرأة هند) هذا مثال للذم للمطابق في التأنيث  
 (وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات) مثال للذم للمطابق في الثنية والجمع وقوله  
 (ويحجوزان يقال) إشارة الى ان هذا الفعل كاجاز مطابقتها لفاعله في التذكير والتأنيث يحجوز  
 ان لا يطابقه فيحجوزان يقال (نعم المرأة هند وبئست المرأة هند) وانما جاز كذلك (لانهما) اي  
 نعم وبئس (لما كانا غير متصرفين اشبهما بالحروف) اي كانا مشاهين للحروف في عدم جواز  
 التصرف واذا كانا مشاهين لها (فلم يجب الحاق العلامة بهما) اي الحاق علامة التأنيث  
 في التأنيث الحقيقي بهذين الفعلين كما وجب في سائر الافعال (و) (قوله تعالى) (وبئس مثل  
 القوم الذين كذبوا) وأشار الشارح بقوله (جواب سؤال مقدر) الى وجه ايراد المصنف  
 يعني ان هذا الايراد من المصنف في معرض الجواب لسؤال مقدر بالنقص بايراد مادة لم توجد  
 فيها المطابقة وهي هذه الآية الكريمة (حيث وقع والمخصوص) فيها (اعني الذين كذبوا اجماعا  
 افراد الفاعل وهو مثل القوم) فاراد ان يجيب عنه بان تلك الآية الكريمة (و) كذا (شبهه)  
 (عما) اي من المواضع التي (لا يطابق للفاعل) في تلك المواضع (المخصوص) انما يردها النقض  
 اذ لم يكن متأولا لكنه (متأولا) بتأويلين احدهما بتقدير المضاف في طرف المخصوص  
 بان يقال انه (بتقدير مثل الذين كذبوا) يعني بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا فيكون المثل  
 المقدر المضاف مطابقا للفاعل وتأتيها بحذف المحذوف كما افاده بقوله (او يحتمل) لفظ  
 (الذين كذبوا صفة للقوم) لكون معناه جمعا وحذف المخصوص اي بئس مثل القول المكذبين  
 مثلهم) ثم شرع في ما يحجوز للمخصوص فقال (وقد يحذف المخصوص) وقيد بقوله (اذا  
 علم القرينة) ليكون إشارة الى انه لا يحجوز حذفه اذا لم يعلم (مثل) (قوله تعالى) في قصة  
 ايوب عليه السلام انا وجدناه صابرا (نعم العبد) ومخصوصه محذوف (اي ايوب قريظة  
 ان ذلك في قصته) (و) (قوله تعالى) (نعم الماهدون) (اي نحن) يعني ان المدح هو ذاته

( تعالى )

الناقصة والزمان ليس  
 كذلك لظهور كونه  
 مشتركين المصنفين ومن  
 المعلوم ان المذكور في  
 التعارف يفيد المحصر  
 من غير حاجة الى ذكر  
 اداته فالمرام ما في به  
 في صورة الاستثناء  
 وابرار المعنى الظاهر  
 الموافق لمراد في صورة  
 الاستبعاد من دأبه  
 القديم قوله ولو جعل  
 الموضوع له الخ قبل  
 إشارة الى تصحيح الحد  
 بالتصرف في معاني  
 الافعال الناقصة وجعلها  
 مجرد التقرير بدعوى  
 خروج ما زاد على  
 التقرير من معناها وكونه  
 قيودا له ولا يخفى انه مع  
 ذلك ايضا لا يكون تمام  
 الموضوع له التقرير  
 بل التقرير والتقييد ان  
 جعل الزمان خارجا  
 عن هذه الافعال داخلا  
 في الافعال التامة تكلف  
 وتفسد وذلك من  
 سوء الفهم لان تصحيح  
 الحد لا يتوقف على ذلك  
 الوجه حتى يكون هذا  
 إشارة الى بل هو وجه  
 آخر مفيد لما افاده الوجه  
 السابق بطريق آخر ولا  
 ارتباب في ان الصفة  
 ليست جزء الموضوع له  
 وانه بجميع اجزائه  
 داخل في التقرير على  
 هذا التوجيه فقوله  
 وجعلها مجرد التقدير  
 الى آخر المنقول  
 مما لا يخفى بطلانه

تعالى بقريته ما قبله وهو قوله تعالى والسماء بيناها يدايها فاستوى السحاب والارض فرشناها فقم  
 الماهدون فان الباني للسماء والعارض للارض وما هدها هو الله تعالى و اراده بالجمع للتعظيم  
 (وساء) حال كونه من افعال الذم (مثل بئس) (في افادة الذم) اى فى المدلول (والشرائط)  
 اى فى الشرائط الثلاثة المذكور فى الماعل (والاحكام) اى فى احكامه من جواز حذف  
 المخصوص بالقرينة (ومنها) (اى من افعال المدح والذم (لفظ) (حب فى) (حبذا) واصل المتن  
 ومنها حبذا لكن لما توهم انه مجموع حبذا اراد دفعه بالتفسير بان ما كان من جملة تلك الافعال هو  
 حب فقط كما اشار اليه بقوله (وهو اى حبذا مركب من حب الشيء) بفتح الحاء (او من حب)  
 بضمها (اذا صار) اى ذلك الشيء (محبوبا) هذا جزء المركب قوله (ومن ذا) اشارة الى  
 الجزء الاخر قال المصام ان الشارح يريد بذلك ان فى حب لغتين حب بفتح الفاء يعنى الحاء كما  
 هو القياس وحب بضم الحاء ينقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذا صله حب بضم الباء على  
 وزن حسن وفى الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله  
 اى هو حبيب الخ ولذا قال المص (وفاعله) (اى فاعل هذا الفعل) (ذا) ثم اشار الى مسألة  
 خاصة له فقال (ولا يتغير) (اى حبذا) يعنى اصل فعله (وفاعله) اى ولا فاعله (او ذا) اى ولا  
 لفظ ذا وهذا مثل قوله تعالى ولا تطع منهم انما وكفورا يعنى لا آثما ولا كفورا كما فى شرح  
 اللب وقوله (عما هو عليه) متعلق بلا يتغير يعنى ان كلا منها لا يتغير عن الشكل الذى كان عليه  
 وفصله بقوله (فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص متنى او جمعا او مؤنثا لجرها) اى  
 لكون تلك الكلمة المركبة جارية (مجرى الامثال التى لا يتغير كاسبق تحقيقه) (فيقال حبذا  
 الزيدان) حين كون المخصوص ثنية (وحبذا الزيدون) حين كون المخصوص جمعا وحبذا  
 هند) حين كونه مؤنثا وهذا كالاستثناء من الحكم انذ كورى قوله وشرط المخصوص مطابقة  
 الماعل ثم شرع فى بيان بعض ما هو مشترك فيه ومخالف فيه فقال (وبعده) (اى بعد حبذا)  
 (المخصوص) (كأى احواله) (واعرابه) (اى اعراب مخصوص حبذا) (كاعراب  
 مخصوص نعم) (على الوجهين المذكورين) يعنى على كونه مبتدأ وما قبله خبره وعلى  
 كونه خبرا للمبتدأ المندوق وهذا هو الحكم المشترك بينه وبين احواله وقوله (ويجوز  
 ان يقع) شروع فى بيان الحكم المخصوص به يعنى انه يجوز فى حبذا فقط ان يقع (قبل  
 المخصوص) (وقسره بقوله) (اى مخصوص حبذا) (لثلاثتهم الاشتراك) (وبعده)  
 (اى بعد مخصوصه) (بميزا وحال) حال كون كل منهما (على وفق مخصوصه) اى موافقا له  
 (فى الافراد والثنائية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا زيدا) (وهذا مثال)  
 لما يقع فيه التمييز قبل المخصوص مفردا (وحبذا زيدا رجلا) وهذا مثال لما وقع بعده  
 وكذا اقولنا حبذا رجلين الزيدان او حبذا رجلا الزيدون (وحبذا راكبا زيدا) وهذا  
 مثال لما وقع حالا قبل المخصوص (و) كذا (حبذا زيدا راكبا) والاولى اراده ايضا التلا  
 يتوهم عدم جواز بناء على توهم كون المخصوص ذا الحال كما استصرفه لكنه اكتفى بالتمثيل

على ذوى العقول قوله  
 ولا يبعد ان يجعل اللام  
 فى قوله لتقرير الفاعل  
 للفرض لاصلة الوضع  
 ولا شك الخ قيل جعل  
 التقرير بمعنى النسبة  
 فيحتاج الى تقدير الافادة  
 لان الفرض من وضع  
 اللفظ افادة المعنى لافسه  
 ولا وجه عندى ان  
 المراد بالتقرير ما اشهر  
 فى بيان قاعدة التأكيد  
 والافصال الناقصة  
 موضوعات لفرض  
 تقرير الفاعل على  
 صفة وتأكيد اتصافه  
 بالصفة فانها موضوعات  
 للنسبة وكيفية لها من  
 الزمان وقدره والتزم  
 دخولها على الجملة  
 الاسمية الدالة على النسبة  
 المدلولة لها فيتاكد  
 النسبة المدلولة للجميل  
 بدخولها عليها ولا ريب  
 فى ان الفرض افادة الزمان  
 ايضا فايته ان الامدة  
 افادة التقرير فعلى تقدير  
 حمل اللام للفرض ايضا  
 لا بد من حمل قوله ما  
 وضع لتقرير الفاعل على  
 ان الامدة تقرير الفاعل  
 وليس لاسر كانه لان  
 التقرير على جميع التقدير  
 بمعنى الجميل والتثبيت كما  
 صرح به الرضى وغيره  
 فان اراد بالنسبة ذلك  
 المعنى فكونه بمعنى النسبة  
 مسلم لكن دعوى  
 الاحتياج الى التقدير  
 باطل وان اراد به غير

بقوله (وحبذا رجلين اورا كين) اى او حبذا را كين (الزيدان وحبذا الزيدان ورجلين اورا كين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز والحال ما) اى الصالح للعامة الواقع (في) ضمن جملة (حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا) يعنى الفاعل (لازيد) اى وايس ذو الحال زيد وقوله (لان) بيان لوجه عدم جواز كون زيد صاحب الحال يعنى انما لم يحجز ان يكون زيد واما له ذا الحال لان (زيدا مخصوصا والمخصوص لا يحجز الا بعد تمام المدح والركوب) اى والحال ان الركوب الذى ذكر في ضمن را كيا (من تمامه) اى من تمام المدح ولو جعل حالا من المخصوص يلزم ان لا يكون المخصوص مذكورا بعد تمامه وقوله (فالراكب حال) نتيجة للقياس الذى اثبت به باطل تقيضه يعنى ان لم يحجز ان يكون حالا من المخصوص يتبين ان يكون حالا (من الفاعل لان المخصوص) وقال العصام والاولى ان يقول من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم رجلا هو نعم ثم قال والظاهر ان العامل في التمييز من الذات المذكورة هو الاسم المبهم كافي وطل زينا فالعامل في كلمة ذا كالضمير المبهم في ربه رجلا انتهى وقال في امتحان ويمكن ان يقال التمييز ههنا من النسبة كطاب زيد والداؤلة دره فارسا وانما قدم التمييز على الحال لكونه رجلا لكونه انساب للمدح والذم ولما فرغ المصنف من احكام الفعل واقسامه شرع الان في احكام الحرف فقال (الحرف) اى حقيقته وحده (مادال على معنى في غيره) وقوله (اى كلمة) تفسير لما وشارة الى انه عبارة عن الكلمة والى انه نكرة وقوله (دلت على معنى) اشارة الى ان تذكير الضمير بحسب لفظ ما وقوله (حاصل) اشارة الى ان قوله (في غيرها) ظرف مستقر صفة لمعنى وقوله (متعلق بالنسبة اليه) اى الى الغير صفة بعد صفة تفسير لكون المعنى في غيره يعنى ان المراد بكونه في غيره ان تعقله لا يمكن الا بالنسبة الى ذلك الغير وقوله (اى لا يكون مستقلا) تفسير لمعنى ذلك التعقل يعنى ان المراد بالتعقل بالنسبة الى الغير انه لا يكون مستقلا (بالمفهومية) وقوله (بحيث يصلح لان يحكم عليه اوبه) متعلق بالتقضى يعنى ان المراد بعدم استقلاله انه لا يصح لان يحكم عليه بان يكون مبتدأ او فاعلا او لان يحكم به بان يكون مسندا الى الغير بان يكون فعلا او خبرا (بل لا بدله) اى للحرف (في ذلك) اى في الدلالة (من انضمام امر آخر اليه) حتى يكون مستقلا بالمفهومية وقوله (من ثمة) متعلق بقوله احتاج وفسره بقوله (اى لاجل) للاشارة الى ان من اجله والى انه مفعول له وقوله (انه يدل على معنى في غيره) اشارة الى ان المشار اليه به هو قوله على معنى في غيره (احتاج) اى لم لحرف (في جزئية) اى في كونه جزءا (للكلام ركنان كان) اى سواء كان ذلك الجزء ركناله بان يكون عمدة (او غيره) بان يكون فضلة (الى اسم) متعلق باحتاج اى احتاج الى الاسم الذى (يتعلق معناه) اى معنى ذلك الحرف (بالنسبة اليه) اى الى ذلك الاسم (نحو من البصرة) لان معنى الابتداء الخاص لا يتعقل الا بالاسم الذى هو البصرة (او فعل) (كذلك) اى كاحتياجه الى الاسم (نحو قد ضرب) فان معنى التحقق الخاص لا يتعقل

ذلك فهم وما زعمه او به مما لا وجه له الا ان يرجع الى المعنى المراد المشار اليه وح لا يكون معنى غير ما اراد المصنف وحققه الشراح وكلام الشارح ههنا لا يأتى اعتبار الزمان جزءا للموضوع بل سكنت عنه لما سبق بيانه من وجهين فلو تعرض له ههنا لكان بيانه حشو واجب الازالة بقوله القائل ولا ريب الخ لكان مبني على الاعتراض فن سوء الفهم والاظهر من قبيل ما لا حاجة اليه قوله "بوتاما ضا قيل الاولى جعل ماضيا مفعولا فيه اى في زمان ماضى وتذكيره لبيان انه ليس لزمان معين من الماضى وكان القائل غفل عن قوله اى كاشا في الزمان الماضى قوله هذا ايضا عطف على قوله لثبوت الخ قبل وانما ذكره مع كونها غير خارجة عما هو بمعنى صار ومقابلة لانه يختلف فيه فمقد بعضهم انها تامة والجملة تفسير ضمير شان هو فاعلها فصرح بما هو الحق ففنده والاظهر انه عطف على يكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالانقطاع وان اختلفت في كونها ناقصة

لا بفعل ضرب ثم شرع في بيان انواعه فقال (حروف الجر) مبتدأ وقوله (ما وضع)  
 خبره يعني ان حروف الجر حروف وضعت (للافضاء بفعل) وقوله (اي ايصاله) تفسير  
 الافضاء اي المراد بالافضاء انه يوصل الفعل وقوله (فان معنى) اشارة الى مصحح تفسير  
 الافضاء بالايصال يعني انه يصح ان يفسر الافضاء بالايصال فان معنى (الافضاء الوصول)  
 اي جعل الشيء واصلا الى الآخر وقوله (ولما عدي) جواب لسؤال مقدر يعني انه على هذا  
 لا يجوز تفسير الافضاء بالايصال فانه لما كان معنى الافضاء الوصول لزم ان يفسره بالوصول  
 اجاب بان الافضاء لما كان متعديا (بالباء) يعني بقوله يفعل (صار منناه الايصال) اي انتقل  
 معناه من الوصول الى الايصال وقوله (او معناه) عطف على قوله بفعل يعني ان ذلك  
 الافضاء اما افضاء بالفعل وافضاء بمنناه (اي معنى الفعل) ولما كان الظاهر من قوله معنى  
 الفعل انه معنى يدل عليه الفعل الاصطلاحي من الحدث او الزمان او النسبة احتاج الى تفسيره  
 حتى انكشف المراد فقال (وهو كل شيء) يعني المراد بمعنى الفعل كل لفظ سواء كان مشتقا  
 او غير مشتق (استنبط) اي استخرج (منه) اي من الشيء (معنى الفعل) اي الحديث (كاسمى  
 الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور) نحو عليك نفسك  
 (وغير ذلك) (الى ما يليه) اي ايصال معنى الفعل الى اسم يلي ذلك الاسم ذلك الحرف يعني يذكر  
 بعده متصلا (سواء كان) اي ذلك الاسم الذي يلي ذلك الحرف (اسما صريحا مثل مررت يزيد  
 واما ما يزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي رحبها  
 يعني بسعتها قالباء في بما واصل المعنى الذي هو حصول ضاقت الى الرحب الذي هو حاصل  
 بعد تأويل ما رحبت (وسميت هذه الحروف) يعني كما سميت هذه الحروف بحروف الجر سميت  
 (حروف الاضافة ايضا لانها) اي لكونها (تضيف الفعل او معناه الى ما يليه و) سميت  
 (حروف الجر لانها) اي لكون تلك الحروف (تجر معاني الى ما يليه اولان اثرها فيما  
 يليه الجر) اي اوسميت بها لكون الاثر الحاصل بها في الاسم الذي يليه هو الجر من انواع  
 الاعراب فالاول بناء على كون الجر بمعناه اللغوي والثاني بناء على المعنى الاصطلاحي وهو  
 التأثر في الاسم بالجر ثم اراد بعد التعريف ان يبين عددها اجالا ثم ما اختص بكل واحد منها من  
 الخواص والمسائل فقال (وهي) (اي حروف الجر) (من) ابتداء بها لانها للابتداء  
 وعقبها بالي فقال (والي) لكونها للانتهاء (وحتي) لكونها للغاية (وفي) ولما كانت هذه  
 الحروف على نوعين احدهما ما اتحد اسمه ومعناه والاخر ما افرق اسمه عن معناه اراد الشارح  
 ان ينبه عليه بقوله (ذكر هذه الحروف) اي ذكر المصنف هذه الحروف الاربعة (على  
 سبيل الحكاية) اي على طريق حكاية الفاظها من الحركة والسكون بان كانت  
 اعراسها تقديرية يعني مرفوعة تقديرا على انها خبر للمبتدأ (لانه) اي الشأن (ليس لها)  
 اي لهذه الحروف (اسماء خاصة) اي كما كانت للحروف الاتية فان الحروف الاتية  
 لها اسماء خاصة (يعبر بها) اي بتلك الاسماء (عنها) اي عن مسمياتها (والباء واللام)

او تامة ولذا جمع معها  
 كونها تامة وزائدة  
 بجامع عدم ظهور الصل  
 في جملة بعدها هذا وفيه  
 مالا يخفى قال المص  
 ويكون بمعنى صار  
 ويكون فيها ضمير  
 الشأن وهذه الى فيها  
 ضمير الشأن من الناقصة  
 في التحقيق الا انه يشترط  
 ان يكون مرفوعا  
 ضمير الحديث فلا يكون  
 خبرا الاجلة ولا يكون  
 فيها ضمير فائد على  
 المبتدأ فلما افردت  
 بهذه الصفات جعلت  
 قسما برأيه تقريرا على  
 المبتدأ قوله وكقوله  
 تعالى كن فيكون قبل  
 الاظهار قوله تعالى كن  
 في موقع الابداع بمعنى  
 اثبت وفي موقع جعل  
 شيء وصوفا بشيء بمعنى  
 كن كذا بل يحتمل ان  
 يكون في الجميع نافعة  
 ويكون في مقام الابداع  
 ايضا بمعنى كن موجودا  
 وبآباءه سياق النظم الجليل  
 قوله يسمى فاعلا قبل قد  
 فات هذا القائل هذا  
 التنبيه في محله وهو قوله  
 ما وضح لتقرير الفاعل  
 على صفة ولا يخفى ان  
 هذا التنبيه ليس في  
 مرتبته لاختصاص  
 الاطلاق ببعض الافعال  
 ونحن نقول به في هذا  
 الكلام يجمع الخبر مع  
 الفاعل على ان الاصطلاح  
 على التسمية بالفاعل

بالرفع فيهما على انهما معطوفان على احدا الحروف السابقة (ذكرهما) اى ذكر المصنفين  
 الحرفين (باسمهما) فان مسميتهما بالباء واللام المكسورتان (لوجودهما) اى كون اسميهما  
 موجودين (وكذلك ذكر الواو) اى سواء كانت للقسم او بمعنى رب (والهاء) اى للقسم  
 (والكاف) اى ذكر الثلاثة (باسمائها حيث) اى لان اسمائها (وجدت بخلاف ما بقى) اى  
 الحروف التى بقيت (منها) اى من الحروف ( ورب وواوها ) ( اى الواو التى تقدر  
 بعدها رب ) يعنى تقدر رب بعد تلك الواو ولما كان خلاف بين البصرية والكوفية  
 فى ان الجار هل هو رب او واوها حيث قال البصريون ان العمل لرب وقال الكوفيون  
 انه لا واو وكان اللائق على حال المصنف ان يحمل كلامه على مذهب البصريين اشار الشارح  
 اليه بقوله ( وفى عدها ) اى فى عده واو رب ( من حروف الجر ) بان ذكرها على حدة ( تسامح )  
 بناء على جعل العمل للواو على خلاف مذهب البصريين ولذا لم يجمع و والقسم معها كما  
 جمع باء مع الباءات فرقا بين المعدود مساحته وبين المعدود حقيقة وقال العصام والظاهر انه  
 اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعهما مع واو القسم للتصريح بانها جارة عند ولذا لم يذكر الفاء  
 وبل مع ان رب مضمرة بعدها ايضا ولا يضمنو بدون هذه الاحرف الثلاثة فى البشر ايضا  
 الاشاذ انتهى ( وواو القسم وتاؤه ) اى تاء القسم وياؤه ( وعن وعلى والكاف ومذ  
 ومنذ وخلا وعدا وحاشا ) ولما كان بعض هذه الحروف مشتركا بين الحرف والاسم  
 وبعضها بين الحروف والفعل اراد الشارح ان ينبه عليه فقال ( فى العشرة الاولى ) وهى من  
 الى وحتى وفى والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه ( لا تكون ) اى تلك العشرة  
 ( الاحرفا والخمسة التى تليها ) اى تلى تلك العشرة وهى عن وعلى والكاف ومذ ومنذ  
 ( تكون حرفا واسما ) يعنى تستعمل فى بعض المواضع حرفا وفى بعض آخر اسما ( والثلاثة  
 الباقى ) وهى خلا وعدا وحاشا ( تكون حرفا وملا ) والفاء ( فن ) للتفصيل وهو  
 مبتدأ يعنى ان لفظ من مبتدأ وقوله ( للابتداء ) وخبره فسر الشارح بقوله ( اى لا ابتداء  
 الغاية ) الاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه ولما كانت الغاية عبارة عن الجزء  
 الاخير للمسافة وكان الابتداء عبارة على الجزء الاول لها مع عدم الاتصال بينهما اراد ان  
 يشير الى ان المراد به المجاز فقال ( والمراد بالغاية المسافة ) اى مجموع المسافة وقوله ( اطلاقا  
 لاسم الجزء ) اشارة الى علاقة المجاز يعنى انه من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى هو الاخير ( على  
 الكل ) اى على المجموع وقوله ( اذ لا معنى ) اشارة الى القرينة الصارفة عن ارادة المعنى  
 الحقيقى يعنى انما كان المراد به كذلك لانه لو حمل على معناه الحقيقى لم يحصل  
 منه المعنى المراد لان الابتداء فى الحقيقة متصل بالجزء الذى يلى الابتداء لابل الجزء الذى هو  
 النهاية فحينئذ لا معنى لقولنا ( لا ابتداء النهاية ) لما عرفت ( وقيل كثيرا ) اى اطلاقا  
 كثيرا ( يطلقون الغاية ويريدون بها ) اى بالغاية ( الغرض والمقصود ) اى من الفعل واذا  
 كان كذلك ( فالمراد بها ) اى بالغاية ( الفعل ) اى فعل يترتب على فعل آخر ( لانه ) اى

بجامع الاصطلاح على  
 التسمية بالفاعل بجامع  
 الاصطلاح بالخبر وليس  
 الخبر على الاصطلاح من  
 يسمى الاسم فيه فاعلا  
 مسمى باسم المفعول  
 بل الاسم يسمى فاعلا  
 واسما كما انه يسمى الخبر  
 مفعولا وخبرا وايس  
 الاسر كذا لان الفاعل  
 المذكور فى الحد غير  
 متبين لان يكون اسما  
 لباب كان الا ترى انه لو  
 لم يصح اطلاق الفاعل  
 على سرفوع كان وتسميته  
 به بحسب الاصطلاح  
 لكان الحد مما لا يشق  
 عليه التبار وقوله ولا  
 يعنى ان هذا التنبية  
 الخ مما لا يبينه الظهور  
 ان هذا الاطلاق يتم  
 باب كان كله وان اسمه  
 لم يكن مجرورا عنه فى  
 المرفوعات واما ما فرده  
 به فسقوط غنى عن  
 البيان قوله واعتبار  
 الصلاحية والقابلية  
 معلوم عقلا قبل حمله  
 خارجا عن الوضع مع انه  
 ظاهر عبارة المصنف مما لا  
 يقتضى له وكأنه لم يتدبر  
 فيما قاله يتفطن لما اراده  
 وهو ان دخول الاستمرار  
 فى الموضوع له معلوم من  
 جهة قاعدة دخول التثنية  
 على التثنية واما دخول  
 اعتبار القبول فيه فمعلوم  
 لنا بشهادة عقلنا قال المصنف  
 يعنى ان معناها ان هذا  
 الخبر هذا للفاعل على

لان الفعل الذي يبرون عنه بالغاية هو (غرض الفاعل) وقوله (ومقصوده) بالرفع عطف  
تفسير للغرض يعني ان المراد بغرض الفاعل هو ما قصد وأشار الشارح بقوله قيل الى  
ضنف هذا القول لان فيه تخصيص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض كما قاله  
المصام ثم قال والاحسن ان المراد بالغاية اى ان من الابتداء له نهاية لا لابتداء  
ليس له نهاية كالأموال الأبدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله  
في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التزلية ثم اشار الى نوعي الابتداء  
بقوله (وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة) يعني شرعت في سيره ابتداء  
ونهاية فابتداءه من حيث المكان هو البصرة (او من الزمان) يعني الابتداء اما من الزمان  
(نحو صمت من يوم الجمعة) يعني ابتداء زمان صومي يوم الجمعة (وعلاوة من الابتدائية)  
يعني القرينة على كونها الابتداء (محة اراد الى او ما) اى او اراد نتي (يفيد فائدتها) اى  
فائدة الى وهي افادة الانتهاء وقوله (في مقابلتها) متعلق بالاراد اى اراد ذلك في مقابلة  
من فنال محة اراد الى (نحو سرت من البصرة الى الكوفة) مثال اراد ما يفيد فائدتها (نحو  
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وانما افاد ذلك فائدة معنى الى (لان معنى اعوذ بالله  
التنجي اليه) اى الى الله فحينئذ يفيد ان ابتداء التجاني وفرار من الشيطان وانتهاه  
الى الربى (والتبين) (بالجر عطف على الابتداء اى ويحيى من للتبيين ايضا) وهذا تفسير  
للعطف وقوله (اى لاظهار والمقصود من امر مبهم) تفسير للتبيين بانه بمعنى الاظهار يعني  
اظهار ما قصد من ذكر امر مبهم (وعلامته) اى وقرينة كونه للتبيين (محة وضع الموصول  
في موضعه مثل قوله تعالى (فاجتنبوا الرجس من الاوثان) فالك لو قلت) يعني اذا قلت قوله  
تعالى من الاوثان وقلت ان المراد به (فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان) استقام المعنى) يعني  
يكون المعنى مستقيما وقول (والتبعض) بالجر عطف على مقابلة كما افاده بقوله (اى  
وقد يحى من التبعض وعلامته) اى علامة كونه للتبعض (محة وضع بعض) اى  
وضع لفظ بعض (مكاه) اى مكان لفظ من (نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم)  
(وزائدة) (بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه) اى لا قوله للابتداء وان كان مجرورا  
لفظا لكنه (مرفوع) محلا (بالجرية) وقوله (وزيادتها لا تكون) اى لا توجد (الا) اشارة الى  
ان قوله (في غير) متعلق بالزيادة التي تضمنها قوله زائدة الى انها منحصرة في غير (الكلام)  
(الموجب) اى لا توجد في كلام مثبت بل هي منحصرة في كلام منفي (نحو ما جاءني من احد  
وهل جاءك من احد) اوردته بالمثالين للاشارة الى ان المراد بالتثني اعم من ان يكون منفيا  
بالصرحة نحو ما جاءني او منفيا بالدلالة نحو هل جاءك فان الاستفهام للانكار وهو معنى  
التثني وهذا الانحصار انما هو لا جمهور من البصريين وقوله (خلافا للكوفيين والاخفش)  
(فانهم) لم يحكموا بالصرحة في غير الموجب بل (محوزون زيادتها) اى زيادة من (في الموجب  
ايضا مستدين بقولهم) يعني دليلهم على جواز الزيادة في الموجب هو قول العرب (وقد كان

سبيل الاستمرار مذ كان  
قابلا في المتأخر لا في  
يضم من قول القائل  
ما زال زيد اسيرا انه  
كان كذلك في اول  
وجوده قوله وتقدير  
الزمان قبل المصادر  
كثير قيل جعل تقدير  
الطرف هنا تقديره  
في المصدر وذلك مندوحة  
عنه لان ما في دام صار  
علما في تقدير الزمان معه  
حتى يمتنع ذكر الزمان  
معه وليس الامر بهذه  
المشابة في نفي من  
المصادر وفي كلام قوله  
وبجوز تقديم اخبارها  
على اسمائها قيل كان  
الامم ان يقول وامره  
كاسر خبر المبتدأ وح لا  
يشكل عليه ما اوردته  
الشارح ايضا وانت خبير  
بانه لا سبيل الى التسمية  
بين الاسمين وامرالا  
براد سهل فان المراد هو  
الاخبار معنى الامكان  
العام والمخاطبة الى التفسير  
منوعة لما سبق من ان  
منع الموانع مستثنى من  
بيان الاحكام وان لم  
يستثنى وما قيل من ان  
المراد هو الشئ يعني  
الامكان الخاص والمعنى  
انها لا تمنع من هذا  
التقديم والموانع  
العارضة فلا تمنع حكما  
فلا حاجة الى التضرع  
هنا من تصور الاطلاع  
لان التبدع لا يكون  
اذا لم يمنع مانع

من مطر) فان من قوله من مطر زائدة مع انها وقعت في موجب (فاجاب) اى و اراد  
 المصنف ان يجيبهم من طرف البصريين (عن استدلالهم) اى عن استدلال الكوفيين (بقوله)  
 (وقد كان من مطر وشبهه) وقوله (عما تروهم) بيان للشبه بغير المراد بما يشبه هذا الكلام  
 هو كلام يتوهم (منه زيادة من في الكلام الموجب) التام وقوله وقد كان مراد به لفظ  
 وهو مبتدأ وقوله وشبهه عطف عليه وقوله (متأول) خبر والجملة استئنافية وقوله  
 (بكونها) متعلق بقوله متأول يعنى اذا وقع من في كلام موجب وتوهم بانها زائدة يكون  
 هذا التوهم فاسدا لان التى وقعت في امثاله ليست بزائدة لانها اما متأول بالهاء (للتبويض او)  
 متأول بانها (للتبيين اى قد كان بمعنى مطر او شئ من مطر او هو) يعنى هذا وامثاله (وارد  
 على الحكاية) فالمراد بكونه في كلام غير موجب كونه في الحال او في الاصل كذا في المصام  
 (كأن قائلا قال هل كان من مطر) اى بالاستفهام (فاجاب) اى القائل عنه بقوله (بانه  
 قد كان من مطر) فقوله من مطر يكون حكاية عن كلام السائل (والى) اى كله الى موضوعه  
 (الانتهاه) (اى لانتهاه الفاية) قى الزمان والمكان بلا خلاف ما هو المراد من الفايه واذا كان  
 كذلك (فهى) اى كلة الى (بهذا المعنى) اى حلك كونها ملابسة بمعنى الانتهاه (مقابلة)  
 بكسر الباء (لمن) اى لكلمة من التى لا ابتداء يعنى مقابلة لها فى الجملة لان من اما لا ابتداء من  
 الزمان او لا ابتداء من المكان والى قد تكون للانتهاه فى غيرهما كذا فى المصام (سواء كان) اى  
 سواء وجد واستعمل (فى المكان نحو خرجت الى السوق والزمان) اى واستعمل فى الزمان  
 (نحو) قوله تعالى (اتموا الصيام الى الليل او غيرها) اى واستعمل فى غير المكان والزمان (نحو)  
 قلبي اليك) فان الانتهاه فيه ليس فى الزمان ولا فى المكان بل هى الانتهاه المطلق فان قلب  
 المخاطب منه الى اى ينتهى اليه قلب المتكلم (باعتبار الشوق والميل) وقوله (وبمعنى مع)  
 منطوف على قوله للانتهاه يعنى ان كلمة الى قد تكون بمعنى مع حال كون ذلك المعنى (قليل)  
 اى فى زمان قليل او استعمالا قليلا (كقوله تعالى ولانأ كلوا اموالهم الى اموالكم) اى  
 لانأ كلوا اموال اليتامى (مع اموالكم) اى مخلوطة بها وقال فى شرح اللب والحق انها بمعنى  
 الانتهاه بتضمن الضم انتهى يعنى ولانأ كلوا اموالهم مضمومة الى اموالكم وفى الصحاح  
 وقد يحكى بمعنى مع كقوله الذودا الى الذودا بل وقال الله تعالى وتأ كلوا اموالهم الى اموالكم  
 وقال الله تعالى من انصارى الى الله وقال الله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم انتهى وكل من  
 المذكورات بمعنى مع لكن يحتمل ان يكون فرعا لمعنى الانتهاه (وحق) اى كلمة حتى (كذلك)  
 وقوله (اى مثل الى) تفسير للمشار اليه وقوله (فى كونها) اى فى كون كلمة حتى (لانتهاه  
 الفاية) تفسير لوجه الشبه (وبمعنى مع) يعنى حتى تجبى بمعنى مع (كثيرا) وهذا  
 كالاستثناء من قوله كذلك يعنى ان حتى مثل الى فى جميع ما ذكر لكن بينهما فرق بوجهين  
 احدهما كونها بمعنى مع كثيرا بخلاف الى وتانيهما ان تدخل الظاهر والضمير بخلاف  
 حتى كما يبيحى واليه اشار الشارح بقوله (ولم يكتف) اى المصنف (فى كونها) اى فى كون

ولا يتفق كون المعنى انما  
 لا تنفع من هذا التقديم  
 لان السؤال بثبوت  
 الوجوب قوله نحو كم  
 كان مالك اورد على  
 هذا المثال انه يجوز لما  
 هو فيه اذ الكلام فى  
 تقديم الخبر على مجرد  
 الاسم وهذا المثال داخل  
 فى تقديم الخبر على نفس  
 الفعل نعم هذا نجح على  
 قوله قسم يجوز قوله  
 بهذا الدفع ما قبل كان  
 وجه الدفع ان المراد  
 بالخلاف عدم اجتماع  
 المخالفين وتأخر المخالف  
 والمراد بالا اختلاف  
 كون المخالفين ماصرين  
 متازمين دل عليه قوله  
 بان يكون هذا الخلاف  
 واقفا ظاهرا من جانبه  
 لا من جانب الجمهور كما  
 يقتضيه باب المفاصلة  
 لتقدمهم وحاصل الكلام  
 ضعف جانب المخالف  
 فى الخلاف فانه كخالفه  
 الاجماع وعدم ضعف  
 جانبه فى الاختلاف  
 لانه ليس فيه خلاف ما  
 تقرر ويمكن وجهان  
 آخران لتمييز ليس من  
 الافعال المنفية احدهما  
 ان المراد بالمتخلف  
 فيه اللغات لا ما اختلف  
 فيه النحاة لجعل المس  
 اختلاف اللغات ورفع  
 الاختلاف بينهم بخلاف  
 مخالفة ابن كيسان  
 فانه للخطأ فى ليس  
 وتانيهما انه لم يتعين  
 المخالفون عند المس فى

ليس بخلاف الإقلال  
 المنفية ولا وجه لذنبك  
 القولين ضرورة كون  
 التقسيم الى ما اتفق عليه  
 الجمهور وما اختلفوا  
 فيه والخلاف بين الجمهور  
 انما وقع فيما كان فعلا  
 موضوعا لمعنى النفي كليس  
 فمن نظر اليه من جهة  
 معناه قال بالامتناع ومن  
 نظره من جهة انه فعل  
 كسائر الافعال قال  
 بالجواز والمصدر بما  
 الثانيه ليس من هذا  
 القيل فلا يصح جعلها  
 من ذلك القسم المختلف  
 فيه قال المنس وقسم  
 مختلف فيه وهو ليس  
 فمن راعى الفعلية فيه  
 جواز التقديم ومن  
 راعى معنى النفي منع  
 التقديم قال والصحيح  
 الاول لما ثبت في مثل  
 قوله تعالى الا يوم يأتيهم  
 ليس معهم وقاضهم واذا  
 تقدم معمول العامل  
 جاز تقديم العامل ايضا  
 قوله على طمع واشفاق  
 قيل فيخرج عن تعريف  
 المقاربة مع الاشفاق  
 فيبني ان يقول رجاء  
 او اشفاق لا تقول معي  
 الاشفاقية موضوعة له نو  
 الخبر رجاء لا نا تقول  
 بيد الحديث مراد وكيف  
 لا وافعال المقاربة قد  
 يكون لبعضها معنى لا  
 يكون باعتبار معناه  
 وفيه ما فيه قوله بتقديم  
 مضاف اما في جانب

كلمة حتى (بمعنى مع تشبها بالى كما اكتفى في كونها لاستفاء الغاية) وقوله للتفاوت الواقع  
 بينهما متعلق بقوله لم يكتب اى لم يكتب لوقوع التفاوت بين الى وحتى حال كونها  
 بمعنى مع (بالقلة والكثرة) فانه الى قليل وفى حتى كثير واشار الا لفرق الاخر بقوله  
 (وتختص) (اى حتى) (بالظاهر) (اى بالاسم الظاهر) وفسره بالتنبيه على ان الظاهر  
 ههنا ما يقابل الضمير والباء ههنا داخل على المقصور عليه لان حتى مقصورة على الظاهر  
 ولا توجد داخلية في الضمير واما الاسم الظاهر فليس بمقصور لها بل يوجد في الى ايضا  
 وقوله (فلا يقال) فربيع عليه اى فبسبب اختصاصها بالظاهر لا يجوز ان يقال (حتاه)  
 حال كونها داخلية في الضمير (يقال) اى كما يجوز ان يقال (اليه) وقوله (لانها) اشارة  
 الى وجه عدم جواز دخولها في الضمير مع اشتراك الى وحتى في معناه يعنى وانما لم يجوز  
 دخولها في الضمير لان حتى (لو دخلت على المضمر لالتبس) اى لزم ان يلتبس (الضمير  
 المجرور بالمنصوب) اى بالضمير المنصوب (لجواز وقوعها) اى وقوع المجرور والمنصوب  
 (بعدها) اى بعد حتى بل الرفع ايضا كما اذا استعمل للابتداء وللمطف وهذا عند الجمهور  
 (حالا فالمراد) (فانه يجوز دخوله) اى دخول حرف حتى (على المضمر) كالى  
 (مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل التدرج) وهو قوله فلا والله لا يبقى  
 افس . فنى حناك يا ابن ابي زياده (والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا) فانه  
 لا تقضى لقاعدة بسبب ورود مخالفة نادرة (وفى) موضوع (للظرفية) ولما كانت الظرفية  
 امراسيا بين الظرف والمطروف وكان لتلك الكلمة متعلق ومدخول اراد ان يبين تعيين  
 الظرفين فقال (اى لظرفية مدخوله) يعنى ان المراد بكونها للظرفية كون مدخولها  
 ظرفا (لشئ) وهو المتعلق سواء كانت ظرفية المدخول فيه (حقيقة) بان يكون زمانا او مكانا  
 يدخل فيه المطروف (نحو الماء في الكوز او) لم يكن ظرفى حقيقة بان لم يكن زمانا او مكانا  
 وكان (مجازا نحو النجاة في الصدق) لان الصدق في الحقيقة ليس بزمان ولا مكان حتى  
 يكون حقيقة بل هو مجاز اما بطريق الاستعارة بان يجعل الصدق كالظرف في الاشتغال  
 لكونه سببا للنجاة ومشملا له او مجازا عقليا لان النجاة في الحقيقة من فعل الله تعالى  
 وهو من عند الله عز وجل فاستدل الى سببه مجازا عقليا كذا قيل (وبمعنى على قايلا)  
 اى كلمة في تجي . وتستعمل بمعنى على الاستعلائية (كقوله تعالى) حكاية عن فرعون  
 حيث اعد السحرة المؤمنين بموسى وقال (ولا صلبنكم في جذوع النخل) اى على جذوع  
 النخل فان جذوع النخل لم تصلح ان تكون ظرفا حقيقيا للمصلوب فهذه قرينة صارفة  
 على انه ليس يستعمل في ما وضع له بل هو مستعمل بمعنى الاستعلاء وفى شرح اللبان المحققين  
 قالوا انها للظرفية ايضا فى هذه الاية مجازا تمكن المصلوب فى جذوع النخل تمكن المطروف  
 فى الظرف انتهى (والباء اللصاق) ولما كان اللصاق ايضا عبارة عن جعل الشئ ملصقا  
 بشئ اراد ان يعين ما هو ملاصق فقال (اى لا قادة لصوق امر) اى متعلق الى مجرور والباء



هذه) اى كونها كذلك (كأثرى فى مررت يزيد فان الباء فيه قيد لصوق مرورك بزيد اى  
 بمكان يقرب) اى ذلك المكان (منه) اى من زيد (والاستعانة) بالجر عطف على الالتصاق  
 (اى استعانة الفاعل) اى طلب فاعل الفعل المتعلق لها المون (فى صدور الفعل عنه) اى  
 عن الفاعل (بمجروره نحو كتبت بالقلم) اى طلبت الاعانة فى صدور الكتابة عنى بالقلم  
 (والمصاحبة) (نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه قضاء مصاحبة السرج  
 واشترأكه) اى وجعله شريكا (مع الفرس فى الاشتراء) يعنى جعلت السرج شريكا للفرس  
 فى الاشتراء ولما كان بين كونها للالتصاق وبين كونها للمصاحبة عموم وخصوص مطلق  
 حيث اجتماع فى مادة واقترا فى مادة اشار الى مادة الافتراق بقوله (ولا يلزم ان يكون  
 السرج حال اشتراء الفرس) اى فى وقت صدور اشتراء الفرس (ملصقا به) بل يجوز  
 ان يكون فى مكان آخر ويجوز ان يكون ملصقا به وعليه فان كان الاول يصدق عليه  
 ان الباء فيه للمصاحبة بدون الالتصاق وان كان الثانى يصدق عليه انه للمصاحبة والالتصاق  
 معا (فالالتصاق يستلزم المصاحبة) فان كل ما هو ملصق بشئ فهو مصاحب به (من غير  
 عكس) يعنى ان المصاحبة لا تستلزم التصاق (والمقابلة) (اى لافادة وقوع مجروره  
 فى مقابلة شئ آخر نحو بعثت هذا بذاك) اى بمقابلة ذاك (والتعدي) (اى جعل الفعل اللازم  
 متعديا تضمينه) اى لكون الفعل اللازم متضمنا (معنى التعبير بادخال الباء) (اى بسبب  
 ادخال الباء (على فاعله) اى فاعل ذلك الفعل اللازم وهو المرور بالباء (فان معنى ذهب  
 زيد) فى حال كونه لللازم (صدور الذهاب عنه) اى عن الفاعل (ومعنى ذهب زيد  
 صيرته ذاهبا) اى جعلته فاعلا للذهاب ومصدره وفيه فعلان احدهما الصيرورة حيث  
 اسند الى المنكلم وهو المتعدي وثانيهما الذهاب وفاعله فى الحقيقة هو المجرور (والتعدي  
 بهذا المعنى) يعنى معنى حمل اللازم متعديا (مختصة بالباء) وما وقع فى عبارة الصرفين ان تعدي  
 اللازم بمجرد الجرى الكلى اى فى الثلاثى المجرد وغيره فمخصوص بالباء وايضا موقوف  
 على السماع وقيل فى الاستعانة ولكنها مقوية لفهوم الجار وعمله (واما لتعدي بمعنى  
 اتصال معنى العمل الى معوله بواسطة حرف الجر فالجروى الحارة كلها فيها سواء  
 لا اختصاص لها بمجرد دون حرف) (والظرفية) (نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد)  
 وقوله (وزائدة) بالرفع عطف على محل قوله للالتصاق يعنى ان الباء زائدة (فى الخبر) متعلق  
 بزائدة وقوله (فى الاستفهام) متعلق ايضا بالاول باعتبار كونه ظرف مكان والثانى باعتبار  
 ظرف زمان يعنى فى وقوعه داخل فى الخبر حالة الاستفهام (بهل) يعنى ان الاستفهام مقيد بهل  
 لا بغيره امن اداه الاستفهام وأشار بقوله (لامطلقا) وفصله بقوله (نحو هل زيد بقائم فلا  
 يقال) يعنى انما احتض وقوعها بالاستفهام بهل لم يحجز ان يقال (ازيد بقائم) فانه واقع فى  
 الاستفهام بالهمزة وقوله (والنفي) بالجر عطف على قوله فى الاستفهام وقوله (بليس)  
 قيد ايضا للنفي يعنى انها تكون زائدة ايضا فى الخبر الذى وقع فى النفي بليس (نحو ليس زيد

الاسم قبل بزيه ما جاء  
 فى كلامهم من قولهم  
 عسيت صائما ورجح  
 تأويل الخبر باسم الفاعل  
 ومن الظاهر انسداد  
 باب تأويل ان يفعل  
 بالفاعل وكيف يكون  
 هذا سريفا لذلك مع  
 ثبوت انه دليل من جعل  
 المذكور بعد الاسم فى  
 هذا الباب خبرا وانه  
 يمتنع فيما ليس كذلك  
 بتقدير المضاعف قال الرضى  
 المتأخرون على ان عسى  
 يرفع الاسم وينصب الخبر  
 ككان والمفترون بان بعد  
 اسم منصوب المحل بانه  
 خبره استدلالا بالمثل  
 النادر من قول الزباعى  
 الغورى بوسا وقوله لا  
 تطفى ان عسيت صائما  
 قائما قاله ونقل سيويه  
 منع كون ان فعل خبره  
 لان الحدث لا يكون  
 خبرا عن الجنة وقوله  
 ابوسا وصائما لضمين  
 عسى معنى كان فاجرى  
 فى الاستعمال مجراه  
 قال وعبر المتأخرين  
 ان يقدروا مضاعفاً  
 الاسم اولى الخبر قوله  
 فالمضارع مع ان وانم  
 يبنى على المفعولية فى  
 صورة الانشاء قبل  
 لا دوى ان يجعل منصوبا  
 على المفعولية باعتبار  
 الاصل ويرده ايضا  
 نحو عسيت صائما  
 وهذا وهم باطل  
 اذ لا معنى لجملة منصوبا

براك وبما ( اي في النفي بكلمة ما التي بمعنى ليس ) نحو ما زيد براك وبما ( ولما كان وقوعها زائدة على قسمين احدهما قياسا والثاني سماعا كما ذكره المصنف اراد ان يمهّد بقوله ( فهي ) يعني فالكلمة التي هي مسمى الباء ( تراد في الخبر في هذه الصور ) يعني في الاستفهام بهل وفي النفي بليس وبما ( قياسا ) اي زيادة قياس وقوله ( وفي غيره ) عطف على قوله في الاستفهام ( اي ) في ( غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي ) ( سماعا ) ولما وقع سماعا عم يعني انه ( سواء لم يكن خبرا ) ( نحو محسبك زيد ) حيث دخلت فيه في المبتدأ ( وكفى بالله شهيدا ) حيث دخلت في الفاعل ( والقي بيده ) حيث دخلت في نائب الفاعل وتفسير الكل قوله ( اي حسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقي بيده او ) يعني الواقع سماعا سواء ( كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك زيد ) حيث دخلت فيه في الخبر ( واللام ) بالرفع مبتدأ وقوله ( للاختصاص ) ظرف مستقر خبره والجملة معطوفة على اخواتها ولما كان الاختصاص على نوعين اشار اليه بقوله ( بملكية ) يعني الاختصاص اما بسبب وقوع الملكية ( نحو المال زيد ) يعني مختص لزيد لكونه مالكا ( وبلا ملكية نحو الجمل للفرس ) فانه مختص للفرس معين لكن لا ملكية بينهما بل المالك لهما شخص آخر وقوله ( والتعليل ) بالجر عطف على الاختصاص يعني انها للتعليل ( اي لبيان علة شيء ) اما ( ذهنا نحو ضربت للتأديب ) فان المتكلم لاحظ اولاً في ذهنه التأديب ثم شرع في الضرب ( او خارجا نحو خرجت للحافك ) فان الحافّة وقعت في الخارج ثم شرع في الخروج وقوله ( وبمعنى عن ) عطف على قوله للاختصاص يعني ان اللام تكون بمعنى عن حال كونها واقعة ( مع القول ) اي مع ما اشتق من القول ( نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه ) ( وزائدة ) اي واللام زائدة ( نحو ) قوله تعالى ( ردف لكم اي ردفكم ) ( وبمعنى الواو ) اي اللام بمعنى الواو اذا كان ( في القسم ) وانما لم يقل بمعنى الياء في القسم مع ان الباء اصل تنبيهها على انه كواو القسم لا كبائه ( للتعجب ) اي لافادة التعجب ( نحو لله لا يؤخر الاجل ) وانما لم يقل والله لاظهار ان مزاده بالانتيان هو التعجب ( وانما تستعمل ) اي اللام للتعجب ( في الامور لمظام فلا يقال ) اي فحينئذ لا يجوز ان يقال ( لله لقد رطار الذباب ) بل يقال والله فان طيران الذباب من الامور الحقيرة قوله ( ورب ) اما ان يقصده الحكاية او لا فان قصده الحكاية فهو مرفوع تقديره على انه مبتدأ وان لم يقصده الحكاية فاما بتأويل اللفظ او بتأويل الكلمة فان كان الاول فهو مرفوع منون لكونه منصرفا وان كان الثاني فهو مرفوع غير منون غير منصرف للعلمية والتأنيث كذا في المرب وقوله ( للتقليل ) خبره ولما احتمل كونه للتقليل للاخبار والانشاء فسر بقوله ( اي لانشاء التقليل ) ( و ) ( لهذا وجب ) ليكون اشارة الى ان كونه للانشاء موجب لصدارته وان لم يذكره المصنف صراحة لكن يلزم ذلك فان قوله ( لها صدر الكلام ) مستوجب لكونه للانشاء فدل عليه بالالزام ( كما ان كم ) اي كائنت لكلمة كم الخبرية انها ( وجب لها ) اي

على المفعول باعتبار  
الاصل ولا يردده نحو  
صيت صائغا لا تعينه  
غير من جعل المتازع  
فيه خبرا اما شاذ على  
تضمن معنى كان او  
محذوف منه ان اكون  
قوله والذي ارى هذا  
وجه قرب قيل رده  
نحو صيت صائغا وكان  
القتل فاعل من قول  
الرضى بمد ما قبله الشارح  
قدس سره واما صيت  
صائغا وصي الفورا  
وسا فاذان على تضمينها  
معنى كان وقال بعضهم  
التقدير وصي الفورا ان  
يكون عيوسا وصيت  
ان اكون صائغا وجاز  
حذف ان مع الفعل مع  
كونها حرفا مصدريا  
لقوة الدلالة وذلك  
لكثرة وقوع ان بعد  
موضوع صيت فهو  
كحذف المصدر وابقاء  
مفعوله كما ذكرنا من  
مذهب سيدي في المفعول  
منه هذا بطوله من  
كلامه قوله وفي يخرج  
ضمير يعود الى زيد قيل  
بتوقف صحة هذا  
التوجيه على ثبوت  
معنى ان يخرج الزيدان  
وزيد ايضا انه لو كان  
كذلك لبنى ان يجوز  
معنى يجوز يخرج زيد  
محذوف ان ولله غفل  
من ان التثنية على  
مذهب الكوفيين  
هكذا وعلى مذهب

النصر بن هسان يخرج  
الزيدان كما صرخ لرضي  
وقد بره ولزوم هذا  
الجواب مما سلمناه لكن  
لائم عدم الجواز قوله  
واخر وهو ان يجمل  
ذلك من باب النازع  
قيل يتوقف صحة هذا  
التوجيه على ان يثبت  
في الاستعمال حسيا  
ان يخرج الزيد ان وليس  
بذاك قوله لعدم  
مشابته قوله عسى  
ان يخرج زيد بقوله  
يخرج قيل هذا واضح  
على تقدير ان يكون  
زيد فاعل يخرج واما  
لو كان اسم عسى وان  
يخرج خبره او ان يكون  
اسم عسى ضمير زيد  
كما جوزه فالشبهة  
متحققة كما كانت  
في الاستعمال الاول  
وذلك مما قوله فخير  
من دنو الخبر الملك  
بإشرافه على الحصول  
لفاعل في الحال قبل  
لا يظهر ذلك في قوله  
قال وما كادوا يغفلون  
وقوله لم يكدر سبس  
الهوى من حيث ميتة  
يخرج وهذا غريب  
فان الكلام في كاد المجرى  
عن النبي واما اذا دخل  
النبي عليه فهو كسائر  
الافعال على ما صرح به  
في الكتاب قوله ولقد  
عرفت وجه التمسك به  
والجواب عنه الخ قيل  
لا يخفى على احد ان ما  
كادوا يغفلون لني القرب  
فكان وجه قول من قال

لكلمة كم (صدر الكلام لكونها) اى اكون كلمه كم (لانشاء التكثير) وقوله (مختصة) خبر  
بعد خبر او خبر للمحذوف يعنى ان كلمة رب مختصة (بنكرة) فلا تدخل على المعرفة (لعدم  
احتياجها) يعنى انما اختصت رب بالنكرة لكونها غير محتاجة (الى المعرفة) وقال العصام  
يرد على هذا التوجيه بان لا فرق فيه بين رب وسائر حروف الجر حتى تمنع عن المعرفة لعدم  
حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه ما بينه الرضى وهو انه لا يتحقق التقليل في المعرفة لانها اما  
للكثرة فينا فيه واما لا واحد المعين فلا يجرى فيه التقليل لانه انما يجرى فيها في مظنة النكرة  
ثم قال وذلك ان تقول ان مجرور رب في معنى التمييز منها يعنى من كلمة رب لانها للتقليل كما ان كم  
للتكثير فيها شائبة المدد الطالب للتمييز وهذا وجه وجهه وان خلا عنه بيانهم انتهى وقوله  
(موصوفة) بالجر صفة نكرة اى موصوفة اما بمفرد او بمجملة وانما اشترط بالموصوفة  
(ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب) وانما يتحقق التقليل حين كونه كذلك (لانه اذا  
وصف الشيء صارا خص واقل بما) اى من الشيء الذى (لم يوصف) فان قولنا رجل عالم  
اخص من مطلق رجل باعتبار ما صدق عليه واقل منه باعتبار الافراد وقوله (واشترط كونه  
موصوفة انما هو) ليكون اشارة الى ان قوله (على) (المذهب) (الاصح) ناظر الى  
كونها موصوفة يعنى انهم اتفقوا على انها مختصة بنكرة لكنهم اختلفوا في اشتراط كونها  
موصوفة فالاصح على انها مشروطة بها فلا يجوز ان تكون نكرة مختصة (وهذا) اى هذا  
المذهب الاصح هو (مذهب ابي على ومن وافقه) وقوله (وقيل) اشارة الى المذهب الغير  
الاصح وهو انه (لا يجب ذلك) اى كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مختصة او موصوفة  
(والمختار عند المص الجواب) ولذا قال على الاصح (وهذا الذى ذكره من التقليل اصلها)  
اى هو الاصل في كلمة رب لكن اصله يعدل عنه كثير او قوله (ثم تستعمل في معنى التكثير)  
اشارة الى انها تستعمل في خلاف الاصل اكثر مما هو في الاصل كافي مقام المدح والذم فيكون  
المقام قرينة على استعمالها في التكثير وكان الاستعمال اغلب من الاصل حتى كان (كالحقيقة  
وفي التقليل) اى ونستعمل في التقليل الذى هو الاصل اقل حتى كان (كالحجاز المحتاج الى  
القرينة) وانما قال كالحقيقة كالحجاز ولم يقل حقيقة ومجاز لعدم الاطلاع على معناها الحقيقي  
ولكن الاستعمال الاول مشابه بالحقيقة في عدم الاحتياج الى القرينة والثاني مشابه بالمجاز  
في الاحتياج اليها (وفعلها) (اى فعل رب يعنى) اى يريد بالفعل الذى اضيف اليها (الذى)  
اى الفعل الذى (تعلق به رب) وقوله وفعلها مبتدأ (فعل) (ماض) خبره وانما كان ماضيا  
(لانها) اى لان كلمة رب (للتقليل المحقق) يعنى انها لالة معلومة (ولا يتصور ذلك) اى التحقق  
والمعلومية (الافى الماضى) فان المعلومية تتحقق بعدمضيه ولا يتصور ذلك في المستقبل فانه ليس  
بمعلوم فضلا عن كثرته وقلة (نحو رب رجل كريم اقيته) فان كثرة الملاقاة وتقليلها انما  
تتحقق بمداق الملاقاة وهذا امثال للماضى لفظا وقوله (اورب رجل كريم لم افارقة) مثال  
للماضى معنى والمضارع لفظا وايضا الاول للمثبت والثاني للمنفى وقوله (محذوف) بالرفع صفة

ماض (أى ذلك الفعل الماضى) محذوف (غالبا) (أى فى غالب الاستعمالات لوجود القرائن) ولو ذكر ومع وجود القرائن المحققة الفعلية لزم الاطّاب ومثال المحذوف (نحور ب رجل كريم) حيث حذف فعله وهو قوله (أى لقيته) (وقد تدخل) (أى رب) تدخل كثيرا على اسم ظاهر وتدخل قليلا (على مضمّر) وقوله (مبهم) بالجر صفة مضمّر وفسر المبهم بقوله (لا مرجع له) يعنى ان المراد بالمضمّر المبهم انه ليس له مرجع وقوله (بمجنز) بفتح الياء صفة بعد صفة لمضمّر يعنى على المضمّر المبهم الذى يميز ذلك المبهم (بتكررة منصوبة) بالجر صفة تكرة وقوله (على التمييز) متعلق بالنصوبة (والضمير) بالرفع مبتدأ وقوله (مفرد) خبره يعنى ان ذلك المضمّر المبهم مفرد دائم (وان كان) أى ولو كان (المميز متنى او مجموعا) وقوله (مذكر) خبر بعد خبر اوصفة مفرد (وان كان) أى ولو كان (المميز متنى او مجموعا) خبره بوجه رجلا او رجلين او رجالا وهذا مثال لكونه مفردا على كل تقدير وقوله (او امرأة) أى نحور به امرأة (او امرأتين او نساء) مثال لكونه مذكرا على تقدير تأييد المميز وكونها داخلة على ذلك المضمّر المبهم متفق عليه لكن كون الضمير المذكور غير مطابق لميزه مختلف فيه فاذا ذكره المصنف بقوله مفرد مذكر يعنى انه غير مطابق مذهب البصريين (خلافا للكوفيين) وهذه المخالفة (فى مطابقة التمييز) والمطابقة مضاف الى مفعوله وقاعله محذوف أى فى كون المبهم مطابقا لتمييزه وقوله (فى الافراد) بيان لما به المطابقة وهو كونه مطابقا فى الافراد (والثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم) أى الكوفيين (يقولون ربهما رجلين وربهم رجلا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء) (وتلحقها) وقوله (أى رب) تفسير للضمير المنصوب المؤنث وقوله (ما) فاعل تلحق وقوله (الكافة) بالرفع صفة ما وقوله (المائة) صفة كاشفة للكافة يعنى تلحق كلمة ما التى تكفى وتمنع رب (عن العمل) أى عن عمل الجر كالتلحق بان وكان وقوله (قد دخل) معطوف على قوله تلحقها والضمير المرفوع راجع الى كلمة رب يعنى ان رب (بمدحوق ما) يجوز دخولها (على الجمل) (نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا) فان رب دخلت على جملة يود الذين والمراد بدخولها على الجملة هو انها تدخل على الجملة اذا قصدوا تقليل النسبة المفهومة من الجملة نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم يعنى انه قل نسبة القيام الى زيد ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضى وام قوله تعالى ربما يود الذين كفروا والكاونا مسلمين فهو بمنزلة الماضى لصدق الوعد وتحققه فهو اذن بمنزلة الوجود الحاصل فيود بمنزلة ودويؤ كدما قلنا قوله تعالى ه نسوف يعلمون اذا اغلغل فى اعناقهم اتى باذوهو للماضى وجمع يتدوين سوف التى هى للاستقبال لانه بمنزلة الوجود لتعريفه من الرب كذا فى الواقعة (وقد تكون ما) أى لفظها (زائدة قد تدخل) فحينئذ تدخل كلمة رب (على الاسم) أى المفرد (وتجر) أى تعمل الجر فى ذلك الاسم فان ما لكونها زائدة لم تمنع عملها (نحو ربما ضربة) بالجر يعنى رب ضربة حاصلة (سيف صيقل) أى مجلول لقيتها وقوله (وواوها) مبتدأ (أى واو رب) وقوله (فى حكمها) خبر فى كلام الشارح

انه فى الماضى للآيات انه انما يقى به القرب فى الماضى اذا استغنى انشاء القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان يسيد من الفعل رب يؤيده وانه قال وأبانه فى اذ لا معنى له الا ان أثبات القرب يستلزم فى الفعل فتح وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف وذلك سخييف فانه من اين يعلم ان القرب انما يقى اذا استغنى الوجود حتى يكون التمسك به قويا وهل يلزم من كون أثبات القرب مستلزما لثبوت الفعل كون فى القرب مستلزما للفعل كلا بل فى القرب من الفعل ابلغ فى انتفاء ذلك الفعل من فى الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب اكده من ما ضربت وما ذكره الشارح قدس سره من السؤال والجواب هو ما ذكره المصنف وتبعه الرضى قال المصنف وليس ما احتجوا به بشى فان معنى قوله تعالى وما كادوا يفعلون انهم ما كادوا ان يفعلوا فعل التبع والتدنى بقرينة ما سبق من لغتهم فى قوله اتخذناهم زوا وادع لنا ربك يبين لنا ماى ادع لنا ربك يبين لنا ماى ادع لنا ربك يبين لنا ماى ان اليعتر تشابه

عليها وهذا التثنية دأب  
من لا يقل ولا يثقل ان  
فعل وفعلهم بمذوق لا  
يناقى في مقارنتهم الفعل  
قبله لانه يلحق من ذلك  
دأبه الى الفعل ولو لا  
مادل على الذبح من  
قوله فذبحوا وشبه لم  
يفهم من نفي الفعل الا  
نفي المقارنة هذا كلامه  
قوله بمجرد ذلك ما لم  
يثبت دعواه الاولى قيل  
فيه ان ما سبق يدل على  
انه جعل قوله وقيل بكون  
في الماضي للأنبات  
وفي المستقبل كالافعال  
دهويز وجعل التمسك  
نصرا مرثا وقد قدح  
في التمسك الاول فلا  
قاعدة لهذا الكلام الا  
اطالة وفي قوله لا يثبت  
مدعا بمجرد ذلك ما لم  
يثبت مؤاخذه يرفها  
الفطن وليس مما يلتفت  
اليه فان هذا الكلام  
لاقادة ان بطلان هذا  
المذهب انما كان ببطلان  
بعض ما يحتويه وكان ما  
أثبت من المؤاخذه هو  
ان المشار اليه بذلك اما  
المدعى نفسه او جزية  
لكنه بين السقوط لما ان  
المشار اليه هي الاصابة  
بف وكونه مسلما فان قلت  
بل اراد ان يثبت ان مدعا  
عين دعواه ففيه ما فيه  
قلنا فكذلك ايضا لان  
المدعى هو المركب  
الشمائل على كلامه  
دهويزه قوله وهي

اما خبره في كلام المص فهو قوله (تدخل) يعني ان واو رب حرف جرابضا كلمة رب  
وحكمها حكمها في اختصاص دخولها (على نكرة موصوفة) لانها في حكمها  
في كل ما يجوز لرب فلا يروج ما وجه المصام بموجه حيث قال وكان الشارح بتقدير في  
حكمها الى ان الاولى للمصنف ان يقول واوها في حكمها ولا يختص مشاركتها في الدخول  
على نكرة موصوفة وكان المصنف لم يقل واوها في حكمها لئلا يلزم لحوق ما الكافة بالواو  
ودخولها على الضمير وقال تدخل على نكرة موصوفة تنبها على التفاوت بينهما في مجرد  
اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو  
فلا يصح دخولها على الجمل انتهى ملخصا (مثل « وبلدة ليس بها انيس » الا اليافير والواو  
اليس » (فقوله وبلدة بالجربا بالواو البلدة كل جزء من الارض فامر او غامر والانيس المونس  
وكل ما يؤنس به من الانسان والحيوان المأنوس به واليعفور ظبي والعيس بالكسبر الابل  
البيض تخالط بياضها شقرة وجملة ليس بها انيس صفة بلدة وقوله الا اليافير بالرفع على انه  
اسم ليس يعني لقيت بلدة كثيرة ليس بها ما يؤنس به الا الطيبات والا الابل ثم انهم لما اختلفوا  
في حقيقة هذه الواو فنجد جمهور البصريين غير سيبويه انها جارة كما اختاره المصنف اراد  
الشارح ان يذكر المذهبين الاخرين فقال (وهذه الواو للمطرب عند سيبويه وليست  
بجارة) كما قال به الجمهور ثم اشار الى ضعفه بقوله (فان لم تكن) يعني اذا كان امر كما قال به  
سيبويه قيل عليه ان تلك الواو وان لم تقع (في اول الكلام فكونها للمعطف ظاهرا وان كانت  
في اوله) اي وان وقعت في اول الكلام كما هو حكمها لا اقتضاء الصدارة (فيقدر) اي فخذ  
بقدر (له معطوف عليه وعند الكوفيين انها) حال اي كلمة الواو (حرف عطف) اي في الاصل  
(ثم صارت قائمة مقام رب) حال كونها (جارة بنفسها) اي لا بتقدير رب بان يكون العمل لها  
وانما تكون جارة (لصيرورتها) اي لان انتقال تلك الواو من اصلها الى كونها (بمعنى رب)  
واذا كان الامر كذلك (فلا يقدرون له) اي لتلك الواو (معطوف عليه) لانه كان اصلا متروكا  
وانما لا يقدرون (لان ذلك) اي لان التقدير (نصف) (وواو القسم) اي الواو الجارة  
الموضوعة للقسم (انما تكون) بفتح الهمزة لوقوعها خبر يعني انما تقع (عند حذف الفعل)  
(اي فعل القسم) اي الذي يتعلق به الواو يعني فعلا مشتقا من القسم كما قسمت واقسم (فلا يقال)  
اي فحينئذ لا يجوز ان يقال (اقسمت والله وذلك) اي الزام حذف فعلها (لكثرة استعمالها  
اي لكون الواو مستعملة بالاستعمال الكثير (في القسم فهي) اي الواو (اكثر استعمالا  
من اصلها اعني) اي اريد باصلها (الباء) فقوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله (ان قيل  
السؤال) خبر بعد خبر (يعني لا يستعمل الواو في السؤال) يعني في الطلب (فلا يقال)  
اي فلا يجوز ان يقال (والله اخبرني كما يقال) اي كما يجوز ان يقال في الباء (بالله اخبرني)  
فان الباء تستعمل في السؤال ايضا وانما اختصت الواو بغير السؤال (حطال الواو) اي لجمل  
الواو منحة (عن درجة الباء) اي التي هي اصلها وقوله (مختصة) بالنصب خبر ثالث

لقوله انما تكون يعني ان واو القسم تكون مختصة ومحصورة (بالظاهر) (يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر) بان تكون داخلة عليه لا على المضمر وهذا بيان للفرق بين الواو وبين اخويه من الباء والتاء والواو بهذه الحالة اخص من الباء وقوله (سواء كان) اشارة الى فرق آخر بالنظر الى التاء يعني ان مدخولها اعم من مدخول التاء لانها تدخل على الاسم الظاهر سواء كان (الاسم الظاهر اسم الله او غيره) بخلاف التاء فانها لا تدخل الا على اسم الله وقوله (فلا يقال) تفريع على كونها مختصة بالظاهر يعني لكونها مختصة بالظاهر لا يجوز ان يقال (ولا فعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص) اي وجه اختصاصها بالظاهر وعدم جواز دخولها على الضمير (ايضا) اي كوجه اختصاصها بغير السؤال (لحظ رتبة) اي رتبة الواو (عن رتبة الاصل وهو) اي الاصل (الباء) وذلك الانحطاط (بتخصيصه) اي بسبب اختصاص الواو (ياحد القسمين) من الظاهر والضمير حيث جاز دخول الباء عليهما ولو جاز دخول الواو عليهما ايضا لما وجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرع باحد القسمين اما بالظاهر او بالضمير (وخص الظاهر) اي وجه ترجيح الظاهر من القسمين (لا صالته اي لصاله الاسم الظاهر في القسم) (والتاء) اي وتاء القسم (مثلا) (اي مثل الواو) وقوله (في اشتراطها) بيان لما به الاشتراك بينهما وهو جهان احدهما كون الواو مشروطا (بحذف الفعل) (و) الثاني اشتراط (كونها لغير السؤال) وهذا ان الشرطان في التاء ايضا بخلاف الباء وقوله (مختصة) بالرفع وخبر بمد خبر او بالنصب حال من المضاف اليه في قوله مثلها وهذا شروع في بيان ما به الامتياز بين الواو والتاء وهو ان التاء مختصة (باسم الله) (من الاسماء الظاهرة) بخلاف الواو فانها اعم منهما كما عرفت وقوله (حطال مرتبتها) مفعول به يعني ذلك الاختصاص لتحصيل انحطاط ربتها اي رتبة التاء (عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها) يعني ذلك الانحطاط انما يحصل بسبب تخصيص التاء (ببعض المظهر) كما كان في الفرق بين الواو والباء فان التاء لو جاز دخولها على جميع الاسماء الظاهرة كالواو لم يوجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرق ببعضها (وخص منه) اي رجح في تعيين البعض (ما) اي اسم ظاهر (هو اصل في باب القسم وهو) اي الاصل فيه (اسم الله) اي لفظة الجلالة من اسماء الله الحسنى (والباء اعم منهما) (اي من الواو والتاء) (في الجميع) (اي في جميع ما ذكر) هذا تقدير للجميع وقوله (من حذف الفعل) بيان لما ذكر اي المراد بما ذكر هو كون فعلها محذوفا (و) من (كونها لغير السؤال) كما هو شرط الواو (و) من (الدخول على المظهر) والمضمر (مطلقا) اي سواء كان من اسم الله او لا كما كان اختصاص الواو بالظاهر مطلقا (او على اسم الله خاصة) اي ومن الدخول على اسم الله كما هو شرط في التاء وقوله (فهي) تحصيل للعموم يعني المراد يكون الباء اعم منهما انها اي الباء (كأن تكون) اي توجد (عند حذف الفعل تكون) اي توجد (عند ذكره الفعل مثال المحذوف (نحو بالله) مثال المذكور نحو (قسم بالله وكذا) اي وايضا ان الباء (تكون

مثل هي وكاد في الاستعمال قبل نفيه عليه انه يومه ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا تناقض ولا ينبغي ان يبين الشارح قدس سره قاطع لمرق هذا الايهام وقوله وجهه بالنظر الى كثرة افراده قبل يعني بمنزلة ذكرنا لكل في المرفعات لتنبية على حال الطرد ولن قبل الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة الكل ويكون التكتف به بینه ما يذكركه كركل لكان اقرب وكلا الوجهين كما تراه فان الكل من عيوب المرفعات بل مفاسدها فكذلك ما يقوم مقامها بل اراد الشارح قدس سره ان الاتيان بصيغة الجمع لتنبية على كثرة الافراد وليس المرفع ذلك بل الجنس المفهوم في ضمن هذا الجمع قوله وانما قيد التقديم والتأخير قبل الاطلاق غير من التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكر التقييدات الجائزة في غيرها واختصة واماما ذكره من الباء فلا يتفق لان منع فعل التنبية من التقديم والتأخير من خواصه وان كان منه مانع آخر وليس به فانه قدس سره يريد بيان اختصاصه وعدم حصول هذا المطلب

اغير السؤال) اى كما توجد حين كون جوابه خبرا (تكون للسؤال) اى توجد حين كونه  
 جوابه طلبا (ايضا) مثال الخبر (نحو بالله لافعان و) مثال الطلب نحو (بالله اجلس وكما)  
 اى وايضا ان الباء كما (تدخل على المظهر) اى على الاسم الظاهر (تدخل) ايضا (على  
 المضمض) اى على الاسم المضمض مثال دخولها على الظاهر (نحو بالله لافعان و) مثال  
 دخولها على المضمض نحو (بك لافعان) وغير العبارة فى قوله (وفى الدخول) للاشارة الى انه  
 مقابل للاختصاص باسم الله كما ان الاول مقابل للاختصاص بالمظهر يعنى انه على جواز  
 دخولها يجوز ايضا دخولها (على المظهر لا تختص) اى بحيث لا تختص (باسم الله خاصة)  
 كما كانت التاء مختصة به بل يجوز دخول الباء على كل اسم من اسماء الله (نحو بالرحمن لافعان)  
 والباء فى هذه الامور كلها ملابسة (بمخلافهما) اى بخلاف الواو والتاء (فانهما) اى الواو  
 والتاء (مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت) وقوله (فالمراد) قريع على تفسير الشارح  
 قوله فى الجميع بما ذكره اذا فسر لفظ يعنى الجميع بما ذكرنا يكون المراد (بالجميع جميع ما ذكر  
 من الامور المختصة بالاختصاص) اى لان المراد بقوله انها اعم منها فى الجميع انها اعم منها  
 فى اختصاصات المذكورة فى كل منهما يعنى انها مختصة ايضا بما ذكرنا توهم وهذا اشارة  
 الى ما ذكر فى الحواشى الهندية من السؤال والجواب وتقرر السؤال ان قوله فى الجميع يتناول  
 الاختصاص المذكور ايضا فى اعمية الباء منهما فى الاختصاص لا يصح ان يقال ان الباء توجد  
 مع الاختصاص بالظاهر وبدونه لازوم المناقاة وهوانها مختصة وغير مختصة وتقرر الجواب  
 ان المراد بالجميع ما ذكر من الامور المختصة (فلا يرد) عليه (انه لا يصح ان يقال) ان (الباء توجد  
 مع الاختصاص وبدونه لمكان التناقى) يعنى انه اذا اريد به ذلك يلزم المناقاة بين قوله اعم وبين  
 قوله فى الجميع فان الاول يقتضى عدم الاختصاص والتانى يقتضى الاختصاص ثم شرع فى بيان  
 مسائل جواب القسم فقال (ويتبقى) (اى يحجب) يعنى المراد بتبقى القسم جواب القسم يعنى  
 انه يحجب (القسم) وقيد بقوله (الذى اغير السؤال) لتحصل الاحتراز عن القسم يعنى  
 للسؤال والطلب كما سنبينه على وجهه وقوله (باللام) متعلق بيبقى يعنى ان جوابه يورد  
 باللام (وان وحرف النفي) (اى) يعنى سواء كان حرف النفي كـ (ما) ا (و) كـ (لا) ثم نبه على  
 مواضع وقوع كل من الثلاث فقال (فباللام) انما تقع (فى الموجبة) او فى الجملة التى اريد ايجاب  
 نسبتها (اسمية كانت) اى تلك الجملة الموجبة (نحو والله لزيد قائم او فعلة نحو والله لافلان كذا  
 وان) اى كلمة ان تقع فى الجواب (فيها اى فى الاسمية) خاصة لا متاع دخولها فى الفعلية (نحو  
 والله ان زيد قائم وما ولا) اى يقع كل منهما (اى المنفية) اى فى الجملة المنفية (اسمية كانت) اى  
 تلك الجملة المنفية (او فعلية نحو والله ما زيد قائم) مثال للاسمية المنفية (ولا يقوم) اى ونحو والله  
 لا يقوم (زيد) مثال للفعلية المنفية (وقد يحذف حرف النفي) اى فى الجملة الفعلية (لوجود القرينة  
 كقوله تعالى ذالقه تقتلون ذكرو يوسف اى لا تقتلوه) يعنى بالله لا زوال ان تذكر يوسف (واما قسم  
 السؤال) اى الطلب (فلا يتبقى) اى فلا يحجب (الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل

بدون ما ذكره ظاهر بحيث  
 لا يتناقض فيه الامكان قوله  
 واجب الخ قبل ان شيئا  
 من الجواب بين ليس  
 بالمكن والماء البارء  
 لا يحصل من هذه الموارد  
 والاحسن ان يقال ان  
 المراد انه لا يقدم احسن  
 على ما ولا يؤخر عما بعدها  
 لمنع فعل التعجب عن هذا  
 التصرف وان كان هناك  
 مانع آخر من تقديم احسن  
 على كلمة ما ولا يتحقق على  
 الفطن ان ابدء الاجوبة ما  
 اتركب اليه القائل على انه  
 لا يبدى كونه قلنا كيد  
 كيف وقد نطق بمثله قوله  
 عز سلطانا لا يستأخرون  
 ساعة ولا يستقدون  
 قوله بهذا القلب يرد  
 بالقلب البتر لا السلم  
 الخصوص كما هو المتبادر  
 فى اطلاق الصوى  
 والاطهر ان المراد بافعال  
 المدح والذم افعال وضمت  
 لانشاء مدح او ذم كما هو  
 فى نظائره ولادعى الى  
 ارادة المظهر بهذا القلب  
 فى هذا المقام خاصة وان  
 خير بان الداعى الى ذلك  
 شمول المرف لدى  
 الاطلاق وعدم  
 اعتبار العهد اغير ما  
 قصد بالتعريف بما يفيد  
 المدح والذم ولقد اشار  
 المعص الى ما ذكره الفارح  
 قدس سره حيث قال  
 افعال المدح والذم  
 الذى يتوابعها ما وضع  
 الخ قوله اتيام لام  
 تعريف العهد قبل اى

قام زيد) فالاول مثال للطلب في ضمن الامر صريحاً والثاني مثال للطلب في ضمن الاستفهام  
(و) قد (يحذف جوابه) (اي جواب القسم) (اذا اعترض) اي وقت اعترض القسم (اي توسط  
القسم) (يعني معنى كونه معترضاً انه اذا توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل) اي تلك الجملة  
(على جواب القسم) بان يكون بعض اجزائه مقدماً عليه وبعضها مؤخر (او تقدمه) (اي  
القسم) يعني يحذف ايضا اذا تقدم على القسم (ما) اي الجملة التي (يدل عليه) (اي على  
جوابه) بان تكون الجملة بجميع اجزائها مقدمة عليه مثال المتوسط (نحو زيد والله قائم فان  
القسم في هذا المثال توسط بين المبتدأ والخبر (و) مثال المتقدم (زيد قائم والله) فان مجموع الجملة  
تقدم على القسم وانما حذف جوابه في صورتين (لاستغناءه) اي لكون القسم مستغنياً  
(عن الجواب في هاتين الصورتين) وانما كان مستغنياً (لوجود ما يدل عليه) اي على  
الجواب وقوله (والجملة المذكورة) استئناف يعني وانما قلنا ان الجواب محذوف والمذكور  
دال عليه ولم يجعل المذكور جواباً له لان الجملة التي ذكرت ليست جواباً بحسب اللفظ والمعنى  
فانها (وان كانت) اي ولو كانت (جواباً للقسم بحسب المعنى لكنه) اي الشان (بحسب اللفظ  
لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب للزوم وقوع القسم في صورتين في غير صدر الكلام  
ووقوعه في غير صدر الكلام متمتع في القسم لانه انشاء فيستحق الصدارة ليتفهم السامع  
من اول الامر على المقصود (ولهذا) اي ولعدم كون الجملة المذكورة جواباً للقسم (لا يجب)  
اي لا يقع (فيها) اي فيما يدل عليه (علامة جواب القسم) من دخول اللام وان وحرف النفي  
(وعن) موضوع (للمجاوزه) وقوله (اي لمجاوزه شيء) اشارة الى ان المجاوزة من الامور  
النسبية المقضية للطرفين وهما المجاوز والمجاوز عنه وقوله (وبعديته) اشارة الى معنى  
المجاوزه وهو كون الشيء بعيداً (عن شيء آخر وذلك) اي ويستعمل هذا بصور ثلاث  
(اما بزواله) اي بان يكون الشيء الاول زائلاً (عن الشيء الثاني) وهو المجرور بمن  
(ووصوله الى الثالث) وهو المجرور بالي (نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد)  
فان السهم زال عن الشيء الثاني الذي هو القوس ووصل الى الشيء الثالث الذي هو  
الصيد (او بالوصول) اشارة الى الصورة الثانية وهي كونه واصلاً الى الثالث (وحده)  
يعني لا بزواله عن الثاني (نحو اخذت عنه العلم) يعني ان العلم تجاوز عنه اي عن الثاني  
ووصل الى لكن لم يزل عن الثاني (او بالزوال وحده) وهي الصورة الثالثة يعني زال عنه  
سواء وصل اولاً (نحو اديت عنه الدين) يعني زال عنه الدين (وعلى) اي لفظ على  
موضوع (للاستعلاء) (اي لاستعلاء شيء على شيء) يعني لافادة كون الشيء عالياً على  
شيء اما حقيقة (نحو زيد على السطح) او مجازاً ومثله الشارح بقوله (وعليه دين) (وقد  
يكونان) (اي عن وعلى) اي قد لا يكونان حرفين بل يكونان (اسمين) وبقوله قد يكونان  
اشاراً الى ان كونهما حرفين اكثر من كونهما اسمين بدخول من (بلم ذلك) (بدخول من)  
يعني انما تتعين اسميتهما بدخول حرف الجر (عليهما) فان الجر من خواص الاسم (نحو

العهد الذهني ليلام ما سبق  
ولا يخفى انه اذا كان زيد  
مبتدأً بعيداً ان يكون اللام  
للعهد الذهني لانه عبارة  
عن زيد كذا لا يظهر على  
هذا التقدير كون الضمير  
في ثم رجلاً زيداً منهما بل  
الظاهر انه راجع الى زيد  
ورجلاً تميز من النسبة  
الا انهم حكموا بانه  
ضمير مهم للزوم مع  
تمييزه صار بمنزلة ثم  
زيد ليس الضمير بل  
الضمير افرادة فالعائد  
في ثم رجلاً الرجل وصار  
الخبر مرتبطاً بالمبتدأ  
بهذا الاعتبار ولولا ان  
المخصوص قد تقدم على  
الجملة لكان الانسب جملة  
عطف بيان وهذا هو  
المرجح لكونه مبتدأً  
لانه لا يحسن تقديم التفسير  
على الابهام وما اورده  
على كون اللام للعهد  
الذهني وارد لان  
التعريف باللام الذهني  
لا يكون بتعريف واحد  
مهود وانما هو لتعريف  
المهود في ذهن وذلك  
مهم ومن غمّه توهم  
كثير من التوحيين انه  
للمعوم قنبتي ان يعمل  
المعوم كلام الشارح  
قدس سره على العهد  
الخارجي وح لا يلزم  
المحذور واما ان  
الناسب لما سبق هو  
الحمل على الذهني  
فا لا يلتفت اليه لان  
هذا مقام وما سبق



من عن بمعنى اى من جانب بمعنى ومن عليه اى من فوقه (والكاف) اى مسماه وهو الكاف  
 المفتوحة موضوع (للتشبيه) اى التشبيه شئ بشئ فى صفة (نحو زيد كالاسد) اى زيد مشبه  
 بالاسد فى الشجاعة (وزائدة) اى الكاف قد تكون زائدة (نحو ليس كمثل شئ) اذ التقدير  
 اى وانما حكم بالها زائدة فى الاية المذكورة لان تقديرها (ليس مثله شئ) لان المقصود  
 نفي ان يكون شئ مثله لاني ان يكون شئ مثل مثله بدليل سياق الكلام وهو قوله تعالى  
 فاطر السموات والارض الخ وانما قال (على بعض الوجوه) لان فى الاية وجهين آخرين  
 على ان الكاف ليست زائدة فهما احدهما ان المراد نفي الشئ بنفى لازمه لان نفي اللازم  
 يستلزم نفي المزموم كما يقال ليس لـ خ زيد اخ بمعنى اخ زيد ليس بموجود لان اخ زيد ملزوم  
 والاخ لازمه لانه لا بد لـ اخ زيد من اخ هو زيد فنفي هذا المزموم والمراد نفي اللازم اى ليس  
 لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفي ان الله تعالى مثل مثل والمراد  
 نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان فاعلامه واثاني ما ذكره صاحب الكشف وهو انهم  
 قد قالوا مثلك لا يخل فى البخل عن المتد والفرض نفيه عن ذاته فسلوكوا طريق الكناية  
 قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يمانه على اخص اوصافه وبسدمسده فقد نفوه عنه  
 كذا فى بعض الحواشى وقال العصام ان الذين حكموا بالزيادة فى الاية المذكورة حكموا  
 بها بوجهين احدهما الحكم بزيادة الكاف كما عرفت والثاني بزيادة مثل لزيادة الكاف  
 (وقد تكون) (اى الكاف) (اسما) حال كونه (بمعنى المثل) قمين اسميتها بدخول عن  
 عليها وتعين حر فيهما الوقوعا صلا ويحتملها فى نحو زيد كالاسد (نحوه يضحكن عن كابر  
 المنهم) (فسره بقوله (اى عن اسنان) وهو اشارة الى الموصوف المحذوف وقوله (مثل  
 البرد) اشارة الى معنى الكاف والبرد هو حب الفمام وقوله (الذائب) اشارة الى معنى المنهم  
 فانه اسم فاعل من الانهمام وهو الذوب وقوله (للطائفة) اشارة الى وجه التشبيه والمصراع  
 الاول قوله ثلاث بيض كمناج جم قوله نجاج بالكسر جمع لعة وهى بقر الوحش وقوله  
 جم بضم الجيم جمع جماع وهى التى لا قرن لها والمنهم الذائب وقوله ثلاث مبتدا خبره  
 يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب فى الرقة والطفافة (وتخص) (اى الكاف) يعنى يمتاز  
 الكاف من بين سائر الحروف الجارة (بالظاهر) (اى بالاسم الظاهر) فسره به ليكون  
 اشارة الى ان المراد بالظاهر ما يقابل الضمير يعنى من خواص الكاف دخولها على الاسم الظاهر  
 دون الضمير وهذا (عند الجمهور) واختاره المصنف (نلا يقال) اى فيجئذ لا يجوز ان يقال  
 (ك) وقوله (استثناء) مفعول له يعنى انما ذهب الجمهور الى عدم جواز دخوله على  
 الضمير لكونه مستثنا (عنه) اى عن استعمال الكاف حال كونه فى الضمير (بمثل ونحوه)  
 اى بكلمة مثل ونحوها من كلمة الشبه يعنى اذا اريد بيان تشبيه شئ بشئ معبرا بالضمير يورد نحو  
 مثله وشبهه فلا يحتاج الى التفسير عنه بك (وقد تدخل فى السعة) اى قد مدحل الكاف  
 (على المرفوع) اى على الضمير المرفوع (نحو ما انا كانت) حاصله انه اجاز الجمهور دخولها

آخر ولقد مر بها هو  
 مختار المص منها وهو  
 الحق من انه استغنى عن  
 العائد المنبدا لما ذكر  
 ظاهر كقول لا ارى  
 الموت يسبق الموت شئ  
 لا معنى يسبقه شئ  
 وقوله من قال انما استغنى  
 عن العائد لما فى الفاعل  
 من معنى الموص غلط  
 اذ لم يقصد المتكلم مدح  
 الجنس وانما قصد مدح  
 ما يطابق هذا الفاعل  
 او مطابقة الفاعل اياه  
 قبل يعنى الفاعل يحتمل  
 ان يكون فاعلا وان  
 يكون مفعولا وظنى  
 ان اللتبس بالفاعل  
 يتعين للفاعل كما اذا  
 التبس فاعل الفعل  
 بالمفعول يتعين التقدم  
 للفاعل وذلك من قبل  
 بعض الظن لظهور  
 بطلان دعوى التعين  
 وعدم صحة القاس على  
 ما قاس عليه قوله حقيقة  
 او تأويل لا قيل لا يخص  
 التعميم المطابقة فى  
 الجنس بل يجوز فى  
 المطابقة فى غيره ايضا  
 فالانطباق تأخير ومن  
 البين ان التأويل انما  
 يخص بالجنس لانه كثيرا  
 لا يحصل المطابقة بينهما  
 فيه بحسب الحقيقة  
 فيحتاج الى التأويل  
 لادراج فيه بخلاف  
 التشبيه والجمع وغيرها  
 فان الامر فيها مل حسب  
 الظاهر قوله والفاعل  
 فى التمييز او الحال ما

في السعة على المرفوع دون غير ( خلافا للمبرد فانه ) اي المبرد ( اجاز ذلك ) اي دخولها على الضمير ( مطلقا ) اي على المرفوع وغيره من الضمائر ( نظرا ) اي لانه ينظر نظر ( الى ) ما جاء في بعض اشعارهم ( ومذومند ) بقوله مذمبداً ومذعطف عليه وقوله ( للزمان ) ظرف مستقر خبر عنهما يعني كاشا للزمان وقيد الشارح بقوله ( الماضي والحاضر ) للإشارة الى التسميم من وجه واتخصيص من وجه اما التسميم فكونه اعم من الماضي والحاضر واما التخصيص فلمدم شموله للمستقبل وقوله ( فهما ) ( للابتداء ) بدل اشتمال من قوله للزمان يعني انهما اما بمعنى من الابتدائية او بمعنى في الظرفية فقوله للابتداء بيان للاول وقوله والظرفية بيان للثاني يعني انهما بمعنى من ( في ) ( الزمان ) ( الماضي ) وفسره بقوله ( يعني ) انهما للابتداء ( اذا اريد بهما الزمان الماضي ) وقوله ( فالمراد ) تفصيل لقوله اذا اريد يعني الحاصل منه ان اريد بهما الزمان الماضي ( ان مبدأ زمان الفعل ) اي الذي تملقابه ( المثلث او المنفي ) اي سواء كان ذلك الفعل مثبتا او منقيا ( هو ) اي مبدأ صدور الفعل او الكف عنه ( ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما ) اي بمذومند ( لا ) ليس المراد بهما ( جميعه ) اي جميع ذلك الزمان كما هو المراد حين استعمالهما في الحاضر ( كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا وهذا مثال للفعل المثبت ) او ما رأيت فلا نامذسنة كذا ( وهو مثال للمنفي بشرط ) يعني حال كون هذا القول مشروطا بالارادة من السنة المذكورة في المثالين ( ان تكون هذه السنة ماضية ) لاحاضرة كائيد بقوله ( لا تكون ) اي انت ( فيها ) فانه ان كان المراد بالسنة المذكورة السنة التي يصدر هذا الكلام فيها يكون داخلا في الزمان الحاضر فحينئذ يكون للظرفية واذا قلت كذا بشرط هذه الارادة تكون مذل للابتداء ( فان معناه حينئذ ) اي حين اذا اريد به كذا ( ان مبدأ ) زمان ( مسافرتي ) كافي المثال الاول ( او عدم رؤيتي ) كافي المثال الثاني ( كان ) اي ذلك المبتدأ ( هذه السنة وامتد ) اي نبوت الفعل او فيه ( الى ) هذا ( الان ) اي الى زمان التكلم وقوله ( والظرفية ) بالجر ( عطف على ) قوله ( الابتداء اي وهما ) مذومند كاشا ( للظرفية المحضة ) يعني بمعنى وهذا تفسير لتصحيح معنى العطف وقوله ( من غير اعتبار ) اي مقيد من غير اعتبار ( معنى الابتداء ) لتحصيل المقابلة بين الارادتين حتى يكونا للظرفية المحضة وقوله ( في ) ( الزمان ) ( الحاضر ) معطوف على قوله في الماضي وهذا من قبيل زيد في الدار والحجرة عمرو وتفسير الحاضر بقوله ( اي الذي اعتبرته حاضرا ) اشارة الى ان كون الزمان ماضيا او حاضرا موقوف على الاعتبار وقوله ( وان مضى بعضه ) اي لو مضى بعضه للإشارة الى ان كون الزمان ماضيا لا يضر بتلك الارادة وقوله ( يعني ) شروع في تفسير الحاصل من المجموع اي يريد بالمجموع انه ( اذا اريد بهما ) اي بمذومند ( الزمان الذي اعتبرته حاضرا فالمراد ) اي فيكون المراد بهما ( ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر ) اي المذكور بهما ( نحو ما رأيت مذ شهرنا ومذ يومنا ) اي ما رأيت في هذا الشهر وفي هذا اليوم ( اي جميع زمان ) ابتداء ( انتماء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر

حبذا من الفعلية قبل الاولى من الفعل لان العامل هو حسب وهو فعل هذا القياس العامل في التمييز من الذات المذكورة انهم كافي رطل زيتا للعامل كلمة ذا والضمير اليهم كارب رجلا وليس بمستقيم كارب لما وجد فيه الفعل تعين للعاملية والمبهم انما يجوز كونه حاملا اذ لم يوجد الكلام في ما يصلح للعاملية غيره واقتطع الرضى وغير من العلماء بان العامل فيهما حب واما انه كان الاولى من الفعل فما لا يليق بالقبول لانه مع قطع النظر عما في هذا التعبير من الهجنة يوهم استقلال الفعل فيه واخراده وليس كذلك كيف وقد ذهب ابن السراج الى ان تركب حب مع ذا ازال فعلية حب لان الاسم قوي وقال آخرون بل ان تركب ازال اسبيه اذ لان الفعل هو المقدم فالفعل له فصار الفاعل كمض حروف الفعل وبذلك يظهر حسن تعبیر الشارح قدس سره قوله فالراكب حال من الفاعل لانه المخصوص هكذا فيما رأينا من النسخ وقيل على ان يكون العبارة فان الراكب فيه مصادرة لان المدعى ان ذا ذو

عندنا) أي ما كان المتكلم والمحاطب فيه وقوله (لأنهما) إشارة إلى تحقيق معنى الظرفية المحضة  
 يعني أن الظرفية المحضة في المثالين أعلاه إذا كان الزمان المذكور أن (لم ينقض) أي لم يمتد  
 زمان الفعل إلى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبتدئاً من زمان الفعل) فانهما لو كانا كذلك لم يصح  
 أن يكونا مثالين للظرفية المحضة (فالتالان المذكوران كلاهما) أي الظاهر انهما مثالان  
 (للظرفية) لكن هل يمكن أن يجعل الأول مثلاً للأول والثاني للثاني فيحكم صاحب الوافية على  
 الامتناع حيث قال ولا يحتمل أن يكون المراد بالتال الأول في الكتاب ابتداء الغاية وبالتال الثاني  
 الظرفية لأن العرب لا تريد به ما إذا دخل على اللفظ الدال على زمان أنت فيه إلا الظرفية انتهى  
 وإليه أشار الش بقوله (ويكن أن يجعل الأول مثلاً للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر) يعني أن  
 حمد المصنف على ترك المثال للأول لا يليق بل الظاهر حملة على أنه أو رد المثالين للمقصد  
 كما هو الظاهر من حاله (لكن) هذا الامكان أنما يتأتى (بتقدير مضاف أي ما رأيت مذكور  
 شهراً) بأن يجعل الابتداء من الدخول يعني أن يكون الشهر عبارة عن زمان ممتد له أول وآخر  
 يصلح أن يكون دخوله ابتداء للزمان فيكون المراد منه الزمان الماضي (وحاشا وخلا وعدا)  
 يعني هذا الثلاثة (للاستثناء) (أي للاستثناء ما) أي المجرور الذي (بعدها) أي بعد تلك الحروف  
 (عما) أي من المذكور الذي (قبلها) أي قبل تلك الحروف الثلاثة (فإذا جررت) يعني أن  
 كونها حروفاً جارة منوط على اعتبارك فأنك إذا جررت (بها) أي بتلك الحروف (بما بعدها)  
 أي الأسماء التي ذكرت بعد تلك الحروف (تكون) أي تلك الثلاثة (حروفاً جارة وبهذا  
 الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاني القوم حاشا زيد وخلا زيد وعدا زيد وإذا نصبت بها) أي  
 وإذا نصبت أنت الأسماء التي بعدها (تكون) أي تلك الثلاثة (أفعالا) (الحروف المشبهة  
 بالفعل) فقوله الحروف مبتدأ والمشبهة بفتح الباء صفتها بالفعل متعلق بالمشبهة وقال العصام  
 كان الأنسب تقديمها على الحروف الجارة لأن عملها النصب والنصب مقدم على الجر لكنه روعي  
 أصالة حروف الجر في العمل. وفرعية هذه الحروف الخ (وجه شبهها) أي وجه مشابهة هذه  
 الحروف بالفعل (أما لفظاً) يعني أنها مشابهة له لفظاً ومعنى أما مشابهتها في اللفظ (فلا تقاسمها)  
 أي لقبول هذه الحروف التقسيم (كالفعل) أي مثل قبول الفعل لهذا التقسيم (إلى الثلاثي  
 والرابعي والخامسي) يعني كما يوجد في الفعل قسم ثنائي لم يوجد أيضاً في تلك الحروف قسم ثنائي  
 بخلاف الحروف الباقية منها من الحروف الجارة والعاطفة فإنه يوجد فيها ما ينحرف على حرف واحد  
 وعلى الاثنين (ولبنائهما) يعني مشابهتها لفظاً بوجوده وجه آخر وهو أن كل واحدة منها  
 مبنية (على الفتح مثله) أي مثل ما كان الفعل كذلك (وأما معنى) يعني وأما مشابهتها في المعنى  
 أو من جهة المعنى (فلا معانيها) أي لكون معاني تلك الحروف (معاني الأفعال مثل أكدت)  
 يعني في أن وان (وشبهت) يعني في كأن (واستدركت) يعني في لكن (وتنميت) يعني  
 في ليت (وترجيت) يعني في لعل والمراد بكونها كالأفعال الماضية أيس أنها بمعنى الأفعال  
 الماضية بأن يكون أن مثلاً بمعنى أكدت في الزمان الماضي بل المراد به أنه الإنشاء التأكيد

(والنقش)

الحال لا يزيد وهو بينه  
 أن الراكب حال عن  
 الفاعل لأن المخصوص  
 فالصحيح قال الراكب حال  
 عن الفاعل لأن  
 المخصوص كان في بعض  
 النسخ ولا يكون هذا  
 من باب المصادرة كما هو  
 الظاهر لكن يكون مما  
 لا معنى له ولله من  
 خصائص نسخة القائل  
 قوله وفي عدما من  
 حروف الجر تسامح قيل  
 ولذا لم يجمع وأو القسم  
 معها كما جمع باؤه مع  
 الآيات فرقا بين المعداد  
 مساعمة والمعدودة بفتح  
 والظاهر أنه اختار  
 مذهب الكوفيين ولم  
 يجمعها مع وأو القسم  
 لتصريح بأنها جارة عنده  
 ولذا لم يبدأ بذكر الفاء بل  
 مع أن رب يضر بعدها  
 أيضاً ولا يضر بدون  
 هذه الأحرف الثلاثة في  
 الشعر أيضاً إلا شاذاً  
 وتخصيص جملها جارة  
 بالكوفيين بأباه أسلوب  
 كلامي في الشرح فإنه قال  
 أنها الواو التي يبدأ بها  
 في أول الكلام بمعنى رب  
 كقوله وبلدة قلعة  
 أموادها وبلدة ليس بها  
 أنيس هل معنى ورب  
 بلدة قد وقيل أن  
 الحذف بها مقدرة  
 وتقديره ورب بلدة  
 وأن الواو وار  
 المطف لا يكون في أول  
 الكلام واجباً بأن قد

والتشبيه والترجي والتمنى في الحال فالتميز عن معانيها بالأفعال الماضية لأنها بمعنى الأفعال المقصود بها الانشاء والشائع استعمال الماضي في الانشاء كصنيع العقود نحو اشتريت وبت كذا في المصلم وقال في شرح اللب انها مشابهة له في معنى الدلالة على الحدث مثل التأكيد والتشبيه انتهى ( وكان المناسب ان يعبر عنها بالا حروف المشبهة على صيغة جمع القلة ) يعني لما كان الحروف جمع كثرة والاحرف جمع قلة كان المناسب ان يعبر عن تلك الحرف بالا حروف المشبهة دون الحروف المشبهة ( لكونها ) وانما كان المناسب هذا لكون تلك الحروف قليلة لكونها ( ستة لكنهم ) استدرأ على ارتكاب النجاة للتعبير الغير المناسب يعني انهم ( لما عبروا عن الحروف الجارة ) الحروف ( العاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة ) لكون النوعين اكثر من العشرة ( لم يستحسنوا ) اي لم يجمعوا ( تغيير الاسلوب ) مستحسنا بان يعبر في بعضها بصيغة القلة وفي بعضها بالكثرة ( مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة ) يعني مع انه يجوز ان تستعمل احديهما ( في الاخرى ) استعمالا شائعا وهذا ترق من التوجيه الاول يعني انه لا يحتاج الى التوجيه الاول وانما يكون محتاجا اليه لو لم يحجر استعمال احديهما في الاخرى وليس كذلك وقوله ( على انها ) ترق آخر يعني مع قطع النظر عن الوجه الاول والثاني ان هذا الاستعمال في موقعه لكون الحروف المذكورة اكثر من الستة ( اذ لو حظت مع فروعهما الحاصلة تخفيف نواتها ) فتكون ان بالكسر صيغتين بالتشديد والتخفيف وكذا ان بالفتح فتكون اربعة وكذا كان ولكن صيغتين فتكون اربعة ( و ) كذا باختلاف ( لغات لعل ) حيث جاء فيه على ( تباع ) اي اذا لوحظت كذا كان عدد تلك الحروف بالغا ( مبلغ جمع الكسرة ) وهو ما فوق العشرة وقال في شرح اللب ان فيه نظرا لان الحروف المذكورة اقل من العشرة فالمناسب رعاية تغيير الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة والداعي فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لا تنافي فيما عدا المشبهة ثم قال والا قرب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضع للافشاء وماشابه الفعل وعمل عمله الفرعي ونحوها ولها افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معها اجالاتهم تعرف الخارجية تفصيلا بانتعداد فيناسب صيغة الكثرة في الابتداء انتهى فخذ ما صفا ودع ما كدر وقوله ( وهي ) اشارة الى ان قوله ( ان ) وما عطف عليها بقوله ( وان وكان ولكن وليت ولعل ) خبر لقوله الحروف ( اخرها ) اي جعل ليت ولعل مؤخرين في التعداد ( لكونهما ) اي لكون هذين الحرفين مخالفين للاربعة الاول فانهما موضوعان ( للانشاء بخلاف الاربعة السابقة ) فان الاربعة السابقة موضوعا للاخبار ( لها ) ( اي لهذه الحروف ) اي الستة المذكورة ( صدر الكلام ) وهذه الجملة اما جملة الاسمية مستأفة وقوله لها خبر بمد خبر وصدر الكلام قاعل الظرف المستقر رفقه لكونه معتمدا على المبتدأ بالواسطة وقيد الشارح بقوله ( وجوبا ) للاشارة الى دفع ما يتوهم من اللام من معنى الجواز ان تلك الحروف واقعة

تستعمل بتقدير جملة اخرى مقدرة وضعف ايضا ان اضمأر خرف الجر مملا على خلاف القياس هذا كلامه والشارح قدس سره تبع في ذلك ظاهر كلام الرضى فانه استند جعل الواو جارة الى الكوفيين فعد كلام المص من قبيل المساحة لان دعوى تبعية المص الكوفيين صردودة ولا يجوزها الا الفاعل عما هو شأنه ودأبه قوله كثيرا اما بطلقون الغاية الخ قيل فيه انه يلزم ان يخص من الابتداء بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يصح على القدر من اول النهار الى آخره الا حسن ان المراد بالغاية النهاية اي لا ابتداء نهاية ولا يستعمل في الابتداء لا نهاية كالأموال ابدي واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة الحقيقية والتنزيلية وليس من فهم المقام لان من لا ابتداء لا غيره الزمان عند البصرية سواء كان الجبرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو والجيز لاستعمالها في الزمان ايضا انما هو بعض الكوفية استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله تعالى نودي للصلوة من يوم الجمعة قال

في صدر الكلام وقوما وجوبا لاجوازيها وانما وجبت الصدارة لها (ليعلم) اى لافادة ان يعلم (من اول الامرانه) اى كون هذا الكلام دخل عليه حرف من هذه الحروف (اى قسم من اقسام الكلام) يعنى انه كلام اريد تحقيقه او تشبيهه (اذ كل منها) اى لان كل حرف من هذه الحروف (يدل على قسم منه) اى من الكلام (كالكلام المؤكد) اى مثل الكلام الذى اريد تأكيده مضمونه فيقال فيه ان زيدا قائم (والمشتمل) اى ومثل الكلام الذى اشتمل (على التشبيه) فيقال فيه كأن زيدا اسد (والاستدراك) اى اشتمل على الاستدراك (والتمنى والترجى) وقوله (سوى ان) استثناء من الحروف المذكورة يعنى ان كلا من تلك الحروف يجب صدارتها الا ان (المفتوحة) وقال في المغرب ان سوى اسم من ادوات الاستثناء منصوب على الظرفية تقديره مفعول فيه للظرف المستقر اعني اياها ثم حكى عن الرضى وجه كونها للظرف بقوله وانما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصول واقامت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان فى سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى افادة معنى البدل تقول انت مكان عمرو اى يدل له لان البدل ساد مسد البدل منه وكان مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مثل مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء (فهى) اى ان المفتوحة كائنة (بمكسها) (اى بمكس باقيا) وهذا التفسير للاشارة الى ان صحة قوله بمكسها موقوفة (على حذف المضاف) وانما حمل على حذف المضاف اذا ضمير فى بمكسها يرجع الى جميع هذه الحروف كما ان ضمير لها يرجع اليه ولو لم يقدر المضاف لزم ان يعكس التثنية بنفسه فان يكون المعنى حينئذ ان للحروف الستة صدر الكلام والمفتوحة منها بعكس الحروف الستة فانه على تقدير ارجاع الضميرين الى الجملة الواحدة يثبت للمفتوحة حكمان متناقضان اعنى وجوب صدر الكلام وامتناعه ولو اخرج المفتوحة عن الضمير الثانى لاختلف الموازنة بين الضميرين لان الاولى حينئذ يكون راجعا الى كلهما والثانى الى بعضها ولقصد الممانعة بينهما ارتكبت هذا الحذف حتى يكون الضميران راجعين الى كلهما فى الموضعين واعترض بعضهم عليه بانه لاجابة الى هذا التقدير يعنى الى تقدير المضاف لتصبح ارجاع الضميرين وقوله (بان يقتضى) اراد به تفسير بمكسها يعنى ان المراد يكون المفتوحة بمكس الباقي انما يقتضى (عدم الصدارة) وانما فسر به لان العكس ههنا لما كان مقابلا لوجوب الصدارة كان بمعنى جواز الصدارة فيقتضى ان يكون المفتوحة يجوز فيها الصدارة وعدمها وليس كذلك لانها يتمتع فيها الصدارة فاحتاج الى تفسير في المراد وهو ان المراد بها اقتضاء عدم الصدارة لاجوازها وانما تقتضى عدم الصدارة (لانها) اى لان المفتوحة (مع اسمها

الرضى اما لا ادري  
الاثنين من معنى الابتداء  
فى من ان يكون الفعل  
المعتدى بمن الابتدائية  
شيئا معتدا كالسير والمشي  
ونحوه ويكون الجبرور  
بمن التثنية الذى منه ابتداء  
ذلك الفعل نحو سرت من  
البصرة او يكون الفعل  
المعتدى بها اصلا لشيء  
المتد نحو تبارت من  
فلان الى فلان فنرى  
الاثنين بمعنى فى وذلك  
لان من فى الظروف  
كثيرا ما يقع بمعنى فى  
وبذلك تبين سقوط ما  
ذكره الفاضل اولا  
وآخرا واما قوله  
والاحسن فهو مع  
كونه خلاف الظاهر  
صحيح لانها قد يجيء  
فى بعض المواضع مستقيد  
فيها الانتهاء لعدم القصد  
اليه وتوفر الغرض  
لمبتدأ منه كقولهم  
اموذ باقم من الشيطان  
الرجيم على ما ذكره المص  
قوله فالالصاق يستلزم  
المصاحبة قبل فيه بحيث  
الجوازا ان يكون اشتراء  
الفرس فى مكان يقرب  
من السرج ولا يصاحب  
السرج الفرس فى الاشتراء  
ولا يذهب على احد  
انه لما كان معنى سررت  
يزيد التصق مرورى  
بالمكان الذى يلاسه  
ظهر انه لا بد وان  
يكون مقارنا له  
ومصاحبا معه بخلاف

وخبها في تأويل المفرد) واذا كانت كذلك (فلا بد لها) اي فيلزم للمفتوحة (من التعلق بشئ آخر) لان المفرد لا يصلح ان يكون كلاما الا بضم شئ آخر اليه كما سبق (حتى يتم كلاما) اي حتى يكون الكلام المشتمل على الجملة المفتوحة كلاما تاما بضم شئ آخر فان المفتوحة مع اسمها وخبها ان كان مبتدأ يقتضى خبرا وان كان خبرا يقتضى مبتدأ وهكذا (وحينئذ) اي حين اذا كانت محتاجة الى شئ (لو وقت) اي المفتوحة (في الصدر) كاقوع باقي اخوانها (استبنت) اي التبتت (بان المكسورة في صورة الكتابة) وان لم تلتبس بقرأة همزتها بالفتح والكسر لكن صورة المادة تحتلها واعترض في شرح اللب على الشارح بان المقدمات التي ذكرت في دليل عدم الصدارة مستدركة فان المقصود منها ان العلة لزوم الالتباس ولو قال انما تكون المفتوحة بعكسها لوقوع الالتباس لثم المقصود والاولى ان يذكر في التوجيه انها بعكس الباقي لانها لا تقع في الصدر اصلا انتهى ما خصا واول ان التعليل بانها لا تقع في الصدر يوم المصادرة على المطلوب كالا يخفى وقوله (وانما حملنا) شروع في وجه تفسيره كس بقوله بان يقتضى يعني انما حملنا قول المصنف (العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة) كما هو الظاهر بقرينة المقابلة (لان مجرد الاستثناء) يعني بقوله سوى ان (يكفى في ذلك) اي في افادة معنى عدم اقتضاء الصدارة يعني ان المفهوم من الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة وهو اعم من اقتضاء عدم الصدارة فلو حملناه على عدم اقتضاء الصدارة يلزم التكرار والاخلال بالمقصود لان عدم اقتضاء الصدارة اعم من الوجوب والجواز والمقصود اقتضاء عدم الصدارة فلها لم يكتب المص بالاستثناء وقال فهي بعكسها وكذا في بعض الحواشي واعترض عليه بان الاقتضاء لم يذكر في المتن فالاستثناء بعيد ما يقيد فهي بعكسها فهو مستدرك (وتلحقها) (اي هذه الحروف) اي الحروف الستة من غير استثناء شئ منها (ما) (الكافة) اي كلمة ما التي هي الكافة لا غيرها من الموصول ونحوه (قلني) بصيغة المجهول (اي تنزل هذه الحروف) فسر به للاشارة الى ان المراد بتلحقه لازمه وهو العزل اي تحمل الحروف بسبب لحوقها لقوا فيلزم ان تكون معزولة وقوله (عن العمل) متعلق به اعتبار بهذا المعنى اللازم وانما يلزم العزل بسبب لحوقها (لمكان ما الكافة) اي لوقوعها وقوله (على الافصح) متعلق بتلحقه يعني كونها ملغاة بها على الافصح (اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم) ومنه قوله تعالى انما الله الواحد وقوله [وقد لعل] اشارة الى المفهوم المخالف من قوله على الافصح يعني انها قد تكون عاملة مع وجود ما لكنه (على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم) وهو اشارة الى الاستدلال بقول النابغة حيث قال والليت هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد حيث سمع منه لفظ هذا الحمام بالنصب وقال المصام ان هذا الاستدلال انما يفيد جواز العمل في ليت فقط الا ان يراد بان استماعه في البعض يشعر بمساعدته في الجميع (وتدخل) (هذه الحروف) حينئذ (اي حين اذ تلحقها ما الكافة) (على الافعال) (لان ما الكافة اخرجتها) اي لما

بمخلاف اشترت الفرس  
بمرجه قاه لا يصور  
فيه مثل ذلك المعنى بل  
يصح مع كون الفرس  
في مكان والرج في  
مكان آخر بعيد منه  
ليتحقق المعالجة بدون  
الاصاق بلا عكس قوله  
مختصة بتكرار لعدم  
احتياجها الى المعرفة  
قبل لافرق بين رب  
وسائر حروف الجر  
حتى تمنع من المعرفة  
لعدم حاجتها ولا يمنع  
غيرها فالوجه ما بينه  
الرضى انه لا يتحقق  
التقليل في المعرفة لانها  
اما للكثرة فتتافه واما  
لواحد العين فلا يجزى  
فيه التقليل لانه انما  
يجزى فيها فيه مظنة  
الكثرة ولك ان تقول  
ان مجرد رب في معنى  
التمييز هنا لا به لتقليل  
كما ان كم للتكثير ففيه  
شائبة العدد الطالب  
للتمييز وهذا وجه  
وجه وان خلا عنه  
بيانهم هذا ولا يخفى  
عليك ان القول باستواء  
رب مع سائر حروف  
الجر بين البطان وليس  
ما ذكره الشارح الا ما  
صرح به المص حيث قال  
ولا تدخل الاعلى لتكرار  
لان الامر في يحصل بذلك  
فلو عرف وقع التبريد  
شايها واما زعمه القائل  
وجاء جميعا فليس مما  
يليق بان يتكلم عليه  
قوله فلا قدرون له  
مطوقا عليه لان ذلك  
يصف قبل وجوب  
ارتكابه لفاء وبل يسأل  
ذلك ويخرج من كونه

جعلت هذه الحروف خارجة (عن العمل) بطل وجوب اعمالها واذ بطل وجوب عملها  
 (فلا يلزم ان يكون مدخولها) اى الواقع بعدها (صالح للعمل) وهو كون مدخولها اسمها  
 والفاء في (فان) للتفصيل يعنى انه شرع في بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة وهوان  
 (المكسورة) (لانغير معنى الجملة) وقوله (ولا تخرجها عن كونها جملة) عطفت تفسير يعنى  
 المراد بانها لا تجعل الجملة التى دخلت هى عليها مغيرة انها لا تخرج تلك الجملة عن كونها جملة ثم  
 اوضحه بقوله (فاذا قلت ان زيدا قائم افدت) به اى بذلك القول (ما) اى المعنى الذى  
 (افدت) اى ذلك المعنى بعينه (بقولك زيدا قائم) يعنى قبل دخولها عليها لكنه (مع زيادة  
 التأكيد) (وان) (المفتوحة) (مع جملتها) وهو ظرف للنسبة التى بين المبتدأ والخبر يعنى  
 كلمة ان كائنه فى حكم المفرد مع جملتها وفسر الجملة بقوله (اى مع اسمها وخبرها اسمها جملة)  
 للإشارة الى ان المراد بالجملة فى قوله معنى الجملة حقيقة الجملة وهى ماتضمن الاشياء الثلاثة  
 اعنى المسند والمسند اليه والاسناد التام بخلاف ما ذكرنا فاهم ليست بجملة حقيقة بل مجازا  
 بعلاقة الكون واليه اشار بقوله (باعتبار ما كانت عليه) يعنى اطلاق الجملة عليها ليس  
 باعتبار كونها جملة فى حال اعطاء حكم المفرد اليها بل باعتبار الوصف الذى كانت على ذلك  
 الوصف (قبل دخولها) اى دخول كلمة ان المفتوحة (عليها) اى على الاسم والخبر ولذا  
 اوردها المصنف باسم الظاهر حيث لم يقل معها بل قال مع جملتها فقوله وان مبتدأ وقوله  
 (فى حكم المفرد) خبره يعنى ومعنى كونها فى حكم المفرد انها لا تشتمل على اسناد تام يصح  
 السكون عليه بل تقتضى جزء آخر حتى يقع ذلك الاسناد بينهما ثم فرع على هذا الحكم  
 اعنى عدم التغير فى المكسور والتغير فى المفتوحة قوله (ومن ثم) (اى ومن اجل الفرق  
 المذكور) اى التغير وعدمه (وجب الكسر) اى كسر همزة مادة لالف والنون (موضع  
 الجمل) (اى فى موضع يقتضى) اى ذلك الموضع (جملة) اى بقاء الجملة (و) (وجب) زاده  
 الش للإشارة الى ان قوله (الفتح) معطوف على فاعل وجب (فى موضع المفرد) (اى فى وقت  
 يقتضى المفرد) وفسر الش الاضافة فى الموضعين بهذا الاشارة الى ان اضافة من قيل اضافة  
 السبب الى السبب لان الموضع سبب قوى لا يراد الجملة او المفرد ثم اراد تفصيله بقوله (فكسرت)  
 على صيغة المجهول ونائب فاعله ضمير مؤنث مستتر راجع الى مادة الالف والنون فاشار  
 اليه بقوله (ان) (ابتداء) وتفسيره بقوله (اى فى ابتداء الكلام) اشارة الى ان قوله ابتداء  
 منصوب على انه مفعول فيه لقوله كسرت اما بتقدير المضاف عند الجمهور اى فى وقت  
 ابتداء فيصح حذف فى او بلا تقدير عند ابى على فان المصدر عنده ينزل منزلة الظرف كذا  
 فى العرب (لكونه) اى لكون ابتداء الكلام (موضع الجملة) اى سواء كان فى اول كلام المتكلم  
 (نحو ان زيدا قائم) او فى وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل  
 فقولا انه فاضل كلام مستأنف وقع علة للاكرام كذا فى الرضى فالمراد بابتداء الكلام كلام  
 المتكلم المستأنف (و) (كسرت ايضا) اى كما كسرت ان فى ابتداء الكلام كسرت كذلك اذا

تسفا وهذا وهم باطل  
 جدا لان المحكوم عليه  
 بالتصنيف هو تقدير  
 المعطوف عليه وهو لا  
 يكون الا فى صورة كون  
 الواو صدر الكلام ولا يقع  
 شئ من الفاء وبطل كذلك  
 فلا يكون فيه ذلك  
 الا ارتكاب فضلا عن  
 وجوبه وتفصيل الكلام  
 على ما ذكره الرضى انه  
 يحذف حرف الجر قياسا  
 مع بقاء عملها اذا كان  
 الجار رب بشر طين  
 وقوم فى الشمر وكون  
 بعد الواو والفاء او بل  
 اما الفاء وبطل فلا خلاف  
 عندهم ان الجر ليس  
 بها بل رب القدرة  
 بعدها لان بل حرف  
 مطلق بها على ما قبلها  
 والفاء جواب الشرط  
 واما الواو فلم يطف ايضا  
 هند سيويه وليست  
 بجارة فان لم يكن فى اول  
 القصيدة والجزء فكونها  
 للمطف ظاهر وان كانت  
 فى اولها كقولها قام  
 الامام حوى المعترق  
 فانه يقدوم مطوفا عليه كانه  
 قال رب هول اقدمت عليه  
 وقام الامام وعند  
 الكوفيين انها كانت  
 كانت حرف مطلق ثم  
 صارت قائمة مقام رب جارة  
 بنفسها الصبر ورتبها معنى  
 رب فلا يقدرون فى نحو  
 وقام مطوفا عليه لالا  
 ذلك تصنف قوله وذلك  
 لكثرة استعمالها فى القسم  
 فيها اكثر استعمالا من

وقعت (بمدالقول) أي بمد لفظ القول حال كونه مصدرا (و) بمد (ما يشق منه)  
من قال ويقول وقل وإنما كسرت ههنا (لأن مقول القول لا يكون الجملة نحو قال زيدان  
عمر قائم) (و) (كسرت أيضا) (بعد) (الاسم) (الموصول) وإنما كسرت بعده  
(لأن صلة الموصول لا تكون الجملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم) (وفتحت) معطوف على  
قوله كسرت يعني أنه لما وجب الفتح في موضع المفرد اقتضى ان تكون تلك المادة (ان) فتفتح  
الهمزة (حال كونها) أي حال كون كلمة (ان) (مع جملتها) وإنما اورده الشارح ليكون إشارة  
الى ان قوله (فاعلة) بالنصب حال من المستتر في فتحت (نحو بلفني ان زيد أقام) يعني بلفني  
قيام زيد وإنما وجب الفتح لكون التأويل بالمفرد واجبا وإنما وجب التأويل ههنا  
(لوجوب كون الفاعل مفردا لكونه من اقسام الاسم الذي هو من) نوع الكلمة الدالة  
على المضي المفرد (و) فتحت أيضا (حال كونها مع جملتها) (مفعولة) (نحو كرهت  
ان زيد اشاعر) أي كرهت شعره (لوجوب كون المفعول مفردا) لما مر (و) فتحت أيضا  
(حال كونها مع جملتها) (مبتدأ) (نحو عندي انك فاضل) يعني فضلك ثابت عندي  
(لوجوب كون المبتدأ مفردا) (و) (حال كونها مع جملتها) (مضافا اليها) أي فتحت  
أيضا اذا اضيف شيء اليها مع جملتها (نحو أعجبتني اشتهاؤك عالم لوجوب كون  
المضاف اليه مفردا) قال المصنف ان الشارح نبه بقوله حال كونها مع جملتها فاعلة  
على ان في كلام المصنف مسامحة لأن ان مجردة ليست فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ  
ولا مضافا اليها لأنها حرف بل هي مع جملتها احده هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد  
المص كونها احد هذه الاشياء في المعنى قالها بمعنى الثبوت وبهذا كانت مشابهة بالفعل  
كما مر ومعنى عندي انك قائم عندي ثبوت قيامك فالمبتدأ في التحقيق هو الثبوت الذي هو  
مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول عالم بسم فاعله مدرج في المفعول على اصطلاحه والمراد  
بالمفعول غير مقول اقول ومفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان  
زيد القائم فانه يجب كسر هاء مع انها مفعول والقياس ان يستثنى من المضاف اليه كلمة حيث فانها  
اذا اضيف حيث اليها تكون مكسورة ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر الحذف  
بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند المص كما مر من تعريفه  
للمضاف اليه انتهى تنبيهات ذكرها المصام رحمة الله عليه (وقالوا) وإنما غير العبارة  
للاشارة الى الهم اختلافوا في توجيه ان الواقعة بمدلولا مع اتفاقهم على فتحها فزعم المبرد  
والكسائي ان الواقعة بمدلولا فاعل فاراد المصنف ان يشير الى ما هو المختار عنده فقال انهم  
قروا (لولا انك) أي الواقعة بمد لولا (فتفتح الهمزة بمد لولا الامتناعية) أي التي  
وضعت لافادة امتناع الشيء لوجود غيره وإنما فتحوها (لانه) (أي ما بعد  
لولا الامتناعية) (مبتدأ) يعني هو المختار عندي (وكون المبتدأ مفردا واجب) أي  
قد عرفت هذا (نحو لولا انك منطلق انطلقت) وهذا التمثيل تمثيل تقديرى يعني تقديره

اصلا يعني حذف فعل  
القسم لظهور الواو في  
القسم بخلاف الباء لان  
الواو أكثر استعمالا  
وفيه نظر لان الباء يستعمل  
في السؤال وغيره ومع  
الظاهر والضمير فوجه  
الظهور ان الباء معاني  
كثيرة شائعة غير القسم  
بخلاف الواو هكذا قيل  
وليس بشيء لظهور ان  
مراد الشارح قدس سره  
انه لما كثرا استعمال الباء  
الجارية في غير القسم بخلاف  
الواو ظهر كثرة فيه  
بخلاف الواو فجاز فيه ما لم  
يجز فيه فيكون ماله ما  
اختاره القائل وان لم  
يتفطن له وعلم ان التعليل  
كذلك قد فعله الرضي فانه  
قال ومن سر وطها حذف  
جواب القسم معا وذلك  
أكثر استعمالها في القسم  
فهي أكثر استعمالا من  
اصلا أي الباء وتبني  
الشارح قدس سره  
والوجه عندي ما ذكره  
المص من انهم جعلوها  
موضا من الباء والفعل  
معا ومن ثم اوجب لما  
استدل على جواز  
الطف على ما بين بقوله  
تعالى والليل اذا يشي  
والنهار اذا تجلى بان واو  
القسم جرت مجرى الباء  
والفعل مافصح اعمالها  
باعتبارين فكانت كأنها  
عامل واحد قوله فلا  
يرداه لا يصح ان قال  
الباء فوجد مع الاختصاص



لكن يرواه لو قال الباء  
اهم من الواو لكن  
وليس بذاك كما لا يخفى  
قوله ويتلقى ان يجاب  
قبل يقال تلقيت كذا اى  
التى اليك فعمل الشارح  
قوله ويتلقى القسم على  
انه باقى الى القسم الجواب  
باللام الخ فيعمل القسم  
ملقى اليه جوابه يجوز  
فصار ماله ويجاب القسم  
والاظهر ان المعنى انه  
يتلقى القسم الى مخاطب  
مع اللام فى جوابه اوان  
او حرف التثنية وانت  
خير بان الجواب هو احد  
سده الامور فلا بد وان  
يكون يتلقى معنى يجاب  
ولا وجه لما اتى به القائل  
من التكلف اللائق بشانه  
قال الرضى معنى قول  
المس المعنى ويتلقى القسم  
باللام يجاب به يقال تلقاه  
بكذا واستنبط به اى  
اجابه به هذا كلامه  
ويشهد به كتب الفقه  
قوله الحروف المشبهة  
بالفعل قيل كان الانسب  
تقديمها على الحروف  
المجردة على طبق تقديم  
المرفوع والمنصوب على  
المجرور الا انه راعى  
اصالة حروف الجرى  
عملها وقرينة هذه  
الحروف وفيه قوله كما  
وقع فى بعض اشعارهم  
قيل فى يشر بان السماع  
يساعد الجميع وهو مختص  
بليت وليس بما يلفت  
اليه قوله اى فى ابتداء  
الكلام قيل يحمل  
ابتداء الكلام 'ول'  
الكلام سواء كان وسط

(كدا حتى لا يكون ذكر الخبر منافيا لما سبق من ان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا واجب الحذف  
كانه عليه العصام (وكذلك) اى كما انها اذا وقعت بعد لولا الامتناعية تكون مفتوحة  
كذلك تكون مفتوحة اذا وقعت (بعد لولا التحضيضية) وانما تكون مثلها (لانها) اى لان  
كلها (مع اسمها وخبرها) حال كونها (بعدها) اى بعض التحضيضية (معمول للعمل)  
الواجب) اى معمول للفعل الذى يجب (دخول لولا التحضيضية عليه) اى على ذلك  
الفعل (نحو لولا انى معادل لك) اسم فاعل من المعادلة (زعمت) وهذا اشارة الى تفسير الفعل  
المحذوف (اى اوزعمت انى معادل لك) اى كن معادلا ومثالى فيكون خبرك (ولولا  
انك ضربتني اى لولا صدر الضرب منك) وقوله (و) (كذا قالوا) (لوانك) معطوف  
على قوله لولا انك يعنى ان النحاة كافرؤا مادة الالف والثون اذا وقت بعد لولا بفتح  
الهزة كذلك قرؤها اذا وقت بعد لولا بفتح الهزة (لانه) (اى ما بعد لولا) (فاعل)  
(لفعل محذوف الفاعل) اى وقد عرفت ان الفاعل يجب ان يكون مفردا وما لا يجب ان يكون  
مفردا) يجب فيه الفتح (نحو لوانك قائم اى لو وقع قيامك) ولما فرغ من بيان الموضوعين الذين  
يجب فيهما احد الامرين شرع فى بيان ما يجوز فيه الامر ان فقال (فان جاز) (فى موضع)  
(التقدير ان) اى (تقدير المفرد وتقدير الجملة) (جاز الامر ان) اى احد الامرين (اى  
الفتح) حين يقدر مفردا (و) الاخر (الكسر) حين يقدر جملة وقوله (فى ان) متعلق بحجاز  
(الفتح) اى جواز الفتح معنى (على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا) بان تكون  
فى تأويل المفرد مبتدأ (والكسر) اى جواز الكسر (على تقدير جعلها) اى جعل تلك  
المادة (معها) اى مع اسمها وخبرها (جملة) (مثل من يكرمنى فانى اكرمه) وقوله (بما  
وقع) بيان للمثل يعنى المراد بمثل هذا التركيب انها اذا وقعت (بعد الماء الجزئية فان كان  
المراد من يكرمنى فاننا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع الجملة) فيكون المبتدأ مع  
خبره الذى هو الجملة الفعلية الجملة الجزائية فعلية واسمية فيجوز فيه التقدير ان (وان كان  
المراد من يكرمنى فجزاؤه اى اكرمه) يعنى بان يحمل مدخول ان فى تأويل المفرد خبرا او يقدر له  
مبتدأ (او اكرامى ثابت له) يعنى بان يحمل مبتدأ محذوف الخبر (وجب الفتح لانها) اى لان  
تلك المادة (وقمت فى موضع المفرد لانها امام مبتدأ) حيث يتعين فيجب فيه الافراد (او خبر  
مبتدأ) يجوز فيه الافراد والجملة فيجوز فيه الافراد بل يرجع لكونه اصلا فيه وقوله (و)  
منه (مثل قول الشاعر) شروع فى بيان موضع آخر يجوز فيه الامر ان وواسطه بين العاطف  
وبين قوله (واذا انه عبد القفا والهازم) ليكون اشارة الى انه معطوف على مدخول مثل  
والى انه مثال آخر وبيان لموضع آخر والى انه استشهد بقول فصيح وقوله (وما وقعت)  
بيان للمثل ايضا بالنسبة الى المعطوف يعنى المراد بمثل هذا الشعر انها اذا وقعت (بعد اذا  
المأخوطة فيجوز فيها) اى فى تلك المادة (الكسر) بناء على انها مع اسمها وخبرها جملة واقمة  
بعد اذا المفاجأة والفتح) اى ويجوز الفتح بناء (على انها) اى كلمة ان (معها) اى مع

اسمها وخبرها (مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عبوديته) يعنى تقديره في هذا البيت اذا عبوديته  
 (للقفا والهازم ثابتة) بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر فحينئذ يجب الفتح (وتام البيت  
 دو كنت ارى زيدا كاقيل سيدا . اذا انه عبد القفا والهازم، قوله ارى على صيغة المجهول)  
 يعنى يضم الهزلة (يعنى اظن وزيدا) بالنصب (مفعوله الثانى) ومفعوله الاول مستتر تحته  
 جعل نائبا (وسيدا مفعوله الثالث) فان ارى جعلت ظانا (وكا قيل) اى وهذه  
 الجملة (معتزة) دخلت بين الفعل ومفعوله الثالث يعنى ان ظنى كان موافقا لما اشتهر  
 بين الناس بانه سيد وليس كذلك حيث تحققت انه ليس بسيد فان من كان سيدا القوم  
 يكون خادهم وكونه خادما لاعضائه مناف للسيادة (ومنى كونه عبد القفا والهازم  
 انه لثيم يخدم قمامه) اى رأسه (ولهازمه اى هبته انزاعا كل ليمقام قفا ولهازمه واللهزمتان  
 عظيمتان فاثنتان في اللجين تحت الاذنين جمعهما) اى قال الهازم ولم يقل اللهزممتان  
 (بارادة) اى بسبب كون الشاعر مریدا بالجمع (ما فوق الواحد او بارادتهم مع حوالهما)  
 اى من الاعضاء التابعة لهما (تقليبا) ثم لما كان الحكم بجواز التقدير غير مختص بما ذكره  
 اراد ان يشير الى شموله فقال (وشبهه) وهو (بالجر عطف على) تركيب (اذا انه عبد القفا  
 الخ اى عبد القفا ومثل شبهه) اى فى جواز التقديرين فيه (وما وجد ذلك) اى زيادة وشبهه  
 (فى كثير من النسخ) ثم انه لما كان اشباهه كثيرة اراد ان يبين الشارح بعضها فقال (ففى جملة  
 اشباهه قوامهم اول ما اقول انى احمد الله) حيث جازى فى قوله انى التقدير ان جازى فيه انقراء ثان  
 بالفتح وبالكسر (فان جعلت ما) فى قوله ما اقول (موصولة) يعنى اول القول الذى (او  
 موصوفة) يعنى اول قولى (كان حاصل المعنى اول مقولتى تعين الكسر لان اول المقولات  
 انى احمد الله) اى هذا الكلام المركب بالتركيب الاسنادى (لا) اى لا يكون الحاصل (ح) المعنى  
 المصدرى) يعنى حمدى الله (فان المعنى المصدرى اعنى) بالمعنى المصدرى الذى ليس بمفرد  
 (الحمد) اى لفظ الحمد وهو (قول خاص) يعنى انه حمد استند الى المتكلم وتعلق بالله وانه مفرد  
 (وايس من جنس المقولات وان جعلت ما) اى فى قوله ما اقول (مصدرية) كان حاصل المعنى اول  
 اقوالى) فحينئذ (تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة  
 مع جملتها) يعنى الحمد (لا) اى لا يكون حاصله (ما هو من جنس المقول) كما كان الجمل الاول  
 ثم اشار الى صدق تلك الدعوى اعنى عدم تغير المكسورة وتغير المفتوحة بحكمهم بجواز  
 العطف على اسم المكسورة بالرفع دون المفتوحة فقال (ولذلك) (اى لاجل ان) كلمة (ان  
 المكسورة لا تغير معنى الجملة) التى دخلت هى عليها (كان اسمها المنصوب فى محل الرفع)  
 وهذا اشارة الى الحد الاوسط بين قوله لذلك وبين قوله جازا العطف بالرفع لان اسمها كان  
 فى محل الرفع وكل ما هو فى محل الرفع جازا العطف عليه بالرفع وقوله (لانها) علة للصغرى  
 سنى انما كان اسمها فى محل الرفع لاجل اى لكون ان المكسورة الذاحلة على تلك الجملة  
 (فى حكم المدم) فان جملة باقية على ما كانت عليه قبل دخولها (اذا فائدتها التاكيد فقط)

كلام المتكلم او اوله  
 وعليه حله الشارح  
 الرضى وجه وجه عليه  
 اهلا مقابلة بينه وبين  
 كونه بعد القول وبعد  
 الوصول بل ما تحت  
 كون انى ابتداء الكلام  
 وقدره عليه فى شرح  
 كلام المتن حيث قال  
 وكذا يكسر بعد القول  
 ويحتل ابتداء كلام  
 المتكلم لما قبل لوسط  
 كلامه وح قائل كونه بعد  
 القول والوصول لانها  
 وسطا كلام المتكلم ولا  
 يزده عليه الا عدم استيفاء  
 مواضع الكسر لان  
 منها كونه فى اول جملة  
 وقمت بها او حالا  
 او جواب قسم والمراد  
 بالقول ما يحكى به لا  
 القول بمعنى الاعتقاد  
 فانه فى حكم الفعل  
 والظن وذلك من جملة  
 الادغام اذ لا سبيل  
 الاختصاص اول الكلام  
 بآوله ما يقع به التكلم  
 فاه والارزم ان لا يكسر  
 ان فى قولك انكرم زيدا  
 انه فاضل وهذا باطل  
 بالاتفاق وما ورد من  
 انه يلزم النقاء المقابلة بينه  
 وبين كونه بعد القول  
 وبعد الوصول من سوء  
 الفهم لان الجملة المصدرية  
 بالقول قابل التى ليست  
 بهذه الصفة وكذا المو  
 سول بان الوقوع بعده  
 شان قابل خلاف ذلك  
 قوله حال كونها مع  
 جملتها فاعلة قبل به على  
 ان فى كلامه فاعلا ولا  
 لان ان ليس فاعلا ولا  
 مفعولا ولا مبتدأ ولا

اى تأكيد مضمونها فقط لانها تغيير مضمونها وجعلها فى حكم المفرد كما كان فى المفتوحة  
ولما ثبت كون اسمها فى محل الرفع (جازا المطف على محل اسم) (ان) (المكسورة) وقوله  
(من جهة انه فى محل الرفع) للإشارة الى ان جواز المطف يرتب على كون اسمها فى محل الرفع  
لا على عدم تغييرها الجملة بل ما يرتب عليه كون اسمها فى محل الرفع كما عرفت وان اهل المص  
منه حيث جعل لذلك متعلقا بجاز فى اول الوهلة وقوله (سواء كانت المكسورة مكسورة) توطئة  
للتعميم المفهم من قوله (لفظا وحكما) قوله (بالرفع) متعلق بقوله المطف وقوله (بان  
يكون المفتوحة) تفسير للمكسورة الحكيمة يعنى انما تكون مفتوحة فى الصورة ومكسورة  
فى الحكم بطريق ان تكون التى وقعت بالفتح (فى حكم المكسورة) فى جواز المطف المذكور  
(كما اذا وقعت) اى مادة الالف والنون (بعد العلم) وما يشتق منه مثال المكسورة لفظا (مثل  
ان زيد اقام وعمر و) مثال المكسورة حكما والمفتوحة صورة مثل (علمت ان زيد اقام وعمر و)  
عمر و) حيث جاز عطف عمر و فى المثابن بالرفع على اسم ان باعتبار محله الذى هو الابتداء وقال  
المصام ان النحاة اختلفوا فى هذا المطف فجعل بعضهم المطفوف عليه اسم ان وبعضها مجموع  
الاسم وكلمة ان ورجح المصنف الاول وتبناه الرضى واوضحه انتهى وقوله (فان فى هذا المثال)  
بيان لكون المفتوحة فى حكم المكسورة اعم من اللفظية والحكيمة لان كلمة ان فى المثال الثانى  
(وان كانت) اى لو كانت (مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون) اى لانها  
تكون (مع ما) اى مع المفعول الذى (علمت) اى تلك المفتوحة صورة والمكسورة حكما  
(فيه بتأويل الجملة) لانه ناب عن المفعولين والمفعولان اللذان قام مقامهما جملة (فصح ان  
يرفع المطفوف على اسمه محلا على محله) واعترض عليه بانه لا يكون مع ما علمت بتأويل  
الجملة لان مفعول علمت فى تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها تابعا  
مفعوليه كونه فى تأويل الجملة ولم يجوز السير فى المطف على محل اسم ان المفتوحة كذا  
فى المصام وقوله (دون) (ان) (المفتوحة) اما ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من  
المكسورة اى حال كون المكسورة متجاوزة وظهر لجاز يعنى جاز المطف بالرفع المكسورة  
لا فى المفتوحة ويؤيده تفسير الش بقوله (فانه لم يحجز المطف على محل اسمه) اى اسم ان  
المذكورة (بالرفع) متعلق بل يحجز وانما لم يحجز هذا المطف فى المفتوحة (فانها) اى لان المفتوحة  
(لما غيرت) اى المفتوحة (معنى الجملة) كما هو الاصل فيها (يصح فرض عدمها) اى لا يصح  
حينئذ ان يفرض عدم المفتوحة حتى يكون يفرض عدمها مبتدأ مرفوعا ويبنى ذلك الرفع  
ملحوظا كما فى المكسورة فان المكسورة لما لم تغير معنى الجملة صح الا يفرض عدمها وصحة  
فرض عدمها تقتضى بقاء فرض الرفع وفى المصام ان فى تخصيص جواز المطف بالرفع  
فى المكسورة خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا المطف فى المفتوحة مطلقا وما فى سائر التوابع  
مما سوى البديل فيجوز فيه الرفع عند الجرمى والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها وسكت  
الكل عن البديل ايضا ثم قال المصام والقياس ان يجوز فى كل التوابع انتهى ملخصا وقوله

مضافا اليه بل هى مع جملتها  
احد هذه الاشياء ويحتمل  
وان يكون مراد المص  
كونها احدها الاشياء  
فى المعنى فانها بمعنى الثبوت  
ومعنى عندى انك قائم  
عندى ثبوت قيامك  
فالمبتدأ فى التحقيق هو  
الثبوت الذى هو مدلول  
ان وهكذا البواقي  
ومفعول ما لم يسم فاعله  
مندرج فى الفاعل على  
اصطلاح غير المص  
ومندرج فى المفعول على  
اصطلاحه والمراد  
بالمفعول غير مفعول القول  
ومفعول باب علمت اذا  
دخل فى خبره لام الابتداء  
نحو علمت ان زيد اقام فانه  
يجب كسر هاء انما مفعوله  
والقياس ان يستثنى من  
المضاف اليه ما اضاف اليه  
حيث ولا حاجة مع ذكر  
المضاف اليه الى ذكر  
الجرور بحرف الجر نحو  
عجبت من انك قائم لانه  
داخل فى المضاف اليه عند  
المص كما عرفت فى تعريفه  
فالمضاف اليه فلم يفتح ذكر  
الجرور بحرف الجر كما  
يشعر به كلام الرضى وفيه  
ان الواقع فاعلا او مفعولا  
او مضافا اليه انما هو  
المجموع اعنى ان مع اسمها  
وغيرها فلا يصح دعوى  
كونها واحدا احدها  
الامور بتأويلها معنى  
الثبوت وفى بقية كلامه  
ايضا مجال مقال قوله  
وقالوا لولا انك الخ  
قبل خمس ذكره

(ويشترط) متعلق بمسائل ان المكسورة يعني ان جواز العطف بالرفع على اسم ان المكسورة  
 مشروط بشئ وقوله (في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع) اشار اليه يعني بشرط فيه  
 (مضر الخبر) (اي ذكر خبرها) اي الشرط ان يذكر خبر تلك المكسورة التي عطف على  
 اسمها بالرفع (قبل المعطوف) اي قبل ان يعطف عليه شئ وقوله (لفظا) تمييز من ذات  
 مقدرة بين المضاف والمضاف اليه في قوله مضى الخبر كافي قوله اعجبنى حسنه ابايعني مضى الخبر  
 سواء كان ماضيا مذكورا من جهة اللفظ (مثل ان زيدا قائم وعمر و) (او تقدير) اي او لم يكن  
 مذكورا لفظا بل يكون مذكورا من جهة التقدير (مثل ان زيدا وعمر وقائم خبر ان زيدا  
 لكونه مفردا فانه لو كان خبرا عنهم لما كان نفية ح وان كان مذكورا بعد المعطوف لفظا لكانه  
 في التقدير مقدم عليه) (اي ان زيدا قائم وعمر وقائم) وهذا تفسير التقدير المذكور وانما اشترط  
 مضى الخبر (لانه) اي لان الخبر (لوم يمس قبله لفظا ولا تقدير الزم اجتماع عاملين على اعراب  
 واحد) فان العامل في نصب لفظ زيد هو كلة ان والعامل في محله الذي هو الرفع هو العامل  
 المعنوي ولما كان خبر المعطوف والمعطوف عليه واحدا مرفوعا لزم ان يعمل في رفعه عاملان  
 احدهما العامل اللفظي والاخر العامل المعنوي (مثل ان زيدا) يعني مثال عدم مضى الخبر ان  
 زيدا (وعمر و ذاهبان فانه لاشك ان ذاهبان) اي لاشك في ان ذاهبان (خبر عن كل من  
 المعطوف) اي الذي هو عمر والمرفوع (والمعطوف عليه) وهو زيد المنصوب حيث اورد  
 بصيغة التثنية (فمن حيث انه) اي من حيث ان لفظ ذاهبان (خبر عن اسم ان) اي كلة ان وقوله  
 من حيث متعلق بقوله (يكون) وقوله (العامل) اسمه وقوله (في رفعه) حال من العامل او  
 متعلق بكون وقوله (ان) بكسر الهمزة خبر يكون يعني انه من هذه الحية يكون العامل في رفعه  
 لفظ (ومن حيث انه) اي ذاهبان (خبر عن المعطوف) وهو عمر والمرفوع (على اسمه) اي  
 على زيد المنصوب (يكون العامل في رفعه) اي رفع ذاهبان (الابتداء فيلزم اجتماع عاملين  
 اعني) اريد بالعاملين (ان والابتداء على رفعه وهو) اي اجتماع عاملين في لفظ واحد (باطل)  
 وخولف هذا الاشتراط (خلافا للكوفيين) فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضى  
 الخبر فان (ان) اي لفظه (عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر) اي واما الخبر عندهم فهو  
 (مرفوع بالابتداء) لا بان (كما كان) اي كما كان الخبر مرفوعا بالابتداء (قبل دخول ان  
 عليه) اي ذلك الخبر فلم يختلف العامل فيه حتى يختلف اثره (فلا يلزم) اي حينئذ (اجتماع  
 عاملين على اعراب واحد) وقوله (ولا اثر) اشارة الى عدم الفرق عند الجمهور في هذا  
 الحكم بين كون اسم ان معربا ومبني يعني لا فائدة موجودة (لكونه) (اي لكون اسم  
 ان) (مبني) في جواز العطف على محل اسم ان قيل مضى الخبر عند الجمهور يعني ان  
 الجمهور لما قالوا ان جواز العطف بالرفع على اسم ان مشروط بمضى الخبر لفظا او تقدير  
 وفرع عليه عدم جواز قولنا ان زيدا وعمر و ذاهبان للمحذوف في ذكره فخالف الكوفيون  
 اراد المصنف الاشارة الى اختلاف آخر بين جمهور البصريين وبين المبرد والكسائي

لولا ولو بالترغير  
 على الخالف فان المبرد  
 والكسائي زعمان ناهيه  
 لولا فاعل وزعم  
 الكوفيون ان ما بعد  
 حرف الشرط مبتدأ  
 وقدير الشيخ الرضي  
 حيث جعل قوله وقالوا  
 لولا جواب سؤال مقدر  
 وهو انه يجب بعد لولا  
 جملة اسمية فيجب كسر  
 ان ليكون الجملة اسمية  
 لانه مع غاية ضعف  
 السؤال لانه مرفوع سابقا  
 ان خبر لمبتدأ بعد لولا  
 محذوف قطعا وان الفتح  
 لا يوجب الفطرية لا يساعده  
 قوله ولو انك ولانه  
 فاعل لانه لا سؤال بعده  
 والظاهر انه لا ترش في  
 هذا الكلام ولا رد على  
 احداهما لا يشيد الا بفتحها  
 بعد لولا ولا يخالف في  
 ذلك بل هو كما ذكره  
 الرضي على ما يدل عليه  
 صريح كلامه ان حيث  
 قال اردنا انما بعد لولا  
 من الواو اسمها وغيرها  
 انما هو في موضع المبتدأ  
 ولا يقدر جملة مسته  
 فتكسر لانه لو كان ك  
 لكان يجب عند حد  
 ان يقول لولا زيدا قائم  
 لا كرمك وهو قيد  
 جائز واذا ثبت ان خبر  
 المبتدأ لا بد من حذوه  
 فاذا وقعت قائما تقع  
 في موضع المبتدأ خاصة  
 فلذلك وجب الفتح  
 واما لو انك انطلقت  
 لا نطلقت وشبهه فيقع

فان الجمهور ذهبوا الى ان الخبر اذا مضى على العطف لفظا او تقديرًا جاز العطف على اسمها بالرفع سواء كان الاسم مبنيا او معربا واذالم يعض الخبر عليه لا يجوز العطف على اسمها سواء كان الاسم مبنيا او معربا فوافقهم المبرد والكسائي في الحكم بالجواز عند وجود الشرط سواء كان اسم معربا او مبنيا وفي عدم الجواز اذا كان معربا وخالف في الثاني اذا كان مبنيا فاشار بقوله ولا اثر الى ان حكم الجمهور عام وشامل في الصورتين ثم فرع عليه قوله ( فلا يجوز عندهم ) يعني لا يجوز عند الجمهور ( انك وزيد ذاهبان ) لانه لم يوجد فيه شرط الجواز وهو مضى الخبر مع كون اسم ان مبنيا فلما فائدة في بناءه لدفع الاشتراط وهذا محل الاختلاف في الجواز وعدمه وقوله ( كما انه لا يجوز ان زيد او عمرو ذاهبان ) وهذا محل الاتفاق في عدم الجواز وقوله ( فان المحذور المذكور ) اشارة الى دليل الجمهور يعني انما يفيد كونه مبنيا للجواز لان المحذور الذي ذكره وهو اجتماع عاملين في لفظ واحد ( مشترك بينهما ) اي بين كونه معربا مبنيا ( خلافا للمبرد والكسائي ) ( فانهما يجوزان ) وقوله ( في مثل انك وزيد ذاهبان ) اشارة الى محل الخلاف يعني انهما يجوزان ( العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر ) اذا كان اسم ان مبنيا وانما يجوزان فيه ( فانه ) اي الشأن ( لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة ) اي لما لم يكن اسمها معربا لم يكن اعرابه الذي هو اثرها ظاهرا بسبب واسطة ( بنائه ) اي بناء الاسم يعني لكونه مبنيا ( فكأنها ) اي فصارت كلمة ان مشابهة للتي ( لم تعمل فيه ) اي في اسمه في الصورة وان كانت عاملة فيه مؤثرة في محله ( فلا يلزم المحذور المذكور ) وهو اجتماع عاملين وكان الجمهور لم يفرقوا في المحذورين التأثير في اللفظ والتأثير في المحل وفرق بينهما ( ولكن ) اي كلمة لكن التي من الحروف الستة ( في جواز العطف على محل اسمه ) اي اسم لكن ( كذلك ) ( اي مثل ان ) يعني ان هذه المسئلة وهي جواز العطف على محل اسمه مشتركة بين ان المكسورة وبين لكن وانما كانت كذلك ( لانه ) اي لان حرف لكن ( لا تغير معنى الجملة عما ) اي عن الحال التي ( كانت ) اي تلك الجملة ( عليه قبل دخوله ) وانما لم يغير ( فان معناه ) اي معنى لكن ( الاستدراك ) وهو دفع توهم تولد من السابق ( وهو ) اي الاستدراك ( لا ينافي المعنى الاصل ) اي لا يكون منافيا للمعنى الذي كان في الجملة قبل دخوله ( كما انه ) اي كما ثبت انه ( لا ينافيه ) اي المعنى الاصل الذي كان قبل الدخول ( التأكيد ) يعني في ان المكسورة ( فيجوز ) اي اذا لم تغير الجملة وبقي معناها الاصل في لكن كما بقي في ان يجوز ( اعتبار محل اسمه ) اي الذي هو الابتداء الخ فانه قبل دخولهما كان مبتدأ سرفوعا فقيت راحته بعد دخولهما ( وعطف شيء عليه ) اي على اسمها ( بالرفع ) مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر حيث عطف بكر بالرفع على اسمه الذي هو عمرا وكان رفعه ناعما بالرفع محله الذي بقي ( ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها ) اي اسم سائر الحروف بل خص الجواز بالحرفين فقط ( لعدم بقاء المعنى الاصل فيها ) اي فيها عداها من الحروف ( فلا يعتبر محل اسمها ) اما في ان نظاهر واما في

ايضالا ان وما عملت فيه قائل بالفعل المقدور بعدلو اي لو ثبت انك منطلق لا نطلقت فلذلك وجب النفع هذا كلامه وبذلك تبين وجه الانيان بل وانك ايضا وانما بما ساعد ذلك واما القول بانه قد علم بما سبق الخ فهو محط وقوله وان النفع لا يوجب الفعلة من سوء الفهم فان السؤال ليس بايجاب الاسمية الكسر قوله لو انك قائم هذا سهو من الناسخ والصواب قمت قوله لانها اما مبتدأ او خبر قيل اقتصر الرضى على الاول والثاني من زوائد الشارح وكان الرضى لم يلتفت اليه لاستزائه الحذف قبل الحاجة لكن في كونه مبتدأ بحيث لانهم اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتأخير وبالجملة قوله او اكرامى ثابت له يومه تقديم الخبر مؤخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر ثم اتى القائل بسؤال وجواب ما فان قلت خبرا مبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يمدح المسمى من مواقع المفرد كما عد المبتدأ والمقول قلت الخبر فجزاء

كأن لان كون اسمه مشبها حادث بعد دخولها واما ليت ولعل فلانها تغيرا لهما  
من الاخبار الى الانشاء والله اعلم ثم ذكر فرعا آخر على عدم تغير المكسورة للجملة التي  
دخلت عليها وتغير المفتوحة لها فقال (و) (ايضا) فتقوله ايضا اشارة الى ان قوله (لذلك)  
معطوف على قوله (ولذلك جازه) (اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة  
اي ولا لاجل ان المفتوحة (تغيره) يعني لاجل مجموع الامرين (دخلت اللام) اي جاز  
دخول اللام (التي هي) لتأكيدها معنى الجملة (مع المكسورة) اي مع ان المكسورة (التي  
هي) اي تلك المكسورة (ايضا) اي كاللام (لذلك التأكيده) اي لتأكيده الذي استفيد  
من اللام وهو تأكيده معنى الجملة ولو لم تكن الجملة باقية على حالها لم يحز تأكيدها باللام  
لان التأكيده فرع وجود المؤكد (دونها) (اي دون المفتوحة) وهو ظرف مستقر حال من  
المكسورة اي دون المفتوحة وهو اي حال كون المكسورة في هذا الحكم يعني جواز دخول  
اللام متجاوزة للمفتوحة وانما لم يحز دخولها على خبر المفتوحة (لكونها) اي كون المفتوحة  
مع اسمها وخبرها (يعني المفرد فلا يجتمع معها) اي لكون المفتوحة كالمفرد لا يجوز  
ان يجتمع مع المفتوحة (ما) اي اللام الذي (هو التأكيده معنى الجملة) اذ لا مؤكدا فلان تأكيده  
وقوله (على الخبر) متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على  
خبرها) يعني خبر المكسورة (نحو ان زيد القائم (او) ووسط الشق قوله (دخلت) ليكون  
اشارة الى ان قوله (على الاسم) معطوف على قوله على الخبر (اي على اسمها) يعني على اسم  
المكسورة ولما كان بين دخولها على الخبر وبين دخولها على اسم فرق وهو ان دخولها  
على الخبر اذا لم يفصل ودخولها على الاسم (اذا فصل) على صيغة المجهول ونائب فاعله  
راجع الى مصدره يعني دخولها على الاسم وقت وقوع الفصل (بينه) (اي بين الاسم)  
(وبينها) (اي بين ان) وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان (نحو ان في الدار لزيدا)  
ومن قوله تعالى (ان في ذلك لاية) واسئلهما او ظرف لتعلق الخبر نحو ان في الدار لزيدا قائما  
ولا يدخل على الخبر الماضي المنصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا على  
حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المقتضية عن الخبر فلا يقال ان  
كل رجل لو ضيمته وقد يتكرر اللام في الخبر المتعلق نحو ان زيد الصنك لراغب ويدخل على  
انفسها اذا قلبت همزته هاء كقائه فيقال لهنك قائم كذا نقله العصام عن الرضى (او)  
وسط الشارح قوله (دخلت) ليكون اشارة الى ان قوله (على ما) (وقع) معطوف  
اما على قريبه الذي هو قوله على الاسم او على بعيد الذي هو قوله على الخبر يعني وايضا يجوز  
دخول اللام على الاسم الذي وقع (بينهما) (اي بين اسمها وخبرها) وليس باسم وخبر  
بل متعلق بالخبر (نحو ان زيد الطامك آكل) فاسمها زيد او خبرها آكل وليس فيه لام بل  
اللام في الطامك الذي هو مفعول آكل (وانما خص دخل اللام) اي وانما اقتصر جواز  
دخول اللام (بهذه الصور) يعني دخولها على الخبر في صورة تأخره عن الاسم ودخولها على

لا يصح جملة لكن المطلق  
خبر مبتدأ في مقام  
تعديل وجوب التبع  
قاصر وانت خبر بان  
ما زعمه من زوائد  
الشارح قدس سره  
قد صرح بالصحة حيث  
قال ان اردت قانا  
اكرمه وجب الكسر  
لانه وقعت في موضع  
الجملة وان اردت من  
يكرمني فجزاؤه اني  
اكرمه وجب الفتح  
لانه وقعت في موضع  
المفرد لانه خبر مبتدأ  
هذه عبارته وما  
اورده على الاول  
ناش من عدم الفرق  
بين المذكر وغيره  
ومن الذحول مما  
اذا كان احد ركبي  
الجملة لا يكون ان  
الداخلة عليه الامتوحة  
وبذلك تبين بطلان  
قوله يوم الخ لانه  
لا يتحقق الالتباس فيه  
سواء قدر الخبر مؤخر  
او مقدما على انه لا ايهام  
فيه بل هو صريح في  
تقدير الخبر مؤخر  
كذا فعل الرضى  
ونسبة القصور من  
افتش القصور لان  
القمام لا يحتمل  
التقدير لكون الخبر  
فيه محولا على  
المذكور في المثال قوله  
وشبهه اتبع اشباهه  
واجدرها بالتعريف

الاسم في صورة تقديم الخبر عليه للاحتراز عن توالي حرفي التأكيذ (لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التأكيذ والابتداء اعني) اي بحرفي التأكيذ (ان المكسورة واللام) يعني ان هذه لان الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء في التأكيذ والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء (وهم كروا ذلك) اي التحاة كروا اجتماع ان مع اللام متواليين (واختاروا تقديم ان) يعني انهما كاسا متساويين في الاقدام في افادة التأكيذ فايهما يقدم يلزم الترجيح بلا مرجح لكنهم اختاروا تقديم ان (دون اللام ترجيحاً للعامل) اي الذي هو ان (على ما ليس بمامل) وهو اللام لان العامل اخرى بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفاً اذا الحرف ضعيف العمل (و) (دخول اللام) (في لكن) (على اسمها وخبرها او على ما بينهما) اي بين اسمها وخبرها كدخولها في ان وانما غير العبارة وفسره بالدخول ليكون اشارة الى ان قوله (ضعيف) خبر للمبتدأ المحذوف الذي دل عليه قوله دخلت وانما كان ضعيفاً (لانها وان لم يتغير معنى الجملة) كحرف ان لكنها (لا توافق اللام) اي لا تكون موافقة ومساوية مع (مثل ان) اي لموافقة ان (في معناه الذي هو التأكيذ) وقد جاء مع ضعف في قول الشاعر (ولكنني من حبه المصيدة) الضمير عائد الى ليل والمصيد من عمدة العشق اذا اقله وقيل هو من ان كسر قلبه بالمودة واجيب عنه بان اصله ولكن اتى فقلت حركة الهزة الى التون وحذفت التون الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت التون في التون كذا في بعض الشروح ثم شرع المصنف بعد بيان خواص كل من المكسورة والمفتوحة في بيان المسائل المتعلقة بتخفيفهما فقال (وتخفف) (ان) (المكسورة) وترك لفظ قد للاشارة الى ان تخفيفها شائع كثير كشديدها وانما تخفف (لثقل التشديد) وقوله (وكثرة الاستعمال) بالجر عطف على قوله لثقل من قبل عطف الملة عن الملول يعني انما حصل ثقل التشديد لكثرة استعمالها في الكلام (فيلزمها) عطف على تخفف بالفاء للاشارة الى ان اللزوم متفرع على تخفيفها يعني اذا تخفف يلزم (بعد التخفيف) (اللام) في خبرها اما قبل التخفيف فدخولها غير لازم بل جائز (و) (حينئذ) اي حين اذا كانت مخففة (يجوز الفاؤها) اي ولا يلزم الفاؤها كلزوم اللام (اي ابطال عملها) انظام مع بقاء معناها (وهو الغائب) يعني كما يجوز الفاؤها بجوز اعمالها لكن الالفاء غالب استعمالها وانما كان الالفاء غالباً على الاعمال (لفوات بعض وجوه مشابعتها) اي مشابعتها الحاصلة بالفعل) وانما قال ببعض وجود لانه لم يفت جميع وجوه مشابعتها لبقاء معناها الذي هو من جملة تلك الوجوه (كفتح الاخر) يعني مثال المشابهة الفاتحة كون آخرها ساكناً (وكونها) اي وكونها (على ثلاثة احرف) قائما لما خففت وبقيت على حرفين فانت المشابهة التي هي كونها على ثلاثة احرف كالفعل وقوله (كما يجوز اعمالها) بيان لتحقيق معنى يجوز يعني انه كما يجوز الفاؤها يجوز اعمالها وبيان لجواز علة الاعمال حيث قال (على ما هو الاصل) يعني الاعمال مبنى

( على )

لكثرة استعماله وخفاء اصله لا جرم قال الله تعالى لا جرم ان لهم النار بالفتح فلا رد للكلام السابق عند الخليل وزائدة كما لا اقسام عند الرضى لان في جرم معنى القسم وجرم فصل ماض عند سيويه الخليل وفسره سيويه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وروى فيه من الرب لا جرم على وزن الرشد فني لا جرم ان لهم النار لا قطع من ان لهم النار فهو كلابد بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم لتأكيذ الذي فيه حق يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لا يتك ولا جرم انك قائم بالكسر فالفتح بعده نظر الى الاصل والاكسر نظر الى ارض التسمية وحكي الكوفيون فيه تغيرات اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لا في الحالين وزيادة ان وذا قبل جرم وتبديل همزة ان بالعين فما يتخفن به لا من ذا جرم ان زيدا قائم وفيه ان ذلك لا يبنى ان بعد من جملة اشياء ذلك فغلام

على حالها التي هي الاصل فيها (ولهذا) اى ولكون الاعمال اصلا فيها (لم يذكره) اى لم يذكر المصنف الاعمال (صريحا) بان يقول يجوز لناؤها واعمالها بل ذكره ضمنا لانه الطرف الاخر للجواز وقوله (واللام) شروع في وجه قوله فيلزمها اللام يبنى ان دخول اللام في خبرها (على كلا التقديرين) يبنى الالف والاعمال (لازم لها) اى للمكسورة (اما في الالف) اى اما لزمها في تقدير الالف (فللفرق) اى فلتحصيل الفرق (بين المخففة) اى بين كون ان حال كونها مكسورة الهزرة وساكنة التون فانها بعد التخفيف انتقلت الى تلك الصورة فصورة ان التي بمعنى النفي كذلك فاحتيج الى فارق بينهما فجمعت اللام لازمة للمخففة حتى يحصل الفرق بينهما (و) بين (النافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم) في الاول للنفي اى ما زيد قائم لعدم اللام في خبرها وفي هذا مخففة لدخولها في خبرها وهذا الالتباس حاصل في الحقيقة على هذا التقدير لان زيد مرفوع في الصورتين (واما) لزومها (في الاعمال) مع انه لا الالتباس فيه بينهما على هذا التقدير لكون زيد منصوبا في المخففة ومرفوعا في النافية (فلطرد الباب) اى وليكون باب المخففة مطردا وجاريا على نسق واحد من غير فرق بين النافيا واعمالها وقوله (ولان) معطوف على قوله فلطرد يبنى لزوم الدفع على تقدير الاعمال وان لم يقع الالتباس فلطرد الباب وان وقع فلدفع الالتباس لان الالتباس قديع ذلك التقدير لان (كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي) حتى يكون قرينه على كونها مخففة عند نصب ونافية عند الرفع وعدم ظهور الاعراب اللفظي اما (لكون اعرابا تقديرية) كما تقول ان موسى لقائم وان موسى قائم (اولكونه) اى واما لكون الاسم (مبنيا) كما تقول ان هو القائم وان هو قائم ومنه قوله تعالى وان هو الاوحى يوحى فانها نافية لعدم اللام وقوله تعالى وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين فانها مخففة لدخول اللام (وهذا) اى لزوم اللام في المخففة على الاطلاق يبنى سواء ظهر الاعراب او لم يظهر (خلاف مذهب سيويه وسائر النحاة قائم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل) قال ابن مالك هو حسن لانه يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية وقال الرضى فعلى قوله يلزم اذا كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا وذهب المصنف الى مذهب الاطلاق ولذا احتج الى التوجيه باطراد الباب وقوله (وبجوز) تفرغ آخر للتخفيف يبنى انها اذا خففت يجوز (دخولها) (اى دخول) ان (المخففة) (على فعل من افعال المبتدأ) (اى من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة الافعال الى المبتدأ لادنى ملائمة لان المناسبة بين تلك الافعال وبين المبتدأ هي كونها مختصة بالدخول عليه وانما زاد الشارح قوله والخبر لدفع توهم اختصاص دخولها على المبتدأ دون الخبر حتى يرد عليه بان هذا الكلام غير شامل على الفعل الذي دخل على الخبر فانه كما جاز قولنا ان كان زيد لقائم جاز ايضا ان كان قائما لزيد وقوله لا غير بالنظر الى غيرها من الافعال يبنى ان

انضموا واحقا بالعرض  
له لان الغالب بعده الفتح  
كما صرح جوابه والقول  
بان لا رد لما سبق عند  
التحليل غلط والصحيح  
مؤكد والرضى ليس  
اول من قال بكونها  
زائدة بل هو قول  
غير التحليل والرضى  
ليس ممن يقطع به  
بل ممن يجوز كلا  
الاحتمالين وبرجح  
قول التحليل كما هو  
الظاهر من كلامه  
والقول من القراء  
محتاج الى البيان والقول  
القديم من مذهب القراء  
لا جرم كلمة كانت في  
الاصل بمعنى لا بد ولا  
مجاله لانه يروى من  
العرب لا جرم والفعل  
والفعل يشتر كان في  
المصادر كالرشد  
والرشد والضل والضل  
والجرم القطع اى لا  
قطع من هذا كما ان  
لا بد بمعنى لا قطع من  
هذا كما ان لا بد بمعنى لا  
قطع فكثرت وجرت  
على ذلك حتى صارت  
بمعنى التمسك للتأكيد  
الذي فيها وما حكماء  
الكوفيون من العرب  
وجوه لا جرم ولا  
ذا جرم قوله جاز المطف  
على اسم ان قيل  
الظاهر لجاز ليرتبط  
بما قبله وكانه حفظ



المكسورة المخففة لا تدخل الاعلى ذلك الافعال ولا تدخل على غيرها من الافعال وانما زاد الشارح قوله «ولا غير» وفسره مراد المصنف بقربة المقابلة اعنى قوله خلافا للكوفيين فى التعميم يعنى ان البصريين خصصوا دخولها على تلك الافعال والكوفيين عموما لتلك الافعال ولغيرها. ومثال افعال المبتدأ والخبر (مثل كان وظن واخواتهما) وفى هذا اشارة الى ان تلك الافعال على نوعين احدهما من الافعال الناقصة مثل كان وكذا مثل عسى وكاد والاخر من افعال القلوب مثل ظن وعلم واعلم وغيرها وانما جاز دخولها على تلك الافعال دون سائرهما (لان الاصل) اى فى ان (دخولها) اى دخول ان حال كونها مشددة (عليهما) اى على المبتدأ والخبر قائما فى قولنا ان زيدا قائم داخل على المبتدأ والخبر (فاذا فات ذلك) يعنى اذا عدل عن الاصل بسبب كونها مخففة وبالفاء عملها بسبب انعدام المشابهة (اشترط ان لا يفوت دخولها) اى جمل عدم فوت دخولها عليهما بالكلية شرط لانه وان فات دخولها على نفس المبتدأ والخبر رعاية لصورتها (على ما) الى على الفعل الذى (يقضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان) اى وان امتنع دخولها عليهما حال كونها عاملة ومؤثرة فيهما لكن لم يمتنع دخولها على ما هو مؤثر فيهما وهو تلك الافعال مثال ما دخلت على كان (كقوله تعالى وان كانت لكبيرة) ومثال ما دخلت على ظن كقوله تعالى (وان لفظك لمن الكاذبين) (خلافا للكوفيين فى التعميم) يعنى ان البصريين انكروا التعميم والكوفيين ائتموه وقوله (اى فى تعميم الدخول) اشارة الى محل الخلاف وهو تعميم الدخول والتخصيص وقوله (وعدم تخصيصه) بالجر عطف تفسير لقوله فى تعميم الدخول يعنى ان مراد الكوفيين من جواز التعميم عدم تخصيص دخولها (بدواخل) اى بالافعال التى هى من دواخل (المبتدأ والخبر) وقوله (لا فى اصل الدخول) اشارة الى فائدة قوله فى التعميم اذ الاختلاف بينهما فى ذلك التعميم لا فى اصل الدخول بان يقول البصريون بانها تدخل (على الفعل) والكوفيون يقولون انها لا تدخل على فعل اصلا وليس المراد من محل الخلاف ذلك (قانه) اى لان جواز الدخول على الفعل (متفق عليه) اى بين الفريقين (فالكوفيون خالفوا) اى انما خالفوا (البصريين فى تجوز دخولها) اى دخول المخففة المكسورة (على غير دواخلهما) اى على الفعل الذى هو غير دواخل المبتدأ والخبر وقوله (متمسكين) اشارة الى بيان تمسك الكوفيين فى جواز التعميم اى انهم خالفوهم فيه حال كونهم متمسكين (بقول الشاعر بالله ربك ان قلت لمسلماء وجبت عليك عقوبة المتعمد) يعنى اقسام بالله الذى هو ربك انك قلت لمسلماء فوجبت عليك عقوبة من قتل مسلماء عمد او هو القصاص قالوا حيث دخلت المكسورة المخففة فى هذا القول على فعل قلت مع انه ليس من دواخل المبتدأ والخبر فاجاب بقوله (وهو شاذ) اى هذا البيت شاذ (عند البصريين) (وتخفف المفتوحة) يعنى انه كما تخفف المكسورة تخفف المفتوحة ايضا واليه اشار بقوله (كالمكسورة) وقوله (فتمثل) اشارة الى محل الفرق بين المكسورة والمفتوحة فان المكسورة يجوز الناقضا واعمالها بخلاف المفتوحة

(قائما)

كتابة المتن وامرض من الربط وقد جاز كما فعله الهندى ولعل الواو والفاء سقط من قلم النسخ واما جمل كان من حروف المشبهة بالفعل فمع ما فيه من الركاسة بآياه قوله من جهة انه فى محل الرفع قوله حيث يكون مع ما حملت فيه الخ قيل رد ذلك بان مفعولى علت فى تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة ما يتعلق بها ثانيا من مفعولى كونه فى تأويل الجملة والجواب النع قوله ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبينا فى جواز الخ قال الشيخ الرضى الكسافى مع باق الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز المطف على محله لان كون شى واحد خبرا لاسمين متفارا لا عراب تفارا ظاهرا مستنكر بخلاف كونه خبرا عن اسمين غير مخالي الامراب قانه ليس بتلك المثابة من الاستكثار وليس بناه عدم الجواز فى ان زيدا ومرو قائمان

فانها (عند التخفيف) تعمل (على سبيل الوجوب) (في ضمير شان مقدر) فلا يجوز  
 التاؤها كالمكسورة ولما اوجبوا في المفتوحة العمل بعد التخفيف ولم يوجبوه في المكسورة  
 اراد ان يبين سبب الفرق بقوله (والسبب) يعني ان السبب (في تقديره) اى في تقدير ضمير  
 الشان حتى لا يخلو عن العمل ولم يقدروه في المكسورة ولم يبالوا بخلوها عنه فاما الفرق  
 بينهما فقال ان الفرق بينهما ان المفتوحة اكثر مقتضيا للعمل من المكسورة وذلك لاقضاء  
 (ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به) اى بالفعل (كاسبق) اى سبق  
 ذكره ضمنا ان مشابهة المفتوحة بالفعل زائدة بوجه آخر على المكسورة وهو كون اول  
 حروفها مبني على الفتح كالفعل حتى انه في بعض المواضع لم يفرق من الفعل في مثل قوله  
 ان زيد فان قرئ زيدا بالنصب علم انه حرف وان قرئ بالرفع علم انه فعل ماض وزيد  
 فاعله من ان يثن انا والمكسورة ليست بهذه المثابة في المشابهة وهذا دليل لكن يؤيده  
 الاستعمال وقوله (واعمال المكسورة) شروع في دليل آخر على ايجاب عمل المفتوحة  
 وهو ان عمل المكسورة (بعد تخفيفها في سعة الكلام وقع كقوله تعالى ه وان كلا لما  
 لبو فينهم) اى على قراءة تخفيف لما (واعمال المفتوحة) يعنى بخلاف المفتوحة فان اعمالها  
 (بعد تخفيفها لم تقع في سعة الكلام ويلزم منه) اى من اعمال الاضعف وعدم اعمال الاقوى  
 في سعة الكلام (بحسب الظاهر) اى بحسب كون معمولها ملفوظا (ترجيح الاضعف)  
 وهى المكسورة (على الاقوى) وهى المفتوحة (وذلك) اى ترجيح اضعف على الاقوى (غير  
 جائز قد دروا) اى فلذلك المحذور قد دروا (ضمير الشان حتى يكون) اى ذلك المقدر (اسما  
 للمفتوحة بعد تخفيفها) ليظهر ترجيحها على الاضعف اذ ارجح باعمالها في سعة الكلام حين  
 وجد معمولها ملفوظا فارجح الاقوى عاينها بانها سوا وجدوا ولم يوجدوا واعملوا ولم يعملوا  
 فمعمولها موجود بالثبت وهو ضمير الشان المقدر وقوله (والجملية) بالرفع معطوف على اسم يكون  
 اعنى المستتر تحته وذلك جائز لوجود الفصل يعنى قد دروا ضمير الشان حتى يكون ذلك  
 المقدر اسما والجملية (المفسرة) بكسر السين (لضمير الشان خبرها) اى للمفتوحة (فتكون  
 عاملة) اى حتى حصل بذلك التقدير وبذلك جمل عملها (في المبتدأ والخبر كما كانت)  
 اى تلك المفتوحة عاملة (في الاصل فهى) اى المفتوحة حينئذ (لا تزال عاملة بخلاف  
 المكسورة فانها) اى المكسورة (قد تكون عاملة) كما في تلك الاية (وقد لا تكون)  
 كما في حال الالفاء (والعمل) اى عمل المكسورة في السعة (فى) الاسم (الظاهر  
 وان كان) اى ولو كان ذلك العمل (اقوى من العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى  
 المقدر يقاوم العمل فى الظاهر) فترجح المفتوحة القوية بدوام العمل على المكسورة التى  
 ليست بتلك القوة اذ دوام العمل فى كل وقت يرجح على العمل (فى وقت دون وقت فلا  
 يلزم) اى حينئذ لا يلزم (ترجيح الاضعف على الاقوى) ثم شرع فى بيان فرق آخر بين  
 المكسورة والمفتوحة فقال (قد دخل) (اى المفتوحة) يعنى ان المكسورة لما يجوز دخولها بعد

عنده على انه يلزم  
 اجتماع عاملين على  
 معمول واحد فى اثر  
 واحد لان العامل فى خبر  
 ان عنده ما كان قبل  
 دخولها وما ذكره  
 المص مستندا الى  
 المبرد والكسائى لا  
 يوافق كتب النحو  
 هذا ولا يذهب  
 عليك ان عبارة  
 المص توجه خلاف  
 المص حيث قال  
 خلاف المبرد  
 والكسائى فى مثل  
 ائتك وزيد ذاهبان  
 لانه يشتر بانهما  
 لا يجانقان فى اتقاء  
 اثر البناء مطلقا  
 بل فى قسم من البناء  
 بان يكون المبنى هو  
 المضمر قالوا ضع  
 ترك فى لينصرف  
 الخلاف والنسالة  
 كلاهما الى الحكم  
 هكذا قيل ولا يخفى  
 ان ما استند الى الرضى  
 من القبول بان  
 ما ذكره المص  
 مستندا الى المبرد  
 والكسائى لا يوافق  
 مكتب النحو كدب  
 صريح قال الرضى  
 صرح بان ما استند  
 المص الى الفراء  
 مذهب الفراء حيث  
 قال الظاهر ان هذا  
 مذهب الفراء  
 والاطلاق مذهب  
 الكسائى كما هو مذكور  
 فى كتب النحو وقوله

انتخفيف على الفعلية التي فعلها من دواخل المبتدأ والخبر والمفتوحة ليست كذلك فان  
المفتوحة المخففة لما عملت في ضمير الشأن المقدور وكانت الجملة التي بعدها تفسير لذلك الضمير  
فبناء على هذا جاز دخولها (على الجملة) (الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشأن) (مطلقا)  
(سواء كانت) أي تلك الجملة (اسمية) نحو شاهدان لا اله الا الله (او فعلية وداخلا) أي على تقدير  
كونها فعلية سواء كان (فعلها) من الفعل الذي (على المبتدأ والخبر او غير داخل) على المبتدأ  
والخبر (وشذا عملها) (أي اعمال المفتوحة المخففة) (في غيره) (أي في غير ضمير الشأن  
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها) أي اعمال المفتوحة (في الضمير في السعة) أي في سعة  
الكلام (نحو قولهم اظن انك) يسكون النون مخففة (قائم واحسب انه) يسكون النون مخففة  
ايضا (ذاهب وهذه) وهو اشارة الى اعمالها في الضمير وانت باعتبار الخبر وهو قوله (رواية  
شاذة) أي خارجة عن القياس (غير معروفة) بل المعروفة بتشديد النون فيهما (واما  
في الضرورة) يعني اما اعمال المفتوحة المخففة في غير ضمير الشأن (جاء) أي كلام البلغاء  
(في المضمرة فقط قال الشاعر فلو انك) تخفيف النون (في يوم الرخاء سأنتني) فراقك لم يخل  
وانت صديق) لرعى بالقصر مصدر رعى البال أي واسع الحال وفي الصحاح يقال رعى البال  
أي واسع الحال بين الرخاء بالمد والصديق يستوي فيه المذكر والمؤنث تشبيها به بفعل بمعنى  
المفعول يصف الشاعر نفسه بالجود وموافقة الحبيب ويقول لو انك يا محبوب في الرخاء والسعة  
الذي لا يوجب الرقة سأنتني ان افارقك اجيبك لكرهتي لرديؤالك وحر صاعلي رضاكم  
شرع في بيان اللوازم التي تلزم المفتوحة فقال (ويلزمها) (أي المفتوحة المخففة) وهذا تفسير  
لضمير المنصوب وقوله (حال كونها مقرونة) للاشارة الى ان قوله (مع الفعل) حال من مفعول  
يلزم وقوله (أي الفعل المتصرف) تفسير للفعل الذي تقارنه وانما قال حال كونها مقرونة ولم يقل  
حال كونها داخلة لان تلك المخففة ليست بداخلة في الفعل بل هي داخلة في ضمير الشأن المقدور كما  
صرفت ايضا اشارة الى ان المراد به هو الفعل المتصرف بقرينة ذكره مطلقا فانه يصرف الى الكامل  
الذي هو المتصرف أي الذي له مصدر وقرينة لزوم ما سيأتي من الحروف اليها التحصيل الفرق  
بينها وبين المصدرية لا اشتراكهما في الدخول في الفعل والذي يحتاج الى الفرق هو الفعل الذي  
له مصدر وهو الفعل المتصرف (بخلاف غير المتصرف مثل) قوله تعالى (وان ليس للانسان  
الا ما سعى) وقوله تعالى (وان عسى ان يكون قدا قرب اجلهم) (فان لفظ ان في المتأين  
مخفف قطعا ولا يحتمل المصدرية فانه لا مصدر ليس وعسى حتى يحتملها ولا حاجة الى  
الفرق فلا يلزم ما يلزم مع المتصرف وقوله (السين) بالرفع (فاعل يلزمها) يعني يلزم السين  
وما ذكره بعد اذا كانت مقرونة مع الفعل المتصرف (نحو) قوله تعالى (د علم ان سيكون منكم  
مرضي) فالمخففة في هذه الآية دخلت على الضمير المقدور وحالة ان سيكون مفسرة له  
وعلاوة كونها مخففة هي دخول السين في ذلك الفعل فانه لو كان التركيب علم ان يكون الغير  
السين لم يفرق بين كونها مخففة وبين كونها مصدرية فانه لما كان للفعل ههنا مصدر وهو الكون

(احتاج)

ان عبارة المصدر  
خلاف المتعدي كما  
تري نعم اما كانت  
الثابت عند المصدر  
الخلاف في مطلق المبنى  
كان الانسب الاكتفاء  
بقوله خلافا للمبرد  
والكسائي قوله فلا  
يلزم المهدور المذكور  
يعني به ما سبق من  
لزوم اجتماع عاملين  
على امراب واحد  
وفيه نظر اما اولا  
فلان حلة امتناع  
ذلك ان عامل النهو  
عندهم كما يؤثر الخلق  
والاثر الواحد الذي  
لا ينجزه لا يصدر عن  
مؤثرين مستقلين  
في التأثير كما هو  
المذكور في علم  
الاصول لانه يستغنى  
بكل واحد منهما  
عن الآخر فيلزم  
من احتياجه اليهما  
مما استغناؤه عنهما  
معاً وذلك قائم  
سواء ظهر الامراب  
او لم يظهر واما  
ثانيا فلان العامل عند  
الكسائي في خبر ان  
ما كان تاما في خبر  
المبتدأ لان ان  
واخواتها لا تمل عند  
الكوفيين في الخبر  
فالمعامل في خبر  
ان اسمها لان  
المبتدأ والخبر قرأسان  
عنده فلا يلزم

احتاج الى الفرق ولما دخلت السين علم انها ليست بمصدرية لان الكون مصدر يكون لا مصدر  
 سيكون (اوسوف) اى اويلزها سوف (كقول الشاعر واعلم فعل المرء ينفعه ان سوف  
 يأتي كل ما قدرا) فان ان الخففة كانت مقرونة بياى وهو فعل له مصدر وهو الايتان ولما  
 دخلت سوف علم انها مخففة وليست بمصدرية بل هي داخلة على ضمير الشان وحلة سوف  
 يأتى مفسرته وان مع سلتها مفعول لقوله اعلم وقائم مقام المفعولين (او قد) اى اويلزها  
 معه لفظ قد (نحو) قوله تعالى (وليعلم ان قد ابلفوا رسالات ربهم) ولزوم هذه الامور الثلاثة  
 يبنى السين وسوف وقد (للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون) اى هذه الامور  
 (كالموض من التون المحذوفة) (او حرف النى) اى اويلزم منه حرف النى (نحو قوله تعالى  
 (واالايرون ان لا يرجع اليهم)) قولان الا فى هذه الاية مركبة من ان ولا ولما قرى يرجع  
 فى القراءة المواترة بالرفع علم انها ليست بمصدرية ناصبة فانها لو كانت مصدرية لقرى بالنصب  
 ولما كان بين لزوم الامور الثلاثة وبين حرف النى فرق علة للزوم قال (وليس لزوم حرف  
 النى الا ليكون يعنى) ان لزوم حرف النى ليس لما يلزم به امور الثلاثة السابقة لان لزومها  
 لوجهين احدهما للفرق والاخر للموض ولزوم حرف النى ليس كذلك بل هو لا يكون لازما  
 الا ليكون (كالموض من التون المحذوفة وانما خصص له (قانه لا يحصل بمجرد) اى بمجرد  
 وجود حرف النى (الفرق بين المخففة والمصدرية قانه) اى حرف النى (يجتمع مع كل منهما)  
 اى مع كل من الخففة والمصدرية كما فى قوله تعالى لئلا يكون وقوله (ان لا تبعدوا) وامثاله  
 (فالفارق) اى حين الاشتراك يحصل الفرق (بينهما) معنى ولفظا (اما) اى الفارق (من حيث  
 المعنى فلانه ان عنى) اى ان اريد (به) اى بحرف النى (الاستقبال) اى النى فى الاستقبال  
 (فهى) اى مادة الالف والتون (المخففة والا) اى وان لم يبنى به الاستقبال (فهى المصدرية  
 واما) الفارق (من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المتنى منصوبا فهى المصدرية والا) اى وان لم  
 يكن منصوبا بل مرفوعا كما فى قوله تعالى الا يرجع (فهى المخففة) (وكان) اى من هذه الحروف  
 التى عدت من الحروف المشبهة بموضوع (للتشبيه ولما كانت هذه الحروف مخالفة لما سبق من  
 الحرفين فى الخبرية والانشائية اشار اليه بقوله (اى لانشاء) اى التنبيه يعنى ان التشبيه حاصل به  
 ولما اختلفت النحاة فى انها هل هي حرف برأسه او مركبة من الحرفين بينه بقوله (هى) اى وكلمة  
 كأن (حرف برأسه على الصحيح) اى من المذهب (حملا) اى لانها محمولة (على اخواتها) فان  
 اخواتها من لمل ولت وغيرهما حروف برأسها بالاتفاق وهى كذلك وقوله (ولان الاصل  
 معطوف على قوله حملا يعنى استدلل صاحب هذا المذهب على عدم تركيبها بوجهين احدهما  
 ما ذكر والثانى ان الاصل فى الحروف (عدم التركيب ومذهب الخليل) يعنى ان المذهب الغير  
 الصحيح هو ما ذهب اليه الخليل وهو (انها) اى كلمة كأن (مركبة من الكاف وان المكسورة  
 واصلها كان بكسر الهزة وانما عين المكسورة دون الفتوحة لان الجملة التى بعدها باقية  
 على ما هي عليه ولم تغير بدخولها (واصل كأن زيد الاسد) هو (ان زيد الكالاسد) وهذا

صدور اثر هن  
 مؤثرين ومذهب  
 الفراء فى ذلك مذهب  
 الكسائى كما صرح  
 به الرضى وغيره  
 فلا يلزمه ايضا  
 توارد المستقلين على  
 اثر واحد سواء  
 ظهر الاعراب او لم  
 يظهر وانما العلة  
 فى ذلك ما سبق  
 من اختلاف النظر  
 فى كون النى  
 الواحد خبرا لاسمين  
 قوله ولان كثيرا  
 من الاسماء لا يظهر  
 فيه الخ قبل هذا  
 لا يبنى من اعتبار  
 طرد الباب كما هو  
 ظاهر البشارة فلا  
 يحسن مقابلة بطرد  
 الباب وليس لئى  
 لان طرد الباب  
 مأخوذ بالنظر الى  
 صورة الاعمال مطلقا  
 بخلاف ذلك الوجه  
 الناطق بكون القصد  
 الى الاهتمام والاحتياط  
 قانه وان تضمن طرد  
 الباب لكنه بالنظر  
 الى بعض مواد  
 الاعمال قوله اى  
 من الافعال التى من  
 دواخل المبتدأ والخبر  
 لا غير قبل ادرج  
 لا غير بقرينة قوله  
 خلافا فكونيين  
 فى التعميم دفعا لما  
 اعترض به الرضى  
 حيث قال قوله المص

اخبار لا انشاء لانه اخبر به ان زيدا مثبه بالاسد (قدمت الكاف) اى على ان (يعلم انشاء  
 التشبيه من اول الامر) كما هو شأن الانشائية (وفتح الهمزة) اى همزة ان (لان الكاف  
 فى الاصل جارة وان خرجت) اى ولو خرجت (عن حكم الجارة) لكونها جزء كلمة  
 والجارة تكون مستقلة فى كونها حرفا (والجارة انما تدخل على المفرد) اى الاصل انه  
 اذا اريد ادخال الجارة على مادة الالف والنون فتفتح الهمزة فيها فان الجارة تدخل على  
 مفرد حقيقة او على ما هو مفرد حكما فاحاج الى تغيير الجملة والمغيرة لا جملة انما هى المفتوحة  
 (فراعوا) اى اعتبروا (الصورة) اى فى صورتها على قدر الامكان (وفتحوا الهمزة  
 وان كان المعنى) اى ولو كان المعنى الذى اريد بها (على الكسر) (وتخفف) (اى  
 كأن) كما تخفف اخواتها من التوبيات (تثني) (عن العمل) (على) (الاستعمال)  
 (الافصح) (لخروجها) يعنى وجه الثامها بالفعل كونها خارجة (عن المشابهة لفوات  
 فتحه الاخر) بسبب اقتضاء السكون بسبب التخفيف (كقول الشاعر ونحمر مشرق  
 اللون . كأن ندياه حقان ) (والواو فى ونحمر واو رب ونحمر و رها والنحر بمعنى الصدر  
 ومشرق اللون بالجر صفة يعنى رب صدر مشرق اللون لقيته وكأن مخففة وندياه تنية  
 ندى وهو مضاف الى الضمير الراجع الى صاحب الصدر ولما وقعت الرواية بالالف علم  
 انها لم تعمل فانها لو عملت يقتضى ان يقرأ بالياء هذا اذا لم تعملها (وان عملتها) اى ان عملت  
 كأن (قلت كأن نديه) بالياء لانه يقتضى ان تكون التنية منصوبة (لكنه) اى لكن  
 القراءة بالياء (يعمل على الاستعمال الغير الافصح) فيكون اعمالها على الغير الافصح  
 (لما عرفت) وهو فوات المشابهة ولما كانت كأن فى صورة المفتوحة وقد عرفت حال المخففة  
 المفتوحة بانها لا تعمل فى الظاهر ابدا بعد تخفيفها مع انها لا تنفك عن العمل فاضطرر الى  
 ان يجعلوها عاملة فى ضمير الشأن المقدر لثلاثت عن العمل فراعوا تلك القاعدة فى كأن  
 كذلك واليه اشار بقوله (واذا لم تعملها لفظا) كافى ان المفتوحة حين تخفيفها (ففيها)  
 اى فحينئذ يقتضى ان يوجد فى كأن المخففة (ضمير شأن مقدر عندهم كافى ان) المفتوحة  
 (المخففة ويجوز ان يكون) اى كأن المخففة (غير مقدر بعدها الضمير) يعنى لا يحتاج الى  
 هذا التقدير (لعدم الداعى اليه) اى الى تقديره فى كأن (كما كان) احتيج اليه (فى ان)  
 المفتوحة (المخففة) فان الداعى فى المفتوحة الى التقدير عدم انفكاكها عن العمل فى جميع  
 اللغات وكأن ليست كذلك فانها ماناء عن العمل فى الافصح قال العصام وهذا هو الموافق  
 لعبارة المتن ههنا حيث قال المصنف ههنا وتخفف فتعمل فى ضمير شأن مقدر ولم يقل هنا  
 كذلك بل قال وتخفف فتانى على الافصح وايضا موافق لعبارة فى بحث ضمير الشأن حيث  
 قال وحذفه منصوبا ضعيف الامع انه اذا خففت انتهى يعنى انه حصر حذف ضمير الشأن فى ان  
 المفتوحة دون غيرها (ولكن) اختلفوا فى تركيبها وعدمه فيها ايضا حيث قال (وهى  
 عند البصريين مفردة) اى حرف برأسها للوجهين السابقين (وقال الكوفيون هى مركبة

ويجوز دخولها على  
 فصل من الفصل  
 المبتدأ ليس بوجه  
 والاولى ان يقول  
 واذا دخلت على  
 فصل من افعال  
 المبتدأ لكن عدم  
 دخولها على جميع  
 الفعل اوجب كونه  
 من نواحي الابتداء  
 لا نقول قوله لا غير  
 وان افاد وجوب  
 دخولها على فعل  
 من افعال المبتدأ  
 لكن اوجب دخولها  
 على الاسم وهو  
 فاسد لانا نقول  
 المراد لا غير من  
 الافعال اذ جواز  
 دخولها على الاسم  
 علم من بيان جواز  
 الانشاء والاعمال  
 قائم لا يكون الا  
 اذا دخل على الاسم  
 وانما قال من دواخل  
 المبتدأ والخبر ولم  
 يكف بقوله من  
 دواخل المبتدأ لئلا  
 ينوهم اختصاص  
 دخوله بمثل ان  
 كان زيد لقاتما دون  
 ان كان قائما لزيد  
 وما وجدنا فى  
 نسخ الرضى ذلك  
 الاقراض وانما كلامه  
 هذا فاذا دخلت  
 المخففة على الفصل  
 لزم عند البصرية  
 حكونه من نواحي  
 المبتدأ حتى لا يخرج  
 عن اصلها بالكلية

من لا) أى النافية (و) من (المكسورة) المشددة (المصدرة) أى التى صدرت (بالكاف الزائدة)  
 واصله لا كُن فقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة ( فصار لكن بكسر  
 الكاف وتشديد النون (وكلمة) يعنى تكون مركبة لان كل جزء من لفظه يدل على جزء معناه  
 فان (لا) النافية (فقدان مابعدها) أى ان حكم مابعدها من الجملة (ليس كما) أى كحكم ما (قبلها بل  
 هو) أى مابعدها (مخالف له) أى لما قبلها (فيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون مابعدها) أى ان  
 الجزء الثانى الذى هو كلمة ان يفيد معنى آخر وهو تحقق مضمون مابعدها والتحقق بوافق المقام  
 لانه مقام تأكيد وتحقق لان السابق او هم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافا وتردد  
 فيه واعتراض الفراء على قولهم فقلت كسرة الهمزة بانها نقل الحركة الى المنحرك كذا فى المعاصم  
 فقوله لكن مبتدأ وخبره قوله (الاستدراك) وفسره الهندي بانه طلب درك السامع بدفع  
 ما عسى ان يتوهمه فجعل السين للطلب لكن هذا التفسير لا يوافق ما فى الصحاح حيث قال  
 فلا استدراك ما فات وتداركه بمعنى كون لكن لاستدراك ما فات المتكلم باتهام كلامه ما ليس بواقع  
 بايراد رفع الكلام المتوهم وفسره الشارح بما يوافق لهذا فقال (ومعنى الاستدراك رفع توهم  
 يتولد من الكلام المتقدم فاذا فات جاء زيدا فكانه توهم ان عمرا ايضا جاء كما بينهما من الالفه  
 فرفعت) انت (ذلك الوهم بقوله لكن عمرا لم يحجى) ولما فرغ من بيان معناه شرع فى بيان  
 موضع استعماله فقال (توسط) (أى لكن) يعنى انه يدخل (بين كلامين متغايرين)  
 (فيا واثباتا) يعنى انه كان الكلام الذى قبلها فنيا يكون مابعدا اثباتا وبالعكس (معنى)  
 وفسره بقوله (أى تغاير معنويا) للإشارة الى انه مقبول مطلق بيان لنوع التغاير وهو  
 التغاير المعنوى يعنى لا يشترط فى التغاير بينهما ان يكونا متغايرين تغايرا لفظيا بل يكفى فيه  
 التغاير المعنوى سواء وجد معه التغاير فى اللفظ اولا واليه اشار بقوله (والضرورى) أى  
 الذى يفيد التغاير بينهما بالضرورة (هو) التغاير (المعنوى ولهذا اقتصر) أى المصنف  
 (عليه) ولم يكتف بالاطلاق الذى يفيد التغاير الكامل وهو التغاير اللفظى (والا على)  
 أى والتغاير اللفظى (فد يكون) لتفى صريحا أى قد يوجد (نحو جاء زيدا لكن عمرا لم يحجى)  
 فان جاءنى مغاير لقوله يحجى لفظا ومعنى (وقد لا يكون) أى وقد لا يوجد التغاير اللفظى  
 (نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب) فان الحكمين متفقان فى الاثبات لكن ما يفيد قوله  
 حاضر مغاير لما يفيد قوله غائب فكانه قائم زيدا حاضر لكن عمرا غير حاضر (وتخفف)  
 (أى لكن) (قتلى) (عن العمل لخروجها) أى لخروج كلمة لكن بسبب التخفيف (عن  
 المشابهة) أى عن المشابهة بالفعل التى هى سبب لعملها وانما تلتقى عن العمل ولم يحز اعمالها  
 فى المقدر اعتبارا لاصلها لانها لما خففت وخرجت عن المشابهة (فاشبهت العاطفة لفظا  
 ومعنى) أى وبمد خروجها اشبهت شيئا آخر غير عامل وهو لكن العاطفة فانها لما حصل فيها  
 المشابهة لها (فاجريت) أى لكن (بجراها) أى مجرى لكن العاطفة امامشابهتها لفظا فظاهر  
 وامامعنى بمعنى الاستدراك (بخلاف ان وان الخفتين) يعنى المكسورة المخففة والمفتوحة

والكوفيون يسمون  
 جواز دخولها على  
 الاتصال قياسا  
 واظن الرضى اعلى  
 كعبا ممن يترض  
 بمثل هذا الاعتراض  
 وقوله وانما قال  
 من دواخل المبتدأ  
 والخبر الخ مما لا  
 يلتفت اليه قوله  
 وصدر مفرق اللون  
 كأن ثديان حقان  
 اشترق بمعنى اضاء  
 والتدى بفتح التاء  
 وبكسر خاص بالراءة  
 او تام ومؤنث  
 والحقة بالنهم وهاء  
 من خشب والجمع  
 حتى كما فى القاموس  
 والظاهر حقان  
 وتيرا أى انه مثل  
 خصيان ولا يصح  
 ان يكون ثنية  
 حتى جما اذ جمع  
 مكسر سوى ما على  
 صيغة منتهى الجموع  
 يصح ثنية بتأويل  
 فرقتين لانه لا  
 يناسب معنى اذلا  
 وجه لجمع الحقه  
 فى تشبيه التدى  
 اذ ليس حسن التدى  
 فى كونها عظيمة  
 غاية العظم هكذا  
 قيل وليس بذاك  
 لشبوح مثل ذلك فى  
 كلامهم بحيث لا بدعى  
 ظهور خلافا ثم انلى  
 بعض السخ قد وقع  
 ونحر موقع صدر  
 وفيه واعلم ان الرضى  
 قال واذا خفت

لخففة (قانه) أي لان الشان (ليس لهما) أي المكمسورة المخففة والمفتوحة المخففة (ما اجرينا عليه) يعني ان مادة الالف والنون مخالفة لهما بعد التخفيف فانهما بعد التخفيف وان خرجتا عن المشابهة لكن لم يحصل لهما مشابهة اخرى بحرف غير عامل مثلها ما هذا في النسخ الكثيرة من غير قيد (وفي بعض النسخ) بقيد قوله (على الاكثر) يعني قتلني على الاكثر (وكانه) أي اظن انه (اشاره الى ما جاء عن بونس والاخفش من انه يجوز اعمالها) أي اعمال لكن بعد التخفيف (قياسا على اخواتها المخففة) وهي ان وان وكان وقوله (وقال الشارح الرضى) اشارة الى ضعفه والى ترجيح النسخة يعني ان الشارح الرضى ضعف اعمالها بناء على ما جاء منها فقال (ولا اعرف له) أي للاعمال بعد التخفيف (شاهدا) أي كلاما مقولا عن البلغاء (ويجوز جمعها) أي مع لكن (مشددة) أي هذا الجواز شامل لهما سواء كانت مشددة (ومخففة) (الواو) مثل قوله تعالى هو لكن اكثرهم لا يشكرون، وقوله تعالى ولكن كانوا أنفسهم (وهي) أي تلك الواو التي دخلت على لكن (امالمطف الجمله على الجمله) بأن يطف قوله لكن اكثرهم بان تكون مع اسمها وخبرها جملته معطوفة على ما قبلها (واما اعتراضه وجعل الشارح الرضى الاخير) أي كونها اعتراضية (اظهر) من كونها عاطفة من حيث المعنى وان كان كونها عاطفة اظهر من حيث اللفظ ولعل وجه الاظهرية ان الاعتراض يتعلق بما قبله وانما يؤتى به لغرض من الاغراض كالتأكيد وغيره والاستدراك من جملة الاغراض فيكون البق بالاعتراض (وايت) أي هذا الحرف الذي هو من الحروف الستة موضوع (للتنني) (أي لانشاء قدخل) تفريع لكونها موضوع لانشاء التنني يعني انها اذا كانت موضوعه لم يجوز دخولها (على الممكن) أي على امر ممكن لكن بشرط ان يكون بعيدا للحصول حقيقة نحو ايت البخل يجوز لتحصل المقابل بينهما وبين لعل حيث كان الممكن في جواز دخول التنني مشروطا بكونه غير مرجو وفي جواز دخول الترجي مرجوا (نحوليت زيدا قائما وعلى المستحيل) أي وعلى الامر المستحيل (نحوليت الشاب يموديوما) فان عود الشاب مستحيل عادة ولما كان بين المحققين وبين القراء خلاف تركيب وقع فيه الجزر آن اللذان بعد ليت منصوبين في ان الجزء الثاني هل هو منصوب بليت او بمحذوف ذكره المصنف بقوله (واجاز القراء ليت زيدا قائما) (ينصب المعمولين) وبالمعامم لان الليت (بناء على ان ليت للتنني فكأنه قيل آتني زيدا قائما) ولما كان ليت داخلا على الجمله وكان التنني راجعا الى الاسناد ولم تصح دلالة تركيب زيدا قائما على معنى آتني زيدا فاسره الشارح بقوله (أي اتمناه كائنا على صفة القيام) يعني معنى آتني الذي دل عليه ايت متعلق بالكون الذي هو المفيد بمعنى الاسناد لانه داخل على القيام الذي دل عليه قائما (فالجزر آن) أي فذهب القراء الى ان هذين الجزئين (منصوبان على المفعولية بمعنى ايت) ثم حكى مذهب الكسائي في مثل هذا التركيب فقال (واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان أي) يعني تقديره (ليت زيدا كان قائما متمسكهما) أي متمسك به القراء والكسائي في اجازة نصب الجزئين هو (قول الشاعر) يا ليت ايام الصبا

(رواجما)

كان قالالفتح الفاءما وقد جاء كان وريد به رشاء احلب وقال وسدر مشرق مصر كان نديه حقان وح يكون في كلام الشارح قدس سره ونقله نظر وكأنه اعتمد في ذلك على رواية الهندي فانه قال قتلني من العمل نحو وسدر مشرق كان ثديا حقان قوله واللفظي قد يكون نحو جاني زيد اكن همرا لمجي قيل هذا المثال مما اتيه الرضى واحكمه القراء حيث وقع فيه وان ربك لافضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فنا فاما في الاموس لصحته حيث قال ولكن وتخفف حرف ثبت به النفي للاستدراك والتحقيق مما لا يلتفت اليها ويبنى ان يعلم ان الكلامين المتضامرين لا يجب يتضادا تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الاية المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الافضل بل لا ينافي اذا الاتق ان يشكروا هذا ولا يخفى ما في الكلام مع صاحب الفنا وس اذكر وصف لشي لا ينافي نبوت وصف آخر له قوله فالجزر آن

رواجما) فالجزء الاول لفظ ايام والثاني لفظ رواجما وكلاهما وقعا منصوبين في قوله  
(فالقراء يقول معناه اتمى ايام الصبا رواجما والكسائي يقول اى ليت) ايام الصبا كانت  
رواجما والمحققون) ومنهم المصنف (على ان رواجما منصوب على انه حال من الضمير المستكن  
في خبرها المحذوف) اى خبر ليت (اى ليت ايام الصبا) فقوله ايام اسم ليت وقوله (لنا) متعلق  
بخبره وهو قوله (اى كائنة لنا حال كونها رواجما) اى هو حال من الضمير المستكن في كائنة  
واعلم ان لفظ كان محذوف عند الكسائي وعند المحققين وعدوا هذا الحذف من المواضع  
التي حذف فيها كان وجوبا لكن عند الكسائي من المواضع التي وجب فيها حذف كان  
وعند المحققين من المواضع التي حذف فيها عامل الحال وجوبا كذا في المعاصم (ولعل  
لترجي) (اى لانشاءه ولا يدخل) اى اعمل (على المستحيل) وكذا على الممكن الغير الموجود  
ولما كان مقابل المستحيل هو الامر الممكن سواء كان مرجوا او لا وليس المراد به المطلق  
احتاج الى بيان معنى الترجي فقال (ومعناه) اى معنى الترجي (توقع امر مرجو) اى انتظار  
للامر الذي يرجي وقوعه (او) توقع امر (مخوف) اى او انتظار للامر الذي يخيف من  
وقوعه مثال الامر الذي يرجي (كقوله تعالى ولعلكم تفلحون) ومثال الامر المخوف كقوله  
تعالى (ولعل الساعة قريب) والغالب) اى غالب الاستعمال فيه (هو الاول) اى دخوله على  
امر مرجو ولما كان في استعماله لعل لفتان احدهما ان مابده منصوب وانه حرف ناصب  
ومن الحروف المشبهة وهي اللغة المقبولة المستعملة وثانيتهما ان مابده مجرور وانه حروف  
وهي اللغة الشاذة اشار اليه بقوله (وشذ الجربها) (اى بكلمة لعل كاجاء) اى الجربها (في اللغة  
المقبية) اى اللغة المنسوبة الى عقيل وهو بضم العين المهملة وفتح القاف بالتصغير اسم قبيلة  
(وانشد السيراني في ذلك) اى انشد شعرا يتضمن استعمال لعل جارا وهو قوله (وداع  
دعايا من يحجب الى الندى) فلم يستجبه عند ذلك محجب) فقلت ادع اخرى وارفع الصوت  
دعوة) لعل ابي المغوار منك قريب) فقوله وداع يحتمل ان يكون مر فواعة تدبر اعلى انه  
مبتدأ وان يكون مجرورا بواب رب فقوله دعا خبر على الاول وصفة على الثاني والندى  
بفتح النون النعمة وابي المغوار لما وقع بالياء علم ان لعل مستعملة هنا بالجارة والمغوار بكسر  
الميم فلم يستجبه محجب عند ذلك وهذا كناية عن كثرة فقراء اهل تلك البلدة فقلت للمنادي  
ادع دعوة اخرى وارفع صوتك بها اكثر من صوت النداء الاول لاني ارجو ان يكون ابو  
المغوار قريبا منك فيسمع صوتك ويحيبك (واجيب عنه) اى اجيب عن انشاد السيراني (بانه)  
لاسلم ان يكون انشاده دالا على استعماله اجارة لانه (يحتمل ان يكون) اى استعمال ابي في  
ابي المغوار (على سبيل الحكاية) لانه انشادوا الانشاد قراءة شعر الغير فيجوز ان تكون قراءته  
بالياء حكاية عن منشئه لالا التزامه لتلك اللغة (كذا قال المصنف في شرحه يعني) اى يريد  
(انه) اى لفظ ابي المغوار (وقع مجرور في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان)  
اى ويحتمل ان يكون (اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء) ويكون لفظ ابي منصوبا على

منصوبان على المفعولية  
قبل لا وجه على هذا  
التخصيص اجازة ليت  
زيدا قائما بالقراء لان  
اجارته متفق عليها  
لكن توجيه مختلف  
فيه ففند القراء منصوبان  
بمعنى ايت وعند الكسائي  
نصب الثاني بكان  
المقدرة وعند المحققين  
بالحالية فالوجه ان  
القراء يصل ليت  
تشبيها بنيت ثم هذا  
من مواقع وجوب  
حذف كان عند  
الكسائي ومواقع  
حذف عامل الحال  
وجوبا عند المحققين  
وليس الامر كما زعمه  
لان التخصيص بالقراء  
هو جواز نصبها الجزمين  
لكونها بمعنى اتم لان  
القراء اجاز التركيب  
وكون الاسمين منصوبين  
بأى مامل كان خاصة  
كيف وهذا مما لا يحظر  
بالبال ولا يساعده  
سوق المثال قوله  
او كان اشهر ذلك  
الرجل بابي المغوار  
فيجب ان يحكى في  
الاحوال ذلك بالياء  
قبل ومنه ما وقع في  
كتابه على رضى الله  
عنه كتبه على ابن ابو  
طالب قوله والا فلا  
حاجة الى التأويل بعد  
ما جزم بوجود الجربها  
وحكم بشذوذه قبل  
الجزم بوجود الجرب  
هذا التأويل والحاجة الى



انه اسم لعل وقريب خبرا له لكنه استعمل لفظ ابى في محل النصب بناء على شهرته بذلك  
 (فيجب ان يحكى في الاحوال الثلاث بالياء) فلم لا يجوز ان يكون منصوبا لكنه ترجع نصبه  
 لترجيح استعمال اللفظ الاشهر فانه اذا اشهر لفظ بمحل يستعمل بالياء لكونه مضافا اليه للابن وقوله  
 يقال كتب على ابن ابوطالب بالواو مع ان مقتضى ان يستعمل بالياء لكونه مضافا اليه للابن وقوله  
 (ولعل مراد المصنف) الخ جواب عما ورد على تأويل المصنف في شرح الكافية بانه بعد حكمه  
 بالشدوذ لا حاجة الى هذا التأويل فاجاب عنه انى اظن ان يكون مراد المصنف (بما ذكره  
 من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل) هذه (اللفظة الشاذة) بل هو مستعمل  
 على اللغة المقبولة وبنى المقوار منصوب بلعل لكن لما وقع قول شاعر آخر مجرورا بحكاية هذا  
 الشاعر بعينه (والا) اى ولم يكن مراد المصنف هذا (فلا حاجة) اى فور د عليه بانه لا حاجة  
 الى التأويل بعد ما جزم) اى بعد ما حكم المصنف نفسه حزما (بوجود الجر بها) اى بوجود  
 لغة قمع كلمة لعل جازة فيها (وحكم) اى بعد ما حكم (بشدوذ) فحينئذ يحتمل قول الشاعر على  
 تلك اللفظة الشاذة فلم يحتج الى تطبيقه على اللغة القوية ولما فرغ من الحروف المشبهة شرع في  
 مباحث الحروف العاطفة فقال (الحروف العاطفة) فالحروف مبتدأ والهاء عاطفة مفتحة بقوله  
 الواو مع ما عطف عليه خبره ولما لم يعرف المصنف بتعريف خاص علم انه احال على معناها  
 اللغوي فاشار الشارح اليه بقوله (المطف في اللفظة الامالة) اى جعل الشيء مائلا الى شئ آخر  
 يعنى ان معناه في اللفظة الامالة مطلقا وفي عرف النحاة امالة المعطوف الى المعطوف عليه كذا  
 في الامتحان واليه اشار بقوله (ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه) اى  
 اما في الحكم والاعراب كما في عطف المفرد على المفرد او في الحصول كما في عطف الجملة على الجملة  
 كذا في بعض الحواشي وفي المعاصم يحتمل ان تكون هذه الحروف سميت بها لانها تميل العامل  
 الى المعطوف ولذا (سميت عاطفة وهي) اى تلك الحروف (الواو والفاء وثم وحى واواما)  
 (بكسر الهمزة) احتراز عن ما بحثها فانه ليس بعاطف (وام ولاويل ولكن) بسكون النون  
 هذا ما عد عند الجمهور (وعند بعضهم) اى زاد بعضهم (اى) اى كلمة اى (المفسرة) بكسر السين  
 (منها) اى من الحروف العاطفة وهو السكاكى وصاحب المستوفى وابو العباس المبرد واليه ذهب  
 الكوفيون واما الجمهور فلا يمدونها منها لانها لو كانت عاطفة لما وقع ما يمدها مفسرا للضمير  
 المجرور من غير اعادة الجار والمرفوع المتصل من غير تأكيد بالافصل (وعند الاكثرين) اى  
 واما عند اكثر النحاة فليست تلك الكلمة من الحروف العاطفة بل عندهم (ان ما يمدها) اى  
 للفظ الذى يقع بعد كلمة اى (عطف بيان لما) اى اللفظ الذى يقع (قبلها) اى كلمة اى وعندهم  
 البعض تكون الحروف العاطفة احد عشر حرفا وبعضهم نحوها كما قال (كاذب) اى ان المخالف  
 للجمهور مذهبان احدهما المذهب الذى ذكرناه والاخر المذهب الذى يذكر بقوله (بعض آخر  
 الى ان بل التى يمدها مفرد) سواء وقعت بعد الايجاب (نحو جاءني زيد بل عمرو) او وقعت بعد  
 النفي (و) هو نحو قوله (ما جاءني زيد بل عمرو وليست) اى ليست كلمة بل التى تنصف بتلك الصفة

التأويل للتأويل يقال مجر  
 لعل للاشكال فيه مع  
 انه لا سند له الا هذا  
 البيت الواقع من قبيل  
 وفيه ما فيه واللفظ الخ لى  
 منه قولا ان الحكم  
 بشدوذ الجر بها نظر  
 الى الظاهر لا يقتضى  
 الجزم بوجود هذا الجر  
 الا ترى الى سداد قولا  
 وجرها كالمى هذا البيت  
 شاذ وقد يقال لا جربيل  
 ورد على سبيل الحكمة  
 قوله كاذب بعض آخر  
 الى ان الخ قيل ما هو  
 المثبت في الكتب ان  
 بعض النحاة ذهب اليه  
 اما انهم بعض آخر لم  
 تفر عليه ونقول في  
 كتب النحاة ان بعض  
 النحاة ذهبوا الى ان  
 اى من حروف المعطف  
 وذهب بعضهم الى ان بل  
 ليست منها وهذا صريح  
 فيما ذكره الشارح  
 الا ترى انه لو لا كذا  
 لقل بعض النحاة ذهب  
 الى هذين الامرين  
 قوله وليس المراد  
 اجتماع المعطوف  
 والمعطوف عليه في  
 الفصل قبل الاولى  
 فيه في الحكم ليشمل  
 زيد وعمرو انسانين  
 وهذا ليس بجى قوله  
 قولا بلنى زيد  
 وعمرو او عمرو او  
 ثم عمرو اى حصل  
 الفصل من كليهما

(منها) اي من الحروف العاطفة (لان ما بعدها) اي لان ما يبدل حين وقوعها في عطف المفرد على المفرد (بدل غلط بما قبلها وبدل الفلظ بدونها) اي بدون كلمة بدل (غير فصيح واما) اي واما بدل الفلظ (معها) مع كلمة بدل (فصيح مطرد) اي مستعمل استعمال لاطراديا (كلامهم لانها) اي كلمة بل في مثل هذا (موضوعة لتدارك مثل هذا الفلظ) وحاصله ان المراد بابرادها تصحيح تركيب بدل الفلظ لان المراد بها العطف ويمكن ان يجاب ان تصحيح المذكور بالعطف لا يبل مجردة فتكون عاطفة ايضا ثم شرع في تفصيل كل منها في معانيها الخصوصية فقال (فالاربعة الاول) بضم الهمزة وقطع الواو جمع الاولى صفة الاربعة والمراد بها الواو والفاء وثم وحتى يبنى هذه الاربعة موضوعة (للجمع) والمراد من الجمع (اعم عن ان يكون جمعا مطلقا) اي من غير ملاحظة الترتيب كما هو واقع في الواو (او مع ترتيب) كما في الثلاثة الباقية وسواء كان الترتيب ايضا مطلقا او مع المهلة او مع ملاحظة الجزئية كما ستعرف وانما فسر الجمع بكذا ليكون شاملا للاربعة وقوله (و مراد النحاة بالجمع) بيان لتصحيح التفسير يعني انما صح تفسير الجمع بما قلنا لان مراد النحاة (معها) من قولهم هذه الاربعة ما يقابل احدا لاسرين يبنى (ان لا يكون) ذلك الحروف (لاحد الشئين او الاشياء كما كانت) كلمة (او واما) يبنى بقرينة المقابلة وقوله (وليس المراد) معطوف على قوله مراد النحاة وبيان لتصحيح اطلاق الجمع في الاربعة على الاشتراك وذلك الاشتراك لا يحصل الا بان يقول ليس مرادهم بالجمع هو (اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل) بان يكون (زمان) واحد (او) في (مكان) واحدا فانه لو كان المراد هذا الاجتماع لم يجز ان يقال ان الفاء وثم للجمع فانه في تركيب جاءني زيد فعمر ولا يجوز ان يقال ان زيدا وعمر اجتماع في الجزئية في زمان واحد فانه ينافي التعقيب والامهال (فقولك جاءني زيد وعمر او) جاءني زيد (فعمر او) جاءني زيد (ثم عمرو او حتى عمرو) قوله فقولك مبتدأ وقوله (اي حصل الفعل من كليهما) خبره يعني في قولك جاءني زيد الخ سواء عطف عليه بالواو او بالفاء او ثم ان الجزئية حصلت من زيد وعمر وسواء كان في زمان واحد او في زمانين او في مكان واحد او في مكانين يعني المراد بالجمع هذا (لا) ان المراد بهذا القول انه حصل (من احدهما) اي من زيد مثلاً (دون الاخر) اي من عمرو كما كان في العطف باو ونحوه فانه لو اريد هذا المعنى لم يصح ان يقال انه للجمع ثم ميز المصنف بين ما هو من الاربعة للمطلق وبين ما هو للقييد فقال (فالواو) اي من الاربعة التي للجمع المقابل احدا لاسرين موضوعة (للجمع) وقوله (مطلقا) حاد من الجمع لامن الواو لان الاطلاق وصف للجمع ولا معنى في ان يكون وصفا للواو (لا ترتيب فيها) (فقوله لا ترتيب فيها) اي هذا الجملة (بيان لاطلاقها) اطلاق الجمعية ولذا ترك العطف بينهما فانه من مقام الفصل (اي لا ترتيب فيها) اي في كلمة الواو اذا عطف بها (بين المعطوف والمعطوف عليه) وقوله (يعني انه لا يفهم هذا الترتيب منها) بيان لاطلاقها يعني ان معنى اطلاقها عدم التقيد بالترتيب (وجودا وعدما) اي لا يفهم

مبتدأ لا خبر له لان قوله اي حصل تفسير جاءني زيد آهوه بمنزلة عطف البيان لا الخبر وانما وقع فيه لنقل كلام الرضى غير تام فانه قال فقولك جاءني زيد وعمر او فعمر او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيدا وعمر او اي حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر قوله بخلاف الخ ففعل الشئ ووطن ما قبل قوله بخلاف الخ تاما فاقصر عليه كذا قيل ولعل اي من الناسخ او طينان القلم والصواب يعني قوله والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة قيل فان قلت معنى الترتيب انقساب الشيء الى المعطوف عليه قبل المعطوف مثلاً فالترتيب يشمل على معنى الجمع فلا حاجة الى حمل قوله للترتيب على معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون بترتيب نسبة المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع وأشار الى خلل عبارة المص بقوله بغير مهلة ونبه على انه فات منه قيد لا بد منه لا تقول يفهم من مقابله مع قوله

منها وجود الترتيب في الواقع ولا عده في قوله جاءني زيد وعمر ولا يفهم منه ان الترتيب  
الواقع مطابق للترتيب المذكور او غير مطابق له انها عقيدة بالاطلاق حتى يلزم استعمالها  
في جميع موادها استملا مجازيا ضرورة انه لا تنفك في الصور الخارجة عن التقيد  
دون الاطلاق كذا في بعض الحواشي (والفاء) موضوع (لترتيب) وفسره الشارح بقوله  
(اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة) للاشارة الى ان تقيد الترتيب بقوله للجمع لا بد منه  
لان الترتيب لا يستلزم الجمع فان الترتيب قد يكون بالنسبة الى المتكلم وقد يكون في الذكر  
فغنى كونه للجمع مع الترتيب انه يجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون الثاني يعقب  
الاول من غير مهلة وتراخ حقيقة في الوجود نحو جاءني زيد فمرر واوفي الذكر اللفظي  
لا في الوجود الزماني فيكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ الا ان  
المعنيين مرعيان في الوقوع بحسب نفس الامر وهذا قد يقع كثيرا في عطف المفصل  
على الجمل فان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو قوله تعالى «فقد سألوا موسى  
اكبر من ذلك فقالوا ان الله جهره» وقد يكون في غير ذلك كقوله تعالى «ادخلوا ابواب جهنم  
خالدين فيها بئس مثوى المتكبرين» وقوله تعالى «واورثنا الارض نتبوا» من الجنة حيث نشاء  
فتم اجر العالمين» لان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد ذكره او اعتبار حقيقة نحو قوله  
تعالى «ثم خلقنا النطفة علقه فخلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظاما» فان التعقيب هو كون  
الثاني تعقيب الاول من غير مهلة في هذه المعطوفات بالفاء بالنسبة الى ما قبلها حقيقة العلم بتراخي  
ما بين ازمته الاطوار المذكورة على ما ورد في الحديث ولكن لما لم يتخلل بين الطورين آخر  
اجنبي عن التطوير اعتبر ذلك تعقبا وعد الثاني كأنه وقع عقب الاول من غير تراخ هذا  
ما قالوا فظهر منه ان الجمع حاصل في الترتيب في الذكر وذلك ان معنى الجمع في الذكر  
حصول مضهونها في الذكر كما ان معنى الجمع في عطف الجمل حصول مضهونها نفس  
الامر كذا في بعض الحواشي (وتم مثلها) (اي مثل الفاء في مطلق الترتيب) اي  
لا عقيدة الذي هو الترتيب بغير مهلة لان تم وان كانت مشتركة مع الفاء في كونها  
للمجمع الترتيب الا انها اي لكن كلمة تم (مترونة) (بمهلة) وقال المصان ان الفاء وتم قد  
يصاحبان لترتيب واحد بان يكون المعطوف امرا متندا وكان انتهاءه متراخيا عن المعطوف  
عليه وابتداءه عقيب بلامهلة تلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتداءه بالمعطوف عليه  
وان تعطف بتم نظرا الى بعد انتهاءه وتراخيه عنه التمه (وحتى مثلها) (اي مثل تم  
في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في تم) واذا كان كذلك (فهى) اي كلمة حتى  
(متوسطة بين الفاء التي لامهلة فيها) اي اصلا (وبين تم المفيدة للمهلة) وهذا فرق بين تم وحتى  
وقوله (ومعطوفها) اشارة الى فرق آخر (اي المعطوف بحتى) وفيه اشارة الى ان اضافة  
المعطوف بضمير حتى لا تدنى ملازمة لان المعطوف ليس بمعطوف بحتى بل حتى آلة للعطف  
بمعنى ان حتى وان وان كانت مثلها فبما ذكر لكن المتبر في العطف بها ان المعطوف بها (بحسب ما

ومثلها بمهلة لا نقول  
فذلك من مقابلة  
الحاصل بالعام وليس  
كذلك فان الشارح  
قدس سره لم يرد  
البيان المعنى ولا  
يتوقف هو على زيادة  
تدنيه لان المتبادر  
من الترتيب هو الاصل  
ولذا قيده في معنى  
ثم بذلك امدح حصوله  
بدونه على انه لا ترتيب  
في انضمام الوصل  
الذي في الفاء من هذا  
التقيد المذكور ههنا  
فلو اني به فيه ايضا  
لكان كلامه مشتملا  
على مالا حاجة اليه  
وقول القائل فذلك  
من مقابلة الحاصل  
والعام من باب الاوهام  
الظهور المقام في الاحتواء  
على تقابل التباينين  
قوله والفرق بين تم  
وحتى بعد اشتراكهما  
في الترتيب مع المهلة  
من وجهين قبل بل  
من ثلاثة اوجه ثالثها  
ما تقدم من ان المهلة في  
حتى اقل من تم وكان  
القائل لم يتصور معنى  
قوله بعد اشتراكهما  
في الترتيب مع المهلة  
والا لا يقول بمثل  
ذلك قوله هكذا  
في بعض التبروح  
ذكر الرضى في بحث  
حتى الجارح انه لا يجوز  
في الساطفة كون  
المعطوف غير الجزء الاخير

اقتضاء وضعا) اى وضع حتى وهو كونها موضوعة للقاية (جزء) (قوى اضعيف من حيث انه قوى اضعيف) قديم ما يكون مصححا لتعلق قوله (من متبوعه) لانه متعلق بالجزء لتضمنه هذا المعنى وقوله (اى متبوع معطوفها) اشارة الى ان الضمير المذكور راجع الى المعطوف وانما اشترط بهذا (ليفيد) (اى اللطف بها) (اى بحتى (قوة) (فى المعطوف) (اوضعا) (فيه) اى فى المعطوف وقوله (اى ليدل عليهما) تفسير لقوله ليفيد يعنى ان المراد باقادة المعطف للقوة والضعف دلالة عليهما لان القوة او الضعف حاصلان فيه قبل المعطف بل المعطف دل عليه لانه افاده وقوله (حتى يميز الجزء) اشارة الى ان المفيد للقوة المعطوف اوضعه انما هو العطف بحتى لا يفيد من العواطف لان حتى يميز الجزء (بالقوة والضعف عن الكل فصار كأنه غيره) اى بسبب تمييز حتى بين الجزء والكل صار اى ذلك الجزء المميز مشابها بما هو غير الكل وان لم يكن غيره فى الحقيقة (فصلح) اى واذا كان ذلك الجزء المميز مشابها بالغير كان صالحا (لان يحمل غاية) وقوله (واتهاء) عطف تفسير للقاية يعنى صالحا لان يحمل ذلك المعطوف اتناء (للفعل المتعلق بالكل ودل اتناء للفعل اليه) اى الى ذلك جزء المعطوف (على شموله جميع اجزاء الكل) المغاير لذلك الجزء المميز المخرج عنه بالمعطف فى القوة والضعف مثال الجزء القوى (نحو مات الناف حتى الانبياء و) مثال الضعيف نحو (قدم الحجاج حتى المشاة) فان الانبياء فى الاول جزء من الناس وداخلون فيه دخول الجزء فى الكل لكن لما اريد اتناء الفعل الذى تعلق واستند الى الكل الذى هو الناس اذ كل جزء منه مته فى القوة الى الجزء الذى هو الانبياء ميزته واستخرج بالمعطف بما دل على الاتناء فكأنهم كانوا غير آحاد الناس وكذلك المشاة من الحجاج وهو جمع الماشى اخرجت من آحاد الحجاج اضعف الماشى منهم وقوله (والفرق) شروع فى بيان الفرق (بين ثم وحتى بعد واشتراكهما) اى مع كونهما مشتركين (فى الترتيب) اى فى كونهما بالترتيب (مع المهلة) فلم يمسبق ان الفرق بينهما (من وجهين احدهما اشترط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك) اى كونه جزء (فى ثم) فان المعطوف فى ثم لا يشترط كونه جزء فيلزم حينئذ ان يكون المعطوف عليه صالحا للجزء فلا يقال جاءنى زيد حتى عمرو (وثانيهما) اى الوجه الثانى من الوجهين (ان المهلة المتبعة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو) فان عمرا جاء بعد زيد بمهلة ولا يتصور عكسه (وفى حتى) ان المهلة المتبعة فيه (بحسب الزمن) لا بحسب الخارج (فان المناسب بحسب الزمن ان يتعلق الموت ولا بغير الانبياء) لان غير الانبياء ليس لهم شرف مثل شرفهم حتى يستبعد موتهم لان حياة غيرهم وموته متساويان قوله (ويتعلق) بالنصب عطف على ان يتعلق يعنى ان المناسب ان يتعلق الموت (بعد التعلق بهم) اى بغير الانبياء من الناس وقوله (بالانبياء) متعلق بمتعلق (وان كان) اى ولو كان موت الانبياء بحسب الخارج فى انساب سائر الناس) فلا يجوز ان يقال فيه مات الناس ثم الانبياء فانه خلاف الواقع (وهكذا) اى كما كان

من الملاق له وكذا لم يذكره الشارح فى هذا المقام فتمسك ببعض الشروح وقوله ومن هذا ظهر الخ ردا على الحواشى الهندية محل نظر لانه نظر وان كان لا يصح على تحقيق الرضى فتمسكه للجزء حكما بقوله تحت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول الماطنة على الملاق للجزء اذ ليس الملاق فى حكم الجزء لكن لا خلل فى جعل الجزء اهم من الجزء حقيقة او حكما ولا استغنا عنه لانه قال الرضى فى بحث حتى الجارة انما بعد الماطنة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا وكثرة بالاختلاط نحو ضربت السادات حتى فييدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطف على الليل باعتبار انه ملاق للجزء الاخير كما منعه الرضى ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خاطئه بالليل فى النوم كما اجازته الهندى فلا منافاة بين نفي الرضى وتصحیح الهندى ثم ما ذكره وجها لمدم دخول حتى على الملاق تكاف مستغنى عنه

المناسب ان يكون كذا في المثال كان (المناسب) في قوة المعطوف او ضعفه فلا بد من ان يكون معطوفها قويا او ضعيفا ليكون ايضا (في الذهن) بان يقال في المثال الثاني (تقدم قدوم ركبان الحجاج) اي كان المناسب ان يكون كل ركب منهم مقدما (على رجالهم) بضم الراء مع تشديد الجيم جمع راجل يبنى ماش منهم هذا بحسب الذهن والملاحظة (وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك بان قدم الركبان بعد المشاة او قدم بعض المشاة على بعض الركبان (ومع هذا) المثال اي والحال انه مع وجود عكس (يصح ان يقال قدم الحجاج - حتى المشاة) يبنى فلا يضر وقوع العكس لصحة هذا التركيب بخلاف ثم فانه لا يجوز ان يقال في هذه الصورة قدم الحجاج ثم المشاة لانه لما اعتبر فيها المهلة بحسب الخارج لزم ان يصح ايضا فيها وقع في الخارج كذلك واعلم ان بينهما فرقا آخر وهو كون المهلة في - حتى اقل منها في ثم كاسبق من الشارح ولم يذكر الشارح هذا الفرق هنا بل ذكره فيما قبل ولما كان الانتهاء في كلام المصنف مقيدا بان يكون الجزء الاقوى او الاضعف جزء من متبوعه علم منه ان الجزء المجاور الذي هو من مستعملات حتى خارج عنه فاراد الشارح ان يبنى عليه بقوله (واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء) كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم (يبنى ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف يفيد استناد الفعل الى كل من يصدق عليه المعطوف عليه بالضرورة فيفيد عموم الفعل وكذلك يفيد ذلك العموم اذا كان المنتهى غير داخل في ما قبله بل مجاورا لجزئه الاخير (كقولك نمت البارحة حتى الصباح) اي كنت نائما في الليلة الماضية الى هذا اليوم حتى انتهى نومي الى الصباح فان الصباح غير داخل في اجزاء الليل لان البارحة يطلق على الليل لكن الصباح غاية ينتهي اليها الجزء الاخير من الليل (فانه) اي فان هذا الانتهاء الواقع في هذا التركيب (يقيد شمول اليوم لجميع اجزاء الليلة) مع ان حتى في هذا التركيب جارة وليست باطرفة (ولذلك) اي ولا فائدة الجارة هذا العموم (استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا) اي جازا استعمالها فيما يكون المنتهى جزء مما قبله وفيما لا يكون جزء بل كان ملاقيا للجزء الاخير (الا انه) اي لكن الفرق بين الجارة وبين العاطفة انه (لم يأت في العاطفة ما) اي لم يأت المنتهى الذي (يلاقى الجزء الاخير) ولذا قيد المصنف بكونه جزء من متبوعه (فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها) في الجارة (فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت) اي العاطفة (محمولة عليها) اي على الجارة (لم يستعملوها) اي العاطفة (في مضيتها جميعا ليقى للاصل) اي للجارة التي هي الاصل فيه (على الفرع) اي على العاطفة التي هي الفرع (مزينة) اي شرف وفضيلة وهذا بيان لتفريقهم فيما بينهما وهذا يقتضي ان استعمال الجارة في كل من المعنيين وعدم استعمالها في البعض يدل على تعيين ذلك البعض لكون الطرفين مبهمين وقوله (انما استعملوها بيان لوجه الترجيح في تعيين البعض للترك يبنى انما استعملوا حتى

لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد بطفل الجزء على الشكل المنتضى المتأخرة قوة او ضعفه بحيث يصار مقابرا لاثار الاجزاء خارجا من الشكل لا يصح ان تدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الشكل لا يفيد القوة والضعف هذا بطوله مما قيل وهو مشتمل على الخط الصريح فانه حكم اولي بانه لا يصح دخول العاطفة على الملاقى للجزء اذ ليس الملاقى حكم الجزء وقال ثانيا بانه لا خلل في حمل الجزء اعم من الحقيقي او المحكي وجعل الصباح اعنى الملاقى في حكم الجزء من البارحة وهذا تناقض ظاهر واعلم ان ما ذكره الشارح قدس سره في هذا المقام هو المختار المعتمد بين المحققين الموافق لمرام المس رحمة الله عليه قال وقد شرط حتى ان يكون المعطوف جزءا من المعطوف عليه لان الفرض كونه غاية لذلك ومنتهى قصد بيان مخالفته الاول فيما اوجب المهلة من قوة او ضعف وكلام الرضى صريح في ان حتى في ذلك

الجارية التي هي الاصل وخصصوها بالاستعمال في المنتهى الملاقى وتركوا استعمال ذلك في العاطفة لان هذا المعنى ليس باظهر بالنسبة الى المعنى الذي هو كون المنتهى جزء فاستعملوا العاطفة التي هي الفرع (في اظهر معنيها وهو كون مدخولها جزء) اى من متبوعه وانما كان هذا المعنى اظهر من المنتهى الملاقى (اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل) لان الانبياء والمثناة المذكورين في المثالين لدخولهما في عموم ما قبلهما يكون اسناد الموت او القدوم اليها اعرف بخلاف الصباح فان المبارحة لما كان طرفا للنوم لم يكن وجود النوم في الصباح الذي هو الخارج عنها اعرف بما يكون جزء منه وقوله (واكثر في الوجود) عطف تفسير لقوله اعرف يعنى ان المراد بكونه اعرف هو كون وجوده اكثر (من اتحاد المتجاورين) والمراد بالمتجاورين الملاقي والجزء الاخير (هكذا) اى ذكر التوجيه كإقلاؤه (في بعض الشروح ومن هذا) اى ومن هذا التوجيه (ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزء من متبوعه) اى ظهر قوله ومعطوفها جزء من متبوعه (وعدم الحاجة) وظهر ايضا عدم الاحتياج (الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل) الحقيقي الذي هو المستعمل في العاطفة ويشتمل (المجاور) الذي هو الجزء المجازى (ايضا كما وقع في بعض الحواشي) وفيه اشارة الى ترجيح الوجه الاول \* ولما فرغ من بيان الحروف التي تكون للجمع شرع في بيان ما لا يمكن للجمع فقال (واو واماوا) (كل من هذه الحروف الثلاثة) (لاحد الامرين) (اى للدلالة على احد الامرين او الامور) وانما فسر بقوله للدلالة لان هذه الحروف ليست بموضوعة لاحد الامرين فان او مثلا في قولنا جاءني زيد او عمر وليس بموضوعة لزيد او لعمر وبموضوعة لتدل على ان هذا الفعل صدر من احدهما وزاد الشارح قوله او الامور للاشارة الى ان مراد المصنف بقوله لاحد الامرين انه لاحد الامور ايضا لكننا كتنى باقله كما اكتفى في قوله الكلام ما تضمن كلمتين وفي قوله واذا تنازع الفعلان وقوله (حال كون ذلك الاحد) للاشارة الى ان قوله (مبهما) حال من احد وفسر الشارح المبهم بقوله (اى غير معين) وليس هذا التفسير لكون معنى المبهم خفيا محتاجا الى تفسير بل لا يوضح ان المراد بالابهام ليس هو ما كان مبهما في الخارج بل المراد منه ما يكون غير معين (عند المتكلم) هذا بحسب اصل الوضع واما المعاني الاخر مثل الشك والابهام وغيرها فانما تعرض في الكلام فجئت لانه ما قيل ان هذا التفسير انما يصح في او اذا كان للشك واما اذا كان للتفصيل كما في التقسيات او للابهام فهو للمعنى وقوله (ولا يتوهم) رد على ما توهم (ان او في مثل قوله تعالى « ولا تطع منهم آثما او كفورا ») يعنى اذا وقع في حيز النفي ليس لاحد الامرين بل (لكل من الامرين) حتى يحصل في نفيه نفي كل منهما كما هو المراد منه لانني احدهما لانها ليس بمراد فاجاب بان هذا التوهم (لانها) اى كلمة او في مثل هذه الاية (مستعملة لاحد الامرين) ايضا كما في اثبات وباقية (على ما) اى على

المثال اصنى تحت  
البارحة حتى الصباح  
لا يكون عاطفة ولا  
علينا ان تأتى بما ذكره  
قصدا لزيادة البيان  
قال ويشترك الجارة  
والعاطفة في انه لا بد  
قبلها من ذى اجزاء  
الا ان ذاك يجب  
اظهاره في العاطفة  
حتى يكون معطوفا  
عليه نحو قدم الحاج  
حتى المشاة واما في  
الجارة فيعبر عن اظهاره  
نحو ضربت القوم حتى  
زيد ويجوز تقديره  
نحو تمت حتى الصباح  
اى تمت الليلة حتى  
الصباح ويتفاوتان  
ايضا بان ما بعد العاطفة  
يجب ان يكون جزأ  
مما قبلها نحو ضربت  
القوم حتى زيد او الجزء  
بالاختلاط نحو ضربت  
السادات حتى عبيدهم  
او جزء لما دل عليه  
ما قبلها كما في قوله اى  
العصبة كي يخفف  
رحلة وازاد حتى  
فعله القاما عند من  
قال فله عطف على  
العصبة اى التي جميع  
مامه ويجب ايضا  
دخول ما بعدها في  
حكم ما قبلها فالفرب  
في ضربت القوم حتى  
زيد الاعماله وانع  
على زيد ايضا واما  
الجارة فلا كثر  
على مجوز كون  
ما بعدها متصلا باخر  
اجزاء ما قبلها كمت  
البارحة حتى الصباح

المعنى الذى (هو الاصل فيها) اى فى كلمة او (والعموم) اى عموم النفى الذى هو المراد منه (مستفاد من وقوع الاحد المبهى فى سياق النفى) يعنى ان كلاما من الاتم والكفور واقع فى سياق النفى فيلزم نفي الاسرين بناء على ما هو المقرر من ان النكرة اذا وقعت فى سياق النفى تفيد العموم (لا) ان العموم مستفاد (من كلمة او) والحاصل انه جرت عادة العرب انه اذا استعمل لفظ احد او ما يؤدى معناه فى الاثبات فمعناه للواحد واذا استعمل فى غير الموجب فمعناه العموم فى الاغلب ويجوز ان يراد بالواحد فقط فاحفظه ينفعك ولما كان بين ام المتصلة وبين المنقطعة فرق بحسب لزوم الهمزة وغيره اراد ان يبين خواص كل منهما فقال (وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام) وفسر الشارح قوله لازمة بقوله (اى غير مستعملة بدونها) للاشارة الى دفع ما قيل من ان فى عبارة المصنف خلافاً لانه عبارة تقتضى ان تكون ام المتصلة لازمة للهمزة وهذا ليس بصحيح فانه لو كان كذلك يلزم ان لا توجد همزة الاستفهام بدون ام فانه لما كانت كلمة ام لازمة لها كانت الهمزة ملزومة بل العبارة الصحيحة ان يقول ام المتصلة ملزومة للهمزة فالجواب ان المراد باللازم ايس اللازم المنطقي بل يعنى انها غير مستعملة بدونها (ايها) (اى يذكر بعدها بلافاصلة) (احد المستويين) يعنى انها تذكر فى تركيب فيه مستويان احدهما بلا ام المتصلة (و) (المستوى) (الآخر) (يل) (الهمزة) فقوله والاخر بالرفع عطف على احد والهمزة (اى همزة الاستفهام) عطف على الضمير المنصوب المتصل فى يلها وقد اشار اليه بتكرير ذكر يل وهذا جائز لانه من عطف الشيتين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وقوله (بعد ثبوت احدها) ظرف لقوله يلها وقوله (اى احد المستويين عند المتكلم) للاشارة الى ان المتكلم يجب ان يكون عالماً بثبوت احدها لاعلى التعين وجاهاً فى التعين فتستعمل ام المتصلة بهمزة الاستفهام فى السؤال عن الاسرين المتساويين بحيث يلحق احدهما تلك المتصلة والاخر همزة الاستفهام بعد تحقق وجود واحد المتساويين بلا شك بخلاف كلمة او فانه لا شك فى التحقق وقوله (الطلب التمين) متعلق بقوله يلها اى انما يلها كذلك اقصد طلب تمين ذلك الاحد الذى وقع بلا شك لادفع الشك وقوله (من المخاطب) متعلق بالطلب وفيه اشارة الى ان التمين لما لم يوجد للمتكلم وجب احاطته الى المخاطب (ومن ثمة) (اى من اجل) ما ذكرنا من الشرط وهو (ان ام المتصلة يلها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدها طلب التمين) (لم يجز) (تركيب) (ارأيت زيد ام عمرا) (فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما) اى احد المستويين وهو عمرو (وان ولى) اى ولى كلمة (ام) حيث وجد فيه الشرط الواحد (لكن الآخر) وهو زيد (لم يل الهمزة) بل وقع بينه وبينها فعل وهو رأيت (هذا اى الحكم بعد جواز مثل هذا التركيب (ما) اى الحكم الذى (اختاره المصنف) حيث حكم بانه لم يجز اصلاً (والتقول) يعنى ان ما اختاره المصنف لما نقل (عن سيويه) لان القول عنه (ان هذا) اى هذا التركيب ليس بممتنع بل (جائز) لكنه ليس بالجائز الا حسن الافصح بل هو جائز (حسن

(فصيح)

وصحت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءاً ايضاً منه نحو اكلت السمكة حتى رأسها بالجزء والسيراق مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضاً جزءاً مانبها كما فى العاطفة فلم يجز وانما البارحة حتى الصباح جراً كما لم يجز ليلها وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر هذا كلامه وقد علم به ان نومه عدم المناقاة بين نى الرضى وتصحيح الهندى من عجائب الاوهام وعلى تقدير التسم لا يرد به شئ على الشارح قدس سره لانه لم يقطع بفساده بل بعدم الحاجة اليه وعليه محيط بان ما ذكره قدس سره اسد تخفيفاً من كلام الرضى لاشتغاله على وجه ذلك الاختصاص المتضمن لافادة القوة والضعف وسره فلا عراض بانه تكلف مستغنى عنه بما ذكر من المرام والقول بان التمسك ببعض الشروح من عدم تذكر ان الرضى جرى على ذلك معنى على عدم الاطلاع على مراتب

فصيح) تركيب (ازيدارأيت ام عمرا) بتقديم المفعول وهو مفعول رأيت بحيث يل الهزمة  
 (احسن وافصح) من التركيب الاول (وحيث) اي وحين كون المقول عن سيويه هذا  
 (يكون تركيب رأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحاً وان لم يكون احسن وافصح) فحيث  
 ثبت خلل في كلام المصنف حيث كان مخالفاً لما نقل عن صاحب المذهب وقوله (وفي الترجمة  
 الشريفة) اشارة الى تخليص المصنف عنه بان الحكم بعدم الجواز بناء على نسخة من نسخ  
 الكافية بانه وقع (انه وجد في بعض نسخ الكافية المقررة على المصنف وعليه خطه هكذا  
 يلها احد المستويين والاخر الهزمة على الافصح ومن ثمة ضعف رأيت زيدا ام عمرا) وهذا  
 ما وجد من النسخ الصحيحة المنصوصة وقوله (ولا يخفى) اشارة الى ان في النسخة التي وجدت  
 هكذا خلافاً لان حاصل اشتراط الولي للافصح والحكم بضعف هذا التركيب لا بطلانه  
 لكن (ان) هذا (الحكم بضعفه) اي التركيب (لتنزله) اي اقصد الاخبار (عن) تنزله من  
 (مرتبة الافصح الى) منزلة (الفصحية غير مناسب لان ما كان حسناً فصيحاً لا يعد ضعيفاً  
 يعني ان مدار تخليص المصنف اذا وجدت نسخة بانه لم يكن فصيحاً) وبالجملة (اي سواء  
 كان الواقع من المصنف قوله لم يحز او قوله ضعف) فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب  
 والحق ما نقل عن سيويه) وقوله (و) (ايضا) (من ثمة) شروع في تفريع آخر وقوله  
 (اي من اجل ما ذكر بعينه) لبيان ان المشار اليه فيما سبق هو المشار اليه ههنا (كان جوابها)  
 (اي جواب ام المتصلة) (بالتعيين) (اي) جواباً صحيحاً (بتعيين احد الامرين) بان اجاب  
 بانه زيد او عمرو (لان السؤال عنه) اي عن التبيين (دون نعم) يعني لم يحز ان يجاب بنعم (اولاً)  
 (لانها) اي لان نعم ولا حرفاً تصديق لكنهما (لا يفيد ان التبيين) بل يفيد ان اقرار اصل  
 الفعل او نفيه وهو خلاف المطلوب فانه اذا قيل زيد جاءك ام عمرو وقاجب عنه بنعم او  
 لا يفيد معنى انه جاء او لم يجرى ولا يفيد ان الجاني هو زيد او عمرو (بخلاف او واما مع  
 الهزمة) وهذا شروع في بيان الفرق بين ام المتصلة مع الهزمة وبين غيرها من حروف  
 التردد وهي او واما فانهما ايضا تستعملان مع الهزمة (كما اذا قلت جاءك زيد او عمرو)  
 قلت (جاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما) اي الجواب عنهما (بلا ونعم لان  
 المقصود بالسؤال) اي باو واما (ان احدهما لا على التبيين جاءك اولاً) واذا قلت في  
 في جوابه نعم يكون معناه ان احدهما جاء لا على التبيين واذا قلت لا يكون معناه ان احدهما  
 لم يجرى بمعنى انهما لم يجرى قوله (وقد يجاب) عنه الخ متعلق بجواب ام المتصلة ان الجواب عن  
 السؤال بالهزمة وام المتصلة لا يصح بنعم بل اما بتعيين احدهما كما صرح به المصنف او (بنفي  
 كليهما) بان يقال لم يجرى زيد ولا عمرو (لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما)  
 يعني قد يكون المستفهم مخطئاً في دعواه ثبوت احد الامرين حيث اورده بالهزمة وام الداليتين  
 على ان المتكلم اعتقد ان احدهما جاء لكن طاب من المخاطب تعيين ذلك الاحد فيقال له  
 على الرد لما توهمه من وقوع احد الامرين ويذكر له بعد ذلك ما يردده الى الصواب بنفي كلا

الكلام قوله او غير  
 معين عند المتكلم  
 قيل هذا في او  
 لاشك واما التفصيل  
 كما في التخصيصات او  
 للايهام فهو للمعين  
 عند المتكلم الا ان  
 يقال انه اراد بيان  
 المعنى المشترك بين  
 الثلاثة ومعنى التفصيل  
 والا فام لا يجري في  
 او وبهذا اندفع انها  
 في لا تطيع منهم  
 آتياً او كفوا بكلاً  
 الامرين لا به او سلم  
 فالكلام في المعنى  
 المشترك بين الثلاثة  
 وهذا غير جاري  
 او واما ما اجاب به  
 منه فلا يدفع الاشتباه  
 لانه وان كان فيه  
 لاحد الامرين بهما  
 والعموم لزوم من  
 دخول الذي على  
 احد الامرين بهما  
 ليكنه ليس لاحد  
 الامرين بهما عند  
 المتكلم وليس كذا  
 لاجتماعهم على ان وضع  
 او في الاصل لاحد  
 الامرين بهما والتعيين  
 في التفصيل والالهام  
 انما كان يجب  
 الاوضاع المرعى فيها  
 اصل الموضوع فلا يرد  
 ما اورده على الشارح  
 قدس سره واما  
 ما ذكره من البيان  
 الدافع في ضم فلا  
 حاصل له قوله لازمة  
 لهزمة الاستفهام  
 اي غير مستفهمة  
 بدوئها قيل لومه في



الامر بان يقال لم يجزى كلاهما واعتقادك وقوع احدهما خطأ ومنه ما وقع في الحديث ان ذا اليمين من الصحابة سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين سلم على راس الركبتين في احدى الصلوات الرباعية اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله فاجاب عنه عليه الصلوة والسلام بقوله كل ذلك لم يكن وقال المصام ان مراد الشارح ببيان هذا الكلام يحتمل ان يكون اعتراضا على المصنف بانه لا يخصص الجواب في التعين وان يكون تنبيها على ان مراده بالحصص الحصر الاضافي يعني انه يصح التعين بنم او لا فحينئذ لا ينافي هذا الحصر صحة وقوع جواب آخر ثم قال ونحن نقول ان حصر المصنف الاكتفاء في جواب بالتعين اولى بمذهب اليه الشارح فان الجواب بنفي كليهما ليس باجابة بل تخاطة للمتكلم واللازم للجواب ان يكون اجابة والا جابة انعام المسئول بالامتنان لقوله تعالى «واما السائل فلا تنهر» والرد ليس بانعام فلا يكون جوابا ولذا حصر المصنف حصرا حقيقيا صحة الجواب في الجواب بالتعين انتهى ملخصا ثم اراد الشارح ان يعترض على المصنف بوقوع التكرار في كلامه مع ارتكابه على زعم منه فقال (فالشارح اليه نعمة) في قول المصنف ومن نعمة (في الموضوعين) اي في قوله ومن نعمة لم يجز وفي قوله من نعمة كان (امروا واحد) فعلى هذا كان على المصنف ان لا يكرر كما هو شان امثاله (لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع) ام (المتصلة) يعني باحدا الشرطين ولي احدهما الهمزة وبالاخر طلب التعين (فرع) اي المصنف (عليه) اي على المشار اليه (باعتبار كل واحد منهما) اي من الشرطين (حكما آخر) بان كان الحكم بانه لم يجز فرعا على الاول بانحصر الجواب في الثاني وهذا اشارة الى زعمه وقوله (وجعلهما) اشارة الى الاعتراض وهو مبتدأ و (اشارة) بالنصب مفعوله يعني ذكر المصنف كلمة نعمة مكررة لقصد الاشارة (في كل موضع) اي من الموضوعين (الى شرط آخر لا يخلو) اي هذا الجمل بناء على هذا القصد (عن سماجة) وهو بالجم بمعنى القبح يعني لا يخلو عن قبح (ولو اقتصر على قوله) هذا اشارة الى العبارة التي تفيد المرام بلا قبح وهي الاقتصار على قوله (ومن نعمة لم يجز) وقوله (في اول الكلام) متعلق باقتصر (وعطف قوله) اي ولو اقتصر على هذا وعطف قوله (كان جوابها بالتعين على قوله لم يجز ونعلق) اي ولو جعل (كل حكم) متعلقا (بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كالايجز) ولما فرغ من بيان ام المتصلة شرعا في بيان ام المنقطعة فقال (و) (ام) (المنقطعة) وهو مبتدأ وخبره قوله (كل) يعني ان كلمة ام التي يقال لها ام المنقطعة مشابهة بالحرفين وهما بل والهمزة لوجود الاضراب والشك في معناها فمن جهة كونها للاضراب مثل كلمة بل (في الاضراب) اي في كونها للاضراب (عن الاول) (و) (مثل) (الهمزة) (لشك في الثاني) اي ومن جهة كونها للشك في الثاني مثل همزة الاستفهام ولما كان في اللفظ الذي وقع بعدها وجهان ولم يتعرض المصنف لتفصيلها بل اكتفى بايراد مثال واحد يصلح للوجه الاول اراد الشارح ان يفصلها بطريق من كلام المصنف فقال (والواقع قبلها) اي الاسم الذي وقع قبل ام

(المنقطعة)

الفة بمعنى لم يضارفة فاللازم بمعنى غير المفارقة ويستعمل كثيرا في كتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائزا للمفارقة انما هو اللازم بالجزائي وهذا من باب الغلط اذ لم يثبت في الميزان جواز اطلاق اللازم على المفارقة وانما هو قسم من الغرض قسم للمفارقة قوله لان ما كان حسنا فسيما لا يمد ضيقا قيل لا كلام في عدم عدمه ضعيفا مطلقا اما في عدمه ضعيفا بالاضافة الى الاصح فنظر وليس بشيء قوله وقد يجاب بنفي كليهما قيل اما اعتراض على المصنف بانه لا يخصص الجواب في التعين او تنبيه على ان مراده بالحصص الحصر الاضافي يعني انه يصح التعين بنم او لا فحينئذ لا ينافي هذا الحصر صحة وقوع جواب آخر ثم قال ونحن نقول ان حصر المصنف الاكتفاء في جواب بالتعين اولى بمذهب اليه الشارح فان الجواب بنفي كليهما ليس باجابة بل تخاطة للمتكلم واللازم للجواب ان يكون اجابة والا جابة انعام المسئول بالامتنان لقوله تعالى «واما السائل فلا تنهر» والرد ليس بانعام فلا يكون جوابا ولذا حصر المصنف حصرا حقيقيا صحة الجواب في الجواب بالتعين انتهى ملخصا ثم اراد الشارح ان يعترض على المصنف بوقوع التكرار في كلامه مع ارتكابه على زعم منه فقال (فالشارح اليه نعمة) في قول المصنف ومن نعمة (في الموضوعين) اي في قوله ومن نعمة لم يجز وفي قوله من نعمة كان (امروا واحد) فعلى هذا كان على المصنف ان لا يكرر كما هو شان امثاله (لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع) ام (المتصلة) يعني باحدا الشرطين ولي احدهما الهمزة وبالاخر طلب التعين (فرع) اي المصنف (عليه) اي على المشار اليه (باعتبار كل واحد منهما) اي من الشرطين (حكما آخر) بان كان الحكم بانه لم يجز فرعا على الاول بانحصر الجواب في الثاني وهذا اشارة الى زعمه وقوله (وجعلهما) اشارة الى الاعتراض وهو مبتدأ و (اشارة) بالنصب مفعوله يعني ذكر المصنف كلمة نعمة مكررة لقصد الاشارة (في كل موضع) اي من الموضوعين (الى شرط آخر لا يخلو) اي هذا الجمل بناء على هذا القصد (عن سماجة) وهو بالجم بمعنى القبح يعني لا يخلو عن قبح (ولو اقتصر على قوله) هذا اشارة الى العبارة التي تفيد المرام بلا قبح وهي الاقتصار على قوله (ومن نعمة لم يجز) وقوله (في اول الكلام) متعلق باقتصر (وعطف قوله) اي ولو اقتصر على هذا وعطف قوله (كان جوابها بالتعين على قوله لم يجز ونعلق) اي ولو جعل (كل حكم) متعلقا (بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كالايجز) ولما فرغ من بيان ام المتصلة شرعا في بيان ام المنقطعة فقال (و) (ام) (المنقطعة) وهو مبتدأ وخبره قوله (كل) يعني ان كلمة ام التي يقال لها ام المنقطعة مشابهة بالحرفين وهما بل والهمزة لوجود الاضراب والشك في معناها فمن جهة كونها للاضراب مثل كلمة بل (في الاضراب) اي في كونها للاضراب (عن الاول) (و) (مثل) (الهمزة) (لشك في الثاني) اي ومن جهة كونها للشك في الثاني مثل همزة الاستفهام ولما كان في اللفظ الذي وقع بعدها وجهان ولم يتعرض المصنف لتفصيلها بل اكتفى بايراد مثال واحد يصلح للوجه الاول اراد الشارح ان يفصلها بطريق من كلام المصنف فقال (والواقع قبلها) اي الاسم الذي وقع قبل ام

المنقطعة (أما خبر) يعني ليس بإنشاء (مثل) (قولك) (إنها لا بل أم شاء) (أي) (ان) (القطيعة التي أراها لا بل) يعني إذا رأيت شجوا جزمت بأنها قطيعة لا بل (وهي) (أي) وهذه الجملة (جملة خبرية فلما علمت) أي بعد أن جزمت (إنها ليست لا بل) فظهر خطأ ذلك في الحكم والجزم (أعترض عن هذا الإخبار ثم شككت) لكنك لم تجزم بأنها شيء معين فأنك لو جزمت بالثاني استعملت فيه بل لكنك لما لم تحصل لك علم في الثاني ولم يقع رجحان على شيء حصل الشك (في أنها) أي القطيعة المرئية (شاء وشيء آخر فاستفهمت) أي طلبت من المخاطب الفهم (عنها بقولك أم شاء أي بل أم هي شاء) فيكون معناها مركبا من معنى بل والهمزة أعلم أن استعمال أم المنقطعة في هذا المعنى هو الأكثر وقد يجيء لمجرد الإضراب من غير شك إذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى أم أنا خير إذ لا معنى للاستفهام في هذا الكلام لأنه حكاية عن فرعون بأنه قال أم أنا خير ولا شك أنه جزم بكون خيرا في زعمه بقرينة المقام وكذا لو كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى أم هل تستوى الظلمات والنور فإن وجود هل الاستفهامية يقتضي تجريد أم الاستفهام للاحتراز عن التكرار ثم اعترض على قولهم أنها لا بل أم شاء بأنه من عطف الإنشاء على الإخبار وهو غير جائز بالإجماع وأجاب الفاضل الهندي بأنه استفهام مستأنف ورد بأنه يلزم أن لا تكون أم المنقطعة من حروف العطف بل تكون حرف استئناف والكلام عن تقدير عدها من الحروف العاطفة وأجاب ثانيا بأن التقدير بل ليس كذلك أي غير شاء أم شاء ورد بأنه يلزم منه أن تول المنقطعة إلى المتصلة واجب بمنع لزوم لأن معنى المنقطعة الإضراب والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال فقتل على معنى أم المتصلة أو بدونه فلا تشمل كأن يقتصر على أم هي شاء وعلى أي تقدير يحصل الفرق بينهما بأن أم المتصلة مختصة بالاول والمنقطعة تستعمل فيه وفي غيره وقال المصام بعد نقل هذا الكلام ونحن نقول يجوز عطف قصة على قصة سيما في مقام الإضراب وأيضا يجوز أن يؤول بل أم هي شاء إلى قولك أشك وأتردد فيكون إضرابا عن الإخبار عن الشيء بالإخبار عن الشك والتردد فيه كذا حققه عصام الدين ثم شرع الشارح في بيان التوجيه الثاني فقال (وأما استفهام) يعني أن الواقع بعدها أم استفهام (كما قول أريد عندك أم عمرو أي بل عمرو حين قصد) أي أنت (الإضراب عن الاستفهام الاول) وهو قوله أريد عندك (بالاستفهام الثاني) وترك الاول ثم شرع في خواص أم العاطفة التي هي لاحد الأمرين أيضا فقال (وأما) وهو مبتدأ أي كلمة أما بكسر الهمزة وقوله (قبل المعطوف عليه) ظرف للخبر وهو (لازمة) وقوله (مع أما) ظرف له أيضا وقوله (أي غير مستعملة إلا معها) تفسير لازوم وقوله (يعني إذا عطف شيء) تفسير المجموع أي يريد باللزوم أنه إذا عطف أي إذا أريد عطف شيء (على آخر) بما يلزم أن يصدر المعطوف عليه (أولا) أي قبل العطف (بأما) أي بكلمة أما (ثم عطف عليه المعطوف) أي الشيء الثاني الذي أريد عطفها على الاول (بأن نحو جاءني أما زيد

أوقفت لي هذا التردد  
قلة التأمل في كلام  
الشارح قدس سره  
وما أتى به من القول  
بأن الأجابة انصاف  
المسؤول الخ مخالف  
لا عليه الاستعمال  
فإن رد السائل ونقطة  
من وجه يحصل  
الابتنان والاستكان  
جواب في العرف قوله  
ومن الثاني أن الواو  
الداخلة على أما الثانية  
لمطفا على أما الاول  
قبل هذا من مخترعات  
الشارح اخذ من قول  
الاندلسي حيث قال  
العاطفة كلنا هما  
والواو لمطف احديهما  
على الاخرى ليصلها  
بحرف واحد يطف به  
ما بعد الثانية على ما بعد  
الا ولى يتجه على  
الشارح أنه لا يمكن  
أما الاول للمطف  
كيف يصح عطف  
الثانية عليها بحرف  
الجرع المفيد شركة  
المطوف مع المطوف  
عليه في حكم التركيب  
والمشهور أن الواو  
زائدة لتأكيد وزم  
الالتباس بنير العاطفة  
حق قبل التزامها فيها  
دون لكن لزوما  
مصاحبة غير العاطفة  
بخلاف لكن ولا يرد  
ذلك على الشارح  
قدس سره لأنه  
لا يلزم من يحكون  
المطوف في حكم

واما عمرو) وانما يلزم تقديم اما في المعطوف عليه (ليعلم) اى لقصد ان يعلم (من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك) وقوله (جائزة) بالرفع خبر بعد خبر اى كلة اما قبل المعطوف ليست بلازمة (مع او) (يعني) اى يريد بهذا الكلام انه (اذا عطف شئ على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه بما نحو جاءنى اما زيد او عمرو ولكن لا يجب) ذلك كما ما في العطف بما بل يجوز في العطف باو (نحو جاءنى زيد او عمرو) اى بلا قصدير اما وهذا عند الجمهور وتبعهم المصنف (وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا) اى وان كانت من الحروف العاطفة لزم الحذف فان العاطفة (لم تقع) اى يحجز ان تقع (قبل المعطوف عليه) قوله (وايضا) اشارة الى دليلهم الاخر على عدم كونها عاطفة وهو انه لو كانت عاطفة لم يحجز دخول العاطفة الاخر عليها وليس كذلك فانه (تدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي) اى اما (ايضا) اى كالواو الداخلة عليها (للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغو او الجواب عن الاول) اى عن دليلهم الاول وهو منفاة التقدم للعطف (ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف) يعنى انه لا يلزم من تقدم اما عدم كون الثانية عاطفة وانما يلزم لو كانت الاولى للعطف واما كذلك (بل) هي (لتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني) اى والجواب عن الدليل الثاني وهو لزوم ايراد العاطفين بانه لا يلزم ايراد العاطفين معا وانما يلزم لو كان كلاهما عاطفين لشي واحد وليس كذلك بل (ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها) اى لعطف اما الثانية (على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها عن ما بعد اما الاولى فلكل منهما) اى من الواو واما (فائدة اخرى) اى فائدة مستقلة (فلا) تكون (لغو) آ وقال العصام هذا الجواب من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسي حيث قال العاطفة كلتاها والواو لاحدهما على الاخرى ليجعلها كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويجه على الشارح انه لو لم تكن اما الاولى للعطف فكيف عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد لشركة المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتأكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير العاطفة بخلاف لكن انتهى وفي بعض الحواشي ان الاندلسي كونه من مخترعات الشارح الفاضل كيف وقد قال المصنف في شرح المفصل ان الواو في اما حرف عطف دخل على اما لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ولا تكون اما نفسها لغرض الجمع بينه وبين وما المتقدمة ثم قال المصنف فيه ان هذا صحيح فظاهر منه ان هذا ليس من مخترعات الشارح بل الشارح ناقل وقوله ويجه على الشارح ليس في محله والمعجب منه انه بعد اعترافه انه اخذه من كلام الاندلسي كيف يجوز ان يقول انه من مخترعاته واظن ان قوله ويجه على الشارح سهو من قلم الناسخ بل العبارة الصحيحة ان يقول ويجه عليه بان يكون الضمير راجعا الى القول المذكور لا الى الناقل والله اعلم (ولا قبل ولكن) (هذه الحروف الثلاثة) (لا لاحدهما) اى موضوعا لاحد الامرين كالخروف

المعطوف عليه كون اما الاولى عاطفة ايضا بل اللازم هو التوافق في الفرض المسوق له ذلك وهو حاصل بدون هذا الاعتبار قوله حرف التنبيه قيل الظاهر هذه الحروف ليست حروف المعاني بل اصوات وضمت لغرض التنبيه فالإتي ان تحصل من قبيل حروف لزيادة وذلك من قبيل الواو لان الموضوع للتنبيه يكون معناه التنبيه فهي من جملة حروف المعاني ولقد سبق التنبيه على فساد زعم القائل ان الاصوات من قبيل المهملات قوله يصدر بها الجملاء ولا تكون الا في صدر الكلام سوى هاء المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام نحو قوله تعالى حالتهم اولاء والاصل اتم ها اولاء وقل الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل وغير القسم نحو هات الله ذاتلمن هالمير وابيه ذاتما وقرق الصحابين اما والافعال اما تحقيق الكلام الذي

الثلاثة السابقة لكن الفرق بينهما ان السابقة لاحدها مبهما وهذه الحروف لاحدهما (معينا)  
 (اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين) وقوله (المعطوف والمعطوف عليه) يدل من الامرين  
 (على التعيين) اى على وجه التعيين بخلاف او ونحوها فانها على وجه الابهام ثم فصل الشئ كلا  
 منها فقال (فكلمة لا) يعنى كون كلمة لا من الثلاثة موضوعا للنسبة المذكورة هو انها (لنق)  
 الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف) وهو متعلق بنق (فالحكم هنا) اى الحكم الثابت  
 متمين (للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءنى زيد لا عمرو فحكم الجي فيه) اى فى هذا (لزيد)  
 اى نبوته معين لزيد (لا لعمرو) فيكون الاحد المعين فيها هو المعطوف عليه (وكلمة بل) يعنى  
 انها تستعمل على وجهين احدها بعد اثبات والاخر بعد النفي فان كانت (بعد الاثبات) تكون  
 (لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى  
 عمرو فحكم الجي فيه) اى فى هذا التركيب (للمعطوف) اى لعمرو (دون المعطوف عليه)  
 اى دون زيد فيكون استعمال بل (على عكس) استعمال (لا والمعطوف عليه) اى فى ما عطف  
 عليه بل اذا انصرف حكمه الى المعطوف كان باقيا بلا حكم من النفي والاثبات فحينئذ يكون  
 (فى حكم المسكوت عنه) اى كما ان شيئا اذا لم يذكر لا يحكم عليه بشئ فكذا هذا المذكور  
 لم يحكم عليه بشئ وقوله (فكأنه) تفريع لكونه فى حكم المسكوت عنه يعنى انه شابه بشئ  
 (لم يحكم عليه بشئ لا بالجى) لانصرافه عنه الى المعطوف (لا بعده) لانه ثبت الحكم له  
 قبل العطف (والاخبار الذى وقع منه) بكسرة الهمزة وهو مبتدأ وقوله (لم يكن) خبره اى  
 اخبار المستكلم عن مجي زيد لم يكن (بطريق القصد) بل القصد اخباره بمجي عمرو (ولهذا)  
 اى ولكن الاخبار عن مجي زيد غير مقصود (صرف عنه الحكم) اى عن زيد (بكلمة  
 بل) فانه لو كان المقصود اثبات حكم الجيئة اليهما لقال جاءنى زيد وعمرو ولو كان نفيه  
 عن الاول لقال لم يجي زيد بل عمرو ولما انعدم الحكم للاول بالوجهين ثم شرع فى بيان  
 الاستعمال الثانى لهما فقال (واما كلمة بل بعد النفي) صدرها بالتفصيل لوقوع الاختلاف  
 فى حكمها يعنى انها اذا وقعت بعد النفي (نحو ما جاءنى زيد بل عمرو فنيه خلاف) اى فى كون  
 الاول فى حكم المسكوت عنه كافى لاثبات وفى كونه محكما عليه بالنفي (فذهب بعضهم الى  
 ان كلمة بل لصرف حكم النفي عن المعطوف عليه الى المعطوف) يعنى انها تصرف حكم عدم  
 الجيئة فى هذا المثال من زيد الى عمرو فيكون المقصود نفيه عن عمرو فمضى قوله (نحو ما جاءنى  
 زيد بل عمرو اى بل ما جاءنى عمرو والمعطوف عليه) يكون (فى حكم المسكوت عنه) كافى لاثبات  
 يعنى لا يحكم عليه بنفى ولا باثبات (وبعضهم ذهب الى انها) اى الى ان كلمة بل اذا وقعت بعد النفي  
 (ثبت الحكم المنفى) اى لاثبات الحكم الذى ينفى (عن المعطوف عليه للمعطوف) يعنى انها  
 للحكم باثبات ما نفي قبلها للمعطوف (والمعطوف) اى فحينئذ يكون المعطوف (عليه فى حكم  
 المسكوت عنه) والحكم منفي عنه فعنى ما جاءنى زيد بل عمرو) هو انه (بل جاءنى عمرو زيد اما)  
 اى فحينئذ يجوز فى زيد المعطوف عليه بقاؤه (فى حكم المسكوت عنه) او الجي او لم يبق على

يتلوه قول اما الذى اذا  
 قائل يعنى انه قائل  
 على الحقيقة دون  
 الجواز واما الا فحرف  
 يفتح به الكلام للتنبيه  
 قول الا ان زيدا  
 خارج ومنه علم ان  
 اعلم يستعمل للمجرد  
 التنبيه وحسب ان  
 يجعل انما بعدها  
 مذكورة هكذا قيل  
 وفيه نظر قوله ويلزم ما  
 القسم قبل استعمل  
 الزوم على خلاف  
 ما هو مادته والالكان  
 بقول وتلزم القسم  
 وتقول اى والله  
 واى الله يحذف حرف  
 القسم ونصب الله اذا  
 كان قبله كلمة ما للتنبيه  
 نحو اى ما الله ذا لانه  
 مجرد لا غير لثبته  
 حاسب الجار فى ياء  
 اى ثلاثة اوجه حذفها  
 ونها السالكين  
 واتبها ساكنا مع  
 النقاء السالكين على  
 غير حده لان المدة  
 والمدغم فى كلمتين  
 اجراءهما مجرى كلمة  
 واحدة كما فى ما الله  
 وهذا ايضا من  
 خصائص لفظ الله هذا  
 وفيه انما ذكره  
 من ان المص قد استعمل  
 القوم على خلاف  
 طائفة نظر الى قوله  
 فى ام المتصلة لازمة  
 لعمدة الاستفهام من  
 قيل مالا يمينه قوله  
 ومعنى حكوتها زائدة  
 ان اصل النفي بدوتها

السكوت عنه بل يجوز ان يحكم عليه بان المجيء (منى عنه) (ولكن لازمة) تخفيف النون  
وسكونها (لننى) (اي غير مستعملة بدونه) اى بدون الننى وقد مر ما فيه وما تبدل حكم كلة  
لكن من حيث وقوعها المعطف المفرد او المعطف الجملة اشارا اليه بقوله (فان كانت) يعنى انها اما  
لمعطف المفرد او المعطف الجملة فان كانت (لمعطف المفرد على المفرد فى) اى فكلمة لكن  
(تقيضة لا) فان لا لما كانت لننى ما ثبت فى الاول (تكون) لكن (لايجاب) اى لاثبات (ما انتفى  
عن الاول فتكون) اى فحينئذ تكون كلة لكن (لازمة) هذا بيان وتقرير لقوله ولكن لازمة  
لننى يعنى ان لزوم كلة لكن بمعنى انها غير مستعملة بدونه شامل للاستعمالين فانها فى هذا  
الاستعمال لازمة (لننى الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو) فان الحكم  
بالقيام منى عن زيد وذلك لازم فانه لو لم يرد ننى الحكم عن الاول لقال ما قام زيد ولا عمرو  
وعطفه بالواو (وان كانت) اى كلة لكن (لمعطف الجملة على الجملة) اى موضوعه له وفى بعض النسخ  
فى عطف الجملة اى مستعملة فيه (فهى) اى فحينئذ كلة لكن (نظيرة بل يحيتها بعد الننى والاثبات  
يعنى فى جواز وقوعها بعد الننى مثبتة وبعد الاثبات نافية (فبعد الننى) اى فان وقعت بعد  
الننى تكون (لا ثبات ما بعدها وبعد الاثبات) اى وان وقعت بعد لا ثبات تكون (لننى ما بعدها  
نحو جاءنى زيد لكن عمرو ولم يجيى) فان قوله عمرو ولم يجيى جملة عطف على جملة جاءنى زيد فلما  
وقعت فيه بعد الاثبات كانت لننى ما بعدها هذا مثال لوقوعها بعد الاثبات وقوله (وما جاءنى  
زيد لكن عمرو وقد جاء) مثال لوقوعها بعد الننى (فعلى كل تقدير) من التقديرين غير مستعملة  
بدون الننى) وقد عرفت ان المراد بالازوم هو هذا المعنى (حروف التنبيه الاواماها) يعنى  
كلمة لا تخفيف اللام وكلمة اما تخفيف الميم ايضا وقال المصام الظاهر ان هذه الحروف ليست  
حروف معان بل اصوات وضعت لغرض التنبيه والاليق ان تجمل من قيل حروف الزيادة  
اتى وانما قال الظاهر والاليق لا احتمال ان يقال ان المصنف فرق بينها وبين حروف الزيادة  
بلزوم الصدارة لهما والله اعلم ولما كتبت المصنف باضاقتها الى التنبيه فى انها تقتضى الصدارة اراد  
الشارح ان بينها فقال (بصدرها) اى باحد الحروف الثلاثة (الجل كلها) اى سواء كانت  
اسمية او فعلية وقوله (حتى لا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه) يعنى انها وضعت  
لتنبيه المخاطب قبل الشروع فى الجملة ليتفطن لما يقال له ويلقى اليه فلا يغفل عنه اذ قد يفوته  
بعض ما ذكر على تقدير الغفلة (لهذا) اى ولكون الفرض منها هذا التنبيه (سميت حروف  
التنبيه نحو الازيد قائم) (واما زيد قائم وها زيد قائم) ثم بين الفرق بين الاخيرة وبين الاولين  
فقال (وتدخلها) اى كلة هامن الثلاث (خاصة من المفردات) يعنى ان الاولين مختصان  
بالدخول على الجملة بخلافها فانها تدخل على الجملة والمفرد امكن ليست بدخلة  
فى جميع المفردات بل تدخل منها (على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب  
عن الاشارة التى لا يتعين معانيها) اى معانى تلك الاسماء (الابها) اى الابهام  
(نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء) وقال الاشارة حتى تعين معناه الجزئى

لا يختل قبل يوجب  
ذلك اليان سكون  
ان ولا م الابتداء  
من حروف الزيادة  
ولذلك لم يكف  
به الرضى وقال مع  
انها لم تقدم المانى التى  
وضعا الواضع لها  
فكانها لم قد شيئا  
مخلاف ان ولا م  
الابتداء والالفاظ  
التاكيد اسماء كانت  
اولا فانها باقية على  
ما وضعت له هذا  
وفهم منه ان المعنى  
الذى يفيد الحروف  
الزوائد من عوارض  
الاستعمال وانت خبير  
بان الرضى لم يقل  
كذلك وانما عبارته  
هذه قيل انما سميت  
زائدة لانها لا يتغير  
بها اصل المعنى بل  
يزيد بسببها الا تأكيد  
المعنى الثابت وتقوية  
فكانها لم قد شيئا  
لما لم تباير قائمتها  
المعارضة الفائدة  
الحاصلة قبلها ويلزمهم  
ان يمدوا على هذا  
ان ولا م الابتداء  
والفاظ التاكيد  
اسماء كانت اولاً  
زوائد ولم يقولوا به  
فاقتل اخذ اعتراض  
الرضى بمدان حرف  
الكلم عن موضعها  
واورده على الشارح  
قدس سره وقد  
عرفت المأذ كرمه  
جا ذكره فى وجه

المصام ان الصدارة فيها لازمة الا في هاء المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة  
فيقال زيد هذا وقام هذا ومررت بهذا ثم قال وهذا اذا لم يفصل بينهما وبين اسم  
الاشارة واما اذا فصل بينهما فهي صدر الكلام نحو قوله تعالى هاتم اولاء والاصل  
اتم هؤلاء وقل الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير  
القسم نحو هاء الله ذات العلموا ونحو هاء العمر الله ذا قسما و فرق الصحاح بين اما والافعاله اما  
تحقيق للكلام الذي يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز والا  
يفتح بها الكلام للثنية تقول الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا قائم هذا كلامه ثم قال ومنه علم  
ان اعلم يستعمل لجر الدلتية وحينئذ يناسب ان يحمل ان بعدها مكسورة فتأمل ثم اشار بقوله  
فتأمل الى ان فيما قاله الصحاح نظرا (حروف النداء) اى الحروف التي تستعمل في النداء  
خسة (يا عسما) اى احدها كلمة باو هي اعم حروف النداء (استعمالا) اى من جهة الاستعمال  
وانما كانت اعما (لانها) اى لان كلمة يا (تستعمل لنداء القريب والبعيد) وكذا المتوسط قال  
المصام اعلم ان ياك انها اعم بحسب موارد الاستعمال اعم ايضا بجواز كونها محذوفة ومذكورة  
ولا يخفى من حروف النداء سواها وايضا لا ينادى اسم الجلالة الا بها وكذا الاسم المستغاث  
وايها وايتها والندوب لا ينادى الا بهام (واياها) اى هذه الكلمة موضوعة (للبعيد)  
اى لنداء البعيد ومختصة به (واى) (فتفتح الهمزة وسكون الياء) (والهمزة) اى وكذا الهمزة  
المفتوحة موضوعة (للقريب) ولما كان كلام المصنف خاليا عن ذكر المتوسط اراد الشارح  
ان ياول كلامه بحيث لا يرد عليه النقض فقال (وكأنه) اى اظن ان المصنف اراد بالقريب  
ماعدا البعيد فيدخل اى فحين اراد به معنى انه ليس ببعيد يدخل (فيه) اى في القريب  
(المتوسط ايضا) وانما ادخله في القريب (فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب  
من غير زيادة وله) اى وضعت له اى لهذا القريب (كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة القرب  
وله) اى ووضعت لهذا الاقرب الموصوف بالزيادة (الهمزة) اى مسمى الهمزة الذي هو ا  
(بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان) واذا كان كذلك (فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب)  
لا بالمعنى المقابل للبعيد (هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب) (حروف الايجاب)  
اى الحروف التي يحجب بها ستوهى (نعم وبلى واى) وقوله (بكسر الهمزة وسكون الياء)  
قيد للاخير للاحتراز عن اى التي بفتح الهمزة فانها حرف نداء او تفسير (واجل)  
بفتح الهمزة والجيم (وجير) بفتح الجيم وسكون الياء (وان) (بكسر الهمزة وفتح  
النون المشددة) وقوله (ومن بيان معاني تلك الحروف) متعلق بقوله (يتبين) اى يظهر (وجه  
تسميتها بحروف الايجاب) اى من بيان معاني كل من الحروف فيما سأتى وذلك ان معاني  
جميعها ايجاب وانبات الا انها تفرق في ان بعضها لايجاب ما سبق من الكلام نفيا  
كان او اثباتا استغما كان او خبرا وبعضها لايجاب الثني فقط وبعضها لايجاب الخبر  
فقط ثم اراد ان يفصل خواص كل منها مع اشتراكها في الكون للايجاب فقال (فمع مقرر

النسبة بين وجه  
تحقق في غيره ايضا  
يستلزم كونه مسمى به  
لان المراد بيان صحة  
الاطلاق والمرجح  
هو الارادة ولذا لم  
يلفت الشارح اليه  
قد سره ولم يتعرض  
لإبراده ودفعه واعلم  
ان هذه الحروف انما  
سميت زوائد لانها  
وقد نفع زائدة لالاتها  
لا تقع الا زائدة بل  
وقومها غير زائدة  
وسميت ايضا حروف  
الصلة لانه يتوصل  
بها الى زيادة الفصاحة  
او الى اقامة وزن او  
سجع او غير ذلك قوله  
وان بفتح الهمزة  
وسكون النون تزداد  
مع لما كثيرا قبل  
فهم الكثرة من  
تقييد المكسورة بقلة  
زيادتها مع لا وكثرتها  
في مقابلة زيادة ان  
المكسورة لا الزيادة  
بين او والقسم حتى  
لزم قلنا ولك ان  
فهم الكثرة من تقييد  
زيادتها مع الكاف  
بالقلة وهذا وفيه ثم  
ان الوجه ظاهر فان  
المص لا صرح بالقلة  
في بعض المواضع تبين  
ان مالم يقيد بها

للمسبقها) (أي محققة لمضمونها) يعني المراد بكونها مقررته أنها محققة وبقوله لمسبقها أنه لمضمون مسبقها (استفهاما كان) أي ماسبق (أو خبرا فهي) أي فكلية نعم (في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد) يعني أن الفرق بين نعم وبلى هو أن الأولى لتحقيق ماسبق فإن كان نفيًا فهي لتحقيق النفي وإن كان إثباتًا فهي لتحقيق الإثبات (وبلى) يعني بخلاف كلمة بلى (في جواب الم يقم زيد) يعني يظهر الفرق بينهما في جواب النفي فإنه إذا اجيب عنه بنعم يكون بمعنى لم يقم زيد كما عرفت وإذا اجيب عنه ببلى يكون (بمعنى قام زيد) يعني على خلاف لما قلت ثم أراد أن يؤيد هذا بقوله (فمنه) والفاء في قوله فمنه تعليلية يعني أن كلمة بلى بعد النفي لا يجاب النفي لأن معنى (بلى في جواب الست بربكم أنت ربنا) وقوله (ولو قيل) إشارة إلى أنه إثبات باطل نقيضه يعني كون كلمة بلى لا يجاب النفي فقط ثابت لأن المعنى الصحيح في تلك الآية هو أنت ربنا فحينئذ لو قيل (في موضع بلى هنا نعم لكان كفرًا فإن معناه ح) أنت (لست ربنا) لكون نعم محققة لمضمون ماسبق نفيًا أو إثباتًا ومضمون ماسبق هنا منفي لدخول ليس وهذا هو المختار عند البلغاء لما قرر في علم المعاني من أن مضمون النفي الداخل عليه همزة الإنكار منفي وقال بعضهم إن مثل هذا المضمون إثبات بناء على أن معنى قوله تعالى اليس الله بكاف عبده أنه هو كاف واليه أشار بقوله (وقيل يجوز استعمال نعم هنا) أي في جواب قوله تعالى الست بربكم (بجملتها) أي بناء على جعل كلمة نعم (تصديقًا للإثبات المستفاد من إنكار النفي) يعني أن الهمزة الداخلة عليه لما كانت للإنكار اقتضى أن يكون مضمونه إثباتًا كما كان مضمون قوله تعالى اليس الله بكاف هو أنه كاف وكذلك يكون مضمون الست بربكم هو أنا زبكم فكلية نعم تكون مقررته لمعنى أنا زبكم للمعنى الست بربكم (وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال أحد يا زيد اليس لي عليك ألف درهم وقال زيد نعم يكون إقرارًا) يعني يكون بمعنى أن لك على ألف درهم (ويقوم) أي لفظ نعم (مقام بلى) في هذا الكلام (لتقرير الإثبات) أي لتقرير الإثبات الذي حصل من الإنكار والنفي (بعد النفي) (وبلى محتملة بإيجاب النفي) يعني أنها غير مستعملة في تقرير النفي كافي كلمة نعم والباء في إيجاب النفي داخلة على المقصور والمعنى أن بلى تمتازة عن نعم بكونها لا يجاب النفي وقوله (يعني) تفسير لقوله بإيجاب النفي يعني أن المراد بكونها لا يجاب النفي أنها (تنقض النفي المتقدم) وتهدمه (وتجعله إيجابًا سواء كان ذلك النفي مجردًا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد) يعني إذا أخبر أحد بنفي قيام زيد بقوله ما قام زيد وقلت في جوابه بلى كان معناه (أي قدم) فيكون ردًا عليه وكأنه قال أنك أخطأت في هذا الخبر (أو مقرونا) أي أو كان النفي مقرونا (به) أي بالاستفهام (فهي) أي كلمة بلى (أذن) أي في وقوعها بعد النفي المقارن بالاستفهام تكون (تنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام) كما هو المختار لأنها لتقرير الإثبات المفهوم من نفي النفي كما هو غير المختار (كقوله تعالى «الست بربكم قالوا بلى» (أي قالوا (أي بلى أنت ربنا وقد جاء) أي لفظ بلى (على سبيل الشذوذ لتصديق إيجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى اقام زيد).

ليس بهذه المثابة بل هو منتصف بالكثرة قوله في بئر لا حور سري وما تشمر قيل الحور الهلكة على وزن العرفة هكذا ذكر الجوهري فتوهم الشارح أن الهلكة جمع ماله كالطلبة جمع طالب فوقع في ما وقع وأنه لعجاب قتال الحور جمع حائر قال الجوهري الهلكة والهالك في القاموس الحور بالضم الهالك وجمع أحور وفي شرح الآيات أخره بأفك حتى إذا الصبح حشر الجار والجورود متعلق بشعر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سري في بئر المهاك وما علم أنه سار فيها حتى إذا أضاء الصبح والحق الكاشف من الشبه علم ذلك لكن لا يتقنه ذلك هذا والمراد بالافك الانصراف والافتلاب اعلم أن ما الكافة من العمل تنشق أن تحمل من الحروف الزوائد وهكذا في حيفا وإذا ما لكن يحملوها من الحروف الزائدة لأن لها أثرًا في الكلام وهو

(واي) بكسر الهمزة وسكون اليا، اي كلمة التي هي من حروف الايجاب (اثبات بعد الاستفهام) يعني انها مختصة بكونها للاثبات الذي وقع بعد الاستفهام ولما كان مراده بان كونها كذلك غالي لازومي اشار اليه بقوله (لا شك في غلبة استعمالها) وقوله (مسبوقه) حال اي لا شك انها في استعمالها الغالي حال كونها مسبوقه (بالاستفهام) يعني انها تقع بعد الاستفهام (وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا) وعلى هذا التأويل لا يكون الاستعمال الاخير مخالفا للكلام المصنف (وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم) يعني انها مقررة لما سبق (وهذا مخالف لما ذكره المصنف) لانه يقتضي ان يذكرها مع نعم بان يقول نعم واي مقررة لما سبقهما ولما ذكرها المصنف هنا بقوله انها اثبات بعد الاستفهام لم يكن كلامه قابلا للتأويل يوافق ما ذكره ابن مالك (ويلزمها) اي من خواص كلمة اي انه يلزمها (القسم) غير المص العبارة حيث لم يقل مثل ما سبق في لكن وغيره للتفنن فان ما ل قوله واي لازمة للقسم وقوله يلزمها القسم هو ما فسر به قوله (اي لا تستعمل) اي كلمة اي (الامع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال قسمت اي وربني) يعني لا يجوز تصريح بذكر متعلقه كما يجوز تصريحه في باد القسم وهذه خاصة اخرى وقوله (ولا يكون القسم به الا الرب والله ولعمري) خاصة اخرى (تقول اي وربني واي والله لعمري) وزاد المعصام خاصة اخرى لها وهي انها يجوز استعمالها بحذف حرف القسم ونصب المقسم به فتقول اي الله الا اذا كان قبله كلمة هاللتنيه نحو اي هال الله فانه مجرور لا غير لنيابة هانصاب الجار وفي ياء اي ثلاثة اوجه حذفها وفتحها الساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم في كتيبن اجري لهما مجرى كلمة واحدة كما فعل في الله ثم قال وهذا ايضا من خصائص لفظ الله تعالى (واجل وجير) (بالكسر والفتح) اي بكسر الراء وفتحها فالكسر على اصل التقاء الساكنين كاسر والفتح للتحفيف كآين وكيف كذا في بعض الحواشي (وان) بكسر الهمزة وبشديد التون يعني ان هذه الثلاثة (تصديق للمخبر) بكسر الباء اي لتصديق المتكلم الذي اخبر عن شيء (وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جيرا وان المخبر قد انك زيدا ولم يأتك) فمرادك بالجواب باحد الثلاثة في الاول تصديق له او رد مثالين للاشارة الى انها تصديق المخبر موجبا ونافيا (اي قداني) وفي الثاني تصديق له نافيا اي (او لم يأت وجاء ان) اي دون اجل وجير (لتصديق الدعاء ايضا) اي كما جاء تصديق الخبر (نحو قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقه حملتي اليك) وقال ابن الزبير له (ان ورا كباها اي لعن الله تلك الناقة ورا كباها وجاء) اي ان خاصة (بعد الاستفهام) ايضا اي كما جاء بعد الخبر والدعاء (في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى جهن ان اللقاء) الجوى قال في القاموس الجوى هو الحزن الباطن والحرقه وشدة الوجد وداء في الصدر وكلها في المقام حسن والمعنى اني لا اعلم ولا اشعر هل يوجد شفاء للعاشق من داءه الذي حصل من جهن واجاب بقوله ان اللقاء (اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها) اي ججي ان (في هذين الموضعين) اي في الدعاء والاستفهام (خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر) (حروف

كف ما لحقه من العمل ونصح دخوله على الفعل في الكلام وكف حيثما واذ من الاضافة ونصح مكنونها جازمين قال الرضي واحجب انهم لا يرون تأثير الحروف تأثيرا معنويا كالنا كيد في الباء ورفع الاحتمال في الزائدة بعد الماطفة الى التني وفي من الاستغرافية ويرون تأثيرها لفظيا كانتا مانعا من زيادتها هذا كلامه ونحن نقول اذا لم يكن المرأ عين صحبة فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر اذا لم يخفى ان الحرف الزائد ماو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فمه عليه واما الكافة ليست كذلك اذ في انما زيد قائم برفع زيد لا يفهم ان المقصور تأكيد الحكم على زيد لولا كلمة مايل ربما يقدر لان اسم يحكم عليه بزيد قائما وفي حيثما تضرب يحزم تضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما هو سببية الاول لثاني اذا لم يفد حيث بدون ما تلك السببية



(الزيادة) فإضافة الحروف من قبل إضافة الموصوف الى صفة اى الحروف الزائدة ويؤيد ما قلنا قوله (وانما سميت هذه الحروف زوائد) يعنى انها سميت به (لانها قد تقع زائدة) فلا ينافى وقوع بعضها المعنى وقائدة (لانها) اى لان المراد بهذه التسمية انها اى تلك الحروف (لا تقع الا زائدة) فانه ينافى وقوع بعضها غير زائدة (ومعنى كونها زائدة) حين تقع زائدة (ان اصل المعنى بدونها) اى بدون تلك الحروف (لا يختل) بل يبقى على المعنى الذى يفيد اللفظ خاليا عن تلك الحروف (لانها) اى ليس معنى كونها زائدة انها (لا فائدة لها اصلا) بل باتيانها تحصل فائدة زائدة ليست له عند خلوها عنها وانما كان المعنى كذلك (فان لها) اى لتلك الحروف (فوائد) فى كلام العرب اما مضوية) اى اما ان يحصل له فائدة معنوية (واما) فائدة (لفظية) فالمعنوية تأكيد المعنى كافى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس) اى فى قولنا ما من احد يحبى وقولنا ليس زيد قائم (واما الفائدة اللفظية) فى تزيين اللفظ وكونه) اى كون الكلام (زيادتها) اى بسبب زيادة تلك الحروف (افصح) اى من الكلام الذى ليس فيه تلك الزيادة (او) الفائدة اللفظية (كون الكلمة) اى التى زيدت فيها (او) الكلام) او كون مجموع الكلام (بسيبها) اى بسبب تلك الزائدة (متبها) اى مستعدا وقابلا (لاستقامة وزن الشعر والحسن السجع) او لغير ذلك (من محسنات الشعر) ولا يجوز خلوها اى كون تلك الزائدة خالية (من الفائدتين معا) (الا) اى وان فرض انها ليست فى زيادتها فائدة من الفائدتين (امتدت) اى لازم ان تكون زيادتها (عبئا ولا يجوز ذلك) اى العبث او الزيادة من غير فائدة فى كلام الفصحاء ولا سيما فى كلام البارى سبحانه و(آمالى) لكنها لما وقعت فيه فلا يجوز ان يخلو عن فائدة ما فاقوله حروف الزيادة مبتدأ وخبره قوله (ان) بكسر الهمزة (وان) بفتحها حال كونها (مخففتين) (وما ولا ومن الباء واللام) اى هذه الحروف السبعة (فان) (بكسر الهمزة وسكون النون) وهذا القيد للاحتراز عن المفتوحة وقوله (تراد) للإشارة الى ان قوله (مع ما) متعلق به على انه خبر للمبتدأ يعنى كلمة ان تراد مع ما (النافية) وقوله (كثيرا) لتحصل المقابلة بين زيادتها مع النافية وبين زيادتها مع المصدرية حيث قال فيه وقلت وقوله (لتأكيد النفي) بيان لفائدة معنوية حصلت من زيادتها (نحو ما ان رأيت زيدا) فان النفي مع تلك الزيادة يكون مؤكدا (اى ما رأيت زيدا) وفى هذا التفسير اشارة الى التأكيد المستفاد منه (وقلت) (اى زيادة ان) وفيه اشارة الى ان فاعل قلت ضمير مستتر تحته راجع الى الزيادة المفهومة من ترادى قلت زيادتها (مع ما المصدرية) (نحو انظرنى ما ان جلس القاضي اى مدة جلوسه) (و) (قلت زيادتها ايضا) اى كما قلت فى المصدرية (مع) (لما) (نحو لما ان قام زيدت) فان ان ههنا زيدت بين لما وبين مدخوله وهو قام (وان) (فتح الهمزة وسكون النون) اى كتبها وهو مبتدأ وقوله (تراد) خبره وقوله (مع لما) متعلق بتراد وقوله (كثيرا) للإشارة الى المقابلة ايضا (نحو فلما ان جاء البشير) (و) (تراد) (بين لو والقسم) اى وبين القسم (التقدم عليه) اى على

فكلمة ما الى هذه الكلمات بمنزلة حروف الباقى التى لو حذفت لاختل دلالة اللفظ وما اورده على الشارح قدس سره ظاهرا ورودا واما ما اعترض به على الرضى فنأش من انتفاء عين صحيحة وذلك انه لو لم يؤت بما فى انما زيد قائم لقليل ان زيدا قائم فاصل المعنى وهو نبوت القيام لزيد لا يتوقف على ما الكافة طعنا بل هو ثابت بدونها ايضا ولا مدخل لان ايضا فى اصل المعنى والسبب من القائل انه ناقض نفسه فى هذا الموضع فانه قال اولاً ان ما الكافة تنهق ان تجمل من الحروف الزوائد وكذا ما فى حيفا واذا ما لکن لم يجعلوها منها لان لها اثر فى الكلام ثم قال ان الحرف الزائد ما يجب ان يكون بحيث لو حذفت لما اختل اصل المعنى وهذه ليست كذلك فان المعنى يخلل بعدما وهذا تناقض كآرى بل الجواب مما اورده الرضى ان هذه لا يختص تأثيرها باللفظ منى قال

لو (نحو والله ان لو قام زيد قت) (وقلت) (زيادتها) (مع الكاف) (نحو) كان ظلية  
 تعطو الى ناضر السلم) فان كلمة ان زيدت بين الكاف وبين مجرورها الذي هو ظلية وهذا  
 (على تقدير رواية ظلية بالجر) والمصراع الاول قوله «و يوما توافينا بوجه مقسم كان  
 ظلية تعطو الى ناضر السلم» فقوله توافينا من الموافاة وهو الاتيان والمجازاة الحسنة وقوله  
 مقسم بضم الميم وقع القاف وتشديد السين المهمة اى الحسن من القسام وهو الحسن وقوله  
 تعطو من المعطو هو التناول برفع الرأس واليدين اى تناول وعدى بالى لكونه متضمنا للمعنى  
 الميل والجملة صفة ظلية والناضر بالضاد المعجمة من نضر وجه اذا حسن واراد به الحضرة  
 والطراوة والسلم فتحتين جمع سلمة وهى شجرة عظيمة لها شوك والمعنى يوما توافينا كظلية  
 تمدجيدها الى غصن ناضر من هذه الشجرة وانما شبهها بها فى هذه الحالة لانهما تكون  
 احسن (وما) اى كلمة (ما تزداد) (مع اذا) الشرطية (نحو اذا ما تخرج اخرج معنى اذا تخرج  
 اخرج) (و) (مع) (مضى) اى تزداد ايضا مع مضى (نحو متى ما تذهب اذهب) (و)  
 (مع) (اى) (نحو ايا ما تدعو افاله الامماء الحسنى) (و) (مع) (اين) (نحو اينما تجلس  
 اجلس) (و) (مع) (ان) بكسر الهمزة (نحو اما تين من البشر احدا) وقوله (حال  
 كون تلك المذكورات مع ما) للإشارة الى ان قوله (شرطا) حال من جميع ما ذكر من  
 مدخولات ان (اى) حال كون اذا ومتى واى واين وان (ادوات الشرط) اعلم ان قوله  
 مع ما متعلق بالمذكورات لا بالكون حتى يلزم كون المجموع شرطا والواقع خلافه فان  
 الشرط هو المذكورات وحدها لا المجموع من المذكورات كما صرح بذلك فى الرضى وغير  
 وقوله (و) (مع) (بعض حروف الجر) بالجر عطف على ما قبله يعنى ان كلمة ما تزداد  
 كثيرا مع بعض حروف الجر (نحو) قوله تعالى (فبما رحمة من الله لنت لهم) (اى فبرحمة  
 (و) قوله تعالى (فما خطيئتهم اغرقوا) (اى من اجل خطيئتهم) (و) قوله تعالى (وما  
 قليل) (اى عن قليل فكلمة ما فى هذه الآيات زيد بين الجار ومجروره ولم يبلغ عمل كل  
 منها بقرينة كون ما بعدها مجرورا وانما زيدت لتحسين اللفظ وقوله (وزيد صديقى كان  
 عمرا اخى) مثال لما دخلت بين الكاف ومجرورها الذى هو جملة ان (وقلت) (زيادة ما)  
 (مع المضاف) (نحو غضبت من غير ما جرم) اى من غير جرم (و) نحو قوله تعالى (وايما  
 الاجلين قضيت) (اى اى الاجلين اديت ومنه قوله تعالى «مثل ما انكم تنطقون» اى مثل  
 نطقكم (وقيل ما) اى كلمة ما (فما) اى فى هذا لا مثله (كلها انكرة) اى تامة بمعنى شئ  
 (ولجرور) اى المجرور الذى يقدر مجرورا (بعدها) وهو جرم والاجلين (بدل منها)  
 والمعنى فى الاول من غير شئ جرم وفى الثانى اى شئ الاجلين فعلى هذا التوجيه لا يلزم  
 حمل الآية على الاستعمال القليل فافهم (ولا) (اى كلمة لا تزداد) (مع الواو) (الماطفة)  
 (بعدا لنى) يعنى انها تزداد مع اذا عطف شئ على مدخول نفى سواء كان ذلك النفى  
 (لفظا ساجا فى زيد ولا عمرا ومعنى نحو قوله تعالى «غير المنضوب عليهم ولا الضالين»)

لم يرجع جانب اللفظ  
 على جانب المعنى بل لها  
 تأثير فى المعنى ايضا  
 وتأثيرها اللفظى زائد  
 على ذلك فلم يبد  
 بذلك من الروايد  
 والاحسن ان موضوع  
 النفى اللفظ فثبت  
 له حكم بحسب اللفظ  
 وتأثير فيه لم يحمل  
 من الروايد وما لم يثبت  
 له ذلك عند من  
 قوله اى بفعل متقرر  
 فى معنى القول اه  
 اشار الى توجيه  
 ظرفية المعنى لفظ  
 بان المعنى ظرف  
 اعتبارى يستتار له  
 اداة الظرف فم  
 اعتبار اللفظ ظرفا  
 للمعنى هو الشائع  
 حتى قال الهندي انه  
 على القلب جعل القلب  
 قسما لظرفية الاعتبارية  
 حيث قال الظرفية  
 اعتبارية او على القلب  
 وفيه اى ظرفية اللفظ  
 للمعنى ايضا اعتبارية  
 كما قيل قوله قوله  
 ان اعيدوا الله تضيق  
 للضمير فيه اه قيل  
 اشارة الى وجه قوله  
 فهو لا تضيق الاكثر  
 الا انه مولا مقدرا اه  
 من ان قوله فى الاكثر  
 لانه قد يفسر بمعولا  
 المذكورا والى رد  
 من تمسك بالآية فى انه  
 ضمير مفعول القول  
 الصريح زعم منه  
 ان قوله ان اعيدوا  
 الله تضيق لا امرتى  
 لسكن قال الرضى

تقدير امرى به امرى  
بقوله اذا لمور لا يكون  
فمن ان اعبدا لله بل  
قوله لهم والضمير  
مفعول قوله صريح  
مقدر لكن قال ان  
صريح القول المقدر  
كافعل المأول بالقول  
في عدم الظهور قال  
الرضى رح وينبى ان  
يسلم ان ما بعد ان  
المسرة ليس من صلة  
ما قبلها بل يتم الكلام  
بدونه ولا يحتاج اليه  
الا من جهة التفسير  
لديهم المقدر قوله  
قال واخر دءوهم  
اذ الحمد لله رب العالمين  
ليست ان فيه مفسدة  
لان قوله الحمد لله  
رب العالمين خبر  
البتدأ القدم هذا ولا  
يذهب عليك ان قوله  
ذلك لا تصور ان  
يكون اشارة الى وجه  
الاثبات بقوله الاكثر  
فان كلامه صريح في  
جملة ناظرا الى قوله  
فلا يقع بعد صريح  
القول وكون المعنى ان  
امر الكرمية هكذا  
الا يحظر بياك من  
كون ان ضمير الا فانه  
مخالفة لما عليه الجمهور  
واثبات كما قوه من  
الوقوع بعد صريح  
القول غيره وانما اشار  
اليه بقوله وقد بشر  
بها المفعول به الظاهر  
آه وما نقله عن الرضى  
مقروء بدارته هذه

فان عمروا في المثال الاول معطوف على زيد داخل في حيز النفي اللفظي وهو ما والضاين  
في النظم معطوف على المعضوب الذى هو مدخول غير وايس بنى لفظا بل معنى (و)  
(زاد) اى تزداد لا ايضا (بد) (ان المصدرية) (نحو قوله تعالى) خطابا لابلوس وقت  
عصيانه باستكفاف السجود لادم (د مامنعك) اى اى شئ منعك يا بليس (ان لا تسجد  
اذا مرتك اى ان تسجد) فان لا الداخلة بين ان وبين منصوبه زائد اذا المعنى المطلوب  
الجائز على تقدير كون المراد بما منعك المعنى الحقيقي هو مامنعك ان تسجد لانه انما امتنع عن  
السجود ولهذا ذمه بهذا القول فلو كانت لا غير زائدة كان المعنى مامنعك عن عدم السجود  
وامتناع عدم السجود هو السجود فيلزم ذمه على السجود وهو غير جائز وهذا اذا حمل  
قوله مامنعك على الامتناع واما اذا حمل على معنى ما حمله فلا تكون لازامة فيكون معناه اى  
شئ حمله على عدم السجود ومن حملها على الاول نظر الى نظائره في القرآن كواقع في غير  
هذا الموضع بدون لا ومن حمل على الثانى نظر الى ان الحكم بمعنى الزيادة اولى من الحكم  
بالزيادة كما هو شأن الكلام المتيقن وذكر بعضهم نكتة خاصة في وجه زيادة لان فيها اشارة الى  
انه لا مانع من السجود الا العزم على عدم السجود كما قيل (وقلت) (زيادة لا) (قبل اسم)  
وان كثرت قبل القسم الذى جوابه نفي للايدان بان جوابه نفي نحو لا والله لا اقل كذا في المصام  
(نحو قوله تعالى «لا اقسم بيوم القيامة» ولا اقسم بهذا البلد) فان معناها اقسم (والسر  
في زيادتها) اى زيادة كلمة لا في هاتين الايتين قبل اقسم (التنبيه على جلاء القضية) يعنى  
تراد لا قبل اقسم للتنبيه على ان المقسم عليه امر جلى (بحيث يستغنى القسم عن فيبر لذلك)  
اى لا فائدة هذا المعنى يبرز الكلام (في صورة نفي القسم) فكأنه سبحانه وتعالى يقول انه  
لا يحتاج الى ان يقسم عليه (وشدت) اى (زيادتها) (مع المضاف) (كقوله) اى كقول  
الشاعر (في بئر لاجور سرى وما شعر) \* بافكه حتى اذا الصبح جسر (اى فى بئر  
حور والاحور الهلكة جمع حائر اى هالك) مأخوذ (من حار اى هلك) والباء فى بافكه  
متعلق بلا شعر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سرى فى بئر الهلاك وما علم انه سار فيها  
بسبب افكه وكذبه الى اراضاء الصبح وظهور الحق الكاشف عن الشبه وكلمة لا دخلت بين  
المضاف الذى هو بئر وبين المضاف اليه الذى هو حور (ومن والباء واللام تقدم ذكرها)  
(مشتتة على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها) يعنى هذه الحروف تكون زائدة  
ايضا فى نحو قوله «ما جاءني من احد وكفى بالله ردف لكم» (حرفا للتفسير) اى اللفظ  
الذى رضع للتفسير حرفا احدهما (اى) بفتح الهمزة وسكون الباء (فعى) اى كلمة اى  
(تفسير كل مبهم) سواء كان (من المفرد نحو جاءني زيد اى ابو عبدالله) فانه تفسير لزيد  
(والجملة) اى سواء كان من الجملة (كما تقول قطع رزقه اى مات) فان مات تفسير لمضمون  
جملة قطع رزقه (وان) اى وثانى الحرفين هو ان بفتح الهمزة وسكون النون (وهى)  
(اى) كلمة (ان) غير شاملة كاي بل هى (مختصة بما) اى بتفسير الفعل الذى (فى معنى القول)

وقوله ما قلت لهم الا  
ما امرتني به ان  
اعبدوا الله فقلوه ان  
اعبدوا الله فقلوه  
الضمير في به وفي  
امرته معنى القول  
ايضا مفسرا لما في  
قوله ما امرتني لانه  
مفعول الصريح وقد  
جوز بعضهم ذلك  
مستدلا بهذه الاية  
ولا استدلال بالمحتل  
قوله فالهزة اهم  
تصرفا اي التصرف  
فيها آه قبل جعل  
تصرفا يتميزان نسبة  
اهم الى فاعله اي اهم  
تصرفه وجعل اضافة  
التصرف الى الضمير  
لادنى ملازمة لانه  
لحق به لتصرف فيه  
ولان ان جعل التصرف  
فعل الهزة اي الهزة  
تصرفها اهم من  
تصرف هل لانها  
تدخل في مواقع لا يدخل  
فها هل وكما يدخل  
يتصرف في الكلام  
ينقله من الخبر الى  
الانشاء فاذا كان  
استعمالا اكثر كان  
تصرفها اهم وينبغي  
ان يراد بالاهم  
الاهم من وجه لان  
اهل تصرفات ليست  
لهزة قال الرضي  
ويختص هل باحكام  
دون الهزة وهي  
كونها للتقرير في  
الاثبات نحو قوله  
تعالى هل ثوب  
الكفار اي الميثوب  
اقادتها فائدة ثالثة

كافسر ما شارح بقوله (اي بفعل مقرر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف) فيه اشارة  
الى ان في اعني في قوله في معنى القول مجاز لان الفعل الذي بمعنى القول ليس داخل فيه بل دالا  
عليه فشبّه معنى القول بالظرف واقطع الفعل المفسر بالمظروف في التقرير بقرينة ان هذا الفعل  
(غير منفك عنه) اي عن معنى القول كالاينفك الظرف عن المظروف فاطلق ما وضع للمشبّه  
على المشبه فان هذا المجاز شائع فانهم تارة يجعلون اللفظ مظروفا والمعنى ظرفا وتارة بالعكس  
كما في اوائل الكتب ولما كان قوله مختصة بما في معنى القول غير شامل لتفسير صريح القول  
لكونه ظرفا وحكم المظروف لا يشمل الظرف فرع عليه (فلا تقع بعد صريح القول) فلا يقال  
قال زيد ان جاء عمرو بل يقال زيد جاء عمرو (ولا) تقع ايضا (بعدها) اي بعد الفعل الذي  
(ليس في معنى القول) لانه لو كان كذلك لزم انفكاك الظرف عن المظروف ثم اشار الى  
خاصة اخرى لها بقوله (فهي) اي كلمة ان (لا تفسر في الاكثر) اي في اكثر الاستعمال (الا)  
تفسر (مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول) يعني انها لا تفسر المفعول اللفظي بل تفسر  
مفعولا مقدرا غير مذكور للفعل الذي هو ليس بصريح القول بل تكون تفسير المفعول  
فعل (مؤدعنا) اي معنى القول (نحو قوله تعالى «وانادياء ان يا ابراهيم» فنقله ان يا ابراهيم  
تفسير لمفعول ناديائه المقدّر) اي لمفعوله المقدّر وهو كلمة بلفظ في قوله (اي ناديائه باللفظ)  
وهذا هو المفعول المقدّر لناديائه الذي هو ليس بصريح قول وقوله (هو قولنا) تفسير لذلك  
اللفظ المقدّر يعني ان اللفظ الذي ناديائه هو قولنا (يا ابراهيم) وكذلك قولك كتبت اليه ان  
انت اي كتبت اليه شيئا هو انت فان) اي كلمة ان في قولك ان انت (حرف دال على ان انت  
تفسير للمفعول به المقدّر لكتبت) يعني الذي هو لفظ شيئا ولما كان قوله انها لا تفسر في الاكثر  
المفعولا مقدرا اقتضى ان تكون في الاقل تفسر مفعولا مذكورا فقله بقوله (وقوله تعالى  
«ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله» فنقله ان اعبدوا الله) يعني ان هذا مبال لو وقعها  
تفسيرا للمفعول المذكور فان قوله ان اعبدوا الله (تفسير للضمير في به) وهذا اشارة الى  
جواز وقوعها تفسيراً للمذكور وقوله (وفي امرت معنى القول) اشارة الى رد من قال  
انها تفسير لصريح القول وهو ما قلت لهم يعني انه لا يجوز وقوعها تفسيراً لصريح القول  
وانه في هذه الاية تفسير لقوله امرت وفيه معنى القول (وايضا تفسير لما) اي للفظ ما (في قوله  
تعالى «ما امرتني» لانه) اولان ما (مفعول الصريح القول) وهذا لا يجوز (وقد يفسر بها)  
اي بكلمة ان (المفعول به الظاهر) اي الظاهر الصريح (كقوله تعالى «او حينا الى امك  
ما يوحى ان اقذيه» (ان قوله ان اقذيه تفسير لما يوحى) اي لهذا اللفظ (الذي هو المفعول  
الظاهر) الصريح (لا وحينا) وقال الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة  
ما قبلها بل يصح الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم المقدّر فنقله تعالى  
«وآخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين» ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين  
خبر المبتدأ المقدم هذا ويبنى ان يحتمل من حروف التفسير الغاء في قوله تعالى والزانية والزاني

حتى جاز ان يعمى  
بعدها الا قصد  
الانجذاب كقوله تعالى  
هل جزاء الاحسان  
الا الاحسان وان  
يدخل الباء المؤكدة  
لتنفي في خبر المبتدأ الذي  
بعدها نحو هل زيد  
يقام ولا يخفى عليك  
ان مراد الشارح  
قدس سره بذلك  
التفسير ابراز الاعمية  
والكشف من مناهما  
ولا يحتاج الى ذلك  
التقدير وجعل الاضافة  
من باب ادنى الملازمة  
بل يصح كلامه في اسناد  
التصرف الى الهمنة  
كاهو الظاهر من  
قوله فلا تنصرف  
تصرفها ثم ان جعل  
الاعم بمعنى الاعم  
من وجه ضريب جدا  
فان الاعم عند  
الاطلاق لا يرا به  
غير الاطلاق وايضا  
اعتبار هذا العموم  
نادر في تلك الماوم  
وايضا كلام المص  
صرح في العموم  
المطلق حيث قال  
اعني انها تستعمل فيما  
لا تستعمل فيه فقول  
ازيد اضربت ولا تقول  
هل زيد اضربت وتقول  
تضرب زيدا وهو  
اخوك منك الضربة  
وهو هل هذه الصفة  
فلا تستعملها لاثبات  
مادخلت على وجه  
الانكار دون هل لاثبات  
من استعمالها لاثبات ما

فاجلدوا الاية على مذهب سيويه انتهى ما افاده الرضى (حروف المصدر) اى حروف  
المصدر هي (ماوان) (المفتوحة المخففة) احتراز عما سيحي من المشددة وهو قوله (وان)  
(المفتوحة المشددة) (فالاولان) (اى ماوان المفتوحة المخففة) (للفعلية) (اى للجملة  
الفعلية) وهذا تفسير لموصوف الفعلية وقوله (اى بدخلان على الجملة الفعلية) تفسير لللام  
يعنى المراد بكونهما للفعلية انهما يدخلان عليها وقوله (فيجعلانها) بيان لفائدة دخولهما عليها  
يعنى انهما انما دخلا عليها لا فائدة جعل تلك الجملة (في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضائق  
عليهم الارض بما رحبت) يعنى ان ما فى بما رحبت مصدرية دخلت على الجملة الفعلية التى  
هى رحبت وجعلتها في تأويل المصدر حتى دخل عليها حرف الجر (اى برحبها بضم الراء  
وهو) اى معنى الرحب (السعة) اى وضائق عليهم الارض بسقطها اى مع سعتها (ونحو  
قولك اعجبني ان خرجت) فان ان دخلت على جملة خرجت فجعلتها في تأويل المصدر حتى  
جوزت كونها فاعلا لا عجبني (اى) اعجبني (خروجك) ثم انما كان في اختصاص ما بالفعلية  
خلاف بين سيويه وغيره اشار الى هذا الخلاف والى ان المصنف ذهب الى مذهب سيويه  
فقال (واختصاص ما بالمصدرية بالفعلية) على ما ذكره المص (انما هو) اى ذلك الاختصاص  
(عند سيويه وجوز غيره) اى غير سيويه (بعدها الاسمية) اى وقوع الجملة الاسمية بعدها  
المصدرية (وقال الشارح الرضى وهو) اى تجوز وقوع الاسمية بعدها وعدم اختصاصها  
بالفعلية هو (الحق) لا ما ذهب اليه سيويه من عدم التجوز (وان كان) اى ولو كان وقوعها  
بعدها (قليلا) وهذا اشارة الى دليل سيويه يعنى انه رجع عدم التجوز لقلة وقوعها لكن  
غيره من الائمة رجعوا جوازها باعتبار الوقفا (كما وقع في نهج البلاغة) قوله «بقوا  
في الدنيا ما الدنيا باقية» فان ما دخلت في هذا الكلام الصادر من البليغ على الجملة الاسمية التى  
هى الدنيا باقية (وان) (المفتوحة المشددة) (للالسمية) (اى للجملة الاسمية خاصة)  
ولا تدخل على الفعلية (الا اذا كفت) اى منعت المفتوحة المشددة من العمل (بما) اى بسبب  
الحاق ما الكافة بها (فيجوز) اى يجوز حيثئذ (بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها) اى كون  
المشددة المفتوحة انها (للالسمية) هو (انها تعمل في جزئها وتعمل في تأويل المفرد) وهذا  
تفسير وتفصيل لان مدخول المشددة جملة اسمية داخلة على مشتق قبل التأويل واما اذا  
لم تدخل على المشتق فامعنى دخولها عليها فارادىانه فقال ان معنى كونها داخلة على الاسمية  
ليس معناه انها جعلت الجملة في تأويل المصدر بل معناه انها لما عملت في جزء الجملة اعني الخبر  
جاز ان تجعل الخبر فقط في تأويل المفرد (الذى هو مصدر خبرها) ان كان الخبر مشتقا  
(نحو اعجبني انك قائم اى قيامك او ما فى معناه) اى تجمعها في تأويل المفرد الذى ليس بمصدر  
صرح بل هو فى معنى المصدر ان لم يكن مشتقا (نحو اعجبني ان زيد اخوك اى اخوة زيد)  
فالاخوة وان لم تكن مصدر الاخوك الذى هو الخبر لكنها فى معنى المصدر له لكونه فى معنى  
اعجبني ان زيدا بو اخيك او مواخيك (فان تمدد) اى تمدد مصدر خبرها او ما هو فى معناه

بان يكون الخبر جامدا محضا (قدر) اى حين التعذر (لكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا) لان كل خبر جامد له نسبة الى الخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن ومعناها واحد (حروف التحضيض) اى الحث والتحريض على شئ هي اربعة (هلا والا) (مشددتين) بتشديد اللام فيهما (ولولا ولوما) فهذه الاربعة للتحضيض (لها) اى للاربعة (صدر الكلام) (لدالاتها على احد انواع الكلام) يعنى ان دلالة تلك الحروف على احد نوع مبهم من انواع الكلام تقتضى تبين ذلك النوع (فصدر) اى للاحتياج الى البيان تجعل تلك الحروف فى صدر الكلام (لتدل من اول الامر) اولين قبل شروع المتكلم فى الكلام (تدل) اى الواقع بعدها (من ذلك النوع) اى من الكلام الذى ينبى الاهتمام والاعتناء به لامن الكلام الذى هي فيه (ويلزمها الفعل) اى الفعل لازم تلك الحروف يعنى انما تدخل على الفعل (وفى بعض النسخ وتلزم الفعل) اى تلزم تلك الحروف الفعل وقد عرفت انه اذا اريد بالزوم عدم الانفكاك فلا اشكال فى كون الفعل لازما او ملزوما وقوله (لفظا) حال من الفعل اى حال كونه ملفوظا (نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا) (او تقديرا) (نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه) يعنى ان زيدا لما وقع بعد هلا وجدت قرينة نصب فصار منصوبا بفعل يفسره ما بعده كما عرفت فى باب الاضمار على شريطة التفسير ثم اراد اى بين الفرق بين دخولها على الماضى وبين دخولها على المستقبل فقال (فمعناها) اى معنى التحضيض (اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل) يعنى ان مراد المتكلم بقوله هلا ضربت زيدا اللوم على المخاطب على ترك الضرب والندامة عليه فكأنه قال كن نادما على تركه (ومعناها فى المضارع) يعنى اذا دخلت عليه (الحض) اى الحدث والتحريض (على الفعل والطلب) بالرفع عطف على الحض اى معناه الطلب (له) اى للفعل واذا كان معناه للطلب حين دخولها على المضارع (فهي) اى فتكون تلك الحروف (فى المضارع بمعنى الامر) فكأنه قال فى قوله هلا تضرب زيدا اضرب زيدا (ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات) فانه لا فائدة فى الحث عليه والطلب له (الا انها) اى لكن تلك الحروف (تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه) اى المخاطب (ترك الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل) اى على فعل يمكن وقوعه فى المستقبل (مثل ما) اى مشابه لفعل (فات) (حرف التوقع) (والتقريب) (قد) (سمى) اى لفظ قد (بهما) اى بحرف التوقع كما اكتفى به المصنف وبحرف التقريب كما زاده الشارح (لحيث) اى لحيث لفظ قد (اهما) اى للتوقع والتقريب (فان هذا الحرف اذا دخل على الماضى او المضارع فلا يذهب) اى فى هذا الحرف (من معنى التحقيق) (انه) هذا اشار الى ان كلا من المعنيين فرع لمعنى التحقيق اذ هو اصل لمعانيها وانما يصنفها المصنف اليه لاختصاص التوقع بها والرد على من قال انها ليست للتوقع فى الماضى ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا ولذا قال الشارح انه اى حرف قد

دخلت عليه على وجه  
فى فوقك ازيد عندك  
ام عمرو دون حمل  
وتدخل الهمزة على  
حرف الالف كقوله  
تعالى اثم اذا ما وقع  
دون هل ولم يذكر  
موضعا ثبت فيه  
استعمال هل دون  
الهمزة بل اقتصر على  
هذا القدر وكلام  
الرضى ايضا صرح  
فى الصوم المطلق وما  
نقله عنه مستدلا به على  
دهواء لا يتفق لان  
الكلام فى النسبة بينهما  
بحسب الواضح  
والاستعمال فيها دون  
الاحكام الثابتة لهما  
واما النسبة بحسب ذلك  
فمردود من وجه لا غير  
لان لكل منهما احكاما  
مختصين بها وقد  
يجتمعان فى بعضهم كما  
فعل فى المطولات ولم  
يذكر الرضى جواز  
دخولها على الخبر  
بعد هل دون الهمزة  
بل اقتصر على الاوabin  
قائلا ويختص هل  
بمحكمين وقد نقله  
القائل عنه قوله وما كان  
حصوله مقدارا للماضى  
كان منتقيا ليل فيه  
ان التقدير لا يشاق  
الوجود بل ييم  
الوجود والمردود  
وذلك من قبيل الاوامام  
لان المقدور هناك  
يعنى به المحقق فلا  
يتصور شعوره بالوجود  
قوله فيلزم لاجل

(ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى) اى معنى التحقيق فيمنون به فيقال قد حرف تحقيق نظرا الى اصل في معانيها وهى اى كلمة قد حال كونها واقعة (في) الفعل (الماضى) المثبت المتصرف كاشته (التقريب) اى تقرب زمنه (عن) زمن (الحال) حال كونه مصاحبه (مع التوقع) اى الانتظار من المخاطب قبل اخباره ولذا فسر الشارح معنى تقربها الماضى من الحال مع التوقع بقوله (اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب) حال كونه (واقعا عن قريب) اى واقعا في الزمان القريب من الحال سواء وقع بالفعل بان حصول مدلوله في الخارج او بالقوة بان اشرف على الوقوع وقدمثل للاول بقوله (كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير) اى ينتظر حصوله (قد ركب) مقول القول (اى قد حصل عن قريب ما) اى الامر الذى (كنت تتوقعه) اى تنتظر حصوله و اشار الى الثانى بقوله (ومنه) اى من كون قد في الماضى للتقريب من الحال مع التوقع رهو خبر مقدم وقوله (قول المؤذن) مبتدأ مؤخر وقوله (قد قامت الصلوة) مقول القول اى اشرفت على القيام وشرع في مقدمتها تحقيقا والفاء في قوله (ففيها) الفاء للفصيحة اى اذا عرفت ما تقدم من المعانى ففي كلمة قد (اذن ثلاثة معان مجتمعة) احدها (التحقيق و) الثانى (التوقع و) الثالث (التقريب) هذا في الماضى وسيأتى لها معنى رابع في المضارع وهو التقليل وانما نمد هذه المعانى اذا كانت قد حرفا ما اذا كانت اسما ففى معنى حسب قول قد زيد درهم اى حسب وقدنى دينار اى حسبى قوله (وقد يكون) اشارة الى ان هذا استعمال قليل ولذلك انكره الخليل اى قد تكون كلمة قد مصبة (مع التحقيق التقريب) فقط (من غير توقع) فلا تجتمع المعانى الثلاثة ومثل لذلك بقوله (كما تقول قد ركب زيد) اى تحقق ركوبه في الماضى القريب من الحال والجار في قوله (لمن لم يتوقع ركوبه) متعلق بتقول (وهى) اى كلمة قد حال كونها واقعة (في) الفعل (المضارع) اطلاق المصنف المضارع قرينة التجريد ولذا قيده الشارح بقوله (المجرد عن ناصب وجازم حرف تنفيس) مثل يجوز فى قولك قد يجوز البخل ثم ان في توسيط الشارح كلمة هي بين العاطف والمعطوف في قول المصنف وفي المضارع اشارة الى ان قوله (للتقليل) خبر للمبتدأ المقدّر المعطوف على المبتدأ المصرح ومعنى كونها في المضارع للتقليل هو ان يكون وقوع مصدره قليلا وهذا مع التحقيق اذا مراد به دخول قد على المضارع انما هو تحقيق الامر لانه الاصل في معانيها كما تقدم والتقليل فرع عنه ولذا فسر الشارح المعنى بقوله (اى ينضاف) بالبناء للمجهول بمعنى يضم (الى التحقيق في الاغلب) احتراز به عن غير الاغلب وهو استعمالها المجرد التحقيق كما سيذكره وقوله (التقليل) بالرفع نائب فاعل ينضاف وحينئذ يجتمع المضيان كما في (نحو) قولهم (ان الكذب) المبالغ في الكذب (قد يصدق) بمعنى انه يكون وقوع الصدق منه قليلا محققا وقوله (وقد تستعمل) اى كلمة قد (للتحقيق مجردا عن معنى التقليل) اشارة الى مقابل الاغلب كما عرفت وذلك (نحو قوله) تعالى (قد نرى قلبك وجهك) في السماء قوله (قد يعلم الله المعوقين منكم) اذ هي

انتفاء انتفاء ما علق به ايضا قبل هذا اذا استلزم انتفاء المزموم انتفاء اللازم او يكون سيالهما وكلاهما ممنوطان ومنشأه بالفعل عن معنى التعلق او وجود ما علق به في التركيب قوله وكون انتفاء الاكرام سيال انتفاء المحيى في زعم المتكلم قبل فيه بحث اراد بالبحث ما سبق منه من منع السببية وفصاده ظاهر قوله موضع منطلق اى ل موضع يليق ان يقع فيه منطلق اراد ان بين وجهاته بعدان الواجب لو اتك انطلقت كيف يصح ان يقال انطلقت وقع منطلق فوجهه بان الموضع موضع منطلق نظرا الى اسالته افراد الخبر ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لغو لدلالة لو على ما ضوئته وبان المراد موضع منطلق قبل دخول لو فان قولنا اتك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت بموضع منطلق ويجوز لو اتك منطلق بتقدير

هنا التحقيق فقط وقيل انها الآية الاولى للتحقيق مع الكثير . ثم انه شارح اراد ان يتم الكلام عليها فقال ( ويجوز ) اى لا يمتنع ( الفصل بينها ) اى كلمة قد ( وبين الفعل ) الداخلة عليه والباء فى قوله ( بالقسم ) اى اليمين متعلقة بالفصل وذلك ( نحو ) قولك ( قد والله احسنت ) و قولك ( قد لعمرى ) بفتح اللام الموحدة للقسم والعين المهملة اى لحياتى وبقائى ( بت ساها ) حيث فصل بالقسم بين قد ومدخولها اقول تكميلا للفائدة ويجوز ايضا حذف قملها تشبيها لهما بلما فى التوقع لانهم قد يحدفون الفعل مع ما لجهلهم ما عوضا عن الفعل لان لما كانت فى الاصل لم ثم زيد عليها ما فصارت لما وذلك نحو وقول الشاعر « ارف الترحل غير ان ركابنا لما نزل برحالتنا وكان قد » اى وكان قد زالت . ( حرفا الاستفهام ) اى طلب الفهم وهما ( الهمزة وهل ) فقط واما قولهم ال فملت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابى عبيدة قلعة فى هل بقلب الهاء همزة و ( لهما ) اى للهمزة وهل ( صدر الكلام ) بحيث ( لا يتقدمها فى حيزها ) لوجوب تقديمها عليه ( لدالتهما على احد انواع الكلام ) وهو الانشاء اذها لانشاء الاستفهام ( كما مر ) فى الكلام على كم الاستفهامية ( وتدخلان ) اى تدخل كل من الهمزة وهل ( على ) الجملة ( الفعلية ) ( اقام زيد وكذلك ) اى وتدخل ( هل ) على الجملتين ايضا ( تقول ) اى عند دخول الهمزة ( فى ) جانب الجملة ( الاسمية ) ( ازيد قائم ) عند دخولها ( فى ) جانب الجملة ( الفعلية ) ( اقام زيد وكذلك ) اى وتدخل ( هل ) على الجملتين ايضا دخولا مثل دخول الهمزة عليها حال كونك ( تقول ) عنه دخولها ( فيها ) اى الجملتين ( هل زيد قائم ) فى جانب الاسمية ( وهل قام زيد ) فى جانب الفعلية وقوله ( الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية ) اشارة الى ان قول المص وكذا هل ليس على عمومه بدليل قوله بعد الهمزة اعم تصرفا فكانه فى معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح هنا وكان الوجه ذكره فى قوله قول اريدا ضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت فتأمل ( سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا ) نعم فى الاسمية بالنسبة الى الهمزة ( بخلاف هل فانها لا تدخل على ) جملة ( اسمية خبرها فعل ) وذلك ( نحو هل زيد قام ) حيث لم تستعمل هذا الاستعمال على اى حال من الاحوال ( الا على ) حال ( شدوذ ) اى الاستعمال المغير الفصيح كما صرح فى المفتحات ( وذلك لان اصلها ) اى اصل هل فى الاستعمال ( ان تكون بمعنى قد ) التحقيقية فهى قد جاءت على الفرع الذى هو معنى الاستفهام ( كما جاءت على الاصل ) الذى هو معنى قد ( فى قوله تعالى « هل اتى على الانسان » اى قد اتى ) فكما لا يقال قد زيد قام لا يقال هل زيد قام . قال الرضى فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد قائم لامتناع ان يقال قد زيد قائم قلنا انما جاز حملها على اختها وهى ازيد قائم وانما لم تحمل على اختها فى مثل هل زيد قام لان هذه الجملة اقرب لباب هل فاعتبارها نفسها اولى من حملها على اختها انتهى ( فلما كان اصلها ) اى اصل هل ( قدومى ) اى قد ( من لوازم الافعال )

اسم مطلق وبما اول ما جاء فى كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماضى منى بلم او فعل ماضى دخل عليه لام مفتوحة وبمحذوف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بدوله فانه يكثر حذف الكلام ح ولا يكون جملة اسمية خلافا للزعمى هكذا قيل وفى بعض ما افاده كلام قوله واذا تقدم القسم اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه فى آء دغ لا اعتراض الهندي انه لا يصح تركه فى عدم كونه زمان ولا مكانا مبها ووجه الدفع ان اول ظرف زمان اخيف الى الكلام بمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يبعد ما قيل ان التبادر جعل اول الكلام مكانا فالذهاب الى الزمان تكلف سيما اذا كان مع ما يوجب التسامع والهندي صحفه يتضمن التقدم معنى الدخول اذا تقدم القسم داخل اول الكلام ونحن نقول لول الكلام



و مختص بها ( فان ) جواب لما ( رأيت فعلا في حيزها ) اى وجدته في مكانها  
 ( تذكرت عموما بالحى ) جواب الشرط والمهود جمع عهد والحمى كالى ما يحى من  
 الكلاء والمراد الارض التى فيها الكلاء ( وحت ) وهو اما بالتخفيف من الحنو بمعنى الميل  
 او بالتشديد من الحين بمعنى الشوق ( الى الالف المألوف ) اى الحبيب المحبوب ( وعاقته )  
 التزمته وضمته الى نفسها ( وان لم تره في حيزها ) اى لم تجده في مكانها ( نسلت عنه )  
 تكلفت السلوان عنه حال كونها ( ذاهلة ) هذا تمثيل لحال هل مع الفعل بحال العاشق  
 مع الممشوق والمقصود انه اذا امكن مراعاة حالها الاصلى التزم والترك ولما كان قول  
 المصنف فيما سبق وكذلك هل موها الامر بها والحصول المساواة بينها وبين الهمزة في جميع  
 التصرفات وكان الواقع بخلاف ذلك لان الهمزة هى الاصل فى الاستفهام وهل فرعها  
 فيه والفرع لا يتصرف تصرف الاصل اراد المصنف ان يرفع ذلك الابهام فقال ( والهمزة  
 اعم تصرفا ) اى من جهة التصرف فهو تمييز من النسبة ولذا فسر الشارح العبارة بقوله  
 ( اى التصرف فيها ) يعنى الهمزة وقوله ( باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها ) قيد  
 للاحتراز عن التصرف فيها من حيث الذات فانه لا تصرف في الهمزة بخلاف هل فانه  
 يتصرف فيها بقلب الهاء همزة كما سبق آفا فقوله التصرف فيها مبتدأ وقوله ( اكثر من  
 التصرف في هل ) خبره ( تقول ) هذا شروع في بيان المواضع التى تستعمل فيها الهمزة  
 دون هل وعدمها هنا ربعة احدها ما ذكره بقوله تقول ( ازيدا ضربت ) ملابسا  
 ( بادخال الهمزة على الاسم ) يعنى زيدا ( مع وجود الفعل ) وهو ضربت في حيزها  
 لما سبق من انها تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا ( بخلاف هل زيد  
 ضربت ) بادخاله على الاسم مع وجود الفعل في حيزها فانه لا يجوز ( لما عرفت ) من انها  
 لا تدخل على اسمية خبرها فعل الاشدوذا للغة المتقدمة ( و ) الثانى ما ذكره بقوله  
 ( قول ) منكرا ( انضرب زيدا ) الحال ( هو اخوك ) ( باستعمال الهمزة لاثبات ما ) اى  
 الفعل الذى ( دخلت ) الهمزة ( عليه ) حال كون ذلك ( على وجه الانكار ) هذا المثال من  
 قيل الانكار التوييحي وهو ان يكون ما بعد الهمزة واقعا وما كان ينبغي ان يقع وفاعله  
 معلوم نحو : اتمدون ماتحتون والله خلقكم وما تمملون ، وقد ييحي : للانكار ابطلا  
 وهو ان يكون ما بعد ما غير واقع ومدعيه كاذب نحو : افا صفاكم ربكم بالبئين ، ومن حيث  
 كون الانكار بقسميه مختصا بالهمزة قيل هنالو حمل الشارح المثال على مجيئها للانكار مطلقا  
 بان يقول باستعمال الهمزة لانكار ما دخلت عليه لكان اشمل وافيد ( دون هل تضرب زيدا )  
 الى آخره حيث لا يجوز ( لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة ) اذ لا معنى  
 للاستفهام عن الضرب الذى هو معلوم الوجود في الانكار التوييحي ومعلوم الانتفاء في  
 الانكار الابطلا بخلاف الرضا المفهوم من التعليل بقوله ( لان اصله اترضى بضربك زيدا  
 وهو غير مستحسن منك ) فانه امر خفي واقتراه بالحال الذى ينافيه يدل على عدم استحسانه

( وهل )

مكان تنزيلا لا حقيقى  
 والكان التنزيل كالهم  
 لعدم ظهوره وكونه مكانا  
 كما ان المكان المبهم  
 غير ظاهر فينتصب  
 بتقديم في بلاضة قوله  
 واحتزبه من توسط  
 القسم بتقديم غير  
 الشرط قبل وانما قال  
 كذلك لان الاحتراز  
 من توسطه بتقديم  
 الشرط بقوله من  
 الشرط وقية بحث لان  
 الاحتراز من جميع  
 صور التوسط حصل  
 بقوله اول الكلام لا  
 محالة فقوله على الشرط  
 فلا بد من ذكره وهذا  
 من باب الاوهام اذ لا  
 سبيل الى كون قوله  
 على الشرط قيدا  
 احترازا لانه جزء  
 المسئلة لا يفهم ماغ  
 ذلك من كلام  
 الشارح قدس سره  
 حق يقال انه اراد  
 ذلك ثم يرد عليه بمثل  
 هذا الرد وتوضيح  
 المقام على وجه يتكشف  
 الحق ويضمحل دجى  
 الباطل ان المص لوقال  
 في افادة هذا المسئلة  
 واذا تقدم القسم على  
 الشرط لكان منافيا  
 لقوله وان توسط  
 بتقديم غيره لدخوله  
 فيه فيلزم تنقاض هذا  
 الحكم بذلك الحكم فاقى  
 باول الكلام ليخرج ذلك

(وهل ضعيف في الاستفهام) هذا من جهة التعليل (فلا يحذف فعلها) بسبب ضعفها لكونها فرعا  
 فيه (بخلاف الهمزة) حيث يحذف فعلها (فانها قوية) في الاستفهام لكونها الاصل (فيه) كما  
 تقدم (و) الثالث ما ذكره بقوله (قول) مستفهما عن احدا الامرين (ازيد عندك ام عمرو)  
 ملايسا (يجعل الهمزة معادلة لام المتصلة) اذ هي مختصة بها (فانه) الحال والشان (لما قصد  
 الاستفهام عن احدا الامرين) وهو اما حصول زيد او حصول زيد عمرو (تعد المستفهم عنه)  
 جواب لما اذا كان كذلك (فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والا قوي فيه)  
 لكونها موضوعا له (انصب واليق) من استعمال هل عند العقل ثم انهم خصصوا الاستعمال  
 بما هو الانصب عند العقل فلا يراد به لا يدل على عدم جواز جعل هل معادلة لام المتصلة بل على  
 عدلانسية قائل (وقوع هل مع ام المنقطعة) لا المتصلة المختصة بالهمزة (لان المستفهم عنه  
 في صورة ام المنقطعة لم يمتد) بل هو امر واحد (لانها) اي ام المنقطعة واقعة (للاضراب  
 عن السؤال الاول) الداخلة عليه هل (واستئناف سؤال آخر) المتقطعة (المقدرة) : هل  
 (والهمزة) كما مر في الحروف العاطفة (فان قولك هل زيد عندك عمرو) لا تعد فيه اذ هو (في  
 تقدير بل عندك عمرو) حيث تركت السؤال عن زيد واضربت عنه الى السؤال عن عمرو  
 (و) الرابع ما ذكره بقوله (قول) اي تاليا لقوله تعالى (انهم اذا ما وقع) انتم به (و) قوله تعالى  
 (ان كن) على بينة من ربه (و) قوله تعالى (او من كان) ميتا فاحييناه (بادخال الهمزة على ثم  
 والفاء والواو) الكائن كل منها (من الحروف العاطفة) وذلك رعاية لتام التصدير لمرافقها  
 في الاستفهام فالعاطف لكونه رابطا لدخوله بما قبله لودخل على الهمزة لكان لها تعلق بما  
 قبلها وذلك لا يقتضي كمال التصدير وهذا عند الجمهور خلافا للزحسري فان الهمزة عنده  
 داخلة على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف فيقدر في مثل افلا تعقلون اجنتم فلا تعقلون  
 وفي نحو او لا يعلمون اجعلوا ولا يعملون وقد قال الرضي الحق ما قاله الجمهور اذ لو كان  
 المعطوف على مقدار لجاز وقوعها في اول الكلام من غير ان يتقدم ما يصلح المعطف عليه مع انه  
 لم يحجى في الاستفهام الامنيا على كلام متقدم انتهى ثم ان قول المصنف (دون هل) (اي بخلاف  
 اي) متعلق بقوله تقول ازيد اضربت الى آخره فيكون قيد في الكل يعني انك لا تقول هل في  
 هذه المواضع فقول الش (لكونها فرع الهمزة) تعليل لما استفيد من قوله بخلاف هل اي لا تقول  
 هل فيها لان الهمزة اصل وهل فرعها (فلا تنصرف تصرفها) اذ الفرع لا يتصرف تصرف  
 الاصل ومن ذلك ان الهمزة قد تحذف وهي مرادة عند القرينة كقول الشاعر فوالله لا  
 ادري وان كنت داريا به سبع رمينا الجرام ثمانية يعني اسبع فحذفت للقرينة وهذا بخلاف هل  
 (حروف الشرط) الشرط في اللغة الزام الشيء والتزامه وقد نقل في الاصطلاح الى تعليق  
 حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى فهي من اضافة الدال الى المدلول اي  
 الحروف الدالة على التعليق وهي ثلاثة (ان) بكسر الهمزة وسكون النون (ولو اما)  
 بفتح الهمزة والميم المشددة (لها) اي لكل منها (صدر الكلام) فيجب تقديمها على ما دخلت

عنه ونحوه المحكم  
 بما هو البرام قوله  
 اي لزوم القسم قيل  
 جعل ضمير زومه لقسم  
 مع بعده دون الشرط  
 مع قرينه لان الكلام  
 في القسم لكن وكان  
 الجواب لقسم دون  
 ان بقوله وكان الجواب  
 له يدل على ان  
 ان جعل ضمير زومه  
 لغير القسم فلم يفهم  
 القسم في قوله وكان  
 الجواب له يدل على  
 انه جعل ضمير زومه  
 لغير القسم فلم يفهم  
 القسم في قوله وكان  
 الجواب لقسم اثلا  
 يشوهم هود الغدير  
 الى ما زاد اليه ضمير  
 زومه ولا يخفى عليك  
 اذ هذا الدليل او من  
 من بيت العكبوت  
 قوله لانه يلزم ان  
 يكون مجزوما وغير  
 مجزوم وهو محال  
 قيل فيه انه اذا  
 كان الشرط ماضيا  
 لا يجب جزم الجزاء  
 فكيف يلزم كونه  
 مجزوما وغير مجزوم  
 وجوابه ان يتكلف  
 ممنوع لانه اذا كان  
 هذا مستندا لجملة  
 الجزم وذلك لامتناعه  
 حسن ذلك التعبير  
 وانما كان الجواب  
 لقسم لانهم لما قسموه  
 ونهذ ان يكون

عليه (لما مر) من انها تدل على نوع الكلام (فان للاستقبال) اى لحصول مادخلت عليه في الاستقبال (وان دخل على الماضي) يعنى انها تجعل الفعل الذى دخلت عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب (ولو عكسه) اى عكس ان وقدينه الشارح بقوله (يعنى هي) اى يقصد المصنف بالعكس ان لو (للماضى وان دخل على المستقبل) اى انها تجعل الفعل الذى تدخل عليه بمعنى الماضى سواء دخلت على الماضى نحو لو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب تضرب اضرب قال الشارح (وفي بعض النسخ) اى نسخ المتن مانصه (فان للاستقبال وللماضى) اى بدون ذكر المبالغتين (ومعناه ان للاستقبال عواء دخلت على المضارع او الماضى) يعنى ان المانعة الموجودة في النسخة الاولى مراده وان لم يصرح بها في الثانية وليس معناه ان مختصة بالمستقبل فلا تدخل على الماضى وان لو مختصة بالماضى فلا تدخل على المستقبل كما قد يتبادر منه وقوله (نحو ان تكرمنى اكرمك) مثال لدخولها على المستقبل (و) نحو (اكرمتنى اكرمك) مثال لدخولها على الماضى واذا كان كذلك (فمعنى المثال الثانى بعينه) وهو الذى للمضى (معنى المثال الاول) وهو الذى للاستقبال لان قائل الاول (يعنى) اى يقصده (ان وقع منك اكرمنى في الاستقبال وقع منى ايضا اكرمك فيه) وعلى هذا يكون معناه معنى الثانى بلافراق بينهما وكذلك لو للمضى على ايها دخلت اى سواء دخلت على المستقبل او الماضى (نحو لو ضربت ضربت) مثال للماضى (ولو تضرب اضرب) مثال للمستقبل ومعناه معنى ما قبله فيهما (بمعنى واحد) بلافراق (اى لو وقع منك ضربى في الماضى فقد وقع منى ضربك ايضا فيه) وهذا يكون معنى العبارة في النسختين واحدا وقوله (وقد تستعمل كان في المستقبل) اشارة الى ان لو تحيى مثل ان فتكون للاستقبال وان دخلت على الماضى وذلك (نحو قوله تعالى ولا مئة مؤمنة خير من مشركة ولو عجبتكم) فان المعنى والله اعلم ان لا تعجبكم واتعجبكم وقال الرضى وقد تكون بمعنى ان النسبة كقوله تعالى وددوا لو تكفروا وكقوله وددوا لو تدهن فيدهنون وكقوله يودا الجرم لو يفتدى ولا يجوز ان تكون ههنا لامتناع لانه لا جواب لها انتهى ولما انتهى الشرح الكلام على استعمال لو من حيث مدخولها شرع يتكلم على استعمالها من حيث معناها فقال (واعلم) ايها الطالب (ان المشهور) المتعارف (ان لو) تستعمل (لانتفاء الثانى لانتفاء الاول) كما اذا قلت لو سألتى اعطيتك حيث امتنع الاعطاء لامتناع السؤال فانتفى الامر ان وكان انتفاء الثانى وهو اعطاء لاجل انتفاء الاول وهو السؤال (وهذا) اى المشهور وهو (لازم معناها) اى مدلولها اللازم لمعناها المطابق (فالها موضوعه) اى مطابقة (لتعليق حصول امر في الماضى) اذ هي حرف شرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبه صرح التفتازانى في المطول وشرح المفتاح والباء في قوله (لحصول امر آخر) متعلق بقوله لتعليق وهو بمعنى على اوسببية وقولو (مقدر فيه) بالجر صفة امر والضمير راجع الى الماضى

لها ما لفظا وجب ان يجعل لاحدما وتقديم القسم يدل على المناية به فكان جملة له وهو جواب القسم اقطا ومعنى وجوب الشرط معنى لالفاظ لان اليقين عليه وهو شروط لالتيان اوفيه كاذكره المصنف في شرح ذلك مراد الشارح قدس سره حيث قال والشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط وما قبل فيه بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب لشرط فان جواب القسم معنى في مجموع الشرط والجزاء من عدم التدبر قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز نشر على ترتيب الف قبل لان تقديم الغير مقدم على جواز انتفاء القسم في تذكر وفي قوله انا والله ان تأخى آتاك تقديم الغير مقدم على انتفاء القسم لكن في قوله وعلى المعنى الثانى هذا مثال التقديم غير الشرط والجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب الف وباعتبار الشرط على ترتيبه نظر فان تقديم الضمير كما انه مقدم

اى مقدر ومفروض وجوده فى الماضى وهذا بناء على العرف وما قيل ان المقدر يشمل الموجود  
 والمعدوم فاصطلاح المتطيقين (وما) اى الامر الذى (كان حصول) وجوده وثبوته (مقدرا)  
 مفروضاً فى الماضى كان متيقفاً (اي الماضى قطعاً) اى جزماً واذا كان كذلك (فيلزم لاجل  
 انتفاء انتفاء ما) اى الامر الذى (علق به) اى عليه (ايضاً) اى كانتفاء الاول وهذا تحقيق لمعنى  
 التعليق فان معناه ان حصوله المعلق وهو الجواب منوط بحصول المعلق عليه وهو الشرط  
 ومتوقف عليه لا على غيره (فادق قلت مثلاً لو جئتني لا كرمك) مثال لبيان التعليق (فقد علفت  
 حصول الاكرام) وهو المعلق (فى الماضى) متعلق بقوله حصول والباء فى قوله (بحصول) بمعنى  
 على فتكون متعلقة بعلقت اوسببية اى بسبب حصول (بحجى مقدر) وهو المعلق عليه (فيه)  
 اى الماضى والفاء فى قوله (يلزم) سببية اى فبسبب هذا التعليق التام بارتباط المعلق بالمعلق  
 عليه يلزم (انتفاءهما) اى المعلق عليه حال كونها (معاً) اذ المعلق عليه وهو حصول  
 الحجى المقدر فى الماضى منتف (بانتفاءه) انتفى المعلق وهو حصول الاكرام فى الماضى (و)  
 يلزم ايضاً (كون انتفاء الاكرام سبباً لانتفاء الحجى) (يعنى ان انتفاء الحجى سبب لانتفاء الاكرام  
 وهو مسبب وناش عنه (فى زعم المتكلم) متعلق بقوله مسبباً وانما قيده اشارة الى انه لا يلزم  
 كون الثانى مسبباً نفس الامر كفى قول ابى الاملأ المردى ولو طارد وحافر قبلها لطارت  
 ولكنه لم يطرء والحاصل ان معنى لو المطابق هو التعاقب المخصوص وان انتفاء الامر ين  
 وسببية امتناع الثانى لامتناع الاول هو المدلول الالتزامى وانه لما كان كلا الانتفاءين معلوما  
 للمخاطب ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصوداً بنفسه اذ الفائدة فيه بل  
 لاجل افادة السببية قالوا ان لو امتناع الثانى لامتناع الاول فاقاموا ما هو المقصود من المعنى  
 المطابق مقامه ووضعوا موضعه تنبيهاً على ذلك فاحفظه ولذلك قال الشارح (واستعمال لو  
 بهذه المعنى) اى التزامى المتقدم ذكره (هو الكثير التعارف) بين النحاة (قد تستعمل على  
 قصد لزوم الثانى للاول) اى من غير قصد كونه معلقاً عليه وفى هذا اشارة الى انه معنى مجازى  
 لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فى المشار اليها بقوله (مع انتفاء  
 اللازم) متعلق باللزوم فيكون مدلوله مع الانتفاء (ليستدل به) اى باللزوم المقارن لانتفاء اللازم  
 (على انتفاء اللازم) ولذا لا يحتاج الى استثناء التالى (ولا يجوز استثناء المقدم وذلك) كقوله  
 تعالى (لو كان فيهما) اى فى السموات والارض (آلهة الا الله لفسدناه) مثل هذه الآية  
 الكريمة استظهار للمقام (فان لو ههنا) اى فى الآية (تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة  
 المستفاد من الجمع) (وتدل ايضاً على ان الفساد) اللازم (منتف) وفى هذا اشارة الى ان لو قاتماً  
 مقام استثناء التالى (فيعلم من ذلك) اى من انتفاء الفساد الذى هو اللام (انتفاء التعدد) الذى هو  
 الملزوم ثم ان الشارح رحمه الله قد اورهنا اعتراضاً فقال (ومن هذا الاستعمال) الذى هو  
 قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم (توهم المصنف ان لو) تستعمل (لانتفاء الاول) كمعدد  
 الالهة فى الآية (لانتفاء الثانى) كالفساد (وخطأ عكسه المشهور) وهو انها لانتفاء الثانى لانتفاء

على جواز الذاة القسم  
 على معنى الاول مقدم  
 على جواز اعتبار  
 الشرط على المعنى الثانى  
 فيكون الشرع على  
 ترتيب القف باعتبار  
 التقديم وخوازا اعتبار  
 الشرط كليهما وان  
 اريد القف الذى  
 باعتبار مثالى اتا والله  
 آدواتين والله آه فهو  
 على المعنيين باعتبار  
 التقديم على غير ترتيب  
 القف وعلى المعنى  
 الاول على غير ترتيب  
 القف باعتبار الفاء  
 القسم باعتبارها وعلى  
 المعنى الثانى على ترتيبه  
 باعتبار الشرط والفاء  
 فكلامه مما يستحب عنه  
 الناظر او يحجل نظره  
 من الاطاعة بمقصده  
 الفاصر وقد باننى نسخة  
 لا تنجبه عليه شئ وكانه  
 اسلمه به من اصله  
 كتابه اكونه مجازاً  
 من عنده ثم الاولى  
 والانرب بسباقى  
 الكلام جعل ضمير  
 ان يعتبر الى القسم لانه  
 فى مقابلة وجوب  
 اعتبار القسم على  
 تقدير تقدمه اول  
 الكلام هذا وفيه  
 ان الشارح قدس  
 سره يرد بالتقديم  
 تقديم الذكر كيف  
 وهذا مما يراه صريح  
 كلامه بل التقديم  
 المذكور فى المتن ولما

كان تقديم الشرط  
ملفوقاً بمجواز اعتبار  
القسم على المعنى  
الاول وتقديم غيره  
بالفاء القسم وعلى  
المعنى بمكس ذلك  
كان المثال الاول  
باعتبار التقديم والفاء  
القسم نشر على  
ترتيب الف ولا يكون  
كذلك على المعنى الذي  
بل يكون باعتبار  
التقديم كما كان على  
المعنى الاول وباعتبار  
عدم الفاء نشر على  
ترتيب فلا وجه لما  
قبل عليه الا انه ينبغي  
ان يعلم ان كلام  
الشارح قدس سره  
ليس كما نقل بل هو  
هكذا فيكون النشر  
باعتبار التقديم على  
ترتيب الف وباعتبار  
الشرط على ترتيب  
الف وباعتبار الشرط  
على غير ترتيب كما  
يرشدك اليه التأمل  
الصادق فيما ذكره  
في المثال الثاني لا يقال  
فلى هذا يتعرف  
القائل ايضاً بعدم  
الفساد كما اشار اليه  
بقول وقد بلى  
نقطة الخ لان ذلك  
دل بجميع ما ذكره  
سيما قوله فيكون  
النشر على ترتيب  
الف باعتبار التقديم  
وجواز اعتبار الشرط  
كلهما على عدم

الاول (ولم يدر) عطف على توهم اي لم يدر المصنف ان استعمال التعاقب غير استعمال اللزوم  
و(ان ما ذكره) اي من اللزوم (معنى قصد اليه) اي قصد البقاء (في مقام الاستدلال بانتفاء  
اللازم المعلوم) كالفساد (على انتفاء اللزوم المجهول) كالتعدد (و) لم يدر ايضاً (ان المعنى  
المشهور) وهو معنى التعليق انما هو (بيان سببية احداث انتفايين المعلومين الاخر) كسببية  
انتفاء الحجى لان انتفاء الاكرام المعلوم كلاهما وقوله (بحسب الواقع) متعلق بقوله بيان واذا كان  
كذلك (فلا يتصور هنا) اي في بيان السببية (استدلال) لمعلومية الانتفايين وقوله (فانك  
اذا قلت لو جئتني لا كرمك) تعليل لنفي تصور الاستدلال (لم قصد) جواب اذا اي لم يكن  
مقصودك في صورة التعليق (ان تعلم المخاطب ان انتفاء الحجى من انتفاء الاكرام) كما قصد  
في صورة اللزوم اعلامه انتفاء التعدد من انتفاء الفساد (كيف) استفهام تعجبي اي كيف قصد  
هذا الامر المعجيب (و) الحال (كلا الانتفايين معلوم له) اي المخاطب ثم ان الشارح اضرب  
عن ذلك فقال (بل قصدت اعلامه) اي المخاطب (بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء الحجى)  
اي مسبب عنه لا غير وحينئذ لا استدلال قد بره ولما فرغ من التكلم عن هذا الاستعمال  
الثاني للواستأنف الكلام على استعمال آخر لها فقال (ولها) خير مقدم (استعمال) مبتدأ  
مؤخر (ثالث) صفته (وهو ان يقصد) مبنى للمجهول (بيان) نائب الفاعل وهو مضاف  
الى (استمرار شئ) يعنى هو قصد القائل اظهار الدوام لشئ من الاشياء (فيربط) مبنى  
للمجهول (ذلك الشئ) نائب فاعله اي سبب هذا القصدير بطل القائل ذلك الشئ الذي  
اراد بيان استمرار (بابعدا التقيضين عنه) اي ذلك الشئ ليدل على ربطه باقرب التقيضين  
منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين التقيضين وذلك  
(كقولك لو اهانني لا كرمته) حيث ربطت الاكرام بالاهانة وعلقته عليها وهي ابعد  
التقيضين عنه (ليان استمرار وجود الاكرام) تعليل لربط الاكرام بالاهانة في المثال المذكور  
(فانه) الحال والشان (اذا استلزم الاهانة) بالرفع فاعل (الاكرام) بالنصب مفعول وهي ابعد  
التقيضين عنه (فكيف) الفاء واقعة في جواب اذا وكيف استفهام انكارى اي فلا يصح انه  
(لا يستلزم الاكرام) بل يكون استلزامه بطريق الاولوية اذ هو اقرب التقيضين  
منه فيدل ذلك على استمرار وجود اللازم على كل حال (وتلزمان) اي ان ولو) يعنى  
يلزم دخول كل منهما (الفعل) هذا بالنسبة الى الشروط واما الجزاء فقد يكون جملة اسمية  
او مضارعاً مجزوماً بلم او ماضياً في اوله لا مفتوحة وقوله (لفظاً) الخ نعميم اي سواء كان  
الفعل لفظاً (كما مر في الامثلة) من قوله ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمك ولو ضربت  
ضربت ولو تضربت اضرب (او تقدير) عطف على انفاً وذلك (نحو قوله تعالى ووان احد  
من المشركين استجارك) وقوله تعالى وقل (لو اتمتم ملكون) الاولى مثال لان والثانية  
للو وقد فسر الشارح التقدير في الاولى بقوله (اي وان استجارك احد) وفي الثانية (ولو  
تملكون) هكذا في النسخ والصواب اسقاط اتم كما يدل عليه آخر كلامه (فاحدوا تم)

اى فى الايتين ( مرفوعان بانهما فاعلان افعلين محذوفين ) اى ليسا فاعلين لما بعدهما بل  
 فاعلان لفعلين محذوفين مفسرين بالفتح ( يفسرهما الظاهر ) اى الفعل الظاهر بمكمل منهما  
 ولما كان فى فاعلية اتم نوع خفاء بسبب الانفصال وربما توهم انه ليس بفاعل لحذف الفاعل  
 مع الفعل وانما هو تأكيدهما فاعل اراد الشارح بيان ذلك دافعا لتوهم فقال ( اما احدهما ظاهر )  
 اى فكونه فاعلا ظاهرا ( واما اتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا ) قال السيبكى فى الصواب  
 اسقاط مستترا لكونه لغوا وليس سهوا الاعلى قول الاخفش والمأزنى فانهما قالوا او حرف  
 والفاعل مستتر انتهى ( فلما حذف الفعل ) اى المفسر بالفتح ( صار ) جواب لما اى صار ذلك  
 الضمير المتصل ( منفصلا بارزا ) الصواب اسقاط بارزا ايضا لكونه لغوا وقوله ( وليس تأكيدها  
 لفاعل الفعل المحذوف ) دفع للتوهم اى ليس اتم فى الآية تأكيده الضمير المتصل على ان يكون  
 التقدير لو تملكوا اتم تملكوا على ما ذهب اليه البعض قليلا لتصرف ( لان حذف الفعل  
 والفاعل ) اى معا ( بعد من حذف الفعل وحده ) فيه اننا لانسلم انه بعد من جعل منفصلا وعد  
 المطابقة بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل فى المفسر لا متناع وجود الفعل بدون  
 الفاعل فتأمل ( ومن ثم ) اى ومن اجل لزوم الفعل بعدها ) يعنى من حيث ان ولولم يزم  
 دخولهما على الفعل لفظا وتقديرا ( قيل ) اى قال النحويون ( بعد ) كلمة ( لو ) ( المحذوف  
 فعلها ) الداخلة عليه ( انك بالفتح ) اى فتح الهمزة ( لا بالكسر ) اى كسرها ( لانه ) ( اى ان )  
 الذى هو حرف تأكيدها لكونه ( مع معدوليه ) الاسم والخبر فى هذا المثال ( فاعل ) ( للفعل  
 المقدر بعدلو ) المحذوف فعلها لفظا ( والصالح للفاعلية ) اى والذى يصاح لان يكون فاعلا  
 من ان المفتوحة وان المكسورة انما ( هو ان المفتوحة لا ) ان ( المكسورة ) تقول اعجبني انك  
 قائم بالفتح دون الكسر اذ لا يصح فيه ( و ) ( قيل ) عطف على قبل المتقدم اى ومن حيث  
 انهم اذا حذفوا الفعل بعدلو فسروه بفعل ولم يفسروه ههنا التزموا ان يكون خبرا فلما  
 ليكون كالمعوض عن الفعل المفسر فقالوا وانك ( انطلقت بالفعل ) ( اى بصيغة الفعل ) المتصل  
 بناء المخاطب ولم يقولوا وانك منطلق بصيغة الاسم بل وضوا انطلقت ( موضع منطلق )  
 وتفسير الشارح بقوله ( اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق ) للاشارة الى انه منصوب  
 بنزع الخافض وقوله ( لا الاصل فى خبر ان هو الافراد ) لتلبيح لياقة وقوع منطلق خبرا اذ  
 هو مفرد بخلاف انطلقت لانه جملة وانما عدل عن الاصل اللائق بالمقام وقيل انطلقت ( ليكون )  
 ( الفعل المذكور ) الموضوع فى ( موضع اسم الفاعل ) الذى هو منطلق ( كالمعوض )  
 ( من الفعل المحذوف ) يعنى مدخول لو والفاء فى قوله ( فيقال ) لاسبية اى فبسبب ذلك  
 يقال ( لو انك انطلقت ) بالفعل ( ولا يقال لو انك منطلق ) بالاسم على الاصل ولما توهم الشارح  
 ان ههنا سؤال وهو ان يقال المصنف كالمعوض ولم يقل عوضا هل لذلك من نكتة  
 اجاب عنه بقوله ( وانما قال كالمعوض ) اى ولم يقل عوضا ( لان الفعل المقدر ) من حيث هو  
 ( لا بدله من ) فعل ( مفسر ) كما مر مثاله فى قوله تعالى قل لو اتم تملكوا ( وان ) اى وكلمة ان

اطلاع على المعنى  
 باللف والنشر فكيف  
 يكون ممن يميز  
 بين الصحيح والقيم  
 من النسخ ثم انه  
 قصد الشنيع على  
 الشارح قدس سره  
 بانه اجاز لقيده  
 بلا سلاخ واراد به  
 المولى الحنفى بعد  
 الغفور ولا يخفى  
 ان هذا اهلك عظيم  
 ن هذا الرجل قد  
 صرح فى عدة مواضع  
 من حواشيه بانه  
 كان ينبغي ان يكون  
 كذا بناء على ما  
 تقرر فى زعمه ولو  
 كان الامر كما قال  
 القائل لما ضل هو  
 مثل ذلك قوله او  
 مقدرة كلفوظة فى  
 صدر الكلام قيل  
 مقدرة كلفوظة مطلقا  
 المقدر فى الصدر  
 كلفوظة فيه والمقدر  
 فى وسطه كلفوظة  
 فيه فلا وجه لتضييع  
 البيان بالمقدر اول  
 الكلام وليس بذلك  
 اذ لا يتكرر احد  
 كرون المقدر كلفوظ  
 مطلقا الا ان المراد  
 هنا ذلك فناسب  
 التقييد كذلك فانه  
 اذا تقدم همزة  
 الاستفهام على كلمة  
 الشرط مثلا سواء  
 كانت تلك الكلمة  
 اسما جاز ما كن وما  
 او حرفا كان ولو  
 بالجزء تلك الكلمة

التي دخلت عليها لوفى قولهم لو انك انطلقت (لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت)  
 وضما (تدل على معنى) لفظ (ثبت) الذي هو الفعل (المقدر هنا) اى فى هذا المثال  
 فقوله ان فى محل رفع بالابتداء كان جملة تدل فى محل رفع ايضا على الخبرية والفاء فى قوله (فهو)  
 فصيحة اى اذا عرفت ما تقدم فهو اى لفظان الدال على الثبوت (عوض عنه) اى عن الفعل  
 المحذوف المقدر اعنى ثبت (من حيث المعنى) متعلق بموض (والفعل الواقع) فيه (خبر)  
 اى فى ان يعنى فى خبره وهو انطلقت المذكور (عوض عنه) اى المحذوف المقدر الذى هو  
 ثبت (من حيث اللفظ) واذا كان الامر كذلك (فليس شئ منهما) اى من ان وانطلقت  
 (عوضا حقيقيا) اى من حيث المعنى واللفظ معا حتى تتم عوضيته (عن الفعل المقدر) الذى  
 عرفته (بل) هو (كالعوض) حيث لم تتم فيه العوضية (وهذا) اى الايتان بالفعل فى خبر  
 ان دون الاسم انما يلزم (اذا كان الخبر) اسما (مشتقا) كمنطلق بحيث (يمكن اشتقاق الفعل)  
 كانطلقت (من مصدره) كالانطلق مثلا وهذا على ما شتهر من ان الاشتقاق من المصادر  
 (وان كان) الخبر اسما (جامدا) كالخبر فى قولك لو انه حجر لكان جامدا بحيث (لا يمكن  
 اشتقاق الفعل منه) لعدم تصرفه (جاز) اى لم يتمتع حينئذ (وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا)  
 حيث لم يكن الايتان بالفعل (لتعذر) (اى تعذر وقوع الفعل موضع الخبر) ضرورة  
 عدم الاشتقاق والضرورات تبيح المحظورات وقوله (كقوله تعالى هـ ولو ان ما فى الارض  
 من شجرة واقلام) تمثيل للجامد (فان الاقلام ليس مشتقا) بحيث يمكن الايتان فيه بالفعل حتى  
 (فيوضع فعله فى موضعه) كوضع انطلقت موضع مطلق ولما انتهى المصنف من الكلام على  
 ما يتعلق بلو شرع يتكلم على ما يتعلق بان يفهم من سياق كلامه فقال (واذا تقدم القسم)  
 فتحت اى اليمين (اول الكلام) بالنصب على الظرفية كما هو المختار واما تفسير الشارح له  
 بقوله (اى فى اول زمان التكلم بالكلام) الخ فبنى على ما ذهب اليه من انه ظرف زمان محذوف  
 لفظ زمان وان المراد بالزمان زمان المتكلم على التوسع وجعل الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى  
 ما فيه ثم انه فرع على ذلك قوله (فيصح تركي) وعلله بقوله (لكونه) اى اول (طرف زمان)  
 وقد ذهب الفاضل الهندى الى انه منصوب بتضين التقدم معنى الدخول اى وتقدير فى جاز  
 فى المبهم من المكان بعد الدخول وفيه ان ثابت بالاستعمال تقدير فى بعد صريح دخلت فاما قيا  
 تضمنه فلا شاهد وقياس المتضمن عن المصرح انما نجه اذا كان التقدير فى المصرح قياسا  
 فتأمل (واحتزبه) اى اول (عن توسط انقسم) اى اورده للاحتراز عن توسطه الحاصل  
 (بتقديم غير الشرط) اى عليه وتأخير الشرط عنه كاسيأتى فى قول المصنف انا والله ان  
 تأتى آتاك وقوله (على الشرط) من تمة كلام المصنف ولما كان قد يتوهم تعلقه بما قبله  
 من الشرط قال الشارح (متعلق بتقدم) دفعا للتوهم وقوله (لزمه الماضى) جواب اذا  
 وفسره الشارح بقوله (اى لزم القدم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا) بجعل الضمير  
 للقدم مع بعده لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الشرط للماضى يحتاج الى اعتبار تكلف

ولا يقدر القدم  
 تقديره على ما صرحوا  
 به مخصوص بآول  
 الكلام قوله فانه لو  
 كان جزاء الشرط  
 يلزم الايتان بالفاء  
 قبل فى لزوم الايتان  
 بالفاء نظر بل اللازم  
 لما الفاء واذا لا  
 يوسع فى قوله الايتان  
 بالفاء وليس بشئ  
 لا يقتضيه الكلام على  
 الظاهر لما روى قوله مما  
 فى خبرها اى فى خبر  
 فانه قبل هذا هو  
 الوجه دون الآخر  
 لانه لا يصح التمييز  
 بجزء مما فى خبر اما  
 مطلقا ما لم يكن فى  
 خبر الفاء فان ما فى  
 خبر اما معمول  
 الشرط لانه المذهب  
 الآخر ولى قوله  
 جزء مما فى خبرها  
 مطلقا اطلاق محل  
 اذ لا يجوز فى ما زيد  
 منطلق اما منطلق  
 فزيد وفى لنا يوم  
 الجمعة فالى منطلق  
 اما ان فانا منطلق  
 بالجمعة ولا يخفى ان  
 الشارح قدس سره لم  
 يجوز الوجه الثانى الا  
 باعتبار ان وضع الفاء  
 موضعها فلا يرد ما  
 او زده لانه لا يجاوز  
 فى الموم عن ذلك  
 واما ما نسب الى المص  
 من الاخلال فوم  
 ناش من القول مما  
 يخصه المقام وتفصيل  
 الكلام فى التفرع  
 فراجع الى قوله ملا  
 مطلقا لا يبعد ما قبل

لزوم الكل للجزء (لفظا او معنى) تعميم في الماضي (ليكون) اى الشرط الماضي مبنيا (على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط) اى لا تؤثر فيه ولا تغيره (فيطبق اى الشرط الجواب) في العموم لفظا فهما (حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى في الجواب) لصيرورة جوابا للقسم يعنى انه لما يبطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه صار جوابا للقسم طلب ان لا يعمل في الشرط ايضا ليتطابقا ولا يتخالفا فوجب ان يكون الشرط ماضيا حتى لا يعمل فيه حرف الشرط مطابقة للجواب وقول المصنف (وكان الجواب للقسم) عطف على قوله لزمه الماضي وانما كان للقسم لتقويه بالتصديق وضعف الشرط بالتوسط وورما يجوز ان يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم في نفسه لانه كزائد في المعنى والشرط مراد فيه معنى التوقيت وانما قال الشارح (فقط) لكونه اهم بدليل تقدمه على الشرط لان الاطلاق قرينة التجريد وقوله (لفظا) تمييز اى كان الجواب للقسم من جهة اللفظ (للاقسام والشرط جميعا) حيث لا يصح من جهة اللفظ (لانه يلزم ان يكون مجزوما) بالنسبة الى الشرط (وغير مجزوم) بالنسبة الى القسم (وهو محال) لما فيه من اجتماع التقيضين وهو باطل فقال بعض المحشين يلزم ان يكون مجزوما وماى بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير الموجهة بجهة وغير مجزوم اى دائما لانه انما يقال للاطلاق العام فادفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم قوله مجزوما وما الا ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما وغير مجزوما وجوب عدم كونه مجزوما انتهى وقوله (واما معنى) مقابل قول المصنف لفظا فهو تمييز ايضا اى واما من جهة المعنى (فهو جواب) لهما جميعا (للقسم لكون المعين عليه) اى لانه هو المحلوف عليه (وللشرط ايضا) اى كما كان الجواب للقسم كان للشرط (لكونه) اى الجواب (مشروطا بالشرط) اى مرتبطا ومتعلقا به وحينئذ يكون لكل منهما فيه نصيب وذلك (مثل والله ان اتيتي) بتقديم القسم على الشرط وهو (مثال الماضي لفظا) اذ لفظا تيت ماضى (او لم تأتتى) عطف على اتيتي وهو (مثال للماضى معنى) لان تأتتى وان كان مضارا لفظا ومعنى باعتبار اصله الا انه لما خلت عليه لم قلبت معناه للماضى فصار ماضيا معنى (لا كرمك) هذا هو الجواب وهو جواب للقسم لفظا ومعنى لانه روى فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التوكيد وتقوى بالتصديق وكان هو المحلوف عليه وجواب للشرط معنى فقط لانه مشروط له ومتعلق به كاعرفت وقوله (وان توسط) (اى القسم) يحترز به قوله اذا تقدم القسم اول الكلام وذلك بان يقع (بين اجزاء الكلام) اى في خلاله واتسائه والياء في قوله (بتقديم الشرط) سببية اى بسبب تقديم الشرط (عليه) اى القسم كاسيأتى في قوله ان اتيتي والله لا تيتك (او) بسبب تقديم (غيره) (اى تقديم غير الشرط) فقوله غيره معطوف على الشرط لاعلى التقديم فن غير تقديم الشرط اعنى تأخيرها لا يستلزم التوسط وسيأتى مثاله في قوله نا والله ان تأتتى آتت وقوله (جاز) جواب ان اى صح فيه امران احدهما (ان يعتبر) (القسم) فیراعى في الجواب مقتضاه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التوكيد

جعل مفعولا مطلقا  
وقدر عملا يعنى  
معمولة وتقديره  
ظرفا اى زمانا مطلقا  
اوضح وابعد عن  
التكلف قوله واه  
أقديره على تقدير  
الرفع بمهما يذكر  
زيد الخ قبل رد هذا  
الذهب الثاني بانه  
لو كان معمول  
المحذوف مطلقا لجاز  
اما يوم الجمعة فزيد  
منطلق مرفوعا على  
وجه الاختيار بتقدير  
فل رافع اى ومما  
يذكر على صيغة  
المجهول مع انه لا  
يجوز الا على تأويل  
مرسوح هو تقدير  
المائد اى منطلق فيه  
ولجز نصب زيد في  
ازيد فنطلق بتقدير  
ناسب مع انه لا يجوز  
الشارح اختيار تقدير  
لكون وجعل هذا  
للايراد ردا لتقدير  
الذكر ولا يخفى انه  
يرد على تقدير الكون  
ايضا انه لو جاز رفع  
زيد في اما زيد فنطلق  
بان يكون المقدر لجاز  
الرفع في ام يوم الجمعة  
فزيد منطلق بالكون  
الذكر كورى مما يمكن  
يوم الجمعة فزيد منطلق  
وذلك الوال سديد  
قوله وهذه المسئلة  
قد قدمت الا انها  
ذكرت الخ قبل هذا  
لا بدع كون ذكرها  
مستغنى عنه فالوجه  
ان يقال المتبادر من  
قوله يلقى الوجوب



إذا كان مضارعاً مثبتاً (ويلقى الشرط) فلا يراعى مقتضاه من جزم الجواب ودخول النون فيه (و) الثاني (ان) (يلقى) (القسم) ويعتبر الشرط قد عرفت معناها بما قبلها فلا تطول بالاعادة ولما كان المصنف رحمه الله لم يصرح بنائب الفاعل في قوله جازان يعتبر ويلقى وقد حمله الشارح فيهما على القسم كما عرفت وكان يمكن حمله ايضاً على الشرط نبيه على ذلك بقوله (ويحتمل) اى على بعد (ان يكون المعنى جازان يعتبر الشرط) فيلزم الجزم ولا يجوز دخول نون التأكيذ في الجواب اذا كان مضارعاً مثبتاً (ويلقى القسم) فلا يراعى جانبه (و) جاز ايضاً (ان يلغى الشرط ويعتبر القسم) وهو ظاهر مما سبق وذلك (كقولك انا والله ان تأتى آتاك) بصيغة المضارع المثبت المجزوم بحذف الياء شرطاً وجواباً (فعلى) اى فبناء على (المعنى الاول) وهو اول الاحتمالين (هذا) اى المثال المتقدم (مثال لتقديم غير الشرط) وهو كلة انا (وجواز الغاء القسم) بالجر عطف على تقديم اى حيث اعتبر الشرط فجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ يكون (باعتبار التقديم) اى تقديم غير الشرط (و) اعتبار (الجواز) اى جواز الغاء القسم (كليم ما) اى كل منهما (شرا على غير ترتيب اللف) اعلم ان اللف والنشر عبارة عن ذكر متعدد على سبيل الاجمال ثم ذكر ما لكل من آحاده على سبيل التفصيل من غير تعيين اعتماداً على ان السامع يرده الى محله وهو اما على ترتيبه بان يكون الاول للاول والثاني للثاني او على غير ترتيبه وهو ضربان مذكورس الترتيب ومختلط الترتيب ثم ان ههنا الفين لف تقديم الشرط وتقديم غيره ولف جواز الاعتبار وجواز الالغاء وبهذا تعلم ما في عبارة الشارح من المخالفة حيث قال نشر ا على ترتيب اللف وكان الظاهر ان يقول على غير ترتيب اللف لانه اذا اعتبر مجموعهما لغوا واحداً ومجموع المتالين نشر الاله فلا شبهة في كونه نشر الكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لغوا على حدة فلا يكون شيئاً من المتالين نشر لو احدهما فضلاً عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير ترتيبه اذ ليس في المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور في اللف الاول ولا في المثال الثاني اثر من الغاء القسم المذكور في الالف الثاني بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف وبعض الالف الثاني اللهم الا ان يقال ان اللقين المستفادين من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما وان المتالين من صنعة الاحتباك وهو حذف من الاول بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة الاول ولا شك حينئذ في اشتغال كل من المتالين على الامور الثلاثة فيكون اللف والنشر على حقيقته هذا ثم ان قوله (وعلى المعنى الثاني) عطف على قوله فعلى المعنى الاول اى وبناء على المعنى الثاني وهو تاقى الاحتمالين (هذا) المثال (مثال لتقديم غير الشرط) وهو انا كما مر (وجواز اعتبار الشرط) بالجر عطف على تقديم اى حيث روى جانبه وجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ يكون (النشر باعتبار التقديم) يعنى تقديم غير الشرط (على غير ترتيب اللف) انظر ما الفرق بين ما هنا وما تقدم حيث حالف ثمة وجعله على ترتيب اللف وقد عرفت ما فيه (و) يكون النشر (باعتبار الشرط على ترتيبه) اى اللف وقول المصنف

فاسئني منه الظاهر الحقيقى وليس مراد الشارح قدس سره الا بيان الوجه الاتيان به اثباتاً وهذا حاصل بما ذكره بلا سربة واما ما اتى به القائل من وجه الذكر فليس ببيد الا انه ليس اوجه بما ذكره قدس سره لانه اذا كان حكمها معلوماً فيها سبق لم يبحج الى ذكرها واستثنائها فسرؤال الاستثناء قائم بمحاله قوله اى جمع المذكر والمؤنث في مثل قلما لزيدان الخ قيل الضعف حين الاستناد الى لفظ لا مطلقاً كما افادة عبارة المص ولو جعل مرتبطاً بقوله فان كان ظاهراً غير حقيقى غير لصار مقيداً لكن باكثر مما يبنى ان يقصد لانه مقيد يكون الفاعل ولو جعل مرتبطاً بقوله فان كان ظاهراً غير حقيقى غير امار مقيداً لكن باكثر مما يبنى ان يقصد لانه مقيد يكون الفاعل ظاهراً غير حقيقى وفضل المعنى ومنها كما ترى قوله اى ادخلته نونا قبل اطلاق النون ليس على ما يبنى لانه ادخال النون الذى يسمى تنويناً ظلياً في الصحاح قال

نوت الاسم تنوينا  
 والتنوين لا يكون الا  
 في الاسماء وهذا مما  
 لا يمتنع لان الغرض  
 اعادة التنوين فلا  
 يصح فيه التقييد  
 والقول بان اصل  
 التنوين ادخال النون  
 الميمى بالتنوين كما  
 لا يخفى على صاحب  
 الفطرة السليمة قوله  
 فسمى ما به بنون  
 التنى قبل لا يقال  
 لزيد مضروب انه  
 ما به ضرب زيد  
 فليس التنوين ما به  
 بنون التنى اى  
 ادخال النون على  
 التنى بل هو النون  
 الداخل وهذا ايضا  
 كحذفك بل هو  
 الفتح منه لان  
 النون ليست النون  
 بل الاسم والمضروب  
 هو زيد فكيف  
 يقاس هذا عليه  
 بل هو مثل ان  
 يقال لما كان زيد  
 مضروبا به ما به  
 ضرب زيد سواء  
 بسواء قوله نون  
 ساكنة اى بذاتها  
 قيل ان اراد بالساكن  
 بذاتها ما يكون  
 ساكنا اذا لم يكن  
 موجب التثنية فكيف  
 نون في آخر الحرب نحو  
 عمن وصان كذا  
 وان اراد معنى آخر  
 فليبين حتى نتكلم عليه

(وان اتيتي والله لا يتك) عطف على المثال الاول وهو بتقديم الشرط على القسم ولما  
 توهم الشارح ان ههنا سؤالا وهو ان يقال لم يخالف المصنف فيه الاول حيث اورد الشرط  
 في ذلك المثال بصيغة المضارع واورده هنا بصيغة الماضي فهل لذلك من نكتة اجاب عنه بقوله  
 (وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي) حال كونه جازيا (على خلاف المثال  
 الاول) اورد فيه الشرط بصيغة المضارع (اشارة) اى لقصد الاشارة (الى اشتراط  
 المضى) اى الى انه اشترط كون الشرط ماضيا (في الشرط في صورة اعتبار القسم على  
 تقدير توسطه) اى توسط القسم كما في هذا المثال (كاشراطه) اى مثل اشتراط كونه ماضيا  
 (على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول) اى على كون الاعتبار والالغاء مسندين الى القسم  
 (هذا مثال لتقديم الشرط) وهو ان اتيتي حيث قدم على القسم (وجواز) اى ومثال  
 لجواز (اعتبار القسم) حيث اورد الجواب باللام فقال لا يتك وبعد الجزم (فهو) اى  
 هذا النشر (باعتبارهما جميعا) اى اعتبار تقديم الشرط واعتبار القسم (نشر على ترتيب  
 اللف) حيث ذكر تقديم الشرط واعتبار القسم مقدمين في اللف (وعلى المعنى الثاني)  
 وهو اعتبار الشرط والغاء القسم (مثال لتقديم الشرط وجواز) اى ولا اعتبار جواز  
 (الغاء) اى الغاء القسم (فالنشر) اى الامثلة (باعتبار الاول) اى الذى هو ما يراد به  
 تقديم الشرط واعتبار القسم (على ترتيب اللف) اى الممثل (وباعتبار الثاني) اى الذى  
 هو ما يراد به تقديم الشرط والغاء القسم (على غير ترتيبه) اى ترتيب اللف فانه في  
 اللف قدم اعتبار القسم (ففي كل من المثالين) وهما ان الله ان اتيتي وان اتيتي والله (رفع  
 من حيث المعنى الثاني) اى بالنظر الى المعنى الثاني الذى هو تقديم الشرط والغاء القسم  
 (اختلاف بين اعتباريه) فان في المثال الاول يوجد الغاء القسم ولم يوجد تقديم الشرط بل  
 تقديم غير الشرط وفي المثال الثاني يوجد تقديم الشرط ولم يوجد الغاء القسم بل وجد اعتبار  
 (بخلاف المعنى الاول) اى الذى هو ما يراد به تقديم الشرط واعتبار القسم فان المثال الاول  
 يكون مثالا لتقديم غير الشرط والغاء القسم والمثال الثاني يكون مثالا لتقديم الشرط واعتبار  
 القسم واذا لم يوجد الاختلاف على تقدير الحمل على الاول (فالحمل عليه اولى) اى من حمله على  
 المعنى الثاني لوجود الاختلاف في الثاني (وعلى تقدير الحمل عليه) اى على الاول (وان كان  
 رعاية) اى ولو وجد في هذا الحمل رعاية واعتبار (كون النشر على ترتيب اللف يقتضى)  
 اى لكن هذا الحمل يقتضى (تقديم المثال الثاني) اى الذى فيه تقديم الشرط (على الاول)  
 اى على المثال الاول الذى فيه تقديم غير الشرط (لكنه) اى لكن المصنف (اراد اتصال  
 المثال بالممثل له بقدر الامكان) فان غير الشرط ذكر في الممثل مؤخرا والاتصال يحصل  
 بتقديم مثال الثاني والشرط ذكر مقدما فتأخير مثال الاول لا يقتضى تأخير الثاني على تقدير  
 تقدم (اللفين) احدهما تقديم الشرط والغاء القسم والثاني تقديم غير الشرط واعتبار القسم (على  
 نشرهما) اللذين احدهما المثال الاول والثاني والثاني للاول (من حيث مثالهما) قيد للنشر

ولما فرغ من ذكر القسم الملقوظ شرع في حكم القسم المقدر فقول (وتقدير القسم كاللفظ) (اي لتألف به) وهذا تفسير لقوله كاللفظ لانه بمعنى التلفظ حتى صح تشبيه التقدير وقوله (او مقدره كملفوظه في صدر الكلام) اي او المعنى ان تقدير القسم في صدر الكلام كذكره في وقوله (فلزم في الشرط) تفريع عليه يعني انه لما كان تقديره كملفوظه لزم في الشرط (الذي بعده المضي وكان) اي ولزم ايضا ان يكون (الجواب للقسم) (نحو) (قوله تعالى) (ولئن اخرجوا لا يخرجون) (اي والله لئن اخرجوا فالشرط) وهو قوله اخرجوا (ماض ولا يخرجون) اي الجواب (جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان) اي ورد قوله لا يخرجون في النظم (الجزم بخذف التون اولى به) اي من وروده بالتون مرفوعا (اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى) (دوان اطعموهم انكم لمشركون) (اي والله ان اطعموهم انكم لمشركون فالشرط) اي قوله اطعموهم (ماض و) قوله (انكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان) اي اتيانه (بالفاء) فكان يرد فانكم (لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء) ولما فرغ من بيان مسائل ان ولو شرع في بيان ما فقال (واما للتفصيل) (اي تفصيل ما اجله المتكلم في الذكر) يعني انه موضوع له والتفصيل يقتضي مجالا وهذا التفسير اشارة الى بيان الجمل الصالحة وهو اجل المتكلم وهو نوعان احدهما ما اجله في الذكر والثاني ما اجله في الذهن والاول (نحو قولك جاءني اخوتك) هذا يحمل اجل المتكلم في لفظ الاخوة جميع اخوة المخاطب ثم فصل ما صدر منه في حقهم فقال (اما زيد كرمته واما عمر وفاهته واما بشر فاعرضت عنه واما جملة) اي او اجل المتكلم هذا الحمل (في الذهن) قوله (ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن) اشارة الى ان الباعث الى اجماله في الذهن هو وجود القرينة وقال الرضي وقد يخذف لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا اذا فسر به فلا يقال زيد اضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما فاقوع في توجيه اوائل الكتب في قولهم وبعد فان الى آخره من انه بتقدير اما فيجئ عدم التقدير بما لا ينبغي ان ينهي ما نقله العصام عنه (وقد جاءت) اي كلمة ما (فلاستثاف من غير ان يتقدمها) اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب وقال في شرح اليب ان اما الواقعة في اوائل الكتب مندرج فيما اجله المتكلم في الذهن فحينئذ حمل الشارح على الاستثاف تضييع للوضع (ومتى كانت لتفصيل الحمل) المذكور او المقدر (وجب تكرارها) وظهر منه ان ما لم تكن للتفصيل بل كانت للاستثاف على ما قرره الشارح لا يجب تكرارها (وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور) يعني اذا ذكر ضد لشيء يكون قرينة على ان ضده الاخر من المذكور تقدير (للاشارة لاحد الضدين على الاخر كقوله تعالى «فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه» فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير المذكور لكنه مقدر اي واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المشابهات) ولما حكم في اما بانها لا شرط ولم يحكم في حين واذا بانها لا شرط

ولا يخفى عليك ان المراد كما هو الظاهر المتبادر ما لعبارة يكون ان ساكنا بحسب اصل الوضع وكان وضعه عليه ولا اوتياب ان التونات في امثال المحسن والصائ ليست بهذه الحجة قوله فلا يضرها الحركة العارضة قيل الظ فلا يضرها لرجوع الغمير الى تعريف التونين وكأنه اراد بتلك الغمير عبارة التعريف وذلك من قبيل الاوهام الضرورة رجوعه الى التون الموصوفة بالساكنة والمعنى فالحركة العارضة لا يخرجها من ان تكون ساكنة فلا بد من تأنيث قوله وهي شاملة نون الخ قبل هكذا ذكره الرضي وتبعه الشارح وظهور ان المراد تون محم كلمة لان الكلام في قسم الحروف يمنع ذلك التمول وليس بشيء قوله لان المراد من متابعتهما الاخر الخ قيل فيه بحث بل المتبادر منه لحوقه به من غير تخلل حروف فالوجه ادراج الحركة لتثنيه على انه يسقط في الوقف

اراد ان يذكر وجه الفرق بينهما وبينها فقال (والحكم بان كلمة اما الشرط) يعني ان وجه  
الحكم عليها بانها للشرط وعداها من حروف الشرط دون غيرها انما هو لوقوع امرين  
احدهما (لزوم الفاء في جوابها و) الاخر (سبية الاول للثاني) ولم يحكم يكون اذا  
وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقينته فانا اكرمه واذا لقينته فانا اكرمه وله شواهد  
كثيرة في القرآن لعدم لزوم الفاء فيهما بل جعلنا حين الاتيان بالفاء طرفين جاريين  
يجري الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الطرف الماضي وان امتنع وقوع المستقبل  
في الماضي لان الفرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلية حتى كان هذه الافعال المستقبلية  
وقعت في الازمنة الماضية فصارت لازمة لهما كل ذلك لقصد المبالغة كذا في العصام ثم  
ذكر ههنا خاصة اخرى لا ما دون الاولين فقال (واتزم حذف فعلها) اي يجب حذف  
فعل اما وذلك الفعل (الذي هو الشرط) (وعوض بينهما) (اي بين) كلمة (اما)  
(وبين قائما) اي وبين قائما اما (الواقعة في جزائها) فاضافة لفاء الى ضمير اما لا في ملازمة  
لان الفاء في الحقيقة للجزء فقوله عوض فعل المجهول وقوله (جزؤ) نائب فاعله يعني  
جمل (بما في جزئها) (اي جزئ قائما او حيزا) عوضا عن الفعل المحذوف ولما ورد على  
التفسير الثاني بانه لم جاز ان يرجع ضمير جزئها الى اما قال (لان حيز الفاء ايضا حيزها)  
اي حيز كلمة ماتم اشار الى تعميم ذلك الجزاء بقوله (سواء كان ذلك الجزاء مبتداء نحو اما زيد  
فمنطلق) حيث قدم زيد الذي هو المبتدأ الواقع في حيز الفاء وعوض بين اما والفاء (او)  
كان ذلك الجزاء (معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق) فان يوم الجمعة  
معمول لمنطلق الواقع بعد الفاء وقوله (مطلقا) مفعول مطلق لقوله عوض واليه اشار  
بقوله (اي تمويضا مطلقا) وقوله (غير مقيد بحال) تفسير للمطلق يعني ان ذلك التعويض  
تعويض مطلق غير مقيد بحال (تجوز تقديم ذلك الجزاء على الفاء وعدم تجويزه) يعني لم  
يقيد بانه اذا كان ذلك الواقع في حيز الفاء من المعمول الذي جاز تقديمه على الفاء او بانه لم  
يجز تقديمه عليه بل عوض وقدم عليها سواء كان جائزا للتقديم والا (وهذا) اي ما اختاره  
المصنف من الاطلاق (مذهب سيبويه فجعل سيبويه لا ما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه  
مطلقا) (وقيل) (القائل المبرد) (هو) (اي ما وقع بينهما وبين قائما) (معمول) (الشرط)  
(المحذوف) لانه معمول لما بعد الفاء وقوله (عملا) (مطلقا) اشارة الى انه مفعول مطلق وقوله  
(اي معمولية مطلقة) اشارة الى ان العمل مصدر المجهول لا مصدر المعلوم فان مصدرا المعلوم  
يعني العاملة ومصدرا المجهول بمعنى معمولية وقوله (غير مقيدة) تفسير للمطلق يعني المراد بقوله  
مطلقا ان معمولية ذلك المعمول الواقع بين اما والفاء غير مقيدة (بحال تجوز التقديم وعدمه)  
كاذب سيبويه الى ما ذهب كذلك (مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق) (فان تقديره على المذهب  
الاول) هو كون يوم الجمعة معمولا لما بعد الفاء ثم قدم (مهما يكن من شيء) فزيد منطلق يوم  
الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يمكن من شيء واقم اما مقام مهما ووسط) اي جمل (يوم

باسقاط الحركة ولا  
ينبغي ان يلتفت اليه  
قوله ولا ينتقض  
التبريف بالنون في  
نون يارسل انطلق  
قبل قد عرفت ما في  
الانتقاض ودفعه بما  
ذكره بوجوب اخراج  
تقم حركة الاخر  
نون التأكيد ايضا  
وكأنه اراد بما فيه  
ما سبق من ان اراد  
بالنون ما هي كلمة  
لذكرها في قسم الجروف  
وعلك محيط بحاله  
وما ذكره من الانجاب  
ثم قوله اسكت  
السكوت الآن قيل  
لا يمكن طلب النون  
في زمان الحال والا  
لكان طلبا لما يمتنع  
امتثاله اذ ما لم يفرغ  
الآمر من امره  
ولا يفهم الخطاب  
لا يمكنه الاقدام به  
فقولهم اي اسكت  
السكوت الآن مسامحة  
مضاهها اسكت سكوتا  
متصلا بالآن وليس  
مما لا يحتاج الى التنبيه  
عليه قوله وعوض  
من الالف عند  
التنقيح قيل لا وجه  
تحصيل المدة بالاشباع  
ثم ابداله بالتونين بل  
الاظهر ان الحاق  
التونين معنى من تحمليها

الجمعة) الذي هو معمول بمافي حيز الفاء مقدما مذكورا (بين اما و فاتها) واما جعل ذلك (للا يلزم توالي حيز في الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما) اى التقدير (على مذهب الثاني فتقديره مهما يكون من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط) الذي هو يمكن لانه معمول لما بعد الفاء كما كان في الاول (فلما حذف فعل الشرط) اى الذى هو مهما يكن وبقي خبره (صار) اى التركيب (اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل) اى المبرد (لم يحمل لا ما خاصة جواز التقديم اصلا) يعنى ذهب الى ان ما بعد الفاء لا يجوز تقديمه عليها سواء كان مستعملا مع اما ولا ثم شرع في نقل المذهب الثالث الذى هو التفصيل بين ما جاز تقديمه وبين ما لم يحز فقال (وقيل) (القائل المازنى) حيث ذهب الى انه (ان كان) (ما يتوسط بين اما و فاتها) (جائز التقديم) (على الفاء مع قطع النظر عن الفاء) اى مع عدم وجود مانع آخر غير الفاء (كالمثال المذكور) وهو قوله اما يوم الجمعة فزيد منطلق (فن) (قبل القسم) (الاول) (وهو) اى المواد بالقسم الاول (ان يكون المتوسط جزءا للجزاء وقدم على الفاء) كما كان المذهب الاول مطلقا (والا) (اى وان لم يكن جائزا لتقديم مع قطع النظر عن الفاء) اى ليست الفاء مانعة عنه (بل انضم اليها) اى الى الفاء (مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان مافي حيز ان لا يعمل فيها قبلها) فانه لما وقع انظان في هذا المثال حصل مانع غير الفاء من التقديم واذا كان كذلك (فن) اى فيكون من (قبل القسم) (الثاني) (وهو) اى القسم الثاني (ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف) كما هو مذهب المبرد مطلقا الذى نقله المصنف (وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون) اى بين ان يوجد مانع (فجعل) اى جعل هذا القائل بهذا التمييز (لما) اى اعطى لها خاصية (قوة رفع حكم الامتناع عن الاول) يعنى ان لا ما خاصة وهو نسخ ما يقتضى الفاء من امتناع تقديم مافي حيزها في غير ما وقعت مع اما (دون الثاني) اى ليست لها قوة ترفع بها امتناع ما يقتضى مانع غير الفاء (هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما) معمولاً (منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فنطلق فتقديره) اى يكون تقدير الكلام على مذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما (وحذف فعل الشرط ووسط زيد) اى قدم على الفاء وجعل متوسطا (بين اما و الفاء لما ذكره فصار) بعد الجعل المذكور (اما زيد فنطلق) اى فهو منطلق (فارتفع زيد) على هذا التقدير مرفوعا (بالابتداء كما كان اولاً) اى قبل التقديم كذلك (وعلى مذهب الثاني) وهو كون المرفوع جزءاً من الشرط فتقديره (مهما يكن زيد فنطلق اى فهو منطلق) وفي هذا التفسير اشارة الى ان قوله فنطلق خبر للمبتدأ المحذوف وهو معه جملة اسمية جزائية وزيد فاعل الشرط الذى هو يكون (اقم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط) اى قوله يكن فبقى فاعله المذكور (فصار اما زيد فنطلق فزيد) اى المذكور بعدما مرفوع على انه (فاعل الفعل المحذوف) اى

بالاشباع ثم ابدله بالتنوين بل الاظهر اذ الحال التنوين معنى من محصيلها بالاشباع وكذا من الذحول من سابق كلام الشارح ومن كون الموضع نون التأكيده قوله واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل بين ذلك بان الظاهر ان التنوين الموضع لمرض التنوين وتنوين المقابلة وجعل التنوين دالا على حذف المضاف ودالا على الجمعية كالنون بيده في قول المس وهى لتكن والتكبير والموضع والمقابلة والترنم ايضا مساحمة حيث ابرز الموضع والمقابلة ولترنم في مرض الموضوع له وفيه ما فيه قوله الاى حذف همزتها فنها لا تحذف حيثما كانت لئلا تلبس بين في مثل هذه عند ابنة طاهر او رد عليه انه لا التباس لان تاء بنت مطولة بخلاف تاء ابنت فالوجه ان يقال لم تحذف التاء ابنة لان التثنية يكفيه وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يحوز له حذف الالف

لانه مرفوع بالابتداء ولما كان في هذا المقام مذهب آخر في توجيه المرفوع والمنصوب  
المذكورين فيما بعد اما اراد الشارح ان يردّه فقال ( واما تقديره ) وهو مبتدأ وخبره  
قوله فوجهه غير ظاهر يعني ان تقدير البعض في المثال المذكور على تقدير الرفع اى  
على تقدير كون المذكور فيما بعد مرفوعا نحو اما زيد فنطلق حيث وجهه ( بمهما يدكر  
زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول ) وهو لفظ يذكّر المحذوف ( على ان يكون  
زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف يعني نائبه ( وتقديره ) اى وكذا تقدير هذا  
البعض ( على تقدير النصب ) اى فيما وقع ما بعد اما منصوبا وجهه ( بمهما يدكر يوم  
الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم ) بناء ( على ان يكون يوم الجمعة ) مثلا ( منصوبا بانه  
مفعول به للفعل المحذوف فوجهه ) اى فوجه كل من التقديرين ( غير ظاهر ) فانه لو كان  
معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير  
فعل رافع اى مهما يدكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تأويل مرجوح هو  
تقدير العائد اى منطلق فيه ولجاز نصب زيد في اما زيد فنطلق بتقدير ناصب مع انه  
لا يجوز وقوله ( مع انه ) اشارة الى هذا التوجيه مع عدم نفعه لكونه غير ظاهر فله ضرر  
لا يهاهم شئ آخر مضر وهو انه ( يومه جواز اما زيد فنطلق بالنصب بتقدير تذكر على  
صيغة المعلوم المخاطب و ) يومه ايضا ( جواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم )  
الجملة ( بتقدير يذكّر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازاها ) اى مع ان نصب  
زيد ورفع يوم الجمعة غير جائز ( بلا خلاف ) ثم ان المصنف لما اكتفى بمثال واحد  
وترك الآخر واختار منهما ذكر مثال منصوب اراد الشارح توجيهه فقال  
( وانما مثل المصنف ) اى اختار المثال ( بما ) اى من قبيل ما ( يكون الواسطة بين  
اما وفاتها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرة ) ( حرف الردع كلا ) بفتح  
الكاف وتشديد اللام ( الردع هو الزجر والمنع كما تقول اشخص « فلان يفضك » فيقول  
اى ذلك الشخص جوابك ( وكلاء ردعك ) اى زاجرالك ومانع من مثل هذا الكلام  
( اى ليس الامر كما تقول ) وفي العمام ان هذا مثال لرد الخبر ونفى خبره يعني لانه رد  
لنفس الخبر فانه يجوز البعض منه وقد يكون بيانا لكون الذى اتى به المتكلم منكرا  
في نفسه كقوله تعالى « واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزاء » ( وقد يحكى بعد  
الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك « افعل كذا » ) وتحيب له بقولك « كلا »  
اى لا يحباب ) يعني لا ينبغي ان يحباب ( الى ذلك ) اى ما امرتى به ( وقد جاء ) ( اى ) وقد ورد  
لفظ ( كلا ) على غير معنى الردع بل ورد ( بمعنى حقا ) يعني ثبت ما يقال ثبوتا ( والمقصود  
منه ) اى من هذا اللفظ ( تحقيق مضمون الجملة ) فحينئذ يجوز ان يحباب القسم ( كقوله  
تعالى « كلا ان الانسان ليطغى » ) اى حق وثبت طغيان الانسان ويجوز ان يحباب ايضا نحو  
قوله تعالى « كلا بل تحبون العاجلة » ( واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم نعى ) يعني

لتعقيب لانه لو كان  
طالب لتعقيب لاستعمل  
بنتا ولا يحكى ما فيه قوله  
والف الجمع اى الالف  
الفصل قبل الاولى  
الاكتفاء بالنفس  
ومن الظاهر ما  
قول الشارح من رعاية  
حسن التقابل قوله  
فلا يقال زيد ما هو من  
لا قليلا قبل ويجيها  
مع النى عما نظر انما  
دخلت النى بلا تشابه  
الذى قبل يجيها فى النى  
بلا المتصلة قياس عند  
ابن جنى بخلاف المتصلة  
وان جاءت قليلا نحو لا  
فى الدارين يضرب زيد  
والمراد بالنى ما يشمل  
المجد حتى قال سيوبه  
يدخل بدم تشبيها اما  
بالنمى فى الجزم وذلك  
وهم بط لا اعتبار هم  
الذى على اطلاقه واقد  
اعترف القائل بذلك  
حيث قال والمراد  
بالنمى ما يشمل الى  
آخر كلامه فناقض  
نفسه قال الرضى  
ودخلها مع ما لا يلقى  
فى الشرط اكثر  
منها مع غيره لان  
الشرط يشبه الذى  
فى الجزم وعدم الثبوت  
قوله ان اشترط فيه  
التقاء الساكنين على  
حده ان تكون الساكنان

على الالف ( لكون لفظه ) اى لفظ كلا حال كونه اسما ( كلفظ ) اى مثل لفظ ( كلا .  
الذى هو حرف ) فيبينها مناسبة لفظية ( ومناسبة معناه ) اى معنى لفظ كلا حال كونه اسما بمعنى  
حقا ( لمعناه ) اى لمعنى لفظ كلا حال كونه حرفا للردع وتلك المناسبة المعنوية ثابتة ( لانك  
تردع ) اى تزجر وتمنع ( المخاطب عما يقوله بتحقيقا لضده ) يعنى كأن الله تعالى فى قوله  
« كلا ان الانسان ليطغى » لما ثبت طغيان الانسان زجر عن الاثبات بضده الذى هو عدم  
طغيانه . هذا خلاف ما اختاره المصنف فان الظاهر من كلامه انه حرف على كلا المعنيين بناء  
على انه وان جاز ان يكون الثانى اسما على ما تصرف الشارح فيه ( لكن النحاة حكموا  
بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا ) اى للمعنى الذى ( فهموا من ان المقصود به ) اى  
بلفظ كلا بمعنى حقا ( تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان ) فى قوله ان زيد قائم فحينئذ  
شابهت بان ( فلم يخرج به ) اى بهذا السبب لم يخرج النحاة ( ذلك ) اى لفظ كلا اذا كان  
بمعنى حقا ( عن الحرفية ) ( تام التأنيث الساكنة ) وأشار بقوله ( لا المتحركة ) الى فائدة  
التقييد بالساكنة بانه احتراز عن تام التأنيث المتحركة ( لانها ) اى لان المتحركة ( مختصة  
بالاسم ) ( وفى بعض الحواشى ان كون المتحركة مختصة بالاسم ممنوع فان لفظ ربت ونمت  
فيه ما آتيت مع انها قد دخلتا على رب ورب وتم وحما حرفا اللهم الا ان يقال ان قوله  
« مختصة بالاسم » بظنه على عدم التدرة فان دخولها على الحرف نادر قال العصام ولو لم يقيد  
المصنف لم يصح اى لم يصح كلامه بقوله ( تلحق ) ( الفعل ) ( الماضى ) فكان العصام  
اشار الى ان ما علقه الشارح بقوله لانه مختصة فى حيز المنع والدليل الصحيح على تقيده  
به لانه خصص تلك البناء بلحقها بالفعل الماضى وما لحق به يعنى الساكنة لا المتحركة وانما  
تلك التاء بالماضى ( لتكون ) اى اقصد ان تكون تلك التاء ( من اول الامر ) اى قبل  
ظهور المسند اليه ( علامة ) واللام فى قوله ( لتأنيث المسند اليه ) متعلق بقوله تلحق  
بالنظر الى عبارة المصنف وبقوله علامة بالنظر الى عبارة الشارح ( فاعلا كان ) يعنى ان  
المسند اليه الذى قصد تأنيث فعله اعم من ان يكون فعلا بان اسند اليه الفعل على جهة  
قيامه به ( او ) يكون ( مفعول مالم يسم فاعله ) بان اسند اليه الفعل على جهة وقوعه  
عليه ( وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تام الاسم لان اصل الاسم ) اى الاصل  
فى الاسم ( الاعراب واصل الفعل ) اى ولان الاصل فيه ( البناء فيه ) اى فاريد ان يبنى  
( من اول الامر بسكون هذه ) اى بسكون التاء اللاحقة بالفعل ( على بناء ما الخفقت ) اى على  
ان ما لحقت به تلك التاء مبنى ( وبحركة ) اى وارىد ان يبنى بحركة ( تلك ) التاء اى اللاحقة  
بالاسم ( على اعراب ما وليته ) اى على ما وليت له التاء من الاسم معرب وانما جازا تنبيهه  
( لانهما ) اى اللاحقة بالفعل واللاحقة بالاسم ( كالحرف ان خير مما تلحقانه ) ثم شرع  
فى تفصيل مسائلها بان الحاقها به قد يكون غير او قد يكون واجبا فقال ( فان كان ) ( اى  
المسند اليه اسما ) ( ظاهر غير ) ( مؤنث ) ( حقيقى فانه ان كان اسما ضمير ارجا الى مؤنث

( حقيقا )

فى كلمة واحدة وح  
لا بد من بيان جهة  
عدم حذف الالف  
فى ضربان واضربان  
كما سيبنى فى كلام  
الشارح قدس سره  
والحق انه لا تردد  
فى اشتراط ان يكون  
الساكنان فى كلمة  
واحدة والمشدودة  
فى التثنية والجمع  
المؤنث نزلة النصلة  
هكذا قيل قوله  
بغزلة الاستثناء منه  
قبل ذلك ان قول  
ما قبلها مفتوح فيها  
ايضا لان الالف  
ليس حاجزا حمينا  
فكانها واقعة بعد  
الفحة بلا فاصلة  
ويجوز ان يراد بقوله  
وتقول فى التثنية  
والجمع المؤنث ضربان  
واضربان بيان انك  
ثبت الالف فى  
تأكيد ما بالتون  
المشددة فم لا يكون  
المق الاستثناء وان  
خبر بان هذين  
الاحتمالين مع كمال  
بدهما يابهما كلام  
المص فى الشرح  
لقطة بالاستثناء  
قوله وقرضه من  
هذا الكلام بيان  
الافعال المنة الاخر  
قيل هكذا قاله  
الشارحون كلامه  
لكن غرضه لا يقتصر  
عليه بل من غرضه

حقيقا كان او غير حقيقى وجب الحاق التاء وكذلك اذا اسند الى ظاهر حقيقى واباذا اسند الى ظاهر غير حقيقى (فخبر) (اى فانت محير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه) اى وبين عدم الحاقه (او فهو اى الحاق تاء التأنيث) وعدم الحاقه (فخبر فيه على الحذف والإيصال) يعنى ان التفسير الاول نائب الفاعل لقوله محير تحت مستر عبارة عن المخاطب فاعله قوله فيه فحذف الجار واستراح المحرور تحتها كما كان فى قولهم مال مستر عبارة عن المخاطب (و) لما ورد صاحب لتوسط على المصنف ان ذكر (هذه المسئلة) اى مسئلة التخير فى التأنيث (قد قدمت) اى فى بحث المؤنث فذكره مستغنى عنه فاحاب الشارح بانه وان قدمت فى بحث المؤنث (الانها) اى لكن هذه المسئلة قد (ذكر) فاعلم تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وهنا) اى وذكرت هنا (من حيث انها من احكام تاء التأنيث) وقال المصام بهذا لا يندفع كون ذكره مستغنى عنه فالوجه ان يقال المبادر من قوله يلحق الوجوب فاستغنى منه الظاهر الغير الحقيقى (واما الحاق علامة التثنية والجمعين) (اى جمى المذكور والمؤنث فى مثل قاما يزيدان وقاموا الزيدون وقن النساء فضعيف) (لعدم احتياجهما) اى لعدم احتياج المذكرات (الى هذه العلامات) مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث لان تأنيثه قديم يكون مغنويا ولم يكن فى انطه علامة كونه مؤنثا كقند (اوسما عيا) شمس ولو لم يوجد فى فعله علامة ايضا لم يوجد علامة اصلا ولم يعرف انه مؤنث او مذكر (وعلمة التثنية) اى بخلاف علامة التثنية (والجمع) فان العلامة فيهما (غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت) اى ومعناها الوالحقت (على ضعفها) اى مع ضعفها (فليست بضمائر) اى لم تكن تلك اللواحق ضمائر (لثلا يلزم الاضمار) يعنى انها لو كانت ضمائر يلزم الاضمار (قبل الذكر من غير فائدة بل هى) اى بل علامة التثنية والجمعين الواقعة حروف اتى بها) اى الحقت بما الحقت (للدلالة من اول الامر) اى قبل ذكر الفاعل (على احوال الفاعل) من كونه تثنية وجمعا فذكرها او مؤنثا (كتاء التأنيث) او كما الحقت تاء التأنيث لتلك الفائدة (وفى شرح الرضى هذا) اى ما ذكر التوجيه (ما قاله الثعالب) واليه ذهب المصنف (ولا منع) يعنى انه فى الحقيقة لا وجه مانع (من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها) اى ولا مانع من جعل الظاهر الذى بعدها بدلا منها اى وان كان لزوم الضمائر قبل الذكر مانعا من بناء على جعلها ضميرا فاعلا وجعل الاسم الظاهر الذى بعدها فاعلا ايضا لكن يجوز ان تجعل تلك الحروف ضمائر مرفوعة على انها فاعل والاسماء الظاهرة التى ذكرت بعدها بدلا من ذلك الضمير (والفائدة فى مثل هذا الابدال ما مر) اى فائدة منرت (فى بدل الكل من الكل) وقوله (او يكون) عطف على مدخول من قوله من جعلها يعنى لا منع ايضا من ان تكون (الجملة خبر المبتدأ المؤخر) وهو الاسم الظاهر المذكور بعدها (والفرض) اى يجوز ان يكون الفرض من اضمار الفاعل وذكروه بعدها ظاهرا (كون الخبر مهما) اى الابهام او لا والتصريح ثانيا وهو غرض صحيح عند البلغاء (التنوين)

الفرق بين التثنية وصيغ الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز النقاء الساكنين فى التثنية دولهما بان النقاء الساكنين انما يجوز اذا كان الـمة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالـمة متصلا بالـمة او كالمتصل لامتصلا والنون المشددة مع الضمير البارز سوا الف التثنية كالمتصل واراد بالتصل نحو باه محباب والف يحى فانه يمتنع من اصلال باه يحى فافكره الرضى ان تشبيهما بالضمير المتصل مطلقا لا يصلح لان واد الجمع وباه المحالبة ايضا ضمير ان متصلا بل يبنى ان يشبه بالف التثنية لا يشبه اصلا ولا يحتاج فى دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشر به بيان الشارح فيما بعد هذا وذلك مع بعده فى المقام يرد كلام المص حيث قاله اريد ان النونين فى غير التثنية والجمع المؤنث مع ضمير البارز كالمتصل اى الكلمة المتصلة فيجب ان يصل آخر الفعل من



ولما كان المراد بالتون ههنا معناه الاصطلاحي وكان له معنى لغوي اراد ان بين معناه  
 اللغوي الذي نقل منه فقال (في الاصل) يعني التون في الاصل اي في اصل اللغة قبل النقل  
 (مصدر نونه) يعني يقال نونت زيدا مثلا (اي ادخلته نونا) فكان التون على هذا  
 فعل المتكلم فالتكلم منون بكسر الواو وزيد منون بفتح الواو والتون آلة لذلك  
 الفعل يعني مابه ينون (فسمى مابه) يعني ثم نقل هذا اللفظ من المصدر الى مابه (ينون  
 الشيء) فوضع له وضاعرا فيا فسمى مابه ينون الشيء (اغنى التون تنوينا) وانما نقل من  
 معنى المصدر (اشعارا) اي لقصد الاعلام (بحدوثه) اي بحدوث ذلك التون (وعروضه)  
 عطف تفسير للحدوث وانما افاد هذا الاشعار (لما في المصدر) اي لمعنى يقع في المصدر (من)  
 معنى (الحدوث ولهذا) اي ولكون الحدوث والعروض مستقرا في المصدر (سمى سيبويه  
 المصدر حدثا وهي) اي التون انث باعتبار الخبر (في الاصطلاح) اي في اصطلاح اهل  
 العربية (نون ساكنة) (اي بذاتها) يعني ان سكونها اصل فيها ولازم لذاتها واذا كان كذلك  
 (فلا تنضرها) اي لا تنضرها لكونها ساكنة (الحركة العارضة) بسبب آخر وهو اجتماع  
 الساكنين (مثل عاد الاولي وهي) اي التون اذا بقيت معرفة بهذا القدر من التعريف  
 (شاملة نون من و) نون (لذنو) نون (لم يكن وامثالها) من النونات الساكنة التي لا يطلق  
 عليها التون فصار التعريف شاملا للاغيار (فاخرجها) اي اراد المعرف ان يخرج ما ذكر  
 (بقوله) (تتبع حركة الاخر) (اي آخر الكلمة) وانما خرجت المذكورات بهذا القيد  
 (فان هذه النونات) المذكورة (واخر تلك الكلمات لا) انها (توابع حركات واخرها)  
 فان التون الساكنة من من مثلهي نون ساكنة و آخر كلمة من (وانما قال تتبع حركة الاخر  
 ولم يقل تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها) اي لحوق نون التون (به)  
 اي بالاخر (من غير تخلل شيء) بينه اي بين الاخر وبينها اي وبين التون الساكنة  
 (وهنا) اي ولو قال تتبع الاخر لم يوجد اللحق تلك الصفة لانها لاحقة بالاخر مع حصول  
 التخلل بينهما وهو (الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتون) فان ضمة زيد المرفوع مثلا  
 متخللة بين الدال التي هي آخر الكلمة وبين التون الساكنة فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة  
 فلا حاجة الى ذكر الحركة يعني ان هذا القيد مستدرك فانه لو قال تتبع الاخر لحصل  
 المراد (قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر) يعني لان سلم انه يفيد المراد لان المراد من  
 الاخر ليس هو الاخر مطلقا بل المراد منه بقرينة التبادر هو الحرف الاخير الذي  
 قام به الحركة (ولم يقل) يعني انما قال حركة الاخر ولم يقل (آخر الاسم) مع ان التون  
 من خواص الاسم (اي التعريف) (تنوين التزم في الفعل) (لالتا كيدا لفعل)  
 يعني ان التون الساكنة الواقعة في الاخر انما سميت تنوينا اذا كانت داخلة عليه  
 لالتا كيدا لفعل (فخرج به) اي بهذا القيد (نون التا كيدا الحقيقية لانها ساكنة يصدق  
 عليها التعريف واما الثقيلة فلكونها غير ساكنة لم تدخل التعريف حتى تحتاج الى الاخراج

ضمة او كسرة او مكون  
 كما هو حكم الكلمتين  
 المنقلبتين اذا اجتمعا  
 والفرض بيان الافعال  
 المعلقة عند الحال النون  
 بها هذه عبارته  
 وقال في قوله فان  
 لم يكن فكان متصل  
 اريد انه ان لم يكن  
 ضمير بارز فكانت  
 النون مع الفعل  
 كالم متصل يعني كجزء  
 من الفعل كقولك  
 للخطاطبرين واخشين  
 واخرون فترد المندوف  
 فترد المندوف في الامر  
 لانه لما بني لحي النون  
 وجب رده لان حذف  
 لامرأب والامرأب  
 فوجب جعل هذه  
 النون في حكم الجزء  
 كاف التثنية والرض  
 لم يقل بان المس  
 اراد به ضمير الف  
 التثنية او ما هو اهم  
 منها حتى يكون تفسير  
 المتصل بالف التثنية  
 يدفع اعتراضه بل  
 صرح بان مراد المس  
 بالتصل الف التثنية  
 لكن اعتراض طيه  
 بان المتصل ليس  
 هو الا لف فقط  
 بل الواو والياء في  
 ارضوا وارضى  
 متصلان ايضا وانت  
 لا تثبت اللام معها  
 كما تثبتها مع  
 الالف فليس قوله  
 اذن كالم متصل على

ولا يتنقض التعريف بالنون في نحو يارجل انطلق ) فانه يوهم ان قوله نون سا كنة تتبع حركة الآخر لئلا يكيد الفعل بعينه يصدق على النون الساكنة في قوله انطلق فانها نون سا كنة تتبع حركة اللام في رجل فاجاب عنه بانه لا يرد النقص به ( فان المراد بتبعيتها حركة الآخر ) ليس مجرد وجودها بعد هابل ( تطلقها ) اي بتبعية النون ( لها ) اي لحركة الآخر ( في الوجود ) تطلق العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى ) ثم شرع بعد تعريف التنوين في بيان انواعه فقال ( وهو ) ( اي التنوين ) ذكره باعتبار لفظ التنوين وان جار تأنيته باعتبار انه نون سا كنة ( للتمكن ) ( وهو ) اي التنوين الذي يكون للتمكن ( ما ) اي تنوين ( يدل على امكنية الكلمة ) يعني على تثبيت الكلمة واحكامها ولما كان المراد من الكلمة ههنا الاسم فسر بقوله ( اي كون الاسم لم يشبه الفعل ) اي كواسمته محققا ثابتا قويا بحيث لم يجد فيه مشابهة للفعل اصلا حتى تضعف اسميته ( بالوجهين ) اي بالعتين ( المعتبرين في منع الصرف ) او بما يقوم مقام العتين في منع الصرف ( وحينئذ ) وحين اذا فسر التمكن بهذا ( لا يتصور معناه ) اي معنى التمكن ( في غير المنصرف ) يعني فلا يمكن وجود هذا التنوين فيه فاذا دخل التنوين في غير المنصرف يجب ان يحمل على غير التمكن ( والتكثير ) اي وهو للتكثير ( وهو ) اي تنوين التكثير ( الفارق ) اي التنوين الذي يفرق ( بين المعرفة والنكرة ) فلا يتصور دخوله على المعرفة فواجب في المعرفة غير تنوين التكثير كتنوين زيد فانه تنوين يمكن ( فهو ) اي هذا التنوين ( الدال على ان مدخوله ) اي من الاسم ( غير معين نحو صه ) فتح الصاد المهملة وبكسر الهاء المتوثة فانه اسم فعل استعمال بوجهين فان استعمل بالتنوين يكون معناه غير معين ( اي اسكت سكوتا ما في وقت ما ) يعني ان سكوتك مطلوب في اي سكوت كان وفي اي وقت كان فلا اطلب منك سكوتا معينا في وقت معين ( واما ) اذا استعمل لفظ ( صه ) بغير التنوين ( بكسر الهاء غير منون ) ( فعناه اسكت السكوت الآن ) يعني اطلب منك سكوتا خاصا في هذا الآن فلا ينال في سكوتك في غير هذا الان ونقل المعصام عن الرضى بان فيه مذاهب قيل انها مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل ينون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين وهو الفارق بين الوصل والوقف انتهى ( واما التنوين في نحو احمد و ابراهيم ) يعني قبل الحكم بمنع صر فهما واذا استعملتا غير علم ( فليس ) ذلك ( للتكثير بل هو للتمكن ) قال الشارح الرضى وانا لا ارى منع من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتكثير معا فاقول التنوين في رجل ) كما يفيد عدم انصرافه يفيد التكثير ايضا ( فاذا جعلته ) اي جعلت لفظ رجل ( علما محض للتمكن ) يكون لحض التمكن ( والموض ) اي هو للموض ( وهو ) اي ما هو للموض ( ما ) اي تنوين ( لحق ) اي ذلك التنوين ( الاسم عوضا ) اي لقصد كونه عوضا ( عن المضاف اليه اتعاقبا على آخر الكلمة ) اي وانما صح ان يكون عوضا عنه لكون التنوين مذكورا عقب الكلمة بلا فصل كالمضاف اليه المذكور عقيبها

اطلاقه بمحج وليس  
بشيء فانه اذا ثبت  
هذا الحكم في شيء  
من افراد المتصل  
واشتهر ذلك فيه  
صح التشبيه به بلا  
ارتياح قوله اما مع  
ضمير بارز قبل لا ينصرف  
في اقسامين لانه  
قد يكون خاليا عن  
الضمير نحو ليضربن  
زيد ولا يخفى سقوط  
هذا الوهم لما ان  
الفرض بيان حاله مع  
الضمير فانه يحتاج  
اليه على انه لم يفت  
بيانه قوله والخففة  
اما مفتوح ما قبلها  
تقلب السا قبل بضاء  
الكتابة في الآخر على  
الوقف وفي الاول  
على الابتداء كما قرر  
في عمله بوجوب ان لا  
يكتب الخفيفة التي  
لم يفتح ما قبلها  
فكتابتها على خلاف  
القياس وفيه ان  
الوقف الذي نحن  
فيه مداره على قصد  
التمكيز فاذا لم يقف  
صحت النون وكتابة  
ثبت في اللفظ لا  
يكون على خلاف  
القياس بل يكون  
واردا عليه معتبرا  
فهذا ما يفسر من  
ازالة الاوهام وتأيد  
الحق بتحقيق المقام مع  
قلة البضاعة وقصور  
البع في الصناعة وانا

ادبر منك فمبلغ  
تقر عليه من الخلل  
والفساد بعد ان تنظر  
فيه بعين الرضى وتحتجب  
طريق المناوأة ولى  
التعداد والرشاد ومنه  
المبدأ والى المعاد ولقد  
فاض اختتامه وقض  
به ختامه بعد مصر  
يوم الجمعة الحادى عشر  
من ذى القعدة الحرام  
لسنة خمس وثلاثين  
والف من هجرة  
خير الانام عليه  
اكل الصلوة وافضل  
السلام وعلى آله واصحابه  
ماتناوب النور والظلام  
وتعاقب اللال والايام  
تمت

٢٢٢

٢٢

٢

(كيومئذ) او مثل التنوين في مثل يومئذ وكذا في حينئذ وليست (اي يوم) اذ كان كذا قال يوم  
مضاف (اذ) اي الذى هو ظرف بمعنى وقت (واذا كانت مضافة الى الجملة التى كانت) اي  
وقت (بعدها) اي بعد ذلك (فلما حذفت الجملة للتخفيف) وهي كان كذا (الحق بها) اي  
بآخر كلمة (اذ) (التنوين عوضا) اي لقصد ان يكون عوضا (عن الجملة) اي التى حذفت وانما  
عوض عنها مع انه جازا جاء المضاف على حاله كافي النيات (لثلاثى الكلمة ناقصة وكذلك  
حينئذ وساعتئذ وعاثمئذ) مثل و(جعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت) اي  
كذا قولك مررت (بكل قائماى وكل واحد وامثال ذلك) (والمقابلة) اي التنوين المقابلة  
(وهو) اي التنوين الذى للمقابلة (ما) اي تنوين (يقابل نون الجمع المذكور السالم)  
وهو نون مسلمون (كسلمات) اي مثاله كالتنوين في نحو مسلمات يعنى الجمع المؤنث السالم  
الذى جمع بالالف والتاء (فان الالف والتاء فيه) اي في مثل مسلمات (علامة الجمع كان  
الواو علامة) اي كما كانت واو مسلمون علامة الجمع (في جمع المذكور السالم ولم يوجد فيه)  
اي في مثل لفظ مسلمات (ما) اي علامة (يقابل النون في ذلك) اي في مسلمون (فزيد  
التنوين في آخره) اي في آخر مسلمات (ليقابلة) اي ليكون ذلك التنوين مقابلا للنون هذا  
ما اختاره الجمهور من ان التنوين في مثل مسلمات للمقابلة خلافا للبعض وهو قوله (وتوهم  
بعضهم انه) اي ذلك التنوين (للتمكن) (للمقابلة) (وهو) اي هذا التوهم (خطا لانه اذا سميت  
بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين) مع انها تكون غير منصرفة ولا يوجد في غير المنصرف  
(ولو كانت) اي تلك التنوين (للتمكن لزال) (كزال في مثل ابراهيم احمد فان لفظ مسلمات  
غير منصرفة (لظمتين) اي لوجود علتين (العلمية والتأنيث وظاهر) يعنى ومن الين (انه)  
اي التنوين في مثل مسلمات (ليس بتنوين التكثير لوجوده) اي لكونه موجودا (فيها)  
اي في اللفظ الذى (كان علما كمرقات) فانه علم للجيل المشهور ووجوب تنوين التكثير  
في العلم مناف لما وضع له فانه موضوع للدلالة على ان مدخوله نكرة) ولا تنوين الموض  
اي وليس التنوين في نحو مسلمات تنوين عوض (لعدم مساعدة المعنى) اي لما عرفت من  
ان تنوين الفوض فيها حذف المضاف اليه ومعنى نحو مسلمات لا يساعد لحذف المضاف اليه  
(ولا تنوين الترتيم) اي وليس ما لحق مسلمات تنوين الترتيم (لوجوده) اي لان تنوين الترتيم  
مشرط بكونه في آخر الابيات والمصارع وتنوين نحو مسلمات ربما يوجد (في غير اواخر  
الابيات والمصارع) يعنى انه يوجد في الاوائل والاواسط (فحين ان يكون للمقابلة) اذالم  
يبقى قسم آخر (لانها) اي لان المقابلة (معنى مناسب لحل التنوين) اي التنوين الموجود  
في مسلمات (عليه) اي على ذلك المعنى التميم الذى هو المقابلة (والترتيم) وفي الصحاح  
الترتيم يفتحين الصوت وقد دم من باب طرب وترنم اذا رد صوتة والترنم مثله وترنم الطائر  
في هديره وترنم القوس عند الانباض انتهى يعنى ان التنوين قد يلحق بحرف الجر والترنم (وهو)  
اي اللاحق للترنم (ما) اي تنوين (لحق اواخر الابيات والمصارع لتحسين الانشاد) وانما

اختير التنوين لهذا المقصد (لأنه) أي لأن التنوين (حرف يسهيل بك) أي باستعانت به (ترديد الصوت) أي الذي هو سبب التحسين المطلوب (في الخيشوم) فانه الذي هو محل الغناء (وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء) قسني تنوين الترنم لذلك لأن الترنم حسن الغناء وقال المعاصم ومن لم يتنبه لما ذكر قال سمي به لأن فيه ترك الترنم (وانما اعتبروا مالحق او اخر الابيات والمصاريح وان كان لحقوها بالحروف والكلمات الواقعة في اثنائها) أي في اثناء الابيات والمصاريح (جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء) ومع هذا الجواز الواقع اعتبروا الاوخر (لأن محل التقى به) أي بالتنوين (انما هو الاخر) وانما انحصر في الاخر (لئلا يختل سلك النظم) فانه لو اعتبر ما وقع في اثنائها يلزم الخلط في سلك النظم (تخلله) أي بسبب تخلل التنوين (بين كلمات الابيات والمصاريح ولا يخل) بالنصب عطف على قوله لئلا يختل يعني وقوعه في الاثناء كما يقتضي اخلال سلك النظم يقتضي ايضا الخلط بفهم المعاني الذي هو المقصود (وهو) يعني الترنم (اما يلحق القافية المطلقة وهي) أي القافية المطلقة (ما) أي قافية (كان رويها) الروى الحرف الذي تبنى عليه القصيدة فيقال قصيدة لامية وقصيدة رائية (متحركا مشعرا باشباع حركته) أي حركة ذلك المتحرك وقوله (لواحد) وقع في بعض النسخ واحدا وعلى هذا يحتمل ان يكون مقعولا ثانيا لاشباع بتضمن معنى الجعل يعني بجعل حركته مشعرا واحدا (من الالف) ان كانت الحركة فتحة (والواو) ان كانت ضمة (والياء) ان كانت كسرة (وسميت هذه الحروف) أي الزائدة (حروف الاطلاق الاطلاق) أي لوجود اطلاق (الصوت) التي يترك الحسن (بامتدادها) لكون الثلاثة حروف مد (ولحوق التنوين) وهو بالرفع مبتدأ يعني ان حاصل ما ذكرنا ليس فيه تنوين مع ان الكلام فيه فاجاب ان لحوق النون الساكنة (بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به) أي بالنون (كافي قول الشاعر

« اقل اللوم عاذل والعتاب » وقولي ان اصبحت لقد اصابني

فروى هذا البيت الباء) لأن آخر المصراع الاول العتاب و آخر البيت اصاب (وحصل باشباع فتحها) ان فتح الباء في اللفظين (الالف) فيكون العتابوا بابا صابا (وعوض) أي ثم عوض (عن هذا الالف) الذي هو للاطلاق (عند التقى تنوين الترنم) فقوله اقل امر حاضر مؤنث من الاقلال وعاذل منادى حذف منه حرف النداء أي يا عاذلة بمعنى لا ثمه ثم رخم فحذف التاء من آخره فبقى عاذل بفتح اللام والمعنى اقل لومك وعتابك على ما فعله وتأمل فيه فان كنت مصيبا يعني (واما) أي تنوين الترنم (ما) يلحق القافية المقيدة وهي) أي القافية المقيدة (ما) أي قافية (كان رويها حرفا ساكنة محيحا كان) أي ذلك الحرف الساكن (او غير صحيح سميت هذه) أي تلك القافية (مقيدة لتقييد الصوت بها) أي في تلك القافية (وامتناع امتداده) أي ولا امتناع الامتداد به وانما امتنع الامتداد (لأنه ليس هناك حركة تحصل من اشباعها حرف الاطلاق) وقوله (لينيير) متعلق بتخصيل يعني لا ينيير امتداد

(الصوت) لعدم حصول حروف الاطلاق التي هي حروف المد (كقول الشاعر  
 «وقائم الاعماق خاوي المخرق» \* مشبه الاعلام لماع الحفقق ،  
 فان روى القافية في هذا البيت القاف الساكنة ) يبنى قاف المخرق في آخر المصراع وقاف  
 الحفقق في آخر البيت (ولا يمكن مدا الصوت بها) اي في المد كورة في الاخر لكونها قافا ساكنة  
 غير حرف مد (فحركة) اي القاف في الكلمتين (عند التفتي بالفتح) اي في لفظ المخرق  
 (او الكسر) اي او بالكسر في لفظ الحفقق لكونه مجرورا بالاضافة فصارا الاول المخرق  
 والثاني الحفقق (والحق بها النون فقبل المخرقن والحفققن ) فقوله وقائم الاعماق مجرور  
 بواو رب وجوابه محذوف اي قطعه او سلكته والقائم المكان المظلم المنبر من القتام وهو  
 النبار والاعماق جمع عمق بفتح العين وهو ما بعد من اطراف المفازة والحاوي من خوى  
 البيت اذا كان خاليا والمخرق بضم الميم وفتح الراء والقاف ويكسر ايضا المحل الذي تخترقه  
 الريح وتمرفه بسهولة يعني مهب الريح بحيث لا شيء فيه يمنع الريح من المرور والاعلام جمع علم  
 وهو ما يبتدى به في الطريق واللماع مبالغة للامع واراد بالحقق السراب الحافق اي المضطرب  
 من خفق اذا اضطرب والمعنى رب مهمه مظلم الجوانب في المفازة اي بعيدا اطراف خالي  
 الطريق عن الاستخبار مشبه الاعلام اي ملتبس غير متميز لماع السراب قطعه (ويسمى هذا  
 القسم من التنوين العالي) اي التنوين العالي (لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز)  
 فوجد هذا المعنى في هذا التنوين لانه قد تجاوز (البيت بلحق هذا التنوين عن حد الوزن)  
 فيكون هذا من قيل تسمية المسبب باسم السبب (ولهذا) اي ولكون التنوين متجاوزا عن  
 حد الوزن (يسقط) اي وزن البيت الذي لحقه ذلك التنوين (عن التقطيع وليس للقسم الاول)  
 اي اللاحق بالقافية المطلقة (اسم مختص به) اي يمتاز بذلك الاسم (واعلم ان تنوين التزم ليس  
 موضوعا بازاء معنى من المعاني) كما كانت سائر التنوينات (بل هو موضوع لغرض التزم  
 لان معناه التزم كما ان حروف التهيي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني)  
 واذا كان كذلك (ففي عدة تنوين التزم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المتعبر  
 فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا) اي  
 كما في تنوين التزم (تأمل) كتثوين الموضع والمقابلة فان تنوين الموضع لغرض جبر نقصان  
 وتنوين المقابلة لغرض المقابلة بخلاف تنوين التمكن فانه يدل على مكانة الكلمة في الاسمية  
 بحيث لا تشبه الفعل الذي هو مبنى الاصل وبخلاف تنوين التشكيك فانه يدل على ان مدخوله  
 غير معين (وبحذف) هذا بيان لمسئلة التنوين من حيث حذفه وذكره (اي التنوين وجوبا)  
 يعني انه يحذف حذف واجبا لا يجوز ذكره (من العلم) وقوله (حال كونه) اشارة الى ان  
 قوله (موصوفا بن) حال من العلم وايضا قوله (حال كون الابن) اشارة ان قوله (مضافا  
 الى علم آخر) حال من الابن يعني اذا وقع علم موصوف بالابن المضاف الى علم آخر يحذف  
 التنوين وجوبا من العلم الاول الموصوف (محو جاني زيد بن عمرو) فلان زييدا موصوف

باب مضاف الى عمرو (وذاك) اى كونه محذوقا ثابت (لكثرة استعماله بين علمين احدهما  
 موصوف به) اى بالابن (والاخر مضاف اليه) اى للابن واذا كثر استعماله بهذه الكيفية  
 (فطلب التخفيف) اى فكان التخفيف (لفظا) مطلوبا (بمحذف التنوين من موصوفه وخطا)  
 اى كان تخفيفه مطلوبا ايضا من جهة الخط (بمحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان  
 لانه كناية عن العلم \* ويعلم منه) اى من هذه القيود (انه اذا كان) اى لفظا ابن (صفة) اى نعمتا  
 (لغير العلم او كان) نعمتا للعلم لكنه لم يكن مضافا الى العلم بل كان (مضافا الى غير العلم نحو جاءنى  
 رجل ابن زيد) هذا مثال لكون الموصوف غير علم فانه فى هذا المثال لفظ رجل (وزيد ابن  
 عالم) يعنى ونحو جاءنى زيد ابن عالم وهذا مثال لما كان لفظ الابن مضافا الى غير العلم فان  
 الابن فيه مضاف الى لفظ عام وهو ليس بعلم (لم يحذف التنوين من اللفظ) اى من لفظ الرجل  
 فى الاول ومن لفظ زيد فى الثانى (والف ابن) اى ولم يحذف الف ابن (من الخط اقله الاستعمال  
 ويعلم من قوله موصوفانه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة) بل كان خبرا (نحو زيد ابن عمرو)  
 انما يكون هذا مثالا لبناء (على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد \* وحكم الابنة حكم الابن) فيقال  
 هذه هند ابنة عمرو (فى جميع ما ذكرناه) اى من حذف التنوين من اللفظ (الافى حذف همزتها)  
 اى همزة ابنة (فانه) اى فان الهمزة فيها (لا تحذف حيث ما كانت) بل تحذف تارة وتذكر اخرى  
 وانما لم تحذف حيث ما كانت كما حذفت فى ابن (الثلايلتس يثبت فى مثل هذه هند ابنة عاصم) يعنى  
 بالالتباس انه اذا حذفت همزة ابنة لا تلبس الكلام بكلام هو قوله هند بنت عاصم وقال العاصم ان  
 فى الاستدلال على استثناء همزة ابنة بدفع الالتباس نظر الاله لا الالتباس ههنا لان تاء بنت اذا  
 طولت لم يلبس برسم خط ابنة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الالف للتخفيف لان لو  
 كان طالب التخفيف لاستعماله بها انتهى (نون التأكيد) (قسيان) وفيه اشارة الى ان قوله نون  
 التأكيد مبتدأ وقوله (خفيفة ساكنة) خبره وقوله مشددة عطوف عليه وانما كانت النون  
 الخفيفة ساكنة (لانها) اى لان الخفيفة (مبنية والاصل فى البناء السكون) ولذا لم تكن مبنية على  
 الحركة وقوله (ومشددة مفتوحة) بالرفع معطوف على قوله خفيفة وانما كانت المشددة مبنية  
 على الفتح دون الضمة والكسرة (لثقلها) اى لكونها ثقيلة لكونها مشددة (وخفة الفتحة) اى  
 ولكون الفتحة اخف من الحركتين الباقيتين يثبت عليها لتكون خفتها معادلة لثقلها وقوله  
 (مع غير الالف) كالا ستأمن قوله مفتوحة يعنى ان المشددة مفتوحة اذا كانت مع غير الالف  
 وقوله (اى غير الف التنية) اشارة الى ان المراد من الالف المستثنى اعم من الف التنية (نحو  
 اضربان والجمع) وقوله (اى الالف الفاصلة بين نون جمع المؤنث و) بين (النون المشددة)  
 تفسير لالف الجمع يعنى المراد به الالف الذى يكون فاصلا بين النونين فاضافة الالف الى  
 الجمع لادنى ملازمة لان الالف لا تكون علامة للجمع فى الفعل (نحو اضربان فانها) اى  
 اذا كانت المشددة مع الالف (تكسر معهما) اى مع الالفين المذكورين وانما تكسر حين  
 المقارنة بهما (لشبههما) اى لانهما تكون (فيهما) مشابة (بنون التنية) ثم شرع فى بيان

الحواص لهما مشتركتين فقال (تختص) (اي نون التأكيد) مع قسميه مطلقا (بالفعل  
المستقل) والباء ههنا داخلة على المقصور عليه يعنى نون التأكيد مقصور على الفعل  
المستقبل الموصوف بالصفات الآتية ولا يلحق بغيره وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله  
(فى) (ضمن) (الامر) ظرف مستقر صفة للمستقبل (نحو اضربن بالتخفيف واضربن  
بالتشديد) وقوله اضربن يحتمل ان يكون مثالا للمفرد الغائب للامر والمفرد المخاطبة وجمع  
المذكر الغائب فانه اذا قرئ بفتح الباء يكون مثالا للاول وبكره الثاني وبضمها الثالث وفى  
ايراد المثالين اشارة الى ان هذا الصيغة محل لدخول التوين (والنهي) (اي ويختص بالمستقبل  
الكائن فى ضمن النهي) (نحو لا تضربن) بفتح الباء وكسرها وضمها كاسبق (والاستفهام)  
اي وبالمستقبل الكائن فى ضمن الاستفهام (نحو هل تضربن) (والتمني) (نحو ليت تضربن)  
(والعرض) (نحو الاتزلن بنا فتصيب خيرا) (والقسم) اي وبالمستقبل الكائن فى جواب  
القسم (نحو والله لا فعلن) وقوله (بالتخفيف والتشديد) اشارة الى ان التون قابل للتمثيل  
بالقسمين (فى جميع هذه الامثلة . وانما اختص هذه التون) اي نون التأكيد مطلقا بهذه  
المذكورات (اي بالفعل المستقبل المذكور فى ضمن المذكورات (للدلالة) اي التى تدل  
(على الطلب) فان الامر والنهي لطلب الفعل والاستفهام لطلب الفهم والتمني لطلب ما يتمناه  
والعرض لطلب النزول والقسم لطلب الحمل على الفعل (دون الماضي والحال لانه) اي لان  
نون التأكيد (لا يؤكدا الا ما يكون مطلوبا) (وقلت) (اي نون التأكيد) يعنى لحوقها (فى النفي)  
( فلا يقال زيد ما يقوم من ) وقوله ( الا قليلا ) استثناء مفرغ يعنى لا يقع فى النفي استعمالا  
الاستعمالا قليلا وانما قلت فيه ( حلوه ) اي حلوه النفي ( عن معنا الطلب وانما جاز  
قليلا تشبيها له ) اي للنفي ( بالنهي ) ( ولزمت ) ( اي نون التأكيد ) ( فى مثبت  
القسم ) ( اي فى جوابه المثبت ) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة المثبت الى القسم من  
يحيل اضافة الصفة الى موصوفها والى ان الجواب مقدر فيه اي مثبت جواب القسم وانما  
لزمت التون ( لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر مفصل عنه وهو )  
اي الامر المفصل ( القسم ) وقوله ( من غير ) متعلق بقوله ان يؤكدوا يعنى انهم لما كدوا  
الفعل بالقسم الذى هو امر مفصل عنه كرهوا ان ينحصر التأكيد به من غير ( ان يؤكدوه )  
اي الفعل ( بما ) اي بشئ من مؤكداه ( يتصل به ) اي بذلك الفعل ( وهو ) اي للمؤكدا المتصل  
( التون بعد صلاحيته ) اي بشرط ان يكون الفعل صالحا ( له ) اي لقبول التون وذلك  
بان يكون مثبتا وبه اشار الى وجه تخصيص اللزوم بالمثبت وفى قوله ( لزمت ) اشارة الى ان  
زيادة نون التأكيد فيها عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وقال المصنف ان قوله لزمت  
التون فى الجواب المثبت منقوص بقوله تعالى « ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون » يعنى  
فان تحشرون جواب مثبت بغير التون ثم قال ان المثبت مقيد بان لا يتعلق به ظرف او جار  
مقدم عليه فعادة النقص مثبت لكن تعلق به الجار المقدم ( وكثرت ) ( اي نون التأكيد )

(في مثل اما تفضلن) قوله (اي الشرط المؤكد) تفسير للمثل يعني ان المراد بمثل اما تفضلن كل شرط أكد (حرفه) اي حرف ذلك الشرط (بما) اي بلفظ ماسوا كان التأكيد لازما كافي حيثما واذما واجرا كما في ان ما واما كثرت في مثل هذا (فانه لا أكد الحرف) اي حرف الشرط بالحق لفظ مابه (قصدوا تأكيد الفعل ايضا) اي كئيد حرفه (لئلا ينقص المقصود من غيره) اي لئلا يكون المقصود الاصل الذي هو الفعل ناقصا من غير المقصود الذي هو الحرف ولما فرغ من بيان مسأله من حيث تلفظه ولحوقه شرع في بيان تلفظ حرف يقع قبل النون فقال (وما قبلها) (اي ما قبل نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة) (مع ضمير المذكرين) (وهو) اي ضمير المذكرين (الواو) يعني اذا وقع كل من التونين مع الواو الذي هو ضمير جمع لمذكر السالم فالحرف الذي قبلها (مضموم) وانما ضم (ليدل) اي ذلك الضم (على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التاء الساكنين على حده) يعني ان التقاء الساكنين انما يكون وجها لحذف الواو على مذهب من قال ان يكون التقاء الساكنين على حده اي على محله مشروط بشرط وهو (ان يكون الساكنان) اي اللذان التقيا (في كلمة واحدة) فعلى هذا لا يكون التقاء الساكنين اللازم من الواو والنون على حده لانهما في كلمتين (فان النون المشددة كلمة اخرى) فلا يكون هذا الالتقاء على حده فيجب حذف الواو ليدفعه وقوله (اول ثقل الواو) مطوف على قوله لالتقاء الساكنين يعني ليدل ذلك الضم على الواو التي حذف لثقله (بعد الضمة وقبل المشددة) وهذا يكون وجها لحذفه (ان لم يشترط في التقاء الساكنين) اي في كونه على حده (ما ذكر) اي كونه في كلمة واحدة وقوله (و) (مع ضمير) (المخاطبة) عطف على قوله مع ضمير المذكرين يعني ان النون اذا كانت مع ضمير المخاطبة (وهو الياء) فالحرف الذي يقع قبلها (مكسور) وهذا ايضا (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة) اي على الياء التي حذفت اما لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة (و) (ما قبلها) (في اعداد ذلك) (المذكور) او في ما عدا الذي ذكر (من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو) اي ما عداها (الواحد المذكور غائبا كان) اي ذلك الواحد المذكور (او مخاطبا) نحو ليضربن واضربن (والمؤنث الغائبة) نحو تضربن وما قبل كل منها (مفتوح) وانما فتحت (طلبا) اي لقصد الطلب (للخفة وظاهر) يعني ومن اليبين (ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكهما) اي مع كون حكم النون في التثنية وجمع المؤنث (غير ما ذكر) من النون المشددة مكسورة فيهما وان الخفيفة لا تدخلهما واذا كان حكمهما غير ما ذكر (فقوله) (وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربان) ان يكون هذا القول (بمنزلة الاستثناء عنه) اي عن حكم ما ذكر (فتقول في المثني) هذا تفصيل لكونه بمنزلة الاستثناء يعني انك تقول في المثني (اضربان باتبات الالف) اي بلا حذفها مع وجود التقاء الساكنين في الكلمتين وانما غير



الحكم ههنا (للايشبه) اى لثلا يكون شيها بحذف الفه (بالواحد واضربان) اى  
وقول (فى جمع المؤنث) اضربان (زيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لثلا  
يجمع ثلاث نونات متواليات) احديها نون جمع المؤنث والاخرى نون التاكيد المشددة  
فانها نونان فى التلفظ ثم ذكر الفرق بين المشددة وبين الحقيقية فقال (ولاندخلهما) (اى  
الثنية وجمع المؤنث) هذا تفسير لضمير الثنية يعنى لاندخل الثنية وجمع المؤنث (النون)  
(الحقيقة) هذا عند الجمهور وقوله (لزوم التقاء الساكنين) اشارة الى دليل الحكم  
بانها لاندخلها بمعنى لا يجوز دخولها لانه لو دخلت عليهما لزم التقاء الساكنين  
(على غير حده) فان الساكن الاول وان كان حرف مد لكن الثانى ليس بمدغم وقد  
عرفت ان ابقاء الساكنين على حالهما انما جار اذا كان على خده وهو كون الاول حرف  
مد والثانى مدغما وهو انما وجد فى المشددة لا فى الخفيفة (خلافا لىونس) يعنى خولف  
الجمهور خلافا لىونس من التحويلين (فانه) اى يونس (يحجز التقاء الساكنين) وان  
كان (على غير حده ويجعله) اى يجعل التقاء الساكنين على غير حده (مفترا) اى مسوغا  
وجازا وقوله مفترا بسكون الفين المعجمة والتقاء من الغفر وهو الفتوى يجعله معفوا  
عنه فى دخوله الخفيفة (كا) كان معفو (فى الوقف) فان التقاء الساكنين اجيز فى الوقت  
فان قولك نستين اذا وقف عليه اسكن النون مع ان الياء ساكن ايضا فيجمع الساكنان  
احدهما الياء والثانى النون مع ان الثانى ليس بمدغم واذا وقفت على نحو نصر ايضا فيه  
اجتماع الساكنين مع ان الاول ليس بحرف مد والثانى ليس بمدغم وقوله (و) (هو) (ليس)  
ردا قول يونس يعنى ليس تجوز قياسا للوقف (بمرضى عند الاكثرين) ولما كان فى النون  
معاملتان احدهما معاملة المنفصل والثانية معاملة المتصل قال (وهما) (اى النون الثقيلة  
والخفيفة) (فى غيرهما) (اى فى غير الثنية وجمع المؤنث) (مع ضمير البارز) (اى واو جمع  
المذكر وياء المخاطبة) (كالمنفصل) (اى كالكلمة المنفصلة) يعنى حكمها حكمها (يعنى)  
تفسير لكونهما كالمنفصلة اى يريد المصنف به انه (يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين  
معاملة) اى معاملة الاخر (مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء) تارة (او تحركهما  
ضما وكسرا) تارة اخرى كما سيجي (وغرضه) اى غرض المصنف (من هذا الكلام بيان  
الافعال المعتلة الاخر) اى بيان حكم الافعال التى كان آخرها حرف علة (عند الحاق النونين)  
اى عند ارادة الحاق النون من النونين (بها) اى بتلك الافعال المعتلة (ومعنى كلامه) يعنى معنى  
كلام المصنف بناء على كون غرضه هذا (ان النونين حكمهما مع الثنية وجمع المؤنث ما ذكر)  
وهو قوله وقول فى الثنية وجمع المؤنث يعنى ان حكمهما مع الثنية وجمع المؤنث عدم  
دخول الحقيقة بهما وابقاء الالف مع المشددة (ومع غيرهما) يعنى واما حكمهما مع غير  
الثنية وجمع المؤنث فهو (على ضربين) فانهما (امام ضمير بارز) (اولا) (وهو) اى الفعل  
الذى فيه ضمير بارز (ثيئان) احدهما (جمع المذكر) اى واوه (نحو اغروا وارموا واخشوا)

آخر (الواحدة المؤنثة) اى باء المخاطبة (نحو اغزى وارمى واخشى واما) يعنى انهما اما (مع ضمير مستتر وهو) اى وهذا الفعل (الواحد المذكور نحو اغزو ارم واخش) فان ضميرها انت وهو مستتر تحتها (فالتون) اى واذا عرفت هذه الاقسام فنون التأكيذ (مع ضمير البارز كالكلمة المنفصلة يعنى فكما حذفت الواو والياء اذا التقيا بالساكن الذى فى ابتداء الكلمة الثانية تحذف منها كذلك) تقول (نحو) (اغزن) بضم الزاى (وارمن) بضم الميم (باقوم بحذف الواو) منهما (كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة فى اغزو والكفار وارموا الغرض) فان الواو حذفت فى اللفظين لكونهما مع الكلمة المنفصلة (وكذا) اى كاغزن وارمن حال كونهما بضم الزاى والميم نحو اغزن وارمن بامرأة يعنى بكسر الزاى فى الاول والميم فى الثانى حال كونهما مع باء المخاطبة بحذف الياء كما حذفت (اى الياء) فى اغزى الجيش وارمى الغرض) وهذا اذا كان الواو والياء بعد المفتوحة والمكسورة واما اذا كان ما قبلها مفتوحا فتحكمه ايس كذلك كما قال (وتضم الواو المفتوح) اى تضم انت الواو التى فتح (ما قبلها) ولم يحذف الواو فيه (نحو اخشون كما ضممتها) اى كما ضمنت الواو المفتوح ما قبلها اذا وقت (مع) الكلمة (المنفصلة نحو اخشوا الرجل) قوله (وبكسر) معطوف على قوله وتضم يعنى وتكسر ايضا ولم تحذف (الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين) اى فى المخاطبة (كاخشى الرجل) يعنى كما كسرتها اذا التقت مع الكلمة المنفصلة فى نحو اخشى الرجل (وان لم يكن) اى وان لم يكن النون (اى) مع (الضمير البارز وهو اى عدم كونه مع البارز واقع فى الواحد المذكور نحو اغزو ارم واخش) (فكا المتصل) (اى فالتون كالكلمة المتصلة) اى فحال النون فيه كحال الكلمة المتصلة (ويعنى بها) اى بما كان كالتصلة (الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين بردا للامات) اى المحذوفة قبل لحوق النون (وفتحها) اى فتح كل واحدة من الواو والياء (كما قلت اغزو ارمى واخشى) اى هذا كما قلت بردا للامات وفتحها اذا اتصلت الف التثنية التى هى متصلة بالفعل ولا يجوز انفصالها عنه (ومن ثمة) (اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالتصل ومع الضمير البارز كالتفصل) (قيل هل ترين) اى بفتح الراء وبكسر الياء لا يحذفها (فى هل ترى كما يقال هل ترى ان) اذا كان بالف التثنية (هذا مثال لغير البارز الذى تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل) (و) (هل) (تروين) اى وقل ايضا هل تروين (فى مثل تروين باسقاط نون الجمع) لاجل نون التأكيذ (والحال نون التأكيذ وكيد وكيد وضم الواو كضمها فى لم تروا القوم هذا المثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون) (و) (هل) (ترين) اى وقيل هل ترين يعنى بكسر الراء والياء (فى) (مثل) (هل ترين باسقاط نون الواحدة وانبات الياء وكسرها) اصله ترين يعنى فى مخاطبة ترى والاوّل مخاطب ترى وقوله (كما يقال) متعلق بالمثالين الاخيرين يعنى حركت الياء فى ترى وترين بالكسر اذا لحقت بهما النون لكونهما كالتفصلة وكما حركت الياء فى المنفصلة فى قولك (لم ترى الناس) حركت بهما ايضا (هذا مثال ما فيه ضمير بارز يكسر لاجل النون)

(واغزون) (عطف على هل ترين) حتى يجوز ان يقدر ويقال هل ترين في هل ترى  
 (لاعلى ترين) فانه اذا عطف على الاول تكون الكلمة مفردا مخاطبا وهو المطلوب واما اذا  
 عطف على الثاني يكون مثالا للجمع المذكور المخاطب (اي ومن ثمة اغزون بردوا او  
 المحذوفة) اي التي حذفت للوقف (كإرد) اي الواو مع ضمير التثنية في اغزوا) (واغزن) اي  
 ومن ثمة قيل اغزن (في اغزوا) والمحذوف الواو المضموم ما قبلها كاقيل) اي بحذفها (اغزوا القوم)  
 فانها كالمفصلة لكونها مع ضمير بارز بخلاف الاول (واغزن) (في اغزى) بحذف الياء المكسور  
 ما قبلها كما قبل اغزى القوم وهذه الامثلة التي اوردها المصنف (وقعت) اي مرتبة (على  
 ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف) يعني لم توردا مثله التوئين في غيرهما مع الضمير  
 البارز معا وكذا لم توردا مثله ما غير الضمير البارز معا جريا على ترتيب تصريفها الواقع  
 في كتب التصريف وهو الابتداء بالواحد المذكور ثم بالجمع المذكور ثم بالواحد المؤنث (بعضها)  
 اي حال كون بعضها مثالا (لما هو مع الضمير البارز كالمفصل) وهو هل ترين وهل ترون  
 (وبعضها) اي وحيث ذكر بعضها (لما هو مع غير الضمير البارز كالمفصل) وهو هل ترين  
 واغزن (كما اشرنا اليه) (و) (النون) (المخففة تحذف للساكن) هكذا الفظ الساكن وقع  
 مفردا في بعض النسخ فيكون المراد (اي لا لتقاء الساكن الذي بعدها) يعني هذه النسخة محمولة  
 على انه اراد بالساكن الواقع بعد النون الحقيقية لا الساكن الذي هو النون (وفي بعض النسخ  
 للساكنين اي لا لتقاء الساكنين) اي وقع فيه والمخففة تحذف للساكنين فتحريد واحد الساكنين  
 النون المخففة وبالاخر ما وقع في اول الكلمة التي تليها (كقول الشاعر لا نعين الفقير علك ان  
 تركه يوما والدمر قدر فمه اي لا تهين) يعني اصله لا تهين بضم التاء وكسر الهاء وسكون الياء  
 وفتح النون بعدها وبالنون المخففة (حذفت النون المخففة لا لتقاء) اي لا لتقاء تلك النون  
 (اللام الساكنة التي بعدها واقب فتحة ما قبلها) وهي فتحة النون (لتدل) اي تلك الفتحة  
 (عليها) اي على النون المخففة المحذوفة وانما يحمل على هذا (والا) اي وان لم يحمل على هذا  
 (لكان الواجب ان يقال لا تهين الفقير) يعني بالنون المكسورة بعد الهاء المكسورة يعني الواجب  
 ان تكون النون متحركة بالكسر كما في امثالهم ان قوله لم يكن الذين (ولم يحركوها) يعني وانما  
 حذفوا النون ولم يحركوها بالكسر (كما يحرك التنوين) يعني اذا وقع التنوين قبل الساكن  
 يحركون ذلك التنوين بالكسر ولا يحذفونه ولم يذهب هنا الى هذا الطريق (فرقا) اي لتحصيل  
 الفرق (بينهما) اي بين النون المخففة والتنوين (وانما لم يعكس) يعني وانما اختاروا الحذف  
 في النون والتحريك في التنوين ولم يعكسوا الامر (خطا) اي لقصد الحد (لمرتبة ما يدخل الفعل  
 ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا) فقوله في البيت لا تهين بمعنى لا تحقرن وعلك  
 لغة في لعلك اجري مجرى عسى في دخول ان في خبرها والمعنى لا تحقر الفقير عسى ان تركه  
 وتذل يوما وما الزمان رفعه واعزه فيستغنى هو وتفقر انت لان احوال الزمان لا تدوم (و)  
 (تحذف ايضا المخففة) (في) (حال) (الوقف) (على ما لحقت) اي على حرف الحقت تلك

التون (به) أي بذلك الحرف (تخفيفاً) أي لطلب التخفيف ((إذا ضم) أي هذا إذا ضم) (أو كسر ما قبلها) أي ما قبل التون الحفيفة (كما تحذف التوين لذلك) أي للتخفيف (فرد) أي فحينئذ يرد (ما) أي لام الفعل الذي (حذف) أي كان محذوفاً (لأجل المخففة كما) أي حال هذا كحال ما (إذا ألحقت المخففة باغزوا) أي بحواغزوا (واغزى وقلت) أي وارتدت أن يلحق بهما المخففة وحذفت الواو والياء لأجله وقلت (اغزن) بضم الزاي (واغزن) بكسرهما (بمحذوف الواو) في الأول (والياء) في الثاني (فاذا وقفت عليهما) أي على اغزن واغزن (وجب أن ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التوين فانه) أي التوين (لا يرد ما) أي الحرف الذي (حذف لأجله لأن التوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة) يعني إذا حذف التون أعيد إلى الفعل الموقوف عليه ما يريد عدمه في الوصل بسببها من الواو والياء بناء على أنهم قدروا التون المحذوفة للوقف معدومة من أصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف التوين فانه لازم إذا لم يكن مانع فكأنه ثابت عند عروض الحذف وإذا حصل الفرق بينهما يلزم التوين وبعدم لزوم التون (فجمل) أي لأجل هذا جمل (للازم مزية) أي أريد أن يعطى لللازم فضيلة زائدة وهي (بإبقاء أثره على ما ليس بلازم) (و) (المخففة) (المفتوح ما قبلها قلب الفاء) (كقولك في اضربن اضرباً) ومنه قوله تعالى وليكونا من الصاغرين وقوله تعالى لنسفياً بالناسية (نسيها لها) أي لقصد تشبيه المخففة بالتوين فإن التوين إذا افتتح ما قبلها قلب الفاء وإذا انضم أو انكسر تحذف نحو أصبت خيراً هذا مثال لما فتح (وأصابتى خير وأختم لي بخبره) ولما ختم الشارح آخر أمثله بالخير تفاؤلاً تصدى إلى ادعية بليغة فقال (اللهم اجعل ثأمة أمورنا خيراً ولا تلحق بنا من تبعه شرورنا) أشار به إلى أن الشرور تنابع وقوله (خيراً) بفتح الصاد وسكون الياء لفظة في الضرور ثم تصدى إلى مناجاة ملائمة لما ختم المصنف كتابه به من مسئلة تون التأكيد وأشار بها إلى وجه ختمه بتلك المسئلة فقال (واجعل ثوناً تقاضنا) وفيه تلميح إلى أن الأهمال السيئة التي تصدر من الإنسان مؤكدة باعانة الوساوس يعني اجعل ما صدر عنا من النقائص المؤكدة (خفيفة كانت) أي تلك المؤكدات يعني الصائر (أو قبلة) يعني الكبار (في مواقف الندامة منقلبة بالف) وقوله بالف يحتمل أن يكون بفتح الهمزة وسكون اللام وأن يراد به الألف من الحروف وبإضافة إلى (آداب عبادتك) إشارة إلى أن القيام عند ربه بمدود مثل الألف وفيه استعارة مصرحة حيث شبه قيامه بالألف والقريته إضافته إلى الآداب وأشار بقوله (على نهج الاستقامة) إلى ترشيح الاستعارة يعني بدل سيناتنا إلى الحسنات حيث وعدته بقولك فالتك يبدل الله سيناتهم حسنات ويحتمل أن يكون بكسر الهمزة من التألف والمعنى اللهم وقفنا إلى التوبة بتر المتكرات والتأليف بحسن الطاعات والعبادات (وصل على من كلة شفاعته في عوار قام الضلالات) يعني به المعاصي غير الشرك فإن الشرك لا تنفع في حقه شفاعته الشافعين فقوله كلمة مبتدأ وخبره قوله (كافية) والجملة صلة من قوله (وعن مضرة)

معطوف على قوله في نحو يعني كلمة شفاعته عن مضرة (شناعة اسقام الجهالات شافية.)  
ولا يخفى ما في قوله كلمة وكافية وشافية من الاشارة الى حسن الاختتام بالفاظ تدل  
على الكلمة وعلى اسمى كتابين للمصنف (وعلى آله واصحابه \* وعلى من تبعهم من زمرة  
احبابه \* قد استراح من كد) وهو بفتح الكاف والميم بمعنى الحزن والغم الاتهاض \*  
هو الشروع يعني قد تم حزن الشروع وقوله (لنقل) متعلق بالكمد يعني كنت بعد تمام  
التسويد محزونا على عدم نقل (هذا الشرح) من التسويد الى التبييض فيسر الله لي تمام  
التبييض ايضا فزال عني ذلك الحزن بالاستراحة من نقله (من السواد الى البياض) \* وقوله  
(العبد) فاعل استراح يعني نال الراحة العبد (الفقيه عبد الرحمن بن محمد الجامي) وهو الشيخ  
عبد الرحمن بن محمد الجامي وقد ولد قدس الله سره بحاج من قصبات خراسان اشتغل اولا  
بالعلم وكان من افاضل عصره ثم صحب المشايخ الصوفية وتلقن من سعد الدين الكاشغري  
وصحب مع خواجه عبيد الله السمرقندي وتوفي بهراة سنة ثمان وتسعين وثمانمائة \* وقيل لما  
توجهت الطاقة الاردبيلية الى خراسان اخذ ابنه جسده من قبره ودفعه في ولاية اخرى  
ثم فتنوا قبره ولم يجدوه واخر قواما فيه من الاحشاب \* وتاريخ وفاته \* ومن دخله كان آمنا  
(وفقه الله سبحانه ووظائف عبوديته للاعراض \* عن مطالبة الاعواض والاعراض \*  
ضحوة السبت الهادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة \*  
من الهجرة النبوية عليه افضل التحية \* ) هذا آخر ما قصدت من اتمام حاشية محرم \*  
اكمل الله نقائصنا بحرمة البيت الحرام \* وقد فرغ من تسويده قلم الفقير عبد الله بن صالح \*  
غفر الله له ولوالديه واكرمه بالتوفيق الى العمل الصالح \* في اليوم الخامس والعشرين  
من شهر مولد النبي صلى الله عليه وسلم من شهر سنة سبع وثلاثين بعد المائتين بعد الالف  
اصلى الله من سائح غلطات كلماته وافاض انوار غنايته على من اصلى سقطات حروفاته \*  
وارجو من الله الذي اعرب السنة الانسان \* وبني له بيتا في جوفه وعلمه اليان \* ورفع  
درجات الذين اتوا العلم بما خصهم بعناياته \* ونصبه خليفة في الارض بمناسب  
علمه ودراياته \* وخفض دركات الجهالة بمخفوضات افعاله واحصى  
ما صدر عن الانسان من الفاظه واقواله \* ان يخلص من قبضه  
النفس لجامي \* وان يحرم على النار برحمته لجامي \*  
برحة حبيبه الذي لا يرضى \* واحد من  
امته في النار حيث قال ولسوف  
يعطيك ربك فترضى